

جامع الرموز

شرح مختصر الوقاية المسمى بالوقاية

للمولانا شمس الدين محمد الخراساني القميستاني

—ooo—

قد اتممت بتصحيحه احقر عبادة الصمد

كبير الدين احمد

بإعانة العلماء العظام والفضلاء الهمام

قاضي القضاة المولوي فضل الرحمن خان وغيرهم حفظهم الله عن كل ملام

وطبعة

بالات مطبعة المعروف بمطبع

مظهر العجايب

الواقع في محلة تاللا من محلات دار الإمارة

كلكته

في سنة ١٢٧٤ هجرية تطابقها سنة ١٨٥٨ عيسوية

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي أرسل لهدايتنا خير الرسل * وهذا نبور ارشاده ارشد المسبل * وهو ارحم لعبده
من امه وابيه - واخته واخيه * والصلوة على رسوله الذي علم اصحابه معالم الدين * وعرف
اوليائه - معارف الحق واليقين * وهو ارؤف لاهلهم من ابويه وبنديه - كخالقه وباريه *
والسلام على اصحابه الذين فاز العلماء بتبعهم الفوز الكبير * وتوارثوا منهم مواهب علوم شريفة
نبي الله العزيز الخبير * وهم بنو بجدة القرآن ومعانيه - وطلاع انجدة الدين وموسس مبانيه *
ورضوان الله على كافة العلماء * الذين هم ورثة الانبياء * بل هم كانباء بني اسرائيل - اشرف الخلق
بعد الانبياء وجبرئيل وعيكائيل * وقد بذلوا جهدهم في تهذيب شرايع الاسلام * وتبويب كل
شيء من الاحكام * وتوضيح العضلات * وتنقيح المشكلات * وتفتيح الكنوز * وتصريح الرموز *
في كل عصر وآوان * ودهر وزمان * ومصر ومكان * حتى جاء القرن العاشر * فقام لهذا الامر
خير المعاشرة * فخر علماء العصر * شرف فقهاء الدهر * مرجع الفتوى ببخارا وما وراء الدهر * المولى
شمس الدين محمد الخراساني القهستاني فقيه العصر * فشرح في شرح مختصر الوقايع * المسمى
بالنقاية * للشيخ الامام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة [٧٤٥] سبعمائة
وخمس واربعين * من حجة خير العالمين * والنقاية مختصر لوقاية الرواية * في مسائل الهداية *
التي صنعها الامام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة عبيد الله المحبوبي الحنفي * وشرحها غير
واحد من العلماء * والفقهاء الهللاء * منهم محمود بن اليباس الرومي اتمه في ذي الحجة سنة
[٨٥١] * والشيخ تقى الدين ابو العباس احمد بن محمد الشمسي المتوفى سنة [٨٧٢] ثمان مائة
كمال الدراية - في شرح النقاية * وعلاء الدين طي بن محمد المعروف بمصنفك المتوفى سنة
[٨٧٥] * والشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة [٨٧٩] * والشيخ زين الدين ابو محمد
عبد الرحمان بن ابي بكر المعروف بابن العيني الحنفي المتوفى سنة [٨٩٣] * والمولوي
تورالدين عبد الرحمان بن احمد الجامي المتوفى سنة [٨٩٨] شرحا موزجا مختصرا بالفارسية *
و ابو المكارم بن عبد الله بن محمد اتمه في رجب سنة [٩٠٧] * ومولانا نور الدين طي بن

سلطان محمد القاري الهرّوي المتوفى سنة [١٠١٤] وهما فتح باب العناية - شرح كتاب النقاية *
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار * رحمهم الله الغفار * واما اعظم الشروح نفعا *
وارفعها اشارة ورمزا * فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز * ولقد اصاب في تسميته
بجامع الرموز * لانه جامع لرموز هذا المتن الممتين * كاشف عن غوامض علوم الدين * فركنوا
العلماء اليه * وجمعوا عليه * واستحسنوه قرنا بعد قرن * واستكتبوه في قراطين القرن *
وقرغ عن تاليفه سنة [٩٤١] تسعمائة واحدى واربعون * من هجرة سيد المرسلين *
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف * في اقوال السلف * فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]
تسعمائة واثنين وستين * وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة وخمسين *
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار * بين الفقهاء والاختيار * وكانوا يسمون نيل
جامع الرموز * كنيل ركز وكنوز * ويبدلون الاموال في حصوله * ومعهذا قل من وصل الى
مأموله * فامرني بطبعه - (و) وحيد العصر - (ل) لبيب النصر - (ي) ياروج النضال -
(م) منصور القتال - (ن) ناصر السيف والقلم - (ا) آثر اللواء والعلم - (س) سائر الخطايا -
(و) واسب العطايا - (ل) لبيس الحكماء - (ي) يعسوب العلماء - (س) سمو المكان -
(ل) لبيب الزمان - (ل) لطيف السجيا - (د) دعيم البرايا - الذي امره نأفد * وعنده
نأفد - ولطقه نأفد * ونواله نأفد - بجوده بحر يسقى البلاد بجوده - وجوده سيل ليس النقاد
لوجوده - الملقب بوليم ناسر ليس الـ الـ دي * جفظه الله عن كل شرخفي وجلي * فشمرت
في امثال امره المجيد * واستعنت في تصحيحه بجماعة من العلماء والعباد الصنفين * منهم
افضل فضلا الزمان * قاضي القضاة المولوي فضل الرحمان * والمولوي غلام عيسى والمولوي
محمد مظهر * والمولوي محمد افضل والمولوي محمد انظر * وغيرهم نيف احد عشر * سلمهم الله
العزير الاكبر * وقام عن دهممة الدهر والداهر * وقد بذلنا جهدي في النصيحة غاية المرام *
جنبي حصل الفراغ من طبعه في [ايام الصيام من خيار الاعوام] والحمد لله خير ختام *

١٢٧٤

انا العبد الحقير الكليل

كبير الدين احمد

فهرس الكتاب

الجزء الأول

صفحة	صفحة
١٣٧ ...	كتاب الطهارة ١١
١٣٩ ...	فصل في التيمم ٣٥
١٤٤ ...	فصل في المسح على الخفين ... ٤٠
١٥١ ...	فصل في الحيض والنفس ... ٤٤
١٥٥ ...	فصل في الانجاس ٥٣
١٤٥ ...	كتاب الصلوة ٦٢
١٦٦ ...	فصل في الاذان ٦٨
١٦٩ ...	فصل في شروط الصلوة ٧٢
١٧٧ ...	فصل في صفة الصلوة ٧٧
١٨٦ ...	فصل في القراءة ٩٢
١٩٠ ...	فصل في الحديث في الصلوة ... ١٠٢
١٩٣ ...	فصل في ما يفسد الصلوة وما يذكر فيها ١٠٥
١٩٨ ...	فصل في صلوة الوتر والنوافل ... ١١٤
٢٠٧ ...	فصل في صلوة الخسوف ... ١٢٢
٢١٠ ...	فصل في ادراك الفرائض ... ١٢٤
٢٢٩ ...	فصل في قضاء الغوايت ... ١٢٦
٢٣١ ...	فصل في سجود السهو ... ١٢٨
٢٣٩ ...	فصل في سجود التلاوة ... ١٣٤
فصل في صلوة المريض ١٣٧	
فصل في صلوة المسافرين ١٣٩	
فصل في صلوة الجمعة ١٤٤	
فصل في العيدين ١٥١	
فصل في الجنائز ١٥٥	
فصل في صلوة الخوف ١٤٥	
فصل في الصلوة في الكعبة ... ١٦٦	
كتاب الزكاة ١٦٩	
فصل في العاشر ١٧٧	
فصل في مصارف الزكاة ... ١٨٦	
فصل في صدقة الفطر ١٩٠	
كتاب الصوم ١٩٣	
فصل في موجب الفساد ... ١٩٨	
فصل في الاعتكاف ٢٠٧	
كتاب الحج ٢١٠	
فصل في القران والتمتع ... ٢٢٩	
فصل في الجنائيات ٢٣١	
فصل في الاحصار ٢٣٩	

الجزء الثاني

كتاب النكاح ٢٤٥	فصل في اللعان ٣٠٤
فصل في الولي والكفوء ... ٢٥٣	فصل في العنين ٣٠٦
فصل في المهر ٢٦١	فصل في العدة ٣٠٩
فصل في نكاح القربى ٢٦٧	فصل في العضانة ٣١٥
معامل القسم بين الزوجات ... ٢٧٢	فصل في النسب ٣١٧
كتاب الرضاع ٢٧٣	فصل في النفقة ٣١٨
كتاب الطلاق ٢٧٥	كتاب العتاق ٣٢٨
فصل في تفويض الطلاق ... ٢٨٣	فصل في عتق البعض ٣٣١
فصل في شروط صحة التعليق ... ٢٨٧	فصل في السلف بالعتق ٣٣٤
فصل في طلاق المريض ٢٩١	فصل في الولد بغير الاستيلاء ... ٣٣٦
فصل في الرجعة ٢٩٢	فصل في الولاء ٣٣٨
فصل في الإيلاء ٢٩٥	كتاب المكاتب ٣٣٩
فصل في الخلع ٢٩٧	كتاب الايمان ٣٤٣
فصل في الظهار ٣٠٠	فصل في السلف بالفعل ٣٥٤
	فصل في السلف بالقول ٣٦٤

الجزء الثالث

كتاب البيع ٣٧٥	كتاب البيع ٣٧٥
فصل في خيار الشرط ٣٧٩	فصل في خيار الشرط ٣٧٩
فصل في خيار الروية ٣٨٢	فصل في خيار الروية ٣٨٢
فصل في خيار العيب ٣٨٥	فصل في خيار العيب ٣٨٥
فصل في البيع الفاسد ٣٩٠	فصل في البيع الفاسد ٣٩٠
فصل في الاقالة ٣٩٨	فصل في الاقالة ٣٩٨
فصل في التولية والمراجعة ٣٩٩	فصل في التولية والمراجعة ٣٩٩
فصل في الربوا ٤٠١	فصل في الربوا ٤٠١
فصل لا يجوز بيع مشترى منقول النخ ٤٠٥	فصل لا يجوز بيع مشترى منقول النخ ٤٠٥
فصل في السلم ٤٠٩	فصل في السلم ٤٠٩
مسائل شتى ٤١٣	مسائل شتى ٤١٣
فصل في الصرف ٤١٤	فصل في الصرف ٤١٤
كتاب الشفعة ٤١٥	كتاب الشفعة ٤١٥
كتاب القسمة ٤٢٣	كتاب القسمة ٤٢٣
كتاب الهبة ٤٢٨	كتاب الهبة ٤٢٨
كتاب الاجارة ٤٣٤	كتاب الاجارة ٤٣٤
فصل في الاجارة الفاسدة ٤٣٩	فصل في الاجارة الفاسدة ٤٣٩
فصل في الاجير المشترك ٤٤٤	فصل في الاجير المشترك ٤٤٤
فصل في فسخ الاجارة ٤٤٥	فصل في فسخ الاجارة ٤٤٥
كتاب العارية ٤٤٨	كتاب العارية ٤٤٨
كتاب الوديعة ٤٥٢	كتاب الوديعة ٤٥٢
كتاب الغصب ٤٥٥	كتاب الغصب ٤٥٥
كتاب الرهن ٤٦٢	كتاب الرهن ٤٦٢
فصل في عدم صحة رهن مشاع ٤٦٥	فصل في عدم صحة رهن مشاع ٤٦٥
فصل في التصرف والخيانة ٤٦٨	فصل في التصرف والخيانة ٤٦٨
كتاب الكفالة ٤٧٣	كتاب الكفالة ٤٧٣
كتاب الحوالة ٤٨١	كتاب الحوالة ٤٨١
كتاب الوكالة ٤٨٤	كتاب الوكالة ٤٨٤
فصل في الوكالة بالبيع والشرط ٤٨٨	فصل في الوكالة بالبيع والشرط ٤٨٨
فصل في الوكيل بالخصومة ٤٩٢	فصل في الوكيل بالخصومة ٤٩٢
كتاب الشركة ٤٩٥	كتاب الشركة ٤٩٥
كتاب المضاربة ٥٠١	كتاب المضاربة ٥٠١
كتاب المزارعة ٥٠٨	كتاب المزارعة ٥٠٨
فصل في المعاينة ٥١٢	فصل في المعاينة ٥١٢
كتاب احياء الموات ٥١٤	كتاب احياء الموات ٥١٤
فصل في الشرب ٥١٧	فصل في الشرب ٥١٧
كتاب الوقف ٥٢٠	كتاب الوقف ٥٢٠
كتاب الكراهية ٥٢٦	كتاب الكراهية ٥٢٦
كتاب الاشربة ٥٣٣	كتاب الاشربة ٥٣٣
كتاب الدبائح ٥٤٨	كتاب الدبائح ٥٤٨
كتاب الاضحية ٥٥٤	كتاب الاضحية ٥٥٤
كتاب الصيد ٥٦٢	كتاب الصيد ٥٦٢
كتاب اللقيط والمقطعة والايق ٥٦٧	كتاب اللقيط والمقطعة والايق ٥٦٧
كتاب المفقود ٥٧٣	كتاب المفقود ٥٧٣

الجزء الرابع

٦٧١ فصل في الاستيلاء	٥٧٧ كتاب القضاء
٦٨٢ كتاب الجنایات	٥٩٢ كتاب الشهادة
٦٩٢ كتاب الديات	٥٩٦ فصل في قبول الشهادة وعدمه
٦٩٨ فصل فيما يحدث في الطريق	٦٠٦ فصل في الرجوع عن الشهادة
٧٠٢ فصل في جناية البهيمة	٦٠٧ كتاب الاقرار
٧٠٤ فصل في جناية الرقيق والجناية عليه	٦١٤ كتاب الدعوى
٧٠٧ فصل في القسامة	٦٢٣ فصل في التحالف
٧١١ فصل في العاقلة	٦٣٥ فصل في دعوى النصب
٧١٥ كتاب الاكراه	٦٣١ كتاب الصلح
٧١٨ كتاب الحجر	٦٣٨ كتاب الحدود
٧٢١ فصل في الاذن	٦٤٥ فصل في حل القذف والشرب
٧٢٨ كتاب الوصايا	٦٤٧ فصل فيمن اخذ بربح الخمر
٧٣٦ فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	٦٥٣ كتاب السرقه
٧٤٠ فصل في الوصي وما يملكه	٦٦١ كتاب الجهاد
٧٤٤ كتاب التخنثي	٦٦٦ فصل في المغنم والقسمه
٧٤٧ مسايل شتى	

* بسم الله الرحمن الرحيم *



الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام * وكرمنا بتفهم فروعه الى ان
نقدز على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام * والصلوة على رسوله محمد محيط الاسرار وجميع
العلوم وفضل الانبياء عليهم السلام * وعلى آلهم واصحابهم خلاصة الاسلام وزبدة الاكرام * تحفة دائمة
الى يوم القيام * اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات * وجمع منشور النوازل من
اهم المهمات * قام بذلك جلال المشكلات * ذوالتنقيح والتوضيح للمهمات * وتعديل الهيزان لتقويم
الدعوى والبيانات * صدو الشريعة والملة والدين والاسلام * احله الله من فضله دارالمقام * مؤلفا
لمختصر حار لتفاريق الواقعات * جامع بالتصريح والاشارات لجميع المضمهرات * قد شرحه غير واحد
من العلماء والفاضلين * وكشف عن حقائقه المنظومة جم غفير من الكاملين * إلا ان أكثره قد غاب
عن نظر الاكثرين * وفيه ما لا يحصى حوله احد من المتبحرين * فان في كل كلمة منه كنزا من جواهر الفرائد *
وفي كل كلام منهم فصول من نفائس الفرائد * فاردت تبئين مكنونه من كل محكم وغامض * وتحقيق لبه
من كل حلو وحامض * لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان * بما يطول
عرضه من البليات الصورية والمعنوية الرافعة للامان * الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا *
لهجس في صدري شي منهم وان اعتزلت كاني قلت لهم هل عا * ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا
مخير منهم و من معي من المومنين * فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم المظالمين * ثم
رفقت لسواد جامع الرموز في هنتين ونصف من الاعوام * مع التفرد من المعين والظهير من الخراس و
العوام * لكن قد طرحته فيما لا يوصل اليه الا بالتقضيض * فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك
فكيف يجعل التبييض * وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان * وقد نصبوا بخط رماحا من
العدوان * الى ان اظل علينا منصور رب العالمين * ناصر الاسلام والمسلمين * قالح البلاعين لافاضل

اصحاب سبب الاحبار * نافع السائين للائمة المجتهدين من الابرار * مخلص النيران من ايدي
 الاشرار * مفرج المعمومين من هجوم الكفار * دافع اعلام العلماء الصالحين * خافض رايات السجّال
 الطالبيين * مادم اساس الكفر والاهواء * باني مباني الشريعة الغراء * نظام المنشئين من اهل السنة و
 الجماعة * شتات المستطاميين من اهل اللعة والبدعة * فانه الجامع بين الفضيلتين * الحاوي للرياستين *
 العالم بالعلوم السافعة * الفارس في مضمار المدافعة * المستنصر المستعان * السلطان بن السلطان * ابو
 الغازي عبد الله بهادر خان * لا زال مجتهدا في نشر الامن والامان * وآمنا من جميع الافات والاحزان
 فصرنا آمنين من الكباد * ثم اشرع في تببيض ذلك السواد * ارجوان يكون بعنايته تعالى مثبثا فيه تحقيق
 اللغات * وتحليل التركيبات * سهلا في بيوتكم وانديتكم * مظهرا فيه كنوز تسخفونها يوم طعنكم ويرم
 اقامتكم * مضمنا لصحائف من المتداولات تحملونها في حجوركم واكامكم * موردا فيه جل اقوال علمائنا
 المتقدمين والمتأخرين * معرضا فيه عن اقوال غيرهم فانه الواجب المسطور في خزنة المفتيين *
 في ضمن عبارات موضحة انبثت حقائق ذات بهجة * واشارات موثقة اثبتت احكاما صاحبة بحجة *
 اسأل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله الطالبين * ويتقبل مني جهدي في ديني فانه اكرم
 الاكرمين * اعلم ان المص قد انتسبه باسم اله وهاب * وفاقا لكتاب هو ناسخ لكل كتاب * واقتفاء لسنة
 من هو خير اولى الالباب * واقتداء بالمشايخ والاصحاب * مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محامد
 الكريم * فقال [بسم الله الرحمن الرحيم] * اي باسم مختص بذات يوصف بالكمال من الصفات ومنها الاجسان
 الكثير واردة الخيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسماء منها ما يختص به ومنها ما لا يختص به ومنها للذات
 ومنها للصفات فمن المختص للذات و الصفة للجلالة والرحمن * من غير المختص للذات المشير
 اليه الصفة في الجملة الرحيم والظرف مشتق اي ابتدئ بسم الله فهو اما جملة اسمية
 كقول البصرية او فعلية كالكونية وهو المشهور الا ان الزمخشري وتابعيه قدروا الفعل موحدا والسين
 اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اسم بكسر الهمزة او ضمها والسكون واما مكسورة او مضمومة
 فان سببا بالكسرة والضم لغة فيه والكل من السمو على الاصح بمعنى الرفعة وفي العرف لفظ عين
 كمعنى ولو موكبا وانما ذكره للتعظيم لا لدفع اليمين فان فيه خلافا كما يأتي والله اسم للذات من حيث هي
 عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف انه عربي مشتق والمختار عند الفقهاء
 وبعض ائمة العربية انه عربي غير مشتق والصفتان من الرحمة اي رقة القلب تقتضي الانعام
 لم يستعمل الا في المعني المجازي وهو المنعم الحقيقي وفيها مبالغة من حيث الامتلاء و
 في الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلا لمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل السبق ان الاولى
 علم اتفاقي كالجلالة اذ لم يستعمل صفة ولا مجردا عن اللام الا اذا كان مضافا فهي بدلها والرحيم
 صفة ويسوز ان يكونا موزوعين او منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنفه

بالتصريح مع رعاية براءة الاستهلال فقال [الحمد] لغة الثناء لمعظم فاعل مختار وعرفا ما يشعر بتمعظم
 منعم من الشكر واما العرفي فنصرف جميع القوى لما خلق له كصرف النظر الى مصنوعاته وانما أثر
 الحمد عليه لانه مشعر باستحقاقه تعالى له بلا انعام عليه فهو ادخل في الاخلاص والزام للعهد
 اي حمده تعالى او حمد محبيه او للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولى لما تقرر في الاصول ان
 العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتدأ خبره [لله] واللام للاختصاص وقيل للملياقة اي الحمد لا يليق
 الا له تعالى وانما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا المعلوم ثابت له بلا شائبة احتمال الكذب
 ولا يبعد ان يكون اللام للتقوية فالحمد صفة للجلالة مقطوعة او مجرورة والمعني بسم الله الحمد
 او المحمود وفي الاظهار في مقام الاضمار ما لا يشفى من الفائدتين [رافع اعلام الشريعة] اي
 المفشي او المشرف للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم التفسير والقرأة والحديث واصوله
 والفقه واصوله والتصوف والادب او لعلماء هذه الشريعة وهم الصحابة ومن بعدهم فالإضافة
 كاللام للعهد او لعلماء الشرايع فهما للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولى فالرفع الاذاعة و
 التشريف كما ذكره الراغب والشريعة مورد الابل الى الماء الجاري ثم استعير لكل طريقة موضوعة
 بوضع الهي ثابت من نبي من الانبياء اذا الشارح فيها يطهر من الاثام ويروي بمعرفة الملك
 الاعلام ولا يشفى انها شاملة للاصول والفروع وغيرها لانه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبه
 يشعر ما في الغربيين ان كل ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام فهو شريعة ومله ويفرق بينهما
 ان الشريعة مضاف الى الله والنبي والامة والملة لا تضاف الا الى النبي كما في الميسر والمفاتيح
 والمفردات وما قال الفاضل المفتازاني انها تضاف الى الامة لم يوجد والاعلام جمع العلم اما
 بالكسر كالبشرقة وكثرة على ارادة الحاصل بالمصدر او اسم الفاعل او المفعول واما بفتحتين في
 الاصل بمعني الجبل والطريق او الرؤية كما في المقائس او اللواء كما في الصحاح وههنا يكون مجازا
 مرسلا او استعارة مصرحة اذ يشبه الشريعة بسلطان له اصحاب قتال لهم اللواء والرؤية ويفرق بينهما
 ان اللواء العلم الكبير وينصب عند السلطان ويدار معه ولا يكون الا واحدا والرؤية علم صغير
 لاصحاب القتال ويكون متعددا الا ان الاول ابض والثاني اسود لانه ابين عند الثبار كما ذكره
 الامام السرخي فالسلطان الموصوف مكنية واثبات الاعلام تخييل والرفع ترشيح وفيه تلميح الى
 قوله تعالى ليرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات [الغراء] اي افضل الشرايع او العلوم
 او العلماء فانها مونث الاغراي الابيض والبياض افضل الالوان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلميح
 الى ما رواه شيخ الاسلام في المبسوط ان احب الاديان الى الله تعالى السمحة الحنيفية وشريعتنا كذلك
 كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على الغير [جاءها] اي مصير الشريعة وهو كرافع صفة
 الله تعالى فان الامر المختص ولو نكرة يصلح ان يكون وصفا للمعرفة كما في التشديد للعلامة الصنعاني *

ولا يبعد ان يجعل رافع كمومن ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في
المعني وان يجعل جاعلا بدلا من رافع بوصفه او بدلا ويبدل البدل من البدل كما في مواضع الكشف و
الكواشي ومما يمنع من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرافع بدلا من الله اوصفة
له ولم يعط هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما نظر اما الاول فلانه
يحتمل ان يكونا صفتين في بدلين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وهذا يجوز لوجوب تقديم
الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص لجمل التي لا محل لها
من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [شجرة] اي
كشجرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض
قد وهنت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [اصلها] اي عروق هذه
الشجرة [ثابت] اي مستقر [في] اعماق [الارض] فلا يسرها الريح العاصفة [وفرعها] اي روس
اعصانها او اغصانها فان الاضافة للاستغراق [في السماء] اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد
عن العفونات وغصب الغاصبين فالمعني جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من
الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس
الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخلق والالتيام باطل كما تبين وجهه
في الكلام ودرم الى النسب والحسب لامام الانام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم
اصله وايه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام و
تلميح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخول
عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما في الكشف دليله ما قال عليه السلام كل
خطبة طيبة فيها تشهد فهي كليليد الجذماء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسى القندي ان كل
كلام لا يبدء فيه بالصلوة علي فهو اقطع محروق من كل بركة قال [والصلوة] بالرفع بالابتداء على
المشتهور ويجوز الجر بالعطف على اللام اي بالصلوة [على رسوله] والابتداء غير مانع عن الجمع
بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر
مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التصلية و
كلاما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري
وغيره والفهم مبطل عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الثناء الكامل
الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويلات وفضل
العبارات على ما قال المزمزقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعني اللهم
عظمه في الدنيا باغلاء ذكره وافتاد شريعته وفي الآخرة بتضعيف اجرة وتشفيعه في امته كما قال

ابن الاثير وفي المغني انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى
المومنين الدعاء والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء ايماء الى ان
ترك الاسلام الذي هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقد رد على النوري
ما ظنه من الكراهة ولو اثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك [محمد] اشهر اسمائه الشريفة
وهي الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وإنما سمي به للإلهام بذلك
والمعنى ذات كثيرة خصاله المسمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده تعالى [افضل
الرسول والانبياء*] صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضمر كلمة من
لاشتمال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من
الملائكة وفاضل الناس اجمعين بقريضة المقام على ان مقتضي الاضافة التفضيل على كل
فرد فانه يومهم خلاف ما ذكر وكل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من
حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول
من بعته الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على
الاشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول ههنا
بالادمي وحينئذ يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذاهب سيهويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر من
كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان اهر بالبلاغ كما في شرح التاويلات
وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غيره
مجازا او مترادفاً على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او
الرسول اخص قدم للسجع فيكون موافقا لما بعد وخصوصا بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف
النبي فانه اعم كما في الكشف وغيره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماعيل ويونس و
غيرهم فالاولى ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالبلاغ بلا انزال كتاب والرسول بضمين والسكون
جمع رسول فعول مبالغة مرسل مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسل فهي ما يذهب
به المتحمل من الكلام والفعول هذا لم يأت الا نادرا والنبي من النبأ وهو خبر ذو فائدة عظيمة
يحصل به علم او غلبة ظن وحقه ان يتعرب عن الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهور كما قال المحققون
منهم سيهويه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي وغيرهما لا من النبأ اي الرفعة كما قيل وإنما
جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء لانه للزوم التخفيف صار مثل معتل اللام
كاصفياء وليس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان باب جرحي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين
لاشترط عدم استواء المذكور والمؤنث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين
صلعم كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال [وعلى آله]

اي على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح از الفقهاء العالمين فلا يقال الا على المقلدين
 كما في المفردات والادول مختار المحققين في الاصل اشم جمع لذوي القربى الغه مبدلة عن الهمزة المبدلة عن
 الياء عند البصريين وعن الرازي عند الكوفيين والادول هو الحق كما في صرف المفتاح والاول ان يضاف
 الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى الهمزة كما قال ابن مالك وغيره ثم خص
 منهم بالذكر مشرفين بغضبة ما لا يوازي لفظه عمل من صميمته افضل التلائق فقال [ر] على [اصحابه]
 اي الذين امتوا مع الصحبة ولو لفظه كما قال عامة محدثين وانما اثر على ما ذهب اليه الاصوليون من
 اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والغافل لجمع على افعال كما صرح به سيويه ومثل
 بصاحب واصحاب وارتضاه الرمشتري والرضي فالقول بانه جمع صعب بالسكون او اسم جمع او بالكسر
 مخفف صاحب انما نشأ من عدم تصحح الكتاب [نجوم الاقتداء والامتداء] اي كل واحد من الاصحاب
 مثل جميع النجوم في صلاحية الاقتداء والامتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق
 الحسي ويشعر فيه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالنجوم الكوكب
 الطالع والاضافة الاستغراق المفيد لكمال المبالغة والاقتداء الايمان بمثل فعل الغير كونه فعل الغير
 ويحوز ان يراد به السجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام الصرخسي رح
 والامتداء وجد ان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلميح الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب رض عن
 النبي صلعم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رح من ان قول
 الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد وايماء الى ان
 الخبر مقدم على الاثر في تقديمه على القياس تردد والى الكلى اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلعم
 فعلى الراس والعين وما اتانا عن الصحابة فناخذ تارة ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم رجال
 ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل
 من اكابرهم كما في كشف الكشاف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال
 آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب
 ان لا نقل الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عم حين نزل من السماء حكم بمذهبه كما في
 الفصول الستة ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طائفة من الفاظ مشتملة على البسملة والحمدلة
 والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم المصنف وسبب التأليف وغيره على وجه يشعر
 بالاهتمام التام فقال [وبعد] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على حذف المضاف اليه أي
 واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالوارد للاستيناف او لعطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى
 و بشر الذين آمنوا الآية والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلل بقوله [فان العبد] الغاء
 للتعليل و ان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمال استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما أثره على غيره
 لانه لا اسم للمومن اشرف منه فانه مبني عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالمدكور لان ما في
 المشهور من الضعف مما لا يخفى فان تقدير اما مشروط بان يكون مابعد الغاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او
 مفسرا له كما في الرضي واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين [المتوسل] اي المتقرب [الى الله]
 لا غير بقربة المقام [باقوى الذريعة *] الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من
 فهم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى
 والذريعة الوسيلة فان الفعيلة تجي بمعنى الالة وهو ما يتقرب به الى شي من قرابة او ضيعة او غيرهما ثم
 استعير لما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا
 حاجة الى جمع المضاف اليه للاقوى اذ كونه اسما مطلقا على ان اقوي يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و
 من قال بجواز كونه بمعنى القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم منعه قياسا بلا تجرد
 عن كلمة من واللام والاضافة [عبيد الله] عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه جملا على المحل
 بلا مضي الخبر ولا يخفى ما في ذكر العبد المبكر ثم العبد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه [صدر
 الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة *] عمر بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي
 روح الله اراخهم فالتاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسل ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان
 ذي قدر فهو مكنية واثبات التاج له تخييل [سعد] بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاف
 الشقاوة او فتحها من السعد بمعنى اليمن كما في الصباح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد
 بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو لغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد
 فمصدره السعادة وهذا غير سديد لانه لازم على انهم اختلفوا في هذه اللغة فسيبويه وسائر المحققين
 انكروها واما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة الاية بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس
 والمسعود يجوز ان يكون مثلا جنة الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره [جده *] اما بكسر الجيم بمعنى
 الاجتهاد او فتحها بمعنى الحظ او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهادا في تاليف هذا الكتاب
 او حظ منه او سعادته او ابرايه مسعودا او ذا سعادة ويمر اي ادام ذلك وانما خص ابو الاب اذ ابو الام
 سبيل كره وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يحتمل الابهام الا ان فيه اظهارة في مقام اضمار
 المزام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكني والتخييل [وانجح] اما بفتح
 الهمزة بمعنى صار ذا نجاح وظفر بالمط اوضهما من انجحت حاجته بمعنى قضيت [جده *] بالفتح او الكسر
 [يقول] ذلك العبد والجملة خبر ان [قد الف] من التاليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم
 فوفه فان فيه يراعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم [جدي] ابو الام المسمى بالمحمود
 [مولائي] صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدي او ناصري في الامور الدينية او مالكي بسبب تعليمه اياي

وفيه تلميح الى قول علي رضي الله عنه ان علمي حرقا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول زافع احد القراء
 اسبع انا عبد من قرأت عليه [العالم] من العلم الذي هو ادراك الشئ بسبقته كما قال الراغب [الرباني] *
 قيل مزياني الا الله قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الريان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشا
 اشي حالا فحالا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى خالفا للنون فيه كما في الريان
 للمبالغة مثل المستعدة في الاحمري وفي المعالم انه الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن الزثير العالم
 الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني بملاحظة
 ما يتعارف انه قلما يفتقر عنه في الذكر [والعامل] بعلم ماخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سيأتي فح
 يستتر في صف جميعهم فان في الفتوحات ان كل عامل يأمر مشرور فان كان من نص عن نبينا وغيره من
 الانبياء عليهم السلام فهو مشرور في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرع له وان كانوا مائة الف ويرى
 نفسه في اماكن على عددهم مع العلم بانه هو لا غيره وان كان من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا
 غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيشر خلف ذلك
 المجتهد وخالف الموافق من النبي عليه الصلاة والسلام وان اخطأ وللخطئين صف فيشر في
 ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من السيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى
 الجمادات [الصمداني] * اي منسوب الى الصمد اي المدعو المسؤول الذي يصمد اليه اي يقصد
 لقضاء السوائج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا اليه تعالى ويورده الزياتان [برهان الشريعة] اي
 ماكد ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدانه من البرهنة وهي البرهنة وقيل بيان السجة كما في المفردات
 وهذا مشير الى ان زوجه زائدة يورده ما في الاساس يقال ابره فلان اي جاء بالبرهان وبرهن مونده لكن
 يخالفه الجوهري وابن الاعرابي حيث قال قد برهن عليه اي اقام السجة والبرهان عند اهل الميزان قياس
 مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس
 البرهان من المبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى
 الموجد بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يفتقر في
 وجوده الى غيره كما في المفردات والامراد اما احد من الثلاثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد
 العام او الشريعة والغرض التاكيد ويورده [والدين] * اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف
 الى الشارح والنبي واحاد الامة [وارث الانبياء والمرسلين] * اي اخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ
 بقريئة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعا وفيه اشعار بان اهتدته عامرة
 منخلصين لوجهه تعالى كاسانديهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة
 التحقق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان
 الاسماء تنزل من السماء [بن صدر الشريعة] عبيد الله بن محمود بن محمد المجبوبي في الاصل صدر

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزأ شريفاً للشرعة ففيه مكنية وتخيل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحريك وهو رجوع المسافر من مقصده [جزاء الله] على تأليف هذا الكتاب [عني] اي عن قلبي [وعن سائر المسلمين] بالهمزة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبداء عن اهلها بمعنى الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة واظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل المتفازاني لكن ذكر ابو علي ان كونه من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل و السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجواليقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالفقه لان الاعلام في اعمال الظاهرة اكثر استعمالاً من الايمان وانما احال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فرائد تأليفه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين [خير الجزاء] مصدر [لجل حفظي] ظرف الف بفتح الهمزة وكسرهما وسكون الجيم مصدر اجل شرا اي جزاء ثم استعمل في تعليل الجنايات ثم في كل تعليل * واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب وقاية الرواية *] فيه تنازع الف، و حفظي فالكتاب فعال مبنى للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف هجائه وكما يسمى به الصحيفة يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشيء يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويشتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية النقل وعرفاً بما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قوبل بالخلف والكل اذ وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كلي شامل لما تلفظ از ملك زيد او عمرو ومثلاً والباعث عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع [في] بيان جميع [مسائل الهداية *] حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتخفيف وقد خفف لغة بالسؤال او المستؤل او مكان السؤال وعرفاً قصية نظرية في الغلب يتوقف على تصورات اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلى مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئ التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واما ما لا خفاء فيه فليس من المسئلة في شيء والمراد من القضية الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام يتعلق بحزئيات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الثاني بنفسه وبالحرف ففي الكرمانى يقال هداة الطريق وله واليه اذا اذهب الى المقصد واصله الى راس الطريق واعلمه ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يسندان بالحقيقة الا اليه تعالى [وهو] اي الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يوثق لانه صار بعد النقل كما اذكر كاصول الفقه [كتاب لم تكتحل عين الزمان بثانيه *] اي لم ترعين جميع الدهر ثانياً لهذا الكتاب يقال

ما لا كتحت عيني بك اي ما رأته كما في الاساس فالباء للتعدية وقيل المعنى لم تنزى اذ لم تقر عينه
 والباء للاتصاف او السببية وفيه انه عدل الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة و الزمان يقع على جميع
 الدمر وبعضه كفي النهاية وهو منها مجاز عن امله بلا حذف فانه مبتذل ويجوز ان يشبه بشخص
 ذي بصر فهو مكنية واثبات العين تهيئة والاكتحال ترشيح وعلى هذا الاضافة مجاز والاسناد في
 الصورتين حقيقة والاولى ان يقال (بالتاني والمعاني) فانه ليس مستعملا باعتبار السال لاضافته الى
 الاقل ولا باعتبار التصيير لعدم سماح ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيوريه
 [في رجازة الفاظه] ظرف التاني والرجازة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم اي سقط طوله والمراد منه
 الحاصل بالمصدر ليستقيم المعنى عند اعماله في الطرف الا تي وانما أثر على الايجاز ليشير الى انه خال
 عن التكلف لكمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ القيمة من فيه ثم استعمل في الصورتين بالمكيف
 بكيفية مختصرة وانما صرح به لفائدة الاستغراق فليس فيه مسازاة ولا اطناب ولا تطويل ولا حشو ثم اشار
 الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [مع ضبط معانيه *] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا
 خلاف وسكونه لغة ظرف ورجازة وقيل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث
 الراجازة والضبط السقوط مع الجوز وينبغي ان يكون من المبني للمفعول لموافقة الراجازة والمعنى القصد
 وعرفنا ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا وعند كثير من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام
 ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس له مشارك فيه ولهذا اضاف الالفاظ والمعاني الى ضميره
 ولم يطلق وجه الشبه كما هو حق ثم يقول ذلك العبد [اني لما وجدت] اي اصبحت ولما ظرف زمان عند الأكثر
 مركب من لم وما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى الجملة الاولى معمول
 الثانية [قصورهم] بكسر الهاء وفتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحها في اللغة القصد الى وجود الشيء او عدمه
 ولو خشي ان في العرف والاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلية والقصور مصدر قصرت عن الشيء عجزت
 عنه ولم ابلغه [بعض المحصلين] اي اكثر المرادين لان يجمعوا الفقه فاللام للعهد والتحصيل في اللغة الجمع
 وفي العرف جمع الجمل مطلقا والابعد عن الاختلافات في تنابع الاضافات ان يقال قصورهم لبعض المحصلين
 [عن حفظه] اي كتاب الرواية او الرواية [اتخذت منه] جواب لما بلا فاء وقلما قرن بها كما في بعض النسخ والناء
 فيه اصلية او مبدلة عن الهمزة على ما ترومه السيوري [هذا] اشار به الى المتخذ الذي سمي [المختصر]
 او الى ما في الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الساجب او مجازا كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ
 اشار اليه كما اشار السيرافي في شرح اللباب وانما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفنا
 تقليل المباني مع ابقاء المعاني ارحذف عرض الكلام كما في الاشارات وهو المراد دون الادل بقريئة ما بعده مع رعاية
 كمال الادب مع الاهتاذ لانه اشار به الى ان الرواية ايجازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وانما يتصور ايراد
 بعض مسائله الضرورية [مشتملا على ما لا بد منه] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال كونه

لا يخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس بخلوه عما يحتاج اليه من علم الفرائض وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه وابد الفراق ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة اي لاسعة ولا غنى لامر في الدين عنه [فمن احب] واراد [استحضار] اي استحضار جميع [مسائل الهداية فعليه بحفظ] اي فليلزم حفظ [الرواية *] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب و الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه ان الباء صلة وليست بزيادة فان المعني ايستمسك به كما في شرح المغني فعلى له معنيان واللام للعهد لا بدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالباس كما يجوز دخول اللام عليه عند كونه مصدرا او صفة [ومن اعجله الوقت] اي حملة على العجلة وهي تحري الشي قبل آوانه والوقت اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لامر كما في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه بمكلف بفعل قبل آوانه فهو مكنتي واثبات الاعمال تخييل [فليصرف الى حفظ هذا المختصر] المذكور وانما أثر الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة التمييزة اكمل تمييز لكمال العناية به [عنان العناية *] هي القصد والعنان ما وصل بلجام الفرس وهي مكنية لتشبيه العناية بها واثبات العنان تخييل والصرف ترشيح والحاصل ان من ضاق وقته ولا تنفي زمانه بحفظ او فاية فليحفظ المختصر [انه] اي لانه تعالى فان للتعليل والمعلل به جواب الامر المحذوف وهو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير المسائل كالمسائل اذ لاظهار كل العناية اذ وفور نشاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغرقون وربنا اننا آمننا ونشهد انك الرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف الابهام [ولي الهداية *] هو من يتولى امر احد والهداية اما بمعناها اللغوي اي انه تعالى متولى لان يجعل الرصل بمجرد حفظ المختصر عالما بالفروع اذ هو حاو على خلاصة محيط بزيده فصار مغنيا عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها او بمعنى ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى متولى لانه يجعله يحفظه ضابطا لمسائل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الديباجة على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات فقل

* كتاب الطهارة *

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر الالتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على الحذف علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحتها في الغالب اما بابواب دالة على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر وقد يكفي بالفصول كما في هذا الكتاب والكل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء والفتح مصدر طهر بحركات الهاء والفتح افصح التنزه عن الادناس الحسية كالالباس وهي الحكيمية مجاز بينه وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للعهد وما قيل انها للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على

الاستغراق وهو على الجنس كما نقرر في الاصول والاضافة مجاز والمعني كتاب احكام الطهارة فان قلت
الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مشايخنا قد احترزوا عما هو الغالب على الفلاسفة
على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يتضمن اللزوم المتعدي والغاية التنبيه على ان
الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ بوضوء لانه اكثر احتياجا فقال [فرض الوضوء] الفرض لغة التقدير وشرعا
ما ثبت بدليل قطعي يدم تاركه افعاله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا
كما ثبت بمحكم الكتاب ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال
الناسي عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنص والمشهور ويسمى بالظني وهو ضربان ما هو
لازم في زعم المجتهدين كمدار المسح ويسمى بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفوق السنة كالفاتحة ويسمى
بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشتمل بعضا من الظني ويدخل بعض من
المندوب والمباح على رأى الا ترى الى قوله تعالى وافعولوا الخير وكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض اضافة عهدية
ليشمل القطعي والظني بخلاف الشئ الفرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء
وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح مائة وقد عده سيبويه من المصادر وفي الشريعة نظافة مخصوصة
واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانشاد اشعر والقهقهة وغيرها كما
في قاضيخان [غسل الوجه] اي اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء
لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء المغسولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلالى وقال الفقهاء ابو
جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة
او قطرتين بلا تدارك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا لو اصابه المطر مثلا مع الجريان
ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاه لانا نقول الغسل والاجراء اهم من السقيقي والحكمي على
انه قد دفعه على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة
عن قبوله كما في الخزانة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاه وان كان الادب ان
لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو اجمد بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في منية الفقهاء وهذا
كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن
في اجازة الزاهدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثر شي لا كلي كما في حدود النهاية وغيرها وانما
حمل الغسل على الفرض وحقه العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لما مرانهم احترزوا
عما هو داب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غيبل
وبالضم اسم من اغتسل والسين فيه ساكنة ويجوز ضمها والوجه من المواجهة كالبرج من التبرج
وهو لغة وشرعا [من الشعر] بفتحتين والسكون اي شعر نبت بين النزعيتين مسمى بالناعية فاللام
للعهد فلا يرد انه مطلق على جانب الققاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة

وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهد في راعله اراد الوجوب الاستحسان لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء [الى الاذن] بضميتين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يجز وعن ابي يوسف رح انه سقط بالالتساء والفتوى على الاول كما في السراجية [واسفل الذقن] بفتحتين مجتمع اللحيين والمراد حدثه عند البعض واقصى ما يهدو للمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في اتوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيوخ الاسلام عصام الدين وظاهرة ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجز وقيل لو رمصت ذات رمد وجب اتصال الماء تحتها كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رح على انه جاز ان يقدر الى شمتي الاذن فقوله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لا متعلق بالغسل والا فغسل [و] غسل [يديه] اي يدي ذي الوجه فلو غسل الى الرسغ او لا لم يلزمه الاعادة ثانيا والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب عن الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [و] غسل [رجله] اي ذي الوجه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنان من جانب من اليد والرجل نعم اذا بطش وعشي بهما فيغسلان كما لا يصح الزائدة والتأليل كما في الزاهدي وهما من رؤس الاصابع الى الابط واصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكا لفظيا ونفى المحيط انها تقع على الزراعين مع المرفقين فالاولى زراعيه وقدميه [مع مرفقيه] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب [و] مع [كعبيه] اي المرتفعين من العظم عند ملتقي الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريح الا انه لم يعتد به اذا العملة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظمان الناتبان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان واعلم انه قال المطرزي قرئ و ارجلكم بالجهر والنصب وظاهر الآية متروكة بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن السحر والبداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ومسح راسه] من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقذال والفودين والمسح لغة امرار شي بشي كما في المقاييس وكذا في الشريعة الا ان الامرار شامل للحكمي كما ان الشي للمبتل وغير اليد فانه لم سقط خرقة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزاء من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فما قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شي

كما في التلوين انه المس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزي عنه اصابة الرأس شي
 غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بشي مبتل من ماء مأخوذ للمسح بقربنة ما يأتي في
 مسح الاذن فلا يمسح ببطل باق في الالة بعد مسح عضو او غسله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو
 كما في الزاهدي وكلامه مشير الى انه لو مسح على الوقاية لم يجز وان وصل البلة الى الشعر كما قال بعضهم
 وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان النية لم يشترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح
 فقد جاز الا ان من السنة البداية من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه يمسح ثلاث
 رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل
 المراد اصغر اصابع اليد كما في السراجية [و] مسح [كل ما يستر البشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان
 باطنه الادمة [من] جميع اجزاء [اللحية] فان المفرد المعروف اذا وقع مضافا اليه لكل فهو لاستغراق اجزائه
 واللحية بالكسر شعر نبت على الذقن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح
 على ما في الذقن لا غير على ما روي عن محمد رح او ما على الخدين لا غير على ما روي عن ابي حنيفة
 رح وبه اخذ ابو اليسر كما في الصلوة المسعودي والاول اولى من حيث انها على الثاني مجازا وما عليه
 وعلى الخدين على ما روي عن الائمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية
 وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي
 مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي الصحيح امر ان الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رح ان مسحها
 سنة وكلامه مشير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرئية والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتف بذكر
 اللحية والى ان الشارب والحاجب يغسلان بلا اتصال الماء الى ما تحتها وفي اللان يوصل الى ما
 تحت الشارب كما في الخزانة والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه
 يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وشريعة مشتركة بين
 ما صدر عن النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدى
 ويقال لها السنة الموكدة كالاذان والاقامة والسنن الروية والمضمضة والاستنشاق على رأى وحكمه
 كالواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يغتاب وسنن الزوايد كاذان المنفرد والسواك
 والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملابس فان الكل غير
 مختص [البداية] الصواب الهمزة كما في المغرب [بالتسمية] اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار
 المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن لورود
 الاثار فيهما كما في الكشف وعن الوري يتعود ثم يمسح كما في الزاهدي وهو ادب في ظاهر الرواية لكن
 الصحيح ما ذكر كما في الظهيرية وما الاستنجاء وبسملة قبله اربعة فسيجي في آخر الكتاب [و] البداية [بغسل
 يديه الى رسغيه] يضمّن السكون موصل الكف الى الساعد والغاية داخله قياسا على المرافق وانما اعيد

الباء للاشعار بكمال المقارنة بينه وبين التسمية [ثلاثا] بالالف مكتوبة من الغسلات او الامرات [للمستيقظ]
بفتح القاف وان اشتهر كسرهما لموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخلو عن شيء وظاهره
انه سنة في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المستصفى او للاقتداء
بمحمد في الأصل فياخذ الائناء الصغير بشماله ويصب على يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في الكبير
اليسرى بلا كف والاستعمال الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاعتراف
ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالصب فان لم يوجد اعترف بالمد بل وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء بفيه
وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [واسننه] [السواك] اي الاستياك كما في المقائيس وغيره
فلا حذف والمراد امرار السواك طولا على ظاهر عرض السن الايمن الاعلى ثم اسفل ثم الايسر كذلك ثم على
وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وتختصر تحت السواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه
يورث البواسير ولا يستاك بطرفي السواك ولا يمض لانه يورث العمى واذا استيك يغسل والا فالشيطان
يستاك به ولا يوضع عرضا بل ينصب والا فخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم
من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته
ولم يختص بالوضوء كما قيل بل سنة علاحة على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المشارع
انه يستحب وهو الاصح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه
عند قضا النجس او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويؤيده ما في الصحيحين انه قال صلى الله
عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهن بالسواك عند كل صلاة وقد ضح من غير طريق للحاكم ركعتان
بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيستاك حالة المضمضة
كما في النهاية واصله من الزيتون فان منه سواك الانبياء كما في البنايع او من خشب الخوخ او
التوت او اصل الشوك كما في صلاة المسعودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مرفي
غلظ الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكن اقصر من الشبر كما صرح به في كنب
الشافعي مرق وقال الحكيم الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالغيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء
الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام والمهجة لا يقومان
مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور ولكنهم قالوا بالقيام عند الفقدان [وغسل فمه] ثلث مرات [جمياه]
اي بثلث غرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل [كانفه] اي
مثلي غسل انفه ثلثا جمياه ولعله بيان السنة والا جاز ان يضمض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية
وان يضمض بكف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغراقية لافاد المبالغة المسنونة بان يغرغر وقيل يكثر الماء
حتى يملأ الفم ويستنشق وقيل يذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيد باليد اليمنى
او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء مشعر بان

لا يدخل اصبعه في فمه وانفه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كبا قال الزنبي الكلى في المحيط
واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنتان موجبتان تاركهما آثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا
بدونهما للوضوء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهور الكف
الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المضمورات انه
سنة عند ابي يوسف رح واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما [و] تخليل [الاصابع] اي
ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احدى من اليدين في الاخرى ويدخل خنصر اليسرى
مبتداء من خنصر رجله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للقاضي
ويستحب ان يخلل من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل]
اي تصغير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثالثا بان يغسل مرتين اخرين غير الفرض والثانية والثالثة سنة كما
في الزاهدي وقيل ان الثانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة سنة والثانية دونهما في الغضيلة كما
في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان التثليث فرض كما في المنية ويكره الزيادة على الثلث كما في الزيادة وفي النظم
لوزاد على التثليث ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للوضوء فهو آثم وفي المحيط لو وضوء مرة لغرة الماء
او البرد او الحاجة لا ياثم ولا في اياهم وقيل ان اعتاد يكره والا فلا [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء
واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة
فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكيفية ان يدل
اليك ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمد هما الى قفاه ثم
يضع كفيه فقط ويمسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ وعنه وعن بعض رح انه يدل من اعلى رأسه فيمد
الى مقدم جبهته ثم الى قفاه وذكر الامام الضغار انه يبدأ بمقدم الرأس ويجريهما الى مؤخرة ثم يعيد هما
الى مقدمه ولا تكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ما دام على العضو لا يصير الماء مستعملا كذا
في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمد هما الى قفاه [و] مسح
[الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال
الاصبع في الصمغ ليس بعنة والمشهور انه ادب [جمائنه] اي جاء مأخوذا لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد
كما في المحيط لكن في الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه
 وخارجهما مع الرأس [والنية] بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصد الى الفعل له تعالى وحده
واريد ههنا قصور جواز الصلوة له تعالى واشبربه الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها
لم تجز به وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا
الوضوء ومثلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يسن عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي
رح وانما اخرجت لرعاية التناسب فان في خزانة الفقه ومختصر القدوري والاختيار وغيرها انها كالسنن

بعد ما مستحبة [والترتيب] أي غسل كل من هذه الاعضاء في زمان يليق به فيبدأ باليد إلى الرسغ ثم بالقدم ثم بالانف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرافق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط [والولاء] بالكسر لغة المتابعة وشرعا متابعة فعل لفعل بحيث لا يجب العضو الأول عند امتدال الهواء فلو جفف الوجه أو اليد بالمدى قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في الشفة والاختبار والمصفي من أن لا يشتغل بين الأفعال بغيرها فإنه على هذا الوجه لو جفف لترك ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدي [ومستحبة] مصدر فيكون موافقا لما قبل ويحتمل أن يكون صفة والاستحباب كالندب والتطوع والنفل ما فعل النبي عم مرة وتركه أخرى فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة وإنما سمي بها لاختيار الشارع إياه على المباح ودعاية إليه وكونه غير واجب وزيدته على غيره الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالحزم أو بغير الحزم فيشمل الفرض والسنة والندب وعلى كونه غير الحزم فيشمل الآخرين فقط [التيامن] في الأصل أخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد ههنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل وأما الخدان والاذنان فدفعيان وإنما خص لأنه عام في لبس التوب والخف ودخول المسجد والمواكب والاحتجال وتقليم الأظفار وقص الشارب ومشط الشعر وشفة الأبط وحلق الرأس والخروج من الخلاء والاكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب أصحابنا متفرقا [ومسح الرقبة] والعنق بظاهر كفيه كما في النظم المبطل بالماء الجديد كما في المنية وليس في أصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ أنه أدب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند الأكثرين سنة كما في المحيط وليس بمنته ولا أدب كما في قاضيخان وفي الاكتفاء أشعار بان مسح الحلقوم ليس بأدب وفي النهاية أنه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما ينفيه فقال [وناقضه] أي مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وإن كان أصله فك تاليف الجسم [ما خرج] أي الخارج بنفسه أو بالأخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر [من] أحد [السبيلين] أي القبل والدبر سواء كان معتادا أو غير معتاد كالدودة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المص والتفصيل أن الخارج إما من الدبر أو القبل أما الأول فهو ناقض معتادا كان أو غير معتاد عينا أو ريسا حيوانا أو جمادا وأما الثاني فالمعتاد منه حدث بالاجماع وأما غير المعتاد فليس بحدث عند العامة وعن محمد رح أنه حدث وإليه ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قيل لكن فيه أنه لو أقطر في أحليله دهنا ثم عاد لم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضيخان وفيه أشعار بأنه إذا ظهر شبيه من البول أو الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فإنه خارج [أو] ما خرج بنفسه أو بالأخراج [من غيره] أي غير ذلك السبيلين فاجرى الضمير مجرى اسم الإشارة [إن كان]

الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الثقبة عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر فيها وإنما قولهم شيء نجس بالفتح فهو وصف بالصدر كما في الكشف والاساس وعن محمد روح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينتقض كما في النمر تاشي [سأل] ذلك النجس بان لا ينصل كما في العمان ويؤيده ما في المقاييس ان تركيبه يدل على جريان الاستدلال [إلى ما يطهر] من التطهير إذ التطهري موضع ينظف في الرضوء أو الغسل واحتراز بقوله نجساً عن نحو الدمع واللبس والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرق الخمار فانه نجس فيكون ناقضاً على ما يأتي وبقوله سأل عما لم يتجاوز عن موضعه كما إذا نشف الدم ثم خرج ثم نشف ثانياً ثم رثم وهو يقال لو تركه لا يسيل في غالب الظن أو عض شيئاً أو غفل أسنانه أو أدخل أصبعه في أنفه فرأى أثر الدم على شيء منها أو استشر فخرج الدم العلق من أنفه أو غرز شوكة أو إبرة فظهر الدم وصار الخبر من رأس الجرح بلا ميلان فان شيئاً منها غير ناقض للرضوء كذا في المحيط وأما إذا تجاوز ولو بالأخراج لكان ناقضاً كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قيل في الكلام اتساراً إلى أنه لو أخرج لم ينتقض ففاسد لانه لزم منه إن لم يخرج الريح أو الغائط أو غيرهما من السبيلين لكان غير ناقض وبقوله إلى ما يطهر عما إذا خرج شيء في جانب العين فسأل منه إلى جانب آخر أو نزل الدم إلى الأنف فشد ما لأن منه حتى لا ينزل منه أو تورم رأس الجرح فظهر به قيح أو نسيه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينتقض وعن الحسن ان ماء النقطة غير ناقض قال الكلوثي فيه توسعة لمن به مجرب أو جدرى أو مجل كذا في الزايدى ولتولد بالرباط فابطل فان نفذ البطل إلى الخارج فنقض كما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت الأسنان دم رقيق أحمر كما في المحيط وأعلم ان ما ذكره ينتقض بما إذا تقاطر دم كثير متلا من ورم أو ماصلب من الأنف أو من العين فانه ناقض ولو لم يسيل إلى ما يطهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة إلى ما يطهر فلا يتعلق الجارية بقوله سأل كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه الميلان ح ولا سنن رآك قوله سأل فحق العبارة ناقضه خروج النجس ثم لما كان بعض أنواع النواقض الخارجة من غيره مما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [و] ناقضه [القيح] كما الخبيخ وزناً مصدر فاء ما اكمل يقى إذا القاه [دماً] مقعول به له وان كان معروفاً باللام فان أعماله مجوز عند الخليل وسيبويه كما ذكر الرضي وجعله خالاً من القيح بمعنى الاسم خلاف الأصل للاحتياج إلى حذف الخروج على ما زعم والهيل إلى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رقيقاً] أي سائلاً ان أحمر به البزاق لعاب القم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلاً من الراس أو صاعداً من المعدة ملاء القم أولاً ومنه عندة وإما عند محمد روح فان كان صاعداً ملاء القم ينتقض وإلا فلا وقول أبي يوسف روح مضطرب كما في المحيط [لا] أي غير ناقض هذا القيح ان اصفر البزاق [به] بان غلب على الدم وإنما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله إشعاراً بأنه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينتقض في رواية الأصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميداني اني امره بأعادة الموضوع احتياطاً وهو باق على
 الموضوع الاول كما في المحيط [و] ناقضه [القبح غيره] اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاما
 او دماً منجمداً او سوداء متبرقة [ان ملا] غيره [الفم] بان يعجزه عن الصمساك وقيل
 عن الكلام وقيل من تغطية الفم كما في الزاهدي وقيل ان يعلم الناظر ان في فيه شيئاً وقيل بغرض الي
 رأي صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا قاء مرة فان قاء مرارا لم يذكر في ظاهر الرواية وهي
 النوادر انه يجمع محمد رح ان اتحد الغثيان وابو يوسف رح المجلس وابو علي دقاق مطلقاً كما في
 المحيط والاول اصح كما في المضمرة وعن الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعة لم ينقض لانه
 ظاهر كما في الزاهدي وفي المنية اذا قاء دودة كبيرة لم ينقض [لا] اي غير ناقض القبح
 [بلغم] وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [اصلاً] سواء كان صاعداً او نازلاً
 ملاء الفم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف رح واهيه ذهب الطحاري حتى قال يكره ان يروح
 البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على
 الصاعد ومنهم من اثبت في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قاء متحداً فان قاء
 مختلفين دماً وطعاماً او بلغم ملاء الفم فالعبرة للغالب ولو استويا اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي
 ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه
 فقال [وما ليس] من ذلك الخارج [يحدث] اقض لقلته اشار به الى ان الحدث قد يطلق على
 الناقض وان كان في الاصل عندهم النجاسة الحكمية [ليس بنجس] بالفتح ولم يستحسن الكسر
 وان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى
 الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمرة
 والمراد ما ليس بحدث اصلاً بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من الحدث واصحاب الاعتدال ان
 انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [و] ناقضه [نوم متكئ] متجانس المقعد عن الارض ام لا
 [الى مال ازيل لسقط] ذلك المتكئ وهذه الكلية عند الطحاري وفي رواية عن ابي حنيفة
 رح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعدة على الارض والنوم استرخاء
 اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والاتكاء اعم من الاستناد والاعتماد بالظهر
 على شيء ومتعد بعلي دون الى فاجري مجراه ولم يضمن الميل والا لانتقض بمجرد الميل الى
 ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكئ على ذلك بلا ميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمين
 يترقب على السماع وفي الكلام اشارة الى ان نعاس المتكئ غير ناقض فان نعاس المضطجع
 كذلك على ما قال الخلواتي وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة ما
 يقال حوله كان ناقضاً وان كان يسهر عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع

راسه على ركبتيه لم ينتقض كما قال بعضهم والى انه لو نام قاعدا فسقط الا انه انتبه قبل ان يصل
 الى الارض او عند الاصابة بلا فصل لم ينتقض كما روي عن ابن سينا رحمه الله عليه الفتوى كما في الخلاصة
 والى ان نوم القاعد الراضع اليته على عقبه وقد صار شبه المكب على الرجح واعتبوا بطنه على
 فتحيه غير ناقض عند محمد رح لانه يشترط الاتكاء على الغير خلافا لابن يوسف رح في التعميم
 والى ان نوم القاعد المتماثل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتزكك
 كما في الزامدي والى ان نوم القائم والراكع والساجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط ولانقضاء زمن
 الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض [و] ناقضه [الاعضاء]
 ضعف القوي لغلبة الداء فيدخل فيه الغشي بالضم والسكون تعطل القوي المحركة والحساسة
 لضعف القلب من الجوع او الروع او غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العقل وحلته عند
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار صذر الشهيد والصحيح ما نقل عن الامام
 الحلواني ان يدخل في بعض مشيه تحرك كما في المضمرات [والجنون] صاحبه ملوب العقل
 بخلاف الاعضاء فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان التليل من كل متيما ناقض لانه فرق النوم
 مقسطعا كما في الزامدي فالإكتفاء به عنهما اولى [وقيحة بالغ] سواء كان ياقظا او نائما عالما
 او ناسيا مغتسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والنامي والمغتسل غير ناقضة كذا
 في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لأخراج النائم والقيحة الضحك وهو ان يقول قد ذكره
 الجوهري وظاهره مشعر بالترادف الا ان اكثرهم انها ما يكون مضموعا له ولغيره وهو ما يكون
 مضموعا له فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا
 في المحيط وشار الى ان التعميم وهو ان يبدو فيه استانه بلا صوت غير ناقض والى انها من
 الصبي غير ناقضة كما قال الجوهري كذا في حاشية الهداية ولم يذكر الباطنة لانه من الاحكام
 المشتركة [في صلوة] اي قتيحة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافلة في المصر او غيره ولو
 راكبا كما قالوا واما عنده ففي النافلة في المصر لم ينتقض لانه ليس في الصلوة فاحترز بها عما
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة [مطلقة] اي حقيقة او غير مقيدة فخرج بها
 صلوة الجنائز لا سجدة التلاوة كما ظن [والمباشرة الفاحشة] في الشريعة تماس احد الفرجين
 منهما الآخر متجردين مع الانتشار بلا التقاء الختانين من المبسوط والمصفى ومنهم من لم يشترط
 مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينتقض طهارتها وان لم ينتشر الله ولا يكون
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما فيمنية وهذا عند الشنئين واما عند محمد
 رح فتغير ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط
 وهو الصحيح كما في التفتة وعن اصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور شيى وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاكتفاء اشعار بان وطى اليهيمة والميمنة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل
الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا اقضى بشرته الى
بشرتها فهو بمعنى الملامسة ولذا قال شرف الائمة المكي الملامسة الفاحشة فهي ما قبح من الاقوال
والافعال [لا] اي غير ناقض [مس] بشرة [المرأة] بشرة الرجل او بالعكس سواء
كانت محرما او لا بشهوة او لا و سواء كان اللامس يدا او غيرها والمس ادراك بظاهر البشرة
كالمس والمرأة مونث المرء اي الرجل وهي اسم المبالغة كهو [والذكر] اي لامس الرجل
ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف والاولى بالذكر
الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رح على انه يتوهم ان ينقض مس غيره وفي
النظم ان مس المرأة والذكر مكروه والمتبادر من اضافة النقض الى المذكورات انه ليس
سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في النهاية *
[فرض الغسل] بضمين والسكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس او من
الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل
الا في اغتسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والغرائب وغيره ان الاغتسال
غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطاعة مقصور بالسمع فان الافتعال لم يوضع للمطاعة
كما ذكره الرضي [غسل فمه وانفه] بالتخصيص فانهما غير داخليين في البدن مع المبالغة في نظافتهما
فان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بانه او شرب الماء
على وجه السنة لم يكن كافية و بانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو
الاحوط كما في الخلاصة ولو كان سنة ميقونا فبقي فيه طعام او كان في انفه درن رطب لم يمنع بخلاف
اليباس كما في الزاهدي واكونه بصدور فرض مطلق الغسل لم يذكر تخليل اللحية الواجبة في
الجنابة [و] غسل ظاهر [كل البدن] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو مكتحلة بالكحل
على النجس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر الصرام والصباغ والعجان والطيان يمنع
وقيل لا يمنع ولا يحرك الخاتم الضيق على ما روي عن الائمة الثلث رح كما في قاضينان
ويحرك القرط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الايصال ويدخل الاصبع في الصرة والماء
في القلفة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدي وفي الغسل اشعار بان
التسبيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان اصابه بلا لمالة اجزأه
كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن
ابي يوسف رح كما في الزاهدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخلة
في الحكم وان كانت خارجة لغة فان البدن من المنكب الى الالية كما في المغرب والمقاييس

وعبرهما واليه اشير عن محمد رح في عدة المحيط والمذخيرة [وسنته ان يعسل يديه]
الى الربغ ثلثا [و فرجه] اي ثم فرجه بان يغرض الماء بين يديه اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى
ينقعه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الذبوايض كما قال المطرزي [ويزيل] عن كل
موضع من بدنه [النجاسة] اي نجاسة حقيقية انكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة
بعد الفرج كما هو ظاهر الرواية والكافي او معترضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي واليبد اشار
الخاص في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ
على نحو ما قلنا وذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [ثم] ان [يتوضأ] اي يتم سائر اعمال الوضوء من
المستحبات والسنن والفرائض كما مر فينبوي الغسل ويسمي ويمسح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية
وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما في الجلابي [الا] غسل
[رجليه] اترافعين في المستنقع لما سيأتي وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على
لوح او حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي واجل وجهه ان الاحتراز
من الخلاف في الماء المستعمل وان كان الماء ليس بمستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا [ثم يغرض]
اي يصب [الماء] اي من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية اوطال وقيل عشرة و
وطان للوضوء والاول اصح والتقدير ليس بلازم حتى جاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما في
المضممرات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع [على بدنه ثلثا]
فيبدأ بمسكه الايمن ثلثا ثم باليسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايمن ثم الرأس
ثم اليسر وقيل بالرأس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه يغسل الفرج
برطل والوجه واليد برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة اوطال كما في شرح الطحاوي
واعلم ان نقل البتل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لا في الوضوء ويجوز
نقله من عضو اليه في كليهما كما في الشراية [ثم يغسل رجله] في مكان آخر طاهر [لا في] المكان
[المستنقع] باجتماع اي المجتمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بانه لو انغمس في ماء الجاري
جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لاكمل السنة كما في
الزاهدي [ويكفي لدات] اي لامرأة ذات الشعر [الضفيرة] اي المنسوج فهي في الاصل فيل
معنى مفعول والثناء للمبالغة او النقل الى الزوايب [ان يبتل اصلها] اي بلغ الماء اصول شعرها
وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظمرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار
كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكفي لذي الضفيرة فنقضها وقيل يكفي وفي البقالي الصحيح
انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها اذا نقضت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي لذي اللحية
لعدم التخرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها

عن زوجها كما في المنية [وموجبه] بالكسري شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة
 الا ان الغسل مستحب حقيق الجنابة والا فربما يعفن البدن فتتأذى به الملائكة كما في الشفاء [انزال
 مني] اي خروجه عن القبل كما في البيهقي وانما أثره على الخروج تبركا بعبارته صلى الله عليه وسلم
 كمحمد رح في المبسوط والمني بكسر النون مشددا وقد يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في
 المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظم ان الحبل لا يكون الا من الذائنين فما في الصباح والنهاية
 انه ماء الرجل فليس للتقييد كقولهم انه ماء ابيض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجال
 واليه ذهب المحققون من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المنى الى الفرج
 الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهدي [ذي دق] اي سيلان
 بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من
 بين الصلب والترائب [ر] ذي [شهوة] اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده
 والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج
 بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان عنده يغتسل بخروجه على كل حال
 كما في المحيط [عند الانفصال] عن الظهر او التروية ظرف الشهوة فلز جامع فيما دون الفرج او
 استمني بكفه ان نظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاخذ احليله حتى
 سكنت شهوته ثم خرج المنى او اغتسل بعك الوطي بلا نوم وبول ثم امنى يجب الغسل وهذا
 عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في الزاهدي وغيره والخلف (بن ايوب) وبه نأخذ كما في
 التوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر رخ خلافا للشيوخين ولو بال او نام او مشى
 ثم اغتسل ثم خرج بقية المنى لم يجب اتفاقا [وغيبة] تمام [حشفة] من رأس الذكر الى المقطع
 وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [في قبل او دبر]
 باربض ضمات وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى
 حلق قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها
 لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالي انه
 غير موجب خلافا لهما والى انها من الخصى لو غابت وجب كما في قاضيان والى انها لو لغت
 بثوب او غيره لم يجب كما في الجلابي والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا
 نصير نفسا بخروج البول منها صرح به في الخلاصة [على الفاعل] الواطني ظرف موجبه فلا ضرورة
 الى الخلف [والمفعول] المرطوء وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف فلز كانا ادا حدهما غير مكلف
 كالصغير المجنون لم يجب كما في الجلابي وكذا المراقق والمراهقة والكافر اذا اسلم كما في المحيط
 ولا يرد واطي البهيمة لان حكمه يأتي واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة الحشفة تقوم

مقامه لخشائه فموجب الغسل موجب الوضوء [ورؤية المستيقظ] ولو صبيا وفيه خلاف والاحتياط
في الوجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحَيْض كما في المحيط [المني] اي شيئا يتيقن انه مني
سواء كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح تعالى
واما عند ابي يوسف رح تعالى فلا غسل عليه اذا لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي [او
المني] اي شيئا يشك فيه انه مني او مذي تذكر الاحتلام او لا وهذا عندهما وكذا عند ابي
يوسف رح اذا تذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره انه واجب عنده
فلعل عنه روايتين كما في الحقايق وانما قلنا بلام العهد والمذي المشكوك لانا لانوجب الغسل
بالمذي اصلا بل بالمني لانه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المذي المشكوك
لاحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار بانه لو تيقن بالمذي لم يجب تذكر الاحتلام
ام لا وهذا عندهم على ما في المصنف عن المختلفات لكن في المحيط وغيره انه واجب حينئذ
وبان لا دخل لانتشار الالة قبل النوم وفي النوادر عن محمد رح انها لو انتشرت قبله بلا تذكر
الاحتلام لم يجب الغسل الا اذا تيقن انه مني وقال الجلواني انه مما لا بد من حفظه كما في
المحيط والراعي وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل به والرؤية الابصار والعمي
عذر غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير مجوز عند الجمهور
وتدخل في المستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا واحتوز بقوله روية المستيقظ
المذي عن روية المفيق والمصاحي المذي بعد الاغماء والسكر فانه غير موجب لكن رويتها
المني موجبة كما في الخلاصة وبقره المني والمذي عن الرودي فانه غير موجب عندهم
وان تذكر الاحتلام كما في الحقايق والمذي والرودي بالنسكين وقيل بالتشديد فالاول
ما يخرج عند الملاعبة والناني بعد المول كما في الصياح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع
ثم بال فاغتسل ثم خرج منه شيء لزج فهو ردي [وانقطاع السبض] على انقطاع العادة او
الثلاثة الى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار يتمكن على الاغتسال والتحريم لان بدون
ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة واما في الكتابة فالمعتبر نفس الانقطاع كما
في انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم
المبتلاة دون العشرة فوق الثلاثة وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض
المشايع وارجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا
نفس الانقطاع وفي شهيد الكرمانى انه نفس الحيض الا ان الغسل غير مفيد فتأخر الى الانقطاع
[وانقطاع النفاس] كالحيض فيما فصلنا وفيه اشعار بان لو وارت ولم ترد ما لم يجب الغسل
كما قال ابو يوسف رح وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند ابي حنيفة رح وبه اخذ

اكثرهم ووجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط [لا] اي غير موجب له [وطى بهيمة] بالهمزة
اي جماعها وان كان في الاصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا يُلحق له كما في المفردات [بلا انزال]
اي بغير خروج المنى فالباء عامل في الانزال على الاصح ولا للتنبئة بمعنى غير كما ذكره السيرافي
والهيئة كالبهيمة الا انه لم يذكر لظهورها [وسن] اي دووم عليه بلا عتاب فيكون من سنن
الزوائد ويحتمل ان يكون من المستحبات ليرافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلابي لكنه
يخالف المحيط [للجمعة] اي ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلواتها كما قال ابو يوسف رح
لانها افضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وعنه انه لهما جميعاً كما في شرح الطحاوي والاول
قول الحسن ورواية عن الصاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بانه لو اغتسل بعد الصلوة
لعمل سنة وفيه اختلاف بين الحسن وابو يوسف رح كما في التنقيح وغيرها لكن في جمعة المحيط
وقاضيهان انه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهدي والجلابي عن اصحابنا انه لو اغتسل يوم الخميس
او ليلة الجمعة يعمل بها لانه حصل دفع الراجحة المقصود منه [والعيد] اي لهذين اليومين
وفيه اختلاف الحسن وابي يوسف رح كما في التنقيح وسيأتي تمامه في فصله [والاحرام] اي
للأحرام عند ارادته [و] يرم [عرفة] هكذا اطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في المشرح
انه سنة بعرفات واليه اشار في المضمرات واعلم انه يستحب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ بغير
الاختلام رافق كما في التنقيح وكذا غسل الحجامة وليلة البراءة والقدر وعرفة والكافر اذا اسلم واما
الجنب فواجب كما في خزنة الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كماء
البحار ومقيد محتاج الى قيد كماء الثمار والاول يزيل العجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كما قال
الفقيه وغيره انه لا يزيل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح واما ماء اختلط مائع به فان غلب
فمطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ويتوضأ] بالضم اي
يطهر اعضاء الوضوء [بماء السماء] اي بماء نزل من هذه المظلة والسحاب سواء كان في الهواء
او ساكناً على وجه الارض او جارياً فلا يتوضأ بالثلج الا اذا تقاطر وعن الصالحين انه يتوضأ
به والاول هو الصحيح كما في الظهيرية [و] ماء [الارض] اي ماء يكون في اعماق الارض كماء
الابار او على وجهها جارياً كالانهار او ساكناً كالسياب فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتوضأ
بالماء الراكد ولو كان اكثر من عشر في عشر كما في المحيط واما خص التوضي مع انه مهزول لمطلق
الحدث وكذا البحث اكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا ينبغي ان الكل نلزل من السماء فلو اكتفى
به لكفى [وان تغير] اي حال كونه تغير ذلك المائين لونا وريحا وطعماً [بالمكث] بحركات
الميم الاقامة كما ذكره ابن مالك وفيه اشارة الى انه لو ظن التغيير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في
المحيط وفيه اشعار بانه لا بأس بظن التغيير بالمكث الا انه خلاف اشعار المتن [واختلط به]

بالطبخ او غيره [طاهر] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النظافة او لا كالخراج والتمر
 والصابون وورق الشير [الا اذا اخذ] اي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع
 الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [عن طمع] جنس [الماء] اي من صفته الاصلية التي هي الرقة
 فلا يتوضأ بماء السيل او غيره اذا كان نقيماً وفيه اشعار بأنه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما
 قال ابو يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وروى عن ابي يوسف رح واشهر قول محمد
 رح ان المعتبر هو اللون والاول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية
 الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والخل وماء
 الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقا لونا وتفاوتا طعماً كماء البطيخ والثمار والانبذة فالعبرة
 لغلبة الطعم وان توافقا لونا وطعماً كماء الكرم ولغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء
 [او] اذا [غيره طبعاً] او غير طبخ الطاهر الماء للاكل او الشرب او التدابي او غيره [رهو] اي والحال
 ان ذلك الطاهر [مما لا يقصد به النظافة] هو المرق وماء الباقلي المطبوخ وفيه اشارة الى
 ان العلة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبخ الاس
 ام السدر او الاشنان في الماء وتغير لونه توضحاً به اذا كان رقيقاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست
 قطعية كما مر والكلام مشعر بأنه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير المذكورين كان طهور
 وما في الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزاهدي واليه اشير في المضمهرات
 فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [وان اختلط به] اي بذلك الماء [السجس]
 بالفتح [فان كان] الماء [جارياً] في عرف الناس وقيل هو ما يسمي تيباً وان قل وقيل ما يذهب
 بتبته وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابي يوسف بالاغتراف والاصح
 هو الاول كما في التسفة ويدخل في الجاري ماء التلج اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفتت
 واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطر حين يبطر حتى
 لو اصاب التوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينجس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى
 لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم ينجس قيل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامة المشايخ انه
 اذا دخل الماء من الانبوب والاغتراف متدارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير
 الاغتراف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين كما في الزاهدي [او] كان وجه
 الماء [عشراً] بالسكون والثاني لئلا يمتزج التميز الذراع كما في شرب الكرمانى او لتأنيث
 كما في المغرب [في عشر] اي مضروباً فيه فيكون دزة اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقاريل وبه
 نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل اثنى عشر في اثنى عشر وقيل
 ثمان في ثمان ومثله عن محمد رح كذا في شرح الطحاوي ومثله عن ابي يوسف رح وقيل

مبعأ في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد بن روح كما في النظم وهذا في المربع وأما في المدور فيستمرط
 ان يكون دورته ثمانية واربعين ذراعا وقيل اربعا واربعين فالاول احوط كما في الكبرى وقيل ستة
 وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق الحوض المربع
 داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان
 وفي قاضيهان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع قائمة في كل مرة كما في الراسي
 او في المرة السابعة كما في الكرمانى او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمورات وفي النهاية
 الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه
 الماء ثمانية في ثمان بذراع زماننا ثمانية قبضات وثلاث اصابع لكان عشرا في عشر على هذا القول والاطلاق
 مشعر بأنه لو اتصل في الارض ذراع او في الحوض طحلب او كان فيه قطع خشب او جمد يتحرك بتحريك
 الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي [لا ينحسر] اي لا ينكشف [ارضه] اي ارض الماء الذي يكون
 عشرا في عشر والاضافة للعهد بالغرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفقة عشرا في عشر وهذا
 قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل
 ما يبلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مفروض الى الناظر كما في حاشية الهداية
 والعشر في العشر اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ماله طول بلا غرض بحيث لو ضم اليه صار
 عشرا في عشر فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذلك بئر عميق مائتا عشر في الاصح
 وردي ان الماء في البئر اذا كان بقدر ماء الحوض الكميزام ينحسر كما في المنية وهو على ما اختاره
 من المقنارين والعمق الذي هو خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلث مائة واثناعشر منا من الماء
 الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طول او عرضا وعمقا ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف اصبع
 تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً [لا ينحسر] ولا يتغير عما عليه من الطهورية ذلك الماء الذي
 كان جاريا او عشرا في عشروفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيهان
 والى جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواز من
 الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعا في اربع او اكثر وعليه
 الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عينا هي سبع في سبع او خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه
 الفتوى كما في اليتيمة وغيرها [الا اذا غيز] اي يكون مطهرا في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك
 الخمس [طعمه] اي طعم ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرا في عشر والطعم بفتح الميم ما يوديه
 ذوق الشيء من حلالة او مرارة او غيرها [او لونه او ريحه] فانه ينحسر الا اذا خرج منه شيء
 برود الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يفتى
 كما في الزاهدي والاول اصح تيسيرا للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض والماء

البحاري كما في عامة المتداولات كالحيط والخيرة والخلصة وقاضيان وغيرها فلو سد جيفة
 نهيرة وجرى الماء تحتها وفوقها لم ينجس. الا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المضمورات عن
 اصحاب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد
 رح انه عشرين في عشر والصحيح عن ابي حنيفة رح انه مبركول الى غلبة الظن فانها كاليقين
 في وجوب العمل به ومحمد رح رجح الى قوله وعن ابي يوسف رح ان الراكض كالباحري
 لا ينجس الا بالتغير [وان لم يكن الماء] المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه [ينجس] ولو
 لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافات مذكورة في عشرين في عشر كما في الظهيرية
 ولا يشفى انه لو فوض هذا الحكم الى مفهوم لكان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس
 اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما فيمنية [ولا بأس] اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة
 على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يفتقر الى نفيها في مظايعها وانما قيل في الناس بأس اي
 بأس قليل وهذا اكثري لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في صوم النهاية
 [بموت مائي المولد] اي ما يكون تولده ومتواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له
 دم سائل ينجس اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالد في غيره فلم ينجس
 كالبط والاوز والسمكة كما في شرح الطحطاوي لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينجس
 وكذا في الماء كبيرا لا صغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء
 او مائع آخر غير منجس وان تقطع وهذا اصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء
 غير منجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالسك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب
 المائي والسرطان ففيه خلاف [ولا] بأس بموت [ما ليس له دم سائل] سواء مات في الماء او مائع
 آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجراد والذباب والذبور والعقرب
 والقمل والبرغوث والبق سواء مص الدم اولا والاصح في العلق انه اذا مص الدم ينجسه كما
 في الزاهدي وانما قيد بالسائل لان الاعتبار عدم السيلاق لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم
 جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية الهناية وغيرها لكن في المبسوط ان
 هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان ما ظهر منها يبيض بالشمس والدم تسود ولا يشفى ان هذه
 السمكة مغنية عن الاولى والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب * ولما فرغ من الماء
 المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيّد شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ولا
 يتروء] عطف على يتوضأ [بماء اعتصر] اي استخرج الماء بالعصر او بغيره بان دق دقا ناعما
 ثم استخرج منه الماء ودق وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انجب
 بنفي التوضي [من شجر] اي نبات فيتناول نحو الديباس وورق الهندباء [او تمر] اي فرع نبات

فيشمل نحو الرد وسائر الازهار و الاعتصار اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابي يوسف رح انه يتوضأ به و ينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الدابوغة و البطيخ بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيذ التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به ح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في التمرثاشي وهو الصحيح كما في حاشية الهداية [ولا] يتوضأ [بماء استعمال] في غسل شيء من الاعضاء وان كان ما يلاني البشرة اقل فغسلته العضد ونحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغتسلاً كما في المحيط وهو الاصح كما في خزانة وكذا غسالة الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملاً عند محمد رح [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من تحوّل الصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة [اورفع الحدث] اي استعمال لغير القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ محدث ناوياً له يكون مستعملاً اتفاقاً كما اذا توضأ ثانياً او غسل اليد حائضاً او غيرها قبل الطعام وبعد و اذا غسل المحدث الاعضاء للتبرّد يكون مستعملاً عندهما الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الرازي وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعاً لظاهر الرواية وردّ ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة رح انه طاهر غير ظهور وبه اخذ محمد و ابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ والجبين عنه انه غليظ وبه اخذ الى هذا الخلاف مال مشايخ بلخ و اما مشايخ العراق فقالوا انه طاهر غير ظهور بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابي حنيفة رح وهو الاقيس فلو وقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد رح كما في المحيط وغيره وفي نفى التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة الخبث به وبكره شربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الزاهدي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمرثاشي وفي اطلاق الاستعمال رمز الى انه لو غسل اعضائه لقربة الف مرة فالماء الاخير كالاول عندنا واما عند الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والى انه لو توضأ الصبي صار مستعملاً وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان غائلاً كما في المحيط والى ان غسالة الجنب كالتوضي وفيه خلاف كما في الزبدة ويشير القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرهما مما ليس من اعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل الجمادات كالاثواب والقدور والقصاع والثمار كما اشير اليه في الخزانة وفي الاكتفاء اشعار بانه اذا زال عن العضو صار مستعملاً وهو الصحيح كما في الهداية والخزانة وهذا

مذهب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان
 وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ وظهر الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار
 كما في الخلاصة وذكر التمرثاشي ان لو تناثر عن العضو الى ثوبه لم ياخذ حكم الاستعمال
 بالاجماع * ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان انسب بفصل تطهير
 الانجاس فقال [وكل اصاب] بالكسراي جلد غير مدبوغ كما في عامة الكتب كالتبائية والمغرب
 والصالح وغيرهما [دبغ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة الفتن والرطوبة بالادوية او حكمية
 بالتريب والتشميس واللقاء في الريح [طهر] ولا يعود نجسا بالابتلال في السقيى اتفاقا
 وفي الحكمي على الاصح كما في المضمرات وهذا لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس
 وكذا لحم جلده كما في الخزانة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا
 الكرش وعن ابي يوسف رح انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدة وفي تنكير الاحاب
 اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالدبغ الا انه يؤهم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر
 [الاجلد] اي قشر بدن [التنزير] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في المغائيب وعن
 ابي يوسف رح انه يطهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للمصاحبين ففي كونه
 نجس العين خلاف كما في الزاهدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الحية والقردة يطهر
 به وفيه خلاف كما في الخزانة [و] جلد [الادمي] اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من
 اولاده عم ولو كافرا فانه لا يطهر به لئلا يهتعمل شرفا له وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة
 الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهدي انه لا يقبل الدباغة [وما] اي حيوان
 [طهر جلده بالدبغ طهر] ذلك الحيوان جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح
 الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلده
 لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا [بالدكوة] الشرعية الذبح من الامل مع التسمية فلو ذبح
 حمارا مجروحاً لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم عمدا لم يطهر على الصحيح
 كما في المنية وظاهرة يدل على شموله الاختيارية بين اللبنة واللحيين والضرورة اي موضع اتفق واليه
 اشار كلام القنية ولا يشكل طهارة الحيوان بما يبقى نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وبما
 لا مدخل للمكوة في طهارته اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من
 اجزاء الحيوان والدكوة مطهرة لدسومة الشعور والعظام كما ياتي [وكذا] اي مثل جلده في الطهارة
 بالدكوة [لحمه] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجلد لزم انتشار الضمير [وان لم يوكل] لحمه
 وانما خص بعل التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو
 الصحيح كما في الكافي [وما لا] يطهر جلده بالدبغ [فلا] يطهر ذلك الحيوان بالدكوة قيل هذا

زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم
 معتبر في نص العقوبة كلا منهم عن ربه يومئذ المحجوبون كما في حدود النهاية واما في الرواية
 فاكثري كما مر [وشعر الميتة] مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال روحه بلا تزكية [وعظمها]
 مثل القرن والخف والظلف [وعصبها] مثل السن على رأي والعصب اطناب المفاصل [طاهر] ذلك
 الثلاثة فاجزي الضعيف مجرى اسم الإشارة والاطلاق مشير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند
 الحسن نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدي وفي الاضافة
 اشعار بان هذه الاشياء للحی طاهرة بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك الميتة لكان الاولى والاشياء
 مقيدة بالبيوسة بلا دسومة والا فنجسة كما في قاضيان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا
 للحيوانات في الاكثر افرد بالذكر فقال [وكذا] الشعر والعظم والعصب [للانسان] الميت طاهر
 وعن محمد رح لم يجز الصلوة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر و
 عظمه طاهر فحرم احترامها حتى لو انطحن في الدقيق لم يוכל وعن ابن مقاتل انه يוכל وفي
 تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلاثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلاثة ان شعرة طاهر كما في
 الزاهدي * [بیر] وقع [فيها نجس] بالفتح كالبول والخمر ولو قطرة والعدرة وخرء الدجاجة رطبا
 كان اذ يابسا قليلا كان اذ كثيرا الا انه لو كان صلبا نحو بعر الابل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس
 بالقليل استحسنانا رطبا كان اذ يابسا صحيحا كان او منكسرا على الصحيح وينجس بالكثير قليل
 هو ثلث وعن محمد رح ما يأخذ ربع الماء وقيل كله كما في التذفة والصحيح انه ما استكثره الناس
 كما في الكافي واما الروث فنجس خلفا لابي يوسف رح في اليباس وذكر صدر الشهيد ان الرطب
 كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق البير يدل على ان ابار القرئ والامضار والغلوات فيها سواء
 وهو الاصح كما في الزاهدي واحترزهما اذا وقع فيها مخاط او بزاق فانه لم ينجس لكنه يكره كما
 في الزبدة [او مات فيها] او في غيرها ثم وقع فيها [حيوان] غير مائي المولود وله دم سائل لما
 سبق وبه صرح في المشارع واطلاقه مشير الى ان صيغرة وكبيوة سواء [انتفخ] اي تورم وتغير صفة
 حيوان ويرصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [او تفسخ] اي تقطع او سقط
 شعرة وانما لم يكتف عنه لثلا يتوهم انها اذا تفسخ لم يطهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لو وقع
 فيها ذنب الفارة او قطعة لحم الميتة ينزح كل مائها كما في قاضيان وغيره [او مات] مثل آدمي او شاة
 اي مات احدهما او مثله في الجنة نلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا
 وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان الجدي
 كالشاة وعنه انه والسحلة كالذجاج كما في الزاهدي [ينزح كل مائها] خبر بيبر والاحسن الاكتفاء
 بالنزح فانه استقاء ماء البير سواء كان مسندا الى نفسها او مائها كما في المغرب على ان ليس في

الاساس والصالح الا الاول ولان تعرف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء و سياي
 خلافه وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس اولا ثم ينزح وفي الراهي لو وقع فيها عظم متلطح
 بالنجاسة وتعد اخراجه يطهر بالنزح وكان غسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر وعجزوا
 عن اخراجه فما دام فيها فنجسة فتكرت مدة يعلم انه استحال و صار حماة وقيل مدة ستة اشهر
 وفي الاكتفاء اشعار بان النزح مطهر للبئر كلها والدلو والرشاء واليد تبعا قبل هذا في حق هذه
 البئر واما في حق غيرها فلا كدتم الشهيد ذكره في المغني وقيل ينزح حماتها وقيل يطهر بدونه
 وبه نأخذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حيا لم ينزح كل مائها الا التمزير
 فان كان آدميا لم ينزح شيء كما اذا كان عصفورا او دجاجة او فارة او سنورا استحسانا كما في المحيط
 وهذا اذا لم يكن على المخرج اذ غيره نجاسة ولم يصل فمه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس
 بوصول الفم اليه صار كسوره كما في التحفة ففي المكروه عن ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء
 وسط وقيل عشرون وفي المشكوك نزح الكل كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البئر
 بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدة والقنية وعند الشيخين انها لم ينجس
 كالجاري كما في الخزانة ومثله في الزاهدي وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا وابو يوسف
 على انه كالجاري ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا فياسا نتركه بالاتار [ان
 امكن] النزح بسد منبع الماء متلا وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلى الدلو منه او اكثره فلو غار
 الماء قبل النزح بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فعن محمد رح نزح عشرين وقال شداد
 انه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح كما في الخزانة ولو نزح عشرين ثم غار ثم عاد لم ينزح
 الباقي ولو زاد قبل النزح قبل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالي والامتتار
 انه لم يمتدح كما في الزبدة فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزح كله وقيل مقدار
 الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [والا] يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها [فقد ما فيها] نزح
 او فنزح قدره [بقول ذري بصارة] بفتح الواو والباء اي بقول رجلين صاحبي معرفة بمقدار الماء وهو
 قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فيكفي رجل واحد كما
 في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض الى راي المبتلى به وعنه مائة دلو عن ابي
 يوسف رح يتخذ حفيرة بقدرها فيملاء منها كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح يمسح عمق
 البئر وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في العرض ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزبدة
 وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد ثلثمائة
 وبه يفتى كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما
 نزح لا غير اذ الجميع الا انه يطهر ينزح البعض كما في التمر تاشي وهو غليظة ثم خفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الازل مما نزح عشرون في اخرى نزح منها عشرون و الثاني تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط [وفي] مروت [نحو دجاجة] في البجثة كالسنهور والفاخته بلا تغيير ينزح [اربعون] دلو بطريق الايجاب وفي خزائن الفقه خمسون [الى ستين] بطريق الاستحباب منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح اربعون في الميعة الكبرى وستون في الصغير كما في التمرناشي وقيل بحسب البير وعن ابي يوسف رح في السنور ينزح كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والكسر لغة والتاء الموحدة فيطلق على الذكر ايضا [وفي] [نحو عصفور] كصعرة و سام ابرص و الفارة [نصف ذلك] اي عشرون الى ثلثين وعن ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون وفي العشر كله كما في الزاهدي وهذه المراتب الثلاث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحو الحلمة و الفارة الصغير البجثة عشر دلاء وفي نحو الحمامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [دلو وسطا] تميز اربعون وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للابار في البلاد وقيل دلو تلك البير وعن ابي حنيفة رح دلو يسع صاعا كما في المحيط وقبل يسع خمسة امضاء وقبل منوين والدلو المنخرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدي وفيه اشعار بان مائها نجس قبل النزح واختلفوا ان المتنجس ما نزح لا غير او الجميع الا انه لا يطهر بنزح البعض كما في التمرناشي [وغيره] اي غير الوسط فان الدلو مما يذكر ويونث [يحتسب به] اي يعتد بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلا وهناك دلو عظيم يسع عشرين دلو وسطا ثم نزح بمرة لكان كفاية قال القدوري هو احب الي وقال زفر والحسن رحمه الله انه لم يحز كما في المحيط [ويتنجس] البير [من وقت الوقوع] اي وقوع الميتة فيها كما في المشاريع و شرح الطحاوي [ان علم] اذ ظن ذلك الوقت بلا خلاف [والا] يعلم فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفخ [فمذ] اي مدة تنجسها [يوم و ليلة] فهو بمعنى جميع المدة [وان انتفخ فمذ] اي مدة تنجسها [ثلثة ايام و لياليها] الثلاثة [وقال] اي ابو يوسف ومحمد رح [منذ] اي اول تلك المدة زمان [وجد] و يتيقن هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفخا او لا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عجن به و غسل و حكم الرضوء و الغسل هراء في القولين و يفتي ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة و بقولهما فيما سواه و انما قيد بالبير لان الثوب لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم و ليلة وعنه في الطري يوم و ليلة وفي اليا بس ثلثة ايام و الميتة لانه لو وقع فيها حي منذ ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفخ

اعيد صلوة ثلثة ايام عند الشيخين في الاصلوة يوم وليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعد شي عند ابي يوسف رح الكل في الزاهدي [سور الاومي] ولو صغيرا او حائضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا اتي عليه ساعات وليس شفته بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبرى لكن في المضمرات لو طال شارب لم يطهر وان شرب بعد ساعات ففي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاثناء او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب [و] سور [الفرس طاهر] في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيرة احب وعنه ان سورها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [و] سور [كل مأكول] مع الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سورها مكروه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدين السبس فكانها غير مأكولة [طاهر] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية [و] سور [سباع البهائم] من الاسد و المقلب والذيل وغيرها [نجس] لم يتوضأ به وعن ابي يوسف رح انه كبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو افتى مفت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجراء ذكره التمرناشي و السبع ماخوذ من السبع وهو القهر سمي به كل حيوان سالب قتال و البهيمة قد مرت [و] سور [الهرة مكروه] كراهة تنزيه او تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهة تنزيه عندهما و لم يكره عند ابي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن اذا اكلت الفارة فحربت فهو نجس بالاحماع وانما لو شربت بعد ساعة لم ينجس عند ابي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الاهلية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكر مع انها داخلة في سواكن البيوت لانه لا خلاف ان سورها مختلف فيه [و] سور [الدجاجة المختلة] بالتشديد المرسله التي لا تعلف في البيت وقيل ما يصل منقارها الى ما تحت قدميها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وغيرها وقيل يكفي حبسها في بيت بحيث لا تجد عذرات غيرها لانها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل البقر والابل لكان احسن [و] سور [سباع الطير] جمع الطيور من الصقور والنسر والحداة وغيرها مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما في الحاشية وقيل اذا تيقن عدم تنجيس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رح وبه اثنى المتأخرون

(ن) لانها تفتش الانجاس وفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلف خارجة فهم يجد نجاسة اصلا او في بيت والعلف فيه فانها لم تجد نجاسة غيرها و لا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تأكل لكنها تلتقط الحبوب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والابل الخ

كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصيادين كما في الزاهدي وسور [سواكن البيوت] من الحشرات كالحيّة والفأرة والعقرب والقمل مكرّره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكرره كراهة تنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع ساكنة كهوالمك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ساكن فانه صفة غير المعاني كالماضي جمع الماضي [مكرره] ذلك الاسار وحكم المكرره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما في قاضيان وسور [الحمار] الاهلي بقرنية المأكول [والبغل] مشكوك فيه [اي في حكمه فقيل الشك في طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيان وعنهما سورها نجس وعند مجمل رح ان سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان سرره اخف من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فمع نقول بالتبعية وفي كلام المعص دلالة على ان سور الانثى مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر الحسن رحمهم الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله [ويتوضأ به ويتيمم] اي يفعلهما جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الوضوء كما في الخلاصة وعند زفر وجب تقديمه والاحسوط ان ينوي فيه [ان عذم غيره] فلا يتوضأ بسورهما ان وجد الماء [والعرق] من كل [كالسور] طهارة ونجاسة وكراهة وشك لكن قال الزاهدي ان عرق مدم من الخمر نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيان ان عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقهما نجس لكنه عفر في البدن والثوب وعن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة *

[فصل] مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للالفاظ او النقوش مع المحل مبني على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره انه القصد الى الصعيد لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيع [يخلف] ذلك [الوضوء] اي وضوء المحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قربة كما في المنية وفي كون المضارع خبرا للمعرف اشعار بقصر الخلفية على التيمم على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية من ابي يوسف رح وعنه انه يومي بغير طهارة للتشبه بالمصلين وعنه انه تيمم بالتراب النجس ويومي وعنه انه يركع ويسجد ثم يعيد وقول محمد رح مضطرب كما في الزاهدي [والغسل] اي غسل الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للصلوة الواجبة او العنة لكن في الظهيرية ان الحائض لا تيمم

لصلوة الجبازة والعبد اذا طهرت لاقبل من عشرة [عند العجز] اي عجز المتيمم [عن] استعمال [الماء]
اي ماء كاف لطهارته حتى ان السنب اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضائه او المحدث للوضوء تيمم ولم
يجب عليه صوره اليه الا اذا تيمم للجنبه ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء ح
لانه قدر على ماء كاف له وام يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنبه الى ان يجد ماء كافيا
للتسل كذا في شرح الطحاوي وغیره وهذا صورة ما قال المص واما اذا كان مع الجنبه حدث يوجب
الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبه بالاتفاق فان مع فيه بمعني بعد كما قالوا في قوله تعالى
ان مع العسر يسرا وبه ينزل ما في هذا المقام من الاسكال المشهور [لبعد] اي الماء عن المتيمم او
المتيمم عن الماء [ميلا] اي بع ميل وهو في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم
مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جدده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبنى على كل
ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرسخ ف قيل
ثلاثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل الفان وثلثمائة وثلث وثلثون
خطوة كما في حج النهاية وقبل ثلثة آلاف خطوة كما في السابيع والاول ايسر بالنظر الى المبدأ
فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعدد جروف لاله الا الله محمد رسول الله كما
قالوا الا ان المشهور اعتبار المفرطة وهذا كله عند ابي حنيفة رح وفي رواية عن محمد رح و قال
لا يختلف الا على رأس ميلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء بين يديه والا فاعتبر الميل وعن
ابي يوسف رح ان الاعتبار غيبة القائلة عن بصره وهذا احسن جداً كما في الذخيرة وعن محمد رح
رمية سهم كما في التمرناشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقييد بالعجز يدل على ان
لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة التلاوة كما في الخزنة وهو المختار كما
في المختار للامام طاهر بن محمود رح واطلاقه مشير الى استواء المقيم والمسافر في ذلك والاصح كما في
النسفة وقبل ان البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعاً يقصر فيه المسافر
وقيل موضعاً لا يسمع الاذان وقيل اصوات الناس كما في المحيط والتقييد بالميل يدل على ان في
الاقبل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما في الارشاد لكن في النوازل انه يتيمم ح [او مرض] اي
خوف حدوث مرض او ضعف كان او يكون او زباده او اشتداده او وجد ان وجع له او ايذائه ايلاء
شديداً بسبب استعمال الماء او الحركة كما في مواضع الزاهدي والاطلاق دال على ان المريض
يتيمم ولو وجد المتوضي جراً كان او عبداً وفي الاول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على
قول الامام فهذا اللفظ محتمل لعشرين مسئلة فصاعداً [او] خوف [برد] ممرض او متلف للفس
او العضو في السفر او الإقامة وقال لا يتيمم المقيم وعن الحلواني يتيمم المحدث المقيم اجماعاً قيل
هذا الاختلاف في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعاً وتخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشديد

مبيح للتيمم الكل في الزاهدي [او عدو] سواء كان آدمياً او غيره فان منع الكفار الاسير عن
 الوضوء والصلوة تيمم وادعى الا انه بعيد وكذا المقيد والمحبوس الا اذا كان خارج الصر فان عنده
 لا بعيد كذا في المحيط ولا بعيد في السبع بالاتفاق كذا في المصمرات [او عطش] له او لغيره
 بالفعل او بالقرعة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبع التماج كما في القنية ولا بماء موضوع في القلرات في
 الحب او غيره فانه للشرب الا اذا كان كثيراً يستدل به على انه له وللتوضي جميعاً كما في النوازل وعن
 علي ومحمد بن الفضل ان ما للموضوء يشرب واما للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط [او عدم الة] كدلو
 وحبل ومنديل ونحوها فلو وجد ثلج ارجم مع آلة الدوب او ما تحت آلة التقديد لا بتيمم وقيل
 يتيمم كما في المنية والمتبادر ان يكون الالة متصرفاً فيها فان كان مع رفيقه دلو لبس عليه ان يسال وان
 سال فقال انتظر حتى استقنا فالمستحب عنده ان ينتظر آخر الوقت خلافاً لهما كما في الزاهدي [او خوف
 فوت ما يفوت] من الصلوة [لا الى خلف] بفتحتين والسكون حال من الصلوة اي غير منتهية
 الى ما يقوم مقامها فانها ثلاثة انواع ما يخشى على فواتها ويقضي اما اصلها كالجمعة فانها يفوت
 الى الفرض الاصلي عندنا وهو الظهر على المختار او بدلها كالمكتوبات فانها يفوت الى خلف وهو
 القضاء واما لا يخشى على فواتها لعدم توقيتها كالنوافل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين
 وما يخشى فواتها اصلاً [كصلوة العيد] فانها تفوت بلا خلف فتخلف التيمم لاجلها [ابتداء] اي قبل
 الشروع او مفعول له كقوله [او بناء] اي بعدة من قولهم بنى على صلوته اي وصل بها اياها
 وتفصيله انه ان سبقه الحدث في المصلين قبل الصلوة فان رجا ادراك شيء منها بعد الوضوء
 يتوضأ ولا يتيمم وان شرع فان خفف زوال الشمس تبسم باجماع والا فان رجا ادراكه لا يتيمم والا
 فان شرع به فذلك اجماعاً وان شرع بالوضوء فذلك عنده خلافاً لهم قيل الخلاف في ديارنا لا
 يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الماء بمصلانا كما في الخلاصة وغيرها [كصلوة الجنائز] بالفتح اي
 الميت على السرير [لغير الولي] اي يخلف التيمم لاجل صلوة الجنائز لغير ولي صلوتها ومن كانت
 حقاله وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شيء من الكبيرات والا فتوضأ كما في المنية وفيه اشعار بانه لم
 يتيمم ولي الصلوة سلطاناً كان او قاضياً او امام الحبي او غيره كما ياتي وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح
 انه يتيمم عند حضور الجنائز فلو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا
 وعند محمد رح بعيد بكل حال والقنوي على الاول كما في المصمرات ولا ينبغي ان يجعل القيد
 صفة لصلوة الجنائز او حالاً والعامل معني المشابهة على انه جاز ان يجعل قيد الصلوتين فقهي الزاهدي
 وغيره ان ليس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلواتين وقيل للولي التيمم فيهما [وهو ضربة]
 بطن كفيه او ببطنهما مع ظهرهما والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرتين
 عند ابي يوسف رح ومرة عند محمد رح وقيل الاول محمول على كثرة الصاق التراب والثاني

على قلته كما في المحيط [لمس وجهه] اي لاجل لمس به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذار شرط
كما في الزاهدي ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصنوعات [و ضربة] اخرى
[لئلا يده] اي لمس يده [مع مرفقيه] وانما لم يذكر الرضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل
لانه افضل والاطلاق مشير الى ان يده لو يست عليها نجاسة بلا ماء يغسل يتيم بهما بلا وضوء فركه
عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك مريض بضربة الماء وفي الاكتفاء اشعار بان الغبار لو لم
يدخل بين الاصابع لم يستج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رح انها يحتاج اليها كما في المحيط
لكن في ممانعة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمتبادر ان يكون الضارب
هو المتيم فلو تيمم غيره يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى كما في العمان وان لا يتكرر المسح
فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح
حتى لو ترك شيئا قليلا لم يجوز كما في الجامع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه كما في الخزائن
وعن اصحابنا اذا لم يمسه الاقل من الربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن البيهقي
رح اذا مسح الاكثر يجزيه وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفيته
ان يمسه بباطنه اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسه بباطن
كفه اليسرى باطن زراعه اليمنى الى الرسغ فيمر بباطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى
ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكنه في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه
اليمنى ويمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسه بباطنه بالابهام والمسيحة
الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف لا يمسه على
الصحيح [على كل طاهر] تعهيم لا يخلو عن تسامح والعبارة على طاهر كامل فانه لا يجوز التيمم
بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يجوز كما في المحيط
و المتبادر ان يتعلق الجار بالضربة الاخيرة الا انه لم يجوز اطلاق الاولى والاولى ان يكون متنازعا
فيه فيشير الى ان الجانب لو ضرب على طاهر للوجه ثم عليه لئلا لا جزاء لان المستعمل هو التراب
المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] اي مما لا يحترق بالنار فيصير
رمادا او ينطبع كما في المصنوعات فيتيمم بالياتوت والزبرجد والمرجان لا بالزاج والرادسج واللالى و
السجريد والحديد كما في الخزائن وغيرها لكن في الزاهدي وغيره تيمم بالثلاثة الاخيرة
والرصاص والنحاس عند ابي حنيفة ومحمد رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصنوعات
تيمم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزائن لا يتيمم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد
تركستان فانه حطبهم وفي الظهيرية التراب المخلوط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة ولو كان
ذلك الطاهر [بلا نفع] اي بغير غبار فيجوز بالسير المغسول وهذا عنده وخلافه لابي يوسف

رح لا يجوز وعن محمد رح روايتان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضربة عليه اي على النقع
 الطاهر فلا يتيمم بغبار الثوب النجس كما في المحنظة. واما في هدم واصاب الغبار وجهه
 وبده ومسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة
 على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابي يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيمم
 على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اضر لسلم من
 الاستدراك ومع ظرف ضربة كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزوها ممن يحتاج الى التيمم سواء
 كان صحيحا او مريضا يتيمم غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتيمم لقراءة القرآن او مس
 المصحف لا يصلي به عند هامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجنازة
 او سجدة التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم سجدة التلاوة وذكر القدوري في شرح انه
 لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا للتضرع لعدم الضرورة ولهذا لو
 تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم
 بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام
 اشعار بان يشترط نية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التمييز والصحيح هو الاول
 كما في الكرمانني واعلم ان سنة التيمم التسمية ثم الاقبال والادبار ثم النفض ثم مسح الوجه ثم
 اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي [ويصح] التيمم [قبل] دخول [الوقت] و [يسجي]
 الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الرفيق] اي رفيقه الذي معه
 الماء او الالة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كما في التجريد وذكر في بحر
 المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالين وعن ابي نصير الصغار انما وجب
 اذا لم يكن الماء عزيزا ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فضلى فانه لا يعيد كما في
 الزاهدي [يصلى بواحد من التيمم ما شاء] من الواجبات والتوافل اداء وقضاء [وينقضه] اي
 التيمم [ناقض الوضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ماء كاف لطهارة] اي لغرض الوضوء
 والغسل وقيل للغرض والسنة كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في
 يد رجل فاتمها ثم طلب فاعطى لم يعدها كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد
 في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اياء وعن محمد رح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيمم على رأس
 ميل ثم سار الى الماء وانتقض قليل من المسافة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما
 ويؤيده ما قال الزاهدي قبيل باب قضاء الغوايت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان
 زوال المرض المسح للتيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الارتداد اي ارتداد المسلم
 التيمم فله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بانه لو تيمم من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته

غير صحيحة خلافاً لابي يوسف رح كما في التمرثاشي [وندب] واحتجب عن الشيخين وحب
 [لراجيه] اي لظان الماء [صلوته] بالتيمم [آخر الوقت] اي في آخر الوقت المحتجب فلا يؤخر العصر
 الى وقت لاكرهه اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا يأس به عند أكثر المشايخ الى الشفق وهذا اذا بعل
 الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتيمم وان خاف الغوت وفي القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا
 يؤخر وفي الاصل لم يقيد و الاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به على ان الصلوة
 اول الوقت افضل عندنا وميأتي [ويجب] ويفرض [طلبه] في الغلاة يمنة او يسرة او قدامه كما في
 التمرثاشي [قدر غلوة] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائة وقيل ميلاً وقيل قدامه ميلين كما في
 التمرثاشي [ان ظنته] بالاخبار او غيره [قريباً] وانما قيد بالظن لانه واجب العمل في العمليات
 اجماعاً بخلاف الشك فانه لا يعينى عليه حكم وفاقاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت
 او بعده حال كونه [في الراحل] اي حملة [لا يعيد الصلوة] الموداة بالتيمم ولو وضعه بنفسه
 وقال ابو يوسف رح يعيد وقيل لوضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذا اذا علق الادواة من عنق
 الدابة وقيل فيه الخلاف ولو علقت من مرخر الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد
 في العكس يعيد كما في المحيط *

[فصل] بلا تنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصقة مبتدأ والجار خبره
 [المسح] قد مر والمراد المسح بيده بقرينة اللام [على التحفين] وغيره كالجبيضة ولم يذكره تبعاً وانما
 يتني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خوف واحد بلا عذر وهو شرعاً ما يستتر الى الكعب او يمكن
 به السفر كما في المحيط او مشى به فربما او ما فوقه كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت
 باتار قرينة من التواتر قالوا الى قبلاس قول ابي يوسف رح يكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي
 فتاوي قاضين من انكره من الصحابة رجع قبل موته وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال
 ابن حجر انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جائز للتخيير بين
 المسح والغسل كما في الكرمانى وذكر في الذخيرة ان المسح اولى لظاهر الاعتقاد ودفع تهمة
 البدعة والعمل بقراءة الجراكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كذا في
 الزاوي فان قلت كيف يكون افضل والاصول ان المسح رخصة اسقاط اي رخصة مسقطه للعزيمة
 كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفف ولهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي
 ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المشقة وليس
 من رخصة الترفية في شيء اذا المعنى رخصة مخففة بجواز التأخير من وقته للعذر وان كان
 فضل ان لا يؤخر كقصر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسحه ولا
 يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الرافى (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة ترفية عندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجدد الرضوء الا ان يقال لما حصل له القرينة بذلك صار كأنه محدث حال كونه [دون من عليه التمشل] من الجنب والحيض والنفساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة وقيل لهذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه ان النفي الشرعي لا بد له من اثبات عقلي وصرته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبيه ثم يمسح او يقعد فيه واضعا رجله مكانا رفيعا لا يصل اليه الماء وعن نعيم الاثمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين و ههنا اشكال لان المبسوط علمه بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على إشارة إلى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فلاحسن دون المغتسل [وفرضه خطوط] حاصلة من بلة اثم الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال الامام اسبغابني في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستتبة وإشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح ثلثا كالغسل كما في الكرمانى [قدر ثلث اصابع اليد] اصغرهما عند ابي بكر الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رح و قدر ثلث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقيد بظهر القدم فلو مسح على ما فضل من رأس خفه مقدار ثلث اصابع لم يميز سواء كان مقطوع الاصابع اولا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يميز والى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالبطن والى انه لو بدأ من عرض الخف او من الساق جاز لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على اليسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويمدحهما الى الساق وقال محمد كلاهما حسن وقال الحارثاني الاحسن ان يمسح بجميع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز عن المسح وكذلك لو مشى في الشبشب فابتل من الماء او من المطر وكذا من الطل على الصحيح الكل في المحيط [ويجوز] المسح [على الجرموقين] الكائنين من الاديم ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبستهما بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يميز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان من الكرياس ونحوه فلا بد بتمسح اذا لبس وحده

وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البلة الى ما تحته انكل في المحيط والجمرق
بالضم ما يلبس فوق الخف لفظه من الطين او غيره على المشهور لكن في المحرم انه الخف الصغير
[و] يجوز [على ما يستر الكعب] والقدم من شعر او لبد او جلد رقيق ونحوها [ويمكن به السفر]
الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية كما مروى يدخل في عموم
ما اذا كان من كرباس او صوف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المضمرات
لا خلاف ان الجوب اذا لم يكن ثخيناً لم يجز المسح عليه [وشرط] في جواز المسح على الخفين او غيرها
[كونهما ملبوسين] من اللبس بالضم فان الكسر اسم له [على طهر تام] ظرف ملبوسين او الثبوت
المستفاد منه واحتراز به عما اذا لبسهما المتيمم او المتوضي بنبيذ التمر فانه لا يمسح اصلاً او صاحب
العذر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [رقت الحدث] اي قبيل وقته لا رقت اللبس ولا رقت المسح
ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس الحدث خفيه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل
الوضوء ثم احدث مثل ان يستنجي على وجه السنة جاز له ان يمسح كما في الزاهدي وانما شرط ذلك
لانه لو كان ناقصاً لحل الحدث ما يقدم بخلاف ما اذا كان كاملاً وهذه العبارة احسن من قولهم اذا
لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم
من قولهم اشتراط حدث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقاءه كما ذكره المصنف في نظر لان وقت الحدث
ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون كمالها قبيل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل
واقف وفيه انه لا يدفع ما ذكره من ان حدث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل
بمعنى البقاء الا بقريظة نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت و الدوام والاستمرار معنى مجازي له
على انه غير مستحاج اليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يدعيه وفي الاكتفاء اشعار بان لا يشترط
النية في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهدي ولا يشترط الطهر
المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجباً او جائزاً فانه لو ضرحلها فان ضرمسحها جاز تركه
اتفاقاً وان لم يضر فان لم يضر غسلها ينبغي ان يجب الغسل وان ضرحلها ترك المسح عنده ووجب المسح
عندهما ولو لم يضر الحل فان لم يضر غسل ما تستها وجب الغسل اتفاقاً وان ضرحلها لم يضر مسحه
ينبغي ان يكون على الخلاف وان ضرحلها ضرحلها جاز تركه اتفاقاً وان لم يضر فينبغي
ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض عنده وان
لم يضره كما في المحيط وذكر في الزاد انها تمسح اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما
فوق الجراحة اذا ضحل و الغسل والا فيغسل ما حواها ومسحت وان لم يضر المسح مسح ما عليها
وغسل الباقي وفي المحيط انه بمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفتصل وفي الذخيرة الاصح
انه يكفي مسح الفرجة التي بين العقنتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال

الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والفتوى على ان مسح الاكثر يكفي و الى ان النية لم يشترط و اذا بلا خلاف و الى انه يكفي مرة واحدة وقيل بالتثليث الا في جراحة الرأس و الاول هو الصحيح كما في المحيط [ولا بأس] عليك بسقوطها ولا ينتقض المسح بسقوط الجبيرة عن الشيخ [الا عن براء] بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي بسبب صحة العضو فان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو مسح ولم يسقط فان كان في الصلوة يشتأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل [ولا يمسح سائر غير الرجل الا هي] اي لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مر فلا يمسح الرأس الوجه واليد والصيحات المستورات بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذه الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الداء في شقاق الرجل امر الماء عليه ولم يمسح و يغسل اذا سقط عن براء كما في المحيط [و مدته] الاضافة للعهد اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما في الزاهدي وغيره [للمقيم يوم وليلة] من وقت الحدث حذف للقرينة فالمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من الغد لاعتراض الحدث اخر صلوته و قد يصلي خمسا وستة كما اذا اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث و صلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله [وللمسافر ثلثة] من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا [من وقت الحدث] اي مبدأة من وقته فان صفة للثلاثة ولذا قدم الخبر [و ناقضه] اي ناقض مسح الخف والجبيرة [ناقض الوضوء] من الحدث الاصغر والاكبر فاذا قوضاً مسح و اذا نزع غسل [و] ناقضه اي ناقض مسح الخف [مضي المدة] المعهودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه يمضي على صلوته بلا تيمم على الاصح اذا لو قطع تيمم ولا حظاعنه الرجلين وقيل تفسد صلوته كما في قاضيخان وغيره و ناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف كما روي عنه و به قال ابو يوسف رح و يحتمل ان يراد اكثر القدم بعلاقة الحزنية فان في خلاصة المتداولات كالميسوطيين والمحيط وغيرها ان خروج القدم ناقض بلا خلاف و اما خروج اكثرها او نصفها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه مما يمسح ففيه خلاف والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الاخر وهذا كله اذا بدا له ان ينزع الخف فحركه بيمينته و اما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيرها فاطلاق المتن مشكل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض و ان بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياضي وعلى الانتقاض اكثر المشايخ و اليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية ويحتمل ان يكون فيه روايتان فمن اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في التتمة و من النواقض الخرق كما سيأتي [وبعد احد هذين] اي

المضي والخروج كبعد الشرق وبلوغ الماء الى الرجل [يجب غسل رجله فقط] فلا يجب غسل الوجه والبدن ومسح الرأس خلافا للشعبي وعنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزاع والا فيجوز المسح وان طال المدة كما اذا خفف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنعه] المسح الثاني والاستقبالي كما ينقض الماضي [خرق] في اسفل الساق من الشف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الشراية عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الشف [يبدو منه] اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الوضع حتى لو انفتحت خرزة بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث اصابع الرجل] بكمالها واليه مال السملواني وهو الاصح وقيل ثلث انامل واليه مال السرخسي وعن ابي حنيفة رح ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او منفوعة خلافا وقبل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق بجذائها اما اذا كان بجذاء القدم او العقب فالمعتبر اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي [اصغرها] بدل من اصابع فلا يعتبر الابهام وجارتاه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التتمة [ويجمع خروق] كل منها يسع مسنة او اكبر الا الاشقي من [خف] واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقه كما في الشراية ومثله عن ابي علي الرازي كما في النية [لا] يجمع خروق [خفين] خلافا لفر [وفي سفر] الشخص [المقيم] قبل الحدث او بعده وقبل المسح او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخير اي السفر فان كان مقيما ثم سافر فيمسح ثلثة ايام ولياليها من وقت الحدث [و] في [عكسه] اي اقامة المسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الاخير [اي] الاقامة فيمسح يوما وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعد هما] اي بعد يوم وليلة [ينزع] الشف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتيمم ح كما في التنقيح •

[فصل * الحيض] يكون للارنب والضبغ والشفاش كما ذكره الجاحظ وفي اللغة مصدر حاضت الانتى فهي حائض وحائضة اي خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعني الشرعي تابعا لاكثر السلف في تسامح منهم فقال [دم] اي دخروج دم حقيقي او حكمي فيشمل الطهر المتخلل ولا يرد ان العلل الشرعية معان دون الاعيان وللتنبية على هذا المعني قال [ينفضه] اي يسقطه الى الفرج الخارج وان كان النفض في الاصل تحريك الشبه ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل لبس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتنى ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والداخل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط [رحم] امرأة [بالغة] اي منبت الولد وودائه في البطن والبالغة ما بلغت سنا او اقربت ببلوغها فيه صدقت وهو متسع منين على الاجم كما في الزاهدي وكذا اورأت هذا والمراهقة دما تكون نسابا كان حيضا

بالاجماع كما ان بنت خمس ثنين لو رأتها لم يكون حيضا بالاجماع وفي الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الانف والجراحات والحامل فانه ليس من الرحم لانسداده فمه اذا حبلت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان يغتسل عند انقطاعه وان يمسه الزوج عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا تدع الصلوة والصوم وقرأة القرآن كما في السراجية والاضافة لفائدة التخصيص بالانسان وانما قال بالغة ليخرج الخشني خرج الدم من رحمه والمنى من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرية [لا داء بها] اي لا يكون بالبالغة علة هي سبب للدم والهاء عينه واو ولامه همزة واحترز به عن النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا من الثلث كما في الكشف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا ممتدا فلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشايخ كالمحيط والخلاصة والقصول وغيرها انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت انما ينفذ تصرفه من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الدخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يخلو عن امتداد فلعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ولا اياس لها] اي لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب البياض انقطاع الرجاء واما الاياس في مصدر الايسة من الحيض وهو في الاصل ايباس على افعال حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلاف في حد الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاهدي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك دما اختلف المشايخ قيل لا يكون حيضا وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاول مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المضمرات وفي الاكتفاء اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في المنية [اقله] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام [ثلثة ايام] بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على غيره [ولياليها] المقدرة باثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استحاضة حتى طلع نصفه فحين يكون حيضا والاعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابو اسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واول الطهر واما فيما سواهما فاذا اخبرت

المفتي أنها طهرت في السادي عشر أخذ لها بعشر وفي العاشر بنسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه
 الفتوى كما في حاشية الهداية (كـ). قد اطلق المحيط انافذ استقصينا في الساعات فيما سواهما لتعسر
 الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان اقته ثلثة ايام مع المتخلل من الليالي وعن
ابي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثره عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما
 قررنا فلو شكك انه العاشر او السادي عشر فان رأت الدم فهي حائض وان لم ترك ذلك ان كان لها ظن
 به كما في النية [واقل الطهر] الفاصل بين دمبي الحوض [خمسة عشر يوما] مع لياليها [ولا حد
 لاكثره] اي الطهر فما رآته تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم
 لم يكن له غاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلقت انقضت عدتها
 بتلث سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالياسكم الشهيد ان الاكثر
 شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة
 وخمسون وقال الزاهدي هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم السكمي [المتخلل بين الدمين] اي
 المحيط بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل او الاكثر او التي بينهما فالطهر الذي احاط الدم
 به ام يفصل وكان حياضا اذا وقع في مدته سواء كان نصابا او لا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى
 ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر
 من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة
 اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية
 طهرا ويوما دما وبه اخذ القدوري ورواه محمد عن ابي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ
 نصابا في مدته مجتمع ومتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر وروي ابن
 المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سواء كان في مدته او لا كمن
 رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روي عنه كما في المشارع ورابعها انه لا يفصل
 اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساويا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين
 وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتران محيط بكل منهما دمان
 لا يعبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المتساوي للدمين دما ثم يتعدى حكمه الى الاخر
 عند ابي زيد الكبير البخاري وابي على الدقاق ولا يتعدى عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة
 ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عندهما والستة المتقدمة عنده والاول اصح عند مشايخنا وبه اخذ
 محمد كما روي عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقا فيخير ختم الحيض
 وبدايته كلاهما او احدهما بالطهر يطهر كلاهما في المعتادة والنتم في المبتدأة كمن رأت قبل
 العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

او اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته و به افتى صدر الاسلام و صدر الشهيد
 كما في المحيط و سادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روي عنه كمن رأت يوما و ثلثة او
 اكثر ثلثة و يوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شبع منهما نصابا كان الكل استحاضة و ان
 بلغ احدهما فهو حيض و الاخر استحاضة و ان بلغ كل منهما فالاول و اعلم ان ما ذكرناه من الروايات
 من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى
 ارواحهم الى يوم القيامة و انما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانهما متساويان في الحكم فالطهر
 المتخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده و اما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا
 فلو رأت بعد الولادة يوما و ثمانية و ثلثين و يوما كان الكل نفاسا عنده و اليوم الاول لا غير
 عندهما كما في المحيط [وما رأت من لون] من الالوان للدم [فيها] اي في مدته و من بيان
 للموصول و عائدة مفعول محذوف [سوى البياض] الخالص او الغالب فانه ليس بحيض اتفاقا و هذا
 اذا كان طريا فلو صار اصفر بالبيس ففي حكم الابيض و انما صح الاستثناء من لون و هو نكرة في
 الاثبات يخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول [حيض] خبر الموصول و اما خبر الطهر فمحذوف
 و في عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا بكل لون من البسة الحمرة و السواد و الصفرة اي صفرة
 القز او العين او السن على الاختلاف بلا خلاف و الكدرة اي ما هو كالماء المكدر و هو حيض مطلقا
 عندهما و كذا عند ابى يوسف ان تأخرت عن الحيض و الخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور و قيل
 ان كانت من ذوات الاقراء فحيض و التريبة بفتح التاء و كسر الراء و تشديد الياء او تخفيفها هي بين
 الصفرة و الكدرة و قيل على لون الربة مشتقة منها و قيل لفظ التريبة منسوبة الى التراب فانها على
 لونه حيض على قول العامة الكل في المحيط و من حكم الحيض [انه يمنع الصلوة] اي اداء كل صلوة
 وقضائها فتتأول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للخرج كما قال
 بعض المشايخ منهم القاضي ابو زيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء
 ضربا من اللغو و الى ان المبتدأة تترك الصلوة كما رآته وهو قول اصحابنا وبه اخذ وعن ابى حنيفة ربح
 لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام و عن ابى يوسف ربح تغتسل بعد ثلثة ايام ثم تصوم
 وتصلي سبعة ايام بالشك لا يقربها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة و تقضي صيام الايام السبعة
 احتياطا و كذا المعتادة تترك الصلوة فاذا كان عادتها في الحيض خمسة فرأت الدم اليوم السادس
 تومر بالاعتسال و الصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدر الشهيد لا تومر الا بالاعتسال وقال محمد الميداني
 لا تومر بهما كذا في المحيط و الى انه لا تمنع التسبيح و التهليل بل يستحب ان يترضا في وقت الصلوة
 و تجلس في مسجد بيتها و تشتغل بهما فانه روي انه يكتب لها ثواب احسن الصلوة تصلي على انه
 لا تزلح عنها عادة العبادة كما في النية [والصوم] اي اداء كل صوم فيجب عليها و لذا وجب نية

القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة به كالصلوة على ما اشرنا [ويقضى] الصوم وان حاضت بعد الزوال
[م] ناكيد للصوم فلا يقبح العطش [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعين اول الوقت
فلا شرع في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت وجب قضاها اذ وجوبهما بالشروع بخلاف الفريضة
فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتهما عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف
ما اذا اوجبتهما في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيىء ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين في
وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحرية وجب قضاءها واداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع
على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر
قدر الغسل والتحرية والصحيح انه يعتبر معهما لبس الثياب والاصح ان التحريم لم يعتبر في
حق الصوم [ودخل المسجد] اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة دون مسجد المبيت فلا بد انه
لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التخلي
والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من على بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع
من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة
والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يفتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا نسا في المسجد
لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح [والطواف] من خارج
المسجد او داخله للنجس او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [واستمتاع ما تحت الازار]
اي انتفاع الزوج منها بما يشمل الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او
التفثيد او اللمس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في
شرح التاويلات وبالاول يفتي كما في المضمرات فلو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها واختلف
في كفر المستحل وان وطئها فلا شيىء عليه الا التوبة وقبل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق
بدينار وفي آخرة بنصفه كما في الزاهدي [و] الحائض [لا] تقرأ شئاً من القرآن عند الكرخي وآية
تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المضمرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح
ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي للمعلمة ان
يقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط [كجنب] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه
لو تضمنض فلا بأس به وبه انتهى نعيم الاثمة البخاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما
وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار
بانه يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حذروها كما في المحيط لكن مكروه كما في المضمرات [و] مثل
[نفساء] فانه لا تقرأ والاولى ان يقول ولا يقرأ كنفساء ولا الجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة
بين السبيض والنفساء كما في النهاية وغيرها [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأته عن ظهر

القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمس] بفتح الميم وضمها والفصح هو الاول كما ذكره الجمهوري اي يكره ان يلمس [هولاء] اي الحائض والجنب والنفساء والمحدث [مصحفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه المصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولرغسل يده فعن ابني حنيفة رح انه لا بأس بلمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البقالي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجوامع ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرا في حال الاخذ ما فيه من الايات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له لمس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره لمس البياض كمس السواد وقيل لا يكره من البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعتيم كما في التحفة والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقيل يجوز للمس بهما والاول اصح كما في الزامدي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالخريطة والجلد الغير المشرز فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بمسه [وكره] لهولاء الاربعة لمس المصحف [بالكم] والذي على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم لمس كتب الشرعية غيره بالكم وبعض الثياب كما في الذخيرة [ولا] يمس هولاء [درهما] او لوحا كتب [فيه سورة] اذ آية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره مسه [الا بصرة] بضم الصاد والتشديد اي مع كيسمة وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب والى انه لا يكره لمس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشائخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشائخ لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [وحل] لكن لم يستحب لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للواطي او مملوكة له حائضا او نفساء مقيمة او مسافرة [قطع دمها] حقيقة او حكما كمن جاوز دمها [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق اودته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة الاعراف من الكشاف [او] اكثر [النفاس قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتي [دون] وطى [من قطع] دمها اي حل و طيها قبل الغسل متجاوزاً عن وطى من قطع [لاقل منه] اي من اكثر الحيض او النفاس فانه لم يحل قبل الغسل [الا اذا مضى وقت] هو آخر

جزء وقت الصلوة [يسع] ذلك الوقت [الغسل] اي غسلا واجبا عليها وهذا قرينة مخصصة للوقت
كما ذكرنا فاللام للعهد كما في قوله [والتحريم] وهي (الله) عند ابي حنيفة رح و (الله اكبر) عند
ابي يوسف رح والفتوى على الاول كما في المضمرات فانه حل وطيبها سواء كانت مبتدأة مضي عليها
ثلاثة ايام او معتادة قطع دمها على العادة او فرقها او دونها بعد ثلاثة ايام لكن في الصلوة الاخير
يكبر وطيبها واعلم ان في هذه الصلوة تاخير الاغتسال الى آخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر
باستحباب التأخير فيما دون العشرة وباتحايه فيما دون العادة كما في المحيط [والنفاس] مصدر
نفس المرأة بضم النون وقتها اي ولدت فهي نقساء وهن نفاس من النفس الدم كما في العرب
والولد منفوس كما في الصباح و شريعة [دم] على قياس الحيض اي خروج دم حقيقي او حكمي
فيدخل فيه الطهر المتخلل في مدته ونفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول ابي حنيفة رح وبه
اخذ اكثر المشائخ وقال ابو يوسف رح انها لم تصر نقساء وبه اخذ بعض المشائخ كما في المحيط وذكر
الرازمي انها صارت نقساء عندهما وفي السراجية هذا عنده واما عندهما فظاهرة وفي المضمرات قال
الرداق ان عايتها الغسل وبه نأخذ [يعقب] بالضم اي يتبع [الولد] اي ولد خارجا من القبل سواء كان
صحيبا او منقطعا فلو خرج اقله لم تصر نقساء بخلاف ما اذا خرج اكثره وهذا عند ابي حنيفة رح وعن
الشيخين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن او الرجلان واكثر من النصف وعنه جميع
البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نقساء وان سال منها الدم [ولا حد لاقله] اي
اقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في الحراجية ان اقله ما وجب ولو ساعة وعليه الفتوى وفي المصارف
قيل انه ساعة عند محمد رح وفي الكرمانى ان الذي ذكره المشائخ ان اقله عند ابي حنيفة رح خمسة
وعشرون يوما وعند ابي يوسف رح احد عشر فانما هو تقدير اقل ما صدق فيه النقاء اذا كانت معتدة
فاذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عنده فيجعل نفاسها خمسة وعشرين يوما
خمس واربعين وحيضها خمسة عشر [واكثره] اي اكثر النفاس [اربعون يوما وهو] اي
ابتداء النفاس يعتبر [لام التوأمين] بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تشبيه الواحد توأم اسم
ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد اي يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في الرازمي وغيره
لكن في المحيط لو ولدت اولاديين كل زلدين اقل من ستة اشهر و بين الاول والثالث اكثر جعل
بعضهم من بطن واحد منهم ابو على الدقاق [من] التوأم [الاول] فتركت الصلوة والصوم مثلا فلما
كان بينهما اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان ما رأت من الدم بعد الاخير قبل
نصاب الطهر كان استنائة ولو كان اكثر من اربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت
على عادتها او طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استنائة
لانه لا ينجسد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيض لان الحامل انما لا تحيض لانسد الرحم

وقد وجد ههنا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان النفس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه لا يكون بينهما اربعون وان كان فلا نفاس كما في السقايق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المضمرات [خلافا لمحمد] وزفر رح فانه عند ههما من الاخير فتصلي وتصوم حتى تلك الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعا] فلو طلقها زوجها ازمات عنها فولدت الاول لا تنقضي عدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بسركات السنين والكسر أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [يرى بعض خلقه] أي اعضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة [ولد] تام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضي اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين [تصغير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالستة في الولد التام كما في القنية [و] تصير [الامة] خلاف الحرة اصلها امرؤ قلبت الواو الفاء ثم حذف لتقاء الساكنين ثم عرضت التاء [أم ولد] ان ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي [ويقع المعلق] أي كل ما علق من الطلاق والعتاق وغيرها [بالولد] أي بولادته بأن قال ان ولدت فانت طالق او حرة [وتنقضي العدة] أي عدة الحامل حرة كانت او امة مطلقة او متوفى عنها زوجها [به] أي وجد هذه الافعال بسبب هذه السقط فهو من قبيل المتنازع فيه [وما نقص] من الدم [من اقل الحيض] او دم ما نقص من الزمان عن اقل مدته [أو] ما [زاد على] أكثر [حيض المبتدأة] بفنح الدال هي المراهقة التي لم تبلغ قبل [وهو] أي حيض المبتدأة [عشرة] أي دم عشرة ايام ولياليها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلاثة ايام ولقضائه والقربان عشرة كما في النظم [أو] زاد [على نفاسها] أي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] أي نفاس المبتدأة [اربعون] يوما وليلة [أو] زاد [على العادة] سواء كانت اقل أو أكثر أو ما بينهما [فيهما] أي في الحيض والنفس [وجاوز] عطف على زاد أي جاوز ما زاد عليهما [أكثرهما] أي أكثر الحيض والنفس وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل أو زاد عليه ولم يبلغ الاكثر أو زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر أو بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا أو نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى واعلم ان المدة تصير عادة عند الطرفين بمرتبتين لانها مشتقة من العود وعنده بمرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلورأت مرتين أو أكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عادتان عند أكثر المشائخ وقيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر

كافي المنية [وما رات] من دم قليل أو كثير عطف على الموصول [حامل] أي ذات حمل لفظ مذكر يوصف
 به الاناث وقد يقال حاملة [استحضرة] خبر هذا الموصول وللادل مسح وهي لغة مصدر استحضت
 المرأة على الجهر أي استمر بها الدم و شريعة دم أو خروج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس و
 أنواعها على ما ذكره ههنا صريحاً ثمانية ومنها دم الأيسة والريضة والصغيرة كما مر إشارة من حكمها
 أنها [لا تمنع صلاة وصوما] فرضاً ونقلاً و أشار بالاكتفاء إلى أنها لا تمنع القراءة ومس المصحف
 ودخول المسجد والطواف إذا امننت من اللوث كما في الشرائع والاحسن الترك لأن ما بعده مستغن
 عن ذكرها وبه يعلم الصوم لأنه لا قائل بالفصل [ورطناً] فلا يمنع التغيث وغيره من الدواعي [ومن
 لم يمض عليه] مبتدأ خبره يتروءء الآتي [وقت] صلاة [فرض] احتراز عن نحو العيد والضحى فإنه
 يجوز له أن يصلي الظهر بوضوءهما على الصحيح كما في المحيط [إلا به حدثه] حال من مقرر أي
 لم يمض ذلك في حال من الأحوال إلا في حال درام حدثه حقيقة أو حكمية كما إذا ابتلى به عند الصلاة
 وذلك بالاتفاق أو عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء في غير هذين حتى أنها إذا استحضت
 فدخل وقت العصر ودمها سائل فانقطع ثم تروءأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت
 الشمس فأنها تمضي على صلوتهما وفيه إشارة إلى أنه لو منعت الدم من السيلا ن خرجت من أن تكون
 صاحب العذر ذكره في الصغرى وفي موضع منه أنها لا تخرج وينبغي أن يعصب الجرح ويربط قليلاً
 للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزاهدي أنه يجب منع السيلا ن برباط
 أو حشو أو جلوس في الصلاة أو إماء فلو لم يعالج مع القربة عليه و صلى مع السيلا ن لم يجز وإضافة
 الحدث للعهد أي الحدث الذي ابتلى به فلو اعترض حدث آخر يتروءأ له لا للوقت حتى إذا سال
 من أحد منخريه دم فتروءأ ثم احتبس دمه و سال من المنخر الآخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا
 لو كان به دما ميل أو جاري منها سائل ومنها غير سائل فتروءأ ثم سال غير السائل انتقض وضوءه
 والجدي قروح كما في المحيط وأعلم أن ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مشير إلى أنه
 يشترط لثبوته درام الحدث دوماً حقيقياً لا حكماً لأن حكم البقاء أسهل من الابتداء فيشترط أن لا
 يجد في وقت صلاة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلاة فيها فلو سال الدم وقت صلاة فتروءأ
 و صلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى على الدم من أوله إلى آخره فإنه جاز تلك الصلاة لوجدان
 الاستيعاب وقت صلاة كاملاً بخلاف ما إذا دخله على الانقطاع وأنه تروءأ و أعاد تلك الصلاة لعدم
 الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافاً لأبي القاسم الصغار فإنه يشترط أن يجد مرتين أو أكثر دون
 الدوام كذا في المشاهير والمحيط وغيره [من استحضرة] بيان حدثه فهو حال على المشهور أو خبر مبتدأ
 محذوف [أو عاف] بالضم أي دم خارج من الأنف [أو نحوهما] من دم جرح أو انفلات ریح أو استطلاق
 بطن أو سلس بول أو دمع عين فيها رمد كما في الزاهدي واختلف في الذي كان موضع الفصل منه

مفتوحاً انه في حكم المستحاضة او لا كما في القنية [يتوضأ] وان اعتبره الدم مثلاً [لوقت كل فرض]
 فان استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتوضأت وصليت العصر ثم سال الدم في هذا الوقت
 لم ينتقض وضوءها وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط [ويصلي به] اي بذلك الموضوء
 [فيه] اي في ذلك الوقت [ما شاء فرضاً] اداء وقضاء [ونغلاً] وسنة ونذبا [وينقضه] اي وضوء
 صاحب العذر [خروج الوقت] اي وقت الصلوة [كطلوع الشمس] اي اذا توضأ قبله وفي الاكتفاء اشعار
 بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجساً حكماً فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس
 اكدر من امر البدن كما قال ابن سلمة وذهب ابن مقاتل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما
 في المضمرات [لا] ينقضه [دخوله] اي الوقت [كالزوال] اي زوال الشمس اذا توضأ قبله وهذا
 عندهما خيراً لابي يوسف رح فان عنده كليهما ناقض وفي المحيط ولو توضأ للظهر في وقتها ثم توضأ
 وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشايخ في انتقاض طهارته *

[فصل * يطهر الشيئ] المعهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المائع فخرج
 النجس العين والمائع كالماء واللبس وغيرهما فان طهارته اما باجرائه مع جنسه طاهراً مختلطاً به كما
 روي عن محمد رح في التمر تاشي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صب فيه ماء مثله
 وحرك ثم ترك حتى تعلو فاخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر
 كما في الزاهدي از اللبس او العسل في قدر فصب فيه الماء و طبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا
 فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المتداولات الا انهم لم يذكر ا مقدار الماء لكنني قد وجدت بنسخ
 بعض الثقات من اهل الافتاء ان المنوين كافيان بعشرة اماء لان في بعض الروايات قدرا من الماء وهذا
 كله عند الشيعين واما عنده فلا يطهر ابداً [عن نجس] بالفتح [مرئي] اي ذي جرم سواء كان له
 لون او لا كما في الضعوى وغيره [بزوال عينه] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [وان بقي اثر]
 اي ريح ولو كثيراً [يشق زواله] بان يحتاج الى شئ آخر غير الماء كالصابون في مبسوط شيوخ الاسلام ان
 النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه وريحه طهره وفي الكلام اشعار
 بان زوالهما كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل
 ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر
 وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا ادهن جلد
 بشحم نجس [بالماء] الطاهر ظرف لزوال [وبكل مائع] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل
 ايضاً ولذا عد الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه
 الفتوى وقال ابو يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة
 ببول ما يوكل لحمه فذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدي [مزيل] اي قالع منعصر بالعصر

مثل الماء المقيد كما مر واحتوز به عما لا ينصرف بالعصر كالدهن واللبن وغيرهما فإنه لا يزول به النجاسة بالاجماع كما في السقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رح اذا ذهب اثر الدم عن الثوب باليد من الزيت جاز لكن لم يجز في البدن [و] يطهر الشيخ [عمالم ير] اي عن نجس عما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى [بغسله] بالماء وبكل مائع مزيل [وعصره] اي فتنه بمقدار قوة العاصر لو كان المصنوع ثوباً والا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في صلوة المسعودية فلو لم يبالغ اصابته الثوب لم يجز كما في قاضيهان [ثلثا] مصدر العمل والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية وإما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن ابي يوسف رح انه يطهر بالغسل مرة سابعة وعنه انه بالصب او الغمس والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن محمد رح ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبالغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فإنه لو لم يبالغ حتى سأل منه الماء بالعصر فاليد والثوب والماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة خلاف والمياه نجسة وكذا اذا غسل العصور فيها عندهما واما عند ابي يوسف رح فلا يطهر الا يصب الماء عليه واختلف المشائخ على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط واعلم انه يفترض غسل الثوب النجس ثلث مرات كما في النظم [ان امكن] العصر وهو اعم من السقيقي والسكي فان التوالى يقام مقام العصر في البدن فطهارتها ان يغسل ثلث مرات متواليات كما في الذخيرة [والا] اي ان لا يمكن العصر [يغسل ويترك] من زمان القطران [الى] زمان [عدم القطران] بالفتح وذهاب الندوة لا اليبس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التيقين فيفيد القيد في جميعها [ثم] يغسل [و] يترك اليه [ثم] يغسل ويترك والاخصر ثلثا وقيل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق الجاني ان غسل من البدن ثلث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد وبالماء ثم ملا ثلثا فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد رح فلا يطهر ابداً مثل كوز تشرب نجاسة او آجر او خشب جديداً او خصر او جلد دبغ بها كما في المحيط الى انه لا يشترط زوال الريح في النية اذا غسل الثوب عن الشمع ثلاثاً بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر واذا تنجس النطع واضرعه الغسل فمسيه بشرة مبلولة ثلثا طهر [و] يطهر الشيخ [عن النبي] الخالص كما هو المتبادر [بغسله] اي بزوال عينه وان بقي اثر يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل لانه في مقام التفصيل [او فرك يابسه] اي غمره بيده وحكه حتى تفتت وفيه ايحاء الى انه لو اخلط ببول على رأس الذكر او مجذي لم يطهر به كما قال عامة المشائخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يعتبروه

لانه صار تبعا للمني والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن اطلاق الزاهدي والتمرتاشي ان الثوب يطهر عن الدم العبيط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر عن العذرة الغليظة قياسا على المنى كما في التوازل والمضارح يدل على ان النجاسة المصاب لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدروري وهو الصحيح كما في قاضيخان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يدخل بالاول لانه ايسر والمنى شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخي وعن ابي حنيفة رح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط ولطلق الا على والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهدي [و] يطهر [التخف] ونحوه كالفرؤ [عن] نجس [ذي جرم] كعذرة [جف] اي يبس ولو بغير الشمس بالغسل او [بالدلك بالارض] عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رح بالغسل لا غير وروي رجوعه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القدروري ولعل الترك للاعتماد على السابق [وعن غيره] اي غير ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالخمر والبول او يكون لكن كان رطبا [بالغسل] اي بصب الماء وترك الى عدم القطران ثلثا فان اللام للعهد وقيل يغسل ثلثا بدفعة والاول هو المختار فاذا غسل الخف الخراساني الذي جرمه مؤشبي بالغزل حتى صار الصرم كله غزلا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط [فقط] اي انتد ولا تجاوز من الغسل الى الدلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله ببول او خمر فمشى على التراب ولحق به جف فمسحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف اذا مسحه بالتراب او الرمل مبالغة طهر وعليه الفتوى للبلوي [و] يطهر [السيف] عن نجس كالعذرة والبول والدم رطب او يابس [ونحوه] مما لم يكن خشنا كالسكين والمرأة والزجاج والحجارة الخضراء والخشب الخراطي [بالمسح] بالتراب او الخرق الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرتاشي ان في طهارته بالمسح روايين وفي الاصل انه لا يطهر عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الرطبة عند محمد رح وان تشرب ماء نجس فيه موء بماء طاهر ثلثا عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا فطبخ طهر كما في الخلاصة [و] يطهر [البساط] بالكسراي ما يبسط للجلوس وما في حكمه كاللبد والثوب الكبير ونحوه [يجري] اي بمجرد ذهاب [الماء عليه] اي على ذلك البساط [ليلة] كما في الخلاصة والخزائن وغيرهما يحتمل ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ و عن عين الاثمة مليا و اشار الى ان التثقيب ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي مليا طهر بلا جفاف كما في المنية والى ان ذلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاختراز بل للاعتماد على السابق فيغسل الحصير الذي من البردي ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل

حتى يخرج الماء منه وقبل يجففه في كل مرة وقيل عند أبي يوسف رح ولو جعل الحصى من القصب يغسل بلًا خلاف كما في المحيط ذكر في العدة لو أصابت النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يغسل ثلثا ويجفف كل مرة [و] يطهر [الأرض] أي التراب وما في حكمه كالسجر والحصى والاجر واللين ونحوها مما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فإنها لا يطهر إلا بالغسل [وما اتصل] من غيرها [بها] أي الأرض من النبات سواء كان في بناء أولا [كالخشب] بالضم مترة السطح من القصب والخشب وإن كان في الأصل بيت يعمل منهما كما في النهاية [والكلأ] ما يرعى الدواب وطبا كان أو يابسا ذكره في المغرب وظاهرة أنه لا يقع على الشجر إذ كل دابة لا يأكل كل شجر فهما مثالان للشجرة وغيره [باليبس] بالشمس أو غيرها والاحسن بالجفاف أي ذهاب الندوة فإنه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء [وذهب الأثر] أي الريح كما مر والتخصيص به كالسابق فلزم صب على الأرض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف أو خرقة وفي المضارع دلالة على أن نجاسة الأرض لا يعود بالابتلال وهو الأصح كما في الكبرى والزهدى لكن في الخلاصة المختار أنها تعود [للملوة] ظرف يطهر [لا] يطهر [للتيمم] في الأصح كما في الزهدى وهو ظاهر الرواية كما في النخبة وقد ذكرنا رواية ابن كاس وأعلم أن ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحا إلا الأحراق فإنه قد أشار به سيصرح في طهارة الرماد والالتغيير كخمر صارت خلا فإنه سيذكر في الأشربة [ويعفى] عطف على يطهر وهذا شروع في تقسيم النجس إلى الشفيف الثابت بظني والغليظ بقطعي وإن كان الأولى تقلب على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرفان واختلف المشائخ فيه أنه ربع طرقت الثوب كالذيل والكم أو ربع أو في الثياب كالسراويل أو ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط أو ربع جميع الثوب والبدن والأصح هو الأول كما في الزهدى وعليه فتوى أكثر المشائخ كما في الكرمانى وعن الشيخين أن يعفى شبر في شبر وعن أبي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قدر القدمين كما في التمر تاشي ولا يبعد أن يقال إن الثوب لمجرد التمثيل فإنه قد عفى ما دون ربع العضو والخف وغيرهما على ما أشير إليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما خف] صفة نجس ولا يطهر أثره في الماء فإنه منه لا يعفى فيه قطرة كما في الكافي إلا أنه مخالف لما مر في ماء البير [كمول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل أنه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يوكل لحمه] عند الشيخين وأما عند محمد رح فظاهره أن الفتوى على الأول كما في المصنوعات لكن في المفاتيح أن بول ما أكل غليظة عنده خفيف عند أبي يوسف ظاهر عند محمد والفتوى في الماء على الأول وفي الثوب على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرق طير] أي غائطها بالضم كما في الصحاح والكسر كما في السقايق والفتح والهمزة دون الوارد كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يوكل] كالصقر والبازي والحدأة

وغيرها عند الشيخين واما عنده فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده هو الاصح كما في النهاية [واما خرء طير يوكل] لحمها [فطاهر] عندهم [الا الدجاج] اي خرء الا ما له رابحة كربيعة كالبط والوز فانه نجس عند ابي يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحاوي ان خرء الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكبائر التي لشرئ رابحة خبيثة نجس بالاتفاق [فانه] اي خرء الدجاج [غليظ] بلا خلاف [كسائر ما خرج من المخرجين] اي كالبقي من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والدبر فانه غليظ كالمني والمذي والودي وخرء ما اكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالغارة والهرة والضفدع البري ودود القز وغيرها وفي المحيط بول الغارة خفيف وقيل طاهر وبول الهرة على القولين كما في قاضيخان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وخرء الغارة لا يفسد الدهن والسحنة المطحونة ما لم يتغير طعمها وقال ابو الليث به ناخذ كما في المحيط والروث والخثي وبعر الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزائن ان محمد بن رجع عما قال في الاصل واسقط نجاسة السرقين اصلا لكن لا ناخذ به واعلم ان مرارة كل شيء كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقينه كما في التنجيس [والدم] اي دم سائل وقيع خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ فدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذباب كما في قاضيخان [والتمر] فانهما غليظة اجمعا واما سواها من الاشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما ياتي في الاشربة انشاء الله تعالى فالاولى ترك التمر اذا عرفت النجس الغليظ اشار الى حكمه فقال [فيعفى منه] اي الغليظ [قدر الدرهم] المعتبر في هذا المقام و اضافته كشأن فضة وفيه اشعار بان يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في النية والمعتبر وقت الاصابة على المختار فلو زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتى ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية ولا ما تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نفذ الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طائفتين كما في شرح الطحاوي فلو اصاب قدر ما يرى من النجاسة اثوابا عمامة وقميصا وسراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد بن حنبل قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمشقال فوافق الفقيه ابو جعفر بن المبراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالمشقال ما له جرم واختاره عامة المشائخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم المصنف وقال [وهو] اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكاة فان المراد منه [مثقال في] النجس [الكثيف] اي ماله جرم [وقدر عرض] مقعر [الكف] كما قيده المصنف لكن اطلق في المحيط والتحفة وغيرهما من عامة الكتب [في] النجس [الرقيق] اي ما لا جرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية لوصلي ومعه شعر الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم

وزنا عند بعضهم و بحطا عند آخرين لم يجوز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي فتاوى
الديلمي قال الامام خواهر زاده الخمر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات مثلا وفي الكرماني
الدرهم المقدور به أكبر ما يكون من التقى الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع وايسر
فيختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [دبرول انتضخ] بالسقاء المهمة او المعجمة كما في
الصاحح اي ترشش [مثل رؤس الابر] بالكسر وفتح الباء جمع ابرة [ليس بشيء] يجب غسله الا انه
ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم ير على الثوب والا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر
من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع وان قلت كما
مر في التمرناشي ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين او على الماء بان يتفرج اذ يتحرك فلا
عبارة له وعن الشيخين انه معتبر رؤس الابر تمثيل للتقليل كما في الطلبة ولهؤلاء قال في الشائع غير
الغنيه ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية وذكر في الخلاصة انه ليس
بشيء في الشف ان كان يابسا [دماء] قليل [ررد على نجس] بالفتح ويجوز الكسر مثل [نجس]
غليظ حكما ولهذا لراصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام الشرخسي وفيه رد لما قال
الشافعي رح ان الماء طاهر لغلبته و اشارة الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما
قال محمد رح ففي المرة الاولى يطهر بتلك وفي الثانية باثنين وفي الثالثة بمرة وقيل في الاولى باثنين
وفي الثانية بمرة و الثالثة بعصر و الاول اصح من المحيط والزائدي [كعكسه] اي نجس ورد
على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [درماد القدر] بكسر القاف و ضمها
اي النجس ولو عذرة [طاهر] عند الطرفين خلافا لابن يوسف رح وعلى هذا الخلاف موضع الدم من
رأس الشاة اذا احرق و التنور اذا رش بماء نجس او مسح بخمرة نجسة وطبة كما في الجلابي وعليه
الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون [كسما] اذا مات في الملاحة و [صار ملحا] كما في المحيط
وفي حكمه الخنزير و الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة وينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف
في قاضيان انه حلال فانه تغير و صار كرماد القدرة [و يصلي على] طهارة [توب] طاهر لا يخلو عن
رمز الى كيفية الصلوة على القباء و نحوه وهي ان يصلي على طهارته قائما على قفاه ما جدد على ذيله كما
في الخلاصة وغيرها [بطانته نجسة] ولو وطبة أكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد رح وقال ابو يوسف
رح لا يصلي عليه قبل جوابه في محيط غير مضرب و جواب ابي يوسف رح في مضرب وقال السلوائي
ان انضم بالخطاطة غير معتبر عنده فهو كثرين و معتبر عند ابي يوسف رح فهو كتوب كما في المحيط
وعلى هذا الخلاف ما يكون شقها كالنشب والاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض
فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بلا ذكر الكراهة وينبغي ان يكره الصلوة لكرانتها
على سطح الاصطبل وغيره كما في الخزنة [و] يصلي [على طرف بساط] طاهر [طرف آخر منه]

للتأكيد والا فالنكرة المعادة غير الاولى [نجس] وانما أثر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشائخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز والا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في الترتيب وفي ذكر البساط اشعار بانه لا يصلي على طرف ثوب تحرك بحركته وفي رواية يصلي كما في الزاهدي وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده [و] يصلي على الاصح في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] ارضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره [ندوة] بضمينين وتشديد الواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه [بحيث لا يقطر منه] اي الثوب [شيء] من الماء [ان عصر] الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان حمرا يبول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتبين انه بول قال الفقيه به ناخذ اكن عن محمد بن الفضل لو ان فرسا في رجله سرقين ومشى على الماء فاصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد او الارض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة ينجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الريح لو مرت على ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح المندبل كما في الخلاصة [او] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار او غيره [بطين فيه سرقين] شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو بكسر السين لا بالفتح لانه ليس في الكلام فعيل كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له السرجين بضم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن السجور [ويبس] ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعمل التين النجس في الطين فان يرى مكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الرائيين كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد بن ح انه طاهر ولو نجسين كما في الخزائن فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطي الكلاب طاهرا الا اذا رئي عين النجاسة هو الصحيح كما في المنية [او] ثوب [نسي محل النجاسة] اي نجاسته [فغسل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان التحري ليس بشرط كما في الخزائن المفتين وغيرها لكن قال الاسيبابي انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر بعيد [كحنطة] ظرف يطهر [بال] او راث [عليها حمز] بضمينين والسكون جمع حمز [تدرس] اي توطي ذلك الحمز بقوائمه مثل تلك الحنطة فتخلط بغيرها [فغسل بعضها] بلا تحري فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [او ذهب] بعضها لما مر وفيه ايماء الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بغسل الكل وقال ابو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله عن ابي الميث الحافظ وعن الحكيم الترمذي

عن اصحابنا انه لا يعبأ به الا اذا كان في مستنقع ياخذ العين ويحيط به العلم كما في المضمرة *
 [الاستنجاء] مبتدأ خبره سنة وهو مسح موضع النجوى ما خرج من البطن وهو في الاصل اعم منه
 ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي ناقض الوضوء خارج من السبيلين ملوث بهما
 بقريضة المقام وفيه اشعار بانه ليس على المستحاضة استنجاء لكل صلوة بلا بول وغائط كما في النوازل
 [غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالاغماء والسكر والفصد والخارج
 من قرح السبيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع عن ذلك
 فان الاستنجاء منه بدعة [بنحو حجر] من المدر والتراب والخشب والرماد والقطن والخرقة واللبد
 وغيرها طاهرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد
 فبالاحجار فان لم يجد فيكف التراب ولا يستنجي بما سوى الثلاثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه
 وسلم [حتى يقيه] اي يطهر بنحو حجر موضع النجوى فهو من قبيل (اعدلوا هو اقرب) وفيه اشارة
 الى ان عدد التلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاؤه ولو لم يحصل بالثلاثة
 زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود والى انه يفعل على وجه يحصل المقصود
 فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفيته في المقعد في الصيف للرجل ادبار الحجر الاول
 والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمافين كما في المحيط وانه
 كيفيات أخر في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان ياخذ به شماله ويمره على حجر او جدار او
 مدر كما في الزاهدى [سنة] مؤكدة كما في النهاية و[الا] يستنجي ويكره [بعظم] اي بنحو
 عظم [وروث] اي سرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالفرس والحصان فلا
 يستنجي بالعدرة وحجر استنجى غيره الا اذا له احرف وخذف وفحم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة و
 الشعير والبر والكاغذ ولو بيضاء كما في المضمرة وغيره وذكر في المبهمة للاسنوي لا يستنجي بما
 كتب عليه علم محترم كالنحو واحترز بالمحترم عن غيره كالحكميات مثل المنطق [ديمين] للشرف
 الا اذا تعذر فامسك الحجر بيمينه ولم يمسك كما في الزاهدى فلو شلتا سقط الاستنجاء كما في المحيط
 [ثم غسله] بصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا في الاحليل وخمسا
 في المقعد كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرئ وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل
 على الارض مع التنحنح ولف الرجل اليمنى على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينام على
 شقه الايسر او يمسي اربعمئة خطوات او ثلثمائة او اربعين او عشرة على الخلاف والصحيح انه اذا اطمأن
 قلبه استنجى كما في المضمرة والاطلاق مشعر بحوازل غسل القوم عند شط النهر كما قال مشائخ
 بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [آداب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم
 فعله مرة وتركه اخرى كما في الكرمانى وقيل سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدزن مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى
 ان الغسل بالماء اولاً ليس بسنة وفي المحيط انه كالمسح سنة بل هو افضل ان امكن بلا كشف العورة
 وفي فاضيلان من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر
 [ولو جاز] الحدث [المخرج] اي مخرج البول او الغائط حال كونه [اكثر من قدر درهم فواجب]
 وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف رح واما عندهما فيجوز ان ينقى بالاحجار
 كما في المحيط وفيه اشعار بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب فيما اذا لم يتجاوز
 الاخليل وادب في البعر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاستحباب والادب بمعنى عرفاً
 [فيغسله] اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما والفتوى على الاول
 كما في الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المقيّد
 انه لا يستنجى فيها لانها تنهى للشرب لكن يتروأ و يغسل فيها [ببطون الاصابع] من يده
 اليسرى كما مر فلا يغسل بظهرها ولا برؤسها لانه يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة
 الى انه لا يدخل الاصابع الفرج اخترازا عن النكاح باليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن
 مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرمانى انها يستنجى
 بوسطها وقيل برؤسها فانه لا يمكن التطهير في الحيض والجنابة الا بها و الى انه يجوز ان يغسل
 بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا و يغسل موضعه ثم بنصره ثم
 خنصره ثم سبابته و يغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقيل حتى يششش والمرأة تصعد بنصرها ووسطها
 والا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل ما وقع من فرجها على راحتها كما في الزاهدي ويبالغ في
 الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء بارداً والا يستنجى فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من
 استنجى بالبارد كما في المصنوعات [بعد غسل اليدين] الى الرسغ حال كون الغاسل [مرخيا مخرجه
 بمبالغة] اي برخي كل الارشاء حتى يطهر ما تداخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له في
 رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشقه بخرقه كما في المحيط وغيره [ثم يغسل اليد]
 اي اليدين وأشار بشم الى انه يستنقى وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعن الفراغ من الغسل
 بخرقه طاهرة وقيل ان يدفع الرائحة الكريهة عن راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال
 على ان غسل اليد قبل الاستنجاء وبعده واجب كما في النظم ويختل ان يكون سنة قبله او بعده
 على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله
 وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في فاضيلان [وكره استقبال القبلة] بالفرج في البنين
 والصغار كما كره استقبال القمرين [وكذا استدبارها في الخلاء] باليد اي موضع البول والتغوط
 وفي رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجهه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة المسعدي

وصف اليد بالبسوى وقال هذا عند ابي حنيفة رح والى انه لا يدعو فى الخلاء ولا يقرأ القرآن خلوا
لايى الفضل الكرمانى والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفى كنه مصحف الا اذا اضطر ونرجو
ان لا ياتهم بلا اضطراب كما فى المنية و اعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام ونقل
راعى النص فى كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار الماخوذ من الدبر وهو آخر الشئ *

* [كتاب الصلوة] *

اورد بعد الطهارة لرعاية الشرطية وهى اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلبة فى الاصل من
الصلاء وهو العظم الذى عليه الاليتان اذ الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسة المعنى بالكليّة
وعلى الثانى من المنقولة الزائدة المعنى كما فى الكرمانى وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا
خلاف على ما فى الاصول انه ما غلب فى غير الموضوع له بعلاقة [وقت الفجر] اى وقت صلوة الصبح
فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال المطرزي وفى ضرام السقط اول اليوم
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجيرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق وانما ابتداء الوقت لكونه
سببا عند اكثر المشائخ وقيل هو الخطاب والتشقيق ان لوجوب كل مأمور به سببا حقيقيا وظاهريا
وكذا لوجوب ادائه وجود ادائه فللول ايجاب القديم والوقت وللتاني تعلق الطلب بالفعل واللفظ
الدال عليه وللتالث خلق الله واستطاعة العبد اى قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط النثير والفرق
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل فى زمان ما بعد وجود السبب. والثاني لزومه فى زمان خاص
هذا تلويح الى تنقيح ما فى الاصول مبتدأ [من] اول [الصبح] عند بعض المشائخ او انتشاره عند
غيره كما فى المحيط وهذا اوسع واليه مال اكثر العلماء الا ان الاول احوط كما فى الخزانة والصبح
بباض يخلق الله تعالى فى الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما
فى التفسير الكبير فى قوله تعالى (فالى الاصباح) واليه اشير فى شرح التاويلات [المعترض] اى المنتشر
فى الافق يمنة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه
وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر وبذنب السرحان لدقته واستطالته ولان الضوء فى
اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما فى نهاية الادراك لكن نوقش فى التحفة
ان الاول لا ينتفى بل يخفى لغلبة الضوء الشديد [الى الطلوع] اى المنتهى الى وقت طلوع شئ من
جرم الشمس وفى النظم الى ان يرى الرامى موضع نبلة نفى آخرة خلاف كما فى اوله فمن قال بعدم
الخلاف فمن عدم التتبع وغايته لا يدخل تحت المغيا كغاية البواقى وكلامه مشير الى ان كل جزء
مسبب على طريق الانتقال اذا اتصل به الاداء اذ انقضى الوقت فانه يتقرر السببية عليه اذ على الكل ح والى

ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتام الكشف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] عرفا بعيد انتصاف اليوم العزفي و يعرف ذلك تخميننا بحدوث الظل از بازدياده في بعض البلاد او يميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللحكام المسلمين طرق فيه أشهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عسر من حيث الالة والعمل ويريد الله اليسر وينسخ التنجيم كما سيأتي فأعرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستو مقياس ثقیل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف واذا وقعت فقد بلغته فيجعل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال وفيه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته و اذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر واليه اشار بقوله [الى بلوغ ظل كل شيء] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس از بالغير كالقمر وعلى قياس الصبح ينبغي ان يكون بياضا خاصا بخلقه تعالى ابتداء وانما عدل الى المقياس ليشمل مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف بقدمه وبالاول قال العامة و اشار البقالي الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف سمت الساق والثاني من طرف الابهام كما في الزاهدي [مثليه] اي مثلين لذلك الشيء [سوي في الزوال] ان لم يكن الشمس مسامة للرأس في الهجرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب و اما اذا كانت مسامة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في اطول ايام السنة وانما اطلق لانه يصدد بيان الظهر في بلاد ما وراء النهر وخراسان وكرمان والفرج كالشيء وهو ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعشي و اضافته الى الزوال لادنى ملايسة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت ففيه مجازان [وفي رواية] عنه و عندهما [مثله] سوى الغي و فيه اشارة الى ان الاولى ظاهرة الرواية و عنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان يصير مثليه و عنه اذا صار اقل من قامتین خرج الظهر بلا دخوله وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثليه اشعار الى انها المفتى بها لكن في الجزالة ان الوقت المكرره في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [و] وقت [العصر منه] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله سوى الغي فالخلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قامة مع زيادة و عن ابي يوسف راج انه لم يعتبر الزيادة في النهاية الاحتياط ان لا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى الغي [الى] وقت [الغروب] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة ويؤيده الحديث الصحيح (اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) وما في الخلاصة

انه لا يعطر من على رأس منار الإسكندرية وقد راي الشمس و يفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن وبشر كما في النظم [و] وقت [المغرب منه] اي من الغروب [الى غيبة الشفق] بالفتح اي غيبته [وهو] اي الشفق عندئذ [السمرة] وعنده البياض المغربيان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهد عن ابي حنيفة رح انه السمرة فيصبح عشاء العامة الواقعة قبل غيبة البياض في الصحيح من اصحابنا وفيه اشعار بانه رجع الى قولهما كما في المتنقى الى ان الاول احوط كما في النهاية والثاني ايسر واليه اشار بقوله [و به يفتى] اي بان الشفق هو السمرة يجاب المستفتي لا بغيره يقال استفتيه فافتاني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيس عين بعض المشائخ في حق دياره انه ينبغي ان يوخذ في الصيف بقولهما لقصر الليالي وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهد وغيرهما ان العشاء ساقطة عن في بعض البلاد الشمالية كالبغداد مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق وبما ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [و] وقت [العشاء] بالكسر [منه] اي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار المغرب او لكونه مونتاً غير حقيقي [و] وقت [الوتر بعده] اي بعد العشاء اي بعد ان يصلى الصلوة المخصوصة في اى جزء من الليل [الى] وقت [الفجر لهما] اي للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها وهذا عندهما واما عنده فوقته العشاء الا انه مامور بتقدمها وثمرته الخلاف فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فأسدة من جهة الوضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقايق وانما اختار هنا قولهما مع ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموقفة فان وقت بعضها بعد الغرض الى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وقته كما في التحفة وغيرها واما وقت صلوة الضحى والصحوة اي من الساعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح [ويستحب] ويختار [لفجر] اي لاجله في وقته ويجوز ان يتعلق بقوله [البلاية] اي بداية صلوته [مسفرا] اي مضياً يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي وكونه من اسفر بالفجر اى صلاها بالاسفار والباء للتعدية تكلف على ان خذف الصلة من صيغة الفاعل لم يوجد قياساً واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يبداء بالتغليس ويختم بالاسفار [سبب] يمكنه ترتيل اربعين آية في ركعتين في كل عشرون آية سوي الفاتحة كما في المحيط والافضل ان يبداء في وسط الوقت ويقرأ في الاولى ستين اية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير اشباع [ثم الاعادة] للصلوة مع الرضوء او الغسل ان صلى جنبا والتبادر من القراءة في الصلوتين ما هو المسنون منها كما في الزاهدي والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانيا في وقت الاداء لخلل في الاول وح لا حاجة الى قوله [ان ظهر فساد وضوئه] او صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرية قال بعض المشائخ حد الاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما في الكرمانى وسيأتي في الحج ان التغليس بمزدلفة للحاج افضل [و] يستحب [تاخير ظهر الصيف] اي ادائها في آخر الوقت كما في النظم والتحفة وذكر في تحفة المسترشدين ان الاختيار تأخيرها الى ان يسكن الحر والمراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في قاضيخان ويؤيده ما في الحديث (ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم) وفي الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر اشارة اليه في التيمم وقبل صرح في تيمم المستصحب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتي [و] يستحب تأخير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم يتغير] ضوء الشمس كما قال الحاكم الشهيد و ابراهيم النخعي او قرصها كما روي عن ائمة الثلاثة وتكلموا في تغييره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رمح او يبدؤ للنظر الى ماء في طس كما في المحيط او يراه السالك في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في الخزانة وغيرهما فيستحب ادائها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير كراهة التحريم كما في المنية واما حكم الاداء فسيأتي [و] يستحب تأخير [العشاء] في جميع الاوقات [الى ثلث الليل] الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القدوري الى ما قبل الثلث وخمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القدوري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكروه بلا اثم وبعده مكروه مع الاثم واليه اشار في القنية حيث قال انها مكروهة كراهة التحريم وفي التحفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل [و] يستحب تأخير [الوتر] في جميع الاوقات [الى] وقت يسعها من [آخره] اي الليل الشرعي [لمن يثق بالانتباه] اي لمن اعتمد على استيقاظه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في قاضيخان وفي الكلام اشعار بانه يستحب التأخير لمن لا ينام اصلا [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في النظم والتحفة و الشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قاضيخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله و تأخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي فيه التعجيل والتأخير [و] يستحب تعجيل [المغرب] في كل الاوقات وفيه اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر او يكون التأخير قليلا والى اشتباك النجوم يكره كراهة التحريم وفي التأخير بتطويل

القراءة خلاف وأعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المسبة عن
 السوباغي سمعت مشائخنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الغر بغلس لانه اقرب الى السترو في
 سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الائمة المكي الافضل في الصلوات
 كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها [و] يستحب [يوم غيم] اي غين [يعجل] فاعل يستحب لتزيله
 منزلة المصدر او الماصب المحذوف اي ان يعجل [العصر والعشاء] اي تعجيلهما بان يصليا في ازل
 الوقت لكن في المحيط اراد به ان يؤدي قبل الوقت المكروه من تغير الشمس و بعيد الثلث او النصف
 [و] يستحب يوم غيم [ان يؤخر غيرهما] من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا
 روي عنه تاخير الكل ويحسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما
 في الزامدي فعلى هذا يحسن (ن) الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن الكراهة [ولا يجوز
 صلاة] اي التلبس بشئ من كثير من الصلوة كالفرائض والواجبات الفائتة والمذورات في هذه
 الادوات الثلاثة فيجوز فيها التوافل مع الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكافي
 والتسفة والسقايق والخزانة وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضيان انها لا يجوز لما سيأتي انه
 يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه اشبر في فواقض الموضوع
 من قاضيان وفي النظم انها يكره كراهة التبريم واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات
 وكلمة لا وان كانت لنفي المستقل الا انها قد يكون لنفي السال كما نحن فيه صرح به في الموصل
 والجواز خلاف الحرام [و] لا يجوز [سجدة تلاوة] اي التلبس بشئ من كثير من سجداتها فلا
 يؤثر في هذه الادوات بواجبة منها في غيرها واما الواجبة فيها فتأخر فيها الا ان في غيرها افضل كما
 في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى حواش سجدة غير
 التلاوة وفي القنية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة
 السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن [و صلوة جنازة] اي لا يجوز التلبس بشئ من كثير من الجنائز
 وهو ما حصر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكرهه كما في الكرمانى والتسفة ولم يوجد فيها انها غير
 مكرهه كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الادوات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة
 قدمت على سنتهما وقبل ادوات وقدمت على خطبة المعيد والقياس يقتضي التقديم على الصلوة كما
 في المنية وغيرها [عند طلوعها] اي ظهور شئ من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع اقل من رمح
 او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [و] عند [قيامها] اي لا يجوز
 التلبس بشئ من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار العرفي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان
 يكون عطفًا على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار الشرعي وهو الضميمة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه
 ائمة خوارزم كما في العمان [و] عند [غروبها] اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها [الا عصر يومها]

أي يوم المصلي فإنها جائزة بلا كراهة كما قال أصحابنا كما في الإيضاح وذكر في التحفة أن الأداء
 مكروه وفيه أشعار بأن الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الأصح وهو أداء لا قضاء وهو الأصح
 كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فإنه مفسد كما مر [ويكره] تحريمًا [إذا
 خرج] الإمام من محله [للخطبة] إلى الفراغ من الصلوة [النفل] أي الشروع في صلوة النفل وسيأتي في
 محله حكم ما إذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في النظم
 وقاضيهان والخلاصة لكن سيأتي أن خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولعله مشير إلى رواية
 عنا والاولى أن يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة النكاح والخطبة الثلث في الموسم فإن
 الاستماع واجب فيها كما في الزاهدي والكلام مشير إلى أن مجرد الخروج يوجب الكراهة وهذا
 عنده كما سيأتي ثم إلى أن الكراهة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية إذا لم يسمع يجوز أن يصلي
 السنة وقت الخطبة في داره القريبة من المسجد ثم حضره وإلى أنه لا يكره عند الاذان والاقامة من
 يوم الجمعة لكن في النظم أنه مكروه [فقط] فلا يكره الفرائض و صلوة الجنائز وسجدة التلاوة
 وهذا لا ينافي ما في الجمعة أنه يكره الصلوة كما ظن لأن المراد النفل بهذه القرينة [و] يكره النفل
 فقط [بعد الصبح] إلى الطلوع [الاستنهاء] أي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفرائض وأحواتها
 كالندرة لكن في المحيط أنها غير جائزة وفي التحفة أن ما وجب بإيجاب العبد من الندور وقضاء
 تطوع انفسد ونحو ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رح أنه غير مكروه والصحيح
 ظاهر الرواية وفي القنية عن أبي حنيفة رح أنه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل
 المبني أما حكم ما إذا شرع فيه قبل فسيأتي [و] يكره النقل فقط [بعد أداء العصر إلى أداء المغرب]
 أي بعد الأداء إلى التغير وبعد الغروب إلى الأداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لأن السابق
 قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفرائض وما وجب بإيجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها
 وأما الواجب بإيجاب العبد كالندرة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة أن ما وجب بإيجاب
 العبد يكره في الأول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لأن فيه تأخير المغرب عن
 وقتها وفي الكلام أشعار بأنه لو أدى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النقل بعده كما
 في حج القنية وسيجيئ أن النفل مكروه بعد الظهر إذا جمع بينه وبين العصر في عرفة ومن
 هو أهل فرض [أي يستحق أدائها كالصبي إذا بلغ أو المجنون أو المغمى عليه إذا أفق أو المسافر إذا
 أقام أو بالعكس أو الكافر إذا أسلم أو الحائض والنفساء إذا طهرت] في آخر وقت [أي زمان يسع
 التحريم فقط كما قال المحققون من علمائنا] إلا إذا طهرت من الحيض أو النفاس فإنه يشترط فيه
 زمان الغسل أيضًا بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحتريزه عما قال زفر رح وتابعه كالقدوري
 أنه شرط للوجوب زمان يجمع الواجب كما في المحيط والظهيرية والظرف متعلق بأهل [يقضيه]

اي ذلك الغرض [فقط] لا الغرض المقدم واحترز به عما قال الشافعي رح فان عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشائين [لا] بقضيه بالاجماع [من حاضت] او نفست او جن مثلا [فيه] اي في آخر وقته كما لو حاضت في اول وقته لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد ان السرق يقتضي قيل فقط *

[فصل * الاذان] كالكلام اسم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسقط عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح و رواية الحسن تكبيرتان من اوله فيكون ح ثلاث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مستنون فلوقدم بعض كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين و كان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خير من النوم) كما هو المشهور [سنة] مؤكدة ثابتة بالسنة و الاجماع و لذ يقاتل الامام محلة تركوه وسببه انه صلى الله عليه وسلم حين اشري به الى المسجد الأقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك و اقامته و الاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من وجوبه و عما روي عن محمد رح من فرض الكفاية و لا يجزي الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلاوي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط [للفرائض] اي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يسن لصلوة الجنائز و التطوع وللنساء وحدهن فان اذن اسأن كما في المحيط [فقط] للتاكيد [في وقتها] اي وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الاتيان فوقته للعبور بعد طلوعه وللظهر في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قليلا كما قال ابو حنيفة رح كما في الزاهدي ولعل المراد بيان الاستنباط و الا فوقت الجواز جميع الوقت [و يعاد] الاذان في الوقت [لو اذن قبله] اي قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نفبا لما في غير ظاهر الرواية مما روي عن ابي يوسف رح انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في المغيد انه تعاد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و بالاول يقتضي وفي الكلام اشعار بوجوب علمه باراتات لصلوة ولم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذنين كما في المحيط [يترسل به] مستأنفة والبناء للطرفية كما دل عليه كلام الاساس وغيره والمعني يمهل في الاذان و يفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يفصل قليلا و الا فالاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلماته سنة فان ترك فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بانه يضم الراء في الله اكبر على الخبوية و يسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتشون للساكنين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول

الصواب كما في مغني اللبيب واختار الانباري النقل كما في المضمرات [مستقبلا] في غير السبعينتين
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة
فيؤذن المسافر راكبا حيث كان وجهه [واصبعا] اي انامله بعلاقة الجزئية [في اذنيه] خبر المبتدأ
والجملة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ بلا واو وقد جوزة الاندلسي وقال ابن مالك ان
لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشف فالمخطي مخطي (اهبطو بعضكم
لبعض عدو) واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احده يديه على ما روي عنه كما في التحفة وفي
الاكتفاء اشعار بانه لا يكره فاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكره كما في السراجية وذكر في المحيط
ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقيما لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف رح لا باس به ولا ماشيا كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية [ولا يلحن] من التلحين
او اللحن او اللحن اي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او مد او غيرها في الاوائل
والاواخر فانه مكره وعن الحلواني ان هذا في غير السبعينتين كما في الزاهدي وغيره [ولا يرجع] اي
يكره الترجيع وهو ان ينخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما
كذلك [ويحول] في الاذان [وجهه] لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [في] وقت [السبعينتين] تثنية السبعين وهي ان يقول
(حي على الصلوة) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة حيعل اي قال (حي على الفلاح) فالظاهر انها يكون
مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للاول اسرعوا الى الصلوة
وللثاني الى ما فيه النجاة [يمنة] في الاول [ويسرة] في الثاني وقال مشائخ مرويمنة ويسرة في كل
والاول اصح كما في المنية [وان لم يتم الاعلام] بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع
الميدنة [يستدير] المؤذن [في] صومعة [الميدنة] بالكسري الباربان يخرج راسه من الكوة اليمنى
ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام
الناس فلو اذن لنفسه خافت لانه الاصل في الشرع كما في كشف المار وبانه يؤذن في موضع عال
وهو سنة كما في القنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في النظم لكن في الجلابي انه
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لا في البعيد منه [والاقامة] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه
الكلمات التي يقيم الصلوة بها او الجماعة او الاصطفا لها [مثله] اي مثل الاذان فيما ذكرنا
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه
لم يزل كما في المحيط و يجعل اصبعاه في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنين وقيل
لا يجلان لانه لا يورم بزيادة رفع الصوت كما في التمرناشي ولا يحول الا لالناس ينظرونها كما

في الملتقط ويتم في مكان بل فيه الا اذا كان المؤذن اماما ففيه خلاف فقيل له ان يتمها ذاهبا
 وقيل يأخذ في المشي عند قوله (قد قلمت الصلوة) خافضا صوته ويتم في مكان الصلوة كما في
 المحيط وذكر في المفيد يكره المشي فيها [لكن يسدر] اي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو
 السرعة فلو ترسل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحذر
 مستحب [ويزاد فيها] على كلمات الاذان بعد السجعة [قد قامت الصلوة] اي قرب اقامة
 الصلوة على ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وذكر في الازاهير ان معناه لزمت وقيل قامت
 الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي الجلابي لو تركت لاعيدت الاقامة كلها [ولا يتكلم]
 بفتح الياء [فيهما] اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لافي نفسه ولا
 بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره التنحنج فيهما كما في الزاهدي
 وفي وحدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحدا كما في الظهيرية ويكره
 ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في المنية ويجوز ضم الياء فيشمل المنع للمسمع عن الكلام
 فيهما اما في الاقامة فلم شابهة الاذان واما في الاذان ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية
 سلب الايمان وفي القنية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرناشي
 الكلام من غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشيء سوى اجابتهما
 فانها واجبة الا على من في المسجد للصلوة وقبل سنة وقيل مستحبة وقيل بالقدم وقيل باللسان
 ولو جنبا كما في التمرناشي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في الظهيرية الا في السجعتين فيقال
 الحقلة وفي (الصلوة خير من النوم) (صدقت وبررت) بالكسر كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن
 مصليا او مستمعا للخطبة او معلما او جنبا او حائضا او نفساء او ميامعا او قاضيا للسجدة كما في النظم
 واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية (صلى الله عليك يا رسول الله) وعند
 سماع الثانية (منهاقرة عيني بك يا رسول الله) ثم يقال (اللهم متعني بالسمع والبصر) بعد وضع
 ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له الى الجنة كذا في كنز العباد
 [والتتويب] في اللغة تكرير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في
 زمانه صلى الله عليه وسلم (الصلوة خير من النوم) مرتين في اذان الفجر او بعده ثم أحدث التابعون
 واهل الكوفة بدله السجعتين مرتين ومنه انه حسن وعنه انه يمكن بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون
 آية ثم يشرب ثم يصلي ركعتي الفجر ثم يمكث قليلا ثم يقيم وعن ابي يوسف رح انه يقعد ساعة
 وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لا بأس بان ينه كل من اشتغل بمصالح
 المسلمين كالغني والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [يحسن في كل صلوة] من نحو
 (الصلوة الصلوة) او (قامت قامت) كما في سمرقندي وهو اختيار السرخسي وصدر القضاة كما في الزاهدي

[ويجلس] استحسانا في كل صلاة [بينهما] اي بين الاذان والاقامة فيكره الرّوصل كما في الكافي والاولى ان يفصل بما هو سنته اذ مستحب من الصلوة (من احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً) كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل عشر آيات وينتظر للناس ويقوم للضعيف المستعجل لا لرئيس المحلة [الا في] صلاة [المغرب] فلا يثوب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنده بسكتة هي مقدار آية طويلة وعنه ما يخطو ثلث خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنه انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب والعمل بما عنده غير مكرره عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ويؤذن للفائتة] الواحدة [ويقوم] ايضا وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [وكذا] يؤذن ويقوم [لاولى الفرائت] الكثيرة [ولكل من] الفرائت [البراقي ياتي بهما] اي الاذان والاقامة [او بها] اي بالاقامة كما قال محمد رح واما عندهما فانه ياتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان ياتي بهما للاولى وبها للبراقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد رح قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للمقضاء في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي [وكرة اقامة المحدث] باتفاق الروايات [لا اذانه] في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة وعن الشيخين جوازهما بلا كراهة كما في المحيط ولم يعاد اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة [وكرا من الجنب] باتفاق الروايات [ولا يعاد الاقامة] هي [لان تكرارها غير مشروع] بل [يعاد الاذان] هو [وهو الاشبه عند بعض المشايخ] واعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم [كاذان المرأة] فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يجزيهم كما في الجلابي [والمجنون] ولو في خلّله [والسكران] والمغمى عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مراهقاً عاقلًا اجزاهم والى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكمه باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمرثاشي [وكرة تركهما] معا [في السفر] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم [و] كره تركهما معا [في جماعة] الرجال المقيمين المصلين في [المسجد] اي مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر [لا] يكره ويجوز بلا آثم تركهما معا [في بيته في مصر] اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما لان ما في المصر يكفي كما في الخزانة وغيرها لكن علل في الروضة والزاهدي وغيرهما بان

الاذان لاجتماع الناس و الإقامة للاعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السفر و جماعة المسجد عند الاجتماع و الاعلام و الاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به ما يعمل الاقرب من الملائكة ولو اقام فمن معه من ملكيين كما في المحيط [و يقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال (حي على الصلوة) وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال (قد قامت الصلوة) مرة كما في المحيط وذكر في المنية انه اذا اقام والامام لم يصل ركعتي الفجر لا يحب الاعادة بعد ادائه وفي الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند الإقامة يقعد لكراهة القيام والانتظار كما في المضمرات والى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد والافقد قاموا اذا دخله كما في المحيط [ويشرح] في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للشعار بوقت شروع الامام دون المقتدي فانه له وقت وسيع الى ادراك الركعة [عند قد قامت الصلوة] اي قبيله وفي الاصل بعده و الاول قول الطرفين و الثاني قول ابي يوسف رح والخلاف في الافضية والصحيح الاول كما في المحيط والاصح الثاني كما في الخلاصة *

[فصل • شروط الصلوة] واحداها شرط بالسكون وهو عرفا خارج يتوقف عليه الشئ بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر من عشرة منها التحريم والركن والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي القراءة فانها ولو ركبا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الا ترى انها توجد في جميع الصلوة تقديرا ولهذا لا يستتلف القاري اميا في الاخيرين كما في الكرمانى ومنها تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعات مقام الامام والمقتدي وعدم تذكر الغائبة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج الخاف كما في الزاهدي الا انه استعملت مجازا في ستة كما في النظم او خمسة على ان الطهارة عن الحدث والخبث واحدة كما في شرح الطحطاوي وغيره [طهر] ظاهر [بدن المصلي من حدث وخبث] اي نجاسة حكمية وحقبة زاد على المعفو من الغليظة والخفيفة [و] طهر [توبه] من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لثوب معلق فسد صلوته بخلاف مجرد المس و رخص بعض المشائخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الشرازة [و] كذلك طهر [مكانه] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجزى الا اذا طال ولو فرش تعلية على نجس و اقام عليه جاز ولو لبسهما لم يجز ولو فرش الارض النجسة بالبول والتراب ولم يطين جاز استيسانا وفي الكلام ايماء الى انه لو وضع يديه او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عمدة الادل في التتمة والكان شامل للسرج فلو كان عليه مثل الدم فسد صلوته كما في الواقعات لكن في الشرازة انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه على نجس يابس

حين مجد [وستر عورتها] ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الظلمة اعتبار كما في الزاهدي والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرمانى واعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار و قميص و يكفى ما يشمل عامة جسده فلو صلى في سراويل كره وللمرأة ثلث خمار و قميص و سراويل و يكفى درع صفيق و مقنعة والامة كالرجل كما في الجلابي [واستقبال القبلة] لغة الجهة و عرفا ما يصلي الى نحوها من الارض السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للانفاقي على ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المفاتيح وقال الزند رسي ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلة كالعين والجهة يعرف بالدليل كالحاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربيين والاسواق عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن البمنى في استقبال القبلة كما في الكرمانى وغيره وعنه وعن ابى مطيع و ابى معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضيخان ولا بأس بالانحراف انحرافا لا يزلزله المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة وعند فقد هذه الامور التحري كما يأتي ومنهم من بناء على بعض العلوم الخفية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه وبه يشعر كلام قاضيخان [والنية] اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا يشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [وعورة الرجل] من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض [من تحت ستره] المعهودة مما يقطعها القابلة [الى] دائرتين مارة بعضها على بعض من [تحت ركبته] اي تحت ركبتيه فالركبة عورة بخلاف السرة [وعورة] [الامة] اي القنة والمذبرة وام الولد والمكاتبه [هذا] اي من تحت سترتها الى تحت ركبته [مع ظهرها وبطنها] وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل [وعورة] [الحرة بدلها] جميعا [الا الوجه] وعن عايشة رضي الله عنها احده عينيهما فحسب لان فاع الضرورة به كما في المزاهدي [والكف] من الرسغ الى الاصابع و الاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرمانى وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر [والقدم] من تحت الكعب الى الاصابع و الاطلاق مدخل للبطن و الظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرية لاصح انه ليس بعورة وفي الزاهدي عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه ككشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكراهة فينبغي ان

يحيل اليه خذرا عن التكرار [وكشف ريع العضو] الذي هو عورة من الرجل والمرأة [يمنع] صحة الصلوة عندهما وهو الصحيح وعند ابي يوسف راح ما فرق النصف وعنه في النصف رايتان والغليظة والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف اشارة الى انه لو انكشف بفعله فسدت صلواته في الحال بلا خلاف كما في المنية فلم انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما اذا ادى ركبا ثم ستره فانه مفسد بالاتفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه اداء ركن ثم ستره فسدت عند ابي يوسف راح خلافا لمحمد راح ولا رواية فيه عن ابي حنيفة راح كما في السقائيق واطلاقه مشير الى ان الانكشاف المتفرق يجمع كالنجاسة كما في الشزاة ولعل في التشبيه اشعارا بان قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مر وفي الزامدي لو بلغ المتفرق من الشعر والغسل والساق ريعا من واحد منها فسدت ولو اصغر ثم اشار لتتبع الريح الى بيان العضو فقال [والساق] من اسفل الركبة الى اعلى الكعب [عضو] تام فريعه يمنع [كالغسل] فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشائخ ارمع الركبة عند بعض وهو الصحيح كما في الكرمانى [والذكر] اي كالدكر [مفردا] عند بعض المشائخ ومع الانثيين عند بعض والصحيح هو الاول كما في الكرمانى ولذا قال مفردا [و] مثل [الانثيين] اي الشخصيتين فانهما معا عضو واحد على الصحيح فان المشائخ اختلفوا ان الدبر والاليتين ثلثة اعضاء او عضو واحد وثنى المراهقة تبع للصدر [بخلاف البالغة] وكل اذن عضو كما في الظهيرية والارجه ان ما يلي الظهر او البطن منجنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في حوازل النظر الى طرف صدغ الاجنبية واطراف ذرائبها من القنية ما لا يشفى وقال الحلواي انه ليس بعورة وانما قيد بالنزول لان ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو اما تغليا او لانه جزء من آدمي لا يجوز بيعه [و] مسافر [عادم مزيل النجس] الحقيقي عن ثوبه حقيقة او حكما بان يجد المزيل لكنه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش والعدو [صلى] فرضا ونظرا [معه] اي النجس وان كان اكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلوة اذا وجد المزيل وان بقي الوقت والتقيد بالمسافر لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستربه العورة وان لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقي لاجراخ الحكمي فان صاحبه لم يصل كما مر في اول التيمم [ولم يجوز] صلواته حال كونه [عاريا] بالاجماع [وربع ثوبه] اذا اكثر منه [طاهر] حال متداخلة او متراصة لكن في النظم لو كان نصفه نجسا لم يصل عاريا [وفي] طهارة [اقل] من الربع بان يكون شيء [منه] طاهرا [الافضل] ان يصلي معه اي الثوب ويجوز ان يصلي عاريا قائما بايماء وهذا عندهما وقال محمد وزفر راح لزم ان يصلي معه كما في الكافي [وعادم الثوب] حقيقة او حكما بان لم يجد ثوبا شيء منه طاهر او ورق شجر كما مر [يجوز صلواته] اي عادم الثوب عاريا قائما بركوع وسجود [وتتبع] صلوة العادم [قاعدا مؤمبا] ويجوز ان يصلي مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه مخير مندهما في ذلك ولزم ان يصلي معه عند مجد روح وفي الزاهدي يصلي العرابة
 وحدا متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يديه
 بين فخذه يؤمى ايماء وان صلى قائما بالايماء اوقعا بركوع وسجود جاز [وقبلة خائف الاستقبال]
 من عذر او مرض او غيره [جهة قدرته] فيصلي اليها [وان عدم من يعلم] القبلة من العلم او الاعلام
 او التعليم بان يكون في مغارة وحده او في حكمها [تحرى] فيصلي الى جهة التحري ما شاء من الفرائض
 والنوافل وعن ابي يوسف روح ان الصيف تحرى ليلا للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرعا
 طلب شيء من العبادات بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته وانما قيد بالمعابدات لانهم كما قالوا
 التحري فيها قالوا التوقي في المعاملات كما هو في المبسوط وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو تحرى ولم يتيقن
 بشيء فصلى الى جهة كانت جائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شيء اخر الصلوة وقيل يصلي
 الى الجهات الاربع كما في الظهيرية [ولم يعد] صلوته [منطوى] في التحري سواء علم بذلك او ظن
 او لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه
 كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولاً بان كل مجتهد مصيب ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم
 قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا تاريخ ما نقل عن ابي حنيفة روح ان كل مجتهد مصيب فان الحق
 في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط [بل] يعيد [مصيب لم يتحر] كما اذا افتتح مع الشك بلا تحري
 ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحري يعيد عند محمد بن
 الفضل ولا يعيد عند محمد بن الحamed وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن ان لم يتبين بعد الصلوة انه
 اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمرثاشي
 ولا يعد ان يصحرون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحري واعرض عن جهته فانها
 لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف روح انها يجزي كما في المحيط [وان تحول] وتغير
 [رآه] الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصيبا] اي في الصلوة [استدار]
 اي انتقل اليها منها ولا يستأنفها اذا لاجتهاد لا ينتقض بمثله فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع
 جهات كما روي عن محمد روح ولا منع عن الزيادة على ذلك كما في النقل وفيه اشارة الى انه لو تحرى رآه
 الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين
 كما في المحيط [ولا يضر] المقتدي المتحري [جهله جهة] توجه [امامه] المتحري ولا تفسد صلوته به
 حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [انه] اي الامام [ليس خلفه] فيضرة اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه
 كما في شرح الطحاوي [بل] يضره [تقدمه] عندهما خلافا لابني يوسف روح كما في الجلابني [او علم
 مخالفته] اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة و الامام الى اخرى وهذا اذا علم في
 الصلوة واما بعدها فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفته

له في البينة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يتحقق ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كظن وانما لم يتعرض للظن في الموضعين لانه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرح في كيفية البينة فقال [والمقصود] المقتضي ان الامام [صلوته] وانما ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظاهر وتلفظ بالعصر سهر اجزاء كما في القنية وتحقق البينة قد مر في الرضوخ [و] يقصد [انما] اي متابعة امامه [ان اقتضى] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلوة الامام لا تجزي لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزي على الصحيح كما في الضمرات [متصلا] مصدرا [بالترجمة] فلا يصح بالنية المتقدمة والتأخر عن تحريمه كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح اذا نوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الشروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذا لم يشتغل بعد ما يعمل لا يليق به وعند ابي يوسف رح لا يصح الا في الصوم وفي الجليلي قال محمد بن مقاتل لا اعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزامدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى الثنية وقيل الى ما بعده وقيل الى الثالثة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى التعمد ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحريمه لمكان العطف واما ما ذكره فالتبعية ان لا يصح تقديم نية اقتداءه على تحريمه الامام ويقرب ان يكون يعملها كما قال بعض ائمة بخارا وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرماني والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم خلافا كان له ان يقتدي به وقال الكرخي و ابو حفص باشتراطها وعن ابي حفص ان غير الامام لو اقام بلامية الامامة قصد صلوة مأمومه كما في الزامدي والى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرهما في مائر الاركان مؤلف في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرغيناني لا يعد وقال البقالي لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلوة قاضي القضاة التكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يواخل بالسجود لانه معفو عنه لكن لم يستحق بيا ثرايا كما في القنية ويؤيد الاول ما في المنقط والخزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد (من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته) ليس بشيء [ومع النقط] الدال على القصد [انض] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة واختار استحباب التكلم كما في المنية [ويكفي لغير الغرض والواجب] من الممن عند العامة والتوافل عند الكل [نية مطلق الصلوة] اي قصد الصلوة بلا قيد سنة او نقل او عدد فتكفيه نية الصلوة في الثقل عند الكل وفي الممن

عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرها ولو نوى عددا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجليلي وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر وصلوة التسبيح اجزى من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الاجنس الصلوة و[لهما] اي الغرض والواجب كصلوة الجنازة والوتر [شرط] للصحة [التعيين] بالرفع اي قصد جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الغرض. ويجوز فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الاتي كما في الخزانة والظهيرية وغيرها وظهر يومه ليس بكلي فينحصر انحصار الكلي في فرد كما ظن ولو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية القضاء وبالعكس جائز وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا وصلى اربعا جاز كما في التتمة وينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الغالب في الانشاءات ويصح بلفظ الحال في المزارع والزاهدي وغيرها ان كيفية النية للغيرين (اللهم اني اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي وتقبلها مني) ولغيرهما (اللهم اني اريد الظهر او الصلوة للميت او الوتر) وزاد المقتدي (متابعا للامام) *

[فصل * فرضها] اي فرض الصلوة اعم من القطعي والظني والركن والشرط فالاحسن ركنها ولعله نبه على الخلاف المشير اليه وهذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقواهم صفة الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر وفرق المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف وانه كلام الراصف ليس ههنا لايرادة وجه [التحرمة] من التحريم وهو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى التكبيرة الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة والتاء للمبالغة وهي شرط عند اكثرين كما في المستصفى ولذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الغرض على تحريم الغرض والنقل وعكسه والقضاء على الاداء كما في الكفاية [والقيام] اي قيام واحد في كل ركعة من الغرض دون النقل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب وشرعا استواء الشق الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداد الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزأه لانه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة وبالاقتداء يقسط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمرناشي اختلفوا ان القيام في حق الملاحق هل مقدر بقدر القراءة وفي الامي لا بد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق دليل على انه لو صلى قائما على اصابع وجليه او عقيبها بلا عذر يجوز

وقيل لا يجوز كافي القنية وعنده [قراءة آية] من القرآن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً
 كافي كتب الأصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصيل القراءة السبع متواترة وما عداها غير
 ثابت تواتراً فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثق به ألتحق بسائر الأحاديث المروية عنه صلى الله
 عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد السالمي لأنها تفسد عنده ر الأصح أنه إذا قرأ بما في
 مصحف ابن مسعود وأبي لا تفسد لكن لا يعتد من القراءة بخلاف الترتبة والانجيل فإنه يعتد به
 أن كان معناه في القرآن ولا يجوز بالسديد القدسي كما في الخزانة والآية العلامة و شرعا ما تبين
 إله وأخره بوقفاً من طائفة من كلامه تعالى بلاسم وح في الكلام دلالة على أنه لو قرأ ما كانت
 كلمات أو كلمتين نحرقت كيف قدر ثم نظر جاز وهذا لا خلاف وعلى أنه لو قرأ ما كانت كلمة أو حرفاً
 نحر (مدامتان) (د ق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية إلا إذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزانة
 وعلى أنه قرأ نصف آية مرتين أو كرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى أنه لو قرأ نحر آية الكرهي في
 ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية و جاز على الصحيح كما في المضمرات ويستثنى
 منه الآخرس فإنها ساقطة عنه وكذا أُمي اجتهد آناء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من
 لا يمكنه أداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض أهل الهند والترك كما في الجلابي [في كل] أي كل
 ركعة [من ركعتي الفرض] الثنائي والثلاثي والرابعي وفيه إشارة إلى أنه في الأوليين والآخرين
 والمتوسطين والأول والأخرى والأولى والثالثة والثانية والرابعة جميعاً سواء كما في الخلاصة والمضمرات
 والظهيرية وغيرها من المتداولات وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذنب اصحابنا أنها فرض في
 الأوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الآخرين كان قضاء كما في النجفة [و] قراءة آية في [كل]
 ركعة من [الوتر والنفل] أي من الواجب والسنة والتطوع والبتادر من الكلام أن يقرأ فرضاً
 في كل ركعة آية غير آية قرأ في الأخرى وفي القنية قال نجم الأئمة لا يجوز أن يقرأ في الثانية من
 الفرض ما في الأولى وعن أبي يوسف ر ح يجوز ويجب السهو وفي النوافل يجوز بلا سهو ويكره
 [و المكتفي بها] أي بآية واحدة في ركعة [مسئ] أي مستحق لعقوبة لا بالنار ولعل فيه
 خلافاً فإن النهاية قائل بالكراهة والإساءة دون الكراهة كما في الكشف وغيره [وعندهما] عطف
 على عنده المقدر قراءة [آية طريفة] أي غير قصيرة عن ثلث قصار كما في الكرمانى [أو ثلث]
 [آيات قصار] في كل ركعة منها والمكتفي بها مسج للعطف والقصار بالكسر جمع القصير بلا الحاق
 البناء للجمل على فعل بمعنى مفعول [والركوع] الانحناء وشرعاً انحناء الظهر ولو قليلاً فإن خركه الجمل
 فقد اجزى كما في قاضيهان الخلاصة وهذا ظاهر الرزية وعنه أنه إن كان إلى الركوع أقرب يجوز وإن
 كان إلى القيام أقرب لا يجوز فالطمانية لم يفرض خلافاً لأبي يوسف ر ح وعن محمد ر ح ما يدل على
 أن قوله مثل قول أبي يوسف ر ح لكن ذكره المشائخ مع أبي حنيفة ر ح كما في المحيط [والسجود]

اي السجدة فان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمه العربية الا انه خلاف ما عليه علمائنا كما في الاصول وهو لغة الخضوع وشرعا وضع الجبهة والانف على الارض وغيرها و اراد به الخضوع [بالجبهة] بان يضع عليها كل الجبهة او اكثرها كما في النهاية لكن في الزاهدي انه يكفي وضع شيء منها [والانف] هو اسم لما صلب فلا يكتفي بوضع ما لان من الارنية كما في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصله ان السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة والانف وليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [وبه] اي بان السجود يتأدى بكل منهما [يفتي] كما فهم من الرواية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولهما وهو انه وضع الجبهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة كره الاختصار على احدهما بلا عذر ومقدار الركن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو سجد على الذنن او الشد لم يجز اجماعا كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر المشائخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رأس اصابع القدم وفيه اختلاف المشائخ قيل انه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية [والقعدة الاخيرة] على المشهور وفي النظم انها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في التحفة وادبيل الكشف وسهر الكفاية وكذا ذكره المص [قدر التشهد] اي قدر ما يتمكن منه وقيل مقدار الشهادتين وقيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره (والخروج) عن الصلوة او التحريمة [يصنعه] اي بفعله الاختياري المنافي لصلوته كالتقهقهة كما في بحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البردعي واما عندهما فليس بفرض وثمره الاختلاف في المسائل الانثى عشرية الاتية لكن قال الكرخي انه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريمة والقعدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفرض الانتقال من ركن الى ركن عند ابني حنيفة رح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد رح وفي رواية عنه والمتون الشهيرة خالية عنه على ان قوله فرضها والقعدة للاخيرة لا يخلو عن اشارة الى ذلك عند المصنف (النصف) [رواجبها] اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد لصلوة بتركه ولم تبطل [قراءة] خصوص [الفاتحة] فانها فرض من حيث كونها قرآنا وفي بيع النظم وتر المحيط وغيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار المجموع فرضا وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا عنده واما عندهما فاكثرها والذا لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في الزاهدي [وضم] مقدار [سورة] من آية طويلة او ثلث قصار وفي الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة والى انه يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط والى انها واجبة ولذا كان تاركها يؤمر بالاعادة كما في القنية والى ان نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع وعنه انها مستحبة كما في التمراشي والاكتفاء مشير

الى ان تسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة والاولى غير واجبة على الصحيح والثانية عند عيين الائمة
والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجمال الكشف انهم اجمعوا على وجوبه [ورعاية الترتيب] بين
اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متأخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البواقي فالظاهر انها مختلف فيها في
سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا
الثلاثة وفي التمرتاشي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجدات
شرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجدات شرح المصنوع والمحيط والظهيرية
وحدث النهاية والكافي وغيرها ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا
الخلافا مبني على اختلاف الرواية في التنوير شرح تاجبص الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس
بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يشفى فاندفع ما ظن من التنافي بين
الكلامين [والقعدة الاولى] قدر التشهد في الفرائض والراجحات والسنن في ظاهرها الرواية كما في الكافي
والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت في النقل تفسد
قياسا لا استحسانا وفي المتفرقات لا تفسد عند الشيعين خلافا لمحمد وزفر رج [والتشهدان]
اي التشهد في القعدتين عند عامة المشائخ كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كما في
المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدي وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلواته صلى الله عليه وسلم ليست
بواجبة وفي خزانة المفتين انها واجبة في الاخيرة [ولفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعنى
السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فهو خرج بافظ آخر لزم السهو وقيل لم يلزم لانه
سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه لو اقتدى بعد ان يقول
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصبر داخل في صلواته وفي التحفة يخرج عن الصلوة بتسليمه
عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهدي فان الكلام
في مطبى الصلوة [وقوت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية المأثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة
وقوت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما
والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا ففي كثير من الكتب المعتمدة ان من لم يعرفه يقول
يا رب ثلثا [وتكبيرات] صلوة [العيدين] الزائحات على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ
التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفي المستصفي وغيره انها واجبان وفي الاضافة
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سهو الزاهدي [وتعبين] الركعتين [الاوليين]
من الفرض الثلاثي والرابعي [لقراءة] اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف

[وتعدل الاركان] لغة التسوية وشرعا تمكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس
 قدر تسوية ويطلق على كل فانه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو
 تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهه الترك واما الاطمينان في الاخرين فسنة
 على تخريجهما جميعا وعن ابي يوسف رح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية الكل في الحقائق من
 مبسوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما
 سنة و الكل فرض عنده ورواية شاذة ما في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين
 فبالترك سهوا بسجد وعمدا يكره اشد الكراهة ويلزم الاعادة ولم يدل كلام المصنفات و شرح
 المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه وسابقه من مواضع يزل فيها كنه من
 الخواص العظام فيفضل ويضل كتبرا من العوام [والجهر والاختفاء] اي جهر الامام واخفائه
 بقريظة الفصل الاتي وحكم المنفرد سمي [فيما يجهر] من الصلوة الاتية [و] فيما [يخفي] من
 غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي
 انه لا يسجد الا اذا اخفي فيما يجهر المقدار المذكور كما في الجامع الجاني وعنه انه اذا جهر او اخفي
 آية سجد وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاكثفاء مشير الى ان الانصات غير واجب
 وهو واجب عند قرأته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يستحب من الصلوة كما في
 المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمرناشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دوته
 الاذكار [و] على المشهور احترازا عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشي منهما
 كما ظن [غيرهما] الفرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال السنة وهي للواجب وهو للفرض
 ثم شرح في كيبية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد المصلي الشروع] في الصلوة
 المطلقة ولا يخفي ما في اختيار (اذا) على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) وانما يصير شارعا
 بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما ياتي من قوله كل قيام لا يخلو
 عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمزة] اي همزة الجلالة واكبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما في المصنفات
 وانما اثر الهمزة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [الباء]
 اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص
 اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الناني خطأ والتالث مفسد كما في المحيط فالاولى
 ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفي والاطلاق دال على انه ترفع الجلالة
 ولا يجوز وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المصنفات [ماسا] مدركا باللمس حال مترادفة على
 وجه [بابهاميه] اي بطرفيهما [شحمتي اذنيه] اي ما لان من اسفلها لكن في النظم عن
 ابي حنيفة رح ان محاذاة الابهام السحمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره

التجاوز عنها ورفع الـ المنكبين كما في خزائن الفقه والمس لم يذكر في المتداولات الا في قاضي خراسان
والظهيرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه إشارة الى ان اليد يرفع أولا ثم يكبر كما روي
عنه وقيل يرفع مع (الله) ويرسل مع (أكبر) وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكم
عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في
حق النساء والى انه لا يسن ترك تفريج الاصابع كما قال ابو بكر البلخي بل يفرح وينشر ويجعل
الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعن بعض المشائخ الصواب ان يضم
اصابعه في الابتداء ثم يبسط رقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص
بالمقتدي ان يساوي تكبيره تكبير امامه فانه افضل عندنا وهو قول زفر رح وعندهما يوصل بتكبيره
مثل ان يوصل الف (الله) براء (أكبر) وقال الامام السرخسي ان الانفعال على هذا الخلاف واتار
شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق از اجود وقولهما ارفع واحوط وفي
عنون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما واعلم انه لا يدرك فضيلة
التزوية عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى رقت الشاء الكل في السقائق وقيل يدرك الى نصف الفاتحة
وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو
الصحيح كما في الضمرات وقيل بالتأسف على فوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبر معه كما في الروضة
[والمرأة ترفع] يديها [حذاء منكبيها] اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة رح
انها كالرجل وبه اخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والاول اصح كما في المحيط وقيل الامة
كالرجل كما في الزاهدية [ويجوز] الشروع فيها والماضي احسن فانه عطف على كبر [بكل ما دل على
التعظيم] اي الترفع عن الانقياد بمخلوق من الاسماء السنية وغيرها وفيه إشارة الى ان الاول ان
يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالكراهة بما سواه وهو الاصح ولم تجز عند ابي
يوسف رح الا بالله اكبر او الاكبر او الكبير او كبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد رح بكل ذكر تام نحو
الرحمن اكبر والحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ
ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط
وغيره [ولا يشوب] حال من الشوب وهو الخلط [بالدعاء] اي طلب الشيء على نحو شاب العمل بالماء
كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به
حال كونه خالطا للدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واستغفره [ولو]
كان الدال عليه [بالفارسية] اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو
(خدا بزرگ است و بنام خداي بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للسأل عن فاعل
يجوز ادل والالزم ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقر من تقييد السأل وفيه إشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية

والزنجية والحشية والنبطية مثلا والى ان لا يجوز مأثر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز الكل عنده ويمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافا لهما كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف ان تسمية الذبيحة وتلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بحسب الرأى كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كما صفهان والري و همدان ونهاند و آذربيجان وغيرها لكن في الازامير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس والمراد العجمية فهي الى بالذکر [لا] يجوز [القراءة بها] اي بالفارسية [الا بعدد] وهو ان لا يقرر على العربية وهذا عندهما وفي رواية عنه كما في الكشف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيجوز مطلقا لكنه مكروه بلا عذر سواء كان على نظم القرآن كما في (معيشة ضنكا) اي تنگا و (جزاء جهنم) اي سزای وی ووزخ اولا وسواء كان ثناء او قصصا وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل اذا كان من القصص تفسد صلوته و الصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما في المحيط وهو الصحيح وعليه العول واما ضمن الفارسية بالنفي لينفي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية و في الحديث (لسان اهل الجنة العربية او الفارسية الدرية) بتشديد الراء كما في الكرمانى وغيره [وبه] اي بعدم الجواز [يفتنى] في الحقائق وعليه الاعتماد وفي الكشف ان في كلام العرب خصوصا في القرآن من لطائف المعاني ما لا يستقل بادائه لسان [و] اذا كبر [يضع يمينه على شماله] كما في الاصل ثم اختلف المشائخ فيه فقيل انه يضع باطن كف اليمين على ظاهر الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على الفصل وعن الصاحبين يقبض الرسغ باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على الرسغ قابضا وقال باطن الاصابع طولا والاول اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر و البصر وفي الكرمانى استحسنت كثير منهم ان يقبض بالاولين [تحت سترته] لانه من سنن الرسل وفي الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصبرات وغيره انها تضع على صدرها ولا يبعد ان يشار بتلك كبر الضمير الى مخالفة الحكم [في كل قيام فيه ذكر] شامل للقرآن [مسنون] مشرور فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الثناء والقنوت و صلوة الجنائز وقيل عنده يرسل في القنوت وهو قول ابي يوسف رجا واختلاف مشائخ ما وراء النهر في صلوة الجنائز وقال محمد رجا ان الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط وعن ابي حنيفة رجا انه يرسل الى الفراغ من التعوذ وعنه اذ كبر ارسل ثم يضع كما في النظم والصحيح المتين كما في المصبرات واعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع في القيام كما في خزائن المفتيين [ويرسل] عند السجود ويضع عند اصحاب الفضلي للمخالفة الكلية للشعبة [في قومة الركوع وبين تكبيرات العبدین] وفيه مع النظر الى السابق دلالة على ان ليس فيهما ذكر مسنون كما في ترك التفریع على نقيضه وكل رواية كما سيأتي [ثم يثنى] اي يقول (سبحانك اللهم وبحمدك) الخ اي سبحنك بجميع آلائك يا الله تسبيحا وبحمدك او اشتغلت بحمدك

فالواحد لعطف المفرد او الجملة ويجوز ان يكون للحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي سبحانه بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام خيرته (وتعالى جلك) اي تجاوز حفظك عن درك افهامها ولم ينقل في المشاهير (وجل ثناؤك) (ولا اله غيرك) بفتحة ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وانما أثر (ثم) لتخلل الوسائط المعهودة [ولا يوجه] عطف على (كبر) او (ثم يثنى) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد التناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف رح انه يوجه بعد التناء ويوجه في النوافل بعد التناء بالاتفاق ويستحب التوجيه قبل التكبير عند المتأخرين كما في الحقائق وهو ان يقول (اني وجهت وجهي) الى قوله (مسلمين) واختلف في ان يقول مسلما وقوله انا من المسلمين اصح عن قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلوة عند بعض كما في المحيط [ويتعذر] اي يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الالفاظ والمتبادر منه ان يثنى ثم يتعوذ وهو الاصح كما في المضمرة [للقراءة] في الركعة الاولى لا غير بقراءة قوله [لا] تبعا [للتناء] وهذا عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح فانه عمده للتناء ثم اشار الى ثمره الخلاف بقوله [في قوله] اي التعوذ [المسبوق] في اول ما فات عنه عند محمد رح [ولا] بقوله عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلوة فقط [الموتم] اي المقتدي سواء كان مدركا ادرك الكل بالجماعة او لاحقا ادرك بالجماعة اول الصلوة مع فوات بعض [ويؤخره] الامام [عن تكبيرات الموحدين] عنده وبقدمه عليها عند ابي يوسف رح وانما لم يذكر الامام مع محمد رح كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحها ان ليس عنه فيه رواية [ويسمي] اي يقول ستة (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او في قول ابي يوسف رح وعنه في الركعة الاولى والاخرى كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المضمرة [لا] يسمى عند الكل [بين الفاتحة والسورة] لكرهتها كما في الكشف (ن) وعنه انه يسمى وعند محمد رح انه يسمى الا في البهية كما في المحيط والاخرى قول ابي يوسف رح كما في النظم وهو قول محمد رح وهو المختار كما في المضمرة وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشائخ على انها آية منها كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والزهدي وغيرها وانما لا يشير الى انها من القرآن ام لا لان كونها منه لبس بنص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا اعرف بها التصريح عن مقدمي اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها من القرآن وفي الزهدي انها آية على الصحيح وذكر ابوبكر ان الاصح انها آية في حرمة المس لا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في خراشي الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي حنيفة رح [ويصرهن] من الاسرار اي

يخفي الثناء والتعوز والتسمية فانه سنة كمفروضة فالجهر مكرره كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر
 واعلم ان الترمذي قال الجهر بالتسمية غير مسنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء
 صحيح بلا خلاف وقد بلغنا ان الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المغني
 في مذنب احمد بن حنبل [ثم يقرأ] على ما مر من التفصيل [ويؤمن] المنفرد والامام كما
 في الجلابي وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر او المد مع تخفيف الميم
 او تشديد ما وان كان مفصولا للصلوة عند الطرفين لكن لم يفسد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (هميم)
 يعني (هميم مي خواهم) او (هميم باد) كما في المضمرة وذكر الرضي انه سرياني كقبايل مبني على الفتح
 وخفف بحذف الهمزة ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد ومعناه افعل [سرا] اي قول اسرار وان كان
 في الاصل المكنوم في النفس وفيه اشعار بان آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في
 التيسير عن مجاهد انه من الفاتحة وبان التامين واخفاؤه سنة فيكرة الجهر كما في المحيط [كالماموم] فانه
 يؤمن سرا اذا سمع (ولا الضالين) ولو في الظهر او العصر وعن بعض المشائخ انه لا يؤمن فيهما وعنه ان
 الماموم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهدي [ثم يكبر] الصلي [للركوع] وفيه دلالة
 على انه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الرصل فان في الفصل خلوش من الصلوة عن
 الذكر وقيل ان بقي في حال الخرورج حرف او كلمة فلا باس كما في الزاهدي [خافضا] حال فيفيد
 سنة هي كون ابتداء التكبير عند اول الخرورج وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المشائخ انه يكبر
 قائما والاول هو الصحيح كما في المضمرة لخال الثاني عن الذكر ولو في الظهيرية انه الصحيح [ويعتمد]
 اي يتكئ [بيده] اي يديه [على ركبتيه] بان يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير منحنيت
 كالقوس وياخذهما بالاصابع حال كونه [مفرجا] اي مفتحا [اصابعه] اي اصابع يديه فان الاخذ
 والتفريج والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها فينبغي ان يزداد مجاوبا
 عضديه ملصقا كعبيه مستقبلا اصابعه فانها سنة كما في الزاهدي [باسطا ظهره] بحيث يستقر عليه قدح
 ماء [غير رافع] رأسه [ولا منكس رأسه] من التنكيس تغليب الشئ على رأسه كما في الصحاح وغيره
 وخافض اولي لفظا ومعنى لانه لو خفض رأسه قليلا كان خلافا للسنة وهي استواء الرأس مع العجز
 كما في المبسوط قيل لو قال غير رافع رأسه ولا ناكس لكان اولي لان الرأس داخل في مفهومه وفيه انه
 مجرم فيه والمجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم والاكتفاء مشير الى ان المرأة كالرجل في هذه
 الاحكام لكن في الزاهدي وغيره انها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الاصابع ولا تجافي العضد بل تضع
 عليهما وتضم وتنحني ركبتيها [ويسبح] اي يقول التسبيح المعهود (سبحان ربي العظيم) فانه
 لا يبعد ان يكون الفعل يتضمن لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي ان تسبيحات الركوع
 والسيود سنة وقيل واجبة وقال ابو مطيع تلميذ ابي حنيفة رح انها فرض وفي الصلوة المسعودية

عنه ان اقل من الثلث مفسد و قال خلف ان اصله فرض [ثلثا] من المرات وعن محمد روح اذا ترك ار
 اتى مرة يكره كما في النهاية [وهو ادناه] اي ادنى التسبيح المسنون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد
 اشكال علي اصل الفعل بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاف اليه المعروف باسم
 التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس - الاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط
 انه يقول اربعا ليتمكن القوم من الثلث و الى انه لا يطول لادراك الجائي فانه مكرره وقيل مفسد
 وكفر وقيل جائز ان كان فقيرا وقيل ماجور ان اراد القرية كما في الزاهد [ثم يسمع] من التسبيح
 اي يقول (سمع الله لمن حمده) اي استمع اليه كما في الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قيل واللام
 بمعنى من وفي المصمرات ان الضمير وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاؤه سنة كما في المحيط ولعل تركه
 لانه من الاذكار وسن اخفاؤها كما في الكشف [رافعا رأسه] فكما ان نفس التسبيح سنة كان هو في
 هذه الحالة سنة كما في الجلابي ولذا لو ترك حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حال الانقطاع
 حتى لو ركع او سجد كما في القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع
 واعلم ان المتن كعامة المتداولات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن
 في متن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الاثار ان
 الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم
 الى يومنا هذا لا ينكرة منكر ولا يدفعه دافع [ويكتفي به] اي التسبيح [الامام] فلا يجمع بينه
 وبين التسميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاوي وجماعة من المتأخرين [و] يكتفي [بالتسميد]
 (اللهم ربنا لك الحمد) او (ربنا لك الحمد) او (ربنا ولك الحمد) او (اللهم ربنا ولك الحمد) والاول
 افضل كما في المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في القنية ويقول ذلك
 عند تسميع الامام [الموتى] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ويجمع المنفرد بينهما] اي بين التسبيح
 والتسميد عندهما وعن ابي يوسف روح يكتفي بالتسميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره
 شيخ الاسلام واختلف مشائخنا في قول ابي حنيفة روح والاصح الجمع كما في المحيط وأشار في الاصل
 والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه المشائخ لانه لو جمع لوقع التسميد بعد تمام الانتصاب
 ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرمانى لكن في شرح الحلواني انه يحمد حالة الاستواء في الجواب
 الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانقطاع كما في المنية واعلم ان ما مر غير الفرض
 والواجب سنة وما يأتي غيرهما ادب الا الانصراف عند السلام فانه سنة كما في خزائن المفتين
 [و يقوم مستويا] هو للتاكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقيين كما مر وانما اكد لغلبة
 الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن [ثم يكبر] خافضا كما في المحيط والتخفة وغيرهما وفي الايضاح
 اذا اطمأن قائما كبر و خر ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمينان [ويسجد فيضع] على الارض

[ركبته] اي ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في وقار الروضة والغاء لعطف المغسل على المحمل كقولہ تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني ايسى الاية [تم] يضع [يديه] اي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في التنف أن وضع الايدي حذاء المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على أن هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ضاماً اصابعه] اي ملصقاً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كما في الكافى وغيره ولو قيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضاً كما في الجلابي [ثم] يضع [وجهه] بان يضع انفه ثم حبهته فان الاصل ان يضع اولاً ما كان اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن في التشفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معاً [مبدئياً] بالباء اي مظهرها [ضبعيه] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كما ذكره شيخ الاسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضده عن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدى عضده كيلاً يؤذي احداً [مجايفاً] مباعدة [بطنه عن فخذه موجهها اصابع رجليه] اي رؤس اصابعهما بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه اي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [نحو القبلة] فان السجود اصابعهما عن القبلة مكرره كما في خزائن المفتيين فتروجهما نحوها سنة كما في الجلابي [ويسبح] اي يقول التسبيح (سبحان ربي الاعلى) [ثلثاً] وهو ادناه كما مر [ويجوز] السجود [على كل شيء يجذ] الساجد [حجمه] اي شدة ذلك السجود كما في الطلبة [ويستقر جبهته] تفسر لما يليه من الجملة اي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجاروس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزائن [و] يجوز [على ظهر من يصلي صلوته] اي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة يجزيه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [في] وقت [الزحام] اي مدافعة بعض بعضا في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على العتدين والكميين بعذر على المختار وعلى اليدين والكميين مطلقاً والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي نيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل ما كول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في شبره ففي عامة المتداولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين وارىد لبنة بخارا

وهي قدر ربع ذراع كما في المنية [والمرأة] حرة اقامة [تنخفض] اي ترفع الشفص المعهود فلا تنصب اصابع القدمين ولا تبدي الضبعين وتفتش الذراعين [وتلزم] بالزاء والصاد لغة [بطنها بفخذها] لانها اقرب الى الستر [ويرفع رأسه] من السجدة فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسمى رفعا كما روي عن ابي يوسف رح وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه الى ان يصير اقرب الى الجلوس والادل اصح كما في الجلابي والاخر اصح كما في النهاية [مكبرا ويجلس] اي يقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة كما يأتي [مطمئنا] ذلك الشخص ساكنا وجوبا والاكتفاء مشير الى ان ليس فيه ذكر مسنون وعن حسن بن مطيع انه يقول (سبحان الله وبسملة استغفر الله) كما في الظهيرية [ويكبر] خافضا [ويسجد] اي يرفع السجود المعهود فيضع ركبته الى ان يسبح ثلثا وهذه السجدة فرض بالاجماع [مطمئنا ويكبر] هو [يرفع رأسه] او على مذنب من جوز الواد [ثم] يرفع [يديه ثم ركبتيه] فيرفع اولها ما كان اقرب الى السماء على عكس الشفص ويقوم على صدره قدميه [بلا اعتماد] واتكاء اليد [على الارض] فانه مكروه الا اذا كان شيئا كبيرا كما قال علي رضي الله عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي [ولا تعود] لانه عليه الصلوة والسلام قام على الرضف اي التجارة المحمودة وقال الامام الحلواني لو قعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية [والركعة الثانية كالاولى] فيما ذكر من الاعمال [لمن لاتناء] فيها [ولا تعوذ] فيسمى قبل الثالثة [ولا يرفع يديه] للتكبير [فيها] اي في الركعة الثانية اذ في الصلوة ويحتمل ان يكون جملة مستقلة والضمير للصلوة فيكون نفيا لقول الشافعي رح انه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسميع فان ذلك مكروه عندنا وعنه انه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر [واذا اتمها] اي الثانية [افتش] اي بسط على الارض [رجله اليسرى] اي الكعب وما تحته منها [وجلس عليها] اي على ذلك الرجل [ناصبا يمينه] من الرجل [موجه اصابعه] اي اصابع الرجل اليميني فان العهد مقدم على الاستغراق كما في المبسوط وشرح الطحاوي والخلاصة وذكر في الكافي والتحفة اصابع رجله فيوجه رجله اليسرى الى اليميني واصابعها [نحو القبلة] بقدر الاستطاعة فان توجيهه المختصر لا يخلو عن تعسر وهذا في الفرض واما في النفل فيقعد كيف شاء كالمريض كما في الزاهدي [واضعا يديه] اي كفههما [على فخذيه] اليميني على اليميني واليسرى على اليسرى كما روي عن محمد رح في غير رواية الاصول وعنه ايضا ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع الكل في الزاهدي ولا يأخذ الركبة على الاصح كما في خزائن المفتبين وفي الكلام اشعار بان المرأة تضع اليد على فخذيهما واذا بلا خلاف كما في المسعودية [موجه اصابعه] اي اصابع يديه [نحو القبلة] ببسطة غير مقبوضة كما في لم الفتاوي مغرقة كما في شرح الطحاوي [والمرأة] تجلس [على يتيها] بالفتح لا بالكسر كما في الصحاح [اليسرى] مخرجة رجلها من الجانب الايمن [كما في الكافي] لكن في التحفة انه

رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد رح انها تجمع رجالها من جانب رضى الاكتفاء
استعار بانه لا يشير ولا تعقد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في المضمرة
و الوالجي والخلصة وغيرها وعن اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق ابهام اليمنى ووسطاها ملبصقا
رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند (اشهد ان لا اله الا الله) وعن الحلواني يرفع عند (لا اله) ويضع عند
(الا لله) ليكون كالنفي والاثبات ويعقل البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر رح وقال غيره
من اصحابنا انه يعقل عقد ثلثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم عقد الانامل
الوسطى والنصر والخنصر من اصولها الثلثة ويقيم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة
للخمسين [ويتشهد] اي يقرأ التحيات لاشتمالها على الشهادتين [كابن مسعود] اي مثل تشهد
قراءة عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يحيي به العبد عبده وهذا
شامل لاجناسه كالسجود والجناء القامة ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع
لله والصلوات جمع صلوة وهي من الله رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع
والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والهوام التسبيح ولطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنى وفضل
الكل في الزاهدي وخبرها المذكور او محذوف هو لله او عليك بقرينة ما سبق او لحق اي الصلوات
والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالواو توذن ان كلا منهما ثناء على حدة
ولذلك فصل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو (التحيات لله الطيبات والصلوات السلام
عليك الى آخره) اليه اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عنه حيث قال ابو اوام برارين فقال
برارين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مشيرا الى قوله تعالى (شجرة مباركة زيتونة لا شرقية
ولا غربية) كما في المبسوط وفيه دلالة على كما له في مقام الولاية [ولا يزيد عليه] اي على هذا التشهد حرفا
ولا ينقص منه وهذا في الغرض واما في التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذ في اوله (بسم الله وبالله) او
(بسم الله خير الاسماء) وفي آخره (ارسله بالهدى ودين الحق) الى قوله (ولو كره المشركون) كما في المبسوط
والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة رح
انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها
كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدر قدميه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد و اشار في
مختصره الى انه اول [ويقرأ فيما بعد] الركعتين [الاوليين] من الركعتين او الركعة [الفاتحة]
او غيرها من القرآن كما في المتف وذكر في النظم انها سنة [فقط] فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا
سهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتامين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر

الكلام مشير الى انها مقرّوة على وجه القراءة وقد قال علمائنا انها يقرأ بنية الثناء لا القراءة وعن عائشة رضي الله عنها (اقرءوها ولكن على وجه الثناء) وفي غريب الرواية لو قرأ بنية القراءة يضم اليها السورة كما في الزاهدي [وان سمح] اي قال سبحانه الله بقدرها كما في التثنية او ثلث تسبيحات كما في التحفة [او سكت] بقدرها كما في القنية او بقدر تسبيحة كما في النهاية [جاز] لكنه مسح اذا سكت عامداً كما في الخلاصة والفاتحة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور بيان السنة او الادب والا فالغرض على رواية الاصل مطلق القيام كما مر [ثم يقعد كالاول] من الجلوس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية [وبعد التشهد يصلي على النبي] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة الاولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه (الصلوة على آله) لان كلاهما سنة كما في الجلاي ولا يبعد ان يقال بالاندراج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في ازل الكتاب وصفها على ما ذكرها عيسى بن ابان عن محمد بن روح كما في عامة الكتب (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد) ولم يذكره في الظهيرية والجلاي وبيان الاحكام الا الى المجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله على آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آل مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشكل بوجوب كون المشبه به اقوى كاهل المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلوة خارج الصلوة لم يكن فرضاً عند الجرجاني وكان فرضاً مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وكما ذكر عند الطحاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يسن [ويدعو] لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [بما لا يسأل من الناس] اي بما يستحيل السؤال عنهم منافي القرآن والادعية الماثورة نحو ربنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا الالية وربنا انك من تدخل النار الالية كما في الزاهدي ونحو (اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم) كما في المبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد (اللهم اصرف عني شر كل ذي شر اللهم اشغلي في طاعتك وطاعة رسولك) وفي الكلام اشعار بان لا يدعو بما يسأل عنهم والا فسد صلواته نحو اللهم ارزقني مالا واللهم زوجني فلانة واللهم اقض ديني كما في المحيط ثم يحول الصلي وجهه اولاً كما في الحقائق حتى يرى بياض بعض خده كما في المبسوط [ثم يسلم] الامام ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام او المأموم بشهادة ما بعده فيقول (السلام عليكم ورحمة الله) بالالف واللام ولا يقول في آخره (وبركاته) عندنا كما في المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث الشعبي التسلیم جزم كما ذكره ابن الاثير وغيره [من يمينه] فان سلم اولاً عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعبد عن

يساره وان سلم عن تلقاء وجهه يعيد عن يساره كما روي عنه كذا في المحيط [بنية من] كان [ثم] بالفتح بلاهاء اي في جانب اليمين [من البشر] المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشائخ وقيل بنية جميع الرجال والنساء كما في المبسوط وقيل لا ينوي النساء في زماننا كما في الكافي و**البشر** الخلق واحدة وجمعه سواء كما في الديوان [و] من [الملك] معه اصله ملاك على مفعول مصدر بمعنى المفعول اي المرسل فخفض لكثرة الاستعمال كما في الرضي فهو اسم جنس شامل للثنين الكاتبين للحضرات والسيئات والمثلثة واحد عن امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءة يدفع عنه المكروهات وواحد على ناصيته يكتب وبلغ الصلوة وللستين او المائة والستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في الاخبار عن سيد لكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كما في المحيط وغيره من المتداولات [ثم] يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم [عن يساره كذا] اي بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الفساق وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرمانني والزاهدي وفي المحيط السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي النوادر ان الاول الخروج وتحية الحاضرين والثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقرم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله او لم يسلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض ويلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك واساطه عند اكثر المشائخ [والموتم] يحول الوجه [ينوي الامام] حال كون الموتم واقعا [في جانبه] اي جانب من جانبيه فينوي به في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في الايمن [و] ينوي الامام [فيهما] اي في الجانبين عند محمد رح وفي رواية عنه وفي يمينه فقط عند ابني يوسف رح [ان حاذاه] اي الامام [و] كذلك [المنفرد] ينوي فيهما في الجانبين عند بعض المشائخ [الملك فقط] فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساءه وقال ابو القاسم ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقييد اشعار بان الموتم ينوي البشر والملك ايضا في الجوانب واعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب منن للصلوة يكره تركها كما في الجلابي واما آدابها فكثيرة كقيام الامام والقوم بعد السجعتين واخراج الكفين من الكمين عند التكبير والنظر في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارنية وفي القعود الى الحجر وكضم الفم عند الثواب ودفع السعال عن نفسه ومسح الجهة بعد السلام كما في خزنة المفتين وترك اللعب وترك النظر بمئة ويسرة وقيل تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجاين بلا ميل الى جانب كما في النظم *

[فصل * يجهر الامام] اي يرفع صوته بالقرآن ابتداء بحسب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم التسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والامام من يقتدي به واحد او اكثر صيا او بالغاً وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان المقتدي واحداً او اثنين وفي القاعدي لم يجهر فيما ينبغي وهو يؤم واحداً لا يسجد سجدة السهو لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف ر ج وظاهره مشعر بفرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الشارع كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واخباره اكد من امره كما في التوضيح والكرماني وغيرهما الا انه يجوز اعتماداً على ما مر [في الجمعة والعيدين] لانه اقامهما بالمدينة عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجب السهو لانه يشير فيما وراء الفرائض الا ان الجهر افضل [و] في [الفجر واليومي العشائين] بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعادها جهراً كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه لو جهر باكثر الفاتحة يدها مخافة كما في الزاهدي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الجلابي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهراً بها واما لو ترك السورة جهراً بها وبالفاتحة معا وهو الاصح كما في الكافي [اداء وقضاء] هو قيد للثالث الاخيرة بدليل اعادة الجار ولما مر ان الثالثة الاولى لم يقض [لا غير] وان كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه لم يحن كما في المغني على ان المفهوم مغن والمعنى لا قراءة غير الجهر او لا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوة فيفيد ان يخافت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستسقاء عنده على ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الغرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكفر الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهراً به الامام وما لا فلا كما في الجلابي [و المنفرد خير] بين الجهر والمشافة [ان ادعى] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرماني وغيرهما ان جهراً المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فان كان عن عمد فقد اساء وعن سهو ففي السجدة روايتان كما في التمرقاشي [و] المنفرد [خافت حتماً] اي يجابا عند بعض المشائخ [ان قضى] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يشير والجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اشعار بان للامام والمنفرد ان يرفعا الصوت زائداً على الحاجة

وهذا افضل الا اذا جهل نفسه ارادى غيره كما روي عن ابي جعفر ر ج كما في الزاهدي وذكرني
 كشف الاصول ان الامام اذا جهر فزج حاجة المقتدين فقد اساء كما اذا جهر المقتدي و المنفرد
 بالاذكار [وادنى الجهر] اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد
 اسماع النفس جهر كما مر [اسماع غيره] اي اسماع احد نسواه فان الغير بمعنى المغائر ولذا قال
 السيرافي انه لا يتعرف بالاضافة فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض
 القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي ان جهر الامام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والزاهدي
 وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهرا الا ان كلتا الرايتين لا يخلو عن شيء
 لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع الكل لكان مخالفة [وادنى المخافة] اي
 المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والاعلى كالجهر وانما اقم لفظ الادنى لما سيجر
 من الاشارة [اسماع نفسه] فقط وهذا ان الحدان قول الفضلي والهندواني والسرخسي وبه اخذ
 عامة المشائخ وفيه اشعار بان اعلى المخافة تخصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان وذلك باقامة
 الحرف لا بالسماع اذ السماع فعل السامع وهذا قول الكرخي و ابي بكر الاعمش كما في المحيط ومروري
 عن محمد ر ج والقنذري كما في الزاهدي وعن ابي الحسن الثوري كما في صلوة المسعودي وعن
 ابي نصر بن سلام كما في العمادي فمن الظن ان الاولى ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء
 الائمة غير ساقط عن جيز الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال [هو] اي كون المخافة اسماع النفس
 [الصحيح] وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في
 المحيط [وكذا] اي مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة [في كل ما يتعلق بالنطق]
 وهو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للانسان [كالطلاق
 والعناق] فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [والاستثناء] في
 الطلاق والعناق واليمين وغيرها فلو طلق امرأته او خالعهما فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء
 كما في العمادي وغيره كتسمية الذبيحة والايلاء والبيع وغيرها وفي المحيط قال القاضي علاء الدين
 الصحيح عندي ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه
 بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا [وسنة القراءة] اي مقدار القراءة المسنونة اي الثابتة بالسنة في
 جميع الصلوات للامام او المنفرد [في] وقت [السفر عجلة] بغتتين مجاز مرسل يعلاقة بالارزمة
 ومصدر حينئذ اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيرها فيكون مصدرا حينئذ وقيل حال وفيه
 ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع وانما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك اقتداء بمحمد ر ج في الاصل
 [الفاتحة] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل وجوز سينويه ان يكون المضاف اليه علما
 [مع اي سورة] من القصار كانت كالكوثر والاحلاص [و] في السفر [امنا] اي وقت القرار

والاضمينان [نحو] سورة [البروج] على التفصيل الاتي فهي مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر ودونها
في العصر والعشاء والقصار جدا في المغرب كما في المحيط و ذكرني سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر
والظهر الطارق والشمس وفيما عداهما نحر الاخلاص [وفي التحضر] الاقامة في الاختيار [استحسنوا]
اي عد المخارج حسنا [طوال المفضل] ظاهرة الاستغراق والمراد قراءة اثنتين تامتين من السور
الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والكلام دال على ان
هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما ايها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى
الاستحسان ما ذكرناه والفعلية معطوفة على الاسمية وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون
القراءة في الضرورة مقيدة بالاستحسان والاخص ان يعطف (في الحضر) على (في السفر) والطوال خبر
للمنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية لتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات
كما منذ كرمها والمعنى عمل مشائنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثار وهو المراد والاثار
حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح
به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع
الطويلة كالصباح والصبيحة والمفضل السبع الاخيرة من القرآن صمي به لكثرة الفصل بين سورة
بالبسملة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواني مع التوفيق ان القوم
ان كانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وان كانوا
كمالا يقرأ اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل
على مبتدئة على كثرة اشتغال القوم وقائه وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس
وتثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يحترز عما ينفر القوم كيلا يؤدي الى تقليل
سبعة كما في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واساطله] اي قراءة سورة تامة بين الطوال
و القصار من مقتضى أو عشرون آية [في العصر] وقيل فيه خمسة عشر غير الخاتمة [و] في [العشاء]
و قصار من مقتضى أربع عشرة كالعودتين ارسيت آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان المفضل مع
تقصير يقرئ [سجرات] بضم السين اي مبتداء منها كما في الكرمانى وغيره لكن في المنية
قال لا يجوز ان يقرأ سورة حم عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح مرور
[سورة] [سورة] [المزج تم] من البروج [اساط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد
ثم في كبرياء [تم] من لم يكن [قصار الى الاخر] اي آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات
وعلى ما ذكرته في كتابي المسمى تم الم شرح الى الآخر ولا شك ان الغاية الاخير داخلة في الغيا
ويستحق ان يكتب اليه كمالك كنهما خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ
و يستحق في الكتاب يوسيط والمحيط والسطحية والتجزئة وغيرها فلا على المصنف بظن القاصر في التبع

انه خلاف ما رأى [و] في الحضر [في الضرورة] والاضطرار كشوف خروج الوقت يقرأ [بقدر الحال]
و الوقت ولذا اكتفى ابو يوسف رح حين اقتدى به ابو حنيفة رح في ضيق العجربانيين مع الغائبة
ثم قال ابو حنيفة رح (يعقوبنا صار فقيها) [ذكره تعيين سورة] اي الملازمة على قراءة سورة معينة
مروى الغائبة [لصلوة] فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها
فلو قرأ للمنة او اليسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما
مرة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكرهه و الى انه يكره تقديم
مرة لانه افشش من التعيين وهكذا حكم الآية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في
الحسن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار واما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به الكل في
المحيط و الى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سهوة انه يكره في الفرائض
[وينصت] من الانصات اي سكت [الموتم] سواء كان مدركا او لاحقا او معسوقا وفيه اشارة الى انه
يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السرية والاول اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة
من الصحابة كما في الزاهدي والظهيرية وعن ابن مسعود (ملئ فوه ترابا) وعن الشعبي (ادركت سبعين
بدريا) كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرمانى [وكذا] ينصت الحاضر للخطبة [في] اثناء
[الخطبة] وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والانتقياء والمراعاة واما ما عداه من ذكر الظلمة
فخارج عن الخطبة اليه اشار في الكشف ولذا قال في المضمرة لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في
مدح الظلمة وفي المحيط ان التباعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة
والصحيح ان الدنيا افضل والخطبة شاملة لخطبة النكاح والموسم وغيرها كما مروى في الكلام اشارة
الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشائخ وقال طرفان انه يستمع عند ذكر
الله ورسوله و الى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشائخ ومنهم من قال انه مكروه و الى
انه لا بأس بالاشارة بالراس واليد والعين عند روية المنكر وهو الصحيح كما في المحيط [الا اذا قرأ]
قوله تعالى [صلوا عليه] وسلموا تسليما [فيصلي السامع] حينئذ وجوبا [سرا] اي في نفسه بان يسمع
نفسه او يصح الجروف فانهم فسروه به وعن ابى يوسف رح انه يصلي قلبا ايتمارا لامر الانصات
والصلوة عليه السلام كما في الكرمانى وفي اسناد الفعل الى السامع اشعار بأنه لا ينصت اذا بعد عن
الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاحوط هو السكوت كما في الكافي وانما ترك حكم
السلام لان الاكثرين يفسرونه بالانقياد لكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابى يوسف رح والطحطاوي
انه يعتجب الانصات الى قوله (صلوا عليه وسلموا) فيجب ان يصلي ويسلم لكن في المضمرة ان
الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة * [والجماعة] فرقة يجتمعون والمراد صلوة الامام
مع غيره ولو صليا يعقل فهي مجازا وحقيقة عرفية [سنة] للقرض وما في حكمه كالوتر والتراجم

دون المغل فاتها لا يكون سنة ذمها لكنها جائزة مع الكرامة ان صلوا على سبيل التداوي و بدوها
 اذا صلوا في ناحية وقال السلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتدى به اربعة فالاصح
 انه يكره كما في الخلاصة [مؤكدة] بالفتح اي قريه من الواحب فلو ان اهل مصر نكروها لقبولوا عليها
 و اذا ترك واحد ضرب و حبس كما في الجلابي و لا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من
 السنن الهدي) فيكون سنة مؤكدة كما في الكرمانى فكان صيته لم تبلغ الزاهدي و الا لم يقل ان
 الطاهرانهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدلالهم باخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة و في
 الخلاصة و في الجلابي ان سنة الجماعة اكدم من سنة الفجر و في المنية قبل واجبة ياثم بتركها مرة
 بلا عذر و قيل انما ياثم اذا اعتاد تركها و قيل فرض كفاية و به اخذ الطحاوي و الكرخي و عن غير
 اصحابنا انها فرض عين و الاكتفاء مشير الى انها لم يتقيد في المسجد و لذا قالوا انه اقامتها في البيت
 كقامتها في المسجد الا في الغضيلة على الاصح كما في القنبة [والاولى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا
 الفعل المخصوص [الاعلم بالسنة] اي بالشرعية كما في الكرمانى و غيره و ظاهره مشعر باشتراط العلم
 بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة و انما قدم العلم
 اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة و اجتناب عن الفواحش الطاهرة كما في المحيط و غيره
 ولم ينظر بالبال الا الشرط الاول فيسبغي ان يذكر النائي [ثم] بعد الاستواء في العلم [الافرا] اي العلم
 بالقراءة و كسفة اداء السور و الوقوف و ما يتعلق بها كما في الكرمانى و عن ابي حفص ان من يقرأ
 قليلا من الامي احب الي من الفاسق القاري [تم الادرع] اي الاسد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي
 فانه عن الحرام كما في الكرمانى و ذكر في الزاهدي الادرع ثم الاقراء و في الخلاصة لو استوبا في
 الفقه و الصلاح و احدهما اقرأ فقلوا غيره لاساء و اولم ياتموا [ثم الاسن] الذي لم يتغير عقله
 في الروضة يكره امامة المغنل الذي ينسب الى الشرفي و في مختصر الكرخي الاسن ثم الادرع و في
 السراحية الاسن ثم الارضى عند القوم و في الخلاصة الاسن ثم الاصح رجها و الا نسب فان اجتمع هذه
 الشصال في رجلين يقرع او يختار القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر و في الاجناس الباني اولى
 بالامامة و الاذان ثم ولده و عشيرته و في المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة فامام المحلة اولى
 [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [او اعرابي] مسنوب الى الاعراب لا واحد له
 من لفظه و لبس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له و قال الراغب انه
 في الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع و صار اسما لسكان البادية و في نهاية الحديث العرب
 من اقام بالبادية او المدن و المسروب اعرابي ازعربي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع
 و هم الذين استوطنوا المدن و القرى العربية و الاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم و الاصح انهم
 نسوا الى عربة نفتختين و هي من تهامة لان اباهم اسمعيل نسا بها و المراد البدوي الجاهل بالسنة

فلا يكره امامة العالم منه كما في الجلابي وفيه اشعار بأنه لا يكره امامة البدري وفي الكرمانى انه يكره [او فاسق] من الفسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشريعة الخروج عن طاعة الله بارتكاب كبيرة وينبغي ان يزداد بلا تاويل والا فيشكل بالباغي فيكره امامة النمام كما في الروضة وامامة المرائي والمتصنع ومن ام باجرة كما في الجلابي [او اعمى] ان كان البصراء افضل منه والا فهو الاولى كما في الكرمانى [او مبتدع] من ابتدع الامرا اذا احداثه وشريعة من خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة وحكمه في الدنيا الاهانة باللعن وغيره وفي الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الروية والمسح على الخفين وغيرهما كما في الخلاصة فالمراد مبتدع لا يعتقد شيئا يوجب الكفر فلا يجوز امامة المكفر منهم ويكره امامة من فضل عليا على العميرين رضي الله تعالى عنهم [او ولد زنا] اي ولد يحصل من وطئ حرام لعينه [كره] ذلك بكرهاته تنزيهه لسقوط المرتبة عند الناس والجهل وعدم توقي النجاسة والاستخفاف عادة فلو عديم ذلك لا يكره امامته وفي الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالضد والاكثفاء مشير الى انه لا يكره امامة الشافعي لكن في الزاهدي انها مكروهة وفي رترة النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر وهذا اذا علم بالاحتراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا باس به اذا لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يبغض للحنفي ولم يكن صبييا ولم يتروا بماء مستعمل او نجس عندنا ومسح ريع الراس وتوضأ مما خرج من غير السيليين وظهر من المنى وغسل النجس الغير المروي ثلثا وكذا اليد والفم بعد اكل الضب ونحوه وحفظ الترتيب بين الصلوة ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يحاذ امرأة ولم يلحن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [كجماعة النساء] جمع نسوة اسم جمع [واحد من] حال او مصدر كما هو رأي البصرية او ظرف كرأي الكوفية والمعنى كاعتداء هن بامرأة فانه مكروه وفيه اشعار بأنه لا يكره جماعتهن في صلوة الجنابة وكذا اقتداء هن بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخلوة والا فيكره وان كان محرما للكل كذا في النهاية [فان فعلن] اي اقتدين بامرأة [تقف الامام] منهن [وسطهن] لانه شرعت جماعتهن كذلك كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتيين انه جاز تقديم امامهن والوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف وبالسكون اسم لداخلها غير متصرف وكلاهما محتمل ههنا الا ان الاول اولى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي وغيره [وكحضور الشابة] اي كره حضورها تحريما [كل جماعة] اي كل فرد منها نهائية او ليلية والشابة بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلاث وثلثين وشرعا من خمسة عشر الى تسع وعشرين [و] كحضور [العجوز] اسم لمونث غير لازم التاء كما في الرضي وذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ردية لغة من احلى وخمسين الى آخر العمر

وشرا من خمسين [الظهر والعصر] فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيدان
 للصلاة في رواية عنه ولتكثر السواد فيقمن في ناحية في رواية واما عندهما فالحضور رخصة في
 الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل
 جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الراسطة اعني الكهنة مكرره في
 زماننا ونبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها للنساء حين
 شكون اليها عن عمر رضي الله عنه لانهن من الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
 ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [ريقتي المتوضي] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا
 عنده [بالتيمم] اي بمن وقع تيممه صحيحا فلا يقتدي من توضأ على ان الماء طاهر بمن تيمم على
 ظن انه نجس لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقتدي بالتيمم متوضع معه ماء وهذا عند
 الشيخين وقال محمد رح انه يقتدي به مطلقا وقال زفر رح انه لا يقتدي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل
 فيه مصلى السجادة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقتدي [الغاسل] للرجل او غيرها [بالماسح]
 على الشف او الجيرة [والقائم بالقاعد] عندهما خلافا للمتمد رح ويستثنى منه التراويح فانها صحيحة
 بلا خلاف على الصحيح وقيل باستتباب القيام عندهما وبالقعود عنده والكلام مشير الى انه يقتدي
 بالتيمم والماسح والقاعد بمثله والقاعد بالركع كما في المحيط والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحد
 وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم [والمومي بالمومي] يشمل ما اذا كانا
 قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا
 والاصح الجواز كما في النهاية وفيه اسعار بانه لو اقتدى ما ليس بموم عن قائم او قاعد بموم لم يجز
 كما في المحيط [والمتمثل بالمفترض] فيسقط عن المتمثل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه اشارة الى
 انه لا يكره جماعة النفل اذا ادعى الامام الغرض والمقتدي النفل وانما المكره ما اذا ادعى الكل نفلا
 والى انه لا يقتدي المفترض بالمتمثل كما يجزى [لا] يقتدي [رجل بامرأة] بالغين فلا يقتدي خشي
 مشكل بشئ ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [او صبي] اي لا يقتدي رجل او امرأة
 بصبي غير بالغ في الغرض والسنة والنفل عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فيصح في النفل
 والاول المختار كما في الهداية فلا يقتدى به في التراويح على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الخراسانية
 كما في المحيط والكلام مشير الى انه لا يقتدى به في صلاة الجنابة كما في جامع الصغير (ن) والى انه
 يقتدي الصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي بباليغ غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه
 مستدرك بما ياتي من انه لا يقتدي مفترض متمثل [و] لا يقتدي [طاهر] صحيح [معتذر]
 صاحب جرح سائل كالبطون والمستحاضة وغيرهما فيقتدي صحيح بصحيح وبجريح ومعتذر بمعتذر كما في
 المحيط وذكر في الزاهدي انه لا تقتدي مستحاضة بمستحاضة وضالة بضالة وفي النية يقتدي صحيح

(ن)
 لا يقتدي
 (ن)

بمعدود عند أبي يوسف روح واختلف المشائخ فيه [وقاريج] ذكر لما يصلي به من القرآن [بالامي]
 بما لم يذكره فان صلواتهما فاسدة اما من الابتداء كما قال الطحاوي او من آذان القراءة كما ذهب اليه
 الكرخي وفيه اشعار بأنه يقتدي احرص ازامي بامي كما في المحيط ولا يقتدي ناطق اوامي باحرص كما في
 الروضة والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب ومن لا يحسن الخط كما في الكرمانني منسوبة
 الى الامة فحذف التاء كما تقرر فهو كالعامي اي على عادة العامة وعادة الامة [ولايس بعار] فيقتدي
 عار بعار كما في المحيط [وغير مؤثم] اي قائم او قاعد بركوع وسجود [بمؤثم] اي بقائم او قاعد
 بلا سجود ويقتدي لايس بعار وغير مؤثم بمؤثم عند زفر روح والاصل في جنس هذه المسائل ان حال
 الامام ان كان مثل حال المقتدي او فوقه جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في
 المحيط [ولا مفترض] ولو كان ذلك الغرض من قبل نفسه كما اذا نذر [بمتنفل] في جميع الافعال
 كما هو المتبادر فيقتدي بمن يتنفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء
 ما عند مسجد فسجد سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما اذا اقتدى المتنفل
 في الشفع الاخير من الغرض فان القراءة فرض في حق المقتدي نفل في حق الامام كاذل بعضهم لكن
 العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان هذا النفل
 اخذ حكم الغرض ولذا عليه اربع ركعات فلا يقتدي مفترض بمتنفل لا في جميع الافعال ولا في
 بعضها وفيه اشعار بأنه يقتدي المتنفل بالمتنفل كمصلي ركعتي العشاء بالترابيع وركعتي الظهر
 باربعة قبل الكل في المحيط واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع ايما بأنه يصير شارعا في
 صلوة نفسه فينتقض الوضوء بالتحققة ويجب القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير
 شارعا والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح الاول كما في المصنوعات [و] لا يقتدي مفترض كمصلي
 العصر او ظهر اليوم [بمفترض] كالظهر او ظهر الامس ويدخل فيه مقتدي في تطوع بمفترض ثم
 افسد واقتدى بمفترض كما في النظم وكمسافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع
 فيه في الوقت كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه يقتدي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وان
 كان صلواته قضاء لان الصلوة واحدة كما في الظهيرية والى انه يقتدي لاحق بلاحق لكنه لا يقتدي
 بالاجماع والى انه يقتدي مسبق بمسبوق لكنه لا يقتدي على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد عندهما فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة
 اليه [فرضا آخر] لزيادة الايضاح فان النكرة اذا عيبت نكرة كانت غير الاولى واعلم ان في نفي
 الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصير شارعا في صلوة نفسه فينتقض وضوءه بالتحققة ويجب
 القضاء لانها يفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير شارعا والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح
 الثاني كما في المصنوعات [والامام لا يطيلها] اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات

والدعوات ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة [الاولى] على الثانية [الا في الغير] فان الاطالة فيها للقراءة سنة بقدر نصف الثانية وقبل بقدر ثلثها وقبل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الاي فيها و الا فيعتبر الكلمات والحروف ولا بأس بأن يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد رح انه يطيل في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في الزاهدي وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر الترمذي انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشئ لكن في عامة المتداولات ان اطالة اية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكروه بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قرأ في الاولى سورة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الهززة وهي تسع لم يكره وقال ركن الائمة الصباغي انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قرأ في الاولى الامن وهي تسع عشرة وفي الثانية الغاشية وهي ست وعشرون فان في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل من النصف كما في المنية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصوص بالفرائض فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رح انه يكره لانهما سواء كما في النهاية [ويقوم الموترم] رجلا ارضبيا [الواحد] محاذيا له [على يمينه] بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه والتاخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلواته لترك القرض والعبرة للتقدم وقيل انها جائزة ما بقي المجازاة في شئ من القدم والاصح ان العبرة باكثرهما كما في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغر والكبر فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تاخر كان معهما على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد رح ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قد ام رجليه صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك [و] يقوم الموترم [الزائد] على الواحد اثنين كان اواكثر [خلفه] اي خلف الامام في المسجد في أي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقد رواها بعضهم بسبعة ادراع وبعضهم بمقدار نصف كما في التلخفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه اصف او مسيرته او وسطه فمسمى كما في المبسوط وعن ابي يوسف رح بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه إشارة الى ان الواحد يتاخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي والاحسن ان يقال ويتاخر الزائد فان كيفيته ان يقف احدهما بجذاه والاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف على يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا ولو كان احد الصغين ناقصا التحق باقلهما ولو استويا قام عن يمينه والقريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الاول من الثاني ولو بجذاء الامام كما في التمرتاشي [ويصف الرجال] اي يجعلون على خط مستوي بحيث يكون مناكبهم متقابلة [ثم] يصف [الصبيان] بالكسر على المشهور والضم لغة [ثم الجنائى] بالضم والكسر جمع الجنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء والمراد المشكل منه [ثم النساء] ثم الصبيات كما في الزاهدي ولم يذكره اكتفاء بذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفار فيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يفسد صلوته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت الموتمة امام الموتى وبينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى تعليل تاخير النساء اشار بقوله فان حاذته [اي استوت قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهوميها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتبهان فلا يفسد محاذاة غير مشتبهين ولا محاذاة الامرء المراهق للرجل وعن محمد رح انه مفسد كما في النهاية واشترط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم كالام كالأجنبية والمتبادر ان يكونا في مكان مستو بلا حائل فلا يفسد انكانت على الارض والرجل على البدان قدر قامه وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة ارقصة قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما في الزاهدي وغيره [في صلوة] فريضة او واجبة او سنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المعتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجنائز وكذا محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذلك لم تفسد بالمحاذاة صلوة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة [مشتركة تحريمه] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير صلوة الامام واحتزبه عما تحاذى المنفردة المنفرد فيه فانه وان لم يكن مفسدا الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمرتاشي فدخل فيه المدرك والإلحاق والمسبق فأخرجه بقوله [و] مشتركة [اداء] بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في الينابيع والدرة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلوة الامام [فسدت صلوته] لا صلواتها لانه المأمور بتأخيرها ولم ياتر فقد ترك الغرض فلو اشار الى تأخيرها ولم تتأخر فسدت صلواتها لا صلوته لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيط عن مشائخ العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلوة مشتركة وما لم ينعقد التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في

الجابية [أن نوى] الامام [اتمامها] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال عيين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في النية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها و بعد الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدان كما في الخلاصة [والا] اي ان لم ينو الامام اتمامها اي في صورة اقتدائها مصادية الامام الزماني [فصلوتها] فسدت لا صلوته وفيه اشارة الى انها صارت شائعة في الصلوة كما مر والى انها لو اقدت غير مصادية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التبرتاشي وعن الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قامت خلفه ولم تكن بسنن رجل صح بذكر النية كما في الزاهدي وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء مغن عن النية ليس بشئ فتدبر *

[فصل مصل سبقه] اي اعترضه لا بفعل آدمي والسبق في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم [حدث] غير مانع كالجنبابة وغيرها اذا احدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستورا فتفسد صلوته بل يتاخر مسدوبا ثم ينصرف كما في الزاهدي [يتوضأ] بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشف العورة مانع كما في المحيط وكذا خرز الدلو المنشق ونزح الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وبقره بئر نزح ان كان مؤنة النزح اقل والا يذهب الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزح مانع كما في المضمورات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التقييق لكن في النية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخذ نعله للتوضي لم يتم [واتم] ما بقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو امكنتها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها رقيقا فكشفها لم تتم وفيه جراب عما قيل ان المرأة من فرقها الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابي حنيفة رح واما الرأس فتمسح بحيث يصل البلة الى شعرها كذا في المحيط [ولو] كان سبق الحدث [بعد] مقدار [التشهد] من القعدة الاخيرة فيتوضأ ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد [والاستيناف] اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما ساء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن شرع في الطهر ثم نوى الظهر كما في الزاهدي [افضل] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [والامام] بعد الحدث يستنفل و [يجز] باخذ التوب او الاشارة [آخر] ممن يصلح للامامة والمدرک الاول من اللاحق والمسبرق فان قدم المسبرق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للمسلم

[إلى مكانه] أي الامام يضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة كما في الزاهدي والأصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهو ويشير بأصبع إلى ركعة وبأصبعين إلى ركعتين كما في المصبرات وعنه إذا توضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع إلى مكانه وأتم جاز كما في الجلابي والمتبادر من كلامه أن الخليفة ينوي الإمامة وهذا لأنه لا يصير اماماً بغير النية بالاتفاق وعن الطرفين أن نوى في الحال صار اماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة من امامه وإن نوى أن يصير اماماً إذا تقدم فهو على ما نوى فظاهرة مشير إلى أنه لا يستخلف في صلوة الجنازة كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على امامته إلا إذا خرج عن المسجد أو يقوم الخليفة بحره أو بنفسه مقامه أو يستخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة الموتمين على الأصح لخلو مكان الامام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الأصح أنه تفسد صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا يفسد على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا [ثم يتوضأ] الامام وفيه إشعار بأنه لا يمشي إلى التوضي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ويتم ثم] أي مكان التوضي [أو يعود] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [كالمفرد] فإنه مخير بين الاتمام ثم وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الإسلام والامام السرخسي كما في المحيط وهو أفضل كما في الكافي [أن فرغ امامه] أي امام الامام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله يتم أو يعود [والا] يفرغ امامه [عاد] الامام إلى امامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الامام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين امامه ما يمنع الاقتداء كجدار أو نهر أو لا فيجوز ترك العود وإن لم يفرغ امامه كما في المحيط [وكل] أي مثل الامام [المقتدي] في أنه مخير بين الانتماء والعود وإن فرغ امامه ولا عاد لا محالة إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جازي في النوادر لو عاد المقتدي بعد ما فرغ امامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ولو جن] وهو من أفعال لم يستعمل إلا مجهولاً وهذا شروع فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً [أو غمي عليه] متنازل لما حدث السكر في الصلوة لشرب قبلها [أو احتلم] أي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فأنزل والتركيب يدل على روية شيء في النوم كما في المقائس والأولى (أو وجب عليه غسل) فيشمل ما إذا خاضت أو انزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلابي [أو قهقهه] ناسياً أو عامداً لأنه كالكلام وفيه إشعار بأن الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط [أو أحدث] أي فعل المصلي حدثاً موجباً للوضوء عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنى كما في المنية لكن الصحيح أنه لا يبنى كما في الظهيرية [عمداً] مستدرك بالفعل [أو أصابه] أو ثوبه [بول] أي نجاسة من الغير [كثير] جاوز قدر الدرهم فإنه إذا غسله لا يبنى وعن أبي يوسف رجح أنه يبنى وإذا لم يغسل فإن وجد آخر

و نزع من ساعة اجزاه و ان لم يوجد فان ادنى ركن لا يبني بالاجماع و ان لم يؤدّه يبني و ان طال
مكته و ان وجد بلا نزع و اداء ركن لا يبني عند الشيخين خلافاً للمحمد رح فيغسل و يبني كما لو
اصاب جسده كما في المحيط و انما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الظهيرية نجاسة
الغير لا نجاسته [اشرح] بالضم اي صدع عضوه و شق ففي المقائس التركيب يدل على صدع الشيء
• يتناول ما اذا شق دمل او جراحة او رماه انسان بينة او سقط حجر من سقف او دخل الشوك في رجله
او جبهته في السجود فادماه [فسال] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندهما خلافاً لابن يوسف
رح و قيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة وفي الكلام رمز الى ان بالاسالة
لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمدة كما في كثير
من المتداولات [او ظن] على المجهول اي ظن الامام او المقتدي [انه احدث] فاستخلف
[فخرج من المسجد او] ظن انه احدث فاستخلف [و جاز الصفوف] اي مقدار ما يصطف من
الجوانب الاربع و اذ كان بين يديه سترة او بناء او غيره و هذا بناء على ما روى هشام عن محمد رح فانهم
قالوا ان كان بين يديه حائل لم تفسد الا اذا جاوزة كما في المحيط [خارجة] اي من خارج المسجد لا في
خارجة فانه لا ينصب على الظرفية كما نص عليه سيويه وفيه اشعار بان البيت كالصعاء لكن الاصح
انه كالمسجد و لذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في النية وفي الكلام ايما الى ان المنفرد يغسل
صلوته في المسجد او الصعاء بالخرج عن موضع سجدة من الجوانب الاربع كما في المحيط [فظهر طهارة]
اي علم في الصورتين انه لم يحدث [بطلت] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية
[و لو لم يخرج] الامام او المقتدي من المسجد [او لم يجاوز] الصفوف خارجة [يبني] اي اوصل
ما بقي من الصلوة بماصلي و اعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكتفي به لكان احسن [و بعد]
مقدار [التشهد] قبل السلام [ان عمل] على المعلوم اي عمل المصلي [ما يتأنيها] من نية
القيمة و الحدث العمدة والعمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغمي عليه [تمت]
الصلوة للخروج بالصنع في الكل [و] ان عمله الامام [تفسد صلوة المسبوق] اي مسبوق لم يقيد ركعته
بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده ح و عندهما لم تفسد كما اذا قيد بها و لم تفسد صلوة المدرك بلا
خلاف و في صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق [و ان وجد هنا] اي بعد مقدار التشهد قبل
السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل التشهد او بعده فان هنا بالضم و التشديد قد يراد
به الزمان [روية المتيمم الماء] اي وجدانه [و نحوها] من المسائل الاثنى عشرية وغيرها كخروج
الرجل عن خف الماسح و مضي المدة و سقوط الجبيرة عن برء و زوال العذر و نيل العاري ثوباً و قدرة
المومي على الاركان و تعلم الامي سورة و استخلافه القاري و تذكر الغائبة و خروج وقت الفجر و
السمعة و دخول وقت الظهر عند قضاء الفجر و تغيير الشمس عند قضاء الظهر و وجدان ما يغسل

النجاسة الكثيرة [فسدت] اي بطلت اصل الصلوة [عند ابي حنيفة رح] اي في رواية و يجوز في عينه الحركات الا ان المكسر افسح [لفرضية الخروج بصنعه] اي بفعل صدر عن المصلي قصدا لان الصلوة عبادة لها تحريم و تحليل و لا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالحج و لم يوجد فتفسد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه المحققون منا ان اصل الصلوة لم تفسد عنده لما ان الخروج بالصنع ليس بفرض عنده و الا فقد ادى الفرض بنحو الحدث العمد و انما وجب الاعادة عنده لان هذه الامور مغيرة للفرض الى النفل في خلال الصلوة فكذا في الاخر كنية الاقامة و ليست بقاطعة للكلام بخلاف ما اذا وقعت بعد تسليمة فانها تمت لانها لم تقع في الخلل لانقطاع التحريم كما اشار اليه المبسوط و غيره [لا] تفسد [عندهما] لعدم فرضيته *

[فصل * يفسدها] اي يبطل الصلوة على ما ياتي في البيع انشاء الله تعالى [الكلام] في الاصل شامل لحرف من حروف المباني او المعاني و لاكثر منها و اشتهر في عرف اهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلابي ان ادنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه اشعار بما هو المشهور ان الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط ان الصوت و الحرف كل منهما شطر الكلام اذ لا يحصل الاقحام الا بهما كما قال الجمهور و ذهب الكرخي و من تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صحح الحروف بلا اسماع لم يفسدها الا عند الكرخي و تابعيه [مطلقا] اي ساهيا اونا سيما قليلا او كثيرا خاطئيا او قاصدا ولو للاصلاح كما اذا قال اقعد عند قيام الامام كما في المحيط [و السلام] سواء خاطب به انما اذلا و قيل بالفساد اذا خاطبه به كما في الزاهد و انما لم يكتب عنه بالكلام لانه في حكم الذكر [عمدا] حقيقيا او حكما فيشمل قسما من السهو وهو ما اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا سلم على الركعتين ظانا انهما الفجر فانه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليهما ظانا انه في رابعة الظهر فانه غير مفسد كما في سهو المحيط فلو سلم المسبوق مع الامام ذاكرا لما عليه تفسد و لو سلم المصلي قائما ظانا انه اتم صلاته ثم علم انه لم يتم لم تفسد لكن في المنية انها تفسد و الظاهر ان المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسدت صلاته [و رده] اي رد السلام سواء كان باللفظ او اشارة الراس او اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط انهما غير مفسدين [و الانين و نحوه] كالتأوه و التأفيف فالانين ان يقول آه بالمد و كسر الهاء و التأوه ان يقول آوه بفتح الهمزة و سكون الواو و كسر الهاء و فيه لغات متجاوزة من العشرة و يقال كلاهما عند الشكاية و التوجيع و التأفيف ان يقول اف بضم الهمزة و كسر الفاء المشددة بالتنوين و بدونه و لغاته اكثر من العشرة الصل في الرضي [مما له صوت] سواء كان معه حرف او لم يكن فالتفخيم المسموع اي ماله حرف تهجي كاف و يف و تف مفسد كما هو رأي الطرفين و كذا غير المسموع على ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط

وذكر في الزاهدي لو ساق حمارا او ارقفه او استعطف كلبا او هرة بما يعتاد الرستاقون من مجرد صوت
بلا حروف مهجاة لم تفسد لكنه مكروه كما في الجلابي [والبكاء] وهو سيلان الدمع عن الحزن يمد اذا
كان الصوت اغلب ويقصر اذا كان الجزن اغلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع
و بالمد هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [بصوت]
والاحسن بحرف فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشعار بانه لو
خرج الدمع بلا صوت لم يفسد وهذا بلا خلاف والكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا
كان يسيرا كالتبسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كما في الجلابي [الا لامر الاخرة] اي خشية الله تعالى
فان كل ذلك غير مفسد بل محسن وفي الكرماني انه ان تأوه بحرفين كاه على زنة دع وهو توجع
العجم فغير مفسد و بتلته كاهه فمفسد ولو لامر الاخرة وفي الجلابي ان الانهن من المرض غير مفسد
عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا
[والتنسيم] ان يقول اح اح [الا بعدر] وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجتمع البزاق في
حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه
بغير سبب وغير مكروه بسبب كخشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كما في التمر تاشي والاصح
انه لم يفسد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار
بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كما في الزاهدي لكن في الشرازة ان ظهر الحرف به بلا ضرورة
فمفسد [ونشيمت العاطس] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالمهملة عند ابي العباس وبالمعجمة
عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال المشمت لمعاطس
الحمد لله لم يفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه كما في المحبط وعن
ابي يوسف رح انه لا يشمت بعدها وعن محمد رح انه يشمت كما في الظهيرية [وجواب الكلام] اي
خبر يسره او يعجبه او يسوءه او غيره [ولو] كان [بالذكر] بان يقال الحمد لله اولا اله الا الله او انا لله
وانا اليه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلي الله عليه وسلم فصلي عليه أو سقط من
سطح فبمسل او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابي يوسف رح والصحيح قولهما
لان الكلام مبني على فصل المتكلم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو قال للمصلي نقدم فنقدم
او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعة له فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم
برأيه الكل في الزاهدي [والفتح الا لامامه] اي النصر بالفتح الا لامامه في المقدمة فتح على الامام
(كلمة داد امام را در نماز) ومثله في الاساس والمعنى فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصل
يصلي صلوته او غيرها او غير مصل ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او
بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم يفسد

وَالْيَ ان صَلَوةَ الْمُفْتَوَحِ عَلَيْهِ لَمْ تَفْسُدْ بِالْاِخْذِ وَالْيَ انَّ الْفَتْحَ عَلَى الْاِمَامِ غَيْرُ مَفْسُودٍ لِّلصَّلَوَتِهِ وَ لِّلصَّلَوَةِ الْفَاتِحِ وَقِيلَ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا وَ الصَّحِيحُ اَنَّهُمَا لَا تَفْسُدُ بِكُلِّ جَالٍ كَمَا فِي الْكَافِي وَ اِلَى اَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَكَرُّرُ الْفَتْحِ لِلْفَسَادِ وَ فِي الْاَصْلِ اَنَّهُ يَشْتَرُطُ وَ الْاَوَّلُ الصَّحِيحُ كَمَا فِي السَّهَابَةِ وَ لَوْ اخَذَ الْاِمَامُ مِنْ غَيْرِ الْمُقْتَدِي اَوْ مِنْ الْمُقْتَدِي بِتَلْقِيْنِ الْغَيْرِ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا كَمَا فِي الزَّاهِدِي وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ لَوْ لَحْنُ الْاِمَامِ فِي الْاِعْرَابِ فَفَتْحٌ لَّسَاءً وَ لَا يَنْبَغِي لَهُ اَنْ يَلْبِسِي الْقَوْمَ اِلَى الْفَتْحِ فَيَرْكَعُ اَنْ قَرَأَ الْمَجْزَى وَ لَا اَنْتَقِلَ اِلَى آيَةٍ اُخْرَى وَ فِي كَرَاهَةِ الْفَتْحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ رَوَيْتَانِ كَمَا فِي التَّمْرِ نَاشِي [وَ الْقِرَاءَةُ مِنْ مَصْصَفٍ] قَلِيلاً اَوْ كَثِيراً وَ هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ مَقْدَارُ الْمَجْزَى وَقِيلَ مَقْدَارُ الْفَاتِحَةِ كَمَا فِي الْكِرْمَانِي وَفَالَا اَنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَ الْاِطْلَاقُ مُشِيرٌ اِلَى اَنْ السَّخَافُ وَ غَيْرُهُ سَرَاءٌ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَنْ لَمْ يَحْفَظْ فَلَوْ خَفِضَ فَسَدَتْ عَنْدهُمْ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي الزَّاهِدِي وَ اِلَى اَنَّهُ اَوْ نَظَرَ اِلَى الْمَصْصَفِ وَ فَهَمَهُ لَا تَفْسُدُ وَ لَا خِلَافُ فِيهِ وَ كَذَا لَوْ نَظَرَ اِلَى غَيْرِهِ وَ فَهَمَ فَانَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَ اِلَى اَنَّهُ لَا يَفْصَلُ الْحُكْمَ بَيْنَ الْاِمَامِ وَ غَيْرِهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ [وَ السُّجُودَ] اَيَ وَضَعَ الرَّجُلَ وَ الْقَدَمَيْنِ [عَلَى النَّجَسِ] لِاَنَّهُ مَأْمُورٌ بِدَوَامِ التَّطَهُّرِ فِي جَمِيعِ الْاَرْكَانِ وَ هَذَا عَنْدهُمَا وَ اَمَّا عَنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ فَتَفْسُدُ السُّجُودَةُ لَا الصَّلَوةُ لِجَوَازِ اَنْ يَسْجُدَ بَعْدَهُ عَلَى الطَّاهِرِ كَمَا فِي التَّنْوِيلِ لَكِنْ فِي الْمَحِيطِ لَوْ سَجَدَ عَلَى الدَّمِ لَا يَعِيدُ عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ خِلَافًا لِهَمَا فَلَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ اَوْ رَكْبَتَيْهِ لَا يَعِيدُ اِتِّفَاقًا لَكِنْ فِي النَّظْمِ لَوْ وَضَعَ رَكْبَتَيْهِ لَا يَجُوزُ فِي ظَاهِرِ الْاَصُولِ [وَ الدُّعَاءَ] فِي كُلِّ رُكْنٍ [بِمَا يَسْأَلُ] اَيَ لَا يَسْتَحِيلُ سَوَالُهُ [عَنْ النَّاسِ] مِمَّا لَمْ يَبْتَغِ فِي الْقُرْآنِ اَوْ اَلْمَأْثُورِ كَمَا فِي الظَّاهِرِيَّةِ فَلَوْ قَالَ اَللّهُمَّ اغْفِرْ لِبَنِي اَوَّلَآخِي لَمْ تَفْسُدْ وَلَوْ قَالَ لَأَمِي تَفْسُدُ لِاَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَ كَذَا لَوْ قَالَ اَللّهُمَّ ارْزُقْنِي بِقَلْبِي وَ فُومَهَا وَ عَدَسَهَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مِنْ بَقْلِهَا وَ فُومَهَا لَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ اعْطِنِي دِرْهَمًا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مَا لَا كَثِيرًا لَمْ تَفْسُدْ لِاَنَّهُ لَمْ يَجْرُ فِي عَادَاتِهِمْ كَمَا فِي التَّمْرِ نَاشِي وَ الْكَلَامُ مُشِيرٌ اِلَى اَنْ الدُّعَاءَ بِمَا لَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ مُشْرُوعٌ فِي كُلِّ رُكْنٍ وَ فِي الْجَلَابِي جَازَ الدُّعَاءُ فِي مَوْضِعِ السَّبِيحِ وَ الثَّنَاءِ كَمَا فِي الرُّكُوعِ وَ الْقُعُودِ لَكِنْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَحِيطِ اَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ الدُّعَاءُ فِي وَسْطِهَا بَلْ فِي آخِرِهَا وَ اَمَّا اُخْرَى وَ حَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِيَكُونَ الْقَوْلُ عَنْدَ الْقَوْلِ وَ الْفِعْلُ عَنْدَ الْفِعْلِ لِاَنْ تَقْدَمَ السُّجُودُ عَلَيْهِ ذَاتِي بِالنَّظَرِ اِلَى مَا فِي الْمَحِيطِ [وَ الْاَكْلَ] اَنْ يَوْصَلَ اِلَى جُوفِهِ مَا يَتَأْتِي فِيهِ الْمَضْغُ مَضْغُهُ اَوْ لَا [وَ الشَّرْبَ] اَنْ يَوْصَلَ اِلَيْهِ مَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْاِيضَاحِ وَ فِيهِ اشْعَارُ بَانَ عَمْدَةٍ وَ سَهْوَةٍ سَوَاءً وَ كَذَا قَلِيلُهُ وَ كَثِيرُهُ اِلَا اِذَا ابْتَلَعَ مَا يَبِينُ اسْنَانَهُ فَانْ قَلِيلُهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ كَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَالْقَلِيلُ مَا دُونَ الْحَمَصَةِ وَقِيلَ مَا دُونَ مَلَاءِ الْفَمِ وَ فِي الْكِتَابِ اَنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ بِلَا فَصْلٍ كَمَا فِي قَاضِيخَانَ وَلَوْ ابْتَلَعَ دُمًا بَيْنَ اسْنَانِهِ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَكُنْ مَلَاءَ الْفَمِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَ كَذَا اِنْ ابْتَلَعَ مَا بَقِيَ فِي فَمِهِ بَعْدَ الشَّرْعِ فَلَوْ ابْتَلَعَ عَيْنًا مِنَ السُّكْرِ قَبْلَ الشَّرْعِ ثُمَّ ابْتَلَعَ حَلَاوَتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ [وَ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ] فِي تَفْسِيرِهِ خِلَافٌ اِشَارٌ اِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهُ [اَيَ مَا يَحْتَاجُ] فِي الْوَاقِعِ

[إلى اليدين] و ان محل بيد واحدة فلرشد الازار او تعم تفسد صلوته و لو حل او نقض باليدين لم تفسد الا اذا تكرر وقيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلرحرك رجله تفسد بخلاف ما لرحرك رجلا لا على الدوام وقيل ان حرك رجله قليلا لا تفسد كذا في الذخيرة وغيرها و انما ابتداء بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح على ما قيل في الخزانة وهو مختار الفضلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالشيء واليك والمص مع خروج اللسان والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فاشار الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل للكل واقرب الى قول ابي حنيفة رح فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المجتلي به فقال [او] ما [يستكثره المصلي] من الفعل ثم ذكر ما رواه البخاري عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المصمرات فقال [اريظن] وقيل يتحقق كما في الزاهدي و ذكر في التتمة يقضي [الناظر] بلا فكر [ان عامله غير مص] فان شك انه غير مص فليل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة تفسد كما في الزاهدي وقيل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلوحك في ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرجة بخلاف ما اذا حرك مرارا متوالبات كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة و الا فلا تفسد لانه حك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستند به القبلة استحسانا وقيل لانه حالة الغزو والسج وغيرهما من سفر يكرن عبادة كما في المحيط [وكراهة] في الصلوة كراهة تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدى ونحوها فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه [كل هيئة] يكون [فيها ترك الخشوع] اي التواضع كالتغميض والتثاؤب والتبتيك والسدل وقلب الحصى والتغطي والتمطي والعبث والالتفات وتغطية الفم والفرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن الخشوع استعمال الادب كما في الكشف وذكر في الجلابي ان الخشوع المأمور به يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب والتسكين، الجوارح والمحافظة على الاركان فلعل ما ذكره المص تفصيل المجمال فالاولى ذكر الغاء مكان الواو واعلم ان الالفات المكررة ان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرمانى وفي قاضيخان انه لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلب التثاؤب فح يضع يده على فمه وفي الزاهدي يضع يده اليمنى في القباسم والبسرى في غيرة والفرقة غمز الاصابع او مدّها حتى تصوت ويكره خارج الصلوة عند الاكثريين والاختصار وضع اليد على الخاصرة والاكاء على اعصاب

و يدخل فيه الاقعاء اي القعود على عقبيه ارجع الركبة الى الصدر او هو مع اعتماد اليد على الارض
وفي اسناد الفعل الى كل و ما غطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في
الجلابي انها تكره بسبب هذه الافعال [و] كره [قلب الخصي] اي تسوية الحجارة الصغار [ليسجد]
اي ليتمكن السجود لا لغيره فانه مكروه مطلقا [الامرة] او مرتين كما في المحيط [ومسح جبهته من التراب]
والخشيش لا من العرق والاطلاق مشعر بكراهة المسح مع ايداء التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان
لم يوده فتركه خير [فيها] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس
به مطلقا والصحيح ظاهر الرأية كما في التحفة وغيرها وبما ذكرنا ظهر فائدة الظرف والاكتفاء
مشير الى انه لو ظهر من انفه ماء فمسحه لم يكره وفي المنية ان المسح اولى من ان يقطر [والسجود
على كور عمامته] بالكسر اي دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان وجد حجم
الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما في الحصر و الى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث
(الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة) كما في المنية [واقتراش ذراعيه] اي القاؤهما
على الارض والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع [وعص شعرة] اي لف ذرائبه حول رأسه او
جمعه على وسط رأسه وشده بالصمغ او غيره او على القفاء مع الشد بخيط او غيره والعص في الاصل
الشد كما في المحيط [وسدل الثوب] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه
و ارسال اطرافه من جوانبه فللاحتراز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة
وعن ابي جعفر لو لم يشد لساء كما في الزاهدي وذكرني لعتابي لو لم يشد لكره لانه صنيع اهل الكتاب
وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في كم الفرجي المختار انه لا يكره وفي المنية كان نجم الاثمة السلمي
يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المشائخ يمسكونه وهو الاحوط [وكفه] اي
ضم الثوب ورفع من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمانى وقيل لا بأس به لصونه
عن التتريب كما في الزاهدي [وتخصيص الامام] اي انفراده [بمكان] اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل
من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الثانية واما
بان يكون في صفة وهم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر واما بان يقوموا في المسجد والامام في
طاق يتخذ في المحراب في الكرمانى انهم يتخذون طاقات في المحاريب وانما يكره التخصيص لانه
تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم او اشتباه خال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره
في جميع الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول اوجه كما في النهاية والكلام
مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط
[لا] يكره [ان قام] الامام [في المسجد] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [وسجد في
الطاق] اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرمانى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود

وبالطابق المحراب كما ذكره المص لكن في المحيط مشير الى ما في الكرمانى حيث قال (ان كان المحراب مشبكاً وقام الامام فى الطاق لم يكره) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال (لو قال اقتديت بالامام القائم فى المحراب الذى هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز) وكذا فى باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال (ان قام الامام فى الكعبة وحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً) لانه كقيامه فى المحراب فى غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم تتعدد الصلوة فى الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب ابا حنيفة رجح فى ذلك الامر الصواب فقعد تحت هذا المعاب كما فى الكرمانى والضرورة مستتاة فلوضاق المسجد على القوم لم يكره قيامه فى الطاق كما فى الكفاية [والقيام] اي قيام الموثم الواحد او الزايد عليه [خلف صف رجل فيه فرجة] فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما فى التحفة لكن فى الخزانة انه يكره فلوجر احداً من الصف لكان اولى كما فى المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلاً او دخل فى الصف قلت القيام وحده اولى فى زماننا لغلبة الجهل فان جره يفسد صلوته وفى توصيف الصف اشعار بانه لو وجد فى الصف الاول فرجة دون الثانى يخرق الثانى لانه لا حرمة لهم لتقصيرهم حيث لم يسد الا للكل فى المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بين المصلين فى الصف كما قال ابن الاثير [وصورة] اي كره وحرم جعل شكل [حيوان] فلا يكره صورة اليماد كالشجر وفيه اشعار بانه لم يكره صورة الراس وفيه خلاف كما فى اتخاذها كذا فى المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما فى المغرب فالأخصر ان يقال وتمثال [فى ثوبه] اي المصلي فلو كانت فى يده او خاتمة فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط واستعمله وان كره اتخاذها كما فى الخلاصة [ر] فى [مسجد] سواء كان ثوباً او غيره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجداً كان او غيره فيكون مبيهاً على المضارع لعدم الاختصاص به كان بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما يقع فيه السجود بشرط ان يكون بينما على هيئة مخصوصة [و] فى جدار او ثوب [فى جهة] من الجهات الست [غير خلف و تحت] اي تحت قدمه فيكره امامه وفوق راسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه وتحت كذا فى النهاية لكن فى الكافي وغيره ان اشدها كرامة ان يكون امام المصلي ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفى النهاية ثم تحته ويكره اتخاذ الصور فى البيوت كما يكره الدخول فيها والزينة والجلوس لان فى ذلك تزييناً للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا يقبل شهادة بائعه وناسبه ولا اجر للمصور والاطلاق مشير بانه يكره ذلك فى اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا بكرة صورة التنزيير والشيطان القبيح كما فى التمر دأشى وانما خص الصورة لانه لا يكره فى جهة القبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الشايعين وقع بصره عليه كما فى جنائز المضمرات و [لا] يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها [ان صغرت] الصورة فى المواضع المذكورة [جدا] بحيث لا يبدو

لِلنَظَرِ لَا تَبْصُرُ بَلِيعٌ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَلَا يَنْدُرُ لَهُ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ لَكِنْ فِي الشَّرَازَةِ انْكَانَتْ
الصُّورَةُ مَقْدَارَ طَيْرٍ يَكْرَهُ وَانْكَانَتْ اصْغَرُ فَلَا وَقَوْلُهُ جَدًّا بِالْكَسْرِ مَصْدَرٌ أَيْ صَغِيرٌ أَيْلِيغًا [أَوْ] إِنْ
[مَتَّى رَأْسُهَا] لَيْسَتْ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ إِلَّا أَمَّا بِالْقَطْعِ أَوْ بِطَلَاءِ شَيْءٍ عَلَيْهِ أَوْ بِخِيَاطَةِ خِيْطَةٍ عَلَيْهِ فَلَمْ يَخِطْ
مَا بَيْنَ الرَّاسِ وَالْجَسَدِ لَمْ يَرْتَفِعِ الْكَرَاهَةُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي الْخُلَاصَةِ إِنْ مَحَوَ الرَّجُلُ كَالرَّاسِ [وَ] يَكْرَهُ
الْصَّلَاةَ [فِي ثِيَابِ الْبَذَلَةِ] بِالْكَسْرِ مَا يَلْبَسُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَى الْكِبَرَاءِ مِنَ الثِّيَابِ
فَالْإِضَافَةُ مِثْلُ كُلِّ الدِّرَاهِمِ [وَ حَسْرَ رَأْسِهِ] أَيْ كَشَفَهُ وَهُوَ يَجِدُ مَا يَسْتُرُهُ بِهِ [الْإِتْدَالُ] وَخُضُوعًا
فَإِنَّهُ لَا يَأْسُ بِهِ بَلْ هُوَ حَسَنٌ وَ يَكْرَهُ تَكَاسُلًا وَ تَنَعُّمًا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَذَكَرَ فِي الشَّرَازَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ مُطْلَقًا
[وَ عَدُّ مَا يَقْرَأُ] مِنَ الْإِي وَالتَّسْبِيحِ بِالْأَصَابِعِ وَهَذَا عِنْدَهُ خِلَافُ الْهَمَّا وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَكْتُوبَةِ
وَقِيلَ فِي النُّطُوعِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ فِيهِمَا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَأَمَّا الْعَدُّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ
وَهِيَ صَلَاةُ مُبَارَكَةٍ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ فَلَمْ يَكْرَهُ ضَرُورَةً وَ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي عَدِّهِمَا خَارِجَ الصَّلَاةِ
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَكْرَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي النِّهَائَةِ وَقِيلَ بَدْعَةٌ كَمَا فِي الْكَافِيِّ وَقِيلَ الْعَادُّ كَمَا لَانَ عَلَى رِجْلِهِ كَمَا فِي
الزَّاهِدِيِّ وَ الْاِكْتِفَاءُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهَا إِذَا أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَمْ يَجِبْ إِعَادَتُهَا لَكِنْ فِي التَّمَرُّشِ لَوْ صَلَّى
وَفِي ثَوْبِهِ صُورَةٌ وَجِبَ الْإِعَادَةُ وَقَالَ أَبُو الْيَسْرِ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ انْتَهَى
وَفِيهِ اشْتِعَارُ بَابِ كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ لَا تَرْجُبُ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ وَكَذَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ غَيْرِ أَبِي الْيَسْرِ
بَلْ الْأَوَّلَى إِنْ يَعَادُ عِنْدَهُمْ فِي الْمَضْمَرَاتِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا نَقْصَانٌ أَوْ كَرَاهَةٌ فَالْأَوَّلَى الْإِعَادَةُ وَ مِثْلُهُ فِي الْمَحِيطِ
وَالْمَنِيَّةِ وَ نَوَادِرُ الْفَتَاوَى وَ التَّرْغِيبُ وَ يُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْكَشْفِ أَنَّهُ إِذَا اتَى بِالْمَامُورِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ
أَوْ الْحَرَمَةِ يُخْرَجُ عَنِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَ كَذَا مَا فِي الْمَنِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ الْوَبْرِيُّ إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ
وَ سُجُودُهُ يَوْمًا بِالْإِعَادَةِ فِي الرَّقْتِ لَا بَعْدَهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ التَّرْجَمَانِيُّ إِنْ الْإِعَادَةُ أَوَّلَى فِي السَّالِينَ
وَرَأَيْتَ يَنْطَبِعُ بَعْضُ الثَّقَاةِ إِنْ الْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَتْ فِي رُكْنٍ فَالْإِعَادَةُ مُسْتَحَبَّةٌ وَ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَاجِبَةٌ
وَهَذَا أَحْسَنُ جَدًّا فَإِنْ لِكَلِمَةٍ مَعَ دَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ كَمَا لَا يَنْفِي [وَغَلَقَ بَابَ الْمَسْجِدِ] أَيْ أَغْلَقَهُ لِأَنَّهُ شَبَّهَ
الْمَنْعَ عَنِ الصَّلَاةِ وَهُوَ حَرَامٌ وَإِذَا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَكْرَهُونَ شَدَّ الْعَقْدِ عَلَى الْمُصَاحِفِ وَ عَلَى صُنَادِيقِهَا
وَ خُرَاطِطِهَا احْتِرَازًا عَنْ صُورَةِ الْمَنْعِ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَقَالَ مُشَافِئُنَا هَذَا عَلَى وَفْقِ زَمَانِهِمُ الْغَالِبُ عَلَى
أَهْلِ الصَّلَاحِ وَ أَمَّا فِي زَمَانِنَا الْفَاسِدِ أَهْلُهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ بَلْ يَجِبُ صِيَانَةُ مَا فِيهِ وَ السَّكْمُ يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ كَذَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَ التَّنْذِيرُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فَإِنَّهُ صَارَ الْمَرْءُ مَتَوَايَا بِاجْمَاعِهِمْ
وَقِيلَ هَذَا إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ كَالْعَصْرِ وَ الْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ وَ أَمَّا إِذَا تَبَاعَدَ كَمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ وَ الطَّلُوعِ فَيُغْلَقُ
كَمَا فِي النِّهَائَةِ وَ الْغَلَقُ بِالسَّكُونِ اسْمٌ مِنَ الْإِغْلَاقِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَ بَضْمَتَيْنِ مَعْنَى الْمَغْلَقِ وَ أَمَّا بِفَتْحَتَيْنِ
مَعْنَى مَا يُغْلَقُ بِهِ الْبَابُ وَ يَفْتَحُ بِالْفَتْحِ فَمِجَازٌ كَمَا فِي الْإِسَاسِ وَ الرُّطْبِيِّ وَ الْحَدِّثِ [كَالْمَبُولِ وَغَيْرِهِ] مِمَّا
خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ [فَوْقَهُ] أَيْ الْمَسْجِدِ وَ أَمَّا تَعَرُّضُ لَهُ وَ الْعُرْصَةُ وَ الْبِنَاءُ وَ الْغِنَاءُ فِي حُكْمِهِ إِلَّا تَرَى

انه يصح اقتداء من كان على ذلك على باب المسجد بمن فيه كما في المحيط وغيره لان دفع الترهيم عنه
البقي من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنازة والعيد ليس له حكم المسجد
وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها واختلف في مسجد الدار
والخان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمرتاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك ذكر
في الكرماني ان مصلي العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملك بانيه ودخل
فيه الدابة خشية الضياع والكلام مشعر بانه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه
مكره الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعدد فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لالم
اصاب رجله كما في الكرماني واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد مدينة ثم مسجد
بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي يثبت في الصغرى
ما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي [لا] يكره [فوق بيت فيه مسجد] اي لا باس بالوطي
والحدث فوق مسجد البيت اي مريض اعد للسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب
كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندرج لعل مسلم كما في الكرماني وغيره ولا يخفى ان الفرق
ههنا مثل ثم فلا يكره في العرصة والغناء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والال
الصحيح كما في التمرتاشي فيدخل فيه السجدة ويحضر المبيع ولا يكره الجماعة والبول فيه [ولا ترينيه]
بالبحس والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجوز رأسا برأس
كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن
من طيب ماله يلوث بئنه تعالى كما في الكرماني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة
مسجد بيت المقدس كعبيتا احمر تغزل الغرالات بصرته من مسافة اثنى عشر ميلا والى ان القليل
والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره
كما في التمرتاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلا عن العمارة والا فيضمنه
الصارف كما في النهاية [ولا صلوته] اي ان يصلي متوجها [الى ظهر من لا يصلي] ولو قاعدا او نائما
او متكئا لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احدهما لما روي من النهي و تاريخه ان يرفع
صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجه من بينهما ثالث ظهره اليه
ويخرج ما اذا كان مواجهها لانه صار كالمعظم له الظل في التمرتاشي [ولا قتل الحية] جنية بيضاء تمشي
مستوية او غير جنية سوداء تمشي ملتوية لقوله عليه السلام (اقتلوا الاسودين) اي العقرب والحية
ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل
لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا
قيل (خلي طريق المسلمين) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يجتأ في قتلها فانهم يؤذون كثيرا

وَأَنَّ لِي إِخَا كَبُرَ سَنَا مَنِي قَتْلَ حَيَّةٍ كَبِيرَةٍ بِسَيْفٍ فَضَرَبَهُ الْجَنُّ حَتَّى جَعَلُوهُ بِحَيْثُ لَا يَتَحَرَّكُ رَجُلَاهُ قَرِيبًا
 مِنْ شَهْرٍ ثُمَّ عَالَجَاهُ بِأَرْصَاءِ الْجَنِّ فَتَرَكُوهُ وَزَالَ مَا بِهِ كَدًّا فِي النِّهَائَةِ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ التَّوَارِيكَ أَنَّهُمْ
 أَضْعَفُ مِنَ الْإِنْسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا عَلَى اتِّلَافِ أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا عَلَى سَلْبِ أَمْوَالِهِمْ وَأَفْسَادِ طَعَامِهِمْ
 وَشَرَابِهِمْ وَالْإِطْلَاقُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ غَيْرُ مَقْسُودٍ وَأَنَّ احْتِجَاجَ الْإِلَهِيَّاتِ كَمَا قَالَ الْأَمَامُ
 الْمَرْخِيسِيُّ وَغَيْرُهُ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَقْسُودٌ إِذَا احْتِجَاجُ الْإِلَهِيَّاتِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهَذَا
 إِذَا خَشِيَ أَنْ تُؤْذِيَهُ وَالْأَفْكَرَةُ قَتْلُهَا كَمَا فِي لَتْمَرِ تَاشِي [وَ] لَا قَتْلَ [الْعَقْرَبِ فِيهَا] أَيِ فِي الصَّلَاةِ
 ظَرْفُ قَتْلٍ وَاخْتَلَفَ فِي الْفُسَادِ كَمَا مَرَّ وَأَشَارَ بِذِكْرِهِمَا إِلَى أَنَّ قَتْلَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَوْذِيَّاتِ مَبَاحٌ وَإِلَى
 أَنَّ لَا يَثَابُ بِقَتْلِهِمَا وَالْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا بِإِلَّا إِذْءَاقُهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ [وَيَأْتِي] الْكَلْفُ [بِالْمُرُورِ]
 فَأَنَّهُ حَرَامٌ [إِمَامُ الْمُصَلِّي] أَيِ مُصَلٍّ فِي مَوْضِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ حَتَّى لَوْ قَامَ مُصَلِّيًا وَقَدَامَهُ مِنْ
 الصَّفِّ مَوْضِعٌ خَالَ لَمْ يَأْتِ الدَّخْلُ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْقَنِيَّةِ [فِي] أَيِ
 مَوْضِعٍ مِنْ [مَسْجِدٍ] ظَرْفُ الْمُصَلِّي وَالْمُرُورُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الدَّارُ وَالْبَيْتُ [صَغِيرٌ] هُوَ أَقْلُ
 مِنْ سِتِينَ ذِرَاعًا وَقِيلَ مِنْ أَرْبَعِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِرِ [وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ] أَيِ غَيْرِ الْمَسْجِدِ
 الصَّغِيرِ مِنَ الْكَبِيرِ أَوِ الصَّحْرَاءِ أَوِ الدَّكَانِ [فَنَقِيمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِصَرَةٍ] أَيِ فَيَأْتِيهِ بِالْمُرُورِ إِمَامُ الْمُصَلِّي
 فِي مَوْضِعٍ أَوْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ رُؤْيَا الْمُصَلِّي [نَظَرًا فِي مَسْجِدِهِ] بِالْفَتْحِ أَنْ صَلَّيَ
 فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَوِ الصَّحْرَاءِ بِقَرْنَةِ الْآتِي وَهَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَالصَّحِيحِ
 كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَقِيلَ الْمَسْجِدُ الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرِ كَمَا فِي الْكَافِي وَقِيلَ فِي الصَّحْرَاءِ أَنَّهُ يَأْتِيهِ فِي مَقْدَارِ صَفَيْنِ
 أَوْ ثَلَاثَةِ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعِينَ كَمَا فِي النِّهَائَةِ وَقِيلَ خَمْسِينَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَقِيلَ
 فِي مَوْضِعٍ سَجُودَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّتِمَّةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُشَائِخِ كَمَا فِي
 الْكُرْمَانِيِّ [وَ] أَيْمًا [حَاضِي الْأَعْضَاءِ] أَيِ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْمَارِ [الْأَعْضَاءِ] أَيِ أَعْضَاءِ الْمُصَلِّي
 كُلِّهَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهَا كَمَا قَالَ آخَرُونَ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانِهِ لَوْ حَازَتْ أَقْلَهَا أَوْ نَصْفَهَا
 لَمْ يَكْرَهُ وَفِي الزَّادِ أَنَّهُ يَكْرَهُ إِذَا حَاضَى نَصْفَهُ الْأَسْفَلَ النِّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْمُصَلِّي كَمَا إِذَا كَانَ الْمَارُ عَلَى
 فَرْسٍ [أَنْ صَلَّى عَلَى دُكَّانٍ] أَيِ عَلَى مَوْضِعٍ مَرْتَفِعٍ أَقْلَ مِنْ قَامَةِ رَجُلٍ كَالسَّطْحِ وَالسَّرِيرِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنْ
 لَمْ يَحَازْ بَانُكَانَ عَلَى دُكَّانٍ كَالْقَامَةِ لَمْ يَأْتِ الدَّكَانَ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ فِي الْأَصْلِ فَارْسِي مُعَرَّبٌ كَمَا فِي
 الصَّحَاحِ أَوْ عَرَبِيٌّ مِنْ دَكَنْتِ الْمَتَاعَ إِذَا نَضَلْتَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ كَمَا فِي الْمَقَاسِّ [إِنْ لَمْ يَكُنْ] فِي
 الصُّورِ الثَّلَاثِ شَرْطُ جُزْأَيْهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ يَأْتِيهِ [سِتْرَةٌ] بِالضَّمِّ هُوَ فِي الْأَصْلِ مَا اسْتَتَرَهُ كَأَنَّمَا كَانَ ثُمَّ غَلِبَتْ
 عَلَى مَا يَنْصَبُ قَدَامَ الْمُصَلِّي إِلَيْهِ أَشَارَ قَوْلُهُ [أَيِ خَشَبٍ] مَثَلًا فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا انْتَصَبَ كَأَنَّهُ قَائِمًا أَوْ
 قَاعًا أَوْ دُكَّانَ مَثَلُ قَامَةٍ أَوْ اسْطِرَّانَةٍ وَقَالُوا أَنَّ حِيلَةَ الرَّكْبِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَمُرُّ رَاءَ الدَّابَّةِ فَلَوْ مَرَّ رَجُلَانِ
 مَتَحَازِيَانِ فَلَا تَمَّ لِمَنْ يَلِي الْمُصَلِّي كَمَا فِي النِّهَائَةِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانِ الْبُشْرِ وَالْحَوْضِ وَالنَّهْرِ الصَّغِيرِينَ

لم يكن سترة هو الاصح كما في التمر تاشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما في المنية [بمقدار ذراع]
 طولا وفي الاعتداد بالافل اختلاف المشائخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط [وغلظ اصبع] متوسط لان
 ما دونه لا يبدؤ للناظر من بعيد كما في المبسوط (ن) [يغرز] معلوم انه مجهول صفة اي ادخل في الارض
 واثبت والمجهول اولي لان نصبها يجوز من غيره كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعذر الغرز لم يوضع
 الا ان عامة المشائخ قالوا بالوضع لتقريب العمل من السنة كما في الكرمانني والى انه لا يخط كاري عن
 محمد رح وعنه ان يخط وعن ابي يوسف رح يوضع طولا وقيل عرضا وعنه يطرح السوط بين يديه
 كما في التمر تاشي [حذاء احد خارجيه] اي اليسر او الايمن وهو افضل [بقربه] اي المصلي والذاكره
 ان يصلي في ضمن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد [ويكفي سترة الامام] للموتوم وان كان
 مسبوqa [وجاز تركها] فالسترة مستحبة كما في المحيط [عند عدم] ظن [المرز] كما ترك محمد رح
 غير مرة في طريق مكة [و] عدم [الطريق ويدرء] اي يدفع المار [بالتسييح] كما قيل [او
 بالاشارة] بالراس او العين او اليد كما قال آخرون لررد النص وقيل لو تركهما كان اولي كما في المحيط
 وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكروه والى انه لا يدرء باخذ الثوب ولا بالضرب الوجع
 كما قيل به كذا في التمر تاشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة [ان عدم السترة] اي
 في الصور الثلث وقيل ان عدمت خط طولا وقيل عرضا وقيل مدورا كالمتراب كما في التمر تاشي [او]
 ان [مريئنه] اي المصلي [وبينها] اي السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه
 لكن قال بعضهم انما ياثم بالمرز بينهما اذا كان بين المصلي والمار اقل من مقدار الصفيين والافلا
 يكره كما في المحيط *

[فصل * الرتر] بكسر الراء وفتحها و سكون التاء وكسرها والاول من كل منهما
 هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها [ثلث ركعات] بفتحتيين جمع ركعة بالسكون وحكي
 الحسن ان الثلث مجمع عليه وكأنه اراد اجماعا ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والا لم يكن
 للاجتهاد فيه معام وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة [وجب] عنده مستأنفة او خبر آخر وعنه انه
 فرض اي عملا لا علما وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهرها اخذ صاحبان وقال انه أكد
 السمن الا انهم قالوا بعدم جوازه على الدابة ووجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم
 وغيره وعنهما ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر
 واجبة الا انهم تركوها بالشبر [بسلام واحد] متعلق بوجوب او خبر آخر [وقبل ركوع] الركعة
 [الثالثة] اي ثلثة الثلث اشار به الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل
 اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكررا والى ان تارك
 القراءة او القانت لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

و فيه رد على الشافعي رح حيث يقنت بعد الركوع ابدأ [يكبر رافعا يديه] فابتداء التكبير مقارن
 لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب و قد مر [ثم يقنت] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن
 الكفين الى القبلة و محاذاة الابهامين شحمة الاذنين و نشر الاصابع و خفض اليد و الوضع و اتيان
 الفاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن و القنوت الدعاء فلاضافة لليمان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدعاء
 (اللهم انا نستعينك و نستغفرك و نؤمن بك و نتوكل عليك و نثني عليك الخير نشكرك و لا نكفرك
 نخلع و نترك من يفجرك اللهم اياك نعبد و لك نصلي و نسجد و اليك نسعى و نحفل و نرجو
 رحمتك و نخشى عذابك ان عذابك بالكفار محقق) فالخير مصدر و لا نكفرك اي لا نكفر نعمتك
 و نخلع اي نطرح و يتوجه الفعلان الى الموصول و يفجرك اي يخالفك و نحفل بالكسر اي نعمل لك
 بطاعتك و ملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى و ذكر في المغرب ان واو نشكرك و ان اجري
 على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية اصلا لكنه مذكور في المصمرات و خزانه المفتيين و غيرهما
 و روايتها اثنتا عشرة الا انه جاز تركها سوى و نستغفر و لا نكفرك و نترك و اليك و نخشى كما في
 كنز العباد و غيره و ليس فيه دعاء موقت غيره و اتفقت الصحابة على قرأته و الاولى ان يزداد عليه
 (اللهم اهدنا فيمن هديت و عافنا فيمن عافيت و تولنا فيمن توليت و بارك لنا فيما اعطيت انك
 تقضي و لا يقضى عليك انه لا يذل من دلت و لا يعز من عاديت تباركت ربنا و تعاليت عما
 يقول الظالمون علوا كبيرا) و الكلام مشير الى انه يقنت الامام و المعتدي و الى انهما لا يجهران و قيل
 باستحسان الجهر من الامام في ديار العجم و لا يقنت المعتدي عند مع رح كذا في الكرمانى و تنمة
 الكلام في الواجبات [فيه] اي في الوتر [ابدأ] اي في جميع السنة و لا بد المدة و لذالم يثن ولم يجمع
 و الابد قيل مراد كما في المفردات [دون غيره] اي غير الوتر و انما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد
 على الشافعي رح فانه مستحب عنده في النصف الاخير من رمضان و في الفجر ابدأ [و يقرأ في
 كل ركعة] منه الفاتحة و سورة بلا تعيين و في الكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاعلى
 و الكافرون و الاخلاص [و يتبع] المعتدي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [القانت بعد
 ركوع الوتر] و كذا يتبع الساجد قبل السلام و الزائد في تكبيرات العيدين ما لم يخرج عن اقوال
 الصحابة كما في الكرمانى و في الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين
 بل يتم صلوته كما في القنية [لا] يتبع المعتدي الشافعي [القانت] بعد الركوع [في الفجر] بل
 الاولى ان لا يقتدي به كما في المتقط [بل يسكت] قائما على الصحيح كما في النهاية و قيل يقعد منتظرا
 لسجود الامام اذا الساكت شريك الداعي و قال الجوهري الاصح انه يقطعها على وجه الافساد وهو
 قول اكثر المشائخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى و هذا كله
 عندهما و اما عند ابي يوسف رح فيتابعه في القنوت في الفجر و على هذا الخلاف اذا كبر خامسا في

صلوة الجنائز والاصح ان يسكت ويسلم مع الامام كما في النهاية واصل المتن على ما في النظم (ان الاختلاف
 اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدي امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه) [وسن قبل] فرض
 [الفجر] ستة ركعة اقوى من غيرها حتى لم يجوز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كما في
 النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المنية ويقرأ
 الكافرون والاخلاص والانشراح والفيل لدفع ضرر العدو مجرب [و] سن [بعد] فرض [الظهر]
 و [المغرب] فالافضل ما للظهر ثم المغرب كما في الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله
 عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويحمل ان يشير الواد الى استوائيهما وهو الاصح كما في
 التمرتاشي وغيره [و] بعد [العشاء ركعتان] وذكر الكرخي انها بعدها اربع بتسليمة وجرت
 العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انحطاطها عنهما الا ان الحلواني قال انها
 بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الواد الى مساواتها اللتين قبلها كما قيل
 والاصح انها دونها كما في التمرتاشي [و] سن [قبل] فرض [الظهر] لا يبعد ان يشير الى انها دين
 العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرتاشي الاصح انها اقوى من غير الفجر والتأخير للاختصار ولذا
 قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجماعة
 كما في الزاهد [و] قبل [الجمعة] لا غير بلا خلاف [وبعدها] اي الجمعة [اربع بتسليمة]
 فلو صلي بتسليمتين لم يعتد من السنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها ست كما في المشاهير
 وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع
 او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المشايخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي
 الافضل ان يصلي مرة اوبعا ومرة ستا جمعا بينهما والكلام يستعمل ان يكون ترقيا من الاعلى الى
 الادنى فالتي قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مشيرا الى استوائيهما كما قيل وذكر بعضهم
 ان التي بعدها اقوى كما في التمرتاشي فيكون ترقيا من الادنى الى الاعلى [وحجب] واستحب
 [الاربع] اذ الاثنان [قبل العصر] لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم
 افضل منها لكنها افضل من كتابة العلم كما في الجواهر [و] الاربع لا غير قبل [العشاء] وفي التأخير
 اشعار بانها احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي [و] حجب الاربع [بعده] اي العشاء فيصلّي بعد
 الفرض اربعا وهو افضل كما في الكافي وفيل اربعا عند ركعتين عندهما كما في النهاية والاحسن ان يصلي
 ستا اربعا ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعا ثم ركعتين ثم اربعا
 وانما اخرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقيا من الادنى الى الاعلى والضابطة فيه ان التي بعد
 الفرض مطلقا اقوى من التي قبلها كما في التمرتاشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلوة
 الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوة احدها اربع بعد

الظهر والثانية ست بعد المغرب ويسمى بصلاة الارابيين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشئ عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمة او تسليمتين للتهجد وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الغجر والعصر فانه يسبح ويهمل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح يؤدي حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها ح كما في التمرتاشي [وكره] مع الجواز [مزيد النفل] اي ازدياده ويحتمل مصدر اللازم واسم المفعول بمعنى النفل المزيـد [على اربع] من الركعات [بتسليمة] واحدة [نهارا] ظرف مزيد وعن ابي حنيفة رح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [و] كره المزيـد [على ثمان] بتسليمة [ليلا] لان السنة به وردت فيصلي ركعتين اربعا وستا او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرتاشي وغيره وعن ابي حنيفة رح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسياتي تفصيل في قعدة النفل والثمان بحذف الياء فبجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) بفتح النون كما في الرضي لكن في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال المطرزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليمانبي [والاربع] بتسليمة [افضل في الملون] عنده وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالثمن افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والملوان بفتحيتين الليل والنهار تثنية الملون بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ولزم] وفرض [النفل] اي اتمام ركعتين منه وان نوى أكثر فاقب الاصل ركعتان زيد في الحضر وافرئ السفر [بالشروع] اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بانه لو شرع في سنة من الستين كالتراويح لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الاثمة وغيره كما في المنية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر والعشاء وذا بلا خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [الا] شروعا [بظن انه] اي الشروع واجب [عليه] كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن انه تراويح لكن لو اراد الاتمام ضم اليه رابعة وفي الزاهدي ان الاتمام اولى في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الانمام ثم افسد لزم القضاء [وقضي ركعتان] اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [لو نقض] ذلك النفل بأمرينانيه [في الشفع الاول او الثاني] اي في خلال الركعتين الاوليين او الثانيةيتين وذلك لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رح لزم قضاء مانوى من اربع او أكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالاتفاق والشفع ضم شئ الى مثله وقد يطلق على المركب منهما ولمناسبة المسائل الثمانية بالمئات قال

[وان لم يقعد في الوسط] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النقل [ار] ان [نوحا اربعا و اتم اثنين فلا] يلزم [شيء عليه] من وجوب القضاء في صورتين اما في الاولى فلان تعدد الاولى في النقل لا يكون فرضا عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النقل غير فاعد الا في الاخر لم تفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لوقام الى الثالثة بلا قعدة وقيد بالسجدة ناسيا لم تفسد على ما قال الشيشان ومحمد رح في المشهور والقياس ان تفسد كما قال زفر رح ورزي عن محمد رح كذا في الجلابي واما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية والاحسن ان يكتفي عنه بقوله ولزم النقل بالشروع وقضى ركعتين واعلم ان اداء النقل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان يتنفل نذرهما اولا ثم صلها كما في النية [ويتنفل راكبا] اي له ان يصلي النقل على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه اشعار بانه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافا لهما والمنذورة وسجدة التلاوة الا اذا صارتا واجبتين عليها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة رح انه ينزل لسنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموحا والمصلي شيخ ولم يوجد المعين وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها المرض وظين المكان بحيث يغيب وجهه فيه فالتكثرت الارض مبتلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان سيرها الراكب لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ لم تسر الا بتسييرة يؤخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام اشارة الى انه يطلي فردا واستحسن محمد رح الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلم كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [مؤميا] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقافه [خارج المصر] اي من خارجه وفيه اشارة الى انه يتنفل بمجرد المجاوزة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين او ثلثة والى انه يتمها خارجه فلم دخل فيه قبل الفراغ انما نازلا عند كثير من اصحابنا وقيل انما راکبا ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصص به والى انه لا يتنفل في العمران عنده ويكره عند محمد رح ويجوز عند ابي يوسف رح الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشيا في العمران عند ابي يوسف رح اينما توجه [الى غير القبلة] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفيمة ان الراكب اذا سار دابته نحو القبلة فاعرض عنها

لم يجز والكلام دال على جوازها اذا صار الدابة سواء قدر على ايقافها اولاً كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم يجز اذا قدر على ايقافها كما في النهاية [و] ينتقل [قاعداً] لكن يستحب ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آيات فيركع كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة وستة الفجر بلا عذر وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع وعن ابي حنيفة رح انه احتبى او تربع او يقعد كالتشهد واخذ ابو يوسف رح بالاول ومحمد رح بالتاني وزفر رح بالتالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل فائماً افضل ولهذا كان اجر المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعذر يساري صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلوة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النسفي جممع عبادات اصحاب الاعداء كلومي وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المآثم لافي حق احراز الغضيلة [مع قدرة قيامه] تركه اولى كتركه في الركب مع قدرة نزوله اذ اطلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه [ركرة] القعود [بقاء] بان افتتح النفل فائماً واتمها قاعداً بلا عذر لكنه (سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية) جائز عنده استحساناً ولا يجوز عندهما قياساً وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قولهم (البقاء اسهل من الابتداء) واعلم انه لو اعيب المتطوع قائماً فلا بأس بان يتركاً على عصا او حائط وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدي [وان افتتح راكباً ونزل بنى] اي اوصل ما بقي الى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في رواية الحسن عن الشيعين رح فيستقبل كما في الجلابي وروي عن ابي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد رح اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو الاصح [وبعكسه] بان افتتح على الارض وركب [فسد] لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الركب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة [وسن التراويح] على الصحيح للرجال والنساء جميعاً سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبندع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم (ان الله سن لكم قيامه) فيكون سنة الله ومريضه وصلي مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلوا بعده فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلا نكير من احد وهي جمع ترويجة ايصال الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة على ما قالوا او لان نفسها يوصل الراحة حيث ارتحل بها الوسواس الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها العشرين لاشتهارها بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [قبل الزن] تصلي فيكون جملة مستقلة مشيراً الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى احد
الامامين العشاء و الاخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محلاً ثانياً اعادوا العشاء و التراويح و اذا دخل
واحد في المسجد و الامام في التراويح يصلي العشاء اولاً ثم يتابعه و يترك سنة على الاصح كما في
الزاهدي [او بعده] اي الزن الى طلوع الفجر و الكلام مشير الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما
قال جماعة من ائمة بخارى و الى انه ليس مختص بين العشاء و الزن كما قال اكثرهم. وهو الصحيح
كما في الخلاصة لكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح و المختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من
التراويح على الصحيح كما في قاضينان و الأفضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اختار قوم التخفيف
و اخرها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة و غيرها و [على] رأس [كل تروية]
اي كل فرد من افراد التروية و يتخالف في الصدر منه ان يستحب الجلوس قبل التروية الاولى و تركه
بعد الاخيرة فالاولى يعد كل تروية [اي اربع ركعات] بتسليمتين و يجوز بسلام واحد على الصحيح
و قال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا عن تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشرة تسليمات
على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة اخذاً
بالقياس و عليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزائنة انه لو تعدد ذلك يكره على الصحيح [جلسة]
استحباً بفتح الجيم و الاولى الكسوف فان لكل ان يسمح او يهمل كما له ان يسكت كما في المحيط [بقدرها] اي
التروية فقال ثلث مرات (سبحان ذي الملك و الملكوت سبحان ذي العزة و العظمة و القدرة و الكبرياء
و الجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت مبروح قدوس رب الملائكة و الروح لا اله الا الله نستغفر الله
نعمالك الجنة و نعوذ بك من النار) كما في منهاج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه من
الصلوة انهما و حسن ذلك عند بعضهم و كرهت عند بعض و اهل الحرمين يطوفون اسبوعاً و يصلون
اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فرادى و يستوي فيه الامام و غيره كما في قاضينان
[و من الختم] في التراويح [مرة] فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستمائة و آيات
مئة آلاف كما في الكرمانى و لهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الايات و فيه اشعار بان الافضل
تعديل القراءة في كل ركعة و لا يطيل اولى الشفع الا عند محمد ر ح و هو المختار كما في قاضينان
و قيل يقرأ عشرين آية الى ثلثين فيختم مرتين و هو فضيلة و ثلث مرات و هو افضل و يستحب ان
يختم في الليل السابع و العشرين عند مشائخ بخارا لكثرة الاخبار انها ليلة القدر كما في المحيط و لهذا
جعل القرآن على خمس مائة و اربعين ركوعاً كما في قاضينان و لو ختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل
التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط و كونه سنة يدل على جواز تركه
بلا عذر و يحق فيها كما في المغرب كما قال بعضهم و قيل آيتين متوسطتين و قيل آية طويلة او ثلث قصار
و هذا احسن و بهذا افتى المتأخرون كما في الزاهدي و قيل سورة الاخلاص و قيل من سورة القبل الى

الآخر مرتين وهذا حسن كما في المضمرة والأفضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي الى تنغير القوم من الجماعة كما في الاختيار [ولا يترك] الختم [لكسل القوم] فترك لغير الكسل وهو التناقل عما لا ينبغي ان يتناقل عنه و لذا كان مذموماً كما في المفردات و إنما اسند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتناقل والقوم اعم من ان يكونوا لمام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل ترويسة امامان لكنه مكروه عند عامة المشائخ و ينبغي ان يكون لكل ترويسة امام كما في المحيط و في الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الشرائع و اكثرهم على انها سنة الكفاية و عن ابي يوسف رح ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط و اعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قاضينان [ولا يوتر] اي ولا يصلي الوتر [بجماعة خارج] شهر [رمضان] وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكروهة و الى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضينان و الى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة و ان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام او يصلي مع غيره و هو الصحيح لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية *

[فصل * عند الكسوف] اي عند كسوف الشمس فان للقمر الكسوف و قال الجوهري هو اجدود الكلام و قال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة و ان ما وقع في الحديث من كسوفهما و خسوفهما فللتغليب وقيل بالكاف في الابتداء و بالشاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالشاء لنقصه وقيل بالشاء لذهاب كل اللون و بالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة و فعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب و ما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتاخر سببه حيلولة القمر او الارض فمخالفة لظاهر الشرع و كون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن حجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاختيه عمرو و قد مات فيه بسمرقند مع انهما لو ماتا معاً لم يرث احدهما عن الآخر كما تقرر [يصلي] في الجامع او مصلى العيد او مسجد آخر و الاول افضل كما في النسخة [امام الجمعة] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نذر الجمعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر الرواية و عن ابي حنيفة رح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في المبسوط وذكر في المضمرة ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في الشارع [ركعتين] بالناس نفلاً اي سنة كما روي عن ابي حنيفة رح و قال بعض المشائخ انها واجبة و هو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يشترط فيها الاذان و الإقامة و يؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة و المحيط و الكافي و الهداية و شروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونسوه في الخلاصة و قاضيهان [مخفيا] قرائته عنده جاهرا عندهما و في التحفة عن محمد ر ج فيه روايتان و الاول الصحيح كما في المصنوعات [مطولا قرائته فيهما] اي الركعتين فيقرأ مثل البقرة و آل عمران كما في التحفة و الاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط [ثم يدعو] الامام جالسا او قائما مستقبل القبلة و الاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام معتمدا على عصا او قوس لكان حسنا كما في المحيط و ذكر في الجلابي عن ابي حنيفة ر ج انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فتطول او خفف فلا يزال يصلي [حتى ينجلي] اي تنكشف [الشمس] وان لم يحضر [الامام] صلوا في مساجد ثم ركعتين او اربعا و هو افضل كما في المبسوط [فرادى] منونا او غير ممنون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح و الفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر و اخص من الواحد كما في المفردات و في المحيط قال الامام السلواني جاز لامام حيثهم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام [كالخسوف] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة و الجلابي و قيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهد و لا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية و يستحب الصلوة وحدا في جميع الافزع كالريخ الشديدة و الظلمة و المطر الدائم و الخوف من البرد و الزلزلة و غير ذلك كما في التحفة [و الاستسقاء] لغة طلب السقي و اعطاء ما يشربه و الاسم السقيا بالضم و شرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم و لم يكن لهم اودية و انهار و آبار يشربون منها و يسقون مواشيهم و زروعهم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لهم لا يستسقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفيته اجمالا و قال [دعاء] اي استنزال للمطر عن الله تعالى [و استغفار مستقبلا] بان يخرج الامام مع الناس ادهم بامره استجابا الى الصبراء ثلثة ايام ولاء ما شين خاشعين في ثياب خلق بعد ما يقبلون الصدقة في كل يوم ثم يثنون الله و رسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقرأون (استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و اتوب اليه) ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر و يقول كما قال صلى الله عليه و سلم (اللهم اسق عبادك و بهائمك و انشر رحمتك) الى غير ذلك من الدعوات و هم يأمنون كما في التحفة و غيرها و انما اخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود [فان صلوا فرادى جاز و لا يقلب] بالتخفيف و التشديد [الرداء] ثوب لا ذيل له و لا كم كالفرطة فالتقلب ليس بسنة و هو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على الايسر و بالعكس و هذا في المذود و اما في المربع فجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال و هذا كله عنده و اما عندهما فيخرج الامام و يصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان و اقامة جاهرا بالقراءة و الافضل سورة الاعلى و الغاشية ثم يستقبل الناس

فعمدا خاطبا على الارض خطبة او خطبتين قائما متكيا على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوم و بعد الخطبة يد وقائما وهم يعود مستقيمين كما في التحفة [ولا يحضر ذمي] اي لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين (في دعاء الكافرين الا في ضلال) واما لم يذكر النوافل بطريق التصر إشارة الى كثرتها منها صلوة القتل اذا ابتلي مسلم به يستحب ان يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر اعماله ومنها الصلوة اذا نزل منزلا فيستحب ان لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا اراد سفرا او رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمعصية وقعت عنه عن علي بن ابي بكر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنبا فيترضا ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له) كما في الجلابي *

[فصل * من شرع] في موضع يصلي بالجماعة [في] صلوة [فرض] من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه إشارة الى انه لو افتتح في منزله ثم سمع الإقامة في المسجد لا يقطع والى ان الشارع في المندرة وقضاء الفرائض لا يقطع وكذا الشارع في النفل على المختار سجد او لا كما في الخلاصة وذكر في المحيط انها لا تقطع بالاجماع الا اذا اتم شغعا فلا يزاد عليه لانه كابتداء النفل بعد الإقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل انها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الافضل ان يقطعها ما لم يسجد فاذا سجد قطع على الشفع [فاقبمت] تلك الصلوة الفرض كما في التحفة وغيرها او الإقامة كما في المصنوعات وغيرها ويدل عليه قوله بعد (وان اقيمت) وليس في إقامة ضميرا لإقامة مقام الفاعل بدون الرصف اشكال لانها مفعول به اذ هي اسم للكلمات المعروفة على ان سميويه اجاز إقامة اسناد الفعل الى المصدر المدلول عليه بلا رصف ضمير المصدر المؤكد مقامه كما في اللباب [ان لم يسجد] الشارع [للركعة الاولى] من الثنائي او الثلاثي او الرباعي [او يسجد لها] لا للثانية سواء قام لها او ركع [وهو في غير الرباعي] من ثنائي او ثلاثي كلها خلاف القياس فانها منسوبة الى الرابع والثنيتين والثالث [قطع] بالسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا وقيل لو كان قائما يسلم تسليمته وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في صورتين وقال الميداني انه لو كان في قيام الاولى او ركوعها يمضي على صلوته وقيل يصلي اخرى ويخفف والاصح القطع كما في التمرقاشي وذلك لانه اذا لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الاولى فيقدر على احراز فضيلة الجماعة كما في المصنوعات [واقتدى] بالامام وقيل قطعه ان يكبر ناديا للاقتداء والكلام مشير الى انه لو قيد الثانية بالسجدة اتبها ولم يقتل متنفلا لما سيأتي من الإشارة [وكذا] اذا قطع فيما لم يسجد للاولى او سجد وهو [فيه] اي في الرباعي [بعد ضم] ما يتم شغعا من نحو ركعة [اخرى] الى ما ادنى وفيه دلالة على انه يقطع بعد ما تعد

قدر التشهد [وان صلى ثلثا] بان يقيد بالسجدة الثالثة [منه] اي من الرباعي [يتمه] اي الرباعي
 وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا نقيدها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم
 قائما ولم يقعد فسدت صلوته و الى انه لا ادراك للجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة
 ويصبرها ستا كما في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب نغلا لان الاتمام فرض كما في المنية
 [ثم يقتدي متنغلا] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى
 الله عليه وسلم [الا في العصر] فان النفل بعده مكروه وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه
 يتنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه
 لا يتنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويسلم معه وعنه الاحسن ان يضم رابعة بعد
 فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وهذا لا يخلو
 عن الاشعار بان كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر في المضمرات انه لو اقتدى فيه لساء
 وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [و] كره [خروج من لم يصل]
 وهو متوض [من مسجد اذن فيه] سواء اقيم فيه او لا وسواء كان مسجد حبه او لا وسواء صلى فيه
 اهله او لا وهذا ظاهر في مسجد حبه و اما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجده
 لم يخرج ولو لم يصل قيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل
 [لا] يكره الخروج ولو عند الاقامة [لمقيم جماعة اخرى] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق او يقل
 الجماعة بغيبته كما في الكرمانني [و] يكره الخروج [لمن صلى الظهر والعشاء] لان الاذان دعاء
 لمن لم يصل [الا عند الاقامة] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [وفي غيرهما]
 من الفجر والعصر والمغرب [يخرج] من صلاها [وان اقيمت] الاقامة اذ النفل بعد الاوليين
 كالتنفل بالثلاث مكروه [ويترك سنة الفجر] جوازا اذا اقيمت صلوته [ويقتدي من لم يدركه]
 اي من ظن عدم ادراك الفجر [بجمع ان اداها] اي السنة لان تركها اهون من تركه وعن الزرنجري
 لو خاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر
 ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في المنية وهذا لا يخلو عن رمز الى انه لا ادراك للجماعة
 لا يشتغل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على
 الخلاف الاتي ثم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الانمام كما في
 التمرتاشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى الفرض كما
 في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من
 الواجب بالنذر وقد نص محمد رح ان المنذور لا يؤدي ههنا على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية

[ومن أدرك ركعة] أي ظن أدراكها [منه] أي الفجر [صلاماً] خارج المسجد أو خلف أسطوانة وكبره خلف الصف بلا حائل و أشدها كرامة أن يصلي في الصف والكلام مشير إلى أنه إذا انتهى إلى الإمام وهو يريد للاخذ في الإمامة لا يترك السنة ومنهم من قال أن يترك ويقتدي لاخراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط وإلى أنه لو أدرك الإمام في الركوع ولم يدرك أنه الأول أو الثاني يترك السنة وكذا لو ظن أنه أدرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد رحمه الله وأما على قياس قول الشيخين فيجب أن يصلي السنة ثم يقتدي وإلى أنه أقل ما يكون به مدركاً لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من أدرك الإمام جالساً قبل أن يسلم فقد أدرك فضيلة الجماعة ولأنه حثت أجمعاً بأدراك القعدة من خلف أن يصلي بالجماعة كما في التمرناشي [ولا يقضيها] أي سنة الفجر [إلا] حال كونها [تبعاً لفرضه] أي لقضاء فرض الفجر أو المصلي عندهم قبل الزوال أو بعده على اختلاف المشائخ كما في التمرناشي وقيل يقضي بعده أجمعاً والكلام دال على أنها إذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا عندهما وأما عند محمد رحمه الله فيقضيها إلى الزوال استحساناً وقيل لا خلاف فيه فإن عنده لو لم يقض فلا شيء عليه وأما عندهما فلم يقضى لكان حسناً وقيل الخلاف في أنه لو قضى كان نفلاً عندهما سنة عنده كما في الكافي [ويترك سنة الظهر] ولو حكما فيدخل فيه سنة الجمعة فيقضي على الخلاف في سنة الظهر [في الحالين] أي حال أدراك الظهر وعنده إذا أداما [ويقتدي ثم يقضيها] أي بعد الفراغ من صلوة الإمام يقضي تلك السنة [قبل شفعه] أي ركعتي الظهر على المختار كما قال أبو يوسف رحمه الله وكما قال محمد رحمه الله ما في السقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الأول قول محمد رحمه الله والثاني قول الشيخين كما في التمرناشي والأظهر أن الأولى سنة وقيل نقل كما في المحيط وفي الكلام إشارة إلى أنه ينوي القضاء كما قيل والأولى أن ينوي السنة كما في السقايق وإلى أنه لا يقضي بعد الوقت وقيل يقضي تبعاً للفرض كما في الهداية [وغيرهما] أي غير هاتين السنتين [لا يقضي] في ظاهر الرواية [أصلاً] أي لا أصالة ولا تبعاً لا في الوقت ولا بعده وكان أبو جعفر يقول أنه يقضي سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي أن ما سوى الفجر من السنن إذا فاتت بدون الفرض لا تقضى عندنا وأما إذا فاتت مع الفرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من أصحابنا فعند أهل العراق يقضى وعند أهل الخراسان لا يقضى وفي التمرناشي قيل أن غيرهما لا يقضى وقيل يقضى ويأثم تارك السنن على الصحيح *

[فصل * فرض الترتيب] عند أئمة الثلاثة ولو جاهلاً به وعن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الأكثرون كما في التمرناشي [بين الفروض الخمسة] يدخل فيه الجمعة لأنها ينوب عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف رحمه الله ولهذا لم تذكر فيها أن عليه الفجر مثلاً

وفي الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيان [والتر] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل
 العشاء فسدت الوقت كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه
 سنة [فائنا] حال من الغرض والتر واما أثره على تاركه لانه ينبي عن القصد في اضاءة الصلوة وذا
 لا يلقى بحال مسلم [كلها] اي الصلوات الست فيقضي الفائتة الاولى الى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية
 [اد] فائنا [بعضها] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقيّة والاطلاق مشير الى انه يراعي
 الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي [الا] للمثبت
 المقيّد من المفرغ اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا [اذا ضاق] في ظن الشارع [الوقت] عن
 قضاء الغايّة واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين
 الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة
 الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المؤدّي الا ان يقطعه
 ويشرع فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكرماني والى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز
 الوقتية وقيل جاز والى انه لو ظن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلّى الفجر وفي الوقت سعة
 جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح والا لم يجز فجرة والى
 انه يراعي الترتيب وان لم يود الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية الا مع التخفيف
 في قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع في الوقتية
 عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يغسل وهو الاصح والاشبه بمذهبهم انه مؤدّي لا قاض .
 اذ الحكم على المبني عليه كما في التمرتاشي والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي
 لا كراهة فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد رح فلو شرع في عصر وهو ناس للظهر
 ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الاول وصلي الظهر ثم العصر لم يقطع على الثاني
 ثم صلي الظهر بعد المغرب كما في الذخيرة [او نسي] الفائتة بحيث لا يتذكر الا بعد آداء الوقتية فح
 لم يفرض الترتيب فصح قضاء الفائتة بلا اعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم
 صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيتُموني صليت العصر فقالوا لا فصلّى العصر
 ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الاتمام والفائتة الوقتية
 جميعا اتمها وان لم يسع الا الفائتة او الوقتية قطعها فشرع في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام
 والاطلاق مشير الى انه لو كان التخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الفائتة كما قال محمد رح
 وفي رواية عن ابي يوسف رح وقال فخر الاسلام عن مشائخه انها لم يجز والغتوى على الاول كما
 في المحيط [او فأت] من الفرائض [ست] بدخول السابعة وعن محمد رح خمس بدخول السادسة
 وعن بعضهم سبع والاول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي رح لا يفرض الترتيب

فصح الوقتية مع تذكرها والامام مشير الى ان القرائت الحديثة والقديمة سواء في اسقاط الترتيب
اما الاول فامر اجمع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومشائخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه
لوقات صلوة شهر ثم اقبل على الوقتية قبل قضائها فثابتت صلوة منها ثم صلى اخرى ذاكرا للقائنة
انما قلناه بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجرا له على التهاون وقيل يجوز والافتاء به في
زماننا اولى لان التهاون ذل في العبادات كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين نجرا ثم
ظهر ثم رتم يصح الكل والى انه اذا قلت القرائت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلوة
شهر الا صلوة يوم ثم ادى الوقتية ذاكرا ليا فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود
الترتيب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والقرائت الست اعم من ان يكون حقيقة
او حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة القرائت يسقط بكثرة المودى ولهذا لو فثنت صلوة واحدة ثم
صلى بعد ما خمس صلوة ذاكرا للقائنة كان الشمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انما اذا صلى السادسة
قبل القائنة انقلب الشمس جائزة واذا قضى القائنة قبل السادسة وجب اعادتها فواحدة تصح خمسا
واحدة تفصل خمسا على ما قال ابو حنيفة ر ح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح
المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس بمقرر فيما ادى بل هو شئ يختص به في الوقت
فاذا خرج الوقت ينقلب المؤداة صحيحة واما عندهما ففساد الشمس باق لم ينقلب جائزة بكل حال
والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد ر ح وعن ابي يوسف ر ح
على الفور وعن الامام زياتيان وقيل ان الاول اتفاقي وقيل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني
فيل الاشتغال بالصواب مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرناشي وهذا كله
اذا كان مسميا فاذا مرض قضى القائنة كالوقتية وقيل يؤخرها اذا كان يروح الصحة كما في مرض
الراهمدي واذا قضى صار كما اذا ادى في حق ازالة الماء ثم لا في حق احراز القضية كما في الكحف *
[فصل * يجب] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في النسخة لكن في المحيط انه
عند الكرخي ويسن عند غيره [بعد سلام] يمي بالصلوتي [واحد] وهو الصواب وعليه
الجمهور كما في الكافي عن يمينه وهو الاصح كما في الكرماني وقال فخر الاسلام يسلم تلقاء وجهه
وقال صلوات السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر السرخسي وغيره تسليمتين وهو الصحيح
كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا ياتي بالسجدة ح قبل السلام كما في الكرماني وظاهرة مشير الى
انه لو سجد قبل السلام لم يعتد به كما في رواية النواذر واما في رواية الاصول فمجزية والى انه يشترط
ان لا يوجد بعده تطاول المدة ولا الفعل المتأني للصلوة كالقيام والاكل والكلام والخروج من
المسجد كما في الجلابي وانما لم يأت به عند العامة اذا استدبر القبلة كما في المحيط وانما يقيدهما وراء
الارقات الثلاثة لانه اثار في اوقات الصلوة الى انه لا يفعل [سجدتان] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحاكم الجليل ابي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في سهو العقيلي فيكره بعد سلام ويخر ساجدا ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك [ونشهد] خلافا للحسن فانه لا تشهد فيه عنده كما في الجلابي [وسلام] يسمى بالسهوي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه سنة عندنا والاكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يقعد لم تفسد صلوته وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع التشاهي والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كما في الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يدعو فيفعلهما في القعدة قبل السلام خلافا لمحمد رح وهو الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاري انه يفعل في القعدتين وهذا احوط كما في قاضيخان [اذا قدم] المصلي [ركنا] على ركن او غيره فركن الشئ جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج [او اخر] اي ركنا عن ركن او غيره وانما لم يكتف بالتقديم ليشير الى ان كلا من التقديم والتأخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سهى عن القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه يأتي به في الركوع او بعد الركوع ويمضي على صلوته كما في المسارع والجلابي وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر المشهد الاول فانه يوجب تأخير القيام والكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سهى عن السجدة ثم تذكر بعد ما فعل للتشهد اعاد القعدة والا فقد بطل صلوته وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان حرف منوجب السهو وفي الزاهدي انه قدر ركن وفي النسفي انه مقدار كلام تام مثل (اللهم صل على محمد) وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كثير الكلمات مثل (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) [او كرره] اي الركن وفيه اشعار بانه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزائنة وغيره ان تكرار الغائبة في الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك السورة فانها يجب ان يلي الغائبة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الغائبة في النوافل لم يكره كما في قراءة الخزائنة [او غير واجبا] كما اذا زيد او نقص تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة والنقصان الى قبدين في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخيره ولو قبل ان الواجب اعم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غيره باعتبار الزيادة او النقصان او المحل رح يكون مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي موجبة للسهو فان محل القراءة القيام [او تركه] اي الواجب [ساهيا] حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع واحترز به عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفعه المسجدان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى والتفكر في بعض الافعال بعد الشك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمل يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدي

وكلمة ادني هذه المواضع لمنع التلوّث لوسمى عن الكل كفاه السجدة ان اما على التداخل او لانه لم يحب الا بالسهر الاول على اختلاف المشائخ فلو سمى في السهر لم يلزم السهر كما في سهر العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الموجب تأخير الغرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال [كرّكوع قبل القراءة] اي قراءة الفاتحة او السورة قيل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركن والكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فسد صلوته كما في المحيط [و] مثل [تأخير] الركعة [الثالثة بزيادة على التشهد] ولو حرفاً من الصلوة وقال انه غير موجب للسهر ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزائفة وبه اثنى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستقبح محمد رح السهر لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المضمرة ان الفتوى على قوله [و] مثل [ركوعين] متواليين او ثلث سجدة او تكبيرتين للتحرية بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتى بها فانها توجب السهر كما في المحيط واختلف ان المعتبر هو الركوع الاول او الثاني كما في المزارع وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف [و] مثل [الجهري] اي جهر الامام القراءة [فيما يضاف] من الصلوة فانه يوجب السهر لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فيجهر قصداً واما اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بشلاف المخافة فان الموجب للسهر قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي النسفي ان المخافة كالجهري في الاصح فيجب السهر بمخافة كلمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد واتفقت الروايات عن ابي حنيفة رح انه اذا جهر او خافت بآية فعليه السهر واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان المفرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام ويسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد لو جهر الكل في سهر العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام [و] مثل [ترك القعود الاول] دون الثاني فانه مفسد [و] قال صدر الاسلام انه [يؤل] اي يرجع [الكل] اي جميع الموجبات الخمس [الى ترك الواجب] فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة والقعود الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ولا يجب] السجدة على الرتم وامامه [بهو الموتم] الحقيقي اذ الحكمي
 كالاخلاق [بل] يجب عليهما [بهو امامه ان سجد] الامام والا فلا سهو على الموتم والاطلاق دال
 على ان الجمعة والعيد كالتطوع والمكتوبة في السهو لكن قال مشائخنا انه لا يسجد فيهما لثلا يقع
 الناس في الغفلة كما في المضمورات [والمسبوق يسجد مع امامه] بان يتوسل في التشهد حتى فرغ
 عنه عند سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واحتراز به عما قيل انه يسكت اذ يكرر الشهادة
 او يصلي فاليه عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن
 التشهد فقد اساء فلوقام قبله فهو اولى بالاساءة ورفض القيام فان لم يرفض فان قيد ركعته بالسجدة
 قبل فزاعه بطل صلوته كما في الجلابي ويستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المرور بين يديه
 فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت المسح اوقت الفجر اذ الجمعة
 او العيد كما في الخلاصة والى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه وعليه الاعادة في آخر صلوته
 كما في المحيط [ثم يقضي] اي بعد فراغ امامه عن الصلوة والتوجه الى القوم اذ القيام الى النفل يقوم
 المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيره وبسملته عنده وتعود ايضا عند محمد رح وبه اخذ الفقهاء كما في
 الروضة فهو قاض لادل صلوته في حق القراءة كما قال الشينان ولاحرها في حق التشهد اتفاقا فاذا
 ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي والكلام
 مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام ويكره ان يبدأ بما فات لانه خلاف السنة وقيل تفسد صلوته وهو
 الاصح لانه عمل بالمنسوخ كما في الظهيرية والى انه لا يسلم مع امامه ولا بعده فان سلم بعده فعليه
 السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمورات واعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق على
 تسليم عينه مجازا كما فيما نحن فيه [واذا لم يقعد] في ذوات الاربع أو الثلث مقدار الشهادتين او
 التشهد وهو الاظهر كما في المحيط [اولا] مصدر او ظرف [وهو] اي المصلي [اليه] اي الى القعود
 [اقرب] او المعنى (وهو احسن) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستويا
 بالنصف الاسفل سواء كان رافع الالية والركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى
 القريب لكونه عازيا من اللام والاضافة ومن [قعد ولا سهو عليه] اي لا يجب عليه سجدة سهو
 وقيل يجب لان القيام وان قل يؤخر القعدة الواجبة والاول الصحيح كما في الكرماني لكن في
 المضمورات لو قام على ركبته كان عليه السهو وعليه الاعتماد [والا] اي ان لم يكن اقرب بان كان
 ممتويا النصف الاسفل دون الاعلى [قام] واتم الباقي [ويسجد] للسهو على ما في الامالي من
 رواية ابي يوسف رح اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعود والا عاد في الحائين ويسجد
 لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو وانما عدل المص عنه لان مشائخنا استحسنا روايته
 على ما قال شمس الاثمة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مخطيا قيل

يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كما في الزاهد [وان لم يقعد] من القيام [اخيراً] الاحسن آخر [قعد ما لم يسجد] للثامنة مثلاً [وسجد للسهو] وفيه اشعار بان قام شاهياً فلا حاجة الى التصريح به كما ظن [وان سجد] للثامنة [تسول فرغه نفلاً] اي فسد الغرضية لترك ما هو الغرض من القعدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان للغرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فاذا فسد فسد التحريم فلم يتسول نفلاً ثم الغدال عنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رح بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبأ بها فلم يفسد الغرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه بالزاء المكسورة الخالصة وهي كلمة يقول الاعجام عند استحسان شيء وقل يستعمل في النهي كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول ابي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فسدت يصلح الحديث والاكتفاء مشير الى ان لا سهو عليه وهو الاصح كما في النهاية [وضم] ركعة [سادسة] متلاً فيشمل الفجر والمغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشائخ فان الشرع بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف واما صرر في الرباعي لانه بلا خلاف [ان شاء] فله القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم لكونه مندوباً كما في الكافي والاحسن بدله ندباً والاكتفاء مشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه تسول الى النفل [وان قعد الاخيرة ثم قام ساهياً عاد] الى القعدة [ما لم يسجد] للثامنة مثلاً فيعيد التشهد عند الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهد [وسلم] بلا سجدة للسهو كما هو الظاهر لكن في الزاهد [وتسفة المسترشدين] انه يسجد ويمكن ان يقال انه مغيب بما ياتي من قوله وسجد للسهو [وان سجد] لها [تم فرضه] اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو عن اشعار بان قام الامام يتبعونه فان عاد عاداً معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية [وضم سادسة] متلاً فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [وسجد للسهو] اما لنقص في النفل بترك تحريمه فيهما او لنقص في الغرض بترك السلام والاول قول ابي يوسف رح او قولهما والتاني قول محمد رح وسياتي فرعهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قيده بالمشية ويؤيده ما في المصنفات عن المبسوط احب الى ان يشفع الثامنة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضينان [والركعتان] المعهودتان [نفل] خبر اول [لا تنوبان عن منه الظاهر] متلاً فيتناول المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على ما قال السرخسي وغيره والتاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرمانى [ومن اقتدى به] اي بالامام [فيهما] اي في احدى هاتين الركعتين [صلاهما] اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رح درن الست وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني انيس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين [وان افسد] المقندي اي اياهما [قضاهما] وجوبا عند ابي يوسف رح ولم يقضهما عند محمد رح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لانس عن الامام كما في المنظومة وشرحها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الخاتمة وانما خص الاداء والقضاء بما اذا قعد في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي مبتا كما اذا افسد هما كما في المحيط [واذا سجد للسهر في النفل لا يبنى] اي اذا تنفل بربع ركعات او بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسهر الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهر لا ينبغي له ان يبنى عليه الثاني [وان بنى صح] البناء اذ التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدوي والسرخسي ان لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرماني [وان سلم] بنية القطع او السهر [من] وجب [عليه السهر فهو] يكون [في الصلوة ان سجد] للسهر [والا] اي ان لم يسجد [لا] يكون فيها اي فالسلام يخرج من الصلوة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد رح لا يخرج اصل هذا مذكور في عامة الكتب يقتضي فرعا كثيرة لكن لم يرجل الا فرع هو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو قهقهه او نوى بالاقامة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا للشيخين فان القهقهة قاطعة للتحريم وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فزعه في شيء الا اذا اسقط الشرطيتان وفي الرقاية ههنا سهر مشهور ولا عيب للانسان في السهول في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الرقاية مخالف لما في شرحه للهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة [شك] شك [اول مرة] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول شبه كما في المحيط واكثر المشائخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يراد بالشك ما هو المعروف عن تساري النقيضين بل اللغوي من خلاف اليقين كما في الصحاح بقرينة الاتي [انه] من قبيل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه [كم] ركعة [صلى] من الثنائية ركعة اذ ركعتين اذ من الرباعية كذلك او ثلثا اذ اربعا [استأنف] الصلوة بالسلام وهو اولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر والجملة مشير الى ان الاستئناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه يبنى في هذه الصلوة على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فلو وقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [وان كثر] اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عمرة او في سنة كما في الزاهدي [اخل] بعد

النحري و غلبة الظن [بغالب الظن] فأنهها وسعد للسهر والظن الاعتقاد الراجح وكثيرا ما يعبر
عن الظن بغالب الظن تنبيهها على ان الغلبة اي الرجحان مأخوذة في ماهيته وفيه اشعار بوجود الاخذ
بالظن على انه لو ظن انها رابعة مثلا فأنهها وقعد وضم اليها اخرى وقعد احتياطا كان مسيا كافي النية
[وان لم يغلب] ظنه على شرع [فبالاقل] اي فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المتروكة فيها
فلوشك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة [لكن] في المحيط عن محمد رح ان لم يكن له شيء ذلك
رأي اعاد صلوته و [يقعد] حتما [حيث توجهه] اي ظن ذلك الحيل [اخر صلوته] لان القعدة
الاخيرة فرض كما مر ثم يقوم ويضيف اليها ما يتم له ثم يتشهد ويسجد للسهر وفيه دلالة على انه
لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المصنوعات انه الصحيح لانه مضطر بين ترك الواجب
واتيان البدعة والاول اولي من الثاني والله اعلم *

[فصل * يجب سجدة] اي رضة للجهة على الارض عند ابي يوسف رح او مع رفع
الرأس عند محمد رح فلما حدث فيها اعادها عنده خلافا لابي يوسف رح [بين تكبيرتين] احداهما
عند الانسقاط والاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر اصلا وعنه انه
يكبر عند الانسقاط كما في الجلابي والمختار هو الاول كما في المصنوعات والاكتفاء مشير الى ان التكبير
ليس بفرض ولا واجب فاما سنة كما في النهاية او ندب كما في الكافي وعنه ان الثاني ركن كما في
الزاهدي ولم يوجد ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كما ظن [بشرط الصلوة] من النية عند
التكبير والقعدة وستر العورة والطهارتين والوقت كما في الجلابي والمسعودي وفيه اشعار بانه اذا
اخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف رح لكنه ليس على الفور عندنا
فجميع العمر وقته سوى الاكراه كما في كتب الاصول والفروع والتاخير ليس بمكروه وذكر الطحاوي
انه مكروه وهو الصحيح كما في التنبيه ويستحب القيام قبلها وبعدها وليس فيها تقدم الامام
كما في المصنوعات وتصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي ولا يرفعوا رؤسهم قبله كما في النية [بلا رفع
يد] في التكبيرتين [و] لا [تشهد و] لا [سلام وفيها] اي في السيدة [سنة السجود] اي (سبعان
ربني الاعلى) ثلثا وهو ادناه واستحسنوا ان يقول (سبعان ربنا ان كان عند ربنا لمفعولا) وان لم يذكر
شيئا يجزيه كما في المحيط وقالوا يدعوا فيها ما يليق بايتها فلو قرأ آية مريم قال (اللهم اجعلني من
عبادك المنعم عليهم المهديين الساجدين لك الباكين عند تلاوة آياتك) كما في الكشاف والمختار الاول
كما في الخزانة والواز للعطف او الاعتراض او الابتداء والسجدة بالضم والسكون التسبيح كما في المفردات
[على من تلا] لا تهيج او كتب [آية] تامة او اكثرها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف وقيل
كلمة السجدة كما في التمرناشي [من اربع عشرة] آية مشخصة مبين موضعها بقوله [التي في آخر
الاعراف] فالتتي مع الصلوات عطف بيان الاربع عشرة او بدل الكل منه ويذكر العاطف ويؤاد التابع

والمبتوع وإنما قيد بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا والآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون الشيء ظرفا لنفسه والاعراف علم للسورة ظاهرا وقد جوزة سيبويه كما جوزة هو وغيره ان العلم سورة الاعراف وحذف الجزء جائز بلا التباس وعلى هذا قياس بواقي السور [وفي الرعد والنحل و بني اسرائيل و مريم] وفي الايات [اولي السج] اي النصف الاول منه والافراد على نحو ازراج مطهرة فهذا ليس بعطف على النبي حتى يلزم الفصل بالاجنبي بين المعطوفات كما ظن وإنما قيده بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا [والفرقان والنمل والم السجدة و ص] وحقه ان يكتب هكذا (صاد) اذ الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف هجائية ولعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى مسماه اي السورة المخصوصة [وحم] عند قوله لا يسامون لا قوله يعبدون وإنما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التأخير اولى اذ به يخرج عن العهدة يقينا كما في المظهر [السجدة] عطف بيان لجم لان كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [والنجم وانشقت وقرأ] علمان الهاتين السورتين فالهمزة فيها مقطوعة كما تقرر والاولى الانشاق والعلق [او] من [سمعها] ولو من كافر او مجنون او صبي او خائض او نفساء او نائم او طير والاصح انه لا يجب بالسماع من نائم وقيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع من صداء وفي كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على الخمسة الاول فلا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب والمحدث والمتبادر انها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالاخبار وان كلا من التلاوة والسماع سبب والصحيح انه التلاوة والسماع شرط في حق غير التالي فلو لم يسمح بسبب الثوم او التشاغل بامر لم يجب على الاصح الكل في المحيط [واذا تلا الامام] آية في ركعة [فمن] سمعها ولم يسجد ثم [اقتدى به في ركعة اخرى] غير ما تلافيه [يسجد] المقتدي [بعد الصلوة] كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطخاري وغيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعدها يسقط عنه اذ بالاقتداء صارت صلواته فلا يؤدي بعدها والاطلاق مشعر بانه ياتي بالسجدة في العيد والجمعة وقال السيلواني قال مشائخنا انه لا ياتي فيهما للفرقة ويكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [كمصل] اما ما كان او مقتديا [سمع ممن ليس معه] مصليا كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا تفسد والاصح انه غير مغفد بخلاف زيادة القيام والركوع والقعود فانه غير مغفد بالاجماع كما في الزاهدي [ومن] سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم [اقتدى] به [في] اخر [تلك الركعة] التي تلا فيها [بعد سجود الامام] التلاوة [لا يسجد] لها في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل الاقتداء يسجد بعد الصلوة مطلقا [ومن] اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [قبله] اي قبل سجود الامام [يسجد معه وان لم يسمع] منه قبل الاقتداء لاسرار او بعد او صم [وان تلا الموم] خلف الامام وسمع هو والقوم وخارجي [لا يسجد] واحد منهم [الا سامع]

خارجي] ليس بامام ولا مقتدى فانه يسجد على الصحيح كما في المصنوعات واما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [و] السجدة [الصلاتيّة] لحن والصواب الصلوية التي وجب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعده [لا تقضي خارجها] اي من خارج الصلوة وان اساء بتركها واما ذكرنا ينحل الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضي وظاهرة مشير الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهدي [والركوع] اي ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روي عنه فانه ورد الاثر بطل الا ان الاول ادلى لتقدم العهد [بلا توقف] اي بلا فاصله بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر او ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزاهدي [ينوب] الركوع [عنه] اي عن سجود التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه عنده والكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب بدونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح انه ينوب بدونها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلولم ينو المقتدي لا ينوب على رأي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية [وان كرر] سماع آية او تلاوتها من واحد او متعدد [في مجلس] واحد عرفنا او شرعا حقيقيا او حكيميا ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في صلوة [تكفي سجدة] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الاطراف والمسجد تكفي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالمسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كاقيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كذا في الزاهدي واما في الصبراء فيكفي سجدة اذا قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رح ان كان نحوا من عرض المسجد وطوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شربة او عمل يخيرا او نام قاعدا اذا تلا فاكل او شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كبيع ثم تلا لزمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو اعادها في اخرى عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقبل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط و اشار بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الاي في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للارل ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الاية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس [ويعتبر] في التكرار [للسامع مجلسه] دون مجلس التالي لئلا يتبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السائق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في الضمات لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح [واسماء الثوب] اي تسوية سداه وما مد منه بان يغرز في الارض خشبات ثم يجي ويذهب مع الغزل ليسوي السدى [والانتقال من غصن] بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقائقها وغلاظها والصغيرة بها كما في القاموس [الى] غصن [آخر] سواء كان قريباً او بعيداً [تبديل] فلا يكفي سجدة وقيل على السدي سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدتان كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقربها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دواة الكدس ورجا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي [ويكره] في الصلوة وغيرها [ترك آية السجدة وحدها] لانه يشبه التحريف وفيه اشعار بانه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية [لا] يكره [عكسه] اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل هكفا الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرماني [وندب ضم غيرها] اليها من آية او اكثرها قبلها او بعدها لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يشفي [واستحسن] في الصلوة وغيرها [اخفائها عن السامع] اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد او يشق عليه الآية للمحرزين تأييم المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حثاً على الطاعة وفيه اشعار بانه لو كان التالي منفرداً قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالمضم الكل في المحيط *

[فصل * ان تعذر القيام] بان لا يقوم اصلاً لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بانه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمرتاشي وقال ظهير الدين الرغيناني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائماً صلى قاعداً كما في المنية [لمرض] اي لخوف زيادته او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في المنية او وجع الضرس والرمم وهو مثال ففي حكمه الخوف من السبع وغيرها وكونه في الخباء او الكلة اذا كان من خارجه طين او بوق او مطر او غير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لضرر فانه حاول لكل كما في التمرتاشي [حدث] ذلك المرض [قبل الصلوة او فيها صلى قاعداً] كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بانه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض الناذر بالصلوة قائماً يؤخر حتماً اذا كان يرجو البرء [يركع ويسجد] ان قدر [وان تعذر] اي الركوع والسجود [مع] [تعذر] القيام [لمرض] قبلها او فيها [ارمع برأسه]

اي يشير به الى الركوع والسجود وهو محمول لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب
قد يقول العرب اومى برأسه [قاعداً] بقوة نفسه او غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان
تعذراً [لا معه] اي مع تعذر القيام اي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام [فهو] اي الائمة بالرأس
اليهما قاعداً [احب] منه قائماً لانه اشبه بالسجود وذكر التمرتاشي اومى قاعداً وفيه اشارة الى ان كليهما
يقع في حال القعود وذكر ابوبكر انه يؤمى للركوع قائماً وللسجود قاعداً وان عكس لم يحز
على الاصح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعداً وذكر الكرمانى ان ذكر
الركوع اتفاني فان تعذر السجود كان لسقوط القيام كما ذكر السلواني والسرخسي وفي النية ان
عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] حل الائمة ان المومي [جعل سجدة] الخصوص به [اخفض
من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقرب السجدة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن
قال صاحب النية ان ذلك يلزمه [ولا يرفع اليه شيء] اي لا يدني صاحب المرض من جبهته خيراً ازهدا
او غيرهما [ليسجد] عليه اي ليخفض راسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فانه مكررة وفيه اشارة الى
انه لو لم ينخفض رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يجوز فانه ايماء وقيل يجوز فانه سجود والاول اصح
كما في المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع موزوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون
صدره يجوز كالصحيح لكن (لو) زاد يومي ولا يسجد عليه كما في الزاهدي [والا] [يقدر على الائمة
قاعداً لمرض قبلها اذ فيها] [فعلى جنبه] الايمن او اليسر يضطجع [متوجهاً] الى القبلة ورجلاه نحو
يسارها او يمينها [او على ظهره] يستلقي [كذا] متوجهاً ووضع سادة تحت رأسه حتى يكون شبه
القاعد ليتمكن من الائمة وجعل رجله الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب
ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة كما في الزاهدي [وذا] اي الاستلقاء [اولى] من الاضطجاع
كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز وفي
التمرتاشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجهاً وعن محمد بن يحيى وجهه اليها ورجلاه نحو
يسارها او يمينها [والائمة] المعتبر من المرض ما يكون [بالرأس] ويجوز ان يكون مشيراً الى
انه لو عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح راسه جاز على ما روي عنه كما في الظهيرية [وان تعذر]
ذلك [اخرت] الصلوة فسقطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل
لا الى قضاء اثنان اكثر منهما والى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في البصائر والكثرة بالساعات عند
الشمسين واما عند محمد بن حنبل فدخل الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافاً
الا اذا امتد الى العصر كما في التمرتاشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار
لا شيء عليه ولو برأ لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشير الى انه لو عجز عن الائمة
بالرأس لم يعتبر بالعين وعن انبي يوسف رح انه معتبر وشك فيه محمد بن حنبل واعتبره الحسن كما

اعتبره بالساجد والقلب وزفر روح بالساجد ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها [وموم]
 بالراس [صح] اي قدر على الركوع والسجود قلدا [في الصلوة استئناف] الصلوة عندهم [وقاعد يركع
 ويسجد وصح] اي قدر على القيام [فيها بنى] عليها [قائما] عند الشيعين و استئناف عند محمد
 رح [صلى] على حذف الموصول كما هو المذهب الراجح الكوفي بقريضة السجراتني صح اي من صلى
 القريضة [قلدا] يركع ويسجد [في ذلك] لا في عجلة [جار بلا عذر] اي مانع من القيام كدوران
 الراس واستوداد العين [صح] عنده استحسانا ولا يصح عندهما قياما وفي كلامه اشارة الى انه
 لا يصح ان يصلي فيه بالايماء بلا عذر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح قلدا مع العذر اجماعا وينبغي
 ان يتوجه الى القبلة كما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قائما او من خارج الفلك
 فان الصلوة على الارض اكمل [و] في الفلك [المربوط] في حرف البحر وليسته [لا] الا بعذر يصح
 ان يصلي قلدا اما في الحرف فبالاجماع و اما في اللجة فان حركته الريح قليلا فذلك والا فعلى
 الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا البكل مستفاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يمر به قيل
 ان وجد حشيش تعلق به مقدار ما يصلي بالايماء لايباح له التأخير وان لم يوجد يباح وقيل
 لايباح حتي لو خرج الوقت بلا صلوة فمات صار الصلوة ديناً عليه كما في الروضة [جن] اي من جن
 [او اغمى عليه يوما وليلة] اراقل كما في المبسوط والمحيط والخلاصة وغيرها لكن في القنوري خمس
 صلوات [قضى] في البصة بالاركان التامة وفي المرض بالتفصيل [ما فات] من خمس او اقل من
 الصلوات [وان زاد] ليجنون او الاغماء عليهما ساعة روي بالنصب على الظرفية اي في جزء من الزمان
 ويجوز الزرع على الفاعلية والمعنى راد عليهما ساعة [لا] يقضي ما فات من الصلوات الشمس او
 الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة اخرى وقال محمد رح ان زاد وقت صلوة لا يقضى شيء
 من الصلوات الست او الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والمتبادر ان يكون
 اليوم والليل مستوعبين للاغماء فلو افاق ساعة قضى ما فات وان دام كما في الزاهدي وان لا يكون
 الاغماء من صفة كالمريض والشرف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او البنج او الدواء حتي ذهب عقله
 اكثر من يوم وليلة قضى ما فات خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولا ينفى ان المرض شامل للجنون
 والاغماء مفهومهما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصا ولو لم يدخل ذلك فيه
 لكان التقديم اولى فان ما قبله انصب بالمسافر والله اعلم *

[فصل * المسافر] من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين

وقال الراغب ان المفاعلة بمعناها باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنه وما في ايضاح المفصل انه لم يجهي
 منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري والبيهقي وذكر الكرمانلي ان السفر الخروج المديد
 وشرعية قصد المسافة المخصوصة ولا ينفى ان مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في التلويح انه الخروج

(عجلة) بالتحريك
 كدوران كدوران
 بركب كركب

عن عمرانك الوطن على قصد سير تلك المسافة سير الابل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما يأتي ثم اشار الى المعنى الشرعي فقال [من فارق] على نحو ما قال الراغب في سافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشئ كما في المحيط وغيره [بيوت بلدة] اي بيوت متعلقة بالبلد لا يسمى باسم فيدخل فيها حيطانها ومحال يتعلق به لا القرى كما يأتي وهي جمع بيت ماري الانسان من نحو حجر اوصوف ولكونها اخص بالمسكن أثرها على الابيات كما في المفردات والبلد اسم للعمران ما يحيطه الرىض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة الى انها سيأتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز مثل في التعريف والبيوت اعم من ان يكون خربة الان فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بانه اذا اتصل القرى بالررض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بفراخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنأي وحده حد الانفصال او فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلثة غلوة وهو الاصح الكل في الزاهدي والصحيح انه يترخص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالررض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد اي بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر جانب آخر ان حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا انه يشك بوطن الاقامة [قاصدا] اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم [مسافة ثلاثة ايام و لياليها] الثلاثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في السهل او الميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشائخنا قدروه بأقصر لثلاثة ايام من السنة ونحوه في التمرناشي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطعاً مسافة يومين مع القصد ثم صاروا مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد و الى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعة ولو لم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته او ذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلاثة ايام يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف بالغنخ الشم فان الدليل في الغلاة يشم التراب ليعلم انه على طريق اولاهما في القاموس والاولى ترك الليالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فانها للاستراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كاف كما في المحيط وغيره [بغير وسط] دون السريع والبطي الخارجين عن العادة [وهو] في السهل [ما سار الابل] اي سير البعير فما مصدرية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [والراجل] اي الماشي سير

معتدل لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الريح فلو سار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يرخص و بعضا منها في ثلث لم يرخص كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كساية عن الغبر وهو مذكور في شرح الطحاوي وغيره إلا أنه ترك الغير اقتداء بما في الجامع الصغير [و] في البحر ما سار [الفلك إذا اعتدلت الريح] بين السرعة والبطوء فلو سار يوما يرخص و ثلثا لم يرخص كما ذكرنا [و] في الجبل [ما يليق] من سيرهما سيرا معتدلا بقرينة السابق [بالجبل] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة و ثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف وعنه ان امكنه ان يسير كل يوم فرسخا لوعره فالمدة ثلثة فراسخ كما في التمرناشي وكلامه مشعر بان لا عبرة بالفراسخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الاكترون بأحدى وعشرين فرسخا كانهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قلر بخمسة و به يفتي اكبر أئمة خوارزم وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو المختار وقيل اننا عشر فرسخا [فيقصر] المسافر فرض [الرباعي] المفروض على المقيم فان صلواته في الاصل ركعتان روي عن ابن عمر ان صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس انه قال (لا تقولوا فصرا فان الذي فرضها في الحضر اربعا فرضها في السفر ركعتين) كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر (صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر) وعنه (من صلى في السفر اربعا كان كمن صلى في الحضر ركعتين) وعن ابي هريرة (قال صلى الله عليه وسلم منتم الصلوة في السفر كالمقصر في الحضر) كما في الكشف وعنه صلى الله عليه وسلم (انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) كما في الكرمانى فالإتمام لا يجوز و سياتي والكلام مشير الى ان لا قصر في الثلاثي والتنائي وكذا في السنن الا ان الافضل فيها الفعل تقربا وقيل الترك ترخصا وقيل الفعل نزولا والترك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل امنا والترك خوفا كما في الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب ايضا كما في الرازي [الى ان يدخل بلدة] الاصل اي بيوته بقربنة السابق ويحتمل ان يختار ان انتهاء القصر الى الرض والقادم يقصر الا عند البلوغ الى الرض فان الانتهاء كالا ابتداء في الخلاف المذكور كما في التمرناشي وغيره والاطلاق دال على ان الدخول اعم من ان يكون للقامة او لقضاء الحاجة و ان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدا له ان يعود الى بلدة بلا سير المسافة فانه اتم بخلاف ما اذا سار المسافة ثم بدا له العود فانه لم يتم كما في الجلابي [اريهوي] اي يريد على سبيل الجزم او الظن كما قيل كذا في الخزانة فالضمير للمسافر المستقل الراي فلا يعتبر الا نية المتبرع كما ذكرنا [اقامة نصف شهر] وهو خمسة عشر يوما اذ الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بان الشهر يكون تسعة وعشرون بل بشكل بما في المحيط انه اذا عزم على ان يقيم في اللالي بأحد الموضعين ويخرج في الشهر الى آخر منهما

لم يصر مقيماً اذا دخل اولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ما يبيت فيه [بلدة] دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالسفر كما في الكرمانى وغيره وفى زيادة التاء اشعار بأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنا لم يصر مقيماً كما في المحيط [او قرية] اسم للعمران كالبلد [واحدة] صفة لقرية والفائدة ما مر فى البلدة [و] يقصر الى ان ينوي [بصحراء دارنا وهو خبائي] اي والجال ان الناي ممن سكن في مقارنا كالاعراب والأتراك والاكرد والتراكمة والرعاة الطوافة على المراعي فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من مرعى الى مرعى وقيل يقصر منها ايضاً لانه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في المضمرات والخزائن وفيه اشعار بان يقصر الناي بالصحراء غير الخبائي سواء كان من محضر الخبائي او لا كما اذا قصد مساكنها موضعاً واخبيتهم معهم وكذا الناي بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران السائط ثم سمي به البلدة لاحاطتها باهلها والخبائي بالكسر منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلبة عن الباء من دبر او صرف لا شعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تحالفه وكذا في الكافي لا تصح النية في المغارة الا اذا سار اقل من ثلاثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والنية وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [لا] يقصر الرباعي الا ان ينويها [بدار الحرب محاصراً] اي ببلد اهل القتال الكفار والجال ان الناي من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يوسف رح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بسائبهم وفيه اشعار بأنه اذا دخلها بامان لم يقصر كما في المحيط [او] دار اهل [البغي] الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لاهو متمسكين بتاويل فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص [محاصراً] اي الناي من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر [كمن طال] اي قصر كقصر من طال [مكثه] في موضع الإقامة [بلا نية] لها وفيه اشعار بأنه لو ظن بالملك مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر [ولو اتم] الرباعي بان ياتي بجميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتبادر [وقعد] القعدة [الاولى] مقدار التشهد [تم فرضه] الركعتان وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما از في احدهما فسد صلوته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تقييد ما فان فرضه يصير اربعاً فيتم وقال محمد رح فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربعاً اعاد حتى يفتتها بنية ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعر بأنه ليس بساهل بل

حامد فصيح قوله [و اساء] اي اثم واستحق النار لانه خلط النفل بالفرض قصدا وهذا لا يحل كما في
 رخصة الكشفيين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة و آخر السلام الواجب
 وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون
 الاتمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل
 باداء الفرض على انه قد تقرر ان المنهي عنه أكد من المأمور به [وما زاد] من الركعتين [نفل]
 هل ينوب عن سنة الظهر [وان لم يقعد] الاولى [بطل فرضه] بالاتفاق الا اذا اقتضى بمقيم كما ياتي
 او نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى وإشارة الى انه ينقلب نفلا بترك
 القعدة وقال محمد رح بطل الصلوة به كما مر * [مسافرا منه] في الرباعي ولو قبل السلام [مقيم في الوقت]
 لو قدر التحريم على الاصح [يتم] اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى
 ركعتين فقط لزال ما يوجب من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه اشعار بانه لو اراد نية
 العدد نوى ركعتين وبانه لو اقتضى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية
 والحصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاولى لم يبطل فرضه كما في
 السراجية [و بعده] اي بعد الوقت [لا يؤمه] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه فبؤدي الى
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة [وفي عكسه] اي في صورة ان يكون مقيم امه مسافر في
 الوقت اربعه [اثم المقيم] صلوته بقراءة وهو الاحتياط كما قال السلواني ر عن محمد رح انه لا يقرأ
 وبه اخل بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [وقصر] الامام كالمقتدي [المسافر] وسلم
 [قائلا] للمقيم [ندبا] مصدر [انموا صلوتكم] بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في
 عامة حجة الوداع لاهل مكة [فاني مسافر] بالغاء للتعليل وان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه
 على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغير القول فانه تفسد صلوة من اقتدى بمن كان ظاهر
 حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين
 سهوا كما في النية وغيرها [ويبطل الوطن الا صلي] بالنصب [مثله] بالرفع حتى اذا سفر عنه الى
 الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة
 السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاهلي ووطن الفطرة ماي خلقي
 والقران ان يكون مولده ومأمله ومنشأه كما في المضمورات وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصار
 على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف فقبي آخر الظهيرية قيل لرجل من اين انت قال من البصرة
 عند ابي حنيفة رح ومن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر
 بالتولد و ابو يوسف رح النشوء ومثل الاصيلي وهو ما انتقل اليه باهله ومتاعه ولربقي عقار في الاول
 قبل بقى اصليا واليه اشار محمد رح في الكتاب وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المزارع

انه لم يبق اصلياً ويؤيده ما روى هشام عن محمد بن روح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوي تركه الا ان
 ابا يوسف راح كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينوتركه كما في الزاهدي لا في المحيط كما ظن وقد
 انه لو تأمل موضعين كانا اصليين وفي القنية انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيماً بنفس التزوج
 ولا خلاف في صيرورة المسافر مقيماً بذلك [لا] يبطل الاصل [السفر] اي وطن سفر المسمى بوطن
 الإقامة والوطن المستعار الحادث اي فلو خرج عنه الى الاول صار مقيماً بمجرد الدخول فيه وانما
 لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصل اي أيضاً لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل بلده و
 وطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر اولاً وهذا
 رواية ابن السماعه عن محمد بن روح وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند
 الاكثرين منهم المص راح كما اشار اليه اطلاقه [و] يبطل [وطن الإقامة مثله] سواء كان بينهما
 مسيرة سفر اولاً كما اذا خرج الخراساني المتوطن ببغداد وطن إقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوي
 فيه الإقامة فح يبطل به وطنه ببغداد فلو خرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين اي بلا إقامة
 ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن إقامة ولم يوجد ما ينقضه من
 الوطن الاصل ووطن الإقامة وانشاء السفر كما في المحيط [و] يبطله [السفر] اي انشاء سفر ثلاثة
 ايام كما في الجلابي وغيره [و] كذا يبطله الوطن [الاصل] كما اذا تاهل بمنا المتوطن بمكة وطن
 إقامة وفي الاكتفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر
 واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمثله وبالوطنين في السفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم
 لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطننا فلا يترتب عليه حكم الانتقاض كما في المحيط وما ذكر في هذا
 المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقياً للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر
 الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [والسفر وضده] الحضر وهو احسن [لا بغيران
 الفائته] فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار لوقت القوت لا القضاء [وسفر
 العصية] كباقي العبد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم [كغيره] اي كسفر الطاعة مثل
 طلب العلم وزيارة الابوين والحج [في الرخص] كاستكمال مدة المسح وسقوط العيد والجمعة
 والرخص بضم الراء وفتح الخاء جمع رخصة في اللغة اليسر وفي الشريعة ما يبيح على اعداء العباد
 هو على ضربين رخصة ترفيه اي تخفيف وتيسير كالافطار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلاً
 كالقصر وتامه في الاصول *

[فصل * شرط لجوب الجمعة] اي لنفس وجوب صلواتها فهي على حذف المضارع

يسكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول
 اي الفرج المجموع وبفتها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيب للسكون وقال ابن حجر

ان الكسر قد يحكي و الوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [الائمة] اي اقامة نصف شهر او اكثر [بمصر] في محلها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القرري العازم فيه فانه كاهل المصر وفيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا انصلت بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهدي وغيره لكن فيه روايات و المختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع نداء المنار بأعلى صوت على الصحيح وقال بعض المشائخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بشرائطها كما في المضمرات [والصحة] فلا على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخروجه الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالماشي كما في المنية والى ان لا يجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للمجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرمانى [والحرية] فلا على القن والماذن والمكتب ومعتق البعض والذي مع مولاه باب المسجد ليحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المستاجر لكن للموجر ولاية المنع عنها كما في خزائن المفتين [والدكورة] فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرمانى والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج [والبلوغ] فلا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدر مخن عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام [وسلامة العين] فلا على الأعمى وان وجد الف قائل وعشرة الاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قائدا وفيه اشعار بان الالم للجنس فهي واجبة على من سلم احد عينيه [و] سلامة [الرجل] اي كل رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الأعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدي به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الأعمى كما ظن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب صاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشي من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة اربعة مصرحة و العامة ثلاثة واحد منها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [وتقع] الجمعة [فرضا] للوقت [ان صليها فاقدها] اي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القرري والمسافر والمملوك والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشعر الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول ياتم بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه و الى انها

تقع فرضاً في القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الراعي
او القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مباح فيه فاذا اتصل به الحكم صار مباحاً عليه
و اما اذا لم يأذن فقيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الفرض ثم الجمعة احتياطاً و قيل
يصلي الجمعة اولاً ثم السنة اربعاً و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة
فلو جاز الجمعة صار الفرض نقلاً و ينبغي ان يقرأ الفاتحة و السورة في ركعات الظهر احتياطاً و الصحيح المختار
عند الشيعة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المضمرات و المختار
عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النسخة و الفقه فيه انه ان وقعت الجمعة
جائزاً يرتفع الظهر و ان لم يقع لفرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الفرض على التقديرين و هو
منهي بالسند كافي الجواهر و علل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لاساء الظن بالمسلمين بان
ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق
و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض و منبر و خطيب كما في المضمرات
و الظاهر انه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لمهم
اداء الظهر و هذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديناري اذا بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو
امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي [ر] شرط [لا اذا نفل] اي لوجوب اداء الجمعة في موضع
واحد اذ اكثر على الخلاف و في التمرثاشي لا يستحب في الموضعين [المصر] اي البلد المحصور اي
المحذود فان المصر السد كما في المفردات [او فناء] بالكسر سعة امام البيت و قيل ما امتد من جوانبه
كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر
الشرعي كما في الزاهدي و قال [و ما لا يسع] من موضع [اكبر مساجد] المبنية لصلوة الخمس
[اهله] اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة [مصر] و اختار به عن اصحاب الاعذار مثل
النساء و الصبيان و المسافرين الا انهم قالوا ان هذا السد غير صحيح عند المستحقين و السد الصحيح
المعول عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام و يقام السدود كما في الجواهر فظاهر المذهب انه ما فيه
جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او قاض يقيم السدود و ينفذ الاحكام و قريب منه
ما في المغمرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما يجتمع فيه مرافق الدين و الدنيا او يتعيش فيه كل
صانع سنة بلا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة الاف او سمي مضراً عند التعدد كخيار او لا يظهر
فيه نقصان موت و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او بمصره الامام و ان صغر و قل اهله كما في
التمرثاشي او يولد انسان ويموت كل يوم او لا يعد اهله الا بمشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف
مقاتل على الخلاف كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرها من
تعريف الغناء شرعاً فقال [و ما اتصل] من المواضع [به] اي المصر [معداً] مهياً [لمصلحته] جمع

مصلحة بفتح الميم فيهما اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرعي
 وصلوة الجنابة [فناؤه] غلوة (يك تاير برتاب) او ميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او منتهى حد
 الصورت في مصر والاصح الاول [و السلطان] اي الخليفة اي الوالي الذي ليس فتره وال عادلا كان
 او جايار قيل يشترط العدالة كما في قاضيخان والاطلاق مشعربان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن
 امتيدانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي وغيره
 والسلطان مما يذكر ويؤثث في الاصل الوالي مشتق من السلطنة اي التمكن من القهر وقيل من
 العليط اي الدهن الذي يستضاء به وقيل هو كقفزان وقفيز جمع سليط اي فصيح اللسان وقيل
 هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الازاهير [او نائبه]
 الاحسن (ثم نائبه) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره
 نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اي الذي
 يسمى بالفارسي (بدا روه) ثم قاضي القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال الحلواني هذا في
 عرفهم واما في عرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصر فيه وال من جهة
كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعيد كما في الخزانة [وقت الظهر] فلو خرج في خلال الصلوة تفسد
 فرضها عند الشيخين واصلها عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفسد عند ابي حنيفة رح
 خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه مأمور باسقاطه عن ذمته بالجمعة وفي رواية
 الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه فعلة
 كما في الصغرى وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية [والخطبة] فعلة بمعنى المفعول
 من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب
 وحده جاز كما روي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح
 انه لم يجوز الا بحضرة الرجال كما في الخزانة لكن في التمرتاشي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما
 [نحو تسبيحة] كتحميدة وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسيئ
 مخطئ للسنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما سمي بالخطبة عادة من التحميد والصلوة و
 الدعاء والمبتادر القصص حتى لو حمد عاطس لم يجوز عنه انه يجوز كما في التمرتاشي [في الوقت] اي
 وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال صلى بعده لم يجوز به استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة يقوم
 مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما [والجماعة]
 في ركعة تأمة عنده ووقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر رح كما في المحيط [اي ثلثة]
 رجال ولو معدورين كالعبد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا يتعقد
 بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف رح انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده

واثنان عندهما [سوي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شرط الاداء كالجماعة كما صرح به في
 الكافي [فان] شرع القوم ثم [نفر] اي خرجوا من المسجد من النفي وهو الخروج [بعد سجود]
 ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند التلثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفريع على الجماعة [وان
 نفر] قبله [اي السجود] بدء بالظهر [ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا
 عنده وعند زفرح واما عندهما فاتمها لكن في التمرتاشي لو افتتح وهم حضور فكبر قبل قراءة آية
 عنده وقراءة ثلث عند ابي يوسف رح وتام الركوع عند محمد رح صح الجمعة ولو كبر بعده
 لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع اودار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه
 حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحشمه في دارة واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة
 صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [وكرة] يوم الجمعة كراهة تحريم [في المصر]
 لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط [ظهر المعذور] الذي لا يجب عليه
 السعي كالمرضى والمسافر والعبد [وغيره] الذي عليه السعي [جماعة] وعن محمد رح انها حسنة من
 المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المعذور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في
 القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لما منع لكن في
 المصنوعات انهم يصلون وحدا استحبوا [و] كرهه وراز عند الشيخين ولم يجز عند محمد رح على
 اختلاف الاصلين [ظهر غير المعذور قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يستحب
 له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التعجيل
 والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرتاشي [وسعيه] اي سعي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة
 [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فرضية الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه
 لا يبطل الذهاب بلا سرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر
 في المسجد وقت الخطبة وام يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام السلواني انه لا يبطل
 اذا كان بيته واسعا ما لم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقيل ما لم يخط خطوتين وقيل انه يبطل اذا مشى
 كما في التمرتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام
 حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشي لو سعى في دارة ففرغ الامام قبل خروجه منها
 لم يبطل بالاتفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى
 سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنهم انه غير مبطل بدون تمامها وعن
 اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرك الجمعة في [التشهد] الاول [او سجود السهو يتمها]
 اي الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط
 او اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من

الركوع يصليها اربعاً وفيه إشارة بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلي لكن قال ابو حفص قلت لمحمد رح ايتأدى الظهر بتحريم الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقوله في سجود السهو مشير الى ان الجمعة كسائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشائخ و الى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافاً لمحمد رح كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعاً بالتكبير الذي دخل معه [واذا اذن الاول] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنار او عند الخطبة وقال الحسن رح المعتبر ما على المنار وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني والسرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرتاشي وفيه اشعار بتجوز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام و اظهار كرامة الاحكام كما في المضمرة [تركوا] كراهة [البيع] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يشغله عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء مستثناة من الحكم [وسعوا] اي مشوا مشياً سريعاً دون العذر وفيه إشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يمضي الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب في الذهاب فان المشي مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية [واذا خرج الامام] من مكانه للخطبة [حرم الصلوة] اي الشروع في النفل بقريئة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اثم وفيه اشعار بأنه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو شجاع وقيل يصلي ان كان بعيداً والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المضمرة لكن في الخلاصة (ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع) وانما آثر الامام على الخطيب إشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشئ واحد معني كما في الكافي [والكلام] اي كلام الدنيا مباحاً والآخرة كالقرآن والتسبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والا ففيه اختلاف والسكرت افضل كما في المضمرة وظاهره مشعر بان مجرد الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المضمرة يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة و اطلاقه مشير الى انه لا يجب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف رح انه يجب والى انه لا يدرس الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكرت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والعبث والالتفات والتخطي

وغيرها مما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما خص الكلام لأنه أكثر ابتلاء والكلام ليس بمنزلة
بما أمر من الكرامة والانصات لأنه مفسر له كما لا يخفى [حتى يتم الخطبة] وفيه إشارة إلى انهما يحرمان
عند الجلسة الشفيفة وقد مر الخلاف ولا يحرمان بعد الخطبة وهذا عند ما وإما عنده فيحرمان
كما في المضمرة لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت إجماعاً وكأنه اختار قوله قبل الخطبة
وقوله بعد ما تعظيم الذكر الله تعالى ورسوله وتحقيراً للذكر الزاوي والدعاء له بالتسمية [وإذا جلس] الإمام [على المنبر] بكسر الميم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من التبر الرفع ويبر
أن يضع يمين القبلة [أذن] [إذاً] [تانياً] إلا أن اصحابنا لم يقرؤوا إلا بهذا الأذان فإنه في زمانه صلى
الله عليه وسلم و زمان الشيخين رضي الله تعالى عنهما لانهم يتكبرون للجمعة وقيل الأول في زمن
عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي وأما اليوم فقلوا بالأول للأعلام وبما قبل السنا
والخطبة لأحياء الأحكام كما في المضمرة وقيل ما للسنة أحدثه السجاج كما في الكفاية وقال الحار
ما يكون عند خروج الإمام وقوله محدث وفي وحدة الفعل إشارة إلى أن المؤذن إذا كان أكثر من
واحد أذنا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتمرن ناشي إليه أشار ما في الجلابي
وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه [بين يديه] أي بين البيتين المستأمنين ليمين النبي
أو الإمام ويساره قريباً منه ووسطهما بالسكون فيشتمل ما إذا أذن في زاوية قائمة أو حادة أو متفرقة
حادثه من خطين خارجين من هاتين البيتين ولا بأس بشموله بحسب الفصوم ما إذا كان ظهر المؤذن
إلى وجهه ما يضاف إليه اليدين فإن قرينة الأذان يدل أن وجهه يكون إليه لكن يشترط ما إذا كان ظهر
إلى ظهر المضاف إليه إلا إذا قيل بأخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كان
في امامه أو يمينه أو يساره على ما قال الشافعي لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون
بتركه لما يلقينهم من السرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الشافعي وهذا أحسن
من الأول كما في المحيط وإطلاقه مشير إلى أنه يجوز أن يجلس ح مستقبلاً أو متربعاً أو غير ذلك مما قيل
له لأنه ليس بصلوة حقيقة كما في المضمرة فيجوز أن يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاوي
[مستمعين] إذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في الصلوة للأعبدية أو سنة وفيه إشعار بأن
النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه كما في الزاوي [ويخطب] متقبلاً بالسيف في كل بلد
فتح عنوة كمكة وغير متقبل به في غيره كالدنية كما في المضمرة [خطبتين] خفيفتين بقدر ضرورة
من طوال الفصل وزيادة التطويل مكرمة مستقبلاً لقوم قبيحاً بوجهه ويسير بالخطبة الثانية كالأولى فيبدأ
بالتعوذ ثم يحمده الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعظ الناس ثم يقرأ قدر ثلث
آيات (سورة العصر) أو (لا يستوي أصحاب النار) أو (ونادوا يا مالك) فإن لم يقرأ فمسيح كما في الجلابي
[بينهما جلسة] خفيفة مقدار ما يمس موضع جلوسه المنبر عند الطساري أو مقدار قراءة ثلث آيات

في الظاهر كما في الحزنة وتركها مبي على الاصح كما في النية لانها سنة ثم يشرع في الخطبة الثانية فيأتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالفرض مأمور من نحو الحمد لله كما في اليسوط ثم يستحسن الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره [قائماً] غير متكبر على عصا او قوس فانه مكرره كما في المحيط وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي [ظاهراً] من الحديث والافئدة لانه سنة اولم يجز على ما قال ابو يوسف ر ح كما في الجلابي [واذا تمت] الخطبة [اقبمت] اي اوقعت الاقامة بحيث يتصل اول الاقامة باخر الخطبة وينتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلوة [وصلى الامام] باعادة المعرف تاكيداً لما مر من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام [ركعتين] يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم (لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) *

[فصل * نذوب] عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقى مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدي فيشمئذ ان يه على هذا حيث قدم لفظاً يودي السنة على النذوب والاطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي وغيره خصوا به [يوم الفطر] اي بعد صبح هذا اليوم والفطر بالكسر اسم من الانظار ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم للاول من شوال كما لا يخفى على المتبحر وليس من حذف العيد في شئ كما ظن وفيه اشارة الى ان التكبير اي شريعة الانتباه مستحب كما في النية [ان ياكل] شيئاً كما في المشاهير لكن في الزاهدي ياكل حلوا وفي حديث انس رضي الله عنه (يا كل تمرات) فلا يائمه بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب [ويسنك] لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار [ويغتسل] للصلوة على مقتضى كلامه وسياتي الخلاف [ويطيب] اي يمس طيباً [ويلبس احسن ثيابه] الجديدة او الغسيلة او الحلالات كما في المسعودية [ويؤدي فطرته] التي وجبت عليه ولم يذكره مما نذوب من نحو صلوة الغداة في مسجد حيه لاشتهاره واما التخنم فلانه مخصص بذي سلطان كما سيأتي [ثم] ان [يخرج] من مكانه [الى المصلي] مجروح في الغناء ومنه اليه من طريق آخر على الوقار مع غض البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب المشي وهذا للشبان واما للمشائخ فالركوب والى ان الخروج اليه يندب وان كان الجامع يسعهم فالخروج ليس

بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها
 لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في التشفة ان في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مشعر بان تهنية
 العيد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كما روي عنه صلى الله عليه
 وسلم وعن الحسن والاذاعي ان تلاقيهم بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنية العيد
 كما في الزاهدي [ولا يتنفل] اي يكره التنفل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في
 المصلي وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المضمرات ولا يكره
 مطلقا عند بعضهم ولا باس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلي بعدها عند
 العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنفل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعاً في
 بيته كيلا يظن ظان انه سنة كما في المضمرات واعلم ان صلوة العيد قائمة مقام الضحى فاذا فاتت بعد
 يستحب ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الاعلى والشمس والليل والضحى
 كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اعطى له ثواب بعدد كل ما نبت في هذه السنة كما
 في المسعودية [وشروط لها] اي لصلوته [شروط الجمعة وجوباً واداء] تميز الجمعة اي شرط وجوب
 الجمعة وجوب ادائها من نحو الاقامة والمصر فلا يصلي اهل القرى والبوادي كما في الجلابي وقال
 شرف الاثمة والقاضي انها في الرساتق مكروهة كراهة تحریم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عيين
 الاثمة انها تباحث كما في الزاهدي وظاهرة مشعر بان هذه الشروط وجوب صلوته وعليه عامة للشائخ
 كما في المحيط وهو الاصح كما في الذخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي
 ويحتمل ان تكون شروط سنيتها وفي الزاهدي انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في
 المبسوط [الا الخطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان البارك مسياً لان تعليم الفطر والاضحية واجب
 على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير
 سنة كما في النخزاة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في المنية [ووقتها] اي
 وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت يحل الصلوة فيه
 كما في المضمرات ولعل فيه اشعاراً بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل
 زوال الشمس والغاية غير داخله في المغيا بقريئة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجز عند قيامها ولا يشك
 قضاءها على ما ياتي لانه كالتورود فيه الحديث وفيه اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء
 [ويكبر] في الصلوة [نلتاً] من تكبيرات الزوائد او اربعاً او خمساً والاول المختار الا ان القوم تابعوه
 لانه روي عن الصنابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا
 مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سبعمائة وقيل باختلاف المكث بكثرة
 الزحام وقتله كما في الزاهدي وعن عيين الاثمة ان النسبيح بينهما اولى كما في المنية [رافعا يديه] كل مرة

ولا يرفع عند أبي يوسف رح وقد مر الخلاف في الرضع والارسال وهو مختار شيخ الاسلام كما في
الظهيرية [بعد الشاء] ظرف يكبر وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل الشاء وعند أبي يوسف
رح بعده قبل التعوذ كما في المحيط [و] يكبر ثلثا رافعا يديه [في الركعة الثانية بعد القراءة] أي
الفاحة وسورة الأعلى والغاشية استجابا [ويصلي] أي يقضي صلوته كما أشار إليه الكرمانى والجلابى
والهداية وغيرها أرى يؤدي كما في التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكوة النظم
ان لصلوته يوما واحدا في الأصول ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهدي انه يقضي عند أبي يوسف
رح ولا يقضي أصلا عند أبي حنيفة رح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [غدا] من ارتفاع
الشمس إلى زوالها [بعذر] حدث في الوقت كما إذا غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه إشارة إلى
انها لو تركت في الأول بغير عذر سقطت كما في الخزانة وإلى انها لو تركت من الغد لم تصل بعده كما في
المحيط [وإذا صلى الإمام] صلوته مع بعض القوم [لا يقضي من فات] تلك الصلوة عنه لا في اليوم
الأول ولا من الغد فإذا فات عن الإمام أيضا بعذر يقضي غدا كما في الكرمانى وقد مر [و الاضحى]
بمعنى التضحية على ما أشير إليه في أول اضحية لهداية فيوافق يوم النحر والفطر أو بمعنى شاة يضحي
فيه وبه سمي يوم الاضحى كما في الصباح وغيره فحذف اليوم لامن الالباس والمعنى صلوة يوم
الاضحى [كالفطر] أي كصلوة يوم الفطر في الاداب والشروط المذكورة فلا يشك بصدق الفطر ولا بما في
الزاهدي انه يستحب ان يختار قرب الإمام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج
إلى انتظار القوم ولا بما في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته أي صلوة الفطر وتأخير الاضحى وفي النية
يجب تعجيل صلوة العيدين [لكن ندب] وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحي دون غيره فيه [الامساك
عما ينأى الصوم من صبحه] إلى ان يصلي [فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع
الصبيان عن الأكل و الاطفال عن الرضاع غداة الاضحى كما في الزاهدي وفيه رمز إلى ان ترك الامساك
لم يكبر وهو المختار كما في المضمرات وإلى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية وإلى انه
مندوب في حق المصريين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكشف [ويكبر] سنة فيه [جهرا في
الطريق] أي طريق المصلى بلا خلاف وفيه إشارة إلى انه يقطعه إذا انتهى إليه وفي رواية يكبر إلى
ان يفتح الإمام صلوته وإلى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عند انه يكبر وهو قولهما
كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق سنة عند أصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال
الرازي كما في الجلابى وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهدي والمختار عند أكثر المشائخ ان يكبر فيهما
خفية وبه نأخذ كما في المضمرات تحرزا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حام
حول السنة والبدعة معا كان تركه أولى من اتيانه كما في الكرمانى وأعلم انه ذكر أبو بكر الرازي قال
مشائخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن إلا بأزاء العذراء والنصوص تهيم بها لهم وقيل وكذا

في التشريق والمخاريف كلها وكان كلما لقي جمعا وعلا شرفا و هبط واديا كما في الزاهدي [ويصلي]
 اي يؤدي صلوته كما في النسخة لكن في الفصل الثالث من اضية المحيط انها في اليوم الاول اداء وفي
 الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف للرواية ولذا اطلق [ثلثة ايام] لا غير [بعد وبعيره] الا انه اساء في
 التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاوي وعنهم انه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث
 كالقسط وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ويعلم في خطبته] اي الاضية [تكبير التشريق]
 اي تكبير ايام التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عندهما وكلها قريبة
 منها عنده [و] يعلم [الاضية] بضم الهمزة وكسرها ما يضحي به [و] يعلم [ثم] اي في خطبة
 الفطر فانه بلا ماء للمعيد [احكام الفطر] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه اشعار بوجوب
 السكوت والاستماع بخطبة العيد كما في النصاب فيكرة فيها الكلام لكن في المضمومات اذا كبر
 الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة ويفعل في
 خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال المسنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكنه في الاضية
 اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضيان
 وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه انهما في الزاهدي انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتع
 تكبيرات ثلثي والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر مرات [ولا اجتماع]
 اي لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرين [يوم عرفة] اي جامع
 ذي الحجة [تشبيها بالواقفين] بعرفات لانهم لم يرو عنه وعن السلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم
 وعليهم فكان محدثا والمحدث من شر الامور وقيل انه نفي كونه واجبا او سنة واما نفي استحبابه فلا لانه
 دعاء وتسبيح وذكر وعن الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالبصرة كما في
 الكوماني والتعليل مشير الى انهم لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبيه جاز كما في التمرناشي
 [ويجب] وقيل يسن والاول اصح كما في الزاهدي وقال السلواني يسن بالاجتماع وفي النسخة انه
 من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريقه مرضية [قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله كبر والله الحمد] ست عشرة كلمة عندنا فيهلل مرة بين اربع تكبيرات ثم يحمدا
 مرة وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول كما في السقايق وغيره ومن علمائنا لم يرحل
 التثليث كما ظن واما زيد القول اشارة الى ان الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف
 بينه وبينهما كما في السقايق وغيره [من فجر عرفة] في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلي رضي الله تعالى
 عنهما وعن ابي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى
 عنهما كما في المحيط [عقيب كل فرض] اي بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة والوجعة والعقب
 ظرف يجب فان الياء للاشباع اصله عقب بكسر القاف وانتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان

يفعل ما ينافي الصلاة كاستدبار القبلة والكلام والحدث العمد وإن لا يكبر بعد الواجبه والمسئرة
والندوبة وعن بعضهم يكبر بعد نما كما في الكرمانى والبلخيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة
كما في التمرتاشي [ادي] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلوتهما في غيرهما لم يكبر كالمو قضى صلوتهما فيها
من قابل وعن ابي يوسف رح انه يكبر منه واما لو قضى فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلاة
غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف رح انه يكبر كما في المحيط [بجماعة مستحبة] اي غير مكروهه
هي ما يكون لكل او البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحدهن بجماعة [على المقيم بمصر] ظرف
آخر وفيه رمز الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المضمورات والى انه لا يشترط
الحرية وهو الاصح كما في التمرتاشي والمتبادر ان يكون ذلك المقيم صميما فاذا صلى المريض بجماعة
لم يكبروا كما في الجلابي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدية] مقيمة كانت او مسافرة [برجل]
موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولو اضر لكان اظهر [ومسافر مقتد بمقيم] موصوف بها
وقروي ومريض مقتديين بذلك المقيم [الى عصر العيد] فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه كما ذهب اليه ابو حنيفة رح والعيد من العود السرور العائد كما في الكشف
وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في لشريعة بيوم الفطر والنحر يستعمل في
كل يوم فيه مسرة ولذا قيل *

* شعر *

* عيد وعيد وعيد صرن مبيتمعه * وجه السبب ويوم العيد والجمعه *

فلو اجتماع لم يلزم الا صلاة احدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كما في التمرتاشي
[وقالا] انه يجب بعد الغرض [الى عصر آخر ايام التشريق] اذكروا الله في ايام معدودات
حادي عشر واثاني عشر وثلث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلاة وانما سمي بذلك لان
التشريق تقديد اللحم وفيه يقدد لحم الاضاحي بالشمس وفيه اشعار بانهم لم يشترطوا له الاكونه
بعد الغرض في هذه الايام فلم يشترطوا الاقامة والذكورة والصحة والمصر والجماعة كما شرط كما في
المحيط وغيره فح يكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي بقول الصاحبين [هيفتى] ولا يدعه
اي لا يترك التكبير [الموت ولو ترك اسامه] التكبير عمدا ارسهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر
امامه الى ان يقوم او يتكلم كما في التمرتاشي والله اعلم *

[فصل * سن للمحتضر] بفتح الضاد المعجمة اي للداني من الموت [ان يوجه الى القبلة]

مضطجعا [على يمينه] وهذا اذا لم يشق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى
منة الرجوم فانه لم يوجه كما في الجلابي [واختير] في بلادنا [الاستلقاء] على قفاه لانه ايسر لخروج
الروح الا ان الاول هو العنة [ويلقن] اي يفهم [الشهادة] فيجب على اخواته واصدقائه ان يقولوا
عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا يابى عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك

الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الحصة فاذا قالها مرة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزهدي و اشار في الكافي والمضمرات الى ان المراد من الشهادة (اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) وفي التنف انه يقرأ عنده (يس) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما خص التلقين بالمحتضر لان تلقين الميت لم يجز عند الاثمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى ائمة بلخ و بشار كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقي وقال صاحب الغياث اني سمعت استاذي قاضيخان يحكي عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الاثمة وارضاني بتلقيته فلقنته فيجوز وفي الجواهر انه لما سئل القاضي مجيد الكرمانبي عنه قال ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن و روي في ذلك حديثين وصفته على ما في الشقاق ان يقول (يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضيت بالله ربا وبالا سلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا) [فاذا مات] المحتضر [يشد لحياه] بالفتح تنبيه لحي اي عظم عليه الاسنان [ويغمض عيناه] من التغميض اي يطبق اجفانها ثم يمد اعضاءه ويوضع سيف ملئ بطنه لئلا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى المغتسل كما في التنف و يعلم به جبر انه واقرباؤه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ويحمر] من الاجمار او التجمير وهو اكثر اي يطيب [نثنه] اي الذي يغسل عليه بان يدار حوله الجمر وهو ما يوقد فيه العود [د] يحمر [كفته] قبل ان يدرج فيه كما في الهداية [ونرا] اي تجمير التخت والكفن ثلاثا او خمسا او سعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالنثن الجنائز وقال الزاهدي ان التجمير في زماننا مقصور على الكفن [ويغسل] اي يفرض غسله كفاية وقبل يجب وقيل يسن سنة مركبة للحدث وقيل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمرتاشي وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي الموارد سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبتادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى المغسول فلم ماتت امرأة في السفر يتييمها ذو رحم محرم منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خرفة ثم يتييمها وان ماتت امة يتييمها اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل يبين النساء تيممه ذات رحم محرم منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب ولو ماتت بغير مشتهي او مشتهاة غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف رح ان الرضيعة يغسلها ذو الرحم وكرة غيرها ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الورع والامانة

في الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغاسل ولا وضوءه ولو جنباً او حائضاً او كافراً ولا نية الغسل والاطلاق دال على انه لو وجد في الماء غسل وعن محمد رح يغسل مرتين فان التثليث سنة الكل في الزاهدي [بلا] غسل يد اولاً ولا [مضمضة و استنشاق] وقيل يجعل الغاسل على اصبعيه خرقه ويمسح بها اسنانه و لهاته و شفتيه و منخرينه و سرتة و عليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه ويستنجي بان يغسل السوءة بخرقه على يده خلافاً لابن يوسف رح والسنة ان يضجعه على شقه الايسر ورجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء وورق السدر ثم يسند اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان اخرج منه شئ غسله ولم يعده ثم على شقه الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب ماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي [ز] لا [قلم ظفر] اي قطعه ولو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسريح شعر] اي تخلص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفيرة او شعرة ادرج معه في الكفن كما في العتابي [ويجعل الجنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجلابي [على راسه و لحيته] بعد ان يوضع على الازار كما في المبسوط [والكافور] صمغ شجر عظيم بالهند والصين [على مساجدة] اي مواضع سجدة من جبهته و انفه و يديه و ركبتيه و قدميه كما في الكرمانى [وسنة الكفن] اي كفنه المسمون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفنه من ماله والا فعلى من عليه نفقته والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المشهور و في الاختيار من المنكبين [رقميص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا جيب ولا كممين ولا دخريص ولا كف اطراف كما في المحيط فيكرة المضرب لكن قال الحلواني الصحيح ان يضرب كما في التمر تاشي [ولفاقة] بالكسر ويسمى بالرداء ايضاً من الرأس الى القدم [واستحسن] على الصحيح [العمامة] بالكسر فيعمم يميناً ويذنب ويلف ذنبه على كوره من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كما في التمر تاشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس الذكر في الحكم وفي الجلابي لو كفن الصغير في ازار ولفافة اجزأه وقال محمد رح لا يعجبني ان ينقص من خرقتين وظاهر كلامه ان يوزر اولاً فانه نائب عن السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقمص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح العكس والاصح يبسط الازار طولاً لا عرضاً كما في الزاهدي [ويزاد لها] على ازار ورقميص ولفافة [الخمار] من ثوب يستتر به رأسها وفي الهداية بدل القمص الدرع و فرق بينهما ان شقه الى الصدر والقميص الى المنكب وقالوا بالترادف فيقمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القمص ثم الخمار فوقه

ثم الازار كافي التمر تاشي [وخرفة تربط بها ثوبها] لئلا ينتشر الاكفان وعن زفر روح يربط فخذها
لئلا يضطرب والاولى ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استمر لها كما في المحيط والظاهر من
الضمير استواء المونث وهو احسن فجاز للصغيرة ثوبان كافي التمر تاشي [وكفاية] اي الكفن [له ازار
ولقافة ويزاد لها النمار] كافي الهداية لكن في التمر تاشي بدل الازار القميص لها فيكره الاقتصار
له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كافي الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة
وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين استشهد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما
في الكرمانى والاولى كفن السنة عند كثرة المال وقلة الورثة والكفاية عند غيرهما كافي التمر تاشي
ويستحب البيض ويستوي الجديد والخلق المغسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان النبي اولي
بالحديد ويكفن بالكتمان والقطن والبرود والقصب وعن محمد رح لها الا برسم والحديد والعصفر
والمزعفر كافي الجلابي وقالوا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الابوين كافي الزاهدي وقيل
لها كفن المثل ما تلبس غالبا كافي التمر تاشي [ويعقد ان خيف انتشاره] ضونا عن الكشف واعلم انه
لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولي لما ياتي من قوله (وتبلى العقدة) [وصلوته فرض كفاية]
عند العامة وقيل سنة كافي النظم وخبب الوجوب الميت المسلم كافي الخلاصة وشرطها استقبال المصلي
ومصدر الميت كافي التمر تاشي وستر عورتها وطهارت ثوبها وبدنهما ومكانهما ونية كافي الزاهدي
وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كافي المحيط ووقتها رقت حضرة ولذا قدمت على سنة المغرب
كافي الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كافي المضمرات [وفي
ان يكبر ويثني] اي يقول الامام او الموتى او المنفرد (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جدك ولا اله غيرك وجل ثناءك) وفي ظاهر الرواية انه يحمد كافي المحيط والاول رواية الحسن عنه
كافي الاختيار [ثم يكبر] وفيه اشعار بانه لا يقرأ ولا يكره كافي قاضيهان [ويصلي] على النبي
صلى الله عليه وسلم بما يحضره كافي الجلابي او بما مر في الصلوة كافي المستصفى [ثم يكبر ويدعوه]
اي للميت او للمسلم ولو حيا ويسن من الدعاء المعروف (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وغائبنا
وصغيرتنا وكبيرتنا وذكرنا واثاننا اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فوفه
على الايمان) والغرض الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا يشك باستغفار الصغير نظرا الى مجرد
المفردات وللصبي يدعو (اللهم اجعله لنا فرطا وذخرا شافعا ومشفعا) ومن لم يحسن دعا بما في آخر
الصلوة (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات) اذ لا توفيت فيه ولا يجهر بها لانها اذكار وقال البلخية من
ان يشوع صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوسف روح انه بين الجهر والاحفاء كافي المحيط [ثم
يكبر ويسلم] من يمينه وشماله بنية من ثمه الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن
خفض الثانية ولا يقوم داعيا له وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقبل هر ما في العقدة

وقيل (ربنا لا تزع قلوبنا) وقيل (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي إلى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية منة كما في الجلابي وإلى ان الجماعة لم يشترط ولهذا لو كان الامام امرأة يسقط الفرض كما في المنية [ولا يرفع اليد الا في] التكبير [الاول] وقال البلخية في الكل وقد مر الرضع والارسال [ويقوم الامام ببناء الصدر] لانه محل العلم ونور الايمان كما في الكرمانى وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم ببناء وسطهما وعن ابي يوسف رح ببناء وسطهما ورأسه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما ياتي وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في التيفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية [والاحق] اي الاولى [بالامامة السلطان] اي الخليفة ثم الولي [ثم القاضي] او امام الجامع [ثم امام الحى] وقال كثير من مشائنا ان بعد الخليفة امام المصر ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الولي ثم خليفة القاضي ثم امام الحى كما في المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان ثم امام الحى والاول المختار كما في الخلاصة [ثم الولي] كما قال الطرفان وعند ابي يوسف رح الاولى الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم ثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام الحى سنة كما اشير في الزاهدي وغيره [كما] وقع [في العصبات] من الترتيب فالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة كما في الكلى وذكر محمد رح ان الاب اولى ف قيل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة وفي الكلام رمز الى ان الا بعد احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انسانا كذا يصلي عليه فلا بعد منعه وحل الغيبة ههنا ان يكون مكان يفوت الصلوة اذا حضروا الى ان ابن العبد واباه احق من المولى وهو احق وإلى ان المستريين كاخوين لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر ههنا منبهما كما في المحيط وإلى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك وإلى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبى كان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ويصح الاذن] اي اذن ولي الصلوة لغيره بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه [فان صلى غيرهم] ممن ليست حقه [يعيد الولي] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من صلى اذ لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن فان صلى غير الاحق يعيد [ان شاء] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد لها الولي وجوباً [ولا يصلي] اي لا يجوز ان يصلي [غيره] اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا [بعده] اي بعد صلوة الولي والاحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بانه لا يصلى على ميت الا مرة واعلم ان افضل ان يكون الصغوف ثلثة حتى لو كانوا سبعة اصطف ثلثة ثم

اثنان ثم واحد قال عليه السلام (من اصطف عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له) كما في المضمرة
 و افضلها الصف الاخير بخلاف سائر الصفات كما في الكفاية الشعبي [ومن لم يصل عليه قد فن صلى
 على قبره ما لم يظن نفسه] اي تفرق اجزؤه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر
 كما في الزاهد والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهيل عليه و حينئذ يصل على عليه وان لم يعمل
 والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصل على عليه كما في المضمرة والمحيط والى انه لو شك في
 التنفس لم يصل كما في التمرناشي [ولم تيجز راكبا] او قاعدا الا بعذر [وكراهة التحريم
 وقيل كراهة التزوية] في مسجد جماعة [اي مسجد الجامع او المحلة فيجوز فيما بني لها وفي الدور
 والكوروم كما في المنية] وهذا اعني الكراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقربة قوله
 [ولو وضع الميت] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [خارجه] اي من خارج المسجد والباقي
 داخله [اختلف المشايخ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العلة تلويث المسجد او بناؤه للمكثرة
 وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط
 وغيره لكن في الخرائطة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان
 بعذر من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان الميت
 وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول عن الخلاف
 تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح للعمل ما ذهب اليه
 كل منهما والمشايع بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ماكنة مع
 فتحها وهي اسم جمع فان الاشياخ واليشوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين
 وقد يعبر به عما يكثر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والمراد المتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام
 وتلاميذه [ومن في حمل الجنائزة اربعة] من الرجال بقربة تكبير العدد فيكره ان يكون الحامل
 اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل
 الواحد كما في المسارع والجنائزة سنة كما في الجلابي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز
 الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المضمرة والجنائزة بالفتح والكسر الميت بسريرة كما قال ابن
 الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت والكسر السرير وفي الصحاح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت
 على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير ونعش [و] سن [ان تضع] انت يا ابا يوسف خاطبه به
 ابو حنيفة رح تعليما فرواه محمد رح على سننه ثم غيره هكذا تبركا بعبارته [مقدمها] على يمينك وهو
 يسارها ويمين الميت [تم] تضع [موخرها على يمينك ثم كذا] تضع مقلدها ثم موخرها [على يسارك]
 حاملا في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث (من حمل جنازة اربعين
 خطوة كفرت له اربعين كبيرة) [ويعرعون] من الاسراع [بهما] اي في سير الجنائزة او اليه كما في

الاساس وغيره [لا خيبا] بفتحين وهو اول عدو الغرس وكلمة لا اما لنفي المضارع او للتبرية بمعنى غير روح يكون حالا او مصدرا [والشي خلفها احب] وافضل فلا باس بالمشي امامها ويمينها ويسارها وكرة ابو يوسف روح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح زاكبا يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا باس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقولہ والاكتفاء مشعر بأنه لا باس لمشيح الجنائز بالبحر بالقرآن والذكر وقيل انه مكرره كرامة التجريم كما في النبوة وكذا لا باس بمرثية الميت شعرا او غيره كما في الجلابي وذكر قاضيان انه كره قول الماشي (استغفروا له غفر الله لكم) [دكره الجلس] اي جلوس متبعي الجنائز [قبل وضعها] فلا باس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولي قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلى فجيء بالجنائز يقومون لها اذا رؤوا قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيان وغيره انه كره القيام محمول على احد هذين [ويخلد القبر] من لحد او الحدة اي حفر في جانب القبلة من القبر حفيرة تسمى باللمح اسم مفعول كما في المفردات وباللمح بفتح اللام وضمها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره و يفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كذا في المصنوعات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللمح سنة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعفت فالشق واوصى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لحد ولا شق ويرقن الوجه من التراب بلبنتين او ثلث كما في المحيط واما التابوت فعن البقالي انه يكره وعن ابي بكر محمد بن الفضل لا باس به في ديارنا ولو من الحديد لرخاوة ارضنا الا ان السنة ان يفتش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت او القتيل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلا او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المصنوعات او شفعت كما في قاضيان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرمى في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط [ويدخل] الميت [فيه] اي في القبر [مما يلي القبلة] بان يضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة فح يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزا من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يلقي الحصير في القبر تحت الميت فانه مكرره

كما في المحيط وقال الجلابي لا يجوز القاء المصربة كما في الخزانة وذكر في الزاهدي أنه مكروه خلوة
 لاهل الجوار وفي الجلابي لا رواية في ذلك والظاهر أنه لا يفعل وفي المصبرات لا بأس به وهذا إذا
 لم يكن محشوا كما قل قاضيان [ويقول واضعه] استحبابا [بسم الله وعلى ملته رسول الله] أي به
 وضعناك وعليه سلمناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملته رسول الله) أي ابتدأنا أمرنا هذا
 وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفي رضاء وما عنده من الشراب والكرامة وغنا
 نحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرمانني وفي لفظ الراضع اشعار بان الشفع غير لازم
 وذو الرحم المحرم أولى بالمرأة ويكره ادخال الاجتبي والزوج كما في الجلابي وعند فقد المحرم الصغير
 ثم الشبان الصلحاء كما في الخلاصة [ويوجه الى القبلة] على شقه الايمن [ويحل العقدة] التي على الكفن
 فيقول (اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده) كما في الجلابي [ويسوى] على اللحد [اللين] بالفتح
 والكسر بالفارسي (خست) [والقصب] غير المحمول فان المحمول الذي بالفارسي (بوربا يافند) مكروه
 عند بعضهم وكلمة الواد تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة ارك كما في المحيط
 [ويسمى قبرها] أي يستر قبر المرأة بثوب حتى يسوى اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت
 النساء في اللحد استغني عن التسمية ولا يسمى قبر الرجل عندنا الا لدفع الحر أو الثلج أو المطر عن
 واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسمية قبور مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكرامة
 [وكره الاجر والشب] أي كره ستر اللحد بهما وبالشجيرة والبص كما في الجلابي وقيل ان الاجر
 لم يكره الا للزينة وفيه اشعار بكرامة التابوت من الشب كما في المحيط [ويقال التراب] أي يركب
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابي يوسف
 رح أنه مكروه كما في الزاهدي [ويسم] أي يرفع القبر استحبابا غير مستطع قدر شبر في ظاهر الرواية كما
 في الكرمانني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي التمرقاشي لا بأس بالاجر بعد
 الاهالة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع خبارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنف كره ان
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش ويصغ ويرفع ويخص وفي المصبرات عن النبي
 عليه الصلوة والسلام انه قال (صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ونهي عن
 الاكليل والتبضيص والمختار ان التطيين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة
 ويعمر القبور الشربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليمتفرقوا وليشتغلوا بأمورهم وهو بامر
 ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من
 القبور ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل الدعاء قائما ارك فيقوم بصداء وجهه وقيل لا بأس بان يطأ
 القبور وهو يقرأ القرآن أو يسبح أو يدعو لهم وعنه لا يطأ الا ضرورة كما في الخزانة والله اعلم *
 [فصل * الشهيد] من الشهود أي الشهور أو من الشهادة أي الشهور مع المشاهدة بالبر

او بالمصيرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه (تنزل عليه الملائكة) و
 اما الحضور روحه عنده تعالى (والشهداء عند ربهم) كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول والثاني
 بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الخريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب
 والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المبسوط
 وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال [مسلم]
 جنس فلا يحتزر به من شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا وانما يباح
 غسل كافر غير حربي له ولي مسلم كما في الجلابي [ظاهر] اي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا
 انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عنده خلافا لهما واذا انقطع الحيض
 والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الرايتين عنه
 كما في المضمرات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرمانى وهذا خلاف
 ما مر منه [بالغ] فاذا قتل صبي يغسل عنده اذا الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له
 يعتد به واذا قتل المجنون غسل عنده ايضا خلافا لهما فيهما كما في الحصر فعلى هذا يخرج المجنون ايضا
 بقوله بالغ فلا حاجة الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد
 عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل ساقط عن البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه اثره ليكون
 شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر [قتل]
 قتلا [ظلمنا] بان يقتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه او ماله او اهله او مسلما
 او ذميا او ان يقتله المكابرون عليه في المصلح ليل بسلاح او غيره او نهرا بسلاح او خارجه بسلاح او غيره
 كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وان لم يصف القتل اليهم وهذا عنده وانما
 عند الطرفين فيشترط ان يضاف القتل اليهم ولو بالتسبيب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرتهم
 منهزما او بايطاء دابة منفلتة منهم بلا راكب او سائق او قائد لم يغسل عنده خلافا لهما ولو او طئته
 وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل
 فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قال ظلمنا لانه لو قتل برجم او
 قصاص او تعزير او افتراس سبع او سقوط بناء او غرق او طلق او نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل لبغي
 او قطع طريق او عصبية [ولم يجب] على القاتل او عاقلته [به] اي بنفس ذلك القتل [مال] اي
 دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح او بضياعة الدم عن الهدر كما اذا قتل احد الابوين ابنة اذ يجب
 فيهما القصاص الا انه سقط بالصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادته رايتين كما في الكافي وفيه
 ايماء الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اتلف بالسلاح قصدا
 يجب القصاص بالاجماع واذا قتل بشبهة العمد او الخطاء او الجاري مجراه كما اذا ضربه بالعصا او رمى

غرضاً فاصابه او سقط نائم عليه فهلك يجب الدية بالاجماع [ولم يرتث] اي لم يخلق قتله من رث
 اي خلق كما في الكافي [فينزعه عنه] اي عن هذا المقتول [غير ثوبه] اي الثوب المختص به مما
 هو من جنس الكفن فينزعه عنه السلاح والقرء والخف والمحشو ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء
 فكرة بقاء والاسبب ان لا ينزع السراويل [ويزاد] عليه ما شاءا من جنسه [وينقص] عنه ذلك في
 المحيط قيل معناه يزداد ثوب جديد تكرماً له وينقص ما شاءا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد
 وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انسب بقوله [ليئتم كفنه] اي ليصير على وفق السنة
 ويحيطونه ان شاءوا [ولا يغسل] القليل الا نجاسته [ويصلى عليه] كغيره [ويدفن بدمه] الذي
 على بدنه وثرابه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يظهر
 كما في الظهيرية [وغسل] اتفاقاً لوجوب المال [من وجد] مجهول مفعوله الثاني [قتيلاً] بما يؤثر في
 ازهاق الروح وان كان حليداً [في مصر] او قرية سواء كان في مواضع القسامة كالمحلة والدار او لا
 كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القليل فيهما فسهو بدليل ذكره في محله ولا غيب
 فيه بل في الخطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الغناء لا يغسل ان لم يكن مهلولاً
 [لم يعلم قاتله] فان علم لم يغسل سواء كان القتل بسديدة او حجير او عصا كبير او صغير لكن في
 الاخيرة ان قتل بعصا صغير غسل اتفاقاً لوجوب المال وبالشجر والعصا الكبيرين غسل عنده خلافاً
 لهما للشافعي في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية (من قتل بسديدة ظلماً لم يغسل) فان
 قوله ظلماً معناه وقد علم قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظلماً كما في الكرواني
 وغيره [ومن جرح وارث] اي صار خلقاً [بان نام] ذلك المجروح [او اكل او شرب او عولج او آواه
 خيمة] اي انزلته بها من الايواء او الواي وهو متعل بالي وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعدياً بمنغمه و
 قال الازهرى انها لغة فصية كما ذكره ابن الاثير [او نقل] للتداوي [من المعركة] بفتح الراء جبا
 تنازع فيه آواه ونقل والمعركة ذكرت على العادة الا فالانسب نقل من مكانه بل تحريك منه وكذا
 قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لئلا يطأ الخيل فليس بارتثات وقال
 الساكم اذا نقل والقتال بحاله لم يرتث [از بقي] في المعركة [عابداً وقت صلوة] كامل كما روي عن
 ابي يوسف رح وظاهر الرواية يوم او ليلة كما في التمرتاشي وقال الزاهدي اراد ابو يوسف رح رث
 ما صار الصلوة ديناً عليه وفي المحيط ان بقي حياً يوماً او اكثر وهم في القتال لم يرتث وان كلمهم
 وفي التسفة ان بقي حياً اقل من يوم وليلة لم يرتث عند محمد رح [او اوصى بشي] عند ابي يوسف
 رح خلافاً لمحمد رح وقيل جوابه في الديني وجواب ابي يوسف رح في الديني وقيل لا خلاف
 فما قال قال في الديني وما قال محمد قال في الديني كما في التمرتاشي وعن ابي جعفر انما ارتث
 اذا زاد الوصية على كلمتين كما في السقايق وقيل هذا اذا تكلم كثيراً من امر الدنيا كالبيع

فان قل فلم يرث كما في الذخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه شيء من الاحكام او انتفع بشيء من الدنيا فقد ارتث كما في التحفة و اعلم ان الميراث له ثواب الشهيد وان غسل كالغريق كما في الكافي [و صلى عليهم] عطف على غسل وليس بمحتلركا لمنع الملازمة بين الغسل والصلاة [وان قتل لبغى اقطع طريق غسل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن ابي حنيفة رح في الصلاة على المصلوب روايتان كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه اذا قتل نفسه خطاء يصلي عليه وهذا بخلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلي عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية *

[فصل * اذا اشتد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي الا ان العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقيل حضرة العدو كافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع [جعل الامام] اي الخليفة او السلطان او نائبه [امة] بالضم اي جماعة من السرية [نحو العدو] اظهار في موضع الاضمار [و صلى] الامام [باخرى] من الامة [ركعة] فيقع ينتظر [في الثنائي] اي صلاة الفجر والمسافر والجمعة والعيد [و] صلى [ركعتين] فقع ينتظر [في غيره] من الظهرين والعشاين وفيه اشعار بأنه لو صلى بامة ركعة وبأخرى ما بقي ظنا ان المعتبر قسمة القراءة فسد صلاة غير الامام للانحراف في غير آوانه كما في المحيط [ومضت هذه] الامة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره [اليه] اي الى العدو وقت بآرائه ولو مستدبرة القبلة [وجاءت تلك] الامة التي جعلهم نحوهم [و صلى] الامام [بهم] تغن بعد الافراد [ما بقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الامام وحده [ومضت] هذه الامة المسبوق من غير سلام [اليه] بعد سلامه ووقفت بآرائه [وجاءت] الامة [الاخرى] اللاحقة [واتمت] صلواتها [بقراءة ثم] مضت اليه وجاءت الامة [الاخرى] المسبوق [واتمت] الصلاة [بها] اي بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او الامام مقيما واما اذا كان الامام مسافرا والقوم او بعضهم مقيمين او مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الامام ركعة بكل امة كما مر فاذا سلم الامام جاءت الاولى صلى المسافر ركعة بقراءة والمقيم تلك ركعات غيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلثا لانهم مسبوقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتنازعا في الصلاة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو فيصلي بأخرى فيجعلهم نحوه فيجيء الاولى فيأمر واحدا منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط والى ان صلاة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف رح لما فيه المشي واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرها من المتداولات

فكان الفاضل التفتازاني لم يتصفح كتبنا المتدالة حتى التصفح والالم يقل في شرح الكشاف (ان خلافه لم اجد في كتب الفقه في الخلافات) [وان زاد الخوف] اشتدادا بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدراب [صلوا ركباناً] جمع راكب وهوان اختص في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم [فرادى] اذا كانت راقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كافي المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد بن رج ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي [بايماء] للركوع والسجود [الى اي جهة قدروا] فسقط الترجمة ضرورة [ويفسد القتال] كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [والمشي] فيها هاربا من العدو فيأخر الصلوة الى مكان الوقوف [و] يفسدها [الركوب] فيها اذا ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شيئا اذ غابا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والافقد اعادوا كما في التبعة والله علم *

[فصل * صح في الكعبة] اي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او تربيعها او لكونها مبناء منفردا اولان طولها كعب الثلاثة وهو سبعة وعشرون كما في الازاهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [الفرض والنفل ولو] كان [ظهرة الى ظهر امامه] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [لا] يصحان [بان ظهرة الى وجهه] اي الامام فيبرز اذا كان وجهه وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي [وكره] الصلوة [فوقها] لترك التعظيم و جاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط [وان اقتدرا] في الفرض او النفل [حولها] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [وبعضهم اقرب اليها من امامه صح] الاقتداء فيهما فصح الصلوة [ان لم يكن] ذلك البعض [في جانبه] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب * وفق الله تعالى لاتمام العمر في جانبه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب مرورا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام *

* [كتاب الزكاة] *

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما تقرر وهي اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة النمو السائل من بركة الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يخرج من الفقير وفي الكرمانى انها في القدر مجاز شرعا فانها ايتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المضمرة وهو القابل للعنوان وبلاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العذر

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً ارتبعاً وأعلم ان غيبها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان شروطه أولاً فقال [وهي لا تجب] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [الا على حر] حقيقي كالمسلم او حكمي كالذمي فان المأخوذ منه الزكوة كما في التحفة وغيره واحتترز به عن الحربي فان الكفار كلهم ارقاء كما في عتق المستصفي وسير الزاهدي وما أخذ منه عرض مما أخذ منا او حماية ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا معن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهرة ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو ارتد (عياداً بالله) سقطت الزكوة الواجبة كما في الزاهدي [مكلف] اي عاقل بالغ فيجب على المعترة والمغمى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيان ولا يجب على المجنون والصبي وظاهرة ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ احتى انه اذا افاق في بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روي عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا كان مغيباً في اهل الحول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكوة والادبنت من اوله وعنه انها تجب بالافاقة في الحول قل او كثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه كما في الكافي وبه أخذ محمد بن ابي يوسف راية عن ابي يوسف راج وعنه الافاقة في اكثر الحول كما في المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله [مالك] اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تبعه في الدينار ولا غرامة في العقبي كما في الكرماني [ملكاً] مثلك مصدر كما في القاموس لكن في المقائس انه بالكسر اسم [تاماً] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب او يد غيرهما كالمستقرض المقرر نحوه كما في النظم ولو فسر التام بيد ورقبة لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحربي وقيد مسلم لم يذكره الظان [لنصاب] في اللغة الاصل وفي الشريعة ما لا تجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال لان اللام للتقوية فانه مفعول مالك ولا يخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً تاماً وفيه اشعار بانه لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين او بعون شاة كما في المحيط والمبتادر ان يكون النصاب مالاً حلالاً فان كان حراماً فان كان له خصم حاضر فواجب الرد والا فواجب التصديق الى الفقير ولا يحل له منه شيء كما في الننف ومثله في المنية فلا زكوة في المغصوب والمملوك شراء فاسداً كما في النظم [تاماً] اي زائد يقال نماينمي نماء ونمو ونمواً غنياً اذا زاد وينمولغة كما في التاج [وهو اما بالثمنية] اي بكونه ثمنياً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم والبراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في الذخيرة ان طلب النماء في الاثمان غير مشروط لوجوب الزكوة [او السوم] اي الرعي يقال سامت الماشية سوماً اذا رعت [او نية التجارة] اي القصد الجزم او الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قيل ليس في كلامهم تاء بعدها جيم غيرها كما في المفردات [مع الحول] اي مصاحب كل من الثمنية و

اخويها لدران الشمس في المطالع والمغرب من موضع الى العود اليه اذ اصله الدور كما ذكره
 الراغب وفيه اشعار بان العبرة في الزكاة للسنة الشمسية كما اشار اليه الكافي والكرماني والى الخلاف
 اشار ما في النية ان المرغيباني اعتبر القمرية والتحقيق ان الشرع يريد المسر فيعتبر النماء الا انه امر
 خفي فيقيم الثمنية في السجود والسوم في السوائم والنية في مال التجارة حولا مقام النماء ويدبر
 الحكم على ذلك ولذلك لو امسك رجل حولا مائتي درهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكاة كما
 في المحيط والذخيرة واليه اشير في التفتة فعلى هذا ينبغي ان تجب الزكاة على من ليس له غير السائمة
 او مال التجارة شيء واسم ازوى التجارة حولا و الظاهر ان كون النصاب والسوم شرطا في كل السؤل
 والنصاب لم يشترط الا في طرفيه والسوم في اكثره كما ياتي [فاضل] صفة لنصاب [عن حاجته الاصلية]
 اي عما يدفع عنه الهلاك تحقيقا او تقدير كطعامه وطعام اهله وكسوتهما والمسكن والخدام
 والمركب وآلة المحترف فان هذه الاموال ليست بنامية فلم يجب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقله
 نام حامل لمؤنة هذا القيد على انه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين داخل
 تحت الساجدة الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] فاضل [عن دين] حادث
 في السؤل او بعده فان كلا منهما مانع لجوب الزكاة والتابي لا يسقط زكاة السؤل عند الائمة الثلاثة
 خلافا لفرح كما في المزارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والخراج وقيل ان كان يحق
 يمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك
 في العين بان كان قائما او في الدمة بان كان مستهلكا وعند ابي يوسف رح في العين يمنع لا في
 غيره وعند زفر رح لا يمنع اصلا وشامل لدين العباد كالتمن والاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان
 نية الزوج اداءه متى طالبتة يمنع والا فلا كما في المحيط وقيل يمنع المعجل دون الموجل كما في الاختيار
 وذكر في المغني ان دين العباد يمنع ولو موجلا وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه
 وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبس طلبا واقعا
 [من عبد] هو اما الامام في الاموال الظاهرة اي السوائم او الملاك في الاموال الباطنة اي العروض و
 التجارين او الدائن في دين العبد واحترازه عن دين النذور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها
 مما لا يجبر على ادائه ولا يسبس لاجله كما في شرح الطحاوي والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة
 على التراخي فكان جميع العمر وقته كما روي عن اصحابنا وفي المستقي انه على الفور عندهما وعن محمد
 رح لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط وذكر التمر تاشي في سيدة التلاوة انها عند ابي يوسف رح
 على الفور وعند محمد رح على التراخي وعن ابي حنيفة رح روايتان وفي الخلاصة عن الشيبين ان
 التأخير مكروه [فلا تجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه عبدا غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا]
 تجب على مالك [بعد الوصول] اي وصول المال اليه [لا يام كان] ذلك المال فيها مالا [ضمارا]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليد غير مرجو الوصول غالبا وانما لا يجب الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك والنماء فيه مفقود [كمفقود] اي كعبد مفقود وابق وضال او مال مدفون في بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في داره او خانوته او بيته فانه يزكي لما مضى لامكان الوصول بالحفر الممكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط [و] كمال [محمود] علانية لا سرا [بلا حجة] اي بيعة او علم القاضي وقيل ان نسي ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو جحد دينه سمين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض وعن محمد رح ان لا زكوة فيه وان كان له بيعة عادلة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر لا يعطيه ولذا لا يزكي والكلام مشير الى انه يزكي لما مضى في دين المقر ولو معسرا وهذا اذا قبض والملك بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبدل الكتابة فلا يزكي لما مضى واما ما يدل عما ليس بمال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقال انه يزكي في كل ما قبض الا الدية والبدل كما في الزاهدي [و] كمال [ما حوذا] اخذه السلطان او غيره [مصادرة] اي تكليفا قال البيهقي المصادرة كشيء ما شكنجه كردن والمتبادر ان يشترط دوام الضمانية الى زمان الوصول فلوح حدث بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [وشرط النية] في الزكوة [وقت الاداء] الى المصروف عند ابي يوسف رح [او] وقت [العزل] اي انقضاء الزكوة عند محمد رح كما في الكرماني ومال الطحاوي الى الاول ومثائنا الى كليهما كما في التحفة وعن محمد رح لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق بلا نية ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في الغبون عنه خلافه وفي الروضة لودفع الى فقير بلا نية ثم نوى جاز ان كان في يده وظاهر كلامه انه لو سمي هبة ونوى الزكوة اجزأه كما لو دفع الى محترم ومناه قرضا ونوى الزكوة اذ العبرة للقلب كما في النية لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي [الا اذا تصدق] على الفقير بان لا يخطر بباله الغرض والنفل [بالكل] اي بجميع النصاب فتح لم يشترط النية وفيه اشعار بانه لو نوى النفل لم يسقط الزكوة كما في الكرماني وهذا رواية عن محمد رح لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجمع الثغاري وفي التقييد بالكل رمز الى انه لو تصدق بالبعض لم يسقط زكوته كما قال ابو يوسف رح خلافا لمحمد رح وهو رواية عنه وهذا اشبه كما في الزاهدي ومثله عن ابي يوسف رح كما في الخزانة والهبة كالتصدق ولو ذهب الكل من مدينه سقط زكوته وان لم ينو اما لو نوى زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو ذهب منه بعضه سقط زكوته عند محمد رح خلافا لابن يوسف رح كما في المحيط ولما ابتدأ محمد رح في الاصل بزكوة الانل اقتداء به صلى الله عليه وسلم على انها هي المال عند العرب تبعه المصنف رح فقال [وتجب في كل خمس]

بالفتح اي كل فرد من افرادهما الى عشرين [من الابل] السائمة [شاة] متوسط فلو كانت للتجارة ففيها
 زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق والى ان العجفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه
 العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاناث ولا ينافي تجرد الشمس
 عن التاء كما ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر
 والانثى كالابل كما في شرح التسهيل وهي شاملة للعربي والبشتي اي لمتولد بين العربي والغاليم
 وهو ذو السنمين يحمل على السند للفحل في الاصل منسوب الى بشت نصر كما في النهاية وانما ابتداء
 بالشمس اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في التنقيح واعلم ان المدار في زكوتها على الخمس و
 العشر والخمسة عشر والعشرين والثلثين كما لا يخفى [ثم] يجب [في خمس وعشرين] الى خمس و
 ثلثين ابدا [بنت مخاض] متوسطة لغة ما اتى عليه حولان و شريعة حول واحد كما في شرح الطحاوي
 لكن في جامع الاصول انها ناقة تم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب
 المخاض وجع الولادة والنوق السوامل واحدها مخضة بكلمة وفي الاساس كلها مبياز حقيقة اضطراب شيء
 مائع في وعائه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين عفو وفي النظم قال ابو مطيع البلخي ان في
 خمس وعشرين خمس شياه فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله تعالى
 عنه [وفي ست وثلثين] الى خمس واربعين [بنت لبون] لغة ما انثى عليه ثلث سنين و شريعة
 سنتان [وفي ست واربعين] الى ستين [حقة] بالكسر ما اتى عليه اربع سنين و شريعة ثلث [وفي
 احدى وستين] الى خمس وسبعين [جذعة] بفتحين ما اتى عليه خمس سنين و شريعة اربع الكل
 في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث
 لان امها ذات لبن بولد آخر والحققة ثلث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والسمل والجذعة
 اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تانيث هذه الاسامي اشعار
 بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف
 رح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [وفي ست وسبعين] الى تسعين
 [بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين] الاحسن تقديمه فان عطف الاكثر على
 الاقل اكثر استعمالا [ثم] يجب [في كل خمس] يزداد على مائة وعشرين [شاة] مع الواجب السابق
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و شاة [وفي خمس وعشرين] يزداد عليه الى مائة وتسعة و
 اربعين [بنت مخاض] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [وفي مائة وخمسين ثلث حقائق]
 بالمقاط بنت اللبون من البين وهو الفارق بين ما قبله وما بعده [ثم] اي بعد مائة و
 خمسين [يستأنف] النصاب او الواجب [كالاول] من النصاب او الواجب [فيزداد في كل ست و
 اربعين الى خمسين حقة] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين

بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقائق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان
 يزداد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل
 اربعين واحدة ثم في كل خمس يراد على المائتين شاة مع الحقائق الاربع وفي خمس وعشرين
 بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب
 خمسين و مائتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا [و] يجب [في ثلثين] ونيف [بقرا]
 مائتا صحيحا او مريضا مرتفعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد
 لا للتائيد وفي المنتقي انها للتائيد والجاموس نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن
 لا يراد منه عرفا والطلق ينصرف اليه كما في العمادية والمتبادر منه البقر الاهلي فالوحشى
 والمتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزامدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام
 فان كانت اهلية تزكى والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بانه لا زكاة فيما دونه كما في التنف [تبيع]
 اي ذكر من اولاد البقراتي عليه سنة [او تبعة] اي انثى منه فيجوز كون الواجب ملكا او مؤنثا
 [وفي اربعين] بقرا [مسن او مسنة] بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ماخوذ
 من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال الطرزي انه المشتق
 من السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا
 [وفيما زاد] على الاربعين [يحسب] اي ان يحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب
 فلم تظن انه لا يصفوا عن شرب والا قيل فيه (سمع بالمعدي خير من ان تراه) [الى ستين] ففيه
 مبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثلثين جزء من قيمة تبيع او من اربعين من قيمة مسنة كما في
 المزارع وغيره وهذا رواية عنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة و ثمنها وعنه لا شيء الى
 خمسين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه مبيعان كما مر كذا في المحيط
 [ثم] اي بعد الستين [في كل ثلثين] من البقر والاولى (الى ما زاد على ستين) [تبيع] او تبعة
 [وفي كل] [اربعين] منه [مسنة] او مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع
 ومئة للثلثين والاربعين وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة مبيعان ومئة
 فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر المسنة والتبعية والمسن في
 هذه المواضع انكالا على السابق [و] يجب [في اربعين] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [ضانا او معزا]
 يسكون الهمة والعين وفتحهما جمع ضائن وما عز كما في القاموس والكشاف وغيرهما لكني
 ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحدة فاعلا
 فهو جمع فاعل كصحب وصاحب والاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على
 القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضع فالتضامن ما كان من ذوات الصوف والمعز من

الشعر والاحسين غنما فانه اخصر وخص بالكبار كالابل والبقر كما في المضمرات [شاة] اسم جنس تاءها للانفراد يقع على الضأن والمعز الا ان العرف يخصها بالضأن كما في التنوير وغيره وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وخبر الوحش والمرأة وفي المحيط يتنازل الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذاك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما والادل ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار [وفي مائة] تاخيرها احسن [واحد وعشرين] الى مائتين [شاتان] وفي مائتين واحدة [الى تسعة وتسعين] وثلثمائة [ثلث شياه] بالكسر جمع شاة فان اصلها شوفة قلب الروا الف وحذف الهاء شذوذا [وفي اربعمائة] الى ما زاد من تسعة وتسعين [اربع] من الشياه [ثم في كل مائة شاة] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [و] يحب [في كل فرس] سائمة [من الاناث] المجردة في رواية [او] الاناث والذكور [المختلطة] تلك في رواية ففي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لا شيء اصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد رح انها ينسب العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها يخص بالشيل الاعم اولي بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قالوا ان التخيير الا ترى في العربي لقلة التفاوت بقيمة كل اربعمائة درهم غالبا واما في افراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [دينار] او عشرة دراهم كما في التنف وغيره والدينار من دنانير وجهه اي اشرق اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه معرب دين آراى جاءت به المشرية في الاصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم لثقال من ذلك المضروب [اربع عشر] بضم الاول منهما وسكون الثاني ارضه اي خمسة دراهم [قيمتها] اي الفرس فانها مما يذكر ويؤث وقيمة الشيء عبارة عن قدر مالية بالدرهم والدنانير بتقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف التمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الازاهير [نصابا] حال من قيمتها المضاف اليه كقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا [ولا نجب] في الحيوانات [الا] في السائمة [عادة من الابل والبقر والغنم والشيل فلا تجب في الحمير والبغل لانهما غير سائمتين] عادة ثم فسر السائمة شرعا فقال [اي المكتفية بالرعي] بالكسر اسم ما يؤكل من العلف ويجوز الفتح على المصدرية في [اكثر الحول] فلواريد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة كما لو اعلف ازا من عمل نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عيين الاثمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ايماء الى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استوفى حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه عند محمد رح اذا فر من الوجوب خلافا

لابي يوسف رح كما في الشارع وهو الاصح فلرباع قبل الحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال
 لاسقاط الواجب يكره اجماعا كما في الزاهدي [ولا] تجب [في الصغار] بالكسراي صغار السوائم
 التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم يجب الا على
 الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيول وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 رح فلو ملك بالشراء او الهبة او غبرهما خمسة وعشرين فصيلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا
 ثم حال الحول عليه لم يجب شيء عندهما ووجب واحد منه عنده وعنه روايات اخر في التمر تاشي
 بالاختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقاءه كما اذا ولدت السوائم قبل الحول
 فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التجفة وينبغي
 ان لا زكوة عندهم في المهر [الاتبعيا للكبار] اي الكبير من المائة التامة الحول فيجعلون الصغار
 تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتمعة وثلثون حملا
 فعليه المسنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت عن الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارها
 ووجب جزء من اربعين جزء من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا هلك الحملان
 وبقي المسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم
 صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في السائمة فقال [ولا] تجب [فيما يعمل] اي يعد من
 الابل والبقر والخيول لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [والواجب] في السائمة [الوسط]
 اي ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض
 متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفود الى قيمة افضلها ونقص من
 الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قبة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت
 بينهما بالنصف فعرفنا ان الواجب في العجاف شاة تساوي نصف قبة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون
 بقرا من العجاف نظر الى قيمة تبع ومسنة وسط [وان لم يوجد] الوسط [ياخذ العامل] اي آخذ
 الصدقات [الادنى] من السوائم [مع الفضل] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى
 ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء والعمياء وذالا يجوز كما
 في الشارع وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في لنافع وغيره والصحيح ان الخيار له لا للعامل كما في
 الاختيار وغيره [او] ياخذ [الاعلى] منها [ويرد] الى المالك [الفضل] على الوسط وفيه اشعار بانه
 يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يسمن للاكل والفحل وفي الشارع لا يأخذ واحدة منها
 ولا يخفى ان الانسب تقديم هذا المبحث على مسئلة زكوة الفرس الا انه اخراختصارا ولما فرغ من
 حكم الناطق الفاضل شرع في الصامت المفضل [ونصاب الذهب] اي الحجر الاصفر الرزين مضروبا
 كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء [عشرون] اي مقدار بعشرين [متقالا] هو لغة ما يوزن

به قليلا كان اركثيرا و عرضا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار بعشرين قيراطا و ظاهر كلام الجوهري
 انه معناه لغة و القيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمشقال مأنة
 شعيرة وهذا على رأي المتأخرين و منية اهل الحجاز و اكثر البلاد و اما على رأي المتقدمين و منية
 اهل سمرقند فالمشقال ستة درائق و الدائق اربع طموجات و الطسوج حبتان و الحبة شعيرتان فالمشقال
 شعيرة و تسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المشقال
 لم يختلف في الجاهلية و الاسلام [و] نصاب [الفضة] اي السحر الابيض الرزين و لو غير مضروب
 و انما سمي بها لازالة الكربة عن مالكيها من الفض و هو التفريق [مأنة درهم] بفتح الهاء و كسر
 و ربما قالوا درهام لغة اسم لمضروب مدور من الفضة و المشهور ان تدويره في خلافة القاروق رضي
 الله تعالى عنه و كان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمن ابن الزبير رضي الله تعالى
 عنه على طرف بكلمة (من الله) و على آخر (بالبركة) ثم غيره الحجاج فنقش بسورة الاخلاص
 و قيل باسمه و قيل غير ذلك و اختلف في وزنه على عهده صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة
 او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل و هو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله تعالى
 عنه الى وزن سبعة [كل عشرة] منها [سبعة مثاقيل] فكل درهم سبعة اشعار مثقال هي اربعة عشر
 قيراطا و سبعون شعيرة فمأنتا درهم مأنة و اربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال و خمس مثقال و
 فيه اشعار بان المعتبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير و الدراهم كما قال الترجماني و في مشكل الآثار
 انه في الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا و ثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين
 دينارا بوزن مكة كما في التمرثاشي و في اقرار الزامدي ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن
 صعة و في النرازل و جمع نجم الاثمة ان المعتبر في الزكاة و العقود و الاقراوات وزن كل بلد
 فلو ملك مأني درهم في زماننا ففيه الزكاة و ان لم يبلغ وزن مأنة مثقال ولا قيمتها اثني عشر دينارا كما
 في المنية و في اعتبار المتقال رمز الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة
 مثاقيل او مأنة درهم و قيمته لصيغته عشرون او مأنتان لم يجب فيه شيء بالاجماع كما في الحقائق [فيجب
 ربع العشر] و هو نصف مثقال في نصاب الذهب و خمسة دراهم في الفضة [معمولا] كان ذلك
 النصاب كالدينار و الدرهم و حلبة المصحف و الخواتيم و الاسورة و السيف و السرج و الاراني [او تبرأ]
 بالكسر هو التحران قبل الضرب فاذا ضرب يسمى بالعين و قد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس
 و الحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا و قيل فيه حقيقة و في غيره ميجاز كما قال ابن الاثير [و]
 يجب خمس نصف دينار او درهم [في كل خمس] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [زاد على
 النصاب] اي نصابهما [بحسابه] اي الخمس و فيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس و
 هذا عنده و هو الصحيح كما في التحفة و اما عندهما فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار وجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار و لو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ويعتبر
الغالب] اي الزائد على النصف من الحجرين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالمغشوش دينار
او درهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين
وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما في المضمرات واما الذهب فمضطرب على ما في
الزاهدي [وان غلب] عليهما [الغش] بالكسري النجاس والصغور وغيرهما اسم من الغش بالفتح
في الاصل اضمار على خلاف الاظهار [يقوم] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حينئذ فان بلغ نصابا
ففيه الزكاة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكاة
كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلاثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نجاس
واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [لا] يجب [في غير ما مر] من نصاب
السوائم والحجرون كالحيوانات والذريعات والعدديات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب
والقرب [الابنية التجارة] كما مر فلواشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا باعها فلا شيء فيه
وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم ليؤجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخره لانه اشترى
للغلة لا للتجارة وكذا ابل الحماليين وحمير المكارين وظاهرة شامل للعقار فلواشترى ارضا عشرية او
خراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكاة الا انها لا يجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكاة
فيها وعن محمد رح انها يجب مع العشرية الكل في المحيط [عند تملكه] اي تملك المالك ذلك الغير
فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة لبيس فيه شيء حتى يتصرف فيه [بغير الارث] اي بسبب اختياري فلو ملك
مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بانه اذا
ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف
رح خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [اذا بلغ] ظرف
يجب المستفاد من الاستثناء [قيمه] اي ذلك الغير [نصابا] حاصل [من احدهما] فلا يلزم ان يبلغ من
كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [انفع للفقير] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه
انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع راجا وان تساويا فالمالك مخير وعن ابي
يوسف رح يقوم بما اشترى به وعن محمد رح يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع
الشراء ولا موضع المالك وقت حلول الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما خص
القيمة اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال الحول عليه وهو لا يساري مأتي
درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط [ويجوز دفع القيمة في الزكاة] اي بحسب جزء من النصاب
مساء كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويوم الوجوب عنده على ما قال
بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب

وبالفعل يتعين ففي ماأتي قفيز من الحنطة قيمتها مأنتا درهم يوم الوجوب خمسة اققرة بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما عندهما فان زاد بعده القيمة الى اربع مائة فعشرة دراهم وان نقص الى مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مأنتين وان تغير السعر واما عندهما وفي قول عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال للاختصار [و] يجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة] اي صدقة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين [والعشر] والخراج [والنذر] كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن في النظم اذا نذر بدينار شاتين يوم النحر فنجر بشاة سمينية تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهداء شاتين واعتاق عبيدين وفي وصية قاضيخان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي جوازه خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست تبدل عن الواجب كما ظن و الا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره [و الهلاك] اي هلاك النصاب او بعضه [بعد الحول] وان تمكن من الاداء [يسقط] الزكاة [بسمته] اي الهلاك وان كان بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكرماني فلو هلك من ثلثين ومائة من الغنم ما سوى الاربعين لكان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدل غير الحجرين استهلك كما في الظهيرية واما استبدلها قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [و الزكاة] واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العقر] لغة الزائد على النفقة وشرا ما زاد على النصاب فلا شيء فيه استحسانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصابا والى العفو او النصاب فصاعدا عند ابي يوسف رح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر رح وانما سمي عفو لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لسابقتين فقال [فيجب بنت مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين] بغيرا فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس وعشرين بغير الان الزوائد اربعة عفو واحد عشر من نصاب يليه ست وثلثين فبقي الخمس والعشرون فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزأ اما من ست وثلثين كما قال ابو يوسف رح او من اربعين كما قال محمد وزفر رح فان الهلاك يصرف اولا الى اربعة عفو ثم الى ما يليه من النصاب اذ اليهما معا فاندفع ما ظن ان الاول عشرة من خمس وثلثين والبغير اثم جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على البهتي والنجيب وهوان يكون ابوه عربيا و امه غيره كما في العمادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها [وسط الحول] بالسكون فيضم الحادث ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب]

من جنس [فيضم اربعون درهما زاد على مائتين منه ثم يزكى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجماعا والى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب وذا بلا خلاف ثم اشار الى بيان ماهو من جنس النصاب من الحجريين والعروض لا السوائم وقال [و] يضم [الذهب الى الفضة] و بالعكس [بالقيمة] لاتمام النصاب عنده وبلاجزاء والوزن عندهما وفي رواية عنه وعن ابي يوسف رح انه رجع الى قوله وثمره الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لا شيء فيه عنده والصحيح الازل فيؤدي من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الحقائق وغيره [و] يضم [العروض] اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائم [اليهما] اي الى الذهب والفضة [بالقيمة] قبل المسئلتين مثل [لاتمام النصاب] فيزكي عن قفيز حنطة للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا شيء فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه اشعار بان الحجريين لا يقومان فيضم قيمتهما الى قيمة العروض بل يعكس كما قالا واما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التحفة والعروض بالضم جمع العرض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال غير الحجريين كما في المقائس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعهد [ونقصانه] اي نقصان النصاب [في] اثناء [الحول هدر] بفتحيتين والسكون اي باطل غير مسقط للزكوة وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لفررح والى انه لو كان له اربعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكوة اذا كان صوفها مائتي درهم والى انه لو كان له عصير فتخمر ثم تحلل انقطع لان الخمر ليست بهال كما في الزاهدي [و جاز له تقديمها لحول] اي على حول [اذاكثر منه] لذي نصاب اي جاز لمالك نصاب او اكثر ان يؤدي زكوة سنين كثيرة قبل ان يجي تلك السنون فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو ادى زكوة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدى عن الذهب اذ التعيين غير صحيح وعن ابي يوسف رح عليه زكوته واختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [و] جاز تقديمها [لنصب] اي على نصب [لذي نصاب] اي جاز لمالك نصاب واحد ان يؤدي زكوة نصب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجماعا فلو عجل فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامام اخذه كما في الزاهدي *

[فصل * و ينصب العاشر] مستأنفة شاملة لعاشر اهل العدل واليوسر وهو اهل العشر من عشرت القوم اعشرهم عشا بالضم فيهما اي اخذت منهم العشر وشريعة من نصب الامام على الطريق لاخل صدقة التجار ومنهم عن اللصوص كما في الكرمانني وغيره من المتداولات

وانما سمي به لملاحظة الحربي في ذلك دون المسلم والذمي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله [على الطريق لاخذ زكوة التجار] المسلمين از غيرهم وانما سمي بالزكوة لتغليب غير الحربي عليه والتجار بضم التاء وتشديد الجيم از كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان العاشر ماجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديث (ان لقيتم عاشرًا فاقتلوه) معناه تاركًا للفرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال ولعله تغليظ [فياخذ] العاشر [من المسلم ربع العشر] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ومن الذمي ضعفه] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المتلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معهما فلو كان بعض النصاب في بينهما لم ياخذ منهما شيئاً لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكسب النصاب كما في التشفة [وصدقاً] اي المسلم والذمي [مع تخليفهما] في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان التخليف لا يشترط كما في سائر العبادات [ان انكرا السؤل] اي ان انكر المسلم والذمي تمام السؤل ولو حكما كما في المستفاد وسط السؤل [از الفراغ] اي انكر فراغ الدمة [من الدين] المطالب به من عبد [از ادعيا اداؤه] اي ربع العشر او ضعفه [الى عاشر آخر يعلم] في هذا السؤل [وجردة] لان الامين يصدق بما اخبر الالباء هو كذب بيقين فالاحسن ان يقال (الى عاشر ان كان) كما في المتداولات فيشتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في التمر تاشي فلوجاء به بلا حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [او] ادعيا اداؤه في مصرهما [الى فقير] مثلاً [في غير السوائم] اي الاموال الباطنة فلو ادعيا الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمنان الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة مائة كما في الكافي وغيره [و] ياخذ [من الحربي العشر] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصاباً [ان لم يعلم ما ياخذون منا] اي بمقدار ما ياخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن علم نفس الاخذ منهم [وان علم] ذلك [اخذ مثله] قليلاً او كثيراً تحقيقاً للمجازاة وفي رواية لا ياخذ من القليل لانه عفو [ان كان] ما ياخذون منا [بعضاً] فان كان كلاً لا ياخذ اصلاً لانه غدر كما في الاختيار وقيل ياخذ كلاً زجراً لهم وقيل ياخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا * ثم ابلغه مأمنه * كما في المحيط [ولم ياخذ منه ان لم ياخذوا منا] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر السؤل او انمراغ عن الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا ياخذ منه شيئاً كما في المحيط [وعشر خمر الذمي] لا يشاءون تسامح فان المعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة خمره ويعرف القيمة من اهل الدمة وانما ياخذها المسلم لانها من المتلي فلم يكن في حكم العين

والأضائة العهد فيشير انها عشر اذا كانت للتجار [وي حكم الشمر جلود الميتة] لا [يعشر] [خزيرة] لانه من القيمي في حكم العين وقال زفر ربح يعشر وقال ابو يوسف ربح يعشرهما ان مر بهما جملة [لا] يعشر [امانة] لمسام اذ ممي من بضاعة او دديعة او مضاربة او غيرها اذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ نصيب المضارب من الربح نصابا عشر [وعشر الحربي] عشرا [ثانيا قبل السؤل جائيا من دارة] وهذا اذا علم انهم ياخذونه منا فلو علم بخلافه فلم يعشر كما قال شيخ الاسلام وانما قيد بالحربي اذ لا يعشر المسلم والدومي في سنة الامرة ويعشر كل عشرين في السؤل الثاني اذا لم يعشر في الاول وقوله ثانيا اي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من دارة ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل السؤل من قبيل المتجاذب فانه متعلق بعشر وجائيا فاذا لم يعشر في هذا السؤل لم يعشر بعده في السؤل الثاني وقوله جائيا من دارة مشعر بانه لو تردد في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر ثانيا وهذا اذا علم انهم لم ياخذوا منا اولم يعلم اما اذا علم انهم ياخذون فيعشر كما قال شيخ الاسلام واعلم انه لو مر تاجر على عاشر جماع واخبر انه مزدي وظن العاشر انه هروي واراد فتحه فان كان في الفتح ضرر على التاجر صدق مع اليسمين والا فيفتحه الكل في المحيط [وخمسة معدن ذهب] اي اخذ الخمس من معدنه وجوبا وان قل وفيه اشعار بان في الخمس لا يشترط النصاب ولا السؤل ولا سائر شروط الزكوة لانه في حكم الغنيمة كما اشير اليه في النصفة واضافته ككل درهم لانه جوهر اودعه الله تعالى في الارض يوم خلقها وهو منقسم على ثلاثة منطبق كالذهب والفضة والرصاص والحديد ومائع كالماء والملح والقيز والنفط وماليس شيئا منهما كاللؤلؤ والفيروزج والكحل والزاج وغيرها كما في المبسوط والنصفة وغيرها لكن المطرزي خصه بالسحجرين والظاهر انه في الاصل اسم لمركز كل شيء [او] معدن [نحوه] في الانطباع كالفضة [وجد في ارض خراج او عشر] الاخصر في ارضنا سواء كانت جيلا او مهلا امواتا او ملكا واحتسرت ربه عن دارة وارضه وارض الحرب [وباقية] من اربعة اخماس [للاواجد ان لم تملك الارض] كما اذا وجد في اموات [والا] تكن غير مملوكة [فلما لكها] اي فالباني مالك الارض سواء كانت دارا او غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي واما عنده ففيه تفصيل اشار اليه فقال [ولا شيء] من الشمس وغيرها لغير الواجد [فيه] اي المعدن [ان وجد في دارة] وما في حكمها كالنزل والسماتوت [وفي ارضه] كرما وغيرها [روايتان] ففى الاصل لا شيء فيه وفي الجامع خمس [ولا شيء في لؤلؤ] هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الريح الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرمانى [ولا في] [عنبر] عن معدن ربح انه في البحر بمنزلة الخشيش في البر وقيل صمغ شير وقيل زبد البحر وقيل حتى البقر البحري وقيل روث غيره كما في الكرمانى وقيل في دابة وقال ابن سينا ان الكل بعد التحقق انه ما يخرج من عين في البحر ويظفر ويرمى بالساخل كما في جل الموجز وانما خصهما

بالذكر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذمبا أو فضة كما في المحيط لانهما خمسا عند
ابن يوسف روح كما في التنف لكن في الكافي ان هذا الخلاف جار في كل حلية يستخرج من البحر
فالاولى ان يقال وما في البحر كلؤلؤ وغيره [و فيروزج] و ياقوت و زاج وغيرهما [مما وجد في
جبل] فلا يشمس شيء يستخرج من ارض بلا علاج نادر قليلا كان او كثيرا وجده مسلم او كافرا كما في
التنف و انما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لانه يشمس ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية
وغيرها و ذكر في النظم ان الزبيق يشمس عنده خلافا لابي يوسف روح ولا شيء في المائع بلا خلاف
كالنقط [و كنز] في ارضنا هو في الاصل مال دفنه انسان في ارض [فيه سمة الاسلام] اي علامة
مثل آية من القرآن او كلمة الشهادة او اسم ملك من ملوك الاسلام و السمة مصدر و سمة اي اثر
فيه بكي فالباء عوض عن الواو ذكره ابن الاثير [كاللقط] في ان يعرف على ابواب المساجد و الاسواق
زمانا يظن ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد صاحبه فله ان يصدقه على نفسه فقيرا و على غيره
غنيا بشرط الضمان و اللقط بضم اللام و فتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض
و تمام الكلام ياتي و [ما فيه سمة الكفر] من الكنز كالصنم [خمس و باقية للواجد] ولو صغيرا
او عبدا ارذميا و يسترد من السربي المستامن الا اذا عمل باذن الامام [و] شرطه [ان لم تملك
الارض] اي ان كان الارض غير مملوكة كالجبل و المغارة و نحوهما و هذا قيد مما فيه سمة الاسلام
و الكفر جميعا كما صرح به في المحيط و غيره فمن بعض الظن انه قيد ما يليه [و الا] يكن الارض اي
ارض خمس ما فيه غير مملوكة [فلمختط له] اي الباقي من الشمس لصاحب الشطة و الشطة بالكسر
ارض يختطها انسان بان يشط عليها خطأ ليعلم انه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم اشار
الى المراد بقوله [اي المالك] لهذه الارض من قبل الاسام [اول الفتح] اي في اول زمان فتح الاسلام
تلك البلدة ان كان المالك حيا و الا فلورثته ثم و ثم و بيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز و ان تدارلته
الايدي كما في المحيط و ان لم يعرف المختط له و لا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره ابو اليسر
و يصرف الى اقصى مالك يعرف له في الاسلام و هذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف روح فالباقى
للواجد و هذا اذا تصادقا انه كنز فالو قال صاحبه انا وضعته فالقول له لانه في يده كما في الزاهد
و لم يذكره مالمس له سمة اصلا فقليل انه في حكم سمة الاسلام و قيل سمة الكفر كما في الاختيار
[و ركاز صبراء دار الحرب] اي معدن ذهب و نحرة في ارض غير مملوكة لاحد في دار الحرب
كالغارة فان الركاز اسم للمعدن حقيقة و للكنز مجازا كما في المحيط و الكافي و غيرهما فلا ينبغي ان
يراد به الكنز على انه قال شيخ الاسلام اذا وجد المستامن كنزا في صبرائهم يلزمه الرد عليهم لان
في اخذه غدرا كما في المحيط لكن فيه عن القدرري ان الكنز و المعدن في هذا المقام متساويان
في الحكم و في المسوط ان الركاز يتناولهما و كلام المغرب يحتمل المسبوط و المحيط جميعا فلا يبعد

ان يراد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى و وضع انسان [كلمة مستأمن] اي لمسلم دخل دارهم بأمان [وجده] اي وجد ذلك المستأمن الركاز الشامل للمعدن والكنوز وفي ذكر المستأمن اشعار بأنه لو دخل متلصص دارهم و وجد في صرائهم ركازاً فهو له بالطريق الاولى كما اشار اليه في التحفة [وان وجده] المستأمن من الركاز [في دار منها] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [رده] اي الركاز [على مالكها] اي الدار ولو لم يرده و اخرجته الى دارها كان ملكا له ملكا خبيثا كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في التفت و انما اسند الرجدان الى المستأمن لانه لو وجده متلصص فهو له كما في الزاهدي [وان وجد] في دار الاسلام بقريضة السابق [ركاز] بالرفع و من الظن ان فاعله ضمير المستأمن لان ما وجده من الكنز في صحراء دارهم لا يخمس بلا خلاف [متاعهم] بالجر على الاضافة بيانا للمعنى المجازي كاضافة المتاع بيانا لسمعة الكفر و المتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها و كثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى التجارين متاعا و عرفا كل ما يلبسه الناس و يبسطه كما في العمادي و اختلف المشائخ في تفسيره هنا و الصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرمانى [في ارض لم تملك] كالمغارة [خمس و باقيه له] اي للواجد و اما في ارض تملك فللمختط له و هذه المسئلة و ان فهمت مما سبق الا انه ذكرها تبعا للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع و غيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة و لما اشترك الزكوة و العشر في تطهير المالك عن الاثام و اطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها و قال [وفي غسل ارض] ولو مغارة و العسل لعاب النحل و في حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كما في الظهيرية و الطرف خبر مبتدأ متأخر هو عشر [عشرية] لا خراجية اذ لا يجتمع العشر و الخراج في ارض واحدة [او] غسل [جبل] عشري احتراز عما في الخزائنة ان لا شيء في الجبل في رواية و الا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للسماء [او ثمره] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري و يدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشئ متفرع من اصل يصلح للاكل و اللباس كما في الكرمانى و ذكر في القاموس انه اسم لحمل الشجر و قال ابن الاثير انه ما ينتجه الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من احوال الشجر و فيه إشارة الى ان لا شيء في ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشرية و ان كان البلية عشرية كما في المحيط و كذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيشان و الكلام ذال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك و لم يعالج احد كما قال اسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشر فيه و هو احب عند ابي اليمث كما في المحيط لكن قال التمرناشي ان كان الامام يحميمه ففيه العشر و الا فلا و عن ابي يوسف و الحسن رح لا عشر فيه لانه باق على الاباحة و انما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهها على ان فرع الخارج مثله في الحكم [و ما خرج من الارض] العشرية مما يستنبته الناس عادة من اصناف الحبوب و البقول و الرياحين

آلاف كما في واصينان [والبصرة عشرية] اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف روح لانها
 بقرب ارض السراج الا انه ترك القياس باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين [والسواد] اي
 سواد العراق طولا من حد يمتد الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البسر وعرضا من
 العذيب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالضم بذلك وسواد البلد قرا كما في القاموس وانما سمي به
 لشجرة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحيها وذكره كذا في ارض
 العرب لاندراجها تحت قوله [وما فتح عنوة] واقرائته عليه [بلا اسلامهم فان السواد فتح عنوة ولما
 لم يسلموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه السراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا [واصلهم] اي
 ما صالح الامام ائمه على تسوية معين قبل الغلبة [خراجية] منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان
 يأخذ من اراضي بني نجران لفي حلة وفي رواية القاد مأتي حلة وصالح عمر رضي الله عنه على ان
 يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمسئلة السراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي
 ومنه يلح وسعد سمرقند واما نشارا فقد فتح عنوة بانقرار ائمه عليه فهي خراجية الا من ان فانه عشري
 وكذا سمرقند الا انها لفظ التغور جعلت عشريه كما في السراجية ويبغي ان يكون مرد صلحية
 خراجية كهراة فان اميرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امير مرو على الف الف درهم
 ومأتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في التنف ان الصلحية عشريه فان الامام ان صالح
 المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشريه وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصنع
 في الصورتين اقل من العشر فالفاضل صرفوا الى الفقراء [وموات احبي] اي ارض غير صالحة للزراعة
 بالفعل جعلت صالحة لذلك [يعتبر] للعشريه والسراجية [بقربه] اي قرب الموات فان قرب الموات
 من الارض العشريه فعشريه ومن السراجية فسراجية كما قال ابو يوسف روح وذهب محمد روح الى ان العبرة
 للماء فان عشريا فعشريه وخراجيا فسراجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تستقي من
 عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فسراجية [والسراج] اي خراج الاراضي المذكورة [اما
خراج مقاسمة] بالاضافة وهو جزء معين من السراج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه
 وسلم كما اشير اليه بقوله [كما يوضع ربح] من السراج [او نسوة] كالتنث وفيه اشارة الى ان هذا
 السراج يتعلق بالسراج فليرعط الارض وقد تمكن من الزراعة لم يجب عليه شيء كما في الظهيرية لكن
 لو عجل وادى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان سببه ارض نامية والى انه يتكرر بتكرار السراج كما
 في المحيط والى ان السراج يسلم اكله قبل اداء السراج وقيل لا يسلم والى انه يسقط بهلاك السراج
 ولو بعد السداد كما في التمر تاشي ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدي السراج كما في المحيط والى ان اللذين
 غيره مانع لوجوبه كما في المسية والى ان وجوبه على التراخي وفيه خلاف العشر وقد مر والسراج بقلد
 طاقة الارض كما اشار اليه بقوله [ونصف السراج ذبئة الطاقة] فلا يزداد عليه لان التنصيف عين

الانصاف وعن محمد رح اخذ منه الا بذر الارض وما يقوت نفسه وعياله الى قابل كما في المحيط [اما] خراج [موظف] بالاضافة ويجوز ان يكون وصفا ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضا وهو شيء معين من النبل اذ الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله [كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه] او عماله بامره [على اهل السواد] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل الخديفة مشرفا فمسحه وبلغ ستا وستين الف جريب ثم وضع بامره [لكل جريب] بالفتح وهو مستون ذراعا في ستين بذرعا الملك سبع قبضات كما قال محمد رح وانما لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه بقدير جريب اراضيهم بذرعا ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتمعارف اهلها كما في المحيط لكن في المضمرات اراد بالملك انوشيروان وبسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ابهام موضوعة في كل قبضة وفي المنية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة اربع اصابع وفي الزاهدي قيل الجريب ما يسع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون و ارى بالجريب بقربنة ما ياتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها غير مثمرة كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجارا ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره [يبلغه الماء] اي جنس الماء وان كان العهد اصلا فللماء يبلغه ماء الخراج علما او عامين والسماء يسقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء النهر وفي ذكر الماء اشعار باصلته حتى لو بلغ الارض السبخة وجب الخراج لانها تزول بالماء كذا في المحيط [ضاع] كائن في عهده صلى الله عليه وسلم مقدر ما فيه باربعة المداد و تمامه في الفطرة [من براو شعير] يحتمل ان يكون مشيرا الى ان خراجه منهما والى انه مما يزرع فيه فيشتمل الذرة والدخن وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بر كما في الزاهدي وغيره [ودرهم] بوزن سبعة فيشير الى ان المراد وزن مكة [والجريب الرطبة] بالفتح الاسفست الرطبة [خمسة دراهم] وفيه اشعار بان لا شيء في اليابس وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضا لانه عطل الارض الخراجية [و] لجريب [الكرم] اي ارض يحيط بها حائط فيها اشجار العنب [و] لجريب [النخل] وغيره من الاشجار المثمرة [متصلة] تلك الاشجار التي للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ضعفه] اي ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها من الاثمار فلو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في قاضيخان [ولما سواه] ذلك من اصناف الاجربة كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [والبستان] اي ارض يحوط بها حائط فيها اشجار منقرعة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق الناس ويشكل بما ذكرنا من شجرة غير مثمرة [ما يطبق] من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة نصف الخراج كما في المضمرات فلو كان الارض لا يطبق ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه لقله الربع جاز النقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولوزاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد رح وعن ابي يوسف رح

روايان ولا يجوز عند بي حنيقة رح على الصحيح والكلام متيرك انه لم يتكرر بتكرر الشراج والى ان الدين لم يمنعه والى انه واجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعله للمالك خلافا لمحمد رح الكل في المحيط واكل الشراج في المحيط في السيل والحرمة كافي المقاسمة على ما في التمرقاشي وثاني انه لا يجوز ان يوظفوا في الارض كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من اي جنس [ولا خراج لو انقطع] في اثناء الزراعة [الماء عن ارضه] اي ارض الشراج وبما تقرر ان المفهوم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله لا يبلغه الماء اصلا [او غلب] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذا نزع [او اصاب الزرع آفة] سماوية لا يمكن التزرع عنه كالسرة والبردة والسرقة والغرق اراضية ممكنة التكرز ككل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الشراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء تم نضب او اصاب الزرع آفة في بعض السور وقد تمكن من الزرع فعليه الشراج واختلفوا ان المعتبر زرع السطة او الشعير او اي زرع كان كما في المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمرقاشي [ويجب] الشراج [ان عطلها] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [مالكها] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الشراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الشراج وان لم يجد يبيعها وياخذ الشراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط [ويبقى] الشراج على الارض [ان اسلم المالك] فان اهل السواد اسلموا ولم يوضع الشراج عنهم فلا يخلعون شي ما ذكروا من حكم الارض الصليبية من الننف [او شريها] اي ارض الشراج [مسلم] من ذمي او مسلم فيؤديه المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمعنه انسان من الزراعة فعلى البائع كما في المحيط وفيه شعار بانه على المشتري اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينهقد حبه والا فهي كالبيضاء كما في المضمرات [وان شري الكافر] الذمي ارضا [عشوية] من مسلم وضع الشراج عليه بعد القبض وبطل العشر وعند ابي يوسف رح ضعف عشرا ومصرف الى مصرف الشراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرقه في رواية مصرف الشراج وفي أخرى مصرف الزكاة والله اعلم *

[فصل * مصرف الزكاة] اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وأشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيرها ويستثنى منه ما ياخذ العاشر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما ياتي في الجهاد من مصرف الشراج والشمس

وأما اختيار هذا الاسم للأشعار بأنه لا يجوز له أخذ الزكاة بغير علم الملك ولا المطالبة ولو أخذ ضمن قضاء وأما ديانة فيرجى أن يحل له ذلك إذا لم يكن من قرابته من هو أخرج منه كافي المنية [الفقير] من فقر مقدر فإنه لم يقل إلا افتقر فهو فقير ذكره ابن الأثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشرعة على الصحيح ما أشير إليه بقوله [أي من له مال دون النصاب] أي غير ما يبلغ نصاً بقدر ما أنى درهم أو قيمتهما فصاعداً فاضلاً عن حاجته الأصلية سواء كان نامياً أو لا فاللام للعهد والاطلاق دال على أن الصمة والاكتساب غير مانعين للدفع إليه كافي الاختيار [والمسكين] من السكون فكله ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال [أي من لا شيء له] من المال وعنه أن الفقير من يسأل والمسكين من لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كافي الزاهدي وقيل هو من له أدنى شيء وهو من لا شيء له وقيل هو من كان له ولعياله قوت يوم أو قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كافي المضمرات وقيل كلاهما بمعنى كافي النظم وفائدة الاختلافات في الوقف والوصية [وعامل الصدقة] من العاشر وغيره والعمل فعل من الإنسان بقصد فهو أخض من الفعل ولذلك يستعمل في الحيوانات كافي المفردات والصدقة من الصدق وسمي بها عطية يراد بها المثوبة لا التكرمة لأن بها يظهر صدقه في العبودية كافي الكرمانى وذكر في الأزهري أن تركيبه يدل على قوة في الشيء قولاً وفعلًا وسمي بها ما يتصدق به لأنه بقوته يرد البلاء وقيل لأن أول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكاة رجل من بني صدق بكسر الدال وهم قوم من كندة والنسبة إليهم صدقي بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لأنهم كانوا يؤدون الزكاة في الجاهلية [فيعطى] مما في يده من مال الصدقة [بقدر عمله] فلو ضاع ذلك المال لم يعط له شيء ولو أدى إلى الإمام لم يستحق شيئاً كما في المضمرات والاطلاق مشعر بأن غناه غير مانع وكذا كونه هاشمياً وقيل لا يحل له كما في الكافي وذكر في المنتقى أنه لو عمل فيها وأعطى من غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر القنذري وفيه أشعار بأنه يعطى أجر عمله بالغاً ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعياله وأعوانه في ذهابهم ومجيئهم ولو ثلثة أرباع العشر [والمكاتب] أي مكاتب غيره وأوغنيا فلو عجز حل ما أخذ كافي المضمرات وقال أبو الليث (ولا إلى مكاتب غني) والأولى هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها إلى مكاتب هاشمي كما في الاختيار [فيعان في فك رقبتك] أي تخليصها من الرق وفيه أشعار بأنه ينبغي أن يعطى ما عجز عنه فيؤدي إلى عتقه والرقبة يعبر بها عن الجملة ويجعل اسماً للمملوك فإضافته كما في كل الدراهم [ومديون] تقديمه على الفقير أولى من حيث أنه أولى منه بالدفع والمزاد من عليه الدين من أي جهة كان وقيل من حصل له دين من عزمه في إصلاح ذات البين كما في الزاهدي وقيل المصروف الدائن الذي لا يصل يده إلى مديونه

نانه الغارم كما في الذخيرة [لا يملك نصابا فاضلا عن دينه] اي عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو
 مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يساوي قيمته نصابا فاضلا عن دينه كما سيأتي في الفطرة [و
 الدين] في سبيل الله اي منقطع الغزاة [اي الذين عجزوا عن اللحق بجيش الاسلام لفقرتهم فيل
 لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ الكسب يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغازي وهو ترك مرافقا للوالي
 والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وباء التعديّة بمعنى عجز عن السفر لهلاك
 النفقة او الدابة وغيرهما فاضله منقطع بالغزاة فيذف الحار واستعمل استعمال الحصول وغيره [عند
 ابي يوسف رح] وفي رواية عن محمد رح وهو الصحيح لان سبيل الله تعالى وان عم كل طاعة الا انه خص
 بالغزو اذا طلق كما في المضمرات [منقطع الحاج] اي بالحاج الذين يستحبون فانه وما يطلق على الجمع وان
 كان في الاصل مفردا كما قال ابن لاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافراد [عند محمد
 رح] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبة العلم كما في المضمرات وغيره [وابن السبيل] المسافر
 الكثير السير سمي به للازمته الطريق اي [من له مال لا معه] متناول للمساكن الغني رقة الفقير
 بدا فعليه الزكوة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدي وللمقيم الذي له مال في غير وطنه
 فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل والدائن الذي مديونه مقر اكنه معسر فهو كابن السبيل كما
 في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان
 يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما ورد عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو المصارف المذكورة في النص
 واما المؤلفة قلوبهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا
 من الصدقة تقريبا وتحريضا وخوفا فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما في شرح التاويلات
 ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية [فيصرف
 الزكوة] الى الكل [اي كل من المصارف السبعة] او البعض [منهم كالمديون] تمليك [اي صرف تملك
 فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اريد الصرف الى هذه الوجوه صرف
 الى الفقير ثم يامو بالصرف اليها فيثاب المزكي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون و
 صبي غير مرافق الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما و يصرف الى مرافق
 يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المضمرات يصرف الصدقة
 الواجبة الى صبيان اثاره للعبيد والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف
 رح فلو اكل مع من في عياله ناولا للزكوة والفطرة جاز عنده خلافا لمحمد رح كما في النظم وعليه
 الفتوى كما في الخزانة وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة
 على ما ياتي [لا لي من بينهما ولاد] بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا والى الولد
 وان هفل سواء كان بالنكاح او السفاح [وزوجية] فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ثلث وكذا العكس عنده خلافا لهما [ومملوكه] قنا او غيره [وعبد اعتق بعضه] خلافا لهما
 [وغني] غير عامل ومكاتب وابن سبيل وهذا تصريح بما علم ضمننا فان المتبادر من الغني خلاف
 الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على
 قوت يوم ومالك لنصاب موجب للفطرة والا ضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك وقد جاز
 الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو صرف ناريا الى سلطان زماننا لم تسقط عنه ولذا افتى كثير
 من ائمة بلخ رح بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المضمرات لو علم انه
 لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف السبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة
 والمختار الاعادة وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المضمرات [ولا]
 الى [مملوكه] اي مملوك الغني غير المكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولاه غنيا غائبا جاز الصرف
 اليه وكذا لو كان عبدا زمنا ليس في عياله كما في المحيط [وطفله] اي الغني فيصرف الى البالغ ولو
 ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف
 الى بالغه الغني وامراته وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز
 الصرف الى طفل الفقير وقد مر [وبني هاشم] من الهشم وهو كسر الشج الرخو وسمي به عمرو بن
 عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم واطلاق بنيه ليس كما
 ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى
 اولاد كل مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله
 تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى
 بعض عنده خلافا لابي يوسف رح كما في المضمرات وفي شرح الاثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما
 وعن ابي حنيفة رح روايتان وبالجواز ناخذ لان الحرمة مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم
 [ومواليهم] اي معتقي بني هاشم وعن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط
 [ولا الى] ذمي [الامر بالصرف الى فقرائنا فلا يصرف الى الحرابي والمرد] وينبغي ان لا يصرف
 الى من يكفر من المبتدعة [وجاز غيرها] من قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من الفطرة والكفارة
 والنذر والتطوع [اليه] اي الذي عندهما خلافا لابي يوسف رح [وان دفع] الزكوة [الى]
 من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه [اي قنه او مكاتبه او غيره] يعيدها [وفي الزاهدي في العبد الغني
 اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف رح] وان ظهر موانع آخر [من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او
 ولدا او كافرا او غيرها] لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح في الكافر
 وقربة الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تجزى اما اذا شك فلم يتجزأ وتحري فظن انه ليس بمصرف
 فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يسترد

عنده ولو ظهر انه عبد ارحمبي وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد في لولد والغني و هل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزاهدي [و نذب دفع] مقدار [ما يغنيه] اي المدفوع اليه [من السؤال يوما] لان المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشائنا من اراد ان يتصدق بل درهم يتغني فقيرا واحدا ويعطيه ولا يشتري به فلوسا ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه اشعار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكاسب والمالك خمسين درهما كما في فاضلان [وكراه] عند العلماء الثلاثة [دفع النصاب] فصلا [الى فقير غير مدين] وغير معيل وقال زفر رح لا يجوز وعن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يشرجه الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [و] كراه [نقلها من بلد الى بلد آخر] وان كان المزكي فيه فالعبر مكان الملك لا الملك والمتبادر من الضمير انه لا يكره النقل قبل السؤل كما روي عنه كما في المحيط [الا الى قريبه او] شخص [احوج من اهل بلدة] فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلدة اروح او انفع بتعليم الشرائع وتعليمها والا فلا يكره كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريبه ولا لغيره والا فقد اساء كما في المحيط ويبدأ في الصدقات من الافارب ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة و قرابته صحابهم حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والافضل اخوته و اخواته ثم اولادهما ثم اعماله و عماته ثم اخوته و خالاته ثم ذور ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكته ثم اهل بلدة كما في النظم والله اعلم *

[فصل * النظر] بحذف المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيؤل الى قولهم زكاة الراس فانه السبب عند الجمهور [من] عين [بر] اي حنطة [و] عين [ما يتخذ منه] اي البر من نحو السويق والدقيق والشبز لانه قريب من المقصود وفي الذخيرة ان للدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الشبز على الاصح وفي التمر تاشي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تساهل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف رح الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمر تاشي [و] عين [زبيب] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة [نصف صاع] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يسمع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع عمر رضي الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يسع فيه ثمانية ارطال مما يستوي كيله ووزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب الا انه اثقل من البرمكيا له اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والشعير كما اشار المص رح اليه في الشرح [ومن] عين [تمر وشعير] وما يتخذ منه من السويق والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [صاع] المذكور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومد من بر كما في التمر تاشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال [و جاز] عنده [منوان برا] وزيبا واربعة امناء من تمر وشعير وعند ابي يوسف رح منا وثلاثة عشر استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنوان ثمانية المنا كالعصا وجمعه امناء واما المن فلغة ضعيفة تجمع على امان فالمنا شرعا وعرفا بهراة اربعون استارا لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمناون شرعا عندنا منا واحد عشر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا واثناعشر استارا ومثقال واربعة دوانق لزيادة دانق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف رح ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل ولا يجوز عند محمد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع والمنا اشعار بانه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيهان وذكر في الزاهدي انه يجوز عند الشيعيين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا باس به وقيل يكره والا فضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمر تاشي [ونجب] الفطرة كالتمر واما في المجرد عنه انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [على حر مسلم] فتجب على المسافر والمجنون والصبي وسياتي ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادعى عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة رح حيث هو لان الوجوب يسببه كما في التمر تاشي وذكر في المضمرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للردل والريق عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد رح [له نصاب الزكاة] اي مأنتا درهم او قيمتهما مثلا فاضلا عن حاجته الاصلية كما في الكرمان والاختيار وغيرهما في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى الدسوت الثلاثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كله معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدي وقال اكثر المشائخ ان الكتب لا يعتبر ولو قيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر ارسنة كما في المضمرات

وان اشترى عقارا قيمته نصاب فمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعِياله سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اضميمته ان ملك مأتي درهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [تحريم] على مالكة [الصدقة] اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرهما [و] به [تجب الاضحية] في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكاة والاضحية سواء كما في اضية الذخيرة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الاء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات والادهم والاعمام والعمات والاخوال والخاللات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بانه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كالاولاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كالزواج الاء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم فيجب عليه [لنفسه] وان لم يصم لمرض او سفر او كبر كما في الخزانة وفيه رمز الى ان السبب هو الرأس [وطفله فقيرا] في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا فلتة وكذا لماليكه ويؤدي من ماله كما في التمرناشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة [ملكاً] لزيادة التوضيح فان الاضافة يغني عنه ويمكن ان يكون احترازاً عن المغصوب المحض فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي [ولو] كان [مدبراً] او ام ولد او كافر [وجابياً عمداً او خطأ او ماذوناً وكذا اذا كان في يد غيره بأجارة او اعارة او ودیعة او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجه وولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط وعن محمد رح ان الكبير المحنون اذا بلغ مجنوناً فقطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مفقداً ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طفله الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافاً لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى وعلى هذا الخلاف مماليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب او الابن عند عدمهما او وصي القاضي كما في المضمرات [ومكاتبه] ولو عجز [وعبدته للتجارة وعبد له ابق الا بعد عوده] فانه يؤدي له فطرة السنين الماضية [وعبد] للخدمة [مشترك] وجارية مشتركة فلو جاءت بولد فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابي يوسف رح وعليهما صدقة واحدة عند محمد رح واذا كان احدهما ميتاً او معسراً فعلى الآخر صدقة تامة عندهما كما في المحيط [وكذا العبيد المشتركة] اي لا يجب لهم اذا كانوا للخدمة على كل من الموالي عنده [خلافاً لهما] فانه يجب على كل فطرة بالحصّة من الرؤس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرماني [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [فجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع عبده او وهبه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه اشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان والاولى ان يقال اول وقتها صبح الفطر [وجاز] لعشر سنين او اكثر او اقل [نقل يهما] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المصنوعات وقيل جاز ان يؤدى في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيوم او يومين ولا يقدم عند الحسن رح كما في الكرمانى [ولا تسقط] الفطرة ولو صار فقيرا [ان اخر] عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزائن لكن فيه اساءة كما في التمر تاشي وعند الحسن رح تسقط بصلوة العيد كما في الزاهدي وبيوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله اخر شيأ من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكاة العلم بالتمام والله اعلم *

* [كتاب الصوم] *

اتبعه الزكاة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم [وهو] في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة [ترك الاكل والشرب] بالحركات [والوطى] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بما فعل نسيانا كما ظن والمراد الوطى الكامل فلا يشمل وطى ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالاعم جائز ولو قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفسدات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط على ما قال السلواني كما في المحيط [الى المغرب] اي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشاهية وغيرهما في البخاري والاختيار وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل اللبل من هنا فقد افطر انصائم) اي اذا وجد الظلمة حساني جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر او صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم وانما ادى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانطار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى اول الليل ثم لم يخطر بباله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الغرض قبيله صار ناقضا للنفل الى الغرض لكن لو نوى الغرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما في التمر تاشي

والى انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لرحلف
ان لا يصوم فاصبح صائما ثم انظر حنث لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار للمحارف
عليه لان ما يتركب من اجزاء متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفي ايمان المحيطان صوم مائة
مما يتقرب الى الله تعالى والى ان السية لابد ان يتجدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف
سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر روح [ويصح اداء] صوم شهر [رمضان] فان المجموع
علم حذف جزؤه للشهرة كما في الكرمانى [بنية] واقعة [قبل نصف البهار] وهولغة ضوء واسع
ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار [الشرعي]
من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضووة الكبرى فيجعل الشرع ساعة من الليل مع كسري اكثر الاوقات
داخلا في النهار فلو نوى عند الضووة اربع ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب
المتقدم فيصبح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة [و] يصح صومه بلا خلاف [بنية
نفل و] يصح [بنية مطقة] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها على ما في بعض النسخ مما
لا ينبغي مثل نويت الصوم [و] بنية [واجب آخر] كلقضاء والكفارة والنذر فيصير عطف على النفل
والفصل ليس باجنبي ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا
صوم الكفارات والنذور كما في التحفة لكن في المشرع ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب
الا [في سفر] شرعي [او مرض] مبيح للفطر خيف زيادته متلا فانه لا يصح بها عن رمضان بل عما
نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمقتضى برصان وعن كثير من
المشائخ انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول الصحيح وهذا كله
عنده واما عندهما فعن رمضان وان نوى واجبا آخر كما في الكشف [وكذا] اي مثل رمضان
[النفل والنذر المعين] وقته في صحة الاداء بكل من النيات التلت الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس
ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذور وعنه ان المنذور بنية
النفل نقل كما في الزاهدى [الا في الاخير] اي في الاداء بنية واجب آخر فانهما لا يؤديان بها بل هو
يؤدى بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤديان بها اما النفل فمشهور
واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنوى
في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عاملة في قوله في ذلك اليوم وحيث
لم يرد على المصنف شيء كما على الهداية (هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر) فانه اراد بالشار اليه رمضان
كما في الكرمانى وغيره [وشرط للقضاء] اي قضاء رمضان والنذر والمغل الفاسد [والكفارة] اي
كفارة رمضان والظهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والسلق ومتعة الحج [والنذر المطلق]
غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاختصر (وشرط للدين) [ان يثبت] اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فان كل صوم وجب في الدمة بلا وقت معلوم لم يجز بنية الا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره كما في الترمذي وغيره والتبيين في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المفردات [وان يعين] كلا من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات منعي للنفل وقال بعضهم ان غيره لجميع الصيامات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التبيين والتعيين كما في راج الى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد بن ابراهيم وقال ابو يوسف راج انه قاض كما في الكافي [والصوم بنية] مطلقة او بنية النفل [يوم الشك] اي يوما لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الياضي والثلاثون منه بان غم هلاله او الثلاثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم يرا رآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مضحية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء [افضل] بالاتفاق كما في المحيط [لن وافق] من الخواص والعوام [صوما يعتاده] كصوم الخميس او الاثنين او ثلثة من آخر شهر [و] افضل عند العامة [للخواص] اي العلماء كما في التمرتاشي او الذين يعلمون نيته وهي ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية [ويقطر غيرهم] الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [بعد نصف النهار] العرفي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والوقاية وغيرها فالتقييد بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي الشارع الاصح انه ان صام قبله يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردته ووافق ما يعتاده فذلك والا فالصوم افضل للعالم ويفتي العامة بالتلوم وفي التمرتاشي قيل ان الافضل الفطر لحديث (من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم) وقيل الصوم لحديث (من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله) وقيل يكره الصوم ويأثم وقيل لا يأثم واجمعوا انه لا يأثم بالفطر [وكره] الصوم [ان نوى] يوم الشك [واجبا] من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهية دون الاول وفي التنفل لو صام عن الكفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب فتحق الكلام ان يقول بعد قوله (وغيره) وان اطلق ما نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي [ولا صوم] لانه لم ينو [لو نوى ان كان الغد] الذي هو يوم الشك واقعا [من رمضان فانا صائم] منه [والا] يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [فلا] اكن صائما اصلا وعن محمد بن ابراهيم بن يونس ان يعزم ليلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذموم اصحابنا رحمهم الله اجمع ولو قال نويت ان اصوم غدا انشاء الله تعالى فلا رواية قيل انه صائم استحسانا وقيل ان اراد التعليق فغير صائم والا فصائم كما في الزاهدي [وكره] ان يردد بين صوم رمضان [صوم] غيره [واجبا او نفلا او مطلقا] بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به [فان كان] يوم الشك الذي نوى واجبا او رد

بين رمضان وغيره [من رمضان يقع عنه] لوجود اصل النية [والا] يكن من رمضان بان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما [فنقل] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشائخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كما في المحيط [ومن رأى] ولو اماما [هلال صوم] اي غرة الصوم وهذا احسن في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر [ان] هلال [فطر وحده يصوم] وقال محمد بن سلمة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل قوله فانه يمسك بلا نية الصوم وفي قول ان كان اما ما يأكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رآه رجل ثم دخل مصر او اهله صائمون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شئ عليه كما في الزاهدي [وان رد قوله] والحال انه مردد القول لتهمة الفسق اذا كانت السماء متغيمة ولتفردة اذا كانت مضحية وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم و الشهادة لازمة ليلا لئلا يفطر الناس اذا كان عدلا ولو مشددة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة الدرايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهدي والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجزاء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول [وان افطر] بعد الرد [قضى ولا كفارة] عليه وفيه اشعار بأنه اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [وقبل خبر عدل] واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافاً للطحاوي كما في المصمرات [ولو] كان ذلك العدل [قنأ] بالكسر عرفاً خلاف المدبوع والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاول ولغة عبد ملك هو و ابوه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [او امرأة] او امة او مسدودا في قذف نائباً عنه لا يقبل شهادته [لنصوم] ظرف قبل [مع] نحو [غيم] اي سحاب كالغبار والدخان وقال القاضي انما يقبل اذا قال رأيتني في الصبراء او بين خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط [و شرط مع] نحو [الغيم للفطر] في ظاهر الرواية [نصاب الشهادة] اي شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المتنقى انه يقبل فيه شهادة واحد [و] شرط ايضاً [لفظها] اي الشهادة [والعدالة] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمسدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [لا] يشترط [الدعوى] فيه

وفي العدة انه يشترط والاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية [وبلا غيم جمع عظيم] غير مقدر في ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما في الكرمانى فلا يشترط علم اليقين الناشي من المتواتر كما اتببر اليه في المضمرات لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزاد الصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا ينزههم تراطؤهم على الكذب وفي الكرمانى عن ابي حفص اربعة آلاف قليل ببشارا وعن خلف خمسمائة قليل ببلخ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلى اماكنه وعن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى والشهادة والعدالة والسرية وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلا غيم مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرؤية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم (من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما أنزل على محمد) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليلة الماضية وان رآه خلفها فللمستقبله وتفسير القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي ليلة المستقبل كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة رح ان غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدى البلدين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من مذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى وان لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقيل يعتبر كما في المضمرات وحده على ما في السواهر مسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد اتنقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم و بين كل منهما مسيرة شهر [وبعد صوم ثلثين] يوما من رمضان [بقول عدلين] ظرف صوم او حال او صفة [حل الفطر] من يوم الحادي والثلثين سواء تغييمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغييمت السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اضحيت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحية الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا اتصال القضاء به صار حجة فكانهم راؤة [و] بعد صوم ثلثين [بقول عدل] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صاموا يوما آخر سواء تغييمت السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تغييمت السماء فيهما حل الفطر قال الحلواني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اضحيت في الفطر كما في الذخيرة [والاضحية] اي هلال يومه

من ذي الحجة [كالفطر] اي كهلال يومه من شوال في ظاهر الرواية فشرط مع الغيم العدلان مع الشهادة وبلاغيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام .

[فصل * من جامع] من الجماع و مواذخ الفرج في الفرج لكن في التزانه ان

التقاء المختانين موجب للكفارة [او جرمع في احد السبيلين] اي القبل والدبر من انصاف حي

فالجماع في الدبر موجب للكفارة كما قالا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجواهر ان

الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سقطت المرأة بمراة وانزل ماؤما وفيه اشارة الى انه

لو طلع العجرو هو مواقع امسك لم يكفر كما لو جامع ناسيا وعن ابي يوسف رح ان بقي بعد

الطلوع كفر وان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتمت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة

ولو جامعها ثم مرض في يومه سقطت الكفارة كما في المحيط زالى انه لو لم يذكره بشرقة مانعة للحرارة لم يكفر

كما في النية والى ان الرجل يسمع المشتهاة كفر المرأة بالصبي والمجنون وفي صورتين اختلاف المشائخ

كما في التمر تاشي [او اكل اشرب] سواء نوى من الليل او النهار وفي التوازل اذا نوى من النهار

ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكشف ولو اصبغ غير نازل للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر

عندما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في للنظم [غذاء] هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما

يتحلل عن شئ وهو بالتحقيقه الدم وباقي الاخلط كالبازير وعرفا وهو المراد ما من شأنه ان يصير

البذل كالسنطة والخبز واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين الغذاء اذ هو جرم

ارضية لابد له من مرفق الى الاعضاء ميمما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر باكل الحبوب

سوى السنطة وقيل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يוכל عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع

اللوزة الرطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي النية لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على التلخيص

وفي الزامدي لو شرب الخمر كفر مع لقضاء والتعزير والسد كما لو زنى لاختلاف الاسباب [او دراء]

وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكافور وغيره لكن في المحيط لو اكل ما يتداوى به قصدا

وتبعاً لغيره يكفر وما لا فلا وفي الهليلج روايتان [عمدا] اي جماعا او اكلا او شربا قصدا احترازا

عن الاكراه والخطاء والنسيان كما ياتي [قضى] ما افسده مما فعل فيه فعلا منها [وكفر] عنه

وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد رح وقال ابو يوسف

رح انه على الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمر تاشي وقيل بين رمضانين وبه اخذ الكرخي

والاول الصحيح ولذا لا يكره نقله كما في الرامدي وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يقدمه

على الكفارة كما في السيرة ويستحب التتابع كما في الهداية [كالظاهر] اي تكفيرا كتكفيره بان يعتق

رقبة فان لم يستطع فيصوم شهرين ولاء اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين ممكنا

كالفطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشيتة او المسحور والعشاء ليوم كما في السراجية والى

ان السلطان وغيره في ذلك سواء اكن في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الحزاة عن نصير بن يحيى
انهما اتفيا بالصوم في الجبائرة رقالا لانهم بالاعتاق فانهم ربما يفترون ثم يعتقون و بمجرد التشبيه
لم يرد انه اذا جامع امرأته ليلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الظهار
يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلاثة آلاف يوم وعند
بعضهم لا يخرج عن العهدة وان صام الدهر كله كما في النظم [وهي] اي كفارة الصوم [بافساد اداء
صوم] شهر [رمضان] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او يسقط على
الخلاف وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر الاول فلا تدخل وعنه يكفي في الاولى وفيه اشعار بانه بافساد رمضانين
لزم كفارتان كما روي عن محمد رح وقال اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقيل بغير
الجماع يكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرغيناني من اكل شهيرة يؤمر بقتله كما في المنية والمتبادر
من الافساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستفتي ممن يؤخذ منه الفقه فافتى
بفساد صومه فاكل لم يكفر لان على العامي العمل بفتوى المفتي فهو معذور في ذلك وان اخطأ
المفتي فيه كما في المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن
ابن يوسف رح كفر لان عليه استفتاء فقط لان الحديث قد يترك ظاهرة وينسخ كما في التحفة [لا غير]
اي لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وغيرها [وقضي فقط] فلا يكفر
[ان افطر خطأ] اي اذكرا للصوم غير قاصد للانطار كما في الكرمانى فلو تم ضمض او استنشق فسبق
الماء جوفه وهو ذاك للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في
المبالغة ملاء الفم لا الغرغرة كما في الزاهدي عن نصير اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا
سب فيه متعمدا كما في المحيط [او] افطر [مكرها] من سلطان او غيره فلو اكره رجلا او امرأة
على الجماع مثلا قضى بلا كفارة عندهم كما لو طارعه لا في الابتداء كما في النظم وذكر في المضمرات
لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى [او] فعل مثل الاكل بعد
الصبح او قبل الغروب [بظن انه] اي وقت هذا الفعل [ليل] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن
قل القدوري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استسباب القضاء وفي لفظ الظن
اشارة الى تجويز التسحر والافطار بالتسحر وقيل لا يتحري في الافطار والى انه لو شك في الفجر فاكل
لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كما في المحيط والى انه لو تيقن انه
ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في فاضيلان والى انه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول
واختلف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل المثنى و ظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان
عدلا صدقه كما في الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلثين ظانين انه يوم
العيد وهو لغوه لم يكفر كما في المنية [او] ان [وصل دواء] ونحوه مما فيه صلاح البدن [الى جوفه]

و هو ذاكر لصومه [او دماغه] بالكسر فلو اقطر في اذنه فسد صومه ومحمد رح لم يذكر الوصول الى الدماغ فاختلفوا انه شرط ام لا حتى اذا غاب الدهن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع السقنة في الاستنجاء واذا اقطر في الاحليل لا يفسد وعنه اذا بلغ السوف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخِل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنية وظاهرة ان الرطب واليابس منه سواء كما هو رأى اكثر المشائخ فلو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمج فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه لكن اذا نقل السهم الى جانب آخر ادخل حجر الى جوفه من جائفة او ابتلع حصاة او غيب خشبة في دبره فمفسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسا او شرط في الماء اكل في الزاهدي وجوف الانسان بطنه [من غير المسام] فلو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما يائي وما وصل من السلق مستثنى منه والمسام بفتح الاول وتشديد الآخر منافذ الجسم كما في المغرب والصباح والقاموس وغيرها فمن خفف الميم جعل اسم مكان من السوم بمعنى المرور فقد صيغ فهي جمع الواحد المقدار والمحقق من السم بالضم وهو الثقب مثل مساسن وحسن [او ابتلع حصاة] ونحوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله وهو ذاكر لصومه سواء كان اقل من السمصة او اكثر لكن في النظم لو اعتاد اكل السمصة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع السمصة مثلا مرارا لاجل المعصية كفر زجرا وعليه القتوى وفي الزاهدي لو اكل الطين الذي يوكل تفكها فعن محمد رح لا كفارة فيه الا ان مشائخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي يوسف رح لا كفارة في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزق به اختلف المشائخ ولو ابتلع فستقا مشقوق الراس كفر وقيل انما يكفر بالملح والقستق الرطب [او تقياً] اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه [ملاء فيه] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بسرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيعين واما عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في الاختيار وذكر في المحيط لوقتيّاً قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعلته ولا يجمع اذا فعل باختيابه وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف رح اذا كان بغتيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف رح لكنه غير مفسد عندهما وهذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ولا] يقضي [ان] غلبه [القى] اي خرج ما في جوفه بلا تكلف وملاء فيه [او افطر] بالجمع او الاكل او غيرهما [ناسبا] اي واصدا للانطار غير ذاكر المصوم نفلا كان او فرضا وقال مالك انه مفسد للفرس لا للنفل كما في

المبته وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيقضى كما في النظم وقيل جماع الناسي مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعدها سواء فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما ياكل ناسبا يخبره اذا كان شابا والا فلا كما في الزاهدي والاولى ان يقضي اذا افطر ناسيا كما في الخزائنة [ازا حلتهم] اي رأى نوما مخصوصا في نهاره [او بظن] مرة او اكثر الى امرأة او صبي بشهوة او تفكر [فانزل] في الصور [او دخل غبار] من الطاحونة او غيرها كما في الخزائنة [او دخان او ذباب في حلقه] فلو ابتلع الذباب قصدا فسد كما لو وقع ثلجة او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كما في المحيط [ولو وطئ بهيمة] اي ذات اربع من الحيوانات [او ميتة او] وطئ [في غير فرج] كما اذا فخذ [او قبل او لمس] اي مس البشرة بلا حائل [ان انزل قضى] بلا كفارة وقيل لا قضاء بوطئ البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل والمس سواء والى انه لو خرج بالمس مذني لم يفسد وقيل لو خرج ذا دفع فسد ولو مسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم (ناكح اليد ملعون) ولتسكينها يرجى ان لا ياثم كما في الكرمانى [ولا يفسد] الصوم عند بعض المشائخ [باكل] اي بأبتلاع [ما استقر بين اسنانه] من الغذاء او الدواء حال كونه [اقل من] قدر [الحصة] بكسر الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسرها فلو اكل قدرها او اجثر فسد وقدر ابو نصر الدبوسي المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبارة محمد رح (اذا كان بين اسنانه شيء فدخل جوفه وهو كاره له لم يفسد) كما في الذخيرة [الا اذا اخرج] اي الاقل باللسان او اليد او الخلال [من فيه] ثم اكل فانه مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كانت لقمة عيرة والا فان اخرجت فكفر ان لم تبرد والا فلقضاء وقبل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا قبله بيزائه ثم ادخله في فيه ثم اخرج لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في النية والى انه لو اكل ما اخرج من بين اسنانه بالخلال جاز واما باللسان فالاحسن ان ياكله كما في البستان [ولا] يفسد [باكل سمسم] واحدة اخذها من الخارج [مضغا] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ووجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل الماش والعدس والبادرس والارز لكن في الزاهدي انه غير مفسد [وعود القمي يفسد] الصوم مع تذكره عند ابي يوسف رح [ان كثر] اي ملأ فاه ولا يفسد عند محمد رح

وهو الصحيح كما في النهاية [و] يفسد [عند محمد روح ان اعيد] سواء كان قليلا او كثيرا و
يفسد عند ابي يوسف روح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عود القليل اتفاقا كما
يفسد اعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم والا فلا يفسد كما في التشفة [وكرة الذوق] اي ذوق
مفطر من غذاء او دواء في صوم وقيل في القرض كما في المحيط [و] كره [مضغ شئ] منه [الاطعام
صبي] او زوج او نسوة [ضرورة] بان لا يجد من يمضغ او نحو ذلك والا فيكره وقيل لا يكره مطلقا
وبان يكون الزوج سعي الخلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق والكلام مشير
الى ان المضمضة والاستنشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنقاع والاعتسال وصب الماء على الرأس والتلفف
بالثوب المبلول وعنه انه يكره الغسل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في القم ثم اخراجه كما في قاضيان
[و] كره [القبلة ان خاف] الوقوع في الرقاع او الانزال وفيه رمز الى انه يكره ان يمضغ الشفة على
ماروي عنه كما في الظهيرية والى انه يكره المباشرة الفاحشة وكذا العانقة والمصافحة على ما روي عنه
كما في الذخيرة [ولا] يكره [السراكت] اي استعمال الخشب المخصوص في الرضوء للقرض او النقل
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صباحا او رداحا وهذا عندنا وقيل يكره في وضوء النقل كما في الزاهدي
وغيره [والكتل] اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكف وفيه اشعار بانه لا باس للنساء غير الصائمات
بالاكتئال وكذا للرجال بالكحل الاسود للتداوي دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصنوعات انه
لا باس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام (من اكتحل يوم عاشورا لم ترمل عيناه ابدا)
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتحل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه او به ليقر عينيه بالنظر اليه رضي الله
تعالى عنه وعن ابيه و السلام على جده ولعله من مفترقات الروافض فان الغالي من الفساق
لم يقع عنه مثل هذه الافعال [وشيخ] جازز عمره خمسين [فان] سمي به لفناء قواه او للقرب منه
[عجز عن الصوم] لزيادة الايضاح فان الشيخ القاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد
كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرماني وفي حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال
ويؤس عنه في الاستقبال [افطر و اطعم] تمليك او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة
و التملك بخلاف ما بلفظ الاداء والاتيان فانه للتمليك كما في المصنوعات وغيره فيشكل ما في التواريخ
(انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكرتم التملك والافلاحة) ويؤيد الاشكال ما في الزاهدي من
ابي يوسف روح انه اذا غداهم او عشاهم لم يجز لان الاباحة لا ينهي عن التملك والقديرة مبنية عنه
[لكل يوم] افطر فيه [مسكينا] اي مصروفا من المصارف كما اشرنا اليه [كالفطرة] نصف صاع من
بر او زبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا و
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف روح روايتان والاطلاق مشير الى
ان له ان يقدي اول رمضان مرة كما في النية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الفهرد الى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمهاتشي [ويقتضى] ما انطر واطعم [ان قدر] على الصوم لانه يشترط لجوار الخلف درام العجز [وحامل] اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن [ارمضه] اي ذات ارضاع اي التي لها ولد رضيع [خافت] كلواحدة الضرر باجتهادها او بقول طبيب خاذق مسلم [على نفسها او ولدها] المخصوص بالمرض التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظئير فانه واجب عليها بعقد الاجارة كما في الكرمانى وعن اسمعيل المتكلم ان الظئير المستأجرة كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف الشباز ضعفاً خبز نصف النهار فقط وان لم يكف اجرتة فلو اتعب نفسه حتى اجتهد العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الشرائع ان البحر الخادم او العبد ازال ذهاب بسد النهى او كونه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحرة او امة ضعفت للطبخ او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زيادة مرضه] الكائن او امتداده او رجوع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف مود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابة الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الائمة من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز الى انه لو زل المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في الزامه والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختيسار [والمسافر] الذي له قصر الصلوة، [انطروا] اي اباح افطار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر عذرهم وقال التاجري يفترض على الحامل الافطار في آخر النهار وبيح في اوله واطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده صائماً كذا في المنية وعن ابى حنيفة رح لو اصبح المريض صائماً ثم صح ثم افطر لم يكفر كما في الظهيرية [وقصروا] ما انطروا قبل رمضان آخر او بعده [بلا فدية] اسم من الغداء بمعنى البدل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كما في الكشف [وصوم سفر لا يضره احب] اذا لم يفطر عامة رفاقه والا فالافطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا اجهده كما في قاضيهان [وان صح] المريض الحقيقي او الكمي كالحامل والمرضع والسائض والنفساء وغيرهم [اوقام] المسافر [ثم مات] الصبيح او المقيم [فدى دارته مائات] اي وحب عليه ان يؤدي فدية ما فلت عنه من ايام الصيام كالقطرة عينا او قيمة [ان عاش بعده] اي ان كان حياً بعد الصحة والاقامة [بقدره] اي بقدر ما فلت فلو فلت بالمرض او السفر صوم خمسة ايام مثلاً وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادنى دارته فدية صوم خمسة ايام [والا] يعيش بعد بقدره بل اقل [فبقدره ما] اي فيفدي بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو فلت خمسة وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحاوي رحمه وقال انه

قول محمد رح واما قولهما فالوصية بخمسة والاستبوابي حر والخلاف هكذا (لو عاش اقل مما فات
 فان صام فيما عاش فلا شيء عليه عندهم وان فرط ولم يصم اصلا فكذا عند محمد رح وقال عليه
 الوصية بكل ما فات) والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح
 فلا شيء عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فعليه القدية لكل يوم من المرض كما مر من
 الكرمانى وقال صاحب المحيط انه شيء يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنهية مما عاش
 لما سميت ان اداء الواجب لم يجز فيها [وشرط] لوجوب الفداء على الوارث [الايصاء به] بشرطه
 [ونفل] وجوز الايصاء من التنعيز [من التلث] اي ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن الكل
 والتبادر من هذا الكلام ان الايصاء واجب عليه ان كان له مال كما فى المنية وغيرها [وفدية كل صوة]
 مكتوبة او واجبة كالترد من السنة فالحق في سعة من الترك [كصوم يوم] اي كفديته وقيل فدية
 صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما فى الشزاة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار
 وعامة المشائخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما فى الكرمانى والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة
 واليه ذهب البلخى كما فى قاضىخان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما فى الصوم فلورود النص
 واما فى الصلوة فلعموم الفضل ولذا قال محمد رح انه يجزئها انشاء الله تعالى وفى الكلام رمز الى
 انه لو فرط فى ادائها باطاعة النفس وخداع الشيطان ثم ندم فى آخر عمره ووصى بالفداء لم يجز
 . لكن فى ديباجة المستقصى دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بالفداء وتبرع وارثه جاز
 وقال محمد رح انه اجزئ انشاء الله تعالى وفى الزاهدى قيل انه لم يجزئ الصوم وفى التحقيق
 قيل لم يجزئ الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يفدي قبل الدفن
 وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمره اثنا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع لباقي من العمر
 الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان التلث وافيا بالقدية والا فيدفع اليه ما يملكه فيقبضه
 ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم وثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا
 استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين فى كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم
 كذا لفلان بن فلان بن فلان المتوفى ويقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى
 فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به
 وبه يفتى كما فى ايمان الصغرى [وعبادة غيره لا يجزئ] اي صوم الوارث وغيره للميت وصلواتهما
 له لا يكفي فالاضافة للعهد فلا يرد ان الزكاة والسج والكفارة مجزئة بخلاف وعن عصام ومحمد
 بن سلمة رض ان غيره صام او اطعم عنه احتياطا لان السنة وردت بهما ولو لم نأخذ بهما لضرب من
 الاحتياط كما فى المحيط وذكر فى الزاهدى عن عصام وابراهيم بن يوسف يقضى غيره صلواته [ويلزم
 النفل] اي اتمام صوم النفل [بالشروع] اي بشروع غير مظنون انه عليه والا لا يارزمه كما فى الصلوة

وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما يأتي [الا في الايام المنهية] اي في المنهي الصوم فيها فيجعل الايام
 منهية لعلاقة الحلول [اي يوم الفطر] يوم [الاضحية مع ثلاثة] من الايام [بعده] اي الاضحية تسمى
 تلك الثلاثة بالتشريق والاحسن اي العيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالافساد
 لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدي وغيره انه لا يلزم
 بالشروع عنده خلافا لهما وانما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم يكن بمثل
 تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومتتابعاً عند ابي يوسف رح وعن
 الحسن لا يكره مطلقاً كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان المتتابع افضل ام التفرق وقال الحلواني
 يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياما كما في المضمرات وذكر في النظم انه يستحب التفرق في كل
 اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة
 منفرداً وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز اذا لم يوافق ما اعتاده والمختار
 ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف رح كما في
 المحيط ومنها صوم الرصال اي صوم يومين او ثلاثة بلا افطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض
 فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع
 عشر كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين والخميس كما في المحيط [وصح
 النذر فيها] اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم لله يوم النحر او غدا وكان الغد
 يوم النحر او بالتبعية مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابداد عنه انه لا يصح النذر
 فيها [لكن افطر] لكرهية الصوم [وقضى] في ايام آخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكيناً كما في
 الفطرة وعن محمد رح اوصى بالإطعام [وان صام صح] وخرج عن عهده وفيه اشعار بانه لو نذر
 صوم الاضحية وافطر وقضى يوم الفطر صح كما في الزاهدي وبانه لو صام فيها عن واجب آخر كالتقضاء
 والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل اذاه ناقصاً كما في المضمرات [ويفطر] النفل اباحة [بعذر
 ضيافة ثم يقضي] الفطر سواء كان ضيفاً او مضيفاً ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف
 والضيافة مشعر بان غيرها ليس بعذر مبيح واما هي فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها عذر كما في
 الكافي وينبغي ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر
 ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث ان كان الافطار لسرور مسلم فباح والا فلا
 كما في النظم والصحيح انه ان تأذى الداعي بترك الافطار يفطر والا فلا وقال الحلواني الاحسن انه
 ان يثق من نفسه القضاء يفطر والا فلا وقال خلف انه لا يفطر وان خلف بالطلاق وينبغي ان يكون
 فيه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى ان لا يفطر بلا عذر كما روى
 ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيخين انه يباح واختلف فيه المتأخرون

والاول المأخوذ كما في نكاح الكافي و الى ان غير النقل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رح
ان صوم القضاء والكفارة والنذر يقط، وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه
عقوب احد الوالدين كما في الزاهدي [ويملك بقیة يومه] وجوبا او استحبابا والاول الصحيح ليق
الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لفاعل يملك مما يأتي من قوله [مسافر قدم] اي جاء من السفر
و نوى الإقامة في محلها بعد الطلوع [وحائض] او نفساء [طهرت] بعد الطلوع او معه او قبله
على الاقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل و التسمية و في النهاية قيل ياكل الحائض سرا
وقبل هي والمسافر والمريض جهرا [وصبي] او صبية [بلغ] في بعض اليوم [وكافر] مرتد او غيره
[اسلم] فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يومر بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار
بانه يملك بالطريق الاولى من انظر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وظهر رمضانته كما
في قاضيتان [ولا يقصي] ذلك اليوم [هذان] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم ولو عند
الضيوة وعن ابي يوسف رح انهما قضيا اذا صاراهما عندهما وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون
في بعض النهار فلو لم يفطرا فيه و نورا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الاهلية في
اوله الا المسافر فانه يجزئه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدما فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي
القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويومر الصبي
بالصوم اذا اطاقه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد رح انه يؤدب حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن
عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي [ويتم]
وينبغي ان لا يفطر [مقيم] صائم [سافر] بعيد الصبح [ولو انظر] وان كره [لا كفارة] عليه
الاحسن لم يكفر فان جواب لو ماض وخالف الزمخشري السلف في تجوز الاسمية و يجوز ان يقال
ان لو جمعني ان وح يصح ان يكون التواب اسمية بلا فاء كما في المغني [و جنون كل الشهر] مما يمكن
ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر [مسقط] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر
من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [لا] يسقطه جنون
[البعض] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه
لم يلزمه قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كما في المحيط وغيره و من الظن ان في التحقيق اناقته
في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي
والطارى فلو بلغ مجنوننا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي وعن محمد رح انه لم يلزم كما في المحيط
وذكر في الزاهدي المعتبر في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون [وان اغمي عليه اياما] اي ثلثين
يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [قضاها] اي قضى تلك الايام [الا يوما نواه] في وقتها
كما اذا افاق قبل الزوال او اغمي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه أحب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر أو سافر لزوم القضاء كما في المحيط وأعلم أنه قال ابن عبد البر أن أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صباح متواترة كما في فتح الباري وذكر في الزاهدي أنه قال من سنن الصوم التسحر وتأخير و تعجيل الإفطار ويستحب الإفطار قبل الصلوة ومن السنة أن يقول عنده (اللهم لك صمت و بك آمنت و عليك تركت و على رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نويت فأغفر لي ما قدمت و ما أخرت) *

[فصل * الاعتكاف] لغة اللبث من العكف أي الحبس أو من العكوف أي الإقامة كما

في الكرمانى و شريعة على ضربين سنة و واجب و باللام إشارة إلى الأول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير واجبة بقريئة قوله [سنة مؤكدة] مطلقا و قيل في العشر الأخير من رمضان و أما في غيره فمستحب كما في بيان الأحكام و قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لاسأوا و قيل سنة لا يائمه تاركه و قيل مستحب كما في الزاهدي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه و سلم على ذلك و قضائه في شوال حين تركه كما في المضمرة و الكلام مشير إلى أن أقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و عنه أنه يوم فعلي الأول لا يقضي إذا أفسده و على الثاني يقضي لأن اعتكاف النفل لازم الاتمام و إلى أن الصوم ليس بشرط و هو ظاهر الرواية كما في النهاية و إلى أنه يجوز أن يعتكف ليلا كما في النظم و إلى أنه يجوز في كل مسجد و عن أبي يوسف رح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه إيماء إلى أنه لا يجوز في ظاهر الرواية إلا في مسجد جماعة كالواجب ثم أشار إلى القسم الثاني من الواجب بقريئة الصوم و القضاء و غيرهما من الأحكام الآتية فقال [و هو] أي الاعتكاف الواجب بالندب على طريق الاستخدام [لبث صائم] أي قرارة و فيه رمز إلى أنه تعريف اعتكاف الذكر و أما تعريف اعتكاف الانثى فسيأتي و إلى أن الصوم شرط أو ركن كما في التحفة و الصوم شامل لغير الفرض ففي المشرع من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف و في الخزانة أنه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و إلى أنه لا يصح النذر باعتكاف الليل و عن أبي يوسف رح أنه يجوز فإن عمر رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد أمره صلى الله عليه و سلم بإيفائه كما في النظم [في مسجد جماعة] أي يقوم فيه جماعة و لم مرة في يوم كما أشار إليه الكرمانى و عن أبي حنيفة رح أنه لا يصح إلا فيما تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح أنه يصح فيما أذن و أقيم فلا يصح عند الحيض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي أن لا يصح في مصلى العبد و الجنائز و في المضمرة الأفضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر أهلها [بنية] أي بنية اللبث و الأولى أن يكون الضمير للجواب ليشعر بأن اللبث للعبادة له تعالى و فيه إشعار بأنه لا يجب بمجرد الشروع فيه و عن أبي حنيفة رح أنه يجب به كما في الظهيرية و بأنه يجب بمجرد قصد القلب و النذر الجواب على النفس مما

ليس عليها بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وعبرهما [راقله] اي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كنز الروس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي [فيقضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايصاء [ولا يخرج] من يعتكف لواجب ليلا او نهارا [منه] اي من المسجد وسطحه كداخله [الا لاجبة الانسان] اي لما فيه ضرورة كداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في النظم وكشوف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكاجابة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يتروأ في المسجد او عرصته خلافا لمحمد رح كما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم السوانح كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل فال [او] الا [للجمعة] من قرب من الجامع منزله [بعد الزوال ومن بعد منه منزله] اي معتكفه [فوقتا] يخرج [يتركها] اي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او ستا سنة وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تراخ والعيدان كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعبادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنازة الا اذا استثنى عن نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن للبيت من يقوم بامرته كما في الزاهدي [ولا يفسد] الاعتكاف [بمكته] اي المعتكف في الجامع [اكثر منه] اي من وقت يصلي فيه الفرض والسنة ولو يوما و ليلة [فان خرج عنه] الناذر ولو بالنسيان [ساعة] عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كما في الخلاصة [بلا عذر] اي حاجة الانسان [فسد] اعتكافه [ويأكل ويشرب وينام] ويطيب ويدهن ويزوج وبخلع [ويبيع ويشترى] لاجته الاصلية لا للتجارة فانه مكروه [فيه] اي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه على ما قالوا كما في الهداية وفيه إشارة الى انه لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الافعال فيه [غيره] اي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهدي لغيره اليوم فيه ولو مقيما مضطجعا رجلاه الى القبلة [ولا يصمت] اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كما في الكرمانى او يكره له ان ينهوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بشير] اي بما لائمه فيه فان حرمة التكلم بالشر في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [ويطلبه] اي الاعتكاف [الرطبي]

في القبل أو الدبر [ولو] وطى [ليلا أو ناسيا] وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله [و] يبطله [وطئه في غير فرج] من الانسان كالتعجيل [أو قبلة أو لمس] كالمباشرة [ان انزل] وفيه رمز الى انه لو نظر فانزل لم يبطل كما في المحيط [و الا] ينزل [فلا] يبطله [وان حرم] هذا الفعل عليه [والمرأة تعتكف] باذن زوجها لا غير [في بيتها] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بينها افضل ثم مسجد حبيها والى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجده ولا ياتيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي و لو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر [ولو] نذرت اعتكاف عشر استقبلت لامكان التتابع كما في الزاهدي [نذر] بلا نية الليالي [اعتكاف ايام] مفعول نذر الجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جوزوا حذفه ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [لزمه] فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المنذور عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلوة الجنازة و عبادة المريض لانها واجبة ولا بالوضوء وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه (عليه السلام) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في المنية [بلياليها] المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلا من الايام والليالي يستتبع ما بازائه من الليالي والايام باتفاق الروايات [ولاء] اي متتابعاً [وان لم يشترط] الولاء [وفي] نذر اعتكاف [يوميين] بلا نية ليلتهما لزمه [بليتهما] ولاء وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح في الليلتين لا يلزمه شيء وفي اليوميين لزمه الليلة المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحبابا لا وجوبا كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا اليومان كما في قاضيهان [و صح] في نذر ايام او يوميين [نية النهار خاصة] لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال او ليلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزمه شيء والى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم لتلثين يوما وليلة والى انه صح نذر يوم فدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفرادا منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حالا من النية لا من النهار كما ظن اذ التأمث يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده و فراغ باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحبه الصلوة والسلام والله اعلم *

* [كتاب الحج] *

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقدمه على النكاح [والسج] لغة القصد الى شئ وشرعية القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نريد والفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان السج الاكبر حج الاسلام والسج الاصغر العمرة كما في التفت فلم يكن العنوانان من التخصيص في شئ [فرض] السج الاكبر [على حر مسلم مكلف] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يترك قبل مسلم لان المكلف يغني عنه [صحيح] من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فيلزم الاحتياج عندهما خلافا له فلو كان صحيحا ثم صار زنا لزمه الاحتياج بلا خلاف [بصير] فلا يفرض عنده على الاعمي وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القذوري ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان الكل في السيط وظاهر كلامه ان العمة شرط الوجوب عنده وللمشائخ فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايصاء لا على الاول كما في النهاية [له زاد] اي نفقة وسط وهو في الاصل الدخر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات [وراحلة] اي ما يملكه وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل لبعير القوي على الاسفار والاحمال ويستوي الذكور والانثى والتاء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحلة كما في فاضيلان وكذا لو استاجر اثنان بعيرا ثم ركب كل منهما فرسا كما في الزاهدي والى انه يتنوط الملك او الاستيجار قيمتهما فلا يفرض باحتملها ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين في حق الافاقى واما في غيره فالشرط فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلدة فان ملكهما قبله فلا ياتم بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما [فضلا] اي فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصدر يفضلان [عما لا بد منه] اي من حاجته الاصلية كما مرقى الفطرة [وعن نفقة] وسط [عياله] اي الذين عليه اسباب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعيال بالكسر جمع العيل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزادة الاهتمام [الى حين عودة] الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابى عبد الله

البحراني وعن أبي يوسف رح نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر راس مال التجارة وفي
المحترف الات حرفته وفي صاحب الضيعة ما يعيش بغلتها وفي الحراث والأكار آلتها من البقر ونحوه
كما في قاضيان والكلام مشير إلى أنه لو كان له كروم وعقارات وأراض وحوانيت يستغلها يكفيه وعياله
إلى العود غلتها وقيمتها لزم الحج كما في المنية وكذا إذا كان له جواهر أو ثياب للزينة كما في الجواهر
[مع أمن الطريق] أي مع ظن مريد الحج أن طريقه آمن من العصيان والقتل وغيرهما فإن علم
أنه لم يأمن غالباً يجوز تأخيره كما في الجواهر الأبرق أن أبابكر الوراق خرج حاجاً فلما ذهب مرحلة قال
لأصحابه ردوني فقد ارتكبت سبعية كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي أن قتل بعض
الحاج عذر في ترك الحج وعن أبي القاسم الصغار يبلغ قال لا شك في سقوط الحج عن النساء وإنما
اشك في الرجال وأفتى أبو بكر الجصاص ببغداد أنه سقط عن الرجال أيضاً لكثرة الأخطار وبه
أفتى الزهري والترحمني الصغير بخوارزم وأبو الفضل الكرماني بخراسان كما في الزاهدي وقال عبد الله
البلخي (ن) ليس الحج على أهل خراسان منذ كذا سنة وقال أبو القاسم الصغار لا ارى الحج فرضاً منذ
عشرين سنة والبادية عندي دار من دار الحرب ومثله قال أبو بكر الاسكاف في سنة ست وعشرين
وثلثمائة فكيف في زماننا قيل إنما قالوا ذلك لأنه لا يتوصل إلى الحج إلا بالرشوة فيكون سبباً للمعصية
ومتى يؤل الأمر إلى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع
الحج بالمكس فانه لا يخلو فأنلة عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى والله
على الناس حج البيت الآية فالاعتماد على ما قال الفقيه أبو الليث أنه ان غلب سلامة الطريق ففرض
والا فساقط وظاهره ان أمن الطريق شرط الوجوب كما روي عنه وعن بعض أصحابنا أنه شرط الإداء وهو
الصحيح فيلزمه الإيصاء كما في النهاية ولما فرغ من الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال
[والزوج] أبا البحر أي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء [أو المحرم] أي الذي حرم عليه نكاحها
إبداً بقربة أو رضاع أو صهرية كما في المشاهير وهذا وإن كان مخرجاً لاخت زوجته وعمتها وخالتها فإن
حرمها مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج أيضاً ولو عرف بما حل الوطء وحرم النكاح إبداً لدخل فيه
الزوج وإن لم يكن محتاجاً إليه في هذا المقام وإطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وإن كان المحرم
لم يوافقها إلا بنفقتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي معزى كلامه ومزخفي إلى اشتراط كون
الزوج والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي وإلى اشتراط كون المحرم غير فاسق وإلا فلا يجب عليها كما في
الجزالة [للمرأة] الشابة أو العجوز والاكْتفاء مشير إلى أن أذن الزوج لا يشترط لأن حقه لا يظهر
في الفرائض وإلى أن التزوج غير واجب عليها إذا لم يكن لها زوج وينبغي أن يقيد المرأة بالخالية
عن العدة لأن من شرط الرجوب الخلوع عن العدة أي عدة كانت كما في الزاهدي وغيره وظاهر كلامه

ان المحرم شرط المحبوب و لا مشائخ فيه خلاف كل من الطريق و في تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على
الامرء الصحيح الروح بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتصق و يكره له ذلك
ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ان كان بينهما] اي بين مكان المرأة [وبين مكة] مأثورة
من تمسكت المعظم اي خرجت منه و لكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات
و انما ذكر الحرام لاصحلال معنى الوصفية بالاسمية [مسيرة سفر] اي مسافة ثلثة ايام و لما فيها
و فيه اشارة الى انها لا تسافر بلا محرم الا الى ما دون السفر كما في الكافي [في العمر] بسكون الميم
و ضمها اسم لمدة عمارة البدن بالسيرة [مرة] واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض [على الفور]
في اصح الروايتين عن ابي حنيفة رح و هو قول ابي يوسف رح و قال محمد رح على التراخي كما في
المحيط و الاول المختار كما في السراجية و لذا سقط عدالته بتأخيرها كما في التمرتاشي و الفور لغة الغليان
ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب و قال ابن الاثير فور كل شيء اوله
و شريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه و التراخي لغة التباعد و شرعا جواز تأخير الفعل عن
الاول الى ظن الفوت فيشتمل العمر و المراد من الفور ان يتعين اشهر الحج من العام الاول
للاداء فياثم عند الشيعين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى و لو في آخر عمره فانه رافع
للائم بلا خلاف و من التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند محمد رح لكن
يشترط سلامة العاقبة كما نقل عنه في المبسوط وغيره و فيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة
لبناء شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يصل التأخير عن هذه العام عند محمد رح لم يجز للمفتي
ان يجزم بالتسليم والتسليم و الصحيح ما قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا ياثم عند محمد
رح بالتأخير اذا مات فبائة و اما اذا ظن الموت بالامارات فياثم بالفوت لان العمل بدليل
القلب واجب عند فقدان غيره و كذا في الكشف لكن في الزمدي لو وجب عليه الحج
وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت
و قيل لم يسقط لانه على الفور و كذا اذا افتقر بعد اليسار و ان فرط حتى اتلف ماله يسهه ان
يستقرض فيسج و ان مات قبل قضاء القرض يرجى ان لا يواخذ به اذا عزم على القضاء و في
التمرتاشي عن ابي يوسف رح لزمه الاستقراض و لو حج الفقير ثم امتنع لم يسج ثانيا لان شرط
الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكى لكن في
النواذر انه يسج ثانيا [ولو اجره] من ميثقات [صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى] كل منهما مل
احرامه و اتم اعمال الحج [لم يؤد فرضه] اي لصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام فلا ينقلب
فرضا [ولو جدد الصبي البالغ] قبل الطواف والوقوف [احرامه] بان يرجع الى ميثقات من المواقيت
و يجدد التلبية بالسج [للفرض صح] ذلك التجدد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما فلو

رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه [لا العبد] اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه
لاهلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالانتماء وفيه اشعار بان المجنون اذا افاق
والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لو جدد الاحرام اداها كما في
المضمرات [وفرضه] اي فرض الحج الاعم من الشريط والركن [الاحرام] لغة المنع كما قال ابن الاثير
وشرعا تحريم اشياء واجباب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان
يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره [والوقوف] اي التضرع
ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر السر [بعرفة] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة
على اثني عشر ميلا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصباح انها شبيهة بمولان لكن قد تكرر
ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع
اسماعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة [وطواف الزيارة]
ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزياره
مصدر زرت فلانا اي لقيته بزوري بالفتح اي قصدت زوره وهو على الصدر كما في المفردات والاضافة
بأدنى ملابس والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات فالكمل ركن لكنه قول
الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنايات المضمرات وفي تأخير الطواف
اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يفسد الحج بالوقاف قبله [وواجبه] اي الحج وهو ما بتركه الدم
[وقوف جمع] اي الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يمسف جدا وهو كالمزلفة اسم
لبنعة على سبعة اميال من مكة شرقيا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحواء عليهما السلام [والسعي]
اي سعي سبع مرات [بين] على [الصفا] بالقصر [و] على [الروة] فيفيد ان صعودهما واجب كما في
شرح التاويلات والتنفي لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما ان لا يجب الا المشي لا غير في
بطن الوادي والثاني ان يسن السعي في بطن الوادي كما سيحجج وهما جبلان شرقيان الاول مائل الى
جنوب الببت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبعمئة ذراع والسعي مأنة ذراع واثنى عشر
ذراعا [ورمي الجمار] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهي ثلثة مواضع
من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما يحجج وانما سمي بالجمار كما بالجمرات لعلاقة الحبل
[وطواف الصدر] ويسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي التنف انه سنة فالصدر
بفتحيتين رجوع المسافر من مقصده والشاربة من مورده والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه
[للافاني] اي الخارج من المواقيت فام يجب على السلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف رح
اني احبه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاني بالمد منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب
افقي كما في المغرب والتهذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب

رده في النعبة الى الواحد فعن سيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو انعام كما في الفائق
 وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قال الرازي رومي ولو سلم انها للنسبة فالرد
 غير واجب فانهم ارادوا بالاذق الخارجين وبالأفاقي الخارجين وهذا معنى آخر له لو رد الى الانقي
 لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشف عن الترمذ شري [والخلق] اي قطع شعر
 الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والاذن ان يقال والاخلد ليشمل التقصير ايضا
 والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في الضمرات وذكر في النظم للمقد ثمة عشر فعلا وللقران
 مئة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا
 من اشواط الزيارة واجب [وغيرهما] من الفرائض التلث والواجبات [سنن] تاركها مسيى وهي
 الثيامن في الطواف وتقيل الحجر كما في التفت والرمل في التلثة الاول من اشواط الطواف والسعي
 في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة منها ويسمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر
 معرفة بأذان واقتامين وبين المغرب والعشاء بمزلفة بأذان واقامة كما في النظم والبواقي من الاغتسال
 قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [و] غير ذلك [آداب] تاركها غير مسيى كما في شرح الطحاوي
 [اشهره] اي الحج [شوال وذو القعدة] بالكسر والسكون [وعشر ذى الحجة] بالكسر وقال
 الجوهري انها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس
 الا ان المطرزي قال الفتح لم يسمع وظاهرة يدل على انه عشر ليال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح
 في الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني وابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج وقمرته
 انه ان احرم يوم النحر لسج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه
 لانه اذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في قوله اشهره تساميا او مجازا حيث جعل
 بعض الشهر شهرا وما في الكشف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر
 لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجوح لا يليق بفصاحة القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة
 الى انه لو ملك التراد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستهلك لم يجب عليه الحج كما في المحيط والى انه
 لا يسئل شيء من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والخلق
 وطواف الزيارة وغيرها بعدها لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا
 اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يستحجون ويقعدون عن الحرج و
 وينتقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لابن منه خمسة يوم
 عرفة وايام النحر والتشريق [وكرهه] كراهة تحريم [احرامه] اي المحرم [له] اي للحج [قبتها]
 اي الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التنقيح انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن
 من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند ابني يوسف رح وفي كلامه اشعار

بانه لا يكره الاحرام في ارائل الاشهر ولا في غيرها الا اذا اخر بحيث يفوت الوقوف بعرفة كما اذا احرّم يوم النحر فانه لا ينعقد الحج لغوات اقرى اركانه [والعمرة] اسم من الاعتناء لغة القصد الى مكان عامر كما في المغرب او الزيارة التي فيها عمارة الود كما في المفردات و شريعة افعال مخصوصة [سنة] مركدة وقيل واجبة كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي [وهي طواف البيت] [وسعي] بين الصفا والمروة فليس سواهما ركن فالاحرام والحلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والحلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب تاركها مستحب [وجازت] العمرة [في كل السنة] مرة او اكثر واجتنب فيها ما في الحج و اذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح الرايات و اذا حلق يخرج عن احرامها كما في قاضيان [وكرهت] العمرة وصحت في [يوم عرفة] و اربعة بعدها [من ايام النحر والتشريق وعن ابي يوسف رج لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال] وعنه الاول التاخير عن هذه الايام اذا احرّم بها في غيرها و اما اذا احرّم فيها فيرفضها كما في المحيط [وميقات المدني] اي مبدأ احرام اهل المدينة و من سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن الحجر انه صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه ستفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعيروا للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرمانني والمدني كالمديني منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم [ذو الخليفة] على الصخر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة و اما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها [و] ميقات [العراقي] و الحراساني و اهل ما وراء النهر والعراق بالكسر بلاد يذكر ويؤنث. معرب ايران شهر يشهر وهو موضع الملوك كما في الازاهير [ذات عرق] بالكسر ارض سبخة على ستة و اربعين ميلا من مكة واما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق [و] ميقات [الشامي] والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والياثين والنسبة او بالمد والياثين اذ الياء الواحدة وحذف الاخرى كما في الرمي [جحفة] بضم الجيم وسكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا فيها فاجتفهم السبل اي استاصلهم و اهل مصر تركها لان الى رائغ بالراء والهمزة والغين العجمة لانه لا ينزلها احد الا سم كما في فتح الباري [والنجدي] و من سلك هذا الطريق والنجد اسم ل عشرة مواضع مرتفعة بين اليمن والتهامة و مما اعلاها والعراق والشام اسفلها و اولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [قرن] بالتحريك كما في الصحاح وفيه انه بالسكون وهو جبل مشرف على عرفات كما في الغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق و الساكن الجبل وهو على مرحلتين من مكة كما في فتح الباري [و اليمني] و التهامي وغيرهما [ياحلم] بفتح الياء

واللّامين وسكون الميم ويقال ان اصله اللهم بالهمزة والياء تمثيل وحكي يصرم وهو مكان على
مرحلتين من مكة وهذه المواقيت كالتحديد فيعلم جنوبي ويقابله ذوالحليفة وقرن شرقي ويقابله
السحفة واما ذات عرق فيعادي قرن ولا يخلو بقعة من البقاع الا ان يساذي ميقاتا منها كما في فتح
الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق مسلك واما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يساذي ميقاتا
من هذه المواقيت كما في الاختيار [وحرم باخير الاحرام عنها] اي عن هذه المواقيت [لمن قصد] من
الافاقى والسلي والسرمي والمكي الخارجين للتجارة او غيرها [دخول مكة] للسهج او العمرة او التجارة
او التوطن او غيرها وان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بان له لو قصد
دخول بمعتان بني عامر او غيره من السبل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعن ابي يوسف رح
انه شرط نية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهد وغيره [لا] يحرم [انتقد] اي تقديم الاحرام
على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر والافضل من ضرورة امله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص
وعن ابي حنيفة رح هذا اذا امن ان لا يقع في مخطور الاحرام وعن محمد رح هذا اذا كان اهل
ما يسهج وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط [ودخل لامل داخلها] اي داخل هذه المواقيت ويدخل
فيه املها [دخول مكة] لساغة لا للنسك [غير محرم وميقاته] اي ميقات اهل داخلها للسهج والعمرة
[السبل] بالكسر هو ما بين المواقيت والحرم لا السبل الذي هو خارج المواقيت [و] الميقات [لمن]
استنقر [بمكة] والحرم [للسهج] فجاز ان يسروا من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب الشرق
ستمائة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب أربعة وعشرون كذا في
الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المضمرات او اربعة فانه التعيم وقيل انه
ليس بطرف السبل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [و] لمن بمكة [للعمرة السبل] من اي مكان
شاء منه واقربه التعيم كما في المحيط [ومن شاء] من الحاج او المعتمر [احرامه] قص شارب
واظفاره وعانته [ثم تروضا والغسل] للتنظيف حتى يوم ربه السائض [احب] وفيه اشعار باستحباب
الكل كما في الاختيار [ولبس ازارا] بلا عقد حبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان [ووداء]
من الكتف فيستر به الكتف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى ويلقي على كتفه الا يمس
ويبقى الايمن مكشورا الا ان الاول اذن كما في عدة المناسك لصاحب الهولاية وهذا اذا وجد والا
فيشق سراويله ويتأزر به ارقميصه ويرتدي به كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل
والتنبان والقميص كما ياتي ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كميه كما في النظم والى ان
السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستعمره جاز كما في الاختيار [طائرين]
بالغسل او البدة وفي الاختيار ان للشرب الجديس الابيض افضل [وتطيب] اي استعمال عينا لها
رائحة طيبة ان وجلها استحبابا وعن محمد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام والاول الصحيح

كما في المحيط [رضى] في موضع الاحرام [شفعا] قرأ فيهما ما شاء والافضل سورة الكافرون والاخلاص
 كما في الكرمانى [وقال المقدس] اي التحريم بالسيح [اللهم] اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق
 بالغافل تعالى الله تعالى عنه واخر ما عرض عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باهمه تعالى وقد
 زيد ما قال الفراء ان اصله (يا الله آمنا بالخير) حذف الحرف مع المفعولين وادغم [اني اريد السبح]
 مشير الى ان الغرض يتأدى بمطابق النية وهذا استحسن وعن الحسن انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية
 النفل كما في الزاهدي والى ان النية يصح بلفظ الحال وان كان الماضي فى الانشاء اغلب والى ان النية
 مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما في الاختيار [فيسره لي] لاني لا اقدر على هذه
 الافعال الا بتيسيرك [وتقبله مني] كما تقبلت من حبيبك وخليلك عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل
 منا [ثم لم يزل ينوي بها] اي قال لبيك الخ حال كونه ناديا بالتلبية [السبح] وفيه اشارة الى انه يشترط
 اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد ر ح كما في الزاهدي
 والى انه لم يزل بعد الصلوة وان استوى على بعيرة والاقتران بها افضل كما في الاختيار [وهي] اي
 التلبية [لبيك اللهم لبيك] اي الب لك البابين اي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الجار
 ورد المزيدي الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى او الرسول عليه الصلوة والسلام
 لانه دعاهم الله او رسوله الى السبح والظاهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر
 ان يدعوه اليه فدعاهم على ابي قبيس فاسمع الله صوته لاولاد آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية
 مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها اصلا لم يسبح اصلا كما في المبسوط والمضمرات وغيرهما
 فان قالت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز
 كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الآخر وقال النسوي بسذف العاطف
 في الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون تقديره لبيك و اللهم لبيك فصح الخطاب
 بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقي له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد
 الجواب على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب لانه مجسّن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبليغ ولا يخفى ما في
 وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة
 [لبيك لا شريك لك] استيناف [لبيك ان الحمد] بكسر الهمزة على الاستيناف بفتحها على التعليل
 والاول اصح كما في المحيط وهو اختيار محمد ر ح كما في الكرمانى [والنعمة] بالكسر اسم او مصدر
 بمعنى الانعام منصوبة وهذا اشهر او مرفوعة على الابتدائية [لك] خبر ان او خبر المبتداء او خبرهما
 محذوف تقديره ان الحمد والنعمة يثبتان لك او الحمد لك [والملك] كالنعمة [لا شريك لك]
 استيناف [ولا ينقص منها] اي من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه السنة [وان زاد]
 من الرويات عليها [جاز] مثل لبيك اله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها [فصار محرما]

بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزئ عن الآخر كما في النشف وذكر
 في الاختبار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة نازكها مسيئ وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقال
 الطرولان ان التلبية لم يشترط بل لفظ دال على التعظيم كالتسبيح والتهليل ولو بالفارسية لكن في
 الهداية انه قول الثلاثة واذا عرفت ذلك [فيتقئ] اي يجتنب [الرفث] اي ما يستقبح من ذكر الجماع
 ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وفيل هو بالفرج الجماع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمز
 له كما في المغرب [والفسوق] لغة الخروج وشريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتسابز
 بالالقاء كما في الكرمانى [والجدال] اي شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكارين
 والخدام وما قيل انه مجادلة المشركين في تقديم الحج وتأخيرها فليس بمراد ههنا كما في الكرمانى
 [وقتل صيد البر] وهو ما يكون تولده في غير الماء فما في الماء حل قتله وبستثنى منه الفواسق
 الاتبة [والاشارة] في الحضرة [اليه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فيتقئ عن
 اخذ الصيد والاعانة عليه [والتطيب] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شئ منه بشئ من بدنه او
 ثوبه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما والذهن في معنى الطيب ويكره شم الطيب والرياحان
 والشمار الطيبة كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء قلعه بنفسه او غيره بأمره او قلم
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به كما في المحيط [و] يتقئ الرجل والمرأة [ستر الوجه]
 لانه محرم عليهما [و] يتقئ الرجل ستر [الراس] فلا يحوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى راسه
 وفيه اشعار بانه لو حمل على راسه شئ مما لا يغطي به الراس كالتطست فلا شئ عليه والافعليه الجزاء كما
 في المحيط [وغسل رأسه] بالخطمي والنخل والزيت [ولحيته بالخطمي] اي بماء امتزج به وقيل اريد
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلذة وعن ابي يوسف رح لا بأس به كما في المضمرات وفيه
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او الحرض او الماء القراح ليس عليه شئ وذا بالاجماع كما في شرح
 الطحاري [وقصها] اي قطع اللحية كلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الاكسرة
 يخلقونها للشجاعة وكذا بعض العصاة [وحلق راسه] كلا او بعضا وكذا حلق رأس محرم او حلال
 فالاولى حلق الراس [وشعر بدنه] ولو من الابط والارلى اخذ الشعر فيشمل التقصير والنتف واخذ
 الشارب وغيرها بلا استدراك ويتقئ احتراق شعر اليد للخبز كما في المحيط [ولبس مخيط] لبسا
 معتادا كما اذا ادخل اليد في كم القباء او القميص او السجبة مثلا فلو ارندى بها او اذر بالسراويل لبس
 عليه شئ كما في الكافي [و] لبس [عمامة] فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]
 الا بعد قطع الساق منهما وهو لم يجب النعلين وانما ثني مع لبس النشف ممنوع لانه يشعر باباحة
 المشي به وهو منهى والاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس المخيط والخفين كما في قاضينان
 ولا يشفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [والصبوغ بطيب] اي بشئ له رائحة مستلذة كالزعفران

والحناء بخلاف الرمة فإن فيها خلاف [الابعد زواله] أي زوال الطيب بلا رائحة بالغسل أو الخلق أو مرور الأيام ومن صدح لو لم يتعد صبغه إلى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما في الكرمانى وأشار في المضمومات إلى عدم صحة القولين الأخيرين وأعلم أنه لو قال ويتقي الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام لكان أحسن لأن ما أجمل هنا قد فصل في الجنايات [لا] يتقي [الاستحمام] أي الاغتسال بأي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط إزالة التفت حرام وهو في الأصل الاغتسال بالماء الساخن كما قال ابن الأثير ودخول الحمام كما قال المطرزي [و] لا [الاستئذان] مما يتخذ من حجر أو مدر أو صوف أو وبر [از] لا استئذان [بمحمل] بفتح الميم الأول وكسر الثاني أو بالعكس اليهودج الكبير [رشد هميان] بالكسر ما يجعل فيه الدراهم أو الدنانير من همي المطراي انصب كما في الكرمانى [في خصرة] بالفتح أي على وسطه والمنطقة كذلك [واكثر التلبية] أي قال لبيك الخ ما استطاع فانها سنة [متى صلى] أي كلما فرغ من صلاة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال أبو جعفر من صلاة وقية دون فائنة أو نافلة كما في شرح الطحاوي [أو] متى [علا شرفا] بفتحتين أي مكانا مرتفعا [أو هبط] أي نزل [وادي] أي حضيفا وهو في الأصل مسيل فيه الماء [أو لقي ركبا] أي لقي بعض السجاج بعضا آخر سواء كانوا ماشيين أو راكبين كما أشار إليه النهاية والركب في الأصل اسم جمع أو جمع الركاب الأبل [أو اسحر] أي دخل في السحر سدس آخر الليل أو مال رأس دابته بالزمام كما في النهاية أو كلما استيقظ من منامه كما في المحيط والأصل في ذلك أن التلبية كالتكبير في الصلاة فيؤتي بها عند الانتقال من حال إلى حال كما في الهداية [وإذا دخل مكة] ليلا ويستحب نهارا [بدأ] منها [بالمسجد] الحرام من جانب الشرق من باب بني شيبه فإنه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعه مائة ألف وعشرون وطائفة سبعة وأربعون ومائة واسطواناته أربع وعشرون وأربع مائة كلها من مرمر أو رخام وأبوابه خمسة عشر [وحين رأي البيت] الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاقي لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له سقفان وعرض السطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وحيطانه إلى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي إلى العراقي اثنان وعشرون ذراعا ومنه إلى اليماني أربعة وعشرون ومنه إلى الحجر أحد وعشرون وشبر [كبر] أي قال الله أكبر أي من البيت وغيرها [وهلل] أي قال لا إله إلا الله تكررا عن الوقوع في نوع شرك لعظمته [ودعا] لانه يستجاب إذا رآه في العدة وصلى بعضهم أن يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة [بما شاء] فإن التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد رح في الأصل للحج شيئا من الدعوات التي في العدة والظهيرية وغيرها [ثم استقبل] استحبابا [السجدة] الذي كان أبيض مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار أسودا ليتجنب أهل الدنيا عن زينة العقبى والمرئي منه قدر شبر وأربعة

اصابع [وكبر و همل] حال كونه [يرفع يديه كالصلوة] اي كما يرفع اليدين لهما ثم يرفعهما كما في التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو السجود رافعا لهما حذو منكبيه [واستلمه] اي مس السجود باليد و القبلة [ان قدر] على الاعتلام [غير موز] لاحد [والا] يقدر عليه غير موز [يمس] بالسجود [شيئا] من عصا او غيره [في يده و قبله] اي الشيء [و ان عجز] عن الامساك [استقبله] اي قام بجزاء السجود و اشار اليه بباطن كفيه [وكبر و همل و حمد الله تعالى و صلى على النبي عليه الصلوة والسلام] ثم قبل كفيه [و طاف] ماشيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر اعاد ان اقام حكمة والا فعليه دم كما في المحيط [طواف القدوم] ويقال له طواف التحية و طواف اللقاء و طواف ازل عهد بالببت و الاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضينان [ر] قد [سن] هذا الطواف [للافاتي] اي الخارجي كما في التداركات لكن في خزائنة المغتربين انه واجب على الاصم فلا يسن للمكي اذ لا قدوم له و يسن لاهل المواقيت و داخلها و خارجها حال كونه [اخذ عن يمينه] اي يمين الطائف و لا ينبغي ان يجعل الضمير للسجود كما في التحفة و غيره فانه لو بدأ منه الى الركن البنياني لم يجوز و قال العامة فالجواز كما في المحيط لكنه مكرره و ذكر في الرقيات انه لا يعتد به كما في الكشف [مما يلي الباب] اي مدخل البيت و الاولى مما يلي الملتزم فان المولي لغة و عرفنا يقتضي عدم الفصل كما في المفردات و الباب من الساج مضرب بالقضة عرضه اربعة اذرع طوله حنة و اذرع عشرة اصابع و الكلام مشير الى انه لم يأخذه عن يمينه مما يلي السجود لكن لو اخذ عنه جاز الا ان فيه نقصانا فاحشا واجب الاعداد و ذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف [وراء العظيم] موضع من الركن العراقي الى الشامي فيه ميزاب له على ستة اذرع و شبر من البيت قريب من ربعه لانه قد كان ثنتين ذراعا في ثمانية عشر من السطيم الكسر اما بمعنى مقعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طرح عليه ثيابا طافوا بها فاسطيم بالمرور و الكلام مشعر بانه لو طاف فيه لم يجوز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قريشا اخرجوه منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على السفقة الطيبة كما في فتح الباري [سبعة اشواط] جمع شوط اي طوفة في الاصل جري مرة الى الغاية [يرمل] بضم الميم اي يسرع في المشي و يسرك منكبيه [في التلثة] من الطواف (بكسر الطاء جمع طوفة) [الازل] جمع الاولى وفيه رمز الى ان الرمل في كل منها من السجود فلو زحمه الناس في رملة فام حتى يجد مصلا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زحموه يمشي حتى يجد الرمل و الى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شيء عليه كما لو مشي سهوا فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهدي و الاطلاق دال على انه يسكن الرمل و ان لم يصح بعده و في العدة انه لا يسكن الا اذا سعى بعده [مضطبعا] اي جاءلا و مضطربا تحت ابطه اليماني مليقا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر و الصدر كما قال ابن

الاثير والاكتفاء مؤمنى الى ان النبىة لم يشترط فى الطواف وانما الشرطان لا ينوي شيئاً آخر كما قال بعضهم واما عند الباين فيشترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الغرض عند الاولين خلافاً للآخرين ولوطاف طالبا لغريم او هاربا من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئاً آخر والى انه لا يقرأ القرآن فى الطواف ولا باس بذكره تعالى كما فى المحيط والى انه لا يدعوفيه لانه صلوة كما فى النظم [وكما مر بالسجدة] للطواف [فعل ما ذكر] من نحو الاستقبال والاستلام والذكر [واستلام الركن اليماني حسن] فلا يسن في ظاهر الرواية كما فى الكافي لكن فى المحيط لم يذكر فى الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رج انه حسن وعن محمد رج انه كاستلام السجدة والاكتفاء مشير الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما فى الكرمانى لان للركن الاول فضيلتين كون السجدة فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف الا في مزمة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كما فى فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما فى الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف للعرض او الاشباع والاصلي يماني [وختم الطواف] اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر واللقاء وغيرها [باستلام السجدة] كما مر من التفصيل [ثم صلى] في وقت يباح فيه التطوع [شفعا] كالحرام الا انه لا يجزئه المكتوبة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات كما فى الزاهدي [تجب] تلك الشفعة عندنا كما فى المحيط وغيره لكن فى النظم والنتف انها سنة والجملة مهتاتفة اوصفاً شفعا كقوله [بعد كل طواف] بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعدية عامة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفيع صحيح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفيع او وتر واما عند ابي يوسف رج فكذلك اذا انصرف عن شفيع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع او خمسة او سبعة فيكره عنده كما فى النظم [عند المقام] بالفتح اي موضع قيام التحليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو سجد فيه آثار قدمه الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من الشجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [او] عند [غيره] اي المقام [من المسجد] حيث شاء كما فى الكافي لكن فى المحيط ان زحمة الناس من الصلوة فى المقام يصلى فى المسجد حيث يتيسر وهذا بيان الافضلية والا فان صلى فى غير المسجد جاز كما فى فاضلخان [ثم] اي بعد الصلوة [عاد] الى السجدة الاسود [واستلم السجدة] كما مر من التفصيل لانه يسعى بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعي كما فى المحيط [وكبر] وهما كما مر [وخرج] على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اي باب شاء والاولى من باب بني مازن كما فعل صلى الله عليه وسلم كما فى العدة [فصعد الصفا] حتى يرى

البيت كما في الكافي والوقوف للمروية في الصفا وان كان في الاساس صعد السطح وفي السلم [واستقبل
 البيت] اي تحول اليه ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في العدة وان لم يمكث
 يحزنه كما في المحيط [وكبر ومثل] وسبح كثيرا كما في الاختبار [وصلى عليه عليه الصلوة
 والسلام] والاولى وحمد الله وصلى عليه وكبر ومثل كما في المحيط [ورفع يديه] كاللحاء [ودعا]
 وطلب [بما شاء] من الدعاء الدينية والدنيوية بشرطه ولبي [تم] نزل من الصفا وقد [متى
 تمر المروية] وفيه اشعار بان لا يركب في هذا الطريق ولا يحمل كالطواف كما في المحيط ولا يبعد
 ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ساعيا] بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة كما في
 الزاوسي ولا يخلو عن اشعارها بان المرأة لا تسعى كما سعى [بين الميلى] الواقعيين في طرفي الوادي
 الذي كبسه السيول اليوم وهما علامتان للسعي منيوتان عن جدار المسجد متصلان به [الاخرين]
 على التغليب فان احدهما احمر كما في النهاية او اصفر كما في المضمهرات وفي كلامه رمزا الى انه مشي
 على السكينة في جانب الميلى كما مر [فصعد فيها] اي في المروية [وفعل] عليها [ما فعل على
 الصفا] من الاستقبال والذكر وغيرهما [ثم سعى] من المروية [الى الصفا] كما فعل [فصار] سعي
 الصفا مع سعي المروية [اتنين] فمجموع السعيين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فان الصحيح
 هو الاول كما في شرح الطحاوي [يفعل هكذا] اي مثل السعيين في الابتداء بالصفا والاختتام على
 المروية [سبعا] من المرات اربع منها سعي الصفا وثلث سعي المروية وفيه اشارة الى انه لو صعد في
 الصفا ثلث مرات بان بدأ بالمروية فعليه اعادة سعي اذ لا يمكن ذلك الا به ومن اصحابنا من يعتد
 بالاول الا انه مكروه والصحيح الاول كما في الذخيرة [تم] اي بعد السعي دخل المسجد وصلى شفعاً
 كما في فاضيلان و [سكن مكة] ان قدم قبل ايام الحج [محرماً] فينتقي مضطراً الاحرام واحترز به
 عما نسخ من قول ابن عباس رضي الله عنهما انه خلق وحل كما في النهاية [وطاف] سبعة اشواط يعدلها
 شفعاً [نفلاً ما شاء] وذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي وفي الاكتفاء اشعار بان
 لا يسعى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة ولا يرمل لانه لا يكون الا مع السعي كما في
 شرح الطحاوي [وخطب الامام] اي الخليفة او نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة
 واحدة بلا جلسة بعد الظهر [سابع ذي الحجة] بمكة [وعلم] فيها [المناسك] التي يؤدي من
 غداة التروية الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى منى والمكث والصلوة فيها والخروج الى
 عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جمع المنسك بفتح السين وكسرها في الاصل المتعبد ويقع على
 المصدر والزمان والمكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس والمغرب انه بمعنى الذبح ثم استعمل
 في كل عبادة [تم] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم
 التشريق وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك [التاسع] من ذي الحجة

[عرفات] بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الاصل جميع صار اسما لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في الكرمانى [ثم] خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي المناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالمحصب وغيره [السادى عشر] من ذي الحجة [بمنى] بكسر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرمانى وهي قرية لها ثلث سكك فيها يذبح الهدايا والضحايا على اربعة اميال عن مكة شرقا يميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلوة الفجر كما ذكره القدرى او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التزوية] اي الثامن من ذي الحجة ويسمى بها لان الخليل عليه السلام رأى ليلة كان قائلا يقول له ان الله تعالى يأمرك بذبح ابنك هذا فلما اصبح روى اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بنحرة يومها فسمي يوم النحر كما في الكرمانى [الى منى] بقرب مسجد الخيف [ومكث] وبات بها ففعل بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاقاها الى ان يصلي صلوة [فجر] يوم [عرفة] بغسل كما في المحيط اوى وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلوبات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا بمنى الى عرفات جاز الا انه مسمي كما في الاختيار وغيره [ثم] اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج [منها] اي من منى [الى عرفات] هي على ستة اميال من منى تقريبا [وكلها موقف] اي جميع مواضع عرفات يصالح لاداء فرض الوقوف [الا] للاستثناء المنقطع لان [بطن عرفة] يضم العين المهملة وفتح الراء راد ببناء عرفات كما في الكرمانى وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضر المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس خطب الامام] خطبتين بينهما جلسة (ن) [كالجمعة وجمع] الامام بالناس بين [العصر و الظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى استواء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم مقيمين وبالعكس والاكتفاء متعربا انه لا يقصر الامام ولا القوم للمرافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله وعنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا لمحمد رح ويكره التطوع كما في قاضيهان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرمانى لكن في المحيط لو تنفل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح [واقامتين] قبل كل صلوة اقامة [وشرط] لجواز الجمع [الجماعة] مع

(ن) [كالجمعة] وعلم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار والنحر والحقن وطواف الزيارة [وجمع] الخ *

الامام او نائبه للقاضي والشرطي كما في شرح الطحاوي [والاحرام] بالسج قبل الزوال في رواية وقبل
الصلوة في اخرى كما في الزاوي [فيهما] اي في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل [فلا يجوز العصر]
في آخر وقت الظهر بل في وقتها [لغاد احدهما] اي الجماعة والاحرام كصلي الظهر منفردا وكصلي
صلوا احد لهما مع غير الامام وكلال ومصرم بالعمرة اذا احرم بالسج بعد ان يصليا الظهر بالجماعة
فيستمر للجمع عند ابي حنيفة رح يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط
والصلوات بمنزلة صلوة واحدة ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلا بان ادنى قبل الوقت او بلا طيارة
اعيد العصر وان ادنى في وقته مع الطيارة كما في النهاية ثم اي بعد اداء العصر [ذهب] الامام مع
الناس [الى الموقف] وهو موضع من عرفات يقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من
مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بانه جاء ماشيا لكن الافضل ان يكون ركبا
قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [بغسل] اي جمع
بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع از الذناب فيكون حالا من فاعل جمع
او ذهب الاول في خزانة المفتيين والثاني في الكافي [من] فالغتسال افضل من الرضوء كما في البداية
[ويكفي] لاداء فرض الوقوف [حضور ساعة] اي ادنى زمان [من زوال] يوم [عرفة الى] طلوع
[في يوم النحر] لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف
والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجنابة والحيض كما في الخلاصة [ولو] كان الحرم المنافر
في الموقف [نائما او مغشى عليه] لانه وجد منه التصور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن
وكان الحاضر النائم او المغشى عليه [اهل] اي احرم بالسج [عنه] اي عن ذلك الحاضر [ورقيقته]
وان لم يامر بالاهلال قبل الفجر وقالا ان لم يامر به لا يصير المغشى عليه محرما وفيه اشارة الى انه
لو اهل عنه غير رقيقته لم يصير محرما كما قالا واما عنده ففيه اختلاف المشائخ كما في الذخيرة والى ان الرقيق
ليس بنائب عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاول ان يطيف به
ليكون اقرب الى ادائه لو كان مفيقا كما في النهاية [او] كان المحرم الحاضر [جهل انها] اي عرفات
[عرفة] اي عرفات والاكتفاء مشعر بان احرام الرقيق هنا غير كاف كما قيل و [اذا غربت الشمس]
من يوم عرفة [اتى] الامام بالناس على السكينة [مزدلفة] بضم الميم و مكون الزاء وفتح الهمزة
وكسر اللام على ثلثة اميال من مسيد عرفات وهي اسم آخر لجمع لان آدم عليه السلام اردف
فيها اي دنى الى حوا وظاهر كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه
جائز اذا لم يجاوزوا حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في البداية
[وكلها موقف] اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء
الامام بقرب جبل يقال له قزح بالضم كما في العدة [الا] للاستثناء المنقطع فان [وادي محمر] بضم

الميم وكسر الميم المشددة موضع ملئ يسار المزدلفة ممبي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشي منه سريعا
فكانه اتعب نغمه والتحمير الاتعاب وميجي رقت هذه الوقوف [وصى العشائين] اي المغرب والعشاء
فانها تجي بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التعليل [في] اول [رقت العشاء] على ما في
النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء فلما اُتوا اعادة العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وان
لا يتطوع بينهما فانه مكروه كما اشير اليه في قاضينان والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط الاحرام والجماعة و
الامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما
[باذان] واحد [واقامة] واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشي
آخر لانقطاع حكم الاقامة الاول كما في الاختيار [وان ادى المغرب] في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي
وجب اعادة ما لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب الاعادة كما قالوا واما عند ابي يوسف رح فلا
يجب الاعادة اصلا لكنه مسيب [ثم] اي بعد الطلوع [صلى الفجر بغلس] بفتحين وهو ظلمة الليل
المختلط بضوء الصبح كما قال ابن الاثير وفيه ايماء الى انه يصلي بعد الصبح [ثم وقف] بمزدلفة
وحمد وصلى وهلل وكبر وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكرى فان رقت هذا الوقوف بعد الصلوة
الى ان يسفر جدا كما في المضمرات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله رقت
الوقوف بعرفة وفي الفعلية اشعار بانه يكفي حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة
[ودعا] وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجيب
دعاؤه في مظالم الامة اي في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد ينحل الاشكال
المشهور في الحديث [واذا اسفر] اي اضاء بحيث كادت الشمس تطلع وعن محمد رح اذا اضاء بحيث
لا يبقى الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط [اتى منا] هو على ثلاثة اميال من
مزدلفة والظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه ياتي عند طلوعها او بعدها وقريب
منه ما في مختصر القدوري لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها [ورمى]
الامام بالناس وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي والمرمى ينبغي ان يكون خمسة اذرع
فصاعدا لان مادون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه مسيب لمخالفة السنة واطلاقه يدل على
جواز رميه راكبا او غير راكب [جمرة العقبة] بفتحين ثلثة الجمرات على حد منى من جهة
مكة وليس من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رمز الى انه لا يرمي الجمرة
الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس
واما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني النحر
الا انه مكروه وفي الظرفية اشعار بانه يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصاة عنها
لم يجوز كما لو وقع على ظهر رجل او محمل وثبت عليه اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا

منها لانه في حكمها [من بطن الوادي] اي من اسفله الى اعلاه فوق حاجبيه اليمين مترجيا الى
 الجمرة جاعلا الكعبة عن يساره و منى عن يمينه وانعا يديه حذاء منكبيه [سبعا] من الرماح
 فلورمي سبع حصيات جملة لم يجز الا عن واحدة [خذا] بفتح الخاء و سكون الذال المعجمة مضمرا
 نومي و هو ان يرمي مثل الحصاة وفيه رمز الى انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض كطين
 والمدر والياقوت ومقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب و ينبغي ان يكون مغسولا
 مأخوذا من غير الجمرة للرمية اذ في الاثر انه لا يبقى الاحصاة من لا يقبل حبه ولذا لا يجتمع
 فيها الا قدر خمسة احمال وقد خذف منذ سبعة آلاف سنة كذا في الجواهر والى انه يرمي كيف شاء
 و هو المختار عند مشائخ بخارا وقيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام ويستعين بالمسببة وقيل
 ياخذ بطرف ابهامه و سبابته وقيل يحلق سبابته و يضعها على مفصل ابهامه وقيل يرمي الرمية
 المعروفة الكل في المحيط [وكبر] اي قال الله اكبر ونسره فانه لو سبح مكانه جاز اذ المقصود ذكر الله
 وذا يحصل به كافي الكافي [بكل] اي مع كل منها [وقطع التلبية باوليا] اي يرمي الفرد السابق من
 الحصيات السبع على الصحيح كما في فاضيلان وعند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما
 في المحيط [ثم ذبح ان شاء] الاولى استحبابا فانه بمفرد بالسج فليس عليه دم والاكتفاء دال على انه
 بعد الرمي لا يقف للنداء عند الجمرة بل ياتي منزله وذبح [ثم حلق] راسه [او قصر] اي اخذ من
 رؤس شعرة قدر اثملة [وحلقه افضل] من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه صحيح
 به لمخالفة السنة واختلفوا ان اجراء الموسى واجب او مستحب كما في النهاية وهذا اذا قدر عليه بل
 لم يكن على راسه قرحة والا فقد حل بمنزلة من حلق ولم يعذر من لم يجد الحلاق او الموسى فانما
 مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط وانما ذكر الضمير اشعارا بانه من احكام الرجال واما حكم النساء
 فسيجي [وحل له] كل شيء من مستظرات الاحرام بعد احد هذين [الا النساء] اي جامعين
 و ذراعيه كالقبلة و المس بشهوة فانه لم يحل اذ الاخذ وان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر في
 حقن الى الطواف [ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر] الثلاثة وفيه رمز الى انه ياتي مكة من
 منا بعد السلق من يومه كما ياتي من الغد و بعد الغد ولا يبرأ عنه كما في المحيط والى ان ازل وقت
 الطواف بعد فجر النحر و آخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في المحتصفي ان
 آخره آخر ايام التشريق والى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد
 به النهار لا غير لكن في الظهيرية وغيره انه يجز فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت وسأني
 في محله [سبعة] من الاشواط [بلا رمل] بالتكرار [وسعي] بين الصفا والمروة [ان كان سعي قبل
 اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم وفيه اشعار بانه لو لم يسع رمل وسعي وان رمل وقد مر
 ان الرمل لم يشرع الا مرة والاكتفاء مشعر بانه يصلي في المقام او غيره بعد هذا الطواف

كما في طواف القدوم كما في المحيط [و اول وقته] اي دقت طواف الزيارة [بعد] طلوع [فجر يوم النحر] وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال الثاني يوم الفزول والثالث يوم النفر الاول [بالسكون] وللرابع النفر الثاني والكلام مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى [وهو] أي طواف الزيارة [فيه] اي في يوم النحر [افضل] منه في اليومين الاخيرين [وحل] له [النساء] به ولو في الحقيقة بالتعلق السابق وفيه اشعار بانه وان حل كان له السعي الفائت وتأخيرها ليس عليه شيء الا اذا رجع الى اهله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [فان اخر] هذا [الطواف] عنها [اي عن ايام النحر] كره [عنده كراهة تحريم] و للاهتمام ببيانه لم يكتف بما في الجنايات وقال [ويجب] عليه [دم] وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [و بعد زوال] الشمس من [ثاني النحر] الى الغروب استحبابا و الى آخر الليل جوازا [رمي] الاحسن يرمي [الجمار الثلاث] المعهود وفيه اشعار ما بانه بعد الطواف رجع من مكة الى منا ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البيوتة مكروهة في غير منا في ايامه كما في التحفة [يبدأ] في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطف عليه [مما يلي المسجد] اي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الخاء المعجمة و سكون الياء وهو المكان المرتفع كما في الكرمانى [تم] يرمي [ما يليه] اي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة وخمسة اذرع [تم العقبة] اي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعا [سبعا سبعا] اي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال سبع لخلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلو رمى من كل جمرة ثلثا اتم الاولى باربع واستأنف الباقي و لو رمى اربعا اتم كلاهما بقى اذ للاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز الا انه مغفوت للسنة كما في المحيط [وكبر بكل] اي مع كل حصاة اورمية [ودنف] استحبابا في اعلى الوادي مع الناس مستقبل القلعة رافعا يديه نحو السماء حذاء منكبيه كما في الاختيار و قدر هذا الوقوف بمقدار قراءة عشرين آية كما في الضمرات [بعد كل من الاوليين] اي ما يلي المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة [ودعا] اي طلب حوائجه منه تعالى بشرطه كالتمسك والصلوة قبله كما في المحيط [تم غدا] اي في ثالث النحر [كذلك] اي بعد رواه الى آخر الليل رمي الجمارات على الترتيب [ثم بعده] اي بعد الغد وهو يوم التشريق [كذلك] اي بعد زواله الى الغروب لا غير وماها على الترتيب والكلام مشير الى ان في هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي اي لا يجوز رميه كما روي عن ابي حنيفة رح في المشهور وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما في الكافي وعن ابي يوسف رح اذا نحر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وان اقام لا يجوز و لو رمى قبله في

يوم التشريق جاز عنده خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ان مكث] في اليوم الرابع بمسئ
ولم يرجع إلى مكة بعد رمي الجمار [وهو] أي المكث [أحب] من النفر [ويسقط] عند رمي هذا
اليوم [بنفريه] بالتحرير أو السكون أي بخروجه من منى [قبل طلوع فجر] اليوم [الرابع] وهو
يوم التشريق وهذا اظهر في مقام الاضمار اهتماما بعدم النفر في هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد
الطلوع لا يجوز له ان ينفر عنه بلا رمي [و اذا نفر] في اليوم الثاني أو الثالث بعد الرمي مع احواله
فانه يكره تقديما إلى مكة وهو منى لا اشتغال القلب بها كما في قاضيان [إلى مكة] للتوديع [نزل
بالحصب] ولو ساعه وهذا سنة على الاصح كما في المبسوط وذكر في المصنوعات انه وقف فيه على
راحله و يدعو و الحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين واد وبيع بين مكة
و منى يقال له الابطح والبطحاء وحدها من الجبلين إلى المقبرة كما في فتح الباري [ثم] إلى مكة
[وطاف للصدر سبعة بلا رمل وسعي] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا
فصل فلوطاف ثم اقام إلى العشاء قال ابو حنيفة رح احب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلواتخذها
دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عندهما و
اما عند ابي يوسف رح فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل
بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجتنب الشر كانشاد الشعر وحديث
الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان الحسنه فيها يضاعف كالسيئه إلى مائة الف فلو لم يقل ذكره الاقامة
عنده كما في الاختيار [ثم شرب] استحبابا [من] ماء [زمزم] وصب على وجهه و رأسه وسائر
جسده فانه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الظهيرية وغيزه وذلك لقوله
عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله
وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر إلى البيت في كل مرة
كما في الاختيار و زمزم بئر في المسجد على بعد ثلث و ثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة
أذرع في اربعة وعمقها تسعة وتسعون ذراعا سمي به لكثرة مائها يقال ماء زمزم أي كثير وقيل
مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الأرض [وقبل] أي ثم قبل [العتبة] المرتفعة عن الأرض
[و وضع] أي ثم وضع [وجهه و صدره] ساعة [على المنتزم] فكبر وهلل وحمد وصلى ودعا
كما في قاضيان والمنتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والسمير مسافة اربعة أذرع [وتثبت
بالاستار] أي تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب ملوئ جليل
للاستعانة في امر ليس له إليه سبيل [ودعا مجتهدا] مغتتما لموضع الاجابة [يبكي] اويتباكى فانه
للقبول علامة [ويتحسر] على فراق البيت المكرم المعظم والسحرمان عن فوائد الحرم المحترم
(رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم) واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن شرب زمزم مذكور

في الاضحى و الظهيرية و غيرهما فلا يظن ان التقديم اولى على ما في الكفاية [ويرجع] من المسجد [فهقرى] اي رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت [حتى يخرج من المسجد] ثم من مكة و ينزل بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة روضة النبوية على صاحبها افضل التحية و كفيئتهما مع الدعوات في العدة [و المرأة كالرجل] في جميع الاحكام [الا انها لا تكشف رأسها بل] تكشف [وجهها] و لو سدلت شيئا عليه [اي ارسلته على وجهها و في بعض النسخ استدللت كما في بعض نسخ الهداية و هو لغة كسدل كما في القاموس فهذا ليس بشطاء كما قال المطرزي مبافيا] ذلك المرأة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة [عنه] اي عن وجهها [جاز] ذلك السدل و فيه اشعار بان الاولى كشف و وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب [ولا تلبي جهرا] لان صوتها عورة [ولا تسعى] بين الميلىين و لا تصعد في الصفا و المروة الا ان تجد خلوة كما في الننف [ولا تخلق] لان خلق رأسها كخلق لحيته [بل تقصر] الكل و هو افضل من تقصير الربع [و تلبس المخيط] كالقميص و الخف حتى تستر كلها [و لا تقرب الحجر في الزحام] اي الكثرة لانها ممنوعة عن مماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه [و حيضها لا يمنع شيئا] من اعمال الحج كنفاسها [الا الطواف] فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت و احرست و شهدت جميع المناسك الا الطواف و السعي و لو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر و تطوف و لو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدر كما في قاضيان [و فائت الحج] بفوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراجية [طاف و سعى و تسلى] اي خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجا عن احرامه باعمال العمرة و فيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج و هذا قول الطرفين و اما عند ابي يوسف رح فاحرامه انقلب باحرام العمرة و فائدة الخلاف انه لو احرم بحجة أخرى بعد القوت وجب رفضها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة و لا يصح الثانية عند محمد رح لانه لا يتصور اداء حجتين معا و مضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة الصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المحيط [و قضى الحج] الغائت باحرام جديد من ميقاته و ان احرم اولا قبل ميقاته [من قابل] اي في عام مقبل و فيه اشعار بانه لا يقضي العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية *

[فصل] في المركب من الحج و العمرة [القرآن] لغة مصدر قرن بين الحج و العمرة اي جمع بينهما كما في الاساس و غيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [افضل] من الافراد و التمتع فخذف بقرينة قوله [مطلقا] اي فضلا غير مقيد بواحد و هو غير مفسر بما استعمل الافعل به من كلمة من و الا لزم التكرار و الخلو عنه و في النظم ان القرآن افضل من التمتع عند الطرفين و انهما هواء عند ابي يوسف رح و سيأتي ان الافراد افضل في غير الافاتي [و هو] اي افضل اقسام

القرن على طريق الاستخدام [ان يهل] اي يحرم [يسج وعمرة] وانما اخرها اشعارا بانها تابعة
للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل من احرامها بمجرد السلق بعد سعيها [من ميقات] او قبله
في شهر الحج لا قبلها [معا] اي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم بأحدهما
ثم اضاف اليه الآخر جاز لكنه لم يضاف للعمرة كان مشيئا لانه تعالى جعل الحج نهاية [وان يقول]
القرن بعد الصلوة [اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخره] اي ليسرهما لي وتقبلهما مني ثم
يلبي فاريا اياما ولا يشقى انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لموافقة
القول الفعل [وطاف] الاحسن ثم يطوف بعد دخول مكة [للعمرة سبعة اشواط] حل كونه
[يرمل للثلاثة الاول ويسعى] ليا والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة
الذكرى كعمرة التمتع كافي التحفة والاكتفاء مشعرا بانه لا يسلق بعد السعي بل يوم النحر كالفرد
والا قد كان جانيا على احرامين كافي المحيط [ثم يسج ثم مر] فيطوف للتقدم سبعة ثم يسعى ثم يلبي
ببقي ما يفعل الفرد كافي الهداية والكافي اذ يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كافي
في قاضيخان والظهيرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة اقل ثم وقف بعرفة
انتقض القران وارتقض العمرة وعليه دم لئرفض واختلف في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات
لكن في المختلفات لو طاف القارن للتقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة
لاستحقاقها وعن محمد رح انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كافي المحيط [وذبح] اي
وجب عليه ذبح الهدي شكرا [لنقران] اي لتوفيق الجمع بين العبادتين والتبادر ان يقيد الذبح بما
اذ طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف ليا في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كافي المحيط [بعد]
رمى يوم النحر [اي يوم من ايام النحر] [وان عجز] عن ذبح الهدي بان لم يوجد مو ولا ثمنه
[صام] القارن عشرة ايام بدلا للهدي [ثلثة] من ال [ايام اخرها] يوم [عرفة] وهذا بيان
الانضائية فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجزئه الصوم بعد عرفة كافي
سياتي و الى انه لم يجد الهدي بعد صيامها قبل السلق ذبح و بعد السلق لا ولو في ايام الذبح
كافي المحيط [و] صام اياما اخرى [سبعة بعد] ما فرغ من اعمال [حبه] لان الصوم منهى
في ايام التشريق وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل افعال الحج [اين شاء] حكمة او غيرها والاطلاق
مشير الى انه لا يشترط التتابع في صوم الثلثة والسبعة كافي التفت [فان فاتت التلثة] اي صومها
بان يدخل يوم النحر او مات وقد ارضى بالقديّة [تعين الدم] اي دم واجب للقران وفيه اشعار
بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التلليل وقد فاتت بفوت البعض فوجب دم
فان لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم للقران و دم للتليل قبل الهدي كافي الاختيار [والتمتع]
لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وموغير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كافي المبسوط

فان المنهي ان يترجم بالسج قبل اشهره ثم اتى بانفعال العمرة وحلل ثم احرم بالسج في اشهره
كما في شرح الطحاوي [افضل من الافراد] اي افراد كل من السج والعمرة كما في ظاهر
الرواية وعن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اقسام التمتع [ان يحرم
بعمرة من الميقات] او قبله [في اشهر السج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى الشبعة في
اشهر السج ويسعى ويسلق او يقصر كالمفرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا
استلم الحجر اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالسج] من الحرم ان كان مكة او من الحل ان كان
بالراقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كالكي [وقبله] اي قبل
يوم التروية من اشهر السج [افضل] لزيادة التعب [وحج كالمفرد] اي وقف بعرفات
يوم عرفة ثم طاف راملا وسعى الا اذا طاف للتبعية وانما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان
يحرم بالعمرة يوم النحر واتى باعمالها ثم احرم بالسج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فأتى
بأعمال السج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة
ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم
انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعا كما في الكرمانى والى انه لو رجع الى اهله
خلالا وحج بعده كان متمتعا ولم يكن متمتعا بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع محرما فانه لو
اتى بأعمال العمرة ولم يتحلل او طاف اربعة اشواط فنزل باهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعا
عند الشينين خلافا لمحمد رح كما في الكافي [وذبح] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكرا للنعمة
التمتع [وان عجز] عن الذبح [صام كالقران] اي صام ثلاثة آخرها عرفة وسبعة بعد حجة ابن شاء
فان فاتت الثلاثة تعين الدم [وان احرم] المتمتع [بسوق الهدي] اي مع ان يست على السير
ما يهدي الى مكة من غنم او بقرا او ابل واحدة هدية ويقال بالتشديد على فعيل واحدة هدية كمطية
كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقليد هما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقها
قطعة نعل او غيرها لانه ليس بشرط بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل]
من القود الا ان لا ينقاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج عن احرام العمرة
بالحلق للعمرة بل بالسلق للسج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق باهله ثم حج كان متمتعا عند
الشينين خلافا لمحمد رح [ثم] اي بعد افعال العمرة [يحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالسج
كامر] فيطوف ويسعى كالمفرد [والكي] اي غير اهل الافاق [يفرد] بالسج او العمرة [فقط] فيكرة
له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارنا *

[فصل] * ان طيب [اي استعمال طيبا زلو بالسهو] [محرم] بالغ فالصبي
لا يواخذ به [عضوا] كاملا حقيقيا كالرأس واللحية والساق والغضن او حكما كما اذا طيب اجزاء متفرقة

تبلغ عضوا ولو طيب كل البدن في مجلس كفاة دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الشينين واما عند محرم رح فان اراق للاول يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب ربع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الزرد وكفين من المسك او الغالية فهو جناية والا فلا كما في المحيط [او ادمن] اي استعمل الدمن في عضو كامل سواء كان مطيبا كدمن البنفسج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عندهما فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو ادمن بسمن او شحم او لينة لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يدأوي جرحه او شقوق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرداية كما في شرح الطحاوي [او لبس] بلا ضرورة [ميطا] كالقميص والسراويل والقباء والنفين يوما كاملا على وجه المعتاد كما مر [او ستر] بما كان من جنس ما يغطي به [رأسه] او وجهه ربعا فصاعدا وعن محرم رح اكثره ويستوي في ذلك ان يستر بنفسه او يلقي عليه غيره وهو دائم [يوما] كاملا او ليلة وعن ابي يوسف رح اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط [او حلق] او قصر لا تنور [ربع رأسه] او اكثر وفي الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن محرم رح اذا سقط من احد هما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط [لو] حلق او تنور [عضوا] كاملا كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المتنقي اذا نتفت ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتفت اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رح لو حلق شارب لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنبوة فعليه الصدقة [او قص] اي قطع [اظفار يد] واحدة [او رجل] واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل [او الكل] اي يديه ورجليه [في مجلس] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشينين واما عندهما اي محرم وزفر رح فقد لزمه دم واحد الا اذا تشلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص اظفار يد و ذبح ثم قص اظفار يد اخرى لزمه ذبح آخر كما في المحيط [او طاف] كله او اربعة [للفرس] اي طواف الزيارة [مسدثا] والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعنه لو عاد بعد ايام النحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بانه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد بالطهارة شرطيا [او غيره] اي لغیر الفرض وهو طواف القدوم والصبر والعمرة والنفل [جنبا] اي شحما جنبها يجب عليه الغسل فيشتمل السايض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة مادام بمكة فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الراجب والسنة والنفل لانهما صاروا واجبين بالشرع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدم جنبا

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك اصلا فالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المتبخل وان لم يعد فلعل ذلك من اختلاف الزاوية [ارفاض] او دفع و رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها [قبل] غروب الشمس و افاضة [الامام] فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب اقبله او بعد افاضة الامام لا يسقط كما في الاختيار [او ترك واجبا] مما ذكر كترك رمي جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرهما [او] ترك [اكثره] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جزئيين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي و يؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم [او قدم نسكا] بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم استعير للذبيحة ثم لكل عبادة كما اشير اليه في المغرب [على] نسك [آخر] كما اذا طاف في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او التمتع ثم ذبح وهذا عنده و اما عندهما فلا دم عليه في التقديم الا انه مسعى و اطلاقه يشكل بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي [او اخر طواف الغرض] كله او اكثر [عن ايام النحر] عنده خلافا لهما كما مر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده و الى انه لو اخر طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر و حلق للحج والعمرة من الحل الى الحرم فان الاول موجب للدم عنده خلافا لهما والثاني عند ابي حنيفة وعبد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح الكل في شرح الطحاوي [او ترك اقله] اي اقل طواف الغرض وهو الثلاثة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم و هذا اذا لم يرجع الى اهله والا فعليه دم كما في الظهيرية [فعليه] اي المحرم [دم] اي اراقه دم هدي والشاة كاذبة وهذه الجملة جزاء لكل شرط قبلها [و بترك] كل طواف الغرض او [اكثره] بقي محرما [وان رجع الى اهله] حتى يطوف [اي يقع كل طواف او اكثره] بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية [وان طافه] اي طاف كل طواف الغرض او اكثره [جنبا] بلا امادة [فبدنة] واحدة عليه فان اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والآخر خائرا في المحيط وان اعاد بعدها ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان رجع من اهله وهو افضل كما في الكافي والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي حنيفة رح واصحابه كما في الكشاف [وان فعل] من التطيب او الادهان او اللبس او السر او الخلق او القص [اقل مما ذكر] من عضو او يوم او ربع راس او يد او رجل [او طاف غير الغرض] كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا [محدثا] وهو مكية بلا اعادة وعليه الاعادة وان رجع الى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص و صدقة في رواية ابي سليمان رضي الله عنهما

كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدر محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون
 طواف المغل كذلك و اعلم انه لو طاف اقله محدثا و اكثره طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل
 شرط نصف صاع من بر الا اذا بلغ دما و لو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية
 [او ترك] العدد [القليل من] العدد [الواجب] اي واجب مذكور بقرينة اللام كترك ثلثة
 من طواف الصدر و واحد من الجوار الثلث في يوم او حصاة الى الثلث من جمرة العقبة و بما ذكرنا
 لا يشكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربيع بان يدخل في الطواف الواجب
 بين السطيم و يرجع الى اهله بلا اعادة [او حلق راس غيره] محرما كان او حلالا لكن في المحيط لو
 حلق راس غيره او اخل شاربه او قلم اظفاره اطعم ما شاء [تصدق] على مسكين جزء الشرط
 [بنصف صاع من بر] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو
 نصف صاع من بر الا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [و ان تطيب]
 بعذر كالعلة [او حلق بعذر] كالقمل و منه الجهل و النسيان كما في التتف [ذبح] في الحرم لا غير
 فلو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح
 الطحاوي [او تصدق] بمكة او غيرها و فيه اشارة الى انه لا يجوز الا التملك كما قال محمد رح و اما
 عندهما فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [بثلثة اصوع طعام] اي بر بطريق الغلبة و الاصوع
 بفتح الهمزة و يكون الصاد و ضم الواو جمع صاع [على ستة مساكين] مثلا من مصارف الزكاة
 سواء كانا من مكة او غيرها و الافضل ان يتصدق على فقراء مكة كما في المحيط [او صام] بمكة او
 غيرها [ثلثة ايام] ولو غير متتابعة و التطيب و السلق بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام
 اذا كان بعذر فقبه الخيارات الثلاثة كما في المحيط [و وطيه] اي وطى المفرد بالسج في قبل الادمي
 السبي و كذا في دبره في رواية ولو نائما او مجنونا [قبل وقوف عرفة افسد حجه] اي نقصه نقصانا
 فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الوطي اشعار بان ما سواه من التفخيم و المس و التقليل
 و النظر بشهوة لم يفسده لكنه اوجب دما و ان لم ينزل كما في التتف [و مضى] اي وجب عليه اتمام
 السج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يجتنب [و ذبح] هديا و الشاة الواحدة كافية الا اذا وطى ثانيا قبل
 الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشينين و اما عند محمد رح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر
 عن الاول و لا خلاف انه يكفيها واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [و قضى] اي
 لزم قضاء ذلك السج [من قابل] كما في المتداولات و الاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر وقته [و لم
 يفترقا] اي لم يجب افتراق الرجل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار
 [و] وطيه [بعدة] اي بعد الوقوف لم يفسد و [يجب بدنة] لغلط الجناية [و] وطيه [بعد الحلق]
 لم يفسد لكن عليه [شاة] و وطى المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده و مضى و ذبح و قضى و بعدة

لم يفسد وعليه شاة وفي وطح القارن والتمتع تفصيل في المحيط [وان قتل محرّم] ولو مخطئاً [صيداً] ولو من غير الحرم وغير مملوك مأكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مرّ فالاولى ان يقول الصيد [او ذل] الحرم [عليه] اي الصيد [قاتله] اي الصيد [يجب جزاءه] اي جزاء الصيد بسبب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته او في الجامع لا شيء عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة ما الى انه يشترط الوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اخذ المدلول الصيد وكون المدلول غير عالم بكانه وتصدق الدال في هذه الدلالة واتباع اثره واتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [اي ما قومه] بسد ف الضمير المجرور والجار متعين اي قيمة قوم بها الصيد [عدلان] لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعاً للنص والكان عدل يكفي قياساً وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً والى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول واما في غيره فلا يجاوز دما الى انه يقوم المأكول وغيره وما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالحمامة واما ما له مثل فمثله ففي النعامة ابل وفي حمار الوحش بقر وفي الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق وكذا في المحيط [في مقتله] ان كان مما يباع فيه كبلك [او اقرب مكان منه] اي من المقتل ان كان مما لا يباع فيه كالصعراء والمقتل يستعمل الزمان والمكان وهذا الذي بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح ان كلا من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها [فيشتري] اي القاتل [به] اي بما قومه [هذياً] اي شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بانه لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من الضان الا الجذع العظيم ومن غيره الشني نعم لو تصدق بلحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف رح في شرح التاريلات [بدبح بمكة] وان تصدق على غير اهل الحرم لا بغيرها وان تصدق على اهله الا على وجه الاطعام كما في هذا الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الدبح بمكة كاف فلو هلك بعده بوجه من الوجوه سقط الجزاء و الى انه اذا كان قيمة الهدي حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وان انتقص عنها فقيمة لحم الهدي كما قال الناطقي وعن ابني حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالدبح كما في المحيط والاكتفاء مشعر بانه يجوز ان يتصدق بكلمة على مسكين واحد كما في التحفة [او] يشتري به [طعاماً ويتصدق به] اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة [كالفطرة] لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضي جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في شرح التاريلات لا يجوز اقل من نصف مسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضاً [او صام] عطف

على يشترى وان لم يجز عند بعض النجاة [عن طعام كل مسكين] اي بدل كل نصف صاع او صاع
 مأخوذ من القيمة [يوماً] وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلثة وهذا عند الشيعة واما عند
 محمد ورجح فاختار للعدلين و الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً و متفرقاً كما في شرح
 الطحاوي [وما فضل عنه] اي ما كان اقل من قيمة هدي او طعام مسكين ولم يبلغه فالصوم لاجلها
 لا للطعام كما ظن [تصدق به] اي بما فضل [ارصام] عنه [يوماً] لان الصوم ليس اقل منه ثم
 بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال [وان نقصه] بقطع عضو او جراحة او نفث شعر
 او غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين
 هدياً او يصوم وفي المحيط ان جرحه و برأ مع بقاء اثرها ضمن نقصانه و بلا بقائه ليس عليه شيء
 عند الطرفين و عنده عليه صدقة لا يصل الالم [وان اخرجه] بقطع القوائم او كسر الجناح او نتف
 الريش او نحوها [عن حيز الامتناع] اي عن ان يكون ممتنعاً مما اراد فالشيز مقتضى و عن ابي
 يوسف رح اذا نتف ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بان
 لو صار سالماً عن النقصان او اعاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم [او كسر
 البيض] اي بيضا غير فاسد و الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً ميتاً فكسر و اما اذا علم كونه
 حياً او لم يعلم فعليه قيمة الفرخ كما في المحيط و البيض بالفتح واحلته بيضة [قيمته] اي قيمة الصيد
 الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انشطر في سلكه لكان مناسباً [وكذا] اي
 عليه قيمته [ان ذبح السلال] اي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] اي ما يكون
 فيه بعض بدنه نائماً او بعض قوائمه غير نائم [او حلبه] اي الصيد فيجب قيمة لبنه [او قطع]
 محرم او حلال بنحو الحديد [حشيشه] اي نبات الحرم مما لا ساق له رطباً كان او يابساً
 بقرينة ما بعده و الا فهو في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب و اخترز به عن مثل الكماة فانها
 ليست بنبات بل هي شيء مودع في الارض و لهذا يباح اخراجها من الحرم كحجرة و قدر يسير من
 ترابه للتبرك كما في المحيط [او شجرة] و هو ما كان له ساق من النبات رطباً كان او يابساً على ما
 يظاھر عبارة كتب اللغة و ما نقل عن النهاية انه اسم للرطب منه فمعنى شجر المضاف الى الحرم
 الموجب للجزاء و شجر الحرم ما كان شيء من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه او في السال فبقطع
 هذه الاغصان عليه القيمة كما في المحيط و ينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك و انما فصل هذه
 الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبيحة السلال و يجوز الهدي
 على الصحيح و لا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط و كذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش
 و الشجر و يجوز الطعام و الهدي كما في شرح الطحاوي و ذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة
 الشجر و عن ابي يوسف رح انه يجوز [الا] للاستثناء المتصل عن حشيشه و شجرة معها كما في

شرح الطحاوي [مملوكا] رطباً منبتاً وهو مما لم ينبت به الناس بقريئة الاتي فلوقطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوي الا انه لو كان مملوكاً فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشرع كما في المحيط [ارمنبتاً] اي من شأنه ان ينبت به الناس رطباً مملوكاً او غير مملوك [او جافاً] ولو نبات مملوكاً فانه لم يجب شيء بقطع الشجر والحشيش في هذه الصور الثلاث [ولا يرعي الحشيش] اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا بأس به لضرورة الزايرين [ولا يقطع] حشيشه [الا الاذخر] بكسر الهمزة والشاء وسكون الدال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دقاق يطيب ريحه والذي بمكة اجوده يسقفون به البيوت بين الشجرات ويسدون به في القبر الخلل بين اللبانات كما في فتح الباري [و] يجب [بقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اعم من السقيقي والحكمي فيشتمل الالقاء في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بانه لو غسل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شيء وانما قال قملة لان بقتل اثنين او ثلاثة قبضة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [صدقة و ان قلت] تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهمين فقال عمر رضي الله تعالى عنه (ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شيء بقتل غراب] شرع في الفواسق المبرودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لا شيء بقتل جميع انواعها وكلام قاضيان مشعر بانه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقق وجب عليه الكفارة وانواعها على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع وهو الذي في ظهره او بطنه بياض والغراب وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان من نوح واشتغل بجيفة حين ارسله للخبر عن الارض والاعصم وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب [وحداة] بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة وحكي الحداة بالمد مع التاء وبدونها وليست للتانيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر يأخذ الفارة [وعقرب] للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقل ان عينها في ظهرها ولا يضر ميتاً ولا نائمًا حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلها السرطان بخلاف الضب كما في قاضيان [وفارة] بسكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاهلية والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل اليربوع كما في الكافي [وكلب عقور] بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب ما يفرط شدة وايداًؤه كما في الكرمانني والمراد منه الذئب وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي حكمه السنور كما في الكافي و [بغرض] اي بقى وقيل صغاره واحداً به بعوضة كما قال ابن الاثير

[و برغوث] و زنبور و ذباب و كذا النمل المرفى وهو السوداء والصفراء كما فى الهداية [و قراد] بالضم يقال له بالفارسية كنه [و سليفاة] و قنفذ و غيره من هوام الارض [و سبع] كالقهد والنمر [صائل] اي قاهر و حامل على المحرم من الصرلة او الصائلة بالهمزة و احترز به عما اذا لم يصله السبع فقتله فانه واجب القيمة وعن ابي يوسف رح ان الاسد كالكلب كما فى قاضيان [وله] اي المحرم [ذبح الحيوان الاهلي] كالغنم والدجاجة والبط الذي فى المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالسمام الذي على قوائمه الريش كما فى المحيط و المتبادر من الاهلى ما يكون باصل الخلقة حتى انه اذا ند بعير يذبحه و اذا استأس ظبي لا يذبحه كما انبر اليه فى الهداية [و] له [اكل ما] فى السيل [صاده] مما يركل [حلال] احتراز عما صاده مسرم و سباتي [و ذبحه] حال كونه [بلا دلالة مسرم] و هذا فى روايه و هو المختار و فى روايه ان الصيد لا يسرم باللدلالة كما فى الكافي و فى الكلام اظهار فى مقام الاضمار و اشارة الى انه لا يسيل للمسرم اكل ما دل عليه مسرم آخر كما فى المحيط [و امره] و اشارة فلو وجد واحد منهما لم يسيل اكله و لو حل من احرامه كما فى المنتقى [من دخل الحرم] حلالا او محرما [بصيد] اي مع صيد سواء كان فى يده او قصصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المسبوط و التحفة لكن فى الكرمانى و غيره انه لو كان فى قفصه او رحله لم يرسله [ارسله] اي وجب ارساله و اطارته ولا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجدته فى يد احد فهو احق به كما فى الكرمانى و غيره و يحتمل ان يكون المعنى ارسله الى السيل و وضعه فى يد رجل و ديعه كما فى التحفة [ورد بيعه] اي بيع صيد واقع من مسرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد [ان بقى] ذلك الصيد فى يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما ياتي [والا] يبق فى يده [جزئ] البائع عنه [كبيع المحرم] من المحرم او السلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقى و الا جزئ و فى كلامه اشعار بانه لو كان المتبائعان حلالين وهما فى الحرم والصيد فى السيل جاز البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما فى المحيط ولا يشفى انه اجري بكتاب البيع [لا] يرسل [صيدا] ولا يجب اطارته [معه] اي فى قفصه او رحله او يده [اذا احرم] و لم يدخل فى الحرم بعد و الا فقد وجب ارساله كما مر [و من ارسل صيدا] كائنا [فى يد مسرم ان اخذه] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [حلالا ضمن] ذلك المرسل قيمته عنده خلافا لهما و فيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ ولهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده فى يد رجل لم يسترده منه كما فى شرح الطحاوى [و ان قتل مسرم] او حلال [صيد مسرم] كان فى يده وقت الاحرام او اخذه بعده [فكل] منهما [يجزى] جزاء تاما هو جميع القيمة لتعرض كل [و رجع] اي ثم رجع بما ضمن [اخذه] ر من فى يده [على قاتله] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال فى السيل صيد مسرم لم يجزى لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي والمجنون والكافر كذا فى شرح

الطحاوي ولو قتل خلال صيد خلال اخذه من الجسم جزئ كل و رجع آخذه على قاتله كما في المحيط
ولو قتل محرم صيد خلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للشرع كما في الظهيرية و[ما] يلزم [به]
اي بسببه من محظورات الاحرام كالتطيب و قتل الصيد وغيرهما [على المفرد] بالحج او العمرة دم
[فعلى القارن دمان] للحج و العمرة لهتك حرمة احراميين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما
بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية [الا يجوز الوقت] اي الميقات
كما مر [غير محرم] بالعمرة او الحج فحينئذ عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت و احرم فانه
سقط عنه كما اذا احرم من مكانه و عاد اليه محرما و جدد التلبية وان لم يجددها لا يسقط
و قال سقط جدها اولاً و تمامه في المحيط [و يشئ جزاء صيد] مملوك و غير مملوك [قتله
محرمان] فعلى كل جزاء تام لكن يغرمان معا قيمة واحدة للمالك و ينبغي ان يثبث اذا قتل ثلثة
[و اتحد] [الجزاء] [لو قتل صيد الحرم خلالان] فعلى كل نصف قيمة و ينبغي ان يقسم
على عدد الرؤس اذا قتله جماعة و لو قتل قتله خلال و محرم فعلى المحرم جميع القيمة و على الحلال
نصفها و لو قتله خلال و مفرد و قارن فعلى الحلال ثلث الجزاء و على المفرد جزاء و على القارن جزاء [ان
باع المحرم] من محرم او حلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله [او شراه] عنه [بطل]
البيع و الشراء كما في الهناية لكن في ميسر شيخ الاسلام انه فسد و لا يخفى انه مشير اليه فيما تقدم
[ولو ذبحه] اي ذبح المحرم صيدا [حرم] لحمه على كل محرم و حلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا
اذا اضطر و تفصيله في المحيط [ولو اكل] الذابح [منه] استغفر [و غرم] اي ضمن [قيمة ما اكل]
موت الجزاء عنده و اما عندهما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية و هذا اذا اكل بعد اداء
الجزاء و اما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كذا في الحقائق [لا] يغرمها بالاكل اجماعا بل يستغفر
[محرم] او حلال [لم يذبحه] [دما] [ولدت] من خارج الحرم [ظبية] اظهار في مقام الاضرار
على تقدير حذف الموصول [اخرجت من الحرم و ماتا] اي الظبية و ولدها [غرمهما] اي ضمن
المخرج محرم او حلالا قيمتهما لانهما صيد الحرم حكما [وان ادعى] المخرج [جزاءها] اي جزاء
الظبية [ثم ولدت لم يجزه] اي ليس عليه جزاء ولدها لان اداء جزائها صيرها صيد الحل *

فصل * ان احصر اي منع و منه المحصر بفتح الصاد و هو لغة المنوع من كل
شيء كما في الكشاف و غيره و شرعا المنوع عن الحج او العمرة بعد الاحرام و حكمه انه لا يتحلل الا
بالذبح او بافعال العمرة كما في الينابيع [المحرم] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [بعد و مسلم]
او كافر و لو غير سلطان [او مرض] زاد بالذهاب او الركوب او غيرهما مثل فقدان المحرم و هلاك
النفقة و غيرهما و هو غير قادر على المشي و لو في بعض الطريق كما في المحيط [بعث المفرد] بالحج
او العمرة الى الحرم [دما] او ثمنه ليشترى به بمكة فلو بعث دمين يحلل باولهما فان الثاني تطوع

كفى النيايح [والقارن دمين] وفيه إشارة إلى أنه لا يتحلل إلا بذبح آخرهما وإلى أنه لا يشترط
 تعيين أحدهما للشيء والآخر للعمرة وإلى أنه لو بعث دما لأحدهما لم يتحلل بذبحة عن أحد
 من الأجرامين كفى الهداية [وعين] المحصر بالشيء أو العمرة عنده [يوما يذبح] المبعوث [فيه]
 أي في ذلك اليوم لأن دمه غير موقت بزقت فأحتج إلى التعيين ليعلم وقت الإحلال [ولو كان] ذلك
 اليوم [قبل يوم النحر] أي وقت شاء وأما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لأنه غير موقت
 بخلاف المحصر بالشيء فإن دمه مختص بيوم من أيام النحر فلا يحتاج إلى التعيين كفى المحيط [وفي]
حل لا يذبح لأن ذبح الهدايا مختص بالسرم ولهذا لو ذبح عن المحصر في غير السرم بقي محرما حتى
 يبعث بأخر ويذبح بالسرم كفى المبسوط [وبذبحه يحل] المحصر عن الإحرام وفيه إشارة إلى أنه لا يبل
 بغير الذبح فيبقى محرما إلى أن يجد الهدي فيذبح أو يزول إحصاره فيسج في وقته أو يعتصر في غير وقته
 وعن أبي يوسف ر ح أنه يقوم الهدي فيطعم المساكين وإن لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما
 وإلى أنه لا يحتاج إلى الحلق وعن أبي يوسف ر ح أنه واجب كفى التحفة وإلى أنه لو عين يومًا ثم حل
 من إحرامه في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه أو ذبح في غير السرم لم يحل من إحرامه وعليه دم
 لهذا المحذور وقال بعضهم إذا شرط في وقت الإحرام الإحلال عند الإحصار حل به قبل الذبح كذا في
 شرح الطحاوي وفي الاكتفاء أشعار بأنه إذا بعث بالهدي فله أن يرجع إلى أهله لأنه إذا لم يتمكن
 من المشي إلى الحج فلا فائدة في المقام كفى التحفة [و] يجب [عليه] أي المحصر [أن حل من حج]
 فرضا أو نفلا [حج] من قابل [وعمرة] كذلك لأن على فائت السج التحلل بأفعال العمرة ولم
 يوجد [ومن عمرة عمرة] ومن قران حج [قضاء] [وعمرتان] الأولى للقران والثانية لكونها
 كالفائت [وإذا زال إحصاره] بعد بعث الهدي [وأمكنه إدراك الهدي] بوجوده غير مذبح [و]
 إدراك [السج] بالوقوف بعرفات [توجه] لادائه ولا يتحلل [والا] يمكن إدراكهما جميعا بأن لم يدرك أحدا
 منهما أو أدرك أحدهما يجوز [له أن يحل] بعد ذبح الهدي وإن يتوجه ليحلل بأفعال العمرة في
 الصورة الأولى وفيما إذا أدرك الهدي فقط وأما إذا أدرك السج فقط فعنده جاز له أن يحل وإن يؤدي
 السج بإحرام جديد ولا عمرة عليه وأما عندهما فلا يتصور لأنه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه
 أشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدي لم يحل فذهب إلى مكة فإن أدرك السج فيها وإن لم يدرك يكون
 فائت السج فيحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوي [ومنعه] أي منع عدوا أو مرض للمحصر [عن]
 ركني السج [أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة بمكة] ظرف منعه وكذا المنع عنهما بالسرم [إحصار]
 سواء كان مفردا أو قارنا فيحلل بالهدي وعنه أن المنع بمكة ليس بإحصار بعد ما صارت دار إسلام كفى
 المحيط [و] منعه [عن أحدهما] أي ركني السج [لا] يكون إحصارا فإنه لو منع من الوقوف تحلل
 بأفعال العمرة وقضى السج بدونها من قابل مفردا أو قارنا وإن منع عن الطواف قضاء في عامه و

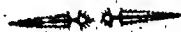
وعليه دم لتأخيرها عنده وفيه إشارة الى انه لو افرد بالعمرة ثم منع بها من الطواف والسعي كان محصرا
[ومن عجز] عن اداء الحج الفرض بنفسه عجزا يرجي زواله غالبا كالمرض والسبس وغيرهما [فالحج]
اي بعث غيره ليحج عنه كما في الصباح [صح] ذلك الاحجاج وانما قيد بالفرض على ما هو المتبادر إشارة
الى ان النفل يضح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق واما ثواب النفل فالمأمور يجعله
للامر وقد صح ذلك عند اهل السنة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وانما وصف العجز برجاء
الزوال لانه اذا كان لا يرجي يجب عليه الاحجاج كما في المحيط والاطلاق مشير الى انه لو احج امرأة
او عبدا او امة باذن السيد جاز لكنه اسماء والافضل ان يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون
ابعد عن الخلاف كما في شرح الطحاوي [ويقع] ذلك الحج [عنه] اي عن الامر على الصحيح كما في
الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قال شيخ الاسلام انه يقع عن المأمور في قول
اصحابنا وللامر ثواب النفقة لان النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا اشتراط اهلية المأمور الا ان
الحج يسقط عن الامر لاقامة الاتفاق مقام الافعال [ان دام عجزه الى موته] فلو زال عجزه صار
ما ادعى تطوعا للامر وعليه الحج كما في الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ المأمور
عن الحج يقع عن الفرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط [و] ان [نوى] المأمور [عنه] اي
عن الامر فان نوى عن نفسه او عن رجلين امرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما مبهما
ثم عينه جاز وعن ابي يوسف رح انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما
الا اذا اذنا بالجمع كما في التمرتاشي [ودم الاحصار] ان وقع فهو [على الامر] عند الطرفين وعلى المأمور
عنده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وقيل في
كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي [و] دم [القرآن] في صورة الامر بهما كدم التمتع
[و] دم [الجنابة] كقلم الظفر ونحوه [على الحاج] اي المأمور فانه المختص بنعمة الجمع بين النسكين
وانه الجنائي [وضمن] الحاج [النفقة] اي كل نفقة [ان جامع قبل وقوفه] بعرفات فلا يضمن
شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فرار مكاري فانه لم يضمن ان كان
ينفق من مال الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد رح له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار [وان
مات] الحاج المأمور [في الطريق] اي طريق الحج [يسج] غيره وجوبا [من منزل امره] الموصي
او الرصي او الوارث قياسا اذا اتحد مكانهما والمال واف به فان لم يكن وافيا به يسج من حيث يمكن
وفيه إشارة الى ان الرصي يدفع النفقة الى المأمور مكررا فيقضي المال او يسج عنه والى انه لا يسج من
منزل الحاج ولا من منزل الرصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما والمتبادر وحدة الوطن
والا فان كان احدهما اقرب من مكة يسج عنه [بثلك ما بقي] من المال في ايدي الورثة والمأمور
فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لا مبالاة وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فيسج بما بقي

من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رح يسج بما بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيسج ان بقي شيء من الثلث والا بطلت وقال ابو حنيفة رح يسج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فدفن الف فسرق يسج عنده بثلث الالفين ستمائة وستين وثلثين وبطلت عند ابي يوسف رح وان كانت اربعة يسج عنده بثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث وعند ابي حنيفة رح بالف [لا من حيث مات] المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب صاحبين فان عندهما يسج من حيث مات استحسنانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق ووصى به والاصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت اولا وهذا اذا لم يبين مكانا يسج منه والا يسج منه بالاجماع اكل من المحيط [ولا يجوز للهدي] سواء كان لدم النسك او الجبر او الاحصار او غيرها [الا جائز التضيعة] مقدار السن سالم العيوب كما يسج ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما مر والشاة كافية في اكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنبها او وطى قبل الوقوف فانه لا يكفي فيهما الا البدنة كما مر [واكل] استحسنانا كالاضيعة [من هدي تطوع] اذا بلغ مسكه [و] من [متعة] اسم من التمتع [وقرآن فقط] فلا يוכל من دم الجزء والاحصار والنذر والتطوع اذا لم يبلغ مسكه بل يجب ان يتصدق بلحمه الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [وخصا] اي خص ذبح هدي المتعة والقرآن كالاضيعة [بيوم النحر] لا ينص به [غيرهما] من دم الجزء والنذر والتطوع والاحصار وفيه خلاف صاحبين كما مر [و] خص [اكل] اي جميع ما ذكره من الهدايا [بالحرم] فلا يرد بدنة منذرة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط [ويتصدق بجله] بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهدي من كساء ونحوه [وخطامه] بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير ويشني في انفه [ولا يعطي اجر الجزار] اي الذابح [منه] اي من لحم الهدي وشحمه وجلده وغيرها وفيه اشارة الى جواز ذبح غيره وان كان الاحسن ان يذبح بنفسه ان احسن وينبغي ان يشهدا ان لم يذبحا بنفسه كما في الاختيار [ولا يركب] الابل والثور من الهدي [الا ضرورة] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب ولو ركبته فانتقص منه ضمن ما نقص وتصدق به وفيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار [ولا يحلب] الهدي اذا كان له لبن لانه جزء منه بل ينضح صرعها بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر ويتصدق بمثله اذ قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدي ذبح مع الولد وان شاء تصدق به كما في الاختيار [وما عطب] بالكسر اي الهدي الذي هلك في الطريق [او تعيب بفاحش] مما يصلح منه كالعرج والعمي [ففي الواجب ابدله] بغيره [والعيب له] يفعل به ما يشاء وفيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي وفي النقل
 لاشي عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العدول حجاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف
 بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم
 عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتعيم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من اول ذي الحجة
 وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [قبلت] هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال
 الامام الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا
 بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل
 شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته ظرف الفعلين كما اشرنا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهم
 بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان
 التدارك غير ممكن والمصنف أكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف
 [بعده] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة
 فيه و ان كثر الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حيا
 يمشي فيه [مشيا] وكونه حالا منظور فيه [مشي] اي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته
 وقيل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت
 ولم يشق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من
 جنسه واجبا وهو مشي الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة
 رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسيى بالخلق كما في الكرمانى والى انه لو نذر عمرة مشي
 مشيا حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الشتم على الفرض
 الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد
 النذر مع القدرة على المشي يكفي للقصد الى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف
 زيارة تربة قبر نبينا عليه اتم الصلوة والسلام والتحية *

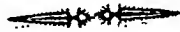


قد تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
 و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير *



* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

* [كتاب النكاح] *



أخره مما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيط الى المركب فانه معاملة من وجد وعبادة من وجه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهوراوي من التحلي لعبادة النفل كافي التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على مواجهه ومكروه حال خوف الجور [و] هو لغة البوطو وقيل الضم وفيه انه ميجاز فيه على الصحيح كافي الزاهدي وشرعا ما اشير اليه بقوله [ينعقد بالايجاب] اي يتحقق ويحصل شرعا بسبب ايجاب هو شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين اولا سمي به لانه يثبت الجواب على الآخر بنعم اولا [وقبول] هو لفظ صدر عن الآخر ثانيا وفيه مع الكلام الاتي اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطى وفيه احتراز عن نكاح البيع والهبة فانه وان افاد جله لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان في الاصل الجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشرع ولكونه امرا اعتباريا لا يشير اليه والى ان الايجاب والقبول انشاء فالنكاح ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح (ان النكاح ثابت بالكلام النفسي) فان اللفظي اخبار عما في الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات الشرعية لا تعدل بالكلية عن المعاني الاختيارية وتماهه في الاصول ويحتمل ان يكون الباء للدلالة فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فهما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل عليه الكرواني وغيره والاول المختار عند المصنف ر ح كما ذكره في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى وينسخ العقد قلت نعم الا انه غير قادح لان حكمه باق والنسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاؤه ضروري لغرض العقد

[لفظهما ماض] صفة للإيجاب والقبول ومشير الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الا ترى ان (پذيرفتم وعهد كردم) يمين مثل قدرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة والى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لوزجت منه ودفع المهر اليها انعقد كما في النية والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما سيأتي [كزوجت] نقمي بك [وتزوجت] نفسك او المعنى كقول الرجل او المرأة زوجتك اياي وقال الاخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلامتهما صالح للإيجاب والقبول من الجانبين كما في الزاهدي وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزويج (مرد را زن و زن را شوی دادن) والتزوج (زن کردن و شوی کردن) وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء كما في الاساس والديون وغيرها ولا يتعدى من وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قل الكوفية وذا غير عزيز عند البصرية كما لا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرها كما في المحيط [او امر] مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما في الزاهدي والامر بقرينة المثال وفي النية انه يصح بلسان الشوارزمية بصيغة الحال بلانية واما المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الامع النية [وماض كزوجني] بنتك مثلا [فقال] الاب مثلا [زوجت] اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في الننف والى ان الامر ركن العقد كما في المحيط والتخفة وغيرها وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر تركيل الا انه مبني على استعارة المعدوم للموجود كما في الكرمانى [وان لم يعلم] اي المتعاندان [معناه] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه مما انعقد به النكاح اولا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه مما ينعقد به كما في قاضيان لكنه مما اختلف فيه المشائخ كما في التزانية وذكر في العمادي انه لا يصح عقد من العترة اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع [و] ينعقد بكم العرف بسبب [قولهما] اي قول المرأة والرجل (داد و پذيرفت) بلا ميم متصلة بهما والميم احوط [بعد] قوله لها (نكاح خویش بمن [دادی]) و بعد قولها له (تو نكاح مرا [پذيرفتی]) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها (داد) بدون قوله (پذيرفت) الا اذا اراد بقوله (دادی) التحقيق والى انه ينعقد بدون قولهما (بزنی) وقال بعض المشائخ انه لا بد منه واختلف في ان (دادی) استفهام او امر وهو الراجح كما في المحيط [كبيع وشراء] فانه ينعقد بقولهما (فروخت و خرید) بلا ميم بعد (فرختی و خریدی) [لا] ينعقد على المختار [بقولهما عند الشهود] جمع الشاهد مع كفاية الشاهدين كما ياتي جرنا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

الكل [(ما زن و شویم)] ونحن زوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ان قضى به القاضي فهو نافذ وهذا
دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ كما في المحيط ولفظ (زن) عند الاطلاق الزوجة كما في
الذخيرة كما ان (شوى) مختص بالزوج [ويصح] النكاح بعد تحقق سائر الشروط [بلفظ نكاح]
وانكاح [وتزويج] قد ذكره مرة [وما رضع] اي يصح بلفظ موضوع [لتمليك العين] من نحو
تمليك وصدقة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع والاباحة والاقالة والاجارة والقرض
والرهن والاعارة والصلح والشركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما في المحيط الا انه لو ترك
قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقولهما لسلم من التطويل [حالا] ظرف تمليك فلو قال
اوصيت لك ببضع امتي بالف وقبل الاخر اضاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى
به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكنا فقال قبلت
صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بما وضع لتمليك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به
النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة [وشرط] لصحة النكاح [سماع كل منهما]
اي المتعاقدين [لفظ الاخر] فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كما في سائر العقود الا انه يشكل
الاطلاق بنكاح الفضولي وما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما سيجي [و] شرط ايضا [حضور]
شاهدين [حرين] عند العقد فلا يصح عند اثنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حرين عند الاجازة
في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المزارع وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهود عند محمد رح
الا انه لا يطيب [او حر و حرتين] مما في حكم حر ولذا قال [مكلفين] على لفظ المثني المذكور
فيصح عند سكرانيين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصم ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما
في المحيط ولا عند مراقبين كما في الينايع [مسلمين] في نكاح مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف
فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد و زفر رحمه الله تعالى كما في النظم [سامعين]
معالفهما [اي لفظ العاقلين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في
آخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء و جاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيه روايتان
ولو كان العاقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى
كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن محمد رح لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا والى
انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز
النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهها او يذكر ابرها
وجدها والى انه يشترط حضورهما لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاص هو
رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الواقعات انه يشترط ذكر اسمها
واسم ابيها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور لا ثم السماع اشارة ما الى

انه مختلف فيه ولذا قيل صح بحضور اصميين الا ان اشتراطه اصح كما في الذخيرة [روي] النكاح [عند
 فاسقين] ولو محدودين بالثبوت بلا توبة [ولا يظهر] النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يصح
 بالمهر وغيره [عند الدعوى] وانكار احد المتعاقدين [و] صح بعد الطلاق والعتاق [عند ابنيهما]
 اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في قاضيان [او] عند ابني
 [احدهما] يحذف المضاف فالتشنيع الشنيع انه قد عطف في تصانيفه على الضمير المجزوز بلا إعادة
 الجار وهو مذهب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقديرا
 ديونس والافش وجعل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري [ولا تقبل] شهادة الابنين [للقريب]
 اي لنفع القريب فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليهما كما
 ياتي في القضاء فكلامه لا يخلو عن نوع تكرار [كنكاح مسلم ذمية] كناية اي كما صح نكاحها [عند
 ذميين] عند الشيخين خلافا لمحمد رح [ولا تقبل] شهادتهما [على المسلم] وتقبل على الذمية
 كما يأتي في الشهادة [والوكيل] اي الذي وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل [شاهد] واحد فصح
 عنده مع آخر [عند حضور الموكل] اي الزوج والاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند
 حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتغليب [كالولي] اي كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح
 [عند حضور المولية] اي البنت والامة حال كونها عاقلة [بالغة] بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد
 عند حضورها لكونه مباشرا وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء بآشرة لنفسه او لغيره وكذا الولي اذا
 تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او غير عاقل لانه ليس بشاهد حينئذ لما مر
 ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهته فكانه المزوج والصواب انه
 شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل فك حبر كما في الذخيرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على
 الجريمة في المقدمة ولي الامر (خداوندی کردار) ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل
 الشخص واليا ومالك الامر [وحرم على المرأة] اي الرجل كما في القاموس [اصله] القريب من الام او
 البعيد من ام الام او الاب وان علت والحرمة يجوز ان يفسر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في
 باب النكاح كما في قاضيان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيرها ولذا لا يصح التوكيل
 بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجة به ولا ظهارها كما في المحيط فما في العمادي انهم اختلفوا في نكاح
 المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف
 ان الحرمة هل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على المال او من قيل
 حذف المضاف اي نكاح اصله [وفرعه] من البنت و بنت الولد وان سفلت ولو فسر المرأ بالانسان
 كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم
 حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله [وفرع اصله القريب] من الاخوات لاب وام او لاحدهما

و بناتهن و بنات الاخوة وان بعدت ولما كان اطلاقه مرهما لحلية فرع اصله البعيد مطلقا ازال ذلك فقال [و صلبية اصله البعيد] من عماته و خالاته لاب و ام و اولا حدهما و عماتهما و عمات احد هما و ان علت و خالاتهما و خالات احد هما و ان علت و اطلاقه مشكل فانه ذكر في المراجع و قاضيان و غيرهما ان عمه العمه لاب غير مجزئة عليه كبنات العم و العمه و الخال و الخالة و اليه اشار بالصلبية بضم الصاد و سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الباء للنسبة ثم التاء للتانيث و يحتمل ان يكون بفتح الصاد و كسر اللام ثم الباء المثناة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها الصلبية من كانت من صلب الرجل و ظهره كما في المغرب و فيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد لما فرغ من المحرمات النسبية شرع في السببية فقال [و] حرم [ام زوجته] بنفس العقد الصحيح هو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم و التتف و غيرهما [و بنتها] اي بنت زوجته لكون الزوجة [موطوءة] فهي حال من المضاف اليه على مذهب بعض النحويين كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن و الكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم و الى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطي و فيه اختلاف الرديات كما في الخلاصة و الى انه لحرمة البنت يشترط العقد الصحيح بينه و بين امها و قد ذكر في النظم انه لو وطئها بِنكاح فاسد حرمت بنتها و ام الزوجة شاملة للجدة و ان علت كما ان بنتها البنت الولد و ان سفلت كما في المحيط [و زوجة اصله] من امرأة الاب و الجد و ان علا [و] زوجة [فرعه] من امرأة الابن و ابن الولد و ان سفل و في اطلاقه رمز الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد و ذا بلا خلاف كما في النظم و هذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة و منها ما حرم بالزنا و المس و النظر كما سيأتي و حكم الكل حرمة كل منهما على اصل الاخر و فرعه [و كل هذه] المذكورات من الاصناف الثمانية [رضاعا] اي للرضاع فيكون مفعولا له و ههنا اشكال لفظا و معنى اما لفظا فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يفيد استغراق الاجزاء و اما معنى فلانه تحل اخت ولده و ام اخيه و اخته و جدة ولده و رضاعا و يحرم نسبا كما في قاضيان و غيره [و فرع مزنيته] من بنت امرأة زنى بها و بنت ابن مزنية و فيه رمز الى انه لو اتاهما في دبرها لم يحرم عليه فرعه كما قال بعض المشايخ و يحرم عند بعضهم و به افتى شمس الاسلام الاوزجندى رح و الاشمل ان يقول موطوءة بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة هلك اليمين و شبهة النكاح و الملك كما في التتف و غيره [و] فرع [ممسوسة] عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة الممسوس لا يثبت الحرمة و الا فيثبت [و ماسة] اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذب بها و اكبر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية و اطلاقه مشير الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة و ان انكراه الامام السعدي و المس شامل للتفخيد و التقبيل كما في المحيط [و] فرع [منظور الى فرجها الداخل] و هو المدر و قيل الى الخارج و هو الطويل كما في الروضة و قيل الى العانة و قيل الى الشق و عليه الفتوى

كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه إشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت
الحرمة والى انما لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزناج معتبر
بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متمكة فان كانت فاعلة
مستوية او قائمة لم يثبت الحرمة على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر إشارة الى انه لو امكن
بعدهما لم يثبت الحرمة لزوال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب
الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي [بشهوة]
حكما في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي الشيخ والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى عن
اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان
يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واماي حق النساء
قالا شهوة بالقلب لا غير كما قال المنصف رح وفيه إشارة الى ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر
ميل الشهوة كما في المضمرات والى انه ظرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما وكل رواية
في النظم ولو مس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت الحرمة وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان
في المس والنظر لا يفتى بالحرمة الا اذا تبين انه شهوة وفي القبله يفتى بها ما لم يتبين انه بلا شهوة
ويستوي ان يقبل الفم او الذقن او الخد او الرأس وقيل ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه
بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة [و] حرم [اصلهن] من ام الزنية
والمسوسة والماسة والمنظور الى الفرج وجدتهن من اي جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطى
غير المشتهاة يحرم عليه امها وبناتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى
ان فرع المزنية واصلها رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وهيأتي منه في الرضاع إشارة
اليه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنية على اصل الآخر وفرعه رضاعا [وما]
كان عمرها من الصغيرة [دون تسع سنين ليست بمشتهاة] اي مرغوب فيها للرجال فبالوطى
والدواعي لم يثبت الحرمة وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين مشتهاة وعليه الفتوى والى ان بنت
خمس سنين وما دونها ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت
ضخمة كما في الخزانة وعن الشيخين ان بنت خمس سنين مشتهاة اذا اشتتت مثلها وعن محمد
رح ان بنت ثمان او تسع مشتهاة اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى انه يكفي اشتهاة احدهما
فلا يشترط ان يكون بالغين كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بشهوة
لم يثبت الحرمة وان مس ابن ست او سبع تثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبية تجامع
مثلها او على العكس تثبت الحرمة كما في القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق
الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطىها زوجها لم يكن

ربا و حرمت على زوج آخر وان مضى عليها سنون كما في العمادي وغيره [ويحرم] بكسر الراء من
 التعريم [نكاح امرأة وعدتها] لكل فرة من قبل الرجل او المرأة في طلاق رجعي او بائن واحد او اكثر
 في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في المنتف لكن في مبسوط
 صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز للزوجها ان يتزوج باخذها بعد يوم [نكاح امرأة]
 مفعول يحرم [ايتهما] اي كل واحدة منهما [فرضت ذكرا لم يحل] بالنسب او السبب كالرضاع [له]
 اي للذكر المفروض [الاخرى] كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها ثم نكح عمته او خالتها او عمة امها او خالة
 امها او عمة ابيها او خالة ابيها او بنت اخيها او اختها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم
 نكح بنت زوجها فانه لم يفرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا
 فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العميين او العمتين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية
 كالكليات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان
 لا يجوز نكاح امة ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقفة بزوال ملك اليمين
 على انه لا يجوز عند نجم الائمة البخاري كما في المنية [و] يحرم نكاح امرأة وعدتها [وطئها]
 اي وطأ امرأة ايتهما فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى [ملكا] بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية
 كما اذا نكح امرأة حرة او امة فاشترى اختها فانه لا يجوز وطؤ المملوكة [وكذا] يحرم [وطؤها ملكا]
 [وطئها] اي وطأ تلك المرأة [نكاحا وملكا] كما اذا نكح او اشترى اخت ام ولده فان وطئها يحرم وطؤ اختها
 باحد هذين [لا] يحرم وطؤها ملكا [نكاحها] اي نكاح تلك المرأة الاخرى [فان نكحها] اي نكح
 تلك المرأة [لا يطأ واحدة] من المرأة المملوكة والمنكوحة [حتى يحرم] المرأة [الاخرى] فالمنكوحة
 بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة باحدهما ما ذكرنا كالشراء او بالاعتاق او بالتزويج او
 الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احدتهما يحرم وطئ الاخرى ابدأ كما في
 البنف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان
 فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [وضح]
 للمسام [نكاح] المرأة [الكتابية] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حربية الا انه لو نكح حربية
 في دار الحرب كرهه فليل انما كرهه اذا قصد التنوطن به وقيل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلادها
 كما في المحيط والكلام مشير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابي وسيجي
 والى انه لا يحل وطؤ الكافرة بملك اليمين لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ولو] كانت تلك الكتابية
 [امة و] صح نكاح الامة للحر اذا لم يكن تحته حرة [مع طول الحرية] اي مع القدرة على مهرها ونفقتها
 الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه في المبسوط الاول ان لا يفعله والطول بالفتح
 في الاصل الفصل ويعدى بعلى والى فطول الحرية متسع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على

ما اشار اليه المطرزي [و] صح نكاح [المحرم والمحرمة] بالسج او العمرة [و] صح لغير الزاني نكاح [حبلئ من زنا] عند الطرفين وعليه الفتوى كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا بالاجماع كافي الهداية وصيبي [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غير الزاني الحبلئ من الزنا وكذا ادريه ولا يجب النفقة [حتى تضع] الحمل وفي الفرائد عن النوازل انه يحل الوطؤ عند الكل وتستحق النفقة عند الكل اذا نكحها الزاني كافي الهداية [و] صح نكاح [من ضمت] اي جمعت في عقل واحد من امرأة محلة [الى] امرأة [محرمة] على النكاح ينسب او صيب فوجب المسمى للمحلة عند وقسم على مهر مثلها عندهما كافي الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امة] اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ورفوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها متزها من وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او متولفا عليها بعقدها وقد حث السلف وهذا ليس بغريب سيما اذا تداولتيا الايدي ولهذا كان الامام الشداد رح يفعل ذلك كما في المضمرات والينابيع [و] لا للعبد نكاح [مالكته] اي ميده [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير كتابية] كالوثنية والمجوسية و المرتدة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطؤ كما يملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعظمون الكواكب كنعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والادل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روي عن الفضلي ومنهم من قال تتزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله اولى فانهم متأولون في ذلك كما بين في محله [و] لا يصح للحر نكاح امرأة [اخرى] خامسة [في عدة رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يتزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالاثنتي كما في المضمرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثانية و] لا نكاح [امة] مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة [على حرة] ولم كتابية صغيرة او مجنونة فلو تزوجهما في عقد لم يجز الا نكاح الحرة [او] امة [في عدتها] اي عدة حرة من طلاق ياثن في قوله ويصح في قولهما واما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت نسب حملها] اجماعا كالمسبية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما في النهاية [و] لا [نكاح المتعة] وصورته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدارهم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة وهذا اقل كان مباحا مرتين ايام خيبر و ايام فتح مكة كافي المنتف الا انها صارت منسوخة باجماع الصحابة كافي النهاية وغيره وسند حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضي بجوازه لم يجز] كافي العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه ليس فيه تعزير ولا حد ولا رجم كافي المنتف ولا طلاق ولا ابراء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال اتزوجك متعة انعقد

النكاح ولغى قوله متعة كما في قاضيان وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك رح
 لكن في نهرته كلام [ر] لا نكاح [الوقت] وصورته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج
 او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمرات والعمادي وغيرها وعن ابي حنيفة رح اذا وقتنا
 وقتا لا يعيشان اليه كائة سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين
 بني آدم وانسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنية عن حسن البصري يجوز تزوج الجنية
 بشهود رجلين *

[فصل * نفل نكاح حرة] اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار
 والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالنافذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه
 واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفصولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه في الاصول
 والحجة اعم من البكر والثيب وانما قيد بهما لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاهما كنكاح الصغيرة
 والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [مكلفة ولو] زوجت نفسها [من غير كفؤ] بضميتين و بضم
 الكاف وكسرهما مع سكنون الفاء كما في الكشف وبسكون الفاء وضمهما مع الهمزة وبسكونها مع الواو
 لغة النظير والساوي كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشرعا رجل يساوي امرأة في امور ستأتي وفيه
 اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عنده خلافا لهما كما في الظهيرية [بلا ولي] سيأتي وفيه اشعار بان
 الولاية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رح والرواية عنهما مضطربة في
 المبسر والمحيط وغيرهما انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالوطؤ بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار
 وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم روى ابو حنيفة عن محمد رح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا
 فموقوف ان اجاز جاز والا بطل وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي رح فلا ينعقد بعبارتها
 اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المثل جاز عندهما
 ولو بكر او لم يجز عند العامة منهم محمد رح وفي خزائن الواقعات لو قضى القاضي بابطال الطلقات
 الثلث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطئ والولد لانهما حنفيان يعتقدان
 صحته في الخلاصة والمضمرات وغيرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفى ووليها كاره
 لذلك صح وكذا العكس [وله] اي لكل من الاولياء اذا لم يرض واحد منهم [الاعتراض] اي
 ولاية المرافعة الى القاضي ليفسخ [هنا] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضي
 واحد منهم ليس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف رح للباقي
 الاعتراض مطلقا كما في الاختيار وقال شرف الائمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد
 بالاعتراض اذا سككت الباقون كما في المنية واطلاقه مشير الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قيل
 وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا والى انه ثابت لكل ولي عصبته او غيرها مجرما او غيره كما

في العمادي وذكر قاضيان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للمحارم والاول الصحيح كما في المحيط [وروي] عن ابي حنيفة رح [بطلانه بلا كفؤ] به اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعلبه الفتوى كما في قاضيان [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهي ساخطة غير راضية [ولو] كانت [بكرا] لغة امرأة لم تملك ثم سميت التي لم تقتض اعتبارا بالنسبة لتقدمها عليها كما في المفردات وشرعا اسم لامرأة لم توطأ بالذكاح كما في المسبوط وقيل لم تجامع بركاح ولا غيره وهذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بالمرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيرتان كما في النظم [صمتها] اي سكوت البكر البالغة [وضمكها] غير مستهزئة فلو ضمكت مستهزئة لم يكن اذنا على ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان ضمكها ليس باذن وعن محمد رح انه اذن كما في المشارع وفيه اشعار بان التبسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكاؤها بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو خبر للبكاء وخبر الاوليين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا لكل فانه مصدر [و] بكاؤها [معه] اي الصوت [رد] جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف رح انه اذن كما في المشارع وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة للدمع وقيل انه ان كان باردا اذن وحار رد وقيل عذبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين استبذانه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح اربعة والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان فلانا يذكرك كما قال صلى الله عليه وسلم لغاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المسية والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانعة عنه وضميره طاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه للاب فان سكوتها عند استبذان غيره من الاولياء لبس باذن كما اشير اليه في العمادي وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلوزوجها وليان من رجلين فسكتت عند الاستبذان توقف النكاح في رواية وبطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الخبر] اي خبر النكاح سواء كان الخبر عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان اخبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشر الى ان الاستبذان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثبها الا باذنها كما في النظم [بشرط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الاستبذان والبلوغ وبما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمة حين ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمييتين وان جعله من باب التنازع وهم [لا] يشترط تسمية [المهر] عند المنقلبين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة

و الصحيح انه ان كان المزوج ابا او جدا فلا يشترط والا فيشترط كما في الكفاية [ولو استأذن] البكر
 البالغة [غير ولي اقرب] من الولي البعيد كالجد او الاجنبي [فرضاها] تفنن [بالقول] اذا غاب
 الاقرب غيبة منقطعة والا فسكوتها رضا كما في قاضيتان وقال الكرخي ان رضاها بالسكوت [كالتيب]
 فانه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب المفقة والمهر
 وغيرها كما في المحيط والغلام كالتيب في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيتان والشيب امرأة
 تزوجت فبانت بوجه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها
 من ثاب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة لو قد يكون بمعنى ان كما ان
 جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالتفاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير
 اليه في المغني وغيره فارتفع اشكال قوي عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء [و] المرأة [الزائل]
 بكارتها بزنا [بلا اقامة حد عليها] كما هو المتبادر [او غير جماع] كالوثبة والظفرة والجراحة ودرور الدم
 ومبالغة الاستنجاء او التعنيس [كالبكر] فيما ذكر من الاحكام فصمتها مثلا اذن والكلام مشير
 الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها ازجومت بشبهة او نكاح فاسد فرضاها بالقول
 لانها ثيب كما في المبسوط ولا يتفق ان ما ذكره تصريح بما علم ضمنا فان زائل البكارة هذه بكر شرعا
 وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخي رح وقال ابو يوسف رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكر
 [وقولها] اي قول البكر البالغة عند الدعوي [رددت] اي النكاح عند الاستيذان او البلوغ [اولى]
 بالقبول [من قوله] اي زوج البكر [سكت] بكسر التاء لان القول للمنكر وعن محمد رح ان قوله
 اذني [وتقبل بينته] اي الزوج [على سكوتها] وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبتا فلا يرد
 انها شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على اجازتها او رضائها
 او اذنها لم يرد شيء الكل في النهاية [ولا تحلف] من التحليف [هي] تأكيد لدفع الالتباس
 [ان لم يقيم] الزوج بينة على سكوتها وهذا مما لا يحلف فيه عنده خلافا لهما وهو المختار كما في المضمومات
 فان تكلمت يقضي عليها بالنكول [وللولي] خاصة [النكاح الصغير] اي تزويجه [والصغيرة ولو]
 كانت [ثيبا] فلا ينكحهما عائلتهما ولا الوصي وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل
 الاب رجلا بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع الصغير
 [ثم] اي بعد كون ولاية الانكاح للولي [ان زوجها الاب از الجدل] بعده من غير كفؤ ولو بغبن فاحش
 [لزم] النكاح فلا يمكن رفعه ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندهما فلا يجوز النكاح وعن
 محمد رح انه يجوز وعن ابي يوسف رح ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع [وفي]
 تزويج [غيرهما] للصغيرين كالوصي والام [فسخ الصغيران] بالزام القاضي عند الطرفين خلافا
 لابي يوسف رح وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضي اذا زوجها لم يفسخ على ما روي عن الطرفين

كما في التتفة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها
 بعد البلوغ كما في القنية والى انه يصح تزويج غيرها ما يغيب فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر
 وبغير كفؤ كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم
 بما في الطلوع (انه لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في هاتين الصورتين) فانه غير صحيح نعم
 لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه
 كما لا يخفى [حين بلغا] سواء علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده [او] حين [علما] بالنكاح [بعده]
 اي بعد البلوغ [وصكوت الكبر رضا] ايضا [هنا] اي حين بلغت او علمت بالنكاح بعده [ولا يمتد
 خيارها] اي البكر [الى آخر المجلس] اي مجلس البلوغ او العلم فاللام للعهد فخيرها على الفور
 حتى لو سلمت على الشهود او سألت عن اسم الزوج او عن المهر بطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت
 في الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واختبرت
 نفسي وهذا رواية عن محمد بن روح وعنه ابو قالت عد الشهود او القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل
 قولها مع الحلف وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاختيارها وانما شرط ذلك لامتناع
 البمين كما في العمادي [وان جهلت به] اي بان الخيار ثابت لهما وهذا عند الشيعة وقال محمد بن روح
 ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في التنف [بخلاف] القنة والمديرة والكتابة وام الولد
 المنكوحه [المعتقة] قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعد
 بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيان [وخيار
 بلوغ] الغلام [اي الصغير] والثيب [السرة او الامة] لا يبطل بلا رضا [اسم او مصدر] صريح [كرضيت
 او دلالتة] اي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله و التمكن و طلب النفقة دون اكل طعامه
 وخدمتها له والسلمة بلا مس [ولا] يبطل [بقيامها عن المجلس] فجميع العمر وقته [بشرط
 القضاء لنفسه من بلغ] من الغلام والثيب والبكر والجارية وفيه اشارة الى ان هذا فرقة بغير طلاق
 فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب
 وكذا في كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة الخيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادي
 [لا] يشترط القضاء لفسخ [من عتقت] فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولها ما اختارت نفسي وفيه رمز
 الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره كما في العمادي
 وبما اجمل الولي فصله فقال [والولي] لغة المالك و شرعا وارث مكلف كما في المحيط والتممة
 وغيرهما [لعصبة] جمعها عصبات ومفرد هاء اعصب قياسا كفجرة وظلمة من العصبوبة اي الاحاطة حول
 شيء لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيرها وقيل المطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع
 والمذكر والمؤنث و شرعا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف والثلاث البنت وبنت الابن

والأخت لاب وام والأخت لاب ومنها التي تصير عصبة مع أخرى كالأخت مع البنت ومنها المذكور
الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الصنفان الأخيران بشهادة تذكير الضمير في قوله
[على ترتيبهم] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعق كافي المحيط وغيره
وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف رَح بَتَقْدِيمِ الأبوة على البنوة وعنه أنهما متساويان كما في النظم
[بشرط حرية وتكليف] أي عقل وبلوغ [واسلام] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر
[في ولد مسلم] صفة ولد فلو زوج كافر ولده المسلم لم يجز [دون] ولد [كافر] وفي الاكتفاء
أشعار بان الديانة لم يشترط في الكرمانى قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو مجاننا
لم يجز عند أبي حنيفة رَح وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر وإما البراقى فمستدركة بما ذكرنا
في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال المراد بالولي مالك النكاح بقريضة القاضي وغيره [ثم الأم] وقال
شيخ الإسلام أن الأخت لاب وام أو لاب أولى من الأم كما في المحيط وقال القاضي بدعي الدين
أم أن الأب أولى من الأم كما في المنية ثم [ذو الرحم] الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي
الأصل وعاء الولد [الأقرب فالأقرب] أي يقدم ذو الرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير
على من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فذو الرحم فاعل لفعل محذوف يقريضة المقام والأقرب
اسم تفضيل مستعمل من المقسدة صفة واللام للعهد والغاء بمعنى ثم كما في المغني وتفضيل
الأجمال أن بعد الأم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت
ثم الأخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم لأولادهم ثم العمات والأخوال والأخالات ثم أولادهم على
هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رَح وعندهما وفي رواية عنه أن لا ولاية لغير
العصبات وعليه الفتوى كما في المصمرات لكن في التمرتاشي أن للواتي من قبل الأب كالأخت
والعمة وبنت الأخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأم بأجماع أصحابنا [ثم مولى
الموالة] أي من عاهد إنسانا على أنه أن جنى فارشه عليه وإن مات فارثه له ولو امرأتين
وهذا عنده وقال أنه ليس بمولى كما في التمرتاشي [ثم السلطان ثم قاض] كتب السلطان [في
منشوره ذلك] أي تزويج الصغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منشوره لم يزوجه ثم أن زوجها
ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كما في المصمرات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة
قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم أن القاضي مقدم على الأم وفي غياث المفتين أن
الأقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان أني جعلت فلانا
قاضيا لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نشره وقت قراءته على الناس [و] الولي [الأبعد يزوج]
الصغير مثلا [بغية] الولي [الأقرب] غيبة حقيقية أو حكمية كما إذا كان مانعا له عن التزويج
فانه جاز حينئذ للأبعد أن يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو يزوج

الأبعد ثم ظهر الأقرب جاز ثم انه مشير الى انه لو زوج الأبعد وقد حضر الأقرب ترقف على اجازته
 ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الأبعد لم يجوز الا باجازه بعد التحول كما في العمادي وذكر
 في المحيط انه لو زوج الأقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد رح ان لم يكن للمرأة ولي
 حاضر استحسن ان تولى رجلا فزوجها ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء
 اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب
 حضرة] [خبره] المجوز للنكاح او غير المجوز فلما انتظروا الخاطب لم ينكح الأبعد وهذا اشبه بالفقهاء
 في الكرمانى وهو الأصح وعليه اكثر المشايخ وفيه اشعار بانه لو كان في السواد لم يزوج الأبعد كما
 في المحيط [وعند البعض] ابي عصمة المرزى ومحمد بن مقاتل الرازى وغيرهما [مدة السفر] اي
 ثلاثة ايام ولياليها وهو الصحيح وبه يفتى وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو
 للروى عن ابي يوسف رح وعن محمد رح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرين
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها ان لا يصل اليه الثالثة في سنة الا مرة يعني ذهابا
 ومجيئا وهو اختيار القدوري وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جوالا في البلاد او مفقودا وهو
 اختيار السغدي كما في الكرمانى [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه او لصحته على
 الاختلاف والكفاءة بالفتح والمد مصدر الكفو فهي لغة المساواة وشرا مساواة الرجل للمرأة في
 الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الرضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه
 وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعبر
 باستقراض من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بسند المضاف لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح بان
 صار فاسقا متلا لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسبا] اي من جهة النسب وهو الاشتراك
 من جهة احد الابوين طولا او عرضا وقد يطلق على ذوي النسب كالحسب [فقرش] هو من ولد
 نضر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نضر على الاكثر كما قاله ابن
 السجور يجوز فيه الصرف وعدمه على ارادة النبي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيما وهو الكعب
 والجمع كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما
 قال ابن الاثير [بعضهم كفؤ لبعض] مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي
 والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمره هو عدوي
 والى انه ليس العرب ولا العجم كفؤ القرش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفؤا للعلوية
 وهو الأصح كما في المصبرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفؤ للعلوية اذ شرف العلم
 فوق شرف النسب ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة رضي الله تعالى عنهما [والعرب]
 اي من يجمعهم اب فوق النضر او الفهر [بعضهم كفؤ لبعض] منهم لا العجم الا ان يكون

علما و رجبها فانه يكون كفؤا لهم كما في المضمرة وينبغي ان يستثنى بنو باملة فانهم ليسوا بالكفاء لغيرهم من العرب لخصاستهم كما في الكرمانى [وفي العجم] عطف على قولنا في العرب وكلاهما من اسماء الجموع كما في ذيل المغرب [اسلاما] اي من جهة اسلام الاب والجد وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاءة فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما استثنى محمد رح من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الغتنة و الى انه لا يعتبر الكفاءة في القريش و العرب من اي جهة الا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة وفي المضمرة ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفا و اما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [فذو ابوين] اي رجل له اب وجد [في الاسلام كفؤا لذي] المرأة التي لها [آباء فيه] اي اب واجداد في الاسلام فذي اسم اشارة وآباء مبتدأ محذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه ليس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المضمرة [لا] يكون [ذواب] واحد كفؤا [لهما] اي لذات ابوين فيه وعن ابي يوسف رح فيه خلاف [ولا] يكون [مسلم بنفسه] دون الاب كفؤا [له] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح ان العالم المسلم بنفسه كفؤا له كما في النهاية [وحرية وهي كالا سلام فيما ذكرنا] فذو ابوين في الحرية كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرية ولا معتق للحرية الاصلية ولا معتق ابوة او جدية لهما عندهما خلافا لابي يوسف رح في الجد كما في المحيط وعنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في النهاية [وديانة] اي صلاحا وحسبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لو كان مبتدعا والمرأة تنبيه لم يكن كفؤا لهما كما في النشف [فليس فاسق] ولو غير معلى [كفؤ بنت] رجل [صالح] وهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صالحة بصلاحه ولا يبعد ان ينوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا مذنب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح انه اذا لم يعلن فكفؤ والا فلا وعن محمد رح انه ان كان محترما عند الناس كاعوان السلطان فكفؤ والا فلا ولم يرد عن ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان القسق لا يمنع الكفاءة كما في قاضيان [ومالا فالعاجز] يوم التزوج [عن] اداء المهر [المعجل] وقيل عن المؤجل ايضا وقيل عن نصف المهر كما في قاضيان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه [و] عن [النفقة] هكذا اطلق في مختصر القدوري وذكر في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الروام مشير الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما اما عند ابي يوسف رح فالعجز لا يبطل الكفاءة كذا في السقائق و الى انه لو قدر عليهما بالكسب ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المضمرة [غير كفؤ للفقيرة] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت صالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة

كافي المحيط وفيه إشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو للغنية و الى ان العاجز عن احدهما غير كفو
 لها وفي التيسير العاجز عن المهر دون النفقة كفو لصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علويا او عاليا
 غير قادر على مهر المثل كفو للصغيرة الغنية [والقادر عليهما] اي المهر المعجل والنفقة [كفو لغنية]
 اي امرأة لها مال زائد عليهما وهذا عند ابي يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كما في السقائ
 [وحرفة] هي اسم من الاحتراف اي الاكتساب وهذا اظهر رأيي الصاحبين واما اظهر رأيي
 فهو انه لا يعتبر الكفاءة حرفة والاول هو المعتبر في زماننا كما في السقائ فهو من اختلاف الزمان
 كما في التحفة [فذلك او حجام او كناس او دباغ] او حلاق او بيطار او حداد او صغار [ليس بكفو
 لعطار ونحوه] من المزوز والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرات والنفاف ليس بكفو للمزار
 والعطار كما في الكافي واخس كلهم خادم الظلمة وان كان ذا مال كثير لانه من آكلي دماء الناس واموالهم
 كما في المحيط وفيه إشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفو لآخر لكن افراد كل منهما كفو
 لجنسها و به يقتضى كما في الزاهدي و الى ان الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة
 في التصوب كما في النظم و الى ان المرض لم يسلب الكفاءة فالمرضى كفو للصحيحة والمحمون للعائلة
 وكذا القروية فالقرري كفو للبلدية كما في المحيط [وان نكحت] السرة المكلفة كفو لها بلا ولي
 [باقل من مهرها] اي مهر مثلها [فللولي الاعتراض] اي المرافعة كما مر [حتى يتم] النكاح مهرها
 [او يفرق] القاضي اي يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون
 من التفعيل على التفضيل يفرقون به بين المرأة وزوجه فقبل الدخول لا شيء عليه و بعده عليه المسمى
 وفيه إشارة الى ان المسمى اذا كان مساويا لمهر المثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاوي
 وهذا عنده واما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى انه انسب بما قبله [و رفق نكاح الفضولي]
 اي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين او من
 جانب واحد او وليا او وكيل من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب او بنفسه او ابنه او موكله مثل
 زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده واما عند الطرفين
 فلا ينعقد اذا كان فضوليا من الجانبين او من احدهما و وليا او اصيلا او وكيل من الاخر قبل
 الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فينعقد موقفا بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضولين
 كذا في الاختيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا الا ان هذا التعميم ينائي ما ياتي من غير
 فضولي فيوفق بينهما بان يشمل ما ياتي على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه او ينص بما اذا
 عقد الفضوليان وهو بضم الغاء شرعا من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه انه يصدق على الولي
 والاصيل واغنى منسوب الى فضول بالضم في الاصل جمع فضل وهو الزيادة غلب على ما لا خير فيه
 و يشتغل بما لا يعنيه ولذا لم يرد الى الواحد عند النسبة ولا يبعد ان يفتح الغاء فيكون مبالغة

فأصل من الفضل [على لأجازه] أي اجازة من له العقد بالقول أو الفعل كطلب المهر والنفقة
والتمكن وبعث شيء من المهر إلى البالغة أو الرلي (و اختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية)
والخلوة بها ولو قبلها أو لمسها بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما في العمادي [و يترك] أي يملك
[طرفي النكاح] أي الإيجاب والقبول بكلام أو كلامين [و اخذ غير فضولي] سواء كان وكيلًا من
الجانبين أو وليًا منهما بالقربة أو الملك كمن يزوج ابنته من ابن أخيه أو بنت أخيه من ابنه
وهما صغيران أو أمة من عبده أو وكيلًا من جانب و وليًا من جانب كابن عم يزوج بنت عمه
الصغيرة من موكلة أو وكيلًا أو أصيلاً كمن يزوج موكلة بنفسه أو وليًا أو أصيلاً كابن عم يزوج بنفسه
بنت عمه الصغيرة *

[فصل * اقل المهر] أي اقل ما يصلح أن يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعاً
من المال أو المنفعة معجلاً كان أو مؤجلاً بالفارسي (دست بهمان و كابين) [عشرة دراهم] عينا أو قيمة
يوم العقد أو القبض فلو سمي تبراً وزنه عشرة و قيمته اقل لزم فضل ما بينهما و عن محمد رح لم
يلزمه وظاهرة أن المنافع لم يصلح أن يكون مهراً وقد اختلف أصحابنا في ذلك كما في المحيط وسياقي
أن الخدمة تصلح مهراً [فتجب] العشرة [أن سمي دونها] أي العشرة كالتسعة وكذا الحال في
القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وإن صار قيمته عشرة ولا حاجة
إلى استثناء الأمة فإن لها مهراً إلا أنه مقطوع قيل أنه لم يجب أصلاً كما في المحيط [وإن سمي غيره]
أي غير ذلك من العشرة أو أكثر [فالمسمى] واجب ولا يخفى هذا عن أشعار بوحدة المسمى فلو سمي
في العلانية أكثر مما في السر فالعلانية عنده و السر عندهما إلا إذا شهدا فالسر عندهم على ما ذكره
السرخسي [عند موت أحدهما] أي الزوج والزوجة فإن الموت كالوطي في حكم المهر والعدة لا
غير كما في الزاهدي [أو] عند [خلوة صحت] فإنها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالثيب
كما في الزاهدي وفي تأكيد المسمى و مهر المثل بلا تسمية و ثبوت النسب و وجوب النفقة والسكنى
والعدة و حرمة نكاح اختها و أربع سراها في عدتها و حرمة الأمانة عليها ولا يكون كالوطي في
الاحلال للزوج الأول و ثبوت الأحضان و الرجعة و الميراث منه كما في المحيط وإنما لم يذكر الوطي
لأن الخلوة مغنية عنه فسقط تكلف عموم المجاز والاستخدام كما ظن [وهي] أي الخلوة الصحيحة [أن
لا يوجد] فيها [مانع وطي حساً] أي منعاً حسياً [أو شرعاً أو طبعاً] فالأول الحسي [كمرض]
لأحدهما [يمنعه] من الوطي ويدخل فيه ما إذا لحقه ضرر من الوطي وكذا ما إذا كان أحد
الزوجين صغيراً كما في الننف وكذا إذا كان معهما أمة من أحدهما أو امرأة كذلك إلا إذا كان الثالث
صغيراً لا يعقل أو مغمي عليه أو مجنوناً أو أعمى أو نائماً وكذا إذا كان المكان غير مأمون الإطلاع
كالطريق الأعظم أو المسجد أو الحمام وقال شاذان يصح فيها في الظلمة ولو لم يعرفها اختلف في كونها

حلوة ولم تعرف بصح الخلوة الكل في المحيط [و] الثاني مثل [صوم رمضان] نصوم القضاء والنفل
 والبدر والكفارة لم يمنع الصحة على الاصح [وصلوة فرض] شرع فيها احدهما فصلوة النفل
 لم يمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [واحرام] من احدهما لعج لهما
 او نفلا او عمرة [و] الثالث مع الثاني مثل [حيض ونفاس] من دم حقيقي از حكمي فيشتمل
 الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة [بخلاف الجب] بفتح الجيم اي قطع
 الذكر والافتيين فانه غير مانع عنده خلافا لهما [والعنة] بضم العين اي عدم القدرة على اتيان النساء
 وهي اسم من التنعين كما في الصباح لكنه مرذول كما في المغرب وغيره فالذكر التنعين [والخصاء]
 بكسر الخاء والمد نزاع الخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ويجب نصفه] اي نصف
 ما سمى من العشرة في العشرة وما دونها او اكثر في غير كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة
 ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه [بطلاق] واقع [قبلها] اي قبل الخلوة الصحيحة
 ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمتل رده وزناه وتقيله و معانقته لام امراته او ابنتها قبل
 الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بهـ رد الطلاق
 والا فلا يعود الا بقضاء القاضي [فان لم يسم] لهما مهر [فالتعة] واجبة بطلاق وكل فرقة من
 قبله [قبلها] اي الخلوة والمتعة درع وخمار وملحفة بالفارسي (بادر) ولا ينقص المتعة من
 خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في البسار والاعسار فان كانت من السفلة فمن
 الكرباس ومن الرمطي فمن القزو ومن مرتفعة الحال فمن الابرسم وقيل يعتبر حاله والاول
 اصح كما في المضمورات وافضل المتعة خادم كما في انتف [و] ان لم يسم يجب [مهر المتل] بطلاق
 [بعدها] اي الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من
 قبله بعدها سمي المهر اولا و بطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرمانى
 وغيره انها لا تسبب في هذه الصرة [وصح النكاح بلا ذكر مهر] اي بغير ان يسمى لهما ميـرا
 وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولتوطئة قوله [و] صح [مع نفيه]
 اي يشترط ان لا مهر لهما [وبشئ غير مال متقوم] اي صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك
 العين مالا او غيره كخدمة نفسه و التراب و حبة حنطة و سمس و شرية ماء و الدم و الميتة و الخمر
 و سياني في البيع [وبجهول جسده] كدابة او ثوب لم يبين جنسه من الخيل و السمير و القطن
 و الكتان مثلا و فيه اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند
 الغلامفة او نوعا و قد يطبق على النخاص كالرجل و المرأة نظرا الى فحش التفاوت في المقاصد و الاحكام
 كما يطلق النوع عليهما بطرا الى اشتراكهما في الانسانية و اختلافهما في الذكورة و الانوثة و فيه
 دلالة على ان المتشربين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلم الفلاسفة عليه كما في الكشف [و يجب]

في الصور الأربع [مهر المثل] بالموت أو بالطلاق بعد الخلوة والمتعة فهلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد
[كما مر] أنفاً [أو] بمجهول [صفته] لا جنسه كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كما في المبسوط
وغيره وفيه إشارة إلى أن الغنم ليس بمجهول الجنس كما ظن [فالوسط] أي له خيار الوسط من هذا
الحسن وفيه إشعار بأنه لا خيار للمرأة كما في المحيط [أو قيمته] أي قيمة الوسط يوم العقد أو التسليم
كما مر وعن أبي حنيفة رح لو زوجها على كرخنة غير موصوفة اجبر على الكرخة والكلام مشعر بأنه لو وصفه
ليس له أن يعطيها القيمة إذا زوجها على عبد يضاف إلى نفسه أو يشار إليه وكذا إذا زوجها على كرخ
حنطة مشروطة بشروط السلم وكذا إذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخبر
في ظاهر الرواية كما في المحيط [ويخدمه الزوج العبد] أي بان تزوج عبد امرأة على خدمة سنة مثلاً
بأذن مولاه [تجب] الخدمة [هي] لرفع اللبس وفيه إشارة إلى أن بخدمته حر غير الزرع لا يجب
الخدمة والصحيح أن قيمتها واجبة كما في الكافي وإلى أن بخدمته الزوج الحر لا تجب الخدمة بل
مهر المثل عند الشيخين وقيمة الخدمة عند محمد رح وإلى أن بخدمته العبد يجب الخدمة وذا
بلا خلاف كما في المحيط [و] صح [بهذا] العبد مثلاً [أو هذا] العبد على الإبهام واحدهما أكثر
قيمة [فمهر مثل] يجب [إن كان] مهر المثل [بينهما] بأن زاد على الأقل وينقص من الأكثر [و] العبد
[الأخس] أي الأقل قيمة يجب [لو كان] المهر [دونه] أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز
[و] العبد [الأعز] أي الأكثر قيمة يجب [لو كان] [فونه] أي الأعز إلا أن ترضى المرأة بالأخس
وفيها إشعار بأن مهر المثل إن كان مساريًا لأحد العبدين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كما في الكافي
وغيره فلا على المصنف بتركه نصريًا كما ظن وهذا كله عنده وأما عندهما فلها الأخس في كله كما في
الهداية لكن في المظن أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير [وإن طلق] امرأة ومهرها أحد
هذين العبدين مثلاً [قبل الخلوة] الصحيحة [فنصف الأخس] يجب بلا خلاف [وإن نكح]
امرأة [بألف] من الدراهم مثلاً [على أن لا يخرجها] من وطنها أي بشرط عدم الإخراج فإن على
عند الفقهاء للشرط يعني يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق
في الحاصل بينه وبين أن الشرطية عندهم في الدخول على الشرط وللتنبيه على هذا قال [أو] أن
نكح [بألف إن أقام] به [والبقيين أن أخرج] منه [فإن دفع] في الأولى بأن لا يخرجها
[وأقام] في الثانية [بألف] أي فالواجب ألف في المسئلتين [والأ] يف بأن أخرجها ولم يبق [فمهر
المثل] في المسئلتين لكن في الثانية [لا يزاد على البقيين] بأن زاد عليهما لأنها رضىت به [ولا
ينقص عن ألف] أن نقص منه لأنه رضى به وهذا عنده وأما عندهما فيعتبر الشرطان فلها الألف
إن أقام والألفان إن أخرج كما إذا نكح على البقيين أن جمعت وعلى ألف أن قبضت بالاتفاق والأصل
عمدة أن الموجب الأصلي في السكاح مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كلامه

وعندهما المسمى وإنما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كُتِبَ كُفَى المحيط [وان تسمى
بهذين العبدين واحدهما حر فليأخذ العبد فقط ان صار] العبد اي قيمته [عشرة] من الدراهم
وان لم يساو فبكمال العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضيهان وعنه العبد الى تمام مهر المثل
وعنه العبد لا غير كما قال محمد في المحيط وذكر في شرح الطحاوي عن محمد رح ان لها العبد
الى تمام مهر المثل ان كان اكثر من العبد والا فليأخذ العبد وقال ابو يوسف رح لها العبد وقيمة الحر فرضا
و على هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام [وان شرط] في النكاح [البكارة] بلا زيادة شيء
لها [ووجدت ثيبا لزم الكل] اي جميع مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلا نقصان فلو قبل البكارة
بشيء زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشائخ على
ما اتبر اليه في الفصولين [وفي النكاح انقاسد] اي الباطل كالنكاح للمحرمة او المؤنثة او
باكره من جهتها او بغير شهود او للامة على الحره او في العدة او في غيرها [ن لم يطأ لم يجب شيئا]
من المسمى ومهر المثل والمنعة والعدة والنفقة وان خلا بها ولهذا قيل الصحة في القاسد كالقاسدة
في الصحيح والتبادر من الوطئ ان يكون في القبل فلو وطأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم
اشعاره بأنه لو مس امها بشهوة كان له ان يزوجه بعد المتاركة كما في الخزانة [وان وطأ] معترفا
به [ثبت النسب منه] لو جاءت بولد لسنة اشهر [من وقت الوطئ] عند محمد رح وعليه الفئتين
ومن النكاح عندهما ولهذا اختلف المشائخ ان القراش في النكاح القاسد ينعقد بالدخول او بالعقد
وانما قلنا معترفا به لانه اذا خلا بها ثم جاءت بولد لسنة اشهر فانكر الوطئ لم يثبت النسب منه
ولم يجب المهر والعدة عند زفر رح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن الشيخين كما في
المحيط [و] يثبت ايضا [مهر المثل] لانه قيمة البضع [لا يزداد على المسمى] فيجب مهر المثل ان لم
يحم او سمى وهو مساو للمهر او اكثر فلو كان المهر اكثر فالمسمى وهذا كله عندهم واما
عند زفر رح مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه اشعار ما بأنه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في
العمادي ثم فسر مهر المثل الشرعي وقال [اي مهر] امرأة [مثلي] اي قيمة بضع امرأة مماثلة لها
[من قوم ابيها] صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مشتص بالرجال عند المحققين فالاولى من قرأت ابيها
اي اخواتها لاب وام او لاب وعماتها وبناتهن وبنات الاعمام وعمه ابيها وامه كما في النظم
و غيره ثم بين وجه الشبه فقال [سنا] اي في السن ثبوته بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فان لم
يوجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البراتي كما في الخلاصة وانما اعتبر ذلك التساوي في السن
لان باختلافه يختلف المهر قلة وكثرة وهكذا في البراتي وفي التنف حداثة السن وما يشير اليه
من اعتبار مهر الام يدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى [وجمالا] وحسبا كما في
التنف وقيل لا يعتبر المال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المرأتين في السن

والحمل حالة النزوج كما في المحيط [وما لا وعقلا] وهو قوة مميزة بين الامور الحسنة والقبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب باشراتها كما للبصر بالشمس او هيئة مسمودة للانسان في مثل حركاته ومكناته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في التنف من العلم والادب والتقوى والعفة وكمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [ديننا] اي ديانة وصلاحا [وبلدا وعصرا] لم يذكره المحيط [وبكارة وثيابة] بالفتح مصدر ثيب ليس من كلامهم [فان لم يوجد] مثلها في شيء منها [منهم] اي من قوم ابيها [فمن الاجانب] مثلها في هذه الامور والنسب والكفاءة كما في الذخيرة والاجانب جمع الاجنب اي البعيد فهو الاجنبي بمعنى كما في الصحاح وانما قلنا في شيء منها لانه لم يوجد كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار [لا الام وقومها] كالتخالات وبناتهن وغيرهما وهما معطوفتان معا على قوم ابيها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكلمة من التبعية وهذا التصريح لقوله [ان لم تكن الام] وقومها [من قوم ابيها] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة وامها مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بهرها وهذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا وام يتراض الزوجان على شيء منه والا فهو المهر كما في المزارع وهذا كله بيان مهر مثل الحررة واما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعن الازاعي ثلث قيمتها كما في الشزانه [وصح ضمان وابها] بنفسه او رسوله [مهرها] فلها اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ولو كانت صغيرة] والولي مطالب بهرها حينئذ ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب او اب الاب او القاضي كما في قاضيخان وغيره وللاب مطالبة مهر البالغة بكراما لم تنهه لا ثيبا كما في الجواهر وغيره [والمهر المعجل والمؤجل ان بينا] اي ان بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او مؤجلا [فذاك] المبين واجب ادائه على ما بين وفيه اشارة الى ان تاجيل اكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو قال نصفه معجل ونصفه مؤجل لصح ودفع الاجل على الطلاق او الموت وقال بعضهم لم يصح ووجب حالا كما لو كان الاجل مبهما كهبوب الربيع كما في المضمرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الجواهر [والا] يبين بان يسكت عنهما او يقال مطلقا [فالمتعارف] اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه وتاجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل او بتاجيله فحينئذ ان طلقها رجعيلا لا يصير معجلا عند العامة فلا تاخذ منه الا بعد العدة كما في

المنية و [قبل اخذ] المهر [المعجل] كلا او بعضا [لهما منعه] اي الزوج [من الوطئ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا احوالت عليه غريما لهما به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها و الى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للبعث والطاري عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف ر ح اهتجنا انا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع خلافا لابي يوسف ر ح استحسننا وبه افتي الصدر الشهيد كما في السقائيق [و] من [السفر بها] اي اخرجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر وله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا خلاف من الثلاثة وهو الصواب عند لجم الاثمة كما في المنية [ولو] كان المنع من الوطئ والسفر [بعد وطئ] حقيقة او حكما كالثلثة الصبيحة [برضاها] المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منهما بعد الوطئ و ابو القاسم الصغار انتهى به في عدم المنع من الوطئ وبقوله في المنع من السفر وبه يفتى كما في السقائيق وفيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل كما قال بعض المشائخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن السجود بهم كما ذكره المصنف ر ح في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطئها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منهما وذا بالاجماع كما في الهداية [بلا سقوط النفقة] اي الطعام او هو موع الكسوة اوهما مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فساقطة بعد الوطئ وبه افتي ابو القاسم الصغار [و] قبل الاخذ لها [السفر] بشرطه [والخروج] من منزله [للحاجة] والضرورة [بلا اذنه] كزيارة احد الابوين وميادنه وتعزيتهم وزيارة المحارم وكونها قابلة او غسالة واخذ الحق واعطائه والحج وتعلم المسائل الضرورية و لا يعلم بهازوجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة ونحوها فلو اذن وخرجت كانا عاصيين و الى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في الخزانة [وبعد اخذه] المعجل [ينقلها] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في العمادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطئ [وقيل] اي قال الصغار [لا يسافر بها] بعد الاخذ واليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة [وبه يفتى] لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى (اسكنوه من حيث سكنتم) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرغنياني ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه [ان بعث] الزوج [اليها شيئا] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [هو هدية] اي شيء يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر [فالقول له] اي القول المعتبر في

هذا المقام ينفع له إدا القول المعتبر شرعا قوله مع يمينه لانه المملك وإنما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفا الا في قلائل من المسائل [الا فيما هيى للاكل] مما يفسد ولا يبقى كاللحم والترديد فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع و متاع البيت فهديّة والا فالقول له كالتف والملاءة والله اعلم *

[فصل * نكاح القن] بالكسر لغة خالص القنونة اى العبودية وهما قنان وهم اثنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس و شريعة على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشتمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثر في كلامهم قن وقنة [والمكاتب والمدبر] هما غير شاملين للامة بالغليب كما ظن لانه مجاز لا يراد بلاقرينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده [و الامة] من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها امرة كما اشير اليه في المقائس [و ام الولد] ذكر بعد الامة لدفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثامنة فانها المذكورة صريحا [بلا اذن السيد] اى المنفرد في السيادة فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافا لابي يوسف رح كالضارب والعبد الماذون ولا بالمفاوض فانه وان كان يزوج امة المفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب فانه يزوج امة ابنه لا عبده وكالوصي فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم [موقوف] نكاح هؤلاء ولذا لو طلق احدهم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ان اجاز] السيد النكاح صريحا او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي [نفذ] النكاح وفيه ومزالي ان سكوته بعد العلم ليس باجازة كما في القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فاجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادي [وان رد] السيد [بطل] النكاح لانه عيب [واذا اذن] السيد احدا منهم او اجنبيا بنكاحه بمهر معين [بيع القن للمهر] والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في التنف وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك المحقوق يطلب النقصان عن السيد وكانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بأكثر مما اذن له من المهر توقف الحل على اجازة المولى كما في المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فنزوج حرة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن في المحيط ان السكاح في الاوليين غير جائز والى انه لو اخرجه من ملكه بهبة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او القيمة كما في التنف ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه

الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [و الطفل] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد
[يتبع خير الابوين ديناً] اي من جهة الدين فلو زوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تمس
احد ابويها لم تبين عن زوجها في الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً
بالاصالة كما في المحيط وغيره والتمييز لا يشلو عن شئ لانه فاعل خير في المعنى وفي
الخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفر واما ذكر حكم طفل معهما في احد الدارين ذكر
حكمه بدونهما في احدهما وقال [وعند عددهما] اي فقد الابوين [يتبع] الطفل [الدار]
فلو زوج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته عنه وجاز سببها
كما لو ارتد ابوها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [والمجوسي شر من الكتابي] كما بينا فهذا تبصريح بما
علم ضمنا والمجوسي واحد المجوس معرب (ميرگوش) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعاً
اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد امرى
به فليسوا من اهل الكتاب [وان اسلم] الذميان [المتزوجان] تزوجا [بلا شهود] از تزوجاي
وقت كانت [في عدة كافر معتقدين] حال من ضمير المتزوجان [ذلك] الزوج بلا شهود او في عدة
كافر [اقرا] اي تركا [عليه] اي ذلك النكاح ولم يجدد وقال فر ر ح فرق بينهما في الزوجين
وقالا لا يقران في الاخير والصحيح قول ابي حنيفة ر ح كما في المضرات واتفق المشايخ على جواز نكاح
المعتدة عن كفر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى .
وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع [و فرق] بالاجماع كقرا من زوجان
[محرمان] كوثني واخته [اسلم] معا او واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلث طلاق
كما في التنف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضي وفي النية انها تبين والى انها لو
لم يسلم بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك و يجري الارث بينهما ويقضى بالنفقة و
لا يسقط احصانه حتى يسد قاذفه وهذا عدة خلانا لهما في كل من الاربعة كما في المحيط والى ان نكاح
الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم
على شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم (ولدت من النكاح لا من السفاح) كما في التفتة
[وفي] دارنا في قضية [اسلام زوج] المرأة [المجوسية] الاولى غير الكتابية حتى يشمل الذمية
والرثنية وغيرهما [او] اسلام [امرأة] الزوج [الكافر] ولو كتابيا [عرض] من قبل القاضي
[الاسلام على] الشخص [الاخر] من المجوسية او الكافر [فان اسلم] الاخر من احدهما [فهي]
الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله [له] اي للزوج المسلم كذلك [والا] يسلم الاخر [فرق]
بينهما وفيه اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في التنف [وهو] اي
التفريق [طلاق] ولو كان الزوج صبيا عاقلا عندهما وفتح عند ابي يوسف ر ح [ان ابى] الزوج

عن الاسلام [ولا مهر] لمجوسية [ان ابنت] عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفقا [الا للموطوءة] منها فان لها كل المهر [وفي دارهم] في اسلام احد الزوجين المذكورين [تبين] الزوجة عن زوجها [بمضي ثلث حيض] في ذات حيض و ثلثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاولى ما في بعض النسخ (بمضي العدة) اي بمضي مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [قبل اسلام] الزوج [الاخر] من المجوسية او الكافر فلو اسلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوءة وغيرها والى ان هذه الفرقة طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [وتبين] الزوجة عنه [بتباين الدارين] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسبيا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما مستامنا لم تبين كما في شرح الطحاوي [لا السبي] بالفتح اي تبين بسبيهما واسرهما معا فاللام للعهد [وارتداد كل منهما] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمحس او تنصر او حكما كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق [فسخ] اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوءة او غيرها [عاجل] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتدا معا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لظفر رح كما في التحفة وغيرها والى انه لا ردة للطفل اذ لا اعتقاده بخلاف آبائه وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كابائه ومنهم من لم يصح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح واما على قولهما فردته صحبة كابائه كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسحا حسما لباب المعصية وهي الوصول الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابقاء النكاح مع الردة كما في المضمرة وقال الفقيه انها تجبر على النكاح بزوجهما الاول وقال عين الايمة وغيره لكل قاض ان يجدد النكاح بينهما بمهر يسير ولو دينارا رضيت او ابنت كما في المنية والى ان ردة فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال [ثم للموطوءة] الحقيقة او الحكمية كما اذا خلى بها خلوة صحبة [كل مهرها] من المسمى ومهر المتل سواء ارتد او ارتدت [ولغيرها] اي الموطوءة المذكورة [نصفه] اي المهر [لو ارتد] الزوج وهذا اذا كان مسمى والا فعليه المتعة [و] لغيرها [لاشئ] من المهر والنفقة سوى السكنى (المسائل في الخلاصة) [لو ارتدت] الزوجة [وبقي النكاح] بينهما [ان ارتدا معا فاسلما معا] سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما رجلا معا وكلامه مشير الى انهما لو ارتدا ثم اسلما متفرقا او ارتدا متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الظهيرية والنتف وغيرها والى ما هو مصرح بقوله [وفسد] النكاح

[ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما] اي المرتدين [قبل الآخر] لان القرار على الردة كانشائها *
 [وكل الزوجات] من العاقلة والبيضة والبكر والمراشقة وضدها والمسلمة والكتابية وغيرهن
 [في القسم] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباثهم وشرعا تسوية
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لاني المحبة والوطئ وهو واجب على
 الزوج ولو مريضا او مجبورا او خصيا او عنيانا او ذميا او غيرهم وهو ظرف لقوله [سواء] اي مستوية في القسم
 فلو قضى بالتسوية فجار فراغتة اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل
 الخصومة او بعدها ثم خاصمته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدر او الاختيار في مقدار
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند أخرى كذلك كما في قاضيان
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والتزينة ان التسوية في الوطئ ليست بلازمة في ظاهر الرواية
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له
 ان يتزوج أخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله
 تعالى (فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة) اي الزمها مصحول على النذب لا الحتم وفي لفظ الزوجات
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لو صام بالنهار وقام
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويراعي حقها احيانا ولم يقدر وعن ابي حنيفة
 رجح لها ليلة من اربع ليل في المضمرات انه رجع عن ذلك [الا] الزوجة [المملوكة] لاحد من
 القنة والمدبرة وام الولد والمكاتب فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب
 والملبوس كما في المضمرات [ولها نصف الحرة] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيان لو كان له
 امرأة وسراي اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان
 له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهن ويوما وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن
 في السفر فله ان يسافر بمن شاء منهن [والقرعة] بالضم طينة او عجينة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة
 يكتب فيها اسم السفر والحضر ثم يملأ الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [اولى] وفضل تطيبا
 لقلوبهن [ويصح] منهن [ترك القسم] لصاحبهن بالمال وبدونه [و] يصح [الرجوع] عن الترك
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة
 الى الشروع والاتمام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام *

* [كتاب الرضاع] *

اخره عن النكاح لانه كالمفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرها كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الضرع او الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما للبن خالص او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصحة] اي بشرب اللبن الخارج من ثدي الادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما يجيى وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه و الا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في التحقيق والظرف لمصة او صفة لها وحولين [ونصف] عنده و ثلثة عند زفر رح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين والى انه يجبر الاب على اجارة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالملقة لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا يأنثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية عن ابي يوسف رح لا بأس بشربه للبالغ [امومة المرضعة] حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تتزوج قط حرم عليها كما يجيى والامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التناء قد تلتحق بها لم يقصد منه الحدوث كالحامل كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [وابوة زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى بأسرة فولدت وارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت باخرى بعد العدة ولم تسجل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلى بلا ولادة عنده واما عند ابي يوسف رح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رح منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم تكن زوجة قط او يبس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج

ويسميه الفقهاء لبن الفحل وهو ما كان نزل من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي
 [للرضيع] ظرف المصدرين أو الفعل ولهم يذكروا الرضیعة لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة
 واعلم ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول
 فاذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر و بعده الاقل من المسمى و مهر المتل بلا نفقة كما في
 المضمرات [فيحرمان] اي المرضعة و الزوج [مع قومه] فيه تغليب [عليه] اي على الرضيع
 [كالنسب] اي حرمة كحرمة فيحرم على الرضيع اولادهما و اولادهما و اولاده المتقدمة و المتأخرة لانهم
 اخوة و اخوات له من قبل الام و الاب و احدهما و كذا اباؤهما و امهاتهما لانهم اجداد وجدات
 من قبل الام و الاب و كذا اخوتها و اخواتها لانهم احوال و خالات و كذا اخوته و اخواته لانهم اعمام
 و عمات و في كلامه اشعار بان يسل من الرضاع من يسل من النسب كاولاد الاعمام و العمات و الاخوال
 و الخالات و اخت الاخ كما سيأتي [و] يحرم [فرعه] اي اولاد الرضيع ذكورا و اناثا و كذا فرع
 الرضیعة [و الزوجان] للرضيعين اي زوجة الرضيع و زوج الرضیعة [عليهما] اي على المرضعة
 و زوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة لانها جدته و كذا بنته على زوجها لانه جدتها و كذا زوجته
 على زوجها لانها زوجة فرعه و كذا زوج الرضیعة على المرضعة لانها ام زوجته و اعلم ان التفريع المذكور
 و ان علم من النكاح الا انه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمه فقال * * شعور *

[* از جانب شیر ده امر خویش شوند * * و از جانب شیر خوار زوجان و فرود *]

يعني شیر دهنده و شوهرش با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خواهران ایشان خویش شیر خوار شوند
 و شیر خوار و زنش یا شوهرش با فرزندان خویش شیر دهنده و شوهرش شوند [و یسل] ان یتزوج [اخت
 اخیه] رضاعا اي الاخت رضاعا للاخ نسبا او بالعکس او كلاهما رضاعا [كما في النسب] بان كان له اخ لای
 و اخت لام فلاخيه لای ان یتزوج اخته لام لانه ليس بينهما نسب یوجب الحرمة و الاكتفاء مشعر
 بانه یحرم غیر الاخت و قد ذكرنا فی النکاح انه حلت نحرाम اخته و اخیه و غیرهما رضاعا و كلاهما ثالث ضرر
 كما ذكرنا [و الاحتقان] فی ظاهر الرواية و عن محمد رح انه محرم و فيه اشارة الى ان الاقطار فی الاذن
 و الاحلیل و الجائفة و الامة لا یحرم كما فی الاختیار و الاحتقان فقد روي و منه احتقن الرجل بالضم
 كما ذكره البيهقي فهو متعد و عليه استعمل الفقهاء فان دفع ما ذكره المطرزي ان الضم غیر جائز فانه لازم
 و الصواب حقن [و لبن الرجل] فانه ليس بلبن حقيقة [و ما خلط بطعام] من اللبن ولو غالبا غیر
 مطبوخ [لا یحرم] لانه یسلب قوة اللبن و قال ان كان غیر مطبوخ و اللبن غالب یحرم و اما المطبوخ فغير
 محرم بالاجماع كما فی الاختیار و فيه اشارة الى انه لو تقطر اللبن عنه ارحسا لم یحرم و فيه خلاف كما في
 المحيط [و] ما خلط [بغيره] اي غیر الطعام من الجنس و خلافه كالماء و الداء [يعتبر] فی التحريم و ضده
 [الغلبة] عند الشیخین و كذا عند محمد و زفر و رحمهما الله تعالى فی غیر الجنس و اما فی الجنس فقد ثبت

الحرمة منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالأجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللون أو الطعم على ما روى ابن سماعة عن أبي يوسف رح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساوى كافي الاختيار هذا لكن في الننف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ويحرم الاستعاط] اي صب اللبن في الانف كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه متعد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب انه لازم فكاكه يتعدى ولا يتعدى [و] يحرم [لبن البكر] ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له ان يتزوج رضيعها لان اللبن ليست منه [و] لبن [الميت] حتى انه لو حلب بعد الموت و شرب صبي او ارتضع من ثديها حرم وانما قال ميتا لانه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كافي الصحاح لكن (وآية لهم الارض الميتة) [وان ارضعت] امرأة [ضرتها] اي امرأة زوجها حال كونها [رضيعة] مستدركة بما في السابق [حرمتا] على الزوج لكونهما بنتا واما وفيه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها ونزوح كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط [ولا مهر للكبيسة ان لم توطأ] اذا الفرقة من جهتها بلا تاكل المهر وله ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها ربيته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطء لها كمال المهر ولا ينزوح الصغيرة حينئذ [و للرضيعة نصفه] اي المهر [و رجع] الزوج [على المرضعة به] اي بذلك النصف [ان قصدت الفساد] و ان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح او الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كافي التحقيق وعن محمد رح انه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او معتومة او مجنونة لم يرجع عليها و كذا لو اخذ رجل بشيء من لبنها و صب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام والله اعلم *

* [كتاب الطلاق] *

اخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطليق الارسال و يجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم او الفتح فهي طالقة فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حكمه بلفظ مخصوص واحترز به عن القسح بخيار العتق وانما قلنا بالتحديد على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزىلا للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى الحد الثاني اشير في الننف والمستصفي [يقع] الطلاق [من كل مكلف] كالمكره والمستجور الذي بلغ غير رشيد والمختل والنحسي والمحبوب والنحشي والهازل والخاطي [فقط] فلا يقع طلاق الصبي مراهقا كان او لا والمجنون الذي لا يفقه اصلا او يفقه في بعض الاوقات والمغمى عليه كافي النظم وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبنج لم يقع

طلاقة وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل ابغض المباحات اي اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكف [سكران] اي مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدي و يدخل فيه البنجي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او التلث او النبيذ وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العسل والسبوب خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذکر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيده] الا اذا شرط في العقد فقال زوجتبا منك على ان امرها بيدي اطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا] من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اي احسن الطلاق و مستحبه [طلقة] واحدة [فقط] اي لا يطلق اثنتين اخرين في الطهرين الاخرين في السحرة واحدة اخرى في طهر اخرى لامة وفيه رمز الى انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منفر [لا وطئ فيه] لقلة الرغبة بعد الرطبي فالاحسن باربعة شرائط واحدة الطلاق وكونها طاهرة و مدخولة و غير حامل بقريئة ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما في التنف [وحسنه] بالاضافة وهو اي الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة [الحني] اي منسوب الى السنة فحذف التاء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في الاضمرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اي لغير الموطوءة ولو حكما فيدخل ما اذا لم يكن بينهما خلوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح ان الطلاق في الحيض مكروه [وللموطوءة تفريق] الطلقات [الثلث] الرجعية [في] اوائل [اطهار] ثلثة وقيل في اواخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رح والاول اظهر كما في الهداية وذكر في التنف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسني مكروه [لا وطئ] من الزوج فلوزنت ثم طلقها فسني على ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اي الاطهار [فيمن تحيض] وللموطوءة تفريق الثلث [في] ثلثة [اشهر في الصغيرة والايسة] وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطبيقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلة كما في النظم [و] في ثلثة اشهر [في السائل] عند الشينين وعند محمد وزفر رح لا يطلق للسنة الا واحدة كما في النظم [ولو] طلق هؤلاء النسوة الثلث [بعد الوطئ] فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الرطبي [وبدعيه] اي بدعي الطلاق وحرامه نوعان الاول لمعنى في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقة [واحدة] وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه] [او] في [حيض] امرأة [موطوءة] او نفاسها فانها لو لم توطأ فهو احسن او حسن كما مر [و] الثاني

[ما فرقها] اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات [بلا رجعة] صفة لما فوقها [بينه] اي بين ما فوقها من الاعداد [في طهر] صفة اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلث جمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة و اعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسة لكثرتة بين الناس وتماحه في التمر تاشي [ويرجع] اي يجب رجوعه على الاصح وقيل يستحب كما في الهداية [ان طلق] المدخولة [في السبب فاذا طهرت] عن هذا الحيض [طلقها ان شاء] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السنبي كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رج لا يعود وقول محمد رج مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السنبي كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [و طلاق الحرة ثلثة و] طلاق [الامة] اي القمة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد [اثنان ولو زوجهما خلاهما وصريجه] اي صريح الطلاق ولفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا [ما استعمل] لغة او عرفا من لفظ [فيه] اي الطلاق [دون غيره] وهذا اهم مما في التحفة وغيره انه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما [مثل انت طالق] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شيء ذو طلاق على ما ذهب اليه سيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقة لغة [ومطلقة] وكذا يا مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكون الطاء ففي حكم الكناية [و طلقك] بتشديد اللام وفي المثل يدخل نحو را طاع او ناع او ملاك او ملاك بلا فرق بين الجامل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعدته تشريفا لا يصدق قضاء الا بالشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باشر او طلاق شر كما في الخلاصة [وتقع به] اي بمثل ما ذكر لا بالصريح والا يدخل فيه النوع الثاني ظاهرا طلقة [رجعية] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الرفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك في بيت واحد وتعتد الامة عدة السرائر اذا اعتقت فيها ويورث السبي منهما لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مؤبدا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها نقيض لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف و اعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القاعدي (گفت اگر بدان کار کند زن بر وی طلاق و طلال بر وی حرام گردد طلاق بائن شود) لان الصريح اذا طرأ على البائن يكون بائنا فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى مطلقة كما في القاموس [ابدا] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا

وعنه صدق ديانة كما في التهمة ولو نوى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كما في المزارع والكلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلم لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرية والمنية والتاني ما اشير اليه بقوله [وان ذكر المصدر] المعهود بان قال بالعربية معرفاً او منكراً انت طلاق او طالق طلاقاً او مطلقة او تطليقة او طنقتك طلاقاً او طالق للسنة او تطليقاً للسنة كما في الكافي او بالفارسية تو طلق او ترا طلق طلاقى او تو طلاق داده او دادست طلاق [فثلث] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ان نواها] اي نوى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حكمية [والا] اي ان لم ينو بالمصدر الثلث بان لم ينو به شيئاً او نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة [فرجعية] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفسك حيث جاز فيه نية الثلث لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتام تحقيقه في التنقيح والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثلث بلا نية لان مصدره يركد كما في المحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر ملقتان وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [وصح اضافة الطلاق] ونسبته [الى كلها] نحو كلك او جميعك او جملتك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق [و] الى [ما يعبر به] اي يعبر العرب به من الاجزاء [عن الكل] اي كل البدن [كرأسك] فلما قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في قاضيهان [از رقبته] او عنقه [از روحك] او نفسك او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما في النصف [او وجهك او فرجك] بخلاف الدبر وفي الامت والدم خلاف [والى جزء شائع كنصفك] او ثلثك الى عشرتك او جزء من الف جزء منك [لا] يصح اضافة الطلاق [الى] جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والصدر و[اليدين والرجل] الا ان يراد بهما جميع البدن [و] مثل [البطن والظن] على الاصح [وبعض الطلقة] كنصف الطلقة وثلثها الى عشرها [طلقة] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فثلث وقيل واحدة [واتنان] مضروبان [في اثنين] في قولك انت طالق اثنين في اثنين [ثنتان] من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجعل وفي للظرفية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلغو الثاني فوق اثنان على ما اختاره العلماء الثلاثة وذهب زفر رح الى انه بالمعنى المصطلح اعني تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثثة عنده على ما في الاختيار وغيره لكن في الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ويصح نية مع] او الواو فيقع ثلث كما يقع واحدة في واحدة في اثنين او ثلث [و] يصح نية مع [ابتداء الغاية] اي المسألة المستفاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين از ثلث

مثلاً [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤها] المستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمري من ستين
 الى سبعين وبدخلان عندهما لقولهم دخل من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفرح
 لقولهم بعث من هذا السابط الى هذا السائط فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان
 وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثاني
 كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمن] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلث
 يقع واحدة واثنان عنده واثنان وثلث عندهما ولا يقع شيء او وقع واحدة عند زفرح وعلى هذا
 الخلاف لو قال ما بين واحد الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة او الاصمعي رحمهما الله زفرح وقال
 كم سنك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتخبر زفرح [و] قوله لهما
 في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلاً [تتجزئ] اي ابقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال
 والتجزئ في الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز اي نقد ينقد كما في الطلبة [و] في انت طالق
 [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون
 في مستعاراً لان الشرطية فهو [تعلق] فلا تطبق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا
 لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فتلكها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق
 ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [عند الفجر] اي في ازل جزء من الغد [في] قوله
 [انت طالق غدا او في غدا] ولا نية له [ويصح نية العصر] اي صدق قضاء في نية آخر الغد كما صدق
 في غيره من الاجزاء [في التالي] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [فقط] فلا يصح قضاء
 في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لا يبيحنيغه رح ان في الملقوطة تقتضي الوقوع في جزء
 والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف [ويقع الان] تصحيحاً لكلامه [في انت
 طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده فلوغ] لانه اضاف الطلاق الى غير المجل [ويقع]
 في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته او موتها وفي النوادر لا يقع بموتها [في] قوله [انت طالق]
 ان لم اطلقك فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار
 ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى]
 اي متى ما او ما [لم اطلقك و] قد [سكت] بعده زمانا يسع التطليق فلو قال متصلاً انت طالق
 لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى
 [ينوي] من التنوية اي يفرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا
 بلا خلاف [وان لم ينو] لا الشرط ولا الوقت [فكان] الشرطية معنى و حكماً فكان حرفاً ووقع
 آخر العمر [عند ابي حنيفة رح] لانه لا شتركة عنده رفع شك في وقعه فلم تطلق و اما عندهما
 فهو موضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب

في مبسوط أبي اليسر [واليوم] موضوع للوقت ليلا او غيرة قليلا او غيرة وعرفا من طلوع الشمس
 الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيرة لكن في المحيط انه للمعنى
 العرفي وفي الوقت مياز وما نقل عنه في التلويح وغيرة انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل
 بتقدير في [للنهار] لغة صرء ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرعا كالיום والعرف
 مراد [مع فعل] اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة
 مع على ما اشير اليه في كناية المطول [ممتد] يصح تقديره مدة مثل ان يقال لبست الثوب يومين
 بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف والكافي وغيرهما ولا يرد ما في التلويح
 انه يشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد ما يستوعب مثل
 النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر بمدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشايخ وهو
 الظاهر كما في الكشف والارضح في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات المماثلة من كل وجه كما
 [كأمرك بيدك يوم يقدم زيد] اي يجبي من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة
 للنهار فيكون فعلا ممتدا فالיום فيه للنهار العرفي فلو قدم ليلا لم يكن لها خيار كما لو قدم نهارا
 بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيشترط علمها [و] اليوم يستعمل [للوقت المطلق] اي في جزء
 من الزمان ولو ليلا [مع فعل لا يمتد] تغزن وهو بخلاف الممتد [كانت طالق يوم يقدم زيد]
 فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدم زيد ولو ليلا فالقاعدتان كالمثاليين يدلان على
 انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه سواء كان متفقين او مختلفين وذا
 بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول وجانب
 المضاف اليه في نسيو يوم اتزوجك فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الفاء اشعار بانهم
 جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا
 كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكشف
 الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رح انه لا يصدق
 كما في النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل
 عنه [وفي انت طالق ثلثا] من الطلقات [لغير الموطوءة يقعن] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين
 [وبالعطف] اي بان قال لها انت طالق وطالق او فطالق او ثم طالق [تمين] تلك الغير الموطوءة
 [بالاول] من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخرة وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين
 بالاول بالطريق الاولى لو قال انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيره [كما لو علق] طلاق تلك [وقدم
 الشرط] بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني لغو
 عنده كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بشم فالاول معلق عندهم والبواني

يلغو الا انهاتين بالثاني بواحدة في الحال عنده كما ان الموطوعة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول
معلق عنده كما ان الكل عندهما بلا عطف كالعطف بشم عنده بالاتفاق وفي الموطوعة الاول معلق
وبالباقي واقع [ويقع] بالعطف بالواو والفاء [الكل] اي كل ما ذكرنا من التنتين او الثالث بلا خلاف
بعد الشرط ولو غير موطوعة [ان اخر] الشرط لتوقف الاول على الآخر فلو عطف بشم لكان حكمه
ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوعة الثالث معلق
وبالباقي واقع الكل في شرح الطحاوي [وفي] غير الموطوعة بقوله [انت طالق واحدة] كائنة [قبل
واحدة] او بعدها واحدة [تقع طلقة] واحدة [لانه انشاء طلاق سابق باخر فبانت بالاول فلا يبقى
محلا لغيره] [وفي الموطوعة] يقع في هاتين [اثنتان] لانها قابلة لهما [وفي] الموطوعة وغيرها
بقوله انت طالق واحدة كائنة [قبلها] واحدة [و] واحدة [بعدها] اي بعد واحدة [و] واحدة
[معها واحدة و] واحدة [مع] واحدة يقع في تلك الصور الاربع [اثنتان] لانه انشاء طلاق
سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طلقتين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوعة [وان] ذكر العدد
المبهم بان قال انت طالق هكذا و [اشار] الى عدد الطلاق [بالاصبع] اي ببطونها يان يجعل
باطن الكف اليها [يعتبر عدد] الاصبع [المنشورة] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان
وبالثالث ثلث و انما ذكر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ
لا يتحقق عدده بدون ذلك و لذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة
[وان اشار بظهورها] بان يجعل باطن الكف الى نفسه [فالمضمومة] تعتبر عددا هكذا في المضمومات
والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضيان اعتبر المنشورة مطلقا وفي المصارف ان اشار باصبع
فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف
ما اذا نوى بالعقودتين [وان وصف الطلاق بالشدة] مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او
افشس الطلاق او اكبره او اعظمه او اشده [او الطول] نحو تطليقة طويلة [او الغرض] نحو تطليقة
عريضة [او] ان [شبهه] اي الطلاق [بما يدل على هذا] اي على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل
الجبل او الالف او ملاء الدار او الجب او بالطول كطل الرمح او بالعرض كسطح الارض [فثلث] من
الطلقات وقعن [ان نولها] اي الثلث [والا] ينوها بان نوى بائنة او رجعية او ثنتين او لم ينو
شيئا [فبائنة] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة
فلو اكتفى بالشدة لم يكن طويلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي
يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق
مثل رأس الابرة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا
بالثاني والرابع عند ابي يوسف رح وبالاخيرين عند زفر رح [وكنايته] عطف على صريحه والكناية

لغة مصدر كني او كنا به عن كذا يكني او يكنوا اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره او يراد به
غيره و شريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المجردة كناية كالمجاز غير
الغالب الاستعمال و كناية الطلاق [ما يستعمله وغيره] اي لفظ يستعمل الطلاق وغير الطلاق
فيستمر المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه هذا
قال بقريظة و يجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيانية مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه
فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقريظة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البينونة كما ذكره
المصنف في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق
بصفة البينونة كما في التلويح و اجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصح ان يكون الكني
عنه طول القامة اذا لوحظ اقصافه بطول النجاد ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق
الملزوم للبينونة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينونة لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البينونة
ثم الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول فنحو [اخرجني و اذهبي] و انتقلي و انطلقني [و قومي] من
عندي لاني اطلقك او اضربك مثلا و اتركني سوال الطلاق فيستعمل جوابا عن سوال الطلاق [و يستعمل
رداله] نحو تقنعي و تنصري و يسمى هذا القسم من الكنايات بمداولات الطلاق [و] الثاني
[نحو خلية] اي خالية عن النكاح او الحسن فهي صفة على فعيلة [برة] عن البهتان فعيلة فهي صفة
يجب همزها كما في الكافي و الكرمانبي و في الرضي ان تشفيفه لازم عند شيبويه و الهمز ردي
قليل و قيل ان التشفيف غير لازم [برة] من المردة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة
كما في المقدمة اي مقطوعة [بائن] من الشيراي ذات بين او بينونة الفرق [حرام] ذات منع
او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة و غيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة و انما ترك
الصلة مني و علي اشارة الى انه صح اسناد البينونة و الحرمة اليها كما سيأتي و نحوها انت بري و انت
علي كالشمر او التنزيل او غيره مما هو محترم العين فيصلح جوابا [و يصلح سبا] اي شتما و كلاما في
عرضها بما يعيب و فيه تقنن [و] الثالث [نحو اعتدي] اي عدي ما عليك من الاقراء از نعم الله
تعالى [و استبرئي] بكسر الهمزة قبل الياء [رحمك] اي اطلبني براءة رحمك من الولد لزوج آخر او للعلم
بعدم الولد [انت] طالق طلقة [واحدة] و انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر
و يجوز سكونها و يقع بالكل مع النية و قيل انما يقع بالسكون و اما اذا اعربت فان رفعت لم يقع
وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو و الصحيح الاول كما في الكرمانبي [انت حرة] عن رق النكاح
او غيره [اختاري] لك زوجا او ثوبا [امرك] اي عملك فيتناول الطلاق و كذا اطلاقك و امري
[بيدك] او في يدك [او يمينك] او شمالك او فمك او لسانك كما في الخلاصة و اليد القدرة
[سرحتك] اي ارسلتك عن قيد النكاح او عن عمل كذا [فارتكتك] عنه فيستعمل جوابا و

[لا يحتملها] اي الرد والسب كما ترى وفي إعادة النحر اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم ولنتف وذكرفى الجواهر لوقال (ترايله كرم او راكرم او دست باز داستم او تراشتم) لم تعمل بلا نية [ففي] حالة [الرضاء] اي غير الغضب والمداكرة [يتوقف الكل] اي الاقسام الثلاثة تائيرا [على النية] فلا يقع شيء من البائن والرجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [وفي] حالة [الغضب] يتوقف القسم [الاول] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [وفي] حالة [مداكرة الطلاق] اي سوالها او سوال غيرها الطلاق يتوقف القسم [الاول] على النية [فقط] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مداكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقر بالغضب والمداكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكرفى الزاهدي انه يحلف في ترك النية سواء ادعته او لا وقال ابن سلمة ان حلفه في منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير موثرة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [فان نوى] بهذه الالفاظ ونحوها سوى التلثة المستثناة وموى اختاري كما ياتي [التلث] من الطلقات [يقع] التلث لانها من نوعي البينونة الدالة عليها [والا] ينوبان نوى بائنة او رجعية او اثنتين او لم ينوشيا [فبائنة] واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشيا لم يكن يمينا اي ايلاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [وفي اعتدي واستبرئي وحمك وانت واحدة] من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [رجعية] وان نوى التلث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه امرا بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل لطالق كما قالوا [ويقع] الطلاق [باسناد البينونة والحرمة اليه] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن وعليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره [لا] يقع باسناد [الطلاق اليه] وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه *

فصل * تفويض طلاقها اليها [اي تفويض الزوج، تطليق زوجته الى زوجته في الكرهاني التفويض (كارباسى باز گذاشتن) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك او اختاري او امرك بيدك او غيره] يتقيد [ذلك التفويض] بمجلس علمها [اي بمجلس ظنت التفويض فيه بسماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض

تمليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا تركيل يقتضي بان يكون جميع العمر عنه
 في قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والى الاخر [الا ان يقول] الزوج متصلا
 بصيغة التفويض [كلما شئت] فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما سيأتي
 [ار] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها
 لتعميم الاوقات [بخلاف ان شئت] فانه يتقيد به لانه ليس للتعميم و [لا يرجع] التفويض [عنه]
 اي التفويض وان قيل بالمشية ولهذه الفائدة آخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض
 تمليك لا تركيل يقتضي ان يرجع عنه [و] تفويض طلاقها [الى غيرها] اي غير زوجته من رجل
 او صبي او مجنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض
 الى غيرها توكيلا الا اذا علق بالمشية فانه تمليك فيتعيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحبط
 غيره لكن في العمادي لو قال لاجنسي امرأتي بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا
 يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العلم [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها عنه
 ولو كررها فان القيام يفرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه
 خلاف كما في العمادي و الى انها لو قعدت عن القيام او الإنكاح او الاضطجاع او تكاثر عن القعود
 او تربعت عن الاحتباء لم يختلف كما في الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر بغائره عرفا فلم يثبت
 من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الشروع في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت
 وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء [او غمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه قاطع لما كان فيه
 لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة
 او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسل او امتشاط
 او اختصاب او تمكن من الزوج اختلف كما في الكفاية [وفلكنها كبيتها] فلا يختلف المجلس بسير
 الفلك والاولى ان يبين حكم البيت اولا ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له على ما
 ذكرنا [وسير دابتهما كسيرها] فيختلف المجلس بما اذا وقفت ثم صارت بعلى التفويض او بالعكس
 والى اية شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختارت نفسها في خطواته بانته منه بخلاف ما اذا
 سبق خطواته اختيارها كما في العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقية
 او حكمية كما اذا قال في الغضب او المذاكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين
 الحاجة الى النية [فقال] بتأويل مصدر معطوف على قوله المقدر اي فقولها ومثله غير عزيز
 في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما يأتي
 [اخترت] الاولى زيادة نفسي عملا بما يأتي الا ان يقال ان الفاء رافعه لمؤنثته [لا تقع الا] طلقه
 [بأنثه] فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال

في البائن [و شرط] لرقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ذكر] مثل [النفس] في كونه للذات كالام والاب والاهل [من احدهما] اي في كلام احد الزوجين [او] مثل [قوله] اختيار في كونه للصفة كطاقة في قوله [اختاري اختياراً فتقول] بالنصب اي فقولها بالخير [اخترت] فيكون قوله معطوفاً على النفس و من احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الدالين على البينونة هكذا تنبيهها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لابد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختياراً او طلاقاً او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخرت اختياراً مثلاً كما في المحيط وغيره فلم يختص اختياراً بكلام الزوج كما ظن [لو كررها ثلثاً] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطف [فاخرت احدهما] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة [فثلث] من الطلقات وقعت عنده و بائنة عندهما و فيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياراً وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ولو قالت] بعد قوله اختاري ثلثاً [طلقت نفسي] بتطبيقه [او اخترت نفسي بتطبيقه فبائنة] وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض و ما في الهداية والاختيار انه وجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانياً و ثالثاً فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ولو قال امرك بيدك] او لسانك او غيره مما ذكرنا [بنية التفويض فطلقت] اي قالت طلقت نفسي [فبائنة] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [وان نوى] بقوله امرك الطلقات [التلث] فقالت طلقت او اخترت نفسي [يقعن] اي الطلقات الثلث لان الامر يستعمل العموم [وفي قوله] اي في وقت قوله [امرك بيدك في تطبيقه او] في قوله [اختاري تطبيقه فاخرت] اي قالت اخترت نفسي اي فقولها اخترت نفسي فالغاء عاطفة كما مرّ بلا تعسف كما ظن [فرجعية] وقعت لانعدام الكناية بالصريح والغاء فيه جزائية فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حينئذ كما اشرنا فيكون شرطاً في المعنى و يؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس المتعسف الا المناسب الى التعسف لقصر بابه في العربية اذ لم يهتدوا به فسيقولون [وفي امرك بيدك اليوم و عدا يدخل] في الحكم [الليل] الواقع بينهما فلها الخيار في الليل حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية و في اليومين استتبع الليل [وان ردت] الامر باليد في اليوم المذكور [لا يبقى] الامر [بعده] اي بعد اليوم او الرد و في الغد لانه امر واحد و عنه انه يبقى في الغد لانها لا تملك الرد و الاول ظاهر الرواية كما في الكافي [وان قال] امرك بيدك [اليوم] و [بعد غد يختلف الحكمان] اي دخول الليل قبل الرد و عدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد و ان ردّ يبقى الامر بعد غد [وفي طلقي نفسك ان نوى] الزوج [ثلثاً] و طلقت نفسها [يقعن] اي الثلث لانه مختصر من افعل فعل الطلاق الدال

على الواحد الحقيقي والحكمي [والا] ينوما بان نوى واحدة او اثنتين او بائنة او لم ينوشياً
 [فرجعية] لانه صريحة [وفي] قوله [طلقي ثلثا فطلقت واحدة تقع] تلك الواحدة لانها في ضمن
 تملك الثلث [لا] يقع اصلاً [في عكسه] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة
 ضدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة للغوازيادة [ولو امر] لها [بالباثن او الرجعي] كما
 قال طلقي نفسك بائناً او رجعيًا [فعكست] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [يقع ما
 امر به] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريضة التفويض [والشرط]
 اي شرط وقوع الطلاق [في] مثل قوله [انت طالق ان شئت] او هويت او اردت او اعجبك او
 وانفك [مشية] منها [منجزة] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا مهلة شئت فوقع رجعية
 [او] مشية [معلقة بما] اي بامر [قد علم] وتصدق [وجوده] في الماضي او الحال كما قالت شئت ان
 فسد الزمان وهذا لان قساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة [لا ما يعلم] اي لا مشية
 معلقة بشرط سيوجد [بعد] اي بعد هذا التعليق و من سهو الناسخ ان مكان ما [كما قالت
 شئت ان شئت فقال شئت] فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدنا
 بالاشتغال بما لم يفوض اليها من الشرط [وفي] قوله انت طالق او طلقي نفسك [كلما شئت تطلق]
 اي يصح لها تطليقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ثلثا] من الطلقات
 [متفرقة] اي في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعموم
 الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعة وهذا عنده واما عندهما فتطلق واحدة [لا] تطلق شيئاً [بعد]
 الثلث و [التحليل] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالتثليث ولا يخفى انه
 مستفاد من اول الفصل [وفي] قوله انت طالق [كيف] اي اي حال [شئت] من الصفة
 والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه
 معنى الاستفهام [تقع بائنة او ثلثا ان نوت] الزوجة بالمشية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثا
 [ولم يشالفها] اي نيتها [نيته] اي حال كون الزوج نوى بائنة او ثلثة او لم ينوشياً [والا] تنو
 الزوجة على هذه الحال بان لم تنوشياً ونوى الزوج بائنة او ثلثا او رجعية او نوت بائنة والزوج
 ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بائنة او انعكس
 الثلث الاخيرة او كان غيرها من الاقسام [فرجعية] فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما
 ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا
 [وفي قوله] انت طالق او طلقي نفسك [ما شئت من ثلث] تطلق [ما دونها] اي دون الثلث من
 الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية وعندهما تطلق ثلثا لان من للبيان الا ان
 التبعيض في سلب اشيع *

[فصل * شرط صحة التعليق] اي شرط ترتب الجزاء على الشرط في باب الطلاق كالعتق
 [الملك] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة
 مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض
 الظن تأويل الملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يشترط لصحة التنجيز وائس كذلك كما لا يخفي
 وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي [او الاضافة]
 اي التعليق [اليه] اي الملك او سببه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما
 كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزاهدي وقد ظفرت برواية
 عن محمد رح انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك
 يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل
 في نكاحي او تصير حلالا لي او كل امرأة اتزوجها او يزوجه غيري لاجلي فاجيزه فهي طالق ثلثا ففي مثل
 هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا
 لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجة
 لي او كل امرأة تدخل في نكاحي بأي مذهب كان فهي طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه
 القاضي الشافعي لم تطلق كما في النية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او يمينا
 على جميع النساء الا في كلما وكيفية ان تزوج التحالف امرأة فيرافعان الامر الى القاضي فيدعي
 انه زوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليمين
 فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقل الفضولي في زماننا اولى
 من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية عن
 ابي يوسف رح ثم ان كان التحالف شابا فاقدامه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا والعزوبة اولى
 [والفاظه] اي الفاظ الشرط بقريضة التعليق [ان] ولو لم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء
 ولذا جاز دخول الفاء في جوابها عندهم كما في الكشف [واذا اذا ما] بما يسمى بالسلطة لانه جعلها
 جازمة [ومتى] متى [ومتى] ايشه [وكل] كل [وكما] كما على المختار وقيل هرگاه
 وهر وقت وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة
 بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف
 اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي
 مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من
 كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة بمعنى
 بار ففيه ان مرة ظرف كائى المذمة والكشاف وفي كريمة نزلة اخرى وقال الراغب انه اسم لجزء

من الزمان وأعلم ان الأولى ذكر من وما ذكر عامة المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثيرة لا يخفى على واقف الاصول و ان الاحسن ذكر (/) نانه للشرط على الاصح نحو امرأته طالق ثلثا (/ ابن لا يكرهه) كما في الخزانة [وزوال الملك] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات ايمان المنية وغيره [لا يبطله] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشرط فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعد ما ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلا من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في التنف وغيره [فقي غير كلما] من ان واذا اخواتهما [ان وجد الشرط مرة] في الملك [ينحل الى جزء] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النضير فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [و] في غير كلما ان وجد الشرط مرة [في غير الملك] ينحل التعليق و يبطل لكنه [لا] ينتهي [الى جزء] و لم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال اليمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلث ثم ندم وازاد لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزء به صرح في قاضيان وغيره [وفي كلما] ينحل [التعليق] بعد الثلث [لانه يقتضي التكرار ففي كلما تكلمت فهي طالق يتكرر الحنث بتكرار الكلام الى الثلث فبطل اليمين وعن ابي يوسف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزلة كل و اطلاقه مشير الى ان دوام الفعل بمنزلة انشائه فلو قال كلما قعدت عندك فانت طالق فقعد عندنا ساعة طالقت ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في قاضيان [فلا يقع] شيء [ان نكحها] اي المطة الثلث [بعد] العدة من طلاق [زوج آخر] لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه [الا اذا دخلت] كلمة كلما [في] ماض او مضارع مشتق من [التزوج] نحو كلما تزوجتك فانت طالق فانه وقع طلاقا كلما تزوجها ولو سبعين مرة و ينبغي ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاحي او صارت حلالا لي او (هرباء / ترا / نكاح او برني / كنم) لكن لو قال كلما نكحتك فمعمول على الموطى كما في خزانة المفتين [وان اختلفا] اي الزوجان [في وجود الشرط] فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [فالقول له] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح [الامع] اقامة [حجتها] اللائقة بكل مقام فلما اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [و] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجة و باقرارها [نحو ان حضت فانت طالق وفلانة] من عطف المفرد بلا حذف الخبر او الجملة مع حذفه اي فلانة طالق معك فقالت حضت [صدت] اي قبل قولها [في حقها فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم تطلق اصلا وهذا اذا كدرها الزوج فان صدقتها تطبق فلانة ايضا وفيه اشعار بانها لو قال ان حضت فلانة طالق وعبدني حرف قالت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي والى انه لو قال ان كان لك وجع البطن فانت طالق فقالت لي وجعه فقد طلقت وفي المنية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالطلاق] اي بوقوع طلاقها دون فلانة [في ازلها] اي اول ثلاثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت باخر في ثلاثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهلاية كالرواية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئلة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فترات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثة ايام وفي خزانة المفتيين لو قال لغير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فتزوجت باخر في ثلاثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حضت حيضة] فانت طالق [يقع] الطلاق [اذا طهرت] من التبييض لان التبييض في العرف لم يكن الا كاملا [وفي] قوله [ان صمت يوما] فانت طالق فصاحت يقع [اذا غربت] الشمس لان اليوم للنهار [بخلاف] قوله [ان صمت] فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لوجدان مطلق الامساك عن الاكل مع النية [وان علق طلقا] واحدة [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بالتى] من الولد [فولدتها] اي الذكر والانثى [ولم يدر] المولود [الاول طلق] الزوجة [واحدة قضاء و] طلقت [ثنتين تنزهها] اي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف رح وغيره اشارة الى ان الثلاثة عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزهه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره [وانقضت العدة] باخرهما وعن محمد رح بخروج نصف بدنه [وان علق] الطلاق [بشيئين] اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح [يقع] الطلاق [ان وجد] الشيء [الثاني] اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكرنا اول [في الملك] سواء وجد الاول فيه او لا فلا يقع ان لم يوجد في الملك ارجو الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت الاخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون

'يا لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في النية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشئان ونها
 استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال 'انت طالق' اذا جاء صديق وذهب عد وطلقت عند جبهة الصديق
 وكلامه 'شير الى انه لو علق باحدهما لم يقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا
 وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل واحد
 شرط عينية كما اذا كان الكل منفيا ولو قال (اكر) فانه نحو اكرت و نحو اكرت او راسه فم
 فنزوحها لم تطلق كما في الشزاة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدى حر فالطريق ان
 يجعل الاخر او لا الانعقاد والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان
 في الصورة الاولى يترك للانحلال اليمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل
 ثم شرب عتق لوجود الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قال اكرت فانه ما روى اكرت انهم
 وسه طالق فذهب الى دار اميا ولم يشربها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور
 وذلك لانه قد يعد ان يجعل عدم الضرب شرطا لانعقاد والذهاب للانحلال كما في النية [والتمييز]
 اي تمييز الثلث لا غير بقريئة اللاحق وهو في اللغة لتعجيل وفي الشريعة ايقاع الطلاق في اليل
 كما مر فمن الظن انه من التميز بالسكون القضاء او التبريك الغناء [يبطل التعليق] بواحدة
 فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما مر [فترعلق] الطلاق فقال ان كلمت
 فلانة فانت طالق [ثم نجز] اي اذ وقع في السال المطلقات [الثلث] بان قال انت طالق فلانا
 [ثم عادت] المطلقة الثلث [اليه بعد التسليل] والعدتين [ثم وجد الشرط] بان تكلمت فلانا
 [لا يقع] الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز مادون الثلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيجي في الرجعة
 [وان رسل] وصلا متعارفا فلا يضر لو سكت قدر ما يتنفس او عطس او تبحشا او كان بلسانة ثقل فطال تردده
 [ان شاء الله تعالى] اذ لم يشاء او لو شاء او ما لم يشاء او الا ان يشاء او ان شاء الملك او الحين او الشجر
 او السائط او غيره مما لم يعلم مشيئته وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداة [بكلامه] الدال على حكم
 كالصوم والطلاق والعناق والاقرار وغيرها خبري نحو انت بائن ان شاء الله او انشائي نحو طلق امرأتي
 ان شاء الشيطان لكنه لا تعمل في الامر عند بعضهم [بطل] الكلام فالاستثناء ابطال واعدام لحدته
 كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع
 عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه ابطله ولو مقدما كما في النجاية والكلام
 يمين عنده خلافا لمحمد رح فلو قال ان حللت بطلاقك فعبدى حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله
 تعالى لم يثبت عنده خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال
 ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولا او عكس او زال الاستثناء بعد الكتابة ابطال كما لو تلفظ بهما
 كذا في العمادي والى ان القصص لم يشترط فلو جرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

أن الاستثناء نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انبت طالق اربعا الا ثلثا او ثلثا الا واحدة او
 ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم *
 [فصل * من] مبتدأ خبره مريض [غالب حاله] اي حاله الغالبة او غالب الظن
 في حاله فحذف الظن لكثرة الاستعمال او اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض
 [الهلاك] اي خوفه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتوضيحه
 ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال النجاشية فقال [كمريض عجز عن اقامة مصالحه]
 اي عن الذماب الى حوائجه [خارج البيت] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت
 في البيت وقيل لا يصلي قايما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها
 الوجع الذي يكون آخره انفصال الولد كالمريضة اما اذا اخذها ثم سكن فغير معتبر كما في
 الخزانة وقيل يعتبر والاول اوجد كما في الزامدي والمسلول والمفلوج والمدقوق مادام
 يزداد به فهو مريض كما في المحيط [و] مثل [من بارز] اي خرج من صف القتال لاجله وعنه البارز
 كالصحيح [او قدم ليقتل لقصاص] عند بعضهم وقيل هو كالصحيح [اورجم] على المختار ويدخل
 فيه من قلمه ظالم ليقته كمن اخذه السبع بغية او انكسر السفينة وبقي على لوح [مريض]
 شرعي لا يعتبر تصرفاته كاملة [مرض الموت] مصدر مريض لزيادة الايضاح [فلو ابان] اي فرق
 المريض في حالة المرض [زرجته] بان طلقها رجعا او بائنا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقتك في
 صحتي ثلثا ارجاعا ام امرأتي او بنتها او زرجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [بغير
 رضاها] احتراز عن نحر الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها [ومات] في
 ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم تترث ولو في العدة [ولو] كان موته [بغير ذلك السبب] من
 نحر قتل او مرض آخر [وميت في العدة تترث] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فرد
 عليه ولد اسمي بالفار والزوجة بالمرأة الفار وازداده زوجته للعهد فلا تترث من الزوجات أمة تحت
 حر طلقها بائنا ثم اعتنقها المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بائنا ثم اسلمت
 ثم مات كما في النظم والنتف وغيرهما [ومن هو] واقف [في صف القتال ارحم] بالضم اي
 صار محموما وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصر عاجزا عن السوانج [او حبس لقتل] قصاصا
 او رجما [صحيح] شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم تترث منه [ولو تصادقا
 في مرضه على طلاقها] في صحته [و] على [مضي عدتها] بان قال المريض لها طلقك ثلثا
 في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها
 وعدتها [او ابانها] اي ابان المريض زوجته [بأمريها] بان قالت له طلقني بائنا او ثلثا
 فطلقها كذلك [ثم] اي بعد التصديق او الابانة [انفرد] المريض [لها] عليه بدلين مهرا كان او

غيره [او اوصى لها] بهال [فلها] اي فقد كان لها عنده [الاقل منه] اي من الدين او المال [و من الارث] او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه و من الارث فعلى الاول الاقل معمول الظرف كمن على ما قال الاخفش و على الثاني المبتدأ و من بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه و لا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والواز بمعنى اوفانه شاذ كافي امالي ابن الحاجب و من الظن عطف الارث على الضمير المجرور مع اعادة الجار على نحو بيني وبينك فانه يؤهم ان يؤدي حقاً بكل بعض من افراد المجرورين من وانما قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار و الوصية لهما في صرة التصديق اذ النكاح قد زال [و ان علق] في الصصة او المرض [بينونتها بشرط و وجد] ذلك الشرط [في مرضه تراث] لانه فار [ان علق] البينونة [بفعله] سواء كان له بدمنه كد خول الدار او لا كالتنفس والصلوة و الاكل و كلام احد الابوين و طلب الحق من الخصم و غيرها [او] علقها [بفعلها] اي بفعل زوجته [و لا بد لهما منه] كالتنفس و غيره فاذا كان فعلاً لها بدمنه فلا تراث على كل حال و هذا عندهما و كذا عند محمد ر ح اذا كان كل من التعليق و الشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا تراث [او] علقها [بغيرهما] اي بفعل غير الزوج و الزوجة [و قد علق في المرض] و وجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل سماوي لمجي رأس الشهر فان علق في الصصة لم تراث فيه و اعل فيه ردايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض و وجد الشرط فيه لم تراث على بعض الروايات و تراث على آخر و اللائق بالكتاب ان يقال و تراث ان علق بينونتها بفعله او بفعلها و لا بدمنه او غيرهما في مرضه و وجد فيه والله اعلم *

[فصل * تصح الرجعة] بالكسر والفتح افسح لغة الاعادة و شرعا اعادة الزوج

الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [في العدة] كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فمواخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشر اوما اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي يسع الغسل والتدريئة كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتميم عندهما و التيمم عند محمد ر ح [وان ابت] المرأة عن رجوعه لانها استدامة النكاح لا ابتداء ولد لا حاجة الى العقل و الولي و المهر [اذا لم تبين] ظرف تصح او الرجعة و كذا الباء بعده [خفيفة] اي طلقه بائنة او ثنتين او فرقة بالفسخ [او غليظة] اي ثلث طلاقات سواء كان تنجيذا او تعليقا فيشترط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية و ان لا يكون بمقابله مال و ان لا يستوفي الثلث جملة او تميمها و ان يكون مدخولة كما في النهاية و كذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من منكر الدخول [بنحو راجعتك] في الحضرة و راجعت امرأتي في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام و رددتك و امسكتك و اذت عندي كما كنت و انت امرأتي ان نوى بها الرجعة

او (باز آورد) كما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم على الفعلية لانيها مكرومة كما في لظهيرية [وبوطئها] لا بعد الزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطئ بناء عليه كما في النية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة [ومسها بشهوة] تقبيل او عيره والضمير مفعول الفعلين ويجوز ان يكون فاعلا فانها منها رجعة وان كان كارها كما في الزامدي [وبطئه الى فرجها] الداخل [بشهوة] لا الى دبرها وان كان يفتني بانه رجعة كما في النية وذكر في خزانة المفتيين انها تصح بما ثبتت به حرمة المصاهرة فالاحسن (وبها) يوجب حرمة المصاهرة [وندب] واستحب [اشهاد] نصاب الشهادة [على الرجعة] السنينة وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية [و] ندب [اعلامها] اي اعلام الزوج الزوجة [بها] اي بالرجعة قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات [و] ندب [ان لا يدخل] الزوج [عليها حتى يوذنها] اي يعلمها بدخوله بخفق النعال او التنسج او الذئاء او غيرها [ان لم يقص رجعتها] اذ ربما تكون مجردة تكره ان يراها كذلك الا اذا قص الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام [ومعتدة] الطلاق [الرجعي] لا المبتوتة والمتوفى عنها الزوج [تنزيه] بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [و] يحل [له وطؤها] كمسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي السلية الا ترى انهم قالوا ان الوطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ولا يسانر بها] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة مسمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة [حتى يشهد على رجعتها] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي [و صدقت] الزوجة [في مضي عدتها] اي في ادعائها انقضاء العدة عند انشائه الرجعة فلو قال راجعتك فقال قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع [ان امكن] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل مضي العدة من المدة وهي لغير الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها وللحائض حرة شهران وامة اربعون يوماً عنده وتسعة وثلاثون واحداً وعشرون عندهما لانه يعتبر الحيض خمسة او عشرة و الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل الترخيع والحيض عندهما ثلاثة و الطهر عندهم خمسة عشر و زاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في السقائيق ومبسوطه في جامع المضمرات [و] صدقت [في بقائها] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعته [و] صدقت [في تكييفها] اخباره بالرجعة في العدة [بلا يمين عليها] عنده خلافا لهما فلم يصح الرجعة ولما فرغ عن بيان ما يتدارك به طلبة او طلبتان من الرجعة شرع فيما يتدارك به الثلث فقال

[ولا تحل] زوجة [حرّة] على زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجة [امة] على زوجها [بعد اتنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الامة لم يحل له وطؤها [حتى يطاها] اي الحرّة او الامة فان كلمة (لا) ككلمة (ار) زوج [بالغ ار] صبي ولو غير حر او مجنوننا [مراهق] اي مقارب للتسليم وفي شروط الظهيرية اذا تجاوز عشر سنين فهو ناشي و اذا قارب التسليم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك آلتة ويشتهي كما في المستصفى وقدر غير البالغ للتكليل بعشر سنين وان كان الاول ان يكون حراً بالغاً فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلميذ لا يمتنع في حرمه وانا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كفاي ديباجة المصنف والكلام مشير الى ان الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجمع لو اُلج بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبة الشبهة في القبل والى انها لا تحل بدونها ومن الظن الفاسد ان الامام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لا يشترط الا النكاح ر عن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره ان القاضي لو قضى بالحل للاول بمجرّد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسي رح اقدم منه بمدة مديدة وانه اجل و اعلى رتبة ان يروي عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد انفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي النية ان سعيدا رجع عنه الى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ر من افتى به يعزّر وما نسب الى صدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من افتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض الحواشي انه نافذ فانفراء عليه كما في النهاية فلعن الظان (عفى الله عنه) اعتمد على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكر فيما آلف فاضل من افاضل المصر من شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخولة تحل بمجرّد النكاح واما قوله تعالى (ان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ففي حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في التفاسير والخلافات [بنكاح] فلا تحل بوطئ المولى [صحيح] فان بالفساد لم تحل وقيل تحل كما في الشرافة وكيفية على وجه لا يقدر على امساكها ان تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امري بيدي و قبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام مثلا فانت طالق فانها تطلق بمضي المدة كما في خزنة المفتيين [و] حتى [يتمضي عدة طلاقه] اي البالغ او المراهق او المحلل [او] عدة [مرته] لانها موطوءة والكلام

مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت للاول بلا مضي العدة كما قال زفر رح فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلقات وليس لها بينة ولم تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشئ دخل في القلب وقيل تقتل بدواء وقيل لا تقتل والتم عليه [و] جاز [المكاح] الثاني [بشرط التحليل] بان تقول المرأة او الزوج الثاني اتزوجك على ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ أجبر عليه كما في النظم و[يكره] للاول والثاني [و] يحل [للزوج الاول] وهذا عنده واما عند محمد رح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف رح لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقبض حل له في قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عليه شئ واللعن الراجع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل [و ان قالت] المطلقة [حللت] اي انقضت عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي [والمدة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تتمثل] ذلك كما مر [و] قد [غلب على ظنه] اي الزوج الاول [صرحها] وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يستتاط فيه من العبادات والمحرمات [حل] للاول [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [والزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة اثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بثنيتين عندهما [خلافا لمحمد رح] فانهما تعودان اليه عنده بما بقي من طلقة للامة او الحرة وطلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او امة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين *

[فصل — مل * الايلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابدلت الهمزة

ياء و الياء الفاء ثم همزة والاسم منه الية وتعديته بمن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يولون من نسائهم) وشرعا [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع [وطئ الزوجة] لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال (والله لا يمسه جلدي جلدك) ام يكن موليا لانه يمينك بالمس دون الوطئ كما في فاضيلان فلا حاجة الى زيادة ولا يمينك الا بالوطئ على انه لو نوى الوطئ كان موليا كما قال البقالى واطلاق الزوجة دال على انها اعم من ان يكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلو آلى من زوجة الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها طلقة كما في الذخيرة لكن في قاضين لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعة اشهر]

متوالية هلالية اويومية وتمامه في اجارة السقائق [حرة] حال من الزوجة [وشهرين من امة] عطف على اربعة اشهر حرة وفيه إشارة الى انه لو عقد على اقل من المديتين لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلولم يطقا فيها الا ثم واجبه القاضي عليه بخلاف ما دون تلك المدة كما في خزانة المفتيين والى ان مطلقة البائة وامته لم يصح الايلاء منهما والى ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتذمة وغيرها لكن في قاضيان والنهاية ان الايلاء منع النفس عن قربان المنكوحة منعاً موكداً باليمين بالله تعالى اذ غيره من طلاق ونحوه مطلقاً او موقتا بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اعتسل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم لو قصد بالصرح غير الوطي صدق ديانة وفي التنف ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء مثالف لسائر الايمان في البرين حكمه فقال [فان قربها] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استعبر للمجامعة كما في الطلبة [في المدة المذكورة حث] في يمينه بالكسر اي نقضها كما في الطلبة [ونحب الكفارة] المعلومة [في السلف بالله] اي بذاته تعالى وصفاته [وفي غيره] اي حلف غير السلف بالله من الشرط والجزاء [الجزاء] فلو قال ان قربتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة اوكسوتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف [ويسقط الايلاء] ويبطل اليمين كسائر الايمان [والا] يقربها في المدة [بانث] الزوجة [بواحدة] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانث كما ظن وقال [وسقط السلف الموقت] اي المصريح بمدة او مديتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانث منه بواحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانث ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر أخرى بانث بواحدة أخرى وسقط الايلاء [لا] تسقط السلف [المؤبد] اي غير الموقت فيشئ القسمه وهذا احسن مما في التنف انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة بانث بواحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا [فتبين] الجبانه [باخريين] اي بطليقتين اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة أخرى مع طلقة اخرى وقال بالتغليب [ان مضت مدة] اي اربعة اشهر [أخرى بعد نكاح ثان] ظرف مضت كاللتين بعده [بلانيء] في اللغة الرجوع وفي الشريعة جعل نفسه حائناً في المدة بالوطي عند القدرة وبالنقل عند العجز [ثم] مضت مدة [أخرى]

كذلك [اي بلا فيء] بعد [نكاح] ثالث] وفيه اشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئونة
بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تبين بشيء وهو الاصح كما في المبسوط
والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده وفي
النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبله [وبقي الحلف] بالله و يترتب عليه حكمه
[بعد] وقوع [ثلث] من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتنجيز مثل والله لا اقربك ثم
طلقها ثلثا [لا ايلاء] ثابت حكما بعدها لانه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا
تزوجها بعد زوج آخر [فان قريبا] فيها [كفر] عن الحلف لبقائه [ولا تبين بالايلاء] لانه لا ايلاء
[ولو عجز] المولي [عن الفج] الشرعي المذكور [بالوطي] ظرف الفج [لمرض احدهما] اي الزوجين
مرضا لا يقدر معه على الوطي في كل المدة [او غيره] اي المرض ككونها رتقاء او صغيرة او
غائبة او ناشزة [ففئته ان يقول فئئت اليها] او راجعتها او ابطلت الايلاء [فان قدر] على الوطي
من فاء بلسانه [قبل] مضي [المدة] المذكورة [ففئته بالوطي] وبطل فئته باللسان [و] اذا
قال لامراته في غير مذاكرة الطلاق [انت علي حرام ان نوى الظهار] فهو ظهار عندهما خلافا
لمحمد رح والاول هو الصحيح كما في المضمورات [او] الطلقات [الثلث] فثلث كما مر في الطلاق
[او الكذب فما نوى] اي فهو كذب وذا ديانة واما قضاء فايلاء كما في المضمورات [وان نوى
التحريم] او اليمين [فايلاء] وان نوى الطلاق [بائنا] او رجعيًا واحدًا او اثنين [او لم ينوشياً] من الظهار
و الطلاق والايلاء والكذب [فيه] اي في قوله (انت حرام) فبائية كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره
لكن في المضمورات ان لم ينوشياً فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا قالت له كان يميني فلو مكنت زوجها
كفرت [وكذا] ان نوى الطلاق او لم ينوشياً [في] قوله [كل حل] او كل حلال او حلال الله او (حلال
له) او (طال ايزد) او (طال المسكين) [علي حرام فبائية] بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ كذا
على مذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى الماكول والمبوس والفتوى على الاول كما في المضمورات
وعن محمد رح لوني الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط و
لو حلف بالحل والحرمه من لا زوجة له فتعلق عند ابي جعفر ويمين عند ابي بكر فلو تزوج
امراً طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط *

[فصل * لا باس بالخلع] بالضم في المرأة وبالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في
المغرب انه بالضم اسم لغة النزع والخلع وشرعاً عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في
الاختيار والايضاح والشذازة والنهاية والمضمورات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن مباح كما
في التحفة وذكر في التنف انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغير عوض
متعارف والاستعمال فيهما اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فبينغي ان يقال الخلع لفظ زال به ملك

النكاح والفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمبائنة والبيع والشراء كما في النتنف وضرورة بالعربية
تقول الزوجة (خالعت نفسي منك بكذا) فقال (خلعت) وبالفارسية (فروشن) و انزوتو بكونين مراد
برتودنقه مدت خريميك طلق فقال (فروشم بر باين شرطها) و في الصدر دلالة على الله
جاز وكره و ذلك لتعارض النصين [عند الحاجة] اي ضرورة عدم قبول الصلح في شرح
الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل و المرأة ليصليا بينهما فان لم يصليا
جازله الطلاق و الخلع [بما صلح مهرا] من المال سواء كان معيناً فياخذه لا غير او غير معين
معلوم فياخذه وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في النتنف والباء متعلق بالخلع والنفقة
ليس بقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة وبما في بطون غنمها او جاريتها من الولد
ضرر غنمها من اللبن او نجيلها من الثمار كما في المحيط وغيره و [هو] اي الخلع [طلاق بائن
لانه من جملة الكنايات فيشترط النية الا ان المشايخ قالوا اذها لم يشترط ههنا لانه يسم غلبة
الاستعمال صار كالصريح كما في متعارفات طلاق المحيط وفيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية
[ويجب عليهما] اي المرأة [بدله] اي الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البدل واجب في الحال لكن
التأجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرهن به كما في الخلاصة والى ان قبول البدل
شرط لوقوع الخلع كما في النظم [وكره] تسيما وقيل تمزيها كما في الاختيار [اخذه] اي اخذ شيء
من المهر لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئا) لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في النظم [ان ننزرا
المرأة اي كرمها] و [كره اخذ] الفضل [على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكره
في رواية الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم وقال اذا اختلع على اكثر من مهر المثل يكره ان يخذ
اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في النظم [ان نشزت] الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه
[وان طلق بمال] اي قال لها انت طالق بعرض مال يجب لي عليك [او على مال] اي على شرط مال
يكون لي عليك [وقع بائن] لانه في معنى الخلع [ان قبلت] المرأة المال في المجلس وفيه اشعار
بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين [و] ان خالع مسلم او
طالق [بشمر] او على خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتمادا على ما سبق
فلم يختص السكيم بالباء كما ظن [او خنزير] اودم او ميتة او غيرها مما لا قيمة له اصلا [لا يسب] على
المرأة للرجل [شيء] من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال [ووقع] طلاق [بائن في] ضرورة
[الخلع] و طلاق [رجعي] في صورة [الطلاق] فانه ان لم يجب البدل فان خرج مخرج النكابة
فبائن ومخرج الانفصاح فرجعي [و ان طلبت] الزوجة من الزوج [ثلثا] من الطلقات بالف و
قالت طلقني ثلثا [بالف فطلقها] طلقة [واحدة فبائنة] يقع [بثلاث الالف] بلا خلاف لانقسام
اجزاء العوض على اجزاء المعوض [وي] ان طلبت ثلثا [على الالف] فطلقها واحدة طلقت واحدة

[رجعية بلا شيء] من الالف للزوج على الزوجة [عند أبي حنيفة ر ح] وبائنة بتلك الالف عندهما كالازل وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة بالف وثلثان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم تقبل يقع واحدة بالف والايقع الثلث واحدة بالف والاخرى بلا شيء كما في الحقائق [والشيخ] كالطلاق بمال [معارضة في حقها] اي المرأة فلا يتفرد به فكان من جانبها شطر العقد ومن فروعه انه [يصح رجوعهما] عنيجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقني منك بكذا او اخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح [شرط الخيار لها] اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البذل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوق الطلاق ولزم البذل [و] منها انه [يقتصر على المجلس] اي مجلس الايجاب فالايجاب في الامثلة يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز لم يجز كما في المصنوع [و] الخلع كالطلاق بمال [يمين] اي تعليق الطلاق بقبولها [في حقه] اي الزوج [حتى انعكس الاحكام] المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا خلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشروط نحو ان جئتنني بالف فانبت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فقد خالعتك على كذا [والعبد] والامة في العتق [بمنزلتها] اي المرأة في الخلع فالولي بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس وبسقط من الاسقاط [الخلع] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [و] وكذا [المباراة] هي ان يبرئ كل منهما الاخر وقال المطرزي انها من البراءة وترك الهمة فيها خطأ [حقوق النكاح عنهما] اي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط لمهر واذا وطأ المنكوحة بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالعتها في العدة وفيه اشارة الى انهما لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الديون وعنه انه معطى كافي الفصولين وقال محمد ر ح لا يسقطان الا ما سماه وابويوسف ر ح مع محمد ر ح

في الخلع ومع أبي حنيفة رح في المبرات [وان خلع] الاب [صبيته جالها لغا] اي لم يوثق في شيء
 [الا في وقرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه
 اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفترة
 اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمادي واعلم انه قد اجري لفظ لغا مجرى الفعل
 المنفي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا]
 لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبيبة المال سواء كان احد العاقدين ابها او اياها وفي رواية
 لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية
 لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرمانى وفيه اشارة الى اشتراط
 كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سألها والنكاح جالبا والى ان لا شيء عليها
 والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبيبة والاب وذا بلا خلاف كما في الذخيرة [و] ان
 خلع الاب صبيته [على انه ضامن] اي ملتزم للمال وان كان في الاصل المتحمل لما على الاصيل [فعليه]
 اي الاب [المال] اي البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في الهداية وذكرني
 القصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر
 عند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفل قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم *

[فصل * الظهار] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام
 كبطن أمي فكنتى عن البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لئلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر
 من امرأته فعلى من لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذا الظهار
 طلاق عندهم كما في الكشاف وشرعا [تشبيهه] مسلم عاقل بالغ ولم يصرح به لشهرته فلا يصح ظهار
 الذمي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينسب [اليه الطلاق من الزوجة] للتبيين والمعنى مجموع
 الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل [بما يسمي اليه النظر
 من عضو محرمة] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان بنسب او رضاع او صهرية فالتشبيه مخرج لتبر
 انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظهار كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي فلو قال ان فعلت
 كذا فانت أمي وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم وضاقتنه مخرجة لما قالت لزوجهما انت علي
 كظهر أمي فانه ليس بشيء وعن أبي يوسف رح انه ظهار وذال الحسن رح انه يمين كما في المحيط و
 البيان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر أمي فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج
 الاجنبية او الامة بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في قاضيان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه
 بمزنية الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤيدة ولذا لو حكم بيجواز نكاحها نفذ وهذا عند
 محمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله ومدخل لما اذا شبه بظهار ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها

بشهرة فانه ظاهر عند ابي يوسف خلافا لابي حنيفة رحمهما الله ولما اذا قال انت كامي فان التشبيه بالآم تشبيه بظهورها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط متى ان ذكر الموصول زارد على طريق المثال يبطل ما ظن ان التعريف باطل بخروجها وان من الاولى للتبعيض او الابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وبما بينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهها بالخمر او الخنزير او الدم او الميتة او قتل المسلم او الغيبة او النسيئة او الزنا او الربوا او الرشوة فانها ظاهر اذا نوى نحو انت علي كامي وفي التنف ان الظهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] اي الظهار [يحرم] [وطئها ودراعيه] اي دواعي الوطئ كالقبيل والمس بشهوة فلو فعل استغفر رعن محمد رح لم يحرم التقبيل اذا قدم السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرية ان النظر الى ظهرها وبتنهما لم يحرم [حتى يكفر] سواء كان موبدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال انت علي كظهر امي الى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير اما بعدها فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضي الوقت والتبادر منه ان ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فان لما ذلك والحاكم اجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه الحرمة لا تنزل الا بالتكفير ولهذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي انت علي كامي] او مثل امي [صح نية الكرامة] اي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار [و] صح نية [الظهار] بان يقصد التشبيه بالام في الحرمة فيترتب عليه احكام الظهار لا غير [و] نية [الطلاق] بان يقصد ايجاب الحرمة [فان لم ينوشيثا لفا] اي لم يلزم شيء عنده واما عند محمد رح فظاهر وكذا في رواية عن ابي يوسف رح في الغضب وعنه انه ايلاء فيه كما في المحيط والصحيح الاول كما في المضمرات وانما قيد بعلي لانه لو لم يقيد به ولم ينزل عند الكل كما في قاضيتان وانما قيد بالكاف لانه لغريد ونه كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد اسد [وانت على حرام كامي] صح فيه [مانوي من ظهار او طلاق او ايلاء وان لم ينو] شتا [فايلاء عند ابي حنيفة وابي يوسف] رحمهما الله وفي رواية عنه [وظهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضيتان ولو قال انت على حرام كظهر امي ونهي الطلاق فظاهر عنده وطلاق عندهما واذا نوي الظهار او لم ينو فظاهر اجماعا كما في السائق [وفي انتن على] او مني او عندي او معي [كظهر امي] اذا قاله [لنساءه] الثلث والا لوبع فهو مظاهر منهن فمح [يجب لكل] منها [كفارة] كما لو ظاهر من امرأته الواحدة امرأتي مباحس او في مجلس الا اذا عني بغير الاولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [وهي] اي الكفارة [يجب] غير مستقرة [بالعود] وحده عند المتأقين من اصحابنا وقيل بالظهار وحده وقال العامة بهما كما في المحيط وغيره [اي العزم على وطئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في النظم فان عزم على الحرمة بالظهار لم تجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان العزم قد يرد عليه النقص كما بداله بعد العزم ان لا يطأها وتسقط

الكفارة حينئذ كما اذا مات احد مما كان في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرف عن ظاهره
مع انه غير صحيح كما ذكرنا [ومي] اي الكفارة [عتق رقبة] اي اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات
مرفوق مملوك سواء كان موسرا او كافرا ذكرا او انثى كبيرا او صغيرا والمتبادر ان يكون الاعتاق مقروبا
بالنية فلو نوى بعد العتق ان لم ينو لم يجز كما في شرح الطحاوي والنكوة في الاثبات قد تعم على انه في
معنى نكوة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك [الا فائت جنس المنفعة] اي البصر والسمع والنطق
والبطش والسعي والعقل ونحوهما [كالأعمى] والاصم الاصلي والآخرس والمجنون فانه لا يجوز وبيده
اشعار بجواز اعتاق الاعور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يده] او رجلاه [اربها ماء] او ثلثة اصابع
من كل يد سواءهما [او يد ورجل] كلاهما [من جانب] بخلاف ما اذا قطعها من جانبيين [و] الا [بالدر]
وام الولد [ومكتوبا ادنى بعض بدله] في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن رح عنه كما اذا لم يؤد شيئا
من بدل الكتابة [ونصف عبد مشترك] بينه وبين غيره [ثم باقيه] اي النصف الباقي منه [بعد]
اداء [ضمانه] اي ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعتق موسر فلا يجوز كإدائه
اليه ابو حنيفة رح لانه صار كالمدبر بتأخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه
لو كان معسرا لم يجوز وذا بلا خلاف وتامه في العتاق واعلم ان المشتري هو مجموع التابع والمنبوع
وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن [ونصف عبده] قبل وطئها [ثم باقيه بعد وطئها] لانه لم يعتق
الكل قبل الميسر وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجامع
بين الاعتاقين يجوز وذا بالاجماع كما في الاختيار و [ان عجز] المظاهر [عن العتق] بان كان فقيرا
وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الاخير مما صام
فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن
والتياب التي لا بدله منها فان المعتبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يعتبر الفضل اذا
بلغ نصابا وعن محمد رح انه يحبس المحترف قوت يومه وغيره قوت شهرة كما في المحيط [صام] المظاهر
[شهرين] بالاهلة وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام وانظر لتمام تسعة
وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل الستين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالهلال
وثلثين بالايام جاز كما في النظم [ولاء] اي صوم متتابعة [ليس فيهما] شهر [رمضان ولا الايام]
الشمسة [المهية] مجاز حكيم اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال في شيء
كما ظن لانه سماعي [وان انظر] فيهما يوما ازاكثر بعذر او غيره [استأنف] اي ابتدأ بصوم الكفارة
ولم يحسب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الاستيناف ولكنها تصل صومها بايام حبسها
[وكذا] استأنف الصوم [ان وطئها] اي المظاهر منها [ليلا عمدا] كما في المبسوط والنظم والهداية
والكافي والقنوري والمضمرات والراشد والمنتف وغيرها فمجرد قول الامام الاسيبابي في شرح

الطحاوي بالليل عمدا او نسيانا لا يليق ان يحمل العمد في كلام الهداية و المصنف على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية بذلك [او يوما مطلقا] اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رح لا يستأنف في الوطئ ليلا عمدا او نهارا ناسيا وفيه اشعار بان لو وطئ غير المظاهر منها ليلا عمدا لم يستأنف و ذا بلا خلاف كما لو وطئها يوما مطلقا بلا خلاف كما في النتنف [وان عجز] عن الصوم لمرض او غيره [اطعم ستين مسكينا] ولو حكما فيتناول ما اذا اعطى واحدا ستين يوما وفيه رسل الى جواز التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل الغير طاعما وقيد المسكين اتفاقي لجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة [كلا] منهم [قدر الفطرة] من برّ وزبيب نصف صاع ومن تمر و شعير صاع وجاز منوان برّ او انكلام مشير الى انه لو اطعم عن ظاهرين ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احدهما كما فالأ و ذهب عمد رح الى انه جاز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن ظاهر و انظار يجوز عنهما كما في الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مدا من السنطة ولم يجدهم حتى اعطى مدا آخر فاعطى آخرين لا يجوز [او] اطعم [قيمته] اي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضمين الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جنبي فهذا اول ما ظن انه من قبيل حذف اعطى او اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال [وان عداهم وعشاهم] اي اعطى الستين الفداء والعشاء بالفتح فيهما اي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة المواد اشارة الى انه لا يجوز الفداء بدون العشاء ولاء العكس فالمعتبر اكلتان اما بغدائين او عشائين او سحورين او غداء وعشاء او غداء وعشاء وسحور والمستحب ان يغذيهم ويعشيهم بنخبز معه ادام وفي خبز الشعير اختلاف المشائخ ومن جوز فقد شرط الادام و ادا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي البقالي فيه روايتان [واشبعهم] ولو بقليل من الطعام ولهذا الواشيع عشرة بثلاثة ارغفة جاز وفي جمعية الضمير اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبانا لم يجز واليه مال الحلواني وقيل يجوز لانه وجد طعامهم ولو كان احدهم فطيما او اكثر منه سنا لم يجز [او اعطى] كل واحد منهم [من بر] الا فصح منا بر [ومنوى تمر او شعير] اي كمل احد البنسين بالآخر وفي البقالي فيه روايتان وفي الاصل انه لا يجوز [او] اعطى مسكينا [واحدا] في كل يوم [من شهرين] قدر الفطرة او قيمته او غداه وعشاءه جاز جزاء الشرط وعند ابي يوسف رح لو غدا مسكينا واحدا وعشاءه في ستين يوما لم يجز وان اعطاه [في يوم] واحد [قدر شهرين] قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات [لا] يجوز الا عن يومه على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكتفاء اشارة الى ان الوطئ في خلال الاطعام لا يوجب الاستيناف كذا احاط المحيط مسائل الطعام وفي

اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظالم كان حرافوا كان عبدا كفر بالصوم وان اعتاده لم يلحق
المال وليس له منعه عن الصوم فان اعتق وايسر قبل التكفير كفر بالمال كذا في المصارح *

[فصل * من قذف] اي اقر بقذفه او ثبتت بالبينة قذفه فانه لو انكر ولم يكن ليا بينة
سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للشم والعيب كما في المفردات لكن ما في الصحاح والاساس
والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رمي مخصوص
وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرج قوله [بالزنا] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية
يا زاني قد زנית قبل ان اتزوجك ارجسك او نفسك زان [زوجته] بنكاح صحيح سواء دخل بها
اولا وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن ليس والى انه لو طلقها رجعية
لا يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [العقيقة] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهيرة وشرعية
امرأة برية عن الرطج الحرام والحمة به فلا لعان بقذف الموطوعة بالزنا وشبهته وبالنكاح الفاسد
كما في الظم ولا يقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [وكل] من القذف
والزوجة [صلح] في وقت اللعان ولو بينكم القاضي [شاهدا] بان يكون مسلما حرا مكلفا باطلا
غير مسدد في قذف فيجري اللعان بين الاعميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما باليكم وانما
قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا
من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية يدل على
اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حاله اللعان [او] من [نفى] اي ابعن منه عند
الولادة او بعدها بيوم او يومين بان يقول ليس مني [ولدا] اي زوجة العقيقة وكل صلح شامل
كما في الننف ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود [و] قد [طأنت] الزوجة [به]
اي بموجب القذف على الاستيذان وفيه اشارة الى انها لو لم تنطب حقا لم يبطل زان طالت المدّة
كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طلبت المرأة
بعد العدة من الرجعي ز بعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره
وهذا حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى [لاعن] خبر الموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في
الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى و في حق المؤمنين الاستقاط عن
درجة الابرار واللعان في الشرع شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه
والغضب من جانبها من الله تعالى وانما سمي به مع انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليبا اولان
الغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف و في جانبها مقام حد الزنا ثم شرع
في تفسيره [فيقول] الزوج بامرنا قاضي بعد ما ضمهما بين يديه قائما [اربعا] من المرات [تشهد]
لي مقسما او اقسم [بالله] الذي لا اله الا هو كما في الظم [اني] اي بافي [صادق فيما رميت] اي

شتمت زوجتي او رميتك [به من الزنا] ان قذف به [ار] من [نفي الولد] ان نفاه و من الزنا
 و نفي الولد ان قذف بهما وفي النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة يعني لعنة و فرقة
 و عقوبة فان لم يتق الله يتم الامر [و] يقول [في] المرة [الخامسة لعنة الله] بقاء الوحدة [عليه]
 و انما اثر الغيبة على التكلم لانه لا ينج عن شناعة كما لا يخفى [ان كان كاذبا فيما رميتها] او كنت
 من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا و نفي الولد [ثم] يقعد الرجل و [تقول] المرأة قائمة
 [اربعا اشهد بالله انه كاذب فيما رماني] او انك كاذب فيما رميتني [به] من الزنا ثم يقول القاضي
 كما مر [و] تقول [في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني] او ان كنت من الصادقين
 فيما رميتني [به] من الزنا و انما خص الغضب في جانبها لانها ينجا من بالمعن على نفسها كاذبة
 فاختير الغضب لتتقي و لا تقدم عليه و انما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة ابلغ
 اسباب التعريف و عن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضمورات [ثم] اي بعد اللعان
 [يفرق القاضي بينهما] فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الظهار والايلاء و تجري التوارث بينهما
 وفيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئل ان لا يفرق
 بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي و الى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في
 الظهيرية انه صح لانه مجتهد فيه [فتبين بطلقه] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة و السكنى
 وهذا عند الطرفين و اما عنده فتحرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المضمورات و ثمرة الخلاف
 ثاني في مسائل [وينفي] القاضي [نسب الولد عنه] اي يفرق بينهما و يلتق الولد عن القاذف
 بامه في صورة القذف بنفيه و عن ابي يوسف رح انه يفرق و يقول قد الزمته امه و اخرجته من
 نسبه كما في الهداية و لا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى مما في المتن و ليس في النهاية انه هو
 الصحيح كما ظن و الكلام دال على انه لو اكذب نفسه يثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه
 منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتمل كامتناع قبول الشهادة و رضع الزكوة و حرمة المناكحة كما
 في الصغرى [و ان ابي] القاذف [عن اللعان حبس] اي جعل في موضع حصين سواء كان سجنا او
 غيره [حتى يلاعن او يكذب نفسه] اي يقرّ بكذب نفسه و ح ارتفع اللعان فيحد بعن الاكذاب
 حد القذف لاقاراه بما يوجب [و ان ابت] الزوجة عن اللعان [حبست حتى تلاعن او تصدقه] اي
 تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه
 [فان] صلت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه [كان عبدا] قنّا و غيره [او كافرا] بان اسلمت فقتلها
 قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية [او محددا في قذف] فلم يلاعن [حد] ذلك حد القذف
 فاربعون موطا للبعد و ثمانون لغيره و الصبي و المجنون مما لم يصلح شاهدا الا انهما ليسا من اهل وجوب
 الحد فلم يتعرض لهما [و ان صلح] الزوج [شاهدا] وهي [لا لانها] امة [قنّة او غيرها] او

كافرة [يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج اسلم فقلدها قبل عرض الاسلام عليها] او
 مسدودة في قذف او صبية او مجنونة [او خرساء والزوج ناطق] [او زانية] حقيقة او حكما كالمرطونة
 بشبهة او نكاح فاسد [فلا حد لى] الزوج [ولا لعان] بفقد الشرط [والمتلاعنان] اي المتشاركان
 فى اللعن تغليباً [لا يجتمعان] على النكاح [ابداً] عند ابي يوسف رح وكذا عندهما قبل زوال
 العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله [وان اكذب نفسه] بعد اللعان
 [حد] حد القذف [وحل] لذلك الزوج المحدث [نكاحها] اي الزوجة الملاعنة [وكذا]
 حل له نكاحها [ان قذف غيرها] رجلاً كان او امرأة في حد [فحد] حداً واحداً لان الحد يتداخل
 فبحد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا لو قذفت غيره فحدت [و] كذا حل النكاح [ان زنت]
 اي وطئت حراماً قبل التفريق الملاعنة الغير المدخولة او المدخولة وصورته ان ترتد وتلتحق بدار الحرب
 ثم تسي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان الزنا لم تثق اهل الشهادة فأرتفع اللعان مع حكم
 التحريم اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا في التأمل فيه حيث
 صرفوا الكلام العام عن ظاهرة وحكموا بانه لم يتصور في المدخولة لان حدها الرجم [فحدت] ليس
 له فائدة تامة فان نكاحها يسل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ولا لعان] ولا حد [بقذف الاخرس] اي
 الابكم وزجته [و] لا نفى [السمل] عنده بان قال ليس هذا السمل مني او هو من الزنا وعندهما
 اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لعن وعن ابي يوسف رح انه لاعن قبل الولادة والاول الصحيح
 كما في المضمرات [وبزيت] انت [وهذا السمل منه] اي من الزنا [تلاعن] للقذف [ولم يتف]
 [السمل] عنه وثبت نسبه منه اذا لم ينغه بخلاف نفى السمل [ومن نفى الولد زمان التهنية]
 والاستشار بالولد [و] زمان [شراء آلة الولادة] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلاثة ايام وفي
 اخرى سبعة اعتباراً بالعقيقة [صح] نفية [و] من نغاه [بعده] اي هذا الزمان [لا] يصح نفية
 [ولا عن فيهما] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفية الى اربعين
 يوماً اذا كان حاضراً واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعندهما في اربعين
 يوماً كما في المضمرات [وان نفى اول توأمين] اي ولدين من بطن واحد [واقر بالآخر] الثاني
 [يس] لانه قذف ثم اكذب نفسه وفي [عكسه] بان اقر بالاول ونفى الآخر [لاعن] لانه قذف
 بالتاني [وثبت سبهما] اي التوأمين [فيهما] اي في الصورتين كما لو لاعن امرأته بالولد وقطع
 النسب ثم جاءت بولد آخر من الغل ثبت نسبهما *

[فصل] * ان اقر [زوج بالغ ذو ذكر طويل بقرنية المقام فيشتمل العنين والنهي
 والنكاس والمسكور والخشيش المشكل والمعتوه والشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب
 التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفريق كما

في المنية [انه لم يصل اليها] اي لم يتمكن من وطئ زوجة بالغة ولوثيبا في هذا النكاح سواء
كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [اجته الحاكم] اي لا يمهله الا سلطان يجوز قضاؤه
كما في الذخيرة وغيره اوقاضي مصر او مدينة كما في قاضيخان فلا يوحله الزوجة ولا غير الحاكم
[سنة] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [قمرية] بالاهلة فان المطلقة تنصرف
اليها وداثلثمائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة
وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي
تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب وداثلثمائة واربعة وخمسون يوما و
ثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنتى عشرة مرة والى انه
لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك التامن الى العود اليها وذا في ثلثمائة
وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمسين دقيقة واثنتى عشر ثلثية برصد بطليموس
او تسع واربعين دقيقة بالرصد الا يلخاني وهي اكثر من الادلى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد
عشر واثني عشر يوما ورعبا وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العددية وهي
ثلثمائة وستون يوما والادل ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره
وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرماني لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي
رواية ابن سماعة عن محمد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رح ان الاعتبار للعددية كما
في المصمومات ولا يخفى ان الشمسية الى بحال الزوج ثم العددية [و] شهر [رمضان و ايام حيضها]
يحتسب عليه [منها] اي من السنة لكونهما منها [لا] يحتسب عند محمد رح [ايام مرض احدهما]
اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطئ وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب
ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان ما دون الشهر احتسب واوليها ولا يحتسب مدة
غيبه احدهما وحبسها واحرامها كما في المحيط [فان] اقرانه [لم يصل] اليها [فيها] اي في السنة [فرق
بينهما] اي قال الحاكم فرقت بينكما ان ابي الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين
والقضاء وعن محمد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المصمومات وغيره ان الفرقه لم تقع الا بتفريق
القاضي في رواية عن ابي حنيفة رح وعندهما يقع باختيارها وهو ظاهر الرواية [ان طلبته] اي
الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقيها لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضيت المقام معه [وتبين] بعد
التفريق [بطلقة] لان دفع الظالم بترك الوطئ كاملا لم يكن الا به [ولها كل المهران خلا] المتصور منه
الوطئ [بها وتجب العدة] احتياطا وان [اختلفا] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته
[وكانت ثيبا] زایل البكارة بوجه [او بكرنا فنظرت] اليها [النساء] بان تمتحن بصب بياض
البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة المقشرة فان دخلت بلا عنف فثيب والا فبكر

وقيل بالبرل على جدار فان سال على الفخذ فثيب و فيه تردد فان موضح البكارة غير المبال و
الاحسن المرأة العدل فانها كما فيه وان كانت ثنتان فاحوط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في
الكرمانى وغيره ومن الظن ان اللام يرد الى الجنس اذا الجمع غير مراد والجنس لم يدل على
العدد عندنا كما تقرر [فقلن] بعد النظر انها [تيب] ثبت ثيابتها لكن لم يثبت وصوله ففي
صورة الثيابة [حلف] الزوج بالله لقد اعبتها [فان حلف] عليه [بطل حقها] في الفرقة
بشهادتهن مع حلفه [وان نكل] اي امتنع الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره [او] نظرن اليها
فهن [قلن] انها [بكر اجل] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكرا
نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل خيرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظرن
مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيرهما فكلام المتن غير وان
ككلام الشارحين [ولو] اقارنه لم يصل اليها [واجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا] اي فيما اذا اجل ثم
اختلفا [كما مر] من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل [وبطل] هنا [حقها بحلفه] من قبيل
التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وبه وببطل الثاني معنا [حيث بطل] اي فيما اذا كانت ثيبا
او بكرا فقلن ثيب [ثمه] اي فيما اذا اختلفا ثم اجل [كما] بطل حقها [لو اختارته] اي الزوج
قبل تمام السنة اربعها ورضيت بالاقامة معه [وخيرت] بتخيير القاضي [منا] اي فيما اذا اجل ثم
اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن محلها او اقامها اعوان القاضي ارقام القاضي قبل اختبارها بطل
خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [حيث اجل] اي فيما نكل او قلن بكر [ثمه] والنص الذي نزع
خصياه كالعينين فيه [اي فيما مر من التأجيل ونسوه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يسجل
والعينين كالسكين من التعذين والاسم العنانة هو الذي لا يصل الى النساء كلياً او البكر فقط او
بعض الثيب او البكر لمرض او ضعف او كبر سن او سحر كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمستور
وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [وفي] الصبي [المجهوب] الذي قطع ذكره [فرق] بينهما
فيشترط حضورهما والقضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باعل له وقيل بطلاق اذا
الحاكم يهقعه والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغاً بالطريق الاولي وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط
وغيره [حالاً] لانه لا يفيد التأجيل [بطلبها] والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة
بماله فلا خيار لها وقيل هذا في المجهوب واما في النصى والعينين فالخيار كما في المحيط [ولا يتخير
احدهما] اي احد الزوجين في طلب التفريق [بعصب الاخر] سواء كان فاحشاً او غيره كالجنون والبرص
والجذام والفتق والرتق والحدرى والحرب والزمانة وسوء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العنانة
والجب والخصاء لما مر فالبرص بياض في ظامر الجلد يتشأم به والجدام داء يتشقق به الجلد وينت
ويقطع اللحم كما في الطلبة والفتق بالتسريك ضيق الفرج خلقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لحة غليظة او عظم كما في المغرب و يتخير عند
مخرج الزوجة بالثلاثة الاول و بكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر *

[**قصـ** * العدة] بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المعدود و شرعا قبل تريض
يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشكل بأم الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة
و بالنكاح الفاسد و بالخلوبها خلوة صحيحة و بالمعتدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم
و غيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير الزوج حلال بانقضائها [**لحرة**] مسلمة او كتابية
ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ [**تحيض للطلاق**] اي طلاق الفحل و الخصي و المجهوب و غيرها بعد
الدخول و الخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة و الفساد لعجزه عن
الوطي حقيقة لم يجب العدة و لا مرسومي كصوم الفرض يجب كما في فاضيلان و ذكر في المحيط انه
لا عدة بخلوة الرقاة و ان الطلاق اعم من الرجعي و البائن بالكناية او الايلاء او اللعان او العنانة
ارباؤه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد ر ح او غير ذلك [**والفسخ**] بعد الخلوة كالفرقة
بشيار البلوغ و العتق و عدم الكفاءة و تقبيل ابن الزوج و اربائها عن الاسلام بعد اسلامه و
ارتدادها و ارتدادها عند الشيخين و ملك احد الزوجين صاحبه و غير ذلك [**ثلث حيض كوامل**]
من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة [**كامل ولد**] اي
كالعدة لام ولد تحيض ثلث حيض كوامل فلا عدة على قنّة و مدبرة [**مات مولاها**] الواطي [**واعتقها**]
ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج
[**او**] كأمراة [**موطوءة**] تحيض ثلث حيض [**بشبهة**] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة
عنده خلافا لهما و كمن زفت الى احد من غير امرأته او كملك اليمين كجارية ابنه و ابنيه و امه او
امراته و قال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [**او**] بسبب [**نكاح فاسد**]
كالنعة و الموت و بلا شهود و غيرها مما ذكرنا و فيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا و لا على
الخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحاوي [**في الموت**] اي للموت على نحو (فذا لکن الذي لمتني فيه)
[**والفرقة**] بقضاء او غيره كما في فاضيلان و هما متعلقان بالموطوءة بهما [**و**] العدة [**لمن**] اي حرة او
ام ولد او حرة موطوءة بهما [**لا تحيض**] للطلاق او الفسخ او موت مولاها او اعتاقها او الموت او الفرقة
[**لصغر**] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة و اكثر مشائخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير
مخالطة و ينبغي ان يقال (**لات بايد داشتن**) كما في المحيط و غيره [**او كبير**] اي بلوغ الى اليااس
[**او**] لمن [**بلغت**] من حرة و نكحها [**بالسن**] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق و نحوه [**و لم تحض**]
فانها لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آيسست فح بالاشهر بعدة كما ياتي [**ثلثة**
اشهر] بالاهلة اذا اتفق ذلك في غرة الشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها عند ابي حنيفة ر ح

وفي رواية عن ابي يوسف ر ح وعنه وعند محمد ر ح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي بالاملة في المحيط واخصيان والنظم والتتمة السقايق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاملة اجماعا [و] العدة لسرة مؤمنة اذ كفارة صغيرة اذ كبيرة ولو غير مشلوبة بها [للموت] من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية اذ يومية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن الفضل اذ من الايام كافي ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كافي النظم وغيره لكن زيادتهاصيل تأمل ومائل الى ما في الكرمانى عن بعض الصحابة رض ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتذكير عشر في قوله تعالى (يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا) فان المميز اذا حذف جاز تذكير العدد [ولامة] اي فنة او مدبرة او مكتبة او ام ولد [تحيض] ويشلى بها للطلاق والفسخ او توطى بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة [حيضتان] كاملتان [ولمن] اي لامة [لم تحض] لصغرا وكبريشلى بها للطلاق وغيره [او مات عنها زوجيا] اي انفرد عن الزوجة زوجها بموته تحيض او لا ويشلوبةا ولا [نصف ما للسرة] اي التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [لليامل] قبل رجوب العدة او بعده [السرة او الامة] الموطوتين ولو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعنق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لاقل من سنة اشهر عند ابي يوسف ر ح اربعة اشهر وعشر وعندهما [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانث فلا يميل وقيل يسل والاول احوط وعن محمد ر ح ان العدة تنقضي بشروج البدن وهو من المنكب الى الالية كافي المحيط [ولمن] اي لسرة او امة [حبلت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في العدة او بعد ما بان ولدت بعد موته لستة اشهر فصاعدا عند العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقل من صنتين كما في التمرتاشي لكن في الخلاصة وغيره لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي الميت [في وجهيه] اي ثبت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من صنتين فيسكن بانقضائها قبل الوضع بستة اشهر كما في التمرتاشي [و] العدة [لامرأة الغار] اي الذي طلقها في مرض الموت [للبائن] او الثلث [ابعد الاجلين] اي العديتين ثلث حيض و اربعة اشهر وعشرا احتياطاً وقال ابو يوسف ر ح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة النير الغار لم يتغير عدتها بموته

كما في قاصحان [و] لامرأة الغار [للرجعي] واحدا او ثنتين [ما للموت] من اربعة اشهر وعشرا
 اجمالا [و] العدة [لمن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [عدة حرة] وانقلبت اليها
 بانقلاب العدة بالشهور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امه صغيرة رجعي
 بعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات
 زوجها قبل انقضاءها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد [و] لمن اعتقت
 [في عدة] طلاق [بأن] واحدا او اكثر [او] في عدة [موت كامة] اي كعدة امه حيضتين او
 شهر ونصف او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة [و] امرأة [آيسة] اي بالغة الى خمس و
 خمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين سنة وبه يفتى اليوم كما في المفتاح او ستين سنة او ثلث
 وستين كما في النظم او ثلثين وعنه انه مفروض الى مجتهد الزمان وقد ربح بعض بعدم روية الدم مرة
 وقيل مرتين وقيل بثلاث وقيل بستة اشهر فينقضي العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح
 فلو قضى به قاض نفل وكذا في ممددة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الشزانة وذكر في الزمدي
 انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر بان بها حبل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعدما به اخذ مالك
 رح ويفتي به بعض اصحابنا واستاذينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] اضافة بيانية اي
 بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها او لامية اي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تستأنف] اي
 تبدأ العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى
 انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأت دما كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى
 القاضي ببوز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشرط لبزاة كما في المضمرات
 فما رأت من الدم استحاضة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر
 هنا مجرد تنبيه على الخلاف [كما تستأنف] العدة [بالشهور من خاضت حيضة] او حيضتين [ثم آيست]
 اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس هكذا لاح على
 المصنف رح من الرقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكتع وهو منصوص عليه في
 متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة المصنف الى التوهم والقول بان معناه كما يبدأ
 اعتبار العدة بالشهور وبعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [على معتدة] الطلاق
 والغسل والموت وغيزها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج او الاجنبي [عدة اخرى] للوطي وفيه
 اشعار بانه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تستأنف كما في المحيط
 [وتدخلنا] اي تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الاخر وكان السبب الاول
 والثاني وقعا معاني الوقت الثاني فيعتد منه سواء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كالتوفي
 عنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى انقضت بعض] العدة [الثانية]

وعليها ان يتم ما بقي منها فالملقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد النقص
الحيضة ثم انقضى حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للتانية خاصة ولا نفقة
فيها لانها عدة الوطى لا عدة النكاح وكذا اذا انقضى حيضتان ثم وطئها كما في المستيطر ويمكن
ان ينقضي العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضى شهر منها فحاضت ثلثا
آخرها آخر ثلثة اشهر وعشر [عدة] اي ابتداء عدة [النكاح] الغاسل عقيب تغريقه [اي زمان
يصلح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يشك لما اذا فرق في الحيض او بعده
بقريضة ما مر من الحيض الكوامل] او [عقيب] [عزمه ترك الوطى] بان يقول صريحا عزمتم على
ترك وطئها او وطئكم كما في الكرمانى قيل هذا في المدخولة واماي غيرها فان يتركها على قصد
ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطى ان يقل
ترككم ونحوه كاظن وفي مجمرع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان
ابتدائها من حين التفريق عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت
لانه الحبيب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه [و
تنقضي العدة] اي عدة النكاح او الوطى [وان جهلت] الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها
فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لو اقربا لطلاق فقد انقضت
من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق النزوج
باختها او اربع سواء فمن وقت الطلاق كما في الكافي [وان نكح معتدة] نكاحا صحيحا او فاسدا
[من] طلاق [بائن] عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة
بالاجماع كما في الصغرى [وطلق قبل الوطى] ولو حكما [يجب] عليه [مهر تام] عندهما
ونصف مهر عند محمد وزفر رح [و] يجب [عدة مستقبله] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب
فلا يعد ما مضى منها عندهما ويعد عند محمد رح فعليتها اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ولا عدة
على ذمية] اي كتابية [طلقها] او مات عنها [ذمي] عنده اذا كان ذلك منهم تدبيرا واما عندهما
فعليتها العدة وانما تعرض لها لانه لا عدة على حرية طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو
طلقها مسلم فعليها العدة [ولا] على [حرية خرجت اليها مسلمة] او ذمية او مستأمنة فالاسلام
ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية
والمضمرات وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث
حيض بانته منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما [الا التامل] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او
حرية عنده وعنه جواز نكاح الحرية ولا يطاء حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحيط
وتحل [اي تناسف وجوبا على قوت نعمة النكاح من] احداث الزوجة احدا فانهي محدة او من تحل

بالضم أو الكسر حداً فهي حادة أي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح [معتدة
البائن] بالطلاق أو الأيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المشارع [والموت] حال كونها [كبيرة
مسلمة] حرة أو أمة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول أو المطلقة الرجعية والصغيرة والكتيبة
ويجب على قنة وأم ولد ومكاتبه بآنت أو مات أزواجهن كما في النظم وينبغي أن يقول
مكلفة بدل كبيرة لأنه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية أن المطلقة
الرجعية يستحب لها التزيين والتطيب ولبس أحسن الثياب لترغيب الزوج [بترك الزينة]
ظرف تحد والزينة ما تزينت به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشاف فقد استدرك ما بعده
ويرويه ما في فاضلخان أن المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب وكذا ما يأتي من
المحيط [ولبس] الثوب [المزفر والمصفر] أي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية (بم)
وكذا لبس القصب والخز وعن أبي يوسف رح لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار
والمراد من الثوب ما كان جديداً يقع به الزينة والأفلا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستر العورة
والأحكام تبني عن المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن
بالفتح والضم [والحناء] أي الاختضاب به [والطيب] أي استعماله في البدن أو الثوب [والكحل]
بالفتح والضم أي الاكتحال به [الأبعدر] بأن كانت فقيرة لا تجد إلا هذه الأثواب أو اشتكت
رأسها أو عينها أو اعتادت الدهن أو اكتسبت للمعالجة أو امتشطت بالأسنان المنفرجة لدفع الأذى
فحينئذ لا بأس به لأنه واجب الدفع شرعاً فكيف تتأسف عليه وأما الامتناع بالطرف الآخر فللزينة فلم
يسل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة أم ولد [معتدة عتق] بموت المولى أو اعتاقه والعتق المضاف
إليه [و] امرأة معتدة [نكاح فاسد ولا تخطب] بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة
بالضم والكسر لكن الضم يختص بالمرعظة والكسر بطلب المرأة [معتدة إلا تعريضاً] هو كلام له
وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من
اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية ومن السياق معناه معرضاً به فالموضوع له والمعرض به كلاهما
مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج إليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد
من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء وحسبك بالتسليم مني التقاض وفيه إشارة إلى أنه لا يصرح
بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل أن يقول أنكحك أتزوجك بل يقول مثل أن يقول أتزوج امرأة
أنك لجميلة أني حسن الخلق كثير الانفاق محسن إلى النساء وإلى جواز التعريض لكل معتدة مع
أنه لا يجوز للمعتدة الرجعية أصلاً وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات
لكن في المختار أنه يجوز كما للمنفقة عنها زوجها اتفاقاً ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى
بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن تعرض للمدعيين بخلاف الآخرين وفي الظهيرية لا يجوز

حروجهما من البيت بخلاف الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج [ولا تخرج معتدة الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكفئة فاما الامة فعن محمد رح انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتابية بمنزلة الصبية كما في فاضيلان وكذا المجنونة والمعتومة والذمية كما في المختار وقد مرّت معتدة غير الرجعي ويشتمل البائن المختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل لا يخرج نهائرا لمعاشها والاصح ان لا يخرج كالمختلعة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الاية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والافتحرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفساد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا لا ليلا ولا نهائرا ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط [وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في المولين] اي الليل والنهار [وتبيت] اي تكون في جميع الليل اداكثره [في منزلها] وتعتد [المعتدة] [في منزلها] اي منزل زوجها [وقت الفرقة] اي فرقة كانت [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لا صفته والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا دلالة للظرف على المعرف وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفات والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط [الا ان تخرج] المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط [او] ان [خافت تلف مالها] في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق [او] خافت [الانهدام] اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانه ان خافت بالقلب من ام الميتم خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في فاضيلان [اولم تجد] المعتدة [كراء البيت] الذي آجره الزوج ومات فاجر عليها في مالها فلولم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شأت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء كما في المختار [ولا بد من سترة] اي ستر وحجاب [بينهما في البائن] واجدا او اكثر [وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه] فجاز خروجها ولا يجوز ان يحتكما بدون المشرة [وكذا] الاولى خروجه [مع فسقه] في الكافي ان كان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحسن ان تبجل] اي يجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [قادرة على السيلولة] والمنع عن الوطي [ولو ابانها] الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في سفرهما] في مصر او مغارة بقريضة قوله وان كان في مصر فالتفسير بغير موضع الإقامة ظن ولو من المصنف وانما قيد بالابانة لانها لو طلقها رجعيا في مغارة بعد ما عن مصر والمقصود مسيرة سفر تبعته في الذهاب ولو كان البعيد عن مصر مسيرة خيرت ولو كان بالعكس رجعت [فاذا كان بعدها عن مصرها] الذي انشأ منه او بعدها [بمن مقصدها] الذي

يتوجهان اليه والمقصود بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالكسر [مسيرة سفر] اي ثلثة ايام و
لياليها [وعن الآخر] اي المصر او المقصد [اقل] من مسيرة سفر [تتوجه] المرأة [اليه] اي الى
الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت
الى مصرها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن
كل منهما مبسرة سفر اقل منهما [خيرت] بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها
[معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصرها في الصورتين
[احمد] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا [وان كانت] قد
ابانها او مات عنها في سفرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولوقية وبعدها عن كل من المصر
والمقصد مبسرة سفر بقريته قوله ثم يخرج بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم
[تعتد] المرأة [ثمة] اي في المصر ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي
المشروع وقاضيتها انها ان كانت في مفازة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن و
ان كانت في ما من تربصت فيه عنده و قالوا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايها شاءت والا تعتك ثمة
[ثم] اي بعد الاعتداد في المصر [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه و ذكر في
النتف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصر حتى تنقضى عدتها او تجد محرما واذا وجدت قوما
فيهم نساء فامنت على نفسها تتوجه او ترجع معهم *

[فصل * الحضانة] بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اي رباه كما في المقائس
وشروا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل القرقة او بعدها [للأم] اي لام الصغير ما لم
يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذي رحم الصغير على قدر الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه
للأم على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانى انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم
محرم فاجبرت حينئذ وفيه نشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه
والاصح ان يقال لها امسكه او ادفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها
لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة [قد طلقت] اي اوقعت بينهما فرقة
سواء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان ماتت او لم تقبل
او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان علت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب
اولى من ام الام [ثم ام ابيه] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ
(من امه) اي الاب لانه يلزم الحنف والانتشار [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام ثم] اخته
[لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تاخيرها عن الخالة ثم بنت اخته لاب
وام ثم لام ثم لاب ولم يذكره امتغناء بالاصل عن القرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن

[ثم خالته كذلك] اي خالته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذلك [ثم عمته كذلك]
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفي المحيط لا حضانة لنبت الخالة والعممة كبنت الخال
والعم [بشرط حريتهن] ظرف الظرف اي للام وغيره [فلا حق] في الحضانة [لامة] اي قنة ومدة
و مكتبة [وام ولد] كن اذا اعتقن صرن كالموتور وفي المشرع ان الامة اذا فارقتها زرجها
فالحق للمولى وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يشقى استغناء الامة عن ام ولد
[والذمية] لا المرتدة [كالمسلمة] في حضانة ولد المسلم [حتى يعقل] اي يدرك [ديناً] فينبذ
يوخذ عنها جارية كانت او غلاماً لعدم الامن من تعليم الكفر [وبنكاح غير محرم] من الصغير
مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفعل مسيئة الحضانة [يسقط] منها [حقها] اي حق
الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كذا في المحيط [و
محرم] اي بنكاح محرم منه [لا] يسقط حقها [كام] الصغير [نكحت عمه] اي الصغير [و
مثل] جدة ام الام او الاب [نكحت جده] ابا ابي الصغير او ابا امه [ويعود الحق] اي حق الحضانة
اليها [بزوال نكاح سقط] ذلك الحق [به] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلو لم تقر بالنكاح او
اقرت بالبينونة صدقت كذا في المحيط [ثم] اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة [للعصبات على
ترتيبهم] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه
واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة فالأورع ثم الاسن كذا في الاختيار [لكن لا يدفع صبية] اي
لا يدفع القاضي صبية لا صبياً [الى عصبة غير محرم] الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى افضل موضع
[كمولي العتاقة وابن العم ولا] يدفع صبيي وصبية [الى] عصبة [فاسق] ولو محرماً كذا في الكافي
[ما جن] اي شئ لا يبالي بما صنع وما قيل له كذا في المغرب [ولا يخير] في المقام مع ايها
شاء طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كاقبل في السقائ وفيه اشعار بأنه يخير اذا بلغ كذا في الهداية
والطفل كالصبي من التولد الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه الذكر والمؤنث كذا في المغرب [والام
والجدة] ام الام او ام الاب [احق به] اي الابن الصغير [حتى ياكل] وحده [ويشرب] وحده
[ويلبس] وحده [ويستنبي] اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعله كذا في
الكرماني [وحده] حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازي بتسع سنين والخصاف بسبع وعليه الفتوى
كذا في الخزانة وغيره [وهما] احق [بالنبت] الصغيرة [حتى تبيض] او تبلغ بالسن وفي النظم نصير
بنت اربع عشرة سنة [و] روي هشام [عن محمد] رح انهما احق بها [حتى تشتهي] اي تبلغ حد الشهوة
كما مر في النكاح [وهو المعتمد علامة] لما يغتنى به [لفساد الزمان] اي اهل الزمان [وغيرهما] الام
والجدة ممن يستحق الحضانة احق بالبنت [حتى تشتهي] وقيل حتى تستغني عن الخدمة واذا
استغني الولد عند واحدة منهن فالاولى اقربهم تعصياً فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كذا في الاختيار

[ولا تسافر] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولد ما] اي لا تخرجه من بلد الى آخر [الا الى وطنها الذي نكحها فيه] فلا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل و تخرجه في رواية الجامع الصغير والاول اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد امكنه ان يبيت في امله وحكم القريتين كالبليدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل الكفور اهل القبور) ولا يخرجه الى دار السرب اصلا انكل في الكافي [ومذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام فقط] فلا يخرجه الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الصفانة نظرا للصغير*

[فصل في اقل مدة] استقرار [الحمل] بالفتح اي حمل المرأة مما في البطن من الولد [سنة اشهر] يومية فان عشرين ومائة لنفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلوق قبل النكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتان] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد الاكثر [من سنتين] من وقت الفرقة لاحتمال العلوق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقر] المعتدة ظرف يثبت [بانقضاء العدة] فلو اقرت به في مدة مستملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم ببقاء النكاح اسهل من الحكم بانشايه فلا تساهل في التفريع كما ظن [وان] ان جاءت به [لاقل منهما] اي السنتين [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الفرقة [و] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختلعة او مطمقة بأثينة او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن النكاح او مبتوت طلاقها [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فانه قيد في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلوق متوهم وان ولدت لاقل يثبت للعالم بالعلوق كافي مبسوط صدر الاسلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت [لتمامهما] لتيقن حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الدراية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الاقطع وغيرها انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله واكثرها سنتان [الا بدعوة] بالكسر اي بان يدعي الزوج انه ولد فثبت نسبه كافي الهداية والكافي لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الي تصديقها فيه روايتان والكلام مشير الى ان المرأة لو كانت امة

لم يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فان ظن انه منه لم ينقه كما في المحيط [ويحمل]
 ثبوت النسب بالدعوة [على وطئها بشبهة] وظن انه جائز [في العدة] ظرف الوطئ وفيه دلالة على
 انه ليس يزنا وقيل انه زنا سقط حده بادعائه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط
 صدر الاسلام [اذا جحد] الزوج وانكر [ولادة زوجته] مسلمة كانت او كراهية حرة او امة [تثبت]
 الولادة [بشهادة امرأة] واحدة حرة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لآعن والزوجة تشير الى انها غير
 مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بشهادتها الا اذا كان الحبل ظاهرا او اقر بالحبل وهذا عند
 واما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقا كما في قاضيان والشهادة دالة على انه لم يثبت بدونها
 والصحيح انها لم يشترط كما في الكافي *

[فصل * يجب] اي تغرض [النفقة] لغة اسم من الانفاق والتركيب دال
 على الماضي بالبيع نحو نفق البيع نفاقا بالفتح اي راج او بالموت نحو نفقت الدابة بنقوا اي ماتت او
 بالقضاء نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنيته كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو
 مأكول وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبيد فان مالكه مجبور على الانفاق عليه بالانفاق وكذا
 البهائم عند ابي يوسف رح واما عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكروه
 كما في المحيط وغيره وقال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في
 الخلاصة وذكر في قاضيان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة الا ان اكثرهم (منهم المصنف رح) ذهبوا
 الى انها الطعام والنبز مع اللحم اعلى ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف
 الاحوال كما يجيء [والكسوة] بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في الناج
 وغيره وفيه تردد وقدر بدرعين وخمارين وملحفة وسراويل وجبة كلاهما في الشتاء لكنه لا يلزم
 لتغيير الاوقات [والسكنى] اسم من الاسكان لا من السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب
 الزوج لكن بين جيران الصالحين كما ياتي وهذه الاسماء ان حملت على المعاني الصدرية والا
 يحتاج الى تقدير نحو الاداء [على الزوج] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة
 في الفاسد [ولو] كان الزوج [صغيرا لا يقدر على الوطئ] لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث
 يتهيأ له الاستمتاع بهارطيا او دراعيا فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الانفاق [للعرس] بالكسراي لاجل
 امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة [مسلمة او كافرة] موطوءة او
 غيرها حرة او امة ولو غنية [كبيرة او صغيرة توطأ] اي تصلح للوطئ في الجملة بلا منع نفسها عنه
 فتجب نفقة الرتقاء والقرناء او غيرهما مما لا تمنع الوطئ ولا اعتبار لكونها مشتتة على الصحيح
 [بقدر حالهما] اي الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الشرازة انه بقدر حالها فينفق بقدر
 ما يقدر الباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر جاهه وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته

وان كانت مفروطة اليسار كما في المضمرات [في الموسرين] من الزوجين [نفقة] اهل [اليسار] ككسوتهم
واليسار اسم من اليسار الاستغناء [وفي المعسرين نفقة العسار] اسم من الاعسار الافتقار يستعمله
بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنه ارتكبها لمزوجة
يسار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [وفي] الزوج [الموسر] الزوجة [المعصرة] بين السالين
اي بين اليسار والعسار [وفي عكسه] اي عكس ذلك بأن كانت موسرة والزوج معسرا [بين السالين]
اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقر في الشرع والاطلاق مشير الى ان
القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل
عنا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة
ولو كان احدهما معسرا فخبز البوت وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل
في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي
الانفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص عنه للغلا
والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعشرة والاكتفاء مشعر بان العسوة
كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو ملكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببدلهما حتى يمضي كما في المحيط وذكر
في الخلاصة ان مدة البسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ولو] كانت العرس
[هي في بيت ابيها] بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه والفتوى
على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [او مرضت]
اي حدث لزوجة صحيحة في بيت ابيها مرض [في بيت الزوج] فينفق عليها في بيته الا ان يتطاول
فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لأفائدة للطرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زفت الى
بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في قاضينان قلت الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه روي
عن ابي يوسف رح لان نفقة لها ان كانت لا تطيق الجمع وفي الفصولين انهم قالوا انما تجب النفقة للمريضة
في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن
الادوية كما في المحيط [لا] تجب النفقة [لناشرة] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف
فقال [خرجت] لناشرة [من بيته] خروجاً حقيقياً او حكماً [بغير حق] واذن من الشرع فمن
النواشز ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشرة عنده واما اذا كان
الزوج ساكناً معها في منزلها فمنعته عن الدخول عليها فانها ناشزة الا اذا منعت ليتحولها الى منزله
او يكتري لها منزلاً فمح لا تكون ناشزة كما في قاضينان واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط
فلا نفقة لمحترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهدي واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله
او بلد يريده وقد اوفى مهرها فلو اسكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشرة كما في المحيط

وَجاءَ ذَكَرنا في اثناء المسائل ظهر فائدة القيد [و] لا لزوجة [محبوسة بدين] وان لم تقدر على ادائه او
زنت او فرضت لها لان الاحتباس لا يفوت من جهة الزوج وهذا عندنا خلافا لابي يوسف رح
وفيه اشارة الى انه لو حبس بدين قدر على ادائه او بغير حق فلها النفقة والى انها لو حبست ظلما وجب
النفقة وهذا عند ابي يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كافي المحيط فأحسن الاداء ترك الدين
[ومريضة] في بيت احد الابوين [لم تزف] الى بيت الزوج اي لم تزف اليه او زنت وقد خرجت الى
بيت احدهما زيارة وهي بحالة يمكن ان تحمل في مصفة او غيرها الى بيته والا فلها النفقة كافي
المضمورات وذكر في المحيط اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطي ولم تزف الى بيت الزوج الا
انها لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة [و] لزوجة [مغضوبة كرها] وعن ابي يوسف رح لها
النفقة والاحسن ترك القيد فانها ليست واجبة اذا رضيت به [ورداجة] اي حال كونها [لا] يكون
[معه] اي الزوج حجج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده كذكره الشافق وقال القدوري لو بنى بها
ثم حبت مع محرم فلها النفقة عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفيه اشارة الى ان لا نفقة للدة
الذهاب والمجنى لكن يعطيها نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الضر وهي تفرض لها شهرا فشيئا
وعن ابي يوسف رح اذا ارادت حجة الاسلام يؤمر الزوج بالشروع معها وبالاتفاق عليها الكل في
المحيط وينبغي ان لا نفقة في حج النفل بالطريق الاولى [ولو كانت] حاجة [معه] اي الزوج
[فلها نفقة الضر لا السفر] فيما زاد على نفقة الضر يكون في مالها لانه بازاء منفعة لها [ولا
الكراء] اي اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كاري ولا في الموضعين لنفي الجنس
ملغاة او للعطف وما بعدها فيهما مرفوع منصرف المضاف عن الاول لا الثاني ارفى الاول للعطف
وما بعدها مجرور وفي الثاني لنفي الجنس ملغاة وما بعدها مرفوع فان منهم من جوزها ذلك في
المعرفة مع عدم التكرير ومن الظن تقديرا لا ما هو قيمة في السعر ولا اي ليس لها الكراء عليه لانه
يلزم عمل لا عمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف جر ليس بقيل
مع كثرة الحذف بلا ضرورة [و] يجب [عليه] موسرا [نفقة خادم] ولو صغيرة قادرة على الخدمة
ونفقتها انقص من نفقة الزوجة والمعتبرة الكفاية ويدخل فيه الكسوة قميص وازار من كرايس
وكساء رخيص وخف لا خمار [واحد] لا اثنين خلافا لابي يوسف رح الا اذا كانت من بنات
الاشراف فانه يجبر على نفقتهما [لها فقط] فلا يميز عليها اذا لم يكن للزوجة خادم وفيه اشعار بانه
يشترط للاجبار على النفقة كون الخادم ملكا لها كما قال بعض المشائخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو حرار وهذا
اذا كانت الزوجة حرة فاما اذا كانت امه فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تسب الا اذا قامت على
اعمال البيت الكل في المحيط [لا] يجب عليه نفقة خادم واحد لها [معسرا في الاصح] من الرايتين
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح لان الخادم لزيادة الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد رح

عليه نفقة خادم كافي المحيط [ولا يفرق بينهما] اي الزوجين [بعجزه] اي بسبب عجز الزوج [عنها] اي النفقة هي مأكول وملبوس ومسكن قلو اختصمت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول خواتمه وهي مقدمة على ديونه وقيل بيع ما سوى الازار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي ولا يباع عمامته كما في المحيط [وتومر] اي يامر القاضي اياها بعجزه عنها بقريضة العطف [بالاستدانة] اي باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة [عليه] اي على الزوج ليؤدي عند اليسار كما ذكره المصنف رح واليه يشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتى فالاصح ما قال الخصاص انه اشترى بالنسيئة لتقضي من مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير الفرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الاثمة ان نيتها كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كما في الزاهدي والاكتفاء مشيوا الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي رح يفسخ بينهما كما اذا عجز عن اداء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي الشافعي نفذ قضاؤه عند الكل وان فرق القاضي السنفي بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رح ان مشائنا استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعيًا فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز اي نفقة زوجته نفقة العسار [لعساره] اي لاجل عساره اي وقت عساره [فايسر] اي صار موسرا [تم] القاضي بالفرض عليه [نفقة يساره ان طلبت] الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت لیساره ثم اعسرتم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يخفى [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة او ملبوسة [في مدت مضت] ولم تصل اليها اما بعجزه او تعنته او غيبته بالحبس او غيره [الا اذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة اولا [ارضيا] بشئ معلوم منها لكل شهر او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة او المرضية [لما مضى] من زمان الفرض او الرضاء هما داما حيين فان مات احدهما [بعد احد هذين] او طلقها قبل قبض [من الزوج شئاً منها ظرف الفعلين] سقط [بالموت او الطلاق] المفروض او الرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة باحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزائن المفتيين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين باحدهما تسقط بالطريق الاول كما في المحيط [الا اذا استدانته بامر القاضي] فانها لا تسقط بالموت والطلاق

وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط [ولا يسترد]
عند الشيعين [معجلة مدة] اي نفقة عجلت في ادائها المدة [مات احدهما قبلها] اي قبل مضي
تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال محمد يسترد نفقة تلك
الايام عنها ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا أكثر
في المحيط [ونفقة عرس القن] الماذون بالتزوج [عليه] اي القن والعرس اعم من الحرة والمكاتب
وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يشترط البيتونة بوجوب النفقة كما يأتي ويدخل في القن
المدبر والمكاتب تغليباً الا انهما يوردان النفقة من كسبهما كما في المحيط [وبيع القن] لا غير [فيها]
اي في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يغديه المولى او يموت او يقتل [مرة بعد] مرة [اخرى] فاذا
اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلاً بيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى بيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد
وحربها بمضي الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بع ما
صوره المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلاً فيبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري
يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستنبط منه على انه ينبغي ان يسقط
ما بقى من البيع الاول الى العتق او بالكيفية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يوخل
شيء منه فكيف يوخل الباقي من المشتري [و] يباع [في دين غيرها] اي غير النفقة مرة واحدة لانه
لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر [مرة] وبقي شيء منه اخرا الى العتق [ويجب] عليه
[سكنها] اي اسكان زوجته [في بيت] اي في مكان يصلح ماوى للانسان حيث احب لكن بين
جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالايذاء [ليس فيه احد من اهله] من الضرة او ذي رحم محرم
منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضررتها [وام ولده] كما في المحيط وقال محمد بن
سلام له ان يجمع بينهما كما في الزامدي وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد بيتاً فلها طلب ذلك
والا فلا وفي الملتقط كره وطبها وفي البيت نائم او مغمي عليه او صبي عاقل [و] لو كان ذلك الاحد
[ولده] اي ولد الزوج [من غيرها] اي الزوجة لمعاداة بينهما غالباً [الا برضاها] اي بان ترضي ان
يكون معها من اهله لانه حقها [وفي بيت] مفردة معين [من دار] للزوج مشتملة على بيوت
[له] اي لذلك البيت [غلق] بالتحريك ما يغلق ويفتح بالمفتاح [كفاهما] للحصول المقصود وفيه
رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضررتها او احد من اهله في دار فيها بيوت وعطي كل واحد بيتاً
على حدة ليس لها ان يطالبه مكاناً آخر الى انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار
[وله] اي الزوج [منع والديها وولدها] وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره
اي غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [من الدخول عليها] لان
الكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له لمنع من ملك الغير [لا من النظر اليها] عطف على

من او لنفي الجنس اي لا منع منه اولدفي اي لا يمنعون من النظر ومن الظن ان التقدير ليس له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [و] من [كلامهما متى] اي في اي وقت [شأؤا] اذ لا ضرر فيه والمع قطيعة الرحم وقبل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه الفتنة كما في الهداية [وقيل لا يمنع من الخرج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة] اي سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيان ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البيوتة و به اخل مشائنا وعليه الفتوى [و] كذا لا يمنع [في] الدخول والخرج الى محرم [غيرهما] كالخاله والعمة [كل سنة] لا كل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالاول يفتي كما في قاضيان [وهو] اي ما قال صاحب القيل [الصحيح] كما دل عليه كلام قاضيان [ويفرض] القاضي [نفقة عرس الغائب] عن البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود [و] نفقة [طفله] الذكر والانثى [وادريه] لا دينهم وغيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [في مال له] اي الغائب ثم يبين المال فقال [من جنس حقهم] النفقة كالمأكل والملبس او قيمتهما كالنفقين والتبر فلا يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعروض والمعار كما ياتي ثم أكد ما قلنا فقال [فقط] فيغيد ان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا [عند مردع] ظرف له او حال [او مضارب او مديون] والوديعة اولى من الدين في البدأة بالانفاق كما في قاضيان وفيه اشعار بانه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي اذا علم بالنكاح وحلفها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة عند ابي يوسف رح خلافا لابي حنيفة كما في الخلاصة [ان اقر] المردع او المضارب او المديون [به] اي بمال الوديعة او المضاربة او الدين [وبالنكاح] في نفقة العرس وبالنسب في البواقي كما في مفقود الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقائسة [او علم القاضي] عطف على اقر [بذلك] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم ببعض من التلته بشرط اقرارهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الاشارة الى المال او الزوجية [ويسلفها] اي العرس [انه] اي الغائب [لم يحطها النفقة] بان قالت بالله ما استوفيت النفقة كما في قاضيان [ويكفلها] اي ياخذ القاضي من العرس كفيلا بالنفقة في قولهم لعلها اخلتها واذا رجع و اقام البينة انه خلفها مالا او حلفها فنكلت رجع على الكفيل او العرس واذا اقرت باخذها يرجع عليها فقط كما في شرح الطحاوي [لا] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم [باقامة بينة] منها [على النكاح] اذا لم يعلم واقر او يكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يسلك عنه شيء وعنه انها يفرض كما في النظم وذكر في العمادي انه اذا اقامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جار بعينه

في الطفل واخويه كما في النظم وقد اشرنا اليه [ولا] يفرض بطلبها [ان لم يخلف] الغائب [مالا] في
 منزله ولم يعلم النكاح [فانامت] العرس [بينت] على الكاح [لمفرض] القاضي النفقة [عليه] اي
 الغائب [ويامرهما] اي يامر القاضي العرس [بالاستدانة] عليه [ولا يقضي] عطف على لا يفرض
 اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينت لا يقضي [به] اي بالنكاح على ما قال العلماء
 الثلاثة لان في هذا قضاء على الغائب [وقال زفر يقضي بالنفقة] اي بوجوب ادائها و يامرهما
 بالاستدانة عليه فان حضر واقرب بالنكاح قضى الدين فان اذكر كلفها القاضي اعادة البينة فان اعدت
 فيها والا امرها برد ما اخذت كما في المحيط [لا] يقضي [بالنكاح] بالبينت عنده في هذه الصورة
 [وعمل القضاة] بالتخفيف اصلها قضية جمع قاض [اليوم] في زماننا [على هذا] اي قول
 زفر رح [للساجة] اي لضرورة الناس اليه [و المطلقة الرجعي] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي
 فيفيد انها معتدة وانها لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز
 عنه لا يحتاج الى ذكر المطلقة كما ظن [و] مطلقة [البائن] واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة
 للمعتلة وان لم يشترط في العقد وفلا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم [و الفرقه بلا معصية]
 صادرة عنها [كخيار العتق والبلوغ] و وطئ ابن الزوج اياها مكروهة كما في النهاية [والتفريق
 لعدم الكفاة النفقة] اي المأكول والملبوس كما في النظم وان ذهب المصنف ان النفقة المأكول
 واللام مشير الى انها غير مقدرة فانها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط [والمكني] اي المنزل
 الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت
 ناشئة فلا تستحق النفقة كما في فاضل بن [والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا بوأها بيتا في العدة
 سواء كانت البينونة عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا بوأها في العدة والطلاق بائن
 ليس لها النفقة كما في المحيط وتقديم المسند للتخصيص واليه اشار بقوله [لا] نفقة [لمعتدة المرت]
 اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقيل للشمائل النفقة في جميع الاحال كما في المضمرات [ولا] المرفقة
 [معصية] صادرة منها [كالردة] اي ردتها وان رجعت عنها [وتقبيل ابن الزوج] اي تقبيلها
 ابنه او اباه بشهوة او الزنا به طوعا والكلام مشير الى ان رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما ما
 هو معصية منه لم يسقط النفقة و الى ان لا مكني في هذه الفرقه وهذا اذا خرجت من بيته
 والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية [وردة معتدة الثلث از البائن] مبتدأ خبره [تسقط] النفقة
 وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكرماني [لا] يسقط [نمكيتها] اي معتدة
 الثلث وكذا البائن [ابنه] اي اباه لانه لا اثر المتمكين [ونفقة الطفل الحر فقيرا على ابيه] الحر
 الى حل الكسب و حينئذ للاب ان يسلمه الى عمل وينفق عليه من كسبه فقبل ان يتحسن العمل
 ينفق عليه من ماله وفيه اشعار بانّه ينفق على الغني من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والاب اعم من المورس والمعرس الا انها تفرض عليه بقلد الكفاية وعلى المورس بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط واما قيد بالحر لان حكم المملوك ياتي [لا يشاركه] اي الاب في نفقة طفله [احد] من الام و غيرها فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجدل المورس وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثيها على الاب كما في المحيط [كنفقة ابويه] فانه لا يشاركه الولد احد في نفقتهما [وعرسه] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها [وليس على امه ارضاعه] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال ككنس البيت و غسل الثوب و الطبخ والتخبز والارضاع لم تورثه الا تدبينا كما في الكافي [الا اذا تعينت] بان لم يكن له مال والاب موسرا ولم يوجد مرضعة او لم يأخذ ثدي الغير و غيرها فتح تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مروى عن الشيخين و ظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط [ويستاجر الاب من ترضعه] من مال الطفل بان ماتت امه فورث مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [عندها] اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة الى ان للظئ ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكثها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام و ذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ولو استأجرها] حال كون الام [منكوحة] له غير مطلقة [او] مطلقة [معتدة] من طلاق رجعي [لترضعه لم يجز] الاستيجار و لم يستحق اجرة [وني] جواز استيجار المعتدة [المبتوتة] اي المطلقة الثلث او البائن [روايتان] ففي ظاهر الرواية انه يجوز وني رواية الحسن لا يجوز [و] لو استأجرها [لارضاعه] اي الطفل منها [بعد] مضى [العدة] من رجعي او بائن [او] استأجرها لارضاعها [لابنه] اي الزوج حال كونه [من] غيرها صح [هذا الاستيجار] وان كان حال قيام النكاح لانه اجنبية من كلوجه [وهي] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروائين او الام بعد العدة [احق] واذن [من الاجنبية] لان ارضاعها انفع للصغير [الا اذا طلبت] المعتدة او الام [زيادة اجر] على اجر الاجنبية فح له ان يدفع اليها [ونفقة البنت] التي لا تكون لها زوج [بالغة] او صغيرة و لم يذكرها لاغناء الطفل فمن الظن ان الاولى ترك القيد [والابن] الكبير [زمنا] بفتح الزاء وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجله كما في المذهب و اليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه و يدخل فيه المعتوة والمتشجع الاعضاء و الرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يهتمدي اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا افترى بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشغولا بالعلم الديني واكثرهم فساق شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة بخلافيات ركيكة

ضررهما في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس و
 غيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالتقى الله تعالى البغض في قلوب
 آباؤهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويرفونهم
 مع حرمة التابيق ولوعلم السلف حالهم لسرموا الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم [على الاب] حتى
 من بين الافارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [و به يفتى] وقد مر عنه ان ثلثها على الام [وعلى
 الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحو العبد والديور المكاتب وام الولد [يسار
 الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي درهم فصاعدا وعن ابي يوسف يسار الزكاة
 وعن محمد يسار الفاضل على نفقة شير لنفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهما
 كفاه اربعة درانق ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخصاف فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه
 لكن يومر ديانة ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام
 والجد والجدّة [الفقراء] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني
 ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسي رح وفيه اشعار بانه لا يجبر الابن
 على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب علة يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن
 ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا [بالسوية على الابن والبنت]
 ولو احدهما فابق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بانه لو كان له ابنان
 واحدهما اكثر مالا فبالسوية وقال مشائخنا انهما لو تفاوتا في اليسار تفاوتا فاحشا تقرض بتقدرو
 كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [ويعتبر فيهما] اي في نفقة الاصول [القرب والجزئية]
 اي النفقة على القريب ان استويا في الجزئية وعلى الجزء ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية
 مستدرك اذا الكلام في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [ففي من] اي في قضية اهل
 [له بنت وابن ابن] كان كل النفقة [على البنت] مع الاستواء في الجزئية والارث لانها القريب [وفي
 ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ولدها] اي البنت مع استواء بهما في القرب وكون
 الاخ وارثا لان الولد الجزء [و] على الموسر يسار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم]
 لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام والعمات والاخوال و
 الحالات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاءاء و
 البنين والاصهار والاءاء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاعة واولادهم والمتبادر ان يكون
 المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم وهو ابن اخيه من الرضاع
 والاصول والفروع محتشاة عن ذلك كما لا يشفى [صغيرا] او صغير [او بالغة فقيرة او ذكر
 زمن او اعمى] هو مستدرك لان الزمانة تكون في منه اعمى وذائب البدين والرجلين وذائب

اليد والرجل من جانب الآخر والفروج كما في احكام الصغار وحق الاداء محرم فقير غير كسوف
 سواء كان زنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشروط الفقر وكذا في الكبار
 الاناث واما في الكبار الذكور فهو شرط مع الزمانة وفي الكل كونهم غير كسويين كما في المحيط
 واعلم ان الموسر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للورثة ناشرا الى الاول
 بقوله [على قدر] اخذ [الارث] منه كلا او بعضا فمن له خال وعلان فلهي عليهما بقدره الا اذا كانا
 معسرين فعلى الخال ويجعلان كالميت وانما لم يذكر له منال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال
 [ويعتبر اهلية الارث] اي قابلية كونه وارثا [لا حقيقة] اذ لا يعلم ذلك في حال السيرة فيفرض عليه
 لا على الوارث حقيقة [نفقة من له خال وابن عم] موسران [على الخال] لانه ذو رحم محرم اهل
 للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاول في التمثيل خال وعم
 لاب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نوع مخالفة لكلام القوم الا انه نسب
 ظاهرا [او لا نفقة] لاحد [مع الاختلاف] بينهما [دينا] كالكفر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة السني على
 الموسر الشيعي مثلا كما اشير اليه في التكميل [الا للزوجة والاصول] اي الوالدين [والفروع] اي المولودين
 فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة
 ولا وراثة مع هذا الاختلاف [ولا] نفقة لائح [على الفقير الا لها] اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين
 ولها ابن موهن يومر الابن بالانراض على الزوج ولو كاسبا حتى اذا ايسر رجع عليه وكذا اخوها الموسر
 كما في المحيط [و] الا [للفروع] المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسرة فعلى
 الام ولو كاسبا لكنها ترجع عليه عند اليسار ولا يضرب وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه
 في بيان نفقة الاحرار [ولا] نفقة [لغني] اسم منسوب الى ذات غني [الا لها] اي الزوجة [وباع
 الاب عرض ابنه] بالسكون والحركة اي ماعدا النقيدين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو
 في الاصل غير النقيدين من المال كما في المغرب والمقائس وغيرهما [لا] يبيع [عقاره] بالفتح
 في اللغة الارض والشجر والمتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبنية
 كانت او لا وما في العمادي انه العرصة المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا
 يشق على المتبع [لنفقته] اي نفقة نفسه استحسانا وقالا يبيع وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة
 على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي [ولا] يبيع
 الاب عرض ابنه مطلقا [لدين له] اي الاب [عليه] اي الابن [سواها] اي النفقة وهذا اذا كان
 الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العمادي و
 غيره [ولا الام تباع ماله] من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلث وفي الزاهدي اي ما وقع في
 المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكتبة لكن في الخلاصة ان في الاضية جواز بيع الابوين

اما في ضام الرضاية والام لا تتبع [سقطتها] لان بيع الاب على خلاف القياس [وضمن مودع اذ بين من
 اعتقها] اي الوديعة [من ابويه] اولده او زوجته [بلا امر قاض] وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح
 وان انحطاطهم بامر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط [لا] يضمن [الا برون] وكل الولد والزوجه
 ثم اشهر اليه [لو انفقا ماله] من جنس حقهما [عندهما] بوديعة [وذا قضى] القاضي [بنفقة
 غير الحرس] كالمولد وذو الرحم المحرم [رخصت مدة] بدون الانفاق [سقطت] نفقة تلك المرأة
 فلا يصير نفقة الاقارب دينا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه رواية ان وقيل هذا اذا كانت المدعى اكثر
 من غيرها وفي المحيط في شبر وقيل لا خلاف انه لا يصير ديننا وانما الخلاف في الموضوع في الفتاوى
 ان نفقة الصبي تصير ديننا بخلاف ما ير الاقارب وفي النظام ان بعد القضاء او الصلح يدخل نفقة ما مضى
 [الا ان ياذن القاضي] بعد الفرض لمستيق النفقة [بلا استدانة] عليه فح لا تسقط بمضي المدقة [ونفقة
 المملوك] عبدا او امة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [على سيده] سواء كان فقيرا او غنيا
 [ان ابى] السيد عن الانفاق [كسب] المملوك [وانفق] على نفسه [وان عجز] المملوك [عنه] اي
 الكسب بعد صغره او غيره ففي العبد والعتقة [امر] السيد [ببيعه] وفي المدبر رام الولد يجبر للمولى
 على الانفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزايد لو فتر السيد على المملوك في نفقته ليس له ان
 يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيما كل الا اذا كان صغيرا او جارية او عاجزا عن الكسب فله ان يأكل
 وان لم ياذن له في الكسب فله ان يأكل من ماله قدر كفايته ثم ايراد هذه الرضاية مع لفظ العجز في
 آخر الكتاب ينمي عن رعاية حسن الاختتام بالعانة معتق الرقاب *

* [كتاب العتاق] *

ما شارك الطلاق في زوال الملك و هو اقل وقوعا عقبه به وهو العتانة والعتق كلها بالفتح الخروج
 عن الرق والعتق بالكسر اسم منه وشريعة قوة حكمية يصير بها اسلا للقضاء والشهادة وغيرها والارد
 الاعتاق فانه الموافق بالفتح وقد جاء لغة كما ذكره الطرزي وهو تصرف مندوب مرضي لملك المملوك و
 المملوك حتى يزول ما يوجب الكفر من النار بالزلة اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والعصبية
 من الآثار وفي الزايد يستحب ان يعتق الرجل عبدا او المرأة امة وفي الاختيار يستحب ان يكتب
 كتابا به ويشهد عليه خونا من التباحث [يصح من حر] من الحر بالفتح ومواغة الخلوص وشريعة
 خلوص حكمي يظهر في الادمي لا يقطع حق الغير عنه [مكف] فلا يصح من العبد والمجون
 والصبي ويصح من المسلم والكافر والسكران والمكره وينبغي ان يشترط استقرار الملك فله ان
 اشترى الموكل بالشراء قريبه لم يعتق عليه لانه انتقل منه الى الموكل كما في وكالة الكرمانلي وغيره
 [بصريح لفظه] اي بما استعمل فيه وضعاء وشوعا من نصر العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة

اسمية او فعلية نداءية او غيرهما عن قصد او خطاء فعنق لو جرى على لسانه اعتقتك و عنه انه لا يعتق
 كما في المحيط [بلا] حاجة الى [نية كاذت حر] اي ذرحر او ذات حر و التاء مفتوحة از مكسورة كلامها
 لخطاب العبد او الامة في حررف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو
 قال لرجل زنيبت بكسر التاء او لا مرأة بفتحة وجب حد القذف و في المحيط لو قال لعبده انت حررة
 او لامته انت حر فقد عتق [او معتق] بفتح التاء من الاعتاق و هو ازالة الملك و اثبات العتق كما
 يجي [او عتيق] و ينبغي ان يكون عاتق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق
 كما في التهذيب [او] انت [اعتقتك] و يجوز ان يعطف على الجملة و انما اخرت لان الاصل في الخبر
 الافراد [او مقرر] بالفتح اي معتق [او حررتك] او مولائي [او هذا مولائي] اي معتقي فانه
 يعتق و ان كان مشتركا بينه و بين التاجر و غيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالصريح [او با مولائي]
 او يا حر او يا مقرر او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه و لو قال عنيت بهذه الالفاظ الاخبار
 الباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزاهدي و ذكرني المحيط لو قال
 اردت اللعب عتق ديانة و قضاء لانه و السيد في العتق سواء و لو قال لغلame انت مولائي او يا مولائي
 اختلف المشائخ فيه كما لو قال له ياسيدي اولها ياسيدة و في مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا تاجر
 اولها يا كدبانو لم يعتق على الصحيح و في المحيط لو قال (تو آزاد تر از مني) لم يعتق ولو قال انت اعتق
 من فلان و عنى به عبد آخر عتق ديانة لا قضاء [و راسك حر و نسوة] مثل زيد قائم و عمر و
 فلا تساهل فيه كما ظن [مما عبر به عن] كل [البدن] بيان (نسوة) اي البدن و الوجه و الرقبة و الفرج
 و غيرها مما مر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن
 في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرجك و في المحيط عن ابي يوسف انه يعتق به كما بذكرك
 و الاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق جزءاً شائعاً كالثلث و الربع عتق ذلك الجزء عنده و سعى في
 الباقي و كلمة عندهما كما في الاختيار [و] يصح [بكنايته] اي كناية لفظ العتاق [ان نرى] العتاق
 و تحقيق الكناية في الطلاق [كلا ملك لي عليك] لاني بعتك او اعتقتك و كذا في الامثلة الخمسة
 الائمة [و لا سبيل] اي لا ملك لي عليك لان العمل بتحققته اعنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى
 الانسان ففعل كناية عن الملك [و لا رق] لي عليك وهو الضعف و شريعة العجز الحكمي كما يجي
 [و خرجت من ملكي و خلعت سبيلك و] قوله [لامته قد اطلقتك] اي خلعت سبيلك و خص
 الامة لانه في الاصل بمعنى طلقته و ان لم يستعمل فيه كما في النهاية و ذكرني المحيط عن ابي يوسف
 لو قال - الف - نون - نا - حا - را - فقد عتق ان نوي [و] يصح العتاق بدون النية عندهم [بهذا ابني]
 للعبد و هذا ابنتي للامة [للاصغر] هنا يسمي يولد مثله بمثله سواء كان معروف النسب او لا
 [و الاكبر] عطف على الاصغر فيصح عنده و اذا لم يولد مثله لمثله خلافا لهما و احتج محمد على ابي حنيفة

فقال الاترى انه لو قال لغلामه هذه ابنتي او لجاريته هذا ابني لم يعتق ثم قل بعض المشايخ انه على
 الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد به على المختلف على المختلف والغرض نفل الكلام الى الاوضح وقيل
 بعضهم انه على الرفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للاكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عمي او اخي
 او لها هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال
 هذا اخي او ابي او امي الكل في المحيط وذكر في النظم (انت ولدي) كهذا ابني ولو قال للاكبر هذا
 جدي او الكبرى هذه جدتي يعتق اتفانا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يعتق
 بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال [لا] يصح [بيا ابني ويا اخي] في رواية الحسن
 وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال (يـُـسـ) لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد (يا بابا) لم يعتق
 كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في البداية وعن ابي
 حفص انه لو قال يا بني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التجنيس [ولا سلطان لي عليك]
 بمنزلة لا حجة ولا بد [ولفظ] اي لا بلفظ [الطلاق وكنايته] اي الطلاق [مع نية العتق] اي اذا قل
 لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمتك لم تعتق وان نوى [و] لا يصح بقوله [انت مثل الحر]
 او السرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لسرة انت مثل هذه واراد امته لم
 تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في النهاية [بخلاف ما انت
 الا حر] فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ومن ملك] بالشراء او الهبة او الرمية
 او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا [ذارحم مكرم] منه
 صفة ذا جرة للجوار وهو عامله والمناسبة مقتضية وفيه إشعار بانه عتق بالملك قرابة قريبة كالولاد
 ومتوسطة كالقرابة المتبادلة بالحرمية ولم يعتق بعيدة كبنات العم ولا بمكرم غير رحم كالمكرم
 بالرضاع والصهرية [او] من [اعتق لوجه الله] اي لله نفسه او لرضاء فحصل به ثواب عظيم فانه فعل
 المسلمين [او للشيطان] ولد ابليس او كل متمرّد [او للصنم] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه
 فعل الكافرين [او] اعتق [مكرها او سكران] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت
 بما ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [او اضاف عتقه الى] نفس [ملك]
 او الى سببه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حرّ ولو قال ذلك لمملوكه فقد عتق عليه حين
 سكت كما في المحيط [او] الى [شرط] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت
 حرّ [و وجد] اي الملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حرّ على
 ان تدخل الدار كما في المحيط [عتق] المملوك في الصور الثلاث ولا حاجة الى هذه الجملة لواضع
 الخلاف الى من كما لا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزء خبره وعائده ضمير محذوف تقديره عتق
 مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائده على ان حذف الضمير المحرّر

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعبد] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه القنعة والمديرة وام الولد نبعا [لحرني] اذا [خرج الينا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المشنري كما في قاضيخان [مسلم] ولو حكما فيشتمل المستامن كما في النظام [والحمل نتبع امه] لترجيح ماؤها باستقراره في موضعه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقابلا ملك فرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستيلاء المستصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخلو عن شيء فالرق عجز شرعي لاثرا الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك مبيح لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسيأتي زيادة تفصيل [و] في [العتق وفرعه] اي في فروع العتق من الكتابة والتدبير وامية الولد ولذا لو زوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المدبرة المتقيدة كما في خزنة المفتين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاهما حر] وليس بتابع لامه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاهما ولده ولده كما اذا تزوج رجل حرّ جاريته من ابنه وهو عبد لآخر باذنه فولدت منه فان هذا الولد حرّ وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد ولد المولى كما في الظهيرية *

[فصل * ان اعتق بعض عبده] او امته كالربع او النصف او غيره [صح] الاعتاق اي صحّ ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الامن ازالة صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيوة فلم يكن مملوكا له كالحيوة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في بنية يعقبه انزهاق الروح فالرق كالعتق لا يتجزى والاعتاق كالملك يتجزى ولذا قال [وسعى] اي عمل العبد وكسب وجوبا من السعاية بالكسر كسبه لعتق رقبته [فيما بقي] من ملك المولى وصرفه اليه [وهو] اي المعتق البعض [كلاكتب] في ان لا يباع ولا يرث ولا يرث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويزول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب [بلارد الى الرق] لو عجز [ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقشا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المضمورات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق الاداء الى المملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ابو يوسف ومحمد رح ان اعتق بعضه [عتق كله] لان العتق

مطابق الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء عند ما ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال [ولو اعتق شريك] في عبد [حظه] اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن [اعتق] الشريك [الاخر] حظه منه او كتابه او دبره في الاختيار وذكر الزاهدي انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له في هذه الرجوة [اراستسعى] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق [اضمن] الشريك الاخر [المعتق] حال كونه [موسرا] مالكا مقدارا نصيب الساكت من المال والعرض سوى ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يسارا محرما للصدقة وعن ابي حنيفة رح انه قال الموسر الذي له نصف القيمة سوي المنزل والشادم ومتاع البيت وثياب جسده والاول الصحيح كما في المحيط [قيمة حظه] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليسار والعسار ليوم الاعتاق فلو ايسر فيه ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكل الورثة في رواية محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف صاحبين كما في الزاهدي [لا] يضمه [معسرا] بل يعتقه او استسعاء وعن ابي يوسف رح انه يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كالسرا المديون [والولاء] الميراث منه [لهما] اي للشريكين بقدر حظهما [ان اعتق] اي الشريك الاخر [او استسعى] العبد [و] الولاء [للمعتق ان ضممه] اي الشريك الاخر قيمة حظه [ورجع] المعتق [به] اي الضمان [على العبد] اي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [وقال] في ضرورة اعتاق السبط [له] اي للشريك الاخر [ضممه] اي المعتق اذا كان [غنيا والسعاية فقيرا] ولم ياذن بالاعتاق [فقط] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذ الاعتاق لا يتجزى [والولاء للمعتق] عندهما في كل الاحوال [ومن ملك ابنه] او غيره من ذي رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا [مع] شخص [آخر عتق حصته] نصفا او غيره ولم [يضمن] حصة شريكه ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق نصيبه والاستسعاء [قال] ضمن الاب حصة شريكه [غنيا] وسعى ابنه فقيرا [الا في الارث] فانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [وان قال] من له عبيد

[لعبدية] عنده [احد كما حر فخرج واحد] منهما [ودخل ثالث فاعاد] (احد كما حر) يومر بالبيان كما اشار اليه بقوله [ومات بلا بيان] فان بدأ ببيان الايجاب الاول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الايجاب الثاني وان قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الايجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وخارج الايجاب الاول وان قال عنيت به الداخل عتق ويومر ببيان الايجاب الاول [عتق] عندهم [ممن ثبت] عنده [ثلاثة ارباعه] وسعى في ريعه وفيه تسامح فان العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان الايجاب عنه بما ياتي من جواب تجزى الاعناق [و] عتق عند الشيخين [من كل من غيره] وهو الخارج والداخل [نصفه] لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ريعه به لانه بطل مالا في النصف الحر فلم يبق الا الربع [و] عتق [عند محمد] ثلاثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ربع من دخل] لان بالايجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الوافي في الكافي [وان قال ذلك في مرضه] والسهم اعني رقة وثلاثة ارباع رقة عندهما ورقة ونصف رقة عنده تخرج من ثلث المال او لم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام [و] ان [لم يجز وارث] من الورثة والمال هو العبيد وقيمتهم سواء [جعل] عند الشيخين [كل عبد سبعة] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثه فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر [و] حينئذ [عتق ممن ثبت ثلثه] من الاسباع [ومن كل من غيره سهمان] مهما [و] جعل [عند محمد كل] من العبيد [ستة] من السهام لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة وسهامها اثنى عشر [و] حينئذ عتق [ممن خرج سهمان] من الاسداس [و ممن ثبت ثلثه] منها [و ممن دخل سهم] منها [وسعى كل] من العبيد على المذهبين [في الباقي] من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلا سعاية فان الاعناق لا يتجزى قلت هذا اذا صادق محلا معلوما واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغیره [والوطي والموت بيان في طلاق مبهم] فمن كان له امرأتان وقال هذه او هذه او احدهما طالق ثلثا ثم وطئ احدهما او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة سالحة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ كما مر [كبيع] صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة [وموت] وقتل وتزويج [وتدبير واستيلاد] وكتابة واعناق لكن لو

قال اردت المعتقة صدق قضاء [وهبته وصدقته مسلمتين] الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالصدقة كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرمانى وغيره انه بيان والتدليل بمجرد التاكيد [في عتق مبهوم] فلوقال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهر لا انشاء وقال بعضهم انهما لا ينزلان الا اذا وجد من المرجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما او تصدقهما لكان فاسدا لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتماه في المحيط [دون وطى] لاحديهما فانه ليس بيان [فيه] اي في العتق المبهوم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطيهما وان لم يجز ان يغتفى به لان هذا العتق لا يعد وهما وانما صرح بنفيه والمفهوم مغني لانه نازل عندهما على ما قيل والوطي بيان ولذا لم يسئل وطيهما وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستحدام لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كما في النظم [والشهادة على العتق المبهوم] في صحته او مرضه او بعد وفاته [باطل] ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشتراط الدعوى والدعوى عن المجهول لم يصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي السقائى ان الشهادة على اعتاق احدى امتيه على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يبطل وتماه في العمادي [لا] يبطل الشهادة وتقبل على [الطلاق المبهوم] فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحريم الفرج وهو حق الله تعالى *

[فصل * ويعتق] الوا فيه للاصتيناف والفاعل الموصول [بان دخلت الدار] مثلا [فكل مملوك] عبد ارامة فانه كالادمي يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة ولو قال عنيت الذكر دون الانثى لم يلزم قضاء ولا يتناول جنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كما في النهاية [لي] للاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكرمانى وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضي وغيره وفي بعض النسخ (فكل عبد لي) [يومئذ] اي وقت الدخول [حر] من [كان ملكا] له [اي المعتق بالكسر] حين دخل [في الدار] مثلا سواء [ملكه وقت اليقين او بعده] وحين ظرف له كيومئذ ظرف لي ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لمطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه كخمسة عشر ولذلك بنى الاول او شبهت الهمزة بالمتوسط في نحو سئم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكلي كما مر [د]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [بلا] ذكر [يومئذ من] كان ملكا [له وقت حلفه فقط] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [لا] يعتق [الحمل بكل مملوك] اي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [حر] ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من ستة اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكور عتق الحمل بتبعية الام كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال كل مملوك املكه او الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عنيته دين ديانة لا قضاء كما في المحيط [ومن اعتق] عبده بكسر التاء [على مال] نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون معلوم الجنس [او به] اي بذلك المال بان قال انت او هو حرّ على الف او بالف [فقبل] المال في المجلس حاضرا او غائبا بقرينة الفاء [عتق] سواء ادّى المال او لا [والمال] المشروط [دين عليه] وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خمر فعلى تفصيله وفي كلمة (على) اشعار بانه لو علقه باذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [و] العبد [المعلق عتقه بالاداء] اي اداء المال بان قال ان اديت الي الف درهم فانت حرّ [ماذون] في التجارة دون التكدى لانها المشروعة عند الاختيار [ان ادّى] ذلك المال في المجلس [عتق] وعن ابي يوسف رح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ او متى وفي اضمار فاعل ادّى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل و ادّى الى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى الكل في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتخلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرء حتى يضعه في يده او بحجرة [لا مكاتب] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب [وفي انت حرّ بعد موتي بالف] او عليه [ان قبل] العبد الالف [بعد موته] اي موت المولى ولو بساعة [واعتقه الوارث] او الوصى او القاضى [عتق] عند الطرفين و لزمه الالف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت و اما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينفذ ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بانه لو قال اذا مت فانت حرّ على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف رح وبانه لو قال (انت حرّ على الف بعد موتي) فالقبول على السيرة وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [والا] يقبل ولا يعتقه بان لم يوجد واحد منهما او وجد احدهما دون الآخر [لا] يعتق ولا يلزمه الالف [وان حرّره] المولى [على خدمة سنة] مثلا كما اذا قال لعبده انت حرّ على ان تخدم مني سنة [فقبل] العبد ذلك في المجلس [عتق] من ساعته [ويخدمه] في بيته او من خارجه على وجه متعارف [سنة] لانه معاوضة [فان مات مولاه] او عبده [قبلها] اي قبل خدمة السنة بان مات ساعته بلا خدمة او نصف

سنة مع الخدمة [يجب] عليه عند الشمين [قيمته] اي قيمة العبد كلا في الاولى اربع مائة
التالية [و] يجب [عند مئة قيمة خدمته] اي اجر مثله كلا اربعمائة فلو اتفق قيمته وقيمة الخدمة
فلا خلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا اختلفتا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة
خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلاً ياخذ بما بقي من خدمة السنة في قولهم كلوا سنة
على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان ياخذوه بما بقي من الف كما في النهاية .

[فصل * من] مبتداء خبره (مدبر) [اعتق] ولو سكران او مكرها [يعد موتاً]
اي المعتق وفيه اشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والجنون والمعتوه ثم المدبر ضربان مطلق
من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضده فاشأ الى الاول بقوله موتاً [مطلقاً] غير المقيد بشئ
اصلاً بان قال دبرتك - او انت حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انت حر مع موتي - او
عند موتي - او في موتي - او هلاكى - او وصيت لك بربقتك - او ثلث مالى - [او] موتاً [الى مدة غلب]
وكثر [موته قبلها] نكرات حر ان مت الى مائة سنة و مثله لا يعيش اليه في الغالب اذا الغلب
كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال انت حر ان مت الى مائتي سنة فهذا مدبر مطلق
وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف
وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [مدبر] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفسير
في عاقبة الامور وشريعة ائناق الملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق
بالمرت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [لا يباع] لانه وجد سبب السرية وان
اخر كالبيع بشرط الخيار [ولا يوهب] ولا يتصدق به ولا يمهر ولا يرهن ويستندم [ريساخر]
بالضم ويعتق ويكاتب واكسابه للمولى [والمدبرة توطأ] بملك اليمين [وتكح] ولوكها
ومهرها وارثها للمولى [وان مات عيها] بالقتل او غيره [عتق من ثلث ماله] بعد الدين اذا
خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فكذلك [و] ان لم يميزوا [سعى فيما زاد على الثلث]
من قيمة مدبر سواء كان ثلثيه او اقل او اكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من الثلث وملك باني
التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية ان لهم حقها [وان استغرق]
اي احاط [دينه] قيمة مدبره مع مال او بدونه [نفي كله] اي فهو سعى في كل قيمته مدبراً وهي
نصف قيمته قنأ وقيل ثلثا قيمته قنأ وقيل بخدمته مدة عمره على التشرين وقيل قيمته قنأ كما في
قاضيخان وقيل قيمته مدبراً كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبرى وبه يفتى كما في الصغرى
ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [و ان قال ان مت في مرضي هذا] او من مرض كذا او في
هذا الشهر [او في هذه السنة] او الى عشرين سنة فهو حر فليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه
انه [صح بيعة] وسائر تصرفاته [وان] لم يبع و [وجد الشرط] اي الموت في المرض او السنة او غيره

[عَتَقَ] من ثلث ما له وسعى فيما زاد وان استغرق دينه ففي كله [كَالِدَبْرَ] المطلق ولا تظنن منه ان المقيّد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حر يوم اموت فان نوى النهار فمقيّد وان نوى البرقة فمطلق كما في المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتاق البعض في التيزي عنده وعدم التيزي عندهما واثّر الخلاف فيه كما فيه كما في المحيط وغيره [وامّة] مبتداء خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاد وهو لغة طلب الولد مطلقا وشرعة جعل الامة ام الولد وهو بشيئين ادعاء الولد وتملك الامة كما قال [ولدت] تلك الامة [من سيدها] حقيقة او حكما فيشتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت [فادعى] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الغاء بمعنى الراد كان شاملا لما اذا كانت حاملا فاقتر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كما في المحيط [او] ولدت [من زوج] ولو حكما فيتناول ما اذا وطئ بشبهة [فملكها] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ام ولده] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احدهما فام الولد جارية استولها الرجل بملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولها بالزنا لا تصير ام ولد استحسانا عندهم و تصير ام ولد قياسا كما قال زفر كذا ذكر في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كما في فاضيلان [وحكمها كَالِدَبْرَةَ] اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجب على النكاح وتزوج عليها وتستخدم وتوطأ وغيرها [الا انها] اي ام ولده [تعتق عند موته] اي السيد [من كل ماله] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاد من الحوائج الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في فاضيلان انه لو اقر في المرض بانها ام ولدي ولا يكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاد وانه وصية حتى تعتق من الثلث [و] انها [لم تسع لدينه] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تسعي له [ولا يثبت] من السيد [نسب ولد الامة] اي كل موطوءة بملك يمين او شبهة [الا بدعوة] بالكسراي ادعاء كون الولد منه [ثم] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [بلا دعوة] الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يسجل له الرطخ اما اذا كانت لا يسجل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعدة فلا يثبت نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبه وذا الى سنتين لا غير كما في فاضيلان [لكن ينتفي] نسبه [بالنفي] لضعف القراش وعنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينقها ديانة لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا استبراء فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يسجل استلحاق نسب ليس منه لكنه يعتقه كما في الكافي *

[فصل * في الولاء] فانه لما كان مسببا عن الاعتاق عند بعض المشايخ او العتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيله به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشرعة التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد الموالاة فتفسير بالحكم وذا غير عزيز وانما لم يذكر الموالاة لقلتها وهي لغة التناصر كما في السقايق وشرعة ان يعاهدة على انه ان جنم فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين از احدهما رجلا والاخر امرأة كما في المنتف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقل كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في السقايق [من اعتق] بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخلية كما في شرح الطحاوي [باعق] لكفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره في المضمرات من اعتق عن ابيه الميث فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شيء من ثوابه [او يفرع له] اي الاعتاق كالتدبير والاستيلاد والكتابة [او يملك قريبه] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالشراء او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع لكان جائزا [فولاء] اي تناصر العتاق والمعنى [لسيده] ان كان حيا ولا قرب عصبته ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لولاء المدبر و ام الولد و اما اذا اريد به الارث فبيان ان يرث السيد (نعوذ بالله) و صار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فماتا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امة ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام ولدتهما فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولاء كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربي عبدا في دار الاسلام و رجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية [وان] تبرأ منه و [شرط عدمه] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ومن اعتق امة] ظهر حبلا او لا [زوجها] لآخر [قن] غير معتق [فولدت] ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها و مات ذلك الولد [فله] اي لمولى الامة ومعتقها [ولاء الولد] لان العتق ورد عليه [فان اعتق] ذلك الزوج القن ثم مات الولد [جرحه] اي مد الزوج ولاء الولد من مولى الامة [الى قومه] اي مولى الزوج اي المعتق وعصبته [ان كان بين اعتاق الامة ولادتها] الولد [اكثر من نصف حول] الاحسن (نصف السحول) لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولاء لمولى الام وفيه اشارة ما الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجزعه اليهم والى انه لا ولاء للنساء كما سيبيح والى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجزعه لتقرر الولاء على مواليتها [والمعتق] المذكور [عصبة] سببية [قدم] العصبة [النسبية] باقسامها الثلاثة [عليه] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [وهو] اي المعتق مقدم في الارث [على ذي الرحم] اي قريب لا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصابات هو المعتق ثم عصيته ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذرهم محرم ثم مولى المولاة فالاول هو الالتزام او الترك رأساً الا انه تابع الهداية [فان مات] المعتق [السيد] او السيدة [ثم] مات العبد [المعتق] بلا وارث [فولاية] اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشروط لثبوت الولاية فان صيرورة المال ميراثاً لا يكون الا بعد موته [لا قرب عصبة سيده] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا ولاحدهما ابن و لآخر ابنان فالولاية بينهم على السواء لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاية لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المسيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذري الارحام يورثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ولا ولاء] ثابت بحسب الشرع [للنساء الا ما اعتقن] اي لا ولاء معتق او عبد اعتقنه بالاعتاق او فرعه او لا ولاء لهن في وقت الا وقت اعتاقهن فعلى الاول ما موصولة وقد يستعمل في ذري العلم على انه ناقص في بعض الصفات فملحق بغير ذري العلم و على الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويحذف الضمير الى الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم [كما في الحديث] ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن او دبرن او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او اعتقنه من اعتقنه و صورته امرأة اعتقت عبداً ثم هو اعتق عبداً ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاية لها وقوله جر عطف على دبر او اعتق و ولاء مفعوله ومعتقهن فاعله و صورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن منصوب او مجرور باللام او الباء المقدرتين اي الا باعتاقهن وفي المنية عن نجم الاثمة ان بنات المعتق توث في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجرو كفى ذلك رعاية لحسن الاختتام *

* [كتاب المكاتب] *

لم يجعل كالاستيلاد في التذييل للمعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه و المكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقاً للباقي والعدل عنها للتفادي عن نوع تكرار وهو مستحب ان علم فيه خير اى امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في قاضينان وقيل اي اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالافضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي [الكتابة] لغة مصدر (كاتب عبده) كما في الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتباع العبد نفسه من سيده بما يؤدى من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الايجاب او النظم و لو اضرر لكان اظهر و شريعة [اعتاق المملوك] اي العبد او الامة [يد] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف اي التمليك والتملك وحاصله

ازالة المولى عن نفسه ملك اليد و تمليكك الى العبد [حالا] اي في الحال و زمان العقد فيملك البيع
والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهاء المولى [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل
لعتق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [مالا] اي في وقت
اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ و حالا فيزول ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء
كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حالا بثبوت ولايته طلب
المال ومالا حقيقة الملك في البدل وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه
ثمنه ويكتب المولى له عليه العتق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما الخط فقد لا يكتب
لانه غير واجب [فان كاتب] بلفظ الكتابة و قال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرنية التعريف
فيتناول المدبر وام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب
للملك والشراء جالب كما في الكرمانى و زاد في المضمورات و يعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه
اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتباً حتى لو ادعى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدى
وغيره [بمال] معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين لغيره
كالكيل و الموزن و المزروع و الاظهر الفساد كما في قاضى عثمان [حال] اي معجل من (حل عليه الدين
حلولاً) اي وجب ولزم كما في المغرب [ارمنجم] اي مفرق في الاداء و العرب تسمى المفرق منجماً كما في
التهذيب و قال الراغب اصل النجم الكواكب الطالع و يقال نجمت عليه اذا اوزعته كانك فرضت ان
تدفع عند كل طلوع نجم نصيباً ثم صار متعارفاً في تقدير الدفع بما قدرته [او مؤجل] اي معجل
له اجل و هو المدة المضروبة للشئ كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولاً كالحصاة
جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة و لا يشترط ان يزداد عليه (ان اديت
فحز و ان عجزت ففن) خلافاً للشافعى و ح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [و قال جعلت]
لازماً [عليك الفاء] من الدراهم فقدم المفعول الثانى على الاول ثم وصف بقوله [توديه نجومًا]
اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه و قال [اولها] بالنصب اي في
اول النجوم [كذا] اي خمسمائة مثلاً [و آخرها كذا] اي خمسمائة [فان اديته فانت حر و ان
عجزت ففن] اي فانت عبد و انما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متهماً و الا فالاول كاف عندنا
كما مر و به صرح الكرمانى [وقبل العبد] المال عطف على قال او كاتب [صح] الكتابة ولزم المال
بالتمام و قال بعضهم انه يندب خطأ بعضه كما في شرح الطحاوي و غيره [و خرج من يده دوز
ملكه] مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل الاولى على القيد الثانى و الباقية على
الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله [واعتق] المكاتب كله لبقاء الملكية [مجاناً] اي بلا بدل
قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر من الثلث [و غرم]

اي ضمن [السيد العقر] اي مقدار مهر مثل المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للوطي لو كان الاستيجار مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاء المضمرات [ان وطى مكاتبته] لانها خرجت من يده [و] غرم [الارش] اي دية الجراحة [ان جنى عليها او على ولدها] اي جرح احدهما [او] غرم المثل او القيمة ان جنى على [مالها] اي اتلفه و كذا غرم ارشه ان جنى عليه كما في قاضيان فالاولى تكبير الضمير ليدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهم بخلاف العكس [وصحت] الكتابة و انما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [على حيوان ذكر جنسه] كالعبد و الحمار [فقط] اي لا نوعه كالتركي و الهندي ولا صفته كالجيد و الردي [و يردى] المكاتب [الوسط] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [او قيمته] اي الوسط في العبد اربعون دينارا عنده و على قدر غلاء السعر و رخصه عندهما لم يقدر في غيره بشي ولو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس او القدر ينعتق على القيمة و فيه اشعار بانه لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كما في المحيط [و فسدت] الكتابة واقعة [على قيمته] اي قيمة العبد لاختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق بأداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شي فهو القيمة و ان اختلفا بان يقرم احدهما بالالف و الاخر به و بعشرة يعتق بأداء الاقصى و فيه اشعار بانه لو كاتبه على ثوب لفسدت كما في المحيط [او] على [خمر] اي نفسها او قيمتها [او خنزير] و غيرهما مما لا يتقوم به [من المسلم] فلو كاتب ذمي عبده الكافر على نحو الخمر المعلوم المقدار جاز و فيه اشعار بانه لو ادى الخمر عتق و هذا ظاهر الرواية و عن الطرفين انه انما يعتق به اذا قال ان ادبتها فانت حر و عند زفر لا يعتق الا بأداء قيمة العبد و عند ابي يوسف ان ادى المشروطة او قيمة العبد عتق فما في الهداية من اداء قيمة الخمر مشكل كما في الكافي و ذكر في الحصر انه لا يعتق عند الطرفين بأداء الخمر بل بأداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالمسمى في الصحيح [و صرح للمكاتب] كما لولاه و عبده و امته [البيع و الشراء] و لو بغبن فاحش عنده و اما عندهما فلا يصحان به و المحاباة فيهما على هذا الخلاف فيصحان بالغبن اليسير و لو قال صح له التجارة لكان شاملا لمثل المضاربة و الشركة و الاجارة و الاستيجار و الاستقراض و الابطاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهان و الاستعارة كما في المحيط [و السفر] و ان شرط عدمه استحسانا [و انكاح امته] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بانه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينفل ولا انكاح امته من عبد و عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط [و كتابة قنه] خلافا لزفر [وله] اي المكاتب الاعلى [و لاؤه] اي المكاتب الاسفل [ان ادى] الاسفل بدل كتابته [بعد عتقه] اي الاعلى لانه صار حرا [و لسيده] اي الاعلى و لاؤه [ان ادى قبله] اي عتقه [ولا] يصح [تزوجه] بنفسه و بالتوكيل الا باجازة السيد

فان اعتق قبل اجازته نفل ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح [و] لا [هبة ولو بعوض] لا
 [تصدقة الا بيسير] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار
 بانه لو ائدى بطعام او دعي اليه فلا باس بقبوله ولو ائدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما في المحيط
 [وتكفله] بالنفس والمال وفي المصنوعات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالف فله ان يطالب كل
 واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [واقرضه] لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة و
 ينبغي ان يجوز باليسير كالهبة [واعتاق عبده ولو به مال] لا [بيع نفس عبده منه] اي من عبده
 لان فيهما اسقاط الملك واثبات الدين على المغلس [وانكاحه] اي عبده كما اشير اليه [والاب
 الوصي في رقيق] الحر [الصغير كالمكاتب] حكما فيملاكان كتابة عنه وانكاح امته لا اعتاق عبده
 ولو به مال ولا بيع عبده وانكاحه [واذا عجز عن نكحه] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [رجه] كدين و
 مال ولو في سفر [سيصل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يعجزه] من التعييز اي لا يعجل
 [الحاكم] والقاضي بتعييز المكاتب بل يمهل [الى] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر
 في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار وامهال من ادعى الدفع ببينة حاضرة وامهال المدينون المقر ليسفر
 المال او ليبيع عينا في يده وامهال المرتد كما في الكافي [والا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الحاكم
 عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نكحان و الاول هو الصحيح كما في المصنوعات
 [ونسخها] اي فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض المكاتب به [بطلب سيده] الفسخ [او] فسخها
 [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضاه] اي المكاتب وفي فسخه بدون رضاه روايتان وفيه اشعار بان
 المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بلا رضاه السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد
 بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر
 البلخي كما في المحيط [وعاد] بالفسخ [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مشعر بان الرق يزول
 بعقد الكتابة وقد مر ان الزايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا
 ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى
 عن بعض الاحكام فلوقيل بتدفع المضاف وهو الحكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من
 الاكتساب ملكا [لسيد] ملكا موكدا عند ابي يوسف و ملكا مبتدأ عند محمد ولهذا لو آجر المكاتب
 امة ظئيرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابن يوسف كما في الكرماني [فان مات] متجاوزا [عن] اداء
 [وفاء] اي مال يقضي بما عليه اي مات وترك مالا رافيا به [لم تفسخ] الكتابة لانه عقد معارضة
 وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر
 الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا ينفسخ بدون الحكم كما في الصغير واعلم انه اذا مات
 من وفاء وعليه ديون بدين الاجنبي ثم بدين المولى ثم بدين المكاتب كما في المحيط [ونفى

البدل [حينئذ] من ماله [الذي لم يتعلق به دين] وحكم بموته [اي المكاتب] حراً [في آخر جزء من اجزاء حيوة عند الاكثريين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حياً قابلاً للعتق كما يقدر المولى حياً مالكا معتقاً كما في الكرمانى] و [حكم للوارث سيدها كان او غيره باخذ] الارث [اي الميراث والهمزة بدل من الواو] منه [اي من المكاتب والاكثفاء مشعر بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البدل بين الورثة لا غير كما في المحيط] وعق بنيه [اي حكم بعق اولاده ذكورا وازناتا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد [ولدوا في] وقت [كتابته] لا قبلها فلا يعتقون [او] قد [شراهم] اي ملك والديه و مولوديه بالشرء وغيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امرأته وسائر ذي رحم منه عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحسانا ويدخلون عندهما قياسا كما في المحيط [او] عتق ابنه قد [كوتب] المكاتب [هو و ابنه] حال كونه [صغيرا او كبيرا بمرّة] اي بكتابة واحدة فانهما جعلوا كشخص فهو معطوف على عتق بنيه و ابنه على المستتر في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تساهل فيه كما ظن [وطاب] اي حلّ [لسيده] الغني [ان ادى] المكاتب [اليه] شيأ [من صدقة] اي زكوة او غيرها [فعجز] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الشئ في الاخذ لانه ذل على اصل ابي يرسف و لتبدل الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز لكان احسن [ولا ينفسخ] الكتابة [بموت السيد] و الا لبطل حق المكاتب [وادى] المكاتب [البدل الى ورثته] اي وارثه الكبير ووصي الصغير [على نجومه] اي على وجه وقع العقد عليه من النجوم [وان اعتقه بعضهم لا يصح] اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير مملوك لاحد [وان اعتقه] جميعا او متفرقين [عتق مجانا] استحسانا لانه جعل اعتاقهم اسقاطا لبدل الكتابة لا قياسا لما ذكرناه والابراء والهبة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفى ما يرواه من وجه حسن الاختتام *

* كتاب الايمان *

عقب الكتابة بها لما بينهما من الموافقة في المخالفة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي ايقاع الايمان جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها و لذا جمعت مع حذف وحده دون سائر الكتب وشرعية ما قوي به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماشون بايمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتحفة وشروح الهداية وغيرها قسمان قسم وجملة شرطية سيأتي تفسيرهما فمن الظن البشور ان يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره الحلف به عند الجمهور

ميمما في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الاول و لا يكره السلف به اتفاقا و ان كان تقليله اولي
 كافي الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم
 اشيع مع الاشرفية ابتداء به فقال [وحي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال [نكح]
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعد ثم فصله وقال [فحلفه] بفتح الحاء وكرر
 اللام او سكونها يمين يوخذ بها العبد ثم سمي به كل يمين كافي المفردات و المراد به المعني
 المصدرى اي حلف السالف بالله [على فعل] مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح
 النسابة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمختار
 المكسور الا انه بمعنى المفتوح فانه و ان كان لغة اسم للآثر المرتب على المعني المصدرى و عرفنا اسم
 للفظين اشتراكا كضرب و ضرب الا ان الاسم يستعمل بمعني المصدر كما تقرر [اترك] اي عدم
 فعل [ماض] حال كون السالف [كاذبا] كذبا [عمدا] او كذب عمدا و كونه حالا من فاعل
 كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشئ على خلاف ما هو عليه عمدا كان او سهوا الا انه لا ياتم بالسر
 وهذا هو المشهور لكن في الكرمانى والمستصفي وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون
 الخارج و فيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة التبرية لانها الموصوفة بالكذب و ان ان
 تلك الجملة رجب ان تشتمل على الماضي المثبت از النفي فتوصيف الفعل و الترك به يبرز و انما
 خص الماضي وقد وصفا بالحال لانه اكثر وقوعا وما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم
 واليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه ففيه ان الحال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه
 كما ذكره ابن مالك وغيره و يمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقريئة ما ياتي من
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز وقد اندرج فيه الحال كما ذكره [غموس] اي يمين غموس
 و يبرز ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى وغيره من المتداولات و قال الطبري
 ان الاضافة خطأ لغة و سماعا و الغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء سميت به لانه يدخل
 صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن في المبرور
 و الكرمانى وغيرهما انه يمين مجازا كبيع السرلان اليمين مشروع وهو كبيرة مضافة
 واعلم انما ذكره اعم مما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس [ياتم] صاحبه [به]
 اي بذلك السلف و لا يرفعه الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفعه الكفارة بخلاف
 المنعقدة [و] حلفه عليه [ظانا] وقيل انه عطف على (عمدا) على تقدير كونه حالا من فاعل
 (كاذبا) وفيه انه على تقدير التسليم مستلزم لاحتمال ذلك قوله و هو ضده ولو تركه و قال عامدا
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال في الحال [حق] اي مطابقة
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصافه بالحق ليس لذاته كما عرف و اعلم ان الكذب يستعمل غالبا

في الاقوال والحق في المعتقدات [وهو] اي الفعل اذا ترك [ضده] اي لا يطابقه الواقع [لغو]
 ما لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به وفي الزايد عن ابن عباس هو اليمين
 في الغضب وفي الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله و بلى والله وفي المضمرات انه غموس
 عندنا و مثال اللغو في الماضي و الحال ان يقول والله ما دخلت الدار و انه زيد ظانا انه كذلك
 و قد كان بطلانه و في المحيط لو اراد رجل ان يقوم لآخر فقال (بالله اكر برخي) فقام لا يلزمه
 كفارة لانه لغو من الكلام [يوجب عفو] اي ترك عقوبة لانه لم يتعمد الكذب و انما لم يقطع
 باللغو متابعة لمحمد في المبسوط و لانه غير منصوص فلا يعتد بكونه مرادا [او] حلف [على]
 فعل او ترك [آت] اي مستقبل او آت زمانه [ينعقد] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين
 و يسمى معقودة ايضا لتوثيق الحالف اياها بالقصد والنية [وكفر فيه] اي في المنعقد من
 الايمان [فقط] دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما اشير اليه [ان حنث] لي يمينه بالكسر
 اي نقضها و آثم فيها والحنث الذنب العظيم كما في طلاق الطلبة وفيه اشارة الى ان الكفارة لم يعتبر
 الا بعد الحنث و الى انه يستعمل ان يكون البر والحنث واجبين كما على فعل القرض وترك المعصية
 و بالعكس و ان يكون الحنث خيرا من البر كما على هجران المسلم و غيره و ان يكون البر خيرا كما
 على المباحاة كما في الاختيار و غيره [لو سهوا و اكرها حلف او حنث] اي وجب الكفارة و ان كان
 الحلف او الحنث بطريق السهو او الاكراه كذا ذكره المصنف وفيه رمز الى ان سهوا و كرها تمييز
 متقدم على عامله الا ان تعديمه غير جائز على الاصح و الى ان كرها بالفتح فانه بالضم الكراهة
 و السهو كالنسيان في اللغة الغفلة و ذهاب القلب الى الغير كما في القاموس و اما عرفا فالسهو قسم
 من النسيان فانه فقدان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت شاء و يسمى
 هذا ذهولا و سهوا و بحيث لا يتمكن منها الا بعد تبشيم كسب جديد و يسمى نسيانا عند
 التكليم كما في التلويح فالاولى ذكر النسيان و ان علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاولى
 و يدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند ارادة غيره و يسمى هذا خطاء كما في المستقصى
 [و القسم] بفتحين اسم من الاقسام و عرفنا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يلصق بها من اسم دال
 على التعظيم و يسمى بالقسم به و جملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها و جواب القسم فهو اخص من
 اليمين والحلف الشاملين للشرطية الاتية و لما كان المقسم به شريفا في نفسه قال [بالله] اي يلصق
 باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات و ذا عند الاكثرين و قال بعضهم انه في الاصل
 صفة انقلب علما و فيه اشعار بان باسم الله ليس بيمين و هو المختار عند صدر الشهيد و ذكر
 القلوري انه يمين مع النية وعن محمد انه يمين مطلقا كما في المحيط والاطلاق دال على انه يمين و ان
 كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطاء في الاعراب غير

مانع كما في النهاية [او باسم] هو عرفنا لفظ دال على الذات والصفة معا فالله اسم على راي [من اسمائه] تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحا لتعربك لا فعلن كما في الاختيار وغيره [كالرحمن] فانه لم يستعمل في غيره [والرحيم] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو قال والله والله لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله والرحمان والرحيم والعزيز والحكيم فكل منها يمين عليحدة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى [والحق] اي من لا يقيم منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواظ وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يمينا وفيه خلاف سيأتي [او بصفة] هي عرفنا مصدر ممكن الاشتقاق [يحلف بها] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهى احتراز عما يحلفون بها من نحو الالباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [من صفاته] تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كما في النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن او لا يجوز وصفه بضده والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [كعزة الله] اي غلبته من حد نصر او عدم النظير من حد ضرب او عدم السطع من منزلته من حد علم [وجلاله] اي كونه كامل الصفات [وكبريائه] اي كونه كامل الذات [وعظمته] اي كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تبعا [وقدرته] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعي [لا] يلصق القسم [بغير الله] فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الي من لن احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية الشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهار وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف (بجان ومرتو) فان اعتقد انه حلف والبريه واجب يكفروا قال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال ببيوتتي وحيوتك وما اشبهه كما في النهاية وذكر في المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد [كالنبي والقرآن] وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش [والكعبة] كل ذلك لان العرب ما تعارفوها يمينا كما في شرح الطحاوي [ولا بصفة] من صفاته تعالى [لا يحلف بها عرفا] اي في عرف العرب كما في شرح الطحاوي [كرحمته] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [وعلمه] صفة بها لا يشفى عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ورضائه] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مرادا له تعالى ليس مرضيا عنده لانه يعترض عليه ويواخذ به [وغضبه] اي انتقامه وكونه معاقبا لمن عصاه وقال ابو حنيفة انهما صفتان له

تعالى بلا كيف [وسخطه] اي انزال عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقضي للعقوبة كما في
المفردات [وعذابه] اي عقوبته وقال الراغب هو الايلاج الشديد [وقوله] مبتداء خبره قسم بعده
[لعمر الله] عطف بيان لقوله وهو مبتداء خبره مسذوف هو قسمي او ما اقسام به فهذا يجري مجرى
قولك اقسمت بعمر ك وإذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او
مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم
لمدة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولهذا وصف الله به وقتما يرصف بالعمر وفي الاضافة
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كعبارة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبرئ بل
يجب ان يستنث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي [وايم الله] بفتح الهمزة و
كسرها مع ضم الميم مقصور ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور
اليمين الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال
تخفيفا ومفرد كانك عند سيبريه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى المذهبين مبتداء خبره
محتزف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الشمس والضحى
او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلة عند
البصرية [وعهد الله] بالجر بواسطة حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم
يجزجره والسكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضمار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء
اي اقسام عهدا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله و
يجوز ان يكون المعنى والله السافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال و يسمى الموثق
الذي يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس بلزام في الشرع كالنذر وما يجري مجراها
[و] ذمته [وميثاقه] وبالميثاق هو عقد مركب بيمين وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط
ان (يذير قتم و عهد كردم) سواء في اليمين [واقسم] واعظم [واحلف] بكسر اللام وعن محمد لو قال
البتة لا احلف كذا فيمين كما في المحيط [واشهد] اي اقسم لجره مجرى الحلف [وان لم يقل]
مع كل من الثلث [بالله] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميننا [وعلي نذر] وهو ان ترجب
على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا فيمين
كما في قاضيان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا رجب عليه
الوفاء كما يجيء [او] علي [يمين] معناه (بر من سوگند است که این کار نکنم) وهو يمين ايضا كما
في المحيط [او] علي عهد او [عهد] لي او علي عهد كما في النظم [وان لم يصف] هذه الالفاظ [الى الله]
ولم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قال لله علي يمين وهو يريد ان

يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس بيمين كما في المحيط [وان فعل كذا] اي بان دخل الدار مثلا [فهو كافر] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم السلال الذي هو يمين فان المعنى هذا الفعل المباح حرام عليّ لانه علقه بالكفر [وان لم يكفر] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه [علقه بماض] بان يجعل الشرط لفظ كان مثلا فانه لنصوصيته في الماضي لا يستفاد منه المستقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر [او آت] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لشئ فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لرضي بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مفسرة بجملة لم يكن يمينا جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يمينا لانه تفسير لاختيارى الذي ليس بيمين ولانه مقيد بالرأى والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول (في) صار بمعنى الشرط كما في المحيط [و سوكند مى خورم] بخداى قسم [اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال (سوكند مى خورم بطلاق) فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال (سوكند مى خورم بدون بخداى) او قال (سوكند مى خورم) لم يكن يمينا وليس كذلك بخلاف ما لو قال (سوكند مى خورم ده ام) فانه اخبار ان صدق حنث والا فلا شئ عليه كما في المحيط [وحقا] لا افعل كذا لم يذكر في شئ من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لامتناع كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المضمرة الصحيح انه ليس بيمين وفي فاضيلان الصحيح انه ان اراد به اسم الله يكون يميننا [وحق الله] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على عبادة من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين السفلة اي الدنيا وفيه اشارة الى ان يصدق الله يمين وذا بخلاف كما في قاضينان والى ان يصدق رسول الله ليس بيمين وذا بالاتفاق وكذا يصدق الكعبة والاسلام والقربان والمساجد كما في النظم [و حرمة] اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [و سوكند مى خورم بخداى] ليس بيمين لانه وعد وفي المحيط انه يمين [يا] سوكند مى خورم [بطلاق زن] والاحسن (او) مكان (يا) الا انه راعى تناسب الطرفين [وان فعله فعليه فضبه او سخطه او لعنته] اسم من اللعن وهو ابعاده من رحمته في الدنيا بانقطاع التوفيق وفي العقبي بالابتلاء في العقوبة كما في المفردات وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين فاستقاطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره [او انا زان] اي ان افعله فانا زان [او سارق او شارب خمر او آكل ربا] اودم او ميتة او خنزير [لا] يكون قسما ويمينما خبر ليقا وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر مما

لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تسقط عند الضرورة فكل ما هو حرام موبد فاستحلاله معلقا بالشرط يمين والا فلا والمبتادر ان لا يفصل بين المقسم به وعليه ولو كان الفصل سكتة فلو حلفه وقال فل (بايزد) فقال (بايزد) ثم قال (كرد ز آدنيه يائي) فقال (كرد ز آدنيه ياييم) فلم ياته قالوا لا حنث عايه كافي فاضيخان وكذا في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب كثير من المسائل [وحروف القسم] اي احرفه [الواو الباء والتاء] افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مخصصة بالله و الاضافة تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من بكسر الميم وضمها المختصة بربي كافي الرضي والى انها موضوعة للقسم وما وضع له الا ايم كما في الكشف [ويضم] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كافي الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي الا انه بلا قرينة [كما الله] اي انسم بالله لا [افعله] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء مجرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والمكون فيه عند ذكرها وفي الله وقيل لم يكن يميئا الا اذا كان مجرورا ولو قال له و اراد اليمين يمين وفي قوله كُتِبَ اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضا في جميع ما يقسم به و ذاعند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز ولذا قالوا الله وها الله ذا لافعلن كافي الكشف لكن في الرضي ان الجلالة مختص بجواز الترك [وكفارته] اي كفارة السلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي مبالغة فاعل والتاء للتأكيد لا للنقل كما ظن لانها غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها سائرة للاثم [عتق رقبة] اي اعتاقه له لان النية شرط في التكفير وقد مر وجه العتق مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة [او اطعام عشرة مساكين] مثلا فان مصرف الكفارة والزكاة واحد والعشرة اعم من الحقيقي والسمعي [كما] بينا [هما] من الاعتاق و الاطعام [في الظهار] فالكاف مصدر وما كناية عنهما و هما تأكيد فلو اعتق عبدا عن كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء الثلاثة كما في الظهار ولو اعتق ثلث رقات عن ثلث كفارات و نوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عندهم كافي الظهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتدخل بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في النية عن شهاب الزيمة ان الايمان بالله اذا كثرت تداخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن ابي يوسف انه لا تتدخل وشرف الائمة لا يغنى به [او كسوتهم] اي كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسوا مسكينا واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثواب او ثوبا واحدا بان يوديه الى مسكين ثم يسترده منه اليه او الى غيره بالهبة او غيرها فان لتبديل الوصف تأثيرا في تبديل العين لكن لا يجوز

عند أكثرهم كما في الكشف [لكل] منهم [ثوب] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من نصف الجديد بان ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر وبهذا أربعة على ما قال الفقيه أبو الليث وذهب أبو بكر الإسكافي إلى أنه ان كان بحال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر في الثوب الوسط المالح لا وسط الناس وهو أشبه بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط [يسترعاة بدنه] أي أكثره كالملاء أو الجبة أو القميص أو القباء وأما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية و عنه أنه يجوز إذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في النظم أن الكسوة لرجل ما يوارى به عورة و للمرأة درع وخمار في ظاهر الأصول و عن أبي يوسف يجب كسوة معروفة أزار و قميص له و أزار و درع لها [فلم يجوز السراويل] على ما ذكره القندوري وهذا إذا أريد بالبدن ما هو مباح من جميع الأعضاء وأما إذا أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الورك فإن الرجلين ناقلتان و اليدين باطشتان و الرأس طليعة فينبغي أن يجوز لأنه جمع سرولة تقديراً أو تحقيقاً تعريب (شوار) ولو أريد به التبان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار شبر ساتر للعورة الغليظة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا في زماننا لا يفرق بينهما إلا بان يكون مدخل الرجل من التبان اضيق و ربما يكون ذا طاقين فينبغي أن يجوز وفي المحيط عن محمد أن السراويل يجوز و عنه أنه للرجل يجوز و للمرأة لا و قال أبو يوسف لا يجوز لهما و الكلام مشير إلى أنه لو اطعم خمسة وكسا خمسة جاز و تمامه في قاضيان وإلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل فإذا أتى بواحد سقط الباقي والاولى مذهب جمهور الفقهاء والثاني مذهب بعض العراقيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور إذا أتى بالكل كان الواجب واحداً منها هو أعلاها قيمة و لو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو أدناها قيمة لأن الغرض سقط بالادنى و أما عند غيرهم فإذا أتى بالجميع يثاب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع و تمامه في الكشف [فإن عجز عنها] أي عن هذه الثلاثة بان لم يكن له فضل عن كفافه مقدار ما يكفر و لم يملك عين المنصوص عليه [وقت الاداء] لا وقت اليمين و الاولى ذكره في المظاهر [صام] وجوباً [ثلثة أيام] و عنه أنه إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم و عن ابن مقاتل أن كان له ذلك الطعام و قوت ملوئين لا يصوم و في الأصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه و أما قبله ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط و ذكر في الزاهدي لو بذل ابن المعسر و الاجنبي مالا ليكفر به لم يثبت القنطرة بالاجماع [ولاء] أي متتابعة حتى لو مرض فيها أو افطر أو حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل وأعلم أنه لو أخر كفارة اليمين آثم و لم تسقط بالموت و القتل و في سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الشرازة [و لم تجز] الكفارة [بلا حنث] لأنه السبب فلم يثبت عليه أعيدت وهذا تصريح بما أشار إليه في السابق كقوله [ومن حلف] بالقسم أو الشرطية [على معصية كعدم الكلام مع] أحد [أبويه] أو غيره بان يقول والله لا أكلمه أو أن كلمته فعلي

نذر وهذا اذا لم ينوبه شيئاً والا فعليه الرفاء كما يأتي [حنت] اي وجب ان يجعل نفسه حانتا [ركفر] عنه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم ﷺ (من حلف على يمين اي اقسم عليه وراي غير ما خيرا منها فليات بالذي هو خير منه ثم ليكفر) وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب السنت بالطريق الاول كما في المستصفى وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف ان يعصى الله فلا يعصيه) والكلام دال على ان السنت قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لا دلالة للسنت على كون الحلف على معصية وان السنت دال على اشتراط كون السنت خيرا من البر وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هؤلاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام [ولا كفارة في حلف كافر] مجوسى او يهودي [وان حنت] حال كونه [مسلم] و الاشمل في حلف غير مكلف وان حنت مكلفا فان الصبي او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم حنت لم يكفر كما في النظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بان يقول هذا العسل او كلام فلان حرام علي او (حرام است را با تو سخن گفتن) [لا يجرم] ملكه عليه لانه تعالى الحرم [وان استباحه] اي فعل ما حرم عليه [كفر] عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تيمنة ايمانكم فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام علي فان اشترى بها شئاً حنت بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراد به تسريم الشراء عرفاً وانما اختار ملكه على حلاله اشارة الى انه لو حرم التمر ثم شرب كقوله على المختار وفي البقالى لو قال التمر حرام علي فليس يمين والقياس على التمر يقتضي ان يكون يميناً على الخلاف وعن ابي حنيفة لو قال لجماعة كلامكم حرام علي حنت بكلام احدهم الكل في المحيط [ومن نذر] بما هو واجب قصداً من جنسه نذراً [مطلقاً] غير معلق بشرط بقريضة التقابل مثل ان يقول الله علي حج او عمرة او اعتكاف او لله علي نذر و اراد به شيئاً بعينه كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الجنازة او بناء المسجد او السقاية او عمارتهما او اكرام اليتام او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او اكفان الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شئ في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دبر كل صلوة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه

يقول العبد السقيم الكمل كبير الدين احمد ان الصحيح في متن الحديث ما قرأت على شينبي في صحيح النسائي حيث قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو مولى السمن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائ غير ما خيرا منها فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه *

صلى الله عليه وسلم كافي المنية ولو قال لله عليّ دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس يمين ولا نذر كافي المحيط [او] نذر [معلقا بشرط يريده] اي يريد وجوده ليجلب منفعة او دفع مضرة [كان قدم غايبي] او شفى الله مريضى او مات عدوي فله عليّ صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [فوجد] الشرط بان قدم الغائب مثلاً [وفى] بما نذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد رح ان المعلق عدة ان وفى به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال لله عليّ صدقة ولم ينوشياً فعليه نصف صاع من برد من نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يسجد ذلك اليوم جاز كافي المحيط وعن ابي حنيفة رح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كافي المضمرات [و] معلقا [بما لم يريده] من الشرط [كان زنيته] او شربت فله عليّ كذا او نذر [وفى] بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفر] عن يمينه باعتبار المعني المقصود وحاصله انه ان نذر نذرا معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه افتى ابو على السغدنى وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه وافتى مشايخ بلخ به وهو مختار السرخسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المذكور [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره وبه يغتنى كافي الخلاصة *

[فصل * من حلف بالقسم او الشرطية [لا يدخل بيتا يسنث بدخول صفة]

لان البيت ماوى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوف ووبر كافي المفردات قيل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم لبيت صفى يسمى في ديارنا (كاشانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اسم لمسقف واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا كافي بيع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يشتمل على مسقف او بيتين او ثلثة والسجرة نظير البيت فانها اسم لما حجر بالبناء والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان زاكبا او ماشيا من الباب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدي رجلية او رأسه لم يسنث كافي الايضاح [لا] يسنث بدخول [الكعبة او مسجد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى بالفارسية (كاي) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيسة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنشت) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدار كافي الصحاح فلو كان مسقفا لو اغلق بابه بقى داخل البيت يسنث على ما قال مشائخنا كافي المحيط [او ظنة باب دار] بالضم سابطا على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء مفتحه الى الطريق كافي المحيط فهي على هيئة صفة كافي القاموس [كما] لا يسنث [في] ان

قال والله [لا يدخل دارا فدخل] عطف على قال [دارا خربة] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا انهم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضعفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة ينقص بنقصانه والمطلق يتصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا يحسن بالناقص واما (سرائ) فمرادف للدار في عرفنا الا ان في بيع الكفاية انه اهم للدار السلطان [وفي هذه الدار يحسن ان دخلها] حال كونها [منهمة] لمجرد الايضاح في العبارة [ولو صحراء] مشير الى زوال الجدران واما يحسن لان البناء وصف والرصف في الحاضر لغو وقال ابو الليث ان حلف بالفارسية لا يحسن في المنكر والمعروف الا بدخول المبنية كما في الكافي [او] دخلها [بعد ما بنيت] هذه الدار المنهمة دارا [اخرى] فبعد ما معطوف على الحال او الشرط بتقدير الفعل [او] ان [وقف على سطحها] او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحسن وعليه الفتوى كما في المحيط [وقيل] اي قال ابو الليث [في عرفنا] العجمي [لا يحسن] بالوقوف على السطح او الحائط وعليه الفتوى كما في المحيط [كما] لا يحسن للتبديل [لوجعلت] هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام [مسجدا او حماما او بستانا او بيتا] او نهرا او دارا ثم دخلها [او] لو [دخلها] اي الدار المحلوفة المبنية [بعد هدم] مثل [السمام] فان حذف المثل غير عزيز في كلامهم فيشتمل البيت وغيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى السمام دون المسجد مع كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى [وكهذا البيت] اي كما لا يحسن في هذا البيت [ودخله منهما صحراء] فيحسن بالدخول لو بقي الشيطان كما في الكافي [او] دخله [بعد ما بني بيتا آخر] فانه لا يحسن والفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم *

* شعر *

* والدار دار وان زالت حوايطها * و البيت ليس ببيت بعد تهديم *

[از] مثل هذه [الدار] او البيت [فوقف] السالف في [طاق باب] اي فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع [لو اغلق] الباب [كان] الطاق [خارجا] من الدار فانه لا يحسن و اعلم انه لو قال (اگر تو گرد دیوار من گمردی) او قال (گرد در و دیوار من گمردی) فهو على الدخول كما في الخزائن [او لا يسكنها] من السكنى اي الكون من المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح [وهو ساكنها او لا يلبسه] من اللبس وهو الاستتار [وهو لابسها او لا يركبه] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان [وهو راكبه] ثم شرع في النشر على الترتيب فقال [فدخل] اي شرع [في النقلة] بالضم والسكون اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحسن فلو اغلق الباب بحيث لم يخرج منه اختار ابو الليث والصدر الشهيد انه لا يحسن كما في المحيط ولو لم يخرج للمضى

حنث بخلاف ما اذا قيد كما في المضمورات وانما خص سكنى بالدار لان في البيت تفصيلا فانه
 لو كان التحالف مصريا ويسكن في بيت من شجر او خيمة لا يحنث ومن مدر يحنث ولو كان
 بدويا يحنث في الرحلين كما في المحيط [ونزع] الثوب منه بسكون الزاء [و نزل] من ركوبه
 بكسر الزاء اي النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس وانما لم يعرفوا
 باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر او مكان الواو في الموضعين [بلا مكث] متنازع فيه لتأكيد
 الفاء [او لا يدخل] هذه الدار وهو داخلها [ففعل] اي دام على القعود [فيها] فانه لم يحنث
 استحسانا [الا ان يخرج] منها [ثم يدخل فيها] فانه يحنث [وفي لا يسكن هذه الدار] او البيت
 او الحلة او السكة بقريئة تخصيص المصر والقرية [لابد من خروجه بامله] اتفاقا الا ان يمنع
 مانع منه فانه لا يحنث حينئذ كما في الكافي [ومتاعه اجمع حتى يحنث بوتره] بكسر التاء فانه
 انصح من الفتح [بقي] فيها كما يحنث لو بقي شئ لا قيمة له وهذا كله عند ابي حنيفة رح كما في
 النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشايخنا قالوا انه لا يحنث عنده الا ببقاء ما يقصد
 به السكنى وعند محمد ببقاء ما يتأتي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند ابي يوسف ببقاء الاكثر
 وعليه الفتوى وهذا اذا حلف بالعربية والا فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية ان لا يعود به اننى
 الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعه الى السكة مثلا لم يحنث وقيل يحنث وهذا
 اذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريكا ارضعيا او
 خافيا من اللص او سد الباب لم يحنث كما في النظم [بخلاف المصر] هو العمران داخل الرض [و]
 كذا [القرية] فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنث بلا خلاف واما في القرية ففيه اختلاف
 المشايخ والاصح انها كالصحر كما في المضمورات وفيه اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى
 ولو ساعة حنث وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنث كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين
 في الفعل المتمثل كالسكنى واللبس كما في خزانة المفتين [وحنث في لا يخرج] من هذه الدار مثلا
 من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج [لو حمل] التحالف [واخرج بامره]
 لتحقق الخروج وفيه اشعار بانه لو خرج بقدميه للتهديد لم يحنث وقيل حنث كما في المحيط
 [لا] يحنث [ان] حمل و [اخرج بلا امرة مكرها] بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلاف فيه
 المشايخ وينبغي ان لا يحنث عند الششين كما في المحيط وفيه اشعار بانه اذا دخل بعد الاخراج
 ثم خرج اختيارا فقد حنث وهو الصحيح وقال حفص انه لم يحنث وهذا ارفق بالناس كما في التمرناشي
 [او راضيا] بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد
 الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحنث كما في صورة الاكراه واللايق بالكتاب ان يترك هذه الجملة
 لانه مفهوم لمابقة [ومثله] اي لا يخرج [لا يدخل اقسامها] من الحمل والادخال بالامر او

بغيره مكرها او راضيا [وحكما] من الحنث وعلمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم
 وفيه اشعار بانه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحنث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال
 والصحيح الحنث كما في الكافي [ولا] يحنث [في لا يخرج] منها [الا الى الجنابة] مثلا [فخرج] من
 باب دارة اليها حال كونه [يريدها ثم] اي بعد الخروج والارادة اراد وذهب [الى امر آخر] من
 مثل المسجد اذا لم يخرج الا الى الجنابة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي
 التمر تاشي انه يحنث لان المستثنى خروج مخصص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ
 والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين في يراعى
 الغرض [وحنث في لا يخرج] من بلده [الى مكة] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يليق بالمسلم
 [فخرج] من ربه [يريدها ورجع] اليه لتحقيق الخروج [لا] يحنث [في لا ياتيها] اي مكة
 [حتى يدخلها] فان الاتيان عبارة عن الوصول [وذهابه] معنى [كخروجه] على ما روي عن
 صاحبين فيشترط الخروج لا الوصول [في الاصح] كما في التمر تاشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه
 كاتيانه فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو نوى بالذهاب الاتيان
 او الخروج فكما نوى ولو قال (اگر انين كوى من روم) فكذا (فرقن) ضد (باشيدن وباشيدن) سكنى
 فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحنث كما في المحيط [وفي] والله [ليأتين
 مكة] ولم يأتها لا يحنث الا في آخر [جزء من اجزاء] حياته [لان عدم الاتيان حينئذ يتحقق] و
 حنث في [والله] ليأتينه غدا ان استطاع ان لم ياته [متعلق بحنث] بلا مانع كمرض او سلطان او
 غيره فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتيان [ودين]
 اي صدق ديانة من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [نية] الاستطاعة
 [الحقيقة] فاعل دين وهي القدرة التي يحسنها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند
 الجمهور لا علة وفيه اشعار بانه لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه
 فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والا ففي تصديقه قضاء روايتان كما في الكرمانى وذكر
 ابو الشكور في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاسوال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال
 كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا يتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان
 بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية [وشرط للبر في لا تخرج الا باذنه] اي لا تخرج الا خروجا ملصقا
 باذنه فوق النكرة في حيز النفي [لكل خروج] ظرف لفاعل شرط وهو [اذن] بالخروج لا للشرط كما ظن
 على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل بحرفين متفقين في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى
 انه يشترط ذلك الشرط في بغير اذني او (بي دستورى من) او (مگر بي دستورى من) كما في النظم وكذا
 في الا برضائي او ارادتي او امري والى انه لو اذن بلا فهم لكونها نائمة او عجيبة فليس باذن لانه

يتحقق بدار العلم والى انه لو قال غُثيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال ابو يوسف رح خلافا للطرفين
ويقتضى بقوله ولو اراد الخروج عن موته الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك
اكل في الصغرى [لا] يشترط للمبر لكل خروج اذن [في] لا يخرج [الا ان اذن] اي حتى اذن ارضي
له او هوى او اراد فانسل اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه في الحكم مثل الا باذنه كما في الصغرى
وجهه انه بتقدير الباء او مصدر حينئذ تقديره كل وقت الا رقت اذني الا ان الادلة عند التعارض
يرجح بقوتها لا بكثرتها و السالم عن السند اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين في الاصل
و ذكر في الكافي انه لو اراد به الا باذنه صدق قضاء [و] شرط [للسند في ان خرجت] انت
من الدار فانت طالق [و ان ضربت] عبدك فعبدك حر و الضرب فعل موزن [لمريضة خروج]
منها او مريضة [او] مريد [ضرب عبد] لها اوله [فعلمها] فاعل بشرط اي فعل المريد من الخروج
و الضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول [فورا] اي في الحال فلو مكنت
ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحسن السالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم اذهب من هذه
الدار و نوى الخروج و الذهاب دون السكنى و الفور لم يحسن بالتوقف والى انه لو نوى السكنى
او الفور اودل دليل عليه حنث كما في خزائن المفتين والى ما تفرد ابو حنيفة رح في استنباطه من اتمام
اقسام اليمين فان سلفه قسموها الى الموبدة لفظا و معنا والموقته كذلك مثل لا افعل كذا ولا انعم
اليوم ثم زاد الامام اتماما ما سمي بيمين الفور او يمين الحال مما هي الموبدة لفظا و الموقته معنى
كما مر و الفور في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم للسالة التي لا لبث فيها
كما في النهاية [و] شرط للسند [في] قوله [ان تغديت] اي اكلت طعام الغداة [بعد] ان
قال له رجل [تعال] بفتح اللام امر من يتعالى اي جىء و في الاصل بمعنى ارتفع و لم يجىء منه امر
غائب ولا نهى [تغد معي] بفتح الدال المشددة جواب الامر [تغديه] فاعل شرط و ضميره
للسالف [معه] اي الامر فلو تغدى لا معه لا يحسن لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا [وكفى]
للسند [مطلق التغدي] سواء كان منفردا او معه او مع غيره [ان ضم] السالف [اليوم] فقال
ان تغديت اليوم فكذا [و مركب] العبد [الماذون] في التجارة سواء كان عليه دين او لا
و الدين مستغرقا لكسبه و رقبته ام لا [ليس لمولاه في حق السلف] سواء نواه السالف ام لا [الا
اذا لم يكن عليه] اي الماذون دين مستغرق بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم
يستغرق [و نواه] اي مركب الماذون فان مركبه حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب
مركب عبده الماذون فان استغرق الدين لا يحسن نواه ام لا و ان لم يكن عليه دين او كان ولم
يستغرق لا يحسن الا اذا نوى مركب الماذون وهذا عنده واما عند ابى يوسف فلا يحسن في الاحوال
كلها الا اذا نوى و عند محمد يحسن في كل الاحوال و ان لم ينو و الاضافة الى الماذون مشير الى انه

لو ركب مركب المكاتب لم يحنث و لو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنث الا اذا ركب
 الفرس او البرذون بكسر الباء وفتح الذال المعجمة اي الفرس التركي او البغل او الحمار
 و لو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لم يحنث و لو حلف ان لا يركب خيلا
 فركب احدهما حنث الكل في النظم و لفظ (اسب) كالخيل كما في قاضيخان [و يقيد الاكل] اي اصال
 ما ياتي فيه المضغ الى جوفه بغيره سواء مضغه ام لا و لذلك لو حلف ان لا ياكل من هذه البيضة
 او الجوزة فابتلع كذلك حنث كما في المحيط [من هذه النخلة] من النخل بمنزلة التمرة من التمر
 [بشمرها] بالشاء المثناة اى حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فيحنث باكل الطلع و الخلال و البليح
 و البسر و الرطب التمر و الجمار اى شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا فلا يحنث
 باكل ما يتخذ منها كالناتف و النبين و النخل و فيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخرى
 فثمرها فاكل من ثمرها لا يحنث كما في التمر تاشي و الى انه لا يحنث باكل عين النخلة و الى انه لو كان
 عين الشجرة مما ياكل حنث باكل عينها كالرياس و قصب السكر و الى انه لو كان كالخلاف فباكل
 ثمنها وهذا اذا لم يكن له نية و الا فعلى ما نوى ان احتمله اللفظ كما في التحقيق [و] يقيد
 الاكل [من هذا البر] اى السنبطة و الواحدة برة و اما اختار اسم الجنس ههنا لانه قلما وقع
 اليمين على البرة [باكله] اى بابتلاعه [قضمًا] بالقاف والضاد المعجمة اى كسرا فلو ابتلعه صحيحا حنث
 بالطريق الا ترى كما في الكرمانى فانه احترز بالقضم عما يتخذ منه كالشبر و السويق فانه لا يحنث
 به و هذا عنده و اما عندهما فالصحيح انه يحنث لترجيح المجاز المتعارف و لو اكل مما خرج من زرع
 البر المتعارف عليه لم يحنث كما في المحيط و هذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يحنث
 باكل خبزه و سويقه بالاجماع كما لا يحنث ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية. [و] من
 [هذا الدقيق باكل خبزه] فلو نوى عينه لم يحنث باكل خبزه كما في المحيط [فلا يحنث] على الصحيح كما
 في المضمرات [لو استغفه] اى ابتلعه يابسا كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور
 [كما هو] اى استفافا مثل ما هو متسف فهو كقولهم كن كما انت اى انت كايين [و اكل الشراء]
 بالكسر و الضم [باللحم] المشوي اى المطبوخ الا السمك فلا يحنث باكل الجذر و الباذنجان
 و البيض المشوي و هذا اذا لم ينوكل شواء و الا فعلى ما نوى كما في المحيط و ذكر في النظم ان (بريان
 كره) يشمل الشبر ايضا [و الطبخ] اى المطبوخ [بما طبخ] و نضح حال كونه [من اللحم]
 كما في الاصل و ذكر المطرزي انه ما له مرق و لحم او شحم فلم يحنث بالقلية اليابسة و فيه رمز الى انه
 لو اكل من مرق اللحم حنث لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارز او عدس بنودك و الى انه لو طبخ بسمن
 او زيت لم يحنث و لو نوى ما طبخ حنث باكله كما في المحيط و هذا في عرفهم و اما في عرفنا فيحنث بكل
 ما طبخ كما في الزاهد و الى انه لو اكل لحم الادمي او الخنزير حنث و الصحيح انه لم يحنث كما في الكفاية

[و] اكل [الرام براس يكبس] اي يدخل [في التناير] جمع تنور الخبز بالتشديد [وباع] و يشتري [في مصره] اي الحالف فيسنت باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندما فباكل رأس الغنم خاصة والمعرل في زماننا العادة كما في المضمرات ولا يسنت باكل رأس السمك والجراد والظير والرحوش الا بالنية كما في النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [بشحم البطن] اي الكلية فلا يسنت باكل ما على الامعاء ولا بما اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بلحم سمين و بشحم و (فربس) من الشحوم على ما قال ابو حنيفة وقال يسنت بالثلاثة فلا خلاف في الاول كما في الكرمانى. وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بساكن كما في الاختيار ولا خلاف انه لا يسنت باكل شحم الظهر باسم (يس) كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يسنت وهذا قياس قوله كما في المحيط والى انه لا يسنت باكل الالية كما يأتى ولا يخفى ان الشحم بالنظم بالنسب فالاولى المتقديم او التأخير [والشحم] بلانية [بشحم البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يسنت باكله كما لو جفف الخبز وده ثم شربه بماء كما في المحيط [لا خبز الارز] والجاورس والذرة [ببلا لا يعتاد] فيه فيسنت لو كان معتاداً [والفاكهة] مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نسبة معناها ذو تفكه وتنعم دون الاستغناء والاستدواء [بالتفاح] اي بمثل التفاح [والشمش] (زرد الو) او (الو) والشوخ والسفرجل والتين والعناب والفسق والهلز والجوز والتوت [والبطيخ] وليس بفاكهة عند السرخسي [لا العنب والرمان والرطب] فانهما مما قد يستغنى فسقط عن كمال التفكه فلا يتناول مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظرا الى الاصل وعليه الفتوى ولا خلاف في ان اليابس منها كالزبيب وحب الرمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرمانى [والقثاء] بالكمز والضم بالفارسية (خياردراز) [والخيار] (بادنگ) والباقلا والسهم والجوز [والشرب] مثلث المشين اصال ماء لا يتأتى فيه المضغ الى جوفه بفيه فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرد فيه الخبز فياكله لم يسنت وقال الرستغفني ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والخلق فلو حلف لا ياكل وفي فمه شيء فابتلعه لم يسنت كما لو حلف لا يشرب وفي فمه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كما في المحيط [من نهر] بالسكون والحركة مجرى الماء الفايض [بالكرع منه] بالفتح والسكون وهو تناول الماء من موضعه بفيه لا بالكف والانىء كما في القاموس فلو مد عنقه نحوه وشرب بفيه حنت وان لم يدخل رجليه فيه كما في الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يسنت اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنت كما في النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرّب من نهر اخذ منه كرماء او اغترافاً لم يسنت وذا بلا خلاف كما في المحيط [فلا يسنت لو شرب منه بأداء] او كف فاذا نوى الاعتراف صديق ديازة وهذا عنده واما عندما

بالاغتراء واما بالكرح فقد اختلف المشايخ فيه وان فرى الكرح صدق ديانة وقضاء ومنهم من قال
 انه اختلاف زمان لا برهان كما في المحيط وغيره [بخلاف الحلف] على شرب [من مائه] فانه يستنتج
 بالشرب منه كرها او اغترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يستنتج بالشرب بالاناء والاغتراء
 وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في الموضعين [و تحليف
 الرأى] اى مالك امر بلك [رجلا ليعلمه بكل داعر] اى فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتحريك
 كما في القاموس [ائى] البلد [بئال ولايته] بالكسر اى بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد
 فلم يجب الاعلام بعد عودة اليه كما لم يجب على الغور فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنت
 كما في الزاد [والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه] المقصود منها الايلاام والتمليك والافهام
 والزيادة [بالسجوة] فلو قال والله لاضربن زيدا او اكسوته او اكلمته او ادخلن عليه ثم يفعله
 حال حيوة زيد لم يستنتج ولا فحنت والمعذب في القبر كسي بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق
 فلو حلف لاضربن مائة سوط برّ بضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الرولاليجي وقيل
 (پوشايد ن) ينصرف الى الالباس دون التمليك ولو نوى بها السترة لم يستنتج بالالباس بعد الموت
 كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد حنت على المختار كما في المصنوعات [لا] يتقيد [الغسل]
 بالسجوة فلو غمله بعده حنت [والقريب] السريع والعاجل [بما دون الشهر في] والله [ليقتضين
 دينه الى قريب] من الزمان او قريبا او سويعا او عاجلا وعنه ان السريع بلا نية اكثر منه وكذا
 عن ابي يوسف رح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه
 انه مفوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمرناشي [والشهر بعيد و ما
 اصطبح به] على المجهول من الاصطباغ (نان خوش گرتن) ويعدى بالباء كما ذكره البيهقي ولا
 يقال اصطبح الشبز بالشل كما في نسخ المغرب المصححة واليه يشعر كلام الفيروز آبادي وغيره فمن
 الظن ما اصطبح به الشبز والمعنى ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبح بالخل وفيه كما ذكره
 المطرزي [فادام] اسم لما توتدّم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولي ويدخل فيه
 عند اكل النخل والعسل والرب والسمن والذائب والثريد واللبن والشيراز [وكذا الملح
 قال عليه السلام نعم الادام الملح] لانه يذوب [لا] يكون [الشواء] اداما كالجبين والبصل واللحم
 والفانيذ والتمر والقصب والبيضة والسمن الجامد عند الشيخين بخلافا لمحمد كما في النظم
 وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس بادام وعنده ما يوكل
 مع الشبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الفتوى كما في التهذيب [ولا يستنتج في لا ياكل من
 هذا البسر] اوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا اخضر فاستبداد فخلال واذا اعظم فبسر بالفارسية
 (خوشه خرد) [فاكله وطبا] ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [او من هذا الرطب او اللبن فاكله تمرا]

ما أدرك يابساً من تمر النخل كالزبيب من العنب [أو شيرانا] هو اللبن الذائب إذا استخرج منه
 ماؤه وفيه اشعار بان الأكل يضاف الى المشروب كما مر [أو بسراً فاكل رطباً] وإنما ينكر المحلف
 عليه بعد تعريفه إذا اليمين متى انعقد على شيء يوصف فان صلح داعياً الى اليمين يتقيد به سواء
 كان معرفاً او منكراً احترازاً عن الالغاء وان لم يصلح فان كان المحلف عليه منكراً يتقيد به ايضاً
 لان الوصف صار مقصوداً باليمين وان كان معرفاً لا يتقيد كما اذا حلف لا ياكل هذا التمر فأكلف
 ليمه كبشاً كما في الكشف [أو لهما] بلا نية [فاكل سمكاً] فان اليمين على اللحم يصرف الى ما
 يعيش في البر مصرماً او غيره طيراً او غيره فلا يسنث باكل ما يعيش في البر كما في المحيط [أو لهما
 أو شهما فاكل الية] بالفارسية (دبه) كما في الجذب وهذا تصريح بما اشار اليه ولا يثنى بان
 الالية انسب بالشحم والسمك باللحم [ولا في لا يشتري رطباً فاشترى كباسة بسر] بالكسر هي عنقود
 النخل [فيها رطب] اذا المتبادر من اضافة الكباسة الى البسر وجعلها ظرفاً للرطب ان البسر غالب
 فلو كان الرطب غالباً او هو والبسر متساويين ينبغي ان يسنث [وحنث لو حلف لا ياكل رطباً او بسراً
 او لا بسراً ولا رطباً فاكل مذنباً] اي لا ياكل رطباً فاكل رطباً مذنباً او بسراً فبسرماً مذنباً او رطباً
 فبسرماً مذنباً او بسراً فربطاً مذنباً او رطباً ولا بسراً فبسرماً او رطباً مذنباً ففى الاولين كالثالثين حنث
 عندهم وفي الثانيين حنث عند الطرفين خلافاً لابي يوسف وفيه اشعار بان العاطفة كذا في
 الاثبات لا كالواد فانه لو قال لا ياكل رطباً و بسراً فاكل احدهما لا يسنث على ما في الاصل وقال
 الصدر الشهيد ان نوى اكلهما او اكل احدهما فعلى ما نوى وان لم ينو فاختار ان لا يسنث كما في
 المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قيل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها
 وهو الرطب او البسر الذي بدأ الارطاب من جانب ذنبه الذي هو الساد دون جانب السفلى الذي
 هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس المرصاد ان رأس الشجر وغيره
 ما ياخذ الغذاء منه وما في الهداية انه ما في ذنبه او رأسه قليل بسر او رطب فمشكل [او لا ياكل
 لهما فاكل كبداً] بالفتح والكسر مع السكون او طحالا او فواداً او كلية او امعاء او رأساً او اكارع
 [او كرشاً] بفتح الكاف وكسر الراء او صكونها (شكبه) وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم
 والا فلا يسنث كما في الاختيار [او] فاكل [لحم خنزير او انسان] او ميتة او متروك التسمية
 او ذبيحة المجوسي او صبيد المكرم فان لهما لحم نشاء من الدم وعليه الفتوى كما في الكرمانى
 [والغذاء] بالفتح [الاكل] اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يسنث
 حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغذى فشرب اللبن فان كان
 مصرياً لا يسنث و بدوياً يسنث وقال الكرخي لو اكل تمراً او ارزاً او غيره حتى يشبع لا يسنث
 ولا يكون غداء حتى ياكل الخبز كما في الاختيار وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في

الاكل لما مر انه متناول للشرب [من طلوع الفجر] اي الصبح الصادق [الى الظهر] وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة او ما بين صلوة الفجر الى طلوع الشمس [والعشاء] بالفتح الماكول [منه] اي الظهر [الى نصف الليل] وفي القاموس طعام العشى وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب كما في المغرب [والسور] بالفتح الماكول [منه] اي نصف الليل [الى] طلوع [الفجر] وفي القاموس هو ما يتسحر به والسحر قبيل الصبح وفي المغرب هو السدس الاخير من الليل وما ذكره مردى عن ابي يوسف كما في التيفة وذكرها بفصل بعده انسب [وفي] ان لبست او اكلت او شربت [او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدى حر] ونوى عينا [ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا معينا] لم يصدق اصلا [اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف انه صدق ديانة ربه اخذ الخصاف وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوى اكلا خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى زيدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة فلو قال ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره [ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا] او غسلا من الجنابة او غيرها [دین] ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته (اگر کسی را از گدیم من دین) فكذلك ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه القميه ابو الليث وقال (لان كس) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرر [وتصور البر] رجاء الصديق عند الطرفين [شرط صحة] اي انعقاد [الحلف] المطلق والمقيد سواء كان قسما او غيره [خلافا لابي يوسف] فان اليمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئلة مس السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصديق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان ارايل الكتاب اولى بهذا الاصل [فمن حلف] بالله [لا شربن ماء هذا الكوز اليوم] وان لم اشربه اليوم فعبدى حر [ولا ماء فيه] سواء علم به اولا [او] قد [كان] فيه [فصب] ارشرب غيره او مات [في يومه لا يسنح] في صورتين في يوم بالاجماع واما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاولى وينحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او السالف واما عنده فيسنت لانه انعقد لكنه يعجز في الاولى ولم ينحل في الثانية بالهلاك لما ذكر من الاصليين كما في عامة المتداولات كالحيط والهداية والكافي لكن في الصحايق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما ياتي من المسائل

واما في المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلا ماء فلم ينعقد اجماعا وفي النظم الشلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حنت بالاتفاق [وان اطلق] هذا السلف بان لم يذكر اليوم [فكذا] لا يثبت مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد ويثبت عنده في الحال للعجز [في الاول] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المخلوف عليه [دون الثاني] اي فيما كان نصب فانه انعقد السلف فثبت عندهم اما عنده فظالم واما عندهما فانه لم ينحل السلف المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء [وفي ليصعدن] اوليمسن [السماء] اولاطيرن في الهواء [اوليقلبن هذا البحر] مثلا [ذهبا اوليقتلن فلانا] اوليعطينه ماله حال كون السالف [عالما بموته] في هاتين [انعقد] كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بشلاف ما اذا لم يتوهم كبيع السر فانه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم ينعقد [لتصور البر] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [وحنث] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [للعجز] العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يثبت في الاخيرين [وان لم يعلم] بموت فلان [فلا] يثبت في الاخيرين عندهما ويثبت عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قبل اليمين فيها بموت لم يثبت ما لم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفر راجح لم يثبت في هذه المسائل كلها علم به او لا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرناشي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ومد شعرها] ونتفه [وخنقها] بفتح الخاء وكسر النون اي عصر حلقها واما بالمكون فيوما يشنق به من جبل وغيره [وعضها كضربها] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقما موليا يثبت فلو كان مما رجا لم يثبت كما لو كانت اليمين بالفارسية ولو رماها بسمجة او ضربها بقبض الغاس فليس بضرب كما في المحيط [وقطن] مبتداء خبره هدي [ملكه] الزوج بشراء او غيره [بعد] نذر [ان لبست] انا [من غزلك] ايتها الزوجة اي مغزولك بالفارسية (ريمان) [فيهدى] اي فعلى التصديق بهذا الثوب بمكة فان الهدي ما يهدى الى مكة [فغزله] الزوجة [ونسج] الغزل سواء كانت ناصجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجته [ولبس] الزوج على المعتاد [هدى] اي واجب التصديق بمكة ولو تصدق بقيمته جاز ولو التزم هدى الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصدق في هذا كله على غير فقراء مكة جاز خلافا لزفر كما في التمرناشي وقال ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر والكلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حنت بشلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يثبت وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاول والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذا بالاجماع والى

انه لو زاد من قطبها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية [وخاتم ذهب] بفتح تاء وكسر ما
الشم بفتحتين لغة كالحاتم [حلي] بفتح الحاء وضمة الميم ومكون اللام اي ما يزين به من مصنوع
المعدنات او السجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تتحلى به المرأة من ذهب او فضة وقبل از
جوهر [لا] يكون حليا [خاتم فضة] فلو حلف لا يلبس حليا فلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين
يستمعمل لا قامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال
واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح وعن
محمد انه حلي مطلقا كما في المحيط [وعندهما عقد لوء لوء] بالكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق
واللوء لوء الدر جمع اللؤلؤة والدرة بالفارسية (مردادير) كما ذكره الجوهري [لم يرصع] بذهب او فضة
اي لم يركب منه [حلي وبه يفتي] للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلي وعلى هذا الخلاف عقد
زبرجد او زمرد او ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المرصع كما في الاختيار [ومن حلف
لا ينام على هذا الفراش] بالكسراي المبسوط من الثوب او البوريا وغيرهما وفي الاصل البسط كما
في القاموس [فنام على قرام] بالكسر مترقيق كما في القاموس بالفارسية (ياد رشب) [فوقه حنث]
لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه [لا] يحنث [من] حلف به و [جعل فوقه فراشا آخر]
لانه مثل الاول على انه لو اخرج الشو من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على
الشو لم يحنث واعل ذكره للرد على ما في الكافي انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله
وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المتحلف عليه بناء لم يحنث كما
في المحيط [ولا من حلف لا يجلس على الارض] او السطح او الدكان [فيجلس على بساط او
حصير] فوقها [ولو حال بينه] اي الحالف [وبينها] اي الارض [لباسه] الذي يلبسه [حنث] فلو
نزع لباسه وبسط عليها وجلس عليه لم يحنث كما في النهاية [كمن حلف لا يجلس على هذا السرير
فيجلس على بساط] او فراش [فوقه] فانه حنث [بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقه] فانه لا يحنث
وهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يشغى [ولا يفعله يقع على الابد] اي على زمان حيوته من وقت اليمين
لانه في موضع النفي [ويفعله] يقع [على مرة] واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات فيحنث
بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت
كلا ضرب و اضرب الا اذا نصب قرينة [و بعلي المشي الى بيت الله او الى الكعبة] او مكة رزقنا
الله تعالى [يجب] عليه استحسانا [حج] انتهاؤه طواف الزيارة [او عمرة] انتهاؤها السعي [مشيا]
من باب دارة ان قدر وقيل من موضع يحرم كذات عرق لاهل الشرق كما في النظم و ان نوى من
بيت الله مسجد لم يلزمه شيء كما في النهاية [و] يجب [دم] اي ذبح شاة [ان ركب] في الاكثر
وفي الاقل تعلق بقدره وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن

ابي يوسف ان نوى اليهين كُفِّرَ والا فلا وعن محمد ان اخرجه مخرج اليهين كُفِّرَ والا فلا وعن
 زفران شاء فعل ما اوجب وان شاء كُفِّرَ والاول ظاهر الاصول و عليه الفتوى كما في الروضة [ولا
 شيء بعلی الخروج او الزمان] او السفر او الركوب او الاتيان [الى بيت الله] لانه لم يلزم
 الاحرام [او المشي الى الحرم او المسجد الحرام] و يجب فيهما حج او عمرة عند الصاحبين [او] الى
 [الصفا والبردة] والمدينة وبيت المقدس [ولا يعتق] عند الشيعين [عبد قيل] اي قال المولى
 [له ان لم احج العام] اي السنة بالتخفيف [فانت حر] ثم قال حجت و انكرو العبد [فتهل]
 اي الشاهدان عليه [بتدرة] اي بتضحية العام [بكوفة] ويعتق عند محمد لانها شهادة على نسر
 يلزمه عدم الحج و فالا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتماد باقتران النفي
 بالاثبات او احاطة العلم بالنفي و تمامه في الكافي [وحنث بصوم ساعة] اي جزء من النهار [في لا
 يصوم] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به و ما زاد عليه تكرار للمحلف عليه
 كما في المحيط وغيره [لا] يحنث به [لو ضم] اليه [يوما] او اليوم [او صوما حتى يتم] الصوم [يوما]
 تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر محمد في كتبه وعن القاضي ابي الهيثم انه اذا نوى
 المصدر يحنث وعن بعض مشايخ العراق انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى
 يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشترط النية [وبركة] صحيحة عند محمد وبركتين
 عند ابي يوسف [في لا يصلي] واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كما في المحيط
 كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الظهيرية [لا بما دونها] لزيادة الايضاح [ولو ضم] اليه
 [صلوة فبشفع] يحنث فلا يشترط قعدة التشهد وقيل يشترط والا شبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط
 والا فلا كما في المحيط [لا باقل منه] لا حاجة اليه [و] حنث او طلقت وعتقت [بولد ميت في]
 قوله لامرأته او جاريته [ان ولدت فانت كذا] اي طالق او حرة [وعتق] الولد [الحي] لانه القابل
 [في] قوله لجاريته [ان ولدت فهو] اي الولد [حران ولدت] ولدا [ميتا تم] ولدا [حيا]
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لان لال اليمين لا الى جزء كما قال [وفي] من حلف [ليقضين دينه
 اليوم وقضاه] بنفقة او بامرة غيره ولو بطريق الحوالة وقبض المحتال فلو تبرع به لم يبر بخلاف ما لو
 اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث ينال يده ولو كان الدائن غايبا لم يحنث بترك القضاء والاحسن
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصدر الشهيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاتساع في
 الظرف فالضمير البارز لليوم و ما ياتي مفعوله الحقيقي وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه
 فلا يشلو عن شيء [زيونا] بالضم مصدر زانت الدراهم زينا اي صارت مردودة للغش كما في القاموس
 او جمع زيف نعنا وهو الذي خلط به نحاس او غيره فغات صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس
 الزاء والياء والغاء فيه كلام و ما اظن شيئا منه صحيحا [او بهرجة] والاحسن ترك النون فانه لم يرجل

الا للبياني تعريب نبهرة كما في المغرب ولعل الهاء للاشعار بجمعية موصوفها من الدراهم وهي
والزيف كلاهما من جنس الدراهم وفضتهما غالبية والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل
الا ما هو في غاية الجودة ولا يردده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهرة فانه يرددها التجار
ايضا فرداءة الزيف دون النبهرة وقيل ان النبهرة ما بطل سكته كما ذكره المصنف في القضاء
[او مستحقة] بفتح الحاء اي مستحقا صاحبها اياها على الدايين والبر لا ينتقض برد المقبوض لان
اليامين قد انحلت به [او باعه] اي باع المديون دايته [به] اي بدينه [شيئا] من ملكه كالعبد
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلرباع فاسدا وليس فيه وفاء بالدين فقد حنث و الا فقد بر
[وقبضه] اي قبض الدايين ذلك الشيء [بر] في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب
الثلث بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ولو كان] المقضي به في هذه الصور [ستوقفة] بالفتح او الضم
وتشديد التاء اردء من النبهرة فانه مما غلب عليه الصفر والنحاس ولعل التاء كنبهرة [او رصاصا]
اي مموها وهذا اذا لم يستبدله في اليوم والافينبغي ان يبر [او وهبه] اي وهب الدايين [له]
اي للمديون مجانا [لا] يبر الخالف وانحل يمينه في صورة الهبة و اما في الصورتين الاوليين
فلم يبر و حنث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس و ان اختلف معني وانما يحتاج
الى هذه التكلفة لان اليامين لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل
اليامين وهذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلفة لانه قد حنث في هذه الصور
كما في مسألة الكوز وقيل ان لفظ اليوم في التصدير سهو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد و ح
[وفي لا يقبض دينه] مائة مثلا [درهما دون درهم] اي يقبض كله غير متفرقة [حنث بقبض
كله متفرقا] كما اذا قبض اليوم خمسين و من الغد خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان يأخذه من غير
قضاء عنه [لا] يحنث [ببعضه] اي بقبض بعضه [دون] قبض [باقيه] بان ترك عليه شيئا
من الدين وهذا حيلة اخرى لانه و ان وجد التفرق لكن لم يوجد قرض الكل [او] بقبض [كله
بوزنين] مثلا فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الا بدفعات [لم يتخللها الا عمل الوزن ولا] يحنث
[في ان كان لي الا مائة] من الدراهم [فكذا] اي عدي حر [ولم يملك الا خمسين] درهما
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم
بشموت المستثنى ولا بنفيه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شي من مائة اما كون
المائة او دونه شيئا زائدا على مدلوله و من ظن انه معلل بان المتعارف بهذا الحلف نفي الزيادة
فقد عدل الى مذهب الناصب [ولا في لا يشم ريحانا فشم وردا او ياسميننا] فانهما ورقان والريحان
لغة نبات لا ساق له وقيل يحنث لانه عرفا نبات له رائحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب ان
الريحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما لساقه رائحة طيبة كاللوز كالاس والورد ما للورقة رائحة

طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يورخل منه العرق
والياسمين كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين والافاليسم
واحد لهما كالمصاحب والعالم كما في القاموس [والبنفسج] بفتح الباء والسين المجهلة [والورد]
يقعان [على الورق] بفتح السين دون الدمن ومن الظن دون الذنب والساق فان في النهاية
وعيرها انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دمنه لم يحنث للعرف وينعكس الحكم في عرف
غيرنا واللفظ حقيقة فيهما از من عموم المجاز ولو حلف ان لا يشتري الورد ولا نية له فاشترى
دمنه لم يحنث ولو اشترى ورقه يحنث حقيقة وعرفا ولا يشفى ان الورق مستدرك *

[فصل] حنث في لا يكلمه ان كلمه [حال كون المتكلم عليه] نايما [لانه
وصل الى سمعه وان لم يفهم] بشرط ايقاظه [وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه
ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغي اليه حنث والى
انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر به يقول يا حايط اسمع اكذا لم يحنث والى انه لو سلم على
قوم فيهم المتكلم عليه ولم يقصده بالسلام لم يحنث لكنه حنث قضاء والاكتفاء مشعر بان فيهم
المتكلم عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حنث الكل في المحيط [و] حنث
[في لا يكلم] فلانا [الا باذنه] اي فلان [ان اذن] فلان [ولم يعلم] السالف [به] اي بالاذن
[فكلمه] اذ الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفر انه لا يحنث لحصول الاذن بدون العلم به
على ما ذكره ابو سليمان وقال نصير عن الثوري ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف
في الامر كما في التهمة وتتمة الكلام قد مرت وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به
لم يصير ماذونا وذا بالاجماع كما في الظهيرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ماذونا عند الطرفين
[و] حنث [في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه] صاحب [فكلمه] لانه يعادي الثوب
[وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا] لانه مجاز عن الذات اذا الشباب ليس بداع الى اليمين
والشباب لغة من تسع عشرة والكهل من اربع وثلثين والشيخ من احد و خمسين الى آخر العمر
كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدي و ثلثين والشيخ من خمسين الى التمانين
وشرعا من البلوغ وعن ابي يوسف ر ح من خمس عشرة والكهل من ثلثين والشيخ من خمسين
الى آخر العمر كما في التهمة وفي طي الراسطة اشعار بانه لو كان المتكلم عليه صبيا فصار كهلا حنث
بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنث كما لو قال لا يكلمه صبيا فكلمه كبيرا كما في
الكشف [و] حنث او عتق [في هذا] القن [حران بعته] اي القن [او] هذا حران [اشترينه
ان عتق] اي باع او اشترى [بالخيار] للبايع في البيع او للمشتري في الشراء ثلثة ايام عند ومدة
معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البايع الان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما اذ صار

المعلق كالمنجّز عنده وفي هذا الخيار إشارة الى انه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يثبت و ذكر
 القدوري ان لو باع بخيار احدهما حنث عند محمد خلافا لابي يوسف لان الشرط مطلق البيع والبيع
 الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز الى انه لو عقد بميتة او دم لم يثبت كما لو اشترى مكاتبها
 او مدبرا او ام ولد وقيل يثبت به الكل في المحيط [وفي ان] عبدا [لم ابعه فكذا] اي امته حرة
 مثلا [فاعتق] العبد [او دبر] لانه قد نستحقق ان لا يبيع وفيه اشعار بانه لو دبر امته واستولدها
 حنث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مضيئه لم يثبت عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 كمسئلة الكوز [و] حنث السالف [بفعل وكيله] في كل فعل يرجع حقوقه الى الموكل لان مقصوده
 التوقي عن رجوع الحقوق اليه و ذا لم يوجد لانها راجعة اليه فيثبت [في] مثل [حلف النكاح]
 بان حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حنث وكذا لو وكل قبل الحلف او زوجها
 فضولي واجازه قولا واما فعلا فلا يثبت على المختار كما في الكافي وعن صاحبين انه لا يثبت بنكاح
 الوكيل وفيه إشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امته او ابنته الصغيرة يثبت بنكاح الوكيل وعن
 محمد انه لم يثبت كما لو كان المملوك عليه ابنته او امته الكبيرتين والى ان المرأة كالرجل في حكم التوكيل
 كما في الظهيرية والى ان النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغرى و ذكر في قاضيه ان انه
 لا يثبت بالفاسد [و] حلف [الطلاق] سواء كان التوكيل به قبل الحلف او بعده ولو طلق
 الفضولي فاجاز قيل لا يجوز مطلقا وقيل يثبت مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يثبت وبالفعل
 بان اخذ بدل الخلع لا يثبت كما في المحيط [والخلع والعتق] اي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله
 او بعده فان علق الطلاق والعتق بشرط ثم حلف به ثم رجع الشرط لم يثبت ولو حلف اذ لا حنث
 كما في النظم [والكتابة] اذا لم يكتب بنفسه والا فلا يثبت بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي
 ان يذكرها فيما لا يثبت [والصلح عن دم عمد] لانه كالنكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه
 الصلح عن انكار على ما ذكره في الوكالة [والهبة] ولو فاسدة وعن ابي يوسف انه لا يثبت حينئذ
 كما في الاختيار وعن محمد لو اجاز هبة الفضولي حنث كما في المحيط [والصدقة والقرض] اي الاقراض
 بان يدفع كذا الى رجل اعطاه آخر وكالة قرضا [والاستقراض] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن
 مياتي ان فيه خلافا ويمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكيفا
 كما اذا قال المستقرض وكلتك ان تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلانا
 يستقرض منك كذا و لو قال اقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل كما في
 وكالة الذخيرة [والايداع والاستيداع والاعارة] وان لم يقبل المستعير فمجرد الاعارة حنث عندنا
 خلافا لزفر وعلى الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم و ذكر في الاختيار ان في القرض
 عن ابي حنيفة روايتين وفي المحيط انه يثبت بالاستقراض [والاستعارة] فلو حلف لا يعير

ثوبه من فلان فبعت المحتلوف عليه وكيلاً ليقبض المستعار فأعارة حنث عند زفر ويعقوب وعليه
الفتوى لأن هذا الوكيل رسول وهذا إذا أخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال إن
فلانا يستعير منك كذا فاما إذا لم يقل ذلك لا يحنث كما لو حلف ان لا يعير شيئاً ثم رده على دابته
كما في المحيط [والبيع] كما إذا حلف لا يبيع شاة وهو ممن لا يبيع حنث كما في النظم وفيه اشعار بأنه
إذا كان ممن يبيع بنفسه لم يحنث [وضرب العبد] كما إذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب
عبد فامر غيره بضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر هاتين فيما لا يحنث وفي
المسألة قيل الزوجة كالعبد وسيأتي خلافه [وقضاء الدين وقبضه] وفيه تفصيل في وكالة السلامة
[والبناء والخياطة والكسوة] بان حلف ان لا يكسوه فامر غيره به [والتحمل] (روايتان)
وكسوا برستور خود نشايدن) وكل وجه وتسلیم الشفعة كما في قاضينان والشركة والقتل كما في
الصغرى والابراء والانفاق كما في الزاهدي وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما يأتي على ما في
النظم وأعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نسيو النكاح والطلاق والعتيق صدق ديانة وفي البيع
وضرب العبد قضاء كما في الكافي [لا] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه الى المؤكل فان مقصوده
التوقي عن رجوعها اليه وقد حصل ذلك فلا يحنث [في] حلف [البيع] اي حلف لا يبيع ثم
بذل غيره فباع لا يحنث إذا لم يكن متولياً بنفسه والا فقل حنث وكذا الحكم فيما يأتي من
الافعال كما في النظم وفيه إذا حلف لا يتخذ له نعلاً وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغي
ان يذكره فيه ولا يخفى ما فيه من الاطلاق [والشراء والاجارة] ومن ابي يوسف انها بدين
القبول اجارة كما في المحيط [والاستجارة والصلح] عن دم الخطاء او [عن مال] عن اقرار على
مال او منفعة كما يأتي في الوكالة وفي الظهيرية انه يحنث بصلح الوكيل عند محمد رح وعن ابي
يوسف فيه روايتان [والخصومة] اي جواب الدعوي سواء كان اقراراً او انكاراً وهي ملحقه بالبيع
على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف [والقسمة وضرب الولد] صغيراً او كبيراً او عبداً
لغيره او حرّاً او حراً وضربه وان امر به الاب الا إذا كان معلماً كما في كراهية المنية او سلطاناً
او قاضياً كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المحتسب ليجوز تعزيره فمن حل له ضربه صح امره به
فيحنث بالضرب ومن لا يصلح لا يصح ولا يحنث لان منفعة التأديب يرجع الى الولد لا الى المؤكل كما
في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على هؤلاء الاثمة ما ظن من الاثمة ان المدار
على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق بين ضرب العبد والولد برجوع المنافع خروج عن
القانون وأعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها
في الثلاثين كما في الكرماني وفي احادي وعشرين كما في القنية [ولا] يحنث استئمانا [في] لا يتكلم
ولا نية له [فقرأ القرآن] او سمع او هلك او كبر [دعاء] في صلوته او [خارجها] وقيل

يحدث منه وقال ابو الليث انه يحدث في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي وفيه
اشارة الى انه لو صح مهوا او فتح على امامه بالقراءة لا يحدث كما في المحيط [ويوم اكلمه] انت
طالق يقع اليوم فيه [على الملوك] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقريئة ما مر في
الطلاق فمن الظن انه تسامح في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [وصح بية النهار]
في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح [ليلة اكلمه] يقع [على الليل] دون
مطلق الوقت لانه المستعمل فيه وما في قوله *

* وكنا حسبن كل بيضاء شحمة * * ليالي لا قينا جليهم ورحميرا *
فجمع والكلام في المفرد [والا ان] وان كان للاستثناء الا انه مجاز مهنا [للغاية] اي للدلالة على
ان ما بعد ما غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [كتمني] قال الله تعالى الا ان اي حتى
تغضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى [فني ان كلمته] فانت طالق [الا ان
يقدم زيد ارحمني يقدم] ذكره اولي وكذا في سائر المواضع [حدث ان كلمه قبل قدومه] لا بعده
لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني ارحمني ارحمني فتكلمنا معا حدث
عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخل
معا [وفي لا يكلم عبده] اي فلان [او امرأته او صديقه] اي في حلفه على فعل في محل
منسوب الى الغير بغير الملك فالاحسن تأخير العبد [او لا يدخل داره] او لا يلبس ثوبه او لا يأكل
طعامه او لا يركب دابته [مثلاً] اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة
وان كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة [ان زالت اضافته] اي اضافة المضاف عن المضاف
اليه في الصورتين بان طلق او عاده او باع المملوك مثلاً [وكلمه] من عموم المجازي فعل
الحالف واحداً من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [لا يحدث في العبد]
اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما [اشار اليه] الى العبد
[بهذا] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل داره هذه او غيره [او لا] يشير اليه بان لم يذكر اسم
الاشارة كما مر لاشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس
في ضرورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحدث عند الشيخين وحدث عند محمد وعن ابي
يوسف لو لم ينو اليمين على ما في ملكه عند الحلف [وفي غيره] اي غير العبد من محل منسوب
الى غيره بغير الملك كالمرأة [ان اشار] اليه [بهذا حدث] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حدث لاشتراط
وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة [والا] يشير اليه [فلا] يحدث فلو تكلم صديقه بعد
المعاداة لم يحدث لاشتراط النسبة وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقاً آخر ثم كلمه حدث
واعلم ان ما ذكرنا مرافق للمتمد اولات كالمحيط والخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه

قد اختار قول محمد ر ح وقال بالسنن في حلف الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاف الرواية [وحين] بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم او عدة او اكثر او معين او شهران او سنة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس [و زمان] كزمن بفتح السين الوقت قل او اكثر كما في القاموس [بلانية نصف سنة ذكر] ذلك اللفظان [او عرف] للعرف [ومعها] اي النية [ما نوى] كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى ما نوى وعن ابي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من سنة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كما في المحيط [والدهر] بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والالف سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [لم يدر] اي توقف ابو حنيفة في معناه [منكرا] وهولانه لانص فيه وقال انه ستة اشهر [و] الدهر عندهم [للابد] اي العمر [معرفا] على ما قال بعض المشايخ المنقلبين وعنه لم ادره وقيل بخلاف في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها الخنثي المشكل ووقت الختان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع التبرسي وذكر في المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور التمار والجلالة مني طاب لحملها والكلب متى صار معلما وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه روى ان ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن شيء لا يدري فقال لا ادري وفي الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبرئيل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى اسال ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفي الحقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستنكف من التوقف فيما لا وقوف له عليه اذا لمجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم السلال وضده [و ايام] وجمع وشهور وسنن ودهور وازمنة [منكرا] بلانية [ثلثة] منها لانها اقل الجمع وعنه ان اياما عشرة مثل (چند روز) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط [و ايام كثيرة و الايام] والجمع [والشهور] والسنن والدهور والازمنة [عشرة] منها عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد و ايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم و سلخ الشهر اليوم التاسع والعشرون و اول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال و بحكم العرف في فصول السنة على ما روي عن محمد كافي المحيط [و في اول عبد اشتريته] او املكه [حر ان اشترى عبدا] فردا [عتق] لتحقيق الاولية فانه اسم لفرد سابق و فيه تامل [و ان اشترى عبدتين] صفقة [ثم] عبدا [آخر فلا] يعتق واحد منهم [اصلا] لعدم التفرد و السابق [فان ضم] الى قوله اشتريته [وحده عتق الثالث] لتحقيقه و في الكافي لو قال اول عبد املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عنى الوحدة و الفرق انه يقتضي نفي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات و الواحد عكسه [وفي] ان قال [آخر عبد اشتريته] حر [فاشترى] عطف على ما قال و في بعض النسخ (ان اشترى) [عبدا و مات] المشتري او الخالف او السيد [لم يعتق] هذا العبد اذ الاخر اسم لفرد لاحق [فان اشترى] بعد هذا الحلف [عبدا ثم آخر فمات عتق] عبده [الاخر] بفتح الخاء او كسرها [يوم شرى من كل ماله] لانه صحيح يوم الشري [و] عتق [عندهما يوم مات] و ان كان وقت الشراء صحيحا [من ثلثه] اي ثلث ماله لتحقيق الاخرية حينئذ [و] يتفرع عليه انه [لا يصير الزوج فارا لو علق الثلث به] اي بالآخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم مات تطلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا ترث و تعتد عدة الطلاق بلا حداد لانه كان حيا [خلافا لهما] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فتترث و تعتد مع الحداد عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند محمد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كما في مبسوط صدر الاسلام [و] عتق [بكل عبد بشرني بكنا فهو حر عتق اول] عبيد [ثلثة] اعتقدوا انهم [بشره] فان الاول هو المبشر فان البشارة و ان كانت لغة خبر سار يبسط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عرفا خبر سار غاب عن المخبر علمه و العرف مقدم [متفرقين] اي واحد بعد واحد [و] عتق [الكل ان بشره معا] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشارته فان اضاف الى المرسل عتق و الا فالرسول [وسقط بشراء ابيه] او غيره من ذي رحم محرم [لكفارته] اي كفارة يمين الابن اوظهاره [هي] اي الكفارة واما ابرز فاعل سقط للفصل وحاصله ان الكفارة تسقط بشرائه قربه بنيهتها [لا] تسقط الكفارة [بشراء عبد] لكفارته [حلف] سيده [بعته] لا للكفارة بان قال ان اشتريته فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا ثم اشتراه تسقط كما في المحيط [و] لا بشراء [مستولدة بنكاح] اي امة لغيره نكحها فولدت [علق] الناكح او الخالف [عتقها] ناويا [عن كفارته بشرائها] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني و من الظن امتدادا ركة بما في الظاهر ان المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير المذكور ههنا [ويعتق بان تسريت امة فهي حرة من تسراها] اي اتخذها سرية بان يهاها بيتا و حصنها و جامعها عزل ام لا عندهما و عند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسريا و السرية فعيلة على الاشهر من السر

الجماع ارض العلانية والضم من تغييرات النسبة او من السرور بقلب احلى الرايين بقاء وقيل
فعولة من السر والسيارة [وهي ملكه يوم حلف] فلا يعتق امة اشتراها ثم تسرى فاستدرك قوله
[لا] يعتق [من] اي امة [شراها] السالف [فتسراها] يعتق [بكل مملوك لي حراميات
اولاده] جمع ام في الاصل امه وامة لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول
[وملا برزوه وعبيده] القن [لا] يعتق [مكاتبوه] لانهم مالكوها اليد [الا بنيتهم] يعتق [بهذا
حرا وهذا وهذا العبيدة ثلثهم] حالا [وخير في] تعيين احد من [الاولين] لان او دخل بينهما
فكانه قال احد كما حرو هذا [كالطلاق] فانه لو قال لثلث من نسائه هذه طالق او هذه وهذه تطلق
ثالثهم وخير في الاوليين [ولا م دخل على فعل] اي تعلق بفعل [يقع عن غيره] اي يجوز وقوع
ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بمسوقته على الموكل و (عن) يبيح
للتعليل كافي القاموس و الجملة صفة لفعل [كبيع و شراء و اجارة و خياطة و صبغة] بقاء بنقطة
او نقطتين من تحت [وبناء] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [اقتضى] اللام الداخلة على
الفعل [امرة] اي امر ذلك الغير السالف بذلك الفعل وتوكيله اياه و الجملة خبر اللام [لبتنه]
اي شخص ذلك الامر الفعل [به] اي بذلك الغير [فلم يثبت] السالف [في] حلف [ان بعث لك]
اي لاجنك [ثوبا] فعبدني حر [ان باعه] اي باع السالف ذلك الثوب [بلا امر] وكالة بالبيع
من الغير المشاطب [ملكه] اي ملك السالف هذا الثوب [او لا] يملكه لان المعني ان بعث ثوبا
بامرك ووكالتك [وان دخل] اللام [على عين] اي محل لفعل يجري فيه التوكيل او لا كالا
[او فعل لا يقع عن غيره] اي لا يجري فيه الوكالة اصلا [كاكل و شرب و دخول و ضرب الولد]
والعبد [اقتضى] اللام في الصورتين [ملكه] اي اختصاص هذا العين ولولده بذلك الغير [فثبت
في ان بعث ثوبا لك] ارضيت لك عبدا او قمت لك مكانا اي هو ملك لك فكذا [ان باع] السالف
[ثوبه] اي المشاطب و ضرب ولده [بلا امرة] سواء علم السالف ان الثوب او العبد ملك له او لا
فان المعني ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن بفعل ازام فان
كان الثاني بان كان مملوكا للمسلوف عليه فقد حثت بالفعل و الا فلا سواء كان مما يجري فيه
التوكيل ام لا و سواء كان بامره او بغير امره و ان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله
حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يثبت بدونه و ان لم يجز فيه التوكيل
او لم يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء وهذا
اذا لم ينو شيئا فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما قضاء
في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات و اعترض على ما ذكره من الثاني
بوجوه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل و العين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام

للاختصاص بالعين و اما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمت لك فلا وجه لاعتبار صرف اللام الى العين و اما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالفعل و العين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعسف و اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف و الكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقريضة العرف كما في النمر تاشي و اما الثاني فنحو القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في المحيط وغيره و اما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل و العين و بعض الاول كالثاني في الحكم و جب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد منهم يحرم من الدقائق و الطعن بالاعتساف على الهادين للتخليق من كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدقائق [و] في حلف [كل عرس] بالكسر [لي فكذا] اي طالق [بعد قول عرسه نكحت] انت امرأة [على] انا [طلقت هي] اي عرسه القائلة به و كذا غيرها قضاء لعموم الكلام و عن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [و صح نية غيرها ديانة] لا قضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المظلوم حالفا او مستحلفا قال القدوري هذا اذا استحلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف و لو ظالما و قال شيخ الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانة الا انه ياثم اثم الغموس ظالما كما في المحيط وغيره و لا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام و الايماء الى قصد الشرع في النفي من المرام *

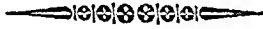


قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
و يتاوه الجزء الثالث ان شاء الله العزيز الكبير *



* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

* [كِتَابُ الْبَيْعِ] *



لما تشارك هو واليمين في تعهد العاقد ولها شرف في ذاتها عقبها به فقال [هو] اي البيع كالبيع لغة [مبادلة مال بمال] اي اعطاء المثل و اخذ الثمن ويقال على الشراء و هو اعطاء الثمن و اخذ المثل و يقالان على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كما في المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ و المال ما ملكته من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال والتحقق على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخل تحت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخنزير و يخرج عنه نحو حبة من نحو شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم فالمال يشتر بالتمول اي بادخار كل الناس او بعضهم فان ابيح الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والا فغير متقوم فان عدم التمول و الانتفاع عنه لم يكن مالا و يطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدراهم او الدينارين وعلى الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالمثل بقريضة الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كما في الاساس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان الشراء يتعدى بمن [يمرض] من الجانبين فلم كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كما في كراهية الكفاية والكرماني وعليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكروه على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله [وينعقد] البيع ويحصل شرعا [بايجاب وقبول] اي من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من حقيقة البيع وينبغي ان يكون الواو بمعنى الغاء فانهما لو كانا

معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشتري لم ينعقد بدونهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تم العقد كما في المحيط وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه أو القاضى بأمرة أو العبد نفسه من مولاه بأمرة كما في الزاهدي ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم أن يكون البدل مالاً وعن نجم الأيمة لم ينعقد بما هو أقل من فاس كما في النظم وغيره فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربوا فإنه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات الذخيرة وتمة الكلام قد مر في النكاح [بلغظى ماض] كقول البايع أعطيت أو بدلت أو رضيت والمشتري اجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كما في التصفه والمأضي اعم من السقيقي فينعقد بلفظ السال نحو ابيع وهو الصحيح كما في الكرواني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتر فقال اشتريت لم ينعقد إلا إذا قال بعث كما في شرح الطحاوي لكن في الزاهدي ينعقد بلفظ الأمر عند بعض لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال عبدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا وافقتك ووافقتني وعنه لو قال ابتعني عبلك فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب إلى رجل اشتريت فكتب قد بعث فهذا بيع ولو كتب بعث فكتب قد بعث لم يكن بيعاً لأنه لم يوجد أحد الركنتين ولو قال (سن ابن أسب نو را تو عرض کردم) فقال الآخر أنا فعلت أيضاً فهذا بيع وإلى أنه يشترط سماع كل من العاقلين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بأن البيع ينعقد بلا ذكر الثمن وفي التمرناشي فيه روايتان [و بتعاط] أي بتشارك البايع والمشتري في العطر وأخذ الثمن في المجلس فقبض أحد البدلين لا يكفي كما قال السلواني والصحيح أنه يكفي كما في الظهيرية وقيل هذا إذا قبض المبيع وأما إذا قبض الثمن لم يكفي كما في العمادي لكن في الزاهدي أنه يكفي إذا كان على وجه الشراء [مطلقاً] أي غير مقيد بالنفيس والتأسيس نص عليه محمد كما في الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في التأسيس كما في المحيط والمراد بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والاماء والتأسيس ما يقل كالبقل والرومان والتأسيس ما في النهاية [وإذا أوجب] أي أوقع الائجاب [واحد] من المتعاقدين [قبل] أي أوقع القبول [الآخر] منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد للساجدة إلى المتفكر كما في الاختيار [كل المبيع] أي كل جزء من أجزاء ما يتعين بالعقد [بكل الثمن أو ترك] الآخر البيع فليس للمشتري أن يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وذا لا يجوز لتضرر البايع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بأن لا يكرر لفظ البيع أو الشراء وإن تعدد العاقل والثمن بأن يكرر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول يفتنى كما في الخلاصة وغيره [إلا إذا بين ثمن كل] من المبيع بأن يقول بعث هذا بذاك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بانه لو رضى البائع في المجلس وقسم اتهم باعتبار
الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى
عبدين لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصة المبيع كما في المحيط [وما] دام او ان
[لم يقبل] الاخر المبيع [بطل الايجاب ان رجح الموجب] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه [او]
ان [قام احدهما] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه
اشعار بانهما لو تباعا يمشيان بلا سكتة بين الكلا ميين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان
والاول اصح كما في الاختيار [واذا وجدا] اي الايجاب والقبول [لزمت] البيع بلا خيار المجلس وفيه
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ويعرف المبيع] الحاضر [بالاشارة]
اليه [لا] يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته [بذكر القدر] بالسكون والفتح اي الكمية
[والصفة] اي السالة التي عليها الشيء من حليته بان قال عشر امناء من البرّ الجيد مثلاً [الا في السلم]
لكن في نحو السلم واموال الربوية مما كان المبيع غايبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف
المثلي كالكملي بالانموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق
المتن ظهوره غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [و] يعرف [الثمن]
وجوبا [باحدهما] اي بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غايبا اي لازما في الذمة [ولا يضر]
ولا يفسد [الجواز] في مبيع مكيل او موزون كما اذا باع صبرة من البرّ بصبرة من الشعير والجواز
متلثة الجيم كما في القاموس وغيره معرب (كزات) بالضم وهو الحدس بلا كبل ولا وزن كما ذكره
المطرزي [الا في] بيع [الجنس] اخص من النوع عند الاصولية [بالجنس] كالبرّ بالبرّ فانه
يضر الجواز فيه لاحتمال الربوا فشرط العلم بالمائلة فيكال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من البرّ بمنوين منه فصاعدا لان ادنى
الربوا نصف صاع او قفيز على اختلاف العبارتين او الروايتين كما ياتي [ومطلق الثمن] الذي ذكر
قدره دون صفته فاللام للعهد وهذا ادنى من الثمن المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة
والمذكور يتناول الماهية على اي حال كانت يحمل [على الاروج] اي اكثر نقود البلد في التعامل
وقال ابن الفارس اني اظن الرء والواو والجيم دخيلا واعلم انه لو قال بعث الدار او الثوب او
البطينة فعلي الدناينراو الدراهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالمعتاد [فان استوى رواج النقود]
جمع النقود اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميزه الدرهم وغيره كما في القاموس [فسل]
البيع [ان اختلف ماليتهما] اي قيمتهما فان استوت صح وصرف الى ما قدر به من اي جنس كان [وان]
بيع [شيع مشار اليه] ذوافراد [واجزاء من المثلي او القيمي] كل واحد [وفرد من هذه الافراد]
[بكنا] فبين ثمن كل فرد فرد بلا بيان مجموع المبيع و الثمن ويدخل فيه كل اثنين او ثلاثة

[فان لم يتفاوت] الافراد كالكيلات و الموزونات و العدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل
تفيز بنجمة دراهم [صح] البيع [في داخل] منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل
او التسمية فانقلب جازا و كان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن و ان شاء
ترك و قيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لوعلم بعن المجلس [والا] يرجع عدم التفاوت بان تفاوت
من حيث الذات كالعدديات كالاغنام و الثياب او القيمة كالدرعيات فان الذراع من مقدم البيت
او الثوب اكثر قيمة منه من موخره كما اذا باع هذه الاغنام كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح ويغمد
[اصلا] لا في كل ولا في بعض لجهالة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح
في الكل في الصورتين بلا خيار المشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان
البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او الثمن بلا بيان كل فنقال [فان باع صبرة] مقارنة
بقريئة المذروع اي مجموعا من المعدود او الموزون او المكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام
بلا كيل ولا وزن [على انه] اي المجموع [ماية صاع] او من او شاة او ثوب [بماية] من الدراهم
[فان نقص] عن المائة عشرة مثلا [اخذ المشتري] التسعين [بالحصّة] بالكسر بنصيبه من
الثمن واسقط ثمن ما علم [او فسخ] البيع [وان زاد] على المائة [فللبايع] ما زاد لانه لم يدخل
تحت البيع وقيل ان نقص المكيل او المعدود فالبيع فاسد كما في المنية وفيه اشارة الى ان التخيير
فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستتقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من
قاضيخان [وفي] بيع [المذروع] من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل فان نقص [اخذ]
المشتري [الاقل بكل الثمن] اي مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن [او ترك] و
فسخ البيع [وان] ان زاد كان [الاكثر له] اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما
في قاضيخان [وان] بين حصة كل بان [قال كل ذرع بدرهم فبالحصّة] ياخذ ان شاء [فيهما]
اي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة
يزداد بزيادته والوصف من حيث انه يصير اطول و اقصر فباعتهار الاول صار كل مبيعا عند بيان
حصة كل ذراع و باعتهار الثاني لم يقابله شيى عند بيان حصة المجموع وفيه اشعار بان ما وجد
من الزايد على الذراع من الكسر يقابله شى من الثمن فهو للمشتري بلا خيار و قال محمد انه
ياخذه بالحصّة مع الشيار وعند ابي يوسف فرض الكسر صحيحا ان شاء و الاول قول ابي حنيفة
رحمه الله وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالعقيمص والسراويل واما فيما
لا يتفاوت كالكرباس فلا ياخذ الزايد لانه في معنى المكيل كما في المحيط [وصح بيع البر] والشعير
[في هنبلة] اي حال كونه فيما على الذرع بشعير و بر و دراهم فلو باعه بجنسه لم يجوز لشبهة الربو
[و] بيع [الباقلي ونحوه] كالسمسم والارز والحبور [في قشرة الاول] الظاهر فصم في قشرة الثاني

لانه ملحق بالمقصود والتخليص بالدباس والتذرية في هذه الصور على البايع كما في الاختيار والقشر بالكسر غناء الشيع خلقه او عرضا كما في القاموس [و] صح [بيع ثمرة لم يبدؤ] من البدو بالتشديد [صلاحها] اي لم يظهر صيرورتها منتفعا بها بان يأكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح هو الازل كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكمثرى مع اذرائه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية (رباخ) وبعضها لم يشرح وافتي الغضامي وغيره بجواز تبعية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البايع اشترى الموجود ببعض الثمن و اخر البيع في الباقي الى وقت وجوده الكل في المحيط [او قد بدأ] صلاحها وصارت منتفعة وعظمت وانما ذكره وان كان السابق مشيوا اليه لفائدة ستعلم واعلم ان النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من ساير الكواكب [ويجب] على المشتري في الحال [قطعها] اي قطع ثمره ولو بدأ صلاحها فان تركها بامر غير شرط جاز وطاب الفضل وبغير امره تصدق بالفضل الا اذا تنامت واستاجر شجرها ولو باطله لانها غير معتادة كما في الاختيار [و شرط تركها على الشجر] والرضى به [يفسد البيع] عندهما وعليه الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدأ صلاح بعض و قرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في المحيط وفيه لو انه باع من انسان نصيبه من مطبسه لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشتري كلها منه ثم يفسخ في النصف [كاستثناء قدر معلوم] منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرأية كما في الهدية وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا صح لانه استثناء القليل من الكثير كما في الكرمانني *

[فصل * صح خيار الشرط] اي الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرطه ولو باع البيع فالخيار اسم من الاختيار والاضافة كصلوة الظهر ويجوز ان يكون كصلوة الاولى اي الخيار المشروط او كجرد قطيفة اي الشرط الذي يوجب الخيار [لكل منهما] اي البايع والمشتري منفردا [ولهما] جميعا وفيه اشعار بانه لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجري في الصرف والسلم حتى لو شرط لبطل كما ياتي [ثلاثة ايام] بالنصب على الطرف او بالرفع على الابتداء والشهر هو الطرف المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل التجاذب [واقل] منها [لا] يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي [اكثر] منها عنده وهو الصحيح واما عندهما فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير المجزور للمتعاقدين لكان شاملا للاجارة والكتابة والقسمة والصلح عن المال والرهن والتلاع وغيرها كما في العمادي [الا انه] اي البيع بشرط الخيار اكثر من ثلثة ايام [يجوز] اي يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخريج الشراعية والعراقية

والاول اوجه كما في النهاية [ان اجاز] البيع [في الثلث] من الايام فترك التاء لئلا يفسد التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصبح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في المحيط وغيره [وكذا] اي مثل خيار الشرط في الصصة [ان شرط انه] اي المشتري [ان لم ينقل] اي لم يعط البايع [الثمن] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [الى ثلاثة ايام] او اقل [او اكثر] منها [فلا بيع] بينهما ويسمى خيار النقل فان العقل في الاولين جائز عند الثلاثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقل قبل مضي اليوم الثالث على تشريع العراقية وهو موقوف بفسد بلا نقل اذا مضي اليوم الثالث على تشريع الخراسانية كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عقده ولو كان في يد البائع لا ينقل واما عندهما فجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة [ولا يخرج مبيع عن ملك البايع] بالاتفاق [مع خياره] فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عندهما [فهلكه] بالضم اسم او مصدر اي هلاك المبيع [في يد المشتري] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [بالقيمة] في القيمي وبالمثل في المثلي وعن الشينين بالمسمى [كالمقبوض على سوم الشرى] اي للشرى فلاضافة للمبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضيته اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ويخرج] المبيع عن ملك البايع [مع خيار المشتري] فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [فهلكه] اي المبيع [في يده] اي المشتري يكون [بالثمن كتعيبه] اي صبرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او باذنه سماوية كما في الكافي والمراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع اليد والا فهو على خياره حينئذ كما في النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن [لكن لا يملكه] اي المبيع الخارج عن ملك البايع [المشتري] وهذا عنده واما عندهما فيملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا مالك له مشروع في الجملة كتركة مستغرفة بالدين كما في النهاية وكدار اشتريها قيم الكعبة او المسجد له ولذا وجب به الشفعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [فلا يثبت احكام الملك] في مدة الخيار [كعق قريبه] اي لا يعتق ذورحم مكرم منه اذا اشتريه

بالخيار لانه يملكه [ونسوه] كعتق مشترى بالخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر وفساد
 النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكلاجزاء عن الاستبراء اذا حاضت المشتراة في مدة الخيار وكالهلاك
 على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندهما
 وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري
 على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الاخر كما في المحيط [والقسخ] اى فسخ العاقد بعقد الخيار
 بان يقول احدهما ففسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [لا يعمل] في رفع العقد [الا ان يعلم
 صاحبه] فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا قضاء عليه [في المدة] للخيار فلا يعمل ان علم بعدها فان
 نسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنده يعمل بدون
 العلم كما في المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه
 خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله
 البلخي وان طلب الاعذار وهو الاعداء بان يبعث منادي ينادي على باب البائع ان القاضي
 يقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع وعن محمد
 في رواية يجيب الى ذلك وفي رواية لا يجيب لكن ياخذ من صاحبه وكيفا ثقة حتى يرد عليه
 وفي قيد التبادر اشعار بانه ان نسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل
 وكرهن المشتري وهبته واجارته وكذا من البائع من التسليم كما في العمادي وسيشير اليه
 [بخلاف الاجازة] فانها تعمل بدون العلم [ويسقط الخيار بمضي المدة] وبموت من له الخيار
 لا من عليه الخيار كما في الكافي وباعثائه وجنونه في المدة فلو افاق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا
 سكر من الشمر او البنج كما في المحيط وما فرغ عما يفسخ من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري
 من الفعل فقال [وما] اى بما [يدل على الرضا] بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج
 الى انه لا يسئل في غير الملك بسأل فانه لو فعل مرة يدل على رضا بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه
 للامتحان او يسئل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضا كما في المحيط [كالركوب]
 الخاص فلو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضا كما لو ركبها ليردها او يسقيها او يعلفها
 وفيه اشعار بانه لو استخدم التجارية مرة للامتحان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضا والا
 فلا كما في المحيط [والوطي] والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بال شهوة والاسكان والمرة والبناء
 والتخصيص والهدية ورعي الماشية وكري الانهار كما في المحيط ثم شرع في خيار التعيين فقال
 [وشراء احد الثوبين] او العبدين [ار احد] ثياب [ثلاثة] بعشرة دراهم [على ان يعين]
 المشتري بالقول او الفعل [احدا] منهما ازم منها [صح] الشراء استحسانا [لا] يصح شراء الاحد
 الواقع [في الاكثر] من الثلاثة كشراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء مشر

الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري احد التوبين على انه بالخيار ياخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تشريح ابن الشجاع خلافا للسرخسي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البايع لم يذكره فقيل لا يجوز وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي [و شراء عبدین] مسميين بالقابل والمقبول [بالخيار في احدهما] ثلثة ايام [صح] الشراء [ان فصل الثمن] بان قال كل واحد منهما بماية [وعين محل الخيار] بان قال على اني بالخيار في القابل [وفسد] الشراء في كليهما [في الارجح] الثلثة [الباقية] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسح فيما عين بقي الاخر على الصحة فعمل الايجاب فيه بصحته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المختص من الكشف وفيه اشعار بانه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار في نصفه للبائع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا او وزنيا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدین والخيار خيار الشرط [و عبد مشتري بشرط كتبه] اي كتابته او غيره من الحرف [ولم يوجد] الكتب [اخذ بتمنه] لان الوصف لا يقابل بشيء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بينا او نخله فوجدها ناقصة [او ترك] ان امكن و الا فيرجع المشتري على البايع بالنقصان وعن ابي حنيفة انه لا يرجع كما في النهاية [ويورث] اي يعطي للمورث بالفتح ويثبت له [خيار التعيين] لاختلاط ملكه بملك الغير فـللمورث رد احدهما كما للمورث [و] يورث خيار [العيب] بتبعية العين لان للمورث طلب الجزء الغايت من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يتروك التكلف في الموضعين فان الابرار وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض [لا] يورث خيار الشرط والروية [لانهما منصوصان بالعائد بالنص] ويجري هذه الخيارات فيما يفسخ برء البدل كما في الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسخ كما في الخلع والنكاح وتمامه في العمادي وازافة الخيار في الثلثة كما في الثالثة اي خياره المشتري بسبب روية المبيع *

[فصل * صح شراء ما لم يره] المشتري كلمة منتقبة حاضرة مشار اليها او غاية مشار الى مكايها وليس فيه غيرها او البايع كما ورثه ولم يره قط كما في المبسوط والمحيط والذخيرة وغيرها وفيه اشعار بانه لو قال بعت نفسك ما في كمي هذا او ما في كفي هذا من شيء جاز عند العامة ولمشتريه خيار الروية كما في المحيط [ومشتريه] اي مشتري العين بالدين اي الدرهم

ابو الدينار كما هو المتبادر [الخيار] للفسخ والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك
 في البديلين بل لزومه و الى انه لو باع دينارا بدين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كان لهما الخيار
 كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراؤه ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] اي بعد
 الروية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يرده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في التتفة
 والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ
 لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون
 حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] اي الخيار كالتصرف
 الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كما في النهاية
 [دان رضى] المشتري بالبائع واجازة [قبلها] اي الروية فان الخيار معلق بالروية بالبصر وهذا
 مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايعه] اي ما لم يره البائع
 في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كما في
 العمادي وما ذكرنا في السابق ظهر ان لا تسامح فيه لكون الضمير راجعا الى ما لم يره المشتري
 [ويبطله] اي خيار الروية [وخيار الشرط تعيبه] اي المبيع عند المشتري تعيبا حقيقيا كما مر
 في خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى لبننا لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فاراد رده
 فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد من اشترى تمرا لم
 يره بالري فحمله الى الكوفة ليس له ان يرده بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمه كما في
 المحيط [وتصرف يوجب حقا لغيره] اي غير المشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عبد
 من عباده فيدخل فيه الاعتاق والتدبير والاجارة والرهن والهبة مع التسليم [كالبائع بلا خيار]
 للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا [قبل الروية وبعدها] ظرفا تعيب وتصرف لا يبطل والا
 لزم ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب التجوز ظن غير محتاج اليه على انه ما اقرب [ما لا يوجبه]
 من التصرف والبارز للثيق [كالبائع بخيار] من البائع ثلاثة ايام [ومساومة] اي عرض المبيع
 على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [وهبة بلا تسليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها]
 اي الروية [فقط] اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البائع
 لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال السخدي ان المساومة
 لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافا لمحمد [ويعتبر روية المقصود] من المبيع لتعذر روية
 الكل [كرجه الامة] والعبد فاذا رأى ظهرها وبطنها وله الخيار [ووجه الدابة وكفلها] معا
 عند ابي يوسف وقال محمد يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها
 او جسدتها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكفي ان

يرى شيئاً منه الا الحافر والذئب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر الى ضرعها ومايز
جسدها وفي شاة اللحم لا بد من الجس حتى يظهر به الهزال والسمن كما في المحيط والكفل
محركة العجز والدابة من الاسماء الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما له قوائم
اربع كالفرس [و موضع علم] الثوب [المعلم] على ما روى عنه [و ظاهر غيره] اي المعلم من
الثوب كالكراس لقلة التفاوت فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان
له الوجهان من ثوبين مختلفين فردية كلا الوجهين و عن محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فردية
البطانة وفي المكعب الوجه دزن الصرم و لو جعل الغير اعم من الثوب لكان اشارة الى زوية احد
المصراعين او الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا باداتها ومنها شيعى مباين لم يره فله الخيار وكذا
اذا اشترى سرجا باداته و رآه دون اللبك والى انه اذا كان عدديات متفاوتة كالتياب التي في الجراب
فروية كل واحد واذا كانت متفاوتة كالجوز والبيض فردية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل
المرئي وكذا المكيل والموزون اذا كان في وعاء واماني وعائين فان كان متماثلا فكذلك عند العربية
فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تغريق الصفة وفي الصم
روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزر والبصل
فروية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فان استدل به على الباقي في عظمه ورضي فهو لازم الكل
في المحيط [و بيوت مقصودة] من الدار حتى انه اذا كان فيها بيتان شغويان وبيتان صيفيان فردية
الكل مع زوية الصن فلا يشترط روية المذيلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشترطوا
روية الكل وهو الاظهر والاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى (غه خانه) يكفي روية الخارج كافي
المحيط [و] يعتبر [نظر ركيله بالشراء] اي بشراء غير عين فلو اشترى شيئاً رآه الموكل كان للوكيل خيار
الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشراء معين وقد رآه موكله فلبس للوكيل خيار الروية والى ان
روية الوكيل بالروية لا يكون كروية الموكل فلو وكل انسانا بروية ما اشتراه و لم يره فقال ان
رضيته فخذ فذهب ورضى لا يجوز كما في الفصولين [او بالقبض] اي وكيل المشتري شيئاً لم يره
بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يرده عنده واما عندهما فله ذلك اذا رآه وعلى هذا
التلاف اذا اشترى شيئاً على انه بالخيار فوكل وكيلا بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوفاً واما اذا كان
مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل
بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلا مني بالقبض
[لا] يعتبر عندهم [نظر رسوله] بالشراء او القبض وصورته ان يقول كن لي رسولا مني بذلك
وليس اليه الا تبليغ الرسالة [وجس الاعمى] بالجيء فيما يجس ويلمس باليد ويقلب كالتياب
[وشمه] فيما يشم [وذوقه] فيما يذاق [ووصف العقار] من احد [عنده] ما بلغ ما يمكن

وقال الحسن يوكل بصير بقبضه و هو اشبه بقوله و عن ابي يوسف انه لو قيل اليه بحيث لو كان بصيرا يراه يسقط خياره وقال بعض ائمه بلخ يمس الشيطان والاشجار فاذا رضى سقط خياره وحكي ان اعمى اشترى ارضا فمسخها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كدس فقالوا لا فقال هذه لا تصلح لي لانها لا يكسرها نفسها فكيف تكسروني كما في المبسوط ولو وصف له ثم ابصر فلا خيار له ولو اشتراه ثم عمى انتقل الخيار الى الصفة كما في المحيط وفيه اشعار بان هذه الاعمال من البصير غير مسقطه لخياره وكلام الكرماني مشير الى انها مسقطه وفي المنية لو اشترى ما لم يره مما يذاق فذاقه ليلا سقط خياره [ومن رأى شيئا ثم شوى] ما رأى من الشيء [فله الخياران تغيير] ذلك الشيء عما كان عليه عندهما وفيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير ليس له خيار بلا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادي عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يمضى له شهر فصاعدا وقيل ان اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فله الخيار [والقول للبائع] مع يمينه واليمين على المشتري اذا اختلفا [في عدم تغييره] لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى امة شابة ثم اشترىها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي [والقول للمشتري] مع يمينه واليمين على البائع [في عدم رديته] اى المشتري المبيع فيضاف الى الغافل وقد يضاف الى المفعول *

[فصول * ولمشتري] خير ردة [وجد بمشربه عيبا] كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض كما في الهداية او رآه الا انه لم يكن عيبا بينا لا يشفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه اشعار بان العيب الموجود عند البائع ما لم يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الرد كما سيأتي ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال [نقص] ذلك العيب [ثمنه] نقصا ولو يسيرا [عند التجار] على اختيار القدوري وقيل يعده اهل صناعته فاحشا وقال شيخ الاسلام يعده التماس عيبا [ردة] اى رد المشتري مشربه على وجه الشرع بان يكون برضى البائع او قضاء القاضي وعلى التقديرين فسخ اقلو ردة قبل القبض فلا حاجة الى احل هذين فيفسخ بمجرد قوله رددت وهذا كله اذا لم يتمكن من ازالة العيب بلا مؤنة وانتقص المبيع بازائه والا فليس له الرد كما في المحيط فالاطلاق لا يشمل عن شيخ [او اخذ بكل ثمنه] بلا مانع فليس له امساكه وحطه بعض ثمنه [والا باق] كالكتاب لغة الاستخفاء وشروعا استخفاء العبد عن المولى تمردا ويدخل فيه المستاجر والمعتير والمستودع وليس بابق لو فر من محلة الى محلة او قرية الى بلد واما العكس فابق ولا يشترط مسيرة السفر كما في الخزائنة والاحسن فالابق [والبول فى الفراش] بلام الجهد اى اباق صغير وبول صغير [وسرقة صغير] مال وان لم يكن عشرة دراهم وقيل مادون درهم ليس بعيب

ولا فرق بين ان يسرق من مولاه او غيره لكن سرقة الماكول من المولى للاكل ليس بعيب [يعقل]
العقد [عيب] فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس سنين ليس بعيب
على ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجود
في يد البايع والاول الصحيح [ومن بالغ] من عطف جملة على جملة والتقدير الباقي والبول والسرقة
من شخص بالغ عبدا ارامة [عيب آخر] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البايع ثم في الكبر عند
المشتري لم يردده لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [وجنون الصغير] المطبق
وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة [عيب] واحد [ابدا] اى في الصغر والكبر فلو جن في الصغر
عند البايع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عنده فقد رد عند كثير من المشايخ
المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان العقل مقدمة
القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع يبس الدماغ كما في النهاية [والبشر]
بفتحتين الباء بنقطة من تحت والشاء المعجمة نثن القم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفناء
كما في المبسوط [والذفر] بفتحتين الذال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة او خبيثة و مرادهم نثن
الابط كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشي عن قلة التأمل ان في المغرب مرادهم منه حلة
الرايحة منتمة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المهملة وهونتن الابط على ان عد الرايحة الطيبة
من العيوب عيب لا يشفى على عاقل [والزنا والتولد منه] اى من الزنا كل من هذه الاربعة [عيب
فيها] اى في الجارية [لا فيه] اى العبد لانه لا يستغفرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا
اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة الى ان تمكينه من الفعل القبيح عيب لكن
في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب ونجد
روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي
الزاهدي ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [والكفر عيب فيهما] اى في الجارية والعبد
لعدم الايمان على المصالحة الدينية [والاستحاضة وارتفاع] اى انقطاع [حيض بنت سبع عشرة
سنة] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل (في آوانه) كما في المحيط [عيب] لانه علامة الداء
والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادنى مدته شهران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل
الناس اليوم كما في الخلاصة وسنتان في رواية ابي حنيفة وزفر وبه يأخذ القاضي المقلد
وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البايع او نكره ولا يقبل قول
الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبيل او الداء ومن العيوب المشتركة ترك ختان
الولد الكبير كما في المحيط [وان ظهر] عند القاضي [عيب] في المبيع فلو هلك قبل الظهور في
المسكنة لم يزجج بالنقصان كما في الخزانة [قديم] اى كائن عند البايع [بعد ما مات] المبيع عند

المشتري [او اعتقه] اي المشتري المبيع [مجانا] اي بلا مال [او دبره او استولد] المبيعة [رجع] المشتري على البائع [بالنقصان] اي بما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فان كان التفاوت عشرا فيرجع بعشر الثمن ونصفا فنصفه [لا] يرجع بشيء ان ظهر عيب عندهما خلافا لابي يوسف [بعد ما اعتق على مال او قتله] المشتري فان قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في المضمرات والاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت رجع به وكذا من فعله فعلا لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاتفاق مجانا واما التلف بما ضمن به كالاتفاق على مال فلم يرجع [او] بعد ما [اكل بعضه] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن ابي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد و يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان المكيل والموزن في حكم شيئين كشعير و حنطة واما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا اذا كان الطعام في رعاء والا ففي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في رعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [او] بعد ما اكل [كله] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [او] بعد ما [لبس فتخرق] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وقال يرجع بالنقصان وفيه اشعار بانه لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا رجة لما قيل الظاهر ان المراد تخرقه بحيث يصير مستهاكا والا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه [و] ان ظهر عيب قديم [بعد ما حدث] في يد المشتري [عيب] جديد بفعل المشتري او فعل الاجنبي او باقة سماوية كما في العمادي [رجع] المشتري [به] اي بالنقصان وفي المنية لو زال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافا للمروغيناني ومال الترجمانني الى الرد اذا كان بدل النقصان قايما والا فلا [الا ان يأخذه] اي المبيع [البائع كذلك] اي معيبا غير طالب لتسعة النقصان [ما لم يختلط] اي يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع [بملك المشتري] كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخط وفيه إشارة الى ان لو اختلط بملكه لا يأخذه البائع وذا بلا خلاف و ان رضي به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخياطة والبناء واما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع اخذه في ظاهر الرواية ان رضي به المشتري فان ابى وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند الشيخين خلافا لمحمد واما المنفصلة المتولدة كالولد والثمر والارش فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالسب والغلة والهبة فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري مجانا كما في المحيط وغيره [فلا يرجع] المشتري على البائع بالنقصان [ان باع] اي المبيع [قبله] اي الاختلاط لانه ازالة عن ملكه مع امكان الرد وفيه اشعار بانه

لرباع بعضه لم يرجع بالنقصان بصفة ما باع وكذا بصفة ما بقي على الصحيح ولم يردده عند كافي
المحيط [لا] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [بعده] اي الاختلاط لانه ازاله عن ملكه
مع عدم امكان الرد [و] ان ظاهر عيب قديم بقله اللب [بعد كسر الجوز ونحوه] كاللوز
والفستق [رجع] المشتري [بالنقصان] من الثمن [في] المكسور [المنتفع به] لتعذر الرد
بالكسر الا ذارضي باخذ المكسور [و] رجع [بالكل] من الثمن [في غيره] اي المنتفع به بان
كان خارباً او منتناً او لم يكن لقشره قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان
لقشره قيمة او البعض منتفعاً به رجع بصفة غيره وقيل بطل العقد فرد القشر ورجع بكل الثمن
و الى الاول مال السرخسي وعلى هذا البطيخ والذباء والقثد والقثاء فان قطع ووجد منتناً لم يصلح
لاكل حيوان رجع بالثمن وان صالح رجع بالنقصان كما في الكرمانني [واذا ادعى الابق] اي نحر
الابق والبول على الفراش والسرقة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان
الجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاهما في الصغر والكبر فانه ليس
بعيب عند الاختلاف كما مرفيسال القاضي اوقع عند المشتري فان انكر [اثبت] المشتري [انه ابق
عنده] اي المشتري [بالبينه] ان كانت [او نكول البايح] اي امتناعه [عن السلف على العلم]
بشهرت الابق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تسليم البايح قول الكل وقوله
وفي الكافي وغيره انه يسلف عندهما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يسلف [تم] بعد
احدهما ان انكر البايح الابق عند المشتري واتساده حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبينه
[برهن انه ابق عند البايح] او على انه اقر بالابق وان الحال متحدة [او حلفه] اي البايح على
البتات لانه تسليم على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليماً فلا يرد انه يقتضى ان يكون
تسليفاً على العلم لانه على فعل الغير وهو الابق [انه باعه وسلمه وما ابق] عندك [قط] بضم
الطاء وفتحها مشغفة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه
حال كونه غير حادث الابق عند البايح الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين
والفعل دال على الحدوث اليه اشير في المحيط والخيرة والتخفة والكافي والنهاية وغيرها
وهذا مما يحفظ فان الشارحين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يسلف انه لم يابق
في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يد بايع آخر ولا يشغل انه حكم ليس له نظير لانه قريب
بما لا يطاق من التكليف على انه لو اريد ذلك يقال ما ابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في
كيفية التسليف تبركاً بما روى عن ابي يوسف فقال [او] حلف بالله [ما له حق الرد] اي حق
هو الرد على [بهذه الدعوى] اي بسبب يدعيه فان حلف والا رد على البايح وفيه اشعار بانه
لو استسلف البايح على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الاطباء او النساء فواحد منهم يكفى وان كان
الاثنان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا استخلاف وتماه في الذخيرة
[ولا ثمن] بالاجبار [على المشتري] وان قبض المبيع [اذا ادعى العيب] الموجب للفسخ بان
لم يبرء البايع عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب [حتى يتبين] عند القاضي [عدمه]
اي عدم العيب الحقيقي از الحكمي اما يحلف البايع او ببينة على ان المشتري رضى بالعيب او براء
عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على الرضاء او البراءة [ومدارة العيب] كسقي الدراء
للاطلاق بخلاف سقي الكسك وفي مداواة الجرح والاحتجام روايتان كما في المحيط [وركوبه]
اي للعيب [في حاجته] اي المشتري [رضا] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك
مبطل لسقه في الرد لانه دليل الامسك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وخاف على
الحمل ان تركها فانه يرد لها لانه معذور كما في الزاهدي [لا] يكون رضا ركوبه [لردّه] على
صاحبه [او سقيه او شراء علفه] استحسانا ثم اشار الى تعليقه فقال [ولا بد له منه] اي للمشتري
من الركوب أي للمضرة وقيل ان الاخيرين مسمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها
كالجماحة فالركوب بدون العجز والصعوبة رضى كما في التمرثاشي ونقل عنه في النهاية والكفاية
تفصيل لم يوحى فيه [ولو شري] نحو [عبد بن] مما استغنى كل منهما عن الآخر في الانتفاع
كتوبين وزوجي ثور غير مالوفين واحتزبه عما لا يستغني كزوجه المالفين وزوجي خف
ومصراعي باب كما سبأتي [صفقة] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها في الشريعة عبارة عن
العقل نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع والبيعة والاهم الصفق [ووجد باحدهما
عيبا رده] اي المعيب بحصته من الثمن فيز معيب بالرضاء او القضاء [خاصة ان قبضهما] لان تفريق
الصفقة بعد التمام يجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [والا] يقبضهما
بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [اخذهما] بكل الثمن [او ردهما] كما عرف [في] حق
العددي المتقارب و [الكيلي والوزني] من الاخذ ازاله [وان قبض] المبيع كله فلا يرد بعض
الجوز والبيض والحنطة الصغار وهذا اذا كان في رعاء والا فله رد المعيب خاصة وبه افنى ابو جعفر
وابوبكر خواهر زاده كما في المحيط [ولو استحق البعض] مما ليس في تبعيضه ضرر بقريضة الاذي
كتريين وعبدتين وصبرة من كيلي او وزني [لم يرد] المشتري [الباقي] بل اخذ بحصته من الثمن
وعنه له خيار الباقي وفيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض
البعض فله رد الباقي [بخلاف] استحقاق بعض مثل [الثوب] والدار والكرم والعبد مما في تبعيضه
ضرر فان له رد الباقي واخذ ثمن ما استحق [وصح] البيع [ان يري] البايع بالكسر انفصل والفتح
نادر والمصدر براء وبراءة بالفتح والصفة بربي [من كل عيب] موجود عند البيع او حادث قبل

من البدلين و جاز في القن والذكية ان سمى عندهما كما في الكافي وغيره لكن في المحيط
والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا باذنهما فالمقبوض امانة
يملك بلا شيع عنده و مضمون يملك بالقيمة عند هما كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره
السرخسي كما في قاضيان [وضح] البيع اي وجد بجميع اركانه و شروطه و اوصافه الخارجية المعتبرة
[في قن ضم الى] مملوك له من [مل بر] او مكاتب او ام ولد فالمملوك اعم [ار] ضم الى
[قن غيره] اي البائع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره [بحصته] من القن في الصورتين
وان لم يسم الحصه [كملك ضم الى وقف] اي موقوف كما اذا باع ضيعة بعضها وقف فانه صح في الملك
بحصته عند السرخسي والسغدني وفيه اشعار بانّه اذا باع كرما فيه مسيد لم يدخل المسجل فيه و اذا اذا
كان عامرا و الا فقد دخل على ما قال بعضهم كما في المحيط [وفسد] في العرض [بيع العرض] اي
غير الثمن [بالثمن] ونحوها مما ليس بمتقوم [وبطل في الثمن] اي انتفى اوصافه دون اركانه
وشروطه [و] كذا فسد [عكسه] اي بيع نسيو الثمن بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف
الثمن وللتنبية على الفساد لم ينشطا في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن
واعلم انه منه شروع في تفصيل ما اجمل مما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في المشرع من عدم
الملك والغرر والجهالة والعجز عن التسليم وورود النهي والشرط [ولا يجوز] ويفسد [بيع المباحات]
اي غير المملوك كمتطب الصواء وحشيشه و طير الهواء وسمك البحر و مائه و ماء البير والنهر
[قبل ان تملك] بنسيو الاحراز فلو احرز الماء في حوضه من نسياس او صفر او جص و باعه جاز بشرط ان
ينقطع الجاري حتى لا يشتغل بالمبيع بغيره ولو اشترى كذا وكذا قربة من ماء الفرات بدرهم جاز وعنه
لو اشترى من سقاء كذا وكذا قربة من ماء دجلة على ان يوفيهما في منزله جاز وعنه انه فاسد لان
الماء معدوم والقربة لم يتعين كما في المحيط والمراد بيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها به باطل كما ذكره
في الشرح [و] لا يجوز بيع [ما لا قدرة] للبائع [على تسليمه] من مملوك كطير او سمك
اخذ و ارسل في بيت او جب لا يمكن اخذه [الا بحيلة] اي باحتيال منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز
بيع الا بقر الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي وذهب كثير
من المشايخ الى انه لو عاد احتيج الى عقل جديد والى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجوز بالليل
جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيأ له موضعا
والا فيجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته جاز كما في
النهاية [او] الا [بضر] للبائع كما اذا باع جذعا في سقف او لبنة في جدار او ذراعا من ثوب او من
خشبة من طرف معلوم او حلية سيف او نصف زرع غير مقصود من غير شريك فانه فاسد الا اذا

سلمه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المتارح وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك
او غيره [عز] بفتحيتين اسم من التعرير التعريض للهلاك وشرعا ما يؤمهم انه غير موجود [كامل]
بالفتح اي مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في ضرع] كيلا ازمجازفة فانه فاسد لاحتمال الريح
والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ ودقيق السنطة ودهن السمسم وعصير العنب والكرياس
قبل النسج [و] لا بيع [ما يقضي] اي يصل [جهالة] اي جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال
عليه [الى المنازعة] بين المتعاقدين فنفسه لو باع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والشرب لانه
ممنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا واشترى لم يعلم بحدودها وكذا لو باع نصيبه من دار
لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضيلان وذكر في النظم انه لم يجوز عنده خلافا للمصاحبيين وعنه انه
لم يجوز الا اذا علما وكذا فسد لو باع عدل زطي بقيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع
طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [المزانة]
[وهي] لغة المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا [بيع تمر] بنقطتين ويجوز التلث
[مجنوز] كيلا او مجازفة بالبيع والمهملتين ويجوز الاعيان فانها بمعنى المقطوع [بمثله]
والاخضر بيع تمر بما [على النخل خرصا] بفتح الشاء المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اي بطريق
الحرر والشمين فيكون تميزا عن نسبة التل الى الضمير وفي القاموس الذنب بيع كل تمر على
شعر بتمر كيلا والمزانة بيع رطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [الملازمة والقاء السجر والمنازمة]
وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه ويلقى حصاة عليه وينبذه البائع اليه كما في النظم وغيره
وقد استدرك التفسير ههنا بما اشتهر انه يقول احدهما اذا لمست انا ثوبك او انت ثوبى او لمستك
والقيت حصاة اليك ونبت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان الكل غرر كما لا ريب
فيه وقد صرح به الفايق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التي
هي اكثر من ثلثين كما في الننف وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما يقضي الى الجاهلية من البيوع
الباطلة التي هي اكثر من ثلثين وفي المحيط عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يشفى ان الانسب
بالكتاب ترك امثال هذه المسائل [ولا] بيع [المراعي] بكسر العين جمع المرعى بفتحها وهو
الرعي بكسر الراء الكلا رطبا او يابسا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل واردة الحال
والام للعهد بقرونة ما من ان لا يجوز بيع المباحات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الشمس
فبنت بتكلفه لم يجوز وهو مختار القدر لكونه في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا]
يجوز وفسد [اجازتها] حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون
العين [و] لا بيع [النخل] زنبور العسل وعن محمد يجوز اذا كان مسرزا او مجموعا [الا مع
الكوارات] جمع الكوارة بالضم والتخفيف ويكسر ويشل المعسل من الخشب او الطين او العسل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المضمرات لكن الكرخي قد انكر وقد قال ان النحل لم يدخل في البيع تبعا للحسل لانه يدخل الذبح اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره [ز] لا بيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس باكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا استغنى و صب في العين اذا علم زوال الرمى به كما في التمر تاشي [و] اجزاء [الخنزير] فان بيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الضرر ضرورة يستثنى في الشرع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس السلف مثل هذا الخف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويبطل بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبغه] فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للمسور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط [و] لا [دود القز] اي الابرسم خلافا لمحمد وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول محمد [و] لا [بيضه] بفتح الباء اي بذر القز او بذر دوده بالفارسية (تم) لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافا لهما] في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضا في التجنيس عن الصاحبين يجوز بيع دود القز ويضمن مئلفه [و] لا موضع [العلو] اي علو السفلى بكسر الفاء وضمها فيهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعالى متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى والى جواز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجوز للجهالة وهو مختار مشايخنا والى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم يجوز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع المسيل وحق التسميل فلم يجوز بالاتفاق الكل في المحيط [و] لا بيع [شخص] مشار اليه [على] انه امة وهو عبد [وبالعكس] واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضان فالبيع جائز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعتا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالبيع باطل لان المبيع معدوم والذكر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الحمار و اشار الى عبد قائم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز و يغسل [شراء ما باع] البائع من سلعة او غيرها سواء كان الشراء من البائع او ممن قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه او لغيره

بالوكالة [باقل مما باع] من الثمن [قبل نقد كل ثمنه] أى ثمن ما باع [الاول] أو بعضه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة لشبهة الربوا والشبهة في الحرمان كالحقيقة وإنما ترك فاعل الشراء ليشمل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كعبده ومثل ولده ووالده سواء كان شراؤه لنفسه في حيوة البائع أو بعدها فهذا عنده على قول بعض المشايخ وأما عند أبي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا لمحمد وإنما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني أو الموهوب له أو الموصى له جاز وفي قوله باقل مما باع إشارة الى أنه لو اشترى بمثله أو أكثر جاز والى ان الفساد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بأنه لو اشترى بعده يجوز وبأن المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير سعره الكل فى المحيط [و] كذا [شراء ما باع] البائع أو وكيله حال كون ما باع [مع شيى] آخر [لم يبعه] أى ذلك الشيى قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق [بثمنه] متعلق بالشراء [الاول] او الاقل او الاكثر لكن يكون حصه ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه [فيما باع] متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بالف ثم باع مع عبدها من البائع قبل نقدها جاز فى العبد وفسد فى الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يسرى الفساد لضعفه وفوائد القيود قد مرت ولو فرع المسئلة كان اسلم من الاستدراك [و] لا شراء [زيت] دهن الزيتون [على ان يوزن بظرفه] أى بشرط وزنه معه [و] ان [يطرح للظرف كذا] أى احد عشر [رطلا] مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد [بخلاف شرط طرح] مقدار وزن الظرف [فانه يجوز] لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا فى الظرف ومقداره فالقول للمشري مع يمينه ولا ينعفى انه مستغنى عنه بقوله لا يجوز [و] يفصل [البيع بشرط] حرفه الباء أو على درن ان و ان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع و ان كان فى شرطه ضرر الا فى صورة ان يقول بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الخيار فيه اذا وقت ثلاثة ايام كما فى آخرهبة النهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا و ان لو قال بعث هذا العبد بالف درهم و على ان يقرضني عشرة جاز البيع كما فى المحيط [لا يقتضيه العقد] أى لا يجب بنفس البيع [و فيه] أى ذلك الشرط [نفع لاحدهما] أى المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يتصدق عليه بمال او يراجه او يعيره وكذا شرط المشتري [او] نفع [لمبيع يستحق] أى يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستولد او يكتب او يدبر او غير ذلك فان كل واحد منهما مفسد للبيع و فيه إشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع والثلث او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لأبي يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فرس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري أكثر تعاهلا به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما فى

المحيط و كذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختصار
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلايم كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن و لا يلايمه
لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل و لم يرد لكنه متعارف كالاستصناع وحذر البابع فعلا كان
البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره [و] لا البيع بشرط هو تاجيل الثمن او المبيع العين
او الدين [الى اجل] اى زمان اسر منتظر الوجود [جهل] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج
او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل
المعلوم فى البيع والثمن العينين صحيح لكنه باطل كما فى النهاية والى انه لو اجل الى النيروز
او المهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففساد كما فى
الاختصار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو ازل يوم من فروردين ماه و نيروز
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهاره الشمس
في اول درجة من درجات الحمل و نيروز المجوس و يقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل
فيه الشمس فى السموت والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة
ثمانية و اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع
بين ثاني شباط و ثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن و الاربعين
و يكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس
عشر من الشهر السابع من شهور تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى و قومه عليه
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر فى الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا
فى السنبلة فيطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فاغرق سبحانه و تعالى فرعون و قومه فنجوا عنه
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم افطروا فيه
فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلثين يوما و تمام الكلام فى شروح الزيجات سيما كشف
الستايق [و صح] البيع و صار باتا بعد ما يوقف او صححيا بعد ما فسد على ما مر من اختلاف اهل
خراسان و العراق [ان اسقط] المشتري الاجل بان قال ابطلته او تركته لا يريت منه اولا حاجة لي فيه
[قبل الحول] اى حلول الاجل [وان قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا] يحتاج اليه و ان كان
شروعا فى حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل [برضاء بايعه صريحا] كقبض المشتري المبيع
بامره فى المجلس او بعده على الرواية المشهورة [او دلالة كقبضه] من الاضافة الى الفاعل او المفعول
[فى مجلس عقده] فى رواية الزياداة وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التخلية فى البيع الفاسد
لبست بقبض وهو الاصح كما فى الزاهدي لكن الصحيح انها قبض كما فى قاضيان و الى ان القبض

بعد المجلس بلا رضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئاً لا يملكه البائع بالقبض كالتمر والتنزيل والا فقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [وكل من] اي والحال ان كل واحد من المبيع والتمن [عوضيه] اي المبيع [مال] ذكره القدروري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختبار وغيره وما في الكافي انه لاخراج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبتت عوضيه وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل بيع التمر يدخل فيه [ملكه] ملكاً خبيثاً حراماً فلا يسأل للمشتري الاكل والشرب واللبس والطهي وقيل يدخل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا ثبت الشفعة بالدار المشتراة شراء فاسداً كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة واما تصرفه فيه فبتسليط المالك وان كرهه والاول اصح كما في الزاهدي وغيره [ولزمه] اي المشتري بوجوب الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [مثله] اي المبيع [حقيقة] اي صورة ومعني في ذوات الامتال كالكيالي والوزني [او] مثله [معنى] اي قيمة في ذوات القيم كالسيوران والعرض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجوداً لرد بعينه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض وعند محمد يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشيئين كما في المحيط [فان كان الفساد] اي فساد البيع [بشرط زائد] على العقد كالقرض والسيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع قائماً بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي [فلمن] يقع [له الشرط] دون من عليه [فسفه] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية المستقي للبائع الفسخ كما في التزائة وبه فسر الكروماني وعمل بان الرضى قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند محمد ولكل منهما عند الشيئين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه اشارة الى ان لمن عليه الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد والى ان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاولى واذ بالاجماع وفي اشتراط علم صاحب اختلاف المشايخ كما في العمادي والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [والا] يكن الفساد به بل بامره في العقد كبيع عرض بالتمر [فكل منهما] اي العاقلين [فسفه] بلا علم صاحب على ما قال ابو يوسف واما عندهما فيشترط علمه كما في الفصولين لكن في الكافي انه شرط عندهم والاولى في الموضعين مكان اللام كلمة على فان اعدام الفساد واجب حقاً للشرع كما في المحيط وغيره [فان خرج] هذا المبيع المقبوض [عن ملك المشتري] يتصرف بتمتلك النقض كالبيع والرهن والهبة مع التسليم اولا كالاتاق والتدبير والكتابة [او ينفي فيه] بناء او غرس فيه شجر اولته ببعن او غسله او قطعه او خاطه او غزله او نسجه او طحن او صبغ او غير ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري [فلا

فسخ [لكل منهما في شيء منها الا اذا رضى المشتري بالغشغ و فيه اشارة الى انه ان لم يخرج
 كلاجارة و النكاح فسخ لكنه للقاضي و الى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن و الرجوع في الهبة او
 عجز المكاتب او رد المشتري بالعيب فقد فسخ الا اذا فسخ بالقيمة و الى انه لو انتقص بفعل المشتري
 للبايع الفسخ وله اخذ الارش و كذا باقية مما روية او بفعل الاجنبي لكن له اخذ الارش منه او من
 المشتري بخلاف ما اذا قتله اجنبي فان له ان يضمن المشتري لا القاتل الكل في المحيط [و طاب]
 اي حل [للبايع ربح ثمنه] من دراهم المبيع او دنائيره [بعد التقابض] اي اشتراك البايع و المشتري
 في قبض المبيع و الثمن لتملكه و لم يطلب قبله لعدم تملكه و الاحسن القبض اذ لا دخل لقبض
 المبيع فيه [لا] يطيب [للمشتري ربح مبيعه] و لو بعد التقابض [فتصدق] المشتري [به]
 اي الربح وجوبا كالبايع قبل القبض فانه لا يطيب له و الاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين
 كالعروض و ما لا يتعين به كالنقدين فانه واجب في الذمة لا بعينه و خبثه نوعان ما لعدم الملك
 و ما لفساد سبب الملك كربح الرديعة و هذا المبيع و الاول منه يعمل عند الطرفين في كل من
 نوعي المال فلا يطيب ربح الرديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه و اما الثاني
 فيعمل في الازل من المال لا الربح جزء من بدل المملوك ملكا فاسدا فوجب النصديق دون الثاني لانه
 وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد الثاني لان الربح حصل به
 لا بالنقد فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكا فاسدا فلا يجب تصدقه كما اشير اليه في
 الكرمانني وغيره [وكرة] و حرم [النجش] بفتح النون و السيم او مكونها و هو لغة الاثارة
 و شرعا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول اليس هذا ما كمت اطلب منك بكذا و هو اكثر
 مما اشتراه و هذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمود كما في شرح الطحاوي
 [و] كره [السوم] اي الاشتراء بثمن كثير [على سوم غيره] اي اشتراء غيره بثمن قليل [اذا
 رضيا] ظرف السوم [بثمن] معلوم لم يبق بينهما الا العقد فلزاد قبل التراخي فهو بيع المزايدة
 الاتي الدال على جواز المهور فان نادى دلال على سلعة فطلبه انسان بثمن فقال الدلال اسال المالك
 فلا بأس ان يزيد احد في هذه المسألة فان اخبر الدلال المالك بذلك فقال بعه به و اقبض الثمن
 فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في الميسيط و الكلام مشعر بجواز هذين البيعين كما في النظم وغيره
 لكنهما باطلان على ما دل الظهيرية [و] كره [تلقي الجلب] اي استقبال من في المصر جلبا بفتحيتين
 او السكون اي مجلوبا من طعام او حيوان او غيره [المضر] صفة لتلقي [باهل مصر] الذين جاؤا
 بالطلب او جميع اليهم فلو اضربهم او لبس عليهم السعر لكره و الا لم يكره كما في الاختيار وغيره
 [و بيع الناصر] اي المقيم في المصر ما لا جلب لبيع بالثمن العالي [للبادي] اي لاجل المقيم بالبادية
 و قبل بيعه الطعام او العلف من البادي بذلك الثمن فاللام بمعنى من [زمان القسط] اي احتباس المطر

وفيه إشارة إلى أنه يكره إذا اضّر بأهل المصروالا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا أو قائما أو واقفا لا ما شيا إلى الجمعة [وقت النداء] أي بعد الزوال إلى أن يصلي [و] كره في ظالم الرواية [تفريق صغير] بالبيع والهبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس يثق عليه [عن] صغير أو كبير [ذي رحم محرم] للقربة [منه] أي الصغير اجتماعا في ملك أحد فلا يكره التفريق بين كبيرين ولا بين جاني أو مدبر أو أم ولد أو مكاتب أو معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي عمين وأخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما إذا كانا لرجلين لكل منهما شقص أو لصبي رجل أو لرجل وامرأته أو مكاتبه أو مضاربه أو تمامه في النظم و عن أبي يوسف أن بيع أحدهما باطل وعنه أنه جائز مكرره في غير الوالدين وفيه إشعار بأن الكراهة يمتد إلى البلوغ وأن رضيا بالتفريق وقيل إذا راضيا ورضيا به فلا بأس وهو رواية عن أبي يوسف وعنه لا بأس به بلا مراعاة إذا رضيا كما في الحسيط و [لا] يكره [بيع من يزيد] والمزايدة أنسب إلا أنه تبرك بعبارته صلى الله عليه وسلم وإشارة إلى صورته وهي أن ينادي الرجل على سلعة بنفسه أو نايبه ويزيد الناس إلى أن يرضيا بثمن وفيه إشعار بأنه لا يكره بيع ما يساوي درهما بالف درهم وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد كما في التزادة وغيره وتماه في كراهته هي به أنسب *

[فصل * في الإقالة] أي إقالة البيع غير المسلم فإنه ليس بفسخ كما في تحالف الهداية [فسخ] للعقد أن أمكن [في حق المتعاقدين] أي فيما ثبت بنفس العقل من غير شرط فيجب على البائع رد الثمن الأول كما يأتي ولا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع و يصح أن يبيع منه قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعا لبطل و يصح استرداد المبيع بلا إعادة الكيل والوزن والفسخ لغة النقض والتفريق كما في القاموس و شرعا رفع العقل على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان والمتعاقد أهم من الحقيقي والكومي فيشتمل إقالة الوارث وفيه إشارة إلى أنها لغة الفسخ كما في القاموس فإن الأحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية كما في حوالة الهداية وقيل إزالة القول السابق فإن الهمزة للسلب ورد بأنها من بنات الياء على أن معاني الأبواب مما يحتاج إلى السماع كما تقرر وإلى أنها شرعا فسخ العقد عند الندم منه وإلى أنها باطلية أن لم يمكن جعلها فسحا وإلى أنها تحتاج إلى الإيجاب والقبول فيصح بلفظي ماض وبامر و ماض عند الشيعيين أو الطرفين على اختلاف المشايخ [فتبطل] الإقالة [بعد ولادة المبيعة] المقبوضة إذ الزيادة المنفصلة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة فإنها لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض [بيع] من جهة المشتري من البائع [في حق ثالث] غير العاقدين هو الله سبحانه إذ غيره تعالى فيما ثبت بالشروط لا بالعقد [فيجب بها] أي الإقالة الاستبراء في الجارية فإنه حق الله تعالى والله ثالثهما ويجب بها [الشفعة] في العقار فإن الشفيع ثالثهما ويجب التقاض لو كان البيع السابق صرفا ولا تسقط الزكوة إذا اشترى بعرض

التجارة عبدا للخدمة بعد السؤل ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العروض فهالكت في يده فانه
بيع في حق الفقير [وصحت] الاقالة [بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه] اى الثمن الاول
واحترز به عما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من
فروع الفسخ [او] شرط [الاكثر] حال كونه [منه] اى جنس الثمن الاول فيكون من
للتبعض ويحوز ان يكون اللام زائدة ومن تفضيلية او يقدر افعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به
اي اكثر منه كما ذكره الرضي [وكذا] صحت بمثله وان شرط [الاقل] لانه فسخ هو رفع ما كان
فيلزم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [الا اذا تعيب] المبيع عند المشتري فانها تصح
بالاقل وصار المستوط بازاء نقصان العيب وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي
يوسف فهو ان الاقالة بيع في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض
فيستعمل فستألا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضا هالكا وتمنه دراهم فتبطل واما اصل محمد فهو انها
فسخ الا اذا تعدل بان زاد فيجعل يبيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في المضمورات فجميع ما ذكره من
الصور السبع يبيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة
الشروط الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيهما بخلاف البواني واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا
حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ المناسخة والتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف
كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ولم يمنعها] اى الاقالة
[هلاك الثمن] لانه باق بوجود الدمة [بل] هلاك [المبيع] لان الاقالة تقتضي بقاء العقد
القايم ببقاء المعقود عليه فصحت اقالة بيع عبد بكر بربيعينه بعد هلاك العبد لان البرمبيع من
وجه كما في المحيط [وهلاك بعضه] اى المبيع كموت احد العبدلين المبيعين [يمنع] الاقالة
[بقدره] اى الهالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البدلين يمنع الاقالة لكن
في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم يتعين في الاقالة *

[فصل * التولية] لغة جعل الشخص واليا و شريعة ما اشير اليه بقوله

[ان يشترط] اى يحصل بان يشترط بقريضة الاتي [في البيع] اى بيع العرض احتراز عن الصرف
بقريضة تأخيره فالتولية والمراصة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية [انه]
اى البيع [بما شئ] به اى بما قام على البائع من الثمن او غيره بقريضة ما ياتي [والمراصة] يحصل
[به] اى بذلك اى بان يشترط في البيع انه بما شئ به [مع فضل] اى زيادة شئ معلوم من
الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربح (ده يارده) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار
وقرايم (ده يارده) عجمي معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعني باع ما اشتراه بعشرة
باحد عشر استيسانا او باحد وعشرين قياسا والاول مذهب الجمهور كما في الاظم وبما قلنا من

معني ما شري به صح مرابحة بيع المصروب بعد اداء قيمته بالقضاء و المملوك بهمة او صنف
او وراثة كما في النهاية وفيه ابتارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن
ملتفتنا اليه فهو المساومة و ان كان ملتفتنا فبالثل تولية و الزيادة مرابحة و النقصان وضيعة والى
ان الجار و الجور في الموضعين خبر و اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تسامح فمن الظن
ما وقع عن الكل ان قوله به معناه بما شري به و عن البعض انه حينئذ ان كان المرابحة من عطف
الجملة ينتقض بالمساومة و ان كان من عطف المفرد يلزم عطف المعمولين بلا تقديم الجور
[و شرطهما] اي التولية و المرابحة [شراء] قبلهما [متملي] كيلى او وزني او عادي متقارب
لانه لو اشترى بقيقي لا يباع تولية و لا مرابحة لجهالة قيمة لا يعرف الا بالتشمين و كان عليه ان
يزيد او يبيعه ممن يملك فانه لو اشترى بتوب فباعه مرابحة ممن يملك ذلك الثوب يجوز لقدرته
على ادائه و ان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقيمة مجهولة كما في المحيط و غيره [وله] اي للبايع
تولية او مرابحة [ضم اجر القصار] الى راس المال و هو من القهصر اللق كالضراب من الضرب
و في بعض النسخ اجر القسارة بالكسر فانه المصدر في الصرف غالبا [و] اجر [العمل] و كراه
اللاباة [و نسيروهما] كاجر الصباغ و الخياط و الغسال و الفتيل و الكرى و سرق الغنم و نفقة
الرفيق و السيوان و كسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب و البيطار و الشتان و الرابض و معلم
القران و الشعر و غيرهما من الاعمال فانما يوجب زيادة في المبيع او قيمة يضم و ما لا فلا كما في
المضمرات وفيه اشارة الى انه لا يضم (الباج) الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا
اجرة السمسار الا اذا شرطت في العقد و الى ان ما عمل بيده من قسارة او خياطة او غيرها لا يضم
كما في المحيط و غيره [و يقول] البايع اذا ضم [قام] المبيع [على بكدا] من الدراهم و لا يقول
اشترينته به صيانة عن الكذب و قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم رقه
باكثر من ثمنه ثم باعه على رقه لانه لو قال ذلك لكان كذبا و لا رخصة فيه و لكن يقول رقه
كذا فانا ابيعه مرابحة على ذلك كما في المبسوط و غيره [فان ظهر] عن البايع بالاقرار و البينة
او النكول [خيانة] كما اذا اشترى ممن لا يقبل شهادته له كابويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيهما
خلانا لهما كما اذا فقا المولى عينه او اجنبي فاخذ ارشها بلا بيان بخلاف ما اذا قرض الغار و حرق
النار [في مرابحة اخذه] المشتري [بتمنه] المسمى [او رده] المبيع [وفي التولية] ظرف ما بعده
كظرف قبله و يجوز بينهما المعكس [حط] عند ابي حنيفة عن الثمن قدر الخيانة . و عند ابي
يوسف حط [مقدار خيانة الربح و خيانة الاصل] فيهما [اي] في المرابحة و التولية فاذا باع بعشرة
على ربح خمسة ثم ظهر ان البايع اشتراه بثمانية حط درهمان من الاصل و درهم من الربح و اخذه
بائثنى عشر [و عند محمد خير فيهما] بين الاخذ بالتمن و بين الرد و لم يحط شي فيهما و في

الحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا خيار ولا شيء له في قول الطرفين وعن محمد ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بان لو قال للمشتري قيمة مناعي كذا ومتاعي ليساري كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التقرير وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال والصحيح ان يفتى بالرد إذا وجد التقرير وبدونه لا يفتى بالرد كما في الكافي *

والثالث بالنساء والرابع بالنقل

(٥)

[فصل * الربوا] بالكسر والقصر اسم من الزبوا بالفتح والسكون كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في النهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي انه قد يكتب بالواو وهذا اتبع من كتابة الصلوة لانها في الطرف متعوضة للوقف و اتبع م ه انهم زادوا بعدها الفاتشبيها بواو الجمع و خط القرآن لا يقاس عليه فالاول ارجه وهو لغة الفضل و شرعا مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والالاخيرين اشار بقوله [فضل] شرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما في ربا النساء او فضل احد المتجانسين على الاخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن كما في ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب ببر نسية وبيع كبر وشعير بكري بر وشعير وبيع مائة بمائة ودانق وحفنة بحفنتين وذراع من الثوب بذراعين نقدا فان الفضل فيما لم يعتبر شرعا [خال عن عوض] للاحتراز عن نحو بيع كرتي بر بكري وفلس [شرط] صفة اخرى تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربوا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية [لاحد للتعاقدين] اي الباعين او المقترضين او الزاهنين للاحتراز عما اذا شرط لغيرهما [ئي] عقد [المعاوضة] للاحتراز عن هبة بعوض زايد ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان اكل حرام كما في الجواهر والنتف [وعلة] اي علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التساوي من الجهتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مشير الى علة ربا النساء و ربا النقد كما يجيئ فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن [القدر] لغة كون الشيء مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان و شرعا التساوي في المعيار الشرعي الموجب للمماثلة الصورية واليه اشار بقوله [اي الكيل] في المكيالات [والوزن] في الموزونات [مع الجنس] شرعا التساوي في المعني باتخاذ اسم الذات والمقصود او المضاف اليه او المنتسب فكل من الصغر والشبية ولحم البقر والغنم والثوب الهروي والمروي جنسان لفقدان الاتحاد المذكور [والبر والشعير والتمر والمالح كيل] اي منسوب ذلك الكيل [والذهب والفضة وزني] ذلك [وغيرها] اي الاشياء الستة يبنى [على العرف]

اي عرف زمانيه صلى الله عليه وسلم او زماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على السنة فما عرف كيلا
و وزنه بالنص من الستة كيليني ووزني ابدا كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيلا و وزنه على
عهد و صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا و ان خالف عرفنا و ما لم يعرف فالمعتبر عرفنا و هذا عند
الطرفين و اما عنده فالمعتبر عرفنا و ان كان كيلا اذ ورنيا على عهد و صلى الله تعالى عليه وسلم
كما في المحيط و فيه اشارة الى جواز كون الشيعي كيلا و وزنيا و ليس بكيلي و وزني كالماء فانه
عند الشيعين ليس بكيلي و وزني و عنده كيلا و وزني كما في الخزانة و الى انه لا ريب في
السيوان و الزرع و العودي نقدا فبما يتبين منه كما في النظم و غيره [فان
وجد الوصفان] اي القدر و الجنس معا [حرم الفضل و النساء] كالجناد اسم من نسا اي تاجر
كالنسية على الفعلية كما في الطلبة و المعنى حرم فذان المنيغان بسبب الفضل الحقيقي و الحكمي
فلا يسل اكله و لو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات منع الكراهة لانه بيع فاسد و في تاخير
النسا اشعار بانه انكر من ربا النقل و لذا كفر منكره بلا خلاف بخلاف منكر ربا النقل بخلاف ابن
عباس رضي الله عنهما كما في الزاهدي و روى رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتهاده فيه
فمستحله كافر اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون كما في المبسوط و غيره [و ان عدما] اي الوصفان
[حلا] اي الفضل و النسا كبيع عشرة اذرع من الثياب بقفيزي شعير نقدا و نساء [و ان وجد
احدهما] وهو القدر في المثلين و الثمنين و الجنس في المثلين [حرم النساء] حتى اذا اسلم
قفيز بر في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مثلين و كذا اذا اسلم الحديد في الزعفران
لوجود الوزن فيهما و كذا اذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مثلين و كذا اذا اسلم
ثوب هروي في مثله لوجود الجنس في مثلين و اما اذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لانه لم يوجد
الوزن في مثلين او ثمنين بل في ثمن و مثلين و كذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد
الجنس و الموزن الا اذا صار كاسدا فانه صار وزنيا فوجد الوزن في مثلين كما في المحيط [فقط]
فلا يجرم الفضل في بيع قفيز بر بقفيزي شعير و خمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقدا فان
القدر و الجنس موثران في اثبات التسوية الموجبة لحرمة الفضل الحقيقي و الحكمي بحكم
الحديث فكانا معا علة واحدة له و الفضل الحقيقي قوي و الحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون
علة قامة له دون الاول فلا ينبغي ان يحرم الفضل مع احدهما الفضل كما ظن [و لا يجوز ان يباع
الكيلي بمثله الا مساويا كيلا] فلا يجوز بيع بربر متساويا وزنا الا اذا علم انهما متماثلان كيلا
الا رواية شاذة عن ابي يوسف و قد اختاره بعض اصحابنا كما في الخزانة و عليه الفتوى لعموم
البلوى كما في المضمرات [و] لا [الوزني] بمثله [الا متساويا وزنا] فلا يجوز بيع الذهب بمثله
متساويا كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف انه جاز اذا اعتاده الناس و الكلام مشير الى انه

لرباع تمر كميلا بكيلا بمثل و تفاوت الوزن جاز و كذا لرباع وزنا بمثل بمثل
و تفاوت الكيل كما في المحيط و اعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا بقاء النتيجة فلم
يكن مكررا كما ظن [و الجيد] من الربوية [و الردي] من رداء الكرم رداءة اي فسد
و يجوز ان يكون من ردي كرمي روي بفتحيتين فهو ردي اي هالك از من رد عليه اي لم يقبله
و خطاه كما في القاموس فهو موزون ناقص على فعيل او مضاعف منسوب [سواء] اي متساويان
في حكم الربا و لذا لرباع ققيزا من البر الجيد بققيز من الردي جاز و لو استهلك البر الجيد
او باعه الوصي فابدل بالردي لم يجوز و كذا لرباعه المريض حتى اعتبر من الثلث كما في حكم امر
الكشف [و جاز بيع حفنة] من بر او از او عدس او نخرة و هي بفتح المهملة و مكون الفاء ملا
الكفين كما في الصحاح و المقائس لكن في المغرب و القاموس و الطلبة و النهاية ملا الكف
[بفتحيتين] و لو من جنس لانه كمقابلة الحفنة الجيدة بالرديتين فيتساويان و فيه اشارة الى ان
كل واحد من البديلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او ققيز على الروايتين او العبارتين فلا
باس به و اما اذا بلغ احدهما دون الاخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف الققيز من البر بققيز
منه جاز على رواية الاصل لكنه مكروه على ما روي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع ثمرة بتمرين
و كان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط و غيره [و] جاز بيع [فلس
بفلسين باعيانهما] اي بسبب تعيين ذوات البديلين و نقد هما فالبراء للسببية لا جمعني مع كما ظن نانه
حال و لم يجوز تنكير صاحبها كما تقرر و جمع العين على نسو قلو بكما و هذا البيع لم يجوز عند محمد
لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل بمثله و فيه اشارة الى انه لو كان كلاهما
واحد هما غير معين لم يجوز كما في النهاية [و] بيع [اللحم] المفصول من الشاة او البقر مثلا
[بالحيوان] الحي و لو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره و قال محمد لم يجوز في الجنس الا اذا علم ان
اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض باراء السقط و فيه اشعار بانه اذا كان مذبوحا غير مملوخ
اي غير مفصول عن السقط لم يجوز و هذا اذا لم يكن المفصول اكثر و الا فيجوز كما يجوز اذا اسلخ و تساوبا كما
في المحيط و بان بيع لحم السبع جائز و فيه روايتان و عن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن
حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما في الخزانة و لا باس بلحوم الطير واحدا باثنين يدا
بد كما في الظهيرية [و الدقيق] المنخول [بجنسه] و لو غير منخول متساوبا [كميلا] لانه
كيلى و عن الفضلي انه انما جاز اذا كان مكبوسين و فيه اشعار بانه لو بيع وزنا لم يجوز و فيه روايتان
كما في الظهيرية [و] بيع [الرطب بالرطب] متساوبا كميلا [و] بيع الرطب [بالتمر] كذلك
و بيع الرطب بالبر و التمر بالبر و قال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه و سلم
مثل عنه فقال ا ينقص اذا جف فقيل نعم قال فلا اذن و اجيب بان السؤال عن البيع نميا على

الصحيح كما في سنن أبي داود والمراد من الموال التنبيه على اشتراط المساواة لا الامتلاء فعلة التنبيه
عدم المساواة بين النقل والنسبة كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان
السؤال حينئذ لا يلائم استفساره عليه الصلوة والسلام [و] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متساويا كيلا
وقالا لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الوان كما روي عن أبي يوسف
في المحيط [والبر رطباً او مبلولاً بمثله] اي بيع البر رطباً بالبر رطباً او مبلولاً وبيع البر مبلولاً بالبر
مبلولاً متساوياً كيلاً او بيع البر رطباً [او] مبلولاً [باليابس] متساوياً كيلاً وكله جائز عند أبي يوسف
الا بيع الرطب باليابس وغير جائز عند سعيد الا ان يعلم تساوياً بعد الجفاف واليابس كما في
الظهيرية [والتمر] المنقوع [از الزبيب المنقوع] اسم مفعول من انقع الزبيب في الثابة اذا انقاه
فيها ليتل ويخرج منه السلاوة كما في المغرب اي الذي اصابه ماء وانفتح [بالمُنْقَع منهما] اي التمر
والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بار مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره
الرضي وهذا عند الشيخين خلافاً لمحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه
وهذا عنده خلافاً للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين [متساوياً]
كيلاً قيد ما بعد اللسم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يتخلو عن اشعار
بان الثمار كالتماح والكمثري كلها جنس واحد وان اختلف انواعه ووانه فلم يجوز بيع نوع
من العنب بنوع آخر منه متفاضلاً كما في المحيط [ولسم حيوان] حي كالشاة [بلسم حيوان]
حي [آخر] كالبعير ولو [متفاضلاً] لاختلاف الجنس [وكذا] اي مثل اللسم [اللبن]
فيجاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلاً للاختلاف [وكذا خل الدقل] بفتحيتين اردء التمر كما في
القاموس [بخل العنب] متفاضلاً للاختلاف [و] كذا [شحم البطن] (ب) او اللسم [بالالية] (د) به
[او باللسم] متفاضلاً [والخبز] ولو من البر [بالبر والدقيق] ولو منه متفاضلاً بالاجماع
على ما ذكره القدوري وعن أبي حنيفة انه لا خير فيه والفتوى على الاول كما في المضمرات وفيه
اشعار بان بيع الخبز بالخبز لم يجوز عن محمد لا باس ببيع قرص بقروصين يدا بيد كما في المحيط [وان
كان احدهما] اي البر والدقيق [نسبة] والخبز نقداً فلم يجوز عكسه عنده خلافاً لأبي يوسف
وعليه الفتوى كما في الكبرى فالسلم في الخبز وزناً جائز وكذا عدداً وعليه الفتوى كما في المضمرات
والاحسن انه لو اراد رفع البر الى الخبز واخذ الخبز متفرقاً بطريقه ان يباع خاتم مثلاً من الخبز
يقدر ما اراد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمناً حتى يصير ديناً في ذمة الخبز
ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في التزانه [لا] يجوز ويفسد بيع [البر بالدقيق]
او بالسويق] متفاضلاً او متساوياً كيلاً في قولهم لانهم مكتنزان والبر متشاكل والسويق دقيق
البر المقلبي [او الدقيق بالسويق متفاضلاً ومتساوياً] في قوله قياساً على بيع البر باحدهما وقالا

يجوز لهما جنسان [ولا السمسم بالحل] بفتح المهملة دهن السمسم بالكسر [الا ان يكون الحل اكثر مما في السمسم] من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بلا خلاف فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجز بالاتفاق و كذا لو لم يعلم عندنا خلافا للزفر و مثله في الوجوه الاربعة بيع اللبن بالسمن او بشاة ذات لبن و بيع شاة ذات صوف بصرف و الرطب بالدبس و القطن بسبه و النمر بالنواة و العنب بالزبيب في قول او بالعصير و النحاس الابيض بالاحمر و لب الجوز بالدهن كما في النظام و ينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمسم و لم يكن للثقل قيمة جاز بيعه [ويستقرض الخبز] عند ابي يوسف [وزنا لا عددا] للتفاوت و لا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد و الفتوى على الاول كما في النهاية و غيره قيل هذا اختلاف زمان و قيل اختلاف مكان و اتفقوا انه ليس باختلاف بزمان كما في الروضة [ولا ربوا بين السيد و عبده] اى مملوكه القن و المدبر و ام الولد الا اذا كان ماذونا مديونا لان ما في يده ليس للسيد [و] لا ربوا عند الطرفين بين [مسلم و حربي في داره] لابطاح اخذه بلا عذر و فيه اشارة الى انه ربوا بين مسلم و مستامن في دارنا و الى ان لا ربوا بين الحربيين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم *

[فصل * لا يجوز بيع مشتري] دون المهر و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و العتق و الموهوب و الميراث و الصدقة [منقول] دون عقار خلافا لمحمد و سيأتي [قبل قبضه] للنهي عن بيع ما لم يقبض [و صح التصرف] كالاستبدال [في الثمن] ولو مكيلا او موزونا [قبله] اى قبضه و فيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض و القروض قبله و الاول صحيح كما في العمادي و كذا الثانى عند الطحاوي و ذهب القذوري الى انه سهو منه و لا يشكل ببدل الصرف و السلم فان الشرع جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [و الخط عنه] اى صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه عن البايع او للبائع القاء كل الثمن او بعضه عن المشتري و ان لم يبق المبيع و لم يقبض الثمن فصح ان يقول حططت كله او بعضه عنك او وهبته منك او براتك منه على ما ذكره السرخسي و ذهب شيخ الاسلام الى ان البراء قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض تهو حط بالاتفاق و ان لم يلتحق باصل العقد و ان كانت بعد القبض فكذلك البراء فانه ليس بخط عند شيخ الاسلام فلم يجب رد المقبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم الظاهر ان الضمير للثمن و ان كونه للمشتري توهم [و] صح للمشتري [المزيد] المعهود او الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيسار و غيره [فيه] اى الثمن بقريضة ما بعده [ان بقى المبيع] بحيث يكون محل للقبالة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نصح الغزل المشتري ثوبا للهلاك بالنسيئة بخلاف ما اذا قطع و خاط الثوب المشتري

فميصا لان المبيع باق فلما اشترى عبدين صفقة بألف درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما
بثلث ما لوحط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع وعن
محمد انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط [و] صح المزد [في المبيع] وان لم يبق
فالمزيد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلما اشترى وزاد وامتنع البائع
عن المزيد اجبر عليه ثم اشار الى دفع ثمنهم ان الشفيع ينبغي ان ياخذ بالثمن الاول في السط و
بالمجموع في المزيد واستدرك بقوله [لكن الشفيع] فيهما [ياخذ] المبيع [بالاقل] اي الثمن
الاقل من الثمن الاول والباقي بعد السط وهذا في السط ظاهر واما في المزيد فلان يمتنع به حق
الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع او حط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه
متعلق به [رصح] وجاز [تاجيل كل دين] اي مال واجب بالعقد والاستهلاك والاستقراض معجل
الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالصناديق تيسر على المدينين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح
وهو صحيح والمتبادر ان يكون المدين حيا فلما مات واجله الدائن بسؤال وارثه لم يصح هذا التأجيل
قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الخصاف ذكر ان الاول قول الكل
كما في العمادي ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انهما يجعلان عيني [الا القرض] بالفتح والكسر
فان تأجيله لم يصح وحرّم لانه معاوضة انتهاء فيصير بالنسبة كما ذكره المصنف فلاحسن ذكره
في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء وانتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان
يبدل صح يلزم والمعنى لزم تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم وله ان ياخذ متى شاء بقي ان
الاستثناء لا يشمل عن شيخ لان القرض مال يعطيه من مثلي فيسترده بعينه والدين عند المحققين
فعل تملك او تسليم كما في كفالة الكرماني وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين ما له اجل
والقرض ما لا اجل له واعلم لو اجال المستقرض المقرض على احد بدينه فاجله المقرض مدة معلومة
يصح ولم يطلب قبلها لان السؤالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال [ويدخل البناء] هو في
الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلا به [والمفتاح]
اي مفتاح الغلق وكذا الغلق بالفارسية (كبد آف) ولا يدخل مفتاح القفل [والعلو] اي غلو
العروة احتراز عن حق التعلي للغير ولم يدخل الى عنان السماء فيبيع الهواء فيفسد لان المراد
ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو الهواء [والكنيف] اي المستراح ولو في الشارع والمربط
والمطبخ والبيير [في بيع الدار] بطريق التبعية لان الدار مع لما ادبر عليه الحائط والاصل ان
ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكره اما ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري
فيه الضنة عرفا [لا] يدخل [الاطلا] اي البسابط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر
على جدار دار اخرى او على اسطوانات التي تكون خارج الدار وتماه في الايمان [الا بذكر كل]

وغيره [حق هو] أي ذلك الحق [لها] أي الدار صفة حق فحق الشئ تابع لأبد له منه كالطريق والشرب كما في الكرمانى وغيره [أزواجها] أي بنكر مرافقها جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وليس معطوف على المجرور كما ظن وفيه اشعار بأنه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه أعم فإنه تابع الدار مما يرتق به كالتوضي والمطبخ كما في شروط الصيرفي [أو بكل] حق [قليل وكثير] بالوارد كما قال محمد آخره دون أو للإباحة فأوجبت العموم كما في النزهة [هو] داخل [فيها أو] خارج [منها] بالوارد على ما اختار أصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فإن الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن أبي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والمشترات وفيه اشعار بأنه مرادف للأولين والركب موصوف به كما في الكشاف والظلة لا يدخل بدون أخذها عند أبي حنيفة وكذا عندهما إذا لم يكن مفتحتها إلى الدار والا فتدخل مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مشور صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم الخلاف خلاف الأول أصح لاتصاله بالأرض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالورد والآس والقطن والرطوبة والشجر البازنجان [في بيع الأرض] لأنه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر السطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بأن الزرع إذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب أنه يدخل ولا خلاف أن ما لم ينبت لم يدخل كما في المضمرات [ولا] يدخل [الثمر] كالأرض [في بيع الشجر] ويدخل الأرض عند محمد وعن أبي يوسف روايتان والفتوى على أنها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران ينبت منه وقيل مقدار ما يكون فيه عروق لا بقاء لذلك الشجر بدونها وقيل مقدار ما يأخذ ظلها إذا قام الشمس في كبد السماء كما في إقرار الظهيرية وهذا إذا اشترى مطلقا وأما إذا اشترى للقطع بدون الأرض فيومر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا إلى ما يتنامى من العروق إلا إذا اشترى البايع انقطع على وجه الأرض أو كان في القلع مضرة نسوان يكون بقرب حايطة فيومر ان يقطع على وجه الأرض فإن قلعه أو قطعه ثم نبت من أصله أو عروقه فالنابت للبايع وإن قطع من أعلى الشجر فللمشتري كما في المحيط [ولا] يدخل [العلو في بيع بيت] هو مسقف له دمليز كما في النهاية [الأبشرطه] أي شرط البيع وهو التنصيص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والثمر والعلو في بيع الأرض والشجر والبيت إلا بذكر كل واحد منهما باعيانها فلا يدخلن بنكر أحد من الألفاظ الثلاثة وعن أبي يوسف أن الأولين يدخلن بذكر كل منهما [ولا] العلو [في بيع منزل] هو لغة موضع النزول وشرعا دون الدار وفوق البيت وأقله بيتان كما ذكره المطرزي لكن في النهاية أنه اسم لما اشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن

غير مسقف [الا بذكر ما ذكر] اي بذكر واحد من الالفاظ الثلاثة و في الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة و اما في عرفنا فيدخل العلوي في بيع ممكن صغيرا كان او كبيرا (بخانه) الا دار السلطان فانها يسمى (بسرائر) [كالطريق والشرب والسيول] فانها لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكر واللام للعهد اي مسيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض و مائها و ينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب و طريق الدار عرضه عرض للباب الذي هو مدخلها و طوله منه الى الشارع او اعم منه و من طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق الى الشارع العام و الى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا يدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا و ان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [و يدخل] الطريق و اخواه [بني الاجارة] للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر اذ لم ينتفع المورج بدربها و مثلها الرهن و الصدقة الموقوفة [و يدخل] من المشتري [الاول] الذي ولدته امة عمده بلا استيلاء [ان استحققت امة] على المشتري [بيئته] لانها حجة كاملة و فيه اشعار ما بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعا كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بالولد شرطا ايضا لانفصاله وقت القضاء كما في النهاية [وان اقر] المشتري لرجل [بها] اي الامه [لا] يدخل الولد بالتبعية اذ الاقرار حجة قاصرة و لم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمادي [ولمالك] خير فسنه افاد التقديم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ و هذا منه شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في التحفة [باع غيره] الفضولي من احد [ملكه] مفعول باع [فسنه] اي البيع و ان لم يبق اركان البيع و فيه اشعار بان في فسخ بيع الفضولي لا يحتاج الى القضاء [وله] اي للمالك [اجازته] بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت ففيه روايتان كما اذا قال بيسما صنعت في ظاهر الرواية انه رد و عليه الفتوى و في تقديم الخبر اشعار بان البيع لم يفقد لو اجازته وارث المالك بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين رمز الى ان بقاء المالك شرط الفسخ والاجازة ولذا لم يصرح به في قوله [ان بقي العاقدان والمبيع] لان الاجازة يتوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوبا فصنعه ثم اجازته رب الثوب لم يجز لهلاك المبيع و في الكتاب اشعار بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم فرد لم يرتد بالرد كما في العمادي [وكذا] للمالك اجازة ان بقي في يد البائع [الثمن] مع بقاءهم حال كونه [عرضا] لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الشئمة فيما يتعين وهذه الاجازة اجازة نقد لا عقل فهو للبائع دون المميز لانه صار مشتريا و رجع المميز على البائع بقيمة المبيع او مثله و فيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يشترط للاجازة بقاء الثمن و في المنتقى انه شرط كما في العمادي [وهو] اي الثمن

الذي لم يتعين كالتقدين [ملك] عند الاجازة [للمجيز] فيكون البايع كوكيل له [و] هو [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايعه] من قبيل التنازع فملك بلا شبهة الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العمادي [وله] اي لهذا البايع [فسخه قبل الاجازة] اي اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا لمحمد وزفر [اعتاق] العبد [المشتري] اسم مفعول او فاعل صلته [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] اي ذلك المشتري من اجل وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف ابطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لايجناج الى شرط كما ظن *

[فصل * يصح السلم] بفتحيتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القلوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البدلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بحقل يوجب تعجيل التمن وتأجيل المثنى وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البراي قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب السلم والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والتمن رأس المال وانما اخرعن الربوا لانه كالقديمة له الا ترى ان المسلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين [فيما يعلم قدره ووصفه] اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يغضي الى المنازعة [كالمكيل] اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والملح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والخل والعسل والمج والعدس والتوتيا والكحل وغيرها [والموزن] اي ما يعرف مقداره بالوزن من منويين او اكثر مما يباع بالامناء والاواني كالدهن والمسك والعنبر والزعفران والفانيد والسكر والبصل والقوم والحديد والنحاس والصفر والقطن وحبّه وغيرها حال كون الموزن [مثمنا] لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في الغلوس عددا خلافا لمحمد فانه ثمن عنده والى انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالمضروب وفي رواية يلحق بالعروض كما في التحفة [والمذروع] اي ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف [كالتوب] من الكتان والقطن والصوف والشز والحبر وكالبساط والبورياء حال كون المذروع [مبينا طوله وعرضه] ذراعا [ورقته] بالضم اي غلظه في الاصل ما يكتب ويرفع به الثوب وفي عمومته يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحيط وكذلك الخز كما في

الظهيرية [و المعدود] اى ما يعرف قدره بالعدد [متقاربا] اى متساويا كل احاده فى القيمة كالجز والبيض والبارنجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفا بيضة ضئمة صغيرة بامدار التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا وزنا وعددا وذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا عند زفروبان لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطنخ كفى التحفة [فيصح] السلم [فى السمك] بفقتين السوت [الملبخ] وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جنعه وهو صحيح والصحيح انه يصح كيلا وزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكائلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصا ففيه عن اصحابنا روايتان والمليح القدد الذى فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى اثاره على المالح لانه لغة ردية كفى النهاية [لا] يصح السلم ويطل وزنا وعددا [فى السيوان] طائرا او غيره لانه لا يضبط وعن الشيخين انه يصح وزنا [و] لا عددا فى [اطرافه] كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاكراع لانها معدودة متفاوتة وفى الكافي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا [و] لا عددا فى [جلوده] اى السيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضى بصحة السلم فى اللحم جازاجمانا وبانه يصح فى الشحم والالية وزنا كفى التزانة [و] لا عددا او وزنا وكيلا فى [الجواهر] ككبارا وصغارا كاللعل والعقيق والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط انه يصح وزنا فى صغاره للادوية ولا يتحقق ان الجواهر يشتمل الشبه والاصرب والحديد ونحوها [و] لا يصح فى مقدار [بصاع] اى كيل معين [وذراع] اى خشبة [معينين] ذلك عند المتعاقدين ويشتمل الاضافة والمعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف [ولم يدر قدره] اى قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [وشروطه] اى شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كما نبين و اشار فى السابق الى شرطين كون المسلم فيه مما يضبط ومما ينعين وفى الربوا الى شرطين كون المسلم فيه ورأس المال خاليين عن احد وصفى علة الربوا كفى النهاية وغيره ثم اشار الى البواقى فقال [بيان جنسه] اى المسلم فيه [كبر] وتمر فلو اسلم فى طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما اذا سلم فى طعام نحو خراسان [ونوعه] اذا اختلف انواعه والا فليس بشرط كفى الخلاصة وغيره [كمقبة] اى برهقية على تاريل حنطة مقية نسو (الدين القيمة) على تاريل الملة القيمة كفى سورة البينة من الكشف واليه اشار المصنف فى الشرح والسقي ما يسقيه الماء الجارى خلاف البشمي ما يسقيه ماء السماء فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلحق التاء الا اذا حذف

موصوفه كما تقرر فمن الظن ان الناء للنقل طى انه سماعي كما في الايضاح وغيره والجنس والنوع قد مر في الطلاق [وصفته] التي يختلف بها القيمة [كجيد] و (نيك ونيك و مره) واجبر رب السلم على القبول لو اعطى الجيد مكان الردى بخلاف العكس كما في قاضيخان [وقدره] بمقدار معروف عند الناس مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او عددا [ذاجله] اي اجل المسلم فيه المعلوم ولم يقيد به الاحيائي [داقله شهر] اي ادنى الاجل شهر وعن اصحابنا انه ثلثه ايام وقيل عشرة ايام وقيل أكثر من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة والمختار ما يمكن من تحصيل مثل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كما في المضمرات وينبغي ان يكون الاجل بحيث يمكن من الوصول الى الموضع المشروط والا فالبيع فاسد كما في شرح الطحاوي [و] بيان [راس المال] جنسا كدرهم او بر ونوما اذا اجتمعت النقود كهرية وصفة وقدر و انتقادا ولو كان مشارا اليه حال كون راس المال متحققا [قي] ضمن [الكيلي والوزني والعددي] المتقارب فلما سلم هذه الدراهم او الشعير او الارز او الجص او الحديد او البيض او الجوز في كرحنطة لم يجوز لانه يفضي الى المنازعة. اذ ربما وجد ببعض رأس المال عيبا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر ما صح فيه البيع وهذا عنده واما عندهما فقد جاز لانه يتعين بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه اشعار يانه لو كان راس المال شيئا ذريعا او حيوانا او عددا متقاربا بلا بيانه صح عند الكل لان الاشارة كافية فيه عندهم كما اشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزاهدي ان رأس المال لو كان زيفا ان تجوز به في المجلس وبعده جاز لانه جنس حقه وكذا ان لم تجوز واستبدل في المجلس وكذا لو كان مستحقا او ستوقا واستبدل في المجلس بخلاف ما لم يجوز وان استبدل الزيف بعد الافتراق بطل فيه وان كان في مجلس الرد ألا اذا كان قليلا وهذا عنده واما عندهما فلا يبطل اذا استبدل في مجلس الرد لان الدراهم قلما يخلو عن زيف ولانه لا يخلو عن القليل فعفي في ذلك اقل من النصف وروي ان النصف قليل وروي الثلث وان وجده ستوقا او مستحقا بعد الافتراق ولم يجوز المستحق بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف جنسه ومن الظن انه ليس من تفريعه ما في الرواية انه لم يجوز ما اذا سلم نقلين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه لان من تفريعه ما اذا لم يبين بعض رأس المال كما في الهداية وشروحها وغيره [و] بيان [مكان ايقاء] اي اعطاء [مسلم فيه] وانما اذا كان شيئا [لحملة] بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاحسن ان يقال باقحام الحمل والمعني لمسلم فيه [مؤنة] بالفتح اي ثقل يحتاج في حمله الى ظهور او اجرة حمل كالحنطة وقيل ما لا يحمل الى مجلس القضاء مجانا وقيل ما لا يمكن رفعه بيد واحدة كما في الكرمانى وهذا قوله آخره وقال انه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في خزائن المفتين وفيه رمز الى انه لو طلب في مكان آخر قيمة فيه مثل قيمة في المشروط جاز واذا

[حمله] مكان ايقاء سلم الحمله
[مكان ايقاء] [مسلم فيه]

حل الاجل على ما قال نعيم الائمة خلافا لبعض المفتيين وهذا احب الا اذا تجزرب السلم عن استيفاء حقه بسبب اقامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في النية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط بيانه بالاجماع و يتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في مصر اكثر ما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يميز واذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم لا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كالمقطوع كما في الاختيار [وقبض رأس المال] ولو غير نقد بالتخلية [قبل الافتراق] بالبدن فلا يضر القبض بعد مشيهما او نومهما بلا غيبة [شرط بقاء] اى بقاء السلم على الصفة فلو ابى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيد اشارة الى ان شرط الخيار مفسد للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا بطله صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي المسلم اليه فانه ينقلب جايزا ولو هلك لم ينقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقرر في الاصولين وبه يشعر التفريع في قوله [فلو كان] بعض رأس المال [دينا] وبعضه [عينا] فقد [بطل] العقد عندهم [في حصة الدين] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي درهم في كثر حنطة ثم جعلنا مائة من رأس المال قصاصا بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في مائة نقد ومائة دين لى عليك سواء اضيف الى دراهم بعينها او لا وذلك لفقدان القبض وفيد اشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة العين والمراد من الدين هو ما اؤلى المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب جايزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجواز كما في المحيط [ولا يجوز] للمسلم اليه [التصرف في رأس المال] بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا او بالبيع او الاستبدال او التولية او نحوها [ولا يجوز لرب السلم التصرف] في السلم فيه [بشيء] مما ذكرنا [قبل قبضه] اى رأس المال او المسلم فيه فلو تقابلا سلما صحيحا فاشتري المسلم اليه من رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبري رب السلم من رأس المال لان البراء اسقاط ينعدم به القبض الواجب حدا من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه [والاستصناع] لغة طلب العمل متعدي الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع كان اجازة لا امتصناعا كما في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع كشاف مثلا اخزلى من اديمك خفا صغته كذا بكذا درهما [باجل] كشهر بيع [سلم] وحكي

عن الهند واني انه ان ذكره المستصنع فليس بسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادني مدة تمكن فيه من العمل فاستصنع وان كان اكثر فسلم يراعي شرايطه من نحو قبض رأس المال ومكان الايفاء والاستقصاء في الاوصاف وعدم الخيار كما في السلم وغيره [تعاملوا] اي الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر [فيه] اي الاستصناع كما واني الصغر والنحاس والزجاج والعيدان والاسلحة والخفاف والقلانس والاعوية من الادم والطين [اولا] تعاملوا فيه كالحياب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة واما ما تعاملوا و صلح عقده سلما واستصناعا فاستصناع عندهما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى لشبوته بالنص والاجماع [و] الاستصناع [بلا اجل] ذكر [فيما يتعامل] فيه معاقدة اجارة ابتداء ولذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته [بيع] انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الرزية وكان الحاكم الشهيد يقول هو مراعاة وانما ينعتق بالتعاطي اذا جاء مفردا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كما في النهاية وفيه اشعار بانه اذا فقد الاجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا [فيجبر الصانع على العمل] فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار وعن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ولا يرجع الأمر] عن امره خلافا للحاكم [والمبيع] هو العين لا العمل كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود هو العين وذكر الصفة لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن (ويكون المبيع هو العين) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لايضاح التفريع [فلو جاء] الصانع [بما صنعه غيره او] صنعه [شوقيل العقد فآخذه] المستصنع [صح] الاخذ [ولا يتعين] المصنوع [له] اي الأمر [بلا اختياره] اي الصانع واذا لم يتعين له [فيصح بيعه] اي الصانع المصنوع من غيره [قبل روية الأمر] واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا *

مسائل شتى * وصح بيع الكلب والسباع [كالنمرود الصقر عام بعد الخاص] علمت [الكلب والسباع] [اولا] كما في الهداية وقال الامام السرخسي ان بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجوز وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجوز بيعه والفهد والبازي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما واختلف الرواية عن ابي حنيفة في القرد وكرة عند ابي يوسف وجاز عند محمد والفيل كالهرة في الجواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحيمة والعقرب والوزغ ودواب البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها للدوية كما في المنية ولا يخفى ان هذه المسئلة مستندة بركة بما مر في البيع الفاسد [والذي في البيع كالمسلم] لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم [الاي الخمر والخنزير] فان بيعهما من المسلم باطل [فهما] اي الخمر والخنزير في جواز عقده [كالخل والشاة في] جواز [عقدنا] فيكون الخمر مثلية والخنزير قيميما عنده

وفي تخصيص النمر اشعار بجواز بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده
ولم يجب عندهما [و درهم] او دينار او قلس او لؤلؤ او سكر او نحرها [نثر] بالتخفيف و
و التشديد اي رمي متفرقا على العروس او غيرها [فوقع في ثوب رجل] ذبلا كان او خيرة [فهو]
اي الدرهم و الغاء في حيز نكرة موصوفة [له ان اعده] اي هيا ذلك الثوب بان بسطه [له]
اي لوقعه فيه [او كفه] بالكاف او اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقعه فيه فان
اخذ غيره منه فله الاسترداد [والا] يعده او يكفه [فلاخذ] الماخوذ وفيه اشعار بانه لا يكره
نثر ما كتب عليه اسمه تعالى و اختلف المشايخ فيه و اعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنثر لم
يجب لنفسه شيئا منه كما انه لم يلتقطه بعد النثر وفي السكر له ذلك و لو حضر رجل لم يضر عند
النثر و اختلف في جواز اخذه كما في المحيط [واعتبر به] اي قس على نثر الدرهم [سائر المباحات]
فلو صار طيرا اذا بيضة او فرخ او خرج ظبي في ملك رجل كان له ان اعده له و الا فلاخذ و اذا
اعد مكانا للسريقين فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية و لا يخفى ان هذه الاحكام بالكراهة
انسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه *

[فصل * الصرف] في اللغة الدفع وفي الشريعة [بيع الثمن بالثمن]
اي احد التجارين بالآخر و لو غير مضروب بقرينة ما ياتي حال كونه [جنسا بجنس] اي نقصة
بفضة او ذهب بذهب [او] جنسا [بغير جنس] اي فضة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا و ذهبا بذهب او
فضة فيجوز بيع احد الجنسين مع غيره فيصرف حصته للتجارين الى الصرف و ما في الاصول ان المعونة
اذا اعيدت فالثانية عين الاولى و النكرة بالعكس فليس بكلي و انما سمي به لوجوب دفع ما في يد
كل من العاقلين الى الآخر [و شرطه] اي شرط جواز الصرف و صحته كما هو المتبادر و اليه ذهب
بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقل كالموجود وقت العقد و سيأتي اشارة الى ما قال بعض المشايخ
من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشار محمد في الكتاب كما في الخيرة [التقابض]
اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [قبل الافتراق] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس
العقل او اغمى عليهما او ذهبا فرسنا او ناما فتقابضا صح و عن محمد ان النوم افتراق و عنه ان النوم
الطويل افتراق و عنه انه جعل الصرف كالتمثيل فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس
وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل و لا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروية
فان افتراقا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع و لو تقابضا في الصور قبل التفرق
انقلب صحيحا كما في المحيط و لم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس
واحد اعتمادا على ما سبق في الربوا على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجازفة
لم يجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق [و ان وقع] التقابض [في البعض] من البدلين [صح]

البيع [فيه] من قبيل التقديم التكمي اي في ذلك المقبوض من البدلين وفسد فيما لم يقبض [في] مثل [اناء فضة] ظرف وقع ضمن الظن انه منه تسامح وحذف فان المعني ان وقع قبض البايع في البعض من الثمن صح البيع فيه اي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في اناء فضة فالصواب (وفي اناء فضة) ان وقع في البعض صح بقدره [وصار] الاناء [مشتركا] بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقل من الثمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقل جميع ثمنه وانما لم يذكره على مبدل التفريع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا ليجوز ان ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند البيضة لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسري الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرر بخلاف ما لو كان شرطا لبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كلا القولين في التقابض [وكذا] اي مثل الحكم في بيع الاناء الحكم [في] بيع مثل [السيف] واللجام وغيرهما [المحلى] اي المزين بعين الذهب او الفضة فالمحلى اعم من الذهب والمفض [ان خلصت السلية] اي امكن تخليصها وازالتها من السيف [بلا ضرر] يعود الى البايع فصح البيع في السيف والسليمة جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لا في السيف ولا في السلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اي مطلق بماء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان بالتحويل صار مستهلكا او خارجا عن الوزن اذلا يمكن وزنها حالا ولا يشلص فلم يبق موزونا كسبة من المنطقة كما في المحيط [ويصرف القبض] اي قبض البايع الثمن وان سكن المشتري اولا [الى ثمنها] اي السلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد [وان لم يقبض شيئا] من الثمن [بطل] البيع فيها اي في السلية لانه صرف فقد شرطه وفي التخصيص اشعار بانه صح البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذکور في الهداية وغيرها لكن في قاضيهان ويقسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للرد فيه روايتان والظاهر انها يتعين [وان لم يشلص] السلية من السيف [بطل] البيع [اصلا] اي في السلية والسيف لانعدام شرطه ولا يشفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام *

* كتاب الشفعة *

عقب البيع بها لانها بعده على انه شرط عند الجمهور او هو والشركة سبب لها كما قال شيخ الاسلام [هي] لغة فعلة بالضم بمعنى مفعول عن قولهم كان هذا الشيء وترا فشفعته باخر اي جعلته زوجا له فهي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء

باع الشفيع الدار التي تشفع بها اي يوخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا [تملك العقار] دون
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكرم والرحا
 البير وغيرها وتماه في آخر الطلاق والتبادر ان يملك ملكا طيبا لاطلاقه واحترز به عن الشفيع
 كما اذا اشترى غير الشفيع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصفة للشفعة كما يأتي [على مشرويه]
 المتباعد الملك ظرف جبر او احترز به عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة او بعوض
 غير عين كاللهم والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لا شفعة في شيعي منها وحل فيه ما
 وهب بعوض فانه اشتراه انتهاء كما مر [جبرا] فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تمييز من
 جبره قهرا كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكلمة على [بمثل ثمنه] اي
 ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لزم بالخط والبناء ونحوهما فعارض فاحترز به عما
 اذا اخذه باكثر او اقل منه فانه بالشراء لا الشفعة [ويثبت] تملك ذلك العقار [بقدر روس
 الشفعة لا] بقدر [الملك] اي ملكهم لان علم الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على
 التنصيف ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث سدس وجار له جار ان احدهما من ثلثة جوانب
 وثنائهما من جانب او لا يثبت [للخليط] اي للشريك فهو فعيل بمعنى الفاعل من خالطه شاركه
 [في نفس] العقار [المبيع] اي في كل جزء منه اي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار
 ثم في الاساس كما في النظم وغيره وفي اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب
 على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الاثر ان الجار ان لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم سلم
 الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ثم] بعد ما لم يكن فيه
 شريك او كان لكن بطل شفيعته بوجه ما يثبت [للخليط] تركه اخصر الا انه ذكره للتنبيه
 على انه المسمى بالخليط حقيقة فان الاول والثاني يسميان بالشريك كما اشار اليه الاسيبياي وغيره
 فيكون ذكره على سبيل المشاكلة [في حق البيع] اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه حجيجه [كالشرب] بالكسر اي شرب
 نهر العقارين ومائه والاحسن من الشرب [والطريق] اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرج
 فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب
 واخر في الطريق فصاحب الشرب اولى من صاحب الطريق [الخاصين] فلو كانا عامين فللجار فالشرب
 الخاص [كشرب نهر] للعقارين [لا يجري فيه السفن] اي اصغر السفن فالنهر العام
 عند البيهقي ما يجري فيه السفن كجلة وقرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقليل
 الخاص ما يتفرق ماء بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الاراضي ولا يكون له منفذ الى
 المغاوير التي لجماعة المسلمين والعام ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان

شركاؤه لا يخصون واختلغوا فيما لا يحصى من خمسمائة او مائة واربعين او عشرة والاصح انه مفروض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصة شريها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في التنتف [و] الطريق الخاص مثل [طريق لا ينفذ] اي لا يخرج اي طريق راسها ضيق وآخرها واسع فيها دور متلا وجميع اهلها شفعاء ولو مقابلا [ثم] بعد الطريق [لجار] له عقارواحترز به عما يكون وقفا او اجارة او ديدة [ملاصق] اي متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء [بابه] اي والجال باب عقار الجار او المبيع [في سكة] بالكسر في الاصل طريق مستوي [اخرى] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهرة الى ظهرا المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الا نرى انه لو اشترى نهرا ولرجل ارض في اعلاه الى جنبه ولاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [ويطلبها] بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او (شفعة فوائم بدانجائي كخریدی بدان حقى كمر است) كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلي ولو قال قروي شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [في مجلس علمه] اي الشفيع [بالمبيع] حتى لو سكنت ساعة لم تبطل ولو فام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على فور علمه بالمبيع حتى لو سكنت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثه ايام كما في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل وجب الطلب وقال لا يشترط عدالة المخبر لا بلوغه كما اشار اليه الزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد لئلا يسقط الشفعة ديانة اذليتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [وهو] اي الطلب في المجلس [طلب مراثية] بالجر اي مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل [ثم] اي بعد طلب المراثية طلب الاشهاد ويسمي بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله [يشهد] من الاشهاد [على طلبه] اي الشفيع [عند العقار] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار وابوزيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل الظرف متعلقا بيشهد كما دل عليه الرواية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلاثة كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [او] عند [ذي يله] اي متصرف العقار

حال كونه [من بايع] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس بأي يده على ما ذكره القلوري وعصام
 و الناطفي و اختاره الصدر الشهيد و ذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استئمانا
 كما في المحيط [ار] عند [مشتر] ولو غير ذي يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة في دار
 اشتريتها من فلان حذرها كذا و انا شفيعها بالشركة في الدار او الطريق او بالجوار بدار حذرها
 كذا فسلمها لي فلا بد ان يبين حذره الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في قاضيان
 لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد
 عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ و ذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب
 كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البايع
 او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن ملحق فوز المجلس في الاكثر بل
 مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره [فان آخر] الشفيع [احدهما] اي الطالبين
 طالب مواثبة عن المجلس و طلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يراد بالضمير النوعان من
 الطالبين النوع الاول ما ذكرنا و الثاني الاشهاد عند البايع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد
 عند العقار و لم يشهد عند احدهما او اشهد عند البايع و لم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا
 بعذر مثل غيبة مدة السفر و تمامه في النظم [بطلت] الشفعة و عن محمد لو حمل او جوقل
 او سمح او اجاب سلاما قبله او شمت عطاسا ليس باعراض كما اذا تم الاربع قبل الظهور و بعد الجمعة
 او سال عن كمية الثمن كما في الاختيار [ثم] اي بعد الطالبين [يطلب] طلبا يسمى بطلب
 خصومة و تمليك [عند القاضي] اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع للقاضي ان فلان
 اشترى عقارا حذوده كذا و انا شفيعه بعقار لي حذوده كذا فمره ليسلمه الي [و بتأخير]
 اي طلب الخصومة [شهرا تبطل عنده محمد] كما في الهداية لكن في المحيط والذخيرة والخلاصة
 والمضمرات وغيرها من المتداولات انه رواية عن صاحبين و عنهم ثلثة ايام و عن محمد سبعة ايام
 و عنه شهرين كما في النظم و لا تبطل اصلا عند ابي حنيفة [و به] اي بما عند محمد [يقتضى]
 لتأجيل الناس اليه كما في المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية
 والكافي ان الفتوى على قوله ويستثنى الاعذار من ذلك فتأخير واحدة من هذه الطلبات بها
 لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل و اخر الطلب الى الصبح او طلب مواثبة و آخر الطالبين
 للمرض او الحبس او غيره كما في المحيط او غيره [فاذا طلب] طلب الخصومة [سال القاضي الخصم]
 الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشتراك فسال اول الشفيع المدعى عن موضع المشفوع
 به و حذوده ثم عن سبب الاستحقاق و لاختلاف الاسباب ثم سال المدعى عليه هل المشفوع به ملك
 الشفيع [فان اقر] الخصم [بملك ما يشفع] الشفيع المدعى [به] من عقاره [او نكل عن الحلف]

يطلب الشفيع اما [على العلم] كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو بالله ما تعلم [بانه] اى الشفيع
[مالكة] اى العقار و اما على البتات كما قال محمد و الفتوى على الاول كما فى الكبرى [او برهن
الشفيع] على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذى بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا
الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا نعلم انه خرج عن ملكه
ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفى كما فى المحيط و عن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان
[سأل] اى سال القاضي الخصم المدعى عليه [عن الشراء] اى شراء المشتري للعقار و قال هل
اشتريته [فان اقر] الخصم [به] اى الشراء [او نكل عن الحلف] على البتات فان كان ثبوت الشفعة
مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتتر او لم تبع و ان كان متفقاً عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق
الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على مقتضى ما مر فى الدعوى و فيه اشعار
بان المشتري لو انكر طلب الموائبة حلف على العلم ولو انكر طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم
به كما فى الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفيع سلم العقار الى الوكيل
واتبع الموكل للتكليف كما فى قاضيان [او برهن الشفيع] على انه اشتريه [فضى] القاضي في ظاهر
الرواية [له] اى للشفيع [بها] اى الشفعة و عن الطرفين انه لا يقضى بلا احضار الثمن و ان
نقل لو قضى كما فى الاختيار و ان طلب المشتري اجلا اجله يومين او ثلثة بلا قضاء [فلزمه] اى اذا
قضى فقد لزم الشفيع [احضار الثمن] فلو لم ينقده حبسه القاضي كما فى المحيط [و يجبس]
المشتري [الدار] اى العقار [له] اى الثمن [ولا يسمع] القاضي [البينة] ولا يقبل
خصومة الشفيع [على البايع] اى بايع ذى يد [حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره] اى يزيل
القاضي بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع في قول البايع بعت منك فيصير المتخاطب
بالكاف شفعيا مع بقاء الباقي فان بناء الشفعة على البيع و نظيره من المحسوس رمى سهم الى احد
فان لم يتبدل باصابة غيره لتسلله و انما اشترط حضوره ايضا رعاية لحق اليد و الملك [و يقضى
بالشفعة] كما فى الهداية لكنه مستدرك لان هذا الفسخ متضمن له [والعهدة] بالجرم مع جواز
الرفع [على البايع] ظرف يقضى او خبر مبتدا هو عهده من العهد الحفظ و باعتباره سمي بها
حقوق العقل كضمان الدرك و تسليم العقار و الصك القديم و عن ابي يوسف ان العهدة على
المشتري ان ينقل الثمن للبايع و فيه اشعار بانها تسمع على مشتري يد بلا حضور البايع لانه اجنبي
على المشتري عهده و له منع كتاب الشراء لانه ملكه كما فى المحيط [وللشفيع] ثبت [خيار الرربة]
و ان رآه المشتري [و] خيار [العيب] لانهما بمنزلة البايع و المشتري والاكتفاء مشير الى انه
لا يثبت له خيار الشرط و الاجل لعدم الشرط [و ان شرط المشتري] فى الشراء [البراءة] اى براءة
البايع [منه] اى من العيب و الرد عليه بالعيب [و القول للمشتري] مع اليمين عند اختلاف

المشتري والشفيع [في] قدر [الثمن] لانكاره الاقل ولا يتخالفان لاشتراط كون كل ملعي عليه وهو مفقود في الشفيع [وبينه الشفيع] على الشراء بثمن اقل [احق] عند الطرفين [من] بمنته [اي المشتري على الشراء باكثر منه لان الم لازم بينه الشفيع وفيه اشعار بان له لو اختلف البائع والمشتري او هما والشفيع فبينه البائع احق لانها تثبت الزيادة [ولو ادعى المشتري ثمنًا] ادعى [بايعه] اي العقار ثمنًا [اقل منه] اي من ذلك الثمن [اخذ] الشفيع العقار [بقوله] اي بتمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه [قبل القبض] اي البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لانه حظ من البائع وفيه اشارة الى ان البائع او ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتماه في المحيط [و] اخذه الشفيع [بقول المشتري] حال كونه [بعده] اي القبض لان البائع حينئذ اجنبي [واخذ] الشفيع العقار [في] صورة [حظ بعض الثمن] بان قال البائع حططت عن المشتري بعض الثمن او هبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده [او زيادته] اي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [باقهما] اي الثمنين ففي الحظ اخذ العقار بما وراء المظبوط لانه يلتحق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال حقه [وفي حظ الكل] وهبته قبل القبض و بعده [بالكل] فلا يصح في حق الشفيع لانه لا يلتحق باصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما البراء عن البعض او الكل فقليل القبض كاليهبة و اما بعده فلا يصح لا في حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [وفي الشراء] اي شراء مسلم من مسلم [بثمن مثلي] اي مكيل او موزون او عددي متقارب [بتمله] وانما قيد بالمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بشمر او خنزير والشفيع مسلم فان اخذ بقيمة الشمر او الخنزير كما في الكافي [وفي غيره] اي مثلي كالعقار والحيوان و الا فمشتري [بقيمة الثمن] وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في النخبة [وفي] صورة [عقار] كدار اشترى احد [بعقار] كدار [اخذ كل] على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفيعين عقارا وهو شفيعته از اخذ كل من العقارين [بقيمة] العقار [الاخر] لانه بدله [وفي] صورة [ثمن مؤجل] اجلا معلوما فانه اذا جهل الاجل كالحصاد فالبيع فاسد [بحال] اي اخذ بثمن حال [او] في ثمن مؤجل [طلب] الشفيع الشفعة [في الحال] اي في مجلس فان سكنت منه بطلت خلافا لابي يوسف [واخذ] العقار [بعد الاجل] لا في الحال [وفي بناء المشتري] في العقار قبل القضاء بالشفعة [و] في [غرضه] شجرا فيه [بالثمن] اي اخذ العقار بالثمن في الصورتين [و قيمتهما] اي بقيمة البنى و المغروس [مغلوعين] اي مستحقين للقطع فان قيمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة القلع اي رفع البناء و الغرس كما ياتي في الغصب [او كلف المشتري قلعهما] الا اذا كان في القاسع نقصان بالارض فان الشفيع له ان

ياخذها مع قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة وعن ابي يوسف ان الشفيع يستمر بين الترك والاخل بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كما في النهاية فلو اشترى دارا وضعها باشيء كثيرة ثم جاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخلها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينبش المرقى كما في المحيط وذكر في النظام انه لا ينقض المسجد وبطلت شفيعته كما لا ينبش المرقى [وليست] الشفعة [الا في بيع] صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البايع من كل الوجوه فلا شفعة في بيع الرشاء لان حق البايع لا ينقطع رأسا كما في قاضينان وفيه اشعار بتبوت الشفعة باقرار البايع بالبيع ولو انكره المشتري كما في المحيط [او هبة بعرض] مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقابض في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضينان [ولا] يثبت الشفعة [في] بيع نسو [شجر وثمر] من المنقولات كالبناء [بيعا] او هبا [قصدا] او يباعا قصدا فيثبت الشفعة فيها بتمعية العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقطعها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط فالاحسن ان يقال (ولا في نسو شجر) [ولا في البيع بخيار] للمبايع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج من ملكه بخلاف ما اذا كان الشجار للمشتري فانه خرج عن ملك البايع اتفاقا وعن ابي حنيفة انه لا شفعة في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لاجل خيار البايع كما في المحيط [الا بعد سقوطه] اي الخيار للمبايع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بانه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والادل اصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في الهداية [ولا في البيع الفاسد] ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلورقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي حق الشفعة [الا بعد سقوط فسده] بالهبة او البناء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لهما فانه لا يسقط الفسخ بالاخيرين فلو باع صحيحا سقط فسده وللشفيع ان ياخذ بالثمن الثاني او بالقيمة كما في المحيط [ولا في رد خيار] اي اذا اشترى عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار ردية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل فسده [الا] في رد بسبب [خيار عيب] بعد القبض [بلا قضاء] فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لو رد خيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء قبله او بعده كما في الزاهدي [ولا لمن] اي لو كمل [باع] ما كان بجانب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله [او بيع له] اي لا لموكل باع وكيله ما بجانب عقاره لانه بايع معنى [او ضمن الدرك] بنسختين او السكون اي الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضمانه في عقار البايع لانه كالبايع [بل] الشفعة [لمن] اي لو كمل [اشترى] ما بجانب عقاره من عقار لموكله فطلب الشفعة من الموكل [او اشترى له] اي لموكل اشترى له وكيله عقارا بجانب عقاره [ويطلبها] اي الشفعة [تسليمها]

و اسقاطها بان قال بلا تعيين احد اسقطت شفعتي فيما اشترى اذ قال لذي اليد سلمتها لك ولو قال
للوكيل سلمتها لك فتسلم و ان كان المبيع في يد الموكل [بعد البيع] و ان لم يعلم بوجودها
[لا] يبطلها [قبله] اي البيع اذ يلزم اسقاط الحق قبل تحققه [و] يبطلها [الصلح] عنها على
ما سوى المشفوع [مع بطلانه] اي الصلح فلا يجب البطلان فان للشفيع ليس الا حق اخذ المشفوع
و انما استثنى المشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثلا منه لم يبطل الشفعة لان الثمن مبيعول فله
اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانها تبطل [و] يبطلها [موت الشفيع]
قبل القضاء لا بعده فلورثته اخذه وعليه ثمنه [لا] موت [المشتري] فللشفيع ان يأخذه ولو باع
الوصي او القاضي لبقاء السبب و هو الاتصال بالملك [و] يبطلها [بيع ما يشفع به قبل القضاء]
بيعا بائنا فلو باع بالخير لم تبطل [و شفح] بالضم اي اخذ بالشفعة و ملك بها [حصة احد المشترين]
اي نصيب بعض جماعة اشترى عقار احد صفقة واحدة كما شفح حصة كلهم لانه ليس في اخذها ضرر
عيب الشركة و فيه ايماء الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احدهم قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفيع
و المشتري الثمن والا فيأخذ وعندهم انه لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كافي الهداية وغيره
والى ان المشتري لو لم يتعدد لم يأخذ بعض عقار البايع لضرر الشركة وذا بخلاف عن اصحابنا كافي
الدخيرة و من الظن ان المصنف عدل عن عبارة الهداية و الكافي و للشفيع ان يأخذ نصيب احد
المشترين و لعل وجهه صيغة الحكم بعبارة الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فنامل
لا يشفع حصة [احد الباعة] اي البايعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار بانه يأخذ حصة كلهم
و عندهم انه يأخذ حصته قبل القبض و اعلم انه اذا طلب الحصة فهو على شفيعته في الباقي وقيل بطلت
و اذا اشترى دارين او قريتين صفقة و الشفيع واحد لا يشفع احدهما و ان كانت بالمشرق والاخرى
بالمغرب فيشفعهما او يتركهما كافي الخزانة [فان سلم] الشفيع [شراء زيد] بان اخبر ان المشتري زيد
[فظهر شراء غيره] عمرو [او] سلم [الشراء بالف] من الدراهم [فظهر] انه اشترى [بائل]
منها لا تسقط شفيعته لانه استكثر فان ظهر انه باكثر تسقط [او] ظهر انه اشترى [بمثلي]
اي مكيل او موزون او عددي متقارب قيمته اقل او اكثر [لا تسقط] شفيعته فان ظهر انه اشترى
بدنانير قيمته الف لم يسقط كما قال الطرفان على ما في الاسرار و قال ابو حنيفة و زفر ويسقط عند ابي
يوسف بناء على انهما جنسان او جنس في الذخيرة وغيره فمن عدم التبع ظن معتمدا على الكافي
و الهداية ان في اطلاق المثلي تساهلا [الا] بعدم سقوط الشفعة فيسقط [ان] سلم الشراء بالف ثم
[ظهر] انه اشترى [بقيمي قيمته الف او اكثر] فلا يسقط ان ظهر انه بائل وفي الاكتفاء اشعار بانه
يكفر السيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت بنحو ان يجعل الثمن مجهولا كما اذا باع بدراهم معلومة و فلولس
غير معلومة فانه لا يسقط بها للجهالة وهذا اعنى الكراهة عند من و قال ابو يوسف انها لم يكره

و يكره بعد الثبوت بأن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني بما اخذت فنقل الشفيع اشتريته و قيل لا يكره كافي المحيط و ذكر في الراتعات والكبرى والمصاب والمضمورات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق و اما قبله فلا بأس و هو المختار وكذا السيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم و بلسا مائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع السائمة بغيرها فمل السول و تشنيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه اعلم مكانا و ارفع شانا ان يطعن عليه احد و قد ايده ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه و اكمل العرفاء في آرائه زينا للملة والدين ابو بكر التائبدي قد رأى في المنام ان شافعي المذهب قال لي مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شان اولى الالباب *

* [كتاب القسمة] *

عقب بالشفعة مع اشتغال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى لجوازها و وجوب القسمة في الجملة [سي] اى القسمة بالكسر لغة اسم من الاقتسام كافي المغرب وغيره او التقسيم كافي القاموس لكن الانسب مما ياتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمه بالفتح اى جزاه كما في المقدمة و عرفنا [تعيين السبق] اى تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك ثم يشكل بالمهاياة فان الحق يستعمل غالبا في المالية [الشايع] اى المشترك بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما اجتمع لكل كان بعضه له وبعضه لصاحبه فباعتراف الاول افراز والثاني مبادلة الا ان احدهما راجح في بعض المواد اشار اليه فقال [و غلب فيها] اى رجح من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب [الافراز] اى التمييز المتض [فى المثلي] اى المكيل والموزون و المحدود المتقارب لعدم التفاوت بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اى الاعطاء من الجانبين [في غيره] اى غير المثلي من العقار و سائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه و اذا كان كذلك [فياخذ كل شريك] من آخر [حصته بغيبة صاحبه] وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه مراصة [ثم] اى فى المثلي وفيه اشعار بان القاضي لا يجبر احدا منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلي من جنس واحد [لا] ياخذ بغيبة صاحبه ولا يبيع مراصة لانه ليس عين حقه [هنا] اى في غير المثلي [و ندب] للامام [نصب قاسم يرزق] اى يوصل الله رزقا هو ما ينتفع به [من] مال يجيى الى [بيت المال] المعهود اى مكان معد لمال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية و صدقة بني تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة

الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ليقسم] المال بالكسر ويجوز التشديد
 [بلا اجر] على المتقاسمين [وان نصب] الامام قاسما [باجر] عليهم مقدار غير زائد على اجر المثل
 [صح] ذلك النص لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ الاجرة لكنه غير
 مستحب كما في المحيط لكن في الخلاصة انه لم ياخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار
 [وهو] اي اجر القاسم عنده يقسم [على عدد الرؤوس] اي رؤوس المتقاسمين وعندهما على قدر
 انصباهم والاول الصحيح فان المعقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات وعنه ان الاجر على
 الطالب للقسمة دون الممتنع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح
 انه على قدر الانصاء بلا خلاف كما في المبسوط [ويجب كونه] اي القاسم [عدلا] اي متقيا وانما
 خالف الهداية في تركه الامين لشموله اياه [عالميا بها] اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل
 القضاء كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين
 في القضاء على ما ذكره ثم فريد بالجواب الجواب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه
 الاختيار وخزانة المفتيين [ولا يعين] من جهة امام قاسم [واحد] ولو بلا اجر منهم لفيق
 الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالاولى
 ان يقول ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم ان يستاجروا قاسما لانه لا يجبر على العقل
 كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه اشعار بانه يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا كما قال [ولا
 يشترك القسام] بالضم جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فيأمر كلا
 بالانفراد في ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد [وقسم] المال بين الشركاء [بطلب احدهم]
 القسمة [ان انتفع كل] منهم [بحصته] بعد القسمة كما اذا كان المقسوم بيتين كبيرين متساويين [و]
 قسم [بطلب صاحب] المال [الكثير] اي المنتفع به وان ابني صاحب القليل [فقط] فلا يقسم بطلب
 صاحب القليل مع ابناء صاحب الكثير [ان لم ينتفع] بحصة [الاخر] صاحب القليل [لقلته حصته]
 والاخصر وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما و
 الاول اصح كما في الهداية وغيره والاخر اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى
 كما في المضمرات وغيره [ولم يقسم الا بطلبهم] ورضاهم [ان تضرر كل] منهم [للقلته] وعدم المنفعة
 بالحصة وفي رواية يقسم القاضي بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقتسموا لانفسهم جاز كما في المحيط [ولا]
 يقسم [الجنسان] المختلفان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة
 الاخر في الاخر لتحش التفات فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم ابلا
 وغنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الابل خاصة ونصيب الاخر منهما في الغنم خاصة
 بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وتبر الذهب والفضة وتبر

الناس والحدود [والرقيق] ونحوه مما هو جنس واحد اسما واجناسا مختلفة معني فلا يقسم
عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شيء آخر كالعروض واما عندهما فتقيل يقسم بدونه وقيل الراي
فيه الى القاضي واذا كانوا ذكورا واناثا لا يقسم في قولهم كافي قاضيتان [والجواهر] والسلي
كالؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقيل المتحد الجنس كافي الهداية وفيه
اشعار بانه لا يقسم الدرّة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع ارشق يضربه كافي
المحيط والجواهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [والسما] ونحوه مما في تقسيمه ضرر
كالرحي والحدارين الدارين والبيت الصغير والباب والشبب والقميص وكذا القنّاة والبير
والعين والنهر التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماه في
المحيط [الا برضاهم] قسمة الجنميين والرقيق والجواهر والسما فانها تقسم لان السبق لهم [ودور]
او اقرحة او كروم [مشتركة] ولو في مصر قسم كل عند ابي حنيفة وهو الصحيح كافي المضمرات
وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نثى الاولوية لان نثى الجواز وقالوا ان كانت في مصر واحد
فالراي الى القاضي في القسمتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند
سعد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدر فان المنازل ان تلازمت
فقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كافي المحيط [اودار وضيعة] اي عوصة
غير منمية [اودار وحانوت] اي دكان [قسم كل] من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار
والحانوت [وحدها] اي قسمة فرد فيقسم العوصة بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة
او في حكمها فلما اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكان اخصر [وصحت] القسمة [بالتراضي]
اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لان السبق لهم [الا عند صغراهم] فانها لا تصح الا ان
يقسم وصيه او وليه ثم من نصبه القاضي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بامر
القاضي [وقسم] بمجرد الاقرار اتفاقا [نقلي] اي منقول في ايديهم [يدعون] اي الشركاء
عند القاضي [ارته] اي الثقلي [بينهم] اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه
او شأوه قسم بينهم بمجرد الاقرار كافي النهاية وغيره [و] قسم بمجرد الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبينة
على الشراء [عقار يدعون شراء] عن فلان [او] يدعون [ملكه مطلقا] اي بلا سبب من
اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي رواية الجامع [فان ادعوا ارته] اي العقار
[عن فلان لا] يقسم [حتى يرهتوا على موته] اي فلان [و] على [عدد ورثته] وقالوا يقسم
بمجرد الاقرار والاول الصحيح كافي المضمرات [ولا] يقسم عند الكل وقيل عنده [ان يرهتوا]
على [انه معهم] بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة [حتى يرهتوا] على [انه لهم] اي ان ادعوا
ملكه مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كافي الجامع الصغير

والآن نسب ان يجمع مع رزية الميعوط فيقول ولا ان ادعوا سلطه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقبل يقسم ولا
برهان [ولا] يقسم [ان كان شئ منه] اى العقار او كله [مع الوارث الطفل] اى في يده الا
ان ينصب القاضي وصيا عنه و يقيم البيئته فانه يقسم [او] مع الوارث [الغائب] الا ان ينصب
عنه خصما و يقيم البيئته فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كما فى المحيط فان حضر اثنان يجعل
القاضي احدهما مدعى والآخر مدعى عليه فان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت وباقي الورثة
و يسمع البيئته و يقسم كما فى الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شئ [ولا يدخل] من خارج النكحة
[الدرهم] او الدنانير [فى القسمة] اى قسمة التركة عقارا كان او منقولا [الا برضاهم] فلو
كان فى قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون
القيمة وعن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض
بالمساحة و يجوز ان يسوي النصيب الاجود او البئس المفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن
و اذق للاصول و ينبغي ان يستثنى ما اذا تعدر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض اربع
لاحد مما جميع البناء فانه يجعل القسمة فى البناء على الدرهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى
ترك الاولى و تمام الكلام فى المضمرات و الاختيار [وان وقع] عند قسمة العقار [مسيل قسم]
لاحد المتقاسمين منه [او طريقه فى قسم] متقاسم [آخر] منه [صرف] ذلك المسيل او الطريق
[عنه] اى عن هذا القسم الى آخر سواء ذكر كل من المتقاسمين السقوق او لا [ان امكن] الصرف
بان يكون فى هذا القسم ساحة يصلح مسيلا او طريقا له [والا] يمكن الصرف عنه بان لا يكون
فيه هذه الساحة [فسخت] القسمة و استوفت لغسادهما فان صحتهما ان لا يحتاج كل منهما الى
ما يتعلق بنصيب الآخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه فيها و مسيله على ظهرها فان كان لذلك
البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا و فيه اشارة الى ان القسمة فاصدة وان ذكر السقوق لكنهما لم
نفصل حينئذ لانه قد رضى كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتنصيص عليه وذكر
الحاكم انها لم تفصل وان لم يذكر السقوق لبعائهما على حالهما كما فى الكافي وغيره واعلم ان فى طريق
الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الجمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور
لم يكن طريقا ولم يجز قسمته كما فى المحيط وغيره [وان اقر] احد من المتقاسمين [بالاستيفاء]
اى باخذ تمام حصته من المقسوم [ثم ادعى ان بعض حصته] منه [وقع فى يد صاحبه غلطا صدق]
ذلك فى هذه الدعوى [بالسجدة] ان كانت والا استسلف فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان
نكل جميع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق
الا بالبيئته على ما قالوا كما ذكره المصنف و فيه اشعار بالضعف ولذا قال فى المضمرات انه متكل
لان البيئته تترتب على دعوى صحبة ولم يوجد لتبائنه و قال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دمواه للتناقض وفيه إشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والخيرة وغيرها ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والأوجه ان يراد بالحجة اقتران صاحبه ولذا عرفت في الرواية في المبسوط وغيره [وشهادة الغاسمين] على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء [حجة] تقبل الا عند محمد وقال الطحاوي انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما بأجرة واليه مال بعض المشايخ [ونسخت] القسمة اجماعا [ان استحق بعض] بالتنوين [مشاع في الكل] اي في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه اشعار بأنه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم تفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة بذرعة اربعة من هذا وستة من ذاك فانه يرجع بذرعة الى الاول [لا] تفسخ ان استحق [بعض حصه احدهما] سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحدا منهم او جزءا شايعا [بل يرجع] المستحق عليه بخصه في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشايخ عند الطرفين واما عنده فيفسد القسمة فيستأنف لعدم الافراز [وصحت المهايأة] في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا ينافيها انها يجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نقضها وان لم يكن هاربة عن المبادلة الا اذا كانت بكم الساكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة للمواضع ثم المراضاة اى اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من الهيئة الحالية الظاهرة للمتهمين للشيء وشريعة مقاسمة المنافع [في سكون هذا] اى احد المتهايين [بعضا] اى موضعاً معيناً [من دار] مشتركة بينهما [وهذا] الاخر منهما [بعضا] آخر منهما وانما أثر السكون لان في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازه وانما قدم المهايأة الكائنة لان في الزمانية روايتين وانما اختار الدار الواحدة إشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاول [و] صحت في [خدمة عبد مشترك] بين زيد وعمرو مثلا [هذا] زيداً [يوماً وهذا] عمراً [يوماً] آخر وخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيدين عنده [كسكنى بيت صغير] هذا يوماً وهذا يوماً وفيه ايماء الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الدار [و] صحت في خدمة [عبيدين] مشتركين بين بكر وخالد [هذا] العبد بدل بعض [هذا العبد] بكراً [والاخر] العبد [الاخر] خالداً وفيه اشعار بانها تصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافا لابي حنيفة رح ويصح في ارضاع جارتين هذه ابنة سنتين والاخرى الاخر كذلك ومسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انها لا تصح في المثليات ولا تبطل بموت احدهما كما في الاختيار ومن المظن المحصر على اثنتي عشرة مسألة والختم على الاخر من حسن الاختتام *

* [كتاب الهبة] *

عقب بالقسمة مع احتمال كل على التملك قريبا من الاعلى الى الادنى فانها تعري عن العرض [ومي] لغة تبرع بما ينفع المعطى له ويتعدي اما باللام نحو وهبته له وحكي ابو عمرو ودهبته كما في القاموس وقلوا بحدف اللام منه واما عن نحو وهبته منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كافي دقايق النووي فظن من المطري انه خطأ ومن التفازاني انه عبارة الفقهاء وشريعة [تمليك عين] ولو دزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن على ان الكرمانى قد ذكر انها هبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والعارية والمهاجرة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب ليسكن فيها او يلبسه مشهرا فقول يصح ولا يقع من العبد والمستسعي والجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسلم اليه جاز عن ابن المبارك انه مريقوم يضربون بالطنبور فقل متحرزا عن الضمان على قوله هبوا لي حتى تروا كيف اضرب قد فعروا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف اضرب كما في الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كما في اول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كما في المقدمة لكنه يوهم ان الايجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي والظاهر ان الهبة لا يتحقق فيها ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهمة الطاعات فانها هبة صالحة عند اهل السنة كما صرح به الامام مجيد الدين الاشتر وشني في السامع وغيره [بلا عوض] اي بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الذي يوهب كالعوض والثناء او الاخرى كالنعيم المخلد كما في النهاية فيشمل الهداية التي يراد بها اكرام المجدى لا غير والصدقة التي يراد بها وجه الله تعالى والكلام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتوحيد والايمان كما في النهاية [وتصح] الهبة [بوهبت] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وذكر في الكرمانى ان الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما في الكبرى لكن في الكافي والتمهة انه ركن وذكر في الكرمانى انها تفتقر الى الايجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يثبت اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز [ونقلت] اي اعطيت بطيبة من نفعه بلا عوض [ونسرحها] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقالى انه ان كان في يده هبة والا

نودبعة ومنجنتك هذه الدراهم دون الارض و الا فعاربة و اطعمتك هذا الطعام ان امر بقبضه
(داين ترا) فلو قال (اين راست) فافترافا في المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قال هب لي هذه الجارية
فقال (فداي توباد) او (ازود ريغ نيت) لا يكون هبة [وتتم] الهبة فيملك [بالقبض] اى السيادة
وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كما في الكرمانى والمستصفى وفيه اشعار بان التولية اى التمكن من
السيادة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف راح خلافا لمحمد راح فلو وهب ثوبا حاضرا من رجل فقال قبضته
لم يصرف قبضا عنده خلافا لمحمد راح كما في الظهيرية والاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا
انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كما في الهداية [في مجلسها] اى الهبة [ولو] كان القبض [بلا اذن]
صريح [و] يتم بالقبض [بعده] اى المجلس لو كان [باذن] صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض
صريحا يصح قبضه في المجلس وبعده ويملكه قياسا واستحسانا ولونهى عن القبض بعد الهبة
لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا ولو لم ياذن له بالقبض ولم ينده عنه ان قبض
في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا واستحسانا
ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان
بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ولا تصح] ان يهب ولو من شريكه
ويفسد اذ لا يتم لعدم كمال القبض [في] شئ [مشاع] غير مقسوم شيوعا مقارنا للمعق [يقسم]
على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانها منتفع بها في السالين
فلو لم ينتفع به اصلا كعبد ودابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالسهم والطاحونة والبيت الصغير
فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين
لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر
عادة فمما لا يقسم وعن ابي يوسف راح اذا وهب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه
مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط [فان قسم] المشاع
قبل التسليم [وسلم] الموهوب [صح] ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف
تبايعا وسلم ثم وهب النصف الثاني وسلم لا يجوز والى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو
الصحيح كما في الزاهدي لكنه ملك خبيث وبه يفتى كما في موضع من الواقعات وفي موضع آخر منه ان
لا يفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروري عن ابي حنيفة راح وهو الصحيح كما في العمادي
ومنه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للهبة كما سيصرح به المصنف [وكان] لا يصح ويفسد [هبة]
لبن في ضرع [فان استخرج وسلم صح] استحسانا [و نحوه] كصوف على ظهر الغنم وثمر على شجر
وزرع ونشل في ارض فلو وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالقا او جرابا فيها طعام الواهب لا يصح لان
الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب

غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره كما في قاضيان [ولا] يصح وبطل لعدم الوجود هبة [دقيق في برّان طين] البر [وسلم] الدقيق وكذا هبة الدهن في السمسّم والزيت في الزيتون على الاصحّ وقيل يجوز اذا سلط على القبض كما في المحيط [وهبة ما] كان [مع الموهوب له] اي في يده وليس بمحضر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها [تامة] لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا تجانسا تناوبا للتشابه واذا تغايروا لا تنسب الا الاعلى عن الادنى فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عند كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينسب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفى ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتسامه في العمادي [كهبة الاب لطفله] ما معه فانها تامة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا [وقبضه] اي الطفل حال كونه [عاقلا وقبض من يربيه] اي الطفل [وهو] اي الطفل [معه] [و] قبض [الزوج] لزوجه الصغيرة [بعد الزفاف] بالكسر اي بعد البعث الى بيته [معتبر] خبر القبض [في هبة الاجنبي له] اي الطفل فالاجنبي اذا وهب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبي لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استيسانا كما جاز قبض هبة الاجنبي لطفل من يربيه من الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجوز قبض غير الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كما في المصمرات فمن الظن ان في الاطلاق تساميا اذا القبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم يجوز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولومات الاب اوعاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [وصح هبة اثنين] او اكثر معا [دارا لواحد] من موهوب له بالاجماع لكمال القبض [وعكسه] بان وهب واحد دارا لاثنيين او اكثر [لا] يصح ويفسد عنده للشروع خلافا لهما فان القبض بمرّة فالشروع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلو قال لرجلين ذهبت لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها جاز عندهما اما لو قال ذهبت لك نصفها ولهذا نصفها فلم يجوز لاثبات الشروع في العقل ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رح انها فائدة الا ان يحلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما في الظهيرية فلو وهب لهما لم يجوز في قولهم كما في الزاهدي [كتصدق عشرة] او اكثر من الدراهم [على غنيين] فانه

على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده [رصح] التصديق [على فقيرين] عندهما في رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسئلة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المبسوط والصحيح الصحة كما في العمادى [ويصح] ويكره للدناءة [الرجوع عنها] اي رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع [بتراض] اي برضى بالرجوع من الجانبين [او حكم قاض به] لانه فسخ والباء ظرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان للمهدي الرجوع كما في المنحة والكلام مشير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرماني وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروة [ويمنعه] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقربة السابق زيادة تورث [زيادة] المالية كما هو المتبادر [متصلة] بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالنقطة مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكاسلام العبد الكافر وكخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج التوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وكنهيد السكين والجمال والسمن والكبر وقصارة الكرباس والصحة وصيرورته سميعا او بصيرا او البناء والتجصيص والتطيين والاصلاح والفرس وكما اذا ذهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن نزعه الا بضرر واخترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار اطول بحيث يكون اسمع وبالمصلة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه يباينه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح نفسه به [وموت احدهما] اي الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن ان الخروج عن الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [و] يمنعه [عوض] ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلر عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ليشتمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار [اضيف اليها] اي بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جزاؤها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع [ولو] رفع ذلك العوض [عن اجنبي] بغير امره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عرضه وان كان بامر الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [وخرجها] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة

ونسودا [عن ملك الموهوب له] لانه كتبلى العين فلو ضعى الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابى
يوسف رح خلافا للطرفين كما فى المغني [والزوجية وقت النجبة] فلو وهب لامرأته شيئا ثم ابانها لم يرجع
ولو وهب لاختبية ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لاجنبي لان للبقاء حكم
الابتداء [وقراءة النجسية] من اضافة السبب الى السبب ويجوز العكس والياء مصدرية اى قرابة
مى سبب لكون احدهما محرما لآخر ولو كن كانوا حريما كالأصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كولد
العم والخال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كابنت الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره
من الاطلاق موافق للكتابي وغيره من المتداولات وذكر فى النظم ان هذه القرابة مانعة عندنا
لا عند اهل لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بأنه لو وهب وكيل اخيه
لم يرجع لان القبض والملك يقعان له كما فى النية [وهذا ملك الموهوب] ان تلف عينه او عامة ماله
مع بقاء الملكية ولا تظن ان الخروج عن الملك مغني عنه فلو لت بالماء تراب لم يرجع كما لو وهب
شيئا فبعله سكيناً او سيفاً آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كما فى المغني [وضابطيا]
اى جامع الموانع السبع [حروف دمع خزقه] فالسورف لا تمام المعنى وللتنبية على ارادة السورف
مما بعده فالدال الزيادة المتصلة والميم موت احدهما والعين العوض واشاء الخروج عن الملك
والراء الزوجية والقف القرابة القريبة والياء الهلاك والمعنى التركيبي ان دمع لكثرة يزر
كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالسورف الطرف وخزقه اى نقل فيه وتذكير الضمير على نحو قوله
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ولها ضوابط آخر كخزع قد منه وق عزخل منه وزعق خلعه
يقال خزع فلان اى تخلص والعز كالعزة والسدم بفتحين جمع خادم وزعق بالكسر صاح [وهو]
الرجوع عن الهبة بشرط [فسخ] للهبة [من الاصل] فلو ملك الموهوب في يد الموهوب له بعد
الرجوع لم يكن للواهب ان يضمه [لائمة للواهب] وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة
اذا العقول لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصالحين على رواية الجامع واما على رواية الاصل
من ابى سليمان انه عقل جديون عند محمد رح اذا كان يتراض فاذا وهب وسلم ثم وهب الثاني وسلم
ثم رجع هذا الواهب بغير قضاء فليس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل
الى الواهب الثاني بهبة او ارض او وصية او شراء او غير ذلك كما فى المحيط [رمى] اى انجبة
هدية كانت او غيرها [بشرط العوض هبة ابتداء] وعند العقول اى بشرط حرفه كلمة على دون الباء
فانه بيع ابتداء وانتهاء اجمالا وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعرضنى هذا
الثوب او كذا درهما وصورة الثاني ان يقول وهبته الثوب بالاف درهم كما فى النجاسة وفيه اشعار به
اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة
باطلة كالبيع و اذا كان هبة ابتداء [فشرط قبضهما] اى قبض الغائبين المعوضين وقد يضاف الى

المفعل [وتبطل بالشروع] المقارن ويرجع كل عنهما وهذا مند بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه
و [بيع انتهاء] عند اتصال القبض [فيرد بالعيب] الكاين بالموهوب [و] خيار [الروية ويثبت
الشفعة] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق ما في يد أحدهما يرجع إلى الآخر بما في
يده إن كان قائما وبقيته سالكا [وإن استثنى] الواهب [الشم] بأن قال وهبت هذه التجارية
أو الذائقة إلا حملها [أو شرط] في الهبة [ما يفسد البيع] من شرط نافع لأحدهما أو المردوب
أو غيره مما مر في البيع [بطلا] أي الاستثناء والشرط لأن الشم وصف لم يكن من جنس
المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقل ومن الظن أن الأظهر توحيد
الضمير لما مر غير مرة [وصحت الهبة] أي هبة التجارية والشمل معا [وإن اعتق] المالك [الشم]
ثم وهبها [أي الأم] وصحت الهبة [أي هبة الأم كما صح اعتاق الشمل] [وإن دبره] أي الشمل [تم
وهبها لا] يصح الهبة لأنها هبة المشغول بملكه بخلاف الأول وفي قاضيان لا يجوز الهبة فيهما
في رواية وقيل جازت فيهما والصحيح ما ذكره [ويصح العمري] بالضم اسم من الأعمار كما في
الصحيح يقال عمرته الدار عمري أي جعلتها له يسكنها مدة عمره فإذا مات عادت إليه هكذا
فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الأثير [وهي] أي العمري في الشريعة [جعل] مثل [داره له]
أي العمر له [مدة عمره] أي العمر له [بشرط أن يرد] الدار على المعمر أو على ورثته [إذا مات]
المعمر أو المعمر له بأن قال عمرتك داري هذه حيوتك أو وهبت لك هذا العبد حيوتك فإذا مت فهي
لي إذا مت أنا فهي لورثتي أو هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال
وإن قال أسكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصرفه بلفظ الإسكان
وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيان أنها إن يقول وهبتها منك على أنك إن
مت قبلي فهي لي وإن مت قبلك فهي لك [وبطل] في الشريعة [الشرط] أي شرط الرد على
المعمر أو ورثته كما في الجاهلية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد مماته [ولا يصح] ويبطل
[الرقبي] بالضم من المراقبة [وهي] لغة أن تعطي إنسانا ملكا وتقول إن مت فهو لك وإن مت فلي كما في
المبسوط والصحيح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الأقارب لم يقل به أحد كما في المغرب بالعين
وشريعة عند الطرفين أن تقول داري لك رقبتي أي [إن مت قبلك فهي لك] كناية عن
قولك إن مت قبلي فهي لي وإنما لم يصرح به احترازا عن سماجة ذكر مراقبة موته وعند أبي
يوسف رح أن يقول داري لك رقبتي أي إن مت قبلك فهي لك فالرقبي اسم من المراقبة بالاتفاق
كما في الكرمانى وغيره والخلاف في تفسيره بناء على أنها متضمنة للشرطين فقلا أنها تعليق
بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال أنها تمليك في الحال والشرط وهو
انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والأول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن أن القول

(١٠٩)

بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كانه يقول ان مت فهي لك وان مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي اسم من الاقارب [والصدقة] على غيره [لا تصح] ولا يثبت الملك [الا بالقبض] في المجلس اربعة اذنا كالهبة والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان مستاجرا وعلى غيره عند الفقيه اذا صبر على الشدة ولا باس بالصدقة على من يسأل الناس السألا الا اذا علم انه ينفق في معصية كما في المحيط [ولا] تصح [في شائع يقسم] كما اذا تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء [ولا عود] اي رجوع [فيها] اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يمتروا بان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التمام *

* [كتاب الاجارة] *

عقده بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه تملك المنافع لا الاعيان [وهي] لغة بحركات الهمزة كما في القاموس بيع النافع كما في الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجريز يد يا جر بالضم اي صار اجيرا الا انها في اغلب يستعمل بمعنى الايجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكريتها ولم يجبي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة و يقال اجرة المملوك اجرا و اجرة اياه ايجار ازمه اجرة اي اكرهه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب و شرعا [بيع نفع] في حق التكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع وبدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك داري غدا فالاجارة في حكم عقود منفردة يتجدد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المدة والراحة من دفع السر والبرد وغيرها كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما ينعقد به البيع من لفظ ماض ونسوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تنعقد بالتعاطي كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغر والكبر الا انه لو جاء بقدر و قبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالتعاطي والى انها لا تصح بما لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وناقعة بشرب لبنها وماء بسقي ارضه به كما في المحيط وغيره [معلوم] جنسا وقدرًا بما يجبي [بعوض] مالي او نفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربوا واحترز به عن العارية والوصية بالنفع [كذا] اي معلوم قدر او صفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [دين]

اى مثلى كالمكيل والموزون والعددي المتقارب [او عين] اى فيمى كالتياب و الدواب و غيرها
 [ويعلم النفع] قدرا [بذكر المدة و ان طالت] كمكثى سنة او اكثر [لكن في] اجارة [الرق]
 اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها [لا تصح] و لا يلزم و يبطلها القاضي [فوق ثلث سنين]
 ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث و عقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط
 الواقف ذلك لم يصح والا فاختار ان يصح في الضياع و ان لا يصح في غيرها الا اذا كانت المصلحة في
 العدم او الصحة فانه امر يختلف باختلاف الزمان و المكان كما في المضمرات و من الظن ان مشايخ
 بلخ جوزوها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضيتان و قال
 بعض المشايخ ان اضطر المتولي في ذلك يرفع الى القاضي حتى يواجرها و قال بعضهم يعقد بنفسه
 عقودا فان الاول لازم اتفاقا و كذا الباقي على الصحيح كما في الظهيرية [و] يعلم النفع جنسا [بذكر
 العمل] اى عمل متعلق بمحل خاص فانه معرف لنفع المستاجر من ذلك المثل [كصبغ الثوب]
 فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا و لون ما يصبغ به عرف جنس النفع و فيه اشارة الى انه
 لا يشترط بيان قدر الصبغ بان يبين انه يجعله في الصبغ مرة او مرتين حتى يصير مشبعا و هذا اذا كان
 الصبغ مما لا يختلف و الا فيشترط قسره كما اشير اليه في الكافي و ذكر في الاختيار انه يصير معلوما
 بالتسمية كما اذا اجار الدابة لحمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول و جنسه و المسافة صار
 معلوما و الصبغ بالفتح الثوب و بالكسر ما يصبغ به [و] يعلم جنسا و قدرا [باشارة] اى
 بذكر العمل مع الاشارة الى انتهائه [كنقل هذا] الطعام مثلا [الى ثمة] اى موضع كذا لانه
 اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما [ولا يجب الاجرة] اى اداء الاجرة عينا كانت او دينا
 و قيل انها واجبة دينا [بالعقل] نفسه لانها نفع سعة فساد و فيه اشعار بان نفس الوجوب قد ثبتت
 بنفس العقد كما في الكرمانى [بل] يجب و ثبتت الملك فيها [بتعجيلها] اى باداء الاجرة قبل استيفاء
 النفع من غير شرط فلا يستردّها فمضى من عطف الجملة لئلا يلى نحو قوله تعالى و الله يسجد من
 في السموات الى قوله و الشمس و القمر و مثله كثير في التقديم و غيره من الكلام فمن الظن ان فيه
 تساهلا لانه جمع بين الوجوبين في لفظ نعم الاولى تاخير عن المعطوفات الالية لان معنى الوجوب
 فيها كما في الاول [او] تحب بسبب [بشرطه] اى بشرط التعجيل في العقد لانه اسقط حقه [او باستيفاء
 النفع] اى اخذ كله [او التمكن منه] اى القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في
 المكان الذي اضيف اليه العقد و الاجارة صحيحة كما هو المتبادر و اما اذا كانت فاسدة فقد اشترط
 الاستيفاء و التسليم من جهة المواجر فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان
 كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما اذا امسكها في المصر لعدم
 التمكن من الاستيفاء في مكان العقد و كما اذا اشترى عبدا و آجره البائع للخدمة يوما فمضى ذلك

اليوم بلا خلعة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كافي المحيط وغيره [فتجب] الاجرة [للدار] مستأجرة [قبضت] ولو بالتخلية واخذ المفتاح [ولم يسكنها] لانه تمكن من السكنى [وتسقط] الاجرة وقيل لا تجب وفي انفساخها خلاف كافي الكافي وغيره [بالغصب] اي بان غصب من المستاجر احد عينا مستأجرة [بقدر فوت تمكنه] من النفع ان كلا فكل وان بعضا فبعض [وللموخر طنب الاجرة] من المستاجر [للدار والارض] المستأجرين مدة معلومة [لكل يوم] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [وللداية] المستأجرة لقطع المسافة [لكل مرحلة] ومنزل وعن ابي يوسف اذا استاجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [وللقصارة] اي غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس سائر الصرف [والشياطة] والصباغة وغيرها من الصرف [اذا تمت] القصارة والشياطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في قاضين ان اذا قطع الشياط الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد اتمامه لان بعض العمل غير منتفع به كافي التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن القدرري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق السقي بقدر العمل وبه صرح الزندريسي والتمرتاشي وفخر الاسلام والمرغيناني وغيرهم فكان فيه روايتان [وله] طلبها [للشبز] في دارة [بعد اخراجه] اي الشبز الدال عليه المصدر [من التنور] لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجرا ما اخبره منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات [فاذا احترق] من غير فعله الشبز كله او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمي [بعد ما اخبره] اي بعد الاخراج منه [فله الاجر] تاما [و] اذا احترق [قبله] اي الاخراج [لا] اجرا وان خبز في بيت المستاجر للمهلك قبل التسليم [ولا غرم] اي لا ضمان على الشباز [فيهما] اي في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الشبز مع الاجر ولا ضمان في الملح واليطب كما ذكره القدرري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [وللطنخ] اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقريظة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق [بعد الغرف] اي بعد جعل المرق في القصاع وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرف للعرف والى ان تسوية الشوان ووضع القصاع واجب عليه على ما قيل كما في الكرمانى والى انه لو افسد طعام الوليمة بل احرقه ازم ينضجه ضمن كما في العمادي [ولضرب اللبن] في ملك المستاجر مع تعيين اللبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطين و يبنى بها [بعد اقامته] اي بعد نصب اللبن اذا صب و قالوا بعد تسريجه و ضم بعضه الى بعض فان تلف قبل التشريع تلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده و بعد التشريع عندهما كما في النظم و فيه اشعار بأنه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر فافسده قبل ان يقبم فلا اجر له و ان عمل في دارة و انما قلنا مع تعيين الملبن لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلزم ان يكون لهم الا ملبن واحد او متعدد لكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت كما في المحيط [و يحبس العين] بالفتح [للاجر من خلط] من صانع خلطاً حقيقياً او حكماً [ملكه] اي شيئاً من ماله [بها] اي بالعين [كالصباغ] فان الصبغ ملك الاخر خلطاً بالعين المستاجر فله حبسها و انما هم الخلط اشعاراً بأنه يحبس كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عيناً منصلاً بالعين كالنشا والغراء و نحوهما او عرضاً ترى و تعين في العين كبياض مرئي في ثوب غسل بالماء و ظهور جلد الرأس بالخلق و الكسر في السطح و قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض و الاول اصح كما في الزاهد و غيره [فان حبس] العين للاجر [فضاع] بلا صنعه [فلا عرم] عليه لانها امانة [ولا اجر له] لعدم التسليم و قالوا انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر او معمول مع الاجر [بخلاف] من لم يخلط ملكه بها و لم يحدث فيه اثر من عمله كالملح و الغسال و [التمال] بالحاء من الحمل و بالتبسيم هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في الحمال ليس له طلب الاخر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [و لمن اطلق له العمل] بان لم يقيده بيده و قال خط هذا الثوب لي او اصبغه بدرهم مثلاً [ان يستعمل غيره] لانه بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره [فان قيد] ذلك العمل [بيده] او نفقه [لا] يستعمل غيره ولو علامه او اجيره و الا فيضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه كرباساً فدفع النسيج الى غيره لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد و ان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف ولا يضمن الاجنبى عنده خلافاً لهما [ولا جبر المجيب بعياله] المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة و وجب اجر المثل [ان مات بعضهم و جاء من بقى اجرة بحسابه] مبتداء خبره لاجير المجيب اي من استساجر رجلاً لينسج الى البصرة و يجيب بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقى فله الاجر بحساب من بقى اي فله اجر الذهاب بكماله و اجر المجيب بقدر ما بقي لان الاجر يقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة و لهذا لو ذهب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندواني هذا اذا كانت المؤنة تقبل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكماله كما في الكرواني [و حامل] مثل [كتاب] مما ليس له مؤنة لكنه لو استاجر للرسالة و لم يوجد المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [او زاد] مما له مؤنة من عمرو في الكوفة [الى ريد] بالبصرة

[باجر] معلوم [ان رده] اي الكتاب او الزاد [لموته] اي زيد او غيبته [لا شئ له] امن اشارة
الذباب والمجيب للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رح فاجرة الذئباب واجبة سواء شرط
المجيب بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيب بالجواب حتى
يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لم
ترك الكتاب ثمه وحب كل الاجرة وهذا اذا لم يشترط المجيب بالجواب والا فاجرة الذئباب بالاجماع
كما في النهاية وكذا اذا مرق الكتاب ثمه وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمه
انفنع به وارثه بخلاف ما اذا مرقه كما في الظهيرية [وصح استيجار دار ودكان] معد للسكنى ومو
كره ان معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من ركنت المتاع اي نضدت بعضه فوق
بعض [بلا ذكر ما يعمل فيه] اي بلا ذكر السكنى عند العقل فانه المتعارف [وله كل عمل
فيه] كالوضوء وعسل الثياب وكسر الحطب ورضع المتاع وربط الذئباب هذا في عرفهم واما في
عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استاجرت هذه الدار
للسكنى ليس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرمانى [سوى موهن البناء] كالزيادة
والقسارة والرحى الا برضاء صاحبه وقيل اريد رحي الماء والثور دون رحي اليد وقيل اريد
الكل وقيل اريد رحي يد يضر البناء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء
وان لم يسم في العقد كما في العمادي [لا] يصح او يفسد [استيجار ارض] صالحة للزراعة مطلقا
لان البعض يضر كالذرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا
اذا زرعها ومضت المدة فيمنع يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما في المضمرات
[حتى يسمى ما يزرع] فيها من نحو السنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم [او] حتى [يعمه]
اي ما يزرع بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع كما في النهاية [و] حتى
[يكون] الارض [خالية عن] مانع [الزراعة] فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم
او غيرها مما لا يسلم الا بضرر ملحقة فالاجارة فاسدة والسيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر
بشئ معلوم ويتقاضى ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط [فان
استاجرهما] اي الارض [للبناء او الغرس] اي لاجل احدهما مدة معلومة [صح] ذلك الاستيجار
لانها منفعة [فاذا انقضت المدة] اي مدة الاستيجار لهما [سلمهما] اي الارض [فارغة] بان يقلعهما
المستاجر لانه ليس لهما نهاية فيضر صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بانه لو استاجر للزراعة وانقضت
المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في
المنية [الا] في صورتين فاشار الى الاول فقال [ان يغرم المجر] للمستاجر [قيمته] اي البناء
او الغرس حال كون كل [مقلوعا] اي مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب

[و] ان [يتملكه] اى يتملك المجر كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضر ثم شرع في قيد للفعليين فقال [بلا رضاء المستاجر] بذلك الغرم والتملك [ان نقص القلع] اى رفعهما [الارض والا] ينقصهما [فبرضاء] اى فيغرم المجر القيمة ويتملك برضاء المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال [او] ان [يرضى] المجر [بتركه] اى البناء او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل من المجر والمستاجر لكان احسن [فيكون البناء او الغرس لهذا] اى المستاجر [والارض لهذا] اى المجر والاحسن لهذا واعلم ان البناء في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لو بني من تراب الدار فان كان من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية [والرطبة] والكراث ونحوهما [كالشجر] فاذا انقضت المدة يقلع لانه لا نهاية لهما [وضمن] مستاجر بعير حمل عليه كابة وعشرين منا من البر فعطب [الحصة] اى بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة [بالزيادة] كعشرين منا من البر [على حمل] بالكسر كاية منا منه [ذكر] عند العقد [ان اطاق] ذلك البعير الحمل و الزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما و الثاني غير ما ذون فيه [و] ضمن [كل القيمة ان لم يطق] لان المستاجر حمل عليه ما هو غير ما ذون فيه فلو حمل المجر عليه بلا مشاركة لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوالقا و المجر جوالقا فلو حمل عليه جوالقا واحدا ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فسئل اهل البصرة ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع و الحمل في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الراكب و الحمل جميعا واما اذا لم يطق فيضمن كل القيمة كافي العمادي وغيره *

[فصل * يفسدها شروط تفسد البيع] كجهالة المدة والاجرة او المعقود

عليه كما في الاختيار وكشروط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكري النهر والناطقة على المستاجر فان الكل عن الاجراء كما في المحيط [فيجب] عند فسادها [اجر المثل] اى اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار كما في وقف الظهيرية ولما كان الاستيجار من جنس الدراهم او الدينانير لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كما في المنية وفيه اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغا ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة المسمى او غيرة ثم استثنى ما اذا سمي فقال [لا يزداد على المسمى] فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كما في الكوماني [وصح] [ولزم] [اجارة دار] وارض [كل شهر بكذا] اى بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كائنة [بلا بيان المدة] اى جملة الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بانه لو بين جملة المدة

عشرة اشهر صح في الكل كما في الكافي [في واحد] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في
 النهاية وفي ظرف لصح [فقط] اي موقوف في الشهر لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول
 فكل منهما نسخ الاجارة بمحضر صاحبه وكذا بلا محضرة عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا
 خلاف كما في النهاية [و] صح ذلك [في كل شهر] بعد الشهر الاول حال كونه [يسكن] في الدار
 [في اوله] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات
 والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف الفسخ
 الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند املال الهلال
 او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما
 في النهاية [وان سمي] في الاجارة [اول المدة] بان قال اجرتها من المحرم [فذاك] المسحوق
 اول المدة [والا] يسم اول المدة [فوقت العقد] اول المدة [فان كان] وقت العقد [حين يهل] بضم
 الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [اعتبر الالهة] اي الهلال
 فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرر [والا] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر
 [فالايام] اعتبرت فان استاجرت فعلى ثلاثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر
 بالهلال لانه اصل والايام كالبديل او في اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعذر الاصل واما على كل شهر
 في الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الاثناء واما عندهما وانما يعتبر
 الالهة كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وههنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على
 شهور معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالهلال نقص او تم او في الاثناء فعندهما
 يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالالهة وعنده يعتبر الكل بالايام
 كما في المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما
 يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبواقي احد عشر شهرا هلاليا كما في السقايق
 وغيره فالسنة عنده عديدة لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو
 اجر في عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا
 يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية احدهما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل
 ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار انما يتم في السنة القمرية واما
 اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فربما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوي
 حيث يتكرر فيه العيد وايام التشريق قطعاً وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من
 الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى
 فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأوها عدم الاطلاع على مراده بما بينا ينحل الكل فتأمل

[كَالْعِدَّة] فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهرا العدة بالادلة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واداك كان في اثناء الشهر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر بالايام انقافا وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالامثلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام اتفاقا وقد مر مستوفى [ر] صح [اجارة الحمام] فيجوز اخذ الحمامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شر ثبت بشارته صلى الله عليه وسلم وكره بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنمة والصحيح انه لا بأس باتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرمانى ولا اعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [و] . كذا اجارة [الحمام] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنهي الوارد عنه للاشفاق لما فيه من الشكاسة [والظئر باجر معين] لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي واللبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخسي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن تبعا لم يستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذاك السي يغلب الف ميتة تمامه في النهاية وفيه اشعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وبانه صح استئجار الظئر الكافرة والغافرة كما في المصنوعات لكن نهى عن ارضاع الحمة فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزاهدى [و] صح استئجارها مدة معلومة [بطعامها وكسوتها] وان لم يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منها قال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار ما بانه اذا استأجر بدارهم او مكمل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استأجر بالثياب فلا بد من شرايط السلم كما في المحيط [وللزوجة وطئها] اى الظئر المراجعة وان خيف السبل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [لا] يجوز وطئها [في بيت المستاجر] الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطي في المهرن [وله] اى للزوج في [نكاح ظاهر] مشهور بين الناس [فسحها] اى اجارة الظئر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا ياخذ لبن غيرها كما في المحيط [ان لم ياذن] بالاجارة [لها] اى الظئر لانه يتضرر بها [لا ان اقترت بنكاحه] اى لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعزف زوجته الا بقولها [ولاهل الصبي فسحها] ان مرضت او حبلت [لان اللبن يفسد بالمرض والسبل وفيه اشعار بان الظئر والمسترضع لا يفسخانها بلا عذر ككونها بينة الفجور او سارقة او سيئة الخلق او ممتنعة عن السفر بهم او ان لا ياخذ ثديها او يتقيا اللبن او لا تكون معروفة بالظئرة وكان هذا اول اجارة لها او يتكثر ايدؤهم لها كما في المحيط [وعليها غسل الصبي] و [غسل ثيابه] من النجاسة لا الدرن كما في الكرمانى [و اصلاح طعامه] اى مضغه او طبخه [ودهنه] بالفتح ويجوز الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمغنى على

التقديرين استعمال الدمن و فيه اشعار بأنه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كالتدخين و الدمن
وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [وعلى ابيه] الذي [الاجر] اي اعطاء الاجرة على هذه الافعال
للظئر فلو عات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البلخي انها
تبطل اذا كان للصبي مال [و] عليه [ثمنها] اي ثمن نحو الصابون و التياب و الطعام و الدمن
للعرف و لا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق [فان ارضعته بلبن شاة] اي صب في فيه لبن شاة
مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية و غيره [او غلته بطعام] من الغداء
او التغذية كلاهما بمعنى التربية [ومضت المدة فلا اجر] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جسدته
الظئر فالاعتبار ليمينها و ليمينتهم وان اقام كل بينة فيمينتها و هذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة
و ما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاول فان النفي
فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ولا تصح] و تبطل الاجارة عند المتقدمين [للعبادات]
اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة و النجوم و الطب و التعبير جازت
بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع
كما في الكرمانى و غيره [كالأذان و الامامة] و التذكير و التدريس و الحج و الغزو و العمرة [و تعليم
القرآن] و الفقه و قراءة تهما و انما لم تصح لقوة الرغبات و الاستغناء بالعطيات من بيت المال [ريفنى
اليوم] اي يفنى المتأخرون [بصحتها] اي الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون
لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال (بحشيشى و عبرى)
و غيرهما حبس على ذلك فلو اراد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر
بالتعليم و تمامه في الخلاصة و المضمورات [ولا] تصح [للمعاصي كالفناء] بالكسر و المد
(سرود گفن) كما في الكرمانى و تفصيله في الكراهية [و النوح] اي التذبة بان يبكي عليه و يعد
مماسنه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اذل من ناح و اول من تغنى كما في الكرمانى و فيه
رمز الى انها تبطل للهو و المزامير و الطبل و غيرها و كذا نحت الاصنام و زخرفة البيت بالتماتيل
و لو استاجر رجلا لينسج له طنبورا او بربطا يطيب له الاجر الا انه ياثم في الاعانة على المعصية كما في
المحيط و لو استاجر رجلا لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير
شرط و لو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر و كذا لو كتب لامرأة
كتابا الى احبتها باجر كما في الظهيرية و لو استاجر لكتابة تعويد السحر يجوز اذا بين الكاذب و الخط
كما في النية [و لا لعسب التيس] بفتح العين و سكون السين المهملتين اي نزل الذكر على الانثى
واعطاء الكراء على النزول لانه حرام بالسنة و العسب ضراب الفحل و اعطاء الكراء عليه و التيس في
الاصل الذكر من الظباء و المعز و الرعول كما في القاموس [و لا اجارة المشاع] فيما يقسم و لا يقسم عند

ابي حنيفة وزفر رح واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلحقها حكم
 حاكم ليصير متفقاً عليه اذ حكم حكم ان تعذر المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يبراد لان
 الشيوع الطاري لا يفسد ما بالاجماع كما لو مات احدهما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في
 المضمرات وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رح انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان
 الشيوع المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجراصلا على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تنعقد فاسدة
 فيجب اجر المثل كما في العمادي وعنه ان الشيوع المقارن غير مفسد كما في الخلاصة [الامن الشريك]
 فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو اجر البناء دون الارض لم يجز وفي
 النوادر يجوز وبه اثنى ابو علي النسفي وكذا لو اجر البناء ملكا والعروة وقف او ملك لآخر وقيل
 يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره المطرزي
 [ولا اجارة الرحي] حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتبه بالالف ايضا [ببعض دقيقه] اي
 الرحي فيفسد استيجار رجل رجلا او رحي او ثورا ليطحن به هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث
 مثلا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقلود التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بقفيز
 الطحان بالفتح والتشدين (آسيا بان) اقتفاء بالخبر وفيه اشارة الى انه لو جعل البديل شيئا من البر
 او الدقيق بلا اضافة لكان صحيحا لرجوبه في الذمة [و] لا يصح [نحوه] مما هو في معنى قفيز
 الطحان كما اذا استاجر رجلا لينسج غزله ببض منه فانه فاسد خلافا لمشايخ بلخ او حمل الطعام على دابته
 بنصفه او دفع ارضا ليغرس فيها اشجارا من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمنفوع
 اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللذافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث
 بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل و ثمن العلف فلو باع صاحب نصفها من
 المنفوع اليه و ابراه عن الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط [ولا] يصح ويفسد في الاجارة
 عنده و يصح عندهما [الجمع بين الوقت والعمل] لجهالة ان المعقود عليه العمل او المنفعة فان
 ذكر الوقت قد يقتضيها والتبادر ان يكون العمل مبيعا المقدار معلوما فلو لم يبين صح لانه لجهالته
 كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكارى رجلا يوما الى الليل لينسج بالاجر والخص وعنه في المبين اذا
 قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه
 يذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم
 بدرهم على ان تخبز لي هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد يذكر
 الاجرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابلة بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتخبز لي هذا القفيز من
 الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتخبز لي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرمانى وان ذكر

الاجرة اولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تذري هذا الكرس لم يصح لان ذكر
الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية *

[فصل * الاجير] هو المستأجر بفتح الجيم كما في المفائس من اجرت الاجير
سواجرة اى عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضي او من اجرت زيدا اى اعطيته اجرته فهو فعيل بمعنى
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مثعول او مفاعل بالكسر فانه سماعي [المشترك] صفة الاجير
احتراز عن الخاص فالانساب العام وقد يقال اجير المشترك بالاضافة على ان يكون المشترك مصدر
او اختلف المشايخ في الفاصل بين القسمين فقيل هو من [يستحق الاجر] اى الاجرة [بالعمل] لا
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله [وله ان يعمل للعمالة] اشارة
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [كالمقار ونسوة] من الجزار والخرار والصباغ
والسمامي والراعي وغيره من المحترفين [و] حكمه انه [لا يضمن] عند ابي حنيفة رح
والحسن والزفر وهو القياس [ما هلك] من المال بلا صنعه [في يده] سواء امكن له التترز عنه
كالسرقة والغصب او لا كالسريق الغالب والغارة الغالبة وقالوا ان امكن التترز عنه فضمن من قيمته
قبل العمل بلا اجر وبعده محمولا بالجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفتوى على قوله
كما في المضمرات الا ان المتأخرين افتوا بالصلح على نصف القيمة كما في الكروماني وغيره وقال الزاهدي
على هذا ادركت مشائخنا بخوارزم [و ان شرط عليه] اى ذلك الاجير [الضمان] وقال الفقيه
ابو بكر رح انه يضمن حينئذ الى الاول مال الفقيهان ابو جعفر و ابو الليث رح وعليه الفتوى
كما في الذخيرة [بل] يضمن [بعمله] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذرن فيه كالدق
المخرق للشوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن
انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الشوب و رفته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التثبيد بالصلح
وبه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اوريج و صدم جبل او نسوة لم يضمن [الا الادمي] اى
لكن الادمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ان لم يتجاوز] العمل [المعتاد] فلو غرق او سقط
من المد او السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان البزاع يضمن بعمله المعتاد
وان تغييره العمل يابى عنه الاستثناء والشرط نعم يشك ما في العهدادي انه لو فصل عبدا او غلاما طلب
الفصل منه فمات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد [و الاجير الخاص] يسمى
بالجير الواحد بالاضافة اى اجير المستأجر الواحد بالسكون و جاز الفتح يقال رجل وحل بفتحتين اى منفرد
كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [يستحق] الاجر [بتسليم نفسه] الى مستأجر واحد
او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلا او ثلثة رجلا لوعي غنم لهما او لهما خاصة كان اجيرا خاصا
كما في المحيط وغيره [مدنه] اى الاستمارة مع القدرة على العمل [و ان لم يعمل] لكن لا يمتنع

عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال [كلاجير لرعي الغنم] اي كلاجير مسانه لرعي غنم لهذا المستاجر لا غير بقربنة المقام واللام في الموضعين فمن الظن انه تمتل قاصر لتترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشترك كما ظن فان المعني كلاجير لرعي غنم شهر وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا اولاً بعد الوقت والا فسد الاجارة عنده كما مر [و] حكمه انه [لا يضمن] بالاجماع [ما هلك] من غير صنعه [في يده] كما اذا سرق [او بعمله] كما اذا مد السفينة وغيرها مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملاً لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة فقتل عينها او كسريدها فانه يضمن [وان ردد] المستاجر [الاجر بترديد العمل] كما اذا قال ان خطته فارسيا فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزدنيا فثلثة [يجب اجر ما عمل] فان خط فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المسافة الى سمروند وبخارا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلثة كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن شيء [وان ردد] المستاجر [في عمله اليوم ازغدا] كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [فله] اي الموجر [ما سمي] من درهم [ان عمل اليوم] فيصح الشرط الاول عندهم [و] له [اجر مثله ان عمل غدا] فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمي من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم [ولا يجاوز] اجر المثل [المسمى] اي نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطه في الغد فاجر المثل عندهما واما عنده فلغايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتماه في المحيط [ولا يسافر بعبد مستاجر للخدمة الا بشرطه] اي لا يخرج الى السفر عبداً استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمالي انه يخرج به الى القرى وافنية البلد والى انه له ولاية الاستئجار في انواع الخدمة وذا من السر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولي مما في بعض النسخ من قوله ولا يسفر بالكسر فان مجيئ الثلاثي منه قد منعه صاحب ايضاح المفصل *

[فصل * تفسخ] الاجارة جوازا [بعيب] قديم او حادث [اخل بالنفع]

من المستاجر فلو انهدم حائط من الدار او اعور الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في قاضيخان [كدبر الدابة] المستاجرة بالفتح اي جرح ظهرها او خفها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه نداء الدابة ومرض العبد وانقطاع ماء الرحي والصنيعة وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعيب وقيل تفسخ والاول اصح

كما في الاختيار والى انه لا يستتر في القضاء والرضاء فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العمادى
والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرات وذكر في الصغرى انه شرط بالاجماع [فلوانتفع]
المستاجر [بالمعيب] في مدة الاجارة [او ازيل المعيب] كما اذا بنى الدار المهذومة او زال العيب
[سقط خياره] و لازم بدله [و] تفسخ [بشيار الشرط] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر دكانا
شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء
المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا
للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرات [و] تفسخ بشيار [الربنة]
فلوا استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الثلث وفيه اشعار بانه
لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [و] يفسخ
[بالعذر] دفعا للضرر وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعذر وقيل تنفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ
وهو الصحيح كما في الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ
بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفسخ بدونهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدين كما في التمرقاشي [وهو]
اى العذر [لزوم ضرر] وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا [لم يستيق] ذلك الضرر [بالعقد]
ولم يلزم به [كسكون] اى مثل قلع السن الصحيح في صورة زوال [وجع ضرر استوجر لقلعه]
اى استاجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع [و] مثل السبس بالدين [في لسوق دين] من جنس
النفقة او غيره بعيان او بيان [لا يقضي] ذلك الدين بشيىء [الا بثمان ما اجر] المجرى من
نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضينان [و]
مثل [سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا] بلا تقييد بمصر [او] للخدمة [في المصر] فان المولى
يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتهية السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكره المجرى
استفسر القاضى عن من يسافر معه وقيل يثبت بشيابه للسفر وقيل القول فيه للموجر وقيل للمستاجر
فيميلف بالله انك عذمت على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر
والى ان سفر مستاجر دار للسكنى عذر الكل في المحيط [و] مثل [افلاس مستاجر دكان] مثلا
[ليتجر فيه] فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لسوق الدين عذر
بالطريق الاول والى ان مضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في المنية [و] مثل افلاس
[خياط استاجر عبدا ليخيط] معه [فتترك عمله] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو
عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالابرة والقراض والى انه لو ظهر خيانه فامتنع الناس
عن تسليم الثياب اليه كان عذرا كلسوق الدين كما في المحيط [وبداء مكتري الدابة عن سفرة]
اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى السهر عند العقول او بعده ولو في الطريق وفيه

رمز الى ان بداء قالع السن وسادم الدار من القلع والهدم عذر والبداء بالمذ في الاصل وادي
 مصدر بداله اي نشا فيه راي وهو ذو بدوات و الاستيجار [بخلاف] مثل [بدا المكاري]
 اي اجر الدابة فانه ليس بعذر ليجوز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه
 الفتوى [و] بخلاف [ترك خيطة مستاجر عبد ليشيط] معه [ليعمل] ظرف ترك [في الصرف]
 فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يشيط العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه
 اشعار بانه اذا استاجر دكانا للشيطة فاراد ان يتركها ويشتغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية [ر]
 بخلاف بيع [ما اجره] اي اذا باع الاجر الموجه من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم يتضرر
 وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلا ينزع
 من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والمشتري فلا يجدد البيع
 بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط [وتنفسخ] الاجارة بلا فسخ [بموت احد العاقلين]
 اي احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا الاجارة تنعقد ساعة فساعة فيتوقف
 على حيوتهما وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السبي
 كافي الكافي وقد يقدر اعتناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بها اذا مات المكاري في الطريق فانه
 لا ينفسخ حتى لا يبلغ مامنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم بشكلهما اذا مات
 المعقود عليه كدابة معينة فانه ينفسخ حال كونه [فذ عقدها لنفسه فان عقد] احد العاقلين
 الاجارة [لغيره فلا] ينفسخ لبقاء العاقلين حقيقة [كالوكيل] اجرا او مستاجرا وفيه اشعار بانه
 لا ينفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كما في قاضيهان [والوصي] والاب والقاضي [ومتولى
 الوفا] ولو موقوفوا عليه [ولو قال] مالك [لغاصب داره] منه [فروغها] اي فاخرج من داري
 [والا] يفرغ [فاجرتها كل شهر بكذا] اي فهي عليك كل شهر بماية [فسكت] الغاصب [ولم
 يفرغ] داره [يجب المسمى] لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانه مقربانها
 ملك الغصوب منه فلو جحد واقام الغصوب منه البينة ولو بعد سنة انهما له يقضى بالدار بلا اجر
 على الغاصب [وصح] اربعة عشر مقدا مضافة الى الزمان المستقبل [الاجارة] مثلا ان يقول في
 ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة وفيه
 اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجيئ ذلك الوقت ولم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي
 رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى
 وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد آجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار
 وذهب الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكاف انه جاز الكل في قاضيهان والفرق ان الاضافة تنعقد
 سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لله على ان اتصدق بدينهم غدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت

كذا فعلى ان اتصدق بدرسهم لم يجوز وتماه في الاصول [و] صح بالاجماع [فسيها] كما اذا كان
 فاستنك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي و لو قال اذا جاء رأسه فقد فاستنك لم يجوز وقال السرخسي
 جاز والفتوى على الاول كما في قاضيهان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [والمزارعة
 والمساقاة] كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من
 هذا الوقت [والوكالة] كما اذا قال بع عبدي غدا فإنه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد
 واختلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي [والكفالة] بان
 قال كفلت بنفش فلان غدا [والمضاربة] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما مارت
 العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فإنه لم يصير مضاربة الا عند صيرورتها عشرين درهما
 [والقضاء والامارة] اي تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا غدا
 وفيه اشعار بان التكليم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [والايضاء] اي جعله وصيا
 [والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافة] اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه
 موقوفة غدا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل
 منها وقد صح تعليق المزارعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل منهما غير الاجارة
 مضافا [لا] يصح [البيع] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعتك عبدي غدا [واجازته] اي البيع اذا عقد
 فضولي كما اذا قال اجزت البيع غدا [وفسخته] اي البيع ولو بيعا جايزا فلز قال احد العاقلين فسخت
 البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [والقسمة] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار
 على كذا [و] على هذا [الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال] بخلاف الصلح
 عن غير المال كمن عمد [و ابراء الدين] اي عن الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح
 العفو عن القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا كما في النهاية وانما
 آخر الابراء رمزا الى رعاية حسن المصنوع فإنه لغة الفصل *

* [كتاب العارية] *

او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا نسطاطها من جهة العوض [هي] اي العارية بالنشيد
 وقد يشق منسوبة الى العارقان طلبها عيب على ما قال الجوسري وابن الاثير و رد الراغب وغيره
 بان العاريائي والعارية واوية على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انهما من العرية تملك
 الثمار بلا عوض و رد المطرزي وغيره بالمشتمات استعارة منه فاعاره واستعاره الشيخ على حذف من
 والصواب ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور التناوب وان يكون
 الياء لا المعني النسبة كالكرسي ذكره الزامدي وشريعة [تملك نفع] من عين مع بقائها احتراز عن

قرض بحر الدراهم وعن البيع والهبة ورد للمذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها والاجارة جائزة فيما يملك بلا عرض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط [بلا عرض] احتراز عن الاجارة ولا ينتقض بهبته حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين وفيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب والقبول جميعا كادل عليه قوله [وتصح] العارية [باعرتك] ارضى اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض [ومنحتك واطمعتك ارضى] اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضيء الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضيء الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدراهم لكان هبة كما في الاصل [وحملتك على دابتي] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الراكب [واخذمتك عجلي] اي اذنته لاستئجاره [وداري لك سكنى] مصدر بمعنى الإقامة او امم بمعنى الاسكان حال اي مسكنة او تميزاي ملكت داري لك سكنى وملكك سكنها لك [و] داري لك [عمري] ظرف اي مدة عمري او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة [سكنى] تمييز وتفسير للتنصيص على العارية [ويرجع المعير] عن العارية المطلقة او المقيدة [متى شاء] اذا لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زقا وجعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع يجبل فيه زقا وكذا لو استعار امه لترضع ابنه فنعود وصار بحيث لا ياخذ ثدي غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر مثل خادمته الى ان يعظم كما في المغني وغيره [ولا يضمن] العارية بالضم [بلا تعد] من المستعير [ان هلك] العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع قصاع الحمام او كوز الفقاع من يده وانكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه وهو نايم فاعدا او مضطجعا وهو في الحصر فيضمن لو سرق منه نائما مسافرا كما في المحيط [ولا توجر] العارية وان لم يختلف استعماله [فان آجرها] المستعير [فعطبت] بالكسر اي هلك في يد المستاجر بلا تعد [ضمنه] اي المستعير [المعير] بالمثل في المثلي والقيمة في القيمي قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي [ولا يرجع] المستعير فيما ضمنه المعير [على احد] اي المستاجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة [او] ضمن المعير [المستاجر ويرجع] المستاجر [على موجره] المستعير [ان لم يعلم] المستاجر [انه] المستاجر [عارية] في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغني [ويعار ما يختلف استعماله] من العارية كالشوبه للبس والدابة للركوب [او لا] يختلف كالدار للسكنى والدابة للحمل [ان لم يعين] المعير [منتفعا به] اي من ينتفع بملك العارية [و] يعار [ما لا يختلف] استعماله [ان عين] منتفعا به فلا يعار ما يختلف استعماله ان عين وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الايداع من الاجنبي وهو الصحيح كما في النهاية

[وكذا] أى مثل المستعار [المجر] بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار المجران لم يعين منتفعا وما لم لا يختلف استعماله ان عين [فمن استعار دابة] مطلقا [أو استأجرها مطلقا] بلا تعيين السمل والركوب والسامل والراكب وغيرها من أنواع الانتفاع [يحتمل] كل من المستعير والمستأجر نفسه الدابة [ريعير] كل الدابة [له] أى للسمل [ويركب] كل غيره [وأيا] من السمل والركوب والاعارة لهما [فعل] المستعير أو المستأجر [تعين] ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه [وضمن] كل منهما [بغيره] أى الفعل فلو حمل أو ركب لا يعير والا فيضمن بالهلاك ولو أعار للسمل أو الركوب لا يحتمل ولا يركب والا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل من الصور الأربع اختلاف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بأنه لو استعارها أو استأجرها مقيدا بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون السمل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي [وان أطلق] للمعير [الانتفاع] بالعارية [في النوع] ظرف أطلق [والوقت انتفع] بها [ما شاء] من أنواع الانتفاع [أى وقت] شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشرا على غير ترتيب الملف وهو صنعة بدعيّة كثيرة الرقوع فمن الظن ان الأولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله السمل والركوب اليوم والليلة فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده [وإن قيد] المعير الانتفاع بنوع أو قدر أو وقت أو مكان [ضمن] المستعير [بالخلاف] في واحد منها [إلى شرف فقط] فلم يضمن بالخلاف إلى مثل أو خير إلا أنه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب بها فلم يركب أو يعير يوما ليحمل عشرة أفقرة من السنطة فحمل شيئا أخف وأسهل على الدابة أو إلى مكان كذا وذنب إلى مكان آخر ولو أقصر منه أو لم يذهب به وأمسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتماه في العمادى [وكذا] أى مثل تقييد الاعارة [تقييد الاجارة] وإطلاقها [بنوع أو قدر] أو وقت أو مكان في أنه ضمن بالخلاف إلى شرف فقط وهذا من قبيل الاكتفاء على نسو قوله تعالى بيدك الخير أي الخير والشر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الأحسن وكذا الاجارة إطلاقا وتقييدا فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة مع الاجرة كما في العمادي وغيره [وردها] أى الدابة المستعارة مبتدأ خبره تسليم [إلى اصطبل] أى مكان معد للدابة [مالكها] تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لأنه أتى بما هو المتعارف من رد العواري إلى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافظ كما اشير إليه في النهاية والكلام مشير إلى انه لو ردّها إلى منزله لم يضمن كما لو ردّها ولم يسجد صاحبها ولا خادمه فربطها في داره على معلقها كما في المحيط وغيره [و] ردّها [مع] من في عيال المستعير كولدته [أو عبدة أو اجيرة] فهو مجاز [مسانحة] أى اجارة مساينة (جيزى بئى فا داند) [أو مشاهرة] (جيزى باه فا داند) لا مياومة

لانه ليس في عياله كما في الهداية [او مع اجير وبها] اي مع من في عيال المعير كاجيره او ولده [او عبده] اي عبد من عباده [يقوم على دابته] اي يتعاهدها [او لا] يقوم عليها [تسليم] الى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن وتمامه في المحيط وفيه اشارة الى انه لو استعار عبدا فردا الى دار مالكه او مع من في عياله براء من الضمان و الى انه لو رد الدابة والعبد الى اجنبي ضمن وقيل لو ردها الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والاصح هو الاول كما في الهداية وغيره [كرد مستعار غير نفيس] كثير القيمة كالقلز والقصة والكوز ونحوها [الى دار مالكه] فانه تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهر فانه ليس بتسليم الا بالرد الى المعير كما في الهداية [بخلاف رد الوديعة والمغصوب الى دار مالكهما] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العمادي [وعارية النقلين] اي الدرهم والدينار [والمكيل والموزون والمعدود المتقارب] كالفلوس الناقصة [قرض] فانه اعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسوية الميزان او تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فلو هلك لم يضمن كما في الكرمانى وغيره [وصح اعادة الارض للبناء والغرس] بالكسر والفتح [وله] اي المعير في العاريتين [ان يرجع] عنها لانها غير لازمة [و] ان [يكلف] المستعير [قلعهما] اي البناء والغرس في الحال [وضمن] المعير للمستعير [ما نقص] اي انتقص عنها [بالقلع] اي بسبب قلعهما [ان وقتها] اي عين وقتها للعارية لانه عاد حينئذ [ورجع قبله] اي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء او الغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما فايمن في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمز الى ان لاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة والى ان لا ضمان في الموقته بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا فايمن كما في المحيط [وكرة] كراهة تنزيه [الرجوع] عنها [قبله] اي انقضاء الوقت لانه خلف الوعد الذي هو علامة المنافقين ويستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة [و لو اعار] الارض [للزرع] فيها [لا يأخذ] من المستعير استحسانا لان التزوير بالمومن حرام [حتى يحصد] الزرع من احصده اي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسراي قطع الزرع وتمامه في الرضي و جاز ان يكون من حصد الزرع يحصده بالضم والكسراي جزء كما في المغرب وغيره [وقت] العارية [او لا] يوقت كما في الاصل وذكر الحاكم ان المعير لو اراد اخذ الارض قبل ان يستحصد فلم يستعير ان يقلع الزرع وان يترك باجر المثل الى الحصاد وكان ابو الليث السخاف يقول انما يجب

الاجر اذا اجرة المعير او القاضي وفيه اشعار بانه ليس للمستعير ان يكلف المعير قيمة الزرع وان اراد المعير ان يعطى المستعير بذرة ونفقته والزرع له فان رضى المستعير وطلع الزرع يجوز والا فلا الكل في المحيط [واجرة رد المستعار] في العاريتين [و] اجرة رد [المستاجر والغصب] و المرهون والوديعة والمبيع بيعا فاسدا بعد القسح والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب او بشيخار الزودية والشرط يجب [على المستعير والموجر والغاصب] والراهن والمودع بالكسر والقابض والبائع والمشتري كما في العمادي وغيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار في الكل بالاختتام اذا لاجرة بها تجب بعد قطع الدرام *

* [كتاب الوديعة] *

عقب بالعارية مع اشتراك كل في الامانة لترقي الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل الى الاسمىة من ودع ردعا اي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يسكن بشذوذهما وفي المغرب يقال اذعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانما مودع ومستودع بالكسر وزيد كمال مودع ومستودع بالفتح وشرعا [هي امانة تركت للسفط] اذنى تسامح والمعنى ترك امانة ودفعها ليحفظها فخرج العارية لانها للارتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اي صار امنا ثم سمي بها ما يؤمن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قصد السفط فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الربح ثوب احد في حجر احد ويبرأ عن الضمان بالوافق فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كما في شرح الهداية وغيرها لكن الامانة عين والوديعة معنى فيكونان متباينين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد استعفاظ فيلزم الایجاب والقبول ولو دلالة ولذا لو قال لصاحب السمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقل شيئا اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال [وضمانها] اي حكم ضمان الوديعة [كالعارية] اي مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالسرقه ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجهة للضمان بخلاف العارية كما في الشزاة [وله] اي المودع [حفظها بنفسه] في دارة و منزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار [و] ببعض [عياله] بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالنفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الي الزوج وهو يسكن معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح

الطحاوي انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والاحير والاضافة للمعهد اي عيال غير متهمة
والا فيضمن بالدفع كما في قاضيهان [وان نهى] المودع عن حفظه بعياله والاحسن تركه لما سيجي
نفسيله [و] له [السفر بها] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا
عنده وقال محمد رح لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يسافر سفرا طويلا كما في الذخيرة [عند عدم
النهى عنه] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا المصرو لا تخرجها منه فان كان
سفرا له بد منه ضمن وان كان سفرا لا بد منه وكان في المصرو في عياله فكذلك والا لم يضمن
كما في المحيط [و] عدم [الخوف] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفرا
لا بد منه ولم يكن في المصرو من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان
عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان قربت والا فيضمن اما عند محمد رح
فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها [وضمن] بالاجماع كما في المحيط [ولو
حفظ بغيرهم] اي بغير نفسه وعياله بان استاجر اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لامودعا كما في
الكرماني [ضمن] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره
القدوري لكن في الجماع انه لم يضمن كما في العمادي [الا اذا خاف السرقة] اي حرقا يحيط بجميع
مملها بالتحرير وقد يسكن النار كما في الصباح [او الغرق] اي غرق سفينة الوديعة بالتحرير مصدر
ويجوز السكن على ان يكون اسما من الاغراق [فوضعها عند جاره] فانه لم يضمن استئناسا وفيه
رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرماني والى انه ان
ارتفع السيريق ولم يستردها منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي [از عند فلك آخر]
فانه لا يضمن لانه طريق السقط وهذا كله اذا كان السرقة مشهورا بين الناس والا لم يصدق فيه
الا بالبيعة كما في الكرماني [فان حبسها] اي امسكها المودع [بعد طلب ربها] ولو حكما كالوكيل
على ما في المصنوعات [فادرا على التسليم] اي تسليم الوديعة وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم
اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها
فقال اطلبها غدا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال
في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل تبلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم
يضمن والى انه لو طلب في ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او لضيق الوقت فاغاروا
على تلك الناحية فقال اغير عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط [او] ان [جحدتها] اي انكر
الوديعة بعد طلب المالك او قايم مقامه بحضرتة بلا نية السقط كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن
بسقوط العقار كالمقول وعن ابي حنيفة رح في العقار روايتان والى انه لو انكرها بعد طلبه بان
قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر بلا حضرة او في وجهه عدو ومخافة

التلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت عن مرضعها كما في الزايعي
 [او خلط] الرديعة [بانه حتى لا يتميز] بانه عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر
 بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالثل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه
 الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائعا بجائع من غير جنسه واما
 اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فيملك من مالهما وكذلك حكم المائع عند محمد رح
 واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو
 اختلط بغير صنعته لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن
 والى انه لو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخالط ولو عبدا صغيرا وتماه في الكافي [او تعدي] نيا
 بان كانت ثوبا او دابة [فلبس او ركب] او عبدا فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله
 قهيماله من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [او حفظ] الرديعة [في دار]
 ولو احرز [امر] المودع [به] اي بحفظها [في غيرها] اي غير هذه الدار ولا باس بالعمل
 الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا
 الصندوق او يمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم ينفذت
 في السرز كما في الكرمانني [او جهلها] بالتشديد اي جهل المودع الرديعة حيث لم يعرفها الورثة من
 جهله اي نسب الجهل اليه [عند الموت] اي لم يبينها عند موته [ضمن] اي المستودع في هذه الصور
 الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى رقف عنده غلة الوقف
 ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد المفوضين عنده مال الشركة على قول ومعتوه
 او مراقق مسجون عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط
 وغيره [وان ازال التعدي] بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدام سليما [زال ضمانه]
 الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الرديعة لنفقته ثم بدله
 ورده في مكانه فضاع ضمن ثم برئ بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية
 الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط [وان اختلطت] الرديعة بماله [بلا فعنه] كما اذا
 انشق صرتان وانصب احد لهما في الاخرى [اشتركا] اي المودع والمالك شركة اختلاط فالحالك من
 مالهما فلم يضمن كما اشير اليه [ولا يدفع] المودع [الى احد المودعين] كما في الاصل ولا ياخذ منه
 كما في الجامع [قسطه] اي نصيبه مما ادعاهما من قيمى او مثلى كالثياب والمكيل [بغيبة الاخر]
 لانه لا يكون له ولاية القسمة وقالا يدفع او ياخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ
 والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ولا احد المودعين] بالفتح [دفعها] اي الرديعة
 كلها [الى] المودع [الاخر فيما لا يقسم] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقسيم وفي

مبمضوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان [وله دفع نصفها] عنده و دفع كلها عندهما
 [فيما يقسم] كالكيل والثياب وغيرها مما لا يعيب بالتقسيم [وضمن دافع الكل] نصف القيمة
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا رضى ان يكون المال عند
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [لا] يضمن شيئاً بالاجماع [قابضه] اى
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا ادعا ما يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمننا وكذا الحكم فى المستبضعين
 والوصيين والعدلين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمرتهنين كما فى المغني [ولا اعتبار للنهي
 عن الدفع الى من لابد] من بعض عياله [من حفظه] فلو قال لا تدفعها الى امرأتك او ابنك او
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن فان وجد
 بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط [ولا] للنهي [عن السقف في بيت] معين [من دار] فلو وضعها
 فيه وضاعت لم يضمن استئساناً وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه فى
 السابق كما ذكرنا [الا ان يكون له] اى لهذا البيت [خلل ظاهر] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من المنهي عنه ضمن [ولو اودع المودع] الوديعة الى
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخرق [فهلك] في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول
 [ضمن] المودع [الاول] بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني
 امين عنده لا عندهما كما فى المغني فلو ضمن الثانى رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا
 لم يرجع على ما اشار اليه السيوطي كما فى الزاهدي [ولو اودع الغاصب] المغصوب المودع ثم هلك في
 يده [ضمن ايّ شاء] من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما فى العمادي
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل حسن المختتم والله اعلم بالصواب *

* [كتاب الغصب] *

اخر عن الرديعة مع مناسبة التضاد لان الخيانة موحرة عن الامانة [وهو] لغة اخذ مال او غيره
 من الغير قهراً يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصبا وكثير ما يسمى به
 المغصوب وشريعة [اخذ مال] احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطرة ماء
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلك لم يضمن كما فى النهاية [متقوم] اى مباح
 الانتفاع شرعاً احتراز عن الخنزير والخمر والمعاذ عندهما [محترم] اى حرام اخذه بلا سبب
 شرعي احتراز عن مال الحربى في دارهم [علناً] اى اخذا ظاهراً لا خفية احتراز عن السرقة
 فهو قيد ضروري متروك عن الهداية [بلا اذن مالكه] احتراز عن نحو الرهن والعارية [يزبل]

ذلك الاخذ صفة له [يده] اى تصرف المالك عن ملكه واحتراز به عن العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المستقة لاثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان ذرة فضرِب عليها يده فوقعت في البسر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولولت ثمرستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يتحقق انه لو قال هو ازالة اليد اليه على مال آخ لكان احسن وذكر في الزاهدى انه على ضريين ما هو موجب للضمان فيشترط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد [فلا غصب] موجبا للضمان [فى العقار] لعدم ازالة اليد لانه في مسله بلا نقل والتصرف فى المالك بالتبعيد عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيعيين واما عند ميمن رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف فى الثانى فى الوقف كما فى العمادى وغيره [حتى لو ملك] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع شربه او ذهب به السيل [في يده] اى الغاصب [لا يضمن] عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن يبس الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانهما لم ينقلا عن محلها او في حكم العقار كما فى العمادى [وما نقص] من العقار بان فات جزء منه او غيره [بفعله] من السكنى والزراعة والحداة ونحوها [يضمن] اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما فى المنية ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يورم بالكس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما فى فاضيلان لكن فى التنف ان بهلاك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستاجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده والتفاوت قيمة ما نقص كما فى التتمة [راستخدام النعم] ولو مشتركا [غصب] حتى لو ملك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن ميمن ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل وتركها فى مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما فى المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [لا] غصب [جلوسه] اى الجالس [على البساط] او فى الدار لعدم ازالة [وحكمه] اى الغصب [الاثم] اى اشتقاق النار [لمن علم] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يوجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا فى المضمرات [ورد العين] المغصوبة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها [فايمة] موحدة في يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة فى بلد الخصومة اقل مما فى بلد الغصب فتحينيل للمغصوب منه ان ينتظر او يرضى او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما فى العمادى وفى التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي على ما قالوا كما فى الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان المرجب الاصلي هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي [و] حكمه [الغرم] اي ضمان
 انعين للمالك [هالكه] بفعله او بفعل غيره او بانه مماوية [ويجب في المثلي] اي ما يوجد له مثل
 في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل بنحو التراب والصابون والسكنجبين فانه
 قيمتي [المثل] اي مثل الهالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام
 المرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فالمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل
 فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العمادي [كالكيل] المتقارب [والموزون] المتقارب [و
 العددي المتقارب] والزري المتقارب اي مالا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس
 منطلق كل منها مثليا الا ترى ان السويق والناطف المبزر بتقديم الزاء بالفارسية (حراي نرين) قيميان
 وان كان الاول كيبليا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاشهبيابي الى ان المثلي
 المكيل والعددي المتقارب وكل موزون مصنوع يضره التبعض [فان انقطع المثل] بسبب لم يوجد في
 الاسواق كما في الكرمانني وغيره ولم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي [فقيمه] عند ابي حنيفة رح [يوم
 يشتمان] اي يقضي بينهما وهو الاصح كما في الشراة وهو الصحيح كما في التنفة وعند ابي يوسف رح
 يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد رح
 يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة القتارى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية [و]
 يجب [في غير المثلي] اي ما يتفاوت احاده في المالية من القيمي [قيمه يوم الغصب] بالاجماع كما في
 المضمورات وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استهلك عند راما عندهما قيمة يوم الاستهلاك
 كما في المختلفات [كالعددي] والزري [المتفاوت] والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع
 وما دون نصف صاع وما اختلط من موزنين او مكيلين كالبر والشعير المختلطين وتمايه في
 العمادي [فان ادعى] الغاصب [الهلاك] اي هلاك المغصوب [حبس] ذلك الغاصب لانه مقر
 بالغصب فاذا انكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه رمز الى انه
 لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [حتى يعلم] ويظن بمضي مدة موكولة
 الى راي القاضي [انه] اي المغصوب [لوربقي] ولم يهلك [لظهر] حينئذ يقضي بالقيمة وفيه
 اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواني انه يقضي بها حينئذ الكل
 في المحيط [ثم] اي بعد هذا التلوم والعام بالهلاك [قضى عليه بالبدل] مثليا او قيميا وفيه
 دلالة على ان المرجب الاصلي رد العين [والقول فيه] اي في مقدار البدل [للغاصب] مع يمينه
 لانه المنكر [ان لم يقيم] للمالك [حجة الزيادة] التي ادعاها فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة
 ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بانه لو لم يقيم واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو
 الصحيح كما في النهاية [فان ظهر] مغصوب ادعى هلاكه [وقيمه اكثر] اي حال كونه قيمته

أكثر مما ضمن الغاصب به وإن قل كدانق في ألف درهم كما في الزامدي [و] السجل أنه [و] من
 ضمن [الغاصب] [بقوله] أي الغاصب مع يمينه [أخذه] أي المصوب الظاهر [المالك ورد بدله]
 لأنه لم يتم رضاه [أو أمضى الضمان] أي أجاز ضمانه بأن رضى بالبدل وترك المصوب في يد
 الغاصب وفيه اشعار بأنه لو كان القيمة دونه أو مثله لم يكن له خيار لأنه توفّر بدل ملكه لكن
 في ظاهر الرواية الخيار وهو الأصح كما في الهداية فالأولى ترك قوله (وقيمته أكثر) [وإن] ظاهر وقيمته
 أكثر أو مثله أو دونه وقد [ضمن] الغاصب [لا بقوله] أي الغاصب بل بنكوله أو بقول المالك
 أو بيمينه [فهو] أي المصوب [للغاصب] لرضاء المالك به [وإن آخر] الغاصب [المصوب أو]
 الأمين [الأمانة] كالعارية والرديعة [أو ربح] الغاصب أو الأمين [بالتصرف] كالبيع [فيهما]
 أي المصوب والأمانة [تصدق] الغاصب والأمين وجوبا بالاجرة والربح عندهما خلافاً لأبي يوسف ررح
 وفيه إشارة إلى أن كلا من الاجرة والربح صار ملكاً لهما ملكاً خبيثاً وحراماً لخبث السبب وهو التصرف
 في ملك الغير وكل حلال عنده لأن المضمونات تملك بأداء الضمان وإلى أنهما لا يصرفان في حاجتهما
 إلا إذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصدق بمثله وإلى أنه لو أدى إلى المالك حل له التناول
 لزوال الخبث كما في الهداية وإلى أنهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول الأمانة كما في
 الكرمانى [إلا أن يكون] المصوب والأمانة [دراهم أو دنانير لم يشر] أي لم يصف [اليهما]
 وقت العقد بأن أشار إلى غيرهما أو أطلق الثمن ونقدهما [أو أشار] اليهما [ونقد غيرهما]
 فإنه لا يتصدق به لأنه حلال وفيه إشارة إلى أنه لو أشار اليهما ونقدهما تصدق لأنه وإن لم يتعين
 بالاشارة إلا أن ضم النقد يورث الخبث هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للخرج في هذا
 الزمان كما في الذخيرة وغيره إلا أن مشايخنا قالوا أنه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط
 والجامعين وإلى أنه لو تزوج بأحدهما امرأة أو اشترى أمة أو ثوبا أو طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق
 بشيء في قولهم لأن الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم أو الدنانير كما أشير إليه
 في الهداية وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال [وإن غصب] شيئا [وغير] الغاصب إياه
 بالتصرف فيه احتراز عن صبي غصبه فصار ملتصقا عنده فإن أخذه بلا ضمان [فزال اسمه] احتراز
 عن كغفل فكتب عليه أو قطن فغزله أو لبن فصيره مخيضاً أو عصير فخلله فإنه لا ينقطع به حق المالك
 وقيل ينقطع كما في المحيط [واعظم منافع] أي أكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسبكها بلا
 ضرب فإنه وإن زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعها ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره
 فلم يكن زوال الاسم مغن عن اعظم المنافع كما ظن [ضمنه] أي الغاصب المصوب [وملكه]
 بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر وإليه ذهب بعض المتقنّمين وقال بعض المتأخرين إن
 سبب الملك الغصب عند أداء الضمان كما في المبسوط فلو أبى المالك عن أخذ القيمة وأراد أخذ الغير

لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى النقلين ان الصحيح عند المحققين من
مشايخنا على قضية مذموب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين بالضمن او قضاء القاضي به
واداء البدل كما في الدخيرة وغيره [بلا حل] للانتفاع به لانه ملك خبيث [قبل اداء بدله] مثليا
او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه
لا يستخلص عن وباله بعد اداء البدل بلا توبة والى انه يسئل بعده بلا استئصال لكنه لم يسئل كما في
المحيط وغيره [كنبيع شاة] او ابل او بقرة مغصوبة مع سلخها وتاريخها [وطبخها] فانه حينئذ غيرها
فلا يزول الاسم بالسلخ ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتاريخ لا ينقطع
وقيل ينقطع اذا كان للارباب قيمة كما في الزهدي وفيه اشارة بانه لو طبخ السنطة او اللحم
المغصوب صار ملكا له بلا حل وهما عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضغ طعاما مغصوبا فابتلع
و شرط الطيب عنده وجوب البدل وعندهما اداؤه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره [و]
مثل [جعل صغرا] او حديد او ساجة مغصوبة [اناء] مثل كوز او فلسا او سكيننا او بابا فانه
ضمنه وملك بلا حل [بخلاف] جعل [السجارين] الفضة والذهب اناء او درهما او دينارا
فان الاسم باق [فهما] عنده [للمالك بلا شيع] عليه او له وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه
لو دفع دراهم الى ناقل لينقل فعمزها وكسر ضمن الا اذا امر بالغمز على ما قالوا كما في قاضيتان
وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر [ولو خرق ثوبا] مغصوبا بالتشديد
او التخييف كما في المضمرات والاول اولى لانه يشبر الى الخرق الفاحش فلم يتأخرين في تفسيره
اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [وفوت] بذلك التخريق [بعض العينه] وبقى بعضها
[وبعض نفعه] وبقى بعضه بالواز وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي بمعنى
الواز كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكرمانى والهداية والمحيط وغيرها فمن
الظن الحكم الجزم بفساد كلامه بانه يغيد فحش خرق فات به بعض العين دون بعض النفع
[طرحه] اى الثوب [المالك عليه] اى المخرق [واخذ] منه [قيمته] سالما [او اخذه] اى
الثوب المخرق [وضمن] المالك مشروقة [نقصانه وفي الخرق اليسير] ضد الفاحش فوت الجودة
لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ضمن ما نقص] لانه تعيب من
وجه وقيل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودون وقيل ما لا يصلح
بعده لثوب ما وما يصلح له وقيل يرجع فيهما اى اهل الصناعة فما عدوا فاحشا ففاحش ويسيرا
فيسير وقيل ان طويلا ففاحش وعريضا فيسير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب
حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب المغصوب فاحشا او يسيرا الكل في المحيط
والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع السعر وفوت جزء من

العين وفوت وصف مرغوب كفوت السمع واليد في العبد وفوت معني مرغوب كغنيمة خرد
 في العبد في يد الغاصب كما في الزامدي [ومن بنى] بناء [في ارض غيره] عسبا [او غرس] شجرة
 كذلك [امر] الغاصب [بالقلع] اي قلع البناء او الشجر [والرد] اي رد الارض فارعة الى المالك
 ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يومر به حينئذ وضمن القيمة وهذا
 اوفق لمسائل الباب كما في النهاية و به انتفى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن
 نحن نقتني بكتاب اتباعا لاشياخنا كما في العمادي ومما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل
 اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما في الزامدي
 [والمالك ان يضمن] للغاصب [قيمة بناء او شجر امر بقلعه] اي قايم في الارض لا قيمته مقلوبا
 اذا المقلوع قيمته اكثر من القايم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القايم كما في النهاية
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن
 الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك
 خمسة للغاصب ويسلم الارض معه للمالك [ان نقصت] الارض [به] اي القلع و روى هشام
 عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض وضمنه النقصان وليس له ان ياخذ الاشجار ويضمن
 قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا فسد الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [وان حمر] بالتشديد
 او صفر الغاصب [الثوب] الابيض [ضمنه] اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه
 ابيض [وسلم الى الغاصب] او اخذه [اي الثوب] وغرم ما زاد الصبغ [فيه لان الصبغ مال
 متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله والصبغ على حاله و يبيع الثوب ويقسم الثمن
 بينهما على قدرهما كما في المحيط [وان سود] ذلك الثوب [ضمنه] اي ضمن المالك قيمته [ابيض
 او اخذه ولا شيء] عليه [للغاصب] وقالوا ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم
 وقيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا وان انتقص فما قال وقيل ان هذا
 اختلاف زمان فاجاب على عادة بني امية وهما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد سار
 ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه
 هارون و تبعه من بعده كما في الكرمانى وغيره [وان باع] الغاصب العبد المغضوب
 [او اعتق ثم ضمن نفذ البيع] اي بيع الغاصب [لا العتق] لان المالك الناقص يكفي لنفاذ البيع
 لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفل الا
 اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفل البيع الثاني
 و يبطل وقيل ينفل ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [وزايد الغصب]
 وغاؤه [متصلة] كلاسمن والجمال [او منفصلة] كالولد واللبن والثمن [ولا يضمن ان

ملك] اذ لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء [الا
بالتعدي] بان اهلك فذبح او اكل او باع وسلم [او المنع] اى يمنع الغاصب اياها عن المالك
[بعد الطلب] اى طلبه منه [وخمر المسلم] لا يضمن مسلم او ذمي ان اهلكها بالشرب او القاء
الملح او الخل او بغيره فيصير خلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه اثم به
وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب او البع لم يائمه كما في الجواهر [وخنزيرة] كذلك
فلو اهلك مسلم او ذمي خنزير ذمي ضمن [ومناع الغصب لا تضمن] ان اهلكها لحدوثها في
يده فلو غصب عبدا خبازا او دابة واستعمل اياما ثم رده على مالكة لا يضمن وفيه اشعار بانه
لو غصب منافع بدون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاولى كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا استعمال
ثم رد كما في الكرواني ويستثنى منه منافع غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادي
وسهى من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فعليا بما في السراجية انه
لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى [بخلاف] غصب [السكر]
بفتحتين ني من ماء الرطب اذا اشتد [والمنصف] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ
من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقالا لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان
اهلك الباقي ما ذهب قليلا بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رح فيه رايتان كما في الهداية [والمعزف]
اى معزف مسلم او ذمي بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والغاء نوع من الطنابير
يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آلة اللهو كالزمار وغيره والاحسن ان المعزف بفتح
العين والسكون واحد المعازف آلات اللهو كالبربط والطنبور والصنج والعود والزمار والطبل
والدف ونحوها [فيجب] عنده [قيمه لا للمهر] اى قيمة المعزف من حيث انه خشب منحوت
منتفع به في الجملة لانه من حيث انه آلة للتلهي وقالا لم يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر
الامام والا فلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف للهو واما فيما للعروس فيضمن
بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والشطرنج ويفتى بقولهما لكثرة فساد الزمان
كما في الحقايق والمحيط وغيرهما وفي الزاهدي انه لم يضمن في قولهم بكسر دنان الخمر وخواويه
وعود المغني وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف المعازف [ومن حل قيد
عبد] ولو عاقلا فذهب او رباط سفينة فغرقت [او فتح قفص طائر] او باب اصطبل دابة فذهبت
[لا يضمن] عندهما خلافا لمحمد رح وعنه لو طار او ذهبت على الفور ضمن والا فلا وقال السرخسي
لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا بالابق ضمن [ومن سعى]
ونم الى سلطان ولو غير حابر فيضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية يختص
بالنميمة كما في المفردات [بغير حق] فلو كان يوذيه ولم بمكته دفعه الا بذلك لم يضمن كالمضروب اذا

اشتكى الى سلطان فاخذ منه مالا كذلك وكذا اذا كان يقسق ولا يمتنع بالامر بالمعروف كما في المحيط [اوقال] ولو صادقا [مع حاكم] اى رجل مصاحب لظالم [يغرم] الناس جزافا لا مائة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كفى المحيط [انه] اى فلانا [رجل] او جمع [مالا يغرمه] السلطان اذا احاكم لا يضمن عند سما [ويضمن] عند سيد رح لانه غير مضطرفه وهو المدرك في القاءى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما فى الخلاصة وغيرها فلو مات الساعي اخذه المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامي اهل بلد بالامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم دراهم فالظلمة على كل من الثلاثة فى الدنيا والاخرة وذكر الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا فى كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل فى الجواهر وقد تقرر ما فى النظم على الضمان فهو الكافي الله اعلم بالصواب *

* [كتاب الرهن] *

اورد بعد الغصب لان فيه استيفاء فى الحال بخلاف الرهن [هو] اهم ما وضع وثيقة للدين كفى المفردات ومصدر رهنه الشيعى وقد قالوا ارمته اى جعله رهنا وارتهن منه اى اخذه كما فى القاموس فالرهن المالك والمرتهن آخذ الرهن لكن فى اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا [حبس مان متقوم] حيوانا كان او جمادا عروضا كان او عقارا مذكروعا او معدودا مكيلا او موزونا وفيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط والى لو اعاره من الراهن او غيره باذنه او غصب منها الراهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما فى الكرمانى فيشكل ما بعده الا ان يعم والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالذبح اليه لم يكن رهنا كما فى الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كاظن ويدخل فيه رهن ذمي خمرا عند ذمي [بتق] اى بسبب حق مالي ولو مجهولا واحترز عن نحو القصاص والسد واليمين [يمكن اخذه منه] اى استيفاء هذا الحق من ذلك المأل واحترز به عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو الامانة والمدبر وام الولد والمكتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين [كالدين] اى مثل ما وجب فى الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والجنابة وفى الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بكم البيع الفاسد وبدل الخلع فى يدها والمهر فى يده او غيرها كالبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما فى الكرمانى وسباني فمن اطن ان المناسب ترك الكاف وان كلامه فى الشرح ماثلا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء [وينعقد] الرهن [بايجاب] كرهنتك بمالك على من الدين او خذ

هذا الشيخ رهنا به [وقبول] كارتجنته سواء صدر من مسلم او كافر او عبد او صبي او اصيل او وكيل
فالقبول ركن كالايجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يثبت من حلف انه لا يرهن
بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم
ويثبت من حلف به بلا قبول كافي الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا والقبول فيه
ركن لانه على هذا الخلاف كما مر [ويلزم] الرهن [ان سلم] المرهون فالتقبض شرط للزوم فللمارهن
ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفى الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما فى الذخيرة وفيه
اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به وفى الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفي حال كون المرهون
[متوزا] اسم مفعول من السوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالنمر على الشجر كما فى الزاھدى
او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يخل بقبضه كما فى الاختيار او مقسوما فانه لم يصح مشاعا
كما فى الكرمانى [مفرغا] غير مشغول يثنى الغير كالارض والتخل المشغول بالزرع والثمر
[متميزا] غير مشاع كما فى النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر
بالشجر كما فى الكرمانى ولا يضره الاستدراك على تفسير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها
جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجم
الايمه ان السائط لو اشترك صح الرهن فى العرصة والسقف والجدار كما فى الزاھدى والى ان اتصاف
المرهون بهذه الصفات ليس بلام عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل بغيره كان فاسدا
لا باطلا وكذا لو كان شايعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد
عند القبض صار صحيحا لازما كما فى الكرمانى [والتخلية] رفع الموانع والتمكين من القبض
[تسليم] فى ظاهر الرواية وهو الصحيح كما فى الهداية وغيره وعن ابي يوسف رح ان التسليم
لا يثبت فى المنقول الا باخذ بالبراجم كما فى الكرمانى [كما فى البيع] الصحيح دون الفاسد فانه
واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [وضمن] المرتهن ولورهننا فاسدا مرهونا هالكا فى يده
ولو فسخ العقد وعند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل والارل اصح كما فى
الذخيرة [باقل من قيمته] اى قيمة الرهن عند القبض كما فى الاختيار [ومن الدين] اى بدین
او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين اولا والقيمة ثانيا
والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالاقل كما فى بعض النسخ وكذا ما فى الكرمانى
ان الصحيح الاقل لان من اتبعيضية والمعرفة لا يتناول النكوة الا ترى ان نحو افضل منهما اقتضى
تالفا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صالح ان يكون بعضا منهما لان المعرفة يتناول المعرفة
فانه قاعدة فقهية لم يشتهر عن النجاة وتتمة الكلام فى طلاق المريض ولا يخفى انه مشعر بحكم
للمساراة ولذا فرع فقال [فلو هلك] كل الرهن فى يده [وهما] اى القيمة والدين [سواء]

في مساكن في المقادير [سقط ديه] وأما للاستيفاء [وان كانت قيمته] أي الرهن [أكثر]
 من الدين سقط فلم يرجع إلى الرهن بشيء [فالفضل أمانة] أي ما كان زائداً على الدين من الرهن
 في يده أن أمانة فلم يضمن بهلاكه [وفي] قيمة له [أقل] من الدين [سقط من دينه بقدره] أي
 ذلك الأقل [ورجع المرتين] إلى الرهن [بالفضل] من دينه وفيه إشعار بأنه لو هلك بعض الرهن
 قسم الدين على الهالك والموجود فلم يرهن دارا قيمتها ألف بالف فخرت في يده قسم الألف على قيمة
 البناء والعروة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب العروة بقى وتماه في العمادي [ويحفظ]
 الرهن وجوبا على المرتين [كالوديعة] فيحفظ بنفسه وبيع عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد
 والاحير كما مر وفيه إشعار بأن المرتين يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [وان تعدى] المرتين في
 الرهن كلقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ضمن] كله بكل قيمته
 [كالغصب] أي مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي
 والمثل في المثل إلا اذا انقطع فقيمه يوم الضمومة وفيه إشارة إلى أنه يستمر الانتفاع من الرهن
 بلا اذن له وأما بالاذن فيكرة كما في الضمرات وغيره ولا يكرة كما في المنية فلم يرد استمرار
 الاذن قال كلما نهى عن الانتفاع كان ما ذرونا به في مدة الرهن كما في الضمانة [ولا يصح] من المرتين
 والمودع [فيهما] أي الرهن والوديعة [رهن وإجارة وإعارة] أو له عند عياله [وإيداع] عند اجنبي
 وهذا تصريح بما علم ضمنا فان الكل تعدى كما لا يخفى [ولا يصح] في المودع [بالفتح] [الأول]
 أي الرهن فيصح فيه الإجارة والإعارة وكذا الإيداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتماه في العمادي [ولا
 لا يصح] في المودع [الأول] أي الرهن والإجارة فيصح الآخران وقد نظم الكل فقال * شعير *
 * مودع الرهن فقط في دار دور * * عارية راسخ ومرهون لمن *
 * رهن ومودع قابل أين جارية * * بشئ من صدر الشريعة أين مخن *
 [ولا يبطل الرهن] عقدا [لو فعل] واحدا من العقود الأربعة لأنه تعدى لا ينفيه عقد
 الرهن [لكن يضمن] بالهلاك حينئذ [كما مر] أي مثل ضمان الغصب وفيه إشعار بأنه لو عاد
 إلى الوفاق عاد رهنا وبراء عن الضمان كما في العمادي [وجعل الشاتم] بفتح التاء وكسرهما [في
 الشنصر] اليمنى واليسرى بكسر الصاد وفتح الاصبع الصغير [تعدى] واستعمل لا حفظ
 وفيه إشارة إلى أنه لو جعل الشاتم فرق خاتم له لم يضمن إلا اذا كان ممن يتجمل بشاتميه كما في
 قاضيهان [ولا] جعله [في اصبع أخرى] ابهام أو سبابة أو وسطى أو بنصر [حفظ] سواء كان
 السافظ رجلا أو امرأة وقال مشايخنا إنه تعدى منها فهي ضامنة وتماه في العمادي ولا يخفى
 أنه لو قال وجعل الشاتم في غير الشنصر حفظ لكان مغنيا عن سابقه [واذا طلب] المرتين
 [ديه] في بلد العقد [امر] المرتين [باحضار رهنه] أن لم يكن للرهن مؤنة حمل بقريئة الانبي

[الا اذا رضع] الرهن باتفاقهما [عند عدل] فحينئذ لا يومره وفيه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يومره كما في الذخيرة [فيسلم كل دينه] عند احضاره ليتعين الحق [ثم] يسلم [رهنه] وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر بتسليم بعض الرهن كما في الهداية [وكانا ان طلب] دينه [في غير بلد العقد] امر باحضار رهنه وقيل لا يومر [ان لم يكن للرهن مؤنة حمل] اي ثقله ولا يشفى ان المؤنة يرفع مؤنة السجل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التسليم يختلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [وعليه] اي المرتهن [مؤن] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [حفظه] اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة السلف والبيت وما رى الغنم فلا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [وعلى الراهن] وان لم يكن في الرهن فضل [مؤن] تبقيته [اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام والشراب واللباس واجرة الظئر والراعي والعلف وسمى البستان وكري الأنهار وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلح عليه] والعشر والخراج [ويجعل الا بقى] بالنظم اي اجرة رادة من الفرار [ومداواة السرح] اي معالجته وضمن الداء واجرة الطبيب وفداء الجناية [منقسم] ذلك بالخصص [على المضمون] اي ما دخل في ضمان من الرهن [والامانة] اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين بقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالف قيمته الفان فابق فردة رجل من مسيرة السفر فليجعل عليهما نصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند المرتهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتهن في السالين كما في الكرمانى واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الشاذلة واعلم ان الراهن اذا غاب فانفق المرتهن عليه شياً بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضى ديناً على الراهن فبهجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند اكثر المشايخ وعنه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضراً او غائباً كما في الذخيرة لكن في قاضيهان انه لو كان حاضراً وابي من الاتفاق فامر القاضى به رجع عليه وبه يفتى *

[فصل * لا يصح] ويطل كما في المعطوفات بعده على ما في الانتف وغيره [رهن مشاع] ولو لم يقسم ومن الشريك شيوعاً مقارناً كرهن نصف الدار شايعاً او جارياً كرهنها ثم الفسخ في النصف مثلاً وانما بطل لان هذا الشيوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالا ابتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا يحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرمانى وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابي يوسف رح ان العاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا او لا يكون المقابل مضموناً فلو قبض مشاعاً لم يدخل في ضمانه وعن محمد رح انه دخل في ضمانه ولو قبض مفزراً لم يكن رهناً الا بتجديد

العقد وإنما لم يصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مفردا
 عاد جازيا والفساد ضد الباطل ويستثنى ما كان الإراهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل
 على حدة فرهننا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه رهنا واحدا جاز ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يصر
 كما في الذخيرة [و] لا يصح رهن [تمر على نخل درنه] اى النخل [و] لا رهن [زرع ارض او نخليا
 درهنا] اى الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فى الرهن وذلك معلوم
 معين والى انه لو فعل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا اذ امر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى
 انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بناء الارض
 لم يجز كما في الذخيرة [و] لا يصح رهن [السرو وفروعه] اى الدبر وام الولد والمكاتب [ولا]
 يصح [بالامانات] اى بمقابلة امانة منها كالوديعة والعارية والمستأجر والشفعة ومال المضاربة
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو اذع زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهنا لم
 يجز وفيه اشعار بانه لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهنا جاز كما في النظم [و] لا يصح
 بعين مضمونة بغيرهما من الثمن وغيره مثل [المبيع في يد البائع] حتى لو اشترى عينا ولم
 يقبض فاخذ من البائع رهنا بها كان باطلا ولذا لم يضمن البائع بشيء بهلاك الرهن وقال شيخ
 الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والفساد ملحق بالصحيح فى الاحكام كما فى الكرماني
 وذكر فى المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد
 البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كما فى الكبرى وغيره [و] لا يصح ويبطل بمقابلة [القصاص]
 بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمد فرهن القاتل به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح
 رجل رجلا جراحة فيها قصاص فرهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بانه اذا
 قتل رجل عمدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطاء فقصى القاضي على عاقلته بالدية فاخذ
 الولي بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جراحة لا يستطاع فيه القصاص فقصى القاضي للمجرم
 بالارش فاخذ به رهنا جاز كما فى النظم [وصح بعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك
 [بالمثل] فى المثلي [وبالقيمة] فى القيمي كالمغصوب وبدل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا
 التفصيل ما فى المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما فى الذخيرة [و] صح
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [موعودا بان رهن] شيئا [لمقرضه] المرتهن [كذا]
 اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا فى الاصح من الروايتين وعن ابى
 يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء
 كما فى المنية لكن فى الكبرى انه قول الطرفين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام او سكونها
 اسم من الهلاك [فى يد المرتهن عليه] اى المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دراهم وهذا اذا كان المسمى مهابيا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها
 كما في الكفاية وغيره وانما اطلاق تابعها للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف
 لانا لا نسلم ذلك ولو سلم لا نسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو
 سمي فقال المرتهن لا يكفيك فابعث الي رهنا حتى ابعث الكفاية فبعث فهلك الرهن كان عليه
 الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره [و] صح الرهن [برأس مال السلم وضمن
 الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر رح لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى
 والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والمضمون هو المالية [و] صح بمقابلة [المسلم فيه]
 قبل الافتراق وبعده وعن زفر رح روايتان [فان هلك] رهن رأس المال وضمن الصرف
 ومن الظن ان الضمير شامل لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فان ما بعده ككلامه في الشرح نادى
 بأعلى صوت على بطلانه [في المجلس] اى قبل الافتراق [فقد اخذ] المرهون به وفيه اشعار بان
 قيمة الرهن متساوية لرأس المال وضمن الصرف اذ اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال
 [وان افترا] اى المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اى اعطاء رأس المال وضمن الصرف [و]
 قبل [هلك] للرهن [بطلا] اى السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن
 لم يصرقابضاً لبقه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو انه مستوف لبقه لانه يعلم
 من حكم الرهن بخلاف حكم اخويه [ويتم] الرهن ويلزم [بقبض عدل] غير المرتهن وفيه
 اشعار باشتراط كون العدل اقلاً بالغاً لانه القادر على القبض كما في المصنف [شرط] بانفاق المتعاقدين
 في العقد [وضعه] اى الرهن [عنده] اى العدل [ولا اخذ] اى اخذ الرهن [لاحدهما]
 اى الراهن والمرتهن [منه] اى العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه
 في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احدهما لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفع القيمة الى عدل
 آخر لانه خاين كما في الذخيرة [وهلكه] اى الرهن [معه] اى العدل سواء كان في يده او يد امرأته
 او ولده او خادمه او اجيره [هلك رهن] لانه كالمرتهن [فان وكل] الراهن [العدل از غيره] من نحو
 المرتهن [ببيعه] اى الرهن مطلقاً او عند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقاً او عند
 حلول اجله نشر على ترتيب اللف كما في قاضيان وغيره فالتمخيص بالحلل من الظن وفيه رمز الى ان
 تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دراهم الحبس كما في المنية
 والى انه لو وكل غير عاقل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافاً لهما واعلم ان العدل اذا
 لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيان [فان شرط] هذا التوكيل [في] عقد
 [الرهن] لم ينعزل [الركيل] لانه من توابع العقد [بالعزل] اى عزل الراهن فبقى بقاء العقد وفيه رمز
 الى انه لم ينعزل بعزل المرتهن لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن

وذا بلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انعزل بالعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاملام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن الصحيح انه انعزل كما في قاضيتان [و] لم ينعزل هذا الركيل [موت احد] من الراهن او المرتين او غيره وفيه اشعار بانه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمورات [الا بموت الركيل] فانه رفع البركة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف رح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة [فان حل الاجل والراهن او وارثه] بعد موته [عائب] وابي الركيل ان يبيعه [اجبر] بالاتفاق [الركيل على البيع] اي حبسه القاضي اياما حتى باعه فان ابى بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عندنا كما في الكرماني وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الركيل بلا جبر هو فان ابى باعه القاضي عندهم او لم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الركيل كذا ذكر الكرخي وروي عن ابي يوسف رح والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة [كوكيل] للمدعي عليه بالتماس المدعي [بالتصومة] اي جواب الدعوي [غاب موكله واباها] اي ابي الركيل التصومة فانه يجبر الركيل على التصومة ليلا يبطل حقه [واذا باع] الرهن [العدل] الوكيل بالبيع [فانمن رهن] وان لم يقبضه لقيامه مقامه بالبيع [فهلكه] اي الثمن في يد العدل [كهلكه] اي الرهن في يد المرتين فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بانه جاز ان يبيع الرهن بكل من السجدين وان كان الدين حنطة كما في الذخيرة *

[فصل * وقف] على اجازة المرتين وعن ابي يوسف رح نفذ [بيع الرهن] بلا اذن المرتين [رهنه] كما وقف على اجازة الراهن ببيع المرتين الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنا او هلك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايها شاء وتماه في شرح الطحاوي [ان اجاز مرتين] البيع [ارضى] الراهن [دينه] اي الراهن ومن الظن انه للراهن او المرتين فانه الاقرب [نقل] البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك منك ضميما وقيل ملكا فاسدا كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة رح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبعه جائز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الوقوف وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز يبيع الاخر كما في التامدي [وصار ثمنه رهنا] في ظاهر الرواية لان للبطل حكم المبدل وعن ابي يوسف رح انه لا يصير رهنا الا اذا شرط المرتين عند الاجازة صيرورة الثمن رهنا والصحيح الاول كما في الذخيرة [وان لم يجز] المرتين البيع [وفسخ لا يفسخ في] القول [الاصح] لان حقه الحبس لا غير فبقي موقفا وينفسخ في رواية ابن سماء كعقد الفضولي حتى لو استفك الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [و] اذا كان موقوفا [صبر المشتري الى فك الرهن] فيسلم له المبيع [او رفع] المشتري هذه الحادثة [الى القاضي ليفسخ] البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال [وصح] بلا اذن المرتهن [اعتاقه] اي الراهن موسرا او معسرا [وتدابيره واستيلاده رهنه فان فعلها] اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه [غنيا فغي] اي فهو في صورة كون [دينه حالا] في الحال سواء كان حالا في الاصل او موجلا ثم حل [اخذ] من الفاعل لها [الدين] ولو جبرا لان اجله قد انقضى ولا يضمه القيمة لانه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحبست بالدين حينئذ كما في الكافي [وفي] دينه [الموجل] وللتغنى لم يقل وموجلا اقل منه [قيمته] اي الرهن لا تعلدي في حق المرتهن حال كونها [رهنا] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن [الى محل اجله] دفعا للمضور فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الحاء فان مضارعه مكشور [وان فعلها فقيرا] اولى مما في بعض النسخ (معسرا) [ففي] صورة [العتق] اي الاعتاق [سعى في اقل] من هذه الثلاثة [من قيمته] اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن [ومن الدين] اي سعى للمرتهن العبد لتكصيل العتق عنده وتكميله عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او موجلا الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها و ان كان الدين اقل سعى فيه [ورجع] العبد الساعي بما سعى [على سيده] الراهن ان صار [غنيا] ان فعلها معسرا [في اختيه] اي العتق من التدبير والاستيلاد [سعى] ذلك التدبير والمستولدة [في كل الدين] سواء كان حالا او موجلا لان كسبها مال المولى بخلاف المعتق ولذا لا يزداد على قيمته و قيل ان كان موجلا سعى التدبير في جميع القيمة وحبسها رهنا مكانه [ولا رجوع] للتدبير والمستولدة على سيده غنيا لانه ماله [واتلافه] اي الراهن [رهنه كاعتاقه] اياد [غنيا] ففي دينه حالا اخذه او موجلا قيمته رهنا الى اجله ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه [واجنبي] لا راهن ولا مرتهن ولا عياله [اتلفه] اي الاجنبي [ضمنه مرتتهنه] قيمة يوم اتلفه [وكان] الضمان [رهنا معه] اي المرتهن فلو كان الدين الفا كقيمة الرهن فالتلفه اجنبي وقيمته خمسمائة ضمن خمسمائة واصارت رهنا وسقط من الدين خمسمائة كانها هلكت باقة [ورهن اعاره مرتتهنه] رهنه او [اعاره] احدهما باذن صاحبه آخر [اجنبيا] [سقط] من المرتهن [ضمانه] اي الرهن فلو هلك في يد المستعير هلك بغير شيء ولا يسقط شيء من الدين [ولكل منهما] اي الراهن والمرتهن

[ان يردّه] اي الرهن المعار من الاجنبي حال كونه [رهنا] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان ينعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن [وان مات الراهن] المستعير من المرتهن [قبل رده] اي الرهن المعار الى المرتهن [فالمرتهن احق] بالرهن [من] ساير [غرمائه] اي الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والدائنين المراد وانما خص الاعارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الوديعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة [ومرتته اذن] من قبل الراهن [باستعمال رهنه] ان هلك [الرهن] قبل عمله او بعده ضمن [المرتهن] [كالرهن] لبقاء يد الرهن [و] ان هلك [حال عمله] بلا تعد [لا] يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شي من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن و بعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للمرتهن فوقع بسكناه خلل وخرب بعضه لم يسقط شي من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل مثال البستان او لبن الشاة فلا باس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربوا كما في الجواهر [وصح استعارة شي ليرهن] ذلك الشيء بدين له [فان اطلق] المعير المعار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد [او قيد] بقيد [يجري] المطلق او المقيد [عليه] اي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتته او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يشالغه اذ ربما يكون اداء جنس اسهل من جنس آخر وكذا في البواقي [فان خالف] الراهن المستعير في قيد [وهلك] المعار [ضمن] هو [القيمة] بتمامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتهن بالقبض فتضمن المرتهن بالدين والضمان على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المعار وينترب عليه احكام الرهن في رواية ابن سماعة لتاخر الملك عن الرهن فان سلم او لاثم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن وينترب عليه في ظاهر الرواية لثبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدله يثبت بيع التعاطي وان تاخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى [و ان وافق] المستعير بما قيد به المعير [وهلك] وصار ذا عيب [فقدر دين اوفاه] اي فقد ضمن المستعير مقدرا دين ادى هذا القدر [منه] اي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقيمة الدين [ولا يمتنع المرتهن] عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه [اذا قضى المعير دينه] اي المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله [وفك رهنه] وتخليص

ملكه عن يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول فان ما بعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حمل على المجاز [ورجع] المعير بما قضى الى المرتهن [على الراهن] المستعير لانه مخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في قاضيه ان لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته الفا و رهنه بالفين باذن المعير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالالف [ولو ملك] المعار [مع الراهن] اى في يده [قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [وجناية الراهن على الرهن] اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [مضمونة] اى ضمن الراهن بها و الضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبي في الضمان [وجناية المرتهن] على الرهن [تسقط من دينه بقدرها] من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدرها من دين له حال هو دراهم او دنانير فالاضافة للعهد فان كان الدين غير هاكل كيل لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اوعر عينه يسقط نصف دينه عنده كما في الخلاصة [وجناية الرهن عليهما] اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان قبله خطأ او شبه عمد او عمدا والراهن صبي او مجنون [وعلى مالهما] كالعبد [هدر] اى ساقط عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في رجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعنده هدر لما مر واما عندهما فغير هدر لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه إشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الاجنبي يقتص لانه حر في عرق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال غيرهما كالاجنبي وتمامه في الزاهدي [ونماء الرهن] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقرو الارش والثمر وقوائم الخلاف [رهن] كالاصل فغير المتولدة كالكسب والهبة والصدقة ليس برهن فحبس الاولى دون الثانية فللراهن ان ياخذها من المرتهن [لكن] النماء يخالف الاصل في انه ان هلك [يهلك بلا] سقوط [شيء] من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزئه فقام مقام البديل [وان هلك الاصل وبقي] النماء [هو] ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتهن ازاجنبي من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاري [فك] النماء [بقسطه] اى النماء وكيفيته انه [يقسم الدين على قيمته] اى النماء [يوم الفاك] لا قبله [و] على [قيمة الاصل يوم القبض] لا بعده [ويسقط حصة الاصل] من الدين فاذا ولدت التجارية المرهونة بالف ولدا قيمة كل الف صار رهنا فلم

يدخل منه بلا رضاه ولو ملك انتكت الام بالف ولو ملكك انتكت الولد بشخص مائة كما لو نقص قيمتها
 ولو نقص قيمة الولد حتى تغير الى خمسمائة مثلا انتكت الام بثلاثي الدين و الولد بثلاثة ولو صار
 قيمة الولد الفين انتكت بثلاثي الدين والام بثلاثة فرجع المرتهن على الراهن بثلاثي الالف في هذه
 الصورة وعلى هذا البواقي [وتبدل الرهن] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف درهم ثم جاء
 بجارية وقال خذها مكان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير رهنا وان لم يقبضها فلو ملك الثاني
 بعد رد الاول ملك امانة وقيل باشتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد
 ضمان كما في الهداية وهو المختار عند قاضيهان على ان اقامة الشيعي مقام غيره انما يكون اذا زال الاول
 عن مكانه فبقى رهنا ما قبض غايه ما في الباب ان يجعل فسحا في ضمن اقامة الثاني مقامه وتماه في
 الكرمانى [و الزيادة] التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمينه كالنماء [فيه] اى الرهن [يصح]
 قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و الزيادة مستبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتها
 يوم القبض وان رادت بعده فلو رهن عبدا بمائة ثم عبدا كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقط
 خمسون منه [و الزيادة] [في الدين لا] تصح عند الطرفين و زفر رح خلافا له والاول استيساني
 فاذا رهن عبدا بمائة قيمته مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم مات
 فانه يسقط الدين الاول والفضل من العبد امانة ويبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم واما عنده
 فسقط بموته الدينان جميعا [ولو هلك الرهن] في يد المرتهن بلا تعد كما اذا منعه عن الراهن
 [بعد] الهبة او [الابراء] اى ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابراء ذمتك منه [هلك]
 الرهن [بلا شيعي] من الضمان لانه امانة و القياس ان يضمن كما قال زفر [لا] يهلك بلا شيعي
 و ضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده [بعد القبض] اى قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره
 تبرعا [او] هلك الرهن بعد [الصلح] اى صلح المرتهن مع الراهن عن الدين على عين [او]
 بعد [السقولة] اى حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه
 ضمن قياسا واستيسانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء ولذا لو ابرأ رب الدين المدينون بعد الاداء
 كان له ان يسترده كما في الهداية وشروحها وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد السقولة كما
 في موضع من الزيادات وفي موضع آخر انه ليس له [فيرد] المرتهن في هذه الصورة [ما قبض] من
 الدين وبدل الصلح [و تبطل السقولة] بالهلاك لوصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار
 بان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل السقولة فيما راد عليها لان الاستيفاء
 التام لم يتمق والى ان الصلح لا يبطل [وكذا] ضمن [لو] رهن رجل من آخر عبدا يساوى الف
 درهم بالف درهم ثم [تصادقا] اى توافق الراهن والمرتهن [على ان لا دين] له عليه [ثم هلك] الرهن
 في يد المرتهن [هلك] حال كونه مضمونا [بالدين] الموجود لتوهم الثبوت بتذكرهما له بعد

التصادق فياخذه الرهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد رح في الجامع انه هلك امانة
 واليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاسبيجاني كما في الكفاية وقالوا
 لا خلاف فيه كما في قاضيان والاحسن ترك العاطف ففي الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك
 الرهن فهو مضمون وفي قاضيان انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكر حنطة فمات العبد ثم ظهر ان
 الكرم يكن على الرهن كان الكرم على المرتهن لان الكرم كان عليه في الظاهر وجود الدين
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكرم لا بقيمة الرهن و الرهن المظنون
 مضمون عند صاحبيه وعن ابي يوسف رح انه لم يكن مضمونا ويكفي ما في هلاك الرهن
 مما يراعى في باب حسن المختتم *

* [كتاب الكفالة] *

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للوثيقة هنا [وهي] لغة الضم او الضمان مصدر كفل كطلب
 وضرب وعلم وكرم كما في القاموس ويعدي الى المفعول الثاني في الاصل بالباء فالمكفول به الدين
 ثم يعدي بعن للمدينين وكلاهما المدينون في الكفالة بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاسبيجاني
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في
 المغرب وغيره وشريعة [ضم ذمة] اي نفس كفيل [الى ذمة] اخرى اصيل والذمة لغة العهد
 وشرعا محل عهد جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فالذمة كالسبب
 والعقل كالشرط ثم استعير الى القولين للنفس والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته
 اي على نفسه وتمامه في الاصول [في المطالبة] اي اشتراك كل من الكفيل والاصيل في جواز طلب
 المكفول له نفسها او دينا او عينا راجبة التسليم كالغصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على
 الكفيل مطلقا الا ترى ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان
 يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا وعبدا كما في الخزانة والى انه فعل مشروع لكن
 الكف عنه ادنى فان الاكثر ان يكون اوله ملامة واوسطه ذامة واخره غرامة فعليك بالسلامة كما في
 الخزانة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاولى عقد وثيقة لطرف الوجوب [لا] انها في الكفالة بالدين
 ضم ذمة الى آخري [في الدين] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب
 اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه
 الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة [وهو] اي القول الاول [الاصح] اي من الثاني
 كما في الهداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والممتنع الى

الآخر والدين فعل واجب في الذمة فهو منا تملك مال بدلا عن شيء كما في الكرمانى وغيره [وهي
 إما] متلبسة [بالنفس] أى نفس الاصيل هي رمان للاصيل إلا ان كل مصدر يعدي بحرف جار
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقال كفلت بالنفس وبليل
 كما في المغرب [وتعتقد] هذه الكفالة [بكفلت] أى بنحو كفلت زيدا لعمره [بنفسه] أى
 زيد وفيه اشعار بانها تعتقد وتصح بمجرد الايجاب وسيجيى انها لا تصح بلا قبول الطالب في
 المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بما يأتي ويقال ان معناه يحصل ايجاب الكفالة [وتعتقد
 بكفل] [بما] أى بكفالاته بجسده وغيره مما [صح إضافة الطلاق اليه] من جزء معين يعبر به عن جميع
 البدن كالبدن والروح والرأس والوجه والرقبة از من جزء شائع كالشمس والربع والبعض والجزء
 وبما ذكرنا من تأويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تمام
 كما ظن [وكل] تعتقد [بضمته] لانه تصريح بوجبه كما في الهداية وفيه إشكال لان الضمان مرادف
 للكفالة كما في المغرب والصاح والقاموس وغيرهما وفيه إشارة الى انه لو قال (يذير فتم) فهو كنفيل
 في العمادي والى انه لو قال انا ضامن لك حتى تبتعنا لم يكن كفيلا كما روى ابو حفص لكنه كنفيل
 في رواية ابي سليمان كما في المحيط [او] بقوله هو لزم [علي] أى احضاره بقرينة على [أو] موصم
 [أى] بقرينة الي الدال على الضم المعتبر في الكفالة [او انا به] أى بالاصيل [زعيم از قبيل]
 أى كنفيل من زعم زعامة او قبل قبالة كما في القاموس فلو قال (قبول كردم) صار كنفيل وقيل لا
 وقيل ان اراد الكفالة والا فوجد كما في العمادي ويؤيد الاول ما في التاج القبول (يذير فتم)
 وفيه رمز الى انه لو قال (ان آشنای مست) او (آشنا است) لم يصير كفيلا لكنه صار كفيلا
 في العرف وبه يغتنى كما في المضمرات والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون
 كفيلا بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا وهذا حيلة لمن يلتمس منه الكفالة ولا يريد ان يصير
 كفيلا وتماه في العمادي [ولا جبر] يكون [عليها] أى لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف والزنا [از قصاص] في النفس از الاطراف
 لانه ينافي الكفالة فاذا لم يكفل لازمه ودار معه الى قيام القاضي عن المجلس فان احضر بينة والا
 خلى سبيله كما في الكرمانى وغيره واجبر عليها عندهما في حد القذف وقيل في حد السرقة
 ايضا وفيه إشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح وهي غير ضمنية في النالصة لله تعالى
 وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقة والى انه اجبر عليها في التعذيرات وكل جراحة بلا
 قصاص كما في المحيط والى ان المديون بالدين الموجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنعنى
 وخلاف في ظاهر الرواية وعن عین الإيمنة ان المصلحة في الازل لجور الناس كما في التزانة وغيره
 وعن الترجمانى في الكبير ان كان المديون معروفا بالتسويق اجبر عليها كما في القنية والاطلاق مشعر

بانه يجبر عليها بمجرد الدعوى و ان كان المدعى عليه معروفاً كما في الصغرى وعن برهان الاية الكافي انه لو قال لي عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوى كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال [و يلزمه] اي الكفيل بالنفس [احضار المكفول به] اي الاصيل الذي عرف مكانه [مطلقاً] اي في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [او في رقت عين] احضاره فيه ان كانت موقته [ان طلب] احضاره [المكفول له] اي الدائن [فان لم يحضر] الكفيل الاصيل [حبسه] اي الكفيل [الحاكم] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيد اشارة الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزاء المماطلة وقيل لا يحبس اولاً اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموته فان غاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في قاضينان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المدينون غاب ولا يدري مكانه واقام على ذلك بينة اندفع عنه مطالبة الدائن كما في المنية [ويبرأ] الكفيل بالنفس [بموت من كفله] من المدينون لانه سقط الضرر عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ به وارثه باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره [و] يبرأ [بتسليمه] اي الكفيل ولو حكما كرسل المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [حيث يمكنه مخاصمته] اي في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برية فيها قاضي بري عنها وعن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه اكثر قضائه ظلمة كما في المنية فعلى هذا قلنا برأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حكام من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في المحيط والى انه لم يبرأ بتسليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ كما في قاضينان [و بتسليمه] اي المكفول به [نفسه] الى المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [هنا] اي حيث يمكنه مخاصمته [وان شرط] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [تسليمه عند القاضي] لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لفساد اكثر الناس وبه يقتضى كما في المضمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لا حق له قبل للمكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيلاً آخر كما في النظم [وان مات المكفول له فلو صيه او وارثه مطالبته] اي الكفيل [به] اي المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصي فلو وصى آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المضمرات والى ان لكل من الوصي والوارث ان يطالب اذا اجتمعاً وليس كذلك فان الوصي

مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالواز كما في الرواية لكان احسن لامكن الاستدلال بالتقديم [وان كفل] رجل [ينقصد] اي المديون بما لكذا [على انه] اي الكفيل [ان لم يواف] اي لم يات الكفيل المكفول له [به] اي المكفول عنه فالرواية عدى المصنف الى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [غدا] لم يذكره فشر الاسلام وقاضيان في شرح الجامع [فعليه المال] المعلوم ويحتمل وجوها اخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل انها دين او لا ومائة سوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند الشيعين خلافا لمسند رح وتماه في المحيط وغيره [صح] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لجوب المال والتعليق بالاحضار ينفيه الا انه ترك القياس بالتعامل [فلن لم يسلم] الكفيل نفس المكفول به الى المكفول [غدا ضمن] الكفيل [المال] لم يبرأ من كفالته بالنفس سواء ادى المال او لا لانها وقعت مطلقة غير مقيدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء [وان مات المكفول عنه] في هذه الصرورة قبل انقضاء المدة [ضمن المال] فاخذ من تركته لتحقق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية ردا لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في النهاية [و] هي [اما] كفالة [بالمال] اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنع الشلو [فيصح] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بانه يكفل المسلم عن الذمي بالخمر للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كما في العمادي فتصح الكفالة بالمال كفالة مرسله اي حالة نحو كفلت بما له على فلان او مضافة نحو كفلت بما بايعت احدا منهم [وان جهل المكفول به] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسله او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية [اذا صح دينه] اي لم يسقط من المتعاقدين الا بالاداء او الابراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه يسقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتعجيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببذل الكتابة ويشكل بدين ميت مغلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فلاحسن ان يزداد بالموت والظرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [نحو كفلت بما] رجب [لك عليه] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيخ فهو كفيل وذا في تركته كما في قاضيان [او] كفلت

[بما يدركك] اى يلحقك [في هذا البيع] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الازديكي او ضمان المبيع ان لحقه آفة كافي الكرماني فالمكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح افسح من السكون [او] يصح وان [علق الكفالة] بالمال [بشرط ملائمة] اى موكد لموجبها بامكان استيفاء المكفول به او تعذره از وجوبه [نبحر] ان جاء المكفول عنه از غاب المكفول به او [ما بايعت] انت [فلانا] اى ان بعث شيأ من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما لو قال اذا بايعت شيأ فانه على مرة كما في الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية المكفول عنه في المضافة فان فلانا علم للاناسي كما تقرر [او ما ذاب] اى ثبت از وجب من الدوب [لك عليه] اى فلان [او ما غصبك] فلان [فعلي] واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما يكون مرسله يكون مضافة كما في قاضينان والتقدير فتسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يصح الكفالة واليه اشار بقوله [وان علق] الكفالة [بمجرد الشرط] اى بالشرط المجرد عن الملائمة [فلا] يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كما في الكافي وغيره فلا تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعني لا تصح تلك الكفالة كما في التحفة والمضمرات [كان هبت الريح] فتسليم المال او النفس علي واجب كما مر فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن [وان كفل بمالك عليه] من مال مجهول [ضمن] ما قامت به [من قدره] بينة [وان لم تقم] بينة [فالقول للكفيل] فيما يعترف به مع السلف على العلم كما في قاضينان وغيره وانما يسلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الحالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم المزائد وهو فعل الاصيل حقيقة [وصدق الاصيل في] القدر [الزائد على] حق [نفسه] اذا اخبر به فانه انشاء معني [فقط] فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال الطالب بالفيين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [واذا طالب الدائن] المكفول له [احدهما] اى الاصيل والكفيل [فله]^{١٥} اى الدائن [مطالبة الاخر] لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذا التزمين تمليك [وتصح] الكفالة بالنفس و المال [بامر الاصيل] بالكفالة [وبلا امره] سواء كان بخطاب المكفول له او اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او بماله او لفلان فقال كفلت [فان امر] الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادي [رجع] الكفيل [عليه] اى الاصيل بما كفل جيادا كان او زيوفا فلو كفل بجياد وقبل الطالب

منه الزیوف فانه رجع عليه بالحياد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بانه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بحضرتها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يتغير كما في قاضيتان والمتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفّل عن صبي مستحود بمال بامره واداه فانه لا يرجع عليه وكذا اذا كفّل الاجنبي عن عبد فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره [بعد ادائه] اى الكفيل لا قبله وانما خص اداؤه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في المنية [وان لوزم] اى لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها اى دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة فى الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة [لازم] الكفيل [اصيله] حتى يخلصه اى دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كاظن وفيه اشعار بانه لو كان الكفيل امرأة يلزمها و الاصح انه استاجر امرأة ليلزمها كما في اللسم [وان حبس] الكفيل [حبسه] اى الاصيل الا اذا كان كفيلا عن احد الابوين او الجدین فانه ان حبس لم يتبسهم به يشعر قضاء الخلاصة [و ابرأؤه] اى ابراء الطالب الاصيل [وتاجيله يسرى] ذلك الابراء والتاجيل بالنسبة [الى الكفيل] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداءه سرى اليه والى ان تحليفه لا يسرى اذا السلف لا يفيد الابراء السلف كما في المنية والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزاهدي [لا عكسه] اى ابراء الكفيل وتاجيله لا يسرى الى الاصيل لانه لا يسئل الفرع تابعا للاصل والكلام مشعر بان ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين الصعوف فانه يتوقف على قبوله وتمامه فى المحيط [وان صالح] الطالب [الكفيل عن الف] من الدراهم [على مائة] منها [رجع] الكفيل بعد الاداء عليه [بها] اى مائة لا بالف وفيه اشعار بانه برئى كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل بتسعيما لانه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما فى المحيط [و] ان صالحه عن الالف [على جنس آخر] من مكيل او مرزون او غيره [فبالالف] رجع الى الاصيل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [و] ان صالحه [عن موجب الكفالة] من مطالبته [لا يبرأ الاصيل] لانه لم يبرأ الا الكفيل [ولا يصح] و يبطل كما في الطلبة [تعليق البراءة عنها] اى تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [بشرط] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت انا برئى من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء تمليكا ينافيه التعليق وذكر فى المحيط انه لو كفّل بنفس رجل على انه متى راي الطالب بنفسه فانا برئى منها كان جائزا [كسائر البراءات] اى مثل تعليق باقى البراءات عما يتعلق

به فبطل لو قال ان جاء زيد فلانا برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او عبره لما ذكرنا
وذكر في العمادي ان التعليق بشرط كان صحيح كما اذا اعطى مدبون لعيال دائن كذا من دينه
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك عنه [ولا] يصح [الكفالة] بما لا يمكن استيفاءه من
الكفيل كما اذا كفل رجل عن جاني الطالب [بالحدود] اى بنفس حد القذف والسرقة والزنا والشرب
[والقصاص] فان النيابة لا يجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس
والمال [و] لا يصح بالايمان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البايح للمشتري [بالمبيع] اى بحالته
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا
شيء على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقد
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمانى [بخلاف التمن] فانه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك
كما لا يخفى [و] لا [بالرهون] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على المرتهن شيء لكن
في الاختيار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون ويبطل بالهلاك للمقدرة قبل
الهلاك والعجز بعده [والامانات] سواء كانت واجبة التسليم كالتأنية والنالة او غير واجبة
التسليم كالبنواقي لكن في التذمة انها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهون وبغيرها [كالوديعة والعارية
والمستاجر ومال المضاربة والشركة] فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على
الاصيل [وبالسمل على دابة مستاجرة معينة] بان استاجر زيد عن عمرو دابة معينة لتحمل كذا
فكفل بكر عن زيد لعمرو بذلك السمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم ينميت له
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالسمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه
صح الكفالة بتسليم دابة مستاجرة معينة لتصور التسليم من غير نصرف في ماله باعلام مكانها وباده
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره [وبشئمة عبد كذا] اى مستاجر معين
لانه لم يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للمقدرة عليه كما مر [و] لا [عن ميت مغلس] اى اذا
مات الرجل مغلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم يصح لانه كفل بدين ساط لان الدين هو
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده
واما عندهما فبصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمغلس من
الفلس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم او دنانير ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [و]
لا تصح عند الطرفين [بلا قبول الطالب] للكفالة [في المجلس] اى مجلس عقدها سواء كفل
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف رح فيصح موقوفنا على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على
اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه
لو وجد الايجاب او القبول من المظلموب او قال اجنبي كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل

لم يصح عندهما كما في المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غائب واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضينان [الا اذا كفل] الوارث [عن مورثه في مرضه] مرض الموت [مع غيبة غرمائه] فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية المكفول به وله كما في النهاية والى ان المريض لو لم يامر الوارث بالكفالة صار كفيلا وهذا عند ابي يوسف ربح وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصير كفيلا كما في قاضينان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لاحتجته الى ابراء ذمته وفي الزايدى كفالة الوارث عن المريض بامره بغيبة الطالب بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كما في النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمجرد الايضاح لانه يغني عنه قوله بلا قبول الطالب [و] لا [جمال الكتابة] لانه ليس بدين صحيح كما مروا وكذا بدل السعاية عنده [والعهد] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانها مشتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة والعقل لان العهد وحقوقه لانها ثمراته وغيرها فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بلا خلاف في ظاهر الرواية وعنهما انه ضمان الدرك كما في غاية البيان [والخلاص] اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعنهما هو ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بلا خلاف كما في الغاية وغيرها [ولا] يصح عند بيع مال المضاربة [ضمان المضارب الثمن] عن المشتري [لرب المال] ظرف الضمان [و] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ضمان الوكيل بالبيع] الثمن [لمؤكله] لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كما في الهداية فقد استدرك هاتان بكم الامانات [و] ضمان [احد البايعين] الشريكين حصة صاحبه من ثمن عبد مشترك بينهما باعاه [بصفقة] واحدة فلو باعاه بصفتين بان سمي كل لنفسه ثمنا ثم ضمن احدهما الاخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل عن الاخر والاشمل الاخصر ضمان احد الشريكين في دين مشترك لاخر كما في العمادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة جمال الكتابة وضمن الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما سواها على ما يشعر به كلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخرين من الاربعة باطلين [وصح ضمان الخراج] موظفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيرها وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكاة لانه عبادة غير بدل عن شيء كما في النهاية وغيرها [و] ضمان [النوائب] جمع النايبة اي السادثة وشرعا ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحتهم كاجز

حفظ الطريق ونصب الدروب و ابراب السكك و كرى الانهار و اصلاح الرىض فانها دين واجب
يجبس به طاعة للامام و قيل ما ينزل من جهة سلطان و لو بغير حق و لكن يعلم و لا يفتى
به ليلا يتجاهروا فى الزيادة و لان اكثر النوايب فى زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه
فهو خير له كذا فى المنية و قيل لا يصح الضمان بما ياخذ الطلعة فى زماننا ظلما و قيل يصح
و عليه الفتوى كما فى النهاية و ذكر الكرماني انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن فى بيت المال
ما يكفيهم و تعاونوا على البر و التقوى [و] ضمان [القسم] اى ضمان احد بتقسيم قيمى
بين الشريكين عند طلب احدهما و ان امتنع الاخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان
ما كان من الديوان راتباً فى كل رقت فناية و غير راتب فقسمة و بما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد
استدرك قوله [وان كانت] تلك النوايب و القسم [بغير حق و مال] خبره حال [لا يجب]
اداءة [على عبد حتى يعتق] كمال اقر عبد محجور باستهلاكه و كذبه المولى او باعه انسان او اقرضه
او امهر امرأة نكحت بغير اذنه و كفل احد به [حال على من كفله به] اى المال [مطلقا] غير
مقيد بوصف التعجيل و التاجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه ايماء الى انه لو استهلاكه عند معاينة
او اذن فاقتر بدلين فهو عليه فى الحال و الى انه لو كفل موجلا فليس بحال [و بطل دعوى] مبيع
من [ضامن الدرك] فمن باع دارا و كفل عنه بالدرك و قبول النمن عند الاستحقاق ثم ادعى
الكفيل انها ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه يذاني احكام البيع [و] بطل دعوى مبيع من
[شاهد كتب] بامر او بغير امر [شهد بذلك] او شهد بما فيه او اشهد عليه [على صك] اى
قبالة للمبيع ظرف كتب [كتب فيه] اى فى ذلك الصك [باع] فلان [ملكه] اى بيعا صحيحا
او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان فى ملك الشهادة اقرار بانه باع ما هو ملكه لان
ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه و فيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتى فيه
فكتب المامور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان دارة و قد اقرانه باع ملكه [بخلاف]
دعوى [شاهد كتب] فيه [شهد على اقرار العاقلين] بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جرى
البيع بمشهدى او اشهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس
فيه اقرار بالملكية و لا يخفى ما فى هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة فى ختم
الكتاب والله اعلم *

[كتاب الحوالة]

ارد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يشمل العين بخلاف الكفالة [هي] لغة دالة على الانتقال
فانها اسم من احدث زيدا بكذا من المال على رجل فاحتال زيد به عليه فانا محيل و زيد محال و

محتال والمال محال به ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لغى قولهم المحتال له للمحتال
فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغولان في التاج ان المحتال له صاحب الدين في
الفتح فانه محل النزاع فكيف يستدل به وشرعية [اثبات دين على آخر] ولو حكما في ضمن
عقد اول و مبيح تمامه و بما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدراهم الوديعه كما ظن فلن بالسؤال
مار المحتال عليه مجبورا على الاداء و احتوزه عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وصف
شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل المحمي لاخر اى المحل
على آخر اى على محتال عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه السوالة على المدينين و يدخل فيه
اثبات الثمن للبائع على المشتري و القرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول
اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك و احتوزه عن الكفالة على الدينين
الراجح والمرجوح [مع عدم] بقاء [الدين] ولو حكما [على المحل] اى الاصيل [بعده]
اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض الشايع ان الدين باق في ذمة المحل
فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد و الاول قول ابي يوسف رح وهو الصحيح
فلو احال الرامن المرتين الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن
المحيل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انما اثبات المطالبة او الدين
كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالسؤال انتقل الى المحال عليه وبرئ المحيل عند العلماء
الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولا يبق المحل ولم يصرملا له على الصحيح واعلم
ان هذا تعريف رسمي وتعيين لمعنى السوالة من بين سائر الافعال فان السيد هو العقد المخصوص
فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك
الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه السببية [ففي]
اى السوالة [بشرط عدم براءته] اى المحيل [كفالة وهذه] اى الكفالة [بشرط براءة الاصيل
حوالة] اى كل واحدة من السوالة والكفالة تستعار للاخرى عند تحقق موجهه فلما قلنا احلت بشرط
عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة و حوالة لان العبرة للمعاني [وتصح]
السوالة [بلا] ثبوت [دين للمحتال على المحل] بان يستعار السوالة للمؤنة لاشتمال كل على
النقل كما في الكرمانى [ر] تصح [به] اى بدين له عليه والتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا
تصح كما اذا قال احلت جميع ما يذوب لك على فلان كما في المنية [برضاها] اى تصح برضا المحيل
والمحتال وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحيل ورحته صاحب اليداية حيث لم يقم الدليل الا عليه
كما في الكرمانى فلما قلنا للطالب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب
صح و برئي الاصيل [ورضا المحتال عليه] سواء كان عليه دين او لا وقيل لا يشترط رضا

كما في الزامدي. وذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا وفيه رمز الى انه لا يشترط حضور المحال كما قال ابو يوسف رح. لكنها باطله عند الطرفين بلا حضورهما كما في النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحتال عليه كما في النهاية والى ان الحوالة في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته ان يقول الدينون للدين احلت بما لك على من الدين على زيد وقال الدين قبلت كما في المستصفى [فيبراً المحيل من الدين] الذي احاله للمحال على المحتال عليه والتعريف وان حامل مؤنته لكنه ذكر لتوطية قوله [الا ان يتوي] حقه كي علم اي يهلك الدين المحال به [بموت المحتال عليه] اي بسبب موته حال كونه [مفلساً] اي لم يترك عينا ولا ديناً ولا كفيلاً [او حلفه] اي يحلف المحتال عليه [منكر الحوالة] موصوفة بقوله [لا بينة] للمحيل والمحتال كما في قاضيان وشرح الطحاري فلاكتفاء بالمحتال ظان [عليهما] اي ملئ تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد الى المحيل وعنه انه لا يعود [وقالا] اي الصاحبان ان التوى يكون بما هو عنده من الامرين المذكورين [وبان فلسه] اي بتفليس [القاضي] المحتال عليه وقضائه بافلاسه حين ظهر عليه حال حيوته وفيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدرك مكانه لعسوته لم يرجع المحتال على المحيل بالدين لكنه لم يطله فجاء المحال الى المحيل وقال (آن زرخو دغير كمرن نم ده) فقال المحيل (سهل است من غيرم ارد منى توانم گرت) رجع المحال بالدين على المحيل لانه بطل به الحوالة كما في الجواهر والاحسن تاخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين او عين والمقيدة ان يحيل بما له عليه من احدهما ولو غصبا فاشار الى الاولى فقال [وتصح] حوالة شيعي من دين اوعين [بلا شيعي] او بلا ذكر شيعي يجب للمحيل [على المحتال عليه] فان اداة فعلى الاول يرجع بما اداة على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني برئي المحيل والمحتال عليه كما في قاضيان لكن لو احال مائة من من السنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيعي ولا للمحتال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيعي عليه كما في المنية ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال [و] تصح [بدرهم الوديعة] اي جمال الامانة كدنانير الوديعة وغيرها [ويبراً] المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [بهلاكها] اي تلك الدراهم [وكذا] بالدراهم [المغصوبة] اي بما يكون مضموناً على المحتال عليه [ولم يبراً] الغاصب المحتال عليه [بهلاكها] لانها فانت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [و] تصح [بدين] المحيل [عليه] اي على المحتال ويبراً به ثم اشار الى حكم آخر من السوالتين فقال في المقيدة [فلا يطالبه] احد اي لا يطالب المحتال عليه بشي من الوديعة والمغصوبة والدين [الا المحتال] فلا يطالبه المحيل [وفي] الحوالة [المطلقة للمحيل الطلب ايضا] فالمحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة

[ولا تبطل] الحوالة ولو مقيدة [بأخذ ما] كان [عليه] أى المحتال عليه من الدين والغصوبة [أو] ما [عنده] من الرديعة فللمحيل ان يأخذ الدين أو العين من المحتال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذه منه لانه صار مشغولا بالسؤال فلودفع اليه ضمن [ويكره السفطة وهي] لغة وشرعة بضم السين وسكون الفاء وفتح التاء اهم من السفطة بفتح السين [اقراض] مالا ليأخذه صديقه وقيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تتمته فقال [لسقوط خطر الطريق] أى اشرافه على الهلاك في الطريق فيذكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انما يكره اذا ذكرت ، والا فلا بأس به كما في النهاية وانما ذكر في السوالة لانه احال الخطر المنوع على المستقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام *

[كتاب الوكالة]

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لكن الوكالة بلا نفع [وهي] لغة بالفتح ويكسر اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره وبالكسر ويفتح مصدر يكل فهو وكيل فويل بمعنى مفعول لانه موكل اليه الامر اي مفوض اليه وتولهم الوكالة السقوط والوكيل السقوط مجاز بعلاقة السببية كما في المغرب ويطلق الركيل على الجمع والمونث كما في القاموس وشرعة [تفويض التصرف الى غيره] أى اقامة احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورث لحكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين لليل والحرمة فان اللام للعهد فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شئ فانه لم يصربه وكيل لجهالة التصرف وفي الاستحسان يصير وكيل بالحق فينبغي ان يزداد السقوط كما في التحفة وكذا يخرج عنه الايضاء فانه نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القائمة به المتبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم ذميا ببيع مال غير متقوم كاياتي وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلور قال وكلتك بطلاقها ولم يقل مخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحسانا لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايضاء الى ان القبول شرط ولو حكما وبه يشعر كلام الهداية [وشرطه] أى شرط نفس ذلك الوكالة [ان يملكه الموكل] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه والا فالتوكيل باطل فلا يشك لانه خلاف عادته في اختيار رائه دون رائهما فان المسلم لا يملك بيع الخمر والتخزير وشراءهما وقد ضح عنده خلافا لهما توكيله لذمي فيتصدق بالثمن ويتخلل ويتسبب لانه قادر عليه وان امتنع بعراض النهي كما في المضمرات [و] ان [يعقله] أى يدرك [الوكيل] ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا مالم للملك والشرى جالب له وان هذا الغبن فاحش وذاك يسير كما في الكرمانى فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر واذن لا يجدد العقد كما في المحيط

وغيره [و] شرط حكمه ان [يقصده] اى التصرف بان لا يهزل فيه و الا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلاً لانه يعقله و يقصده و ان لم يرجح المصلحة عن المفسدة و الى ان علم التوكيل بالوكالة لم يشترط خلافاً لمحمد رح فلو وكل ببيع عبده و طلاق امرأته ففعل التوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كما فى المحيط وغيره [فيصح توكيل الحر البالغ] العاقل بقرينة الاتي او الحر الصبي او العبد الصبي [او] البالغ [الماذون] من جهة الولي والمولى العاقل [متلهما] اى مثل الحر والماذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ ماذنين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة [و] صح توكيل الحر البالغ و الماذون [صبياً عاقلاً و عبداً] صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما [سحيرين] عن التصرف فالاقسام اثني عشر من ضرب اربعة في ثلاثة [ويرجع الحقوق] اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي والعبد [الى موكلهما] لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق يرجع الى التوكيل الماذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او مرجلاً كما فى المحيط وغيره [بكل ما] موضوفة اولى من الموصولة و الظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد [يعقده] اى يستصله الانسان [بنفسه] اى مستبداً بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها ولا يشكل بتوكيل المسلم او الذمي ذمياً او مسلماً ببيع الثمر او شرائها او بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كما ظن فان الكفالة كافية للارلين والثالث مستثنى بقرينة الاتي والرابع مختلف فيه كما سيجي [و] صح التوكيل و لم يرض الخصم [بالخصومة] اى الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما فى المستصفى والجواب اقراراً كان او انكاراً كما فى التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف فى اللزوم كما فى الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المشتار فلا يرتد الوكالة بوجوب الخصم كما فى النهاية وغيره وافتى بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعده عند اضرار المدعى وهو المشتار عند الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مقيماً صحيحاً والا فقد لزم بالاجماع كما فى الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كما فى النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدلاً مستحلفاً وشاهدين على الحلف او النكول، وتماهه فى خزنة المفتين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلاً فى هذه الصورة بالانكار و الاقوال جميعاً وله ان يستثنى الاقرار عند محمد رح خلافاً لابن يوسف رح كما فى الظهيرية [فى كل حق] للرجل او المرأة والروضيعة على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [و] صح [بايقائه] اى اداء كل حق [و] استيفائه [اى قبضه] [الا فى حد] مصدر اى استيفاء فى حد من الحدود [وقصاص بغيبة مؤكده] عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص فى النفس او الطرف فوكلتك

ان تطلبه منه فان استيفاءهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لسقوطها بالشبهة وفيه
 رمز الى انه صح التوكيل باثبات الدين والقصاص خلافا لابي يوسف رح والى انه صح التوكيل
 باستيفاء التعزير كما في شرح الطحاوي [ويرجع الحقوق] اى حقوق عقود تصدر من غير الضبي
 والعبد المجبرين [الى الوكيل] دون الموكل ولذا جاز للموكل ان يوكل غيره بهذا الحقوق
 ولم يجز للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما ياتي في كل
 عقد فيه مبادلة ملك بملك كما [في بيع] سوى سلم وقد يشير اليه تكميره وفي الاطلاق رمز الى
 انه لو باع بمضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كما في الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل
 كما في الجواهر والى انه لو ركل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بمضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو
 الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العمادى قال شرف الدين
 النواجزى انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالشلاف كما لا يشفى [وشراء] وان اضاف
 الى الموكل وخلافه في العمادى وقيل لو ركل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الشذابة [و
 اجارة] واستيجار [وصلح عن اقرار] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى
 تفصيل الحقوق فقال [فيسلم] الوكيل [المبيع] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ويقبضه]
 اى المبيع عن البايع في الوكالة بالشراء ففيه استخدام [و] يقبض [تمن مبيعه] في البيع [و]
 يجب [عليه] اى الوكيل [ثمن مشتراه] في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى
 [ويشاصم] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل بالبيع
 ان نقل الثمن اليه وان نقل الى الموكل رجع به عليه ولو رجع المشتري عيبا واثبت العيب عليه
 ورده بقضاء اخذ الثمن من الوكيل ويشاصم بالكسر [في الاستحقاق] اى استحقاق المبيع فرجع
 الوكيل بالشراء الى الثمن على البايع دون الموكل [والعيب] اى عيب المبيع فرده الوكيل على البايع
 وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يرده الا برضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف
 قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الناظر المتتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح ههنا
 حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [و] يشاصم بالفتح في طلب
 [شفعة ما اشترى] من عقار فالشفيع يشاصم الوكيل بالشراء [وهو] اى العقار [في يده]
 اى الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يشاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فقله في شفعة
 معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقريئة المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو
 معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتراه اشعار بانه متى صار الوكيل
 بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل
 عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الافعال والا

فان تبرع وارثه و الا فوكل الموكل كذا ذكره المصنف لكن في النسخة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان
العهد على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن و غيره و في الخلاصة لو باع بضرة الموكل
فالعهد على الوكيل و في عيوب بيع قاضيان ان الرد بالعيب على الوكيل و في ما دون المحيط اذا
غاب الوكيل او مات فالتقرب ينتقل الى الموكل و في الظهيرية لو اخر الوكيل بالبيع في قبض
الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه و ينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا [ريتبت
الملك للموكل] اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نايب في حق الملك
اصيل في حق التقوق و انتقالا بمبادلة حكمية عند الكرخي و هو المختار عند ابي طاهر الدباس
والدليل عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية و غيره [فلا يعتق قريب وكيل شراء] اي
شرى الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل و ان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر
ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته و الملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب
لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالدليل ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع التقوق
[الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك ملك كما في [نكاح و خلع] لان الوكيل فيهما سفير
اي حاكمي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيء كما في الكفاية و غيره [و صلح عن انكار] لانه فداء يمين
للموكل دون اقرار فانه مبادلة [از] صلح [عن دم عمد] و شركة و مضاربة [و] في [عتق على مال
و كتابة و تصدق و هبة] و استيهاب [و اعارة] و استعارة [و ايداع و رهن] و ارتهان [و اقراض]
اي اعطاء مال اداة بعينه و لم يذكر الاستقراض لما مر في الايمان انه لا يصلح التوكيل به و عليه
الفتوى كما في الخزانة فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين [فلا يطالب] على المجهول
[وكيل زوج بالمهر ولا وكيلها] اي الزوجة [بتسليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع]
للزوج لما مر انه سفير فيه [و للمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي
موكل وكيل يبيع ليس عبدا و صبيا محصورين لما مر فاضافة البائع عهديّة [فان دفع] المشتري
من الوكيل الثمن [اليه] اي الموكل [صح] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] اي لا يطالب
بائعه الوكيل الثمن طالبا او طالبا ثانيا فهو مصدر او حال و يجوز ان يكون الفعل مجهولا
و المعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طالبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاعد ثم الدفع
ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما في الهداية و هذا محيلة للوصول الى دين
لا يرصل اليه *

[فصل * لا يصح] و يفسد [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة

[و شراء] اي شراء ذلك الوكيل فلو قيد بتعميم المشية لصح كما اذا قال بع ممن شئت فباع
[ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولاد او الزوجية او غيره للتهمة فلا يصح لو باع من

نفعه او ولده او ولد ولده الصغيرين و اضافة البيع للعهد فلو باع بأقل من قيمة بغبن فالحش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغبن يسمي وفي رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع بأكثر من القيمة صح بخلاف كما في النهاية و غيره وفيه رمز الى انه لو باع من هولاء بأمر الموكل صح كما في العمادي والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشراء وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية والى انه لو باع من ابي الموكل او ابنه او عبده صح كما في الخزانة [و صح] عنده [بيع الوكيل] بيعا مطلقا وليس الاضافة على نسو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [بما قل] من الثمن ولو غبنا فالحش [از كسر] منه وانما ذكره ليتنازل كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن [والعرض] بالسكون والتحرك غير التجريين [والنسبة] و تاخير الثمن مطلقا . وقال لا يصح الا بالنقلين بمثل القيمة او بما يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمر تاشى فلو باع الى خمسين سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى انه لو سمي الثمن فباع بأقل لم يصح ولو باع بأكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقل فباع بالنسبة لم يصح كما في قاضيهان وكذا بالعكس كما في الخزانة [و] صح عنده [بيع نصف] اى بعض [ما وكل] وان ضره التبعض كالعبد كما في السقايق [يبيعه] مطلقا وعندهما اذا ضره التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يختصما لان الشركة عيب [و] صح [اخذه] اى الوكيل بالبيع [رهنا] ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان يأخذ رهنا قليلا بوجب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغرى [او كفيلا بالثمن] للاستيثاق [فلا يضمن] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ان ضاع] الرهن [في يده] اى الوكيل [او] ان [تولى] اى هلك [ما على الكفيل] من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه مغلسا كما في الكرواني [و يقيد] عندهم [شراء الوكيل] اى من وكل بشراء شئ غير معين وان كان الثمن مسمى [بمثل القيمة] اى بما قوم به المقومون كلهم [وزيادة يتغابن] اى يتشمل الناس بها [وهي] اى تلك الزيادة على رواية النوادر [ما قوم به مقوم] واحد دون الكل اى قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم او الدينانير فالباء صلة وليس بحال فلو اشتري ذلك الوكيل شئاً بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه عاليا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يقتضى كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد غيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة في البلد كالشيز و غيره فالزيادة لا تنفذ على

الموكل وان كانت فلسا لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى رواية الجامع عن محمد رح ان اليسير نصف العشر اقل وعن نصير بن يحيى رح انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر في بيع الخزنة في الحيوان (ده نيم) وفي العروض (ده يازده) وعن الحسن العكس وذكر في التمرثاشي انه في الكل (ده نيم) عند بعض وفي الكرمانلي ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والظاهر اليسير له الغبن اليسير جامعه (من حاقب) فالعين والسقاء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شيء بعينه لا يتحمل منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل اليسير لا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط والى ان الغبن اليسير انما يعفي اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعفى كزيادة النجاسة . على قدر درهم كما في العمادي [ويتوقف] عندهم [شراء نصف ما وكل بشرائه] من شيء بعينه كعبد ودار وثوب معينات [على شراء] النصف [الباقي] لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا بعد شرائه الا اذا الزم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيخان وغيره فمن الظن انه مسمول على الوكيل بشراء معين وان القياس يقتضي ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين [ولورد مبيع على وكيل] بالبيع [بعيب رده] الوكيل [على امره] اي موكله [الا وكيل] رفع على البدل اي لا يردده وكيل الا وكيل [اقر بعيب يحدث] مثله في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يردده [ولزمه] اي الوكيل [ذلك] المبيع بلا خصومة للامر وفيه رمز الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او بنكول الوكيل يردده على الموكل والى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يردده على الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يتخاصم الموكل ويلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يتخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة او بالنكول وانما جعل النكول في باب الشراء كالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشراء سبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البينة ونماه في الكرمانلي وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر والوكيل شيء كما في المحيط [وان باع] الوكيل بالثمن [نساء] اي موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر [وقال] الوكيل [قد اطلق] الامر [الامر] اي الوكالة بالبيع [فقال] الامر [امرتك] ان تبعه [بنقل صدق الامر] مع اليمين وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بانه لو امره بالنقل

فباع نساء لم يجوز كما مر [وفي المضاربة] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقل صدق [المضارب] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقل في الوكالة [ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده] اى يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راي كل حتى يجوز له الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقل عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلاً يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر سواء كان التمن مسمى او لا والوكيل حاضراً او غائباً كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه اذا تصرف احدهما والاخر حاضراً لم يجوز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائباً فاجاز لم يجوز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في السبيط والمتبادر ان يكون وكلاهما بكلام واحد بان قال وكلاهما ببيع عبدي واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلاً ثم آخر صرح تصرف كل بدون اجازة الاخر { الا } اذا كان توكيلاً [في خصومة] فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلهما بان يستوى الأمر براهما وانما انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصومته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [و] في [رد دعيته] كبضاعة و رد عارية و مغصوب [وقضاء دين] دون قبض الوديعة والدين [وطلاق وعتق] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلقن احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجوز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقاها ان شئتما لا ينقرد احدهما به والظاهر ان الاعتناق كذلك [لم يعوضاً] فانه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينقرد احدهما الا اذا اجازة الموكل او الوكيل الاخر [ولا يصح] ويبطل [بيع عبد] مال صغيرة الحر المسلم من مشتري لربته [او] بيع [مكاتب] مال صغيرة المسلم [او ذمي مال صغيرة] فان ولد لهم الكبير كالاجنبي فلم يصح بالطريق الادنى [المسلم] قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضاً فان امر المفهوم اكثري لأكلي كما مر غير مرة فليس تسامح كما ظن [و] لا [شراء] اى شراء كل من هولاء شيئاً من بيع للصغير المسلم بماله واما شرائهم للصغير بمالههم فيصح والوضح شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من الذمي والمستامن والحري والمرد في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [والامر بشراء الطعام] اى طعام غير رايمة محمول [على البر في] صورة دفع [دراهم كثيرة] بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى احدهما لا يجوز على الأمر كالمو اشتري بها شعيراً او لحماً او فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بأنه لو امر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل [و على الخبز في] دراهم [قليلة] بحيث لا يشتري بها في العرف

الا الخبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر [وعلى الدقيق في] درائم [متوسطة] بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره، لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلاثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قليل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرمانى وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمشوي دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة [و] الامر بشراء الطعام [في ستخذ الوليمة] اى طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان [على الخبز] ولو كثرت الدراهم اوتوسطت للعرف [و الامر بشراء حمار] او فرس او بغل [يصح] بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو امر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او الذئب منه كما في المحيط [و] الامر بشراء [دار] يصح [ان ذكر ثمنها ومثلها] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احد هما كما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفى وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمصر [و] الامر بشراء [شئ] غير معين يصح ان [علم جنسه] المبين في الكاح [من وجهه] وذكر ثمن عين [ذلك الثمن اى بين] نوعا [والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل ونمسه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [لا] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ان فحش جهالة جنسه] بان جهل الجنس [من] كل [وجه] فهذا تصرح بما علم ضمنا كما لا يخفى وفيه اشعار بان نوع ذلك الجنس صحيح واريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [كالرقيق] الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [والترب] الشامل للديباج والكتان والقطن [والداية] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره او لكل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [وصدق] عندهم [الوكيل] لانه امين بشراء عبد ولو معين ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [في] قوله [شريت عبدا] معين [للامرفمات] العبد عنده [و] قل [قال الامر بل] شريته [لنفسك] ان دفع الامر الثمن [الى الوكيل] وفيه اشعار بان له لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية [والا] يدفع الثمن [فالامر] الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بان له لو كان حيا صدق الامر بطريق الارضى عنده واما عندهما فكل لك اذا وكل بغير معين والا

صدق الوكيل وتماه في الهداية [وللوكيل] بالشراء [حسن المبيع] اى المشتري وانما اختاره عليه
لانه اشهر ولم يرد انه اظهر لانه مناقشة بعد ظهور المراد [من امره] ظرف الحبس [لقبض
تمنه] منه [وان لم يدفع] الوكيل الثمن الى بايعه الا انه لم يذكره محمد رح اصلا وما فى المتن
عن الامام الحلواني كما فى الذخيرة وفيه اشعار بان له ان يطلب الثمن من الموكل وان لم يرد
من مال نفسه الى البايح كما فى الصغرى [فان هلك] المبيع في يد الوكيل [بعد التسليم]
مستدرك بالغاء [سقط] عند الطرفين [التمن] قل اوكثر لانه بمنزلة البايح من الموكل فضمن
الوكيل ضمان المبيع واما عند زفر رح فضمن الغصب فوجب قيمته بالغبة ما بلغت وعند ابي
يوسف رح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الامر بخمسة عنده ولم يرجع
بشيء عند الباقيين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر رح وسقط عندهم [وليس
للكيل بشرآء] شيع [عين] اى معين ولو بلا تسمية ثمن [شراء لنفسه] لانه تغير وعزل
بلا علم الموكل فلو شرى لنفسه كان للموكل واحترز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل بنكاح امرأة بعينها
فتزوجها لنفسه فهي له كما فى الصغرى وفيه اشعار بانه لو وكل بشراء غير معين كان الشراء لنفسه
الا اذا دفع الثمن من مال الموكل او شوى الشراء له كما فى المضمرات [فان شوى بخلاف حسن
المسمى] كالكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى باكثر من الثمن [وقع] المشتري [له]
اى الوكيل وفيه اشعار بانه لو لم يسم ثمنا كان في حكم المسمى لانه العرف فى العقود النقود *

[فصل * للوكيل بالتصومة] فى الدين والعين [القبض] عند علمائنا

لانه متم لها فلو وكل رجلا ان يدعى ويتبنت ماله على فلان ولا يزيد عليه فائنته عليه الوكيل
بالبينة او الاقرار كان له ان يقبضه [ويفتى] اى يغتني كثير من المتأخرين من مساين بلخ
وسمرقند وغيرهم [الان] اى بعد عصرهم [بخلافه] اى بان ليس له القبض لانه ما رضى الا
بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة فى الوكالة والجبر والتلبيس فى القضاء نعوذ بالله
واهل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدي في نيف وخمسمائة فقس عليه ما فى نيف و
تسعمائة وفيه اشعار بان للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافا للزفر رح وعليه الفتوى
كما فى الهداية وذكر فى المضمرات ان الاول ظاهر الرواية الا ان يسم عرف التجار وبه يفتى
[وللوكيل بقبض الدين التصومة] فلو اقام هذا الوكيل البينة على الدين او اقبم عليه ان
موكله استوفاه او ابراه يقبل خلافا لهما فان قبض الدين عنده قبض بمثل حقه وعندهما قبض
بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز الى ان القاضي لو وكل بقبض دين الغايب لم يكن له
الخصومة والى ان الرسول والامور بقبض الدين ليس له التصومة كما فى الذخيرة والى انه لو ادعى
الغريم الاستيفاء لم يملك الوكيل فيدفع المطلوب الى الوكيل ثم يتبع الموكل ويستخلفه كما فى الهداية

والى ان الوكيل بقبض العين لا يتخاصم كما صرح به فقال [لا] يكون للوكيل [بقبض العين]
الخصومة لانه كالرسول فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم يسمع في حق البيع وفيه اشعار
بانه لم يدفع الوديعة الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة و ان اقربها المودع كما في دعوى
الخلاصة [ويقصر يد الوكيل] اى يتوقف على حضور الموكل قبض من وكل [بقبض العبد]
له في يد فلان [ونقل المرأة] اى يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع كذا او يتوقف
على الحضور نقل الوكيل اياها [ان اقام] العبد [الحجة] اى البينة [على العتق] اى اعتاق
موكله اياه [و] اقامة المرأة الحجة على [الطلاق] اى تطليق الموكل اياها قصرا [بلا ثبوتها]
اى العتق و الطلاق لانهما اقامتا حجة على وكيل غير خصم ولذا رجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف
تصر البند [وصح اقرار الوكيل] اى وكيل المدعي او المدعى عليه [بالخصومة عند القاضي]
لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعي فاجر باستيفائه او ابرائه او مدعى عليه فاجر
بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح
بالطريق الاول وبانه لو استثنى الاقرار صح و صار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيل
بالاقرار كما في الدخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بتضرة الطالب صح والا لم يصح
وقال محمد روح انه ايضا يصح [لا] يصح اقراره على موكله المدعي او المدعى عليه عند الطرفين [عند
غيره] اى القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لما كان التناقض وقال
ابو يوسف رج صح اقراره عند غيره ايضا [وللموكل] لا غير [عزل وكيله] وكالة مرسله او معلقة
لان الوكالة حقه فلو قال عزلتك عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى
ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ
وبه يقتضى كما في الخزائنه وفيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق و العتاق
و توكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه جحود الوكالة فان جحود ما عدا النكاح فسخ وفي رواية لم ينعزل
بالجحود ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بشواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجواهر
واضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكلا تعلق بوكالته حق الغير الا برضاه كوكالة في ضمن نكاح
او رهن كما في الدخيرة وفيه إشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه
الفتوى و الى انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة [ووقف] عزل الوكيل [على علمه]
اى الوكيل بسماع منه و كتاب اليه او رسالة و لو من عبد صغير وان اخبره عدل انعزل وان
لم يصدقه و مخبر غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق وعندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط
ولا يبعد ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله
كما في الكرمانى [ونبتل الوكالة] بالبيع والشراء وغيره [بموت أحدهما] اى الموكل والوكيل وينتقل

المحقوق من القبض والنسليم والرد بالعيب ونسبة الى من كان احيا منهما كما في العمادي وذكرني فصل
 الوكيل بأشراء من المستيط ان الوكيل لو مات فسقط الرد بالعيب لو ارتد او وصيه و ان لم يكن فله الوكيل
 في رواية ولو وصى القاضي في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فله
 لم ينعزل كما اذا وكل الوكيل وكيلا ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيل الوكيل كما في [الفصولين] (١)
 تبطل بسبب [جنونه] اي جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اختلط عقله
 بالمنج بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كما في الكبرى جنونا [مطبعا] بكسر الباء لغة مستوعبا
 و شريعة مستوعبا شهرا عنده وبه يقتضى واكثر السنة عند ابي يوسف روح و سنة كاملة عند محمد روح
 كما في بيع الصعري وهو الصحيح كما في الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا
 كان الموكل يملك زول الوكيل و اما اذا لم يملك كالعدل في باب الرهن والراة في الامر بالبيع
 فلا ينعزل بموته و جنونه كما في الصغرى [و لحاقه] بالكسر اي وصول احدهما [بدار الحرج] حال
 كونه [مرتدا] وان لم يملك القاضي بالحق و قال تبطل به ان حكم به فلو عاد احدهما من دار
 الحرب مسلما ولم يملك بلياقه يعود الوكالة عندهم و ان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد روح
 خلا لابي يوسف روح كما في الكرماني و انما ذكر الارتداد مع اللحاق لان تصرف المرتد و ان فعل
 عندهما لكنه موقوف عنده [وكذا] تبطل [بعجز موكله] حال كون الموكل [مكتوبا] اي اذا وكل
 مكاتب وكيلا بالبيع مثلا ثم صار رقيقا بطل وكالة وكيله لانه وقع تصرفه في مال الغير بلا امره و انما فصل
 بهذا للتنبيه على العامل البعيد لا لما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره [وحججه]
 اي الموكل حال كون الموكل [مأذونا] اي اذا حبر عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله
 لما مر والكلام مشير الى ان المكاتب او المأذون اذا وكل رجلا بالتقاضي او الخصومة لم يبطل وكنته
 بالعجز او الشجر كما في النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريكين بسبب
 [افتراق] هذين [الشريكين] عن الشركة شركة عنان او مغاوضة وقيل فيه نظر كما في
 المستصفى وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل و ان كان في دلالة اللفظ على ذلك
 خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكرهما في الجامع ان احد المفاضين لو وكل رجلا بالفرقة
 ثم افترقا لم تبطل الوكالة في حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من
 المفاضين او كلاهما رجلا لم ينعزل و كان وكيلا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كغفلهما
 ولو وكل الشريكان عسارا رجلا ثم افترقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل إلا
 اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظاهر انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق
 كل منهما [و ان لم يعلم به] اي بموت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حجرة او افتراقهما
 [وكيلهم] اي وكيل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه

مزل حكمن و العلم شرطا للعزل الحقوقي كما في السوامر والنظم وغيرهما فهذا الحكم عام اطلاقا من
 المنة فلا وجه لتخصيص المصنف و الشارحين بالثلثة الاخيرة [و تصرف الموكل فيما وكل به]
 نصرا بعجز الوكيل عنه مراء علم به او لا كالبيع و الهبة مع التسليم و الاعتاق و التدبير و الاستيلاء
 و الكسابة و اما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما اذن العبد في التجارة او رهنه او اجرة فلا ينعزل
 ولو باع الموكل بالبيع و الوكيل معا فهو بينهما عزل ابي يوسف رح و المشترى من الموكل عند عزل
 رح لانه باع ملكه فهو اذن كما في الاختيار وغيره و لا يشغى انه معطوف على ابتراق الشريكين
 فيكون مقيدا بالقييد فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد و انما لم يقله لانه لا يناسب الشتم على
 قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تاخير القيد و انما ختم على مسائل العزل رعاية لحسن الاختتام *

* [كتاب الشركة] *

اورد بعد الوكالة لانها كالقدمة للشركة كما سيظهر [مني] في اللغة بالكسر و الضم كما في القاموس
 اسم و مصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالشراكة تخط
 المالكين كما في المفردات و يطلق على العقد كما في النهاية و شريعة اختصاص اثنين او اكثر بمحل
 واحد كما في المضمرة و لما كان قريبا من المفرد قسم بلا تعريف فقال [ضربان] اي نوعان [شركة
 ملك] اي اختصاص احد باخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى الباء [وهي] شرعا [ان يملك
 اثنان] فصاعدا [عينا] وهي ضربان اختيارية بان يشترى عينا او يتهدى او يوصى لهما فيقبلان
 او يستوليا عليها في دار الحرب او يسلطا مالهيهما او غير ذلك و جبرية بان اختلطا بحيث يتعذر اذ يتعسر
 التميز بينهما او ورثا مالا او غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية
 الشركة في السقف كما اذا يهب الريح بثوت في دار بينهما فانهما شريكان في السقف كما في النظم فلو
 بطل عينا باهر كان اولى [وكل] من هذين الاثنين [كاجنبي فيما] اي في الامتناع عن تصرف
 مضر فيما كان [لصاحبه] من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا اذن
 شريكه لا يجوز و كذا الزرع و الشجر ولو باع من شريكه جاز و عن هشام لم يميز كما في بيع الصغرى
 و انما قيد بالمضر لان لاحد منهما ان يضع على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنفعة و للمضر
 زراعة ارض مشتركة بينه و بين غايب اذا نفعت الارض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس
 له ذلك كما في غصب الكبرى [و شركة عقد] اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد
 بقرينة الاتي [و ركنها] اي ما فيها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس الكشف و انما
 فسر بعد العقد دفعا لوجه الميزان [الاسباب] بان يقول احدهما شاركك في عموم التجارات
 لاني نوع [و القبول] بان يقول الاخر قبلت و حكمها الشركة في الربح [و شرطها] اي شركة

العقد [ان لا يعين لاحد من اهلها] مضافة [من الزوج] والافسدت الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره [وهي] اي هذه الشركة [اربعة اوجه] جمع الوجه اي الطريق منها شركة [مفارضة] وبقية شركة المفارضة قدمت لانها اعظم بركة بالسداد [وهي] لغة المساواة والمشاركة مفاداة من التفويض كان كل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه كذكره ابن الانبار وفيه اشعار بان المزيد قد يشتق من المزيد اذا كان اشهر وموخراف المشهور وشريعة [شركة] اي عقد تتركين [متساويين] اراكثر ولا باس بذلك لفظ الشركة لما مر في السئلة والمتبادر ان يكونا بالغين فلا ينعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون و بالغ [مالا] من المقتدين او غيرهما مما ياتي والمراد التساوي من حيث المقدار اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالسور مع الصالح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان ما لاحد منهما قد فعل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يصح كافي الذخيرة و اشتر بلفظ المتساويين الدال على التثبت الى انه لو كان لاحد منهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فسد المفارضة كما في قاضيتان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الراس من الديون او زاد احد المالكين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالآخر فسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا باس بان يكون لاحد منهما عقار او عرض كما في المزارع [وحرية] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبيدين وبين حر ومكتب وبين مكاتبين [ودين] فيجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم والمرد لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومرد لا عندهما كما في النظم ومن الشروط عموم التيارات والتساوي في الربح ولم يذكر لما يشير اليه ومنها لفظ المفارضة اذ العوام قلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو ذكر كل الشروط سواءا صح العقد اذ العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا باس بتركها مع ذكر الشرط [ويتضمن] المفارضة [الوكالة] فيصير كل واحد وكيل عن صاحبه فسحق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه [والكفالة] فيصير كل كفيل عن آخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والامتلاك [وشري كل] من المفاوضين [لهما] فلا يملك احدهما شراء شيء لنفسه لتضمن الوكالة [الا طعام اهله وكسوتهم] وغيرهما مما لا بد منه كنفقه نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة [وكل من لزم احدهما بما تصح فيه الشركة] من العقد [كالشراء ونحوه] كالبيع الجائر والفاسد والاجارة [ضمن الآخر] لتضمن الكفالة فالنشر على ترتيب اللف فالنصدير بالفاء احسن واحترز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الآخر كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد وفي التمتع ان كل ما لزم احدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالمهر وارش البنائية وحق رحم محرم ومخالفهما بدين عليهما الا اذا جلت احدهما على البتات والآخر على العلم وفي شرح المطاوي

لو كفل احدهما بالنفس لا يواخذ به الاخر بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما [وان
ورث احدهما] ما يصح فيه الشركة [او وهب له] او تصدق عليه او وصى له [ما يصح فيه الشركة]
من النكدين وغيرهما [و] قد [قبض] الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يثن الفعل لانه معطوف
بار فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضيتان والمستصفي والتنفي وغيرهما وعبرة
الهداية كالتن يعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن [صارت] المفارضة [عنانا] في
جميع التجارات لانتهاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عنانا كما في
شرح الطحاوي وغيره [وفي العرض والعقار] المقبوضين من جهة الارث او الهبة او الوصية او
غيرها ويستثنى من العرض نحو الفلوس الاتي والعقار داخل في العرض [بقى] العقل [مفارضة]
لانه زاد غير مال الشركة [و] منها شركة [عنان] و يقال شركة العنان بالكسر اما اسم
كما في الديوان من الغنن مصدر عن يعن بالضم والكسر اى عرض فكانه عن لهما شئ فاشتركا فيه
كما في المقائس او الغن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شريكه عن بعض
التجارات في ماله كما في الاختيار و اما مصدر عانه اى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر
كما في الديوان [وهو شركة] بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد مسلم او ذمي او صبي
مأذون او بالغ او امرأة [في كل تجارة او نوع] منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفارضة
لا يكون الا عامة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخيرة [وتصح بيع ماله]
اى مال كل منهما دون بعض [د] يصح [مع فضل مال احدهما] وتساوي الربح بينهما [د] مع
[تساوي مالهما مع تفاوت الربح] بينهما فيصح بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع
تساوي سواء كان العامل كلا منهما او احدهما فالاقسام ثمانية يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان
العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاحد المتساويين و ربحه اقل فان شرط ذلك كان باطلا و
الربح في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المغني وغيره [د] مع [كون] مال [احدهما
دراهم] صاحبا او مكسورا ايضا او سودا اى ردية القضة [و] مال [الآخر دنانير] سواء كانا
متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفارضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن
الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساويا في القيمة كما في المغني [و] يصح [بلا خلط] خلافا
للزهرى وفيه اشعار بان في المفارضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في
المعوط وغيره [وكل] من الاثنين [مطالب بثلثين] لثمنه [لثمن الوكالة والوكيل اصل في
الحقوق] لا غير [اى لا يطالب بثلثين] مشتري صاحبه لانه لا يتضمن الكفالة [ثم] اى بعد
المطالبة [رجع على شريكه بخصته] من الثمن [ان اداه من ماله] لانه وكيله في حصته وفيه
اشعار بانه ان اداه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يوده اصلا لم يرجع عليه

كما يشير في الهداية ولا يتألي ما مر في الوكالة ان التوكيل يرجع على الموكل وان لم يوده كما ظن لان
 بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا كما لا يخفى [ولا تصحان] اي المفاوضة
 والعنان [الا بالنقلين] اي الدراهم والدنانير فلا يجوز بالمصوغ منهما في الروايات كلها فانه
 بمنزلة العروض كما في المغني [والغلو السانقة] اي الرابطة فان الشركة تصح فيه ضد محمد زوج
 والمشهور عن الشيخين انها لا تصح كما في المغني والفتوى على قول محمد زوج كما في المضمرات وقال
 الاسنبيعي في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس كما في الكافي
 [والتبر] اي جوهش الذهب والفضة قبل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات
 كالنحاس والبرونز واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما
 مجازا كما قال ابن الاثير [والنقرة] اي القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما في المغرب والمروء
 غير المضروبة فهي مستندركة بالتبر ولذا لم يذكر في الكافي [ان تعامل الناس بهما] اي التبر
 والنقرة فان لم يتعاملوا بهما لم يصح كما اذا لم يكن في ذلك عرف ظاهر وظاهر المذهب انها
 لا تصح بهما كما في المبسوط [و] لا تصحان الا [بالعرض] غير التبر والنقرة [بعد ان ياع كل]
 منهما اي الشريكين [نصف عرضه بنصف عرض] الشريك [الاخر] وتقابضا حتى صار مال كل
 مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقد ان شركة عقد مفاوضة او عتادا فصان نصف مال كل مضمونا
 بالثمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما فيصح وكذا لو باع نصف
 عرضه بنصف دراهم الاخر وتقابضا ثم عقدا عقدا مفاوضة او عتادا وكذا لو كان مالهما مما
 يختلط بالخلط الكلي والوزني كلاهما من جنس واحد فخلطا فوعت شركة ملك ثم يعقدان
 كما في شرح الطحاوي وهذا اذا تساويا قيمة فلو تفاوتتا بان يكون قيمة متاع احدهما اربعة مائة وقيمة
 الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اخماسه بخمس الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما نصفان
 او على قدر قيمة السيل والودي كما في المغني ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم فيه خلاف
 المذكور في المبسوطات [وملك مالهما] اي مال المفاوضة والعنان كما في المغني [او مال
 احدهما قبل الشراء] من جهة المالك [يفسد ما] اي الشركة رأسا لان محل العقد فهو ملك
 مال احدهما فاشترى الاخر بماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيل بان قال
 ما يشترى كل فمشارك لو اشترى ثم هلك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد زوج فينفذ بيع
 كل منهما جميعه وقال الحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما في المغني وغيره [وهو]
 اي الهلاك يقع [على صاحبه] حال كونه [قبل الخلط في يد ايهما] او يد هما [هلك] لانه
 باق على ملكه [و] هو [بعد الخلط] يقع الهلاك [عليهما] لانه لا يتميز ولو اكتفى
 بالسابق لكفى [واكل من شريكي مفاوضة وعنان ان يبضع] اي يجعل المال بضاعة [ويتردد

ويضارب [اى يدفع مضاربة] ويؤكل [بالتصرف كالبيع] [والمال في يده] اى كل منهما [امانة]
 فلا يضمن الا بالتعدي كما في اكثر المتأولات لكن في النظم ان لكل من المغاضين ما ذكره
 و ان يعبر استحسانا ويؤجر ويستاجر ويستقرض ويكتب ويأذن عبد الشركة ويشارك
 شركة عنان ويخامم ويؤمن ويرتهن ولا يهب ولا يتصدق ولا يفاوض غيره ولا يقرض
 والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يؤكل ولا يبيع ولا يفاوض ولا يهب ولا يتصدق ولا
 يرهن ومنها شركة الاعمال وشركة الابدان وشركة النضمن [وشركة الصنائع] جمع
 صنعة كالصنائف والصحيفة او جمع صناعة كرسائل ورسالة فان الصناعة كالصنعة حرفة الصانع
 وعمله ولذا يقال شركة المحترفة [و] شركة [التقبل] من قبول احدهما العمل والقائه على صاحبه
 كما في الطلبة [وهي ان يشترك صانعان] اى عاملان بيدهما اى لا عرض اكل ولا عين فلا يشعر
 باشتراط كون كل عاملان من هذا الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يتحسن
 مباشرة ذلك العمل وممن لا يحسن لانه لا يتعين على المتقبل اقامة العمل به بل له ان يقيم
 بأجره او اجرائه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط [كخياطين او خياط وصباغ]
 تنبيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلفا لم يكن شرطا وفي الكافي اشارة الى انه
 صح شركة الدالين وقال المرغيناني انه غير صحيح والى انه صح شركة التمالين كما في المنية
 [و] ان [تقبل العمل] اى محل العمل له فان العمل عرض لا يقبل التقبول وفيه اشعار بان
 تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل والاخر عمل جاز وقد اشرنا اليه وذكر
 في الخلاصة انه لو كان من احد اداة ومن آخر عمل فسد الشركة [باجر بينهما] يتساوي
 ان يتفاوت [صحت] هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله [وان شرط العمل نصفين والمال]
 اى الاجر [اثلاثا] ولا يخلم الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة تكون مفاوضة وعنانا عند
 اجتماع الشرائط والمطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما في الكافي [ولزم كلا] من
 الشريكين في شركة مطلقة [عمل قبله احدهما] فللامر بذلك العمل ان يأخذ به ايهما شاء
 [وبطلب] كل منهما [الاجر] وان لم يعمل الا احدهما [ويصح] للامر [الدفع] اى دفع
 الاجر [اليه] اى كل منهما [والكسب] اى الاجر تغن [بينهما] وان عمل احدهما [ومنها]
 [شركة الوجوه] اى شركة ابتداء الشركاء اذ لا مال لهم ولا عمل ولذا يقال لها شركة المغاليس
 وفيه مجاز من وجوه كما لا يخفى [وهي ان يشتركا] في نوع او اكثر كما في المغني حال كونهما
 ملاسين [بلا مال] ولا عمل [ليشتريا بوجوههما] اى بابتداءهما وبالنسبة [وبيعنا] بالنقد بين
 والنسبة كما في النظم [فتصح] شركة الوجوه [مفاوضة] اذا وجد شروطها وهي ان يكونا من
 اهل الكفالة وتضمن المشتري عليهما نصفين وكذلك المشتري ويتلفظا بلفظ المفاوضة كما في المصمرات

[و مطلقها] أى شركة الرجوة [عنان] بالعرف إلا أن تشخيص شركة الرجوة بذلك لا يخلو عن
شبهى وذكر فى النسخة أن المطلق عنان ويصح مفاوضة إذا وجد شروطها وهى أن يتقبل العمل
و يعمل على السواء ويتساوى فى الربح والوضيعة ويكونا من أهل الكفالة فإن لم يوجد واحد
منهما فعنان هذا إلا أن شروطهما فى المراضع الثلاثة ولم يتعرض فى المتداولات بأنهما فى كل منهما
حقيقة و الظاهر أنهما فى الأول حقيقة وفى الباقيين مجاز ترجيحاً على المشترك [وكل] من
الشريكتين فى شركة الصنائع والرجوة [وكيل الآخر] عناناً و كفيل أيضاً مفاوضة لا يمكن
تسحق ذلك [فإن شرطاً] فى شركة الرجوة [مناصقة المشتري] بينهما فى المفاوضة والعنان
[أو مثالثة] أى المشتري فى العنان [فالربح] بينهما [كذلك] أى مناصقة أو مثالثة [وشروط
الفضل] أى فضل الربح فى هذه الشركة على قدر الملك [باطل] لأن استحقاق الربح بالضمان
و الضمان يتبع الملك فيقدر بقدره [ولا يصح الشركة فى] كل شىء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح
فى [أخذ المباحات] أى فى كل شىء مباح أخذ الصيد والملح والسنبلة وثمار الجبال والبراري
والاستسقاء والأحجار والأترية والحب والشيش والحطب وغيرهما من مروض يباح أخذ
كما إذا اشتركوا على أن يبنيا من طين أو أرض لا يمكنه و يطبخا آجراً فإنها فاسدة كما فى المغنى
[فنصت] المباحات إذا أخذت [بمن أخذها] فلاحق فيها لمن لم يأخذها [ونصت] بينهما
[أن أخذها] معاً لاستروائهما فى الأخذ وأن أخذها منفردين و خلطها و باعها قسم الثمن
بينهما على قدر ملكهما فإن لم يعرف قدر ملك كان منهما صدق كل إلى النصف مع اليمين واليمين
البينة عليه فى الزيادة كما فى المغنى [وللمعين] فى الجمع أو القطع أو الربط أو الحمل أو غيره
[وصاحب العدة] أى المالك ما يحتاج الأخذ إليه من نحو الدابة والأكاف والحوالى وهى
بالضم فى الأصل ما أعد لأمور يحدث كما فى المقائس [أجر المثل] على العامل وإن لم يأخذ المعين
وصاحب العدة ماله قيمة وإذا بالاجتماع كما فى قاضيتان [ولا يزداد] أجر المثل [على نصف
القيمة] أى قيمة المباح يوم الأخذ أن كان له قيمة ولا فينبغي أن يكون الحكم فيه بالتخمين
و القياس [عند أبي يوسف رح] لأنه رضى به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا
أصل جليل اشتدل به صاحب الكفاية وغيره [خلافاً لـ محمد رح] فإن عدله أجر المثل بالغاً ما بلغ
وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتى من كلام المصنف فى
المضاربة [والربح فى] الشركة [الفاسدة] كما إذا عين لأحد دراهم مسماة [على قدر المال] فالعقد
باطل [وتبطل] شركة العقد [بالموت] أى موت أحدهما [والجبن] أى يجنون أحدهما
مطبقاً [واللساق] أى لساق أحدهما بدار الحرب مرتداً كما إذا قتل أحدهما مرتداً أو جبر
على أحدهما سواء علم الآخر أو لا كما مر فى الوكالة [ولم يترك أحدهما مال الآخر] بعد العمل

[بلا اذنه] فلو ادعاهما احدهما لم يجوز [فان اذن كل] منهما لصاحبه بالاداء [فاديا ولاء]
 اي متعاقبة ان ادعى احدهما زكوة مال صاحبه ثم ادعى الآخر [ضمن الثاني] الاول وان لم يعلم
 باداء الاول وقالوا ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة المبسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما
 وان علم وعلى هذا ما اذا وكل باداء الزكوة ثم ادعى بعد اداء الموكل كما في الكفاية [وان ادعى]
 بغيبة صاحبه [معا] اي في زمان واحد [ضمن كل] من الشريكين وان لم يعلم بادائه
 [قسط غيره] اي نصيب صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات والعتابي وذكر في الكافي
 ان كلا منهما لم يضمن اضلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان رمز الى ختم الكتاب والله اعلم *

* [كتاب المضاربة] *

ازرد بعد الشركة لانها كالمقدمة للمضاربة لاشتمالها عليها [هي] في اللغة مصدر ضارب فلان
 فلان في ماله اي اتجر له مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما ميم
 من الضرب كما في الاساس وانما أثر هذه المادة على المعارضة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لنص
 يضربون في الارض وهذه الهيئة لانه سار المضارب غالبا وتسبب رب المال وفي الشريعة [عقد شركة]
 في الربح [بان يقول رب المال دفعته مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كل نصف
 والثالث او غيره] ويقول المضارب قبلت فقيه رمز الى ان كلا من الايجاب والقبول ركن
 والظرف للشركة واحترز به عن مزارعة يكون المذر فيها لرب الارض فان التاصل من
 الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفسد للمضاربة
 كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعا [جمال] ظرف الربح [من رجل] از اكثر [وعمل]
 [من] رجل [آخر] او اكثر فاكتمل بالافل لكنه يخرج منه ما اذا كان العمل منهما فانه
 مضاربة كما ياتي [وهي] اي الدائنة المفهومة من التعريف [ايداع] حكما [اول] اي اول اوقات
 المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة و
 غير ذلك وانما انصرف اول لان الرصف فيه ضعيف بدون الموصوف كما بينه الرضي [وتوكيل]
 حكما [عند عمله] لانه تصرف في ماله بامر [وشركة] حكما [ان ربح] المضارب لاستحقاقه
 بعض الربح [وغصب] حكما [ان خالف] رب المال والربح للمضارب لكنه غير طيب عند
 الطرفين ثم زيد في الرواية على قول المشايخ في المشهور وتبعه المصنف فقال [وبضاعة] حكما
 اي ابضاع فان الاسم يستعمل بمعنى المصدور كالعطاء بمعنى الاعطاء [ان شرط] عند عقد المضاربة
 [كل الربح للمالك وقرض] حكما [ان شرط] عنده كل الربح [للمضارب] اي العامل وانما
 اثره عليه اشارة الى ان الرفع بلفظ المضاربة لم يضرب به مضاربة كما في الذخيرة [واجارة] از شركة

او مضاربة [فاسدة] حكما [ان فسدت] المضاربة و بما بينها من تفسير الضمير وغيره من زياده قوله حكما ظهر اندفاع ما ادعاه المصنف وغيره من التساميل وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداما و اجارة [فلا ربح له] اي للمضارب [بل اجر] مثل [عمله ربح] للمضارب [لا لا] يربح وهذا ظاهر الرأية وعن ابي يوسف ربح اذا لم يربح لا اجر له كما في الذخيرة وبل ردده على ما ذكره في الاجارة [ولا يزد] اجر عمله [على ما شرط] عند ابي يوسف ربح وهو الاختيار كما استمر اليه في الشركة [خلافا لمحمد ربح] فانه عنده يجب اجر عمله بالغاما ما بلغ اذا ربح كما في الكرمانى وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعدوم كما في الفصولين لكن في الواقعات ما قال ابو يوسف ربح مخصوص بما اذا ربح وما قبل من ربح فيما هو اعم [ولا يضمن] المضارب [المثل] بهلاك [فديما] اي المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرأية وفيه يقتضى كما في الواقعات وعن محمد ربح انه يضمن كما في الكرمانى وقال الطحاوى انه لا يضمن عنده خلافا لهما والاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادى [كما] لا يضمن [في] المضاربة [الصحيحة] لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يبضع المضارب كما في الواقعات [ولا تصح] المضاربة [الا بمال يصح فيه الشركة] من النقدين والتبر والفلس النائق لكن في الكبرى ان في المضاربة بالتبر ورايتين وعن الشافعين ادبما تصح بالفلس ولم يصح عند محمد ربح وعليه الفتوى فتفسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه و اعمل به مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في النهاية [و] الا [بتسليمه] اي المال [الى المضارب] على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم انصرين انها تقصد اذا شرط العمل معا واما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب متفردا حتى بداله جاز كما في النهاية [و] الا بسبب [شيوخ] كل [الربح بينهما] حتى لو شرط ان يسكن احدهما في دار صاحبه اذ يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة واما غيره من الشروط فباطلة غير مقسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط الربح ورأس المال معا اذ رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار وفي الاكتفاء ومزاك انها تصح وان لم يكن المال ولا الربح معلوما وفي العمادى وغيره انها لا تصح [والمضارب] مضاربة صحيحة ان فاسدة [في مطلقها] اي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص اذ نوع التجارة فلو دفعه المال على ان يعمل به في الصوفة او في البر فمقيدة كما في المضمرات وغيره وقد سمي في

الاختيار الطاعة بالعامّة والمقيدة بالخاصّة [أن يبيع] عنده [بنقل ونسيئة] ولو بغبن فاحش و
فيه خلاف للصالحين كما في الذخيرة [إلا باجل لم يعهد] عند التجارة فانه لم يجز عندهما خلافا
لا بمعينة رح كما في قاضيهان وذكر في الذخيرة والكافي انه لم يجز بلا ذكر الخلاف [وان يشتري]
بنقل ونسيئة بغبن يسير فلو اشترى بغبن فاحش فمخالف وان قال له اعمل برائك كما في الذخيرة
والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير
العاقل والديه عنده خلافا للصالحين وابن زياد وزفر رح ولا يشتري من عبده الماذون وقيل
من مكاتبه بالاتفاق [و] ان [يوكل بهما] اي البيع والشراء بنقل ونسيئة [ويسافر] حال
المضاربة برا وبحرا وعنده انه لا يسافر وعند ابي يوسف رح يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى
اهله في يومه نحو فرسخين او ثلاثة ولا يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنده في قولهم كما في قاضيهان
[ويبيع] اي يستعين المضارب باحد في التجارة كما في النهاية [ولو] كان المستعان [رب المال]
فبييع ويشتري للمضارب وفيه اشعار بان الابضاع التي رب المال غير مفسدة الا انه رد مذهب زفر رح
فقال [ولا تقسّد] المضاربة [هي] تأكيد غير محتاج اليه [به] اي بابضاع رب المال فلو امر المضارب
رب المال ان يبيع ويشتري له جاز في قولهم كما في الواقعات [ويدفع] ويعيز اوعية لها [ويرتهن]
ويوهن ويوجر ويستاجر ويشتال [اي يقبل الحوالة] بالثمن على الايسر والاعسر [اي على من
ايسر اعسر] معاملة من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة [ولا يقرض] المضارب لانه تبرع
بأخذ الشفعة والعق والكتابة والهبة والصدقة [ولا يستدين] اي لا يستقرض على المضاربة كما اذا
اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من
جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي [إلا باذن المالك]
بالافراض والاستدانة فصار كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما
نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح مالها على ما شرط [ولا يضارب]
المضارب لاحد في مالها [ولا يخلطه] اي مال رب المال [بماله] اي مال المضارب والا ضمن وهذا
اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة والا لم يضمن به على ما قالوا كما في قاضيهان [إلا باذنه] اي
اذن رب المال بالمضاربة والخلط نصا [او باعمل برائك] فحينئذ يضارب ويخلط [فلو قيل هذا
وقصر] اي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فاشترى ثوبا وقصر بماله اي غسله من قصر يقصر
بالضم قصرا وقصارة بالفتح او من قصر الثوب بالتشديد اي جمعه فغسله [او جعل] المتاع المشتري
من بلد الى بلد على دابة مستأجرة [بماله] اي المضارب فهو ظرف الفعلين [تبرع] المضارب به فلا
يرجع بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [بخلاف ما اذا صبغ] بماله [احمر] اي بخلاف
ثوب مشتري صبغ احمر او بخلاف صبغ ثوب مشتري فما موصوفة او موصولة او مصدرة و اذا

زنة في الصور كما صرح به الجوهري واكثر بالسمرة عن السراد فانه نقصان عنه بخلاف السمرة
 فانه زيادة فيصير شريكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صح المضارب وقيمة الثوب الا يفتن
 له صادرة بخلاف القسارة والسمل فانه لا يصير شريكا بهما اذ ليسا جال دائم حتى لو قصر بالسماض
 شريكا وسائر الالوان كالسمرة ولم يذكر ما اذا على العصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيمة فقال
 [ولا يشارك] المضارب [بلدا] عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد
 من الإلطاء الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة مرفوعا او موزوما
 او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا استقام الابتداء به
 كاعمل بالكوفة بالواو وبلد فانه مشورة من رب المال للمضارب وكأنه قال ان فعلت كذا فهو اتبع
 واحسن كما في المحيط وغيره [او] كذا [ساعه] بالكسر اي متاعا عينه باحد من الإلطاء الستة
 والمشورة متلها ثمة كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرواس وفي فاضيلان لومى
 شيئا فاشتري غيره كان الربح على ما شرط الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبع ان يكون اشارة
 الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل في التياب او الدقيق او الطعام فقد اختص
 كما في شرح الطحاوي [او وقتا] عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف او الشريف او الليل
 وفي المتن ان التعيين ان يقول في الصيف لا في الشتاء او في الشريف لا في الربيع او في اليوم
 لا في الليل [او شخصا عينه] اي ذلك المذكور [المالك] بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان
 ملوباع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزنة ان اشترى من غيره جاز في
 رواية [فلان جاز] المضارب عنه اي عما عينه المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربح] وعليه
 وضيعته لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجازة عنه لكنه غير قار
 لا بالشراء فانه على عزيمة الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو
 الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا في موضع كدامن البلد كان له ان يتجرو
 كل البلد كما في الهظم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككوفة كان له ان يعمل في
 غير سوقها الى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف
 المضارب كما في الشف ولم يذكر حكم المخالفة في البيع والشراء بالنقل والمنسبة لما اشير اليه في المطلقة
 انه خالفه [ولا يزوجه] عند الطرفين [عبدا] من مالها بامرأة [وامة] منه برجل ولو تزوج
 عبدا اخذ بالمهر بعد الحرية وقال ابو يوسف رح انه يزوجه الامة لانه نوع تجارة وهو وحوب التفتة
 على الغير وفيه اشارة الى انه لا يدل للمضارب وطى حازمة المضاربة ربح او لا واذن به او لا كما في
 المختصرات [ولا يشتري] المضارب [من يعتق على رب المال] من قريبه او صله بعنقه بان قال
 ان اشترىء فهو حر [ملو اشترى] من يعتق عليه [فلامضارب] وضمن دفعا للحرر [ولا] يشتري

[من يعتق عليه] اي المضارب مما ذكرنا [ان كان] المضارب [ربح] لانه وان تصرف في نصيبه الا انه يغسل نصيب رب المال عنده و يعتق عندهما [ولو فعل] هذا و اشتراه [ضمن] مال المضاربة لانه مشتري لنفسه [وان لم يكن] المضارب قد [ربح] صحت [شراء] من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع [ونفقة مضارب عمل في مصر] اي مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متعدين او متعديدين [في ماله] اي المضارب فان لم يخرج من عمران مصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصر ففي ماله وان نوي الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي [و] نفقته مبتدأ خبره (في ماله) [في سفره] صفة نفقته [طعامه] بيانها [و] شرابه راداه و عن ابي يوسف ربح لحمه و عن الحسن فأكهته كما في التجميع [و كسوته] و اجرة خادمه [اي خبزه و طابجه و غسل ثيابه و عامل ما لا بد له منه] كما في الكرمانى فقله [و غسل ثيابه] مستدرك اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الحرض و الصابون كما في الكفاية [و] اجرة [ركوبه كراء] اي اجرة كرايه و الركوب بالفتح المركوب [و شراء و علقه] اي اجرة علف ركوبه و الحطب [في ماله] اي في رأس مال المضاربة الصبيحة الا اذا ربح فانه يبيع حكمه و انما قيد بالصبيحة و هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجير كما في الخزانة و غيره وفيه اشارة الى ان ثمن السجامة و الفصد و التنوير و الادهان و ما يرجع الى التدوي في ماله كما في شرح الطحاوي [بالمعروف] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [و ضمن] المضارب لرب المال [الفضل] على المعروف [و ما دون سفر] اي ثلثة ايام و لياليها كسواد المصر [يغدو اليه] اي يذهب المضارب الى ما دونه غدوة [و لا يبيت باهله] اي لا يكون في جميع الليل عند اهله [كالسفر] فان بات باهله فكالمصر فنفقته في ماله و نفقة الاول في ماله [فان ربح] المضارب بعد الانفاق من رأس المال [اخذ المالك] من الربح [ما انفق] المضارب من رأس المال [ثم قسم الباقي] من الربح بينهما فلوانفق من ماله او استدان رجع في ماله كما في الاختيار [و ان دفع المضارب] المال الى غيره [مضاربة بلا اذن] من المالك لم يجوز [ضمن] الاول [عند عمل] المضارب [الثاني] وان لم يربح و بمجرد الدفع ضمن عند زفر ربح و في رواية عن ابي يوسف ربح و الفسوق على الاول كما في الوقعات [و قيل] اي روى عن الشيخين انه ضمن [عند ربحه] اي الثاني و انما استند الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم و بان المضاربة الثانية صحت بينهما و الربح على ما شرطا كما في الوقعات و يطيب الربح للثاني دون الاول لانه ملك مستندا كما في الهداية فان اتمهله الثاني فالضمان على الاول خاصة و عندهما يضمن الثاني و الاشهر الخيار فيضمن ايها شاء كما في الاختيار و هذا اذا كان المضاربتان صحيحتين و اما اذا كانتا فاسدتين او احدهما

فلا ضمان على احد منهما [وضح] العقد او الشرط [ان شرط لعبد المالك شيء] من الربح
 مثل الثلث [ليعمل مع المضارب] والشرط للمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة
 الى انه ان شرط شيء لعبد المضارب والاجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الاولى والشرط
 للمضارب والاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهما صح العقد والشرط للمالك سواء كان
 على العبد دين او لا وتماه في الذخيرة [وتبطل] المضاربة [بموت احدهما] اى المالك
 والمضارب وكذا بقتله وحجره نظرا على احدهما وبينون احدهما مطبقا كما في النظم [و]
 بسبب [لبيان المالك] مع حكم القاضي به بدار الحرج [مرتدا] لانه كملوت وهذا اذا لم يرجع
 مسلما والا لم تبطل فان ربح فهو على ما شرطا كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد
 منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيتان والى ان ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كما في الاختيار
 والى انه لو سبق المضارب بدراهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل ببيان احدهما بدراهم فلو سبق
 المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند ابي حنيفة رح [ولا ينعزل] المضارب
 [حتى يعلم بعزله] اى المالك المضارب لانه عزل حقيقي فلو اشترى بعد العزل قبل العلم فقد
 كما في الاختيار [فلو علم] بعزله وفي المال عرض [فله بيع عرضها] اى غير النقلين من مال
 المضاربة لان الربح لا يظهر الا به وفيه اشعار بانه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه
 لما ياتي فالاولى (باع عرضها) [ثم] اى بعد ما باع هذا العرض وغيره [لا يتصرف] المضارب بالبيع
 ونحوه [في ثمنه] اى ما باع من العرض لعدم الضرورة [ولا] يتصرف [في نقد نص]
 صفقة بالفتوح والضاد المعجمة اى حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك اى تيسر وحصل
 والناس عند اهل السجاء الدراهم والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد والنفعين
 [من جنس رأس ماله] اى مال عقد المضاربة ومن اكتفى انه حال عن فاعل نص فقد اخطأ
 كما ياتي الان [ويبدل] اى يجب ان يبيع [خلافه] اى خلاف جنس رأس ماله [به] اى
 بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا دراهم او دنانير
 لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا
 ورأس المال احد النقلين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال واذا كان من جنسه
 من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض
 وتماه في الذخيرة [ولو افترا] عن المضاربة [وفي المال] اى مال المضاربة [دين] على احد
 [يؤمر] اى المضارب [بطلبه] ونقده وان نجاه رب المال عن الطلب [ان كان] المضارب قد
 [ربح] اذا الربح كالاجرة له والكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان
 الدين في مصره والا ففي مال المضاربة كما في الذخيرة [والا] بربح المضارب [يوكل] اى يقال

للمضارب وكل [المالك به] اي بطلبه و ما في الجامع انه يقال له اجل فقد اريد بالتحوالة الركالة
فانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكرمانني وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب
يؤمر ان يحيل رب المال على المديون [وكذا] اي مثل ذلك المضارب المعزول [سائر
الركلاء] جمع الوكيل اي الركيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرمانني
[والبياح] كالمضارب من باع مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة الذخيرة وليس في
النهاية كما ظن [والسمسار] بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزي وابن
الاثير والفيروز آبادي وفي المذهب السمسار كالللال (عرض كينده) فتفسير المصنف البياح بالللال
لا يخرج عن شئ فالسمسار على ما ذكرنا ما لم يكن في يده مال الناس بخلاف البياح لكن في
العاشر المذكور ان البياح والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء
اليهما فيبيعانها وتلمينهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعانة
والمسيرة على البائع والشاكر دانة على المشتري فعلمنا هذا يشكل التفرقة بينهما [يجبر ان عليه] اي
طلب الثمن وقبضه وان يربح لانهما كالاجيران عادة كما في الكافي [وما هلك] من مال المضاربة
الصحيحة فان الفاسدة لم تضمن كما من [صرف الى الربح] اولاً [لانه تبع فان زاد فالى رأس المال لان
المضارب امين فان قسم الربح ثم هلك كل ما في يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فرد
من الربح حتى يستوفي رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا هم فالاهم كما في الاختيار
فلو اريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم يقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس
المال الى المضارب كما في الذخيرة [وان قال المالك] بعد تصرف المضارب [عينت] لك [نوعاً] من
التصرف ودفعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلاً [صدق المضارب] مع اليمين لان الاصل في
المضاربة العموم [ان جيد] تعيينه وادعى العموم و قال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم
شيئاً وهذا لا يخرج عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد
التصرف العموم والمضارب الخصوص صدق المالك ايضاً فان اقاما بينة وقتاً وقتاً يقضى ببينة الثاني
فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البيعتان او وقتاً على السواء او وقت احداهما دون الاخرى قضى ببينة
المالك وتمامه في الذخيرة [وان ادعى كل] منهما [نوعاً] فقال المالك عينت الطعام و قال
المضارب الثياب [صدق المالك] مع اليمين لان العبرة لبيان بعد اتفاقهما على الخصوص فان اقاما البينة
فالجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف رح اذا ادعى المضارب عموم الملاك خصوصها صدق المضارب
وعلى العكس صدق المالك كما في الذخيرة [وكذا] صدق المالك [ان قال] ان المال المدفوع
اليه [بضاعة او دبة] وقال ذواليد انه مضاربة او قرض [لما مر وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة
وذواليد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعاراً بحسن الاختتام *

* [كتاب المزارعة] *

عقب به المأثريّة مع اشتغال كل على شركة في شيع من الخارج رعاية لجانِب مذهب الامام زائمه
يعنون بالمسافاة ايضاً لانها نوع من المزارعة [هي] في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالقر
وهي البذر وموضع المزرعة مثلثة الرء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعتم بل حرثت اي طرحت البذر كما في الكشف وغيره
وانما اثر هذه المادة على المخابرة التي هي لغة مدينة لانه من خبير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من
اليوامد قليل وهذه الهيمّة لعمل احد وجببة آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض لا دفعها وان جار
يطلق عليه ايضاً كما في الطلبة وفي الشريعة [عقد الزرع] اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان
يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركنهما الايجاب والقبول كما
في الذخيرة والاولى عقد حرث [ببعض الخارج] اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البر
والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقص بما كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس
مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اشارة من المالك كما في الذخيرة [ولا تصح] وتفصل المزارعة
حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع [عند ابي حنيفة رح] الا اذا كان البذر والالات لصاحب
الارض او للعامل فيكون صاحب مستأجراً للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون
له بعض الخارج بالتماضي وهذا حيلة زوال الشك عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من
الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليهم الى يوم الدين كما في
المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفسادها بلا حد ولم ينفه عنها اشد النهي كما في السقايق ويدل عليه انه
فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع
كما في النظم [وصحت عندهما للحاجة وبه] اي بما عندهما من الصحة [يفتى] كما في الوقفات
والكافي وغيرهما وهذه معترضة [بشرط] اي صحت بشرط [صلاحية الارض للزرع] عند العقد
فلو كان فيها قرائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فيستند
ببوز على ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من قاضيتان [واهلية العاقلين] اي بشرط كونهما
حريين بالغين اذ عبداً او صبيها ما دونين او ذميين لانه لم يصح عقد بدوّن الاهلية كما في الهداية فلم
يختص به فتركه اذ [وذكر المدة] كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزراعة فهي
فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احدهما الى مثاليها غالباً وجوزة بعض وعن محمد بن مسلمة انها
بلا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة ربه [اخذ الفقيه] كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في
الصغرى وبالاول يفتى كما في الوقفات [و] ذكر [رب البذر] ولو دلالة بان قال دفعت اليك

لنزوعها لي اذ اجرتك اياما اذ استاجرته لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو
 قال لنزوعها لتفقدك ففيه بيان ان البذر من العامل و ان لم يكن شي من ذلك قال ابو بكر البلخي
 يحكم العرف في ذلك ان اتحد و الا فقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو
 مستاجر للعامل و اذا كان من العامل فمستاجر للارض و عند اختلاف الحكم لابد من البيان
 كما في الوقعات [و] ذكر [جنسه] اي البذر كالبز و الشعير فان بعض الزرع يضر بالارض
 و ذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استئسانا و الا صوب انه شرط و ان لم يذكر ففاصلة الا
 اذا زرعا فانقلب جازية لانه صار معلوما او عجم بان قال ما بد الي اولك كما في الذخيرة [و]
 ذكر [قسط الاخر] اي نصيب من لا بذر من جهته يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط
 ان يكون معلوما فان ذكر قسطه و لم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك
 قسط الاخر جاز استئسانا كما في النظم [و] بشرط [التخلية بين الارض و العامل] ليقدر عليه
 فهي تفسد بما يبيع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض و يجب ان يقول رب الارض سلمت
 اليك هذه الارض و هذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الوقعات [و] بشرط [شيوخ
 الحب] اي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما او لرب البذر دون غيره بقريئة الاتي ويشكل
 اذا شرط الفتح لاحدهما و البذر لآخر فانه جاز كما في الذخيرة فمن الظن ان الحب اول من الخارج
 لانه لا عبوة لشيوخ التبن و الاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط و قد وجب العلم
 بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كما في التتمة و الى ان العقد فسد بترك احد هذه الشروط و المشايخ
 استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة و يرضى صاحب بذلك
 فان العرف كاف كما في الجواهر [فتفسد] المزارعة [ان شرط ما ينافيه] اي ينافي الشيوخ
 [كرفع البذر] و ناحية معينة من الزرع [او الخراج] اي خراج وظيفه دراهم او فقران
 مسمايين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشيوخ
 فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط رفع العشر من الخارج و الباقي بينهما جاز و هذا حيلة
 لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره [ثم قسمة الباقي] من البذر و الخراج فهي مجرورة بالكاف
 و انما تفسد لانه ربما لم يبق شي بعد [وكذا] فساد [ان شرط التبن] خبر كلها او بالعكس
 [لغير رب البذر] سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر و انما يفسد لان التبن اسم البذر الذي
 هو الاصل فاشتراطه لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [و صح] العقد ان
 تعرض بالتبن [للآخر] اي رب البذر مع شيوخ الحب في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف ربح
 انه لا يصح [ان لم يتعرض] بالتبن له مع شيوخ الحب و التبن لرب الارض و عن بعض مشايخ
 بلغ انه بينهما كالحب لانه عرفهم و هو يحكم عند الاشتباه و عن الصاحبين انه لا يصح و فيه

اشعار بأنه لو شرط التبن بينهما وسكت عن الحب فصدت لان المقصود هو الحب الكل في
 الذخيرة [ولا تصح] وتفصل المزارعة في هذه الصور السبع [الا] في صور تلك [ان يكون
 الارض والبذر لاحدهما] اى المتعاقدين [والبقر والعمل] والالة [لآخر] منهما [او
 الارض از العمل له] اى لاحدهما [والباقي] من البذر والبقر والعمل والالة او الارض
 والبذر والبقر والالات [لآخر] واليه اشار المصنف في نظمه المشهور * شعير *
 * زمين منها على نهان زمين باقتم اى كامل * ورائى اين مـ صورت دان اى ما جاز و باطل *
 (يعنى قد استجمعت صور باقى) وهى ان يكون الارض والبقر او البذر والبقر او البذر
 لاحدهما والباقي لآخر وعن ابي يوسف رح انما تصح الا ان يكون البذر لاحدهما والباقي
 لآخر كما فى الذخيرة ولقائل ان يقول انه قد منع الضم في طرقي الصحة والفساد في صورة
 وكثيرة اما فى الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد والبقر لآخر والبذر والعمل
 بينهما والشارح نصفان وان يكون البقر لاحد والعمل لآخر والارض بينهما والبذر
 والشارح نصفان او من العامل وله ثلثا الشارح كما فى التتمة وان يكون الارض والبذر
 وبقر واحد لاحدهما والعمل وبقر آخر لآخر كما فى التتمة عن نعيم الائمة وان يكون البقر
 لاحد والارض والبذر لاحد والعمل لهما والشارح نصفان كما فى التتمة واما فى الثانى فانه لا يصح
 ان يكون كل من الاربعة لاحد كما فى التتمة وان يكون البذر والبقر لاحد والارض لآخر
 والعمل لثالث وان يكون البذر والارض لاحد والبقر لآخر والعمل لثالث وان يكون الارض
 والعمل والبقر لاحد والبذر بينهما كما فى العمادى وان يكون البذر والعمل لاحد والبقر
 لآخر والارض لثالث وان يكون العبد او البذر والعبد او البقر والعبد او الارض والعبد
 والبقر لاحد والباقي لآخر كما فى التتمة فوضح بطلان ما ظن ان الضم صحيح [واذا صحت]
 المزارعة والقى البذر وخرج [فالشارح] بينهما [على الشرط] اى على ما شرط عند العقل لصحة
 الالتزام [ولا شئ] من اجر المثل وغيره [للعامل ان لم يخرج] شئ من الزرع لانها
 اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم واما شركة فى الشارح لا غير [ويجوز] اى يجوز الحاكم
 [من ابنى] من المزارعين [عن المضى] على ما هو موجب العقل من العمل [الارب البذر] فانه لم
 يجز على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر فى المال وفيه اشعار بان هذا قبل لقاء البذر
 فى الارض واما بعده فيجوز لان العقل حينئذ يصير لازما من الجانبين حتى لا يملك احدهما الفسخ
 بعده الا بعذر كما فى الذخيرة [فان ابنى] رب البذر عن المضى والارض له [بعد ما كرت العامل]
 اى قلب الارض للبرث [يجب ان يسترضى] العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور وقال
 مشايخنا هذا ديانة واما الحكم فلا شئ له فيه اذا العقل على الشارح كما فى المبسوط وفيه اشعار بأنه

لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء [وان فسدت] المزارعة وخرج بعد القاء البذر [فالتحارج
لرب البذر] لانه غناء ما به فان كان رب الارض طاب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل
ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقرة ومقدار ما انفق وما عزم من اجر مثل الارض
ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رجع كما في التهمة والنظم [وللاخر اجر المثل] وان
لم ينبت شئ او نبت وهلك واللام في المثل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه
ان كان صاحبا او مثل البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النكاحين وان
وجد التحارج كما في المنية وان كان البذر مشتركا فالتحارج بينهما على قدر ملكهما كما في التهمة
[ولا يزداد] اجر المثل في هذه الفصول [على ما شرط] عند الشئيين لانه رضي به واجر المثل بالغنا
ما بلغ عند صد ربح لانه استوفى منافعه [وتبطل] المزارعة [بموت احدهما] اي رب الارض والمزارع
وان كرب الارض وحفر النهر وسوي المسنجات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع
فلاخر ان يمتنع ويعد الشروع ينفسخ العقد كما في التهمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل
النبات ففي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقي العقد استحسانا الى
ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بدار الحروب مرتدا فانه يبطل عنده
خلافا لهما كما في النظم وينبغي ان يكون الجنون المطبق والسير كذلك [وتفسخ] اي ويجوز فسخ
المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية الزيادات
وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة [بلدين مروج] اي بسبب دين لرب الارض مضطر [الى بيعها] اي
الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كسفر الانهار وتسوية
المسنيات والى ان الارض لم ينبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يبيع بالدين حتى
يستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيانتة اكتفاء
بما سيأتي في المساقاة ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى انه لو باع بعد
الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم يفسخ حتى يستحصل او يمضي المدة على ما قال
الفضلي كما في قاضيهان [فان مضت المدة] المذكورة عند العقد [و لم يدرك الزرع] اي لم
يستحصل [فعلى العامل] لرب الارض [اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك] الزرع الا اذا
اريد قلعه فقل لرب الارض اقلع الزرع فتكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع
وارجع ما تنفقه في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقلا لما فيه من
الاضرار كما في الهداية [ونفقة الزرع] كاجرة السقي والحفظ [عليهما] اي العامل ورب الارض
[بالحصص] اي بقدر نصيبهما [كاجر الحصاد ونحوه] من الجمع والرفع الى البذر والدياسة
والتدبيرة والحفظ وغيرها فان اكل عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من

اعمال المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يخصص بها ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في الهداية فهنا الكلام جملة امية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشرطية [فان شرط] اجر المولى نحو عند العقد [على العامل صح] الشرط ان العقد [عند ابي يوسف رح وبه يفتي] لتعامل النابذ وهو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه صح وهو محذور اكثر مشايخ بلخ كما في التتمة وذكر في المبسوط الهداية والكافي وغيرها انه صح في رواية عن ابي يوسف رح فكلامة لا يخلو عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونحوها هو الحكم والديانة فان اللال ما يفتي به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا ينادي حيوان بفعله كما ذكره الزائدي في تفسيره وذكر في الزاهدي عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملته او زرع ارضه مما افلا على الصلوات في مواقيتها جماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالمزارعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد خلل الاجل او اذاه متفرقا بلا رضاء البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يفظ هذا الزرع عن آفاته وبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيله يصلي ثم يقول يا رب القيت بذرا واعطيتني شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار *

[فصل * المساقاة] من المزارعة كما في التنف وانما اثر على المعاملة التي هي لغة منبنة لانها اوفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالتفرقة من الظن [دفع الشجر] اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقرينة الاتي فيشتمل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران وما غرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف [الى من يصلحه] بتنظيف المواني والسقي والتلقيح والتشذيب والشوذ والحراثة وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المضافي قبلت ففيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرماني وغيره [بجزء] شائع بقرينة الاتي [من ثمرة] اي مما يمول منه فيتناول الرطبة وغيرها [وهي] اي المساقاة [كالمزارعة] اختلافا وشرطا وحكما [الا انها] اي المساقات [تصح بلا ذكر المدة] لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح بمدة وتصح عند ما ربه يفتي ويشتري فيها صلاحية الشجر للشمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الارض وضعفها تفاوتاً فاحشاً كما في الهداية و الى انه يشترط اتملية العاقدين و التولية
 بين العامل و الشجر و شيرع الثمر و ذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع و سكت عن قسط
 العامل جاز استئساناً كما في التتمة [و تقع] مدة المساقاة حينئذ [على] مدة [اول ثمر يخرج]
 في هذه السنة فالول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم و آخرها وقت ادراكه المعلوم فيجوز قبله لم يخرج
 فيها انتقضت المساقاة [و ادراك بذر الرطبة] بالفتح و هي الاسفست الرطب كما في الكرمانى
 و البذر بالدال و في بعض النسخ بالزاء و هو اخص اذ هو ما كان للبقل من الحب كما في النهاية
 و البذر مما عزل للزراعة من الحبوب كما في القاموس [كادراك الثمر] اى دفع الرطبة لأدراك
 البذر كدفع الشجر لأدراك الثمر يعنى اذا دفعها بعد ما تناهى نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها
 ليخرج البذر فهو جازى كما في الكرمانى و غيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح
 من الاعتراض فان شئت فارجع اليه و في الاختيار اذا دفع الرطبة و قد نبت او دفع البذر ليلذره
 فانها فاسدة فان كان وقت جزها معلوماً جاز و وقع النجزة الاولى [و ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها]
 كالشتاء [يفسدها] لانه فاتت الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل [بخلاف] ذكر [مدة قد يخرج]
 الثمر فيها [و قد لا] يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على الشرط بينهما [وان لم يخرج]
 الثمر [فيها] بل بعد ما يفسدها [فللعامل اجر المثل] و ان اعطاه ما شرط له من النصف
 و غيره او اقل برضاه اذ اكثر جاز و كذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في الننف و ذكر في الزاهدى ان
 الثمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند ابي يوسف رح و قال له اجر المثل و في الذخيرة ان
 سمى وقتاً قد يتأخر عنه الثمر فان خرج ما يرغب مثله في المساقاة فيصح و الا فلا [و لا يصح]
 المساقاة [ان ادرك الثمر] اى انتهت في العظم [وقت العقد] لانه لا اثر للعمل حينئذ
 [كالزراعة] فانه اذا دفع الزرع و قد استحصل على انه يحصده و يدسه و يذريه فانه لا يصح
 و عن ابي يوسف رح انه يصح و الاصل ان الثمر و الزرع متى كان في حد الزيادة يصح المساقاة
 و الا فلا كما في النظم و ذكر في قاضيان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة و الا
 فلا [فان مات احدهما] اى المالك او العامل و ينبغي ان يكون اللحاق بدارهم كالوت و في
 المبسوط اذا لحق صاحب الارض دين قاذح انتقض المساقاة [و الثمرني] اى غير مدرك فان
 مات رب الارض [يقوم العامل عليه] كما يقوم قبله الى ان يدرك و ان كان مكروها عند الورثة
 فان قال العامل انا اخذ نصف النى فللورثة ان يقسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه
 او ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر [از] يقوم عليه [و ارثه]
 اى العامل ان مات و ان كره رب الارض فان قال ورثته انا آخذ نصفه فله رب الارض الخيارات
 الثلاثة و ان مات جميعاً فالخيار للورثة العامل بين العمل و الترك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة

رب الأرض الكل في الهداية [ولا تفسخ] أي لا يجوز فسخ المساقاة [إلا بعدن] كالتدين القاطع
 وهل يحتاج في الفسخ إلى القضاء أو الرضى قد مر [وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل]
 في الشجر [أو جارقاً] و الأشمل خائفاً كما في التتمة [يضاف] منه [على شعبة] فإنه قد
 يتصرف فيه بالسرق ونسج الذئيل والراوح وغيره والشعب بالتحرير ورق جريد الشبل
 أي غصنه ويقال للجريد نغمه والواحدة شعقة كما في المغرب وفيه إشارة بأن يحرم على العامل
 حرق شمع من الأشجار والدعائم والعريش والقضبان الشذبة بلا إذن صاحب الكرم لأن
 كلها ملكه كما في التتمة [أو] على [ثمرة] قبل الإدراك [حذر] فإن بعده يمكن دفع
 سرقته بالقسمة وفيه رمز إلى أنه يحرم إخراج شئ من الثمار للضيف وغيره بلا إذنه لأنها
 مشتركة بينهما وهذا لا يختص به فإن الدافع كذلك إلا ترى ذاته إذا أكل هو وأمله من
 ثمرة بلا إذن المساقى ضمن كما في التتمة [ودفع] إلى آخر [قضاء] أي أرضاً واسعة خالية بأرض
 ذكره ابن الأثير [ليغرس] الآخر فيها غرساً [ويكون الأرض] والشجر بينهما لا تصح [
 المساقاة] و يفسد لأشواط الشركة فيما كان حاصله لا بعمله وهو الأرض كما في الكرمانى وفيه
 إشارة إلى أنها لو دفعها للغرس على أن يكون الشجر بينهما يصح وإلى أنه لو شرط أن الثمر أو الشجر
 والثمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الأرض أو للعامل كما في التنف وغيره [فللعامل
 قيمة غرسه] يوم الغرس [وأجر عمله] وإن كان الغرس للعامل فالشجر له يوم يقطع عليه وعليه
 أجر مثل الأرض كما في التنف وهذه المسئلة مما يشعر بالاتمام ويناسب ختم الكلام والسلام
 والله أعلم بالصواب *

* كتاب أحياء الموات *

عقب الزراعة به لأن متعلقها اشرف من متعلقه والأحياء لغة جعل الشيء حياً أي ذا قوة حيائية
 أو نامية وعرفنا التصرف في أرض موات بالبناء أو الغرس أو الزرع أو الكرب أو السقي أو غيره
 كما في الخلاصة وغيرها [هي] أي الموات بفتح الميم وضمها لغة أرض لا مالك لها كما في
 القاموس وذكر في المغرب المهملة أنه فعال من الموت في الأصل ما لا روح فيه وفي العجمة
 أرض غير عامرة و شريعة [أرض] متلبس [بلا دفع] أي لم يزرع [لا نقطاع مائها]
 أي الأرض عنها بسبب ارتفاعها [ونسوة] من غلبة الماء عليها أو من غلبة الرمال أو الأحجار
 أو صيرورتها نرة أو كونها صنجة أو غيره وفي الكرمانى وغيره أنه تحديد لغوي زاد الشرع عليه
 [لا يعرف مالها] بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالسنة أو لم تكن كما في النية لكن لو
 ظهر لها مالك يرد عليه ويضمن نقصانها كما في الخزانة وعن محمد لا يحكي ماله آثار العمارة

ولا يدخل منه التراب كالمقصور الخربة كما في قاضيخان فما ملك مسلم أو ذمي بوجه لم يكن مواتا وإن مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمرات وذكر في الذخيرة أن الأراضي التي انقرض أهلها كالموات وقيل كاللقطة [بعيدة عن العاصر] أي البلد والقرية فإن العاصر بمعنى المعمور كما في الصحاح وعند محمد رح إذا انقطع ارتفاق أهلها فموات ولو قريبة والاول قول أبي يوسف رح فمدار الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رح وبه يفتي كما في زكاة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [لا يسمع صوت] أي لا يسمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني إلى أنه صوت على قدر اذان الناس عادة كما في الخزانة وعن أبي يوسف رح يقوم جهوري الصوت على أعلى مكان وينادي بأعلى صوت وعنه البعد قدر غلوة كما في الذخيرة [من اقصاه] أي اقصى العاصر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الأراضي العاصرة كما في التجنيس وقد تسامح كما في اضافة اسم التفضيل إلى معرفة لم يكن باسم جنس [من احياء] أي الموات بحفر النهر أو السقي على ما روي عنه كما في الاختيار أو بالكرب والسقي معاملة ما روي عن محمد رح أو بأحد هما أو بالغرس على ما روي عن أبي يوسف رح أو البناء أو الزرع أو غيره كما في الهداية وغيره [ملكه] أي ملك المحيي موضع احياء دون غيره وعن أبي يوسف رح إن عمر أكثر من النصف كان احياء للجميع والمتبادر أنه ملك الرقبة وقيل المنفعة والاول أصح كما في الاختيار فلو زرعها آخر كان له أن ينزعها منه [أن اذن له الامام] في الاحياء فلو لم ياذن له لم يملكه عنده وملكه عندهما والاول المختار فإن قاضيخان قدمه وقد مر ذلك في اول كتابه والمتبادر أن يكون المحيي مسلما فإن كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وإن كان مستأمنا فلا يملكه أصلا بالاتفاق كما في النظم [و من حجر ارضا] أي عملها ولو بالاذن بأن يضع حولها احجارا أو حشيشا محصودا منها أو ينقصها منه أو يحرق شوكها أو يغرز حولها اغصانا يابسة أو يحفر فيها بئرا بقدر ذراع كما في الذخيرة وغيره فالتحجير الاعلام كما نص عليه صاحب الارض فالاشتقاق من التحجير ظن غير محتاج إليه [ولم يعمرها] أي لم يحيها [ثلث حجج] جمع الحجج بالكسر أي السنة [دفعها الامام إلى غيره] أي غير المحجر وهذا ديانة فإنه إن احيها غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقق احياء منه دون الاول كما في الهداية وقال شيخ الاسلام إن التحجير يفيد ملكا مؤقتا بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد أصلا كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه لو أحيا المحجر وتركها ثم زرع غيره كان للمحجر النزع عنه وهو الأصح لأن ملكه بالترك لا يزول كما في الهداية [و من حفر بئرا في ارض موات] في قهر الامام [بالاذن] عند الكل وبغيره ايضا عندهما [قله] أي الحافر [حرثها] أي ما يحيط بها مما يلقي فيه التراب مسمي به لأنه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعيل بمعنى فاعل اسماء مجاز وفيه زمر إلى أنه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحرث ولو حفر في ملكه كان له من

الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركتها الملاك او مانوا اذ انقصر المبحر احياؤها ولو تركها
الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريما لمانر حياؤها كما في المضمرات [للعطن] ملائمة
وهي البئر التي يستسقي منها باليد والعطن بفتحين في الاصل مناخ الابل حول الماء [والناسخ]
اي بئر اى التي يستسقي منها باليعبر والناسخ بغير يستسقى به والاضافة في الوضعين لادنى ملائمة
[اربعون ذراعا] عامة كل ست قبضة كل قبضة اربع اصابع وقالا ان حريم الناسخ ستون وعن محمد بن
ما يمد السبل اليه ولو اكثر من سبعين ويفتى بقول ابي حنيفة رح كافي التهمة [من كل جانب] من
الجوانب الاربعة [في الاصح] احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما
حفر دونها كما في الهداية [و] السريم [للعين] المستخرجة في ارض موات بالاذن [خمسمائة]
ذراع عامة [كذلك] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في
الزاهدي وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بئر وعين في اراضيهم
لصلايتهما واما في اراضيها فيزيد لرخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [ومنع غيره]
اي الحافر [من السفر] اى التصرف بسفر وزرع وبناء وغيره [فيه] اي حريم البئر والعين لانه ملكه
فان حفر آخر بئرا في حريم الاول فللاول ان يكسبه تبعا وقيل له ان يامنر الثاني بالاصلاح جبرا وقيل
يكسبه بنفسه ويضمنه النقصان بان يقول ذلك قبل السفر اربعة فيضمن النفقات كما في الكفاية و
غيره [فان حفر] غيره بالاذن [في منتهاه] اى منتهى حريم البئر او العين في جانب او اكثر [فله] اي
الغير [السريم من ثلثة جوانب] دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على التعاقب فطريقه في الرابع وقيل
له ان يتطرق من اى شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البئر الاولى بسفحه فلا شئ عليه لان
الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [وللقناة] اى مجرى الماء تحت الارض ويقال بالغارسية
(كاري) كما في النهاية [حريم بقدر ما يصلحها] اى يحتاج اليه لالقاء الطين ونسبة وقيل هذا عند
واما عنده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد رح ان القناة كالبئر
في السريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مقوض الى راي الامام [ولا حريم] عنده [للنهر]
اي المجرى الواسع للماء فانه فوق السانية وهي فوق الجدول كما في المغرب فهي مجرى كبير لا يحتاج
الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح و
عليه الفتوى كما في الكرماني ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارفق كما في
الهداية والزاهدي والسبوح على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان
صغيرا يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض
وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا ببينة وكل اذا
حفر في موات خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له السريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقاء العيين ونحوه وهو الصحيح كما في التتمة وذكر في الكرمانى ان الخلاف في نهر مملوك
له مساحة فارغة تلتزمها ارض لغير صاحب الارض فالمسألة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد
تعالج المصنف فانه لا نزاع عندهم ان ما به استمسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم
شجر في موت خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية *

[فصل * الشرب] بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليد اشار
بقوله [نصيب الماء] اى الحظ المعين من الماء الجارى او الراكد للحيوان او الجماد وشرعية زمان
الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب واما خالف دابه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا
يتوهم انه مراد في هذا المقام [والشفة] بفتح التين في الاصل شفة او شغرفا بدل اللام بالتاء تخفيفا
وشرعية [شرب بني آدم] اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل
الثياب او نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم [و] شرب [البهائم] اى
استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام
لكن خص التعارف بما عدا السباع والطيور كما في المفردات والاكتفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من
اهل الشفة كما في المبسوط [وكل] من بني آدم والبهائم [حقها] اى حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه
غير محرز [و] لكل من بني آدم [حق سقي الدواب] اى دوابهم فيكون من قبيل حذف الخبر وانما
ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقيود
فان المعنى [ان لم يشف] اى بنو آدم والبهائم [تخريب] جانب [النهر] كما في الاختيار و
غيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخريب لم يشترط للمنع واليه اشير في الظهيرية والمراد من النهر
بقريئة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الساقية والجدول والبير والعين والحوض
المملوكات كما في التتمة. [في كل ماء] ظرف الحق [لم يحرز بانه] الا ترى (في اناء) في الاساس احرز
الشيء في وعائه فلو احرز في جرّة اوجب او حوض مسجد من نحاس او صفرا وجص وانقطع
جريان الماء فانه يملكه وانما أثر الاحراز اشارة الى انه لو ملا الداء من البير ولم يبعده من رأسها
لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذ الاحراز جعل الشيء في موضع حصين والى انه لو اغترف الماء
من حوض الحمام بانه الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية
وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منعه عن غير المحرز وهو يخاف على نفسه او مركبه كان له ان
يقاتله بالسلاح لانه قصص اهلاكه بمنع حقه وهو الشفة والماء في نهر البير غير مملوك له بخلاف
الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما
فانه يترك على ملك المالك كما في النهاية وغيره [و] لكل من بني آدم [حق الشرب] اى
نصيب الماء للزرع بقريئة الماضي [ونصيب الرحي] والدالية على جميع الانهار بقريئة الاتي

[الا اذا اضر] ذلك الشرب والنصيب [بالعامة] ان يغرق اراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للفقير
 او الرحي [او خص النهر بغيره] اي غير صاحب الشرب والنصيب [اي دخل] ماءه [في المقاسم]
 اي المقسم اي مجري ماء مملوك لجماعة متضرعة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له
 الحق الا برضاهم كما في التمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود ذكره الطبري
 فالمقسم بمعنى القسمة افتراء عليه وفي تخصيص ماء الانهار رمز الى ان له الحقين في ماء النهر
 وان اضر بالعامة وفي استثناء النهر استعار بانه ليس له هذا في البئر والعين والروض المعلومات
 بالطريق الاول فان لصاحبها ان يمنع ذا شقة من الدخول في ملكه ان كان يبذل الماء في ارض مسجة
 فان لم يبذل فاما ان يشرح الماء اليه او يترك حتى يأخذ بنفسه بلا كسر النهر كما في الهداية
 غيره [وكري نهر] اي اخراج الطين ونحوه منه والكري مختص بالنهر بخلاف السفر على ما قل
 البهقي الا ان كلام الطبري يدل على الترادف [لم يملك] ان لم يدخل ماءه في المقاسم كليل
 و فرات وغيره [من] مال [بيت المال] اي مال المسلمين يعني من نحو الشراج والجزية
 دون العشر والصدقة لانهما للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غزاة
 [فان لم يكن فيه] اي في بيت المال [شيء فعلى العامة] اي الذين يطبقون الكري
 ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه [وكري نهر] خاص اوعام قد مرّ على
 في الشفعة [ملك] ذلك النهر بان دخل في المقاسم [على اهله] الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم
 او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو
 امتنع البعض عنه اجبر على الصريح كما في الشزاة ويمنع عند الششين الابي عن شربه حتى
 يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكري على اهل الشقة لانهم
 جميع من في الدنيا وليس البعض اولي كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه
 كما في الذخيرة [من اعلاه] خبر بعد خبر او ظرف للظرف وحاصله انه يبدأ في الكري من اول النهر
 عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الظهيرية وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه
 حتى يفرغ من اسفله [ومن جاوز] كريهم [من ارضه بريح] من مؤنة الكري عنده واما
 عندهما فالكري عليهم جميعا من ازل النهر الى آخره بخصص الشرب والاراضى و يفتى بقوله
 كما في التمة وفيه اشعار بانه لو كان فم نهر في وسط ارضه لم يبرأ الا بالمحاورة عن ارضه واما
 في النهر الخاص واما في العام فقد بريح اذا بلغوا في فم نهر قريتهم وفي الاكتفاء رمز الى انه
 اذا جاوز الكري من ارضه جاز له فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماهه في
 الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاول [وصح] استسما [دعوى الشرب]
 اي شرب يوم او اكثر من شهر في نهر [بلا ارض] مع انه مجهول معدوم لما سيجيء انه قد يملك

بدونها وهو على عرضية الوجود فلو ادعاء مع الأرض صح بالطريق الأولى وإنما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو المناسب على ما ظن لأنه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله [وان اختصم] وادعى قوم [في شرب] من نهر مشترك [بينهم] لأنه لم يذكر كيف كان شرب اراضيهم [قسم] الشرب عند علمائنا [بقدر اراضيهم] اذا المقصود من الشرب سقي الأرض وبه يجوز وقيل يقسم على قدر الخراج كما في الدخيرة [ومنع] الشريك [الأعلى] بالنسبة إلى الأسفل فمنعه الكل إلا الأسفل فان في منعه خلافا وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل لم يسكر يصل كل منهم إلى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل إلى الأسفل لا يمكن له الانتفاع أصلا بان كان النهر شفة لم يمنع كما في الدخيرة [من سكر] أي سد [النهر] المشترك فلما انسد الماء من الجبل إلى وجه الأرض فانتشر لا يمنع الأعلى منه بل يكون لمن سبق إليه يد في الدخيرة وفيه اشعار بأنه يشرب بقدر ما يدخل في أرضه بدون السكر كما في الهداية والسنن كالنصر مصدر سكر النهر ويجوز كسر السنين فانه اسم منه وما سد منه النهر وقد جاء فيه الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطرزي [وان لم يشرب] أرض الأعلى [بدونه] أي السكر [الا برضاهم] أي الشركاء الباقية بان يسكره الأعلى حتى يملأ أرضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكر كل في نهره فان تمكن من ان يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطيين والتراب الا برضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر ما لا يرضى الشركاء من انه يبدأ بالأسفل فيشرب حصته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام استحسنوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الدخيرة [و] منع [كل منهم] أي الشركاء [من نصب رحي] على ماء مشترك [ونحوه] كالألية والسانية والجسر والقنطرة الا برضاهم كما في المبسوط وإنما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين في القيد [الا في ملكه] الخاض لأنه من اعلاه إلى اسفله ملك مشترك بينهم [بحيث لا يضرب] النصب [بالنهر] بانكسار صفته [ولا بالماء] ببطي جريانه او بانتقاضه فانه لا يمنع حينئذ لأنه لا يكون الا للتعنت فلا يلتفت اليه [و] منع كل منهم من [التغير] المضرب بالنهر او الشرب كتوسيع فم النهر او تحويل الكوة أي مفتح الماء إلى الزرع من الأسفل إلى الأعلى او بالعكس او تأخيرها عن فم النهر بهذه الصلابة او تسفلها او ترفعها و الاصح عند الامام الجملاني انهما لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القنطرة ان كان موجبا لزيادة اهل الماء او التقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة تسد فيها كوانا ولنا اياما معلومة تسدون فيها كوانا او سلق شرب أرضه إلى أرض لا شرب لها او سرقه حتى ينتهي إلى هذه الأرض او سرقه إلى نخيل في أرض أخرى الكل في المبسوط [مما كان قد يما] الا برضاهم لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بأنه اذا كان

لرجل مياه في اوقات منفردة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الدمع و المن في التهمة انه جائز [والشرب يورث] كالتصاوص والدين والشمر [ويوصي] ان يصح الرخصة من الثلث [بالانتفاع] به اي بان يسقي ارض فلان يوما او شهرا من شربه كالرخصة بالانتفاع بشمر نخله [ولا يباع] في ظاهر الرواية شرب يوم از اكثر و يفسد نص عليه يحجج رج كما في الذخيرة [بلا ارض] لانه مجهول لانه غير مملوك والابطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع ارض اخرى وهو الصحيح كما في التهمة [الا عند] اكثر [مشايخ بلخ رج] للتعامل والقياس يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر روح واستاذة ابي بكر البلخي وغيرهما اذ القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة [وكذا] لا يصح ويفسد [الاجارة] اي اجارة الشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة بتبعية الارض كما في الذخيرة [والهبة] والصدقة والجارية والرهن والقروض والمهر وبذل البيع والصالح [ومن سقى ارضه] ولو كرما [من شرب غيره يضمن] بان ينظر بكم يشتري الشرب لجواز بيعه سواء كان مثليا اذ قيميا فان الماء مثلي في رواية وقيمي في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام المسمى بعلي البزدرقي فمن اثبت المغايرة بينهما فقد اخطا ولعل تاخير الآتية من سهو الناسخ او انكلام من قبيل التجازب فيكون متعلقة بما بعده لفظا وبما قبله معنى فان الاكثريين منهم الرواية والهداية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التهمة والخلاصة وذكر في الزاهد ما من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤذيه بالضرب والسحب وفي التهمة ان الماء وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا آمر به ولو تصدق فنزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة اذا سمن به انعدم وضار شيئا اخر [لا] يضمن [من سقى ارضه فنزرت ارض جارة] اي صارت ذات نزل بالكسر يقال بالفارسية (ذاب) كما في الطلمبة وهذا اذا سقى في نوبته مقلد ارحقه واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التهمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نزل انقطع عنه الارتفاق فيلائم ختم الكتاب كما لا ينبغي على ارض الالباب *

* [كتاب الوقف] *

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الان ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين [هو] لغة مصدر وقفه اي حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفته الا في لغة ردية على ما قالوا كما في المغرب وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف في الدار المصونة ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمرو وسمع عند غيره على ان التعدية

بالهمزة قياسية انتهى و شريعة عنده [حبس العين] و منع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف
 الميراث كونها مقتصورة [على ملك الواقف] فالرقبة باقية على ملكه في حياته و ملك وراثته في وفاته
 بحيث يباع و يوهب الا ان ما يأتي من البذل بالمنفعة يابى عنه و يشكل بالمسند فانه حبس على
 ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه و انما قيد بالقول بانه
 لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصح وقفا بالاتفاق كما في الجواهر [و] حبسها على
 [التصدق] او نذر بالتصدق على وجه الخير [بالمنفعة] منها فيكون من قبيل الاستغناء و يجوز
 ان يرفع و يكون حكمه كما اشير اليه في التحفة و لا يشكل بالوقف على عترة صلى الله تعالى عليه
 وسلم فان في جوازها روايتين [كالعارية] في الحبس على الملك و التصديق بالمنفعة و فيه اشارة الى انه
 لو قال ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفا فالقبول ليس مما لا بد منه و هو ركن في التبرعات
 كالصدقة و الى انه سببه طلب زيادة الزلفى في العقبى عند ربه الاعلى و اما شرط العام فكونه
 حرا عاقلا بالغيا و الناحى فلاضافة الى ما بعد المنوت او الوصية خلافا لهما و قوله قوي من حيث
 المعنى و غير مخالف للآثار فانها مضمولة على الاضافة او الوصية كما في المبسوط [و] شريعة
 [عندهما هو] غير محتاج اليه [حبس] للعين ازالة و لملك المالك المجازي مقتصورة [على
 حكم] ملك الله [المالك الحقيقي] تعالى و تقديس و التصديق بالمنفعة بقربة العطف فلا يصح
 بعد ان يكون ملكا لاحد من المخلوقين و يكون منفعة للمؤمنين و انما قدر الحكم لانه لم يصح ملكا
 لاحد وله نظير في الشرع كالمسجد الذي نظيره الكعبة كما في النهاية و به يفتى كما في التحقيقات
 و غيره و ان قال ابو يوسف رح لم نزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفى و قال
 محمد رح ان الشيخ لم يفزع عليه و لذا كنيت راجلا فيه كما في النظم [فلا يزول ملك المالك]
 المجازي عن العين [عند ابي حنيفة رح] و ان علق بموته على الصحيح نحو ان ميت فقد وقفت
 داري على كذا كما في الهداية [الا] اى لكن في صورة [ان يحكم به] اى بجواز الوقف [حاكم]
 مولى بانه يزول ملكه حينئذ و يصير لازما فلم يصح بعده ملكا لاحد و هذا اذا ذكر الواقف شرايط
 اللزوم و الا لم يزول ملكه الا اذا حكم بلزومه كما في الجواهر و صورة المرافعة ان يسلم الواقف
 الوقف الى المتولى ثم يرجع عنه محتجا بعدم اللزوم فيختصمان اليه فيقضي بلزومه فيحينئذ يزول
 ويلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما في الظهيرية و لا يشترط المرافعة فانه
 لو كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما و هذا ليس
 بكتاب مبطل ليق و مصحح لغير صحيح فانه منع البطل من الابطال فلا باس به و هذا اذا لم يختص
 بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجهدين فيه كاجارة المشاع و غيره جار فيه مثل
 هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات و غيره و الحاكم مشعر بانه لو حكم به حكم لا يزول

ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فلقاضي ان يبطله كما في الحقايق [والا] اي لكن [في
مسجد] فانه يزول الملك عنه بالشروط الآتية عند الطرفين وبنفس القول عند ابي يوسف رحمه الله
يشترط الاضائة والرؤية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره و الا في الموضعين للمقطع
كما استرنا اليه والا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بأنه لو جعل ارضه مقبرة او عمارا
او سقاية او حوضا او بيرا او قنطرة لا يزول عنده وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح
كما في الخلاصة [بني] فانه لو كان ساحة وال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها ذكر الابد او لا كان
المحيط [وانرز] اي مبهمة عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجدا والسفل حوانيت او
بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحت حوض
و تمامه في النهاية [بطريقة] اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس
بالصلوة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يحلص الله
تعالى واما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في
الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في
السراجية [واذن للناس] اي كل الناس [بالصلوة] اي بكل صلوة [فيه] فلو اذن لقوم
او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط [و صلى] فيه وان لم يكن باذان واقامة
واحد [سواء كان بانيا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان واقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في
الذخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائيين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره انه لو
اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي زال ملكه
عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في رواية وقال العرشي
ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة على الصحيح كما في المغني [وعند محمد رحمه الله] بعد القول
[تسليمه] اي الموقوف [الى المتولي] في المجلس كما في كتاب جامع النظم [وقبضه] اي التولي
اياء بما يليق به كقبض الشان بنزول مائة فيه باذنه والسقاية والحوض والبير بالاستسقاء منه
فالتسليم والقبض للموقوف عليه [شرط] ليزال ملكه عنده كما في قاضيتان فلا يحسن الاكتفاء
بالمتولي وهو كالقيم من كان وكيلا للواقف في التصرف في الوقف ولذا انعزل بموته الا اذا فرضه
حال حيوته ومماته فانه وكيل حال السيمية وصي حال الممات كما في المحيط وغيره والتسليم الى
المشرف ليس بشيخ فانه السافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم
لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل [وعند ابي يوسف رحمه الله] ملكه [بنفس القول]
اي بان يقول وقفته على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصح
وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا علي بمضمونه فانه اقار به باني وقفه

كما ذكرت فيه او كلما نكرة فينبئ ان يصير وقفا وتماه في الجواهر ويكفي عنده الاشهاد كما في المغني وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العتق وقول محمد رح اقوى لكونه اقرب من الاثار كما في الكرماني وذكر في الخلاصة ابو حنيفة رح قل ضيق كل التضيق ولذا اخذ اكثر الاصحاب بقولهما و ابو يوسف رح قل ربح كل التوسيع ولذا انتهى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد رح وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتي كما في الكبرى ثم شرع في تفريع قول ابي يوسف رح فقال [صح عنده وقف المشاع] وقت القبض محتملا للقسمة وباليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد رح لانه لم يقبض فيما شاع وقت العقد فقط اذ لم يستعمل القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشروع الطاري والمقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم تبطل في الباقي عند ابي يوسف رح وبطل عند محمد رح كما في المغني وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف رح وبه افتى المتأخرون كما في الخزائن وهو المختار عند المصنف [و] صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رح [جعل الغلة] اي منافع الوقف كالا او بعضا مدة حيوته وللفقراء مدة مماته فاذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حيوته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف رح فاذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه اشارة الى انه لا يحل للمواقف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فمات وعنده معايلف من غنم ارضه يرب رد الى الوقف واما اذا كان خبز البر فملوثة وهذا عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط [و] صح عنده وبه افتى مشايخ بلخ جعل [الولاية] بالكسر والفتح اي تولى امر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما [لنفسه] ولم يصح عند محمد رح الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افتى الصدر الشهيد كما في الخلاصة [و] صح عنده للتحويل الى افضل [شرط ان يستبدل] الواقف [به] اي الوقف او ثمنه اذا بيع [ارضا اخرى اذا شاء] فيكون وقفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف وعند محمد وهلال رح صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف سنية لا ينتفع بها كما في قاضيهان وذكر في الظهيرية انه قال ابو يوسف رح يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي

من جواز الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط انما ضعف الارض عن الربع
ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعمل ولا يحصى فان ظلمة القضاء جعلوا
حيله الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا ازهدا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو غاية منه
واما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقف عليه فيستبدل به عليه ومع
هذا نرجو من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امرا [و] صح عنه [ترك ذكر مصرف مؤيل] لان
الوقف يغني عن ذكره فالتاويل شرط بالاجماع واما ما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف راجح
كما في البدلية وغيره وذكر في قاضيان ان ذكر التاويل لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف
الصمتي بالمعنى فلو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلا صح [فاذا انقطع]
ذلك المصروف [صرف] ذلك الوقف [الى الفقراء] وان لم يذكرهم فان المقصود هو المقرب اليه تعالى
مؤاذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخره للمساكين وقال ابو بكر حميد صح
ذلك بلا ذكره في قولهم وهو المختار كما في المضمرات [وصح عند محمد وقف متقبل] من مكان
الى مكان ومسول من هيئة الى هيئة وان لم يكن تابعا للعقار ولم تصح عند ابي حنيفة راجح وان كان
تابعا وصح عند ابي يوسف راجح ان كان تابعا كما في الزاوي وغيره وذكر في الشريعة انه صح بالتبعية
بالاجماع [فيه تعامل] اى تعارف [المصحف] الموقف على اهل المسجد ويقرأ فيه اذني غيره اذ
على جيرانه او المارة [ونسوة] كالكتاب والفأس والمنشار والطست والبنارة وثيابها والملاعق
والخيل والسمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الارض والسمار مع
البرج والنسل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب والسمان لم يجز الا بالتبعية كما في اللغة وغيره
وذكر في الزاوي ان الوقف المنقول جائز عند محمد راجح وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابي
يوسف راجح ان لم يتعامل [وعليه الفتوى] اى يقتضى بما صح عند محمد راجح الحاجة الناس اليه وقيل
لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما في المضمرات والاول
الصحيح كما في قاضيان [ولا يملك] من التملك [الوقف] بالبيع ونحوه ولو لاحياء الباقي فلا يبدل
ارض باخرى لقصور الدخول وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لفظ الباقي كما في الجواهر
عن السلواني يجوز ان يباع ويشتري عند تعذر الاستغلال وجاز بيع المصحف الترق وشراء آخر بتمنه
وعن شمس الاسلام اذا انتقر الواقف جاز للقاضي ان يفسخ الوقف بطلبه كما في الحيط [ولا يملك]
الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه آثم فمن الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول [لكن يجوز قسمه
المشاع عند ابي يوسف راجح] استحسانا لانه جعل القعنة في الوقف انرازا وان غلب فيها المبادلة هي
غير المثليات نظرا للموقف فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه جاز عند ابي يوسف لم يجب
على الواقف ان يقف ثانيا ولا قضاء القاضي بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف [بدا] اى يجب على القيم

المبدأة [من ارتفاع الوقف] أى حاصلاته [بعمارته] بالكسر مصدر از اسم ما يعمر به المكان بان يصرف الى الوقف عليه حتى يبقى طين ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشترط ذلك كما في الزامدي وغيره فلو كان الوقف شجرة يخاف القيم هلاكه كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغرزها لان الشجر يفصل على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سنبجة لا ينبت فيها شئ كان له ان يصلحها منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستلزم الا بامر القاضي كما في النية [ان وقف على الفقراء] فلو فضل عن العمارة صرف اولاً الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصرية من كان اقرب الى الواقف منزلاً وقال ابو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئ من المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [وان وقف على] جمع او واحد [معين وآمنه للفقراء فهي] أى العمارة بقدر ما كان عليه [في ماله] أى المعين وان لم يشترط فلا يوجب من الارتفاع [فان امتنع] المعين عن العمارة [او كان فقيراً] لا يقدر عليها [آجره] أى الوقف [الحاكم] القاضي او القيم استحساناً صيانة للوقف وفيه اشعار بان الواقف لا يوجره كما في الكافي [ومرة باجرته ثم] أى بعد التعمير [رده] أى باقى الوقف [الى مصرفه] المعين وفيه اشارة الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه و الى ان الحان اذا احتاج الى المزمة آجر بيتاً او بيتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يوزن للناس بالنزول سنة ويؤجرهنة اخرى ويرم من اجرته وقال الناطقى القياس فى المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمومته كما في المحيط [ونقضه] أى نقض الوقف وما انهدم من بنائه من الاجر والشب والنجور والتراب وغيرها فالتنقض بالضم والكسر البناء المنقوض كما في المغرب فهو اسم من النقض بالفتح [يصرف] الحاكم او القيم [الى عمارته] ان احتاج اليها بالفعل [او يدر] أى يحبس [الى وقت الحاجة اليها] ان لم يحتج اليها بالفعل [وان تعذر صرفه] أى صرف عين النقض [اليها] أى الى العمارة بان لا يصلح لذلك [بيع] أى باع نحو القيم النقض [وصرف ثمنه اليها] لانه بدل النقض [ولا يقسم] النقض [بين مصارفه] أى مستحق الوقف لانه جزء من العين وحققهم من المنفعة وهذا كله اذا بقى اصل الوقف واما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلقطة صرف الى الفقراء و جاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رج وعليه الفتوى كما في قاضيان واما عند الشيعين فقد صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط الى الرباط والبئر الى البئر او الحوض ونحوه وعليه اكثر الشانخ كما في الزامدي وبه يفتى لان الوقف اعتناق الارض كما في المصبرات ولا يخفى ما في مسئلة النقض من احسن المرام وكال الدخلى في استحقاق الاتمام *

* [كتاب الكراهية] *

اورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراهية مستلزمة عليه الاثر ان الاصل ستر كل المرأة وقد
 ابيح كشف بعضها ولذا سماه محمد رح بالاستئذان وما يبحث عن غير الكراهية استطرادي وهي في
 الاصل منسوب الى الكره بالضم فغير وعوض الالف عن احد اليائين واستعمل كالكرهه مصدر كره
 الشيء بالكسر اي لم يرده فهو كاره وشيئ كره كنصر وخيل وكويه اي مكروه كما في القاموس وعبره
 وشرا ما كان تركه اولي وهو على نوعين كراهية تحريم وكراهية تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال
 [ما كره] اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شيئ [حرام] اي كالسحرام في العقوبة بالنار [عند محمد رح]
 وفي رواية عن الشيشين [ولم يلقظه] اي لم يقل محمد رح انه حرام [لعدم] وجدان الدليل
 [القاطع] على حرمة فالحرام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر والمكره ما منع
 بظني وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف والبدعة مرادفة للمكره عند محمد
 رح كما في العمان [و] ما كره كالتبهة [عندهما] اي الشيشين [الى السحرام اقرب] من الحلال اي
 ما لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما في الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجنيس وغيرها
 وهو الصحيح كما في الجواهر فالاحسن تقديمه على قول محمد رح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها
 عندهم ما لم يمنع عنه الا انه عندهما ما كان الى السبل اقرب اي يثبت ناركه ادنى ثواب فما كره
 تنزيها وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في التلويح وغيرها وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم
 في الباب اكثر والاهتمام به اولي والاصل في الفصل بين الكراهيتين انه ان كان الاصل فيه
 حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيه والا فتحريم كسور الهرة ولحم السمور وان كان اباحة غلب على
 الظن وجود المحرم فتحريم والافتنزيه كسور البقرة الجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم
 انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره او يسى واذا ترك سنة من السنن الزايد قيل لا بأس
 به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد رح ان ما كان دليل جواز ارجح قيل
 لا بأس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما نسوي الدالان قيل يكره كما في زيادات
 البقالي وذكر في ذبايح الهداية ان في السبل لا بأس وفي الحرمة يكره او لم يكره [الاكل]
 للغداء والشرب للعطش ولو من الحرام [فرض] يتاب عليه بكم الحديث [ان دفع] الاكل
 [به] اي بالاكل [هلاكه] فلو امتنع من التداوى حتى مات لم ياثم لان الشفاء غير متيقن
 بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف انه حلال او حرام
 رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء الفريضة حل الاكل منها كما في المكمل للفقيه وذكر في الخزانة
 انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف [و] الاكل من المباح فوق الغرض [ما جور]

و مثاب عليه [ان امكنه] اى الاكل [من] اداء [صلوته] الفرض [قائما ومن صومه] الفرض
وفيه اشعار بانه جاز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يبيح كما في الاختيار [ومباح]
غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير
مباح لانه مكروه كما في خلع النهاية [الى الشبع] بكسر الشين وفتح الباء وسكونها اسم ما يغذيه ويقوى
يدنه [يزيد] الشبع الاكل [قوته] مفعوله الثاني ويسوز رفعه فانه جاء لازما وفيه اشعار بانه لو اكل
للسمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابي مطيع لا باس باكلها خبز مكسورا في الماء
البارد للسمن كما في قاضيان ولا شيء على من رزق بطننا عظيما خلقه وقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم ان الله يغمض الخبز السمين معناه اذا تعمدا يسمن نفسه فلو اكل الوان الطعام ثم
تقيا فوجده نافعا فلا باس به كما روي عن انس لانه علاج كما في التجنيس [و] الاكل من
المباحات [حرام] كما في المحيط ومكرره كما في قاضيان [فوته] اى الشبع وهو اكل طعام غلب
على ظنه انه افسد معدته وكذا في الشرب كما في اشربة الكرمانى وغيره واستثنى ما استثنى
المتأخرون فقال [الا لقصد] غرض صحيح مثل [قوة صوم الغن او ليلا يستحي ضيقه] الخاضر
او الاتي بعن ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام فترقه وفي المحيط من الاسراف الاكثار في الوان الطعام
فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم [وحل] ولم يكره على الرجل
و المرأة [استعمال المفض] اى المزين بالفضة من الازياء والسكين والسريز والكروسي واطراف المرأة
والجمرة والمكحلة والركاب واللبام والشعر وغيرها والتفويض (سيم كوفت كزن) كما في الكرمانى وفي
حكمه المذهب من هذه الاشياء والضبيب اى المزين بالذهب والمشدود بالفضة اى العريض منهما
فالاحسن المذهب فانه المعلم لاخويه حال كون المستعمل للزناء والسريز ونحوه [متقيا] ومبنيها
بالغم والبذخ وغيره من الاعضاء [موضع الفضة] فلا يشرب منها ولا ياكل ولا يجلس الا على هذا
الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كالكلى وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للتابع وهو
الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلي بمائها فلا باس به بالاجماع كما في
المضمرات وفيه اشعار بان استعمال التبريد حرام على الرجل والمرأة وشيائى [و] حل عليهما استعمال
[الاحبار] بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق
او غيره آنية مثلا فينتفع بها بوجه كما في المضمرات وغيره وذكر في المفيد والشرعة ان الاكل
في النحاس والصفر مكروه وفي الاختيار ان الخنزير افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ
ارابى يئمه خذنا زارته الملائكة [لا] يحل ويحرم استعمال [الذهب والفضة للرجال] بان يوذخ
آنية منهما ويستعمل في الشرب والاكل والادفان والتوضي والاكتحال فلو ادخل يده فيها واخرج
منها شيئا فلا باس به كما في المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الشوان وعنه انه يكره كما في الخلاصة

وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الارثني منهما للتجميل و يستثنى منه استعمال البيضة و
البحر في الحجاب لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق و قد صرح
في الشرافة و غيره و ذكر الرجال للاستثناء الاتي [الا] استعمال [خاتم] منها على هيئة خاتم الرجال
فانه يحل عليهم و اما اذا كان له فسان او اكثر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم عند
امة العلماء و قالوا ان قصد بالتختم التحير فمكروه كما في الكفاية و في الاختيار من ان يكون الخاتم على
قدر مثقال فما دونه و جاز ان يجعل قصه فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا او غيره و في
التجسس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام و ينقش اسمه او اسم ابيه او اسم من اصابته تعالى
و في البستان لا ينقش (محمد رسول الله) و كان ذلك نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه و سلم بثلاثة
اسطر كل كلمة سطر و نقش خاتم ابي بكر رض (نعم القادر الله) و عمر رض (كفى بالموت واعظا
يا عمر) و عثمان رض (لتصبرن او لتندمن) و علي رض (الملك لله) و خاتم ابي حنيفة رح (قل الخير
الا فاسكت) و ابي يوسف رح (من عمل براءة فقد ندم) و محمد رح (من صبر ظفر) و ان نقش
اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه و سلم استحب ان يجعل الفص في كفه اذا دخل الخلا و ان
يجعل في يمينه اذا استنجن و في المحيط جاز ان يجعل في اليمنى الا انه شعار الزنادق و في
الهداية ان يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النساء لانه زينة في حقهن و في الاختيار التختم سنة لمن
يحتاج اليه كالسلطان و القاضي و غيره تركه افضل و في الكرمانى نهى السلوانى بعض تلامذته عنه
و قال اذا صرت قاضيا فتختم و في البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احيق
[ر] استعمال [منطقة] حلقته منها بكسر الهمزة و فتح الطاء و قيل ان كان كثيرا فيكره كما في النية
و فيه اشعار بأنه لو كان الكل او اكثر منها لكره كما في الظهيرية [و حلية سيف] اي استعمال سيف
مسلح [منها] اي الفضة و في قاضيان لا بأس بحلية المنطقة و السلاح و جوايل السيف بالفضة
في قولهم و يكره ذلك بالذهب عند البعض و هذا اذا خلص منه الفضة او الذهب و الا فلا بأس
به عند الكل [و] استعمال [مسمار] اي وتد في وسط فص خاتم من [ذهب في الثامن] لانه
تابع [و لا يتختم بحديد و صفر] اي لا يحل و يحرم على الرجل و المرأة ان يجعل حلقة خاتمه
من نحاس و حديد و صفر و شبه فان التختم (انما شرى كرون) كما في التاج و غيره [و حجر] مثل بلور
و فيروزج و ياقوت و يشب بالباء و قيل بالفاء و قيل بالميم و قيل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به
و هو الاصح كما في الخلاصة و يستثنى منه العقيق فانه قال صلى الله تعالى عليه و سلم من تختم بالعقيق
فانه لم يزل في بركة و سرور كما في الزاهد و من الناس من اباح التختم بالذهب و الحديد و الحجر
كما في التمرناشي [و لا يلبس رجل] اي لا يحل لبسه في جميع الاحوال عنده [حريرا]
اي ثوبا يكون سدا و لحمته ابريسما و ان كان في الاصل الابريس المطبوع و فلا يكره في غير

الحرب وقال الاسبيجابي لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط وعن محمد رح لا بأس للجندي اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلى فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسم ثم ندف وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من الابرسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بجلده وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابي حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهن والى انه جاز ان يكون عروة القميص وزرة حريرا كالعلم في الثوب والى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين الرامدة والناظرة الى الثلج وان يكون النكة حريرا كما في المنية [الا قدر اربعة اصابع] كما هي وقيل مضمومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه معفو كما في الزاهدي واطلاقه مشعر بان يجمع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كما في المنية [ويتروسه ويفرشه] اى يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرمانى وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملالة الحرير على مهد الصبي [ويلبس] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا [ما سداه] بالفتح اى ما سده من الثوب بالفارسية (تان و تار) [ابريسم] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عربي او معرب كما في الصحاح والقاموس [ولحمته] بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية (بان و بود) [غيره] سواء كان مغلوبا او مساوريا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحم على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظمته * شعر *

* تان ز ابريشم بود و ن غير بات * * مرد را شايد كه پوشد بن خلات *

[و] يلبس بالاجماع [عكسه] اى ما لحمته ابريسم وسداه غيره [في حرب فقط] فلا يلبس في غير الحرب اجماعا [وكراهة لباس الصبي ذهبيا او حريرا] لثلا يعتاده والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بانه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وفق السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ومنتهى الكم الى رؤس الاصابع وفمه قدر شبر كما في التنف و احب الالوان البياض و لبس الاخضر سنة كما في الشرة و لبس الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالثوب الاحمر كما في الزاهدي [وينظر الرجل] جوارا الى اى عضو [من] اعضاء [الرجل] او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع

من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه يتعدى بالى كما فى الاساس و الاول تنكير الرجل لئلا
يتوهم ان التاني عين الاول و كذا الكلام فيما بعد و فيه اشعار بان لا بأس بالنظر الى الامور
الصبيح الوجه و كذا الخلوة ولدا لم يوسر بالمقاب كما فى التجنيس و ذكر الزاهد انه لم ينظر الى
عورة غيره باذنه لم ياتم [و] تنظر [المرأة] حرة او امه مسلمة او كافرة [من المرأة] من [الرجل]
الاجنبى [سوى ما] كان [بين السرة] وغيرها حال كونها متهمة [الى الركبة] فحذف
المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا نفرق بين احد اي بين احد واحد لان بين يقتضى
التعدد كما فى باب السد من المغسي والغاية داخله تحت المغيا لان الصدر حينئذ متناول لهما
والركبة عورة والسرة لا خلافا لابي عصمة المزري من اصحابنا و لهذا لو كشفت لا ينكر عليه الا
بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يوجب ان لا يجزى عنه لانه مباح عليه و ما دون السرة الى العانة عورة
خلافا للفضلي كما فى الكافي وغيره وينبغي ان يترك على كاشفه برفق فانه مباح فيه الا ترى ان
المكرمانى ينكر على كاشف الفخذ بعنف ولا يوجب لانه ليس بعورة عند اصحاب الطاهر و فى
الهداية عن ابي حنيفة رح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى الحرام حتى لا يباح له النظر الى
ظهرها وبطنها وجنبها [و] ينظر الرجل [من مكرمه] نسبا او رضاعا او مصاهرة بالنكاح و كذا
بالسفاح على الاصح كما فى التمهاتشي [و] من [امه غيرة] و لو مكاتبه او مدبرة او ام ولد
او معتقة البعض عنده [الى ما وراء الطهر والبطن والفخذ] مع ما يتبعها من نحو الحسين
والعرجين والا ليتين والركبتين فينظر الى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر
والتيدي والكتف والعضد والساعد والساق والقدم وينظر عند ابن مقاتل من امه الغيرة الى
ما سوى السرة الى الركبة كما فى المحيط [و] ينظر الرجل [من] السرة [الاجنبية] الى الوجه
وهذا فى زمانهم و اما فى زماننا فممنوع من الشابة [و] ينظر العبد [من السيدة] الى الوجه
فالعبد كالاجنبى وقيل كالحرم كما فى التمهاتشي وفيه اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية
الا انه مكروه كما فى ايمان اللواتي وهذا اذا لم يكن عن شهوة والا فحرام كما فى نادرة الفتاوى
[والكفين] تغليب اى الكف والقدم وتنظر الى ذراعها فى رواية كما فى الشرازة والاطلاق ناظر
الى ان المنفصل كالم متصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كشعر رأسها
وقلامه رجلها وعظم ذراعها وساقها كما فى الزاهد وفى المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى
الصغيرتين منهما كما فصل كذا فى الذخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان كان معها
غيرها كما فى حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا اذنها بالاجماع كما فى التتمة والى انه
لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما فى المشارع والى انه لا بأس بان يتكلم مع المرأة والامة
بما لا يحتاج اليه كما فى صيد المبسوط [وشرط] لتحل النظر اليها واليه [الامن] بطريق المؤمنين

[عن الشهوة] أي ميل النفس إلى القرب منها أو منه أو المس لها أو له مع النظر بحيث يدركه
 بالنعرة بين الرجل الجميل والمتاع الخزيل فالميل إلى التقبيل فرق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف
 (اللوطين اصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون) وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه
 الشهوة اذطن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر امرأة إلى بطن امرأة عن
 شهوة [الأعقاب الضرورة] فإنه ينظر إلى الوجه وغيره ولو عن شهوة [كالتقصاء] أي حكم القاضي
 عليها أو لها كما في المزارع [والشهادة] أي أدائها عليها أو لها إذا تحملها وذكر شيخ الإسلام
 الأصم أن لا يباح عند التحمل إذا قل يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يقض
 القاضي إذا شاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم وإداء الشهادة وتحميلها كما في النسيط وإلى أن
 التحمل لم يضح بوزن النظر ولو شهد شاهد أنها فلائحة كما في العمادي وذكر في المنية إذا سمع صوتها
 واخبرته به نساء عندها وقف بذلك كان له أن يشهن به وهو المختار [وإرادة النكاح] فيعتل لا بأس
 بالنظر اليها ولو عن شهوة عملاً بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المصنوعات [و] إرادة [الشري]
 الجارية فإنه ينظر منها ولو عن شهوة لأنه مضطر ليعلم مقدار ماليتها [و] إرادة [المداواة]
 كالاختقان والانتصاد فإن الأجنبية كالحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف
 العتقة والبكارة [وينظر] المداوي إلى [موضع المرض بقدر الضرورة] بأن يستر سائر المواضع
 أو يخض بصره أو نحو ذلك أو ينبغي أن يعلم المرأة تدأ بها لأن نظرها أبعد من الفتنة والاختتان
 ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه إن أمكن والألم يفعل إلا إذا أمكنه النكاح أو شراء
 جارية والظاهر أنه يختن وكان أبو حنيفة رح يرى لصاحب الحمام أن ينظر إلى العورة ولذا قيل
 يباح كشف الغتلين في الحمام ويكره في ملاء الناس كما في الزاهدي [والشخصي] الذي
 قطع خصية [و] نحوه [كالمحبوب] والمختن والمتزين بزي النساء والمتشبه بهن في محلية الوطي و
 تلين الكلام عن اختيار [كالتقتل] في الامتناع عن النظر لأن الشخصي قد يجامع وقيل هو أشد
 جماعاً والمحبوب يستحق وينزل والمختن فيل فاسق وفيه إشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبرى من
 حوز مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة [و] ينظر [إلى كل أعضاء من يتل بينهما الوطي] فينظر
 من رزخته ومملوكته وبالعكس إلى جميع البدن من الفرق إلى القدم ولو عن شهوة لأن النظر
 وزن الوطي الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوتاع أبلغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة إلى جواز
 تجردهما للوطي في بيت وقيل يجوز ذلك إذا كان البيت صغيراً لم يكن أكثر من عشرة
 أذرع كما في المنية وإلى أن المظاهر لا ينظر إلى فرج المظاهر منها على ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 رحمهما الله تعالى لكن ينظر إلى الشعور الظهر والصدر منها كما في قاضيخان وإلى أنه لا ينظر
 إلى أمته الجوسية والرئيسية والمزوجة والمخاتبة والمشتركة فأنهن كالأجنبيات كما في الزاهدي وبشكل

بالمفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر الى على
رض من اكثر النظر الى سريره عوقب بالنسيان وعق من شمائل الصديق رض انه لم ينظر الى عورته
كما في الكرمانى [وما حل نظره] اى كل عضو حل نظر من حل بينهما الوطى اليه [حل منه]
فجاز من كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج فرجها والزوجة فرجه ليتحرك فان فيه رجاء اجر عظيم
على ما قال ابو حنيفة رح كما في الزامدى وغيره ولو قال (ولكل ممن حل بينهما الوطى مس عضو منه)
لكون مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فرق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناطرون
فيه لاحتاج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لاجراج القاضى والشاهد والناكح وغيرهم واشكل بمس
وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصافحة عبوز غير مشتهة وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايما
غير مشتهى كما في الكرمانى ولا تمس جارية عند شرائها وقال مشايختنا انه يباح بلا شهوة
جاز مس الرجل ما نظر اليه من الرجل والمحرم وعن ابن مقائل لا بأس بان يطلى عورة غيره
بالنورة كالشيطان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كثيفا جاز غمز الغنجل من فوقه وبه
اخذ السلوانى والاحتياط تركه واما مس ما تحت الازار على ما يعتاد الجهلة فى الحمام فحرام
كما فى الزامدى [واذا حدث] للمالك [ملك امة] رقبة وبدا بشراء اوصية او رجوع عنها او طلع
او صلح او كتابة او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع
بجناية او نحو ذلك واحترز بحدوث الملك عما اذا رجعت الابقة او ردت المغصوبة او فكت المهرنة
او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما فى
المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كلا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد خاضت
عندهما مرارا يستبرأ كما فى الإنظم [ولو] كانت [بكرا او مشترية ممن لا يطأ] اصلا مثل المرأة
والصبي والعنين والحبوب او شرعا كالمحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابي يوسف رح اذا
تيقن بفراغ رحمها من ماء البايع لم يستبرأ كما فى الصغرى [حرم] على المالك [وطئها ودخله]
كالقبلة والمعانقة والنظر الى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رح لا يحرم فى المسبية ذراعها
كما فى الكبرى [حتى تستبرى] المالك او الامة اذا بنى للمفعول اى يطلب براءة رحمها من
الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من
الصيابة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر لشهوة بخبر الواحد كما فى الإنظم
وسببه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف فى خيار الموطأ
من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان
مستدلا بما قال قاضيتان ان البيع اذا انفسخ بعيب بعد القبض استبرأ وقبله لم يستبرأ فان الاول
يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان فى الاول وجد حدوث الملك

وفي الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى وقال فخر الاسلام ان سببه ارادة الوطي وقال صاحب الخلاصة ان علته استحداث حل الوطي بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه حقيقة الشغل كما في السبلي از توهمه كما في السبلي وحكمته صيانة مائه عن الخلط بماء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة مرجحة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمانى [بحیضة] كاملة [بعد القبض] من البائع او وكيله فلو وضعت المشترة في يد عدل حتى ينقل الثمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزائنة فلا عبرة لحيضة واقعة في اثناء سبب الملك كالشراء وفي اثناء القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا رواية الاصول وقال الفقيه انه قول الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها كافية عنه كما في النظم [فيمن تحيض] فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط ولو ارتفع حيضها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل متى ما في الاصول وقيل هذا قول الشيخين وقيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين وقيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو مطيع تسعة اشهر وعن محمد رح اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزائنة وهو اوفق بالناس والاحوط منتان كما في الكرمانى [و] يستبرئ [بشهر] تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي وينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو حاضت في اثناء الشهر انتقل الى الحيضة كالعدة [في ذات شهر] اى صغيرة او آيسه لقيام الشهر مقام الحيضة [و بوضع الحمل] بعد القبض [في الحمل] ولو من الزنا فان وضعت قبل القبض استبرئ بعد النفاس خلافا لابى يوسف رح كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان يشتركان في القيود فمن الظن ان الاحسن تقديم قوله بعد القبض على قوله بحيضة [و رخص حيلة اسقاطه] اى الاستبراء وفيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة ولذا قال محمد رح انها يكره مطلقا خلافا لابى يوسف رح والماخوذ قوله [ان علم] المشتري [عدم وطى بايعها في هذا الطهر] الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد رح ان علم وطيه كما في الهداية وقيل التفصيل قول محمد رح واما عندهما فالحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعدم الوطي لانه لو وطىها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجوز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الاخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التينيس وبالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطى في الحيض لم يكره الحيلة [وهي] اى الحيلة [ان لم تكن تحته] اى المشتري [حرة ان ينكحها] اى ينكح المشتري الامة بانكاح البائع [ثم] اى بعد النكاح [يشترطها] النكاح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة وذكر في المنتقى انه عنده واما عند ابي يوسف رح فلا استبراء واجب واما عند محمد رح فمستحسن وفيه

اشعار بانه لا يشترط القبض و الدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي و قول الحلواني بمقتضى النص
كلا لا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك اليمين و قول الرعيني
بشروط الدخول لتصير معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء مسكوبة
ولا معتدة لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق مبدء
الظهيرية و بما ذكرنا ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه ترك
اختيار قول الحلواني كما ظن [لا] هي [ان كانت] تسته حرة لان نكاحه لم يجز حينئذ [ان
ينكحها] قبل البيع او القبض الرجل [الاخر] الذي لم يكن تسته حرة بالنكاح البائع او المتي
على ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين وهذه حيلة الدفع ان لا يطلقها [ثم يشترط]
المشتري ان انكح البائع [او يقبض] ان انكح المشتري [ثم] اى بعد الاشتراء او القبض لا يدخل
[يطلق] الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احداهما
على الاخرى فانه اشار الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الساجي ثم اشار الى ان
وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية الساجي والمشتري
على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروايتين جميعا فذن الظن ان
رواية الاصل اصح و كلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها
حيضتان فيطول المدة فلا يستعمل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه
لم يثبت بالبائع الا ملك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج و في الثانية في يد البائع ويشترط
الاستبراء حدوث ملك الرقبة و اليد جميعا كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره
المصنف في قوله اذا حدث الى آخره و لم يستج الى قيود اخر ذكرناها في اثناء الكلام كما ظن [ومن
فعل بشهوة احدى ذواعي الوطي] كالقبلة و المس و غيرها و لم يذكر الوطي لان كتاب النكاح
قد اغناها عنه [بامتية لا يجتمعان نكاحا] كاختين او بنت وامها نسبا او رضاعا والجملة حل لانه
يختلف اللتين فانه مما اختلف فيه و لم يميزه البصرية [حرم عليه وطئهما بدواعيه] اي وطي
كل منهما مع ذواعيه [حتى يحرم احداهما] بالاخراج عن ملكه كالاغتاق والبيع كلا او بعضا او الهبة او
الكتابة او النكاح الصحيح او غيرها فحينئذ حل وطي الاخرى بالدواعي لكن المستحب ان لا يمتعا حتى
يمضي حيضه على المحرمة بالاخراج عن الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان
يبيع جاريتة ومنها ما اذا اراد تزويجها فان المستحب ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عند رما
عند محمد رح فلا يطأ الا بعد الاستبراء وكذا السجواب في ام الولد والملاير اذا زوجها قبل العتق ومما
ما اذا رأى امرأته او امته ان تزني ولم تسلم فلو طلقها لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا رأى بالجمعة
امرأته او بعمتها او خالتها او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امرأته حتى يعتري

المزية بميزة فلو زني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى ينقضى علة المزية ومنها
 ما اذا راي امرأة تزني ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا عنده واما عند محمد رح فلا يطأ
 الا بعد الاستبراء الكل في النظم [وكره] اي حرم [تقبيل الرجل] فم رجل او يده او عضوا
 منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف رح لا باس به كما في الهلاية ويدخل بالتبعيض تقبيل المرأة
 فم امرأة او خدما فانه مكروه عند اللقاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه
 البر فيجاز عند الكل كما في قاضيان وعن بعض المشايخ لا باس به اذا قصد البر ولم يشف الشهوة
 كما في الاختيار واللام مشير الى انه لو قبل وجه فقيه او عالم او زاهد اعزازا للدين فلا باس به كما لو
 قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم اسلامه واكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكره
 كما لو قبل يد نفسه كما في المحيط وقال الصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يرخص على المختار كما في
 الكرمانى وقال شرف الائمة لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه لم يقبله لم يجبه وقيل اجابه
 كما في المنية لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقبلون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في
 الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تسمية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورجمة كتقبيل الوالد
 ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد اياهما على الرأس ومودة كتقبيل الاخ اخا على الجبهة
 وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كما في البستان ومن القبلة قبلة الديانة كتقبيل الحجر
 والمصحف وقد قبله عمر وعثمان كل غداة وقبل انها بدعه كما في المنية والكلام مشير الى ان من قبل
 من الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له بنية التسمية لا يجوز فانه كبيرة كما في المحيط وذكر في
 اكره المنسوط ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفرو في الظهيرية انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي
 الزاهدى الانثناء في السلام الى قريب الركوع كالسيود وفي المحيط انه يكره الانثناء للسلطان وغيره
 [د] يكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف رح [عنقه] بالكسر اي جعل كل من الرجلين يده
 في عنق الآخر [في ازار] ساترا ما بين السرة والركبة [واحد] احتراز عما اذا كان معه قميص
 ارجبة او غيره فان كلا كازار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه
 منه ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فيجائز كما في الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان
 المصافحة لم تكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه
 المسام وحرك يده تناثرت فضوبه وهى الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن
 الاثير فاحد الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة المسعودية والسنة فيها ان يكون
 بكليتا يديه كما في المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كما في الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في
 الشرعة وان ياحل الابهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتهم فخذوا الابهام فان فيه
 عرفا ينشعب منه المحبة والى ان القيام لغيرة لم يكره واما المكروه محبة القيام ممن يقام له كما في

مشكل الاثار و عن ابي القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا للفقراء وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية و ذكر في الزاهدي لا يكره ان يقوم لآخرى المسجد تعظيما له و كذا لوقام القاري في خلال قراءته تعظيما له و في الظهيرية لا يجوز ان يقوم القاري الا لعالم اولايه او استاذه المعلم و في كنف العباد لا يقوم لآخرى المسجد فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تعظموني في بيت ربي و لهذا اوصى السلف لتلاملتهم ان لا يقوموا لهم في المسجد اذا درسوا و فيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند اتمام الدرس [وكره] و بطل [بيع العذرة] بفتح العين وكسر الدال الغائط و كذا بيع كل ما انفصل عن الادمي كالشعر و الظفر فانه جزء الادمي ولذا وجب دفنه كما في التقرنشي وغيره [خالصة] غير مخلوطة [و صح] بيعها [مخلوطة] بان يشمل اليها نحو التراب او الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط والهداية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهيرية انه صح اذا كان غيرها غالبا عليها فحينئذ اما ان يشمل المطلق على المقيد او يشمل على الرديتين او على الرخصة والاستحسان على ما علم من غنيمته الهداية وصينته و في زيادات العتابي ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام ذلك دليل التقييد نصا او دلالة فاحفظه فانه للفقهاء ضروري [و] صح [الانتفاع بها] اي العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة على الصحيح كما في الهداية فلم نقلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم تملط بالتراب فتقوي الارض به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يحرم كما في المنية [و] صح [بيع السرقيين] بالكسر معرب (سرقين) بالفتح لانه ينتفع به لاستكثار الربح و ان كان نجسا وكذا بيع ما انفصل من غير الادمي كما في الكفاية ويكره بيع طين الاكل وخاتم الحديد و الصفرة ونحوه كما في القنية [و] صح خصاء البهائم [بالكسراى نزع خصية الحيوانات كالاستور والفرس وذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفرس حرام واما خصاء غيره فلا باس به ان كان فيه منفعة والا فحرام كما في المحيط [لا] يصح ويحرم خصاء الادمي بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة و يزال عذرة السائل البكر عند الولادة ببيضة او درهم و لو ماتت السائل و الولد حي يشق بطنها من الجانب الايسر ولو عكس قطع الولد اربا اربا ولا يجوز اسقاط ولد مضي مدة تنفخ فيها الروح من مائة وعشرين يوما واما قبل مضيتها فقد كره عند بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويعالج الجراحات المخوفة والحصاة في الماشاة الا اذا قيل لا ينحو اصلا ولا باس بشق اذن الطفل من البنات كما في الظهيرية وذكر فاضيل ان احل الامرين ان قطع اصبعاً زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة [و] صح [انزاء الخمير] اي الخمار بوزن اللام الى الجنس والانزاء (برجمان) الى الخيل الاحسن القرمة لان الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر والانثى وفيه اشعار بانه لم يصح انزاء الفرس على الخمار وقد صح كما في شرح الطحاوي [و]

مع [سفر الامة] ثلثة ايام [دام الولد] مستدركة بالامة [بلا محرم] ويكره سفرها في زمانها
لغلبة الفساد وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى انها لا يعالج غير الحرم في الانزال
والاركاب وقيل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرمة لم يصح ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم
واختلف فيما دون الثلث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والمعتوه غير محرمين كما في
الحيط [و] صح عنده لا عندهما [بيع العصير] اى المعصور المستخرج من ماء العنب [من
متخله] اى ممن علم انه يتخله [خموا] كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في
الكرمانى والافضل ان لا يبيعه وقيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يشتريه مسلم والا
فمكرره بالاتفاق كما في الخانية وغيره وفي الجواهر عن العيون اريد البيع من المجوس واما من
المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الخمر لم يكره
بلا خلاف والى ان بيع العنب والكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة
ان بيع العنب على الخلاف [وكره] وحرم [استخدام النخسي] اى استعمال خصي بلغ خمسة
عشر سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس به كما في الكرمانى وغيره [و] كره
[اقراض] يقال [كخباز وغيره] شيئا [من البر او الدراهم] لخوف ان يهلك لو كان في يده
مثلا بشرط انه [ياخذ منه] اى البقال [ما شاء] مما يحتاج اليه بتسابه حتى يستوفي ما يقابله
لانه قرض جر بد نفعاً وهو الاخذ منه حالا فحالا و لو اودعه ثم ياخذ منه لم يكره الا انه لو
ضاع ملك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما لياخذ منه
منفردا ثم اقترضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط واليه اشار كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير
ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من الخبز وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة امناء فبيعه
فاسد و اكله مكرره كما في الكبرى والتصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز
المذكور ووصفه حتى يصير ديناً في الدمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه
من نحو البر كما في الخزانة [و] كره وحرم [اللعب] بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام
وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم اللعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس
فاللعب ما لا فائدة فيه اصلاً كما في الكشف [بالنرد] هو اسم معرب يقال له النرد شير ايضاً بفتح
الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات وفي زين العوب قيل ان
الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات نيشابور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو
حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة [والشطرنج] بكسر السين المهملة والمعجمة ولم يفتح لعبة
كما في القاموس معرب (شرج) يعنى ان من اشتغل به ذهب عنه الدينوي وجاء العناء الاخروي به
فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحته اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر

في التخنيس والمزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكحل
او السنة او القياس فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي انوار السامعي
انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترب به قمار او فحش او اخراج صلوة عن
وقتها عمدا وفي احيائه انه بالاصرار صار كبيرة وفي عمدته لا يود شهادته ان لعب به في الامانة
مرة وفي روضته من دأوم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقتران شيء موجب للتحرير و
ابو حنيفة رحمه الله لم يرباسا بالسلام عليهم لشغلهم عن ذلك وقال يكره امانته واستحقاقا لهم [و]
كره وحرم [الغناء] بالكر والمك من التغشية في المجل غنى يغني تغنية وغناء وبالغرامنة
(سرود كفن) كما في اجارة الكرمانى وعرفا ترديد الصوت بالالسان في الشعر مع انضمام التصفيق
بالماسب لها فلم يتحقق الغناء بفقدان قيد من الثلاثة كون الالسان في الشعر و انضمام التصفيق
بالالسان ومناسبة التصفيق لها فهو من انواع اللعب وكبيرة في جميع الاديان حتى يسمع
المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المصنوعات من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح
سير الكبير للامام السرخسى انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة
القرآن والوعظ فما يفعله الذين يدعون الوجل والمحبة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية
مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند
سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص الذي يفعلونه المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز
القصد والجلوس اليه وهو والغناء والمزامير سواء ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعلوا هؤلاء في
العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم ير اعلاؤه في المساجد
والبقاع الشريفة وقال صلى الله عليه وآله وسلم كان ابله من اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله
عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النضر آبادي كثير البرلوع بالسماع
فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقع وتغتاب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه
فيهات يا ابا القاسم رقة السماع شر من كذا وكذا سنة تغتاب الناس وقال السرخسي شرط التواجد
في زعمته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وما روي عنه صلى الله
عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتخالج سري انه
غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالسان حتى
قال مشايخنا التالوي والسماع آثمان وعن المرغنياني من قال لمثل هذا القاري اجمعت فقد كفر
والاطلاق مشعر بان التغنى للناس وانفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التغنى
لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة
للاعلان ومنهم من قال اذا تغنى ليستغيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقال

بعضهم التعني لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكروه عند علمائنا
و حمل ما ورد من الاحاديث على انشاء الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ و في المضمومات
من اباح الشعر كان فاهقا و لفظ الغناء شعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان لا باس
به على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند بعضهم و انما خص
الغناء بالذكر مع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجز الى بعض
الاطباء [وكل لهم] اي لعب وعبث فالثلاثة بمعنى كما في شرح التاويلات و الاطلاق شامل لنفس
الفعل و استماعه فالقفل كالرقص والسخرية و التصفيق و التقليل و ضرب الاوتار من الطنبور
و البربط و الرباب و القانون و الزمار و الصبح و السزناء و البوق و ما يقال بالفارسية (سخيده مهره)
فان كلها مكروهة لانهازي الكفار وكذلك ضرب النوبة للتفاخر و المباحات فلو ضرب للتنبيه
فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبتها بينهما فيعمل العصر
للإشارة الى نفخة النزع و بعد العشاء الى نفخة الموت و بعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في
الملاعب للامام البزدي و ينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة و في الاختيار لا
يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للصبي في غير الفسق و عن الحسن لا باس به في
العرس ليشتهر و في السراجية هذا اذا لم يكن له جلال و لا يضرب على هيئة التطريب و قال
التوريشي في التنفة انه حرام على قول اكثر المشايخ و ما ورد من ضرب الدف في العرس كناية
عن الاعلان و تمامه في البستان و يكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمومات و لا باس بحبس
الطيور و الدجج في بيته و لكن يعلقها و هو خير من ارسالها في السكك و اما امساك الحمامات
في برجها فمكروه اذا اضر بالناس و قال ابن مقاتل يجب على صاحبها ان يحفظها و يعلقها و في
شرح السير للسرخسي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملهى سوى
النصال و الرهان اي المسابقة بالرمي و الفرس و الابل و الارجل و في الكبرى يجوز المسابقة لو كان البدل
من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا ادخلا مخللا و فرسه يسبق و يسبق فقال
كل منهما ان سبقتمني فلك كذا و ان سبقتك فلي كذا و ان سبقه فلا شيء له فحينئذ يجوز
و يحل ان اعطاه فلا يستحق و في الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقها اعطاه احدهما او كل
منهما شيئا جاز و في الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالرامي و لا يجوز في الحمير و البغل
لكن في الاختيار انه يجوز و في المنتقط من لعب بالصولجان يريد الفردسية يجوز و في
الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه
و اما الاستماع فكاستماع ضرب الدف و الزمار و الغناء و غير ذلك فانه حرام ان سمع بغته
يكون معذورا و يجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت

قيمته [اى قيمة ذلك القوتين تعديا] فاحشا [بان يبيعوا بضعف القيمة كما اذا شروا بخمسين
 و باعوا بمائة فلا باس حينئذ ان يسعر له ثمننا بمشورة اهل الراي فان باع باكثر مما سعر جاز
 و امضاه القاضي و ان لم يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح و تمامه فى التمرناشي و المحيط
 و غيرهما و فيه اشارة الى ان التسعير فى القوتين لا غير و به صرح العتابي و الحسامي و غيرهما لكنه
 اذا تعدى ازباب غير الفهتين و ظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف
 رح ينبغي ان يجوز و الله علم [و قبل] تنزهها لا حكما بلا منازع [قول فرد] اى خبر واحد
 مميز [كيف ما كان] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرا او انثى مسلما او كافرا عدلا او فاسقا و ما
 فى كيفما كما فى اذا ما و قد مر و فيه اشعار بانه يتخرج بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه
 اثبات لا يتخرج [فى المعاملات] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به قصد و هي حق
 العبد عرفا فالمعاملات خمسة المعاوضات المالية و المناكحات و المضامات و الامانات و التركات فلو
 قال احد انها باع زيد من غنم و نكح او ادعى عليه او اذرع او ورث قبل قوله و لم ينكح و
 لم يشتد ديانته [فان نال] و اخبر [كافر] خادم لمسلم [شريت اللبسم] المعهود [من مسلم او
 كتابي] قبل قوله فى محق الشراء منه و حينئذ [حل اكله] بالتبعية لانه خبر صادر عن عاقل
 قبح الكذب عنده لان قبحه عقلي و ان قال ذلك انكفر شريته [و من مجوسي] قبل و [حرم]
 اكله و فيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه و اخبر احد انه ذبيحة
 مجوسي و الى ان تحكيم الراي لم يشترط فى خبر الغاسق و ليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت
 هذه التجارية من فلان او وهبها لي او تصدق بها علي او وكلني بها و اكبر رائه انه كاذب لم يقبل قوله
 كما لو استوى الوجهان كما فى الكشف و غيره و الى انه انما يقبل قول المفرد اذا لم يكن له منازع فلو
 رأى رجل جارية فى يد رجل يدعى انها ملكه ثم رآها فى يد آخر يدعى ان هذا الرجل ظلمني
 و غضبها مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما فى المحيط و قبل
 قول فرد بلا منازع [و] قد [شرط العدل] اى عدله اى كونه منزهرا عما يعتقده حرمة [فى
 الديانات] جمع الديانة بالكسر لغة (دين دار شن) و عرفا حق الله تعالى و هو على قسمين عبادات
 خمسة الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج و الجهاد و مزاجر خمسة مزجرة قتل النفس و مزجرة
 اخذ المال و مزجرة هتك الشتر و مزجرة ثلب العرض و مزجرة خلع البيضة [كالخبر] منه [عن
 نجاسة الماء] بانه يقبل و لو من عبد او امرأة فلم يشرب و لم يتوضأ به بل يتيمم و كالاخبار عن
 الحل و الحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك و كالاخبار عن روية هلال رمضان و كالاقتناء و رواية
 الاحاديث و الشرائع كما فى الزمدي و لا يشق اذنه صلح ان يكون مثالا لجميع اقسام الديانات
 و فيه اشعار باذنه قبول قول المفتي غير العدل لم يجب و يشكلى بما فى القنية ان فى رواية الحديث

والفقه عنده يشترط السخط من وقت السماع و الرواية الى حين الرواية و عندهما لا يشترط ذلك
[وفي] خبر [الفاسق] بنجاسة الماء و نجوسه وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او اوطأ على
صغيرة [و المستور] الذي لم يدر عدالته و فسقه [تنحى] و في رواية الحسن عنه ان المستور كالعقل لكن
الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق قيمه فلو تروضا لم يميز و ان اراه فاحوط و في العكس
تروضا كما في خبر الكافر و ان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراه فاحب و الصبي و المعترة اي النافس
العقل كالكافر و في امل الامور تفصيل تمامه في الكشف و ختم على التنزي اشارته الى انه طلب
كتابا آخر ليشرح فيه كما لا يشفى و اعلم ان من جعل الحق متعديا كالمعتزلة اثبت للعامي العيار
من كل مذهب ما يهواه و من جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اماما واحدا كما في الكشف لم
اخذ من كل مذهب مباحدا صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوي للفقهاء سعيد بن مسعود فمحت من
المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا و صوابا كما في الجواهر و مشايشتنا قالوا ان مذهبنا صواب
يستعمل الشطاء و مذهب غيرنا خطاء يستعمل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض
من الفقه فريضة و تعلم نجوا السنن كالاذان مستحب و يكره التعلم للمباهات و منه انكسر و رآه
قد الساجدة كما في خزنة المفتين و ذكر في العمان ان من اشتغل به نسب الى البدعة و تعلم المنطق
كشرب السم و في قوة القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء و في الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدال
تضييع العمر و في البستان ان في التعليم و التعلم للعربية اجرا و في نسخة المستورين انه لا يجوز
ان يعلم و يتعلم و يستمع و يكتب كل علم ضد للسنة كالنجوم و نقص للدين كالفاريل يتفرد بها
الفلاسفة او تقرير للدين الباطل او المعتقد الفاسد و في الظهيرية لا يبطل النظر في كتب المعتزلة و لا
امساكها و في الزامدي الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها مسمي عنها اسم الله و الرسل و اللائكة ثم
يتروك الباقي و ان القامها في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به و زيد بن المصنف و في العنة
لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصنف و لو استعمل الوراقون كواعظ من الاخبار و التعليقات في المصنف
و كتب التفسير و الفقه فلا بأس به و لو استعمل في كتب النجوم و الادب يكره و في نسخة اخذ
القال من المصنف مكروه و في الخزنة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عابا و في نسخة
يكره لباس ما كان شعارا لمخالفة الدين و يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او
طريقه او ماله غير حلال او قصده رياء و في الزامدي يستحب ان يقلم اظفاره و يقص شاربه و يحلق
عائنه و ينظف بدنه في كل اسبوع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما و الزائد على
الاربعين اثم و في السعدونية يبتدأ في تعليم اليل بمسيسة اليمنى و يستتم بابهامها و الرجل بخصر
اليمنى و يستتم بشمصر اليسرى و في التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا و في السراجية
لاباس ان يوصل اطراف اللحية اذا طالت و يكره الجلوس المصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد و اما

في غيره فرخصة للرجال ويمنع القراء عنه ولا يعطى لهم شئ كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام وكذا اكلها كما في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بخداء الوجه قريبا وبعدا كما في الحبرة ويقول عليكم السلام ويدعوه مستقبلا القبلة وقيل الدعاء قائما اولى وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم يكره الا ان الاولى هو الترك *

* [كتاب الاشربة] *

اردت بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشراب اسم من الشرب اي ما يشرب ماء كان او غيره خلافا لغيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصولها الثمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والتلاوات كالسكر والفاتيد والعسل والالبان كلبن الابل والرمك والمتخذ من العنب خمسة انواع اربعة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين ني ومطبوخ سيأتي تفصيله [حرم الخمر] بما في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في عداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح به وايقاع العداوة وايقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الاستفهام المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم * شعور *

* شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذلك الاثم يذهب بالعقول *

وبالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهي ام الخبائث بالنص في المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلواته اربعين ليلة وان دأب عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخيرها ليلا يلزم الاستدراك وتقديم حكم الشيع على نفسه [وهي] اي الخمر فانها من المونثات السماعية الواجبة التانيث والنوار للاعتراض بدليل ان الوصلية [النبيء] بكسر النون وسكون الياء والهمزة وينوز التشديد على القلب والادغام اي غير النضيج كما في المغرب فالنضيج ليس بخمر فلو طبخت لم يبق خمرا وفيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم يحل باكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحل شارب العرق ما لم يسكر ولا يستنث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان مبنى الايمان على العرف ومن قال انه بقي خمرا فقد انعكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تنمة الفتاوى ونقل الزاهدي عن المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيد حتى صار خلوا حل لزال مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية [من ماء عنب] احتراز عن غير العنب فلو اخرج الماء من

ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ و قال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يحل
شارب قطرة منه كما في اللب [غلا] اي ارتفع اعطله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس [واشتد]
اي قوي بحيث يصير مسكرا [و قدف بالزبد] بالتدريك اي رماه بحيث لا يبقى فيه شيء
من الزبد فيصفو و يرق فلو لم يقذف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم
انه حل عنده و لم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحل بدون
القذف به احتياطا كما في النهاية [و ان قنت] حال من الخمر اي حرمت حال كونها قليلا
احترازا عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا
في الذخيرة و لو ترك القميدون الارلين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت و اشتدت و ذكر
القيدين الاخيرين ثمه لكان انيد و اخصر [كالطلاء] بالكسر و الف فانه حرام و ان قل بالمقصود
من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى و اشهر و في
التشبيه تسامح و العطف احسن كما ظن [و هو ماء عنب] خالص كما هو المتبادر فلا يشتمل البتة
و لا الجهموري كما سيأتي [طبخ] قبل الغليان بالنار او الشمس [فذهب اذن من ثلثه]
و قيل اذا ذعب بالطبخ ثلثه فطلاء و نصفه منتصف و ادنى شيع منه باذن و الكل حرام كما في
الاختيسار و غيره و الباذق بكسر الدال و فتحها كما في القاموس معرب (باد) و هو الخمر كما
في الفائق [و غلظا نجاسة] تمييز اي غلظ فنجاسة الخمر و الطلاء كالبول كما في الهداية و فيه
ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية و هو مشتار الامام السرخسي و الفتوى على الاول كما في
الكرمانبي و فيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قلنا و في الكرمانبي و غيره ان جوهر الخمر
كان عصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتباره صفة التمورية فلم تكن نجس العين و الاول ترك بيان
نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه و كان عليه ان يوضح بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون
نجسا الا اذا اشتدت و يمكن ان يقال انه قدم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة
كما هو مشتار السرخسي في المبسوط و ان كان في الهداية انهما غليظتان في رواية [و] مثل
[نقيع التمر اي السكر و نقيع الزبيب نيين] اي غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين و النقيع
اسم مفعول من المزيد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الشايبة و نقهه اذا الغاه فيها
ليبتل و يخرج منه السحارة و قال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ
و اليه اشار في الصحاح و الاساس فلا حاجة الى قيد نيين و السكر بفتحين مختص بعصير
الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقربة التفسير لكنه يوم
فسادا ظاهرا فالاولى اما ان يقال و نقيع البسر و الرطب و التمر و الزبيب كما في الذخيرة و اما ان يترك
التفسير مختارا ما في ربو الكافي ان التمر اسم جنس من حين يتعقد صهرته الي ان يلترك

والمختص بالعصير النضيج بالصاد والشاء المعجمتين من الذخخ وهو كسر الشيع المجوف [اذا
 غلت] الطلاء والنقيعان والظرف متعلق بـ [واشتدت] فان كانا اذا كانا حلوا حل اتفاقا واذا
 اشتدت وكذلك عنده خلافا لهما واذا قدفت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القين لانه اعتمد على
 السابق [وحرمه الخمر] وان قلت [اقوى] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية
 [فيكفر مستحلها] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا
 جحد واحدا كانه جحد الكل كما في الكرمانى فيفسق شاربها ويسد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها
 ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم [فقط] فلا يكفر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربها
 ولكن يضل ولا يسد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقالا لا يجوز البيع
 ولا يضمن المتلف وعن ابي يوسف ربح يجوز بيعها اذا طبع فذهب اكثر من النصف واقل من
 الثلثين والغتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسية واما اذا قصد ما وهو
 يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما اقل في المضمرات وفيه اشعار بحرمه الانتفاع بالخمر من كل
 وجه كما في المنية ولو خاف العطش المهلك حل شربها فان سكر بها لم يسد الا اذا شرب رائدا على قدر
 الحاجة كما في الزاهدي [وحل] العصير [المثلث] من التثليث (س يكره) بان يطبخ
 بالنار او الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو
 طبع عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبع الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث
 فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغييره بسدوث
 المارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعه وان
 ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة فتملا ويطبخ الى ان يرجع الى
 العلامة السفلى كما في خزائنة المفتيين [العنبي] احتراز عن العصير الزبيبي والتوري فانهما يسدان
 يادني طبخة وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ
 ثم رن بالماء وترك حتى اشتد يسمى مثلثا الا انه مخالف اعمامة الكتب فانه يسمى باسمي آخر
 كالجمهوري لاستعمال الجمهور والسميدي منسوب الى حميد فانه صنعه و ابو يوسف ويعقوبي
 لانه اتخذه لهارون الرشيد والبخنج معرب (بخنج) وفي الروضة والطلبة انه مثلث صب غليه
 من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم ادنى طبع بعن صب الماء واليه ذهب
 الفضلي وعليه الفتوى كما في اللم [مشددا] وقادفا بالزبد كما في الشفايق وغيرها فمادام حل
 شربه بلا خلاف واذا قدت بالزبد حل عند الشيعين ما لم يسكر ويحرم عند مجذرح وان لم يكفر
 مستحلها كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اختلف الفقيه
 وهو الصحيح كما في شرح مجمع البشرين والاول اصح كما في النهاية والظهيرية وقاضيتان والكبرى

وفناوي اهل سمرقند والحميدى كما في خزائن المختارين وهو الصحيح لان الخمر موعودة في العقوبة
فينبغي ان يحل من جنسه في الدنيا انما وجب اقترابها كما في المضمرات وليلا يلزم تقسيق الصلاة
رض وكان عمر رض استشار الناس فيما يحتمري الطعام ويقوى على الطاعة في ليالى رمضان ليعطى الفقراء
بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا نضع شرابا في صومنا واتى بالمثل فصب عمر رض ماء فشرى
ثم ناول عبادة و امر العماران يتخذ للناس للاستمراء كما في الكرمانى [و] حل [نبيذ التمر] اسم
جنس كما مر في تناول اليابس والرطب والبسر ويتحد حكم الكل كما في الزاهدي والنبيذ شراب يتخذ من
التمر او الزبيب او العسل او البر او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق
من النبيذ وهو الالتقاء كما اشير اليه في الطلبة وغيره [و] نبيذ [الزبيب] حال كون نبيذ
[مطبوخا ادنى طبخة] فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما في التتمة [وان اشتد] ذلك
النبيذ وقذف بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يشفى انه حال كسابقه فلم يتعلق
بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشتدا كما ظن وعن ابي حنيفة ر ح لا احرم ذبابة ولا اقرب
مروءة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للتقوى على العبادة كما في الكرمانى وعن ابن
مقاتل لو اعطيت الدنيا بحل افيها ما شربت مسكرا وما انتيت بحرمة النبيذين مطبوخا وقال
ابريوسف ر ح في نفسي من النبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصابة كما في التينيس
وعن الشيخين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [اذا شرب] ظرف حل
[ما لم يسكر] اي يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذين ظنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر
الموجب للحل عنده وما اسكر من القمح الاخير هو المحرم عندهما لانه الحلة معنى كما في السقايق
وغيره وذكر في التتمة ان القمح المسكر حلال مكروه عند ابي يوسف ر ح فالسرايم هو السكر
فحسب شرابا [بلانية لهو وطرب] اي خفة توجد لشدة السرور فان نرى بالشرب واجدا منها
قاليلوس والمشي حرام كشرب قطرة والنية ويحد به وان لم يسكر كما في المضمرات وغيره وفيه اشعار
بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمراء الطعام او التقوى في الليالى على القيام او في
الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو الحلال للخلاف بين
علماء الانام وفي التتمة قال عمر ر ح كل مسكر مكروه ولم يتلفظ بالسرايم وينبغي ان يكون مثل
الخمر مستثنى عن ذلك العام [و] حل بالاتفاق [الشيطان] اي ماء الزبيب والتمر والرطب او
البشر المجتمعين المطبوخين ادنى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل ما لم يدسب
منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجيه فيما قبل ليكون ردا على اصحاب الطواغر فانه
لا يحل عندهم [و] حل عندهما خلافا لمحمد ر ح [نبيذ العسل] يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة
وفتح التاء [و] نبيذ [التين] [البر] يسمى بالذرب بكسر الهم كما في المغرب [و] نبيذ

[الشعير] باليعة بالكسر [و] نبيذ [الذرة] يسمى بالسكرة بضم السين والكاف و سكون
 الرء كما في المغرب وغيره و من الظن انه نبيذ البر [وان لم يطبخ] اذا شرب الخليطان والنبيذ
 وان اشتد ذلك وقذف بالزبد وسكر [بلا] نية [لهو وطرب] فالخليطان مقيد به وفيه اشاره الى
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ الخبز والخلوات
 بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد ر ج فيحسد
 ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ومحمد ر ج وعنه انه مكروه واما عندهما فحلال والسكر منه حرام
 بلا خلاف والحد والطلاق علي الخلاف وتماه في التمر تاشي والى ان لبن الرماك اى الغرسة
 اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كما في الهداية وذكر في الخزائن انه
 يحل عند صاحبين ويكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه
 وتماه في التمر تاشي والى ان النبيذ اى احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اخلل العقل لكنه لا يزول وعليه يحل ما
 في الهداية وغيره من اباحة النبيذ كما في شرح اللباب وتماه في شفاء الجيران للعلامة القانبي
 [و حل خل الخمر ولو] كان [بعلاج] اى عمل كالقاء الملح والماء والسمك وايقاد النار عندها
 ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بلا
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمرا في خله اساء ولم يفسد كما في اللحم ولو خلط الخمر بالخل
 وصار حامضا يحل وان غلب الخمر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب
 تمام الحرارة وعندهما يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفسخ
 وترك حتى صار خمرا ثم تخللت او خللها يحل وبه افتى بعضهم كما في السراجيه ولو وقعت قطرة
 خمري في جرة ماء ثم صب في جب خل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصير
 خمرا ثم صيرورته خلا والصحيح انه لا باس به لان وجود الخمر ليس بقميح وانما القبيح الانتباه
 فلا يكون بانتباهه الخمر فاضد القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل صب في اسفل الخابية
 خلا لكي يحمض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التهمة ولما ذكر ان
 النبيذ المشتد حلال ويؤهم ان زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الاوعية الثلاثة يوجب حرمة ازال ذلك
 التوهم فقال [و] حل [الانتباه] اى اتخاذ نبيذ التمر والذرة ونحوه بان يلقي [في الدباء] بالضم
 والماء القوية [والحنتم] بفتح الحاء والتاء و سكون نون قبلها جرة خضراء [والمزفت] بالضم و
 المشديد جرة اخائية طليت ولطخت بالزفت بالكسر اى القار [وحرم] كما في الزاهدي وغيره
 [شرب دردي الخمر] لتحقيق اجزائها فيه ودردي الشيعي ما يبقى اسفله [والامشاط] اى

الانتفاع وان كان في الاصل (سوى شاة كرون) [به] اي بدرديها كالاحتقان به والامتناع للنعم
الشعر وانما أثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على الزيادة
الدال عليه كلام الهداية [ولا يند شاربه] اي الدردي [بلا مسكر] لغلبة الثقل وفي الزايد
لو شرب ما فيه خمرة عند الدواق والعبارة للطعم عند الكرخي وانما ختم على حكم الدردي
لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والله اعلم *

* [كتاب الذبايح] *

اورد بعد الاشارة لان حرمة ما فيه اعلا والذبيحة ما سيلبيح من النعم فانه منتقل الى الاصل
من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كما في الرضى وغيره فليس الذبيحة المذكورة كما ظن والراى ذبح الذبايح
بالفتح فانه لغة الشفاء كما في المغردات وغبرة وشريعة قطع السلقوم من باطن عند الفصيل وهو
مفصل ما بين العنق والرأس وهو ميتار المطري لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقينة التي
ذبحت من الغشاء والمشهور انه قطع الوداج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من
التخصيص [حرم ذبيحة] يوكل بقريئة المقام فتخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا انواع
السمك والجراد لكنه لم يتناول ما بان من النسي وان ظنه المصنف [لم تزك] من التزكية
وهي في اللغة النجس والاسم الزكوة وفي الشريعة تسميل الدم النجس كما في صيد المبسوط فيخرج
المتروية والنطيحة ومن الظن انه اراد بالذبيحة مقطوع رأس وبالتزكية قطع الوداج فانه
لا معنى له ولا قريئة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قسم من التزكية ولقلة مباحثه قلناه
فقال [وزكوة الضرورة] اي الاضطرار وهو احسن ولذا اختاره الطحاوي [جرح] بالفتح اي
شق جلده بشرطه [أين كان] اي في اي موضع [من البدن] اي بدن الذبيحة [و] زكوة
[الاختيار ذبح] اي قطع اوداج [بين السلق واللبة] اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر
بقريئة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانى فاللبة بالفتح بالفتح النحر والعلق في الاصل
السلقوم كما في القاموس والكرمانى وغرة استعمل في بعض العنق بعلاقة السزية بقريئة رواية
المبسوط والذخيرة وكلام التلغة والعتابي والكناني والمضمرات يدل على ان السلق يستعمل في
العنق بعلاقة الجزية بقريئة رواية الجامع فالمعنى من مبداء السلق واللبة فالذبح عند الاولين من
العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد افساد كلام الكفاية بناء على كلام
الآخرين مع انه حمله على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح يزرع
في البطن من السلقوم كان المذبوح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تفتضي ان يذبح وان وقع الذبح
فوق السلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرمانى لم يستقم كما لا يخفى [وعروقه]

ان الحلق بالمعنى المذكور في المغرب الادراج عروق الحلق في المذبح وكون الضمير للمذبح
 الاختياري على ما طعن بعيد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا بعرق [الحلقوم] اصله
 الحلق زيد الواو والميم كما في المقائس ميري النفس لا غير [والمرى] على فاعل مهموز اللام مجزى
 الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما لكن في
 الطلبة ان الحلقوم مجزى الطعام والمرى مجزى الشراب وفي العين ان الحلقوم مجزى بهما وفي
 المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية فمن الظان انه سهو الكاتب [والودجان]
 تثنية لودج بفتحتين عرقان عظيمان في جانبي قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى وعن
 الشيخين عروقه الحلقوم والودجان كما في الزاودي [دخل] الذبح [بقطع اي ثلث منها] اي
 الاربعة عنده و بقطع الاولين و احد الآخرين عند ابي يوسف رح و بقطع اكثر كل واحد منها
 عند محمد رح فلو قطع النصف كره تسريما كما في الخانية وغيره والاول اصح كما في المصنوعات وعند
 محمد رح بقطع الاولين واكثر الآخرين وهو الاصح على ما قال مشايخنا كما في المحيط وفي الاكتفاء
 اشعار بانه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان لم يعلم حيوته يشترط احدهما كما في الظهيرية
 وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما في النظم [فلم يجوز] وحرم
 الذبح [فوق العقدة] الواقعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع
 على زكوة الاختيار على مذهب الاولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على
 النحل لان الادراج مبدأة من القلب الى الدماغ [وقيل] اي قال الامام الرستغفني [يجوز]
 فوق العقدة لقطع اكثر الادراج وبه اخذ الاستاد السخناقي وقال ان الرستغفني امام معتمد في القول
 والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما في النهاية وفيه اشعار بانه اذا كان الرستغفني مجتهدا يثاب
 على ذلك مخطيا وكذا التابع له وان لم يكن مجتهدا لم يجوز ان يوصل به كما تقرّر [و] حل الذبح
 [بكل ما فيه حدة] كقضب وذهب وصفر وحجر وخلف رقيق وخشب محدد [الاستاوظفرا
 فائمين] غير منزوعين فانه وان قطع لم يحل به اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزوعين
 عاملين عمل السكين حل عندنا وان كره و تذكير الصفة على التغليب فان السن مؤنث وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز بنحو القرن القائم كما في المبسوط والى انه لو توقدت النار على المذبح وانقطع
 العروق لم يحل على ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والاول شبه بالصواب
 كما في الزاودي [وكرة] ولم يحرم [النسخ] بفتح النون اي ابلاغ الذبح النخاع مثلثة وهو
 خيط ابيض في جوف القفار ينحدر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية (حرام منز)
 وان كره كراهة تنزية ولذا قيل انه مصنف فان اصله حرام المغز من العظام وقيل النخاع ان
 يعمل راحه حتى يظهر مدبته وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل

مكره لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده مغنى عنه واعلم ان
الزمخشري قال في الكشاف والفائق والاساس وغيرهما ان المعنى الاخير انما هو للبيع بالبلاء دون
النون وصوبه المطوذي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان البشاع بالبلاء لم يوجد في اللغة وقال
ابن الاثيراني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم اجده فجرد منع التام
المتنازني لذلك ليس بسمي [د] كره [السلخ] اي نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجسد
[قبل ان يبرد] اي يسكن عن الاضطراب فان بعده لا يكره النسخ والسلخ كما في الهداية والطرف
متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما في التشفة وفيه اشعار بان لم يكره
عضوا قبله كره كما في بيان الاحكام [د] كره [كل تعذيب] للذبيحة [بلا فائدة] تعميم بعد
تشخيص كالجر الى المذبح والذبح من القفاء وقطع الراش بمرة واحدا الشفرة بين يديه بعد
الاضطجاع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها ومقاديرها
وحتمها ولان عمرض علاه بالدرة حتى عذب كما في صيد المبسوط وهذا لا يشل عن اشعار بان صرف
الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه [وشرط] لحد الذبح كون [الذابح مسلما او كتابيا] حربيا او
تغليا او ذميا [واو] كان الكتابي [حربيا] فحل ذبيح الذمي كذبيح الابوص بلا كراهة كغيره
وطبشه وان كان غيره اولى كما في النية [او] كان الشخص الكتابي [امراة] حائضة او نساء او
جسا كما في النية [او مجنونا] او معتوما [او صيا] ولو احد ابويه مجوسيا [يعقل] اي يعلم
التسمية او كون الحل بها كما في الكرمانى او كون الحل بقطع الادراج كما في المحيط [ويضبط] اي
يقدر على قطع الادراج من ضبطه اي خبطه باليد كما في الكرمانى واعلم ان كلامنا من المعطوفات السابقة
واللاحقة مقيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الطن انهما قيدان
للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقائسة [او] كان الذابح [اقلع] اي صاحب قلعة وجليدة قطعها الخائن
واحتزبه عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبسه [او اخرس] اي ابكم فانه معذور في ترك
التسمية [لا من] حال من مسلما فانه اسم غير متصل يجعل لا كجزئه فان لا مختصرة به كما ذكره
الرضي فليس من التسامح في شيء كما ظن [لا كتاب له] كالتنوي والحربي والمجوسي واما ذبيح الصابي
فغير مكره عنده لانه ممن يقر بعيسى ومكره عندهما لان منهم من لم يقر بنبي وعبد الشمس
على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم يقرروا الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاتمين اعتقادهم فوقع عنده
ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان السرمة تغلب عند الاشتباه
كما في المبسوط [او مرتدا] بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة [د] لا [تارك التسمية] اي
ذكر الذابح اسمه تعالى المجرد على الذبيحة عند ذبحه لله تعالى [عبدا] لا نسيانا وفيه اشعار بان
التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله اذ غيره مريدا له جاز كما في النية

فلو سمي لم ينو الذبح كما في الكبرى والاحسن بسم الله كما في التثنية والمستحب عند
 يقال بسم الله والله أكبر وكذا عند الحلواني إلا أنه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي
 هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية وإنما قلنا ذكر الذابح لأنه لو سمي غيره لم يحل
 كما في المحيط وإنما قلنا المحرد لأنه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لأنه دعاء كما في الهداية وإنما قلنا على
 الذبيحة لأنه لو سمي عند الذبح لا يفتح عمل لم يحل وإنما قلنا عند الذبح لأنه إذا فصل بينه وبين
 التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الشقرة لم يحل ولو سمي على ذبيحة وذبح غيرها لم
 يحل وإنما قلنا لله تعالى لأنه لو سمي وذبح لقدم الأمير أو غيره من العظماء لا يحل لأنه ذبح تعظيما
 له لا لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه ليأكل الكل في الزاهدي [وان نسي] التسمية عند الذبح [صح] أكله لأنه
 معدور [وحرّم] الذبيح [ان عطف على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان] لأن تجريد
 التسمية فريضة كما في النية وفيه إشارة إلى أنه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف
 المشايخ كما في التمرناشي وإلى أنه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر يحرم كما في الهداية لكن في
 التمرناشي أنه مكرره وإلى أنه لو أعاد الجار وقال (بسم الله وبسم الله) لم يحرم كما في المحيط
 [وكره] الذبيح كما في النهاية أو الدعاء كما في المحيط [ان وصل] الذابح بالتسمية الدعاء أو غيره
 [ز] الحال أنه [لم يعطف] ذلك الغير [نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان] أو اللهم اغفر لي
 أو باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [وحل] الذبيح [ان فصل] غير التسمية عنها [صورة ومعني
 كالدعاء قبل الاضياع] قبل [التسمية] بنحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي وفيه رمز إلى أنه
 لودعا بين الاضياع والتسمية أو بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية أو بعد
 الفراغ عنها منفصلا عنها أو بعد الذبيح لو ورد الاثر [وندب] أي سن [نحو الابل] أي قطع عرقها الكائنة
 في أسفل عنقها عند ضرورها لأن موضع النحر عنها لا يسم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لحم
 غليظ والنحر أسهل من الذبيح كما في المبسوط [وكره ذبحها] لمخالفة السنة كما في الهداية وغيره وهذا
 صابط ضروري لمعرفة الكراهة فاحفظه [وفي البقر والغنم عكسه] أي ندب وحن ذبحهما وكره نحرهما فإن
 أسفل الحلق وأعلى الشاة سواء في اللحم منهما والذبح أيسر وفي المضمرة السنة ان ينحر البعير قائما
 ويدبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في التثنية ان ادب الذبيح ان يضجع
 بالفرق وعلى اليسار ويوجه إلى القبلة ويشد ثلث قوائم فقط ويدبح باليمين ويحدد الشقرة ويسرع
 في الذبح وأجزاء الشقرة على الحلق [وكفى] في التحلية [الجرح] والرمي ولو يومئ في العمران
 [في نعم] أي كل حيوان أنسي وإن لم يكن له يداں ورجلاں كاللجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم
 والحمير الوحشي والظبي والنعم بفتحين وقد يسكن في الأصل الابل والشاة أو الابل لا غير كما في

القاموس [توحش] اي صار وحشياً ومنشغراً ولم يمكن ذبسه باكان الضرورة فلو علق دجاجة بشعره
يوجد فرماها حل وفيه اشعار بانه لو قتل بنية الزكوة بغير حمل عليه ولم يمكن اخذه حل كما لو
تعرس الولادة على بقيرة فادخل يده في فرجها جارحا الولد بلا قدرة على ذبسه كما في المحيط والمحيط
[اوسقط] النعم [في بئر] وكل مروة [ولم يمكن ذبسه] شامل للثور اي قطع ارداحه ولم
يقدر على اخراجه فان وجاءه وقد اشكل عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فبأن
لم يוכל كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلافا للحنك كما في الخزانة [لا] يكفي
الجرح بل يذبح لئلا [في صيد استانس] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ولا يسل] عنده
[جنين ميت] وان نبت شجرة [وجد في بطن امه] من شاة او بغرة او ناقة او غيرها فلا اذا
تم خلقه يسل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتعدي بغذائها ويتنفس بنفسها فلا لا تسل
بل يبقيه الله تعالى بلا عذاء او الغداء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرمانى والارل هو الصحيح
كما في المضمرة [ولا] يسل [ذئب او مذب] اي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباطية
وبالمذب الذي وظفر كل سبع من الماسي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازا عن البعير
والنعامة فان لهما نابا ومثلبا [من سبع] بعثتين وسكون الباء وضمها وهو حيوان منتهب من
الارض مشتطف من الهواء جارح فابل عاد عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى
قوله [او طير] جمع طائر وقد يطلق على الواحد المراد ههنا ولعل ذكره لمراقبة الحديث فسبع
ذئب كالاسد والدئب والنمر والفهد والكلب والضبع والغيل والسنور الاهلي والوحشي والضيب
والخنزير والسنجاب والسمور والغمك والذئب والقرد والبزوع وابن عرس وابن آوى وطير ذرمثاب
كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والشاهين والسحاة والبغات ولا باس بما ليس
بذئب مثلب كالخطاف والقمرى والسوداني والزرزور والعصافير والفاخنة كما في قاضيخان وكالدبي
موسمية والخفافش في راي كما في المحيط والعقق كما في الهداية واليوم في رواية عن ابي يوسف روح
كما في العتابي والهدمد واللقلق والطاوس كما في المضمرة والنعامة كما في المغنى وذكر في النظم
انه يكره العقاب واللقلق والفاخنة [ولا] لا [الشجرات] الصغار من الدواب جمع الشجرة محركة
فبهما كالغارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والسمية والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل
والذباب والبعوض والقراد ولا باس بدود الزنبور قبل نفخ الروح لان ما لا روح له لا يسمى
ميتة كما في قاضيخان وهذا قبل ان الشجرات هوام الارض كاليربوع وغيره فقيه ان الهامة ما يقتل
من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الشجرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في التنف
وان الشاة لو حملت من كلب ورأس وادما رأس الكلب اكل الا رأسه ان اكل العلف ذون اللحم
او صاح صياح الغنم لا الكلب او اتى بالصوتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [ولا] لا [الحمر]

الاهلية [دون الوحشية وان صارت اهلية و وضع عليها الاكاف فلونزا احدهما على الاخرى فالحكم
للأم كما في النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه الا انه منتفع به على الصحيح كما في المغني [و]
لا [البغل] عنده وكذا عندهما ان كان النازي فرسا و اما ان كان حمارا فالاصح انه لم يوكل
كما في المضمرات [و] لا [الخيل عند ابي حنيفة رح] وفيه إشارة الى انه لحمه حرام عنده
وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه و عليه الفتوى كما في كفاية البهيقي ثم انه
مكرره كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهة تحريم
هو الاصح كما في الخلاصة والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني وقاضيان والعمادي وغيرها
لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كما في الكرماني وغيره والى انه
حل عند غيره كالصاحبين وفي المضمرات انه لم يكره عندهما و كره عنده وهو الصحيح وما في
التجاس الكافي انه ما كحل بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامي على انه لا ينافي كراهة لحمه
عنده والى ان لبنه لا يسلل لانه متولد من اللحم والاصح انه يحل كما في قاضيان وغيره والى ان
شحمه لا يسلل خلافا لهما [والضبع] بضم الباء و سكونها [واليربوع] الذي بالفارسية (موسى
وشي) وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فانهما يسللان عنده [والابقع] مجاز مرسل
عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع ما فيه سواد وبياض والاسود والزاغ [الذي ياكل الجيف] أى لا
ياكل الا الجيفة وجثة الميت وفيه اشعار بانه لو اكل كل من الثلثة الجيفة والحب جميعا حل ولم يكره
وقالا يكره والاول اصح كما في الخزائنة وغيره وفي الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل والبقر والغنم
الجلالة والدجاجة المخلاة الا انه مكرره كراهة التنزيه كما اشير اليه في التنف فيحبس الابل اربعين يوما
والبقر ثلثين والغنم مبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما كما في النظم والمختار في
الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يزول الرائحة المنتنة
من العذرة كما في المحيط وغيره والى انه حل الغرود والذكور والانثيان والمثانة والعصبان اللذان في
العنق والمرازة والقصيد الا انه مكرره كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من
اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص [ولا حيوان مائي] أى ما يكون
توالده ومعاشه في الماء [سوى سمك لم يطف] بضم الطاء أى لم يعمل الماء ومات فيه بلا آفة من الطفو
وهو العلو واما ما مات بآفة وهو الطائي فيوكل كما اذا هلك لضيق المكان والتراكم او لدغ حية
او اصابه حديد او اكل دراء ملقي في الماء او وجد في بطن كلب وهو صحيح او وجد على وجه الماء
وظهره من فوق او انفسر الماء عنه فلو قتله حر الماء او برده لم يوكل عنده خلافا لمحمد رح وهذا ارفق
كما في الخزائنة [رجل الجراد] بانواعه وان مات حتف انفه وكان بحري الاصل برى المعاش كما قيل ان
بيض السمك اذا انفسر عنه الماء يصير جرادا كما في المبسوط [وانواع السمك] كالمارماهي والجريت

وغيره و لعل الإطلاق قول الشيخين فان انواعه خلال سواهما عند محمد رح كما في المصنوعات وما قيل ان الحديث من المصنوعات باطل لانه لا نسل لما مسح اذلا يبقى بعد ثلثة ايام [بلا زكوة] فانه لو صاد مجوسي حرادا او سمكا او ترك مسلم التسمية عمدا لاحتل كما في المحيط وغيره [وغراب الزرع] و يقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير البهجة احمر الرجل اسود البدن و اريد به غراب لم يأكل الا الحب سواء كان ابقع او اسود او زاعا و تمامه في الذخيرة [والعقنق] هو طائر طويل الذنب فيه سواد و بياض يقال له بالفارسية (عنه) و عن ابي يوسف رح انه يكره لان غالب اكله الضيف كما في الزاهدي و عن محمد رح اذا اكل الجيف يكره و اذا انقط الحب لا يكره كما في المحيط [والارنب] للذكر والانثى المذكور في جميع النسخ و من تركه فقد سهى و انما خص بالذكر لانه روى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمسخت كما في الكرماني [معها] اي الزكوة و انما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشي من اشتراك المعطوفين في القيد و هو ان هذه الثلثة تحمل بلا زكوة و انما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب و انضمام كتاب آخر اليه *

* [كتاب الاضحية] *

عقب به الذبايح لانها كالمقدمة له اذ بها يعرف التضحية اي الذبيح من ايام الاضحية [هي] بضم الهمزة و كسرها على افعولة فاعل كرمي و قيل انها منسوبة الى الاضحي و فيه ان الواجب على هذا ان يغال ماضوية لان الالف البالطة او الرابعة اذا كانت مغلوطة تقلب واوا في النسبة كما تقرّر و لا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي ارضي فيذف الواو و زيد الالف على خلاف القياس و يؤيد الاخير ما في الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل في الضحي لانها تذبح وقت الضحي فسمي الواجب باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص و التضحية مذكورة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما في الكرماني والمصنوعات ويؤيده وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح انها منة و عن الطرفين فريضة كما في قاضيخان و ذكر الطحاوي انها واجبة عمدة سنة عندهما و هو اختيار الامام رضي الدين النيشابوري كما في الاختيار و الصحيح انها واجبة كما في المصنوعات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين و قد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الذخيرة و يسترط له يسار الفطرة و ربما يورهم ترك المحكوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير و ليس كذلك فانه مسلم حرغني مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان مسترا ولوم من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط ان على اهل مكة التضحية و ان حجوا و ينبغي ان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط

للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدي والمقيم متناول لمن اقام في الامصار والسواد والقرى والبتوادي
 من اهل الكلاء وغيرهم كما في المضمرة وهي مبادأة شريفة في الخلاصة لو ضحى باضحية مشربة
 بعشرة دراهم فهو اولى من التصدق بالف درهم [شاة] اسم جنس شامل للضان الذكر الكبش
 والانثى النعجة والمعز والتميس والذكر منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع و
 المتبادر ان يكون اهلية وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز و اذا كانت بينهما فالعبوة
 اللام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطيبي فلا رزية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز
 وقيل يجوز ان يشابه الشاة وفي الخزنة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز
 وقيل يجوز ان يشابه الشاة وكرة ذبيح المعسر لديك والدجاجة تشيبيها بالمضحيين وفي التنكير
 اشعار بانه لو ضحى باكثر من واحدة فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الخزنة
 وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصير التطوع اضحية
 وبانه لو اشترى سبعة سبيع شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها فضحوها بها جاز وذا بلا خلاف
 كما في المحيط [من فرد] لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الشاة عن سبعة ولا
 نأخذ به [وبقرة] نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمرة والناء
 للوحدة فجاز الذكر والانثى وهي افضل كما في الخزنة [او بغير] اسم جنس والانثى افضل
 وفيما ذكر ترتيب من الادنى الى الاملى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم اكبر بدنا
 واسمن واكبر سنا وكل ما كان اكبر ثمنا فافضل وقال الشير اخوي الافضل لاهل البادية الابل
 واهل القرى البعيدة البقرة واهل الامصار الكبش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبيع البقرة
 اذا امتويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل
 يعتبر بالاحب عندهم [منه] اي كل منهما ميجزى من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعها
 اضحية منه والباقي تطوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في قاضيخان وفي التنكير اشعار بانه
 لو ضحى اربعة عشر بمقرتين مشتركيتين بينهم جاز كما في المنيمة [الى سبعة] هذا عند عامة
 العلماء وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم [ان لم يكن لفرد] منهم [اقل من سبع] حتى
 لو كان له اقل منه لم يجوز صار لحما فلو كان نصيب الكل او البعض سبعا او اكثر جاز عنهم جميعا
 وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلثة السباع كما في الهداية و
 كذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهدي وفي الكلام اشعار بانه لو
 ضحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل الكل سبعا جاز الا انه غير ظاهر الرزية وعن الشيخين ان كان
 الكل صغارا او كبارا او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند
 الحسن لو ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام والدة ولو بامرهما لم يجز عن احد

و قال ابو القاسم يجوز من نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد الاضحية الا بغنم فاحش قال نعم الا ان
لا يلزمه شراها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يحشون اليه لغرض
الشاة عادة و قال غيره يلزمه المشي الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا ما لم يزد على مدة
السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية [ويقسم اللحم] اي يصح قسمته بين الشركاء [وزنا] لان
بيع [لا] يقسم [جزافا] لاحتمال الربوا وتحليل بعضهم بعضا ههنا لم يجوز لانه حبة مشاع يقسم
[الا اذا ضم معه] اي اللحم شيخي [من] نحو [اكاره] جمع كراع هو ما دزن الكعب من الدواب
[او جلده] او رأسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا مبيعة وجعلوا اللحم
سبعة و الرأس مع قسم واحد و الاكراع مع اربعة و الجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية ويشترط
التحليل كما في قاضيهان وفيه اشعار بانه لو اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعض اللحم اكثر من
السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في المغني [وصح] في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن ابي يوسف
رح لا يصح [اشتراك ستة] غنية او فقيرة جملة او متفرقة [في بقرة] او سبع شياه [مشردة] موجهة
باللسان او لا [لاضحية] اي تضحية المشتراة كما في قاضيهان [وذا] الاشتراك [قبل الشراء] اي شراء
الغنى او الفقير [احب] احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يجوز من الفقير لانه اوجبها
بالشراء فضمن حصة الشراء وقيل الغني اذا شارك تصدق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب
عليه و بالشراء قد اوجبه على نفسه وعن ابي حنيفة رح ان الاشتراك بعده مكرره كما في الاختيار
[ويضحي الاب او الرضى] على الاصح [من مال طفل غني] و قال محمد وزفر رح ان الاب يضحي
من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب
والصحيح انه يضحي على ما قال القدوري والجد كلاب عند علمه كما في الاختيار والكلام متعذر بانه
لا يجب عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه انه يضحي عنه قيل يضحي عند الشيخين
لا عند محمد وزفر رح كما في المحيط والفتوح على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضحي عن ولده
وولد ولده ذكر او انثى ولا يضحي عن رقيقه وام ولده بالاتفاق كما في النظم [فيا كل الطفل] ما امكن
من اضحية [وما بقى] من اكله من اللحم وغيره [يبدل بما ينفع بعينه] كالثوب لا بالاستهلاك
كالاباريسيات وفيه رمز الى انه لا يتصدق الوصي من اضحية والا ضمن كما في الخلاصة والى انه لا ياكل
غبرة ولا يبدل بالمطعم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصي او الجد يطعم الصبي وعياله وخادمه
وياكل الابوان منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز وان ضحي من مال نفسه
فهو كاضحية [دارل وقتها] اي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه اشارة الى انه لا يضحي
قبل ما قعد الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول و الى انه يضحي بعد سلام واحد ومن
الحسن ينبغي ان لا يضحي قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا ارجحنا جاز الاضحية وان

اعيد الصلوة لانها معتبرة عند الشافعي كما في النظام والى انه لو فاتت الصلوة لفتنة او عمد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الوقعات وذكر في المحيط انها لم يجوز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما على وجه القضاء ولو شك في اليوم الاضحي فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ان ذبح في مصر] لان الصلوة على اهله ولو قدمت احتمل التشاغل عن الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضي في مصر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم يجوز الا اذ بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج المصر فيصلي بها بعد الطلوع لما مر ان العبرة لمكانها وهذه حيلة للتضيعة قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [و] ازل وقتها [بعد طلوع فجر يوم النحر] العاشر من ذي الحجة [ان ذبح في غيره] اي غير مصر من القرى والرباطات والنبوادي لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يصحون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل مصر بعد التطبة ولغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسامحا اذا التضيعة عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصري والقروي طلوع الفجر الا انه يشترط لاهل مصر تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعذر لا ما ذكرنا كما في الزاوي [وآخرة] اي وقت التضيعة ان ذبح في مصر او غيره [قبيل غروب] الشمس من [اليوم الثالث] عشر للآثار الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضيعة يجوز في المئتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنها مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاضحية [واعتبر الاخر] اي آخر وقتها [للفقير وضده] الغني فلو استغنى في احد الاولين وانتقر في الاخر وانتقص النصاب بالسرقه او الانفاق او غيرهما سقط الاضحية ولو انتقر ثم استغنى وجبت ولو ضحى في احدهما فقير ثم استغنى في الاخر اعاد على المختار كما في المضمرات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره [والولادة والموت] فلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابيه الاضحية له كما مر ولو مات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الايضاء ولو مات بعد الاخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشترى مقيم فيه اضحية فساخر في الاخر جاز بيعها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضحية و صلوة العيدين والجمعة على ما قال قاضيان في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه از ارتد سقطت كما في الزاوي

[وكره الذبيح] كراهة تنزيه [في الليل] اى في كل ليل متخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط
الذبيح وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية [ويقضي] اذا مضى ايام النحر ولم يضح الغني
او الفقير [النذر] للاضحية بان قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولم يسم شيئاً فانه يقع على الشاة
كما في الخلاصة او قال فيما ملكه اضحي به او على ان اضحي ارضي الله على ان اضحي كما في الكفاية [و]
يقضي [فقير شري للاضحية] بان يرضى عند الشراء ان يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشري جميعاً
[بتصلقها] اى يقضي بتصلق الاضحية الراجعة بالنذر او بالنية عند الشري ولم يتصلق على
امته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في النية والاطلاق مشير الى ان القليل والكثير سواء في ذلك
فلما اوجب على نفسه عشر انصبيات لزمه اكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات [حية] لان
الاراقة انما عرفت قرينة في زمان مخصوص وهذا بيان الافضية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها
اجزاء فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق بلحمها
جاز فان كان قيمتها حية اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئاً غرم قيمته وان باعها بما يتغلب
الناس تصدق بثمنها وبالا يتغلب بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملكت تلك الاضحية وجب
اخرى عند ائمة بخاري وكذا عند غيرهم ان لم تكن معينة والا فلا شيء عليه فان استوى اخرى فوجدنا
الارلى فالأفضل عندهم ان يضحي افضلهما ويضحي بالأفضل عند ائمة بخارا ان كان غنياً والافضل
كما في النظم وغيره [و] يقضي [الغني] غير النذر الاضحية [يتصلق قيمتها] اى قيمة ما يصلح
للاضحية كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزامدي والنظم وغيرهما [شري] الاضحية [اولا]
يشري وانما اشرنا الى اضافة العهل لان شراء الغني مع النية غير موجب عند الاكثرين وذكر الزامدي
انه لو لم يضح حتى مضى الايام فلا شيء عليه وروي انه يتصلق بقيمة شاة واعلم ان وجوب
الاضحية بالشراء افضل اختلف فيه الروايات والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادات دال على ان شراء
الموثر موجب لها وكلام النوادر على انه غير موجب على ما روى عن الشيعيين وذكر شيخ الاسلام
ان شراء الموثر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفراني
انه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني ان شراء المعسر غير موجب في ظاهر
الرواية وروى الطحاوي انه موجب كما في الذخيرة وذكر في المسارع ان من اشترى شاة تعينت
بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول علي ان اضحي بها او اضحي بها والمختار
ما في المتن على ما دل عليه كلام خزاعة المفتيين [رصح الجذع] بفتح حاءين وهو في اللغة [من] جنس
[الضان] ما تم له سنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير
ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثرين كما في الكافي وفسر الاكثر في
المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزاعة هو ما اتى عليه سنة اشهر وشيخ وانما يجوز اذا كان عظيم

الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا وفي الزاهدي هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما في الميسر ونحوه لكن في الخلاصة العنوز من المعز كالجدع من الضان مما اتى عليه اكثر الجول [و] [ص] [الشي] كالكريم وهو ما بقي ثنية بالكسر والسكون هي الاضراس الذريع التي في مقدم الفم [فصاعدا] اي فذهب السن خال كونها رائدة على الشيء [من غيره] اي الضان [وهو] اي الشيء [ابن حزل من الضان والمعز] الاخضر من الغنم والاحسن صح الجدع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخره [و] ابن [حولين من البقر] وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي [و] ابن [خمس] من الاحوال [من الابل] وهكذا *

* الثنايا ابن حول وابن ضعف * * وابن خمس من ذوي ظلف وخف *

لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذي خف في السادسة وهكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في الاكثر وفي الزاهدي من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اشعار بانه لا ينبغي الجدي والتمل والعجل والفصيل كما في المصنوعات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ويذبح] للوضعية [الثولاء] بالفتح الذي جنت من الشاة وغيرها وكذا الجرباء لان الجرب في الجلد وانما اذا كانا سميتين كما في الكافي ولقائل ان يقول باستدراك القليل بالعجفاء [والعجفاء] النبي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنها بالكسر وغيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يجوز كذا العجفاء التي لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رح ان ذهب اكثرها لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان المعتلفة وقال الزنجري انها الشاة لا البقر لانه ياخذ العلف بالان والشاة بالسن كما في المنية [والخصي] بالنصل فيذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التي بها الكبي والسعال كما في النظم واعلم ان الكل لا يتلوه عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة فما جاوز بها جزم الكراهة كما في المصنوعات [لا] يذبح [عجفاء] لا مخ في عظمها من الهزال كما في النظم ولا يابس بالهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المرحوماني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير رقتها كان في عظمها مخ جاز عن بعض المشايخ لا يذبح الخشن لانه لا يذبح لحمها كما في المنية [وعرجاء لا تمشي] برجلها العرجاء [الى المتسك] اي المذبح فلو مشيت بثلاث قوائم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعان بها بتماثل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه

لا يذبح عنهم لم يكن له احدهما السلميّن او ذهب باقية واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلناهما كما في
التخلاصة ولا يجوز السجدة التي لا ياكل الا الجيف كما في الطهوية [و] لا يذبح عندهما [ما ذهب] من
الاضحية [اكثر من ثلث اذنها او عينها او آلتها] او ذنبها الواحداً اذا لاكثر حكم الكل وعنه ابن
الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي المنتف عتقهما روايتان والظاهر
ابو الليث انه اذا بقي الاكثر منها ومن نحوها جاز وعليه العتوى كما في الزاهدي وذكر في نادرة الفتاوى
ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان
كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير
العين ظاهر واما فيها فدلّوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوماً او يومين ثم يقرب العلف منها
قليلاً قليلاً فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلف هكذا فالتفاوت بين الموضعين
ان ثلثاً فالذهب ثلث وان نصفاً فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشهور الى انه لا يذبح
التي ليس لها اذنان او احدهما وعن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى الله
لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما دلّ ابو طي الرازي وقال ابن جماعة انه يجمع كما في المنية والى
انه لا يذبح العمياء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابي يوسف رحمه الله
لا يجوز كما في المحيط والى الله من الذنب العظم الطويل فالشعور لم تعتبر الا عند خمير الوبر فانها
منه كما في المنية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال
على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيباً عند الشراء واما اذا كان بعده فقد منع
في حق الموسر لا المعسر في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حنيفة فغير مانع اصلاً كما في النظم
وغيره [وان مات] قبل النحر [احد سبعة] مما اشتركوا في بدنة [وقال ورثته] وهم كبار السنة
الباقية [اشتروها عنه] اى عن الميت [وعنكم صح] عنه وعنهم استحسننا وعن ابي حنيفة رحمه الله صح
وتصدق الورثة حصّة الميت وذكر الزعفراني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف رحمه الله الميت ان
ارجبها بعينها اجبر الورثة على التضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى
مات كان ميراثاً عنه فالورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم [شبقرة] ذبحها ثلثة
[عن اضحية ومنتعة وقوان] في السج فانه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الاحصاء وجزاء الصيد
والسلق والعقيقة او التطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رحمه الله الافضل ان يكون من
جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة رحمه الله يكوه كما في النظم [وان
كان احدهم] اى الشركاء في هذه الصورة او غيرها [كافراً او مريداً للسم لا] يصح ويكون الكل
لحماء لانه ليس بمتقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعاً وبعض مريداً قضاء العام الماضي جاز
عنهم وكان القاضى متطوعاً فيتصدق للقضاء بقيمة شاة ومط كما في النظم [ويا كل] الغني غير المرجب

على نفعه الاضحية كما هو المتبادر [منها] اي من تلك الاضحية فلا يأكل الغنسي الموجب بالنذر
 او غيره وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو ضحى عن ميت بغير امره من مال نفسه
 جاز اكل المضحى هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضحى عنه بامر من ماله والمختار
 ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما في المضمرات وغيرها [ويؤكل] اي يطعم الغنسي المذكور
 من يشاء استحباً [ويهب من يشاء] فقيراً او غنيا مسلماً او ذمياً ما شاء [وندب التصدق
 بثلاثها] على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث الاخر للاقارب والادخار بثلاث كالالية والسهم للعيال
 هذا هو السنة والدرجة للمقتصدین واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يفطر ثم يعصدق
 بالباقي رابح ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما في كفاية الشعبي وفيه اشعار
 بانه لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويستحب ان يأكل منها المضحى كما في
 الدخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرستاق ان كان الاضحية فيه فان المعتبر مكانها كما في الخلاصة
 [رد] ندب [تركه] اي ذلك التصدق ويجوز ان يرجع الى الندب [لذي عيال] اي لمن عليه نفقة
 جماعة ظرف ندب [توسعة عليهم] اي العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن
 الترك ندباً [رد] ندب [الذبح بيده] ان احسن [اي التضحية] اي علم بشرائطها وقدر على ذلك
 [والا] يحسن [امر غيره به] وفيه رمز خفي الى انه يستحب ان يضر التضحية بنفسه لانه
 غفر له بادل قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ايام النحر فان
 فيه اجراً عظيماً ويستحب في امتسمانها واستعظامها ويقلدها ويحلبها وان يكون الذابح طاهراً
 كما في الزاهدي وتتمه الاداب في الذابح [وكرة ذبح كتابي] اضحية لانها قربة ولو ذبح جاز بخلاف
 الجوسي [ويتصدق بجلدها] لانه جزءها [او يعمل له آلة] يستعملها كالجراب والمنخل والغربال
 او ينخذه فرباً او كساء او خفا او نطعا او غيره فلو عمل جراباً وآجره لم يجز وعليه تصدق الاجرة
 كما في الظهيرية [او يبدله] اي يبيع الجلد [بما ينتفع به باقياً] كثوب يلبسه وقدر يطبخ به
 وقبل لا يجوز بيعه بالشوب كما في قاضينان [فان بيع] الجلد [بغير ذلك] مما لا ينتفع به
 الا بعد الاستهلاك كاللراهم والطعومات [يتصدق بثمنه] لان القرية انتقلت اليه وفيه اشعار
 بكرامة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يمقي والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا
 ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجز وقيل لو اشترى به طعاماً جاز كما في الكرمانى وذكر في الزاهدي انه
 قول الطرفين واما على قول ابي يوسف رج فالباع باطل لانه كالوقوف وفي المحيط لا يأس ببيعته بالدرهم
 ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصدق بها وفي المنية لو اشترى
 بلحم الاضحية شيئاً مأكولاً فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصدق بثمنه استسماً وقال
 ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يسب في ظاهر

الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها بسبب واعلم انه لا يحل ان يجزى صوف صبيحة
ولا ان يسلب لبنيا وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع جلد ما ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له
ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان آجرها كما في المجازية
[ولو علم اثنان وذبح كل] منهما [شاة صاحبه] باذنه دلالة [صح] عن كل منهما وفتل كل
مسلوخة من صاحبه [بلا غرم] فلو اكلا ثم علما فليسل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل
لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [و صح التضيعة] لنفسه [بقاء
الغصب] من ولده الصغير او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لاني الغاصب ملكه
بما سبق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يرم الغصب السابق فكان التضيعة واردة على ملكه
وقيل انما يجزى اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفرج انه لا يصح كما في
الكرماني وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند
اداء الضمان تبعي من العتافي كظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر
الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح مما سرق من احد وعن ابي يوسف روح لم يصح كما في النظم
[لا] يصح التضيعة بشاة [الوديعة] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهون
والموكل بالشراء او السقظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا يعد الذبح وقيل يصح
بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كافي الذخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح
اذ يصير غاصبا بمقتضى الذبح كالاصباح وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب
ليجوز ان يكون نحو الاصباح وشد الرجل للسقظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعة
ولا ينبغي انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منه لكونه مندافاً فمردود بان المراد الاصباح
بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعة ضرورة والملك المستند معني على ما
ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشكل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغير ولا
يستفح به دلائل نحر اداء الضمان وفي ثبوته كلام [وضمنهما] اي الغصورية والوديعة اتفاقاً وللضمان
الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام *

* [كتاب الصيد] *

عقب به الاضحية لانها واجبة وذابح الا اذا كان للنهائي فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا
اخذ فهو صايد وذاك مصيد وسمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متروخش طبعاً
لا يمكن اخذه الا بحيلة فنخرج عنه بالممتنع مثلاً الراجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و
جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمترخش مثل الحمام اذ معناه ان لا يلق الناس

ليلا ونهارا ويطبعا ما توحش من الاهليات ودخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه
 الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال
 فيعمل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشيخ صيد حتى يكون ممتعا خللا لا مالك له اعم من
 الماكول صيد المملوك ارناب وتعالب وكلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و
 اذا ركبت فصيدني الابطال اي الشيعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد
 بشيئين بالحيوان والسهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب والفهد والثمر
 والاسد رابن عرس والذب والتنزير وغيرها [ر] ذي [مخلب] كالصقر والبازي والباشق والحدأة
 وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافي الكرمانى
 والجرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريك ما اصاب بالناب والمخلب دون
 ما له ناب ومخلب كما مر في الذبائح [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب احد
 الصيدين بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن وعن ابني يوسف رح انه
 يستثنى منه التنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والذب لانهما لا يعملان للغير للثمة و
 الخساسة وقد يلحق الحدأة بالذب الكل في المضمرة وغيره ففى ظاهر الرواية امكن تعليم الكل
 بشرط العلم لم يخرج الاسد والذب والحدأة كما ظن وما قال السغباني ان الاسد والذب لا يتصور
 فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه والتنزير عند ابني حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في
 التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيحل
 وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذهن وان لم يعلمن كما في المنافع والاولى ترجيح الضمير [و
 خرجهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكاة الاضطرار فلو خنقا او جثما اي جلسا على
 صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في
 الدخيرة ويستثنى منه البازي والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فلما في
 فاضحان ان الجرح شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما
 ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة
 كافي المحيط وغيره [و] بشرط [ارسال مسلم او كتابي السبعين] فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا
 وقتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارمال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [مسميا] حال مما
 يضاف اليه الارمال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارمال ثم زجره معها فانزجر واخذ
 وقتله لم يوكل وفيه تل كبير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل
 بخلاف الاخرس كما في المحيط وغيره [على ممتنع] بالقرايم او الجناحين [مترحش] اقله متنفر
 الى على صيد [يوكل] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

واخذ صيودا اكل الكل مادام في وجه الارسال كما في قاضيهان [و] بشرط [ان لا يشارك
 في جرح السبع] المعلم بفتح اللام المشددة [ما لا يدل صيده] من سبع غير معلم او معلم غير مربي
 او تارك التسمية عمدا ونحوه فلما ارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يؤكل لانه
 اجتمع فيه المبيع والمحرّم والاحتراز عنه ممكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون
 الجرح كره كراهة تحريم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رده عليه ذمّي او مجوسى او
 دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يدل صيده كالمجوسى والحرثي [و]
 بشرط ان [لا يطول] للاستراحة [وقفته] اي توقف المعلم [بعد الارسال] فلو كمن واستغنى
 الفهد في ارساله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي نهش
 ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خيرا بعد الارسال او بال لم يؤكل كما
 في المحيط فالاولى ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير
 مضبوط والحاصل ان شرط هذه التجارة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم
 الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كما في النظم
 وغيره [ويعلم المعلم] بضم الياء والميم [بترك اكل الكلب] من ذى الناب هو في الاصل كل منع
 عقور غلب على النايح كما في القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر السباع كالفهد وغيره كما قلنا
 لانه شرط فيه الترك والاجابة داعيا ومرسلا جميعا لان عادته الافتراس والنعار كما في الاختيار
 الكرمانى وغيرهما ذكر في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون
 المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير والى ما لم يتعرض للحكم الدواني
 [ثلث مرات] متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للشبع او
 لخوف الضرب فيسل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية عنه واما ظاهر روايته في
 علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم او الصيادين اذ المقادير لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل
 لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله ليعم الجلد والعظم والجناح والظفر
 غيرها كما في قاضيهان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اي يعلم علم ذى المخلب عند ما يرجعه
 الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فان كلا منهما شرط له كما في
 الكرمانى وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتشفيف والتمشيد نوع من الصقور كما في
 القاموس وغيره [فان اكل] الكلب في حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم [بعد تركه] اي الاكل
 [ثلثا] من المرات [تبين جهله] اي ظهر انه لم يصير معلما وانما ترك الاكل لا للمعلم [فلا يؤكل
 ما] قلّه [صاد] ذلك الكلب قبله سواء قدد او لا وقيل اكل منه ما ضاه قبله ثلثه ايام اراكر كما في النظم
 [و] قل [بقي في ملكه] في البيت او المغارة والوضح الاخصر فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عمل ما

والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بأنه لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحزمة لا يتصور الا في مثل قائم وقد فات الحمل بالاكل كما في الكرمانى واليه اشار في الكافي وغيره وههنا اشكال بان الحكم بالشئ لا يقتضي الوجرد الا ترى انا نحكم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حريتها [ولا] يوكل [ما يصيد] بعده [حتى يتعلم] بترك الاكل ثلثا اذ بحكم المفروض على المذهبين فلو قرر البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيئين فقال [وشرط الحمل بالرمي] اى رمى المسلم او الكتابى السهم الى ممتنع متوحش يوكل [التسمية] عند الرمي فيشترط ايضا بشرائط الذبح فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسى مسميا وقتل صيدا لم يوكل [و] شرطه [الجرح] فلو دقه السهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق فى النظم [و] شرطه [ان لا يقع] الرامي اذ مأموره [عن طلبه] اى المرمى اليه [ان غاب] عن بصره [متحاشيا سهمه] اى حاملا اياه وقد توهم من نسب المصنف الى الوهم فى ذلك بظن ان التماسا بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزوم لمعنى التماسا الذى هو التكلف فى الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فرجده وفيه سهمه ولا يكون به اثر سبع اكل استئناسا وانما شرط التماسا لتيقن ان الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقعه على حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح برميته اكل وان لم يتحمل كما فى الكرمانى وتامام التفصيل فى المحيط وفيه اشعار بأنه لو وقع عنه ثم وجد ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقلدة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفى الزيادات ان طلب اقل من يوم اكل كما فى المضمورات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والرمي عليه ميتين شرع فى حكمهما حين فقال [وان ادركه] اى الصيد [المرسل او الرامى] فى الاصطياذ بالسمع او السهم حال كون الصيد [حيا زكاه فان تركها] اى التزكية [عمدا] حتى مات [حرم] وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يوكل فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يسئل وهذا اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما فى الذبح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيسئل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما فى النظم [كما اذا قتله] اى مثل حرمة قتله [معراض بعرضه] لانه لا يخرق الجلد فى الغلب والا حل كما فى الاختيار والمعارض كما لم يجز سهم له اربع قنذ دقاق فاذا رمى به اعترض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حدة كما فى القاموس [او بمدة] بضم الباء والبدال طينة مدورة يرمى بها [ثقيلة ذات حدة] وان جرحته لاحتمال ان

يكون بثقله وفيه اشعار بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالسحرة فالحاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطاً فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالسحرة يحل وان اصابه الققاء او المقيض لا يحل الكل في الاختيار [او رمى] صيدا برياً او بترياً وجرحه [فوقع] الصيد [في الماء] لاحتمال الموت بالماء [او] وقع بلا مهيبة بعد الرمي [على سطح] او شجر او حائط [ثم] وقع [على الارض] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يוכל وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح في الارض او الاخر المبسوط ومات حل [ويعتبر] في الحل والحرم [الزجر] اي الاغراء بالصياد على يוכל او يفهد لانه كالارسال [فيما لم يرسل منه] فلو انبعث احد منهما بنفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بزجر مسلم حل و بزجر مجوسي لم يحل وكما اذا لم ينزجر [ولو اجتمعا] اي الزجر والارسال [من مسلم] او كتابي [ومجوسي] او وثني او مرتد او مشرك او تارك التسمية [يعتبر الارسال] لانه اثرى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يוכל وان زجره مسلم بثلاث العكس وهذا اذا زجره المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يוכל كما في الذخيرة [وان اخل] مرسل [غير ما ارجل اليه] من الصيد [حل] لوجود الارسال ولا يشترط التعميم كما من وفيه اشعار بانه لم يصاب غير ما رماه حل كما في قاضيتان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [كصيد رمى] السهم او السكين اليه [فقطع عظم منه] كالاالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [لا العضو] المقطوع [منه] بالخبر وفيه اشعار بانه لو رمى الى سمك حل المقطوع ايضا لان مبعده حلال و بان العضو بان بتمامه او تعلق ببطنه فهو بحيث لا يلتمس بالعلاج والاحل وتمكيد العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بققاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل يدور المسائل كما في الذخيرة [فان قطع] الصيد [اثلاثا او اكثر] اي ثلثه [مع عذرة] و ثلثه مع رأسه [او قطع نصف رأسه او اكثر] اي الرأس [ارقط] اي شق طولا [ينصفين اكل كله] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عروفا بنصفين حل الكل بالطريق الاولى لان الوداج من القلب الى الدماغ كما من [وادارمى] صائد [صيدا فرماه] ضائد [آخر نقتله] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [فهو] اي الصيد [للاول] لانه اثبته وفيه رمز الى انهما لو رميا معا از احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكة بالطريق الاولى اذا القتل يضاف اليه و تمامه في الهداية [وحرم] عليه لا مكان القتل بالتاني [وضمن الثاني له] اي الاول [قيمته] اي الصيد للثخان [مجروحاً] تمييز عن الاصابة لاحال عن المضاعفة اليه كما ظن [ان كان الاول اثبته] اي اخرجه عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن [و الا]

يكن الاول انخذه بان يبقى ممتنعا فرماه الثاني فقتله [فللثاني] لانه الاخلاص [وحل] لتتفق الزكوة [ويصاد] حوازا [ما يؤكل] من السيوان [وما لا يؤكل] كالذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما اخر مسئلة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعارا برعاية حتم الاختتام فانه دال على عدم البقاء *

* [كتاب اللقيط واللقطة والابق] *

عقب به الصيد لانه في الاغلب اسلم منه ملكا ووجه الجمع و الترتيب مما لا يشفى والمعنى لفظ اللقيط والتقاط اللقطة وابق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيئا من الارض قد رايت لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في القائس فهو شئ مأخوذ من الارض وشرعا طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة يضم اللام وفتح القاف سمعا مبالغة الباعل وبسكونها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة وقال الازهري لم اسمعها بالسكون لغیر اللبث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازا لجعله كاللداعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملقوط والازل اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او السكون و بفتحةين اسم مفعول من الالتقاط وكان البناء للنقل فهي لغة الاخلاص او المأخوذ وشرعا مال بلا حافظ لم يعرف مالكه سواء كان من السجيين او العروض او السيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع ابقا وابقا ذهب بلا خوف ولا كل عمل او استشفى ثم ذهب كما في القاموس وشرعا مملوك من البشر فر من مالكه لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال [رفعه] اي اللقيط وان لم يخف هلاكه [احب] وفضل لما فيه من الرحمة [وان خيف هلاكه] بان وجده في الماء اربين يدي سبع [يجب] رفعه ويفرض وفي قاضيهان انه يستحب لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا محالة [كاللقطة] فان اخذها بلا خوف احب ومع الحرف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخلاص افضل وقيل الترك وقيل الاخلاص من العزل افضل وفي المشارع قيل ان الاخلاص افضل في السيوان والترك في غيره وقيل الاخلاص في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المضمرات الاول اصح وفي قاضيهان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الزمان والسنبال الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخلاص على المختار كما في كراهية الزاهدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كما يأتي [وهو] اي اللقيط [حر] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [الا] في وقت الحكم [بحجة رقه] اي بشجة الحد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا

والسجدة بينة اقيمت على الملقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط او تصديقه اذا كان كبيرا
في النظم [ونفقته] اي اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملقط بلا امر الامام تبرع فيه وباسره رجع
على بيت المال اذا مات في صغره وعليه اذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الاسر بالانفاق يكفي
للا رجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك دينا عليه كما في
الكرماني [رجنايته] من الدية ونحوها [في بيت المال] كما ان ديته لو قتل خطأ لبيت المال وفي
العمد للامام ان يقتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف رح ليس له الا الصلح كما في
النظم [دارته] اي تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما تقرر في محله [له] اي لبيت المال
بعد الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاءه للملقط فانه كان له لان من العلماء من قال
انه كالمعتق ولو رآى الملقط الملقط او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا تكلم ولاءه لبيت المال بان حتى
فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ولا يرخل] اللقبط جهرا [من اخذه] اي الملقط
لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختباره فلو دفع اليه لم يخله منه لانه ابطال حقه بالاختیار
كما في قاضينان [و] ثبت استيسانا [نسبه] بمجرد الدعوة [ممن يدعيه] اي من الملقط او غيره
اذا لم يدع الملقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالسجدة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو
ادعى انه عبده لم يصدق وفي تذكر الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل
هذا اذا كان لها زوج والا فقد ثبت نسبه منها كما في المحيط [ولو] كان من يدعي [رجلين] حريين
او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البينة او لا وسواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يرثهما ويرثانه لعدم
الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأتان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا اما عنده
فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان
اقامت البينة ثبت منهما كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يقبض منه وهذا
عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فقد ثبت من التملك لا الاكثر وعن ابي حنيفة رح ثبت
من الاكثر كما في النظم [او] كان من يدعي [ممن يصف منهما] اي الرجلين حق الاداء الا ان
يصف احدهما فان ظاهرة ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو ولا يغني عن
السبق شيئا كما ظن [علامة] ملصقة [به] اي بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو
في بعض يثبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الرصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه
لو اقام احد من المدعين بينة ثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات [او] كان المدعي [عبدا]
فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بقادح كما ظن [وكان] اللقيط [حرا] لانه قد يلد له
الحر فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بانه لو ظهر ان زوجته امة كان عبدا
كما قال ابو يوسف واما عند محمد رح فنسب كما في النخبة والكلام مشير الى انه لو ادعى عبد زوج

والنسب ثبت منه لا من العبد كافي الكافي [اركان] المدعي [ذميا وكان] اللقيط [مسلما] تبعاً للدار
 [ان لم يكن] اي ان لم يوجد [في مقرهم] اي الذين هم كمصر لهم اوقرية او متعبد كبيت نار او كنيسة
 وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم وذمي فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار
 المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظراً للصغير كافي
 الاختيار والى انه لم يعتبر الزمي ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زي اهل الشرك كان كافراً ولو وجدته مسلم
 في المسجد كافي المحيط [وما شد] من المال [عليه] اي اللقيط كان [له] عملاً بالظاهر وفيه اشعار بانه
 لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رح ان كان بحال يستمسك عليها كان له والا فلا كافي
 المحيط [صرف اليه] اي صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر
 القاضي فانه قبل لا يحتاج الى امره فان المال له وتصدق في نفقة مثله كافي الاختيار [وللملتقط] من
 الاجنبيين وبه ظهر فائدة التقديم [قبض هبته] وصدقته لانه نفع محض ولذا يملك امره وصيه
 [وتسليمه في حرفة] نظراً له [لا] يجوز له [انكاحه] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان
 ومهره في [بيت المال وفي الذخيرة] لا يامره بالختنة والاضمن ان هلك وقيل هذا اذا لم يعلم
 انه ملتقط والا ضمن [و] لا [تصرف ماله] اي تصرف في ماله من التجارة اعتباراً بالام ففى الكلام
 تعامح [ولا اجارته] اي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتباراً بالعم بخلاف الام نان لها اجارته وانما
 اعاد كلمة لا رد مال قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كافي الاختيار ثم شرع في الثاني
 من مباحث الكتاب فقال [واللقطة] المعهودة و لو كثيرة [امانة] بالاتفاق لا يضمها الملتقط
 الا بالتعدي او المتع بعد الطلب [ان اشهد] عند القدرة شاهدين [على اخذه ليرد على ربها] فلو
 وجد ما في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظهر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك
 الاشهاد لخوف ظالم كافي فاضحيان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه ياخذ لنفسه فهو ضامن ديانة
 كافي المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئاً او
 لقطة فتدبره على او عندي لقطة كافي الزاهدي وغيره [والا] يشهد عليه [ضمن] بعد الهلاك
 عنده لانه عاصب في الاخذ [ان جعل المالك اخذها للرد] اي انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك
 وقال محمد رح انها لم يضمّن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف مع محمد رح
 في الاصح والاذل الصحيح كافي المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك
 الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كافي المنية والى انه لو صدقته المالك لم يضمّن و
 ذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكانها ثم هلكت لم
 يضمّن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل من ذلك المكان والا فقد ضمّن وعن محمد رح لو مشى
 تلك خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمّن

اصلا كما في المحيط [وعرفت] اي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان
ينادي جهرا في كل جمعة من ضاع له شئ فليطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر
جنسها او صفتها [في مكان وجدت] تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول [وفي الجامع]
اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الشئ اقرب [مدة لا تطلب بعد ما] اي
زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف
عليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفها سنة فغيسة كذت او خميسة وعن اصحابنا ان كان اقل من
عشرة دراهم عرفها بقدر ما يرى كما في المضمرة وعندهم انه عرف المائتين واكثر سنة وقل الى عشرة
شهر او الى ثلاثة عشرة والى دانيق ثلاثة ودانقا يوما وعن السرخسي انه عرف ما ذرن درهم يوما وفي غير
فلس ينظر يمينا ويسرة ثم يضعه في كف فقير كما في الكرمانى وفي نسخة تصدق مكانا او مكانين
ان احتاج كما في المضمرة وفي نسخة عنب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من
تقدر المدة بالشهر ونحوه فقل عرف كل جمعة وقل شهر وقل سنة اشهر كما في المحيط وقال
الحراني له ان يكتفى عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير الكبير وفي لفظ السهول اشعار
بانه لو عرفها غيره بامره جاز اذا عجز كما في الذخيرة و جاز دفعها الى امين وله استردادها منه وان
ملكته في يده لم يضمن كما في النية [و] عرف [ما لا يبقى] من لقطة تطلب [ان ان يثبت
فساده] اي الى مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه
الرطبة ونحوها عرف الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار
والمختار انها اذا لم يكن مما يبقى يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق واما على الاشجار
فلا يوجب في موضع ولا باس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى الذي في نهر جار كما في المحيط
لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها [ثم] اي بعد مضي مدة
التعريف [يتصدق] الملتقط بها ان شاء ايصالا للحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل
اليه الا ان الافضل ان يحفظ ليبنى صاحبها فان التصدق رخصة والحفظ عزيمة كما في الكرمانى وفيه
اشعار بان بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قبل فله التصديق والا فراض
من غني كما في الذخيرة [فان جاء ربها] بعد التصديق [اجاز] وكان الثواب له [اضمن الاخذ]
الملتقط او الفقير اذا ملكته فانما لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضي
لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم
يجب على الملتقط الايصال وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف الايمة انه يجب عليه كما في النية
والى ان كلا من الملتقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمين كما في الكرمانى [وما انفق]
الملتقط على ما لا يرجع من اللقطة في مدة التعريف [بلا اذن حاكم] اي سلطان او قاض [تبرع]

فلا يرجع الى ربهما [ر] ما انفق عليها [باذنه] فهو [دين على ربهما] فله الرجوع وهذا ليس من
مطلب الفرد ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن وفيه ايماء الى ان الحكم انما امره بالاتفاق بعد ما
تحقق كونه لقطعة وذلك بالبيينة وان قال لا بيينة لي فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا
فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالاتفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع
الا ان يجعله ديناً عليه كما في النهاية [ر آجر القاضي] ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر [ماله
منفعة] و امكن اجارته للمالك في راي القاضي من نحو ابل لقطعة [وانفق عليها] من بدل
الاجارة ليمضي الملك والرد الى عليه فان ما يذكر [كالابق] في ان آجره القاضي و انفق عليها من
بدل الاجارة كما في الهداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي
بالكسب آبق ثانياً في الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يبيع ربه بآعه و انفق عليه من بيت المال
وجعل ديناً عليه او في ثمنه ولا يوجره خوف الابق ويحتمل ان يكون التشبيه في الاتفاق
بالاذن وبلا اذن وهل يصدق القاضي الراد انه عبد آبق بلا بيينة واختلف المشايخ فيه واذا صدقة
بحسبه بطريق التعزير كما في المحيط [وما لا منفعة له] من لقطعة [اذن] القاضي للملتقط [بالاتفاق]
عليه [ان كان] الاتفاق [اصلاح] للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله ديناً وهو الاصح
قالوا انما امر بالاتفاق يومين او ثلاثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالها فاذا لم يظهر امر ببيعها
لان دارة النفقة مستتصلة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية [والا] يكن الاتفاق
اصح لاستغراق النفقة [باع] القاضي او مأموره وحفظ الثمن للمالك وفيه ايماء الى ان المالك اذا
جاء لم ينقض البيع فلو بيع بلا امر القاضي كان له تنفيذ البيع قايسة وتضمين البايح او المشتري بالثمن
مالكة كما في المحيط [وللمنفق] عليها بشرط الرجوع او بدله [حبسها] اي اللقطعة عن ربهما
اذا جاء [لاخذ النفقة] لانه كالبيع فان امتنع بيعت كالرهن [فان هلك] اللقطعة في يد الملتقط
[بعد الحبس سقطت] النفقة فلو هلك قبل الحبس لم تسقط لانها امانة [فان بين مدعيها
علامتها] اي وجد رجل دراهم مثلاً وادعى آخر انها له وسمى وزنها وعددها ووعاؤها ورباطها
[حل] للملتقط [الدفع] الى هذا المدعي وان لم يصدقه فان دفع اليه اخذ منه كفيلاً وفيه
اشعار بانه لا يسبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه ففي الجهر اختلاف
المشايخ ثم اردف اليه وجاء آخر واقام بيينة انها له اخذها من المدفوع اليه ولو هلك كان له تضمين
كل و يرجع المدعي على الاصح على المدفوع اليه ولم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في المحيط
[ولا يجب] الدفع الى مبين العلامة [بلا حجة] والاحسن وجب بحجة [ويستف] الملتقط
[بها] اي باللقطة بعد التعريف حال كونه [فقيراً] كما ينتفع بها فقير آخر بصرفه اليه في الاطلاق
مستعربانه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة و ينتفع عند

بشر لانه محله وفي الظهيرية لوباع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصلق بمثله
على المختار [والا] يكن الملتقط فقيرا [تصديق] بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقد
مر [ولو] كان تصدقا [على] الفقراء من [اصله] من الاءاء والامهات [وفرعه] من البتتين
والنات [وعمره] من الزوجات كما في الكافي وعمره لكن في الكامل وعمره ان مال اللقطات
يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقةهم ونفقة اللقطة وجنائته واكفان الموتى ودفنهم وكفاية من
عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من يفرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة مائة
امرأة بلا ملاتها لم يجز للتانية ان ينتفع بها الا اذا تصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تهبها
منها فحينئذ تنتفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب عوضا قيل هذا اذا كان المكعب
النابي مثل الاول او احود واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن
اتخذ برج حمام فما يخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا الى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير
كما في الظهيرية ثم شرع في الآخر من المباحث فقال [وقدب اخذ الابق] لان فيه احياء لحي
المالك [لمن قوي عليه] اي قدر على اخذ الابق فلو ادعى انه عبده واقام بينة قبلت والنص
هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفعه اليه الا ان يختلف بالله ما يباعه
ولا وهبته ولو ادعى بلا بينة واقر الابق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المتأخرين
وعلى سبيل التشيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بما ليس بحسبة بخلاف
الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايةان والاحوط ان باخذ كما في المحيط [وترك الضال] وهو
المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه [قيل احب] اي قال بعض المتأخرين انه افضل لانه
يستقر مكانه الى ان يجده ماله كما قال بعضهم ان اخذه احب لبلد يصل اليه يد الجاني وفيه
اشعار بانه ياكلهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليد وقال
السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالابق كما فصلنا الا انه لا يباع
كما في الننف وغيره [و] وجب على المالك [لراده] اي الابق فان الراد لا يستعمل في الضال
[من مدة سفر] او اكثر [اربعون درهما] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف
الصالح على الاقل كما في المزارع ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابق بين
رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيء للمعين والموان من الراد من لا يجب عليه
ان يجيب بالابق فلو جاء سلطان او حاكم طريق او امير قافلة او وصي يتم او احد الزوجين او الولد
او من في عياله من الاب والابن والاجنبي وغيرهم ليس له شيء كالمو قال لغيره ان وجدته خذه والابق
اعم من القرن والمدبر وام الولد والكبير والصغير العاقل والمجنون والمأذون ورد الامة مع
الرضيع كردها وليس لراد المكاتب شيء لانه باعتبار مالية الكسب وهو احق بكسبه والمتبادر

ان يسلمه الى المولى فلوجاء به الى مصر ثم ابق منه قبل التسليم فآخذه رجل وسلمه اليه ليس
 للاول شي بخلاف ما اذا جاء به فعصب منه عاصب وسلمه الى المولى فانه آخذه وتماه في المحيط
 [وان لم يعد لها] اي لم يسار قيمة الابق اربعين درهما وهذا عند ابي يوسف رح واما عند
 محمد رح فينقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه
 اشعار بانه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فينقص
 درهم كما مر [ان اشهد] الزاد عند الاخذ وقال عند الشاهدين [انه] عبد ابق [اخذه للرد] الى
 المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عند خلافا لهما كما في المضمورات وشارفي الاختيار الى
 ان محمدا رح مع ابي حنيفة رح [و] لاراده [من اقل منها] اي مدة السفر [بقسطه] اي بنصيب
 الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث بدراهم فيقضى
 بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصما عند القاضي والا فان اصطليا على شيخ فله ذلك اليه
 اشار في الاصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم يفوض الى راي الامام وهو الصحيح واطلاقه
 مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المصر وخارجه وعنه انه لو اخذ في المصر ليس له شيخي كما في
 المضمورات [فان ابق] الابق [منه] اي من الاخذ المشهد او مات في يده [لم يضمن] لانه امانة
 وهذا اذا لم يستعمله لساجة نفسه والا فقد ضمن كما في القنية [فان لم يشهد] الاخذ عند الاخذ
 مع التمكن على ذلك [فلا شيخي له] كما اشار اليه [وضمن] عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 رح لانه عاصب [ان ابق منه] وعلم كونه آيقا فلو انكر المولى اباقه فالقول له والاخذ ضامن اجماعا
 كما في المدخيرة وغيره وفي قوله ابق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الختم *

* كتاب المفقود *

اخبر عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعني فتمد المفقود [وهو] والفقيد
 المعلوم من فقده فقدا وفقدانا بالكسر عنه كما في القاموس ويقال فقده اذا اضلته او طلبته
 وكلاهما متحقق فانه قد اضله اهله وهم في طلبه كما في الظهيرية وشريعة [غايب] اي بعيد عن
 اهله ولم يذكر الغايب لانه من الاحكام المشتركة ولم يكن تغليبا كما ظن والا لكان مبيزا بلا قرينة
 [لم يدر اثره] اي لم يعلم حيوته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [عي في حق
 نفسه] اي فيما يتعلق به من الاموال وغيرها بكم الاستصحاب الذي هو الحكم بمقاء الامر
 الثابت وهو غير مثبت لكنه دافع [فلا ينكح عرسه] ولا اختها من زوجها اذا النكاح معلوم والموت
 مبهور [ولا يقسم ماله] بين ورثته [ولا يفسخ اجارته] ولو لم يكن له وكيل [ويقسم القاضي
 من يقض حقه] اي يحين وكلا يقض غلاته ودينه اثر به مديونه ولزم بعقله فلا يشاصم

في الدين المفقود الذي يعقد المفقود ولا في نصيب له في عقار أو مروض في يد رجل لأن وكيل
 القاضي بالقبض ليس وكيلًا بالتصويرة بالأجماع لكن لو قضى به فقل وتماسه في المحيط [وتبعه]
 ماله وبيع [القاضي] ما يشاف فساد [من ماله كالعروض والثمار وقيل لو نقض عبده أو امرأته
 بمضى الأيام جاز بيعه وفيه إشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة وعن البربري الأولي أن لا يبيع دونه
 أن باع فقل لذينه كما إذا علم كونه حيا غايبا منذ سنين بلا رجوع كما في التوبة [وينفق] القاضي
 من نحو دراهمه وثمان ما يشاف فساد [على ولده وأبيه وعمره] وغيرهم ممن يستحق
 النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا ينفق على الأخ والأخت والخال وغيرهم ممن
 لا يستحقون النفقة إلا بالقضاء [وميت في حق غيره] إذا الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت
 [فلا يرث] المفقود [من غيره أي يوقف قسطه من مال مورثه] في يدي عدل لا مكان حيوته ظهر
 مات رجل وترك بنتين وابنا مفقودا أعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الآخر [التي تسعين
 سنة] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن أبي حنيفة ربح
 إلى ثلاثين سنة وعن بعضهم إلى ستين وقيل إلى سبعين وعن الثلاثة إلى ثمانين سنة وعليه الفتوى
 في زماننا وعنهما إلى مائة وعن المتقدمين إلى مائة وعشرين سنة الكل في المضمرات وهذا ظاهر
 الأصول كما في النظم وعن محمد بن روح إلى مائة وعشر وعن أبي يوسف ربح إلى مائة وخمسة كما في غيره
 السراجية وعن أبي مطيع إلى مائة وبيع كما في المزارع وفي ظاهر المذهب أن موت الأقران كما في
 الهداية وهذا مرئي عن محمد بن روح فقل موت جميع الأقران في جميع البلاد وقيل في بلاد وهذا
 ارفق وقال شيخ الإسلام أنه أحوط وأقرب كما في الذخيرة وقال بعضهم يقرب إلى رأي القاضي
 كما في المنابع وقال مالك والأوزاعي إلى أربع سنين فينكح عرسه بعدها كما في النظم فلو اتفق به
 في موضع الضرورة ينبغي أن لا بأس به على ما ظن ويثبت موته بأقامة البينة على وكيله أو من
 في يده ماله كما في المحيط [فإن ظهر] المفقود [حيا] بالبينة أو غيرها [فله ذلك] أي قسطه الموقوف
 من مال مورثه أي يثبت ملكه في ذلك [أو يبعدها] أي بعد مضي هذه المدة [يحكم بموته فيما]
 كان [له] من الحقوق ظرف يحكم [يوم تمت المدة] التمعنون ظرف موته [فتعتد عرسه] كما
 تعتد [للموت] أربعة أشهر وعشر أو شهران وخمسة أوضاع حمل وفي الفاء إشعار بأن ابتداء العدة
 مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي
 كما قال شرف الأئمة وغيره وقال نعيم الأيمة أن القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كما في التوبة
 [ويقيم ماله بين من يرثه الآن] أي ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات
 قبله [و] يحكم بموته [في مال غيره] من [حين فقده] أي المفقود لأنه حي بالاستصحاب
 الغير المثبت [فيرد ما وقف له] من القسط [إلى من يرث الغير] أي يأخذ الأثر من ذلك الغير

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* كتاب القضاء *



آخرة عما تقدم لان الصالح له غائب لم يدرك اثره ولذا قيل انه اعز من الكبريت الاحمر والزمرد
الاخضر وهو ممدود ويقصرد وقد اكثر الائمة اللغة في معناه وآل اقوال جميعهم الى انه اتمام الشئ
قولا او فعلا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة از قول ملزم صدر عن ولاية عامة [اهله اهل الشهادة]
اي المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله
بنونا بنو ابناءنا اشعارا بكمال المبالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط
الاملية وكذا في شروط التحمل وهي المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها
كما في النهاية وغيرها وفي الكرماني ان شروط التحمل العقل اي حسن النظر في العاقبة والضبط
اي حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اي الاجتناب من محظورات الدين وفيه
رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلا فلو لم يصلح غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح فمخير فيه
ولو كان اصلح فمستحب ولو كان غيره اصلح فمكررة ولو علم عجزه عنه فحرام كما في الاختيار وغيره
[ربصان] اي ينقل القضاء ويجوز قبول الشهادة [من الفاسق] اي المهمل الذي اقدم على كبيرة او
اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكشف وبان العدالة شرط
الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاؤه كما في الاختيار [لكن لا يقلل
الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان التالى آثم في تقليده كما ذكره المصنف واليه اشار ما في قسمة
الهداية من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة في العنق

و شرعا حكمه وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا [ولا يقبل] شهادته اى لا يجب قبولها لكن يجوز
 كما في كشف المنار وذكر المصنف انه يائىم بالقبول فان العدالة شرط لوجوب القبول لا لصحته وقية
 اشارة الى ان القاضي والمفتي آثمان بالرواية المرجوحة كما افاده القاضي الامامي والى انه لا يقبل فتوى
 الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتخزع عما ينسب الى الخطاء كما في الاختيار [ولو
 فسق العدل] اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا [يعزل]
 اى يجب على الوالي عزله فلا يعزل به كما في الظهيرية وغيره وذكر في الهداية والغني انه
 يستحق العزل يعني (ينكح بوزل) كما فسره العلامة الكردي على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية
 وعليه مشايخنا كما في الوقاية وهو الصحيح و عليه الفتوى كما في الوقاعات وفيه اشعار بان حكمه
 نافذ بعد الفسق كما قال البزدي وذكر الخصاص انه باطل فيها ارتشى لا في غيره وبه اختلف
 الحلواني والسرخسي كما في العمادى [وقيل يعزل] القاضي لصدرية فاسقا وهذا مروي عن
 الايمة الثلاثة [ومن اخذه] اى القضاء [بالرشوة] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما في المقائس
 فهي لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن
 الاثير وشريعة ما ياخذه الاخى ظلما بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتمامه في صلح الكوثاني
 فالمرتشى الاخى والراشى الدافع [لا يصير قاضيا] على الصحيح فلوقضى في اجتهادية لم ينقل
 فلقاض آخران يبطل كما لو قضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان مدافع اما
 للتودد وهو حلال من الجانبين واما لصبر ورته قاضيا وهو حرام منهما واما الخوف على نفسه
 ورماله وهو حرام على الاخى بلا خلاف وحلال للدافع عند الاكثرين واما ليستوي امره عند الوالي
 فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخى ان اشترط وحلال للدافع
 عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع
 وكذا للاخى عند الاكثرين ومكررة عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كن له الاسترداد ولو
 اصلح امره كما في المغني والنهاية وغيرهما [والاجتهاد] وان قال به بعضهم [شرط للارضية] لكن
 يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابى يوسف رح ان المتورع احب الي من المجتهد وان
 كونه عالما بالفرائض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعاني مقدار خمسمائة آية وثلاث
 آلاف حديث واردة في الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والركيبات وخواصها في الافادة
 فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم
 في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني المؤثرة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص

والمشترك والمجمل وغيرهما وبقسام سنن الحديث وعالمها بحال الرزاة الا انها كلتعد في هذا الزمان لكثرة الروائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة النفقات كالطحاوي وغيره وعلمها بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعلمها بالاجماع ومواقعه للاحتراز عن مخالفته وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المتقدمين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم [ولا يطلب] القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المضمومات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس وكلاهما مكروه وبانه لا يميل الميل بالشفعاء كما في الخلاصة قال ابن عمر رضاني اعوذ بالله ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل فبالحري ان ينقلب منه كفافا فيما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رداهما الترمذي وتاويل بعض الحديثين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع ذراعيه الخبيثة وشهوته الرديئة مؤكدا لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المصنف [وانما يدخل فيه] اي لا يدخل في القضاء الا [من يثق عدله] اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضيه ان انه ذكره عند استجماع شرايطه والى انه لا باس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما في الكرمانى والاكتفاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للسرخسي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابى حنيفة رح وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواطه ونجد اباه حتى قيد نيفا و خمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا باس به اذا كان صالحا له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ومن قل] القضاء [سال] من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان احوط [ديوان] اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النفقات وغيرها من دونت الكلمة اي ضبطتها اصله دوران فهوروا من التضعيف الى ابدال الواو ياءا امتثالا كما في الازاهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمر رض وقال ابن الاثير انه فارسي معرب وانما اضيف الى [قاض] قبله لانه لا يسال ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان وانما ماله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بما يجد

في دينونه وان كان مشتوما واما ما في ديوان نفسه فان كان ذا كرا لتلك الحادثة يعمل به والا
وقالا يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في
ما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى
ان للسلطان عزله بلا رتبة عن ابي حنيفة راج انه لا يترك على القضاء اكثر من حول صلا يسمى
العلم فيقول لا فساد فيك لكن اخشي عليك فميان العلم فادرسه ثم عد الينا حتى نقا لك ثاذا كان
شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درسا [ولا
يعمل] القاضي المقلد [في] حق [المحبوس] للمماطلة او غيرها [يقول] القاضي [المعزول] انه
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس او ببينة المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا احس الى
ايام كشهرو يرى من يطلب فلانا المحبوس يسوق فان حضر جميع بينهما والا ياكل منه كفيلا بالنفس
ان وجد ولا يشليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد
ان يشهد على قضاؤه شاهد ان سواه ثم بمضيه كما في المبسوط [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالانذار
او البينة [في غلة الوقف] كما اذا قال ثبت عندى ان ضيعته كذا وقف على كذا وحكمت به و
وضعتها على يدي امين وامرته بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها و صدقه الامين فان لم يعمل بقوله ان
جسد الواقف ار وارثه ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره والغلة كل ما يحصل من الخروج
ارض او كراءها او اجرة غلام كما في المغرب [والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم] اي بتعليم الوديعة
اليه [منه] اي المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فاقربه او بالدفع وقال لا ادري ان هذا
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمنكر كما في
الكرمانى ولك ان تصرف الاستثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه الضيعة وقف على كذا
دفعتها الى فلان و صدقه انقله المقلد عن المعزول كما في المغني وغيره [ويقرض] القاضي [مال
اليتيم] بشرط ان يكون المستقرض حسن المعاملة غير لجاج من اهل الضر ولا يبين من باخذ مضاربة
ولا ما يشترى به نافعا لليتيم والا تعين عليه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الرضي لا يقرض وكذا
الاب وفيه روايتان كما في الذخيرة والى انه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه والى انه له ان يقرض مال
الغائب وكذا مال الوقف كما في النزاهة [و] المسجل [الجامع] اي للناس المصلحة والحكم [الى] من
مسجد السي ومسجد السرق والدار والطريق [لجلوسه الظاهر] غير الخفي على الغرماء وغيرهم وقال
فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فيستأجر الوسط منها والخاص وغيره تاتي باب المسجد
او يخرج اليها احدا فينظر في خصوصيتها كما في خصوصية الدابة وان دخل السيد يستحب ان يصلي للضيعة
وكتبتين والاربع افضل ثم يدعو الله تعالى ان يوفق السبق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا بمنزل
ظهرة الى الحراب ويسلم معه قوما من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بانه لا يقضي ماشيا ولا

فأما ولا متكيا تعظيما لأمر القضاء وإن جاز ذلك كما في المغني وإطلاقة مشير إلى أن يوم البطالة والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاف دائريين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح أدب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل هدية] أي مالا أعطي أكراما لأنها إذا دخلت الباب خرجت الأمانة من الكوة فلو قبلها ردّها إن أمكن والا وضعها في بيت المال كما في الكرمانى وفيه اشعار بأن للمفتي والوالي قبول الهدية لأنها من حق المسلم وروى أنه من الوالي رشوة كما في الزاهدي [الأمن ذي رحم محرم] فإنه صلة الرحم [أو ممن اعتاد] قبل القضاء من الأجنيبي [مهاداته] لأنه جرى على عادته [قدرا عهد] في العرف بين الأقرباء أو بين المعتادين وكنا الأقل من العهود فلو زاد على ذلك لم يقبل إلا إذا زاد ماله فزاد بقدره كما في المغني [إذا لم يكن لهما] أي للذي الرحم والمعتاد [خصومة] والأفلا يقبل وفيه رمز إلى أنه يقبل دينار لعقد البكر ونصفه للثيب إلا إذا لم يكن لهما ولي كما في نكاح المنيّة [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب أو معتاد [الآ] دعوة [عامة] لا يتخذ لأجله لأن الأجابة سنة بلا تهمة وقيل أنها كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة والأول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عهد الشيخين كما في المغني [ويسوي] وجوبا [بين الخصمين] في الأصل مصدر ثم سمي به المخاصم ويطلق على السمع وأصل المشاصمة أن يتعلق كل خصم الآخر بالضم أي جانبه كما في المفردات [جلوسا] تميزا وظرف فيسوي بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الأرض ولا يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره فيجلسو بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يربع ولا يقعي ولا يجتبي تعظيما كما في المغني [واقبالا] أي نظرا فلا ينظر إلى أحدهما ولو عالما ولا يواخذ بها لا يكون في وسعة من أن يتمنى بالقلب أن يظهر حجة أحدهما كما في المبسوط [ولا يسار أحدهما] أي لا يتكلم معه سرا لأنه ينكسر به قلب الآخر وفيه اشعار بأنه يسوي بينهما كلاما كما في السراجيه [ولا يضيفه] أي أحدهما فلا يأس بان يضيفهما جميعا لا انتفاء الميل حينئذ وفيه اشعار بأنه لا بأس للإمام أن يضيف بعض الناس كما في المبسوط [ولا يضنيك] لأحدهما لأنه يجتري على خصمه وفيه رمز إلى أنه لا يفقهه أصلا فإنه مكره لغيره [ولا يمزح معه] أي مع أحدهما متنازع فيه تبع فيه الوقاية والا حسن تركه في الوقاية ولا يمازحهم لأنه يذهب بهابة القضاء [ولا يشير إليه] أي إلى أحدهما مستدرك بأنبالا كما لا ينبغي [ولا يلقيه حجة] لأنه أعانة له ولهذا لا يفتي أحدهما فيما غوصم إليه كما في الخزانة [ولا يلحق الشامل] أي يكره تلقيب [بقوله تشهد بذلك] لأنه أعانة وفي شرح أدب القاضي أنه لا يقول له كيف تشهد لأنه شبه التلقين بل يقول تشهد [استحسنه] أي التلقين [أبو يوسف] فيما لا تهمه بالسكون والفتح اسم من الاتهام [فيه] أي في موضع ليس فيه ظن [الاعانة] كما إذا ترك لفظ الشهادة أو الإشارة أو حصر في

الكلام اذ لم يستغل زيادة علم بتلقيه كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه يكره التلقين فيه عند الطرفين و
ينبغي ان يقتضى بقوله لانه اكثر مهارة في مسائل للقضاء كما تقرر والى انه لا يكره تلقين احد الشاهدين
للاخر بالاجماع واعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضى وقد حدث فيه هم از نعاى ارضى
او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفي النهار و يجعل عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما يسمعه
وبين الخصمين ويجوز ردهما مرتين لطمع الصلح [ويسبس] اى يمنع القاضي ويقرر في سبب
[الخصم] ولو مسلما عقيما صبيا وفيه خلاف وفيه اشعار بانه لا يمنع عن الطعام واللباس والزرار
والوطي للزائر والاماء والاكتساب ويقتضى بالمنع عن الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما في
الواقعات والمضارع يومي الى انه لا يخرج عن السجن للصلوة والسج والفقرة و صلوة الجنابة
وغيرها كما اذا مات احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغتسل والدة او ولده ولو حبس فيه
متعتا طين عليه الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجين المضمودال على انه يسبس في موضع
وحش ليس فيه فرش ولا احد يستأنس به والاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يسبس في
سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يسول اليه حينئذ والاكتفاء مشير الى انه لا يضرب
ولا يغل ولا يشوف ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الخلاصة واجرة السجان والسجين
على رب الدين و اول من احده في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناء في العراق وسماء نالها
فقر منه الناس فبني آخر سماه مخبسا بالخاء المعجمة وكسر الباء المشددة وفتحها موضع التذليل وحسن
سابق زمانه في المسجد او الدملين كما في شرح ادب القاضي وغيره [مدة رآناه مصلية] على
الصحيح لتفاوت الناس في احتمال الصبر على السبس حتى اذا مضت ستة اشهر و وقع عند القاضي
انه متعنت يديم السبس و ان مضى شهرا وما ذكره و وقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى وكذا
لو لم يظهر عسوته عنده لكن اخبر به ثقة من اصل قائده او جيرانه و اخبار الاثنين احوط ولا يشترط
لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في اليسار والاعسار واذا اطلقه لا يمنعه عن اللازمة كما في
الغني وانما قلنا على الصحيح لان مدة السبس قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلثة اشهر وقيل اربعة
اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالراد فاض له
ملكه الاجتهاد كما في الواقعات الساسمية [بطلب ولي السق] ولو دانقا كما في الخزائن وفيه ايماء الى
انه لا يسبس الا بعد الطلب كما في الواقعات [ان امتنع المقر عن الايقاع] اى امتنع عن ايقاع الحق
الثابت عن الاقرار به بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالايقاع وفيه ايماء الى انه غني فحينئذ
يجب السبس الذي هو جزاء مما طلة الغني [او ثبت السق بالبينة] كعلم القاضي بيساره كما في الخزائن
فحينئذ يسبس لان البينة لا يكون الا بعد المماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي
المدعى عليه الك مال كما قال بعضهم والضرائب عند الشفاف ان يسأله فان اقر بالمال حبسه والا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى اجمعه كما قال بعضهم وهكذا في نوادر اصحابنا و الى انه لا يقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس و به انتهى العامة وهو الصحيح و يقبل في رواية و به انتهى القضي و يقبل بعد الحبس قبل المدة عند الخصاص كما في شرح ادب القاضي [فيما لزمه] من الدين [يعقل] صدر منه او من غيره [كالكفالة] اى مثل المكفول به و بدل الاجارة [والمهر] وغيرها مما ليس بيد مال حصل له و يستثنى منه المهر المورث و بدل الكتابة كما ياتي و بما ذكرنا اندفع ظن تقدير اما ليس بيد مال حصل في يده كالكفالة [او] مثل [بدل مال حصل] المال [له] كالثمن و بدل القرض [وفي نفقة عرسه و] نفقة [ولده] لا يحبس [في دينه] اى لا يحبس الابوين في دين الولد و كذلك الجدين وهذا ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح انه يحبس لمنعه السبق كما في المغني [وفي غيرها] اى غير الصور الثلاث كضمان المتلفات و اروش الجنائيات و اعتاق الاماء المشتركات و بدل الكتابات و المهور المؤجلات و نفقة سائر القربيات [لا] يحبس [اذا ادعى فقره] بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [الا اذا قامت بيعة] من المدعي [بضمة] اى بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره تخلي سبيله كما اذا قامت البيعة بفقره كما في الاختيار و اعلم ان المحبوس الغني اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين و المال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم و المال دنانير او عروض او عقار يستدبر حبه الى ان يبيع دنانيره بنفسه و يودي ولا يبيع العروض و العقار اصلا وهذا عندنا و اما عندهما فيبيع القاضي دنانيره و عروضه و في العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باقل منها يبيعها و يودي بما سوى ما يشتري مما يعيش به و كذلك المسكن و لا يواجره في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح لو كان له عمل آجرة و ادى دينه مما سوى قوته و قوت عياله كما في الغني و غيره [واذا شهدا] اى شهد رجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا [على] خصم [حاضر] و كتب به محضر بفتح الميم فهو ما جرى بحضرة القاضي وصف الدعوي و امامي الشهود و خلاصهم كما في المغرب بالمهلة [حكم بها] اى تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان فلان بكذا و مثله حكمت او انقذت و كذا ثبت عندى او ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين و ذكرني كفاية الشرط ان حكمت معناه و ثبت عليه الاحكام و فائدت اعلام من له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء كما في حرد الكافي فلان قال ابطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وثقت على تلبس من الشهود لم يعتبر كما في الخزائنة وفيه ايماء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا و الشر و كذا بحق العباد خلافا لهما وهذا اذا علم تقلد القضاء و اما بعده فيحكم به و تمامه في الخزائنة و الى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عززه القاضي بما يري من ضرب او صفع او حبس او تعييس و وجه كما في الاختيار و الى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو راه و اخر فسق

فيائم ويعزل ويعزركافي الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك لكفر كافي الكرمانى والى
ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف
على النزكية كما فى النهاية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلازم فانه احتياط ويجهله ثلثة
ايام ان قال المدعى عليه لي دفع كما فى الخلاصة والى ان المصر لا يشترط للنفاذ كما فى النوادر وبه
كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كافي عامة المتداولات [وكتب] القاضي [به] ام بالحكم
لا قضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل القادى اقام بينة وحكم بها ثم اصطليا ان يأخذ منه في
بلد آخر وخاف ان ينكر فكتب به لاهضاء قاضي ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما
اذا عطف على حكم لكن فى المبسوط انها غير واجبة ولا بأس ان يكلف القاضي الطالب صيغة
ليكتب فيها كما لا بأس بان يجعل ذلك من ببت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب [وهو]
اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه [السجل] اى المسمى بالسجل بكسر السين والهمزة وتشديد
اللام والضمثان مع التشديد والفتح مع سكون السين والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما فى
الكشاف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما فى المفردات فى الاصل الضك كما فى الصباح وهو كتاب
الاقرار ونسره وذكر فى كفاية الشروط ان احدا اذا ادعى على آخر فالمكتوب المتضرر اذا اجاب الآخر
واقام البينة فالتوقيع واذا حكم بالسجل [و] اذا شهدوا [على غائب] كان فى مسئلة اخرى او قرية او
بلدة ويشترط فى ظاهر الرواية مسيرة السفر كما فى المغني وعن ابي يوسف رح يجوز فيما لا يرجع
فى يومه وعليه الفتوى كما فى الخزانة [لا] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتى [بل
يكتب] عطف على حملته لا ماسمي [كتابا حكما] وكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة
الشهود على عايب بلا حكم [ليحكم المكتوب اليه] فى رواية عن ابي يوسف رح فالاحسن ترك الكتاب
اليه فانه يبعث الخصم او المدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما فى الكفاية [الا فى حد وفود] اى
يكتب فى كل حق الا فى حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى
اشتراطه من فاض معلوم الى معلوم والى انه يكتب فى النسب والنكاح والدين والامانة والمغصوب
والمضاربة والمنقول والعقار كما فى الارزكي وغیره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابه الاسم فى داخله
فقال [فيفرا] القاضي الكاتب وجوبا [على] النقول للكتاب [الشهود] عند المكتوب اليه انه
كتاب فلان القاضي وهذا ليس بلازم اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كما فى المشاهير [ويختم] على
الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم فى اسفله فلو انكر خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل
وان ختم فى اسفله كما فى الذخيرة وانما قال [على] اى الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان
الختم بحضورهم كما فى المغني وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب فى يد الشهود وهذا ليس
بشرط الا اذا كان فى يد المدعى وبه يفتى كما ذكره الصنف [ويسلم] فى مجلس يصح حكمه فيه

فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني [اليهم] اني الشهود وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه و يسلم الى المدعي كما في النهاية و انما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التوصل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة رح كما في المغني [وعند ابي يوسف رح يكفي ان يشهدهم] القاضي مولى [ان هذا كتابه وختمه] فلا يستلزم القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان السروط المأمنة عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] اي عن ابي يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بشرط] فكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اومع و ان كان الاحتياط فيما قاله كما في الذخيرة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] اي لا يأخذ الكتاب من المدعي [الا بحضور الخصم] اي وقت حضوره لانه لازمه كما في الاختيار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول الهيئة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق السروط والوصول والدعوى والابكار يعرض الكتاب على القاضي و ان قبل استغنى عن الكتاب [و] بحضور [الهيئة] اي الشاهد بن [مولى انه] اي المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه اشعار بانه يسلم الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاختره ههنا ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية [قراءة علينا] او اخبرنا به [وختمه وسلمه] الينا كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى ان مذهب الطرفين وقال ابو يوسف رح ان الشهادة كافية كما مروا الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغني [فيفتحة] اي المكتوب اليه وقيل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بسواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي [ويقرأه على الخصم ويلزمه ما فيه] لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به واقام المينة ان في هذه القبيلة اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة [ان بقي الكاتب قاضيا] فلو مات او انعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا لابي يوسف رح فلو قبله ثم رفع الي قاض آخر امضاه و كذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة و اما بعد ما فيقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بانه لازم كتابة التاريخ والا لم يقبل كما في الخلاصة [ولا يعمل به] اي بذلك الكتاب [غيره] اي المكتوب اليه [الا اذا كتب] داخل الكتاب [بعد اسمه] اي المكتوب اليه [والى كل من يصل اليه] اي كتب من فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان والى كل من يصل اليه [من قضاة المسلمين] فانه يعمل به غيره وان جهل استحسننا للساجدة اليه [وعند ابي يوسف رح] يجوز [ان يكتب] على [هذا] الوجه [ابتداء يقبل] تسهيلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب و المكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بانه لو كتب اسمه في العنوان

لم يقبل خلافا لابي يوسف رح كما في الاختيار [وان مات الخصم ينقل] القاضي الكتاب [على وارثه] لقيامه مقامه و لو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضي بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق من قبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة السلية جعل المكتوب اليه في عنق الابق خاتما من الرصاص حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المدعي بلا قضاء و ياخذ منه كفيلة بالنفس ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البيعة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبرأ كفيله و عن ابي يوسف رح انه لا يقضي به له لان الخصم غايب بل يكتب ما جرى عنده بشرطه و يبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه وكذا في التجارة الا ان المكتوب اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في المغني وغيره [والمرأة تقضي] في جميع الحقوق و ان كره كما في الاختيار [الا في حد وقود] في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعنه انها لا تقضي اصلا كما في الاخيرة [ولا يستخلف قاض] على القضاء ولا ينقل قضاء خليفته ولو موثقا وقال الطحاوي انه نافذ فلا يبطله خاكم اعتبارا بالحكم كما في تسكين الزاهدي [ولا يوكل وكيل] لان المفروض برائة وثق ر في الاكتفاء اشعار بان اللوصي و امام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي [الا من فوض اليه] من قاض او موكل [ذلك] الاستخلاف او التوكيل بان قال اول ازوكل من شئت وفيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان معناه المنصرف في القضاء تقليدا وعزلا وقال الامام النسفي ليس له الاستخلاف كما في العمادي و الى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا و اذن بالاستخلاف تجاز له ان يستخلف و ثم و ثم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك [فتقضى] القاضي او الوكيل [المفوض] اليه بفتح الواو اي الذي فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعني اليه و لو قيل بكسر الواو لمسلم من خلاف الاصل [نايبه] اي نايب القاضي او الوكيل [لا ينعزل] نايبه [بعزله] اي عزل المفوض اياه الا اذا فوض اليه ذلك كما في الكبرى و يجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالي قاضيا او الموكل وكيفا لم ينعزل نايبه و قيل ان عزل نايب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به و عن ابي يوسف رح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني وفيه رمز الى ان النايب انعزل بعزل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام الصلوة نفسه كما في الجواهر [ولا] لا ينعزل النايب [بموته] اي المفوض حال كونه [موكلا بل هو] اي لان نايب المفوض فان بل معني اللام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [نايب الاصل] حقيقة وهو الوالي او الموكل فهذا دليل المسئلتين وفيه إشارة الى ان نايب القاضي انعزل بموته كما في هداية الناطقي و لم ينعزل عند كثير من المشايخ و الى ان قاضي امير الناحية انعزل بموته لكن لم ينعزل

قاضي الوالي بموته كما لم ينعزل امرأؤه كما في المعنى فلم يحسن ان الاحسن كلمة الرصل [وفي]
القاضي او الوكيل [غيره] اي غير المفوض اليه ذلك [ان] استخلف او وكل ثم [فعل نائبه] ما امره
به من نحو القضاء والنكاح والتلع والكتابة دون نحو الطلاق والعناق ولهذا لم يصح ولو عند
الاول [عنده] اي بحضرة غير المفوض اليه ما قال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح
عند العامة الا باجازة [او] فعل نائبه بغيبيته و [اجاز] غير المفوض اليه [هو] للتاكيد [او كان]
الموكل [قدر] اي عين [الثمن] ولو حكما كبذل الاجارة [في] عقد [الوكالة] صح [فعل النائب]
وان كان الاول غائبا الكل في وكالة الصغرى [وباعمل برائك] واعتقادك [يوكل] غيره ويكون
الغير وكيلًا عن الموكل وكذا لا ينعزل الثاني بعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينعزل بموت الموكل
[والقضاء] يحكم سرغ صاحبه فيه [على خلاف مذهبه] اي اجتهاده واعتقاده [ناسيا] غير ذكر مذهبه
لا ينقل عندهما وعليه الفتوى وينقل عنده كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينقل عنده خلافا لابن
يوسف راجح ولا رواية عن محمد راجح وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندهما
لا ياخذ وعند محمد راجح ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رايه اخذ برأيه في المستقبل
ونقل قضاؤه عنده خلافا لابن يوسف راجح [او عامدا لا ينقل] اي لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى
وعنه روايتان كما في الكافي والفتوى على انه ينقل كما في الصغرى وقال ابو علي النعماني انه لا يجوز
عند الشيعة ويجوز عند محمد راجح وقال الامام ظهير الدين لا رايه عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه
لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في
الغني وغيره [و] القضاء [على وفاقه] اي وافق مذهبه [يجعل] السك [المختلف فيه مجمعا عليه]
اي يصير ما اختلف فيه متفقًا عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو
المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة بالحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد راجح اعتبر اشتباه
الدليل والدليل ان القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهن
ولم ينقل فيه خلاف يعمله كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره السخري
وعمره لكن الخصاص لم يعتبر الا اختلاف الاصل الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه
والصحيح انه يشترط كما في الخزائفة ونحن نفتي بانه لا يشترط كما في الصغرى والى انه لا يشترط ان
يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاص لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترط كما في الخزائفة
وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينقل اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم
عن اجتهاد على رواية السير الكبير وسيجي انه لا يقضي بما يخالف قول اصحابنا في الانساب عن
احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول العلماء الثلاثة لم يشع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في
مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق القاضي عليه وله وان كان عالما وله ما راي بخلافه لكن

قال ابو يوسف ر ح لا ينقل في المقضي له العالم والى ان حكم السنقي ناذل في الشافعي والروم لم ينفوا
وقيل ينقل حكمه ان اعتقله المدعي والا فلا كما في الصغرى [فان عرض] هذا القضاء ورفع [من]
فاش [آخر] ثاني [بضمه] اي ينفذه ويجعله بحكمه ناذل لازما وهذا منه واجب لمرجعه
بالقضاء فليس له ان يرده فلوردد فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغني وفيه اشعار
بان له لو دفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمضيه وفي العمادى انه ناذل ليس لغيره
نقضه وله نقضه عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح لكن في التنقيح لقضى قاض على قول من
اشاروا العلماء كان صحيحا وليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة [الا فيما خالف الكتاب]
من الحكم كالقضاء بطل متروكة التسمية عمدا كما ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يمثل بالقضاء
بنقدیم الوارث على المديون فان الاول ناذل عند الطرفين كما في المغني وغيره [او السنة] المتواترة
او [المشهورة] كالقضاء ببيع درهم بدرهمين ورفع الحرمة بنفس بنقل المطلقة ومن الظن الفاسد ان
الرفع مذهب مالك والشافعي والاوزاعي والا لنقل القضاء به وقد سبق تمام الكلام عليه [او الاجماع]
كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفى مستحله كما في المضمرات وفيه اشعار بترتيب الادلة
فيقضي بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاجاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين
ثم رثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة ر ح وابو يوسف ر ح
محمد ر ح اذا انفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغني ففي الاكتفاء نوع تقصير وان كان
المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم والسنة
ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع اتفاق المجتهدين من
هذه الامة في عصر على امر وهذا مشتار الجمهور وقال الجصاص والبرجاني انه اتفاق جماعة من
العلماء اجتهدوا هم وهذا مشتار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مشتار الهذلي والكافي
وتمامه في الكشف [وان كان نفس القضاء] اي قضاء الاول بحكم [مختلفا فيه] بان قال بعض العلماء
انه ناذل وبعضهم انه غير ناذل بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر فانه في الصدر
الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف
المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [يصير مجعما عليه]
عندنا [بامضاء آخر] ثاني وحينئذ ليس لاحد ابطاله وباطال الآخر فليس لاحد بعده امضاؤه
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغني وغيره فمن الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف
فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجعما عليه [والقضاء بخرقة او حل] عنده [ينقل ظاهرا] اي نقله
[وباطنا] اي ديانة وعندنا لا ينقل باطنا وعليه الفتوى كما في الحقائق [ولو] كان القضاء
[بشهادة زور] وكذب [اذا ادعاه] اي ادعى الحرمة او الحل [بسبب معين] هو اما العقوبة

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يسأل له الوطي عنده ولا يسأل عندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه واشترى و عنه لو كان الثمن مثل قيمتها نفذ باطنا والا فلا فلزم يقم البائع البيعة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطي ان عزم بالقلب متى ترك الخصومة وفي الهبة وصائر التبرعات عنه روايتان و اما الفسوخ كالطلاق والاقالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زور انه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزواج آخر بعد العدة فانه يسأل له الوطي ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف ربح انه يحل للاول سرا وعن محمد ربح يحل ما لم يدخل به الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت اقتضاء والثابت اقتضاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء في معتدة الغير ومنكوحته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطي لتعذر جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين [ولا يقضي] عندنا [على غائب] عن المجلس والملي لان القضاء بالبيعة لم يعمل الا اذا اسلمت عن الطعن والطاعن غائب وفيه اشعار بأنه لو اقر ثم غاب قضي عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لواقيم البيعة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف ربح وهذا ارفق للناس متى ما قال السرخسي والى انه لو تبرجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابي خنيفة ربح وقال محمد ربح نادى متى بابه ثلاثة ايام فان خرج والا قضي عليه والى انه يقضي للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضي على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضى وهو لا يرى ذلك كان نافذا عند الشيعين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البيعة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيوقوف على امضاء آخر الكل في العمادي [الا بحضرة نايبه حقيقة] بانابة الغائب اياه ولو بواسطة كوكيله وابيه ووصيه ووصي وابي الاب ووصيه ووصي ووصيه على الترتيب [او شرعا] بانابة القاضي [كوصي القاضي] والمستنير اى الوكيل الذي نصبه القاضي ليسمع عليه الخصومة لمن اختفى في بيعة ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناه الى باب داره فيردى [او حكما] اى يحكم بانه نائبه [بان كان ما يدعى على الغائب] من نحو الاشتراء [سببا لما يدعى على الحاضر] من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضر انه اشتراها من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغائب وهذا خيلة لنفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بيعة عليه قضي القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البيعة بالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بأنه ان لم يكن له سببا لم يقض

عليه كما اذا قال احد لعبد ان مولاك وكلني ان احملك اليه فانام العبد بينة ان مولاه اعتقه فانه يقضي
بها على الساضر بقصر يده عن العبد لا بالعق على الغائب فان العتق وان كان مرجحاً لا تعزل الوكالة بل
وجل بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتق سبباً للانعزال لا محالة [لا]
يقضي على الغائب [ان كان] ما يدعي على الغائب [شرطاً] لما يدعي على الساضر لان الشرط ليس باصل
بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته
ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم يقبل
ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول اصح وفيه اشعار بأنه لو علق بما لا يقضي على
الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق
والحاصل ان الشرط ان كان مضراً في حق الغائب لا ينتصب الساضر خصماً عنه والا فقد انتصب وتسامه
في العمادى [رُصِحَ تحكيم الخصمين] اي جعلهما حاكماً على نفسيهما ولو احدهما قاصداً وفيه
اشعار بان المحكم لا يسكن غيره الا برضاها كما في المغني [من صلح] بالضم والفتح [قاصداً] قهراً
اي صلح قضاؤه وشهادته فصح تحكيم المرأة والفاسق كما مر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلاً للتحكيم
وقت التحكيم ثم صار اهلاً له وقت الحكم لم ينقض حكمه كما اذا كان عبداً او صبياً او كافراً فاعتق او بلغ او
اسلم كما في المغني [في غير حد] من التدود كالزنا وشرب الخمر والسرقه واللعان والقدح فلو حكم فيه
كان باطلاً بلا خلاف فالظرف متعلق بالتحكيم [وقد] اي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه و
مشتار النصف لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياساً على غيره من التعق وهو الصحيح كما في شرح
ادب القاضى وغير شامل للطلاق والعتاق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع
وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيراً من مشايخنا
امتنعوا عن الفتوى به كيلاً يتجاسر العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في اليمين
المضاف وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي الشريعة انه لو استفتى فقيهاً فالتى به
يبطلان اليمين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولى [ولزمهما] اي الخصمين
[حكمه] كالولي بالبينة او الاقرار او النكول لانهما ولاية عليهما [و] صح [اخباره] اي المحكم
[باقرار احدهما وبعد الله شاهد حال ولايته] اي حال بقاء ولاية المحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقررت
عندى او قامت بينة له بكذا فعلمت فلان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقتضى عليه الاقرار
واقامة البينة نفذ حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال ولايته فلو عزله قبل ان يقول حكمت به
لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعدلتهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم
لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام من مجلس
الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان الحكم كالولي

[راكل منهما] اي الخصمين [ان يرجع] عن تكليم [قبل حكمه] عليهما فالعزل غير محتاج الى الاتفاق بخلاف التكليم ولذا لو حكم بعده لم ينقل لكنه لو اجاز العازل بعد الحكم جاز [فان رفع حكمه] اي المحكم [الى قاض] مولى [امضاه] ونقل [ان وافق] حكمه [مذهبه] اي اعتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وابطله ان خالف مذهبه فلا ينقل بعده وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوي ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم كما في الزاهدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون [بينهما] اي بين القاضي والمقضي له از الشاهد والمشهد له [ولادا ورجية] فلا يقضي ولا يشهد للولد وان سفل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته او ابنه او امضاه آخر كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ومثل الاخ والعم والخال ولما بينهما رضاع بلاولاد ثم شرع في مسائل شتى فقال [وصح الايضاء] اي جعل الغير وصيا له بعد موته [بلا علم الرصي] بايضاؤه حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رجح انه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينقل اتفاقا [وشرط] عنده [خبر عدل او مستورين] للمسائل الخمس الانية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه اشعار بانه لا يشترط لفظ الشهادة [العزل التوكيل] اي وكيل يتعلق به حق الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينعزل ولو اخبر به عدلان وسياتي تبصرة الكلام في الوكالة [وعلم السيد] اي شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد [ببناية عنده] حتى لو اخبر بها فاسق او مستور فباعه لم يكن مختارا للعداء عنده [و] لعلم [الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو اخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفيعته عنده [و] لعلم [البكر] البالغ [بالنكاح] اي بالاكاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مهسلم] في دار الحرب [لم يهاجر] اليها [بالشرائع] ظرف علم فلو اخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل او مستوران لزمه ذلك كما لو اخبر به فاسق وصدق واما اذا كذب به فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال مشايخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاته من الصلوة والصوم وغيرها بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهته صلى الله عليه وسلم الا فيبلغ الشاهد الغائب كما في كشف المنار والتممة في الكراهة [لا] يشترط خبر ذلك [لصحة التوكيل] فيقبل فيها خبر واحد ولو كافرا بلا خلاف لخلوها عن معني الالزام [وقبل] وجوبا [قول قاض عالم عدل قضيت انا بهذا] بهذا العقار لزيد مثلا لعقد التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رجح انه لم يقبل وبه اخل كثير من المشائخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضاة قد انسدرا ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيع ما كما في الكرماني [و] قبل قول [جاهل عدل ان بين سببه] بان قال في حد الزنا مثلا استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف

ثم حكمت عليه بالرحم فلم يبين سببه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف
العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [لا] يقبل [قول غيرهما] من عالم او جاهل فامتنع
وفي الشتم عليه ايماء الى ان السكوت من تنه المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل مزلزلة

* [كتاب الشهادة] *

ازدد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذاتا [هي] لغة خبر قاطع كما في القاموس از الضرر مع
المشاهدة بالبصر او البصيرة كما في المفردات از الاخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وبيان يقال شهد
فلان عند الحاكم فلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشريعة
[اخبار] اي اعلام [بحق] اي بمال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المالك
لا غير كما في اقرار الكرمانى [للغير] اي حصل لغير المخبر من كل الوجوه كما هو المتبادر فيشرح عنه
الانكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى
الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجوه كما ظن [على] غير [آخر] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على
نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شاهد باليد للشارع على الزاني
والثمن للبائع على المشتري والشهادة بروية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة
على راي والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه
[ويجب] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بسد المضاف او المجاز المرسل [بطلب المدعى]
وان لم يتعين للمحل فلا باس بالتمترز عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما
في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر منده بما
هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلاف بن ايوب او لم يقبل
شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المضمومات وفيه اشعار بانها لو امتنع عن ادائه
بلا عذر ظاهر صار آثما فلمو علم انه ان لم يشهد ينهب حق المشهود له صار فاسقا كما في الجزالة
فلو شهد بعده لم يقبل كما في الذخيرة [وسترها] اي اخفاء الشهادة [في الحدود افضل] من
اظهارها لانه اشاعة فاحشة [ويقول] وجوبا [في] شهادة [السرقة] اشهد انه [اخذ] ماله وللتصريح
قال [لا] يقول [سرقه] والا لضاع حق العبد بالقطع كما ياتي [ونصابها] اي اقل الشهود [للزنا]
اربعة رجال [للمبالغة في الستر على انه من اثنين [وللقود] في النفس والطرف [وباقي الحدود]
غير الزنا من السرقة والقتل واللعان والشرب [رجلا] لا رجل و امرأتان لكن مر في القضاء
انه نافذ بملك الشهادة لاشتباه الدليل [و] نصابها [للبكارة] وجودا وعدما فان شهدت بها
بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف البائع على البكارة ثم

سره بان يثبت غالباً الى المزكي رسولا او كتاباً فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلالهم ومسالهم فكتب تحت
 العادل عدل والمستور مستور والناقص ناقص والله اعلم فختتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل
 زد في شهودك ولا يقول اجرحوا ولا يحتاج الى العلانية بان يسمح القاضي بين المزكي والشاهد ويقول
 للمزكي هذا الذي عدلته وفيه اشعار بانه يقتضى بكفاية السرفان الاصل اشتراك العطفين في القيد ومن
 عند روح ان تزكية العلانية بلاء وفتنة وتزكية السر احدثة شريح وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيرها وبشكل
 ما في الاختيار انه يسأل سراً وعلانية وعليه الفتوى [والاثنان احوط] والواحد كاف [في التزكية] اي
 تعدل الشاهد [سراً] بان يقول المزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم
 منه الاخيراً لكن تعد بلا على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خيراً في علمنا فانه ليس بتعديل
 على الاصح وبلغ الالفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السر عبد واحد
 او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اتمية الشهادة والعدد شرط فيها كالعدالة في الكل كما في البداية و
 غيره فتكره ليس كما ينبغي [و] الاثنان احوط والواحد كاف في [ترجمة الشاهد] اي في تغيير كلامه بلفظ
 اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمان بضمين او فتنتين او فتح التاء
 وضم السين المشعر للسان كما في القاموس وترك الأضافة اولى اذ الاثنان احوط في ترجمة المدعي و
 المدعي عليه كما في التمرناشي وغيره [ر] في [الرسالة] اي فيما نقل من كلام القاضي [الى المزكي]
 وفي العكس وهذا كد عند الشيخين واما عند من راجح فيشترط العدد في التزكية والترجمة
 والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تزكية السر ولو كان حقاً لا يثبت الا بشهادة الاربعة اشتراط الاربعة
 عنده كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل
 ما سمعه من اذبحه كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والغف والقتل مما يثبت بدون القضاء ولو توسط
 رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار
 بان الاشهاد ليس بلازم في حق لكن في الكبرى انه في المدائنة والبيع فرض الا اذا كان المال
 قليلاً كدرهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البذل الذي هو حرام وقال
 استاذنا انه ندب [الا في] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها
 كما يأتي [ولا يشهد] في واقعة [من راي خطه] فيها وعلم انه نقش خاتمه [و] السال انه
 [لم يذكر] فيها [شهادته] وعلمه بها لمساواة الخط وهذا عنده واما عند من يشهد وعليه الفتوى
 كما في السابق وقال نعيم الاية انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في النية
 وقيل لا خلاف في الشاهد انها بخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في دبرانه وفيه اشعار بانه
 لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في البداية وقال الخفاف
 ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة ومبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شيد

نزول وعند أبي يوسف روح ان يكون الصك مستودعا والا فلم يشهد وان تيقن انه خاتمته وعند
 محمد روح ان يذكر خطه وبه يقتضى كما فى الخلاصة [ولا بالتسامع] من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى
 والله يسجد من فى السموات الآية فلا تسامع فيه كما ظن والتقدير لا يشهد بسبب التسامع لا العيان
 ومروعة النقل عن الغير وشرعا للاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو
 واحدا عدلا كما فى الكافي وغيره وما سينأتى لا يخالو عن مخالفة [الا فى النسب] فانه جاز ان يشهد
 انه ابن فلان بن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به
 عند عدل وفى الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلدة على الصحيح كما فى شرح ادب
 القاضى وغيره [والموت] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ
 لم يقبل القاضى شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحياة
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما فى النهاية [والنكاح] فانه يشهد به من سمع
 من جمع عنده و عدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما فى المستيط وذكر فى المنية انه لو اخبر
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس عمق فلان ثم جسد جاز لهم ان يشهدوا به [والدخول] بامرأته لاحكام
 بالعدة وغيرها وفى الخلاصة لا يشهد بالتسامع فى الدخول ولا يثبت الا بثبوت الخلوة [ولاية
 القاضى] اى كونه قاضيا فى ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به [و] فى
 اصل الوقف ان يشهد [ان هذا] الشيخ [وقف على] موضع ارجماة [كذا] وفيه اشارة الى
 ن ذكر المصنف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغبينانى كما فى الكافي لكنه
 يس بشرط على المختار ان كان وقفا قديما فيصرف الى الفقراء كما فى خزنة المفتين وذكر فى
 لطهيزية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفى التتمة انه شرط
 بل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامع كما ظن فقال [لا] يشهد به على المختار
 وان لم يكن فيه رواية [على شرايطه] اى شرائط الوقف بان يصرّف الى المدرس كذا و الى
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسقة
 بالشهادة على شرطه كما فى الاستروشمي والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما فى الجواهر والاكتفاء
 مشير الى انه لا يشهد بالتسامع فى القتل ولا فى المهر ويقبل فيهما ولا فى الطلاق والعناق
 والولاء خلافا لابي يوسف روح كما فى الخلاصة والى انه لا يشهد به فى الاملاك واسبابها كالبيع
 والهبة والصدقة كما فى الذخيرة الا [اذا اخبره] ظرف اى يشهد بالتسامع فى هذه الامور اذا
 اخبر الشاهد [رجلا او رجلا او امرأتان] فيشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر فى العمادى انه يشهد بالتسامع اذا سمع من
 المحذور فى القذف او المسوان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر

انه ان كان واحدا فكلاهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال
 [ويشهد] بلا تسامع [راعى جالس] اى كل من رأى رجلا في ناحية يجلس [مجلس القضاء] لاجله
 حال كون الجالس [يدخل عليه الخصوم] اى المدعى والمدعى عليه [انه قاض] اى يشهد
 الرأى على ان ذلك الجالس قاضي هذه الناحية وكذا يشهد رأي [رجل وامرأة يسكنان بيما] واحدا
 [بينهما انبساط الازاج] كالمناقضة والتقبيل فان في التاج الانبساط (بفتح ش ن) على [انها عرسه]
 عملا بالظاهر [و] كذا يشهد رأي [شيخ] وعارف مال بإصافه كمن رده وحقوقه [سوى الرقيق]
 الكبير فان غير المعير عن نفسه من الرقيق كالتناع وعن الائمة الثلاثة انه كالكبير كذا في الخبر
 [في يد متصرف] عرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظهر وفيه الراي لا يخلو عن اشارة اليه [كمالك] بالضم
 جمع المالك وذا الملك اى تصرفا مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كما يضارب والوكيل على [انه] اى
 ذلك الشيخ [ملكه] اى المتصرف وبه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيخ
 لدى اليد وقيل انه ليس بشرط وبالأول ناخذ والى انه لو لم ير المالك والمالك اذ رأى الملك وعرفه ولم
 ير المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يوهمه صدر الكلام
 من جواز التقييد بالتسامع فقال [لكن ان قال] الشاهد في كل من الشمس المسموعة از الراحل الرأى
 عند قاض ان [شهادتي بالتسامع اذ سمعكم اليد] اى حكم تصرف المالك على تلك الشهادة [بطلت]
 شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبى عن اعتراء الشبهة في تلك الشهادة كافي الكافي وغيره
 وهذا قول الائمة الثلاثة كما في قاضين اكنهما لم تبطل في النكاح والنسب اذا سمعناه من
 قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالوا اخبرنا به ثقة وكذا لم يبطل الوقف
 على ما قال المرغيناني كافي العمادي [ومن شهد] على موت زيد بقريضة الاتى فلا تسامح فيه
 كما ظن [انه] اى بناء على انه [حضر] ويجوز كسر الهمزة على انه للتعليل [دفن زيد او] انه
 [صلى عليه قبلت] شهادته [وهذا عيان] بالكسراي معاينة للموت حكما لا تسامح لانه لا يدفن
 ولا يصلي الا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متبهما في خبره بان
 لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتمد على خبره كافي العمادي وغيره والاحسن تقلبته
 على قوله ويشهد رأى مجلس كما لا يشفى *

[فصل * وتقبل الشهادة] جازا [من اهل الاهواء] الذين خالفونا في
 العقيدة من اهل القبلية وكانوا ست فريقا الخارجية المكفرون للختين وطلحة والزبير وعائشة
 ومعاوية رضى الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون على الصهرين وغيرهما من لاخير
 عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القرار والقدرية النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية النافون
 لقدرة العبد والمعتلة القائلون بشلو الذات عن الصفات والمرجئة النافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل فرقة اثنى عشرة ففهم اثنتان وسبعون فريقا كلهم في النار الا من انقلهم التوحيد كما في التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما في الكرمانى واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالجسمه و الخوارج و غلاة الرافض و القائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما في المشارع و عن ابى يوسف رح من كفرته لم اقبل شهادته كما في المحيط [الا الخطابية] طائفة من الرافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابى وهب صلبه عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستجيزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة والاهواء جمع سوى مصدر هو انه اذا احببه واشتهاه ثم سمي به المهوي والمشتهي محمودا كان او مذموما ثم غلب في المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف السنة بتاويل فاسد كما في الكرمانى [و] يقبل الشهادة من [الهمي] العدل [على مثله] في الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام في جميع الاديان كما في الهداية [وان خالفنا مله] كالنصارى والمجوس [ولى المستامن] وان اختلفا دارا اذ الذمي كالمسلم في قبول الشهادة عليهما [و] من [المستامن على مثله] اظهر ما في موضع الاضرار لزيادة الايضاح [اذا كانا من دار] واحدة فلو كانا من الروم والترك والهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمي كما في الكافي [و] على [عدو] من عدوله اي فرح بسخطه وحزن بفرحه وقيل انه يعرف بالعرف كما في خزائن المفتين [بسبب الدين] اي بامر ديني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كما في الاختيار ولا يخفى انه مستدرك بما قبله وما بعده والباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال [ومن اجتنب الكبائر] اي كل فرد من افراد الكبائر كما في اكنز الكتب لكن في قضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاغاة على المعصية وضرب المزامير والطناير كما في الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرة والكفاية وغيرها من الكتب المعتمدة واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال [ولم يصّر على الصغائر] اي لم يعزم على كل فرد من افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما في التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة [وعلب صوابه] على خطائه اي كثر حسنته بالنسبة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة و تسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة و صغبرتين ليس بعدل وكان عليه ان يزول قيلا

آخر وهو ان يجتنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكره المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة فتزيفه بدخوله في الكبائر باطل [والاقلف] الذي لم يختن بعذر الكبر وخوف الهلاك فان الحتان من اليوم السابع الى عشر سنين سنة فلم يقلح الا اذا ترك استشفافا [والشخصي] اي المنزوع الشخصية [وولد الزنا] لانه فاسق الاب [والعمال] بالضم والتشديد امراء السلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان العمال وحيها ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والساني في المسكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا يقبل على الصحيح كما في الجواهر [لا] يقبل [من اعمى] في شيء من السقوق سواء كان مسموما او غيره دينا او عينا منقولا او عقارا وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء اما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان الشهود منقولا فمقبولة بالاجماع وان كان دينا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وهذا فيما لا يجرى فيه التسامح والا فيقبل بالاجماع كما في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التحمل بما اذا عرف القاضي الوقت الذي اعمى فيه وتاريخ المدعى سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المبسوط [و] لا من [مملوك] قن او مدبر او مكاتب او ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير [و] لا من [مسود في قذف] اي لقذفه [وان تاب] لان تمام حده برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل السيد تقبل وعنده تقبل قبل اكثره وعنده لم تقبل بضرب صوط واحد والى ان شهادة المعز التائب مقبولة كما في الكافي والى ان المخدود في الشرب ونسره تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد سنة اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مقبوض الى راي المعدل از القاضي كما في الكبرى والا كنفاء مشعر بانه لو اقام بعد السيد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبولا الشهادة وهو الصحيح كما في الكرماني [الا من حد في] قذف حال [كفره فاسلم] فانه يقبل شهادته على المسلم اذ بالاسلام حدث العيالة وفيه اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على النمسى كما في الكافي [و] من [عدو] على عدوه [بسبب الدنيا] اي بامر دنوى لظهور فسقه كما في بعض نسخ الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المتداولات فلو شهد مودع رجل بالضرب وغيره لم تقبل وفي معالم السنين وغيره من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين فعلم انه الصحيح في زمانهم و زماننا [و] من [سيد لعبده ومكاتبه] وامته

وام ولد له لانه شهيد لنفسه فتقبل على احد منهم ولو شهد له فردهما القاضي ثم اعتق فاعادها لم تقبل
لتهمة الكذب [و] لا تقبل الشهادة من [شريكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة ظرف
الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الأخفش والإضافة للعهد اى شركة العمان فانها
لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه
فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [محتث] بفتح النون على المشهور والكسر اذصح كما في
التهذيب ثم فسره فقال [يفعل الردي] من التشبيه بالنساء في التزيين والتمكين من الرجال و
اما اذا كان في كلامه لين اوفي اعضائه تكسره فهو كالخنثى فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان
[و] من [نايحة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن نأح في مصيبة نفسها كما اشار اليه اللكافي
وغيره وينبغي ان لا تقبل لان صوتها حرام كما ياتي والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن [ومغنية]
اي من تغنى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لسرمة صوتها كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحترفة
بالتغني بين الناس فمجرد التغني لم يسقط العدالة كما في الكرمانى [ومد من الشرب] اى المصر
على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان المدمن من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى
وانما اشترط الادمان ليظهر فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان مدمن
شربها بلا لهو ساقط العدالة كما في الكرمانى وخزانة المفتين واليه اشير في الذخيرة والمضمرات و
فيه اشارة الى ان مدمن السكر يخرج عن العدالة كما في المحيط وذكر في المظن انها لا تقبل من
شارب الخمر المسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيرها انها تقبل عند محمد رح من شارب النبيذ متابولا
الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول الاطباء لا
علاج له الا الخمر لان في حرمتها خلاف كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لغض شيج
في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما في التمر تاشي وغيرها واعلم ان الجالس مجلس
الفجور كالمدمن كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] اى يطير لان اللعب حرام فمن امسكها
بلا تطير فعاد كما في الكرمانى وكذا لو خليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس يعدل لانها
حينئذ يشغلها بغيرها فيصرف في ملك الغير كما في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر
يلعب بالفتح اى فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكر الرانغب وفي الكشف انه ما لا يقيد فائدة
اصلا والطيور جمع الطائر [او] جمل [الطنهور] بالضم معرب (و به ره) فانه يشبه بالية الحمل
ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملاحى المستشعة بين المسلمين دون نحر الحداء وضرب القضيب الا اذا
فيم معه نحر الرقص وكذا الخروج من البلد لقدر الامير الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكبرى [او يغني]
من رجل [للباس] لا لنفسه لدفعهم فتقبل من المغني فانه العالم بالتغني لغة وعرفا ورد الشهادة
لاعلان الفسق كما في الكرمانى [او يرتكب ما يحسد به] كالزنا والسرقاة واللواطه عندهما ويدخل فيه

القذف قبل الحد فإنه كبيرة مسقطه العدالة وبه يفتى كافي الكبرى لكن فيشترط اعلان الكبيرة
 كافي النظم واكثر ما ذكره لمفصيل ما اجمل في العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد
 منه [او يدخل الحمام] او مجمع الناس مرة [بلا ازار] لان ابداء العورة فسق كافي اللهم وانما سمي
 بالحمام لانه معترق يقال استنجم الفرس اذا عرق والآزار بالكسر ما يلبس عند الدخول في الحمام
 [او ياكل الربوا] مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي و الظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم
 مأخوذ في مفهوم الحصية وشروط في الاصل الايمان فان الربوا يغيب الملك بالقبض والملك مبيع
 للاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كافي المحيط وغيره [او يقامر بالنرد والشطرنج] اي يلعب بالنرد
 ويقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته
 بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشرط الثلاثة احدهما ما من
 والثاني ما اشار اليه بقوله [او يفوته الصلوة] عن وقتها [بهما] اي بالشطرنج وانما نسي الضمير
 كافي الهداية لانه بني على سابق كلامه ادعى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما
 لم يذكر الثالث وهو كثر السلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تهمل في التقييد وتركه كما ظن
 وذكر في الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج قاذح وقيل هذا اذا اتخته صنعة فقد قيل وروح
 القلوب ساعة فساعة ولا يشعر بان فوت الصلوة والصوم وغيرهما من الفرائض ليس بقاذح [او
 يبزل على الطريق] بين الناس [او ياكل فيه] اي في الطريق بين قوم غير السوقي وكذا غيرهما
 من المباحات القاذحة في المروة كصبة الارزاق وانراط المزاح والجرف الدنية من نحو الديانة و
 التياكة والسجامة بلا ضرورة كافي الكشف وينخل فيه المشي في السوق بالسراويل وحده كافي
 الاختيار [او يظهر سب] واحد من [السلف] اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم ما
 قيل من طعن في علماء الامة لا يلوم من الامة كافي الكبرى ولذا قال ابو يوسف رح لا اقبل شهادة
 من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل
 شهادته فهنا اولى كافي المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره
 المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة واصحابه
 رح فانهم سلفنا والصحابة والتابعين رض فانهم سلفهم كافي الكفاية ولم يوجد اصل لما في المستصفي
 انه جمع سالف والمشهور انه في الاصل مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل اباؤه والجمع اسلاف
 وفيه اشارة الى انه لو كتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان والى ان سب احد من الصحابة
 ليس بكفر كما في خزائن المفتيين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سب الشيعين
 وبلغنهما رض لم يقتص به فانه كافر لان سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم وفيه اشعار بان اللعن والسب بمعنى وهو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كافي

الخلاصة وغيره والى انه لو شتم اهله ومواليكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل
ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشراف العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره
وفيه اشعار بانه لو نقل حنفي الى الشافعي لم يقبل شهادته وان كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه
قد مر في القضاء ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفي المنية عن نجم الائمة لا يشهد له خادمه
وكاتبه ومشرفه وراعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا راكب بحر الهند لانه قد
خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم اينال بذلك مالا
وقيل يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ولا تقبل] من شهود المدعى عليه [الشهادة]
عند اخلاف الخصاص وهو رواية عن ابي يوسف ربح حال كونها مشتملة [على جرح مجرد] اي
جارية مجردة اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولذا يقال
له الجرح المفرد [وهو] اي الجرح المجرد [ما يفسق] اي تفسيق الجراح [الشاهد] اي شاهد المدعى
المعدل فان التحكم لم يجوز قبل التعديل لاميما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي
لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن الشهود المدعى سرا وعلانية فاذا ثبت عد التهم تقبل
كافي الضرر والى ذكره في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استأجرهم
لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي وابطال الاول [ولم يوجب] اي والتمس ان الجراح
لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعى [حقا للشرع] كوجوب العبد [او للعبد] كوجوب المال فلو
اوجبه تقبل كما ياتي [مثل] قول الجراح [هو] اي الشاهد [فاسق او آكل الربوا] او شارب خمر او زان
في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعى مبطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا
بإشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع بالخبر القاضي سرا كما في الكافي و
غيره من المتد اذلات [او] مثل [انه استأجرهم] اي ان المدعى استأجر الشهود على اداء هذه الشهادة
فان هذه وان تضمنت امرا رائدا على الجرح ولكن ليس له خصم يشتمه اذ لا تعلق له بالاجرة [و تقبل]
الشهادة [على اقرار المدعى بفسقهم] اي بفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه
[وعلى انهم] اي الشهود [عبيد] او احدهم عبيد [او] انهم [شاربوا خمر] الان او سارقوا مني
كلنا او زانوا النسوة بلا تقادم [او] انهم [قلته] لفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع
وهو الرق في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقدم [او] انهم [شركاء المدعى] شركة
مفاوضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعى او والد [او] انهم [اعطاهم من مالي الاجرة]
اي بدل الاجارة [لها] اي لاداء الشهادة علي [او] انهم [دفعت] انا [اليهم كذا] مالا [لئلا
يشهدوا علي] بهذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [و شرط] للقبول
[موافقة الشهادة للدعوى] في المعنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلوا دعى الملك مطلقا وشهدا بسبب

الشرأء تقبل وفي العكس اختلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقا تقبل وادعى بالسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل في العمادي ولو ادعى الابراء وشهدا بالصلح تقبل ان كان الصلح بين جنس الحق ووقف بان كان الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط كافي المينة [كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى] بحيث يدل لفظاهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن [عند ابي حنيفة ر ح] واما عندهما فالعبرة لما اتفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البينة لا تقبل بدفع الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلية و شهد الاخر انت بريئة لم يثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار به لم تقبل كافي الكافي وانما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ترى انه لو ادعى الغين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كافي النهاية [فترد] الشهادة عنده من احدهما [في الف] او مائة او مائة [و] الاخر [الغين] او مائتين او مائتين لان الدلالة على الاقل بالتضمن غير المعتمد وتقبل عندهما على الالف او المائة از الطلقه عند دعوى الاكثر لانهما اتفقا على الاقل فيرد عند دعوى الاقل لان المدعى مكذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كافي المضمرات لانه اذا لم يثبت الاثبات لم يثبت ما في ضمن من الالف والمصنف ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كما لا يخفى [ويثبت في] شهادة [الف] من احدهما [والف ومائة] من الاخر [الاقل] الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك كعشرة وخمسة عشر [عند دعوى الاكثر] فان ادعى الاقل او سكت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصيانة البينة بقضاء المائة از الابراء عنها ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كافي النهاية [ان قصد المال] جزاءه جملة يثبت اى ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة ثبوتهما يثبت ذلك فان قصد عقل لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شئ من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقل] بذلك اى لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقل من العقود كالمسح بهما اى لا يثبت عقل منهما عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى مكذب احدهما فلا يبقى الا شاهد فلا فرق بين دعوى الاقل از الاكثر من الموجب از القائل وفيه اشعار بانهما لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في اول دعوى الكرمانى ولما قرر لملا مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك و ان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال [فتقبل] تلك الشهادة ويثبت الاقل [في] شهادة [عق مال] سواء كان بطريق الكتابة از غيرها [وصلح عن قود] على مال [درهن ومخلع ان ادعى من له المال] اى المولى والمولى والمرتهن والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك و

الآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على القين و شهد هذا ان الشاهدان لم تقبل عنده و قيلت
 مدتهما و ثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شئ و فيه إيماء الى انه لو ادعى العبد العتق او القاتل
 الصلح او الزامن الزمن او المرأة الصلح و شهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شئ [و الاجارة بيع]
 او دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت [في ازل المدة] اي مدة الاجارة فلم ادعى احد من الاجر
 او المستاجر في ازل مدتها ان الاجارة على الف و مائة و شهدنا لم تقبل لانه قصد العقد [و الاجارة
] مال بعدها [اي بعد مضي المدة فلم ادعى الاجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت
 و ثبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت
 بدل الاجارة باقراره [و يثبت النكاح بالف] عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل او الاكثر لانه
 لا اختلاف في الاصل و هو العقد بل في التبع و هو المال فثبت الاقل لاتفق الشاهدان عليه [خلافا
 لهما] فانه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف و قيل هذا الاختلاف
 فيما اذا ادعى الاكثر و اما اذا ادعى الاقل فلم يثبت بلا خلاف و قيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة
 و اما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع و الاصح هو الاول و ما في الاسمي قول ابي يوسف رح
 مع ابي حنيفة رح كذا في الهداية و غيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود
 البيع و الاجارة و الطلاق و غيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عندهما و كذا
 عنده الا في النكاح فانها تقبل و يرجع في المهر الى مهر المثل [و لازم] القبول عند الطرفين
 [الحجر في الارث] هو ان ينسب الارث من المورث الى الورث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين
 ملكهما فلم ادعى دارا مثلا ميراثا عن ابيه و اقام بينة لم تقبل الا اذا جرّ الشاهد الميراث اليه
 الورث حقيقة كما اشار اليه [بقوله مات مورثه] اي معطى الارث للمدعي الورث [و تركه ميراثا له]
 او حكما كما اشار اليه بقوله [او مات و] السال ان [ذا ملكه از] مات و ذا [في يده] و تصرفه
 و فيه اشعار بانهم لو شهدوا لشيء ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق و بانه لو شهدوا انه كان في
 يده لم تقبل و عن ابي يوسف رح انها تقبل كما في الكفاية و غيره [فان قال] الشاهد [كان]
 هذا الشيء [لابي] اي المدعي [اذعه] ابوه [او اعاده] او اجاره [من] كان [في يده]
 من المستودع و المستعير و المستاجر فان الموصول مفعول ثان على التنازع [جاز] هذا القول من
 الشاهد بالاجماع لان يد هو لاء كيد المالك و لذا فرع على السابق و ليس بيد مالك و لذا قال
 [بلا جرّ] فتركه ليس باحسن نظرا الى الفاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [و تقبل]
 استحسانا [الشهادة على الشهادة] فصاعدا لكثرة الحاجة في كل حق [الا في حب] من المستودع
 [و قد] فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة و النقصان بتداول الالسنه و فيه اشعار بانها تقبل في
 التعزير و هذا رواية عن ابي يوسف رح و عن ابي حنيفة رح انها لم تقبل كما في الاختيار [و شرط

لها [اي لقبول شهادة الفرع] تعذر حصول الاصل لادائها باحد من الاسباب الثلاثة [موت] اي موت الاصل كما في الهداية وغيرها لكن فيه قضاء النهاية و غيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه بشرط حجة الاصل [او مرض] لا ياتي معه مجلس السكك وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مشدرة كما في المدة وكذا احبس الاصل في سجن الرائي واما سجن القاضي ففيه خلاف كما في المحيط [او سفر] شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل مجلس الحكم امكنه البينوته في منزله لم تقبل شهادته و تقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات ولو كان الاصل في المصر لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد رح و تقبل عندهما كما في الخزانة [و] شرط لها [شهادة عدد] من اثنين فصاعدا [عن كل اصل] عن رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع رجل آخر كما في قاضيخان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما في النهاية [لا] يشترط [تغاثر فرعي هذا] الاصل [و] فرعي [ذلك] الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احد الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر وقد جاز ذلك كما في الهداية [ويقول الاصل] اي اصل كل من الفرعين عند التعميل [اشهد] عند الساحة امر من الاشهاد فلو اشهد رجلا وهناك رجل يسمعه لم يجز له ان يشهد [على شهادتي] فلو لم يذكره لم يسن خلافا لابي يوسف رح فانه معلوم كما في المحيط [اني اشهد بكذا] اي بان مملوك ابن فلان ابن فلان امر عندي له بالف درهم والجملة بدل من الجور وفيه اشعار بان يجب ان يقول عند الفرع وقت التعميل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه في الهداية وغيرها لكن في المصارح ان تاخير هذا القول عن الامر ليس بختم [و] يقول [الفرع] اي فرع كل عند القاضي [اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا] تقديمه على ما ياتي ليس بختم وقوله فلانا مشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجده كما في الخزانة [وقال] فلان [لي اشهد على شهادتي بذلك] هذا مما لا بد منه خلافا لابي يوسف رح كما في قاضيخان فيحتاج الاشهاد في العربي او الفارسي الى ثلث شينات او كافات والاداء فيهما الى خمس منهما والاحسن الانصر ان يقول (ويقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا) والفرع (اشهد على شهادة فلان بكذا) على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه ابي جعفر وابي الليث والامام المرحومي وهو اسهل وايسر وذكره محمد رح في السير الكبير كما في المحيط وغيرها وهو الاصح كما في الزاهد في فيحتاج الاشهاد والاداء الى شينين او الكافين وفي الاختيار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخصان ان يقول الاصل اشهد بكذا واشهدك على شهادتي بكذا والفرع اشهد ان فلانا اشهد عندي

بكدا واشهدني على شهادته فامرني ان اشهد على شهادته ليكون اعدل من الاختلاف فيحتاج
 الاشهاد الى خمس شهادات والاداء الى ثمان [وفتح تعديل الفرع] الذي هو عدل عند القاضي
 [الاصل] الذي لم يعلم عدالته بان قال هو عدل وعن محمد رح انه لا يصح كتعديل نفسه وفيه ايماء
 الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل او لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاف وعن
 ابي يوسف رح انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط والى انه يجب ان يكون
 الاصل عدلا فلو خرس الاصل او فسق او اعشى او ارتد لم تقبل شهادة فرعه كما في الخزائن والى انه
 لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدالته قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كافي
 الذخيرة [و] صح تعديل [احد الشاهدين] الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع [لآخر]
 الذي لم يعلم عدالته لانه من اهل التزكية وقيل ان تعديله لا يصح لانه متهم بانه يريد تنفيذ
 شهادته كما في النهاية وغيره ولا يخفى انه مغن عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا
 حضر وقد صح ذلك كما في القلذري [وانكار الاصل] قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه
 الحالة [يبطل شهادة الفرع] فان شهد لم تقبل فالى التجميل شرط وفيه ايماء الى ان انكاره الاشهاد
 مبطل والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه خلاف كما في المحيط والى ان حضور
 الاصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء بناء على ان القضاء بشهادة
 الاصل او الفرع كافي قضاء المنيعة [ومن اثر] اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكراه [انه شهد زورا]
 بالضم اى كذبا [شهر] اى بعث به القاضي الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن
 سوقيا فالى اهل محلته وقت العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرئكم السلام و
 يقول انا وجدنا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس [ولم يعزّر] ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما
 فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في الحقايق ويفتى بقوله وقالا يضرب وجيعا و يحبس تاديبا ولا
 يسود بالاجماع كما في السراجيه ولا يبلغ تعزيره الى اربعين عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح وقال
 الحاكم ابو محمد رح الكاتب ان رجعا تائبا لم يعزّر بلاخلاف ومصرّا يعزّر بالضرب بلاخلاف وان لم يعلم
 فنحل الخلاف ثم اذا شهر وعزّر فتاب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم يقبل
 ابدا وكذا عدلا كما في رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كما في النهاية وانما
 عمم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بمرت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بروية هلال ثم مضى ثلثون يوما
 ولم ير الهلال بلا علة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر وبقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الاقرار اشارة الى
 انه لو قال غلطت او اخطأت اوردت شهادته لتهمة او خلل او غيره لم يشهر ولم يعزّر والى انه لا يثبت
 بالبيعة اصلا لانه نفى الشهادة كما في الكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطاعة

في الاستواء مع الضرب لم يجزئي غير شاهد الزور الا ان القاضي الامامي قد نقل عن العملة انه
جاز في غيره كتارك الصلوة عمدا *

[فصل * لا رجوع] صحيح [عنها] اي الشهادة [الا عند قاض] لانه فسخ
الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او
شهدت بزر فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستيفاء الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء
الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكتفاء
مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمين على ما قال بعض المشايخ كما في
الصغرى [فان رجعا عنها قبل الحكم] بها [سقطت] الشهادة عن حيز الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها
[ولم يضمن] اي الراجعان لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهرا كما في الكافي [و] ان رجعا [بعده]
اي الحكم [لم يفسخ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [و ضمنا] عندهما وكذلك عندنا على الاصح كما في
الغزاة [ما انلغاه] من المال او المنفعة [بها] اي بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا
عروض لانهما لم يتلفا ما للمشهد عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انهما لم يعزرا وقد عزر اولعه اكتفى
بالسابق والى ان المدعي لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه مباح في الحكم ولذا لو امتنع
عنه بعد التعديل ياتم ويعزرو يعزل كما في الكافي [اذا قبض] المدعي ظرف ضمنا [مدعا] من
الدين المجبرين او العين او غيرها كما في الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون
القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [والعبرة] في ضمان الراجع
من الشهود وعدمه [للباقي] منهم [لا للراجع] والا يفضي الى الحكم بالضمين مع بقاء الحق
للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [فان رجع احد ثلثة] من الشهود [لم يضمن] ذلك
للاحد الراجع لبقاء مبقى الحق [فان رجع آخر] من الاثنين الباقيين [ضمنا نصفا] من المقبوض
لان الاتلاف يضاف اليهما [وان شهد رجل وعشرين ثم رجعا] اي الرجل والعشرة على التغليب
[فعلى الرجل سدس] من المال وعلى العشر خمسة اسداس منه [عند ابي حنيفة رج] فان كل اثنين
سهن كرجل والزائد على هذا [و] على كل من الرجل والعشر [نصف عندهما] لانهن و ان
كثر من كرجل [وان رجعن] اي العشر [فقط] بلا رجوع منه [فعليه نصف] اجماعا لان الاعتبار
لما بقي من النصف [وضمن الفرع] لا الاصل [ان رجع] الفرع [هو] للعطف [والاصل] جميعا
لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد رجح ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع
فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما وتامه في المضمورات [و]
ضمن [لمازكي] اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجوع قال هم عبيد وقد علمت
ذلك ضمن الدية و قال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجح هو

والاصل والمزكي فان شهادتهما عليه العلة كما في الكشف [لا] يضمن عندهم [شاهد الاحضان]
 اذا رجع لانه اثبت للزاني خصالا حميدة هي كونه حراً مسلماً دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا
 ليس موثر في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر راج لان مكمل العقوبة كالموجب [و]
 ضمن [شاهد اليمين] اي يمين في ضمن شرطية اذا رجع [لا] شاهد [الشرط] منها فلو شهد
 شاهد انه قال رجل لغير المدخول بها ان دخلت النار فانت طالق وشهد آخر انها دخلت نقضي
 عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف و لو رجع شاهد
 الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فتن الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في
 الكفاية فالضمير في قوله [اذا رجعوا] للمزكي وشاهد الاحضان واليمين والشرط كما ان الطرف
 للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام *

* كتاب الاقرار *

اقره ههنا واخره عن الشهادة لانهما جيتان الا انها قاصرة [هو] في اللغة اثبات الشيع باللسان
 او بالقلب او بهما وضده الانكار دون السجود فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة
 [اخبار] اي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئاً لم يكن اقراراً يدخل فيه ما اذا كتب
 الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرواً كما في الصغرى [بحق] اي بما يثبت ويسقط
 من عين وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالية كما مر فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير
 ونحوه [لآخر عليه] اي لغير المخبر على المخبر وبه يستمرز عن الانكار والدعوى والشهادة و
 لا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والوكيل ونحوهما لنياتهم منك المنوبات شرواً [وحكمه ظهور
 المقر به] اي المخبر به للمقر له عليه [لا انشاؤه] اي لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا
 ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة الا اخذه عن طيب نفسه
 فانه تملك مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في
 رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق
 المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولورده ثم اعاد اقراره
 صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبراً [فصح] اي فقد صح [الاقرار بالخمر للمسلم] لانه
 ليس بتمليك فيومر بالتسليم اليه [لا] يصح الاقرار [بطلاق او عتق مكرها] لانه ليس بانشاء
 والا فقد صح ولو من المكره وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلاً او كاذباً بلا اكره لصح ذلك وفي اكره
 فاضحان انه لم يصح ديانة [فلو اقر حر] فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح
 بالمال [مكلف] فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان ماذوناً وصح اقرار السكران كما

مياني [يصدق صح] اقاربه [ولو] كان ذلك الحق [مجهولا] لا يدري ولو كان اشاء لم يصح
 لانه تمليك مجهول. وفيد اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولا لم يصح فلو قال لزيد على الف
 درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدى الف درهم لان المقصود عليه
 مجهول كما في الكفاية والتبادر فثبت السهولة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا احد هذين يصح
 كما في الكرماني واطلاق السهولة لا يحلو عن شيى فان كل تصرف يشترط لصحته اعلام الحق فيه
 لم يصح الاقرار به مجهولا فلو اقر انه باع او احرشيا لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا
 لم يشترط كما اذا اقر انه غصب او ادع ما في كبس وتمامه في الكافي [ولزمه] فلو اقر بمجهول
 [ببيانه] ولو مفصولا فلو لم يبين احبته القاضي على بيانه [بما له قيمة] من المال ان كذبه المقر له
 فيما بين لعيوة والا لم يكن عليه شىى آخر فلو قال له على شىىى ودين بدرهم صح ولو قال غصبت
 منه شىا وبين زوجته او ولده او كافا من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح [والقول له]
 اى للمقر مع يمينه [ان ادعى المقر له اكترمه] اى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه
 لو انكر الاقرار بمجهول و اريد اقامة اليمين عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة
 وتمامه في الجواهر والتمهة [ولا يصدق] المقر [في اقل من درهم] قوله [له على مال]
 او مال قليل لان ما درنه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال دريهم او دينير كان
 عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر السهم [و] لا يصدق في اقل [من النصاب]
 العشرين او المائتين [في] قوله له على [مال عظيم من ذهب او فضة] او دراهم او دنانير لانه
 النصاب عند الناس هو العظيم منها و عنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في
 الهداية والاصح ان الال منه في حق الغني والماني في الفقير كما في الكرماني [و] لا يصدق
 في اقل [من خمس وعشرين في] قوله له على مال عظيم من [الابل] لان العظيم المطلق
 والعدد الواجب الزكاة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين
 و اموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب [و] في اقل [من قدر النصاب قيمة في] قوله له على مال عظيم
 من الحنطة او النحاس او غيره مما من [غير مال الزكاة] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل
 لزمه مايتان كما في الكفاية [و دراهم] في الاقرار [ثلثة] من الوزن المعتاد لان الدراهم جمع
 الرباعي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمتيقن من الافراد الثلثة [و دراهم كثيرة عشرة]
 لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة و اقل جمع الكثرة احد عشر فالشمل على ما هو
 اكثر جمع القلة من عشرة اولى لانه المتيقن و هذا عنده و اما عندهما فمايتان لانه كمال العظم
 وفي شاة كثيرة اربعون و ابل كثيرة خمس وعشرون و اما حنطة كثيرة فخمسة اوسق عندهما
 و لا رواية عنه و الحنطة الكثيرة عشرة اقفة و كذا كل ما يكال او يوزن كما في اللهم [و كذا]

درهماً [في الاقرار] درهم [لانه اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون درهمن وفي الكافي وغيره
 ان في كذا دينار ودينارين لانه كفاية عن العدة واقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد ر ح
 كذا درهم بالجرماية درهم حملا على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجرورا
 بالامانة فان محمد ر ح هو الامام في العربية مع ان في مغني اللبيب انه قول الكوفيين فالروضي
 الخطي له بكونه خارجا عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه انه مبني على عدم تمييز
 العلامة [وكذا كذا] درهما او كيلا او وزنا [احد عشر] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان
 يكون تفسيره وتعليل الكافي لكذا دينارا يقتضي ان يكون اثنى عشر وقس عليه سائر ما سياتي
 [وكذا وكذا] بالواو [احد وعشرون] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره
 [ولو ثلث] لفظ كذا [بلا واو فاحد عشر] لان احدا منها مكرر اذ لا نظير له في المركبات العددية
 ويتلقى جواب لو بالغاء عند الفقهاء [و] لو ثلث كذا [مع واو فمائة واحد وعشرون] لانه
 اقل اعداد ينكر مع واوين والاكثير في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل [وان ربح] كذا
 مع واو [زيد الف] فهو احد وعشرون ومائة واللف [و] له [على] انا [و] له [قبلي] بكسر
 القاف وفتح الباء اي عندي كما في القاموس وغيره [اقرار بدين] له عليه فان على صيغة التثنية
 محله الدمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانني وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول
 اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ورحمتي ودين واجب وحق اقرار بدين كما في
 المم واختلف في قوله (ما يقال ده درهم وادنى است) [وصدق] المقرانه ودبعة [ان وصل به]
 اي بقوله له على او قبلي درهم قوله [هو ودبعة] لان المعنى حفظ درهم فيكون ميازا علاقته بالحلول
 وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون ودبعة ايضا وهو دين لترجيحه وان وصل
 العارية كان قرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه ودبعة لانه حينئذ يكون كالمراجع
 عما اقر به فلا حاجة الى قوله [وان فصل لا] يصدق [وعندي ارمعي ونسوة] مثل في كيسني
 او صندوقي او بيتي اقرار بانه [امانة] لانها بالعين اولى من الدين [وقوله لمدي الف] عليه
 [اتونها] امر معناه خذ بالوزن الف الواجب لك على [او قضيتها] ونحوهما [مثلا انتقلتها
 او اقبل فاقبضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على] اقرار [الا اذ تصادقا انه سخية لان الاصل
 اعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي ونحوهما
 لكن في الصغرى قضيتك اقرار وعن ابي يوسف ر ح انه ابرأني منها ليس باقرار [ومائة درهم]
 او درهمان او صاع من البر وغيره مما يكثر في الدمة [او] مائة [وثلاثة اثواب] او افراس
 او غيره مما يقبل في الدمة [درهم] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتفوا به
 لانه مما يكثر وجوبه في الدمة من الموزون والكيل والمعدود المتقارب [وثياب] في الثاني

لانهم ذكروا بعد عديد من ما يفسرهما كمثلثة وعشرين ثوباً والدراسم والنياب خميران للمبتدئين
 مرتين و او بمعنى النوا بقرينة الاتي و انما دليل صورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يكون عند
 الاجتماع فمن الظن ان الواو احسن واعلم ان الاصل في الباب ان السجرون فمن قيسبت في الذمة
 ولو عينا وغيرهما من الوزن و المكيل و العدة المتقارب يصلح ثمنا بالوصف فثبت في الذمة
 الا اذا عين و اما نسو السجوان و الثوب فلم يصلح ثمنا اصلا فلم يثبت في الذمة الا اذا لم يكن
 بمقابلته مال كما في النكاح و العتاق و السلم و الديات فحينئذ يثبت في الذمة كما في النهاية و غيره
 [وفي مائة وثوب او] مائة [ثوبان] او فرس او فرسان او غيرهما مما يقبل في الذمة ثوب و ثوبان و
 [يفسر المائة] المبيعة اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضيشان لوقال الف وثوب
 او شاة او بعير او فرس لزوم الثياب او الاشياء او الابرة او الافراس [و الاقرار بدابة] اي بغصب دابة كائنة
 [في اصطبل] اي بيت الدابة و موزنه اصلية اذا الزائدة لم يكن في اول بنات الاربعة الا اذا
 جرى على الفعل [يلزمها] اي يلزم الاقرار على المقر الدابة [فقط] فلا يلزم الاصطبل عندهما
 خلافا لمحمد رح بناء على تحقق الغصب في العقار وفيه اشعار بانه لو اقر بثوب في منديل او حنطة
 في جوالق لزوما معا بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية [و سيف] اي الاقرار بسيف يلزم [جفته
 و حمائله] اذا السيف اسم الكل من النصل اي الحديد و الجفن بفتح الجيم و يكون انفاء العلاقة
 و السمائل بالفتح جمع السمالة بالكسر ما يشد به السيف على الشاصوة من قطعة جلد طويلة و قال
 الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه و كانه مختار المصنف و الا فالمناسب المفرد وفيه اشعار بانه
 لو اقر بمائة لزمه السلقة والفص لان الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية [و صح اقراره بالحمل] اي
 حمل شاة او جارية بان ارضى مورث زيد بحمل جاريته لرجل فورثها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما
 مالان بالوصية فلم يعلم بما لم يحل الاقرار و الاخذ لحرمة العذب كما في الكرماني [و] صح الاقرار
 [له] اي للحمل [ان بين سببا] للمالك [صالحا] لتصحيح الاقرار له بان قال لما في بطن فلانة على الف
 درهم من جهة دين كان لابيه مات وانتقل اليه او ميراث ورثه منه او وصية له من غيره فاستعملتنيما بان
 بين سببا غير صالح بان قال انه باع مني هذه الدار بكذا او اقرضني او وصى مني كذا لا يلزمه شيء اذ لا
 يتصور شيء منه من البنين و ان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح
 كما في الهداية [فان ولدت] ام الحمل [لاقل من نصف الحمل] من حين تحقق سبب الملك كموت
 الموصي و المورث [فله] اي الحمل [ما اقربه] من المال و ان كان غلاما او جارية فالمال بينهما في الوصية
 و الثلثا في الارث و ان كان ميتا فهو لوارث الموصي و المورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة
 فولدت لاقل من منتين من موت احدهما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن و انما لو لم يكن
 معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما اشار اليه في النهاية و غيره [و ان اقر] بقرض او غصب

او ردیعة او عارية قايمه او مستهلكة [بشرط] الخيار ثلثة ايام نحو لفلان على كذا على اني بالخيار ثلثة ايام [صح] اقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة المألوفة نحو على او عندي [وابطال شرطه] اي شرط الخيار فانه للمفسخ الذي لا يكون الا في الانشاء والاقرار اخبار ولذا لو اقر المذموم عليه بشيء ثم ادعى انه كذب لم يخلف المدعي المقر له انه ليس بكاذب فيه مثل الطرفين خلافا لابن يوسف روح وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره [واستثناء كيلى او وزننى] وعددى متقارب [من دراهم صح] ذلك الاستثناء استحسانا [قيمة] فيصح الاستثناء عن الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الا دينارا او قفيز حنطة او خمسين جوز لزمه المائة الا قيمة الدينارا او الحنطة او الجوز وقال محمد روح لم يلزمه شيء لانه لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمننا فلو قال له على مائة درهم الا ثوبا او شاة لم يلزمه شيء عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نسائي طالق الا فلانة و فلانة و فلانة لم تطلق واحدة منهم كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف روح لو قال له على الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كما في النخيرة و الى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمني لم يصح لانه رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي والتعليق عما في المستقبل كافي الكرمانى [لا] يصح [استثناء التابع] للمستثنى منه لانه ليس بداخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [كالبنا] التابع للدار [والقص] للخاتم [والنخل] للبستان فلا يتناول صدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقرينة على ذلك كما في قاضيخان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببنا دار لدخل ما تبنته من الارض وكذا لو اقر بالنخل فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا بقاء لذلك النخل بذونها وقيل مقدار ما ياخذ ظله في كبد السماء وقيل مقدار غلظة وقت الاقرار كافي الظهيرية [ودين صحته] اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب زمانك [مطلقا] اي غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار [ودين مرضه] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيما [بسبب] حصل [فيه] اي المرض [و] قد [علم] ذلك السبب [بلا اقرار] بل بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض للبيع اذا وقراه القاضي او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذا لك واستاجر شيئا او استهلك مالا لانسان او تزوج امرأة مهر مثلها كذا لك [سواء] خبر الدينين اي مستويان في الدرجة فلا يرجح احدى في القضاء على الاخر [وقد ما] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [على] دين ثالث هو [ما اقر به] ولو عينافي يده [في مرضه] لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى [و] قدم [الكل] اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل افرادي فانه اكثر استعمالا [على الارث] فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه [وان شمل] الكل اي كل منهما

[ماله] فمن الظن ان تكبير الكل انسب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما مر ان الاقرار ليس بتمليك والا لم يجز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ولا يصح ان يخص] اي يميز المريض باختياره [غريما] اي ذا دين من الدينين الاولين من غيره [بقضاء دينه] اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غريما بذلك لصح وتامه في حيز النهاية [ولا] يصح [اقراره] بدين او عين [لوارثه] عند اقراره فلو اقر لابيه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامراته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولاجنبي لم يصح وقال محمد رح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لوارثه وسياتي وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بحصة الاقرار للوارث لم يكم ببطلانه ولم يصير ميراثا [الا ان يصدقه البقية] اي يرضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق يرده فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشك بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند مستقبي البصرية كما في الرضي وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار لتعليل صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين كما في العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في خزنة المفتيين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا والمعتبر بعده [فيبطل] اقراره لغلام جهل نسبه وبولد مثله لمثله [ان ادعى بنوته] وصدقه الغلام [بعده] اي الاقرار لان البنوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة [لا] يبطل اقراره لامرأة اجنبية [ان نكح] تلك المرأة بعده لانه لم يكن زائنا عند الاقرار [ولو اقر] رجل [ببنوة غلام] اي ولد كبير فيشتمل البنوت [جهل نسبه] في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في النية لكن في عتاق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد يتولد فيه فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب [ويوال مثله] اي الغلام [لمثله] اي المقربان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما في المضمرات [وصدقه الغلام] في مدة حياته او ماله عطف على اقره من غيره ولا حالا عن فاعله والا لزم ترك الغلام واتصافه بالتصديق حال الاقرار [ثبت] منه [نسبه] اي الغلام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمبتدأ ان يدعي انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وأما اشترط التصديق اشارة الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الإقرار والى انه شرط ذلك في المقر له العقل
فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشايير وكأنه المراد مما في اعتناق قاضيان ان اشترط
تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اي تصديق غير العاقل [و شرط تصديق
الزوج] مع الشرائط الثلاثة الماضية [أو شهادة] نحو [قابلة] من رجل أو امرأة [في اقرارها] أي الزوجة
[بالولد] أي الذكر أو الأنثى لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين
الامرئين اما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة تامة عنده واما
عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبتت
النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لا كما في النهاية [ولو اقر] رجل
[بنسب من غير ولاد] قريب بينهما كالإخ والعم والجد وابن الابن [لا يصح] اقراره بالنسب وان
أوجب النفقة والحضانة ولا بد لثبوت النسب من البينة كما في التتفة وفيه اشعار بأنه يصح اقراره
بالولدين واشترط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من
المتن والآت انه لا يثبت نسب الأم بالاقرار [ويرث] هذا المقر له من ذلك المقر لانه وان بطل الاقرار
في حق النسب على لالزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث [الا] اذا كان [مع وارث]
ولو بعيدا ذارحم فانه لا يرث المقر له حينئذ فلو اقر باخ وله عمه او خالة كان الارث لها دونه لما لم
يثبت نسبه لا يزاحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره
فانه حينئذ لبيت المال كما في المضمورات [ومن اقر باخ] له [رابوه ميت شاركه] أي شارك المقر [في الارث]
المقر له سواء كان معه وارث آخر أو لا لانه يؤخذ باقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من التركة
[بلا] ثبوت [نسب] لما مروا من ذكره ردا للمردف عن ابي يوسف رح انه ثبت نسبه من الميت اذا كان
هو الوارث لا غير كما في المضمورات [ولو اقر احد ابني ميت له] أي للميت [على آخر دين] الف
درهم مثلا مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفة لميت [بقبض ابيه نصفه] أي اقر بقبضه نصف الدين
خمسمائة وكذا به ابن آخر [فلا شيء له] أي للمقر من الدين لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين
على الميت وهو غير مضمون [والنصف] الباقي خمسمائة [للآخر] من الابنين وفيه اشارة الى
انه لو اقر بقبض الكل وكذبه الابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المدينون بالنصف ثم المدينون
الى المقر له اذا ترك ابيهما التاعين والى انه لو اقر احدهما بدين على ابيهما اخذ الدين نصفه من
نصيبه وهذا عند الفقيه ابي الليث وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في
ذكر الاخر في الآخر من رعاية حسن الاختتام والله اعلم بالصواب *

* [كتاب الدعوى] *

آخرها عن الاقرار وضعا لانها تكون مشروطة منه طبعاً [هي] واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرهما في اول السباق غير مشروطة لان الفها للتأنيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمر وما لا يى طلبه لاختلاف العين از الدين كما في الكرمانى فزيد المدعى وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشيء الى نفسه حال المسئلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعي وهو [اخبار] عند القاضي از الحكم فانه شرط كما في الاختيار [يبق] معلوم فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والإطلاق في الوضعين لا يخلو عن شيء [له على غيره] اي للمدعى على غير المدعى بضرورة كما يأتي ومن الظن انه منقوض بدعوى الركيل والولي والوصي لما مر في الاقرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فسرهما مع الاشارة الى الحكم فقال [والمدعى] شرعا [من لا يجبر] اي لا يكره [على] هذه [الخصومة] اي الخصامة وطلب البت فلا يشكل بما كان فيه. مشاهداً من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذا تركها [والمدعى عليه من يجبر] على هذه الخصومة والجواب فلا يشكل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معني فيها اذا اجبره القاضي على الخصومة لليتيم وانما عرفهما بذلك وعلل عما يقتضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فبهما فقيهل المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من لا يحجب بان لا حق لغيره عليه والمدعى من يلتمس حذوف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر [وهي] انما تصح [فيه] اشعار بان الدعوى كما تكون صهيبة تكون فاسدة فالصهيبة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب التصور والمطالبة بالجواب اذا انكر والاثبات بالبيينة ولزوم احضار المدعى والفاسدة بذلك بان لا يكون ملزمة لشيء على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى مجهولاً في نفسه كما في الكفاية [يذكر شيئ] اي قول دين از عين [علم جنسه] اي جنس ذلك الدين [وقدره] بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب از مكائيل من السنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما اشهر اليه في الشزاة والى انه لا يشترط بيان النوع كالربعة والخمسة كالسبب والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما في الذخيرة وغيرها وذكر في مداينات النية ان بيان قدر الكاغل وصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [و] بنكر [انه] اها الشئ المعين بقريضة قوله [في يد المدعى عليه] اي في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه تساهل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على

مقارني يد غيره لم يصح بهذا ذابل ولذا لو علم به القاضي امر بالتسليم اليه والى انه لو اخذ شيئا من رجل على انه ملكه ثم ادعى و اقام بيعة على ذلك تقبل لانه الخارج بالحقيقة كما في العمادي [وفي] دعوي [المنقول يزيد] على ما ذكر من التمس والقدار و انه في يد المدعى عليه قوله [بغير حق] لاحتمال ان يكون مبيعاً بمثل الثمن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانه يزيد في العقار ايضا عند بعض المشايخ كما في قاضيهان والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشرط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم تقبل [والاصح] انه تقبل كما في خزانة المفتين [وفي] دعوي [العقار لا يثبت اليد] اي يد المدعى عليه [الا ببيعة] اي بيعة تامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقرب به ذواليد وقيل ان اليد يصح بالاتزان كما في الهداية فيجوز على الملك حينئذ فلو اقرب به امر بترك التعرض لكن لا يقبل البيعة على الملك بل من اثبات اليد بالبيعة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالاتزان باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالاتزان والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع او معائنة لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على التبع مثلاً يسألهم عن ذلك فانها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالاتزان الكل في العمادي [او علم القاضي] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [والمطالبة به] اي انما تصح بمطالبة المدعي والمدعى عليه بالمدعى مينا كان او دينا منقولا او عقارا لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعى عليه على ايفاء حق المدعي وقد لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه همزة ذراعهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [واحضاره] اي باحضار المدعى عليه ما يدعيه المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليه كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بشنة فانه تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ان امكن] احضاره بان لا يكون له حمل وموثة كالسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضي الا بالاجرة او لا يمكن رفعه بين واحدة او يختلف سعره في البلدان على الخلاف لم يجز على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او رحي فلقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا لسمع الدعوي والبيعة ويقضي ثم اذا كان خارج المصر ثم يمضيه كما في العمادي وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشيء مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا يقبل [ليشير اليه] اي المدعي [المدعي] عند الدعوي [والقاهر] عند ادائها [والتالف] اي المدعى عليه عند الاستحلاف لانه شرط الاعلام بالقضي ما

يمكن وذكر في القامدى الاحتياط ان يسمع السالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة والمشار اليه
فيقول (كرامدين بين يدي الصلوة والصلوات جبرين تحت لم دعوى من كانه جبرين دافق ناست) كذا يسمى
بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره [وذكر قيمته] اي انما يصح بذكر قيمة بذل
[ان تعذر] احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى باتفاق الروايات كما في يمين قضاء
الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان قائما يصح وهو الاصح كما في مضاير الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر
اللون والذكورة والانوثة والسن في البداية وفيه خلاف كما في العمدى وقال السيد ابو القاسم ان
هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخذ عنه او مثله في المثلي واما اذا اراد اخذ قيمته في القسي
فموجب ان يكتب في بذكر القيمة كما في مضارة الخزانة [و] ذكر [الحدود] جمع الحد شرعا يتميز
عقابه عن غيره مما لا يتغير كالذور والاراضي فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد و
ينقص ويشرب وهذا عنده خلافا لهما وهو المختار عند شمس الاسلام [الاربعة او الثلاثة] عند
الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر السدين والعرض باحدهما وقد يكون مثلثة وعن ابي
يوسف رح يكفى الاثنان وقيل الواحد [في] دعوى [العقار] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدلها
شاء منها وعند الشيعين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يسد ولو مشهورا وهذا عنده خلافا
لهما فلو لم يسد وقضى بصفة ذلك نفذ والى ان ذكر المصير والقوية والصفة لا يلزم كما قال بعضهم
وذكر المرعيتاني انه لو سمح قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدل بالاعم دار في بلد كذا
في مائة كذا في مائة كذا الكل في العمدى وانما اشترط ذكرها اذا انكر المدعي عليه واما
اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تضر بالاقرار كما في القامدى [و]
بذكر [اسماء اصحابها] اي الحدود [و] اسماء [نسبهم] اي آباء الاصحاب [الى] اسماء
[السيد] اي اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك
فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رح لم يشترط ذكر السيد واليه ذهب بغضهم والاول الصحيح
فلو قضى بالتاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشتهر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة
الاصحاب اشعار بانه لما ذكر المالك فيقول لزريق ارض المملكة في يد الفلاني هو لو اكتفى باليد
يصح على المختار ولزريق ارض وقف على مسيد في يد الفلاني ولزريق ارض من تركة الفلاني لا ارض
ورثة فلان للجهالة كما في العمدى [واذا صحت] الدعوى بما ذكر [سال القاضي الخصم] اي المدعي
عليه [عنها] اي عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار واليمين والتاصل ان القاضي
امر المدعي بالسكوت واستنطق المدعي عليه بلا التماس المدعي وهذا اصح مما اختاره بعض
القضاة انه قال القاضي للمدعي اخبرني بشئ فماذا اصنع فان التمس السؤال عن جوابه سال عنه
وفي فيه رمز الى انها اذا فصلت قال له قم فصيح دعواك وانما ترك معاملة القاضي مع الخصمين

قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكنت حتى يبتدأ المدعي بالكلام او تكلم اولاً وقال ما لكما
 فان حشمة القضاة قد يمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكلم
 نهج الفتنة كما في قضاء المبسوط [فان اقر] الخصم بما يدعيه المدعي اقراراً بالعبرة او الكتابة فانها احدى
 المسانين وذلك كما اذا برئ من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب اقراره [او انكر] انكاراً صريحاً
 او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روي انه اقرار غير ظاهر فيحبس حتى
 يقر فغلط على ما اشير اليه في المنية [وصال] القاضي [المدعي] في صرصة الانكار [بينة] على ما
 ادعاه [فاقام قضي] في الصورتين [عليه] اي الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار الزام للخروج
 عن موجب ما اقر به لانه حجة بنفسه وبالبينة جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير
 الى ان المدعى عليه لو سكنت فاقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنية والى انه
 لو انكر واقام بينة ثم اقر قضي عليه بالبينة كما قال بعض المشايخ والاقر الى الصواب ان يقضي بالاقرار
 على ما قال آخرون كما في العمادي [وان لم يقم] المدعي البينة بان يقول لا شهود لي او هم غيب
 او مرضى [خلفه] اي الخصم وفيه اشارة الى انه انما يتربط بالتسليم على صحة الدعوى فيختلف
 فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة
 والوقف وغيرها وتماهه في العمادي والى انه لو خلفه المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي
 فيخلفه القاضي كما في شهادات المنية وينبغي ان يقيّد التسليم فانه انما وضعه ان يسلف اذا ظن ان
 المدعي مبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يسلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق
 لا ينبغي ان يسلف كما في قاضيان [ان طلبه] التسليم [خصمه] هو مشترك عرفاً بين المدعي وحجته
 والمدعي وهو المراد فهو احسن فلو استخلفه المدعي بعد ما خلفه القاضي بلا طلبه خلفاً ثانياً فلا يسلف
 قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند ابي يوسف رح الا في قلائل منها تسليم الشفيع انه ما يبطل
 شفيعه وتماهه في العمادي وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه يسلف قبل طلب الوصي
 والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [فان نكل] اي امتنع عن
 التسليم [مرة او سكنت] عنه [بلا آفة] من خرش او طرش او غيره [وقضي] له عليه بالمال [بالنكول]
 ان بسبب الامتناع عنه [صح] ذلك القضاء ونقل عن عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار فلو
 قال بعد القضاء انا اختلف لم يلتفت اليه وفي الروايتين وفي ثم وثم دون القاء اشعار بانه لا يشترط القضاء
 على فور النكول فيجوز ان يسلمه يومين او ثلاثة ولو بعد عرض اليمينين ثلثاً كما قال الشافعي وقال غيره انه
 يشترط وفيه اشعار بانه لا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادي وقوله
 بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضاً لكنه حكمي وهو كالحقيقي في الحكم على
 الصحيح كما في الهداية والكافي فمن الظن انه مشتدرك بل موهم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون

قوله نكل شاملا لنوعي النكول وقوله سكنت معناه سكنت من جواب المدعي على ما ذكرنا من
الروايتين [وعرض اليمين] على المدعي عليه في صورة النكول [ثلاثا] من المرات بان يقول له
اني امرض عليك اليمين ثلاثا فان خلعت والا قضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله ما لهذا
عليك هذا المال الذي يدعيه وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابي ان يحلف يقول كذلك
ثم وثم [ثم القضاء] عليه بدعوى المدعي [أحوط] وأول فيجوليس بامر لازم في ظاهر الرواية
وعندهما ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء الشقة
[ولا يرد اليمين] من مدعى عليه [على المدعي] وان كان له شاهد واحد [وان نكل خصمه]
للحديث المشهور الكائن كالتواتر البينة على المدعي واليمين على من انكر او المدعي عليه وفيه اشعار
بانهما لو اصطليا ان يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه المال كان الصلح باطلا والمدعي على دعواه
كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور صورة واكثر من عشرين
معني [نكاح] اي نفس النكاح از الرضي به از الامويه فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة
نكاحا على الآخر وهو منكرد لم يحلف عنده بل تعلق حتى رجل البينة وانها دفعه بتخلف انها
ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عندهما فعند ابي يوسف روح (باسه كدور ازين نكر ده) وعند
عبد روح (باسه كدور ازين نويت دمن حال) وهو احوط كما في القاضى [زرجعة] بان يدعي
احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة
يثبت بقوله في الحال [و] في [في ايلاء] اي في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعي احدهما
على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الفسخ بقوله
[واستيلاد] اي طلب ولد بان يدعي احد من الامة والمولى او الزوجة والزوج انها ولدت منه
ولذا حيا او ميتا كما في قاضيان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم يتصور لان النسب
يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه
تصويرهم [ورق] بان يدعي احد من المعروف والنسب والمجهول النسب على الآخر انه عبده والمراد
بالنسب الضمة والحال كما اشير اليه في العمادي وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معزوف
الحال فهو حر او عبد بيقين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطالان
الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعي احد من المعروف والمجهول انه
ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [وولاء] اي ولاء
العقانة او ولاء المولاة بان يدعي احد من المعروف والمجهول على الآخر انه معتقه او مولاه فلا
يحلف عنده ابي حنيفة روح في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول
جعل به لا و اباحة صيانة عن الكذب الحرام والبدل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندهما

لانهما جعلوا النكول اقاررا صيانة عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف على صورة
 انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما ذكاح قائم و الفتوى على قولهما كما في الكافي
 والمتقي وهكذا في الاختيار معللا بعموم البلوى وذكر في النهاية قال المتأخرون ان المدعى
 ان كان متعنتا يأخذ القاضي بقولهما ومطلوما بقوله [و] لا يحلف عندهم في [حلف] هو خالص
 حق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقه او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه
 مغلوب فلو ادعى احد على احد قذفه بالزنا لم يحلف [و] كذا في [لعان] بان ادعته على الزوج بالقذف
 لانه كالحمد يدري بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيهما انه
 لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواءها ثم استثنى من الامور التسعة فقال [الا اذا ادعى]
 على المجهول اى لا يحلف منكر وقتا في شئ منها الا في وقت ادعاء مدعي [في] ضمن واحد
 من المذكورات مثل [النكاح] والزوجة وفي ايلاء [و] النسب [و] الاستيلاد [و] الولاء [و] البرق
 [مال] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير
 [كمهر] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [و] نفقة [في] الادعائين او ادعاء كونه ولذا
 وام ذلك او معتق او عبدا له [وارث] في ادعاء الزوجية او القرابة من الميت ولما احتاج الباقي من
 المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال [و] حلف [بالاتفاق] [السارق] عند ارادة اخذ المال [و]
 ضمن [بالتشديد] [ان نكل ولم يقطع] يده لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف
 القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول
 الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مالا او الاجسمن ان يقدم الحد واللعان على الصورتين المختلفتين
 ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما مالا كما لا يشفى انتهى ولما انجز الكلام الى ما خلف فيه
 بلا خلاف ذكر بعض آخر منها على طريق الاستيناف فقال [و] حلف [الزوج] بالاتفاق [اذا
 ادعت] الزوجة [طلاقا] بلا بينة لها عليه [فيثبت ان نكل] الزوج [نصف المهر] قبل الدخول
 [او كله] بعده [وكذا] حلف بالاتفاق [منكر القود] في النفس او الاطراف [فان نكل في]
 دعوى [النفس حبس حتى يقر] فيقتض منه [او] حتى [يحلف] فيطلق عن الحبس والا يحبس
 ابدا [و] ان نكل [فيما دونها] اى النفس [يقتض] منه لان الطرف كالمال في رعاية النفس ويجري
 البذل في المال لغائلة قطع الخصومة فيجري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة
 شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرمانى وقال ان النكول اقرار فيه
 شبهة فيلزم الدية في الصورتين [وان قال] المدعى [لى بينة حاضرة] في المصرا او في المجلس [وطلب
 حلف الخصم لا يحلف] الخصم عنده ويحلف عند ابى يوسف رج في الصورتين وقول محمد راج مضطرب
 والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر كما في الزاهدى

فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط عند التسليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات النية و الى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستخلف كما قال سيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يخلف كاذبا فلم يعز في التسليف كما في قضاء النية [ويكفل] من التكفيل [بنفسه] اي يرخل من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب وكفلا بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفلا وركيلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالتكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفلا بالعين ليسخرها كما في الكفاية و اطلاقه مشير الى ان القاضي يكفله ولو لم يطالبه المدعى وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في اللم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعى حقيرا وعن محمد رح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعي حقيرا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرمانى [ثلاثة ايام] مروية عند ابي حنيفة رح ويكفل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرمانى الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [فان ابى] عن اعطاء الكفيل [لازمة] اي دار المدعي ارامين مع الخصم تلمة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الرضو والغسل والغداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا أدى مؤنته وانه ان يلازمه بولده واجرائه فان الراي الى المدعي على الصحيح كما في قاضيتان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا يلازمها الا امانة كما في الهداية ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء الذخيرة ونمامه في الكفاية [و] يلازم المدعي الخصم [الغريب] المسافر [قدر مجلس الحكم] لا غير فان اقام بينة والا يخلف او يدعه فهي جملة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المصنف لانه غريب يفيد ان الغريب يلازمه و يكفل ان ابى غيره عن التكفيل [ولا يكفل] الغريب [الا] من ازل المجلس [الى آخر المجلس] اذا الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضيتان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الشرازة انه يكفل يوما وعند الاختلاف القول لمنكر الائمة لانها اصل و[الخلف] الذي يقضي بالنكول عنه يكون [بالله] دون غيره فلو خلفه القاضي به فنكل فقطى به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار والاولا لا يخلف الاخرس الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فيستبر بنعم اولا كما في الينابيع وغيره [لا] يخلف [بالطلاق والعناق] ونحوهما فانه حرام [فان الخ] وبالغ [الخصم] على التسليف به [قيل صح] ذلك التسليف [بهما في زماننا] لكثرة التسليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وفيه اشغار بان اكثرهم لم يخلفوا بهما و الراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيتان وغيره

ولهذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق اختلفوا في كفره كما في سير المصمرات وتماهه من في الايمان
 [ويغلظ] جواز اللقاضي [بصفاته] بلا عاطف والالتعاد اليهين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله
 الطالب الغالب المدرك الملك السبي الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء توقيفية
 وفي الخلاصة والخيرة وغيرهما انه لا يغلظ عند اكثر المشايخ وفي قاضيان انه لا يغلظ بان يقول
 بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلظ الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اولا ويتلوا عليه
 ان الذين يشتركون بعهد الله وايمانهم ثم ما قليلا الاية كافي الاختيار [لا] يغلظ وجوبا [بالزمان] اى
 في الوقت الشريف كازل الجمعة وآخرها وليلة القدر لان فيه تأخير المدعي [و] لا [المكان] الشريف
 كمين الركن والمقام وبين الرضة والمنبر والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رح انه يوضع
 المصحف في حجرة ويقرأ الاية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المصمرات [و] يغلظ غير
 المسلم بما اعتقده فحينئذ [حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله
 الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشيخان ان المجوسي حلف
 بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلاث الا بالله كافي الكافي وفيه اشعار بأنه يحلف بالله وحده لان
 التغليظ لزيادة تأكيد كافي الاختيار [والثواني] وغيره من المشركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما
 نعبدكم الا ليقربونا الى الله رافعي فلا يغلظ بالصنم وغيره كما في الكرمانني [ولا يحلف] احد من
 الفرق الاربعة [في معابدهم] ومكان عبادتهم للنهي عن تغطيمه [ويحلف على التماس] من سبب
 هو فعل يرتفع كبيع او عصب يرتفع بالاقالة او الاسترضاء وسماتي [نسو بالله ما] ثبت [بينكما
 بيع قائم] في الحال اذا ادعى انه اشتراه [او] ما بينكما [نكاح قائم في الحال] اذا ادعت النفقة
 فلو ادعت النكاح كان المثال على مذهبهما في التحليف كما مر [او] بالله [ماهي بائن منك الآن] اذا
 ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعيًا حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يختلف على
 الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن
 فعل آخر من الافعال الحسية [لا] يحلف [على السبب] اى الفعل المرتفع فلا يحلف [بالله ما بعته
 ونحوه] مثل بالله ما نكحتها وما طلقتها بائنا لانه قد يطرح عليه الاقالة والخلع والنكاح فحينئذ يتضرر
 المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المنكر للقاضي لا تخلفني
 على السبب فان الانسان قد يبيع ثم يقييل فانه حلف على التماس كما في الهداية لكن ذكر في الخيرة
 وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف
 الا على السبب وعنه انه يحلف على ما انكره من الحاصل والسبب وهذا احسن الاقوال عند الحارثاني و
 عليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر
 المدعي] من راي المدعي عليه الموجب لحلفه على الحاصل [فيحلف] حينئذ [على السبب] بلا خلاف

نادر الى كل دعوى شفعه بالسور فانه ربما يختلف على مدسب الشافعي روح انه لا يجب الشفعة [وان
المشتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على التحصيل ماله قبله شفعه لانه لا يرى ذلك فيشترى
الشفعة السقي فيختلف على السبب ما اشترته ومن الظن ان المدعى عليه قد يتصور بطلان
الشفعة بتأخير الطلب لانه لا يدل للقاضي من الاضرار بأحد هما و الاولى به المدعى عليه لانه متمسك
بعارض السقوط والمدعى بالأصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء [وكذا] يختلف
على السبب بلا خلاف [في] دعوى [سبب] اي فعل [لا يتكرر] ولا يرتفع برائع لانه ليس مما
يتصور به و الاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعي او لا يتكرر السبب [كعبد مسلم يدعى] على
سببه [عتقه] فانه يختلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقًا فينكر الاعناق والموت لا يسترق بل يقتل
و الهرب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف روح و في ظاهر الرواية انه
يختلف على السبب كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على جائط غيرة او اجرت ميراثا
على سطحه او رمى ترابا في ارضه ارسقى في ارضه نهرًا فانه مما لا يتكرر فيختلف على السبب كما في
الاختيار [وفي الامّة] ولو مسلمة [والعبد الكافر] اذا ادعى عتقه مما يختلف سببها في ظاهر الرواية
[على السبب] ما في ارضه حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والطلاق والسبي و عليه
بنقص العهد والطلاق والسبي و عن ابي يوسف روح انه يختلف على السبب وتامة في الذخيرة [و
يختلف على العلم] اي علم المدعى عليه بالمدعى [من ورث شيئًا] من عين علم ذلك بعلم القاضي او اقرار
المدعى او بيعة المدعى عليه [فادعاه آخر] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه
ايماء الي انه لا يختلف وارث الدين قبل و صوله اليه خلافا للشافعي والاول المختار وعند الفقهاء و
قاضيان كافي اللهم والي انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقق سببه من كون العين
في يده كافي الذخيرة والي انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكح عنه قضى عليه
لكن في هذا التفريع اشكال كافي العمادي [و] يختلف [على البتات] بالتحقيق اي قطع ما ادعى
عن المدعي [ان ذهب] شيئ [له] اي المدعى عليه [او اشتراه] المدعى عليه بلا بيعة ثم ادعاه
المدعي بلا بيعة انه له فالمرهوب له او المشتري يختلف بالله ليس هذا ملكا للمدعي وفيه رمز الى انه لو
وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كافي العقود حلف على البتات
وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه
يخرج جانب الدعاة لزيادة الرجحان ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى
السرقه في يد البائع حلف على البتات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير اما يكون
على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيختلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل
قبض الثمن وانكرو الموكل حلف الوكيل على البتات بالله لقد قبضه الموكل اقول في الذخيرة والي انه في

كل موضع يجب اليمين على الثبات فيسلفه القاضي علي العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر بكره كما في العمادي [روى قضاء الحلف والصلح عنه] أي عن الحلف كما إذا ترجه حلف على المدعي عليه فأعطى مثل المدعي أو أقل أو صالحه عن دعوى الحلف على أقل من المدعي فإنه يضح ذلك ويسقط ولاية الاستخلاف بعده وإنما يضح صيانة لغرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذهبوا عن إعراضكم بأموالكم وقد روي أن عثمان رضي الله تعالى عنه افتدى يمينه فقبل في ذلك فقال أخاف أن يصيب الناس بلاء فيقال إنه بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يجوز أن يبيع اليمينين لهما لم تكن مالا فله أن يستخلفه بعد ذلك كما في الكرمانى *

[فصل] * ولو اختلفا [أي المتبايعان مثلا والوار للاستيناف] في قدر

الثلث أو المبيع [فقال البائع إن الثمن ألفان أو عبدا وقال المشتري ألف أو عبدا] [حكم] القاضي [لمن برهن] أي أقام البرهان واليمين على ما ادعاه فإن الكل مدعي واليمين من جهة [وإن] اختلفا فيه و [برهنا] حكم [لمثبت الزيادة] أي لبائع أثبت زيادة الثمن ومشتري المبيع لأن مثبت الأقل باكت و لا ينفي الزيادة قصدا بخلاف مثبت الأكثر فلا يعارض [وإن] اختلفا فيهما [أي قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع إنهما ألفان وعبدا وقال المشتري ألف وعبدا وجبا [فحجة البائع في الثمن] أولى لأنها مثبتة الزيادة [وحجة المشتري في المبيع أولى] أي ولي وحقيق بالقبول فإن هذا الوزن مشترك بين أصل المعني والزيادة كما في طلاق النهاية والكرمانى وغيرهما فلا يرد أنه يدل على جواز قبول حجة الأقل ولم يقبل أصلا [وإن] اختلفا في أحدهما أو كليهما و [عجزا] عن إقامة الحجة [رضي] واحد أو [كل] منهما إذا قيل له إن لم يرض فسخ البيع [بزيادة يدعيه الآخر] والضمير المنصوب للزيادة فإنه مصدر [والا] يرض واحد منهما [تجالفا] أي اشترك البائع والمشتري في الحلف بالله ما باعه بالف وما اشتراه بالفين فيكتفي بالنفي كما في الأصل وذكر في الريادات أنه حلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين وما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف فيضم الأثبات إلى النفي للتأكيد والصحيح هو الأول لأن الإيمان وضعت على ذلك لأنها متعلقة بالمنكر وفيه إشارة إلى أن التحالف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فإن المشتري يدعي وجوب تسليمه والقياس أن لا يصح لأنه ملك المبيع وإلى أنه لا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا كما في المضمرة [وحلف المشتري ألا] في الصور الثلاث على الصحيح لأنه المنكر المطالب بالثمن ألا وعن أبي يوسف ربح أن البائع حلف ألا وقيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه إيماء إلى أنه لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع ألا فلم اختلفا في الثمن حلف أولا من يدعي وإن ادعى معا حلف من شاء وإن شاء أقرع بينهما وإلى أنهما لو اختلفا في جنس العتد فقال أحدهما بالمبيع والآخر بالهبة أو جنس الثمن فقال أحدهما أنه درهم والآخر أنه دينار لم يتخالفا وهذا عند الشيعة والمختار أن يتخالفا كما قال محمد بن روح والمتبادر

من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين أو ثمن بـ ثمن حلف ايضاً شاء لاستمر ايضاً في
الانكار والكل في الاختيار [وقمخ] بطلب احدهما [القاضي البيهقي] بعد الحلف فانه لم يطلبه تركه حتى
يصلحاً على شيء وفيه اشعار بأنه لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما في الكافي
[ومن نكل] منهما عن الحلف [لزمه دعوى الآخر] منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال
[ولا تحالف] احداً اذا اختلفا [في الاجل] اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتساؤل
عند زفر ربح [و] كما اذا اختلفا في [شرط الخيار] اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل [و] كما اذا
اختلفا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى
وفيه اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وهما لا يحلفان كما اذا اختلفا في السط والايراء
ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي [رحلف] منهما [المنكر] اي منكر الاجل وشرط الخيار وقبض
بعض الثمن [ولا] يتسالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد هلاك] كل [المبيع] في يد المشتري
على الصحيح لانه يتسالف بعد القبض ويتسالفان عند محرح و يفسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة
متولدة فانه لا يتسالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن او على العين
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبر وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالثمر واما في منفصلة
غير متولدة عنه كالكسب فيتسالفان و يفسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط ومياتي كلامه دال
على انه لو كان الثمن عينا لتسالفان لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [رحلف
المشجري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد هلاك بعضه] اي لا يتسالفان اذا
اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة
ايضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك] منه اصلاً فيصير كأن العقد
وقع على القايم فقط فانه يتسالفان و يفسخ على القايم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامة
المشايع ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان يأخذ
البايع القايم صلحاً ولا يأخذ شيئاً آخر ويترك حصة الهالك عند البايع فيأخذ منهما ما اقربه المشتري
مع القايم فانه لا يسلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في تنزيح قوله وقال
محمد رح انهما تسالفا على القايم وقيمة الهالك فيردان وقال ابو يوسف رح تسالفا على القايم
و القول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وتامه في الهداية واما قلنا في يد المشتري
لانه لو هلك في يد البايع تسالفا على القايم عندهم كما في المضمرات [ولو اختلفا] اي المورج
والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين وشهرين
او فيهما معا بان قال المورج اجرتك الدار شهراً بدرهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يقر بينة [تحالفا] فيفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة [كما في البيع] فان
 كلا منهما عقد معاوضة [والمنفعة كالمبيع والاجرة كالثمن] فحلف الموجر اذلا ان اختلفا في المنفعة
 والمستاجر ان اختلفا في الاجرة واي ثل ثبت قول صاحبه وان برهن قبل وان برهننا فبينه المستاجر
 ان اختلفا في المنفعة وبينه الموجر ان اختلفا في الاجرة وبينه كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيهما كما
 في الهداية وفي التشبيه اشعار بانه يحلف من يدعي اولاً ان اختلفا فيهما وان ادعيا معا يحلف
 من شاء وان شاء اقرع بينهما كما في البيع [و] لو اختلفا في بدل الاجارة [بعد قبضها] اي المنفعة
 [لا] يتحالفا بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد رح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد
 وقد ارتفع بالتحالف والفسخ [و] لو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة [بعد قبض بعضها] اي
 المنفعة [تحالفا] فيما يبقى اعتبارا للبعض بالكل [وفسخت] الاجارة [فيما يبقى] من المنافع
 لامكان الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة
 رح لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة
 معقود عليه فيما يبقى من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتتحالف في حقه بخلاف ثم فان الكل
 معقود عليه [والقول للمستاجر] مع اليمين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضها فهذا
 قبل المسئلتين كما في الزاهدي والمضمرات وغيرهما [واذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او
 مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في متاع] اهل [البيت] اي فيما ينتفع به من نفسه او مما
 حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل انه له بلا بينة [فلها] بلا خلاف مع اليمين [ما صلح لها] اي
 ما يختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والشمارة والملاءة اذا كان صانعا او بائعا له [وله] كذلك
 [ما صلح له] كالعمامة والقلنسوة والقميص والسيوف والكتاب اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند
 الطرفين مع اليمين ما صلح [لهما] معا كالتقود والاراني والفرش والمواشي والمنازل والكرور
 والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين
 وفيه رمز خفي الى ان الزوج لو كان حرا فله وان كانت تطبخ والى ان الزوجة لو كانت معلمة
 فله وان كان يعينها والى انه لو التقط سنبلة او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات
 احدهما] اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع [فالمشكل] اي ما يصلح لهما [للسي] مع
 اليمين عند ابي حنيفة رح لان اليد له وقال محمد رح انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف رح ان
 ما جهز به مثلها فلها او لوارثها الباقي له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له او لها فهو له
 او لوارثه او لها او لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي رح ان المشكل بينهما
 وعنه ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ليل ان المشكل للزوج حيا وورثته ميتا
 وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب

البيت الا ما على الرجل من الثياب فهذه مضممة كتاب الدعوى او مضممة واعلم ان الاب لو ادعى
 بعد موت ابنه ان السيار كان عارية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المشتار الا اذا استمر
 العرف يدفع السيار ملكا كما في الهداية [وان كان احدهما مملوكا] والاخر حرا [فانك للسار]
 اذا اختلفا [في العدة] منهما [و] الى [للي] اذا اختلفا [بعد الموت] منهما كما في عامة خروج
 السامع و ذكر السرخسي انه سهر و الصواب انه ليس مطلقا وهذا عنده و اما عندهما فملك
 والمأذون كاحر لان لهما يد معتبرة كما في النهاية و قوله انك مشير الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا
 في مطلق النكاح على ما ذكره فخر الاسلام كما في الصغرى لكن في الصفات ان الخلاف فيما اذا
 اختلفا في الامتعة المشككة [وسقط] عند ابي حنيفة رح [دعوى الملك المطلق] اي غير المقتل
 بالسبب بان يقول هو ملك لي غصب مني او اخل بضم الفاء او غصبه مني فلان واختر به مما اذا
 قل غصبته مني او ادعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه ايماء الى انها تسقط
 ولو كان المدعى عليه معروفا باليد خلافا لابي يوسف رح كما في الهداية [ان يبرهن ذواليد]
 فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن ابي ليلى و قل ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار
 بانها تسقط اذا علم القاضي اقرار المدعي او برهن على اقراره بالوديعة مثلا كما في الخلاصة [ان المدعى]
 بالفتح واللام للعهد اي مدعى فائما فان ملك لم تسقط لانه صار دينه مسئلة الذمة فيستصحب خصما
 كما في النهاية [رديعة] ولو حكم كما اذا برهن انه وكلا بالحفظ كما في النهاية او قيل منه فوجد
 كما في الاقضية وفيه ايماء الى انه لو قال نصف الدار لي ونصفها رديعة وبرهن تسقط في هذا
 النصف كما في قاضيان [اعرارية او رهن او موجد او مغصوب] ولو حكم كما اذا برهن انه انتزعه
 او سرقه منه كما في الخلاصة [من زيد] احتراز عما اذا لم يعرفه المدعي بالاسم والنسب فانها لم تسقط
 وان عرفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه تسقط عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في
 الهداية وغيره ففي ذكره شيء وهذه المسئلة تسمى بمضممة كتاب الدعوى للاشتغال على قول
 ابي حنيفة و ابي يوسف وابن ابي ليلى وابن شبرمة ويحمد رحمه الله تعالى كما ترى [رجة
 الخارج] عن التصرف وغير ذي اليد [في] دعوى [الملك المطلق] اي ملك العين او ملك المرأة
 بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما ياتي [احق] اي حقيق عندهم لانها اكثر اثباتا منيادرة
 [من حجة ذي اليد] اي التصرف في الملك لثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل
 منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهنا بالخارج احق قياسا على ملك العين وقيل ذواليد اول
 على كل حال لتيقن سبب هو الزوج وتامه في العمادي [وان رقت احدهما فقط] اي حال
 كون الخارج ارضي اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين و اما عنده فالورقة احق كما في العمادي
 والتوقيت لتحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاموس [ولو برهن خارجا]

قضى لهما [اى لو افام برهانين اثنان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما
 نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقرينة العطف وقال ابو يوسف ر ح ان برهان الموت احق
 وقال محمد ر ح ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي [ر في النكاح] اى في دعوى رجلين نكاح
 امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [سقطا] اى البرهانان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح
 والاشترك [درهي] اى المرأة [لمن صدقته] اى اقرت انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت
 بالتصادق [وان ارضا] بالنشيد ويجوز التشفيف كما ياتي والمعنى ان وقت الخارج وذو اليد او
 الخارجان او الزوجان في الملك المطلق اربالسبب واحد هما سابق [فالسابق احق] كما اذا دخل
 احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السبق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب
 آخرون الى انه لا بد من بيان نسو ان الاول في رجب والثاني في شعبان وتامه في العمادي وذكر
 في الخزانة لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة الاولى وارخ الكتاب وارخه وورخه اى وقته كما
 في القاموس وقيل التاريخ قلب التأخير وقيل معرب (ماء روز) واصطلاحا تعريف وقت الشيع بان يسند
 الى وقت حدث امر شائع كظهير ملة اردولة او غيره كطرفان وازالة يعتسب الى ذلك الوقت الزمان
 الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة يبين حدوث امر ظاهر وبين
 اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [وان اقرت] تلك المرأة بالنكاح [لمن لا حجة له] اى لاحد
 من مدعيين خارجين لا بينة لاحد منهما [فهي له] للتصادق [فان برهن الاخر] بعد الاقرار للاول
 [قضى له] اى للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار وارخا فالسابق اولى وان لم يورخا فالمعدل
 وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في العمادي [وان برهن احدهما] اى تنرد احد
 الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح [وقضى له ثم برهن] على النكاح [الاخر]
 الذى لم يدع [لم يقض له] لانه يلزم منه انتقاض القضاء بمثله [الا اذا اثبت] ذلك الاخر بالبينة
 [سبقه] اى سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بانه
 لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذاليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في
 العمادي [كما لم يقض بحجة الخارج على ذى يد ظهر نكاحه] اى لو ادعى نكاحها فجدت ثم برهن يقضى
 له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [الا اذا اثبت] الخارج [سبقه] بالبينة فانه يقضى له [وان
 برهنا على شراء] تمام [شبع من ذى يد فاكل نصفه بنصف النمن وتركه] اذ قد يرغب في تملك الكل
 لا النصف واطلاقة مشعر بانه لو ارخ الى على السنواء ولم يورخا كان له الخيار وان كان تاريخ احدهما اسبق
 فالاسبق كما اذا ارخ احدهما فالمرخ وقوله من ذى يد مشير الى ان الشيع يكون في يد المائع فلو كان
 في يد احد المشتريين كان ذاليد اولى وان ارخ غيره والى انهما ادعيا تلغى الملك من جهة واحدة فلو
 تلقياه من جهتين قضى بينهما عند ذلك للمورخ عند ابي يوسف ر ح ولغير المورخ عند محمد ر ح كما ذكر

شيخ الإسلام وقال المرحوم انه بينهما عند الكل والى انهما خارجان فلو كان احدهما ذا يد فلن
 تلقيا من جهة فذلئ اليد والا فلتلخارج الا اذا سبق تاريخه الكل في العمادي [ولو ترك احدهما]
 الشيو [بعد ما قضي له لم ياخذ الاخر كله] لان بالقضاء انفسح العقد في حق كل في النصف
 وفيه اشعار بانه لو رضي احدهما ياخذ الكل بكل التمس قبل القضاء كان له اخذ الكل [والشرء احق
 من فبة] مع قبض [وصدقة] مع قبض [ورضن مع قبض] فلو اجتمع الشرء وراحل من هذه التلينة
 في دعوى عين منهما على ذي يد فالشرء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما
 فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فذل اليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد
 التاريخين اسبق والكاح كل شرء مع كل منهما وفيه اشارة الى ان التانييتين لو اجتمعتا فكثيراين والى
 انهما لو اجتمعا مع الرضن فهو اولى لانه من قبيل الترقى الى الاصل وتمامه في العمادي وبيع البرء
 احق من البات كما في التبنيس [والشرء والمهر سراء] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد
 وادعت ان ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابي يوسف رح والشرء احق
 عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كما في الهداية [وكذا الغصب والرديعة] سراء بينهما اذا
 ادعى غصبه من ذي يد والاخر رديعة له [ولا ترجيح] لدعوى على اخرى [بكترة الشهود]
 فدعوى لها شاهدان مساوية لالة ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما حلة تامة بنفسها ولذا لا
 ترجيح لقياس بقياس وحديث بحديث وآية بآية [ولو ادعى احد خارجين نصف دار و
 ادعى [الاخر] منهما [كلها فالربع للاول] على من شبه اعتبارا للمنازعة فانه لا منازعة الا في
 النصف فنصف النصف [وقال الثلث] للاول [والباقي] من التلتين [للتاني] اعتبارا للعل
 فان فيه نصفا وكلا فيعول من اثنين الى ثلثة [وان كانت] الدار المائة [معهما] في ايديهما
 [فهي] اي كلها [للتاني] اي لدعي الكل [نصف] منها وهو ما في يد الاول [بالقضاء] لان
 التاني خارج [ونصف] منها [لابه] اي لا بالقضاء لانه في يد التاني بلا منازع حملا لامر العلم
 على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء التزام ويسمى بقضاء الملك و
 الاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقتضا عليه في جادئة بهذا القضاء لم
 يصر فيها مقتضا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقتضي عليه مقتضا له بعد اقامة البينة
 والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الالتزام فلم يقبل الا اذا ادعى
 تلقى الملك من جهة المقتضي له كما في احياء الاموات من الكذابة والكرمانى [ولو برهن خارجان على
 نتاج دابة] او منتوجها اي اقام كل منهما بينة على روية الولد حقيبا امه ولا يشترط الشهادة على
 روية انفصاله عن امه كما في المضمرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بينة
 انها نتجت عنده اي ولدت ووضعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم همى به المنتوج

[دارخا قضي لمن رافق تاريخه منها] اي حول نتاج الدابة فانه شاهد للبينة [وان اشكل] سناها بان لم يعلم [فلهما] مناصرة لسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان السن لو رافق التاريخين فهو بينهما وكذا اذا خالفهما وقيل تهاترت البيتان وقضي لذى اليد قضاء ترك وانما قال خارجا لانه ان يرهق خارج وذو اليد فبرهان من رافق السن وان اشكل فبرهان ذي اليد وان خالف تهاتر عند عامة المشايخ وترك في يد ذي اليد كما في النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهنا انه ابنه فهو ابن من اسبق تاريخا عنده وقالوا انه ابنيهما كما في المصمرات ولما فرغ مما قوي في اثبات الملك من البينة شرع فيما ضعف من اليد فقال [وذو اليد] لشيء [المستعمل] المتصرف فيه الدال على انه مالك له فهو احق بالدعوى [كمن لين] اي اتخذ من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذريل لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او غرس او بنى [و] مثل [اللابس] لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس [لا] مثل [آخذ الكم] وغيره من اطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس [و] مثل [الراكب] فانه احق بالمركوب للاستعمال [لا] مثل [آخذ اللجام] بالكسر وهو احق من آخذ الذنب [و] مثل [من] ركب [في المخرج] فانه المستعمل للمركوب ولو كان الراكب اثنين فبينهما [لا رديقه] لانه غير مالك عادة كما في المشاهير وقال الاسيبياني انه رواية عن ابي يوسف رح والظاهر ان الدابة بين الراكب والزديف [و] مثل من هو [ذو حمل] على دابة فانه المستعمل [لا من علق] عليها [كوزة] لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها احق من منغيه فانه المستعمل دونه [و] مثل [من اتصل السائط] المتنازع فيه [بينائهما] اتصال تربيع [بان] يكون انصاف لبنات السائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات السائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساجدة احدهما بالبحيم مركبة في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون السائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بسائطين لاحدهما والسائطان متصلان بسائط له بمقابلة السائط المتنازع على ما قال الكرخي او بان يكون السائط المتنازع فيه متصلا جاتياه بسائطين و اتصالهما بسائط آخر لم يعتبر على ما روي عن ابي يوسف رح و عليه اكثر المشايخ كما في الكرماني وقول الكرخي انسب بمعنى التربيع (كما هو كرون) وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا بينائهما فهو بينهما سواء كان في ايديهما او لم يكن والى انه ان اتصل بينائهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيع او ملازقة ويقال اتصال جوار اذا والى انه ان كان احدهما اتصال تربيع والاخر اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيع لانه المستعمل للسائط المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال وللآخر اتصال بطرفي المتنازع فيه او بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الال في الذخيرة [او] من [وضع عليه] اي السائط [البدوع] فانه المستعمل فان كان عليه جدوع وللآخر اتصال ملازقة فالسائط لصاحب البدوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جدوع واحد وللآخر بواربي

اولا شيئي عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان اقل من ثلثه وللآخر ثلثته فهو له وان كان لكل عليه
 الجذوع فلكل بقدرها وتماهه في العمادي والجذع ما تنشعب من الغصن منصرب على المنعولية [ولا
 اعتبار] في الترجيح [لوضع] ثلث اذ اكثر من [ختبات] صغيرة ارقصات على الجذوع [عليه]
 اي السائط فان كان لاحدهما عليه ختبات بلا شيع للآخر فالسائط بينهما [وجالس السائط والمتعلق
 به سواء] لان بمجرد الجلوس لم يصرف قابضا فيقضى به لهما كما اذا جلسا معا عليه [كمن معه] ولي
 يده [توب] لا على وجه اللبس [وطرفه مع آخر] فانه يقضى لهما [وذوبيت] واحد [من دار
 كذي بيت منها في حق] استعمال [ساحتها] من المرور وضع الامتعة وصب الوضوء وكسر
 الحطب وغيرها كما ان ذابيت كذي بيت في حق الطريق لانه لا ترجيح بكثرة العلة كما مر
 والساحة قضاء بين الدار *

[فصل * في دعوى النسب مبيعة] اي جارية لا تباع الامرة كما هو المتبادر
 [ولدت] في يد المشتري [لاقل من نصف حول من بيعت فادعى البايع] اي بايع المبيعة ولو اكثر
 من واحد [الولد ثبت] بالاتفاق [نسبه] اي الولد [ممه] اي البايع لتيقن العلوق قبل البيع
 في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان
 يقول منذ بيعت وقد ملكها سنتين احتراز عما اذا بيعت مرتين فولدت لاقول من سنة اشهر فانه
 حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البايع الاول او الثاني والعاء مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة
 لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البايع اشارة
 الى ان التجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت
 نسبها منهم عند ابي حنيفة وحسن و زفر رحمهم الله تعالى وقالوا ان كانت بين اثنين ثبت
 النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البايع وقال لم يكن العلوق
 عندك كان القول قول البايع اذ الظاهر شاهد فان برهن احدهما فيمينته وان برهنها فيمينته المشتري
 عند ابي يوسف رج لانها تثبت صحة البيع وبينه البايع عند محمد رج لانها تثبت حرية الولد
 كما في المنية [و] تثبت [اميتها] اي كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب [ويعسخ البيع] حينئذ
 ببطلان بيع ام الولد اتفاقا [ويرد] البايع [التمن] على المشتري [ولو ادعاه] اي البايع الولد
 [بعد عتقها] اي اعتقان المشتري المبيعة ولو عتقها حكما كما اذا تبرها [ثبت نسبه] من البايع [ويرد]
 البايع الى المشتري [حصته] اي حصة الولد لا حصة الام حال كونها [من التمن] بان يقسم الثمن على
 قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما
 واما عند فيرد جميع الحصتين اليه لان البايع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولد فآخذ باقراره فيرد
 الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرمانى [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

اي اذا ادعا البايع قبله او معه فان دعوته اولى للاستناد الى العلوق وفيه اشعار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوة البايع ثبت نسبه منه وجعل على النكاح [ولا] يعتبر [دعوة البايع بعد موت الولد] فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصة الولد عندهما على ان ام الولد متقومة ام لا [او] بعد [عقده] اي اعتاق المشتري الولد اذا لم يصدق البايع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده [وكذا] لا يعتبر دعوة البايع [لو ولدت لكثر من] اقل من [نصف حول] منذ بيعت فيشتمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره [او اقل من سنتين] لاحتمال ان لا يكون العلوق في ملكه [الا اذا صدقه المشتري] فانه يثبت النسب منه والامية ويفسخ البيع وقال محمد رح انه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه اشارة الى انهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلوق كما في الاختيار [و] مبيعة ولدت [بعد سنتين] او اكثر من ام ولد [اي البايع] [نكاحا] حملا لامره على السداد [ان صدقه المشتري] فحينئذ لا تصير المبيعة ام ولد فلا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايع الا اذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما للشك والمسلم والذمي والحر والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يشفى ما في تصديق المشتري في آخر الكلام من الايماء الى السكوت المناسب للاختتام *

* [كتاب الصلح] *

عقب به الدعوى لوقوعه بعدما غالبا [مو] لغة اسم بمعنى المصالحة والاتصال خلاف الخصامة والخصام كما في المغرب وغيره واعلم من الصلح وهو استقامة الحال على ما يدعوا اليه العقد والمصالح المستقيم الحال في نفسه كما في الكرمانني وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤث كما في الصلح وشرعية [عقد] مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب والقبول فلو قال المدعى عليه ضاليني عن كذا على كذا فقال المدعي فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعي قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنه وعليه ما لم يتعين بالتعيين كالذم والره والدناير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية [يرفع] بالتراضي بالبدلين اي المصالح عنه وعليه [النزاع] اي نزاع المدعي المدعى عليه يقال نازعته اي جازيته في الخصومة كما في المجمل وبه يخرج سائر عقود كهبة الدين ممن عليه الدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رمز الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولا يصح الصلح لانه انما يصح للدفع الخصومة وذا يتحقق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لافتداء اليهين المترتبة على الصحيحة وتمامه في قضاء الكفاية وذكر

في الزائد انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة
كما اذا ادعى ملئ مالا ليس عليه فصاليته على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاسترداد كما في
الخلاصة وعبره والى انه امر مندوب مفروض الى متوسطين ولا ينبغي للمقاضي ان يباشرة بنفسه الا اذا
كان وجه القضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدين او قبيلتين او مسلمين فان وقعت بين
اجنبيين قضا بينهما كما في الذميرة [وصح] الصلح وثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد يثبت
غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة عن القصاص [باقرار] كما اذا ادعى عليه مالا واقرب به المدعى عليه
ثم صالحه عنه على شيىء من اموال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق والطرف مستقر او لغو المصاحبة
[و] مع [سكوت] كما اذا ادعى عليه ذاك فسكت عن الاقرار والانكار فصاليته [و] مع [انكار] كما اذا
ادعى ذلك فانكره المدعى عليه ونعاه فصاليته فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رح
ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور الماتريدي ان الشيطان لم يعمل في اشقاع
العداوة والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [فالاول] ان
الصلح باقرار [كبيع] ان وقع [الصلح] [عن مال] [حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع] [فقيه]
اي الاول [الشفعة] اذا كان احد البدلين عقارا فان ما وقع عليه الصلح مثليا اخذه الشفع بمتله
من ذى اليد وان كان قيميا اخذه بقيمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد
منهما لانهما ملك المدعى بالاقرار كما في شرح الطحاوي [و] فيه [السبارات] فكل من المصالحين
خيار الشرط والروية والعيب في احد البدلين [ويعسده] كالبيع [جهالة البدل] اي المصالح
عليه وفيه اشجار بصحة الصلح ملئ معلوم ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم
فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فيسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنانير او فلس
لان معاملات الناس تغني عن اتيان الصفة فيقع على النقل الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا
صالحه على الشئ او شئ من مكمل او موزون مما لا حمل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما
له حمل وبذكر الصفة والزرع والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبالإشارة والتعيين فيما اذا
صالح على حيوان كما في العمادي لكن في قاضيه ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتيج
الى التسليم بنفسه السهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصاليته ملئ حق مجهول من
ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصاليته على
مال معلوم ليسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليرك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا
معلوما فصاليته على مجهول كان على هذا التفصيل [وما استحق] ببينة [من] بعض [المدعى]
في يد المدعى عليه [رد المدعى] اليه [حصته] اي حصة ما استحق [من] بعض [العرض]
اي البدل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى كل العرض والى انه لو دفع

المدعي شيئاً الى ذى اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعى عليه بها دفع اليه
 لانه زاعم انه اخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [وما استحق منه] اي من
 بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البذل [رجع] الى المدعى عليه [ببصته من
 المدعى] وللمدعي ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق
 لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعي رجع المستحق بقيمته على المدعى عليه كما في شرح
 الطحاوي [و] الاول [كاجارة ان وقع] الصلح [عن مال بمنفعة] لوجود معني الاجارة من
 تمليك المنافع بعوض [فشرط التوقيت] اي تعيين مدة الانتفاع [فيه] اي فيما هو كلاجارة من
 الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على خدمة عبده او ركوب دابته او سكنى داره او لبس ثوبه او زراعة
 ارضه كل ذلك سنة جاز الصلح لاجازة عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على
 سكنى بيت معين ابداً او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو
 فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال على نقل
 هذا الشيء من هنا الى ثمنه [ويبطل] اي فبطل الصلح عن مال بمنفعة [لم يموت احدهما]
 اي المدعي والمدعى عليه [في المدة] التي وقت بها فلو كان المدعي لم يستوف شيئاً من المنفعة
 رجع على دعوته وان استوفى بعضها سلم حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك
 بينهما وهذا كله عند سعد رح واما عند ابي يوسف رح فلا يبطل بموت احدهما فلو مات المدعى
 عليه استوفى المدعي جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعي قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه
 اشعار بانّه لو هلك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاولى وذا بلا خلاف كما لو مات احدهما قد
 وقع الصلح على نسيور ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في
 المضمرات وانما قيد القسمين من الاقرار بالصلح عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار
 كالاقرار فلو ادعى ممراً في دار او مسيلاً على سطح او شرباً في نهر فاقر او انكر ثم صالحه على شيء
 معلوم جاز كما في الننف [والاخران] اي الصلح بالسكوت والصلح بالانكار [معاوضة في حق
 المدعى] فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه [وفداء يمين] اي افتداء يمين هي بدل من المدعى [و
 فطع نزاع في حق الاخر] اي المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعي فلو ادعى حد القذف
 او التعزير او حق الشرب فانكر الاخر فافتدى يمينه بمال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المشائخ ولو
 ادعى مالا عند قاض فانكر الاخر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر فصولح بينهما بشيء لم يصح
 الصلح عند بعضهم لان اليمينين بدل من المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البذل ويصح عند بعض
 المتأخرين وفيه رواية عنه كما في النية ويستثنى منه مالا يمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة
 له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية [فلا شفعة] للشريك وغيره

على المدعى عليه [في صلح عن دار] لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان المرد لا يواخذ الا بزمه الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بينة على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فبطل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [بل] الشفعة على المدعى [في الصلح على دار] عن دار او غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه [وما استحق من المدعى] في الآخرين [فكما مر] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه [وما استحق من العوض] فيهما [رجع] المدعى [الى الدعوى] اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان البذل هو الدعوى و هلاك البذل قبل التسليم كاستحقاق في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مورد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلاً فقال المدعى عليه بعت منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ولو صالح] بالاقرار واخويه [على بعض دار] او متاع او غيرهما من اعيان [يلعبها لم يصح] هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن محمد بن روح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه و ابرأ عن الباقي و الايمان باطل فلو وجد بينة ان الكل له جاز اخذ الباقي و به افتى شيخ الاسلام و الامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي و قولهم ان الابراء عن الايمان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الايمان و لم يصح ملكا للمدعى عليه و لذا لو ظفر بذلك الايمان حل له اخذها لكن لا يسمح دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بان لو صالح على بعض الدين صح وبرئ عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانة فلم يبرأ و لذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتاً من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في الدخيرة والمحيط وغيرهما [وحيلته] اي حيلة صحة الصلح [ان يزيد] المدعى عليه [في البذل شيئاً] آخر من مال ليكون عوضاً عن باقي الدار [او يبرأ] المدعى [عن دعوى الباقي] ويقول براءت عنها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سماعة عن محمد بن روح انه لو قال نسو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الا ترى انه لو قال لرجل في يده عبدة برأت عنه لم يسمح منه دعواه و لو قال ابرأتك منه كان له ذلك واما ابراه عن ضمانه كافي المحيط والدخيرة ولما فرغ عن شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال [وصح الصلح] بالاقرار واخويه [عن دعوى المال] سواء كان مغصوباً او ردعية او عارية او رهناً ونسو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مغصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده واما عندهما فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه فلو كان البذل من جنسه

لم يجز ان يكون اكثر من قيمته وتماهه في المحيط [و] عن دعوى [المفعة] المعهودة فلو ارضى
بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى
اردراهم مسماة جاز كما لو ارضى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوراثة عن الخدمة
على الدراهم او على خدمة آخر او على ركوب دابة او لبس ثوب شهرا وانما قلنا بالعهد لانه لو ادعى
استيثار عين والمالك يتكرر ثم تصالحا لم يجز كما في المضمرات عن المبسوط [و] عن دعوى [الجنانية في
النفس] من القتل [و] في [مادونها] من نحو شج الراس وقطع اليد [عمدا] كانت الجنانية [او خطاء]
الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز بخلاف الخطاء وهذا اذا صالح على واحد من
المقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكيل او موزون جاز بالغة ما بلغت وكل ما يصلح مهرا صلح بدل الصلح
عن دم العمد فلو صالح على خمر او خنزير سقط القصاص بلا شيىء وفي الخطاء وجب الدية ولو صالحه
يعفو عن دم آخر جاز كما في الاختيار [و] عن دعوى [الرق] كما اذا ادعى على مجهول النسب انه
عبده ثم تصالحا على شيىء معين كما في الكرمانى [و] عن [دعوى الزوج النكاح] على امرأة [وكان]
الصلح في الاول [عتقا] له [فمال] فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا يثبت الا بالبيعة على
انه عبده [و] كان في دعوى الثاني [خلعا] موجبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في
دعواه لم يسئل البدل ديانة وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كافي النهاية وغيره وفي تخصيص
الرق اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصالحه على مال انه يبرأ من هذه
الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يضح عن دعوى الزوجة النكاح فما بعده مستثنى
عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها
العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادى [و] لم يجز [الصلح] عن [دعوى النكاح] على
مال ولو بعض مهرها والا لزم اعطاء الرشوة او العوض منه في الفرقة وقيل يجوز الصلح عن هذه
الدعوى بان اعتبر البدل ما جعل زائدا على المهر اذا اعتبر المهر ساقطا فلم يجز ان يعتبر بعض المهر
بدل الصلح كما ظن في الاول اصح كما في اختيار وفيه اشعار بانه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال
على ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط [ولا] يجوز الصلح [من دعوى
حد] من الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او شاربا خمر او سكران واراد ان يرفعه الى التحاكم فصالحه
على مال ان لا يرفعه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرمانى وكذا اذا اخذ قاذف المحصن
او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى التحاكم بخلاف سائر الحدود واما
بعد الرفع فلا يسقط اصلا وفيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شاربا الخمر على مال وعفا عنه
لم يصح وزد المال اليه كما في قاضيان والى ان الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشائخ كما
في الصلح عن حد القذف وقد مر الى انه لا يصالح واحد عن حق العامة كما اذا صالح عما اشرعه الى

الطريق نعم للاسام ذلك اذا كان فيه صلاح للمسلمين ويصح ذلك في بيت المال وتماه في الذخيرة [وبدل
 صلح] كان [مرو] اي ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار [على الوكيل] اذ اليه
 يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة [و] بدل [ما ليس] من صلح [كبيع]
 في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اي كبذل صلح [عن دم عمل] قد ذكره في الوكالة كما ذكر
 ان بدل صلح بانكار على الموكل [او على بعض دين يدعيه] اي ذلك البعض [على الموكل] لانه لم يقام
 منضم فكان الوكيل سغيرا مضمنا فلا عليه الا اذا ضمنه فيثبت يواخذ بعقد الضمان [وان صالح] مدعي
 رجل [فصول] بغير امر المدعي عليه [ضمن البذل] وقال للمدعي صالح فلانا على اني صامن او
 صالح [واضاف] الفضولي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صالح فلانا على الف من مالي او صاليتك
 على الذي او عبدني او حكما كما قال صاليتني من دعواك على فلان على كذا [اشار الى نقد] من
 النسيب او الفضة [او عرض] سواءهما فقال على هذه الالف او العبد [او اطلق] الصلح من القيد بين
 و قال صاليتك على الف او عبد [ونقد] اعه سلم البذل [صح] الصلح في هذه الصور الخمس
 بلا اجازة المدعي عليه و البذل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه و اطلوقه مشير الى
 ان اقرار المدعي عليه وانكاره سواء في الكل و ليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي
 عليه مقرا يتوقف على اجازته و الى ان المدعي ان كان عينا او دينيا فهو سواء الا انه ان كان مقرا و المدعي
 عينا نفذ الصلح على المدعي المصالح و صار مشتريا من المدعي و في قيد الفضولي اشعار بانه لو صالح
 بامره نفذ الصلح على المدعي عليه و عليه البذل الا ان في صورة الضمان البذل على المصالح
 عند الامام التلوي و ذكر شيخ الاسلام انه عليه و على المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ايهما
 شاء الكل في المحيط [وان] اطلق و [لم ينقد] البذل [ان اجازة] اي الصلح [المدعي عليه] بلا فاء
 الجزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر [لزم البذل] المدعي عليه كما قال
 بعضهم و قيل صح الصلح على الفضولي و لم يتوقف الا اذا لم يذكر البذل كما في الكفاية [والا] يميز المدعي
 عليه الصلح [رد] و بطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا و البذل عينا او دينيا [وصلحه] اي المدعي [على
 جنس ماله عليه] اي جنس الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها
 ولا يشفي ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن [اخذ لبعض
 حقه و حط] اي اسقاط و ابراء [لباقية] من الحق فلو قال المدعي للمدعي عليه المنكر صاليتك على
 مائة من الف عليك كان اخذا بمائة و ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك ولو غصب
 الف و اخفاها فماله المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء
 و عليه رد الباني ديانة و ان اظهرها فان جحد الغصب ثم صالح فذلك لك لكن لو وجد بعده بينة
 عليه قبلت و ان كان مقرا فعليه رد الباقي و ان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[لا معارضة] لا فضائه الى الربوا وفيه اشعار بأنه لو صالحه على خلاف جنسه كان معارضة فلو صالحه من الدار على الدراهم وافتراق قبل القبض صح سواء كان عن اقرار او انكار ولو صالحه عن كثر جنطة على عشرة دراهم و تفرقا قبله لم يصح لانه افتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فإنه انتراق عن عين بلدين او دفع مال لا يقطا اليهمين ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم قرع على الاصل المذكور ثلث مسائل وقال [فصيح] الصلح [عن الف حال على مائة حالة] فانه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معارضة لم يصح لمكان الربوا [او] عن الف حال [على الف موجل] فانه اسقاط لنصفه الحلول ولو كان معارضة لزم بيع الدراهم بالدراهم نسبة وفيه اشعار بأنه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل [وعن الف جواد على مائة زيرف] فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف السجدة بلا معارضة ثم ابتداء بكلام تقريرا غير عاطف على صح كما ظن رايد كلام النهاية بعده فقال [ولم يصح] الصلح [عن دراهم] حالة [على دنانير مؤجلة] لانه بيع دراهم بالدنانير نسبة [ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا] فان النقد خير من النسبة [او عن الف سود] اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوقة الغش [على نصفه بضاء] لانه ربوا فلو صالح عن الف بفض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذي يستوفيه ادون من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قبلزا او وصفا فمعارضة كما في النهاية [ر من امر] اي المدينون الذي امره دائئه [بآداء نصف دين عليه] اي المأمور المدينون [غدا] ظرف لآداء [على] اي بشرط [انه يبيع مما زاد] على نصفه [ان قبل] المأمور ذلك النصف [يبيع] من النصف الاخر في الحال فان وفي بآداء ذلك النصف غدا فيها [وان لم يبيع] به [عاد دينه] كما كان عندهما لانه ابراء فمقيد بالشرط ولا يعزذ عند ابي يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى للمعارضة وانما قيد الامر بالآداء لانه لو قال ابرائك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فنقل يبيع عندهم و ان لم يعطه لاطلاق الابراء كما في الخزائنة وغيره والغل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف على ان تنقل الباقي اليوم فنقل يبيع عندهما خلا لابي يوسف رح وانما قيد بغدا لانه لو قال اد الى نصفه على انك يبيع مما زاد فنقل يبيع عندهم وان لم يزود النصف لانه ابراء مطلق [ولو علق] بالبراءة بالشرط [صريحا] احتراز به عن التعليق معني كما مر [كان] او اذا او متى [اديت الي كذا] نصفا مثلا من دينه [فانت يبيع من الباقي لا يصح] الابراء وان اداه اذ في الابراء معني تمليك ينافيه التعليق كما تقرر وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف اي نقلت الي نصفا فانه خط عندهم وان لم ينقله [ولو صالح احد ربي دين] اي اخذ الشريكين في الدين [عن نصفه] المختص به [على ثوب] او عرض آخر [اتبع شريكه] غير المصالح [غريمه] اي مدينه [بنصفه] المختص به ضمير نصفين للاحد والشريك ازال الدين [او اخذ] شريكه [نصف الثوب من شريكه] المصالح

وحينئذ لغير المصالح كالمصالح يمنع الغريم بربع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في
الكروماني وإنما قال صالح لأنه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او ياخذ ربع الدين من شريكه
وليس له على الثوب هبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال احد ربي دين اشارة الى اشتراك الدين
وهو ان يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع اذا كان الصفقة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن
وصفقة ثلوكان المبيع عبدان نصيب احد منهما اكثر وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشتركه
ومثل الثمن المورد بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك
بان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استهلكه و الى انهما لو اشتركا في عين كالدرا المورثة
فصالح احدهما على شبعي لم يشتركه الاخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكرا لان المصالح بائع لنصيبه
وانما قال على ثوب لأنه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم او اللنانير كان لشريكه ان يشاركه
فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فانه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والكلام مهير
الى انه لو اشترى احدهما نصيبه من الدين كان للاخر ان يشتركه في المقبوض الا اذا ذهب الغريم
له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من المليون كذا ذبيبا
بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الذبيبة ثم ابرأ من حصته وطالبه بثمن الذبيبة كما قال ابو بكر
رح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضي لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام *

* [كتاب الحدود] *

عقب به الصلح و ان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اي ببيان حد الزنا
والقذف والشرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقريئة الاتي والحد المنع
والساحز بين الشيعيين وتاديب الذنب كما في القاموس ثم بين حده شرعا فقال [الحد] بلام الجنس
بقريئة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعث الاظهار في مقام
الاضمار [عقوبة] اي جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العبادة
فمن الظن انه شامل للخراج والكفارة وغيرهما مما فيه معني العبادة والعقوبة معا وإنما هي
بالعقوبة لانها تتلو الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه [مقدرة] مبينة في الكتاب او السنة والاجماع
[تجب] اي تفرض على الجاني [حقا لله تعالى] اي تعظيما وامتتالا لامره تعالى فان الحق المقرر
التابت الباقي خلاف الباطل الناهب المتلاشي والمضاف ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية
جانبه على وجه يليق به فحق الله امتتال امره و ابتغاء مرضاته و حق الانسان كونه نافعا له ودافعا
للضرر عنه كما في الكروماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا
فانه يتعلق بها سلامة الانمان وصيانة القرش واغبرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق

بها صانته ولهذا يباح المال باحتته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كسب الزنا والشرب
والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كسب العذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه
الارث والعفو وفي المنية قال عيين الائمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول
اظهر كما في الهداية [فلا تعزير] لجنائية [ولا قصاص] لنفس او طرف [حد] اما الاول فلانه
مقدر ولا يجب حقا لله الا اذا ارتكب منكرا غير جنائية على الانسان ولا موجب للحد كما في القنية واما
الثاني فلانه لا يجب حقا لله لعلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في المشاهير وذكر
في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالفتح على
ما ذكره الرضي ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط ردة [والزنى] بالقصر
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والاول حجازية وطى الذكر للأنثى من الادمي بلا عقد
و ملك كوطي للاجنبية لغة و شرعا الوطي المحرم لعينته وهو الموجب للحد واليه اشار فقال [وطي]
اي غيبة حشفة او اكثر من الرجل [في قبل] اي فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه
ملازمة وكذا الوطي صمي او صمنون باجنبية لان الاصل لم يحد فكذا التبغ كما في الظهيرية
واما الوطي رجل صبية فحد لا غير ولو لواط بغيلام او اجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح
كما في المضمرات ولو لواط بغيلامه او امته او منكوحته لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [خال] ذلك
الوطي [عن الملك] اي ملك النكاح واليمين احتراز عن وطي جارية مشتركة ومنكوحته نكاحا فاسدا
فان الوطي المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كما في النهاية [وشبهة] اي الملك كوطي معجدة
البائن وجارية الابن او الاب و سياتي تمامه واعلم ان لحد الزنى شرطا منها الرضا فلورقع باكره لم
يحد وعليه الفتوى كما في المضمرات والاكره الى وقت الايلاج كما في التزانه ومنها كون الموطوءة حية فان
بوطي الميتة يعزى ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والتكليف وغيرها مما سيفصل [ويشبب]
الزنا عند الحاكم [بشهادة اربعة] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او
ثلاثة لم تقبل وحد عند العذف كما لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفساق لانه
تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما في الذخيرة [بالزنا] دون الوطي او
الجماع او غيره والا لم يحد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية [فيسألهم] بعد الشهادة [الامام]
اي السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وقال قاضيخان
ينبغي ان يسأل [ما هو] اي الزنا احترازا عن زنى العين واليد والرجل فانه يطلق عليه توسعا
[وكيف هو] احترازا عن زنى الابط والفخذ والذبر كما في المضمرات او عن تماس الفرجين لا غير
وقيل عن الاكره والاول اصح فانه مختار المبسوط كما في النهاية فان قلت ان السؤال عن الماهية
يعني عن ذلك فالاحسن صورة الاكره كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكمال

الجهد في الاحتياط للرد على ما صلى الله عليه وآله وسلم ادرؤا السجد ما استنطعتم كما في الكافي وغيره من المتأخرون فالاحصن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالاكراد والباقي بالمطاعة لم يحد الشهود عليه ولا الشاهد وقال يحد الرجل والشهود كما في المحيط [واين زنى] احتراز عن الوطى في دار السرب او البغي ولان اتحاد المكان شرط الاترى انه لو شهدا انه وطى في هذه الدار واثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت وآخرا في مؤخره فانه يقبل لا يمكن التوفيق كما في المحيط [ومتى زنى] احتراز عن التقدم وايضا لو شهد اثنان انه في ساعة من النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن ولا يقبل كما اذا امتد الساعة الاولى الثانية كما في المحيط [وبمن زنى] احتراز عن وطى يكون احدهما احرص او للينة او الوطى مستصفا وايضا لو شهدا انه زنى بامرأة لم يعرفوها لم يحد نعم لو اقرانه لم يعرفوها حد كما في المحيط وغيره فمن ظن ان السراى عن الماهية يغني عنه فقلوا خطأ [فان يمينوا] كلها [وقالوا] يعني البصائر عن الماهية ففيه تسامح [راينا] اى راينا ذكره في فرجها متحركا اليه اشار فاضينان [كلايل] اى الخشب الذى يكتيل به [فى الكلمة] بضم الهم والساء آلة مخصوصة للكحل [وعدلوا] بالضم العين اى اخبر الناس عن حد التهم كما في المضمرات [سرا وعلمنا] فلا يكتفى بظاهر العدالة هذه [حكم به] اى يحد الزنا وهو الرجم فى الحصن والجلد في غيره والاكتفاء مشعربان للشهود عليه لم يقر بالزنا بحد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد اذ الشهادة انما يقام على الجاحد فإذا اقر تعذر الحكم بذلك كما في الزاد وفاضينان [و] يثبت الزنا [باقارار] اى الزانى وفيه اشارة الى انه يشترط في الاقرار ما يشترط في البينة من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر الدمي بوطى الذمية حل واعلم انه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ السترمندوب كما في الكبرى وغيره [اربعا] من الراءات كما في قصة ما عررض [في اربعة مجالس] من مجالس المقرئ يذهب حتى يتروى عن بصر الامام ثم يبيع ويقر وقيل من مجالس الامام والاول مروي عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعا في مجلس كان كقرار واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقر اربعا في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات [ردا] الامام وقال ايك داء او جنون او غيره [كل مرة] الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به الاصنف وكانه لم يطلع عليه حين الاختصار وفي الكلام ايماء الى ان الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التيقه والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي ان يطرد في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر عن الاقرار ويظهر الكرامة ويأمر بتنبيته [فيما له] عن الامور الخمسة [كما مر] وقيل لا يسأله عن الزمان لان التقدم مانع الشهادة لا الاقرار والاول اصح لسواء انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما مر وفي السراجية ينبغي ان يسأله

[فان بين] ما مر [حب] اي استحب [تلقينه] اي الامام [رجوعه] اي المقر [بلعله] لمست
و نحوه [من قبلت او نظرت او باشرت او تزوجت] ثمان رجوع [المقر عن اقراره] [قبل حده] اي قبل
الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه [از] بعده [في وسطه] او بعده قبل الموت [خلئ]
منيله لاحتمال صدقه كما في النخبة [والا] يرجع [حد] الامام او المقر على بناء الفاعل او المفعول
وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اقر احد هما فادعى الآخر النكاح لم يحد واحد منهما و عليه المهر لو ادعته
قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الاخر في الزنا لم يحد عنده و حد المقر عند مما كما في المحيط وغيره
[وهو] اي الحد النابت بالبينة و الاقرار خبره ما بعده من قوله رحمه و به يتعلق [للمحصن]
يكسر الصاد و فتحها وقال المطرزي احصنها زوجها اي اعفها فهي محصنة بالفتح واحصنت فرجها فهي
محصنة بالكسر والاحصان في الاصل المنع وكلام الكرمانني يدل على الكسر حيث قال انه من احصن
اي دخل في الحصن كما يقال اعرق اذا دخل في العراق والانسان يصير داخلا في الحصن عند
وجود الصفات الخمس الدال عليها شرعا [اي لمز مكلف] اي عاقل بالغ [مسلم] فلا يرحم بالوطي
بعد او مجنون او صبي او كافر ولو حرا بل جلد كما ياتي وعن ابي يوسف رح انه يرحم اللامي
الشيبي الزاني و عنه يرحم الكتابي [وطى] امرأة [بنكاح صحيح] حتى لو وطى بنكاح فاسد
او ملك يمين لم يرحم بالاجماع وعن محمد رح لو خلا بامرأته ثم طلقها و قال بوطيها و المرأة منكورة
له كان محصنا وعن ابي يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي و دخل بها لم يصرا احد منهما محصنا
كما في المحيط وغيره [وهما بصفة الاحصان] فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والمعنى
والحال ان كلا من الزوجين قبل الوطي يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج السر المذكور بامة الاصبية
او مجنونة او كافرة و دخل بها لم يصرا محصنا كما لو كانت الزوجة مسنة و الزوج غير محصن الا اذا
دخل بها بعد الاسلام والعتيق والتكليف فينبئ ان يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف رح
انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان و عنه انه اذا دخل بها قبل العتيق ثم اعتقا صار محصنين
كما في الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة و هذا الكلام كلام غيره دال
على اشتراط بقاء الثلثة الاول عند الحد دلالة واضحة بلاريب فخلو الكتب عنه سوى المبسوط وهم
واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف
فشروط اهلية العقوبة كما في الكفاية وغيره [رحمه] اي رمي المحصن بالحجارة [في نساء] اي ارض
فارغة و امعة [حتى يموت] متعلق بوجبه الحديث ما عز رضي الله عنه و عن عمر رضي الله عنه
انه قال ما انزل الله تعالى آية الرجم الشبه و الشيعة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله و رسوله
والله عزير حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه و بقي معناه و عليه اجماع العلماء كما في الاختيار
واريد بالشيخين عن ما في المضمرات الشيب من الرجال و النساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع

في رحمه قهرت انبعه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا باس لكل من رضى ان يتعمد مقتله
لانه واجب القتل الا ان يكون ذا رحم منه فان الاولى ان لا يتعمده لانه نوع من قطعة الرحم كما في
الاختيار [ويبدأ به شهده] اي تجب بدائة الشهود بالرحم لانهم يتجاسرون على الاداء وفيه ضرب
احتيال للدرء كما في المحيط [فان ابوا] اي الشهود كلا اربعضا عن الرحم [از غابوا از قاتلوا] او فسقوا
او فسقوا از قتلوا كلا اربعضا از عموا او خرسوا از ارتدوا [سقط] الرحم عنه وعن ابي يوسف رحم
لو ابوا كلا اربعضا از غابوا رحم ولم ينتظروهم وعن محمد رحم لو كانوا مرضى از مقطوعي الايدي
يبدأ به الامام كما في الاختيار [ثم] يرحم [الامام] از القاضي [ثم الناس] المؤمنون الذين عاينوا
اداء شهادتهم از اذن لهم القاضي بالرحم وعن محمد رحم لا يسعهم ان يرحموا اذا لم يعاينوا اداء
الشهادة وذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفا كالصلوة فكلموا رحم قوم انصرفوا ويقدم غيرهم ورحموا
كما في المضمرات وانما اثر الناس على الانسان إشارة الى انه يجب ان يشهد على بهما طائفة متباعدة
من الواحد والاثنين لان الغرض التشهير كما في المدارك وغيره وفي شرح التاويلات ان الغرض
اما ذاك از دفع التهمة عن الحاكم او منع المجاوزة عن حدود الله تعالى او امتحان من يشهد وفي
التجسس ان يحدا رحم فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهودة مستحب
اعانة للامام واهانة للمعزود وعظا للناس [وفي المقرر يبدأ الامام] اي يرحم في حق المقرحامة
الامام حال كونه مبتدأ فهو تضمن شائع ليس فيه تسامح كما ظن [ثم الناس و غسل] الرجوم بعد
موته [وكفن وصلي عليه] وكيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في ما رضى الله عنه
رايته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات الفضائل [و] هو اي الحد [لغیر المحضن] اي
لزان فقد سائر الشروط الشمس [جلدة] بالفتح اي الضرب على جلده بالكسر والتخريك
يقال جلده اي ضرب بالسوط كما في القاموس [مائة] من جلدة وان كانت المزية مملوكة جلدا
[وسطا] اي متوسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضربا موبلا غير قاتل ولا جراح
لان المقصود الانزجار [بسوط] ذكره بعد تضمن الفعل للموصف الاتي وهو جلد مقتول يضرب به
قليل اصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطوائف بعضها ببعض كما في المفردات [لا ثمرة له] اي
لا عقدة في طرفه كما في الاساس والصحاح وغيرهما ولا ذنب له كما في المغرب قال المطرزي وابن
الاثير بالفاسية (جبرقة) از لا شهوة له كما في الينابيع والاول هو المشهور والثاني اصح كما في النهاية والكل
مجاز من حمل الشجر واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالسوط باجماع الصحابة
كما في المستهفي واما قبله فتارة ياليد وتارة بالشوب وتارة بالتعل وتارة بالعصا وتارة بالحديد
الرطبة كما في حديث المشكوة [ينزع ثيابه] اي يجرد الرجل عنها لئلا زيادة اللام فيتنزجر الجملة

مختلفة [الا الارار] فانه لا يبرز لكشف العورة [و يفرق على] جميع [بدنه] و يعطى كل عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة [الاراسه] أى على راسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا واحدا كما فى المصمرات [و] الا [رجحه و فرجه] لضرب الهلاك وفى المصمرات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن و الصدر و الوجه و الفرج حال كون المجلود [قائما] فى كل حد [من الحدود] لانه حينئذ يكون الجالد اقدر على التفريق جلدا [بلامد] للسوط فى العضو بعد الضرب او بلامد للميل حال رفع السوط حتى جازى الرأس او بلامد للمضروب فى الارض فان الكل غير جائز على اختلاف المشائخ كما فى المحيط و القول الاخير نهى و تأكيد لقوله قائما على ان المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن و الاكتفا مشعر بانه لا يمسه و لا يشد لان الالم يزيد به الا ان يعجزهم فيشد كما فى الذخيرة [و] هو [للعبث] فاما كان او ملبرا او مكنا او مستسعى [نصفها] و هو خمسون جلدة و تالا يكامل حد المستسعى لانه حر ملبر و القنن و المذبة و ام الولد كالعبث و ان كان الزاني حرا و الاذن ترك هذا الكلام لانه سيذكره قبيل بحث التعزير [و لا يحد سيده] عبده و امته [بلا اذن الامام] او نائبه لانهم متهم بانه لنقصان ماله [و لا يبرز ثيابها] أى ثياب المرأة لانه عورة و هذا تصريح بما علم للاستثناء [الا الفرق] أى اللباس الذي من جلود الغنم وغيرها [و الشور] أى الثوب المملوء من القطن او الصوف او غيره فانهما ينزلان الا اذا لم يكن لهما غير ذلك [و تحد] المرأة [جالسة] فى كل حد كما علم لانه استمر [و جاز] فى الرجم [الجفر] الى السرة او الصدر [لها] لانه ربما تضطرب فتكشف العورة و فيه اشعار بان كلا من الجفر و تركه حسن كما فى المحيط و ذكر فى الهداية ان الجفر احسن [لا] يسفر [و] لانه ينأت التشهير و هذا تصريح بما علم [و لا يجمع بين جلد و رجم] فى المصن و عند اصحاب الظواهر و غيرهم يجلد ثم يرمي [و لا] بين [جلد و نفي] أى اخراج من بطنه فى غير المصن و قال الشافعى يجلد مائة و ينفي سنة و لينا ان السد فى الابتداء الايداء باللسان ثم نسخ بالجمس فى الميزب ثم نسخ بجلد مائة و نفي فى البكر بالبكر اى فى حد زنى رجل لم يتزوج بالمرأة لم تتزوج و جلد و رجم فى الثيب بالثيب ثم نسخ بجلد مائة فى كل زان ثم نسخ و استقر الحكم بالرجم فى المصن و الجلد فى غيره كما فى الكافي [الا سياسة] اى مصلحة للمسلمين و تعزير لاجل فانه يجوز سياسة الجمع بين الجلد و النفي كالنفي فقط لانه نفى عمر رضى نصر بن الحجاج من المدينة الى البصرة و هو غلام صبيح الوجه افقتن به النساء و الحسن لا يوجب النفي الا انه فعله سياسة فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك و انما الذنب لى حيث لا اظهر دار الهجرة عندك كما فى الكشف و غيره و فيه اشارة الى ان السياسة لا يختص بالزنا بل يجوز فى كل جناية و لاراي فيه الى الامام على ما فى الكافي كقتل مبتدع ياتهم منه انتشار بدعته و ان لم يذكروا بكفرة كما فى التمهيد

والسياسة مصدر ساس الرأى الرعية اى امرهم ونواهم كما فى القاموس وغيره فالسياسة امتداد لصلاح الخلق
 بارشادهم الى الطريق المنبى فى الدنيا والاخرة فهى من الانبياء على الخاصة و العامة فى ظاهرهم
 وباطنهم ومن السلاطين والمنوك على كل منهم فى ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على
 الخاصة فى باطنهم لا غير كما فى المفردات وغيرها [وجرم المريض] المحصن فى السال [ولا يجلد]
 المريض غير المحصن [الا بعد البرء] اى الصحة فانه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه اشارة
 الى انه اذا كان مريضاً وقع اليأس عن برئه يقام الجلال عليه تطهيراً كما فى المحيط والى انه لا يجلد
 فى السر والبرد الشديد ينشوف التلف كما فى شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيف الخلفة
 وخيف عليه الهلاك حد حدا خفيفاً مقدار ما يتحمل كما فى الطهيرة وذكر فى حد شرح التاويلات
 انه حينئذ جاز فى حد الزنا ونسوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد
 منها [وجرم السائل بد الوضوع] اى وضع الولد ان كان له موبى والا بعد الاستغناء عنها
 صيانة عن الهلاك وفيه اشعار بانه لا تحبس السائل وهذا اذا ثبت بالإقرار فان ثبت بالبينة تحبس
 مخافة الهرب وان قالت بالسلم فان قالت النساء بذلك حبست سنتين ثم رجعت كما فى الاختيار [و
 تجلد بعد النفاس] سواء كان ساعة ازاكثر لانها مريضة ولذا نفذ تصرفها من الثلث حينئذ كما هو
 فى الطهارة فلما اكتفى بالمريض جاز والمناض كالصبيحة حتى لا يمتطر خروجها عن الحيض كما فى
 المحيط [ويدبر] اى يدفع الحد عن الواطى [بلشبهة] اى بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وسمى
 ما بين الحرام والسلاسل والخطاء والصواب كما فى خزائن الادب وبه يشعر ما فى الكافي من انها ما
 يشبه الثابت وليس بناتبة والافق لما فسر المصنف فى القاموس وغيره انها الالتباس وهو انواع
 منها شبهة العقل كما اذا تزوج امرأة بلا شهود وامة بغراذن مولاهما وامة على حرة ومحبوسة وخمسة
 فى عقدة او جمع بين اخنتين او تزوج بمسارمه او تزوج العبد وامة بغير اذن مولاه فوطيها فانه
 لا حد فى هذه الشبهة عنده وان علم بالسومة لصورة العقل لكنه يعزى واما عندهما فكذلك الا
 اذا علم بالحرمة والصحيح هو الاول كما فى المصنفات وفى موضع منه اذا تزوج بمسارمة عندهما
 وعليه الفتوى وذكر فى الذخيرة ان بعض المشائخ ظن ان نكاح الحارم باطل عنده ومقروط الحد
 بشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط بشبهة العقل وصح قد ابطال الاول وصح الثانى
 منها شبهة [فى الفعل] اى الرطبي لا فى الميل فانه حرام عند العادل ويسمى بشبهة الاشتباه اى شبهة
 المشتبه المعترى فى حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال [اى] بسبب [ظن غير الدليل] على حل
 الفعل [دليلاً] عليه [كلمة] اى كوطي وامة [ابويه] اى ابيه ازجده وامة [و] امة [وزوجته]
 والمطلقة ثلثا او على مال فى العدة وام ولد بعد العتق فى العدة وبجارية مولاه فان وطىها شبهة
 وظنا بسبل الانتفاع اذ له نوع حق فى هذه الحال [فلا يسلط] الرطبي [ان ظن] بالضم وعلم [انها]

اي الموطوءة في هذه الصور [تسل] لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وان ادعاء لانه
 رنا في نفس الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احدهما اني ظننت انه حلال لم يثبت واحد منهما لان الفعل
 خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما السبل كما في الاختيار [و] منها شبهة [في المسئل]
 اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك و شبهة حكمية [اي بقيام دليل زاف للحرمة ذاتا] اي بسبب وجود
 دليل ينفي دأته الحرمة ويثبت السبل مع قطع النظر عن المانع [كامة] اي كدليل امة [ابنه] و
 ابن ابنه وان هفل فانه صلى الله عليه وآله وسلم اضاف مال الولد الى الاب بلام التملك (انت
 و مالك لا يملك) ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته عملا بحرف اللام بقدر الامكان [و] مثل
 [معندة الكنايات والمبيعة] بيعا صحيحا قبل التسليم والمبيعة ببيعا فاسدا [قبل التسليم] و بعده و
 المبيعة بشرط الخيار والممهور قبل التسليم والمهونة في رواية وامة عبده الماذون المديون و مكاتبه
 والامة المشتركة [فلا يثبت] الواطي [وان اقربا الحرمة] وقال علمت انها حرام علي لقيام الدليل
 الثاني للحرمة كما لا ينفى [وحد] الواطي [بوطي امة اخيه] او عمه او ذي رحم محرم غير الولاد
 والمستأجرة والمستعارة سواء ظن انها حلال او حرام عليه لعدم قيام الدليل واعلم انه لو زنى بامة وقتلها
 كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما واما عند ابي يوسف رح فعليه القيمة لا الحد لانه
 لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطي [اجنبية وجدها في فراشه] وان ظن انها
 امراته لعدم الشبهة [وان] كان الواطي [هو اعمى] لا يمكن تمييزه الا اذا ادعاه فقالت انا زوجتك
 لانه اعتمد على دليل هو اخبارها ولو اجابته ولم يقل انا فلانة حد لانها تتميز بالتفحص كما في الاختيار
 [لا] يثبت ويجب المهر بوطي اجنبية [ان زفت] اي بعثت [اليه وقلن] اي النساء [هي
 زوجتك] لانه اعتمد على اخبارهن [ولا يثبت] في شيع من حد الزنا والشرب والسرقه والقذف
 [التليفة] اي الامام الاعظم الذي ليس فرقه امام اذ الزاجر لم يكن مزجورا هذا الا ان محمدا رح
 لم يذكر ما اذا قذف اسانا وقالوا ينبغي ان لا يجب اذ المذهب فيه حق الله تعالى كما في الظهيرية
 واليه اشارة كلام الهداية وغيره فاطلاق المصنف لا يشاوغن شيع [ويقتص] التليفة في القتل [ويروى
 بالمال] المتلف لان الزاجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بان لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال
 الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة وسير النهاية *

[فصل * من قذف] اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اي نهشته الى
 الزنا بنفسه والتحقق في اللعان [محصنا] او محصنة [اي حرا] باقرار القاذف او ببينة المقذوف
 [مكلفا مسلما] ما قلا بالغنا [عفيفا عن الزنا] الشرعي فيحد قاذف واطي المجوسية والحائض و
 المطاهر عنها والمحرم باليمين والمعتدة عن غيره والاختين بملك اليمين و المشتراة شراء فاسدا لان
 هذا الوطي ليس بالزنا وكان محصنا ولا يحد قاذف واطي المكروهة بكاحا فاسدا والاب الواطي جارية

ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياتهم للجهل والتكليف فلم يكن ميسرا كما
في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوا او ارتقاء لم يحد بخلاف ما لو قذف عنيما او خصما او
عدوا لتصوير الزنا كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون اليهود عدولا كما في التبيين وغيره والى
ان الوطي بالنكاح ليس بشرط والى انه لو قال رجل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك
يا زاني لم يحد لانهما لم يقلنا بانفسهما كما في النظم [بصريته] اي قذف بصريته الزنا كزنيته
او انت زان او يا زاني او يا (دوسي) او يا (بب) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه توخيم واما لو قال
للرجل يا زانية فلم يحد عند الشيعين وحد عند محمد رح لاحتمال كون التاء للمبالغة وكذا لو قال
يا زاني بالهمزة وان اراد الصعود على شبر وفيه اشارة الى انه لو قال لمارطيك فلان وطيا حراما او جامعك
جماعا حراما او زنيته قبل ان تخلقي او تولدي او زنيته بيدك او رجلك لم يحد والى انه يحد القاذف باي
لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطي لم يحد عنده خلافا لهما كما في
قاضيخان واعلم ان الزاني هو الرجل والزانية المرأة وسميت بالزانية كالزانية بمعنى المرضية مبالا كما
في الهداية وهذا القول للتاكيد والا فمستغنى عنه بقوله قذف [او] فذنه [بلست] اي بنسبته
[لا ييك] اي ولدا لا ييك الذي خلقت من مائه حقيقة ونسبه لست لاب كما في الظهيرية وفي تركه
التعقيب بسالة الغضب مهنا والتعقيب في الشرح استعار باختلاف الروايتين في الاختيار انما حد به لانه
صريح في القذف كيا زانية فالتعقيب لغو وفي قاضيخان عن ابي يوسف رح انه قذف ولو في حالة
الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيهما وتركه من سهو
الناسخ وهو [ازلست بابن فلان وهو] اي الفلان [ابوه] في حالة الغضب لانه ناف لنسبته من ابيه
حينئذ فكأنه قال انك ولد الزنا فيصير قاذفا لانه فيشترط ان يكون امه ميسرة لا غير وانما قال وهو
ابوه لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الحد لم يحد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه
لو قال في غير تلك الحالة لم يحد لاحتمال المعاتبة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في ماسن
الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تسامح [حد] اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ
فهو جزء الشرط او خبر المبتدأ وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عاقلا بالغ فلا يحد المجنون والصبي
لانهما ليسا من اهل العقوبة [تمانين] في السر واربعين في العبد [سوطا] على الوجه الذي مر في فرق
على اعضائه وينزع عنه الشمو والفرؤ ولا يجرد من الثياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام
على السدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [كحد الشرب] اي المشروب من الخمر بمقدار ما وصل الى
جوفه ومن غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق في فرق بعد التجريد في المشهور وعن
محمد رح انه لا يجرد اظهارا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رخص كما في الهداية
ليكن في قاضيخان انه يجرد للحد في سراويل وحده وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

والاكتفاء مشعر بان التوبة لا يلزم على المحدود الزاني والسارب وهذا في الحكم واما ديانة فلازمة
 كما في الجواهر [والطلب] اى طلب استيفاء الحد [بقذف الميت للوالد] والدله وان علا وكذا
 للامام الا انه لم يذكر لا شترارك وفيه رمز الى ان حد القذف لا يقام الا بطلب المقتوف دفعا
 للعار عنه وعن الوارث و الى انه لو قذف حيا ثم مات بعد ما فضي بالحد سقط الحد عن القاذف
 وليس ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقتوف بعد ما افيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في
 المحيط [والولد] من الذكر والانثى [ودلله] من ابن الابن وان سفل وفي الكلام اشارة الى
 انه لا يطلب به ابوالام وام الام وولد البننت والاخ والاخت والعمة وغيرهم كما في المحيط والخيرة
 والمغني وفيه في نسخة ان ولد الابن وولد البننت فيه سواء في ظاهر الرواية وفي الهداية و
 غيره ان الطلب لولد البننت عند الشيعين خلافا لمحمد و الى انه لو عفى احدهم كان للباقي الطلب
 و الى ان الاقرب والابعد في ذلك سواء كما في المزارع [ولو] كان الطالب [محروما]
 عن الميراث كما اذا قتل ابن ابيه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا
 كان عبدا [ولا يطالب احد] من العبد والولد [سيده ولا اباه بقذف امه] اى بقذف السيد او
 الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب العبد والولد وفيه اشارة الى انهما
 لا يطالبان السيد والاب بقذف نفسيهما والاصول لا يسئل بقذف الفروع و الى ان الابن لا يطالب
 به السيد وان علا والام وان علمت كما في الزاهدي [وليس فيه] اى في حد القذف [ارث] عن
 المقتوف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف او بعده [و] لا [عفو] للمقتوف عن القاذف
 فيسئل بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن التصومة كما في النجوة واستحسن للامام ان يقول قبل الانبات
 اعرض عن هذا كما في القاعدي [و] لا [عرض] له عنه فلو صالح عن مال رد الامام وحده [وفي]
 قوله لآخر [يا زاني فقال] الاخر لا ازنبي [بل انت] زان [حده] اى القائلان به لان كلا منهما
 قذف صاحبه [و] في قوله [لعرسه] يا زاني او يازانية فقالت لا بل انت [حده] عرسه لانها قد فته
 [ولا لعان] وان قذفها لانه لما حدث لم تبق اهل الشهادة وهي شرط اللعان [وان قالت]
 العرس في جواب قول الزوج لها يا زاني او يازانية [زني] انا [بك هدرا] اى سقط الحد واللعان
 عنهما لان هذا الجواب يستعمل التصديق والقذف وانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية
 لم يحد هو بل هي لانها صدقته كما في المحيط *

[فصـ] * من أخذ بريح [اى حال كونه مع ريح] الثمر ولو من قليل منها فلو
 قاء خمر او سكر منها او شرب حد بشرطه الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وربحها
 فحينئذ لم يحد الا اذا سكر كما في الخيرة [او] حال كونه [سكران] وهو عنده [زائل العقل] بالكلية
 مشرب او غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

انه قال من بات سكران بات عروضا للشياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبغ وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيء كما في الظهيرية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثريين او من كان اكثر كلامه هذيانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن ابي يوسف روح يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرأها في صلاة المغرب فترك الآلات منها فحرمت كما في اللحم وغيره واختلف ان السكر سرور او غفلة عارضة للانسان غالبه على العقل مباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بنبيذ] اي بشرب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيد او تين او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الفواكه والخلوات والسجوب وقيل لا يسد الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادي واذا مكر بما يتخذ من الخلوات والسجوب لا رواية فيه فقيل يسد وقيل لا يسد وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يسد بسكر الالبان لكن الرماك وقيل يسد ولا رواية فيه كما في التمرناشي والى انه لا يسد بسكر البنج عند الشيخين خلافا لمحمد روح كما في الشرازة والاول الصحيح كما في قاضيهان وبالثاني يفتى لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاشارة والى انه لا يسد بما حصل من نحو الافيون وجوز بويه اليه اشار في متن البزوري واختلف انه مسكر ام لا [را] عن [اثر] الماخوذ [به] اي بشرب الخمر او النبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرتين في مجلسين عند ابي يوسف روح والاول الصحيح كما في المضمورات [صاحبيا] اي عاقلا فلو اقر به سكران لم يسد وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالسود الخالصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيهان وغيره وانما ترك في الرواية هذا القيد لان في التتمه وغيره ان السكران كالصاحب في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امراته [او شهد بعد] اي بشرب الخمر او النبيذ المسكر [رجلان] فلو شهد به النساء لم يسد كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والآخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالسكر والآخر بالاقرار لم يسد ثم اذا شهدا يسالهما القاضي عن ماضية الخمر فان كل مسكر يسمى بها مجازا ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والنقادم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حبس اي الشارب حتى يسال عن عد التهما كما في قاضيهان [وعلم] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربه] مضاف الى الفاعل او المفعول اي شرب ذلك الخمر او النبيذ [طوعا] اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يسد لأن ذلك السكر بامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكهرت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيهان [يسد] الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار انه مع الشهادة فيشترط الريح او السكر مع كل منهما عند الشيخين واما عند محمد روح فلا يشترط الريح اصلا والاول الصحيح

كما في المضمومات وفيه إشارة الى انه لا يحل المأخوذ بالريح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سبذكره
وفي الخزانة انه لا يحل والى انه من اقر بالشرب وشهدا عليه به لم يحل بلا رائحة كما اشار اليه قاضيخان
واما بني الفعل للمجهول للمعظم فيشير الى ان الحدود الخاصة لله تعالى للامام والولاية والقضاة من
عنده كما في المحيط فلا يحل قاضي الرستاق وفقيه والمتفقه وايمه المساجد على ما قال شرف الائمة المكي
في المنية واطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حل لكن لو التجأ الى الحرم لم
يحل لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخفه كما في العمادي ويستثنى منه
الاخرس فانه لم يحل سواء شهدا عليه او اشار هو بإشارة معهودة تكون اقرارا وكذا الذمي فانه
لا يحل الاحل القذف عندهما ولا يحل عند ابي يوسف رح الا حل الشرب والسكر وكذا المرتد
فانه لو وجب عليه حل قبل ارتداده اقيم عليه الا حل الشرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيخان
[صاحبيا] فلو شهدا على السكران لم يحل فيحبس حتى زال سكره تحصيلاً لغرض الانزجار [لا]
يحل [بمجرد الريح] بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السفرجل والتفاح توجد منه رائحة
الخمر [او] بمجرد [التقبيح] فانه قد يشرب لا عن طوع [او] مجرد [السكر] لانه قد يستتر
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحل بمجرد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضيخان ولا بمجرد
الشهادة لكن يعزر بمجرد الريح على ما قال علاء الترجمانى كما في المنية وبمجرد السكر لتهمة الفسق
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجمانى
وقال نجم الائمة لو اخذ السكران توجد منه الرائحة لم يحل لكنه يعزر ولا يوخز التعزير الى
زال السكر كما في القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما في قاضيخان [ولا] يحل [ان رجع
عن الاقرار] بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [من شهد بحل] او بسبب شيع هو وجب
الحل من الحدود [متقادم] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشرعاً ما سياتى [قريباً من امامه
رد] ذلك الشاهد خبر او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة فلا حاجة الى حذف هضاف كما ظن وفيه
اشعار بان التأخير للستر مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير واما قال قريباً من امامه لانه
لو كان بعيداً منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض، او كان لهم مرض او مانع آخر لم يود وكما يمنع
التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في
الدخيرة [الا في قذف] فانه لم يود لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعزر بالتأخير
وفي الاكتفاء اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان للمشاهد
ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يجيب المسروق منه ففي التأخير تهمة الا انها
معتبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كما قال [وضمن] من الضمان او التضمنين [السرقة] بالنصب
او الرفع الي المسروق [وان اقرب] او يحل متقادم ولو قريباً من امامه [حل] ولو حلف الله تعالى فان التهمة

في الإقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اى التقاد [للشرب بزوال الريح] عند الشيشين
و بمضي شهر عند محمد و ح اعتبارا بسائر الحدود كما في المضمورات و ذكر قاضيهان انه بمضي شهر
من وقت الشرب في ظاهر الرواية و انما اعتبر الزوال لان الزالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في الذخيرة
[و لغيره] اى الشرب كالزنى و القذف و السرقة [بمضي شهر] اذا لم يكن بينه و بين القاضي هذه
المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة و عنه بمضي شهر و عنه مفوض الى راي الامام كما في المضمورات
و عنه سنة و عنه ايام كما في الخزانة و عن محمد رح ثلاثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان
التقاد قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامضاء و الاول اصح كما في المضمورات [و ان شهد
بزنى] اى شهد اربعة بزنا زان [وهي] اى الزنية [غائبة حد] الزاني و لم ينتظر حضور الزانية
كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا و فيه اشعار بانه لو اقر بالزنا و هي غائبة حد كما في
المحيط [و] ان شهد [بسرقة من غائب لا] يحد بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بمالك
المسروق للمسروق منه و اذا لم يقبل بلا دعوى و فيه اجماع الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا
مستحسن و في القدر و روي انه ينتظر حضور المسروق منه و الطلب بها عند سبأ خلافا لابي يوسف رح كما في
المحيط [و نصف حد العبد] اى جلده للزنا و القذف و الشرب فلا يرد ما لا ينصف من القطع و القتل
للسرقة و قطع الطريق [و كفئ حد] واحد [لجنائات] كثيرة [تحت جنسها] كما اذا زنى مرارا
او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حد واحد
لكل نوع لحصول الانزجار به و لذلك لو اقيم على القاذف تسعة و سبعون سوطا فقتل آخر لم يضرب
الا سوطا واحدا للتلادل و ظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى و قذف و شرب و سرق يجب
لكل حد فلو اجتمع ذلك مع قتل بدأ بحد القذف ثم قتل و سقط الباقي كما في الاختيار و عن محمد رح
اذا ضرب بعض الحد في الخمر او الزنا ثم شرب او زنى بالآخرى لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [و
اكثر التعزير] الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما ياتي و هو في الاصل المنع و لم يتعرض للمعنى
الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة بحال الله تعالى او العبد و
سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السوابق متفرقا و اما قولي بعضه مبين
ههنا [تسعة و ثلثون سوطا] اى ضربا بالسوط عنده و اما عند ابي يوسف رح فخمسة و سبعون و في
رواية تسعة و سبعون و هي اصح و قول محمد رح مضطرب و عن ابي يوسف رح لو رأى القاضي تعزير
مائة اخذ بالاثار و ان ضرب اكثر من مائة جاز و عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط
و الذخيرة و غيرهما [و اقله ثلاثة] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او ما يراه الامام
كلامه و ضربة على ما ذكره مشائنا كما في الهداية و الاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالاكثر و الا
فمفروض الى راي القاضي كما في قاضيهان و غيره [و صح] للامام [حبسه] اى حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف رح انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان باب والا يصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الآثار ان اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلغهني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والدهاقين به وبالجر الى باب القاضي وتعزير السوفية ونحوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكرماني اذا كان ظريفا ذامرة جنني اول مرة لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا فاذا تعفف عن محارم ربه اذ ذاك تدعي في الانام ظريفا [وضربه] اي ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج ما يعده الى تكلف كما ظن [اشد] من ضربه للحد من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في أكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط ومكيفة ان يجرد عن ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجرد الا عن الفرث والسيسو يضرب قائما على كل عضو مضروب في السبل بلامد كما في فاضيلان [ثم] ضربه [للزنا] اشد لان حمايته اعظم وحرمة آكل [ثم] ضربه [للشرب] اشد لان جنايته يقينية [ثم] ضربه [للقذف] اشد ارشدين والاول اذفق لفظا ولا باس به معنى فان اذفل مشترك او عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان التعزير لا يتقدم وجاز غفوة من جازب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في النية [وهو] اي التعزير يجب [بقذف] اي طعن غير المحسن فيكون القذف مجازا مرسل او تغليباً بقرينة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد او امة [اركاف زنا] ولو صريحا مثل يازاني وهو ليس بزان وكذا يافجر يا ابن الفاجر يا ابن القسمة التي هممتها الفجور وكذا (حرام زاده) فانه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر انه حل على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مر او ياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزر ووفق بانه مزر في حق العبد ولم يعزر في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [مسلم] صالح [بيا فاسق] يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباحي يا عون فان العوان في العرف هو الساعي والظالم كما في الجواهر [يا كافر] الاحسن يا كافر بالله اجترازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاغوت كما في المصنوعات ومن يكفر قائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد المخاطب كافرا لانه اعتقد الاسلام كفرا كما في العمادي وما في المواقف انه لم يكفر بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين [ياسارق] بالاص يا خائن [يا منحث] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد

يا قريظان كما في الخزاة لكن في التجنيس لم يعزربا قريظان الراضي بعجزه مستارمه والقذف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيع لم يجب عليه شيع كما في قاضيشان ومن لا يجوز ان يجيب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب التحذير كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامتاله] اي امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرمة تعد عارا كنائة المهمة واما لا يعد عارا كلعب النرد فلو قال لكيس او طبيب از صالح يا حمار او يا مقامر لم يعزربا كما اشار اليه المصنف وصرح به قاضيشان وغيره والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذبه فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزربا [بيا حمار] ياخنزير يا كلب يا قرد يا ذيب يا بقرة قال الفقيه ابو جعفر روح انه في الاخسة اما في الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [وقيل] لا يعزرو بيا حمار وامتاله [الا] اذا قال [لعالم] بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزربا فلو قال بطريق السقارة ككفر لان امانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له (اي ابله اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى البدعية الا انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب التختين ليس بكفر [او علوي] اي منسوب الى علي سواء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن ولعل المراد كل متق و الا فالنقصيص غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المضمومات وهو مروي عن محمد رح وهو الصحيح كما في قاضيشان وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مروي عن ابي يوسف رح وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزربه في حق الكل فانهم يعدون بها كما في الاختيار [ومن حل او عزربا بالضم للتعظيم] فمات [من ذلك] [هدر] وبطل [دمه] لانه مأمور من الشرع فلا يتقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالجنابة فانه نهى منكر حينئذ واما بعد الغراع فلا يعزربا باذن الجنابي فلو عزربا اذنه فللمحتسب ان يعزربا المعزربا بكسر الزاء كما في المنيمة [وان عزربا زوج] لتترك الصلوة والغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرسه] فماتت [لا] يهدر دمها لانه مطلق فيه فيتقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعزربا عبده ولو بالشرب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالشرب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للمصلوة باليد لا بالشرب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشعور بالسكوت والكلام *

* [كتاب السرقة] *

عقب به الحدرد لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرق بالكسر مصدر سرق منه شيأ بالفتح
اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشرعية هو نوعان
لانه أما ان يكون ضررها بني المال اوبه وبعمامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني
بالكبرى بين حكمهما في الاخر لانها اقل وقوعا واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرفهما فقال [اخذ
مكلف] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترر به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون
ولا غيرهما اذا كان معه احد هما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رح يقطع الغير ولا يقطع
باخذ المصنف والكتب والاث للهو كما ياتي لاحتمال ان ياخذ للقراءة والذهبي عن المنكر فمن الظن
بطلان التعريف منعا [حفية] بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا
او بين العشائين في دار بابها مفتوح اوليلا وكل من صاحب والسارق عالم بالاخر فلو علم احدهما
قطع كالو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كابية نهارا
فمنقب البيئت سرا واخذه مغتربة لم يقطع [قدر عشرة دراهم] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو
انتقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص
للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ
وعن محمد رح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج
من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [مضروبة] فلو اخذ تبرا وزنه عشرة و قيمته
اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين
[مملوكا] فلا قطع باخذ غير المملوك اذ القطع مشروط بالدعوى [محرزا] اي ممنوعا عن وصول
يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [بلاشبهة] تنازع فيه مملوكا و
محرزا فلا قطع باخذ الاعمى لجهله بحال غيره ولا بالاخذ من السيل والغنيمة ويئت المال [يمكن] اي
بسبب موضع معد لحفظ الاموال كالدرور والدكاكين والسحانات والسيام والصندوق والمذهب ان حرز
كل شيى معتبر يحوز مثله حتى لا يقطع باخذ لو لو من اصطبل بخلاف اخذ الدابة [وحافظ] اي بسبب
تخص يحفظه فلا قطع بالاخذ عن الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او غيره من مرعى معها راع
ولا باخذ المال من نائم اذ جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ومن شرط
القطع يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتائها وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد
المسروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق وسياتي الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من
المسائل [فان اقر] المكلف [بها] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكمها كان باطلا ومن المتأخرين من

انتم بصحته ويحل ضربه ليقر كما في خزائن المفتين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم
 لكن في الواقعات لا يقتضى به لانه خلاف الشرع وفي التبيين عن عصام ان اميرا سألته عن سارق اتى به
 وهو منكرف قال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسروقة
 فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا [مرة] عندهما وموتين عند ابي يوسف رح
 وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي [اوشهد] بها [رجلان] عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة
 رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره [وسألهم] اي وجب على [الامام]
 او نائبه ان يسأل المقر والشاهد [ما هي] اى السروقة احتراز عن نسيب الغصب والسروقة الكبرى [وكيف هي]
 لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع [ومتى هي] لان التقادم مانع
 القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما ظن [واين هي]
 فانه لا قطع بالاخذ في دار السر والبعثي [وكفى سرق] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه
 غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شيء [ومن سرق] احتراز عن الاخذ
 من السارق وذو رحم محرم ونحوه [وبيناهما] اى بين المقر والشاهد جميع ما سألته [قطع] السارق
 يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقر بها ثم هرب ان كان في فورة لا يتبع لصحة الرجوع عنه
 بخلاف ما اذا شهد عليه بها ثم هرب فانه يتبع في فورة ولو اقر رجلان بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو
 مالي لم يقطع واحد منهما كما في المحيط [وان شارك] في الاخذ [جمع] اى ما فوق الواحد [و اصاب
 كلا] منهم بالقسمة على السواء [قدر نصاب] من عشرة دراهم مضروبة [قطعوا] اى قطع الامام ذلك
 الجمع [وان اخذ بعضهم] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معارنون فان اصاب كلا اقل
 من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم
 قطع لكامل النصاب في حق السارق كما في الظهيرية [لا] يقطع [بتأفه] اى اخذ شيء حقير خسيس
 في اعين الناس من التبغ مكرمة الحساسة كما في القاموس [يوجد مباحا] في الاصل لما فيه من التركة
 العامة ولانه لا يجري فيه الشح [في دارنا] فقطع بها يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس
 والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد رح لا قطع في العاج والابنوس
 بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط [كنشيب] غير معمول فقطع بالمعمل
 كاخذ السرير والباب [وحشيش] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع
 باخذ الوسمة والحناء كما في شرح الطحطاوي [وسلك] طري او قديد [وصيد] برّي از بسوي
 طيرا كان او غيره كاللجاجة والبط والفهد وعن ابي يوسف رح انه يقطع في كل شيء من المذكورات الا
 في الطين والثراب والسرقيين كما في الهداية وغيره [او] بشيء [يفسد سريعا] لا يبقى سنة كما اشير
 اليه في المضمرات [كلبن] واشربة غير مطبوخة وثريد وخبز [ولحم] طري او قديد وقال مشائخنا

لا يقطع باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد ويحزر وكذا في الخصب اذا كان يفسد ولو محرزاً فان لم يفسد وكان محرزاً يقطع كما في المحيط [وفاكهة رطبة] ولو محرزة وفي الواقعات تكلموا في الثمر الرطب والمختار ان لا يقطع به [ورثمة] اي لا بفاكهة يابسة [على شجر] كالجوز واللوز لعدم الاحراز وانما قيد بالشجر لانه لو كان في الحزر قطع كما في المضمورات لكن في النظم لو سرق تمرا من الحزر قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد سريعاً [وبطيخ] لا يفسد سريعاً كالقديد منه واما ما يفسد منه فلا يخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطيخ في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [ورزح لم يحصد] وان كان له حائط موثق او حائط وفيه اشعار بانه لو حصد وجمع في بيدر قطع لانه صار محرزاً ولهذا لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الواقعات [واشربة مطربة] اي مسكرة لانه لا قيمة لشيج من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرواني وفي التقبيد اشعار بانها لو كانت خلا او دبسا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد رح انه لم يقطع وعنه لو اخذ انا فضة قيمته عشرة فيه نبذ لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدف والزمارة والطنبور والنرد والشطرنج وطبل اللهنو وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الواقعات [وصليب] بالفتح شيج مثالي يتخذ النصراني قبلة وانما يثلث اي انا بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثله فتبركوا به كما في المعرب بالعين المهملة [من ذهب] ارفضة سواء كان في معبدهم او في بيت لهم وهذا عندهما وكذا عند ابي يوسف رح الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايماء الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو من الحجرين [و باب مسجد] الاول باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاول ان لا يقطع بباب المسجد لانه يحزر بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [ومصنف وصبي حروليا] كانا [محلين] اي مزنيين بالذهب ارفضة قدر عشرة وهذا عندهما لان الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحر ولا للمكثوب وقطع عند ابي يوسف رح اذا بلغ الحلية نصابا [وعبد الا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقق السرقة بخلاف الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف رح ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم [ودفتر] بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة دون دواوين فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمة فانهما داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره [الا دفتر الحساب] بضم الحاء وتشديد السين جمع حاسب اي دفتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي

الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف [ولا
 في كتب] ونهر [وفهد] لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما
 نص عليه المحيط [وخيانة] اي لا يقطع بخيانة في سرقة ديدة في يد من مال الغير لقصور السرز
 [ونهب] اي غارة لمال لانه اخذ علانية [ونهب] اي اخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان
 الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا
 والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال السرز بسفر القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المسنن
 او اقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الانسب المسنن والمنهوب والمنبرش لان
 المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونهب غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد [ومال عامة]
 كالبيت المال [ومال له] اي للاخذ [فيه] اي في ذلك المال [شركة] كالغنيمة فان له نصيبا
 من بيت المال والمغنم فيقع في السرز خلل [ومثل حقه] اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من
 دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [حالا او مؤجلا] لأن الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة
 وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردعه قطع والى انه لو كان حقه دراهم فاخذ دنائير قطع
 وهو رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كما
 في الذخيرة والى انه لو اخذ عروضا قطع لانه ليس له الاخذ الا بيعا وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع
 لان له ان ياخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايماء الى ان له ان ياخذ من
 خلاف جنسه عنده للمجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان
 يعتد في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ولو همز] اي لو اخذ مثل حقه مع زيادة
 عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا بمقدار حقه [وما قطع فيه وهو بئاله] اي اذا سرق مالا
 ققطع يده فيه فردة الى مالكه ثم سرقه ثانيا ولم يتغير المسروق عن حاله الاولى حقيقة فانه لا يقطع
 وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيخ آخر
 قطع والى انه لو باعه ماله بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما كما قال مشائخ ما وراء النهر ولم
 يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا و قطع يده فيه فردة على مالكه
 فنسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا في كل عين قطع فيه فردة على المالك فاحدث فيه صنعة لو
 احلته الغائب في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خز و قطع فيه ثم نقضه فسرق
 النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ومال دي رحم
 محرم] كالاخوين والعيمين [من بيته] لانه غير مسرز فلو اخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز
 وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في
 الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع

بلا خلاف كافي النظم وأضافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كافي الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم ليشمل هذه الصورة [ولا] مال زوج اخذت [من] بيت [زوج] لا تسكن فيه عرسه معه [و] مال عرس من بيت [عرس] لا يسكن فيه زوجها لان بساط بينهما في الاموال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او عند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كافي المحيط [و] مال مبيدة من بيت [سيدة] وسيدته من بيت سيدته ولم يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه مجاز بلا قرينة كما ظن [و] من بيت [عرسه] اي عرس السيد [زوج سيدته] ومكاتبه [وعبدته] الماذون [و] مال مضيقه من بيت [مضيغه] من دار فلواذن الضيف بالدخول في بيت آخر فاخذ منه ففي القطع روايتان كافي المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير ما ذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وبيت اذن لكان جائزا [ومغنم] اي عنيمة لان له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغنم داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة [و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد قطع ضمن السماوي ان امر بالسفط كافي المضمرة وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام ورجب المال حافظه قطع عند ابي حنيفة رجح ولم يقطع عند محمد رجح وعليه الفتوى [و] من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لاختلال الحرز فلواخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالسفط ولو اخذ من الحانوت او الخان نهارا فذلك لك ولما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجوه الاذن كما في الاختيار [ولا] يقطع [ان] اخذ [و] لم يخرج من الدار لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول الحانوت وحرزها مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكة والا فهي ذات المقاصير كما في التكرماني [او] ان اخذ [و] [نازل] اي اعطى [من هو خارج] من الدار من المعين لان الاخذ لم يوجد منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كافي المضمرة وعن ابي يوسف رجح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشائخ كافي الذخيرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فانه لم يقطع بالاتفاق وعن ابي يوسف رجح انه يقطع كافي النظم وفيه ايماء الى انه لو دخل فيه ووضع يده عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المشائخ كافي الذخيرة والى انه لو اخذه من السبخ الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه خص والافالقطع عند العامة كافي النظم [او] ان [طرصرة] اي شق ما فيه الدارهم [خارجة من كم غيره] ظرف خارجة او طرقة على الاول يكون الصرة من خارج الكم متصلة

به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخل لعدم السرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع
 بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجه غير
 مربوطة وادخل يده في الكم واخذه لوجود السرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطا على ظاهره
 وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من السرز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط واخل لم يقطع لان
 الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه مسرز بالكم او صاحبه [او] ان
 [سرق] اي اخذ [جملا] بالجميع والاحسن بعبرا ولو مع السمل [من القطار] بالكسراى من الابل
 المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [ازحملا] بالساء المكسورة اي
 جوالق مملوا من المتاع وانما على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن
 المظن ان الاحسن تقديم الظرف على حملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما
 لم يقطع وان وجد السائق او القائد او الراكب لان كلا منهم فاطح مسافة او ناقل متاع لا حافظ [وقطع]
 السارق من القطار او غيره [ان حفظه ربه] اي حفظ المسروق من السيوان الاهلي والسمل والمتاع
 ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من المرعى ثم مع الراعي من يحفظه قطع و
 الافلا وبه اقضى كثير من المشائخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ قطع والافلا
 بخلاف ما اذا كان السرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [ازنام] السافظ
 [عليه] اي مع المسروق من السمل او غيره فان على يميني للمصاحبة كما في القاموس وغيره فمازاد
 المصنف وغيره من قيد او بقره زائد ففيه اشعار بان المتاع يسرز بالسافظ في حال نومه سواء جعله
 تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المضمرات
 فلو جلس في الصحراء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو مسرز وفي البقالى ان المتاع اذا كان بحيث يراه
 قطع وعن محمد رح لو كان عليه قلنسوته او رداء او منطقه لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حليا
 كما في المحيط [از] ان [شق السمل] اي جوالق على الارض او على ظهر جمل [واخذ] منه [شيئا] اي
 اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج
 عن السرز شرط [او] ان [ادخل يده] او شيئا آخر تعلق بالمتاع [في صندوق او كتم] او جيب او غيره
 واخذه منه [ازاخرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها مقاصير الى صحنها] اي لو اخرج السارق
 من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كالمدارس والشوانق والساكنات الى
 صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من السرز اذ كل مقصورة حيز
 [ازسرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصوده وان لم
 يخرج الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع
 ما لم يخرج من الدار [او] دخل السارق في خرزا [والقى شيئا] منه [في] نحو [الطريق]

كمن الدار وغيره [ثم] خرج [واخذ] ذلك الشيء لانه صار مخرجاً من السرز بفعله وفيه ايماء
 الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافاً لفرج كما في النظم [ارحمه على] نحو
 [حمار فساقه واخرجه] لان سير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو القى في نهر قوي في
 السرز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فترك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف
 المشائخ كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في
 الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من السرز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج
 بلاسوقه والى انه لو دخل مريطاً وترك بابه مفتوحاً فخرج الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم
 يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا وقال هس هس يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع
 وان كانت حمارة وقال هير هير قطع وان قال ييز ييز لم يقطع كما في النظم ثم شرع في
 كيفية السبل فقال [يقطع يمين السارق] اي اليمنى من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة
 الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لم كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رخص انه لم يقطع [من زنى] بفتح الزاء وسكون النون هو الرسخ
 [ريسم] اي يغمس في الدهن المغلى وجوبا لان الدم لا ينقطع الا به والسد زاجر غير متلف ولهذا
 لا يقطع في السر والبرد الشديدين واجر الدمن على السارق كاجر الحداد ومقيم السبل كما في آخر
 كراهية التمر تاشي [ثم] يقطع [رجله اليسرى] من الكعب ويسم [ان عاد] الى السرقة وهذا
 كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت ذاهبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى اذ لا كما في الاختيار
 [فان عاد] الى السرقة سرقا [تالنا] او رابعا [لا] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه
 اشعار بانه يشترط لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى مهيئة
 فلو كانت احدهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في
 رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشي لم يقطع لفوات جنس المنفعة بطشا او مشيا كما في
 الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يشترط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى
 والرجل اليمنى مهيئتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن
 لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا [بل] يعجز استحسانا على
 ما قال بعض المشائخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [يسجن] مثله [حتى يتوب] ومدة
 التوبة مفروضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة
 وقيل الى ان يموت كما في الكفاية وللامام ان يقتله مياسة كما في المضمومات [شرط] لسد السرقة الثابتة
 بالاقرار او الشهادة [خصومة المالك] ولو حكما كالأب والوصي والوكيل ومتولي الوقف [ار] خصومة
 [ذي يد] بالتنوين [حافظ] اذ ذي يد امين او ضمين [كالمودع] والمستعير والمستاجر والمضارب

والمستبضع [ونسوة] من الغاضب والقابض على صوم الشراء اذ يعقل فاسد ويستثنى منه الراهن فانه لا يتخاضم الراهن الا بعد قضاء الدين واحترز بالساقط عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بمصومة احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالاولى خصومة يد صحيحة وهي يد ملك ويد امانة كيد المودع ويد ضمان كيدا لقابض على الصوم وتماه في الاختيار [وما قطع به] من المال [ان بقي] في يد السارق او غيره بالشراء ونسوة [رد] الى المالك لانه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه [والا] يبقى بان ملكك او استهلكك [لا يضمن] السارق اولا يملك المصروق منه تضمين السارق وعنه انه لو استهلكك ضمن وعن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلكك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المنتقي ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قل المالك انا ضمنته لم يقطع كما في المسيط ثم شرع في العرقه الكبرى فقال [ومعصوم] بالعصمة الموبدة وهو مسلم او ذمي حر او عبد [قطع الطريق على معصوم] اي زاحم المارة من مسلم او ذمي في صرراء دارنا على مسافة الصغر فطاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او في المصر ليلا وعليه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتسحق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالسلاح يسد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل واما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم السبل عليها ذنوبهم وعن بي ايوسف رح ان عليهم الحد ذنوبها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال محمد رح وفي القل ذرى اجمع اصحابنا انه لا حد على المرأة كما لاحد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشره ولا على من كان احد منهم معه فيشترط للسبل كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة دارية كما في الذخيرة وغيره فلاطلاق لا يخلو عن شيع والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق للصوم كما في القاء ومن فهي جمع قاطع كطلاب وطالب واما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن فختلف في وجوب حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يسد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره [فاخذ] هذا المعصوم القاطع [قبل اخذ مال] المعصوم منه [و] قبل [قتل] له عزز [حبس حتى يتوب] ويظهر سيماء الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوماني فاضينان عزز وخلق سبيله وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [وان اخذ] قاطع المال [ونصيب كل] من القطاع [نصاب] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [قطع يده ورجله من خلاف] اي يذاه اليمنى ورجله اليسرى ولا يقطع

ثم رد المال ان بقي والام يضمّن وفي الغاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان ياخذ واسقط عنه الثمن لكن بقي حق العبد من المال والمقصص كما في الاختيار وفي الاخذ وهو ان انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضروا عليه كما في المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوما [بلاخذ مال] منه [قتل حدا] اى سياسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو الاولياء لانه حق الله تعالى [ثم] ان قتل [معه] اى مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع و بعد القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه [او صلب] بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قد ميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده اليمنى ويترك الرمح حتى يموت به كما في المصنوعات [او قطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل او صلب] عنده واما عندهما فيقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف رح لا يترك الصلب للنص وعن ابي حنيفة رح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يشلي بينه وبين اهله حتى يدفعوا لضرر الناس برأيه وعن ابي يوسف رح انه يترك حتى يسقط عورة وهذا كله لذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحل لكن يدفع الى اولياء المتكبر ليقبضوه قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحل بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره واما ختم على ذلك اشارة الى الشتم والشروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير *

* [كتاب الجهاد] *

عقب بالسروقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاغنى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بدل ما في الوسخ من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم ودمدم معا بداهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الخريجين والذميين والمتردين الذين هم اخبت الكفار لانكارهم بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والاكثرون قد سمنوه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطليعة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع انكافرين والباغين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص منها ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بشرط القدرة على القتال والسلاح والرزق والراحلة وغيرها كما في قاضيهان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد انمايته ولا يسقط باداء البعض فالمعني فرض كل ذات بشرطه [ان هجم الكفار] المذكورون على دار من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغتة لانفس المسلمين وذراريهم واموالهم فان علم من

يُقرَّب منهم و قدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم و من بعد عنهم، ففرض كفاية فتدب
في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم رُثم الى ان يفترض
على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه و من لم يقيم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم
بالنفي لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم به و بعد العلم وجب على هذا الترتيب
ويكفي ان يكون المخبر به فاسقا او عبدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمغني وغيرهما وهذا
في زماننا واما في الابتداء فالصفح ثم الموعظة المسندة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر
الحرم في جميع الازمان والاماكن سوى الحرم كما في الكرماني [فيخرج] كل مسلم حتى [المرأة
والعبد بلا اذن] من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب [وفرض كفاية] اي فرض كل كاف
ومقيم له و ان كان فرضا على كل احد بطريق البدلية [بداء] اي ابتداء من المسلمين وقال بعض
المشائخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقيل تطوع والصحيح الازل فيجب على الامام ان يبعث سرية
الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانتته الا اذا اخذ الشراج فان لم يبعث كان كل الاثم
عليه وهذا اذا علب على ظنه انه يكتفيهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاوي
والاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد وثلاثة سرح و ذوالقعدة وذوالحجة
والحرم وان كان الافضل بان يبتدأ به في غيرها كما في قاضيخان ثم اشير الى حكمه فقال [ان قام]
اي انتصب [به بعض] من المسلمين العالمين به [سقط عن اجابيين] اي باقي هؤلاء المسلمين [و
الا] يقيم به بعض منهم [اتموا] اي جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا او
بعضهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على
بعض غير معين والازل المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضا مبهما و ذا غير مقبول
و الى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد و بحيث يجب على كل احد و بحيث يجب على بعض
دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل و ان لزم منه
ان لا يقوم به احدا و ان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل و ان ظن البعض ان
غيرهم اتى به و ظن آخرون ان الغير ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الواجب
ههنا منوط بظن المكلف لان تيسيل العلم بفعل الغير و عدمه في امثال ذلك في حيز التعسر
فالتكليف به يؤدي الى الحرج و تمامه في مناهج العقول و الى انه لم يجب على الجاهل به و ما
في حواشي الكشاف للفاضل التفاتراني انه يجب عليه ايضا فمثال للامتناعات [لا] يفرض [على
صبي] لانه غير مكلف كالمجنون [وعبد] لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية و فيه اشعار
بانه لا يخرج المولى الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في اللسان
[وامرأة] حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قديمها عورة و في الجهاد قد انكشف شيء

من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [راعى و مقعد] بضم الميم وفتح العين
 أى الذى أفعله الداء [و أقطع] أى الذى قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه أشعار بان من عجز
 عنه بسبب من الأسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه فى الاختيار و أعلم ان من أمهات هذا الباب
 معرفة الامام والدارين فالامام من بائعه اهل الحل والعقد و نفذ حكمه فيهم خوفا و قهرا فلا يصير اماما
 الابهلين كما فى النظم و غيره و دار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين و دار الحرب ما يجري
 فيه امور رئيس الكافرين كما فى الكافي و ذكر فى الزايدى انها ما غلب فيه من المسلمين و كانوا فيه
 آمنين و دار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين و لا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجراء
 بعض احكام الاسلام فيها و اما صيرورتها دار الحرب نعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام
 الكفر اشتهارا بان يحكم الحاكم بحكمهم و لا يرجعون الى قضاة المسلمين كما فى الشيعة و الثانى الاتصال
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها و الثالث زوال الامان
 الاول اى لم يبق مسلم اذ دُمي فيها آمنة الا بامان الكفار و لم يبق الامان الذى كان للمسلم باسلامه و
 للذمي بعقد الدمة قبل استيلاء الكفرة و عندهما لا يشترط الا الشرط الاول و قال شيخ الاسلام و الامام
 الاسمينى اى الدار مذكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما فى العمادى و غيره فالاختياط
 ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام و المسلمين وان كانت للملاعين و اليد فى الظاهر لهؤلاء الشياطين
 و بنا لا تجعلنا فتنة للقرم الظالمين و ننجنا برحمتك من القوم الكافرين كما فى المستصفى و غيره ثم اشار
 الى تفضيل الجهاد و تبين شروطه و غيرها فقال [فيما صرحهم] اى يسيط الامام مع التابعين بالكفار في
 ديارهم اذ غيرها في موضع حصين لئلا يتفرقوا و الفاعل ضمير المتكلم مع الغير شهادة لنا و علينا و يجوز
 ان يكون ضميرا غائبا للامام و كذا قوله [و يدعوهم الى] الايمان و [الاسلام] ليعلموا اننا لما اذا
 مقاتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شئ من الدية و الكفارة و قيل ان هذا اى وجوب الدعوة في ابتداء
 الاسلام و اما بعد ما انتشر فهي مستحبة لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان لا يكون في التقديم ضرر
 بالمسلمين كاستعداد للقتال و التحصن و الاحتياط بحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب و الثانى ان
 يطمع فيهم ما يدعوهم اليه كما فى المحيط [فان ابوا] عن قبول الاسلام [فالى الجزية] يدعوا اهلها منهم
 كاهل الكتاب و المجوس و عبدة الاوثان من العجم دون العرب و الزيدى كما ياتى و بين كمية الجزية
 و زمان ادائها لئلا يفرض الى المنازعة [فان قبلوا] الجزية [فلهم مالنا] من عصمة البماء و الاموال
 [و عليهم ما علينا] من التعرض بهما كما فى الضمانات [و ان ابوا] عن قبول الجزية [يقاتلهم]
 اى الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه المناصر الاولياء و القاهر للاعداء [بما يهلكهم] من نحو ضرب
 الميف و رمي السهم و نصب المنجنيق و ان كان فيهم مسلم اميزه و تاجر او طفل الا انه لم يقصلهم
 بالاملاك و عن الحسن انه لا يحرق و لا يهدم حصنا فيه احد منهم و الاول ظاهر الرواية و هو الاصح

كما في الضمرات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في قاضين
 او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء البارزين كما في الظهيرية
 [وقطع شجرهم] ولو مشورة [وزرعهم] ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يغيظهم كتشريب بيوتهم
 وقتل درابهم وتشريق اسلحتهم [بلا غرر] بفتح الغين المعجمة وسكون الدال المهملة وهو
 نقض العهد كما اذا عهد ان لا يبحار بهم في زمان كنا ثم يبحار بهم فيه فلم يعهد وخادعهم
 بامتعمال المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً يضر خلافه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق
 قال لعمر بن عبد ودد لم يشترط ان لا تستعين عليّ بغيري فمَنْ هؤلاء هذا الذين دعوتهم فالتفت
 كالاستمعة ان لك ضرب على سائيه فقطع رحليه كما في الظهيرية [ولا غلول] بالضم وهو خيانة و
 سرقة من الغنيمة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره او يستال بسيلة يلتصق بها بعض الاسارى
 الى دارهم والغلول في الاصل الشيانة في كل شئ خفية كالغلول على ما قال ابن الاثير [ولا] [مثله]
 اي لم يجعلهم عبرة يان يسود وجوههم اذ يقطع بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن
 الاثير المثلة بالضم اسم من المثل بالفتح هو قطع الانف او الاذن او الذكرا وشيئ آخر من الاطراف وانما
 نهى عن المثلة اذا كانت بعد الظاهر بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في ودهنهم كما في الاختيار [ولا
 قتل عاجز عن القتال] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابيين وشيوخ فان واعيهم ومقعدهم
 مفلوج ومقطوع اليدين او اليد والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار باذنه يقتل مقطوع
 اليد اليسرى والآخرى والصم ومن يمين ويفيق في حال افاقته لانه ممن يقال [الا] امرأة [ملكة] اي
 ذات ملك ذاتها تقتل ليتفرق قومها [اذ ذاراي في الحرب اذ امان يمت] اي يمرض الكفار على حرب
 المسلمين [به] اي الراي او المال فان احداً من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكاً او ذاراي
 او مال يقتل فانه كما قتال يتعلم ضرره الى المسلمين وقال كما روى عنه ان اصحاب الصوامع والرهابيين
 يقتلون وبعض المشائخ وفق بينهما بالاخلاط وعدمه وتمايه في المحيط [ولا قتل] [اب كافر ابداء]
 ولا تقل لهما اف وفيه رمز الى انه يبتدأ بقتال كل ذي رحم محرم سواء الاب والام والجد والجدة فانه
 لا يبتدأ به لكن يلجيه الى موضع ويستمسك به حتى يبيح غيرة فيقتله والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه
 الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط [واخراج مصحف] الى دارهم لتعرف الاستشفاف
 ان غلبوا وذكر الطبراني ان النهي قد كان لفوت شئ منه وفي زماننا قد كثروهم لا يستشفون به
 لانهم مقررون بانه كلامه تعالى الا ان الاول اصح لانهم فعلوا ذلك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد
 يراد به ذو المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و
 فيه [وامرأة] ولوعجزوا ارجارية لمنفعة المسلمين كمدارة الجرحي وسقي الماء وغيرهما [الا في
 جيش يوم] على المصحف والمرأة من الاستشفاف والاستمتاع فانهما يخرجان الا ان اخراج الشابة

مكرهه وفيه اشعار بان الاخراج مع السرية مكرهه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الجيش اربع مائة و اقل السرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف و اقلها اربع مائة كما في قاضيخان [و] ان ابوا عنه [يصلحهم ان] كان الصلح [خيرا] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصلحهم على ان لا يقاتلوا لان هذا جهاد معنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى اوتاخيره [و] يصلح [بالمال] اى يأخذه منهم او دفعه اليهم [عند الحاجة] اى الاحتياج الى احدهما فلا يصلح بدون ذلك و المال الماخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلم اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختيار [و نبذ] اى الامام الصلح اى نقضه جوازا [ان] كان [هو] اى النبذ [انفع] له من الوفاء وانما أثر النبذ على السقوط اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد والقاؤه الى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم فاقبلهم لان التقصير منه فلم يكن غدرا كما في الكافي [ويقاثلهم] الامام [قبل نبذ] اى نقض الصلح [ان خانوا] جميعا وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما في الهداية [و صلح المرتد] لطمع اسلامه [بلا مال] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقريرا على الارتداد [وان اخذ] منه المال بالصلح [لا يرد] اليه لانه مال غير معصوم [ولا يباع] اى يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [سلاح] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة [وحديد] وما في حكمه من الحديد والديباج فان تملكه مكرهه لانه يصنع منه الراية [وخيل منهم] لثلاث يتقوى به الكفار فلا باس بتمليك الثياب و الطعام و الرصاص ونحوها كما لا باس لتاجرنا ان يدخل دارهم بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ولو] كان البيع [بعد الصلح] لانه قد ينبذ [و صلح امان حر و حرة] اى صلح من الحر و الحرة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر ولو اهل بلد او حصن و بلا قصد هما اياه باي لسان فلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او لا باس عليك او لا تخف از (مرس) لا يقاتله احد من المسلمين ولو قال لكافر تعال لا قتلك وفهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن يومئذ اى ازال الخوف كما في المحيط والمشهور انه كالامن بالسكون والفتح مصدر آمن بالكسر وانما خص بالجر لان ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كما في النظم [فان كان] الامان خيرا للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امضاه وان كان [شرا] لهم [نبذ] اى نقض الامام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما مر [و ادب] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فلي

لم يعلم ذلك لم يودب واعتبر جهله عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط [ولما امان الدمي]
المستعين للمسلمين لانه منهم [و] كذا امان [اسير و ناجر] مسلمين [معهم] اى رقت كونهما
مصاحبين للمسلمين فيكون ظرنا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [و] كذا امان [من
اسلم قمة] اى في دارهم [ولم يهاجر] اليها [و] كذا امان [صبي] عاقل ولو مرافقا [و عبد
مسيورين] عن القتال و صح امانهما عند محمد رح و اضطرب قول ابي يوسف رح وفيه اشغار بانه
صح امانهما ماذونين و ذا بلا خلاف فى العبد و اما الصبي فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة
كما فى الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما فى الهداية و غيره [و] امان [مجنون] لانه اشترط
لصفة الامان ان يكون المومن ممتنعا مجاهدا يضاف الكفار كما فى الاختيارات و انما اخره عن
الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران المجنون فتقصده على الصبي ليس
باحسن كما ظن *

[فصل *] فى المخنم والقسعة [ما فتح] من البلاد [عنوة] كفتحة اسم
من العنوة كالعنوة صيرورة الشخص اسيرا اى قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عشري و عهنا اذا صالحوا
فانه بالماء خراجي او عشري [قسمه] اى المفتوح القابل للقسمة بينهم [الامام بين الجيش] اى
جيشنا الفاتحين و حينئذ يكون نفس البلاد عشوية وفيه اشعار بانه يسترق نسائهم و ذراريهم
و يرفع الشمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم و سيأتي ما يستاهل للمقتال [او اقر اهله عليه] اى
من عليهم بتمليك الرقاب و النساء و الذراري و الاموال [بجزية] على رؤسهم [و خراج] على
اراضيهم كما فعله عمرو بن قنبر و قالوا الاول اولى عند حاجتهم و الثانى عند عدمها ذخيرة لهم فى الزمان
الثانى فانهم يعملون لهم كما فى الاختيار وفيه اشعار بانه يجوز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها
بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدا كما فى المصنوعات و فى الاكتفاء ايماء الى دانه لا يجوز ان يمن عليهم
برقابهم و يقسم اراضيهم و سائر اموالهم ولا بالرقاب و الاراضي و يقسم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم
من المنقولات ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما فى المحيط و غيره [و] خير الامام
فى حق الاسرى بين ثلثة [قتل] الامام [الاسرى] الذين ياخذهم من القاتلين سواء كانوا من العرب
او العجم و فيه اشعار بانه لا يقتل النساء و الذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما فى النسخة و غيره
و اللام فى الاسرى للعهد اى اسرى كائنين منهم فصح عطفه على قسم او اقل وليس من حذف العائد
فى شيعى كما ظن و الاسير الاخيه و المقيد و المسجون و يجمع على الاسرى بفتح الهمزة و سكون السين و
على الاسارى بضم الهمزة و فتحها كما فى القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضى و غيره
من المحققين فليس يجمع الجمع كما ظن [او استرقهم] اى الاسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر [او
تركهم احرارا] الاماياتي من مشركي العرب و المرتدين [ذمة لنا] اى حقا و اجبالنا عليهم من

الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين و
 امانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] اي لم يجوز اطلاق
 الاموي بلا شيعي من الاسترقاق والذمة [و] نفي [فداء هم] اي اطلاقهم ببذل هوامال وذا لا يجوز
 في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال محمد رح لا باس
 به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذا لا يجوز عنده و
 يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز
 وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد رح
 [و] نفي [رد هم الى دارهم] اي دار الحرب بعد المن والغداء لما فيه من تقوية الكفار وانما عقب
 بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن والغداء واطلاقهم من التيسر [وقسمة مغنم ثمه] اي
 لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز
 وعن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في المنعمات وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة
 تنزيه عند محمد رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان القسمة عن اجتهاد
 فالخلاف في الكرامة والافقي النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الكرمانى [الا ابداعا]
 اي قسمة ابداع بان لم يكن للامام ما يحتمل الغنيمة فادعها الغانمين ليخرجوها الى دار الاسلام باجر
 ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يستعمل ذبح واحرق وقتل وفي
 المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا [والردء] بالكسر معين المقاتلين
 بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ويقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومهدد]
 وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا وفي الاصل ما يزيده الشيعي ويكثر [لثقه] اي لثق المدد الامام
 [ثمه] اي في دار الحرب [كمقاتل فيه] اي مشابهاً له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من
 مرض منهم او صار مجروحاً قبل شهود الرقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل
 القسمة كما في قاضيان فلو فتح بلد من بلادهم او احرز المغنم بدارنا او قسم في دارهم او بيع فيها ثم
 لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا للمقاتل والمستعين لا المدد
 لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشبه المقاتل [سوقي] اي رجل منسوب الى سوق العسكر [لم يقاتل]
 فانه لا شيعي له فيه لانه تاجر فان قاتل فكمالمقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج
 او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شيعي كما في الاختيار [ولا من مات] من قبل قسمة المغنم بقريضة
 قوله [ثمه] اي في دار الحرب فلا يورث شيئاً من المغنم واما من مات بعسلها ثم فيورث
 بلا خلاف كما في المحيط وغيره [ريوث قسط مغنم] محرزها [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] اي
 في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يشلوا عن تسامح [وحل] من

اموالهم [لنا] اى لعسكر الاسلام و متعلقهم كنسائهم و ذراريتهم و عبيد هم دون اجيرهم [ثمه] اى
 في دار السرب [طعام] كالخبز و السمسم و الزيت و الفاكهة مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك
 مما يوكل عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير و الشاة
 مطعومة ما كولة و ان لم تيسر اكلها الا بالذبح كالبحر و الشعير و اللحم و اما ما نبت فيها من الادوية فان
 كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و الا فيباح و الشراب كالطعام و لم يذكره لظهوره [وعلف] كالتبين و القث و
 غيرهما مما ياكله الدواب و لا باس بان يعلفها البر اذا لم يوجد الشعير لان كلما ابيع الانتفاع به بجهة
 يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن و الزيت للاكل و الاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج
 فانه لم يوكل اكن جائز الانتفاع به للاحراق [رحطب] كالخشب و القصب و غيرهما مما اعد للاحراق
 فان كان معدا لانتخاذ القصاع وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] و متاع و دراب مما [به حاجة] اى بذلك
 الطعام و غيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ الماكول و المشروب و غيرهما الامتداد ما
 يحتاج اليه و اذا استعمل السلاح ونحوه يرد الى المغنم و هذا اذا ينهههم الامام عن الانتفاع بذلك
 لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير محتاج اليه و يجوز ان يكون الضمير في به راجعا
 الى السلاح لانه اقرب و الانتفاع به مقيد بالحاجة باتفاق الروايات الا انه يروى انه مخصوص بالسلاح
 و ليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستاجر او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد
 الشديد الكل في المحيط [لا] يحل لنا شيى مما ذكر [بعد الخروج منها] اى من دارهم و الدخول
 في دارنا لان اباحتهم للضرورة و اذا مرتفع فلو فضل شيى منها رده الى المغنم اذا لم يقسم و الافكا للقطعة
 فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا [ومن اسلم ثمة] احتراز به عن اسلم في دارنا و كان
 اهله و ولده الصغير و الكبير و جميع امواله ثم فان الكل يكون فيئا و عن مستامن منا دخل دارهم فانه
 و ان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان وديعته عند حربي لم يصير فيئا في رواية ابي سليمان
 كزادة و لو كبارا لانهم مسلمون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة
 فلا يسترق و يجب الكفارة بقتله خطاء و هل يصير معصوما عن القتل حقا العبد فيكون مضمونا
 بالاتلاف و يسمى بالعصمة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عمدا
 القصاص و خطاء الدية و عن ابي يوسف رح عليه الدية و الكفارة [وطفله] بالتبعية فالولادة الكبار
 و زوجته و جنينه يكون فيئا لان الجنين يسترق بتبعية الام و ان كان حرا مسلما بالاصالة [وما لا
 معه] ثم من المنقول و اما العقار فهو فيئ [او] مالا [اودعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده
 حكما فلو غصب مالا و كان عند احدهما كان فيئ عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و لو اودع مالا عند
 حربي كان فيئا لانه خرج عن يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] ولو
 امير الجيش [سهمان] سهم لنفسه و سهم لفارس عمده و اما عندهما فله سهم و لفارسه سهمان [و للراجل]

ولواميرهم [سهم] بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبرذون هواء والى انه لا يستحق شيئا
 للبغير والبغل والحمار والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف رح يههم فرسان كما في الاختيار
 وينبغي للامام او نائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر
 استحقاقهم [ويعتبر] في الاستحقاق [وقت مجازة الدرب] على قصد القتال وهو بفتح الدال
 وسكون الراء مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع وبفتح الراء منه فليل السكون لغير النافذ
 والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود البرقة] اي وقت التقاء الصفين للقتال وعن ابي
 حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجازة ففارس ومن اشتري
 بعد ما فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه او اجاره فراجل في ظاهر الرواية لانه
 لم يقصد القتال عند المجازة وعن ابي حنيفة رح انه فارس للمجازة ولو باعه بعد المجازة ثم
 اشتري آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس
 بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجازة ثم اخذه
 بعد ما كان فارسا استحسانا ولو جاززه مستعيرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعد ما كان في المحيط
 وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والسكين وابن السبيل] اي قسم واحد من خمسة اقسام المغنم
 والمعدن والركاز مشتق بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في
 النصف والسراجيه وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج مختلف سببه من اليتيم
 والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المضمورات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن ياباه قوله [وقدم
 فقرآ ذوي القربى] اي فقرآ اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبني هاشم دون
 بني نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين
 على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم في النص والوضح ان يقال خمس الغنيمة
 والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى منه اولى [ولا شيء] من الخمس [لغنيهم] لان سهمهم
 سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم فقرآتهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال
 بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واما سهمه تعالى
 فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح الكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا
 انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كنسهم
 الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه اولاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى
 عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول
 ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل
 دارهم فاغار] مالا اي نهبه منهم [خمس] اي اخذ منه الخمس والباقي للمغير [لا من لا منعة له]

اى لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به اولا جماعة له من الانصار [ولا اذن] له من الامام فانه
 لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثم لاعزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو
 اغار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح بناء على
 الخلاف ان اقل السرية واحدا وتسعة كما فى الينابيع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة
 خمس فى المشهور لالتزام الامام النصر بالاذن كما فى الهداية لكن فى المضممرات لو اغار ثلثة او اقل
 لم يخمس فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفى النظم انهم
 قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنتين ولو بلا اذن واعلم ان الاغارة
 فى الاصل سرعة عند القرس ثم قيل للذهب كما فى الاساس والمنعة بفتح النون وقد يسكن كما فى المغرب
 وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [و] يستحب [للامام] على ما فى قاضيتان وغيره [ان
 ينقل وقت القتال] المباح تحريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح قتله كإمرأة غير قاتلة لم يستحق
 النقل كما فى الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز
 بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز فى الخمس الا للغنمي فان
 الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل
 بلا استثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو بفتحيتين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها
 زيادة على مسلاة هذه الامة فان الغنائم لم يكن خلافا على هابر الاسم وفى الشريعة ما ينخص به الامام
 بعض الغانمين كما فى المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال [فيجعل لاحد] مثلا [شيئا زائدا
 على سهمه] من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجاء باسير او بذهب او غيره من الاموال
 فله سلبه او بعضه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت
 الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي
 له فاصابها واستبرأها لم يسلب له وطئها ولا بيعها فى دارهم عندهما خلافا لمحمد رح كما فى الكافي والى
 انه لا ينبغي ان ينفل بجميع الماخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعله مع سوية
 جاز لجواز ان يكون المصلحة فى ذلك كما فى الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا
 فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان
 كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما فى المحيط وغيره [كالسلب] جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله
 سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان
 يقول فله الربع بعد الخمس كما فى الاختيار [و] غيره ومثل [نحوه] اى السلب كالسجود والوانى
 والثياب والاسير وغير ذلك [والسلب] بفتحيتين بمعنى المسلوب اى ما ينزع من الانسان وغيره
 فهو [مركبه] اى المقتول [وما عليهما] اى المقتول ومركبه من اللجام والسرور والثياب والسلاح

والعجربين وغيرها بخلاف ما مع غلام او مركب آخر من الامتعة وغيرها فانه ليس بسلبه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره *

[فصل * يملك بعض الكفار] ككفار الصين [بعضا] آخر منهم كالنسطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملك كما قال بعض المشائخ واليه اشار محمد رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار محمد رح ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط [ر] يملك بعضهم [اموالهم] اى اموال بعض آخر منهم [و] يملك كلهم [اموالنا بالاستيلاء] اى الغلبة [والاحراز بدارهم] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشعر الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [لا] يملكون بالاستيلاء التام [حرنا واتباعه] من المكاتب والمذبر و ام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى [وعبدنا الا بق] القن الخارج منا اليهم فاحذه المالك بلا شيى الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطى قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندهما فيملكونه والصحيح هو الاول كما في المضممرات وفيه اشعار بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم ينكز للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما كما سيشير اليه [ونملك] نحن [بهما] اى بالاستيلاء والاحراز [حرهم] للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بايمان ثم اشترى من احد هم ابنه ثم اخبره الى دارنا قهرا ملكه واكثر المشائخ على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد رح انه ملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره [ر] يملك بهما [ما هو ملكهم] للاستيلاء على مباح بلا عسمة وهذا اى كوننا مالكيين لحرهم ومالهم بالاستيلاء قد علم مما سبق [ومن وجد منا ماله] في يد الغانمين بعد الاستيلاء [اخذه بلا شيى] ان لم يقسم [بين الغانمين] وبالقيمة [اى قيمة يوم اخذ الغانم] ان قسم [ان شاء] وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن في ظاهر الاصول وعن محمد رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم واطافة المال للعهد اى المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بايمان ومروق من مسلم طعاما او متاعا و

اخرجهم الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذه بلا شيء وكذا لو آتينا عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بأنه لو كان المال مثليا لم يأخذه بها بعد القسمة لانه غير مفيد وتماه في الهداية [و] اخذه [بالثمن ان شراه منهم] اي من الكفار [تاجر] بالثمن ثم اخرجنا اليها ولو اشتراه بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذه اشارة الى انه اذا مات المالك لا سبيل لوارثه لان الشيار لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا اخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في المحيط وغيره [وعبد لهم] اي لاهل الحرب [اسلم ثمة فبئنا] اي جاء دارنا او عسكرنا [ازظهرنا] اي غلبنا [عليهم عتق] العبد في صورتين لانه استولى على نفسه واخرز بدارنا وهذا اذا جاءنا مراتها لمولاه فلو جاءنا بامان باعه الامام ودفع ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما او كافرا كان عبدا له كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا فاسر حربي عبدا مسلما لمسلم ثم كاتبه او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قاضيتان [كعبد مسلم] او ذمي [شراه كافر مستامن هنا] اي في دارنا [وادخله] اي في [دارهم] فانه عتق عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحربي من تاجرنا او ظهرنا عليهم كان حرا عنده وفيثا عندهما كما في المحيط [ولا يتعرض تاجرنا ثمة لدمهم ومالههم] لانه دخل بامان فالتعرض غدر [الا اذا اخذ ملكهم ماله او] اخذ [غيره بعلمه] اي الملك فانه يتعرض تاجرنا لهم لانهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر اشارة الى انه يباح التعرض بدء للاسير و ان ائلقوه طوعا كما في الهداية [وما اخرجهم] التاجر من دارهم بطريق التعرض بدء [ملكه] بالاستيلاء ملكا [حراما] لانه حصله بالغدر حتى لو كانت تجارية كره وطئها للمشتري كاللبائع بخلاف ما اذا اشترى شراء فاسدا فانه لا يكره وطئها الا للبايع [فيتصدق به] لانه ملك خبيث سبيله ذلك [ولا يمكن] من التمكين [حربي] من الإقامة [هنا] اي في دارنا [سنة] لاضرر الاطلاع علينا [وقيل] اي قال الاسام [له] اي للحربي [ان اقامت هنا سنة نضع عليك الجزية] اي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء كانها جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالخروج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع عن بعض المتأخرين ان في ذلك تقريرا للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فمردد بأنه دعوة الى الاسلام باحسن السجرات وهو ان يسكن بين المسلمين فيري محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال [فان اقام] هنا [سنة] وقيل له ذلك [فهو ذمي] وفيه اشارة الى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه صار ذميا بمجرد اقامة سنة وفي قاضيتان انه يضرب مدة على قدر ما يرى و الى ان الحربي المستامن لم يصير ذميا بنفس تزويج الذمية كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات وما ظن انه يصير ذميا

اربعمائة والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن عدة الناس فقيرا او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كما في الكرمانني وهو المختار كما في الاختيار [لا] يوضع [على وثني عربي] منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي او المدن فيشمل الارباب [فان ظهر عليه] اي غلب المسلمون على هذا الوثني [فطفله وعمره] اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة [فبني] كشيء ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة ارجزية ازال مال صلح اخرجها [ولا مرتد] عطف على وثني فيكون مقيلا بما بعده كما هو الاصل فالمعني لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه فطفله وعمره فيبي كما في عامة المتأولات فمن الظن ان الوجه تاخير القيد ويدخل فيه الزنديق اي المبلد المبطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كما في التبيين وقال بعضهم ان الملحد اذا اظهر النسخ بقول امام الوقت فكالمرد وان لم يظهره فكالباغي وقال بعضهم انه مطلقا كالمرد وقال بعضهم انه كالباغي ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعتقده واذا قل ابو حنيفة رح اقبلوا الزنديق وان قال ثبت واما امواله وذريته فبني لاهل الاسلام وتمايه في الجواهر [فلا يقبل منهما] اي من ذلك الوثني والمرد [الا الاسلام از السيف] اما العرب فاذهم بالغوا في ايذائه صلى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلانه كفر بعن اطلاعه على ممان الاسلام ولا يشفي انه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد لكان اخصر [ولا على راهب] اي عابد من الانصارى [لا يتخالط] الناس اي يعتزل عنهم ويتزهى في الدنيا ويترك ملاذها ويتعمد المشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه ويضع سلسلة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن ابي حنيفة رح انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف رح كما في الكافي لكن في قاضيهان انه يوضع الجزية على الرهابيين والقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها لا يوضع وفي المحيط يوضع عليها عنده لا عندهما [وصبي] ومجنون ومعتوه [زامراة] غير امرأة من بني تغلب فانها توضع عليها والشيخ الغاني في حكم المرأة [ومملاك] قنّا كان او مدبرا او مكاتباً او ام ولد او امة [راغى ومن] اي من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لا سقطا القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهؤلاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذراي اموال يعينون به فابهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه اشعار بانه لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في التنف [وفقير لا يكسب] اي لا يقدر على تحصيل الدراهم او الدنانير ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وانفق المجنون وعق العبد وبرء المريض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الامة اي في اول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي فلهذه السنة كما في الاختيار [وتسقط] الجزية بعضا وكلا [بالموت] على
الكفر فلا يدخل من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا
وصف سنة او اكثر كما في المسيط [و] يسقط بسبب [الاسلام] ايضا [وتداخل] الجزية بشذوذ احد التائين
فانه معطوف على يسقط [بالكسر] اي تكرر السؤل وار مصورا على الكفر فان مضى حول او اكثر
بلا اخل الجزية لا يدخل لما مضى عنده لانها عقوبة فيتداخل وتدخل عندهما لان الامتناد يؤكد
السبب ويجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل وبعدا لئلا تسقط الاول فوجب خلفه في السال
الا انه يشاطب باداء الكل عنده في اخر السؤل تخفيفا وباداء قسط شهرين عند ابي يوسف رح قي آخرهما
وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المسيط ويجوز تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يدخل
على وصف الدل فيكون الاخذ قاعدا والذمي قائما ويدخل بتلبيبه وبهزة هزا ويقال اعط الجزية
يا عدو الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يدخل منه على الاصح فيكلف ان ياتي به بنفسه لانها عقوبة
وعندهما يجوز النياية لانها المزجر بتنقيض المال كما في الاختيار وغيره [ولا يحدث] الكتابي
[بيعة ولا كنيسة] ولا يحدث المسيحي بيت ذر [في دارنا] اي في دار المسلمين عن عمر رضي
الله تعالى عنه اني امنح من احوالها في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها كما في قاضيخان والدار
شاملة للامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الانصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة او عند
رحمهما الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المسيط وقيل لا يمنع عن
ذلك في قرى لا يقام فيها الجمعة والسرد وهذا في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز
وهذا في ارض العجم واما في العرب فيمنع عن ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه
اشارة الى انه لا تهدم القديمة من ذلك لا في القرى والسواد ولا في الامصار وذكر محمد رح في العشر
والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الملواني كما
في قاضيخان وهذا كله في دارنا الفتحية واما في الصليبية فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات
كما في التهمة والبيعة بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا الله غلب البيعة على
معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما معزبان كليسا و (كنست) كما في موضعين من النهاية و
يحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البيع كالجملة لانها نوع بيع على نحو قوله تعالى ان الله
اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستئثار فعملية بمعنى الفاعل
والتاء للنقل لان العابد فيها استمر عن الناس ولا يخالطهم [ولهم اعادة] البناء [المتهدم]
من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى انهم يبنونها في المتوضع القديم على قدر البناء الاول
فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضيخان واكتفاؤه ايماء
الى انهم منعوا عن اظهار الفواحش والربوا والمزامير والطنابير والغناء وكل لهو محرم لان هذه

الاشياء كبائر في جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والتعزير كما في الاختيار [و
ميزا النامي] اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وحسب تعظيم المسلم وتحقير النامي كما في الاختيار [في
زبه] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل النامي والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرياس
جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط [و] ميز في [مركبه وسرجه] اي سرج مركبه فيسذف بإضاف
والا يلزم انتشار الضمير [وسلاحه فلا يركب] النامي [خيلا] لان ركوبه عز ولا جمل لانه
جمال لاجابة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب
السيار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجه السمار والبرذون كالسيار وقالوا الاول ان لا يركبوا
الا لضرورة كالارض واذا ركبوا فلينزلوا في مصانع المسلمين كما في التمرناشي [ولا يعمل بسلاح] اي
لا يستعمله ولا يحمله فان فيه عزة [ويظهر] النامي بالشل فوق ثيابه [الكسيتيج] بضم الكاف و
بالجيم هو ما يشل على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث لا يقع
عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشل
المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط و كسيتيج النصاري قلنسوة سوداء من
اللبن و زفار من صوف يجعل ذلك بخيط غليظ مشدود على وسطه واسا العمامة والزناز من الابرشيم
فريضة تمنع عنه كما في قاضيخان [ويركب على سرج كاكف] في البيضة فيكون قريب من سرجه مثل
مقدم الكاف وقال بعض المشائخ يكون على مقدمه شمع من الخشب كالرمادة والاول اصح لانه ارفق
الرؤية الجامع كما في المحيط [وميزت نساءهم] عن نساء المسلمين [في الطرق والحمام] فيمشين
في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمين [ويعلم] اي يجعل
علامة [على دورهم ليلا يستغفر] اي السائل [لهم] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين وثلث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما
على الرأس كقلنسوة الطويلة المضروبة واما على الوسط كالكسيتيج واما على الرجل كنعل يشالفتا
وقال بعضهم لابد من ثلث لان التمييز لا يحصل بواحدة لا محالة وقال ان النصرائي يكتفي بعلامة
واليهودي بعلامتين والنجوسي بثلث والاجسن ان يكتفي الكل بثلث كما قل شيخ الاسلام و ذكر
الحاكم ان كان الدار صليحة اكتفى بعلامة وان كان فتشية فلا بد من الثلث كما في المحيط والمقصود
التمييز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهلها من العلامة
وتامه في متفرقات وصايا التمرناشي [ومصرف الجزية والخراج] لا العشر كما في المشاهير الا
في النظم وقاضيخان [و] مصرف [ما اخذ منهم] اي من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة
او اهل الحرب [بلا حرب] كهل يتهم الى الامام وصديقة بني تغلب وحل بنسي نجران وعشر
المستأمن ونصف عشر النامي [مصالحتنا] خبر المبتداء جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [كسد الثغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع
 المخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام وفى الاصل
 السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقة والفتح ما كان صنعة والفتح بالفتح وسكون
 الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما فى القاموس وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة
 يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ومنزل بناء مسجد وحوض ورباط [وبناء جسر]
 بالكسر والفتح القنطرة كما فى القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره
 مبنيا كان او غيره كما فى المغرب وغيره وهذا بناء على اضافة بناء مرجح على ما ذكره المصنف من
 انه ما يتخذ من نسيو الخشب فيرفع والقنطرة ما يتخذ من نسيو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما فى
 شرب قاضيخان ويدخل فيه كرى انهار عظام غير مملوك كالنيل وجيئون [ورزق] اى نصيب [العلماء]
 وما يكفى للمفسرين والمحدثين والمفتيين لا غير كما فى الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للعهد
 والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما فى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للمعطاء
 الجارى دنيريا كان اودينيا والنصيب ولما يصل الى الجوف وتغذي به وتمامه ياتي فى العاقلة
 [والعمال] بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امور رجل فى ماله وملكه وعمله
 كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والواعظ بسق وعلم كما فى المنية وكذا الوالي وطالب العلم و
 المحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر كما فى المصبرات وذكر فى النظم وقاضيخان ان الفقيه والعلوي
 والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الشراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منهم عند
 غيرهم [والمقاتلة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتانيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخله
 فى العمال فالتخصيص للشرف [ودريتهم] اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف
 اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان
 جمعية الضمير يابى عنه ظاهرا والاحسن تقديمه لانه يصرف اليهم اوليا كما فى الظهيرية وفي الكافي
 اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفى الرزق بانه لا يسئل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم
 فان قصر السلطان فى ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما فى شرح الطحاوي والاطلاق مشعر
 بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال
 الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما فى التنجيس ولما فرغ عن بيان احكام الجري والذمي
 شرع فى المرتد ترقيا الى الاعلى فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العياذ بالله]
 فهو مفعول مطلق مكسور العين [عرض] كل يوم [عليه الاسلام] وان تكرر منه ذلك وفى النوادر
 عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض
 وهو مستحب لما سيأتي على انه قد كثر مثله فى كلامهم منها ما فى المحيط انه لا بد من عرض

الاملام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدموة وفيه ايماء الى ان اليهودي اذا تنصّر او بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمجس احدهما فان الكفر كله ملته واحدة كما في الحقايق وغيره [وكشف شبهته] التبي عرضت له في الاسلام [فلن استمهّل] بعد العرض للتفكر [حبس] المرتد [ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاء العذر وفيه اشعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستمهّل قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرمانى [فان تاب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فبها] ونعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [والا] يتب عنه [قتل] وجوبا لتركه الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن فيه شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب المسننة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اي التوبة [بالتبري] والانفصال [عن كل دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بانه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم الله الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفته اسم ابيه وجده على ما قال عيين الائمة كما في المنية [از] بالتبري [عما انتقل اليه] من الاديان تبريا حقيقيا كما قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكما كما انكر رده فانه رجوع منه الى الاسلام كما في التوبة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقته] اي المرتد [قبل العرض] اي عرض الاسلام عليه [ترك ذنب] كما مرّ [بلا ضمان] ودية على القاتل لان الارتداد يبيح القتل [ويزول ملكه] اي المرتد بالردة [عن ماله] زوالا [موقوف] الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت يزول الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فلا يزول لانه مكلف محتاج [فان اسلم عاد] ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرمانى [وان مات او قتل از لحق بدارهم وحكم به] اي حكم القاضي باللياق [عق مدبره] عن ثلث ماله [وام ولد] عن كله [رحل دين] موجل [عليه] فلزم اداءه في الحال [وكسب اسلامه] اي ما حصل من سعيه حال كونه مسلما [لو اقره المسلم] اي لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعدها من امة مسلمة له على ما قال وروى محمد عن ابي حنيفة رح ار وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى ابو يوسف ربح اوارثا له وقت رده وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما روي الحسن عنه وهو الاصح كما في الكرمانى وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق الصاحبين [وكسب رده فيع] للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محمدا رح قد نص ان القاضي يحكم بالعنق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشائخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاء بشي من احكام الموتى عنده واما عند ابي يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتمامه في المحيط [وقضى دين كل حال] من حالته الاسلام والردة [من كسب تلك] الحال فقضى ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابو يوسف رح عنه فقد قضى من كسبه فان لم يف فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها واما عندهما فقد قضى ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط [وبطل نكاحه] اى لم ينقله نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الملة المتقررة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكرني الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد [و] كذا [ذبحه] حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او الرمى مثلا وترك المسئلتين اولى لانهما مبنيتان في النكاح والذبايح [وصرح طلابه] بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه ضح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفقود الى تمام الولاية كما في النهاية [و] كذا [استيلاده] كما اذا جاءت أمته بول فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة ونسليم الشقيع والسحر ملو عبد ماذون كما في الاختيار [ويوقف بيعه] وان لم يكن فيه خيار [ومعاملاته] كاليمين والعنق واخويه والشرء والاجارة والرهس والهبة والوصية الا ان المتبادر المعلومات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع [ان اسلم نفل وان مات او قتل او لحق] بدار الحرب [و حكم به] اى بالحق [بطل] ذلك التصرفات واطلاقه مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشائخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابني يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رح كالريض فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل الحق

واما بعده قبل لحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط [وان جاء]
 الى دار الاسلام بعد اللحاق [مسلما قبل حكم] للحاقه [فكانه لم يرتد] اصلا وكان مسلما دائما
 فلم يعتق مدبره وام ولده ولم يحل ما اجل من دينه وضمن الوارث ما اتلف عند العامة وفيه
 اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط والى انه
 لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدود مهي
 حد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبوا به مثل الصلوة والصوم والزكاة والنذر
 والكفارة فيقضي اذا اسلم على ما قال شمس الائمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع
 كما في قاضيهان وغيره وعن ابي حنيفة رح لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب
 سقط عنه القضاء كما في التهمة والدم وذكر التمرناشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة
 وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المتأخرين ففي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه
 لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيء فقد رد ما اجترعوا التفتازاني في شرح الكشاف من الطعن
 على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما اجتج ابو حنيفة رح بقوله تعالى (قل للذين كفروا
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب
 لان المراد الكفر الاصلي على انه لو سلم ثبت ما ذكره عن ابي حنيفة رح لا نسلم ان المواد الكفر
 الاصلي وان وضع الفعل للتجدد فالمعني والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى (ولا
 تركزوا الى الذين ظلموا) فان المعني الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى
 مما ذكر قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي
 وغيره [وان جاء] من دار الشرب [بعده] اى بعد الحكم به [وماله] موجود [مع رتبة
 اخذه] اذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه
 القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقراية وهي باقية بالعود والى انه لا يضمن الوارث
 ما اتلفه وليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنه عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها
 بعد العود كالود برة ابنه كما في المحيط [ولا تقبل مودة] حرة كانت او ممة عندنا وعن ابي يوسف
 رح انها تقبل كما في النظم ثم ان ابنت تجبر عليه [ونسب] تقطع كل يوم لقمة وشربة وتمنع
 عن سائر المسافع [حتى تسلم] او تموت وعن ابي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب
 تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تحبس في منزل المولى وتودب كالخبرة وتستخدم حتى تسلم كما في
 المحيط [وصح بصرفها] في مالها كالبيع والهبة وغيرهما فان اسلمت في دارنا والا فان ماتت
 او لحقت بدارهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندهما وفي التهمة ان كان تصرفا صح من المسلم صح
 منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن انتحلت اليه من الملة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المشائخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا توف
 انها لا يتصرف في الخمر [وكسبها] اى كسب اسلامها و ردتها [لورثتها] الا انه لا ميراث
 لزوجها لانها بانت بالردة ولم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارّة فترث و في النظم انه يرث
 منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة و لا يرث عند زفر رح قياسا و ترث المرتدة من المرتد
 بخلاف [وصح] عند الطرفين [ارتداد صبي] بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ
 [يعقل] اى يعلم كلمة التوحيد و انه تعالى واحد و ان الاسلام سبب النجاة و ان البيع خلاف الشرى
 و حينئذ يحرم عليه امرأته و لا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح و في رواية عنه
 و فيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون و السكران و لم يشتهد عن
 ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح و الخلاف في حق احكام الدنيا و اما في الآخرة فلا خلاف
 في ذلك لان العفو عن الكفر و دخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع و العقل كما في الاصول
 [و صح] [اسلامه] اى ترتب احكامه من عصمة النفس و المال و حل الذبح و نكاح المسلمة و الارث
 من المسلم وغيرها على اقرار الصبي العاقل و تصديقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه و سلم
 عن الله تعالى و فيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان و هو الصحيح و تمامه في الاصول
 [ويجبر] ذلك الصبي [عليه] اى على الاسلام ان ارتد و يحبس و يضرب [و لا قتل] على ذلك الصبي
 [ان ابي] عن الاسلام لانه كالممرتدة ليس من اهل المساربة و لما كان القتال مع الباغي فرض كفاية
 كالقتال مع المرتد عقبه به فقال [والبغاة] جمع الباغي من البغى و هو التجاوز عن الحد و انما جمع
 في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [قوم مسلمون] غير فاسقين هو المتبادر
 [خرجوا] بادعاء الامارة كما في التمهيد [عن اطاعة الامام] اى الخليفة العدل كما في المحيط وغيره
 و هذا في زمانهم و اما في زماننا فالتحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من
 الباغي كما في العمادي وغيره و فيه رد الى انهم يكونون اهل البغي و ان كان منحة الامام اقل من
 منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين انهم
 على السبق و الامام على الباطل متمسكين بشبهة و ان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان
 لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام و القوم مسلمين و الى انهم
 مرتكبون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته
 بالنص و الاجماع كما في المحيط و الى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقريضة الاضادة فان ظلمهم جاز لهم
 الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه
 و سلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرات [فيدعوهم]
 اشتحيانا [الى العرد] الى الجماعة [ويكشف شبهتهم] لانه اهون الامرين [فان تميزوا]

اي مالوا الى حيز ومكان [مجتمعين] من اراد شتى [حل لنا] عند علمائنا [قتالهم بداء] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاثلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ويجهز] من الاجهاز [على جريبتهم] اي نتم قتل المجرور منهم ان كان لهم فيئة [ويتبع موليتهم] اي نذهب خلف من فروا منه ونقتل [ان كان لهم فيئة] اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ولا يسبي ذريتهم] وشيخهم وزمنهم واعماؤهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهذا اولى كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذاراي و مال كما اذا كان مع الكفار [ويسبس مالهم] بلا قسمة كما فعل علي رض [الى ان يتوبوا] فيرد عليهم بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون [ويستعمل] في الحرب [سلاحهم وخيلهم] عند الحاجة [فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال [وباغ قتل] مورثا له [عادلا ان ادعى] ذلك الباغي [حقيقة يورثه] اي كونه على الحق الى الآن يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شيئا لانه قتل بسبق في زعمه وكذا لو ائلف شيئا من امواله كما في المحيط [كعكسه] بان قتل عادل باغيا فانه يرث لانه قتل بسبق وفيه اشعار بانه يعطى للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادفع لهلاك نفسه ويستل في اممائه ليقتل غيره [ولا يجب شيئا] من القصاص وغيره [بقتل باغ مثله] اي باغيا آخر لانه داز البغي كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله الى انه يجب شيئا بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يرعي من حسن المختتم لاشتماله على لفظ الآخر *

* [كتاب الجنایات] *

عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنایة بالكسرى في الاصل اخذ الثمر من الشجر نقلت الى احداث الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمي قذفا او شتما او غيبة ومنها بالمال ويسمي غصبا او مرقاة او خيانة ومنها بالنفس ويسمي قتلا او احراقا او صلبا او خنقا ومنها

بالطرف و يحمي قطعاً او كسراً او شجاً او فقاء ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى ان جنس
 المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنوان بعضهم بكتاب القصاص وهو تتبع
 الدم بالقرود ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال سلفنا انه ثلثة العمد وشبهه
 والخطاء الشامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التسهيل تبعه المصنف مقدماً الاقوي فقال [القتل
 العمد] اي قتل عمد موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحربي والمترد [ضربه]
 اي ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما فسر القتل وهو اذهاق
 الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جسم بجسم بعنق لانه اسخفي مخصوص به تعالى اقيم
 محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان المراد قتل حصل بضربه على ان تفسير
 القتل بالقتل لا يليق [قصدا] احتراز عن قتل الخطاء والصبي والمجنون واذا كان العمد والخطاء
 منهما سواء [بما يفرق الاجزاء] من نحو السلاح آلة الحرب احتراز عن شبهة العمد [كناراً] ولو
 حكما كتصور محمي بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بحبل ثم القي في قدر فيه ماء
 مغلي جلد فمات من ساعته او فيه ماء حار فانضج جسده او نفط ومكث ساعة ثم مات قتل به كافي
 الظهيرته [و] مثل [مسدد ولو] كان [من خشب] كرمح لا سنان له وسهم بلا نصل وقصب
 وغيرها مما رقع به الذبح وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالحديد والصفير والفضة لم يشترط فيه
 الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد او نحاس وعن ابي حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل
 اذا ضرب بحجر مسدد او قشر قصب كافي الكرمانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى
 فالمعتبر الحديد او الجرح كافي تنمة الراقات [وبه] اي بالعمد [ياتم] وان عفى عنه الولي
 لنص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كافي المنية وتقديم الظرف مشعر بان لا يأتى كما
 اذا راي مسلماً يزني فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زنى وعن
 ابي يوسف رح لو راي مع مخزومه حل قتله كالوراي محصناً فصاح ولم يهرب وعلى هذا جميع مرتكب
 الكبائر والظلم بادنئ شيع له قيمة وقال ابو شيعة ان قتال الاعونة يباح في ايام الفترة فان
 امتناعهم ضروري كافي الزهادي وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الدمى الموزي [ويجب]
 للولي عليه [القرود] اي القصاص الا ان يعفو الولي او يصلحه على شيع من ماله والعفو افضل
 ويستثنى من ذلك ما اذا قتل الاب واده والمولى عبده كما ياني وفي الاكتفاء اشعار بان لا كفارة
 فيه لانها فيما كان دائراً بين الحظر والاباحة وهو كبيوة محضة كالردة [و] القتل [شبه العمد]
 ويقال له شبه الخطاء [ضربه قصدا بغير ما ذكره] اي بما يفرق الاجزاء كحجر الرحاء والعصا والسوط
 واليد وغيرها مما لم يكن جارحاً ولذا يسمى بشبه العمد [وفيه] اي في شبه العمد [الاثم] لانه
 قتل عمداً لا القود لكن لو تكررت منه القتل كان للامام ان يقتله هياسة كافي الاختيار [و] فيه [الكفارة]

لانه يشبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابي حنيفة رح وقيل ابو الفضل الكرماني
اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها من باب التشفيف والاثم كامل هنا والاول
الصحيح كما في الكفاية [ودية مغلظة] من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ [على
العاقلة] الناصرة للمقاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الاثم والقود والكفارة كما لزم في العمد و
شبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبه العمد بما لا يقتل
غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا
عندهم ولو القى في بئر او من سطح ارجبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا
عندهما كما في الحقايق ويفتي بقوله كما في التتمة [وهو] اي ضربه قصدا ولو بالسوط [فيما دون
النفس] من الاطراف [عمد] بوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان
اختلاف الالة لم يؤثر الا في اتلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال [وفي] القتل
الخطاء الذي هو ضربه قصدا الى مثل مباح في الواقع او في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى
قسمين [فعلا او قصدا] فالاول [كرميه] اي القاء السهم [غرضا] بمحركة اي الى هدف وجاز
الهدف عند التعيين على راي [فاصاب آدميا] مسلم او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا
كذلك وكذا لو رمى زيدا فاصاب عمرا ثم اشار الى الثاني فقال [او] كرميه [مسلما] او ذميا
[ظنه صيدا او حربيا] فلو ضرب يده بشبهة قصدا فاصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رح
لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد
رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [و] في [ما جرى] من
القتل [معراه] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [كالثائم] او غيره [سقط] او مثل حامل خشب
اولين سقط من يده [على] ادمي [آخر فمات] المسقوط عليه [كفارة] خبره الظرف المتقدم
[ودية عليها] اي العاقلة وفيه اشعار بان لا شيع عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم
القتل العمد اما اثم ترك التثبت والتيزر حالة الرمي والنوم بان رمى ونام في موضع يتوهم ان
يصير قاتلا لانه لم يباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمروور في الطريق فمرفوع
بالكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو قتل خطاء نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب
بطن حامل فالقتل حينما مات به ولو خطاء كما ياتي لانه جزء من الام من وجه وتماحه في لاهداية
وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالتناقض بين الكلامين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسندكران فيه
كفارة في رواية وفي فاضيلان لو دفع سكيننا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن
وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه فالدية
والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه معرّوب باذن الاب كفر

هذه خلافا لهما ولو اُذبح امراته فهما عليه عنده ثم اُشار الى الخامس فقال [وفي القتل بسبب
كحفر بئر] في غير ملكه وهلاك احد بالوقوع فيه [ونسوة] اي نحتوا الحفر كوضع الحجر والنوم
في غير ملكه وهلاك احد بسببه [دية عليهما] اي على المعاقله لانه سبب الهلاك وفيه اشعار ياذنه لا اثم
بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدد بتعدد ولا فعل هنا بخلاف الدية
فانها ضمان المحل ولذا لا يتعدد بتعدد الفاعل لكن ياتم بالسبب كالخفر فلو حفر في موات غير
طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكبس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو كبس بما
ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر [ولا ارث] للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل
[الا هنا] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن اظن
منع الحصر بانه يرث القاتل العادل الباغي والصبي والمجنون وعمدهما خطأ فان هذا الباغي
ادعي السقية كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرنا اليه في الصدر [ونقصان
الصبي] بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان ممدودا كافي الصحاح والاضافة بيانية [و
الانوته والرق والمجنون والعبي والزمانة] هما داخلان في نقصان الاطراف [وكفر الذمي ونقصان
طرف من] [الاطراف] كالعين واليد والرجل والاعماق لامية ولذا اعيد النقصان [هدر] وباطل
[في] باب [القود] والقصاص فان العبرة للتساري في العصمة والاحراز بالدار فيقاد البالغ بالصبي
والرجل بالمرأة والسر بالعبد والثقل بالمجنون والمسلم او الذمي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء
كان اعمى او زمنا او اعرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد الذمي بالتريبي والمستامن وعن ابي يوسف
رح انه يقتل بالمستامن وانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد
الرجوع الى دارهم كما في الاختيار [ولا يقاد بمملوك] اي لا يقتل المولى ولكن يعزّر بقتل قن
ومدبر ومكاتب وام ولد له [ولو] كان المملوك [متحررا] بين القاتل وغيره لشهر فيه وذكر في
الخلاصة ان لا رواية فيه وعن الهندي انه يقتل [و] لا يقاد [بالمولى وعبد] اي عبد المولى
لغير مشهور مشخص او نافع للمكاتب كافي الكرمانى وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجدة والجدة
بقتل الولد وولده وعبد وان علوا ومفلوا كما في الهداية [وبمكاتب له وفاء] اي مال واف لما
كان عليه من بدل الكتابة [وله وارث وسيد] ايضا لاشتماء على القود فلو لم يكن له وفاء كان القود
للعبد سواء كان له وارث آخر اذ لا لانه عبد ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عند
الشيخين ولا قود عند محمد رح كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء
بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمل وان كان هو القود الا انه يجوز العدل
الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود ما لم يجب مثل حقه بكماله لان وجود القيمة
انفع له كما في الكفاية [وبسقط قود ورثته] اي استحقه احد [على ابيه] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد

ذلك الاب سقط القود عن ابية لحرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بقيته لانه ورث جزءا من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والاخر ايهما كان الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من ايهما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباني مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرث الاخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف رح وضمن كل منهما الدية في مائه وقال الحسن يوكّل كل منهما دكيلا يقتله وقال زفر رح القاضي يبلد بقود ايهما شاء وسقط القود عن الاخر الكل في المضمرة [ولا يقاد الا بسيف] اي لا يقتل القاتل بشيء الا بحد يد مسدّد كالشنجر والسكين وان قتل المقتول بالنار او بالحجارة كما في الكشف وفيه اشعار بلده لو اراد ان يقتل بتحجر او عصا او سرق دابة عليه او القاء في البحر او غيره من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل عذرا الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي [ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتجزى واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا استوفي القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان يقتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فقل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفي السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكّل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كما في الشوزانة ولا الامام وشرط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن للكبير الا استيفاء حصّة نفسه كما في الجامع [وفي قتل مسلم مسلما] كان في صف المسلمين [ظنه] المسلم [مشركا] اي كافرا [عند التّقاء الصّغين] من المسلمين والمشرّكين [الكفارة] والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من نكث سواد قوم فهو منهم اي من قري بزيّتهم ولم يتخلّق باخلائهم فكيف حال اهل زماننا المتزيّين بزيّهم والمتخلّقين باخلائهم كما في الزاهد وفيه اشعار بانّه لو كان المسلم في صف المشرّكين فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمر تاشي [وفي موت] خصل [بفعل نفسه] المقتول [وا] بفعل [زيد وسبع] كالاسد [وا] بفعل [حية] من اربع جراحت او اكثر [ثلث الدية على زيد] لانه مات بثلاثة انواع من الجنائيات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف ومعتبر في الاخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو قتل السبعين هدر فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه اُتلف بثلاثة اهل المعتبر والدم عمد فلا شيع على عاقلته ولا يعتبر عدد الجنايات حتى لو
 جرح رجل عشر جراحات و آخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما في الكرمانى [ولا شيع بقتل
 مكلف] لدفع ضرره [شهر] بالغتخفيف [شيقا] اي مده [على مسلم] قصدا قله ليلا او
 نهارا في مصر او غيره وفيه رمز الى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحربي لم يجب لعينه بل لاعلاء
 كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه
 بغير القتل كالتهديد والصباح والا فالقود عليه بقتله كما في الكرمانى وغيره والى انه ان لم يثبت
 شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيع ديانة كما في اقرار الخلاصة [او] شهر [عصا] ولو
 صغيرا عليه [الانهارا في مصر] فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل بد عند ابي حنيفة رح
 لان الغوث يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المعرفانه لا يلحقه
 فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملبثا مبطلتا في القطع و اما
 اذا كان غير ملبث فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في الهداية [والدية]
 نجب [في ماله] اي القاتل لا اعاملة [في قتل غير مكلف] كالصبي والمجنون شهر سيفا او عصا وعن
 ابي يوسف رح انه لا شيع عليه به [والقيمة] تجب في ماله [في قتل جمل] او غيرها من الواب [صال
 عليه] لانه اُتلف مالا معصوما فعله غير مسقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع
 في قصاص الأطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ويجب القود فيما دون النفس] من الأطراف [ان
 امكن المماثلة] بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يمكن لا يجب الا الية
 [كقطع اليد] عمدا [من المفصل] من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما
 بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في
 التحفة وغيره [و] قطع [الرجل] من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان
 بمفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكبر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في
 المنفعة كما في الزاهدي [و] قطع [مارن] هو مالان من [الانف] دون قصبته كما في المغرب فلا حاجة
 الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة على كما في
 الزاهدي وذكر في المصنوعات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الريح وفي رواية
 ابي سليمان ان وجد ربح طيب فالدية [و] قطع [الاذن] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف
 فلو كان القاطع صغيرا الاذن او مقطوعه فله نصف الدية كما في النعمة [و] في كل [شجة] لغة جراحة
 في الرأس فوقه اذ طرفا آخر منه كالجبهة والشدة واللحي والذوق كما في الاختيار ثم استعملت في
 غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [يمكن المماثلة] اي مماثلة شجة
 للمعاج المشجوج في المقدار فحينئذ يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد

المعنى الغوي لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه
 يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج البت وبه اخذ عامة المشايخ وروي الكرخي
 من اصحابنا ما ياتي ان لا قود الا في الموضحة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوفى على مساحة الشجة
 طولاً وعرضاً ومكاناً ذكراً كانت في مقدم الرأس او موخرة اوسطه اقتصر الشاج مثله في ذلك المرضع بان
 يقدر عورها بمسبار ثم يحمل حديدة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار بان لا يقاد ما دون
 الموضحة كما ياتي لعدم اسكان المائلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وما ذكرنا ظهور ان الكل معطوف
 على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المماثلة [و] في كل [عين
 قائمة] مرئية [ذهب ضرعها] بضرب او غيره بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس او لم
 يهرب من السية او قال ذلك طبيباً وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناظرة او اصابتها قرحة او سبل
 او شيع مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن
 عليه شيء و قالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك فغيبه الحكومة و الى انه اذا كان عين
 المجني عليه اكبر من عين المجاني او اصغر فهو سواء لكن لا يقتصر من العين اليمنى باليسرى
 ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [فيجعل] على كل جفن من عين يقتصر فيها آلة
 منصوبة حافظة له من الانضمام ثم [على] كل [وجهه] سوى عين يقتصر فيها [لطن رطب]
 اي خرقة منه مبلولة [ويقابل عينه] المقتصر فيها [عرات] قريبة من تلك العين [مسماة]
 بحيث يتلهم حتى ذهب الضوء على ما روي عن علي رض [لا] يجب القود بل الدية على الصحيح
 كما في الخلاصة [ان قلعت العين] اي نزع بعورتها لانه لا يمكن المماثلة في ذلك [ولا]
 يجب [في عظم] لتعذر المماثلة [الا السن] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار والام
 للعهد اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [فتقطع] وفي رواية القود يهرد [ان قلعت]
 وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما برء موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية و قالوا ينتظر سنة اذا كان
 المجني عليه صغيراً لان الغالب ان تنبت و قال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقاً للاحتمال
 فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كثيراً ثم يؤجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتصر
 منه كما روي عن ابني حنيفة رح و ينبغي ان يقتصر الضروس بالضرس والثنية بالثنية والباب بالناب
 ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه فات المساواة [وتبرد] من البرد (بان سأيده) على
 قدر المكسور الى اللحم بلا تبارز [ان كسرت] فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او
 غيره لم يقتصر وفيه الدية الكل في الذخيرة [ولا] يجب القود فيما دون النفس بل الدية [بين
 رجل وامرأة] فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وقاية للنفس وبينهما تفاوت
 في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الراقات لو قطعت المرأة يده

رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكامل اذا رضى صاحب الحق [د] لا بين [حر وعبد و]
لا بين [عبد بين] لتفاوت القيمة [و] لا في [الجائفة] التي هي جراحة بلغت جوف الراس الى البطن
على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف وفيها ثلث
الدية فلو نفذت الى جانب الاخر صارت جائفتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في اعلى الصدر و
البطن والظهر والجنبين كما في الذخيرة فلا تكون في العنق واليملق والفخذ والرجلين كما في الاكمل
[و] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان والذكر] كلهما او بعضهما لانهما مما ينقبض وينبسط فلا
يمكن المائلة وعن ابي يوسف رح انه يقتص اللسان ان امكن ويقتص براسه وفي اللسان الاخرس
الحكومة كما في التتمة وفي الاكتفاء رمز الى انه يقتص بقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه
لا يقتص لانه متعذر كما في الهداية والى انه ينبغي ان يقتص بالانثيين لكن لم يذكر في الظاهر
كما في الظهيرية [الامن المشقة] اي حشفة ذكر متبرك فانها يقتص لان لها حدا بخلاف ما اذا
بقي شيع منها فان فيه الحكومة [وخير المجني عليه] بين القود والدية [ان كانت يد القاطع
ناقصة] من حيث الصفة بان كانت شلاء او مبرورة بسميث يوهن في البطش ازمن حيث القدر بان فاتت
اصبع او اصبعان لانه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الاثمة الخيار فيما اذا كان ينتفع بالناقصة
و اما اذا لم يكن ينتفع بها فالدية كما اذا لم يكن للقاطع يد اصلا وبه يفتى وفيه اشارة الى انه يقتص
فيما اذا كان ظفوره مسودا لانه لا يوجب نقصانا في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يشير اذا كان
النقصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المعيبة قيل اختيار المجني عليه او قطعت ظلما
فلا شيع له كما في الهداية [او] كانت [الشجة تستوعب] وتشتمل [ما بين قرني] اي جانبي رأس
[المشجوج] بان كانت بين الاذنين [لا] تستوعب ما بين قرني [الشاج] وكذا الحكم في العكس
لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشجة بين الجبهة والقفا وفي ذكر هذين تنبيه على ان التخدير ثابت
في غيرهما فالرجل كاليد فهما ذكرنا و اما الانف فان كان اصغرا و اصابه شيع لا يجد الريح به فله
الخيار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فقي عينه وفي بعضها بياض كان له ان يقتص وان ياخذ
الدية كما في الذخيرة وان سقط سنه المتحركة بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه الحكومة ولا يحمل على
التحرك السابق لان الوكز آخر السببين على ما قال شيخنا كما في المنية وهذا لا يخلو عن الاشعار بالخلاف
[ويسقط القود] ولا يجب للولي شيع من التركة [بموت القاتل] لغوات محله [و] يسقط [بعفوري]
من الاولياء [د] بسبب [صلته] على مال ولو قليلا مؤجلا لان القود حقه فله الاسقاط والتعويض مطلقا
و منه ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه رمز الى انه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب
ما لا بل سقط الكل كما في المنية والى انه لو اخذ عن القاتل الف درهم على انه يعفو عنه يوما الى الليل
فهو عفو و صلح جائز لان التوقيت يلغوي ذلك والى ان القاتل وان برا عن القصاص الا انه لم يبرأ

عن الظلم والعدوان ديانة وإلى ان العفو يكون افضل من المصلح كما يكون افضل من القتل الكل في
الظهورية وهذا كله في العمل وإما في الشطء فالمصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر
فلا زيادة فيها واعلم انه لو كانت القتل جماعة فعقوبت القولي عن واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص
غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيهان وغيره انه له انتصاه [وللباقى] اى لغير العاني
والمصلح من الزوايا [حصه من الدية] في ثلث سنين لاختلاف القود ما لا حيث تعذر استيفاء
بالعفو والمصلح وطلاقه مشعر بانه لو قتله الباقي لكان له حصه من الدية وأن وجب عليه انقص
هذا اذا علم بالعفو والمصلح وحرمة دم المقتول والا فعلى الباقي القاتل نصف الدية من ماله لا القود
للشبهة كما في شرح الطحاوي [ويقتل جمع بغرد] اى يقتلهم الغرد بالسلاح لو ورد الاتري في ذلك وفيه
اشعار باشتراط ان يجر المصلح لزومق الروح من الكل حتى يكون الكل قتل على الكمال فلو اصابه عليه
بنسب الامساك والاخذ ليس عليهم الغرد كما في الزاوي وفيه وجز الى انه لو اشتراك وجلان في
قتل رجل احد هما بعضا والاخر بسدين عمدا وجب الدية عليهما مناصفة كما في قاضيهان والاولى
ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل قودا جمع واحد منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلا
كما في جواهر الفقه وغيره [وبالعكس] بان يقتل فرد جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مالى
لان الزموق لا يتجزى فيصير الكل اخذا بمقتد [فان حضر] في هذه الصورة [ولو واحد قتل له]
اي لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين [وسقط حق اباين] لغوات ميل الاستيفاء [ولا يقطع
يدان بيد] اى لا يقطع يدا رجلين قطعا يد رجل لعدم المماثلة لان كلا قاطع بعض اليد فعليهما
نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدين لكن لوما ان ياخذاه منه نصف
الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده فالاخر نصف الدية لغوات الحيل كما في الهداية [ويقاد عبد]
ولو مستجورا [اقرب بخود] اى يقتل عمدا لانه غير منهم وفيه اشعار بانه لو اقر بشطء لم يجوز ولو ما ذرنا
لانه اقرار بالدية على العاقلة [ومن رمى] صهما [عمدا] الى رجل [فنقد] السهم منه [الى]
رجل [آخر فيما يقتص] الرامي [للاول] من الرجلين لانه عمدا [وعلى عاقته الدية للتاني]
لانه خطأ والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل صهما فسمى رميا واذا مزق الجلد فبحرا واذا نرق
التركيب فكسرا واذا مات منه فقتلا واذا نزل السهم الى غير المرمي اليه صار بمنزلة فعل آخر هو
مخطي فيه كما في الكرماني [ومن قطع يده] بالضم او شج راسه او جرح [فعقوبت] عن قطعه [او
شينه او خراجه] اى قال عقوبت عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته [فمات]
العاني [منه] اى من جهة قطعه [ضمن قاطعه] اى جرحه [دية] في كل ماله لان العفو عن
القطع عفو عن موجب وهذا في العمل المتبادر وإما في الخطا فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوي
فمن ظن انما على القاطع قتل خطأ [ولو عفى] مريض [عن الجفارة] الواقعة عمدا او خطأ سواء

ذكر معه ما حدث عنها اولم [يذكر او عن القطع] كذلك او الجراحة [وما يحدث] من السراية [منه]
اي القطع ثم مات منه [فهو] اي عفو المجني عليه [عفو عن] موجب قتل [النفس] فسقط القود لان كلا
منهما شامل للمقتصر والساري ثم فصل الاجمال فقال [فالتخطأ] اي العفو في الخطاء يعتبر [من ثلث
ماله] اي مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح
الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بان لو عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث
[والعمد من كله] اي العفو في العمل يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجملة من مال هو الدية
لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وموجب العمل القود الساقط بالعفو الدال عليه اجماله
دفعاً لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الاترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية
في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيعي عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما
ظن ان الموجب قود ليس بمال فلا وجه لمقول بانه من كل المال [والقود يثبت بدءاً] اي ابتداء
بطريق الخلقة [للورثة] اي لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود
لهم لان شوعية القود لتسفي صدورهم والميت ليس باهل له [لا] يثبت القود للورثة [ارتأ] اي
بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافا لهما لان القود يجب
عوضاً عن نفس المقتول فيكون حقاً له كالعرض [فلا يصير احدهم خصماً عن البقية] اي قائماً
مقامهم في اثبات حقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصليين [فلو ادان] احد
الابنين [حجة بقتل ابيه] احد عمداً [عائبا اخوه] حال [فخصر] ذلك الاخ [يعيدها] اي
السجة عنده خلافا لهما والاولى اعادة وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال
العفو عنه لكنه يثبت لانه يثبتهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يضر الغائب لان المقصود من
القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره [وفي الخطاء] من قتل ابيه
[و] في [الدين] لابيهِ متى آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيدها الغائب اذا حضر لان
المال يثبت للورثة ارتأ عندهم وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين و اقام السجة على كله وقضى القاضي
بكله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلما ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعددا اعاد
السجة وانما خص الدين لان في اعادة السجة للعقار اختلاف وان كان الاصح ان لا يعيدها كما في العمادي
[والعمرة] في حق الضمان [بحال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختياره ولم يصير جانبا الا بالرمي
[فيجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطاء سهما [مسلماً] اي الى مسلم [فارتد] المسلم
[فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما اسقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب
على الرامي شيعي عندهما لان بالارتداد سقط تقويمه ويجب القيمة عند الشيعيين على من رمى الى
مبد خطاء فاعتق فوصله واما عند محمد رح ففضل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما في الهداية

و ذكر في الكرمانى ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد فى الجبل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل و انما ختم على الوصول اشعارا برعاية حسن الختم *

* [كتاب الديات] *

عقب بالجنایات لكونها موجبة للديات فى الجملة فهى اجزية لها جمع دية محذوفة الفاء كالعدة مصدر ودى القاتل المقتول اى اعطى و ليه المال الذى هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية و قد يطلق على بدل مادون النفس من اطراف من الارش و قد يطلق الارش على بدل النفس و حكومة العدل و انما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضرار الذى يشير الى المعنى المصطلح الذى يبحث فى الفن عنه ما يرخد من الثاني فى شبه العمى والخطاء والجاري مجراه من المال فقال [الدية] عنده واحدة من الثلاثة [من الذهب الف دينار] اى مثقال مضروب [ومن القضة عشرة الاف درهم] بوزن سبعة [ومن الابل مائة] وعندهما و فى روايه عنه واحدة من الستة ثلثة مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل من البقر والاحل مايتان و فائدة الاختلاف انه لو صالح على اكثر من مايتى حلة لم يجز عندهما و جاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية و قد مر والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة رح كما فى المضمرات وفيه رمز الى انه يتعين واحدة منها بالرضاء او القضاء وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاتل و على الاول عمل القضاة و الى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي و هذا ظاهر مذهب اصحابنا و عند التلجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة الا برضا ولى المقتول وعند العجز يقتضى بالنانير او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الالف او العشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من سن واحد بل من اثنان مختلفة كما ياتي و اما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم و عن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان كلها ثينانا من الضبان والمعر وقال محمد رح الثنيان من المعز والجذع من الضان كالاصحية و اما البقر والحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما فى المحيط وغيره والحلة ازار ورداء وقيل فى زماننا بدل الحلة قميص و سراويل والاول المختار كما فى النهاية [وهذه] اى الدية من الابل فى [شبه العمى] كما مر [ارباع] اى اربعة اصناف خمس وعشرون [من بنت مخاض] مما تم عليه حول [و] كذلك من [بنت لبون] مما تم عليه حولان [و] من [حقة] مما تم عليه ثلثة احوال [و] جذعة [مما تم عليه اربعة احوال] وهى [اى الدية فى شبه من الابل اربعا الدية [المغلظة] ويقال لها المعظمة الواجبة من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة او التغليظ فى نوع واحد و هو الابل دون الاولين و هذا كله عند الشيخين و اما عند محمد رح فهى اثلاث و ثلثون جذعة و ثلثون حقة و اربعون ثنية كلها خلقه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام حامل من النوق [و]

الدية [في الخطاء] وما يجري مجراه [اخماس منها] اى الابل المذكورة عشرون من كل من بنت
مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة [ومن ابن مخاض] فان هذا اخف فبالخطاء البق [وكفارتهم]
اى كفارة شبه العمل والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على
ان في كفارة شبه العمل اختلافا كما مر [عتق رقبة] اى اعتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان المعتقد يجب
ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغروما والى انه يكفى الرضيع لا الاجنين كما
ياتى التصريح به [مؤمنة] لا كفارة بخلاف سائر الكفارات [فان عجز] عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب
[صام شهرين] بنية من الليل [ولاء] اى متتابعين فلو افطروا يوما منهما وحب عليه الاستيناف وفي
الاكتفاء اشعار بان لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [وسمح] عن الكفارة [رضيع]
سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذلك يكتب بالسابق و اشار اليه فقال [احد ابويه مسلم لا] يصح
[الاجنين] الذى فى البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة
فقال [وللمرأة نصف ما للرجل في] دية [النفس] استروا لوصفها راضعا [وما دونها] اى وفي ارش
ما دون النفس كما ياتي للاثر ففي قتل المرأة خطاء خمسة الاف وفي قطع يدها النان وخمسماية وهذا
اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكمة فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم
انه يسوي بينهما عند احتسابها كما فى الظهيرية والاشمل الانثى والمذكر ولم يرد السينين الذى دية
خمسماية ذكرا كان او انثى فانه مستثنى لما ياتى [زالدمي] والمستامن وحلا او امرأة [كالمسلم] في دية
النفس وما دونها فانها على عادته ان كانت والا فعلى السنانى لانه كالمسلم فى المعاملات كما فى الكرمانى
ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ففي] اتلاف [الانف] كلا وبعضا وقيل فى الارنبه حكومة عدل
على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شبه
فانه لو قطع المارن ثم بقية الانف فان كان قبل البرء فدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفي
الباقى الحكومة كما فى الظهيرية [والشنقة] كلها او بعضها لانها اصل منفعة الايلاج [و] اتلاف
[العقل] بالضرب على الراس لفوت الادراك فان العقل تور بصرية الانسان عواقب الامور والدماع
كالقبيلة او الزيت كما فى الكرمانى [واحدي السواس] الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن
محل رح ان فى الشم الحكومة ويعرف تلفها بتصدىق الباني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقرب
الظن به واطعام الشيع الموت وانما لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاما كما فى الكلام [واللسان]
كله او بعضه [ان منع] اتلاف [اداء اكثر الحروف] اى حروف المعجمة فان تكلم بالاكثر
فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما تكلم به منها حط من الدية بمصنعه سواء كان نصفا اربعا
او غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والتاء والييم والذال والرائين
والسينين والصادين واليطائين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه

وهو الصحيح كافي الكرمانى [و] اتلاف [اللسية] بالساق والنتف خطاء بان يظنه مباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كرحيا بضم الكف وفتحتها ففيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يستتره فانه لا شئ فيه وهذا لما اجل سنة ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كافي الذخيرة وفي الاكتفاء اشعار بان له لودلى شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي [وشعر الراس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأته لم يجب شئ في المال وعن محمد رح لا شئ عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية واختار عند الطائري ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بعلق اللسية والشعر عمدا لكن في الكافي وغيره انه يستوي فيه العمل والخطاء اذا لا فرق في شئ من الشعور والاضافة مشعر بانه لا يلزم شئ بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كافي الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لا تلاف جنس المنفعة او الجمال الذي في الادمي كاتلاف النفس تعظيما له [كما] يجب كل الدية [في] اتلاف [اثنين] مما كان [في البدن اثنان] كالساجبين والعينين والشفيتين واللسيين والاذنين واليدين والرجلين والاليتين والانثيين والثديين والسلمتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمتاها فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في اتلاف ثدي المرأة عمدا قصاصا كافي الظهيرية [وفي احد عمدا] اي الاثنين [نصفها] اي الدية [و] كما [في اشغار العينين] الاربعة جمع شفر بالضم وهو حرف باغطي العين من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويسوزان يراد مجازا فان في قطع كل دية كاملة كافي قطع الجفن مع الاهداب كافي الهداية [وفي احدما] اي الاشغار حقيقة او مجازا [ربعها] فانها اربعة [وفي كل اصبع] من اصابع اليد او الرجل [عشرها] اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها عشرا [وفي كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اي ثلث العشر [وفيه] اي في مفصل الابهام [نصفه] اي نصف العشر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنين كالابهام فنصف [كما] وجب نصف العشر [في كل من] لم ينبت فان كان المجني عليه عبدا فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر ديته فان نزع جميع الاسنان في الغلب اثنان وثلثون خطاء فعليه دية وثلثة اخماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بانه لو احمر السن واخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يمضغ والا فان لم يرفلا شئ فيه والاف فيه الارش الكل في الخزانة واعلم ان من الناس من له نواجد اربعة فيكون اسنانه ستا وثلثين كافي الرضي وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عضو] كالعين واليد [ذهب نفعه] كالوربة والبطش [بضرب] ونسوة كادخال نبرة في العين [ففيه دية] الكاملة [ولا قود]

في شجة [من الشجاج] بالكسر جمع الشجة بالفتح وقد مررت [الاني الموضحة] الباقية الاثر يكسر
 الضاد المعجمة وهي شجة الجلد التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كما في الذخيرة [عمدا]
 لتعقق المماثلة بانهاء السكين الى العظم فانها يقاد [وفيها] اي الموضحة [خطأ نصف عشر الدية]
 والمتبادران يكون المشجوج غير اضلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص وزينة من غيره كما في
 الذخيرة [وفي الهاشمة] وهي شجة يكسر العظم من الهشم وهو كسر شيع او عظم [عشرها] اي الدية
 سواء كان اضلع او غيره وفي المنتقي انه لو كان اضلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطأ
 كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعمد والخطأ فيه سواء كما في الذخيرة [والمنقلة] من
 التثقيب بفتح القاف وكسرها وهي شجة يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع
 الى موضع كما في الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصى كما في النهاية [عشرها ونصفه] اي
 عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [والامة] بالمد وهي شجة تصل الى ام
 الدماغ اي الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدماغ بالمعجمة وهي
 شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهي قتل لا شجة كما في الهداية لكن عن ابي
 يوسف رح فيها ثلثا الدية كما في المضمرات [والجائفة] وهي شجة تصل الى السوف والقعر والمراد
 جائفة الراس فان حكم جائفة غيره قد مر [تلتها] اي ثلث الدية [وفي جائفة نذلت] الى الجانب
 الاخر [ثلثاها] اي ثلثا الدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال [والحارصة]
 بالمهملات والحارضة وهي شجة تحرس الجلد اي تشقه بلا اخراج شيع منه كما في فاضيلان وقال
 الطحاوي ولا يدميه كما في الذخيرة [والدامعة والدامية] فالدامعة بالمهملة شجة يظهر الدم
 بلا تسيله والدامية ما تسيله كما في الهداية والكافي واكثر المتأولات وفي الذخيرة الدامعة على
 ما ذكره الطحاوي شجة تسيل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيله اكثر ما يكون في الدامية
 من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يدمي الجلد سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره
 الطحاوي ما يدميه ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدامعة
 ما يسيله كدمع العين [والباضعة] بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يبضع اي يقطع
 قليل لحم وقبل يقطع الجلد كما في الاختيار [والملاحمة] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار
 جلدة رقيقة بين اللحم والعظم [والسحاق] بكسر السين المهملة وسكون الميم وهي شجة تظهر تلك
 الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية [حكومة عدل] بالاضافة اي حكم مقوم
 ما قومه به من قدر التفاوت او غيره كما ياتي وقد مر في الجنايات وجه مخالفته للسابق ثم اشار الى
 تفسير الحكومة فقال [فيقوم عبدا] اي يفرض المقوم كون المحني عليه عبدا [بلا هذا الاثر]
 اي صحيحا [ثم] يقوم [معه] اي مع هذا الاثر اي مشجوجا او غيره من النقصان [فمقدرا] اي

لانه ربما يسري الى النفس فما لم يستقر على شيء بالبوء او الهلاك لم يلزمه اي جناية فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنايات عمد او خطأ ان يستاني حولاً فاعل فصلاً يوافقه فيبوء او يخالف فيهلك كما في الكرمانى وغيره [وعمل الصبي والمجنون] والمعتوه لا السكران والمغمي عليه [خطأ] في الحكم فوجب المال في السالين وفيه اشعار بانّه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعندهما انه لا يقتل مطلقاً الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى دلى القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ما له كما في الظهيرية [وعلى العاقلة] اي عاقلة هما [الدية] في السالين وفيه اشعار بانها لم يجب في ما لهما وفي شرح الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف السر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعداً واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل ومايتان وخمسون في المرأة ففي ما لهما حالا [بلا] وجوب [كفارة] و [بلا] [حرمان ارث] الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العباد فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لا جزاء للردة [ومن ضرب] ولو زجراً [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالتنوين [خمسمائة درهم] حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرساً او امه او عبداً قيمته تلك فاي ادنى اجبر على القبول وانما سميت بها لانهم لاول مقادير الديات وغرة الشيع اوله كما في الظهيرية وفيه اشعار بانّه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يجب كما في العمادي والاضل ان يكفر ويستغفر لانه ارنكب محظوراً كما في الهداية [على عاقبته] اي على عاقلة الضارب لاعلميه وفي رواية عليه كما ياتي [ان القتل] المرأة ولداً [ميتاً] من بكرة او مؤنثاً ولا يستوي في الميت المذكور والموت كما ظن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو القت ميتتين او اكثر وجب غرة في كل كاتى الذخيرة والاعلام مشير الى انه اريد بالميت السر بان كانت امه حرة او امه علقمة من سيدها او من المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حياً فمات] لان الضارب قاتل له شبه عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو القت حياً مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال [وغرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لأمه [ان] القتل الام [ميتاً فماتت الام] بالضرب [ودية الام فقط] لا غرة للجنين [ان ماتت] الام [فالقت] بعد الموت [ميتاً] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان ان ماتت] الام [فالقت حياً فمات] الحي لانه قتل تقمين وورث الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بانّه لو القت حياً فمات ثم ماتت الام وجب ديتان والام توث من دية الحي كما في شرح الطحاوي [وما يجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي ستر [فهو لوارثه] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اي

غير ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقد اُشير في الجنائيات وغيرهما انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بترك التصريح كما ظن [وفي جنين الامة] اي في جنين مملوكة القته الامة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد [نصف عشر قيمته] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا [في الذكر] اي وقت كونه مذكرا [وعشر قيمته في الانثى] لان قيمة المذكرة في العادة اكبر من قيمة الانثى وان تساريا في السن والجمال وعن ابي يوسف رح لا شيع عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا شيع عليه كما اذا بقي بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا انفخ فيه العرواح ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعول الضرب ثم اتى حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [وما استبان] من الجنين [بعض خفه] كالظفر والشعر [كلام] خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ عن العلقة والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة فلا يجب شيعي بالقاء جارية الغير ماء او دما كما في المنية لكنه يشكل ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة [ضمن الغرة] بالنصب [عائلة امرأة] كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المنقبي بناء على ما قالوا ان لا عائلة للعجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عائلة فانها عليها في سنة كما في العمادي [اسقطت] جنينا [ميتا] فلا يجب شيعي باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستتب بعض خلقه فانه حينئذ يكون نطفة او مضغة او علقة وموتها مقدرة بماية وعشرين يوما فان زمان كل منها اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم ما ينفخ فيه كما في الذخيرة [عمل بلداء] فلو شربت لتمددي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمادي [ازفعل] كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج ارغيره بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [بلا اذن زوجها] فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انما تائب وعليها التوبة والاستغفار *

[فصل] * من احدث في طريق العامة [اي طريق العامة نافذة واطعة في

الامصار والقرى دون الطريق في المفاوز والصحارى لانها لا يمكن العذر عنها كما في الزاهدي وميتاى الخلاف وطريق العامة ما لا يتحصن قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في الارض غير مملوكة نهى باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام السلواني كما في العمادي [كنيفا] اي مستورا [او مميزاتا] اي ما يركب في الحائط من مبري ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء يعرب بلامهزة دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله البطوري والاولى تركه اعتمادا

ملئ ما يتحملة ما بعده [او جرمنا] بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المعجمة والنون ومودخيل
 قيل سعناء البرج وقيل الميزاب وقيل جزع يخرج من السائط للبناء عليه كما في المغرب [او دكانا]
 عربي او فارسي مرفى الصاوة [وسعة ذاك] اي جزله الاحداث فان الجائز غير مضيق كما قاله
 المطرزي [ان لم يضر بالناس] فان ضرر بهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر ايماء الى انه يصل
 له ذلك ويصل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرمانى وقال البطحاوي انه لو منع عنه لا يباح
 له الاحداث ويأثم بالانتفاع والتروك كما في الذخيرة او من ارذالهم واضعفهم كما في النهاية لكن
 التمرقاشي [وكل] من احاد الناس كما في الذخيرة او من ارذالهم واضعفهم كما في النهاية لكن
 فيه فتنة ازمن اوساطهم ولو كافرا كما في الكرمانى [نقضه] اي ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الاحداث لا النقض وقال ابو يوسف
 رح ليس له المنع والنقض وعن محمد رح ان لغير العبد والصبيان نقضه وان لم يضر بهم وقال
 ابو القاسم الصغار له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يبدء بنفسه
 فلا يلتفت الى خصومته وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حليشا حتى كان للامام
 نقضه وعن ابي يوسف رح انه ينقض ان ضرر بهم وهذا كله اذا احداث لنفسه فان احداث للمسلمين
 كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضر بهم لا ينقض كما في العمادي [و] من احداث [في]
 طريق الخاصة [غير نافذ] ذلك الطريق وهي ما يخص قومهم او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في
 ارض مشتركة بينهم كما في الذخيرة [لا يسعه] احداث ذلك [بلا اذن الشركاء] سواء كان ضررهم ام
 لا لانه ملكهم فلو احداثه كان كل نقضه وهذا اذا علم احداثه والا فقد جعل كل ما احتجى لا يكون
 لاحد نقضه كما في العمادي [وضمن عاقلته] اي المحدث [دية من مات بسقوطها] اي بسقوط واحد
 من هذه الاشياء عليه لانه متعدي بشغل هواء الطريق كما في الذخيرة لكن في الهداية وغيرها لو اصابه
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعدي واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه
 لم يضمن الا النصف سواء علم ان اي طرف اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بانه لو جرح بلا موت فان بلغ
 ارضه ارض الوضحة فهو على عاقلته وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتهاء اشعار بانه لا يجب الكفارة
 ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة [كما] ضمن العاقلة الدية [لو وضع] اخذ [حجرا] شاخصا
 في الطريق [از حفرة في الطريق] اي طريق العامة او الخاصة [فتلف به] اي السقوط [نفس]
 اي آدمي لانه متعدي في ذلك وفيه ايماء الى انه لو وضع حجرا في الطريق او المتاع او الشجرة او ربط
 الحذابة او انقى التراب او قعد للاستراحة او للمرض او رش الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعلم الماء
 بالرش بان كان اعمى او ليلا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذا رش بجميع الطريق فلو رش البعض
 لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كإلقاء النلج او الطين او الحطب او ربط الدابة

اذ لا يعود لي فناء داره ولو في غير النافذ لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفرياً لصاحب الماء ان نصب
 دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك امله كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لهم ان يخذلوا
 عند الزحام حتى يشف الكل في الذخيرة والى انه لو حفري في مقبرة في غير ممر الناس لم يضمن
 لانه غير متعل واما لو حفري طريق المقبرة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه
 ضمن والى انه لو حفري في فناء القري ضمن كما اشير اليه في المنية ولو بنى قنطرة في نهرة لم يضمن
 وان بنى في نهر العامة وقعمل المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكرمانى ويبدأ تبين انه انما ضمن
 في حفر البئر و وضع السجرا اذا لم يتعمد الواقع المروى كما قال الزامدي [لا] يضمن العاقلة [ان
 مات] الواقع فيها [جوعاً] او عطشاً حاج ضبعه [او غماً] ولو بسبب انبعثت العفونة عن البئر كما في
 النهاية وهذا عند ابي يوسف رح فقد ضمن بالغم لا غير وعن محمد رح ضمن بالكل وبلى
 هذا اذا اخل رجل و ادخله بيتا و سد عليه الباب حتى مات جوعاً او عطشاً و الفتوى على قول ابي
 حنيفة رح كما في الخلاصة [وان تلف به] اى بذلك من احدث الكنيف والبصر واللكل
 ووضع السجرو حفر البئر في الطريق [بجملة ضمن] ذلك المحدث والراضع والدافر [هو] تأكيد
 لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال [ان لم ياذن به]
 اى بذلك من الاحداث واخويه [الامام] اى السلطان وذلك لانه غير متعل حينئذ فان الامام
 ولاية عامة على الطريق اذ ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشائنا انما جاز له الاذن
 اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعاً اما اذا كان ضيقاً فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه إشارة الى انه
 لو بنى في طريق اسوق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في
 بلادنا فالسوق لاصحاب الخوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق
 نافذ لان الطريق اذا كان نافذاً يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين ولما انفرد
 الكلام الى القتل بسببها ذكر السائط المائل وان كان جمادى لا يقا باحر الكتاب فقال مبتدء مبتدء
 خبره ما ياتي من ضمن [ورب حائط] اى مالك جدار حقيقي او حكيمى كالواقف والقيم وصورته
 انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب من احد عماء فلم ينقضه حتى تلف نفيس
 به ضمن عائلة الواقف كما في الشرائع وغيرها [مال] عما هو اصله من الاستقامة وغيرها فيشمل
 المنصوع والواهي [الى طريق العامة] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله [وطلب] بالفتح
 [نقضه] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مشوف فانقضه وفي ضمير السائط المائل ايماء
 الى انه لا يصح الطلب قبل ائيل لانعدام التعدي كما في الكرمانى وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن
 ان الاحسن التاء مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره
 ليمحى من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني قد مئت اليه في هدم حائطه كما في الكافي

وذكر في المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مشورة وفي الكرماني عن محمد رح انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا للمبتدع اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط [مسلم] واحد ولو عبدا غريبا او صبيا [اودمي] واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصية فيه [ممن] ظرف طلب [يملك] نقضه فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه ممكن من الطلب من الشركاء ليجمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيان [كالراهن] فانه يملك النقض [بفك رهنة] لانه ملكه فان كان مغلسا ببيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن المرتهن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرماني [و] مثل [الولي] من الاب والجد [والرصي] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي ولو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [و] مثل [المالك] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى في اقل من قيمته ومن قيمة الادمي وان كان غيره يسعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجنائية الحقيقية كما في الكرماني [والعبد التاجر] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عائلة المولى وان كان غيره ففي ذمة العبد ببيع فيه [فلم ينقض] الحائط عطف على طلب [في مدة] اي زمان اوله بعيد الطلب واخره قبل السقوط [يمكن] نقضه [اي يدرم قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن] فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو هب ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في العمادي [ضمن] رب الحائط [مالا] بالتبوين [تلف به] اي بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهو منه ضمنه الجار الحائط وترك النقض عليه اذا دخل النقض وضمنه النقصان [و] ضمن [عاقبته النفس] التي تلفت به لانه صار متعديا بشغل سواء العامة [لا] يضمن [من طلب] بنقض حائطه [فباع] حائطه [وقبضه المشتري فسقط] الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد اتفاقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع

يدل على انه لو رد على البائع بقضاء از غيره او بختيار شرط از روية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية [او طلب] اي وقع طلبه [ممن لا يملك] اي نقضه [كالودع ونحوه] ومن المرتين والمستاجر والمستعير والغاصب وغيرهم فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الاصلين [وان مال] الحائط [الى دار احد] من مالك او ساكن باجارة او غيرها فاضافة الدار لادني ملائمة [فله الطلب] لدفع الضرر وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية واعلم انه لو اتجل القاضي رب الحائط يوما اراكم لم يصح فلو تلف شيىء بالسقوط ضمن ربه لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نازل فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمرات [وان بنى] الحائط [مائلا] الى الطريق او الدار [ابتداء ضمن] ما تلف [بلا طلب] من احد لانه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [وان طلب] النقض بالضم [احد الشركاء] في حائط مائل [او حفرا] احد هم بثرا [في دار مشتركة] بلا اذن الباقي وتلف شيىء بالسقوط [فالضمان] عنده للنفس والمال [بالصفة] للحائط والدار فان كانوا ثلاثة ففي الحائط ضمن ثلث المال والعائلة ثلث الدية وبني السفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الا في الصمتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المسئلتين لان التلف قسمان معتبر وهما *

[فصول] * ضمن الراكب [السائر في الطريق] ما اتلفه دابته [من النفس و المال بان ضربته برأسها او كسبته او عضته باصنافها او خبطته اي ضربته بيدها او وطئته بها او بهرجلها اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجسدها لان السير في الطريق مباح نظرا الى حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز [لا ما نقتضت بهرجلها] بالساء المهمة اي ضربت بها فهو من باب استعمال المقيد في المطلق لا من قبيل علقتهما تبنا و ماء باردا كما ظن يقال نقتضت الدابة اي ضربته بسجل حانرها كما في المغرب وغيره [او ذنبها] ما تلف [بما راثت] اي بالقاء ووثيقا [او باليت] الدابة الراكب عليها [في الطريق] حال كونهما [سائرة] في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فهما قيدان لجميعها وانما لم يضمن بالنفخ والروث والبول لان الاحتراز عنهما غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفته في الغل و ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكرى من العمادي [او اوقفها] في الطريق لغة فصية كما مر [لذلك] اي للروث او البول فلما وقف لغيرهما فهو ضامن باتلافها في كل الوجوه الا اذا اوقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا اوقفها في المنازل في غير المسجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المسجة كما

في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه
 بمنزلة فعله فيضمن و بان السائق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت واقفة او سائرة كما اذا لم يكن
 صاحب معها كما في الذخيرة [او] بما [اصابت] الدابة بيدها او رجلها في سير الطريق [حصاة ازحجرا
 صغيرا] وهو غير الحصاة في العرف [از نسوه] من النواة والغبار ونسوه [نفقا] اي شق [عينا]
 فانه لم يضمن لانه لا يجتزئ عنه وقيل لو عنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة
 [وضمن] الراكب [بالكبير] اي باصابة السجور الكبير نفقا العين لانه يستترز عنه [والسائق والقائد]
 من القود نقيض السوق فهو من امام ذلك من خلف والمرتد [كالراكب] في الضمان بالكل الا
 النسخة على ما قال مشايخنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنسخة ايضا وفي الاصل
 ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما انه لو اجتمع سائق وقائد كان
 الضمان عليهما نصفين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجتمع السائق والراكب
 خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمرتد والراكب ضمنوا ارباعا كما في
 السميدى [الا ان الكفارة] اي كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تساهل
 في اطلاق الكفارة كما ظن [عليه] اي الراكب [فقط] دون السائق والقائد والمرتد لانه مباشر
 وهم مسببون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الباني وبان
 الكل يرثون سواء الراكب في الوطي كما في الكافي [واذا اصطدم] اصله اصطدم اي تضارب بالجسد
 [فارسان] فما نا [ضمن عاقلة كل] منهما لورثة الاخر [دية الاخر] لان علة القتل صدمة كل فلو
 كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حريين واما اذا كانا عبيدين
 فهدر في الخطاء والعمل واذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحرفقي العمل نصف قيمة
 العبد فباخذة ولى القتل وفي الخطاء كل قيمته فباخذة ورثة السحر وانما خص فارسا لانه لو اصطدم
 رجلان فان وقع كل في جهته فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه
 هدر ودية الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره
 [وان ارسل] في الطريق [كلبا فاصاب] شيئا فاتلفه [في فوره] اي فور الارسال بلا سكون وميل
 الى جانب آخر [ضمن] المرسل [ان ساقه] اي كان يمشي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما
 لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه ولم يسقه وعن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اخذ
 المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محمد رح ان
 عناق او قناد كما في الخلاصة [لا] يضمن [في] ارسال [الطير] اي البازي المسوق المصيب في فوره
 لانه يحتمل السوق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف رح انه يضمن [و] لا في اتلاف [الدابة]
 من الكلب والثور والخنزير ونحوها [المنقلة] اي النافذة من المالك فانها لم يسقها وفيه رمز الى انه لو

عنه كلب عقور ضمن ان يقدم اليه قيل العض كالنظا كما في النهاية والى انه لو اكل الكلب عنب كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا اشهد عليه فيما يشاف منه التلف للنفس على ما قال نجم الائمة والى ان الراعي لو رعى الغنم في ارض مزارع بالتماسه فنام فيفسد زرع الغير لم يضمن احد منهما على ما قال الترجماني كما في المنية والى انه لو ارسل دابة فانسدت زرعاً في فوره ضمن المارسل الا اذا مالت بمينا وشمالاً وله طريق آخر فانه لم يضمن لان سيرها مضاف اليها كما في الكافي و[اذا اجتمع الراكب] او السائق او الفائد [والناخس] اي طاعن دابة بعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ضمن هو] اي الناحس ما ائلفه الدابة في كل الوجوه [حتى النفقة] اي الضرب باليد او الرجل لانه متعد وعن ابي يوسف رح انه ضمن هو والراكب في الوطي مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالناخس فادبته على علقته الناحس والى انه لو هلك الناحس به فدمه هدر والى انه ان نشسها الراكب فلا ضمان في النفقة والى انه ان نشسها الناحس باذنه فوطئت في فوره فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان الناحس عاقلاً جراً فان كان صبياً فعلى عائلته وان كان عبداً ففي رقبته يدفع بها او يغدي الكل في الكافي وانما خص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النفقة لم يضمن كما في المنية [و] يجب [في فقاء] عين نسو [شاة] نسو [القصاب ما نقص] الفقاء من القيمة فتقوم صبيحة العين ومغفوة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه السمامة والدجاجة وغيرها من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة [و] في فقاء [عين] نسو [البقر والجزر] اي ما اعد من البعير للنسر [والسمار والبغل والفرس] والبر ذون [ربع القيمة] اي ربع قيمة البقر واخوانه فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يشمل عليها والافضل النقصان كما في الفصيل على ما قال في المنتقى وفيه اشعار بان وجب نصف القيمة في فقاء العين على ما قال في القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك البعثة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان الثور والحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الائمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الدابة وذنبا ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداء بمحمد رح في الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن *

[فصول] * ان جنين عبد [او امة] على حر او مملوك في النفس او الطرف [خطأ] ولو حكما كما اذا جنن صبي عمدا او عبد عمدا في الطرف فان جنابة كليهما خطأ حكما كما في الكافي [دفعه سيده] الى ولي الجنابة [بها] اي بسبب الجنابة فيملكه الولي [او فداء بارشها] اي الجنابة فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار ليس له ان يختار ايما مديهما وان كان الاصل هو

الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد بوى المولى كما فى الكرمانى وهذا
عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلم يختاره ولم يقدر عليه اذ هو متى وجده عنده واما
عندهما فعليه الدفع حينئذ [حالا] لان التاجيل فى الاعيان باطل والفداء فى حكم العين لانه بدل
[فان وهبه] السيد بعد الجناية [او باعه] بيعا صحيحا فانه بالفاسد لم يصر مختارا للفداء الا اذا سلم كما
فى المهداية [او باعتقه او دبره] او كاتبه [او استولدها] اى الجنائية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد
[بها] اى بالجنائية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاقل] بزيادة اللام [من
قيمته] اى قيمة الجنائي تغليباً فيشمل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكررة وليس فيه
مانع لفظى ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات
وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفى الاكتفاء
اشعار بان له لزوجه او وطيها او اجرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف رح ان فى
كل منها سوى الاول اختياراً له كما فى الذخيرة ثم شرع فى الجنائية على العبد فقال [دية العبد]
الجنائي عليه من الحر او العبد خطأ [قيمته] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على
العاقلة ان لم تبلغ لدية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم
[و] بلغتهم [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من
القيمتين اظهاراً لتفضيلة الحر على العبد [عشرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه فى الامة
خمس الاف الا خمسة دراهم كما فى المحيط والتمرتاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة فى رواية
عنهما كما ظن فانه سهر من وجهين وعند ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت
والاصل ان الواجب فى هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما ارضمان المال وهو قوله فالدية على
العاقلة فى ثلث سنين عندهما وعلى الجنائي حالاً عنده والاول الصحيح كما فى الذخيرة وعن ابي
يوسف رح ان القيمة ان زادت على المالية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجنائي كما فى الظهيرية
[وفى الغصب قيمته ما كانت] اى ان عصب مملوكاً فقتل عمداً او خطأ فعليه قيمته بالغة ما بلغت
بالاجماع لان ضمان العصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المالك [وما قدر] فى الجنائية
على طرف الحر [من دية الحر] بيان ما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من
قيمته] فيجب فى موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب فى الحر نصف عشر دية
وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فيحينئذ
ينقص منه درهم وفى اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة
الف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما فى النهاية والكرمانى وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر
له شيء من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجنائي حالاً كما فى شرح

الطحاوي فذكره احسن ثم امتثنى عن هذه الضابطة ما قال [وفي فقاء عيني عبد دفعه سيل] الى الجاني [واخذ قيمته] صحيحا [ارامسكه] اي العبد [بلا اخل] بدل [النقصان] عنده واما عندهما فنقل دفعه واخذ القيمة ارامسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في فقاء العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محمد رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ان جنى مدبر او ام ولد] خطأ [ضمن السيد الاقل من قيمته] اي قيمة كل منهما يبرصف التليبير والاستيلاد يوم الجناية وتماه في الكفاية [ومن الارش] فيجب اقلهما [فان جنى] المدبر او ام الولد جنائة [اخرى شارك ولي] الجنائة [الثانية ولي الاولى] في قيمة دفعت اليه [اي الى ولي الاولى] ان دفعت [بقضاء] لانه استوفى ولي الاروي زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [اذ ليس في جنائياته] اي المدبر او ام الولد [الا قيمة واحدة] لانه ليس للسيد الا رقة واحدة [راتب] ولي الثانية عطف على شارك [السيد] فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى [او] اتبع [ولي الاولى] ان دفعت [اليه] بلا قضاء [وهذا عنده] واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الغاء بشاره الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بغيره كما في الذخيرة [ومن عصب صبيا حرا] غير بالغ [اي] من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر عن نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه نفى الكلام مجاز كما في النهاية [فمات] الصبي [معه] اي في يده موتا [فجاءة] بلا علة وهي بالضم والمذ او بالفتح ومكون الجيم بلام [او يسمى] بلا تنوين اي بمرض من الامراض [لم يضمن] الغاصب [وان مات] ذلك الصبي [بصاعقة] اي نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل السر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردي من مكان عال كما في قاضيهان وغيره [او نيش حية] اي عضها في المغرب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة معني وهو اخذ اللحم بمقدم الاسنان وقال ابن الاثير المهملة الاخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجمعها [ضمن عاقلة الدية] لانه نقله الى مهلكه بخلاف ما مر فانه لا يدخل للمكان في ذلك [كما في صبي اردع عبدا] اي جعل عنده عبد ودبعة [فقتله] الصبي ولو عبدا فانه ضمن عاقلة الدية اي القيمة واما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته وشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا واما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقيله ضمن وان لم يقيد لم يضمن واما قيد بالحر لان بالعبد ضمن في الوحيين [فان اتلف] الصبي [ماله] من طعام او غيره سوى العبد [بلا ابداع] او اقراض او اعاره [ضمن] حالا بالاتفاق [وان اتلف بعده] اي بعيل الايداع والاخصر

ومعه [لا] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن والخلاف في صبي عاقل متجور واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاسلام و قاضيخان والتموتاشي وضمن بالاتفاق كما في الهداية و شرح الجامع لفخر الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في الكافي واما الماذون بالتجارة وبقبول الودية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية *

[فصل * ميت] مبتداء فانه موصوف خبره حلف و هو اعم من الرجل و المرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسقطا تام الخلق واما ناقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية [به جرح] اى جزاحة او اكثر من فعل آدمي [او اثر ضرب او خنق] بفتحيتين اذ كسر النون هو عصر الخلق [او] به [خروج دم من اذنه او عينه] فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا وانما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل والامكان صفته مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو اخص واعم [وجد] ذلك الميت [في محلة] بفتحيتين اى مكان نزول كما في المفردات فيشمل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واكثر به عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الوصية للجبران [او] وجد [اكثره] اى اكثر الميت ولو بلا راس [او نصفه مع راسه] في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول اقل من النصف مع الراس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه [لا يعلم] بالبينة او الاقرار [قاتله] اى الميت ازاكثره [و] قد [ادعى] عليه القتل عمدا او خطأ [على] جميع [اهلها] اى تلك المحلة [او] على [بعضهم] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة [حلف خمسون رجلا حرا مكلفا] ولو ادعى او محردا في قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والمجنون [منهم] اى من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المضمورات انه رواية عنه [يختارهم الولي] اى ولي الميت والجملة صفة لخمسون وفيه اشارة الى انه لا اخبار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار الفساق والشبان والصالحاء والمشايع الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال [بالله] اى حلفوا بالله [ما قتلناه] اى الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير المبتداء بلا تكلف تقدير لاجله او اشتغال المحلة او الولي عليه كما ظن [ولا علمنا له قاتلا] من فهميل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتد اولاد وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينفي ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في الجمع وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عنكهم الا اذا

ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كيفيته عند ابي يوسف رح ان يسلطهما بالله ما قتلت له لانه انما يسلط على العلم ليظهروا القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني [لا] يسلط [الولي] وان كان منهم لانه غير مشروح [ثم] اي بعد التسليف [قضي على] جميع [اهلها بالدية] لذلك الميث حرا او عبدا لتقصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتنون وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضي بها على اهلها فيستعمل ان يراد على عائلة اهلها [وان ادعى] الولي القتل [على واحد من غيرهم] اي غير اهل المحلة [سقط القسامة] والايمان [عنهم] كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والا حلف وان نكل يحبس عنده حتى يسلط او يقر وعندهما يقضى بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر بمعنى السلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين [فان لم يكن] الخمسون [فيها] اي في تلك المحلة [كرر السلف عليهم] اي على من كان فيها منهم [الحق ان يتم] الخمسون وان كان واحدا يسلط خمسين مرة وقس علي هذا وفيه اشعار بانهم ان كانوا خمسين لم يكرر السلف على احده كما في الكافي [ومن نكل] منهم عن اليمين وابي عنها [حبس] الناكل [حتى يسلط] او يقر فان ايسر عن السلف قضي بالدية وعن ابي يوسف رح انه لا يحبس ويقضى بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرماني وغيرها ان السبس انما هو بالعمد واما في الخطاء فلا يحبس بل يقضى بالدية على العاقلة [لا] يسلط [ان خرج الدم من] انفه و[فيه] كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علا من الجوف فتتيل [او دبرة او ذكرة] او فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [وفي قتيل] وجد [على دابة يسوقها رجل] قسامة فاذا حلف [فالدية على عاقلته] كذا اجمل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اهم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق او القائل وعن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مشتقيا فان ساقها نهارا جهازا فلا شيع عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانتا على اهل المحلة ويبيح هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة [والراغب] على الدابة عليها قتيل [والقائل] لها [كالسائق] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفراد في وجوبهما لانه في ايديهم كما في الكافي [و] في قتيل وجد [على دابة بين قريتين] او سكتين او مملكتين اربيلتين كان القسامة والدية [على اقربهما] من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فعلى مالكة وفيه

اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيت قرية كانتا على الاقرب والقرب مشير الى ان صوت اهله يبلغ اليه
والا فلا شيء على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا
لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة وان استويا فعليهما كما في القموتاشي [و] في
قتيل وجد [في دار رجل عليه القسامة] اي خمسون حلغا وفيه اشعار بانه لا قسامة على العاقلة اصلا
وهذا قول ابي يوسف رح واما عندهما فان غاب العاقلة فذلك والا فعليهما ايضا كما في الكافي [ويدي]
اي يعطى الدية [عاقلة ان ثبت انها] اي الدار [له] اي للرجل [بالحجة] اي البينة اذا انكروا و
قالوا انها ودیعة وفيه اشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليهم
بمجرد ظاهر اليد وفي الارض انما ذكره قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة
وعكفي مجرد السكنى [و] تدي [عاقلة ورثته] اي ورثة القتل [ان وجد في دار نفسه] لان
الدار للورثة وقت ظهور القتل فللدية على عاقلة وورثته وهذا اصح كما في المبسوط وفيه اشعار بانه قيل
بوجوب الدية على عاقلة القتل وهذا اذا اختلفت عاقلة الوارث والقتيل فان اتحدوا ويعقلوا حتى يقضى
من الدية ديون القتل وينفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب
الدية على عاقلة ويكون ميراثا له كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال
بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عنه فقد هدر دمه
لان الدار في يده خالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقسامة على اهل] الاراضي
[الخطئة] اي على ملاكها القدماء وهي بالكسر في الاصل ما اختطه الامام اي افترسه وميزة من
اراضى الغنيمة واعطاه لاحد كما في الطلبة [دون السكان] كالمتاجرين والمستعيرين [والمشتريين]
والذين يملكون بالهبة والمهر او الرصية او غيره من اسباب الملك وان كانوا يقبضونها [فان باع كلهم]
اي كل اهل الخطئة [فعلى المشتريين] دون السكان والحاصل انه اذا كان في محلة ملاك قديمة
وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا
كان عندهم ملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيء عليهم وهذا كله عندهما و
اما عند ابي يوسف رح فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة وتماه في شرح الطحاوي قيل هذا في
عرفهم واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرماني [وي] قتل وجد في
[دار] لغيره من املاك [مشاركة] بين القسامة والدية [على عدد الرؤس] فان كان نصفها
لزيد وعشرها لعمره والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلة اثنائها متساوية لان صاحب القليل
والكثير سواء في التحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [وفي القلک] ونحوهما كالعجلة كانتا
[على من فيه] من السكان والملاح والماد لها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم
من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا

[على أهلها] لأن تدبيره اليهم وإضافة المسجل مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومسجد
الشارع لأن القسامة إنما يكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا
فالقسامة عليه والدية على عاقلة كافي التمرناشي والى انه لو كان مسجدا للمغرياء لم يكن الحكم كذلك
بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب الدار منه كافي الذخيرة [وفي
سوق مملوك] الاحسن مملوكة كانتا [على المالك] عندهما وعلى السكان عند أبي يوسف رح كافي
الكافي ويدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الايام او بعيدة يسكن فيها
في الليالي او فيها دار مملوكة فانهما على أهلها لتقصير حفظهم كذا في النهاية [وفي] سوق [غير مملوك]
بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار
مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كافي التتمة [والشارع] اي الطريق الأعظم
من قولهم شرع الطريق اي بين او على التجوز وحقيقته طريق يشرع فيه عامة الناس [و] في
[السجن والجامع لا قسامة] في شئ منها [والدية على بيت المال] لأن تدبيره الى الامام وعند
أبي يوسف رح كلاهما على اهل السجن وفيه لشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في
الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة فانها كالموات كما في شرب الذخيرة ولو وجد قتيل في موضع
مباح كالغلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في قاضيتان واما الاراضي التي
لها مالك اخذها وال ظلما فينبغي ان يكون القتل فيها هدرا لانه ليس على الغاصب دية كافي الكرمانى
وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على اقرب المحال التي
تشرع اليه هذه الطريق [وفي بركة] بتشديد الباء والراء او تخفيفها وهي صحراء [لأعمارة
بقربها] اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قرى فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك
وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلة المالك وفي الكرمانى ان انقطع عن تلك البرية حق العامة
فهدر والا فعلى بيت المال [او] في [ماء يمر به] اي اذهب القتل [هدرا] لانه ليس في يد
احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لا تقام
معروفين فالقسامة على اهله والدية على عاقلتهم والى ان القتل في وسط النهر فلو كان في شطه
فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هدرا فهي على اقرب القرى ان سمع
صوت أهلها والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا
فهدر بكل حال الا في الذخيرة [ومستحلف] بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدئا
لانه موصوف خبرة حلف [قال قتله زيد] من هذه المحلة [حلف] ولم يسقط اليمين عنه بهذه
القول وان كان يريد [بالله ما قتله ولا عرفت له قاتلا غير زيد] لجواز ان يكون القاتل قاتلا
مع غير زيد يعرفهم واما زيد فخارج بالاقرار وبطل شهادة بعض أهل المحلة [كلا او بعضا] بقتل

غيرهم رجلا بعد دعوي الولي القتل على ذلك الغير للثمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرؤون
 عن القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلم يطل بناء
 على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب خفما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته
 في تلك الحادثة كالركيل اذا خاصم ثم عزل والتاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك
 العرضية فشهد لم يقبل [ارب] بقتل [واحد منهم] بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه
 [وفي رجلين] كانا [في بيت] ليس فيه غيرهما [وجل احد هما قتيلا ضمن] [الرجل] [الآخر ديته]
 عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح لانه عسى ان يقتل نفسه وله انه توهم بعيد وفي قياس قول
 ابي حنيفة رح يكون القسامة والدية على صاحب البيت [وفي فتيل قرية امرأة كسر الحلف] الى
 ان عيتم خمسون [عليها] اى على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالحاقلة بيد خلون معها
 في الحلف وفي الكرمانى ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في
 القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها [وتدي] عندهم [عاقلتها]
 اقرب القبائل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شيء من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال
 المتأخرون انها تدخل معهم في الدية *

[فصل] * العاقلة صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجمع
 عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها تعقل الدماء اى تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل
 الامساك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية [اهل الديوان] بالكسر
 ويفتح اصله الواو وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زاهير
 انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من درنمه اى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالحقني كتاب
 كمردة الشياطين والاول الصواب [لمن] اى لجانى [هو منهم] اى من اهل ديوان من اهل مصرهم
 لا من مصر آخر فيعقل عن اهل سواده وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن
 اهل مصر كما في التمرتاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب
 فالكتاب وكذا غيره [يوخذ] العقل [من عطياتهم] اى وظايفهم الثالث كما نبين لامن اصول اموالهم فيشمل
 العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لالساخنة والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية
 ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرمانى وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة و
 الرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اخل من العطية كما في الاختيار
 [حين خرجت] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الهية توخذ من ثلث عطيات ووظائف
 سواء اعطي في شهر او سنة او ثلث سنين والى انه لا توخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء
 لان الرجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [و] العاقلة [حية] اى قبيلة الجاني وهي

بنواب واحد [لمن ليس منهم] أي من أهل الديوان [ان يوخذ من كل] من عطية لهم [في ثلث سنين] أي من ثلث عطيات في شهر او اكثر اقل فقي بمعنى من كما في القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره [ثلثة دراهم] عند بعض [او اربعة] منها عند بعض فيوخذ من كل وضيقة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما في المضمومات [وان لم يتسع السي] لذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصّة كل عاقل اكثر من ثلثة او اربعة [ضم اليه] أي الى السي [اقرب الاحياء] أي القبائل [نسبا الاقرب فالاقرب] على ترتيب العصبات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان البجاني من اولاد الحسين رض ولم يتسع حية لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضمّ عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى و اباء القبيل وابناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعويم من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر السي من قبيل الاكثفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصرتهم العصبات ثم اقرب القبائل ثم وثم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للمهداية لكن في الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو [على البجاني] لانه جنى [والقاتل كاحد منهم] من العاقلة فيدي مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنوننا على الصحيح وقيل لا شيع عليهم من الدية وان كانوا قائلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيع عليه من الدية عندنا كما في النهاية [و] العاقلة [للمعتق] بفتح التاء [حي سيده] لانه منهم بالنص [ولولى المولات مولاة وحيه] أي حي مولاة اعتبارا للعقد [والمعتبر] للعاقلة [في العجم اهل النصر] بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [سراء كانت] النصر [بالحرفة] كالاهاكنة بمرز و الصقارين بكلاباد و السراجين بسموقند او لا تكون بالحرفة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه اثنى السلواني ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه اثنى الفقيه ابو بكر وابو جعفر روح والمرعيني لانهم لا يتناصرون وضيعوا اسابهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا في حقهم والمشايخ تشعرون بخلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان دين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من يتناصرون في الحوادث [ومن لا

عاقلة له [من العرب والعجم كاللقيط والحربي والذمي وغيرهما والاولى و مسلم لا عاقلة له فان الدية
في مال الذمي كما في الذخيرة [يعطى] الدية [من بيت المال ان كان] موجودا او مضبوطا
[والا] يكن كذلك [فعلى الجاني] فيؤدى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقى
وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدى في ثلث سنين كما قال الزاهدي وعن ابني
حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى
كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنيت ورجمة التناصر
قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهدمت [ويتحمل العاقلة] ويودون بالقضاء [ما يجب] من الدية
على القاتل [بنفس القتل] او قتل الخطاء وشبه العمد واحترز به عما ياتي وفيه اشعار بان الدية
يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما
في فاضيلان وغيره [لا] يتحملون [ما يجب يصلح] عن دم عمد فانه على القاتل حالا الا اذا اجل
[اقرار] بقتل خطاء [لم يصدق] اي القاتل [العاقلة] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين
وفيه رمز الى انهم لو صدقوا بحملوا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا
انه قضى فاض كذا بالدية على عاقلة بالبيعة وكفى بهما العاقلة فلا شيء عليهم ولا على العاقلة كما
في الهداية فلو اقر بالقتل عند فاض فاقام الولي البيعة على ذلك المقر قبلت لانها يثبت ما لم يثبت
بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [و] لا يجب بقتل [عمد سقط قوده
بشبهة] كما اذا قتل رجلا واحدهما صبي او معتوه والاخر عاقل بالغ او احدهما يحد يد والاخر بعضا
فانه ينصف الدية بينهما [او] ما يجب بسبب [قتل ابنه عمد] فانه وجب القود بنفس القتل الا
انه سقط بحسرة الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهدر [ولا]
يتحملون [جنائية عمد] على حرق خطاء فانه على مولاه [او] جنابة [عمد] في النفس او الطرف
فان العمل لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغن عما سبق الا انه
اراد التفصيل [و] لا يتحملون [ما دون ارش الموضحة] من بدل طرف هو اقل من خمسمائة هي
ارش الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر تحملوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره
خطاء وقيمه اقل من ارشها تحملوا فان القيمة في العبد قايسة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [بل]
تحمّل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره [على الجاني] تغليبا فيشمل ما على المولى من جنابة
العبد ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الهم وفي لفظ
الجاني الدال على القطع رعاية حسن المشتم *

* [كتاب الاكراه] *

مقرب بالدييات مع انهما ينبئان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديس اخرى كما لا يخفى [مر] في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة [فعل] سوء بقولته الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر او قطعه فانه اكراهه كما في الذخيرة [يوقعه بغيره] اي يوقع انسان بغيره ما يحرم من الفعل كما في الصباح وغيره لكنه مباح والحقيقة اوقفت الشيء على الارض كما في الاساس فيقول بذلك الفعل [رضاء] المقابل لكرامته تم العايت الرضاء نوعان صحيح الاختيار وفاسد ويسميان بالقاصر والكامل وغير الملجي والملجي واثار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [اريدسد] اختباره [فيما يصير آله] كالتهديد بالقتل او القطع فالاختبار هو الفصل الى امر مقدور للفاعل متردد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الآخر فان استقل الفاعل في العصد فالاختيار صحيح والافساد وبما ذكرنا من الاكتفاء اعمد ما ظن من تسامح التردد بين الابعام والشايب والاكتفاء غير عزيز سيما في الكلام العزيز بيدك الشيء والشر وفيه اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضاء وهذا يصح قياساً واما استئساناً فلا لانه لو ورد بتبس ابيه اربانه او اخيه او غيرهم من ذي رحم محرم منه لبيع ارضه او غيره كان اكراهاً استئساناً فلا ينقل شيء من هذه التصرفات كما في المبسوط [مع بقاء اهليته] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفاسده لانها في اهلية الوجوب والاداء لا بها ثابتة بالنسبة والعقل والبلوغ والاكراه لا ينشأ بشيء منها الا ترى انه متردد بين فوض وخطر وخصة ومرة يا ثم ومرة يتاب [وشرط] لتتقق الاكراه اربعة [قدره الساميل] اي المكروه بالكسر [على ايقاع ما هدد] اي خوف [به] والا كان هديانا [سلطانا] كان الساميل [اولصا] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد رح وان اكتفى به ولذا سعى به بعض السداد الى التليفة وقال انه سماك في كتابه لصاً فاغظه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد رح رده بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعة في برداره حين وقف على ذلك ثم يناشف محمد رح عليه اذا لم يجبه خاطره فوجده على حبرناطي من طي البئر وهذا من كراماته رحمه الله كما في المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اي ظالم في اي مكان واي زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبمجرد امره ائمه ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوي الزنا وباعتبار الزمان كما في الذخيرة [وخوف الفاعل] اي المكروه بالفتح [ايقاعه] اي ايقاع الساميل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والساميل اعم من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او خفياً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضر خاف الفاعل

منه خوف المرحل وإنما إذا غلب الرسول أيضا فلا اكراه كما في الذخيرة وإنما اختار الفاعل هنا
على المكروه والحامل ثم على المكروه لينفع الالتباس [وكون المكروه به] أي بإهدد به [متلفا نفسا]
حقيقة أو حكمية كتلف كل المال فإنه شقيق الروح كما في الزاهدي [أو] متلفا [عضوا] ولو صغيرا
كلاذمة فإنه كالمفسد حرمة [وهو] أي الاكراه بتهديد تلف النفس أو عضو [الملجبي] بكسر الميم من
الجله إلى كذا إذا اضطره إليه فهو الموجب للاضطراب وفيه التنبيه إلى أحد قسمي الاكراه الملجبي و
تهديد تلفهما ثم أشار إلى الآخر غير الملجبي وتهديد غيره فقال [أو] كونه [موجبا عما] أي حزنا
[بعدم الرضاء] كالضرب الشديد والسبب الذي منه الاعتماد البين الذي يراه المتكلم إذا لم يدخل
للرأي في المقدار كما في الكرمانى وهذا إذا لم يكن ذا منصب ومرتبة والافضرب سوط وحبس يوم وكلام
حسن اكراه كما في حق القاضي وعظيم البلد كما في النهايه وهذا إذا كان بغير حق فأو حبس أو قيد
بحق فأقر بال أو غيره لزمه ذلك كما في الذخيرة وقوله مرحبا غما مشير إلى أنه لو هدد امراته على التسري
من المهر بالطلاق أو التسري أو التزويج عليها كان اكراها وهو ليس باكراه كما في قاضينان و كذا
التهديد بالعتق كما في الزاهدي وفي قوله بعدم الرضاء تصريح بما علم ضمنا من المقام فإن الكلام في المكروه
به وقد علم ذلك من حلل الاكراه [و] الشرط الرابع كون [الفاعل] مستنعا عما اكراه عليه من الفعل
[قبله] أي الاكراه إذا لم يتمنع عنه لم يكن اكراها لقوات ركنه وهو فوت الرضاء كما اشير إليه في
الاختيار وفيه دلالة على أن هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى [لحقه] أي الفاعل المالك كاعتاق عبده
واتلاف ماله وبيعه فإنه ممنوع عن ذلك ليق نفسه [أو ليق] آدمي [آخر] كاذلاف مال آخر بوجه من
الوجوه [أو ليق السرع] كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك ليق آخر ولو فرغ من حل
الاكراه وشروطه شرع في احكامه المترتبة عليهما فقال [فلو اكراه بالملجبي أو غيره] أي بأحد قسمي
الاكراه من التهديد بنسب أو التلف أو الضرب [على بيع ونحوه] من العقود كالاجارة والهبة وغيرها
[أو إقرار] بشي منهن [فسخ] ما فعل من العقود والإقرار بان يقول كمت كاذبا في الأقوار [أو اضيق]
بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجازي في الأقوار ولك أن تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه
إشارة إلى أن عقود المكروه لم يكن باطله وإلى أنه يلزم تصرفات المكروه قولا وفعلًا إذا احتمل الفسخ
فإنه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي وإلى أنه لو اكراه على أداء مال فباع جارية
لأجله جاز البيع ولو قال للتمامل من أين أؤدي فقال بع جاريتك فلأنه كان مكرها وهذه
جيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة ولو اكراهت بالضرب على الإقرار باستيفاء المهر فافتوت
جائز عند أبي حنيفة رخص وأما عند أبي يوسف رخص فإن هدد بشي يسئل به الدم وأشار عليها
بالملاح ونحوه بطل الإقرار ولو أشار بغير السلاح جاز وعند محمد رخص أن هدد بضرب و (عبد)
في الخلو في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخلاصة وإلى أن الخيار في الفسخ للمكروه

لا للبائع على ما ذكر السلواني في المية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرهاً صح الفسخ
للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرهاً صح الفسخ لكل قبل القبض واما بعد
فلمشتري [ويمكنه] على المبيع الذي مله البائع كرهاً بقرينة الانى [المشتري] ان قبض
وفيه اشعار بان بيع المكروه داسد الا انه صار نافذاً بالاجازة والتمن والتمن امانة في يد البائع كما في
الزاهدي [فيصح اعتاقه] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاد والطلاق وفيه
رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقه ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد
وان تداركته الايدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم ليق الشرع ومنا ليق
العبد اى المكروه وهو مقدم لساجته وغنى الرب تعالى كما في الكرماني والى انه لو باع مكرهاً والمشتري
غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نفى اعتاق كل منهما قبله وان اعتاقاً
قبله فاعتاق البائع اولاً كما في الظهيرية [ولو لمه] اى المشتري [قيمته] اى المعتق يوم الاعتاق ولو
معسراً كما في الزاهدي [فان قبض] البائع المكروه [بمنه] اى ثمن المبيع طوعاً [او سلباً] المبيع [طوعاً]
نفذ [الباع] فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض التمن مكرهاً لم يكن اجازة فردة ان كان
قائماً لا مالاً لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكرهاً داسد البيع لانه غصب من الباعل كما في
الهداية وغيره من كتب الشروع والاصول فلا يليق بالمصنف ان يحكم بان الهداية لم يذكروا حكمه وانه
ينفذ ونسب القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعاً لم ينفذ لان الاكراه على الهبة
اكراه على تسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بل يورثه بخلاف البيع [وحل] زوج [بالمبيى] من
قسميه [شرب الخمر والكلى الميتة ونحوه] من الاشربة والاطعمة المحرمة كشرب الدم والكلى ليه
استنيز لان حالة المبيى كالمشعة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكره بغير
المبيى لم يحل شرب المحرم واكله فلو هدد بضرب سوط او عوطين لم يعتبر الا ان يقتل لاضرين على
عينك او ذكرك كما في النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح التناول
عند التعذيب كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التعذيب باخذ كل المال [حتى ان صبر] عن
التناول على التلف [ياثم] واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والقى نفسه في مهلكة وكذا اثم من
له الخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم ياثم في كليهما لانقاذ
الائم عن المضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكروه انما اثم اذا علم بالاياحة ولم يتناول واما
اذا لم يعلم فقد رجوا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء كما في الذخيرة
[ورخص] ولم ياثم [به] اى بالمبيى [اظهار الكفر] واجراؤه على اللسان حال كونه [مطمئناً]
قلبه بالايمان اى غير متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عملاً رضى علي سبه صلى الله تعالى
عليه وسلم فسمه مع طهانية القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاروا فعد اي ان عاروا الى

الاكراه فعل الى الطمأنينة وفيه اشارة الى انه لم يرخص بغير الملبى وكفر باظهار الكفر به ولو قال
 بالطمأنينة والى انه لو لم يخطر بباله سوى ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يحقر قضاء وديانة فلو شتم
 نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيىء لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال
 انما يخطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما فى الذخيرة [وبالصبر] عن الكفر على
 التلف [اجر] اى صار ماجورا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى
 الله تعالى عليه وسلم سمي حبيبا سيد الشهداء حيث اكراهه المشركون على سبه صلى الله تعالى عليه وسلم
 فصبر على ذلك [و] رخص به [اتلاف مال مسلم] اذ ذمي بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما فى
 عامة الكتب لكن فى الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المضممة من كل وجه من حيث
 ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد
 حرمة من شرب الشمر كما فى الكرمانى وذكر في قاضيه ان التمر والفعل سواء وبانه رخص به شتم
 مسلم كما فى المضمرات وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يوجب ان يسعه كما فى الظهيرية [وضمن]
 فى صورة اتلافه [التامل] لاني الفاعل آله وفيه رمز الى ان التامل ضامن فى صورة الاكراه على
 اكل مال مسلم كما فى التهمة لكن فى الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام
 نفسه وهذا اذا لم يكن جامعاً والا فلا شيىء عليه كما فى الكشف والى انه لو اكراه بغير الملبى لم يرخص
 اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن التامل [لا] يرخص به [قتله] اى مسلم وبالصبر اجر لان قتله
 لا يباح بسال [ويقاد هو] اى التامل [فعط] اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفر رح
 ولا يقاد واحد عند ابي يوسف رح لكن يجب الدية على التامل فى ثلث سنين ويستم عن الميراث
 دون الفاعل لكنه يائمه ويفسق ويؤد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملبى فقتل
 مسلماً كان القود على الفاعل عنهم وعذر التامل كما فى الظهيرية [وصح نكاحه] اى الفاعل ولو هدد بغير
 الملبى لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بما زاد على مهر المتل لم يجب
 الزيادة كما فى الذخيرة [وطلاقه] واحدة ازاكثر [وعتقه] اى اعتاقه ولو حكما كما اذا اكراه حتى يجعل
 الطلاق والعتق بين الزوجة والعبد او غيرهما فانه صح طلاق المفروض اليه وعتقه ويرجع الماهر على الامر
 بنصف المهر اذا لم يطاء بقيمة العبد ولو اكراه بوعيد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل
 لم يائمه لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما فى الظهيرية [ورجع] الفاعل [بقيمة العبد] على
 الجامل ولو معصرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا اى الرجوع
 بالقيمة اذا اكراه بالملبى واما بغيره فلا ضمان فيه كما فى الظهيرية [ونصف] اى رجع الفاعل بنصف
 المهر [المسمى] على التامل اذ بالمتعة اذا لم يسم [ان لم يطاء] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم يخل بها فان
 الخلوة فى ذلك كالوطي وفيه اشارة الى ان بطلاقة بعد الخلوة لم يضمن التامل شيئا لاستقرار المهر قبل

الأكراهية في المضمرات والى ان السامع اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالمجبي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية [و] صح [نذر] بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يستعمل النسخ فلا يتأتى فيه الأكراه [و] يمينه [بشيء من الطاعات او المعاصي او غير ذلك لما مر] وظهارة [بان قال لامرأته انت على كذا فظهر امي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على السامع بشيء في الصور الثلاث] [ورجعه] اى لو اكره ان يرجع امرأته فراجعها صح لانها استدامة النكاح [وايلاء] بان حلف ان لا يقرب امرأته [وفيه] اى في الايلاء لانه كالرجعة [واسلامه] حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها [بلا قتل] له [لورجع] من اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل [لا] يصح [ابراؤه] عن دين لانه انقار بخراب الذمة وقد مر ان الاقرار بغير صحيحة [و] لا [ردته] عن الدين حتى لا يمين امرأته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالمجبي واما بغيره فقد صح دته فتبين امرأته كما في الظهيرية [وان زنى] رجل بشرائطه [حل] في جميع الارقات عندهم [الا اذا اكرهه السلطان] اى اذا اكره ذلك الرجل فانه لا يسد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الأكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيره فمن الظن انه يتحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يسد وذكرني عامة كتب الاصول والفروع انه اذا زنى يسد قياسا كما قال اولاً ثم رجع الى انه لا يسد استحسانا وهذا اذا اكره بالمجبي واما بغيره فيسد بلا خلاف كما ياتى في القسمين بلا خلاف وفي تذكير الضمير اشعار بانها لو زنت بالأكراه لم تسد ولو بغير المجبي كما قالوا وفي لفظ السد رمز الى ان الزنا لم يرخس بالأكراه ولو بالمجبي حتم ان صبر اجر كالقتل الكل في النخيرة والى ما عليه من رعاية حمن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام *

* [كتاب الحجر] *

عقب بالأكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احرى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك التجبر فيكون تابعا له [هو] بركات الساء في اللغة مصدر حبر عليه اذا محه فهو متجوز عليه وقولهم المتجور بفعل كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجرة ثم امتعمل حبر عليه ومنه ما هيأتي من كلامه وفي الشريعة [منع نفاذ القول] اى لزومه فانه ينبغي عقد المتجور معوقا واللام عهدته اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي نفاذ اقرار المكروه مثلا واختار به عن الفعل فانه لا حبر فيه لانه لا يفترق الجب اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم القول فان التباذ اعم من اللزوم كما في التوضيح على انه غير جامع لقول صغير غير عاقل

زملحق به فإنه لا يصح أصلاً كما هنك مرة [وسببه] أي سبب التجار المنع من العوارض المحتسبة
 [الصغر والجنون] والعته فإن الصغير في أول الفطرة عديم العقل فالحق به المجنون وفي الآخر
 الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والملحق به أصلاً كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل
 والملحق به إلا بأذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يفهم أصلاً إذ المفق كالعاقل [والرق] لأنه ضعف
 حكمي جزاء للكثرة ابتداءً وحققاً للعبد بقاءً فيبقى رقيقاً بعد الإسلام ولا ينفذ قوله كالأجارة ونحوها
 إلا بأذن مولاه لتعطل منافع خدمته بأشغاله بالتجارة [فضمنوا] أي الصغير والمجنون والرقيق
 [بالفعل] كاتلاف مال الغير إذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان السائم المتلف بالانقلاب [وآخر
 الحديث] وقت [العتق الاقرار] أي أثر اقرار العبد [بحال] لأحد لأنه مكلف فينفذ إقراره في حق نفسه
 لا في حق مولاه ولذا يقع طلاقه لأنه لا يبطل به ملك مولاه وفيه إشعار بأن اقرار الصغير والمجنون
 وطلاقهما لا يصحان أصلاً [وعجل] اقرار العبد [بسد وفود] لأنه مركب من ذات مختص بمعنى
 العقل والنظر والفطنة وغيرها و [ماله] معنًى لاقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره
 وغيره باعتباره الأول فيسده ويقاد وفيه إشعار بأن غير العبد من المتجورين لا يحل ولا يقاد
 كما مر [ولا يتجر] حره مكلف عن التصرف في ماله كالشراء [بسفه] بفتنتين في اللغة الشقة وفي
 الشريعة تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر
 والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء وإطلاقه مشير إلى أن السفه لا يتجر عن تصرفات يستعمل
 القسح ويؤثر فيها الهزل كالبيع والإجارة وما لا يستعمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين
 ونحوهما لأنه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده وأما عندهما فيحجر عما يستعمله لا غير نظراً له لا زجراً
 ثم لا يصير السفه متجوراً عند أبي يوسف رح إلا بالقضاء ولا يصير مطلقاً إلا بإطلاق القاضي وعند
 محمد رح ينتجر بدارن التجر وينطلق بترك السفه كافي الكافي وغيره والمختار قولهما على ما أشير
 إليه في التوضيح [لا] لا يتجر بسبب [فسق] لا بتبذير المال فإن القاسق أهل للولاية على نفسه وأولاده
 عند جميع أصحابنا وإن لم يكن حافظاً لماله كافي الكرمانى ولا بسبب [دين] وإن زاد على ماله
 فيطلب الغرماء من القاضي التجر عليه لئلا يهب ماله ولا يتصدق ولا يقر بغريم آخر وهذا عنده
 وإما عندهما فيحجر عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي إلى إبطال حق الغرماء فإن التجر
 بالدين لا يؤثر إلا فيه ولذا جاز بيعه بمثل القيمة وأما بالغبن مثلاً فلا يصح ولو يسيوا ففسخ المشتري
 إذا زال الغبن ثم المشايخ اختلفوا أنه اختلاف مبتداء أو مبني على مشبهة القضاء بالافلاس وعلى هذا
 لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم التجر بناء عليه لأن القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة
 خلافاً لهما فيشترط لصحة التجر عندهما القضاء بالافلاس ثم التجر بناء عليه والتجر بالسفه يعم
 جميع الأموال وبالدين ينخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب ولا يثبت

الحبر بالدين عندهما الا بالقضاء كما في الذخيرة [وتحبر] عن الافتاء [مفت ماجن] وهو الذي
 لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كنعليم الرجل او المرأة ان يوتد فيسقط عنه
 الزكاة ارتقين من زوجها كما في الذخيرة ويدخل فيه المفتي الفاسق كما في الملتقط والذي يفتى عن
 جهل كما في قاضيان وفيه اشارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر لم تجز في الديانة وان جاز في الفتوى
 وعليه يحمل ما جاء من الكراهة فكل حيلة لا تودي الى الضرر تجوز كما في التنينس والماجن من
 المجنون والاعم المجانة بالضم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جاهل] وهو الذي يسقى المرضى دواء
 مهلكا علم به اولا كما في الذخيرة او ظن به دواء كما في الظهيرته [و] عن الاكتراء [مكاري مفلس]
 وهو الذي يأخذ كراء الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند ان الخروج يغني
 نفسه كما في الذخيرة او الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالشراء او الاستيجار فيؤدي
 الى اذلاف مال الناس كما في الكافي فيحبر هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضرارا بالخاص
 للعالم وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة رح وظاهر البراية انه لا يحبر المكلف الحبر كما في الظهيرية
 [واذا بلغ] الصغير [غير رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يسافط المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
 خمسا وعشرين سنة] فحينئذ يعلم اليه وان لم يرشد لان هذا السن لا تنفك عنه الرشدا الا نادوا
 او اليكم في الشرع للغلبة وهذا عند ابي حنيفة رح على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما
 اسند اليه محمد رح وليس بمنصب له لانه اشترط الرشدا للتسليم كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ
 رشيدا ثم صار سقيها لم يحبر عنده خلافا لهما كما في الكافي [وصح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في
 ماله من البيع ونجوة [قبلة] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعده] اي
 بعد مضيته [يسلم] اليه ماله [بلا رشد] كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يضح
 تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان هرم لكن لو حبر غايب وتصرف في ماله قبل العلم بالحبر صح
 صدهما كما في الذخيرة [وحبس القاضي] بطلب الدائن [المدينون] الحبر [لدينه] اي لقضاء دين
 عليه كالمهر والكفالة لا لبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاج
 والاستقراض واخذها لمصلحة وغير ذلك كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع
 ماله الا برضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه او هذا في المدين السافر بخلاف
 بين المشايخ على قولهما واما في الغايب فلا يجوز عند بعضهم كما في الذخيرة [وقضى دراهم دينه
 من دراهمه] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالإجماع
 لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه وللقاضي ان يعينه [و] قضى [دنانيرة] اي دنانير دينه
 [من دنانيرة] لما مر [رباع] القاضي [كلا] من دراهمه ودنانيرة [لقضاء الاخر] منهما استحسنانا
 لانهما امتثلان في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان يأخذ جبرا اي من غير قضاء

بإخلاف جنس الحق كما في الكرماني [لا] يبيع عنده القاضي لدينه [عرضه وعقاره] لا غراض
الناس في الاعيان ويبيع عندهما قبيده بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبدء بما تلف من
العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستين ليكون
بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنه كما في النتف وغيره [ومن افلس ومعه] وفي يده
[عرض شراء] بلا أداء ثمنه [فبائعه اسوة] اي مشارك [للغرماء] في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم
بالخصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد
انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالدائع
اولى من الغرماء كما في المصنوعات ولما كان الصغر من اسباب الحجرين نهايته فقال [وبلوغ الغلام]
اي صيرورته بحال لو جامع انزل كما في الكرماني [بالاحتلام] [غاب عنه] [آب] [والاحبال]
(آسن / دن) [والانزال] (جاشه بن آب) [و] [بلوغ] [التجارية] اي انشئ الغلام [بالاحتلام]
والحيض والحبل [يفتحتين] (آسن / شين) واذلا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال و
الاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبل والحيض [فان لم]
يوجد [فيهما شيء] من الأصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقى [فسين] اي فيبلغان حين [يتم]
لهما خمس عشرة سنة [كما هو المشهور] [وبه يفتى] لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن
ابي يوسف ربح حين نبت له العانة وانهد لها التسدي واما عنده فتعين يتسم لها سبع عشرة سنة
وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست
عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاخلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للغلبة
على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياط كما في المصنوعات وغيره [وادنى مدته] اي البلوغ [لله] اي
للغلام [اثنتا عشرة سنة و] [ادنى مدته] [لها] اي التجارية [تسع] من سنين على المختار كما في احكام
الصغار [فصدا] اي الغلام والتجارية [حينئذ] اي حين اذيتهم لهما هذه المدة [ان اقرباه] اي بالبلوغ
بان قولا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثنى
عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يستلم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد
المراهق اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن محمد ربح لا يصدق غلام خضر شاربه ونبت عانته
وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا تخفى ما في الإشارة الى
انتهاء الحجر وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام *
[فصل] * هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو
مصدر كمعسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة في الكرماني يقال
هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الـ لـ ليس من كلام العرب [الاذن] لغة اعلام باجازة

ورخصة في الشئ وشريعة [فك السج] ازالة السيد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الفار
از الدائرينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كافي الذخيرة [واسقاط الحق]
الثابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرك، لزيادة الايضاح [ثم يتصرف العبد] الاول ان يقال
الاذن ان يفك حبر عبده فيتصرف على فكه فيحطف على فعلية ويند على انه لا يصير مطلقا به مجرد
الفك بل بالعلم به الاثر انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كافي الذخيرة [لنفسه]
لا لسيده بطريق الوكالة [باهليته] وهي كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجه شرعا وفيه
اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثره قبل الاذن واما
بعده فيتصرف كالسيد فيه ملك اليه ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استفاد
عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر ثم يثبت لغير السيد كافي الكافي والاولى ان يعرف
الاذن على وجه يتناول ازالة حبر الصبي والمعتوه وغيرهما ولعله اكتفى به و اشار الى غيره
مقايسة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على فك السج تفريعا مشوشا فقال [فلم يرجع بالعهد]
اي بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عبده اي لقيه [على سيده]
لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ولو اذن يوما] ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة
او مكانا [فهو ماذون الى ان يسجد] لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي
ان لا يكون له ولاية السج لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية السج باعتبار بقاء الرق فكان
في السج امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن
بالشرط جاز كضافته الى المستقبل كافي الذخيرة [ولو اذن] السيد عبده [في نوع] من التجارة
[عم اذنه] سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الشئ ونهى عن شراء البز كان اذنا بشراء البز وغيره وان
لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الشئ والسيد عالم به فان قلت انه ازال السج حق
تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعه مطلقا والتخصيص لغو كافي الكروماني
[ويتبت] الاذن له [صريحا] كما اذ قال له اذنت لك في التجارة اي في كل تجارة اذ قال له اشتري
ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار ماذونا لانه امر بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له
اشترى الكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصير ماذونا لانه امر بعقد واحد وقد
صح ان يكون استخد اما فلو لم يصح الاستخدام صار ماذونا وان امر بعقد واحد كما اذا غضب العبد متاعا
وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه لم يمكن ان يجعل استثنى اما لا للسيد وهذا ظاهر ولا
للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة [و] ينبغي
[دلالة] اذ اذناه [بالقلب] سيده يبيع [ماله] ارمال غيره بيعا صريحا او فاسدا [ويشترى] بذلك
ولو خيرا [وسكت] بلا نهى فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيصح تصرفه فيه لا فيما يبيع من

مال سيده في الحال لانه لا يملك فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماهى في
الذخيرة وفيه اشعار بان له لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فراه كذلك حنث وهذا ظاهر المذهب
ومن ابي يوسف رح انه لا يحنث كما في العمادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه
اذا رآه يبيع ويشترى وسكت له يصير ماذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما في الظهيرية [فيبيع]
اي يصح بيعه بعد اخذ الاذن [ويشترى] كذلك [ولو] كانا [بغبن فاحش] لانه تجارة وهذا
عنده واما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لانه متمرّح وعلى هذا الصبي والمكاتب الماذونان [و
يؤكل] الماذون احدا [بهما] اي بالبيع والشرء لانه قد لا يتفرع بنفسه وفيه اشعار بان يبضع اذا لبضاعة
توكلي بالبيع كما في الذخيرة [ويهرن] الماذون شيئا من ماله [ويرتهن] شيئا من مال غيره لان الاول
ايفاء والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة [ويتقبل] ويأخذ [الارض] الموات من الامام للاحياء
كما في الكرمانى او يأخذها اراض الصلح منه مساقاة كما في المغرب [ويأخذها] اي يأخذ الماذون
من الامام او غيره ارضا مبيّنة [بمزارة] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر للارض ببعض الخارج
وفي العكس مخرج نفسه من رب الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارة لانه ان كان
البذر من قبله فهو مستاجر والا فمخرج كما في الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني
ما قبله كما ظن [ويشترى بذرا بزرعه] اي يحوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالآل المعينة
وهو حب البقل وغيره كالبر [ويشترك] غيره [عتقا] لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة
وكالة معاد الماذون لا يملك الكفالة الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا اذن بالمفاوضة
مرة واحدة فللبزاز وجه كالعده وتماهى في الذخيرة [ويدفع المال] مضاربة [ويأخذ مضاربة]
لتحصيل الربح [ويستاجر] ما يحتاج اليه كالاخير والدابة والبيت والارض وغيرها [ويؤجر نفسه]
فيما بدء له من الاعمال [ويقر بوديعة] لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما في الهداية وفيه
اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في ودعة السقايق خلافه
[وغصب] اي يقر بغصب من احد المامر [ودين] اي يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء
كان اجنبيا او والدا ابولدا ارزوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراره به الا لاجنبى كما في النظم
فلو اقر بجنابة امرء لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد العتق [ولو] كان الاقرار بهذه الامور [بعد الشجر]
لان المصحح للاقرار هو اليك دون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقراره بعد الشجر
لا يجوز لان الشجر ابطال اليد وكذا لم يعتبرين المسجور [ويهدي طعاما] اي ما كولا لا الدراهم
والدنانير لاستقلاب القلوب [يسيرا] قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من دانق
على ما قال بعض المشايخ كما في الذخيرة [ويضيف من يطعمه] للاستقلاب كما في الهداية وفيه اشعار
بان يضيف استسنانا من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والمراة الضيافة

اليسيرة لا الكثيرة والفصل بينهما ما افتى محمد بن سلمة مما ذكرنا إلى الهداية على ما في الذخيرة
 وفيه رمز إلى أنه لا يتصدق أصلاً على ما قال بعضهم كما في الخلاصة وإلى أنه لا يهب أصلاً لكن في الذخيرة
 أنه لا يتصدق ولا يهب درهماً فصاعداً ويملك ما ذور ذلك وإلى أن المحجور لا يهدي أحداً ولا يضيغه
 وعن أبي يوسف رح لا بأس بدعائه بعض رفقائه إلى قوت يومه لا قوت شهره لأن مولاه ينتظر بإعطائه
 ثانياً وكذا بعدم الاعطاء لأنه قد ضاع حينئذ كما في الكافي [و] يضيف [من يعامله] أي المأذون
 من التجار لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نقس في حق العامل [ويحيط] المأذون [من
 الثمن] أي ثمن مبيع [بعيب] أي بسبب عيب وجد في مبيعه [قد راعه] بين التجار لأنه
 من منيعهم كما في الكافي وفيه اشعار بأن لا يحيط أكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي أن
 الحيط إذا لم يكن فاحشاً يجوز إجماعاً وأما إذا كان فاحشاً فيجوز عنده خلافاً لهما وبأنه لا يحيط بغير عيب
 وهذه بالأجماع كما لا يبرأ على ما في الخلاصة [ولا يزج] وبقية من العبد والامة لأن التزوج ليس
 بتجارة فلا ولاية له في ذلك إلا بأذن المولى وهذا عند الطرفين وأما عند أبي يوسف رح فيزوج أمته كما
 في الذخيرة [ولا يكتب] المأذون ببقية وإن لم يكن عليه دين لأن الكتابة ليست بتجارة وفيه
 اشعار بأنه لا يعتق إذا العتاقة فوق الكتابة كما في المحيط [وكل دين] مبتدئ خبره يتعلق ببقية
 [وجب] على المأذون [بتجارة] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالشراء أو باستحقاق المبيع بعد
 التسليم إلى المشتري أو بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع إذا عيب وامتنع رده بسبب [أو] وجب
 [بما هو في معناها] أي في حكم التجارة [كغرم وديعة] أي ضمانها كما إذا ازدع رجل مأذوناً مالا ثم
 طلبه منه فأنكره ثم هلك ثم اقرب فانه ضمن لأن المودع صار غاصباً بالبحرود وضمن الغصب في حكم
 ضمان التجارة لأن المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداءه من الدين [وعصب
 وأمانة] كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة [جحدتها] أي حجت المأذون إلا الامانة فان الغصب
 غير مقيد به والودبعة اخص منها وإنما ذكرها تبعاً للهداية والوقاية [وعقر] أي مهر مثل [وجب]
 على المأذون [بطوي] جارية [مشتراة بعد الاستحقاق] ظرف وجب فان هذا العقر وإن وجب بسبب
 الوطي إلا أنه مستند إلى الشراء ولهذا سقط منه الحد فيكون في حكم الشراء واحترازه عما وجب
 عليه بالتزويج من المهر فإن التزويج ليس في معنى التجارة كدائي الكرمانى وبما ذكرنا ظهوره مثال
 لما هو في معناها وبه صرح النهاية والكفاية فمن الظن أنه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح
 فانه مثال لدين وجب بتجارة على أنه يجوز أن يكون ذكر الامثلة كالتفريع السابق مشروشا [يتعلق]
 ذلك الدين [ببقية] أي المأذون وفيه اشعار بأنه لو باع سيده بعد الدين كان باطلاً فقليل معناه أنه
 ميبطل لأنه موقوف على اجازة الغرماء وقيل أنه فاسد لأنه لو اعتهقه المشتري بعد القبض لضم ولزمه
 قيمته فلا يكون موقوفاً كما في الذخيرة [يباع فيه] أي يبيع القاضي المأذون في ذلك الدين بطلب

الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان
 الخصم في رقبته هو السيد ويبيعه ليس بحتم فان لهم استسعاء الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع
 اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعر بان لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن المشتري فلو
 لم يف الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجهت شيئا فشيئا
 كما مر في النكاح [فيقسم ثمنه] بينهم [بالخصص] اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان
 فضل من دينهم شيع منه فللسيد وان لم يكن في الثمن وفاء فسياتي [وما يتعلق] بـ [يكسبه] اي
 الماذون وفيه اشعار بانه يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه
 رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قل [حصل] ذلك الكسب [قبل] ذلك [الدين او] حصل
 [بعده] فيباع فيه ويقسم بالخصص [وما يتعلق] بما يشبه كسبه كما اذا وهب له [واتهب]
 اي قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب يفى
 بديونه لان الدين ابدا يقضي من ايسر المالمين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا
 حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قدومه او ديننا يرجي خروجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم
 يخرج الدين ولم يقدر مدة تلومه ومن مشايخنا من قال ان ملكه بمقوضة الى راي القاضي وعن ابي
 بكر البلخي ان مدته ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر
 فلا يباع رقبته ولا ما اتهب لانه لاحق للغرماء في ذلك [لا] يتعلق ذلك الدين [بما اخذه سيده] من
 كسبه [قبل] ذلك [الدين] لانه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد
 الدين فيسترد منه كما اذا كان على الماذون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذ السيد ثم لقيه دين خمسمائة
 اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من فصفي الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف
 بغير حق كما في الكرماني [وطولب] الماذون [بما بقى] من دينه اذا بيع رقبته [بعد عتقه] اذ لهم
 الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالسعاية لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد
 لانقطاع تعلقه به [وللسيد اخذ علة] اي اجرة [مثله] كعشرة دراهم في كل شهر مثلا [مع وجود
 دين] عليه استحسننا وفيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين
 وان ياخذ اكثر من غلة متلة قبل الدين وان لا ياخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين
 كما في الكرماني [والباقي] من غلة مثله [للغرماء] فيقسم بينهم بالخصص [وينجز] الماذون
 غير المدبر عندهم [ان ابق] لان الاباق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيع من
 تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الاباق لم يذكره محمد رح واختلف المشايخ فيه والصحيح
 انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الاباق لم يصلح الاذن لكن في الهداية
 اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن الخدم المخصوص فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة

بأنه ان اقر الغاصب اركان للمالك بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن [الا فلا] او مات سيده [لان] الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد فقدت بالمرث [او جن] سيده ويجوز ان يكون الضمير للماذون فانه انتحيره ولم يعد اذنه بالافاقه كما في المضمرات جنونا [مطبقا] بالكم
اي دائما فان جن غير دائم فالعبد على اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن
ابي يوسف رح ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد رح سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند
ابي حنيفة رح يفوض الى راي القاضي وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوفيق فافنى بسنة كما في تمة
الواقعات [او لحق] سيده او الماذون فانه على الخلاف الاتي كما في المضمرات [بدار السرب مرتدا]
وحكم القاضي بلحاظه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فبمجرد
الارتداد صار تصرفاته موقوفه كما مر [او حبر] سيده [عليه] اي الماذون ويجوز ان يكون حبر مبنيا
للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قل ايد ما ذكرنا من جواز ارجاع الضمير للماذون [بشرط]
ان يعلم [الماذون بالسحر] [هو] للعطف [واكثر اهل سورة] فان حبر بمحضر من رجل او رجلين او
ثلاثة لم ينتحير لانه كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحضر من معدودات انتحير
بالسحر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انتحير بالسحر بمجرد علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير
يثبت الاذن بشهر الواحد اجماعا واما السحر فكذلك عندهما واما عنده فيشترط احد وصفي
الشهادة العدالة او العدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد
رح وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة [و] ينتحير [الامة] الماذونة [ان استولها]
سيدها استعسانا خلافا لغير رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [و ضمن] سيدها حينئذ [قيمتها] اي قيمة
المعتولة المدبونة [للغريم] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس
رقبته لا غير [ولو شمل دينه] اي دين الماذون [ماله ورقيقته] جميعا [لم يملك سيده ماله] اي ما في
يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما ربح المال للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته واما
عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطي الماذونة وتعلق
حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما ربح في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان
لم يمتغرق بهما فقد ملكه بلا خلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى
فقال [فلم يعتق] عبد معه [باعثاقه] اي اعتاق السيد عنده وعنى عندهما في صورة عدم الاحاطة
عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موسرا ويسعى المعتق اذا كان معصرا ثم يرجع
عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال [ويبيع] هذا الماذون ما معه [من سيده بالقيمة] احد
بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة
ولو يهيروا لم يجوز ولو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عندهما واما عندهما فيبيع من سيده

مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع وبيع من اجنبي بالغبن اليه ميراث الفاعش
وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي [ربيع] سيده [ملكه] منه [اي من هذا الماذون
[بها] اي بمثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فأن باع] سيده ماله من هذا
الماذون [بأكثر] من القيمة ولو يبيع [لنقض] السيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة
لحق الغرماء كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما وأما عنده فالباع
فاسد وان اسقط المحاباة وكان الغبن يسيرا [وبطل ثمنه] اي سقط عن ذمة هذا الماذون ثمن مبيع
باعه سيده منه [ان سلم] السيد [مبيعه] اليه [قبل قبضه] اي قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق
السيد في الحبس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا لكان للسيد
مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكرماني وغيره وفيه اشعار بانه لو اخذ العبد
من مال سيده شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اي للسيد [حبس مبيعه]
عنده [لثمنه] اي لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك
السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه
من السيد ولا يبيعه منه كما في المغني [وصح اعتاقه] اي اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مديونا]
لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المديون صحيح بالطريق الاول [وضمن سيده] للغرماء
[الاقل من قيمته ومن دينه] لانه اتلف حقهم فان كان الدين اكثر طوالب بالباقي بعد العتق وفي
التقييد اشعار بانه لو اعتق المدبر وام الولد ماذورين لم يضمن لعدم اتلاف الحق [ولو اشترى
وباع] من قال انه عبد فلان [ساكتا] غير مخبر [عن اذنه وحججه فهو ماذون] استحسانا فصح
تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بانه لو اخبر بالاذن لكان
ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لئلا ينفذ]
صيانة لحق السيد [الا اذا أقر سيده باذنه] واقاموا البيعة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بانه
يبيع كسبه بدون إقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي [وتصرف الصبي] اي جميع
تصرفاته اذا كان عاقلا [ان نفع] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه
عن ميراث ابنه الكافر ومفارقته عن زوجته الكافرة لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم فهما
من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين [والاتهاب] اي قبول الهبة وكذا
قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [و] تصرفه [ان ضر] له
من جميع الوجوه [كالطلاق والعتاق] ولو على مال فانهما وضعا لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضره
مقروط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضعا لذلك اذا لا اعتبار للوضع ومثلها
الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يصح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك

التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز لهذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق والعتاق فانه يقع كما في جامع الصغاورو الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالاب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة عن قواعد الشرع ولذا لو تسحق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة الردع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان ميبوبا او خاصته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كانت له نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موسرا كما في اصول السرخسي [وما نفع] من تصرفه مرة [وضر] اخرى [كالبيع والشرء] فانه بالنظر الى حصول الثمن نفع والى زوال الملك ضرر وكذا الاجارة والنكاح وغيرهما [علق] نفاذه [باذن وليه] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [بشرط ان يعقل] اي يعرف [البيع سالبا] زائلا للملك [والشرء جالبا] له وميز الغبن اليسير من الفاحش فان كل صبي اذا تلقى البيع والشراء يتلقنهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره [روليته] اي ولي الصبي في النفس والمال [ابوه ثم وصيه] اي وصي الاب من خليفة له بعد موته في اللفظ والتصرف فيهما ثم وصي وصيه كما في العمادي [ثم جداه] اي جد الصبي ابو الاب وان علا لا ابو الام [ثم وصيه] اي وصي الجد ثم وصي وصيه [ثم القاضي] وفيه اشعار بان الوالي من قبيل الاولياء بالطريق الاول [او وصيه] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ورضيه بعد موت وصي وصي الجد واشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ولو اقر] الصبي الماذون للولي او غيره [بما معه من كسبه] اي من عين اذدين [او ارثه] بما ورثت عن ابيه او غيره [صح] ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في المورث كما في النهاية ولا يفتى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالانتماء ويكفي فيما يلتزمه مع المناهضة للمشروع من رعاية حسن الاختتام *

* [كتاب الوصايا] *

عقبه بالماذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الایضاء [هي] اي الوصية لغة اسم من الايضاء كالوصاة بالفتح والقصور والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت اي فوضت الى زيد لعمره بكذا فهو موصي وذلك وصي ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كافي النهاية والقاموس وشريعة [التجارب] اي الزام

شئ من مال أو منفعة لله تعالى أو لغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها [بعد الموت] مخرج لكل فانها استجاب في حال الحياة وانما سمي بالوصية لان الميت لما اوصى به وصلها ما كان من امر حياته بما بعده من امر مماته يقال وصيت الشيع بالشيع اذا وصلته به كما في الكرمانى [و نثبت] الوصية عند الجمهور في وجوه الخبر لتدارك التقاصير وفرضت عند بعض في حق الوالدين والاقرابين غير الوارثين وجبت على الغني عند بعض في حق الكل والارل الصحيح كما في الزاهدى [بأقل من الثلث] اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روى عن الشيعين المحدثين ان الوصية بالشمس احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غنى ورثته] بهم [او] عند [استغنائهم] اى صيرورتهم اغنياء [بحصتهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل يشترع عند احد هذين لإشتمال كل منهما على فضيلة هي صدقة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فالإلزام صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهدى وغيره [كتركها] اى نذبا مثل نذبت ترك الوصية ملتبساً [بلا احد مما] وهو الاستغناء بماله وحينئذ لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلاً لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده كباراً او اما اذا كانوا صغاراً فالترك افضل مطلقاً على ما روى عن الشيعين كما في قاضىخان والى انها نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نذبت ولم يائمه بترك الايصاء وفي الزاهدى انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكرهة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومستحبة كالوصية بالمكفارات وفدية الصيامات والصلوات [وصححت] الوصية بالثلث وغيره [للسمل] اى لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلما اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحاوي وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية وسباني اشارة اليه فمن الظن انها لا يصح بدونه [و] صحت لاحد [به] اى بالسمل مما في بطن دابة او تجارية اذا لم يكن الجنين من السمل كما في شرح الطحاوي [ان ولدت] الانثى من التجارية والدابة وهذا فيل للقيدين جميعاً [لاقل من مدته] اى مدة السمل وهو في الادمي ستة اشهر وفي الفيل احد عشر سنة وفي الابل والخيول والحمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي البقر شهران وفي الكلب اربعون يوماً وفي الطير احد وعشرون يوماً كما في الاستيفاء [من وقتها] اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكماً بان يكون على خطر الوجود كشمرة البسمان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط وهنئذ كرمما يستثنى منه فكان

صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بشمرة البهتان وكذا صاحب الكفاية
 حيث حكم بالاختلاف كما في التمرناشي انه صح الرصية بما في البطن اذا ولدت لأقل من ستة اشهر
 من وقت موت الموصي لانه لا ينائي ما ذكرنا لوجوده عند الرصية كما لا يشفى فهذا لم يورد ما في
 المستصفي كما ظن وكذا لم يورد ما في الكافي انه يثلث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه
 عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معيناً او غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده
 عند الرصية وان كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنمى او من مالي فانه يشترط
 وجود المعز في الاول عند الرصية وفي الثانى عند الموت وتماه في النهاية عن الذخيرة وعبره وفي
 الكلام إشعار بأنه ان ولدت التجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الرصية لجواز حدوث الحمل
 بعد الرصية الا اذا كانت التجارية معتدة فان الرصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النسب كما
 في المضمرات [و] صحت [هي] اي الرصية [والاستثناء في رصيته بامه الاحملها] فالامة للموصى له
 والحمل لورثة الموصى لانه صح اقرار الحمل بالرصية فكذلك استثناءه على ما تقرر والاستثناء منقطع
 ولا يفتقر الى تناول الوضعي بل الى الملايسة وههنا الحمل جزء امه وتابعها فصار كما استثناء ابليس
 من الملايكة وهو جنى لانه يزي بزيمهم كما في الكرمانى وههنا اشكال فان النسيئة لم يشترطوا فيه تلك
 الملايسة والفهاء جوزوا استثناء قفيز من بر من الف درهم كما في الكافي وغيره [و] صحت بشي
 [من] مال [المسلم للذمي] لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تصح منه للحربي ولو
 مستامناً واجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح للحربي مستامناً في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح
 انها لا تصح كما لا تصح للحربي في دار الحرب حتى لو خرج اليها بامان لم يكن له من ذلك شيء وان
 اجازها لاورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصى له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي
 صحتها له اختلاف المشايخ بناء على ان الحربي كليت في حقها فيجوز اوليس من اهل البر فلا يجوز [و]
 صحت [بعكسه] اي من الذمي للمسلم لما مروى ينبغي ان يكون وصية الذمي للحربي كالمسلم على ما فصلنا
 وفي المضمرات يجوز وصية المستامناً للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في
 دارنا مستامنين فهم كالمسلمين في المعاملة [و] صحت [بالتلث] والاول [للاجنبي] غير الوارث
 وان لم يرض به الورثة [لا] يصح الوصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في جميع معنى
 الباء كما في القاموس [ولا] يصح بشي [لوارثه] اي الموصي لتسديث مقبول عند الجميع فلواوصى له
 ولاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل ما لها لزوجها كان النصف
 بالارث ونصف بالوصية كما في قاضينان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصى كما في
 عامة الكتب فلواوصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصى ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى
 لزوجته ثم طلقها ثلاثاً او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بانها لا يصح لعبد وارثه ومدبرة وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لأبن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا و اراد ان يوصى له بشي من ماله ينتفع به في حياته فالوحي ان يملك الملك غيره ثم يوصيه، ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قاتله] اي قاتل الموصي سواء كان وارثا او غير وارث والقتل عمدا او خطأ [مباشرة] اي قتل مباشرة لا قتل تسبب فانه صح وصيته لحافر بئر وقع الموصي فيها وهلك ويستثنى الصبي والمجنون القتالان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازة ورثته] اي ورثة الموصي الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشيء للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفرح لا تصح للمقاتل ولو اجازوا اذا بالاجازة المعتمدة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحيا حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون لم يصح و اما المريض فقد صح وصيته اذا برء والا فبمنزلة ابنه الوصية حتى لو كان الموصى له وارثه لم تصح الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المصنفات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة و الى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف و زفرح فلا تصح و الى انه لا تصح لعبد القاتل ومدبرة وام ولده ومكاتبه الا باجازة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقي ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في مائتوا لتركة حق يجوز وقيل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو عاقلا مراهقا وكذا من مثله ممن كان فيه اهليته مخيل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر بمنجز لا يعتبر مضانا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالي بفلان كما في الكرماني والى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك وفاء] لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بانها لا تصح من العبد واخوانه كما في قاضيان [وقدم الدين عليها] اي الوصية لان اداءه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بانها لا تصح من مستغرق الدين الا ببراء الغرماء كما في الكافي [بالتقبل] الوصية [بعد موته] اي موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي فبطل] قبولها [في حياة الموصي] فللموصى له رد هذه الوصية بعد موت الموصى بخلاف [و] بطل [ردها في حياته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لفرح [وبه] اي بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصى به فبالقبول شرط لما لكية الموصى له للموصى به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصى له اهل القبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بانها لا يشترط في

المالكية القبض ثم امتثني ما يملك بل وزن القبول فقال [الا اذا مات الموصيه ثم مات [موصى] اى
الموصى به] بلا قبول [منه للموصى به ولا رد فهو من قبيل الاكتفاء] فهو [اى الموصى به يكون

ملكا] لورثته [اى ورثة الموصى له استسنا لانهم صار ملكا للموصى له في آخر جزء من اجزاء حيوته

بالياس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لوردوا ما لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة

في الرد والقبول وقيل الاستسنان ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل [وله] اى الموصى [ان

يرجع عنها] اى الوصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [بقول صريح] كرجعت عما اوصيت لفلان او

ابطلت او تركت او ما اوصيت له لفلان لا كاخوت اوصي حرام او ربا كما في قاضينان [از فعل يقطع] ذلك

الفعل [حق المالك عما غضب] لانه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل [كما مر] في الغصب من قوله

فان غصب وغير اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه فلما وصي بصرف ونسره فغزل او قميص فنقص او يتر

فطعن او دقيق فخبز لكان رجوعا كما في النظم [او] فعل [يزيل] ذلك الفعل [في الموصى به ما يمتنع]

من زائد [تسليمه] اى الموصى به [الا به] اى مع ما يمنع من ذلك الزائد [كلت السويق] الموصى به

بصرى [اى كسلطه به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى له الامع السمن وكذلك الثوب

اذا صبغه] و [مثل] البناء [في ساحة اودار موصى بها بخلاف التبصيص والهدم فانه ليس رجوعا اما

لو طينها فرجع كما في المضمرات] و [مثل] تصرف يزيل ملكه كالبيع [فانه فعل مشتمل على تصرف

يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم] و [مثل] الهبة [في ازالة الملك واطلاقه مشعر بان
الى الموصى بالشرء او الرجوع عن الهبة او نسره لا يعود الى الوصية كما في الهداية والحاصل ان الرجوع
عن الوصية على انواع ما يستعمل القصر بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يستعمله الا بالقول كالوصية
بثلث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يستعمله الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مت
من ثمومي فانت حر فانه مدبر مقيد وما لا يستعمله بواحد منهما مثل ان يدبره تدبرا مطلقا كما في
الظهيرية [لا] يرجع عنها [بغسل ثوب] موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغير عادة [ولا يسجد]

اى سجود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط

انه يرجع بسجودها فقول انه قول ابي يوسف رخصه والاول قول محمد رخصه وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه

ليس من اختلاف الروايتين فما في الجامع محمول على السجود عند غيبة الموصى او ضرورة الرجوع

وما في المبسوط على السجود عند حضوره او السجود الحقيقي كما في الذخيرة [وتبطل هبة المريض]

مرض الموت [ووصيته لمن نكحها] من امرأة [بعد ما] اى الهبة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من

المريض وصية ولا وصية للوارث كما مر وفيه اشعار بان صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لفرغ

ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق بقية الورثة ولو في حياة الموصى كما في العمادي

[كأقراة] اى بطلانا مثل بطلان اقرار المريض [ووصيته وهبته لابنه كافر او عبدا] ولو مد يونا او مكاتبا

[ان اسلم] الاين [او عتق] العبد [بعد ذلك] الاقرار والرؤية والهبة قبل موت الموصي لان في الاقرار قهمة الايتار لبعض التورثة وفيه اشعار بانه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لا يخيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صرح الاقرار كما في العمادي [بهبة مقعد] بضم الميم وفتح العين وهو الذي لا يراك به من داء في جسده رقيق هو متشيخ الاعضاء كما قال المطروري وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزمانته [ومفلوج] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الغالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف يرخص به بعض البدن [واشل] اي الذي في يده فساد وآفة [ومسلول] اي الذي اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى رقيقة [من كل ماله] خبر هبة اي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم [ان طال مدته] اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه متى ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس روح وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا فمتطاول والا فلا [ولم يخف موته] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوفتا [والا] يكن واحد منهما بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [فمن تلتاه] اي معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مريض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضره كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرخص براءة بالتداوي نكال المريض والا فكالصحيح كما في طلاق العمادي وعن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على السطح وقال العضلى المريض ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار انه من كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة [وان اجتمع الوصايا] اي اختلف قوة كما اذا اوصى بقرض واجب ونفل لله تعالى ولعبد كسج الغرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينفذ الكل كما اذا ضاق عنه واجازة الورثة فادامضيق بلا اجازة [قدم الغرض] اي الاقوى منها وان اخره الموصي فبدء بالغرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روي عنهم وذكر الامام الطواويسى انه بدء بالغرض ثم الكفارات ثم بدء بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهر ثم الافطار ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية و قدم العشر على الشراج وتماه في الذخيرة [وان تساوت] الوصايا [قوة] بان يكون الكل فرائض حق الله تعالى او حق العبد او تجببات او نوافل فاذا ضاق الثلث [قدم ما قدم] الموصي اذ الظاهر انه بدء بالاهم وعينه لو كان الكل فبرضا حق الله تعالى كما بدء بالسج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالسج والعتق والصدقة بدء بها بدء به في ظاهر الرواية عنهم بدء بالافضل الصدقة ثم السج ثم العتق كما في الذخيرة [وان اوصى بسج] للغرض [احج] اي بعث الوارث او الوصي رجلا ليحج [عنه] حال كونه [راكبا] والاولى نقل يمه على عنه [من بلده] اى الموصى [ان بلغ نفقته] من الثلث [ذلك] السج الموصى به [والا] يبلغه [فمن

حيث يبلغ النفقة يسجد ركباً عنه استسماً اداء الوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد فتح بلون مولاه فقد صح الا انه لا يستحب اللئال فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء بالركوب فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابها له والى انه لو اخرج من القرى التي قريبة من بلدة صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالسج من بلدة فقال رجل انما اخرج عنه بهذا المال ماشياً لا يجوز له كما في التتمة [فان مات حاج] اي ان قصد اداء السج الغرض اخرج من بلدة وسار ثم مات [في طريقه ووصى بالسج عنه يسجد] ركباً عنه [من بلدة] ان بلغ نفقته ذلك عند واما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في حج المصطفى والكلام مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تسجد من حيث مات واذلاً خلاف كما في كتابه واعلم انه ان وصى باليسجد عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما يراه الفقهاء من وجوه البر كما في النية [وفي وصيته بثلث ماله لزيد] الاجنبي [وسبيله لآخر] السال ان الورثة [لم يميزوا] ما زاد على الثلث من السدس [يثلث] اي يجعل الثلث على ثلثة اسهم لما ياتي [وفي وصيته] بثلثه [اي بثلث ماله لزيد] وكله [لآخر] لم يميزوا [ينصف] اي يجعل الثلث على سهمين [وقالوا يربع] اي يجعل على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال [ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح] ويضرب عندهما والاصل انه ان وصى باكثر من الثلث ولم يميزوا ففي باطله في الأكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق فلا يكون مشروعة وجائزة عندهما لانه قصد تفضيل احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المضمرة وفيه اشعار بأنه يضرب الموصى له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد وصى لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثاً بلا خلاف وفي المسئلة الثانية ينصف ماله لبطالان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث لكل فيكون الثلث بينهما ويربّع عندهما لان اصل المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مر وان اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فينصف الثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن هذا يخرج قبيح لاسنواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يربح بطريق المنازعة بان يقسم الثلث الا وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في السقايق وغيره وقوله لا يضرب معروف مشند مجازاً الى الموصى له باكثر من الثلث فالباء صلة للموصى له وصيغة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الموصى له، عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث و ثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانهما في الثلث فيحصل ان لذلك صاحبين فاريث بالضرب المصالحح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبتته الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلي الاول معترف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعني لا يأخذ منه ولا يعطي شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزو اوفيه اي اخذ منه نصيبا فالباء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية اي الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قائلان بحذف هما دل عليه اللام [الا] في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا [في المجابة] اي في صورة النقصان عن قيمة المتل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والاخر ستون من عمرو باربعةين ولا مال له سواهما ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمرو بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث [و] في [السعاية] اي كسب القرن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الأدنى ثلثة عشرة ومن الأعلى ثلثة عشرة فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما [و] في [الدراهم المرسلة] اي في الوصية بديارهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسور كالنصف والربع وغيرها كما اذا وصى مريض له تسعون درهما لزيد منها بثلثين وعمرو بستين فانه يثلث الثلث الثلثون في القياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التمثيل لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معني فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعني فاعتبر [بمثال نصيب ابنه] اوابنته [صحت] الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن قفى ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد متل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [وبنصيبه] اي نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية بجمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمورات [والعبرة] اي اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالمبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نوع تبرع بقريضة المقام [المنجز] اي المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديره لثلا يفضل بين العامل والعمول بالاجنبي الذي هو الخبر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في] حال

[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والأ] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق الورثة به وإنما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجتبي بدين نفذ من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما في العمادي [و] التصرف [المضاف الى موته] اي الذي يغيب الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او لفلان بعد موتي يعتبر [من الثلث] لما مر [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة لحال الاضافة لا العقد فلوقال في صيته او مرضه ان حدث لي حادث فلفلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيئ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح فبافية وان عاش بعد ذلك سنين كما في النعمة [واعتاقه] اي المريض قنا او مكتبا او مديرا مبتدء خبرة وصية [ومما بانه] في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من اجنبي ما يساري مائة بخمسين كما في النتف والاحسن تقديمها فانها مقدمة على جميع الرصايا عنده والاعتاق عندهما فان حابي ثم اعتق او عكس فالمسألة اولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراءه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في المنية [وضمائه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعهما على الالف على اني ضامن اربعة وكذا على اني ضامن مائة فان الالف والمائة عليه لا على الخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كما في الكرمانى [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانه تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة *

[فصل * جارة] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيئ [من لصق] دارة [به] اي بدارة قياسا كما قال ابو حنيفة وزفر رح لانه بمعنى الجار وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد محلة استحسن انما قالوا في رواية عنه لانه الجار عرفا كما في الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون دارا يمينا وشمالا وخلفا فضعيف كما في الكرمانى وغيره والصحيح الاول كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمذنب وام الولد لان سكنى هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب فانه جار كما في الذخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما [وصيته] بالكسر على ما فسره بعد رح وابوعبيدة [كل ذي رحم مكرم من عرسه] اي كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرها وقال السلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابوها وامها كما في المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها في ديارنا [وختنه] بفتحين [كل زوج ذات رحم مكرم منه] كزوج البنت و

الاخـت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا زوج المحرم قريبا كان او
 بعيدا حراً او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كان
 من قبل المرأة كالاب والاخ وعند العامة زوج البنات وينبغي ان يفتى به في ديارنا لانه المشهور
 [واهلكه عرسه] اي زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغوري والازهري اهل الرجل اخص الناس به ولا
 اخص بالانسان من الزوجة كما في الكرمانى وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده
 واخيه وعمه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاختيار [واله]
 اصله اهل [اهل بيته] اي بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى لب له في
 الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا
 فيدخل فيه جده وابوه والاب الاقصى لانه مضاف اليه كما في الكرمانى ولا اولاد البنات واولاد
 الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعتبر من الالباء ولهذا لو اوصت لاهل بيتها
 لم يدخل فيه ولدهما الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [واقاربه] جمع قريب [وذورا] قرابته اذ ارحامه
 او [انسابه محرماه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية وبه قال نفطويه وهذا اذا لم يعرف
 باللام والا فالأقل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فائنان كما في
 الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخصصون فالوصية جائزة وبه يفتى الا ان المستحب عند بعضهم
 ان يتحرى بالأحوج منهم كما في تنمة الواقعات [من ذوى رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض
 سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكورا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد و
 الجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيعين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو
 لم يكن له ذو رحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الأقرب فالأقرب] من
 ذى الرحم [غير الوالدين والولاد] استثناء من محرماه فصاعدا لان القريب في العرف من يتقرب
 الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعمين وخالين فللعمين عنده واما عندهما فيرتفع
 لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام اي اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما
 وخالين كان النصف للعم والباقى للخالين لانه يستحق اقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك عما
 وعممة وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستوايهما في القرب ورتبت عندهما كما في الهداية وغيرها
 والصحيح قوله كما في المضمرات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمية
 والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما في الكرمانى واليه اشار في
 الاسرار وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [وفى] الوصية لاجل [ولد زيد]
 الذكر والانثى والنواحد والكثير [سواء] وفيه اشعار بانه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد
 حتى يرث وبانه لا يدخل الاولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابى فلهن البنات

عملا بالحققة ولا يدخل اولاد البنات اصلا في ظلمة الرواية وعن محمد رح انهم يدخلون كما في
 الاختيار وفي الوصية لا يدخل [ورثته] اي ورثة زيد [ذكر] واحد منهم [كانتيني] فان كانت
 ابنا وبنتا يتلث بينهما وان فقل اولاد الصلب يدخل فيهم اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات
 روايتان كما في الذخيرة [وفي بني فلان] اسم قبيلة كبني تميم [الانتمى] مبتدأ خبره يعتبر [منهم]
 تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين فكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يتشعرون واما الاناث
 فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية
 وهذا عمل الشيعين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الكرخي روجه
 ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقل ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او
 مختلطين ولا يدخل البنات المنقرعات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا الا في رواية عن محمد
 رح كما في الذخيرة وما ذكرنا ظهور ان المصنف لا يبيني على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال آخرا ان فلانا
 اذا كان خاصا فالوصية المذكورة خاصة كما في الكافي [وبطلت الوصية لمواليه] بلا بيان قبل الموت [فيمن له
 معتقون] بكمم النساء [ومعتقون] بقتلها لان المولى مشترك صالح للاعلى شكرا للانعام والاسفل
 زيادة للاكرام وعندها جائز لكن عنه ان الوصية للاعلى وعندها انها لهما جميعا وعن ابي يوسف
 رح انما للاعلى وعندها للاسفل وعن محمد رح انها لمن اصطفاها عليه لان البيهقي قد رآه
 بذلك كما في الكرخي وكلامه مشعر بان له لو كان له معتقون بالفتح لم يطل فيمن له ان اعتقه في الصفة
 والمرض ولا اولادهم من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعد ما ولا يدخل من يزوره وامهات
 اولاده وعن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له
 معتقون [وصيت] الوصية بالمنافع كما اذا ارصى [بخدمته] عبده مدة معلومة وابدانها تملك
 المنفع في حالة الحيوة وفيه ايماء الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى
 موضع اخر ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة منه وبالشدة لغيره والنشئة
 على صاحب الشدة فان عجز عن الشدة بالارض فان كان نسيث يربحي بدهه فكل ذلك والا فعلى
 صاحب الرقبة كما في التهمة [وسكنى داره مدة معينة] كسنة وشهر [وابدا] كما في الاجازة وانما
 خص الشدة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصي له ان يوجر العبد والدار كما في الهداية [ور
 صيت] بخلتها [اي غلة العبد والدار واجرتيها ونقعهما مدة معينة وابدان فيوجرها] ثم
 يتصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستعمل بنفسه ويسكن لان الغلة والمنفعة سواء
 في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [فان خرجت الرقبة]
 اي رقة العبد والدار [من التلث سلمت] الرقبة [اليه] من الموصي له ليستعمله ويمكن
 وبتغله مدة الوصية [والا] يخرج من التلث [قسمت الدار] فاما او غلة اثلاثا بان

يمكن الموصي له ثلثا منها، والورثة الباقي أو يستغل الموصي له منها يوما والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان التسمية بالاجزاء اولى لانها اعدل التسوية بينهما ذاتا وزمانا بخلاف الهياية فان فيها تقديم احدهما زمانيا كما في الاختيار وهذا اذا كان اللسان يحتمل القسمة والا فالهياية لا غير كما في الظهيرية والاكتفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف رح كان في الزاهدي [ويهايا العبد] فيخدم للموصي له يوما وللورثة يومين ويستغلوا منه كذلك لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم للموصي له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار [وموته في حياة موصيه] اي اذا مات الموصي له في حياة الموصي [تبطل] الوصية لانها انما يملك بالقبول بعك موت الموصي [و] بموته [بعك موته] اي موت الموصي [يعود] الموصي به [الى] ملك [الورثة] اي ورثة الموصي لان الموصي له استوفى ما اوصى له [و] صحت الوصية [بثمره بستانه] وحنيفة [ان مات] الموصي [وفيه] اي بستانه [ثمره] كان [له هذه] اي الثمرة الحادثة [فقط] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الحادثة [وان ضم ابا] بان قال له ثمره بستانه ابا [غلة هذه] بالثمره الموجودة [وما يحدث] من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمره ولم يضم ابا يبطل الوصية وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي له كما في الكفاية وهذا مختار الكرمانى [كما في غلة بستانه] اراضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضم ابا او لا اذ الغلة يقال على ما يحدث ايضا وهى شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والسطب ونحوها وفي معناها النزل وكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يشمل الكرم غلبها شيئا يوقف الكرم حتى تتصدق بنزله ثلث سنين وهذا قول محمد بن مسلمة موافقا لما قال اصحابنا وذهب نصير الى انها بطلت كما في التهمة [و] صحت [بصوف غنمه ولدها] الموجود [ولبنها له] اي الموصي له [ما] كان على ظهرها وفي بطنها وضرعها [في وقت موته] من الصوف والولد واللبن [ضم ابا او لا] يضم لان المعدوم منها لا يستحق بعقد ما بخلاف الثمرة والغلة فانهما يستحقان بالمساقاة والاجازة [ويورث بيعة وكنيسة جعلتا في الصفة] اي اذا صنع في الصفة يهودى او نصراني معبدا ثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف وعندهما لكونه امرا بالخصصة [والوصية يجعل احدهما تصح] اي اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح عنده ولا يصح عندهما لانه اوصى بخصصة غير انه يجوز بناء على زعمهم وقال مشايخنا ان هذا بخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرى واما في الامصار فلا يصح بلا خلاف كما في الكرمانى وقال السيد الكرمانى الظاهر ان المراد بالقرى ما ليس فيها شيع من شعائر الاسلام فان كان فيها شيع منها فكالامصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى

بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدقة يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية الممنوعة
او بما هو قربة عندنا دونهم كالسج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا
كله اذا وصى مطلقا لقوم باعيانهم وسمائهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او معصية لكن في
المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الشقايق *

[فصل * ومن اوصى] و فروض [الى زيد] عند الموت او قبله بان قال

(تيمم يا ايها زيد ان خود را بعد موتی) او (غم فرزند ان بخود از استاذگی کن) او تعهد هم از قم بامري
او نحوها كما في الشزاة وغيره [وقبل زيد] ايصاء [عنده] اي في حضرة الموصي وعلمه [فان رد]
الوصي لا ايصاء بوجه من الوجوه [عنده] اي في علمه [رد] ايصاءه حتى انه اذا قبل بعده لا يفسح
قبوله [والا] يرد عنده بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علمه [لا] يرد لانه اعتمد عليه فيمتصرون
بالرد وقال الشافعي ولو رده القاضي يرد بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه
قد رد برده بلا علمه عند بعضهم واطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع
كلها كما في الذخيرة وغيره وانما ادي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الرصاية ليس يستتم بل
لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابني يوسف رج الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة
والثالثة هرة وعن الحسن لا يقدر الوصي ان يعمل ولو كان عمر بن الخطاب قال ابو مطيع
ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما في التهمة [فان سكت] زيد
عن الرد والقبول [فما لموصيه فله] اي للوصي [رده] اي رد الايصاء [وضده] اي قبوله لانه متبرع
بلا ضرر في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الرصاية الا باخراج القاضي كما في العمادي
وما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال [ولزم] الايصاء [ببيع شئ] اي بيع
الوصي الساكت شيا [من التركة] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [وان جهل] الوصي
وقت البيع [بد] اي بالايصاء لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات
ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [فان رد] هذا الوصي الساكت الايصاء [بعد موته] اي
موت الموصي [ثم قبل] الايصاء [صح] قبوله خلافا لفرج لانه يتصور الوصي بالقبول الا ان ضرره
يجبر بشوابه [الا اذا فاق رده] فح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهده فيه [و] من اوصى
[الى عبد] ولو باذن سيده [او كافر] ولو ذميا [او فاسق] مشروف عليه في المال [بدله] اي بغير
ايصاءه [القاضي] وجوبا [بغيره] من الايصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدل
ولايته والفاسق يمتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق كان
الوصية ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار والى ان هو لاء صاروا اوصياء ولذلك صح تصرفهم
قبل التبديل وفي الاصل ان الايصاء باطل ويختلفوا في معناه فقيل انه سبطل بابطال القاضي في

جميع هذه الصور وقيل شيطاني في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل شيطاني في الفاسق لان الكافر كالعبد كما في الكرماني [و] من اوصى [الى عبده] القن [صح] ذلك الايضاء [ان كان ورثته] كلهم [صغارا] لانه ايضاء بلا مائع الى متصرف وهذا عنده واما عنده ما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايضاء بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد ربح مضطرب كما في الهداية وانما خض العبد اشارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كما في الاختيار [و] من اوصى [الى عاجز] غير عبد وكافر وفاسق [عن القيام بها] اي بالوصاية ومصالح الصغير والتصرف في ماله [ضم] القاضي [اليه غيره] من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خاينا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الخائن فقد قال بعضهم يخرجها عنها واليه اشار محمد رح وقال بعضهم لا يخرجها اصلا بل يضم اليه امينا مانعا عن الخيانة لانه مختار الميث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعذر كالعجز وكذلك الخيانة والفسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كما في الاختيار [ويبقى] وجوبا [امين] عن الخيانة [يقدر] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدلا كافيا لم يعزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يعزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كما في قضاء الخلاصة [و] من اوصى [الى اثنين] بعقد واحد او بعقلين [لا ينفرد احدهما] بالقيام بها لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقلين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وانه نأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصاين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معا كما في الكرماني وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلو مات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الشيء عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا منهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار بانه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بلا خلاف منع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رح ان المشرف ينفرد دون الوصى كما في الذخيرة [والا بشراء كفه] اي كفن الموصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله [وتجهيزه] اي تهينته ما يحتاج الموصى اليه من التكميل والتعظيم والرفق وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما بانتظاره

عند محمد ربح ربحي اظهر الراديتين من ابني يوسف ربح واما عند ابني حنيفة ربح ربحي رواية عنه
فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يماوي الفا بثمانية و يشتري منه ما يساوي
ثمانية بالف على ما قال بعضهم كافي الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي خمسة عشر عشرة و
يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر كافي الجامع وذكر في النية انه لو باع من نفسه ما يتمازج
اليه الفساد ولا يحتل من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجوز عند غيره لكن له ان يبيعه من
غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيعا جازا لانه فيه اتلاف
مباذنه كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع
دفع الحاجة كافي العمادي وانما لم يحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من
القاضي على ماله فانه جاز لواحد من اهل السمكة ان يتصرف فيه ضرورة كما لا يفتي به ابو نصر الدبوسي
وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كافي الفتاوى وغيره [ويدفع] الوصي [ماله] اي مال الصغير
[مضاربة] لانه من التجارة وفيه اشعار بأنه لا يأخذ مضاربة وعن محمد ربح انه جاز الا انه اذا
أخذ على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان
يؤجر نفسه في عمل من اعماله بأقل الاجور كما قال السرخسي ولو استأجر شيئا من الصغير لنفسه ينبغي
ان يجوز عن ابني حنيفة ربح اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كافي الذخيرة
[وشركة] بان يشارك به غيره [وبضاعة] وردية [ويحتال] اي يقبل الوصي حوالة دين للصغير
على مديون [على الاملى] اي من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان ميوء لا يحتال كما ذكره
الحجوبي وفيه اختلاف المشايخ كافي الكفاية واملئ اسم تفصيل من ملئ بالضم ملاء بالمد اي صار ملئا
وغنيا [لا] على [الاغسر] وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان مداينة الوصي احتال
وان كان المديون املئ كافي الكرماني [ولا يقرض] الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو مقرض
لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يمتقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له
وفاء به كما روي عن محمد ربح وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة ربح وقال الحلواني فيه اختلاف
المشايخ كافي الذخيرة [ويبيع] الوصي كل المال [على الكبير الغائب] اي بلا رصاء وهو على مسيرة
ثلاثة ايام فصاعدا [الا العقار] فانه لا يبيعه لان يبيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا
لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده و
اما عندهما فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لاني البرادة عليه من العقار وفيه اشارة
الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا
لم يكن فيها دين والا فقل باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقل باع حصة الصغير
كامر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة [ولا يتجر] الوصي [في ماله]

اي مال الغائب الكبير لانه لا يفوت الى سوى السقط وفيه اشارة الى انه يتجر في مال الصغير كما في العمادي وذكر في الكرمانى عن الارض انه لا يتجر في ماله والى ترك الفعل الدال على الاختتام *

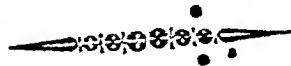
* [كتاب الخنثى] *

اورد في الآخر لانها نادرة [مو] اي الخنثى لغة صفة بسلف المضاف اي بيان الخنثى من الجنس بالفتح والمذكور وهو اللين والتكسر والفها للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يوثق لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كاليجفر والشكل او لانه ملق بوزن البشرى مصدرا وشريفة [ذوفوج وذكر] اي ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبليهما فجاز ذر فرجين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شيع منهما وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قل أبو حنيفة وابو يوسف رح انا لا ندري اسمه كما في الاختيار وقال سحر رح انه في حكم الانثى كما في الضوء [فان بال من ذكره فذكر] والآلة الاخرى خرق في البطن [وان بال من فرجه فانثى] والآخرى كقولهم لما فيه من الآثار وقد رفع هذه السائدة الى عاثر العدواني فقال هو رجل امرأة فاستبعد قومه ذلك فتسير ودخل بيته للاستراحة فبعث يتقلب على فراشه فلا يأخذه النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمزرجلية فسألته عن تفكره فاجابها بذلك فقالت دع الحبال واتبع الببال فخرج وحكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كما في الضوء [وان بال منهما حكم بالاسبق] اي اسبق منهما لانه دليل على انه عضو اصلي [وان استويا] اي بال منهما [فمشكل] اي غير متحكم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابي حنيفة رح وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال ورعة قدس الله روحه [ولا يعتبر الكثرة] اي كثرة البول في كونه ذكرا او انثى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على الاصابة برؤي انه قال لابي يوسف رح ما رايت قاضيا يكيل البول بالادواني وان استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متوقفون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذا مات في صغره والا فقد يزول كما اشار اليه بقوله [فان بلغ] الخنثى بالسن [ولم يظهر] منه [علامة احدهما] بان لا يخرج لحيته او لم يصل الى امرأة او لم يستلم او ظهر ثدياه فيكون انثى او لا تبيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا [فمشكل] بلا خلاف احتياط كما في عامة الكتب لكن في النظم ان لم يتبين امره فحكا لخنثى في الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نهى ثديه ونبت لحيته معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه والى انه لو اخبر الخنثى ببيض او امنى ارميل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب يبين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفي ثم شرع في احكامه فقال [فان قام]

البالغ من المشكل [في صفته] اي في صف النساء [اعادة] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب
الاعادة احتياطا وفيه اشعر بأنه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكونها مستتبة احتياطا كما في الذخيرة [و]
ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقريضة الاتى [في صفهم] اي في صف الرجال [يعيد] صلوته
[من] كان [بجنبه] من اليمين واليسار [ومن] كان [خلفه] بذاته [من الصف الثاني] الا اذا كانوا
ثلاثة فانه يعيد من خلفهم بذاتهم الى اخر الصغرف وانما لم يشترط نية الامام اعتمادا على ما ذكر في
الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من
وجه يجب الاعادة احتياطا كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطا
[محتملى] ذلك البالغ [بقناع] وهو واسع مما تغطي المرأة به راسها من المقنعة وفيه إشارة الى انه
لو صلى بغير قناع لم يجوز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرمانى
[ولا يلبس] الشنشى مطلقا [حليا وحريرا] لاحتمال كونه ذكرا والترجيح للشافعية فيتردد بينه
وبين الاباحة [ولا يكشف] نفسه فان كشف العورة لا يصل لغير الشنشى [عند رجل] لانه
لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوي الوجه والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سرته الى ركبته
[و] عند [امرأة] لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كما في الكرمانى
وغيره فلا ينافي ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوي ما تحت السرة الى الركبة كإطار [ولا
يشلوه] اي بالبالغ وما في حكمه [غير مرموم رجل] بالرفع على البدل [او امرأة] لاحتمال الخلوة
بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان مرموما [ولا يسافر بلا مرموم] من الرجال فلا يسافر برجل
اجنبى او امرأة ولو مرموما له لان سفر المراتين المبرمتين غير جائز فيكرة سفر المشكل معها [وكرة
للرجل والمرأة ختنة] بالفتح والسكون تحترضان النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فلا للرجل
ان يختن كما في الكرمانى [وتشتري] من ماله امه عالمة بالختن [تشتت] ان ملك مالا [لانه نظر
المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته في حال العذر كما في الذخيرة [والا] يملك مالا [فمن
بيت المال] يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معسرا والا فمن ماله كما في الذخيرة [ثم] اي
بعد الثمن [تباع] الامه وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر
بأنه لا يزوج عالمة بمخفة لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب
الحنبلاني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المنكوحة
الى النكاح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة ختانة كما في المصنفات فان
قلت لم لا يجوز ان يختنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لانسلم الضرورة فان الثمن عندنا هبة [فان
مات قبل ظهور حاله] من الذكورة او الانوثة [لم يغسل] لاحتمالين [وبتييم] بالماء المضمومة ثم المفتوحة
من التيمم اي يجعل ذاتيمه لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه إشارة الى انه

لا يستوي له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكتفاء يدل على انه لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم وهذا اذا كان المقيم محرما والا فقد تيمم بالشربة كما في الكرمانى [ولا يحضر] الخنثى حال كونه مرايقا [ابن انتمي عشر سنة] غسل ميت [اى لا يغسله للاجتماع وانما خص المراهق لىكون قريبه لاسابق على ما اشرنا اليه] وفدب تستجبة قبره [اى ستره بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى وستر قبرها واجب [ويوضع الرجل] اى جنازته [بقرب الامام] لانه ذكر بيقين فهو افضل [ثم] يوضع [هو] اى الخنثى بقرب الرجل مما يلى القبلة لاحتمال كونه رجلا [ثم] توضع [المراة] بقرب الخنثى ليمعد عن النظر [اذا صلى] الامام [عليهم] بمرة وفيه ايماء الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل منفردا لانه بعد عن الخلاف كافي النية واذا كان الخنثى مشكلا [فان تركه] الخنثى [ابوه] الميت [و] ترك [ابنا] ايضا [فله] اى للخنثى [سهم] واحد من تركته [وللابن سهمان] لانه لم يتيقن الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيى بالشك وفيه ايماء الى ان له اخس السالين واسواءهما وذاتى صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخنثى محروما كما اذا تركت زوجا واختالاب وام وخنثى لاب فانه ان كان اختالفه سهم وهو السد على تكهله للثلثين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا محروم لانه عصبه لم يبق له شيى بعد فرضهما وهو الضغان ولا ريب انه اخس السالين فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون غير محروم كما اذا تركت زوجا وامام وخنثى لاب وام فانه ان كان الخنثى اختالاب وام فله نصف كالزوج والام ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخس السالين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رح واما عند محمد فسياتي كافي الهداية الا ان محمدا مع ابي حنيفة رح في عامة الروايات كافي الكفاية وهذا اظهر كافي المصمورات وذكر في النظم ان ابا يوسف رح معهما في ظاهر الاصول وفي الكافي انه قول الاول وفي الفرائض السراجية ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رح واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساندة ابي حنيفة رح وله في هذا الباب قول مبهم فسر ابا يوسف رح تفهيمين احدهما ما هو قرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رح كافي المصمورات وغيره ذكر المص فقال [و] فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اى للخنثى [نصف النصيبين] اى نصف مجموع حظ الذكور والانثى وهذا مشتمل لنصف فصيب كل منهما منفردا او مجتمعما فاشير الى تفسيره بقوله [وهو] اى نصف النصيبين بمعنى نصيبه ذكرنا عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للخنثى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابي يوسف رح] — تجزى او منهما وذلك لان الابن عند الانفراد كل الميراث واليئتب بنصفيه فكان نصف الكل اثنين

وغير فاذر عليه [ان امتد ذلك] الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره [وعلم اشارته] اى اشارته الى ما يريد من النكاح وغيره [فكذا] اى المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالاعماء فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار براسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كافي العمادي [وفي غنم] اسم جمع للشياه [من المعروفة] فيها [اى بينها] ميتة واحدة او اكثر [هي اقل] من المذبوحة [تحري] اى طلب الاحرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والا فلا يتحري وعليه ان يأخذ بالعلامات كافي الكرماني [واقل] ان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة [في] حال [الاختيار] بان يجد مذبوحة بيقين لان القليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج وفي اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصفين لم تركل مع الاطمينان والى انه لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة معسوبة او اكثر اراقل كافي الهمداني واما يخص الغنم اشارة الى ان في الثياب الطاهرة والنسج المتخطين يتحري بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او النسج اذ كانتا متساويتين لان حكم الثياب اخف والى ان وفي اثناء مختلط باثناء عجيبة وهو عايب لا يتحري بل ينتظر حتى جاء صاحبه كافي الورد مختلط برغييف غيره وقيل يتحري فيهما وقيل يتصرف في واحد منهما كافي طعام مشترك صاحبه غايب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كافي الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن ارجاء انتهاه فانه ذكر مسائل الآخرس والمعتقل والغنم المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اجتنب مما هو المعول عليه في الباب و هذا ازان فراغي بحمد الله تعالى على تواتر نعماء كثيرة عن تبويض ما هو العملة لغفران سيئات عفيفة * يوم التوبة لسنة احدى واربعين و تماية من الهجرة النبوية * على صاحبها افضل !! * والتحية * اللهم حقق رجائنا في غفران سيئات * وبلغنا ببركات حببيك الى اعلى الدرجات فانك اكرم الاكرمين * وارحم الراحمين *



قد تم الجزء الرابع من كتاب مع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير * و به اكمل الكتاب بعون الله العزيز الوهاب وهو نعم المولى ونعم النصير *

